

















# المحاماة

مجلة قضائية

نص هانقا للمحاماة الأهلية

السنة الرابعة عشرة

مارس سنة ١٩٣٤

العدد السادس

*Ignorantia facti excusat; ignorantia  
juris non excusat*

يقبل العذر بجهل الواقعة ولا يقبل العذر بجهل القانون

*Jeneri per speciem derogatur*

النص الخاص ينسخ العام

*Appellatio extinguit judicium*

يعيد الاستئناف النزاع كله من جديد

الاجماع - اصطلاحاً يطلق على اتفاق المجتهدين من أمة بمحدد

زمانه في عصر على حكم شرعي

والاجتهاد - في عرف الفقهاء استفراغ الفقيه الوسع بحيث يحس

من نفسه العجز عن المزيد وذلك لتحصيل ظن بحكم شرعي .

خبر الواحد مقدم على القياس - والاجتهاد لا ينقض بمثله

لأنه يؤدي الى أنه لا يستقر حكم

الاجتهاد قد يكون في مورد النص والقياس شرطه فقد النص

فالاجتهاد يوجد بدون القياس ولا يوجد القياس بدون الاجتهاد .

(كليات أبي البقاء)

جميع المقالات سواء كانت خاصة بنخب المجلد أو بالادارة ترسل بعنوان «ادارة مجلة المحاماة ونخبها»

بشارع المنافع رقم ٢٠

مطبعة مجازي



بیان

نشرنا في القسم الأول من هذا العدد الأحكام الآتية :

٧ أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار الجنائية

٤    »    »    »    »    المدينة

ثم نشرنا في القسم الثاني

٨. أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية

٦ » » المحاكم الكلية

٣    »    »    »    القضاء المستعجل

٩      "      "      المحاكم الجزئية

المختلطة    "    "    "    "    "

٤ » » » الفرنسية

ونشرنا في القسم الثالث ( التشريعي ) المرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٣ بتعديل بعض

مواد القانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بترتيب المجالس الحسبية وكذا مذكرته الايضاحية

ثم المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ بتعديل الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني

والباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الاهلى ومذكرته الايضاحية

لجنة تحرير المجلة

راغب الاکثر — محمد صبری أبو عالم



شهر مارس

سنة ١٩٣٤

# المحكمة

العدد السادس

العدد الرابع عشر

## قضاء محكمة النقض في أمر الجنائية

برئاسة حضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك وحضور حضرات أصحاب العزة  
زكي برزي بك واحمد امين بك وحامد فهمي بك وعبد الفتاح السيد بك المستشارين وحضور  
حضرة الاستاذ سليمان بهجت رئيس نيابة بالاستئناف

٩٥

١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

١ - دفاع . متهم بجنحة من اختصاص محكمة الجنائيات . ندب مدافع

عنه . لا وجوب

٢ - قذف . مناط العقاب . اسناد أمر شائن الى المقدوف .

لا عبرة بالاسلوب

٣ - قذف . القصد الجنائي . توفره

المبادئ القانونية

١ - إن القانون لا يوجب ندب مدافع عن  
المتهم أمام محاكم الجنائيات الذي لم يعين لنفسه  
مدافعا عنه إلا إذا كان متهماً بجناية . أما إذا كان  
متهماً أمامها بجنحة فلا وجوب لذلك .

٢ - لا عبرة بالاسلوب الذي تصاغ فيه  
عبارات القذف فتى كان المفهوم من عبارة  
الكاتب أنه يريد بها إسناد أمر شائن إلى شخص  
المقدوف بحيث لو صح ذلك الأمر لا وجوب  
عقاب من أسند إليه أو احتقاره عند أهل وطنه  
فإن ذلك الاسناد يكون مستحق العقاب أياً كان  
القالب أو الاسلوب الذي صيغ فيه .

٣ - يكفي لإثبات توفر القصد الجنائي لدى

القاذف أن تكون المطاعن صادرة منه محشوة  
بالعبارات الشائنة والألفاظ المقذعة فهذه  
لا تترك مجالاً لافتراض حسن النية عند مرسلها .  
المحكمة

« من حيث ان محصل الوجهين الأول والثالث  
ان الطاعن لم يمكن من الدفاع عن نفسه حيث  
لم يكن له محام ولم ينتدب له محام للدفاع عنه  
حسب المعتاد .

« ومن حيث ان التهمة التي حوكم من أجلها  
الطاعن هي جنحة قذف في حق موظفين عموميين  
وهي وان كانت من اختصاص محكمة الجنائيات  
إلا أن القانون لا يوجب ندب مدافع عن المتهم  
أمام محاكم الجنائيات الذي لم يعين لنفسه مدافعا  
عنه إلا إذا كان متهماً بجناية . وبالإطلاع على  
محضر جلسة محكمة الجنائيات يرى ان المحكمة أفسحت  
للطاعن في الدفاع عن نفسه . وانها بعد أن سمعت  
اعترافه ناقشته فيه وتركته يبدى من الاعذار  
ما شاء حتى اختتم دفاعه بالقرار بالخطأ والتماس الرأفة  
« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان المقال  
الذي عوقب عليه الطاعن كان مصوغاً في قالب



أسئلة لم يقصد بها قذفاً وأنه لم يكن يعلم أن الأسئلة يعاقب عليها القانون وأنه كان حسن النية فيما كتب « ومن حيث أنه لا عبرة بالأسلوب الذي تصاغ فيه عبارات القذف فتى كان المفهوم من عبارة الكاتب أنه يريد بها اسناد أمر شائن إلى شخص المقدوف بحيث لو صح ذلك الأمر لأوجب عقاب من أسند إليه أو احتقاره عند أهل وطنه فان ذلك الاسناد يكون مستحق العقاب أيا كان القلب أو الأسلوب الذي صيغ فيه : أما ما يتعلق بحسن نية الطاعن فقد أثبت الحكم المطعون فيه انتفاءه وان الطاعن كان سيء النية فيما كتب وأنه لم يبع من ورائه سوى الحصول على فائدة مادية . على أن مجرد الاطلاع على عبارات القذف الواردة بالحكم المطعون فيه يكفي لإثبات توفر القصد الجنائي لدى الطاعن لأنها محشوة بالعبارات الشائنة والالفاظ المقتدعة التي لا تترك مجالاً لافتراض حسن النية عند محررها .

( طعن محمد عبد الحادي عمار ضد النيابة رقم ٤٣ سنة ٤٤ ق )

٩٣

١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

تهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال . ذكر ألفاظ التهديد في الحكم . وجوبه (نقض) (المادة ٢٨٤ / ١ ع)

المبدأ القانوني

الحكم الذي يعاقب على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٤ فقرة أولى ع يجب أن تبين به العبارات التي تفيد التهديد حتى يتسنى لمحكمة النقض التحقق من أن ماورد بتلك العبارات تتوافر معه الأركان التي يستلزمها القانون في الجريمة المذكورة . أما أن يكفي الحكم بسرد وقائع الدعوى المثبتة لصدور خطاب التهديد من المتهم أو يحيل إلى وصف التهمة المبين بصدر الحكم من غير ذكر لنصوص عبارات التهديد

فذلك قصور في بيان الواقعة يبطل الحكم ويوجب نقضه .

المحكمة

« حيث أن طعن طه يوسف زهرة قدم في الميعاد وكذلك السبب الذي بنى عليه طعنه « وحيث ان مبنى الطعن هو أن بالحكم بطلاناً جوهرياً لخلوه من العبارات الدالة على التهديد واذ كان الطاعن متهماً بالتحريض فمسئوليته الجنائية لا تكون الا اذا كانت هناك جريمة والجريمة هنا مدلولها الالفاظ التي تفيد التهديد .

« وحيث ان الحكم الاستثنائي جاء مؤيداً للحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٣ متخذاً أسبابه التي بنى عليها أسباباً له وتبين من الرجوع إلى هذه الأسباب أن الحكم اكتفى بسرد وقائع الدعوى المؤدية إلى ثبوت صدور الخطاب من الطاعن الأول بتحريض الثاني ولكن المحكمة لم تبين العبارات ذاتها التي تفيد التهديد حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون والتحقق من أن ماورد بها تتوفر معه الأركان التي يستلزمها القانون في المادة ٢٨٤ فقرة أولى من قانون العقوبات المطلوب تطبيقها وليس فيما ورد بوصف التهمة ما يجزىء عن هذا البيان لأنه هو ذاته لا يخرج عن كونه تقدير المدلول هذه العبارات لا يراد لها بالنص « وحيث ان قصور الحكم في بيان الوقائع البيان الكافي مما يبطله ويوجب نقضه .

« وحيث ان الطاعن الأول وهو الفاعل الأصلي وان لم يقدم أسباباً لطحنه الا أنه بالرغم من ذلك يجب أن يستفيد حتماً من نقض الحكم لأن نقضه هذا راجع إلى عيب جوهري فيه مبطل له لالسبب قاصر على الطاعن الثاني بصفته شريكاً بالتحريض .

( طعن محمد مصطفى الكفراوي وآخر ضد النيابة رقم ٥٩ سنة ٤٤ ق )



٩٧

١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

إقراض بربا فاحش . تكرار تجديد السند بفوائد أعلى من التي كان متفقاً عليها . كاف لتحقيق ركن العادة ( المادة ٢٩٤ فقرة ثالثة ع )  
المبدأ القانوني

أقرض شخص شخصاً آخر مبالغ ثلاثين جنيهاً لمدة ستة شهور بفائدة قدرها ثلاثة جنيهاً . ولما حل موعد السداد وعجز المدين عن الدفع حرر الدائن سنداً آخر بدل الأول بمبلغ ستة وثلاثين جنيهاً لمدة ستة شهور أخرى . ولما حل الموعد ولم يدفع جدد له الدين وكتب به سنداً آخر بمبلغ ٤٢ جنيهاً و ٥٠ مليماً لمدة ستة شهور أخرى . ولما حل الموعد ولم يدفع أيضاً جدد الدين بسند آخر بمبلغ ٤٥ جنيهاً و ٥٧٠ مليماً لمدة ستة شهور أخرى .

اعتبرت محكمة النقض أن وقائع التجديد هذه قد تغير فيها الاتفاق على قيمة الفوائد إذ يتضح من مقارنة المبالغ التي كانت تحرر بها السندات الأخيرة بمبلغ الدين الأصلي وفوائده أن قيمة الفوائد قد ارتفعت . ولا معنى لذلك إلا أن الدائن كان يقتضي فوائدهم كدرك أي فوائد على الفوائد التي استحققت ولم تدفع أو أنه على الأقل كان يحتسب فوائد بسيطة أعلى من الفوائد التي كان متفقاً عليها في أول الأمر . ومفاد هذا أو ذلك أن عنصراً جديداً قد دخل على الاتفاق الأصلي فلا يمكن والحالة هذه أن يقال إن السندات الأخيرة التي حررت بين الدائن والمدين كانت مجرد تكرار للاتفاق الأصلي أريد به مجرد تأجيل موعد حلول الدين مع

احتساب فوائد للتأخير وهذا القدر من التغير كاف لاعتبار الاتفاقات الأخيرة عقود إقراض جديدة يتحقق بمحصولها عقب عقد الإقراض الأول ركن العادة في جريمة الإقراض بربا فاحش ويكون ما وقع من هذا الدائن معاقباً عليه بالمادة ٢٩٤ فقرة ثالثة مكررة من قانون العقوبات

المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الواقعة الثابتة في الحكم لا يماقب عاها القانون وأن محكمة الموضوع أخطأت في تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٤ مكررة عقوبات على الطاعن لأن ما ثبت بالحكم هو أن الطاعن أقرض المجنى عليه مبالغ ثلاثين جنيهاً لمدة ستة شهور بفائدة قدرها ثلاثة جنيهاً ولما حل موعد السداد وعجز المجنى عليه عن الدفع حرر الطاعن سنداً آخر بدل الأول بمبلغ ستة وثلاثين جنيهاً أي بفائدة قدرها ثلاثة جنيهاً لمدة ستة شهور أخرى ولما حل الموعد ولم يدفع جدد له الدين وكتب به سنداً آخر بمبلغ ٤٥ مليماً و ٤٢ جنيهاً لمدة ستة شهور أخرى ولما حل الموعد ولم يدفع أيضاً جدد الدين بسند آخر بمبلغ ٥٧٠ مليماً و ٤٥ جنيهاً لمدة ستة شهور أخرى . وبصر الطاعن لدى محكمة النقض على ما سبق أن دفع به أمام محكمة الموضوع من أن جريمة الاعتياذ على الإقراض بالربا الفاحش تستلزم على الأقل وجود قرضين ربويين وأن واقعه هي في الحقيقة قرض واحد وأن ركن العادة غير متوفر لأن العبرة في هذه الجريمة إنما تكون بتعدد القروض لا بتكرار الاتفاق على مواعيد حلول الفوائد الربويه ولا يمكن الأخذ بما ذهب إليه



محكمة الموضوع من ان تكرر الاتفاق على تأجيل الدين الواحد مع اشتراط فوائد ربوية في كل دفعة يعتبر تجديد الاقراض - لا يمكن الاخذ بذلك لأن عقود الاقراض من العقود العينية التي لا توجد قانونا الابتسليم المال المقرض وذلك مالم يتكرر حصوله في واقعة هذه المادة . على أن الطاعن اذا تمشى مع الحكم المطعون فيه وتجاوز عن ركن تكرار تسليم المال المقرض فان ذلك الحكم تبقى فيه ثغرة . هي أنه اعتبر أن هناك تجديد الدين ( Novation ) وان كل اتفاق من الاتفاقات الثلاثة التالية للقرض قد فسخ الاتفاق السابق عليه مع ان الواقع ان لا تجديد ولا فسخ اذ التجديد الفاسخ للالتزام لا يوجد الا بتغيير اما في شخصية المتعاقدين أو في طبيعة الدين وهذا مالم يقع منه شيء في هذه القضية .

« ومن حيث انه سواء كان الحكم المطعون فيه قد اراد بكلمة «التجديد» معنى (Novation) أى الاستبدال بمعناه القانوني أو اراد معنى غيره فان مما لا شك فيه ان وقائع التجديد الثابتة بالحكم - والتي ذكرها الطاعن في بيانه المتقدم تقلا عن الحكم نفسه - قد تغير فيها الاتفاق على قيمة الفوائد اذ يتضح من مقارنة المبالغ التي كانت تحرر بها السندات الأخيرة بمبلغ الدين الأصلي وفوائده ان قيمة الفوائد قد ارتفعت ولا معنى لذلك إلا أن الدائن كان يقتضى فوائد مركبة - أى فوائد على الفوائد التي استحققت ولم تدفع أو أنه على الأقل كان يحسب فوائد بسيطة أعلى من الفوائد التي كان متفقاً عليها في أول الأمر . ومفاد هذا أو ذاك أن عنصراً جديداً قد دخل على الاتفاق الأصلي . فلا يمكن والحالة هذه أن يقال أن السندات الأخيرة التي حررت بين الدائن والمدين كانت مجرد تكرار للاتفاق الأصلي أريد به مجرد تأجيل موعد حلول الدين مع احتساب

فوائد للتأخير . وهذا القدر من التغيير كاف لاعتبار الاتفاقات الأخيرة عقود اقراض جديدة وان حصولها عقب عقد الاقراض الأول يتحقق به ركن العادة بلا مرأى

« ومن حيث أن يحصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ كل سنة وسعر الفائدة المتفق عاها فيه حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون .

« ومن حيث أن الحكم ذكر تاريخ أول قرض وهو ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ثم ذكر أن كل سند كان يجر لمدة ستة شهور فاذا عجز المدين عن الدفع أخذ عليه الدائن سندا جديداً لمدة ستة شهور أخرى وهكذا - أما سعر الفائدة فان كان الحكم لم يذكرها الا أنه كان يذكر قيمة كل سند جديد فاذا قورنت هذه القيمة بقيمة السند السابق عليه كان من السهل استخراج قيمة الفائدة المحتسبة عليه ثم معرفة سعرها . فالبيان الوارد في الحكم كاف اذن لتحقيق الغرض المطلوب ولا محل للطعن عليه من هذه الناحية .

( طعن حبيب يوسف الحروان ضد النيابة رقم ٦١ سنة ٤ قضائية )

٩٦٨

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبدالرحمن باشا سيد احمد وكيل المحكمة بدلا من حضرة حامد بك فهمى المستشار بالمحكمة

١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣

جرح وضرب . حق الزوج في تأديب زوجته . حده ( العادة

٢٠٦ ع والمادة ٢٠٩ من قانون الاحكام الشرعية )

المبدأ القانوني

إن حق الزوج في تأديب زوجته مبين بالمادة ٢٠٩ من قانون الاحكام الشرعية في الأحوال الشخصية التي نصها « يباح للزوج تأديب المرأة تأديباً خفيفاً على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقرر . ولا يجوز له أصلاً أن يضربها ضرباً



فاحشاً ولو بحق . « وقد قالوا أن حد الضرب الفاحش الذي تشير إليه المادة هو الذي يؤثر في الجسم ويغير لون الجلد . فإذا ضرب زوج زوجته فأحدث بها سحجاً في ظاهر الخنصر وسحجاً آخر في الصدر فهذا القدر كاف لاعتبار ما وقع منه خارجاً عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة ومستوجباً للعقاب عملاً بالمادة ٢٠٦ ع .

### المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الاول من اوجه الطعن ان الافعال المنسوبة للطاعن مع التسليم بصحتها لا عقاب عليها لما هو مقرر بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات من ان احكامه لا تسرى على ( كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة ) فاذا كان الثابت ان الطاعن زوج للمجنى عليها كما ان الاصابات الموجودة بها لا تحتاج الى علاج مما يدل على حسن النية - فتكون المحكمة بما اقتبها للطاعن قد اخطأت في تطبيق القانون . « ومن حيث ان حق الزوج في تأديب زوجته مبين بالمادة ٢٠٩ من قانون الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية التي نصها ( يباح للزوج تأديب المرأة تأديباً خفيفاً على كل معصية لم يرد في شأنها حدمقرر . ولا يجوز له أصلاً ان يضربها ضرباً فاحشاً ولو بحق ) وقد قالوا ان حد الضرب الفاحش الذي تشير اليه المادة هو الذي يؤثر في الجسم ويغير لون الجلد

« ومن حيث ان الثابت بالحكم المطعون فيه ان الطاعن ضرب المجنى عليها فأحدث بها الاصابات المبينة بالكشف الطبي . كما ان الثابت بالحكم الابتدائي الذي برأ الطاعن لعدم كفاية الأدلة ضده ان الكشف الطبي المتوقع على المجنى عاها بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٣٣ قرر انه وجد بها

سحجان صغيران في ظاهر الخنصر وسحج آخر في الصدر . وظاهر ان هذا القدر كاف لاعتبار ما وقع من الطاعن خارجاً عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة ومستوجباً للعقاب عملاً بالمادة ٢٠٦ ع . التي طبقها الحكم المطعون فيه بحق . « ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان الطاعن دفع لدى محكمة اول درجة بأنه معني من العقاب للسبب المتقدم ونظراً لان تلك المحكمة برأت الطاعن لعدم كفاية الأدلة ضده لم تجد نفسها بحاجة الى الكلام عن هذا الدفع . ولدى محكمة ثاني درجة لم يتمسك الطاعن بهذا الدفع واكتفى بطلب التأييد لعدم ثبوت التهمة . لكن المحكمة وقد ألغت الحكم وقضت بالعقاب كان يتعين عاها ان تفصل في دفعه المتقدم لان طلبه تأييد الحكم يتضمن تمسكه بهذا الدفع . فسكوت المحكمة الاستئنافية عن الفصل فيه يبطل الحكمها .

« ومن حيث ان محكمة الموضوع لا تكلف بالرد الاعلى ما يقدم لها هي من الدفوع . وللمحكمة الاستئنافية كل الحق في ان تعتبر ان المتهم الذي تمسك بدفع أمام المحكمة الابتدائية ثم سكوت عنه أمامها ولم يصر عليه - لها الحق في ان تعتبره متنازلاً عن هذا الدفع والا تكلف نفسها عناء الرد عليه وخصوصاً اذا كان قد رتب دفاعه أمامها على أساس آخر غير الذي أتهجه أمام محكمة أول درجة . وهذا عين ما حصل في القضية الحالية فان الطاعن - فضلاً عن سكوته عن ذلك الدفع الذي أبداه أمام المحكمة الجزئية قد اكتفى أمام المحكمة الاستئنافية بطلب تأييد الحكم المستأنف ( لان التهمة غير ثابتة ) .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان الحكم المطعون فيه لم يرد على أسباب البراءة التي بني عليها الحكم الابتدائي واعتمد على أسباب غير



منتجة في الدعوى .

«ومن حيث ان الحكم الطعون فيه بنى على شهادة الشهود الذين صحتهم المحكمة الابتدائية ولم تعمل على أقوالهم . وكذلك على ما أثبتته الكشف الطبي من وجود اصابات بالجنى عاينها صكها انه رد على بعض الشبه التي اثارها الحكم المستأنف . وهذا كله منتج في الدعوى وكاف لارد على أسباب البراءة .

( طعن سليم ميشيل رزق لله ضد النيابة رقم ١٧٨ سنة ٤ قضائية )

٩٩

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣

١ - حرمة المنازل . دخولها كرها أو بغير إذن السلطة المختصة .

في غير الأحوال المرخص بها قانوناً . معاقب عليه .

٢ - تفتيش المنازل في غير تلك الأحوال . بغير إذن . محظور

وباطل . الاعتماد على محضر هذا التفتيش وحده في

الحكم . ميطل . بطلان هذا المحضر بطلان عام .

المبادئ القانونية

١ - للمنازل حرمة . ودخولها بغير رضا أصحابها أو بغير إذن من السلطة القضائية المختصة أو في غير الأحوال المرخص بها قانوناً يجرمه القانون ويعاقب فاعله . فدخول رجال الضبطية القضائية منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية أمر محظور . والتفتيش الذي يجرؤونه في تلك الحال باطل قانوناً ولا يصح للمحاكم الاعتماد عليه بل ولا على شهادة من أجروه . لأن مثل هذه الشهادة تتضمن إخباراً منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون . فالاعتماد على مثلها في إصدار الحكم اعتماداً على أمر تمتعه الآداب وهو في حد ذاته جريمة منطبقة على المادة ١١٢ ع . وإذن

فيكون باطلاً الحكم الذي يؤسس على مثل هذا التفتيش الباطل قانوناً وعلى أقوال رجال البوليس الذين أجروه ولم يكن له سند في الادانة غير محضر هذا التفتيش وهذه الشهادة . ٢ - إن بطلان محضر التفتيش الحاصل بغير إذن من السلطة المختصة مما يمس النظام العام . والتمسك به جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى أما محضر التفتيش الذي يقوم به وكيل النيابة بدون أن يستصحب معه كاتباً فبطلان نسبي لا يمس النظام العام في شيء . ولذلك يسقط حق التمسك به ما لم يطعن به أمام محكمة أول درجة .

المحكمة

« حيث ان حاصل الطعن ان محكمة أول درجة التي تأيد حكمها استئنافياً لأسبابه بالحكم المطعون فيه جمعت عمادها في ادانة الطاعنة على التفتيش الذي أجراه ضابط مباحث قسم كرموز مهاجما منزل الطاعنة ومعه بعض رجال البوليس السري وتقول الطاعنة ان هذا التفتيش وقع باطلا لعدم استصدار الضابط الذي أجراه اذنا به من السلطة المختصة عملاً بالمادة ٥ من قانون تحقيق الجنايات وان العيب الذي اعتور هذا التفتيش لا يقتصر عليه وحده بل يتعداه إلى شهادة الضابط الذي أجراه وشهادة من رافقه من رجال البوليس وانها هي قد تمست بهذا البطلان لدى المحكمة الاستئنافية فلم تعر دفاعها في هذا الشأن التفاتا .

« وحيث انه مما لا شك فيه ان المنازل حرمة ودخولها بغير رضا أصحابها أو بغير إذن من السلطة القضائية المختصة أو في غير الأحوال المرخص بها قانوناً يجرمه القانون ويعاقب فاعله فقد نصت المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات صراحة على انه « لا يجوز لأحد بغير أمر من »



وكسر باب حجرة المتهمه ودخلها بالقوة فوجدها  
سها ولم يجد ابنتها ثم فتش الحجرة على الرغم من  
المتهمه مع عدم حصوله على إذن من السلطة  
القضائية المختصة بتفتيش منزلها وقد تظلمت  
الطاعنة لدى المحكمة الاستئنافية من هذا التصرف  
المخالف لقانون وتمسكت ببطلان هذه الاجراءات  
ولكن المحكمة أغضت هذا الدفاع بالمره ولم تعرضه  
أى التفتيش مكثف بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه  
ومن مراجعة هذا الحكم الأخير يعام ان المحكمة  
لم تعتمد فى الواقع فى ادانة الطاعنة إلا على محضر  
التفتيش المتقدم ذكره وشهادة من أجروا  
هذا التفتيش .

« وحيث أنه لا شك فى أن الحكم المطعون  
فيه اذ جاء مؤسسا على هذا المحضر الباطل قانونا  
وعلى اقوال رجال البوليس الذين أجروه ولم يكن  
له سند فى إدانة الطاعنة غير هذا المحضر وهذه  
الشهادة يعتبر حكما باطلا وتعتبر الطاعنة اذن  
بريئة مما أسند اليها اذ لا دليل عاينها فى الحكم  
خلاف ما توضح وعليه يتعين قبول الطعن الحالى  
موضوعا ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة  
الطاعنة مما نسب اليها .

« ومن حيث أن القول بان التفتيش وقع  
صحيحا لحصوله فى حضرة مندوب القنصلية لاقية  
له لأن حضور المندوب لا يصحح الاجراءات  
بالنسبة للمتهمه الحالية التى ثبت أن المسكن لها  
وأنها تقيم به ولا يغير من ذلك افتراض أن المتهمه  
الأخرى الأجنبية تقيم معها .

« ومن حيث انه لا محل كذلك للقول بان  
دخول المساكن بغير إذن السلطة المختصة قد يقع  
صحيحا اذا لم يعترض عليه صاحب المسكن لأن  
الواقع فى الدعوى الحالية ان رجال الضبطية القضائية  
اقتحموا منزل المتهمه بالقوة بان كسروا الباب  
ودخلوه عنوة وهذا يتنافى مع الادعاء بحصول  
الرضا بدخول المنزل او تفتيشه .

« المحكمة أن يدخل فى بيت مسكون لم يكن »  
« مفتوحا للعامة ولا مخصصا لصناعة أو تجارة »  
« يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا فى »  
« الأحوال المبينة فى القوانين أو فى حالة تلبس »  
« الجانى بالجناية أو فى حالة الاستغاثة أو طلب »  
« المساعدة من الداخل أو فى حالة الحريق أو »  
« الغرق » - ونصت المادة ١١٢ عقوبات على  
انه اذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين  
العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية  
اعتمادا على وظيفته منزل شخص من آحاد الناس  
بغير رضاه فيما عدا الأحوال المبينة فى القانون  
أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب  
بالحبس أو بفرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها -  
ثم أتى الدستور يثبت هذه القاعدة بما قرره هو  
أيضا صراحة فى المادة الثامنة من أن « للمنازل  
جرمة فلا يجوز دخولها إلا فى الأحوال المبينة  
فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه » .  
واذن فدخول رجال الضبطية القضائية منزل أحد  
الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو  
بغير إذن السلطة القضائية أمر مخطور والتفتيش  
الذى يجرونه فى تلك الحال باطل قانونا ولا يصح  
للمحاكم الاعتماد عليه بل ولا على شهادة من أجروه  
لأن مثل هذه الشهادة تتضمن أخبارا منهم عن  
أمر ارتكبه مخالف للقانون فالاعتماد على مثلها  
فى اصدار الحكم اعتمادا على أمر تمقته الآداب  
( immoral ) وهو فى حد ذاته جريمة منطبقة  
على المادة ١١٢ من قانون العقوبات

« وحيث ان الثابت فى الدعوى الحالية ان  
ضابط البوليس علم من تحريات ان المتهمه حزينة  
وابنتها فاطمة يتجران فى المواد المخدرة ونظرا  
إلى أن فاطمة تتمتع بالامتيازات الأجنبية اصطحب  
الضابط مندوبا من القنصلية المختصة وقصد إلى  
منزل حزينة المتهمه لعلمه ان ابنتها تقيم معها



## المبادئ القانونية

١ - إن المواد ١٣٤ و ١٣٥ من قانون تحقيق الجنايات و ٤١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تقضى بوجوب حضور المتهم في جميع أدوار التحقيق أمام المحكمة وبعد جواز إبعاده عنها إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون . وذلك ليمكن المتهم من مراقبة سير التحقيق وأقوال المتهمين الآخرين والشهود وليوجه إلى هؤلاء الأسئلة ويحضر دفاعه على موجب ذلك كله . فاذا أبعدت المحكمة متهما وسألت المدعى بالحق المدني في غيبته ولم يكن إبعاده لحصول تشويش جسيم منه طبقاً للمادة ١٤١ تشكيل أو خشية تأثيره على غيره من المتهمين أو على المدعى بالحق المدني طبقاً للمادة ١٣٦ تحقيق فإنها تكون قد خالفت القانون في ذلك . ولكن مادام لم يترتب على تلك المخالفة مساس بمصلحة المتهم وكانت الواقعة التي سئل عنها المدعى بالحق المدني في غيبة المتهم لا علاقة لها بالتهمة الموجهة إلى هذا الأخير فلا مصلحة له في التمسك بهذه المخالفة .

٢ - إذا قدم متهم في قضية منظورة أمام المحكمة بلاغاً إلى البوليس يتهم فيه بعض شهود الإثبات في القضية بالسعى في تلفيق شهادات ضده وحقق البوليس هذا البلاغ ثم أصدرت المحكمة قراراً باستبعاد تحقیقات البوليس بعلة أنه ليس لأية سلطة أن تبشر أي إجراء في الدعوى بغير إذن خاص من المحكمة مادامت القضية مطروحة أمامها فإن المحكمة تكون مخطئة في ذلك . لأن التحقيقات التي استبعدتها خاصة « بجريمة الاتفاق على تلفيق شهادة في

» ومن حيث أن مذهباً إليه النيابة العامة في مذكرتها من سقوط حق التهمة في التمسك ببطلان محضر التفتيش لعدم الطعن عاينه أمام محكمة أول درجة طبقاً للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات مستندة في ذلك على حكم هذه المحكمة بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ في القضية رقم ٧٨٧ سنة ٤٧ قضائية (١) مذهباً إليه النيابة في ذلك غير وجهه لأن بطلان محضر التفتيش لعدم الإذن به من السلطة المختصة يمس النظام العام فيجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى بخلاف الحالة التي فصل فيها حكم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وهي بطلان محضر تفتيش قام به وكيل النيابة بدون أن يستصحب معه كاتباً فهو بطلان نسبي ولا يمس النظام العام في شيء

(طعن حوزة تطب حماد ضد النيابة رقم ١٨٤٤ سنة ٢ قضائية بالهيئة الأولى عدد ١ - محضرة محمد بك فهمي حين بدلا من سعادة وكيل المحكمة)

١٩٣٣

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣

١ - تحقيق . حضور المتهم أدواره أمام المحكمة . وجوبها عدا الأ - وال حاضر إبعاده فيها قانوناً . مخالفة القانون في ذلك . التمسك بهذه المخالفة مع عدم لحوق ضرر منها بالمتهم . لا بطلان . ( المواد ١٣٤ و ١٣٥ تحقيق و ٤١ تشكيل و ١٣٦ تحقيق )

٢ - تحقيق . جريمة عرضية . ارتكبت أثناء نظر القضية الإصاية لدى المحكمة . جواز تحقيقها بواسطة البوليس القضائي أو النيابة . .

٣ - مرافعة . فتح بابها . من حق المحكمة .

٤ - محام . استناد الحكم إلى معلوماته عن سر أفضى إليه به موكله وكان الغرض منه ارتكاب ما يحرمه القانون . لا خطأ ( المادة ٢٠٥ مرافعات )

٥ - حكم . سهوه عن ذكر المادة المطاوب تطيقها . يانه الواقعة المستوجبة للعقوبة . العقوبة المقضى بها تدخل في نطاق المادة المنطبقة . لا بطلان .

٦ - تزوير . الشهادة على ورقة مزورة . مع العلم بتزويرها . القامد شريك في التزوير .



القضية . وهذا الاتفاق ليس من إجراءات القضية التي لا يجوز لأحد التدخل فيها مادامت منظورة أمام المحكمة . وإنما هو خاص بجريمة عرضية ارتكبت أثناء وجود القضية الأصلية لدى المحكمة فللنيابة والبوليس القضاء في حق تحقيق مثل هذه الجريمة . وللنيابة ولكل ذي شأن أن يعتمد على هذا التحقيق ويتحدى به لدى المحكمة . والمحكمة حرة في تقديره والّاخذ به أو اطراحه . ولكن إذا كان هذا الاستبعاد لم يضر المتهم في شيء ما لأن المحكمة تولت بنفسها إعادة التحقيق وظهر لها منه صحة الواقعة الواردة في المحضر الذي استبعدته وبناء على ذلك نبذت شهادة هؤلاء الشهود فلا مصلحة للمتهم في إثارة هذا المطعن .

٣ - إن فتح باب المرافعة هو من حق المحكمة تأخذ به إما من تلقاء نفسها لتبين بعض أمور غامضة تحتاج الى جلائها وإما بطلب بعض الخصام لتحقيق أمور متعلقة بالدعوى متى رأت أن في إجابة هذا الطلب ما يحقق العدالة بحسب ما تراه هي .

٤ - إذا استطلع أحد المتهمين رأى محاميه في ارتكاب جريمة وهي الاتفاق مع أحد الشهود على أن يشهد زوراً فهذا الأمر ولو أنه سر علم به المحامي بسبب مهنته إلا أن من حقه بل من واجبه أن يفشيه لمنع وقوع الجريمة طبقاً للمادة ٢٠٥ مرافعات . فاذا أخذت المحكمة بمعلومات المحامي عن تلك الواقعة واستندت إليها في التدليل على أن المتهم موكله كان يسعى في تلفيق شهادة فلا يمكن إسناد الخطأ إليها في ذلك .

٥ - إذا ساء الحكم عن ذكر المادة التي طلبت المدعية تطبيقها فهذا السوء لا يترتب عليه بطلانه مادامت الواقعة المستوجبة مبينة بياناً كافياً والعقوبة المحكوم بها لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

٦ - من شهد على ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها فهو شريك بالمساعدة في الأعمال المتممة لجريمة التزوير وهي إعطاء الورقة المزورة شكل الورقة الصحيحة وإظهارها كأنها صادرة من المجنى عليه فيها . وهذا العمل نوع من الاشتراك الجنائي المبين في المادة ٤٠ فقرة ٣ ع . لما فيه من إعاقة على إحكام التزوير .

#### المحكمة

« من حيث أن مبنى الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه باطل لانه بنى على اجراءات باطلة وذلك لان المحكمة الجزئية استبعدت المتهمين عن قاعة الجلسة بغير علة أو سبب يحيز القانون لتستجوبهم في غيبة بعضهم كما استبعدت المتهم الاول من قاعة الجلسة لغير سبب قانوني وسمعت المدعية بالحق المدني في غيبته فدفع الطاعنان امام محكمة ثالثة درجة ببطالان تلك الاجراءات ولكن المحكمة الاستئنافية رفضت هذا الدفع ويقول الطاعنان ان تلك الاجراءات تخالف صريح القانون الذي يقضى بمجعل جلسات المحاكم علنية وبعدم جواز ابعاد المتهم من الجلسة أثناء نظر الدعوى الا في حالة ما اذا وقع منه تشويش جسيم يستدعى ذلك .

« ومن حيث أنه بالرجوع إلى محاضر جلسات المحكمة الجزئية ظهر أن المحكمة استجوبت المتهمين على انفراد في جلستي ٣ فبراير سنة ١٩٣٢ و ٢٣ (٢ - ١)



لم يقرروا أقوالا تضر الغائبين بل كانت اجاباتهم متطابقة ومصلحتهم متفقة في حالتى الحضور والغياب كما ان الواقعة التى سئلت عنها المدعية فى غيبة المتهم الاول لا علاقة لها بالتهمة وقد نوقش فيها المتهم المذكور ولم يلحقه من ابعاده عن الجلسة اى ضرر . ولذلك لا يكون للطاعنين اية مصلحة فى التمسك بهذا البطلان .

«ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان المحكمة الجزئية استبعدت من الدعوى بدون سبب قانونى محضر تحقيق يثبت تأمر بعض شهود الاثبات على المتهمين وتلفيق الأدلة ضدهم وفى ذلك إخلال بحقوق الدفاع وقد تمسك الدفاع بذلك امام المحكمة الاستئنافية ولكنها اغفلت الرد عليه .

«ومن حيث انه يظهر من محضر جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢ امام المحكمة الجزئية ان تلك المحكمة أصدرت فى هذا التاريخ قرارا باستبعاد صورة رسمية من تحقیقات عملت بمعرفة البوليس عن بلاغ مقدم من المتهم الاول بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ وعملت هذا الاستبعاد بانه ليس لاية سلطة ان تباشر أى إجراء فى الدعوى بغير اذن خاص من المحكمة مادامت ان القضية مطروحة امامها ولكن المحكمة بعد ان استبعدت ذلك المحضر حققت بنفسها موضوعه ويتلخص فى ان بعض شهود الاثبات كان يسعى فى تلفيق شهود لمصلحة المدعية بالتوقيع على عريضة تقدم للقاضى وقد ظهر للمحكمة من تحقیقها صحة هذا الأمر واثبتت فى حكمها ان محمد القفاص أحد شهود الاثبات لعب دورا غير نزيه فى محاولة خدسة القضية عن طريق تصيد بعض الشهود وترتيب وقائع للدلائل بها امام المحكمة .

«ومن حيث ان المحكمة اذا استبعدت محضر التحقيق الذى قدمه المتهمون قد أخطأت فى

مارس سنة ١٩٣٢ وكان ملخص اجاباتهم ان الورقتين المدعى بتزويرهما صحيحتان وان المدعية بالحق المدنى وقعت عليهما بختمها وان التهمة المعزوة اليهما غير صحيحة كما ظهر ان المحكمة بعد ان سألت المدعية تفصيلا بحضور المتهمين بجلاسة ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢ عادت بجلاسة ٤ مايو سنة ١٩٣٢ وناقشتها فى نقطة واحدة معينة بعد ان أبعدت المتهم الاول من الجلسة ثم استحضرت وناقشته فى تلك النقطة وهى خاصة باخذ اقوال المدعية اقرارا من شخص يدعى بنايوتى كاستاليا سخره المتهم الاول لعمل استرداد عن اشياء حيزت عليها المدعية وبعد ان خسر الدعوى كتب لها ذلك الاقرار بقبول الحكم حتى لا تنفذ عليه بالمصاريف .

«ومن حيث ان المواد ١٣٤ و ١٣٥ من قانون تحقيق الجنايات والمادة ٤١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تقضى بوجوب حضور المتهم فى جميع ادوار التحقيق امام المحكمة وبعدم جواز ابعاده عنها الا فى الاحوال التى ينص عليها القانون وذلك ليمكن المتهم من مراقبة سير التحقيق واقوال المتهمين والشهود وليوجه اليهم الاسئلة ويحضر دفاعه على موجبها

«ومن حيث ان ابعاد المتهمين فى الدعوى الحالية لم يكن لحصول تشويش جسيم منهم طبقا للمادة ٤١ تشكيل جنایات ولم يكن خشية تأثيرهم على بعض المتهمين أو على المدعية بالحق المدنى طبقا للمادة ١٣٦ جنایات .

«ومن حيث ان محكمة أول درجة خالفت اذن القانون فى سؤال المتهمين على انفراد وفى سؤال المدعية بالحق المدنى فى غيبة المتهم الاول بغير سبب قانونى الا انه لم يترتب على تلك المخالفة مساس بمصلحة المتهمين لان المتهمين الحاضرين



ذلك لان الظاهر من نفس عبارة الحكم ان هذا المحضر خاص بجريمة الاتفاق على تلفيق شهادة زور في القضية وهذا الاتفاق ليس من اجراءات القضية التي لا يجوز لاحد التدخل فيها مادامت منظورة أمام المحكمة وانما هو خاص بجريمة عرضية ارتكبت اثناء وجود القضية الاصلية لدى المحكمة فللنيابة وللبوليس القضائي حق تحقيق مثل هذه الجريمة وللنيابة ولكل ذي شأن ان يعتمد على هذا التحقيق ويتحدى به لدى المحكمة وهي حرة في تقديره والاخذ به أو عدم الاخذ به ولكن ذلك الاستبعاد لم يضر الطاعنين في شيء ما لأن المحكمة تولت بنفسها اعادة التحقيق وظهر من نتيجته صحة الواقعة الواردة في المحضر الذي استبعدته وهي ان قد حصلت فعلا محاولة للاتفاق على تلفيق شهود لصالح المدعية بالحق المدني وقد نبذت المحكمة شهادة هؤلاء الشهود الذين سمعوا لديها ولم تحفل باقوالهم على ما هو مذكور بذات الحكم واذن تكون النتيجة ان لا مصلحة للطاعنين في التحدى بهذا الطعن .

« ومن حيث ان حصل الوجه الرابع ان المحكمة الجزئية سمحت لاحد الشهود وهو على حسين بان يقدم عريضة بالبريد بعد قفل باب المرافعة وبنت عليها فتح باب المرافعة والتصريح للمدعية بادخال متهمين آخرين وهذه التصرفات من شأنها ان تفتح امام المدعية وامام من كانوا يدفعونها ويعاونونها على الباطل مجال التأثير على الشهود وبأيامهم ان الامور مجهزة امامهم ماداموا يعززون التهمة ولو بغير حق .

« ومن حيث انه بالرجوع الى محضر جلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ ظهر ان المحكمة فتحت باب المرافعة لمناقشة على افندى حسين في العريضة المرسلة منه الى المحكمة بطريق البريد ولتدخل

المدعية بالحق المدني متهمين جدد في الدعوى ولتعلن شهود آخرين وظهر أيضا من الاطلاع على المفردات التي ضمت ان كلاما من المدعية بالحق المدني والشاهد على حسين كان قدم طلبا بفتح باب المرافعة وكان قرار المحكمة في هذا الشأن مبني على هذين الطلبين .

« ومن حيث انه متى كان ظاهرا على الوجه المتقدم ان المدعية بالحق المدني نفسها وهي خصم أصيل في الدعوى هي التي طلبت فتح باب المرافعة لادخال متهمين جدد لا ان احد الشهود هو الذي طلب ذلك كما توهم العبارة المبهمة الواردة في أصل تقرير الاسباب فلا ترى محكمة النقض انه فيما كان من هذا الاجراء لا مخالفة فيه للقانون اذ فتح باب المرافعة هو من حق المحكمة تأخذ به اما من تلقاء نفسها لتبين بعض أمور غامضة تحتاج اليها في تفهم الحقيقة واما بطلب ذوى الشأن من الخصوم لتحقيق أمور متعلقة بالدعوى متى رأت في اجابة مثل هذه الطلبات ما يحقق العدالة بحسب ما تراه هي .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الخامس أن المحكمة الجزئية أخلت بحرية الدفاع وحقوقه وأمرت بان يسأل المحامي عن المتهمين كشاهد اثبات ضدهم وقد تمسكوا ببطلان تلك الاجراءات أمام المحكمة الاستئنافية فقضت برفض دفعهم » « ومن حيث انه يظهر حقيقة من الاطلاع على محضر جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٣٢ أن المحكمة الجزئية سألت حضرة احمد افندى خليفه أحد محامي المتهمين كشاهد بعد تحليفه اليمين على واقعة سعى المتهم الأول في عدول أحد الشهود عن عريضة كان قدمها للمحكمة تقييد أن لديه معلومات في حادثة التزوير الحالية مع أنه كان أدى شهادته أمامها وقد شهد فعلا المحامي واتخذت



المحكمة من شهادته دليلاً على أن المتهم الأول كان يسعى في عدول الشاهد عن خطابه الذي أرسله للمحكمة .

« ومن حيث ان الواقعة التي شهد بها حضرة احمد افندي خليفه تدل على ان موكله المتهم الأول كان يسعى في التأثير على احد الشهود للعدول عن ابداء أقوال كان يريد ابداءها أمام المحكمة والتي رأت بعد الادلاء بها انها صحيحة أى أن المتهم الأول كان يقصد من تبليغ محاميه أخذ رأيه في ارتكاب جريمته وهى الاتفاق مع الشاهد على أن يشهد زوراً وهذا الأمر ولو أنه سر علم به المحامى بسبب مهنته إلا أن من حقه بل من واجبه أن يفشيه لمنع وقوع الجريمة طبقاً للمادة ٢٠٥ مرافعات . وعلى ذلك فلا يمكن نسبة الخطأ إلى المحكمة في أخذ معلومات حضرة المحامى عن تلك الواقعة ولا في الاستناد على شهادته فيها .

« ومن حيث أن مبنى الوجه السادس أن الحكم الابتدائى الذى تأيد لأسبابه طبق المواد ١٨١ و ١٧١ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات ولم يذكر المادة ١٨٣ عقوبات التى طلبت المدعية تطبيقها وهذا مبطل للحكم .

« ومن حيث أن ما جاء بالحكم من ذكر المواد ١٧١ و ١٨١ وعدم ذكر المادة ١٨٣ عقوبات التى طلبت المدعية تطبيقها سهواً لا يترتب عليه بطلان الحكم مادام أن الواقعة المسترجعة للعقوبة مبينة بيانا كافياً والعقوبة المحكوم بها لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها وهى المادة ١٨٣ عقوبات » ومن حيث أن مبنى الوجه السابع أن الحكم المطعون فيه مضطرب فبينما يعتبر رافع النقض الأول فاعلاً أصلياً إذا به يعتبره شريكاً فى جريمة التزوير « ومن حيث أن الحكم لا اضطراب فيه لأنه

فرض أن يكون المتهم الأول اشترك مع آخر مجهول فى التوقيع بختم المدعية على الورقتين المطعون عليهما أو أن يكون هو الذى وقع عليهما بنفسه وهو فى كلتا الحالتين فاعل أصلى لأنه قارف مباشرة فعلاً من الافعال المكونة للجريمة بكتابة صلب الورقتين المزورتين بخطه كما هو ثابت فى الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثامن ان الحكم اثبت ان الطاعن الثانى وقع على احدى الورقتين المطعون فيهما كشاهد بعد تحريرها وهذا لا يعتبر عملاً من أعمال التزوير .

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اثبت ان الطاعن الثانى وباقى المتهمين الذين لم يطعنوا وقعوا على الورقتين كشهود على صحتهما وهم يعلمون أن ماورد بهما من الوقائع غير صحيح فكانوا بذلك أداة تمكن بها المتهم الأول من اخراج الورقتين المزورتين بالكيفية التى أرادها فوقعت الجريمة بناء على هذه المساعدة .

« ومن حيث أن هذا البيان صريح فى أن الطاعن الثانى شريك بالمساعدة فى الاعمال المتممة للجريمة وهى اعطاء الورقة المزورة شكل الورقة الصحيحة واظهارها كأنها صادرة من المجنى عليها وهذا العمل نوع من الاشتراك الجنائى المبين فى المادة ٤٠ فقرة ثالثة عقوبات التى طبقها المحكمة لما فيه من تقوية التزوير .

« ومن حيث ان مبنى الوجه التاسع أن الحكم المطعون فيه لم يبين الطريقة التى حصل بها المتهمون على البصمة الصحيحة ختم المدعية وافترض فى هذا الصدد كل الفروض الممكنة والغير الممكنة وهى فروض يتضارب بعضها مع البعض الآخر

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه يبين طريقة التزوير وهى التوقيع على الورقتين بختم المجنى عليها



وهذا كاف في بيان طريقة التزوير ولا أهمية بعد ذلك لمعرفة كيفية وصول الختم الى المتهمين .

« ومن حيث ان مبنى الوجه العاشر والاخير أن الحكم المطعون فيه اثبت أن الأوراق المطعون فيها بالتزوير ملئت بعد ختمها على بياض ثم اثبت عكس ذلك وهي انها كتبت ثم بصم عليها بختم المدعية .

« ومن حيث أن الحكم افترض هذين الفرضين حقيقة لأن ظروف تحرير الورقتين مجهولة ولكن الحكم قطع إن التوقيع كان بدون علم المجنى عليها وهذا كاف لتحقيق جريمة التزوير ولا أهمية بعد ذلك لمعرفة ان كان صلب الورقتين المزورتين كتب بعد التوقيع أو قبله

( طعن مرسى فهمى عرض وآخر ضد النيابة رقم ١٩٩ لسنة ٣ قضائية بالهيئة السابقة )



٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣

- ١ - حكم استئناف . تفصيل الواقعة المحالة المحاكمة عنها في هذا الحكم . جوازه توجيه واقعة جديدة . عدم جوازه
- ٢ - ربا فاحش . عدم بيان تاريخ وقائمه تحديداً . لا نقض .

المبادئ القانونية

١ - إن الذى يمتنع على محكمة الاستئناف فعله هو توجيه واقعة جديدة بدل أخرى أو إضافة واقعة على الوقائع التى دار عليها التحقيق وحوكم المتهم من أجلها أمام المحكمة الابتدائية لأن ذلك يترتب عليه حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضى . أما تفصيل الواقعة أمام محكمة الاستئناف تفصيلاً يزيل ما بها من غموض ويحدد مداها ويوضح مبدأها ومنتهاها فلا مأخذ عليه من الوجهة القانونية .

٢ - إذا لم تتوصل محكمة الموضوع الى معرفة اليوم والشهر اللذين وقعت فيهما كل واقعة من وقائع الاقراض بالربا الفاحش

فا كتفت فيما يتعلق بالواقعتين اللتين اتخذتهما أساساً للدانة بذكر السنة في كل منهما ولكنها في إحدى الواقعتين قد ثبت لها أنها وقعت في أواخر سنة ١٩٢٦ ( مثلاً ) وكان التحقيق لم يبدأ الا في ٦ فبراير سنة ١٩٢٩ فهاتان الواقعتان بانضمام إحداهما الى الأخرى تصلحان لتكوين ركن الاعتياد من جهة اذا كان لم يمض بينهما ثلاث سنين وتكفيان لاقامة الدعوى العمومية على المقرض من جهة أخرى لأن إحداهما لم يمض عليها الى يوم التحقيق ثلاث سنين

المحكمة

« من حيث ان الطاعن أرفد التقرير المقدم منه بأسباب طعنه بمذكرة قدمها بعد الميعاد حوت أسباباً وبحوثاً لم يرد لها ذكر في التقرير المقدم منه في الميعاد القانوني فيجب قصر البحث على ما ورد من الطعون بتقرير الأسباب فقط عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات .

« ومن حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن الواردة بتقرير الأسباب أن النيابة العامة غيرت أمام محكمة الاستئناف الوقائع التى كانت مسندة الى المتهم والتى قدم بها بادئ الأمر للمحاكمة وأعلنته بوقائع جديدة خلاف المبينة بصحيفة الاتهام وهذا مبطل للإجراءات والحكم « ومن حيث أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى انه بعد أن ذكر بديباجة وصف التهمة كما وردت بصحيفة الاتهام الأولى قال أن النيابة عدلت التهمة أمام محكمة الاستئناف بكيت وكيت وذكر الوصف كما اعلن للمتهم أخيراً وبمقارنة هذا الذى سماه الحكم تعديلاً للتهمة بالوصف الوارد



بديباجة الحكم يتضح أن الذي أرادته النيابة إنما كان تفصيل الوقائع التي اسندتها من بادىء الأمر إلى المتهم فبعد أن كانت وقائع التهمة مقتضبة وبعض تواريخها غامضة وضحت النيابة الوقائع في وصفها الجديد وبيّنت المبالغ المقرضة إلى كل من المجنى عليهم وتواريخ الاقراض حتى يزول عن الدعوى ذلك الغموض الذي عابته محكمة النقض على الحكم الاستثنائي الأول الذي حكمت بنقضه بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٣١ - كل ذلك فعلته النيابة مع ابقاء الوقائع التي دار عليها التحقيق من أول الأمر كما هي لم تزد عليها واقعة . فاذا صح أن يسمى هذا الأمر تعديلاً فليس هو بالتعديل الذي يمتنع على محكمة الاستئناف ادخاله على التهمة مادامت الوقائع التي دار عليها التحقيق الأول باقية كما هي لم تتغير . وإنما الذي يمتنع على محكمة الاستئناف فعله هو توجيه واقعة جديدة بدل أخرى أو إضافة واقعة على الوقائع التي دار عليها التحقيق وحوكم المتهم من أجلها أمام المحكمة الابتدائية - لأن ذلك يترتب عليه حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضي . أما تفصيل الواقعة أمام محكمة الاستئناف تفصيلاً يزيل ما بها من غموض ويحدد مداها ويوضح مبدأها ومنتهىها فلا مأخذ عليه من الوجهة القانونية .

« ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أن الوقائع المسندة إلى المتهم في التعديل المعلن إليه أخيراً تقيد سقوط الحق في رفع الدعوى عليه لأن التعديل ذكر أن بعض وقائع الاقراض حصلت في سنة ٩٢١ وبعضها في سنة ١٩٢٤ وبعضها في سنة ١٩٢٦ والتحقيق لم يبدأ إلا في سنة ١٩٢٩ فلا يمكن أن تعتبر تهمة الاقراض بالربا الفاحش قائمة لسقوط الحق في رفع الدعوى بالنسبة لها

جميعاً بمضى ثلاث سنين من وقت الاقراض إلى حين ابتداء التحقيق .

« ومن حيث أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى أن الطاعن تقدم بهذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية وقد عنيت المحكمة بالدرد عليه في حكمها ولما كان بعض الوقائع قدمضى عليه فعلاً أكثر من ثلاث سنين فقد استبعدتها المحكمة من الحساب ولم تأخذ الا بواقعتين حصلتا في سنة ١٩٢٦ ووصفت المحكمة إحدى الواقعتين بأنها حدثت في أواخر سنة ١٩٢٦ ولما كان تحقيق النيابة ابتداءً في ٦ فبراير سنة ١٩٢٩ فقد رأت المحكمة بحق أن هذه الواقعة لم يمض عليها ثلاث سنين أما الواقعة الثانية فقد قالت المحكمة إنها وقعت في سنة ١٩٢٦ بغير تحديد ولما كان الزمن الذي انقضى بين هذه الواقعة والواقعة السابق الكلام عليها لا يمكن أن يبلغ ثلاث سنين فهاتان الواقعتان بانضمامهما لبعضهما تصاحبان لتكوين ركن الاعتیاد من جهة لأنه لم يمض بينهما ثلاث سنين وتكفيان لأقامة الدعوى العمومية على الطاعن من جهة أخرى لأن الأخيرة لم يمض عليها إلى يوم التحقيق ثلاث سنين . أما ما ذكره الطاعن في هذا الوجه خلاف ما تقدم فتعلق بالموضوع وقد فصّلت فيه محكمة الاستئناف نهائياً فلا محل لاثارته من جديد أمام محكمة النقض » ومن حيث أن محصل الوجه الثالث أن اعلان تعديل التهمة الموجه للمتهم أمام محكمة الاستئناف لم يذكر فيه ولا في الحكم المبني عليه الجهة التي وقعت فيها الواقعة كما أنه لم يبين فيه تاريخ كل واقعة على حدة بل اكتفى بذكر السنة التي وقعت فيها التهمة وهذا غير كاف لا لحساب المدة المسقطه لرفع الدعوى . فهذا الغموض الذي لا يزال بالحكم



موجب لبطالانه .

« ومن حيث أن ما يسميه الطاعن اعلان تعديل للتهمة انما هو تفصيل لما غمض من الوقائع السابق اعلانها في صحيفة الاتهام الأولى كما سبق بيانه وما زاد على هذا التفصيل يجب الرجوع في شأنه الى صحيفة الاتهام الأولى وبالرجوع الى ديباجة الحكم المطعون فيه يرى ان صحيفة الاتهام الاولى تكففت بذكر مكان الواقعة وذكرت انها ( الشبراوين ) فلم يكن ثمة داع لتكرار ذكر الجهة بالصحيفة الثانية . أما ما يقوله الطاعن عن تحديد تاريخ كل واقعة فيظهر ان محكمة الموضوع لم تتوصل الى معرفة اليوم والشهر اللذين وقعت فيهما كل واقعة من وقائع الاقراض بالربا الفاحش فاكتفت فيما يتعلق بالواقعتين اللتين اتخذتهما أساساً للدانة بذكر السنة في كل منهما ولكنها في احدى الواقعتين قد ثبت لها انها وقعت في أواخر سنة ١٩٢٦ فاذا أخذ بالأصلح للطاعن واعتبر ان أواخر سنة ١٩٢٦ يبدأ من أول يوم في شهر يولييه سنة ١٩٢٦ فلا يكون قد مضى بين هذا التاريخ وتاريخ بدء التحقيق الحاصل في ٦ فبراير سنة ١٩٢٩ المدة المسقطه للدعوى على كل حال . وكذلك الحال فيما يتعلق بالواقعة الثانية اذ الثابت انها وقعت أيضاً في سنة ١٩٢٦ فاذا فرض انها وقعت في أول يوم من السنة وان الواقعة الاخرى قد وقعت في آخر يوم منها فلا يمكن ان يكون قد مضى بينهما من كاف لسقوط الدعوى .

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان محكمة الموضوع لم ترتكن في حكمها المطعون فيه الا

على قول اثنين من المبلغين وهما مدينان للطاعن ولم يسددا دينهما الا الآن ولهما كل المصلحة في الخلاص من دينهما ومع كل فقد اعتبرتهما المحكمة شاهدين وأخذت بأقوالهما .

« ومن حيث ان هذا الوجه متعلق بالموضوع ولا يعدو ان يكون مصادرة لمحكمة الموضوع فيما لها من الحق المطلق في تكوين اعتقادها من أي مصدر تراه ولا رقابة عليها في شيء مما تراه في هذا الشأن مادام القانون لا يمنع من قبول المدين شاهداً في مثل هذه الدعوى .

« ومن حيث ان محصل الوجه الخامس ان الطاعن قدم دفاعاً مطولاً في مذكرته وفي صرافته ضمنه بحثاً في موضوع القروض المزعومة وتجريحاً للشهود مبيناً وجوه كذبهم والاسباب التي لا يصح من أجابها الأخذ بأقوالهم . وهذا كله لم تلتفت اليه المحكمة بل اكتفت بذكر ان المتهم لم يطعن على شهادة المذكورين بطعن معقول .

« ومن حيث ان ما ذكرته محكمة الموضوع مما أشار اليه الطاعن كاف لأن يعتبر رداً على دفاعه اذ هي غير ملزمة بحسب الاصل بالرد على كل جزئية من جزئيات دفاعه الموضوعي بل يكفي ان تشير في حكمها اجمالاً بعد سرد أدلة الاتهام الى انها مقتنعة بصحة هذه الأدلة والى انها لا تعمل على ما قدمه المتهم من دفاع لان الأمر في ذلك كله يرجع الى اقتناعها ومتى بينت في حكمها مصدر هذا الاقتناع فقد أبرأت ذمتها واعتبر حكمها مسبباً تسببياً كافياً .

( طعن عطيه عيد ابراهيم ضد النيابة رقم ٢٠٨٦ سنة ٣ قضائية بالهيئة السابقة )



## قضاء محكمة النقض في النزاع المملوكة

( رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن سيد احمد باشا وكيل المحكمة وبحضور حضرات اصحاب العزة مراد بك وهبه ومحمد فهمى حسن بك وحامد فهمى بك ومحمد نور بك المستشار المنتدب ومحمود حلى سوكة بك رئيس النيابة )

١٠٤

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

نزع ملكية للنفقة العامة . اضافة عين الى المنفعة العامة دون اتخاذ الاجراءات التى يفرضها قانون نزع الملكية . غصب يستوجب التعويض . تقدير هذا التعويض موضوعى .

المبدأ القانونى

إذا أضافت الحكومة عيناً الى المنفعة العامة دون أن تتخذ الاجراءات التى يوجبها قانون نزع الملكية فهذه الاضافة هى بمثابة غصب يستوجب مسئوليتها عن التعويض الذى يستحقه مالك العين وفوائده التعويضية وقاضى الموضوع يكون فى هذه الحالة حراً فى تقدير التعويض والحكم به مبلغاً واحداً أو بقيمة العين المنزوعة ملكيتها وبفوائدها التعويضية محسوبة من اليوم الذى يراه هو أنه مبدأ لاستحقاق التعويض

المحكمة

« حيث ان وجه الطعن الوحيد المرفوع من وزارة الاشغال والمبين بتقرير الطعن وفى المذكرة المقدمة منها ينحصر فى أن الحكم المطعون فيه الصادر بتأييد الحكم الابتدائى قد أخطأ قانوناً فى اعتباره مبدأ مريان الفوائد المحكوم بها بعضها من ١٢ يونيو سنة ١٩٣٠ والبعض الآخر من ٢ أغسطس سنة ١٩٣٠ بدلاً من ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ لانه بموجب المادة ١٢٤ من القانون المدنى لا تستحق الفوائد على الدين الا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى هذه الدعوى فى ١٥ فبراير

سنة ١٩٣١ وبمقتضى المادة ٣٣٠ من القانون المدنى لا تستحق الفوائد على الثمن للبائع متى كان المبيع غير مشمر الا ابتداء من التكليف الرسمى الذى لم يحتمل فى هذه الدعوى الا فى ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ واذن يكون الحكم وقد أخطأ فى تطبيق القانون لقضائه بالفوائد عن المدة بين ١٢ يونيو سنة ١٩٣٠ و ٢ أغسطس سنة ١٩٣٠ وبين ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قابلاً للنقض فى هذا الصدد . « وحيث انه بالرجوع الى عريضة الدعوى وإلى الحكمين الصادرين فيها يتضح ان الحكومة أضافت الاعيان المحكوم بقيمتها الى المنفعة العامة بدون اتخاذ الاجراءات التى يوجبها قانون نزع الملكية السالف ذكره وهذه الاضافة هى بمثابة غصب يستوجب مسئولية وزارة الاشغال عن التعويض الذى يستحقه الملاك وفوائده التعويضية وقاضى الموضوع فى هذه الحالة حر فى تقدير التعويض والحكم به مبلغاً واحداً أو بقيمة العين المنزوعة ملكيتها وبفوائدها التعويضية محسوبة من اليوم الذى يراه هو أنه مبدأ لاستحقاق التعويض .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بقضائه على الطاعنة بالفوائد التعويضية من التاريخ الذى حدده لم يخرج عن سلطته ولا رقابة محكمة النقض عليه فى ذلك واذن يكون الحكم فى محله من هذه الجهة ويكون وجه الطعن فيه متعين الرفض مع الزام الطاعنة بالمصاريف ومصادرة الكفالة ومبلغ خمسمائة قرش اتعاباً للحاضرين من المدعى عليهم .

( طعن وزارة الاشغال وحضر عنها الاستاذ عبد الرحيم غنيم ضد الدكتور محمد بك مهدى بدران وآخرين وحضر عن الاول ومن السادسة الى التاسعة الاستاذ احمد بك الديوانى رقم ٤٣ سنة ٣ قضائية )



١٠٣

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

١ - طلب أساسي في الدعوى . اهمال الحكم الفصل فيه . سبب

للائتماس لالتقضى

٢ - دين . العرض المبرم للتمة . شروطه . ( المادة

١٧٥ مدنى والمواد ٦٧٥ مرافعات وما بعدها )

المبادئ القانونية

١ - اهمال الحكم أحد الطلبات الأساسية في الدعوى لا يصلح سبباً لطلب نقض الحكم وإنما يكون سبباً لطلب التماس اعادة النظر .

٢ - لا يكفي لإبراء الذمة مجرد القول بحصول العرض بل يتحتم أن يكون العرض حقيقياً بأن يسلم المدين المبلغ إلى المحضر ليسلمه إلى الدائن فإن لم يقبله أو دعه المحضر في خزانة المحكمة . وإذن فلا يعتبر عرضاً حقيقياً مجرد قول مشتر لباثعه أنه يعرض عليه دفع ما وجب عليه من باقى الثمن على يد رئيس قلم العقود إذا هو شطب تسجيله احتجاجاً بأن الأداء لا يستحق إلا في لحظة الشطب . إذ القيام بالشطب لا يجب إلا بعد الوفاء وإبراء ذمة المدين . وكل ما للمدين في هذه الحالة هو أن يعرض المبلغ عرضاً حقيقياً على يد المحضر مشروطاً شطب التسجيل . فإن رفض الدائن أو دعه المعارض رسمياً على هذا الشرط أيضاً ثم يحكم القضاء بعد ذلك بصحة العرض وإلزام الدائن بشطب التسجيل .

المحكمة

» حيث ان هذا الطعن مبنى على وجهين :

الاول - وجود وجه مبطل للحكم - لانه كان من الطلبات المعروضة اعتبار المستأنف عليها مسئولة عن التعويض الذى يطالب به الدكتور البابلى

في قضية كانت منظورة أمام نفس المحكمة وفي ذات الجلسة بسبب عمل صدر من السيدة ولم يتعرض الحكم إلى هذا الطلب بشيء .

— الثانى . — ان الحكم أخطأ في تطبيق

المادة « ١٧٥ » من القانون المدنى لان طريقة العرض التى اتبعت كانت الوحيدة التى يمكن اتخاذها في ظروف هذا النزاع ومراعاة المراكز القانونية لكل من الخصمين لان دفع الدين كان مرتبطاً بشرط هو شطب التسجيل الواقع لمصلحة الدائن بأكثر من دينه وفي هذا المقام كان العرض على يد رئيس قلم العقود المختص بالشطب ليحصل الشطب عند القبض هو الاجراء الوحيد القانونى — اما العرض الوارد في المادة « ١٧٥ » من القانون المدنى فلا يحفظ لسكل من الخصمين حقه .

عن الزمير الاول

» حيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه اتضح ان الطاعن طلب امام المحكمة الابتدائية حفظ الحق في التعويضات التى يطلبها احمد أفندى البابلى ومع ان حفظ الحق هنا ليس طلباً أصلياً في الدعوى فانه على كل حال قد حكمت المحكمة الابتدائية برفضه ضمن الطلبات التى حكمت برفضها اذ جاء في نص حكمها « وبرفض ما عدا ذلك من الطلبات » اما الحكم المطعون فيه فقد قضى برفض الاستئناف موضوعاً وبتأييد الحكم المستأنف فهو اذن بهذا التأييد قد قضى برفض هذا الطلب ويلاحظ ان الطاعن لم يطلب هذا الطلب صراحة امام محكمة الاستئناف وانما طلبه واعتبار المستأنف عليها مسئولة عن التعويض الذى يطالب به المستأنف بسبب تقصيرها ، والمفهوم ان المقصود من هذه العبارة هو ما طلبه أمام المحكمة الابتدائية من حفظه حقه في التعويضات التى يطلبها احمد أفندى البابلى وقد بحثت محكمة الاستئناف في ( ١ - ٢ )



## عن اليوم الثاني

« من حيث ان الحكم المطعون فيه قد اصاب في تفسير المادة « ١٧٥ » من القانون المدني لانه كما قرر الحكم المذكور لا يكفي لبراء الذمة مجرد القول بل يتحتم ان يكون العرض حقيقياً بأن يسلم المدين المبلغ الى المحضر ليسلمه الى الدائن في حالة قبوله وليودعه في خزانة المحكمة في حالة رفضه فان المادة « ١٧٥ » المذكورة نصت صراحة على انه « تبرأ ذمة المدين بعرضه الدين على الدائن عرضاً حقيقياً بالتطبيق للقواعد المبينة في قانون المرافعات » وهذه القواعد واضحة في قانون المرافعات في المواد « ٦٨٥ » وما بعدها الواردة تحت عنوان عرض الدين على الدائن وايداعه ان لم يقبله ايداعاً رسمياً وهي ناطقة بوجوب ان يكون العرض الحقيقي على يد محضر او في مجلس القضاء فلا يمكن ان يكون العرض على يد رئيس قلم العقود المختص بالشطب وليس بمحضر الطاعن من هذا الواجب القانوني قوله لا يستحق القبض الا في لحظة الشطب وان المدين لا يلزم بالدفع الا في مقابل الشطب فان الشطب يترتب على الوفاء وليس للمدين الحق في طلب الشطب الا بعد قيامه بواجبه لبراء ذمته والواجب عليه في مثل هذه الحالة ان يعرض المبلغ عرضاً حقيقياً على يد المحضر مشروطاً بشطب التسجيل لان هذا الشرط يتفق مع طبيعة العرض وممره فان رفض الدائن العرض الحقيقي على هذه الصفة يحصل الايداع رسمياً على هذا الشرط ايضاً ثم يحصل الالتجاء الى القضاء ليحكم بصحة العرض والزام الدائن بشطب التسجيل فلا محل اذن لقول الطاعن انه لا يوجد من اجراءات العرض التي تنطبق على هذا المركب توصلاً الى ان يأخذ كل من الطرفين حقه غير الاجراء الذي اتخذته .

« وحيث انه اتضح مما تقدم ان هذا الوجه

تقصير المطعون ضدها وقالت ان السبب المبني على عرض الدين من جهة المدين وتقصير الدائن على غير أساس - ثم قالت في نهاية أسباب الحكم « وبما انه بناء على جميع الأسباب المذكورة تكون جميع طلبات المستأنف التي يلتزم الحكم بها في صحيفة استئنافية على غير أساس ويتعين رفضها وعلى كل حال فان هذا الطلب ليس من الطلبات الأساسية في هذه الدعوى لانه كان مطروحاً بصفة أساسية في قضية البابلي على نفس المحكمة في نفس الجلسة التي كانت منظورة فيها هذه الدعوى وكانت المطعون ضدها خصماً فيها ادخلها الطاعن ضامناً في الدعوى وطلب الزامها بما عسى ان يحكم به عليه وقد بحثت محكمة الاستئناف مسؤولية المطعون ضدها في تلك الدعوى وقالت انه مما تقدم لا يمكن القول بحق ان عدم شطب الامتياز كان من ناحية المستأنف عليها السيدة ليزه شديد وقد استأنفت في الدعوى المذكورة بالاستئناف المطعون في حكمه كما هو ظاهر من أسباب حكمها » ( تراجع صورة الحكم في القضية المذكورة وهي نمرة ٤٨٤ سنة ٤٨ قضاية المرفقة بالمستندات المقدمة من الطاعن ) فهي في الحقيقة كانت تنظر الدعويين في وقت واحد وقضت بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى باخراج السيدة ليزه شديد من الدعوى بلا مصاريف فواضح اذن مما تقدم جميعه ان المحكمة قد رفضت هذا الطلب ولا محل للقول بأن المحكمة لم تشر الى هذا الطلب بشيء « وحيث انه مع هذا فان افعال الحكم لاحد الطلبات الأساسية في الدعوى لا يكون سبباً لطلب نقض الحكم وانما يكون سبباً لطلب التماس اعادة النظر وهو طريق طعن لا يزال قائماً في القانون ولم يلغ قانون النقض ويكون هذا الوجه على غير أساس ويتعين رفضه .



ايضا على غير أساس ويتعين رفض الطعن موضوعا.  
( طعن ابراهيم بك البسيوني وحضر عنه الاستاذ مرقس فهمى  
ضد الست ليزه شديد وحضر عنها الاستاذ محمد فكرى أباطه رقم  
٤٥ سنة ٣ قضائية )

١٠٤

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

الترام . عدم الوفاء به . التضمنات المترتبة على ذلك . متى تستحق ؟

المبدأ القانوني

ان حكم القانون صريح في أن التضمنات  
المترتبة على عدم الوفاء بكل المتعهد به أو بجزئه  
أو المترتبة على تأخير الوفاء لا تستحق إلا بعد  
تكليف المتعهد بالوفاء تكليفا رسميا . فاذا قضى  
حكم باستحقاق الفوائد التعويضية لمشتري على  
بائع ضمن خلو العين المبيعة من جميع الموانع  
والمحظورات لظهور حق عيني عليها وجعل مبدأ  
استحقاق هذه الفوائد من تاريخ عقد البيع  
الصادر من هذا المشتري إلى مشتري آخر ابتاع منه  
هذه العين فيكون هذا الحكم قد خالف القانون  
في اعتبار مبدأ سريان الفوائد التعويضية من  
تاريخ عقد البيع  
المحكوم

» حيث ان هذا الطعن بني على مخالفة الحكم  
المطعون فيه للقانون للأسباب الآتية . أولا - أن  
الحكم قد خالف القانون باعتبار أن الطاعن لم  
يعرض المبلغ عرضا قانونيا بحجة انه اقتصر على  
انذار السيدة ليزه شديد بشطب الرهن في مقابل  
استلام المبلغ - والواقع أن الانذار صريح في  
تكليف السيدة بالحضور أمام قلم العقود لقبض  
المبلغ وشطب الرهن وحدد لذلك جلسة معينة  
فهو عرض حقيقي على يد موثق العقود . ثانيا - أن  
الحكم قضى بالفوائد باعتبارها تعويضا لعدم

الشطب والحكم أثبت أن السيدة ليزه شديد  
كانت تطالب بمبلغ ١٠٩٠ جنيهها بدون حق ولكنها  
رجعت الى الاعتراف بأن دينها قاصر على مبلغ ٤٤٠  
جنيها وهو الذي عرضه الطاعن فكان الضرر حاصل  
أولا بفعل السيدة الى أن اعترفت بالمبلغ - كان  
عليها تعويضه الى يوم هذا الاعتراف . ثالثا - ان  
الحكم قضى بالفوائد بدون عقد بين الطرفين وصرح  
بان الحكم بها انما هو من قبيل التعويض . والتعويض  
لا يستحق الا من تاريخ الانذار - والحكم قضى  
بالتعويض من تاريخ عقد البيع الصادر من الدكتور  
البابلي الى المشتري منه لامن تاريخ الانذار ولا  
يفهم حينئذ أن الحكم بالتعويض قد لوحظ فيه  
الأركان القانونية .

عنه السببين الاول والثاني

» حيث انه لا علاقة لهذين السببين بالمطعون  
ضده ولا تأثير لهما عليه وانما هذان السببان متعلقان  
بدعوى الضمان التي كانت موجهة الى السيدة ليزه  
شديد من الطاعن وقضى فيها باخراجها منها بدون  
مصاريف ولم يدخلها الطاعن خصما في هذا الطعن  
ليوجه اليها ما يشاء من الطلبات على ان هذين السببين  
محلها طعن آخر مرفوع من الطاعن ضد السيدة  
ليزه شديد وهو الطعن رقم ٤٥ سنة ٣ قضائية  
والحكم فيه صادر في جلسة اليوم مع الحكم  
في هذا الطعن فلا محل لاقحام هذين السببين  
على هذا الطعن الذي هو خاص بالدعوى الأصلية  
لا بدعوى الضمان . وبناء على هذا لا ترى المحكمة  
محلا للكلام على هذين السببين وهما مستوجبان  
عدم قبولهما .

عن السبب الثالث

» حيث انه واضح من الاطلاع على الحكم المطعون  
فيه أن الفوائد التي طلب المطعون ضده الحكم



بها على الطاعن مبنية على أساس عدم قيام الطاعن بشطب حق الامتياز الذي اتضح وجوده لصالح السيدة ليزه شديد على المنزل الذي اشتراه منه مع تعهد الطاعن في عقد البيع بأنه يضمن خلو العين المباعة من جميع الموانع والمحظورات وان هذه الفوائد هي عبارة عن تعويض الضرر الذي أصابه من جراء حبس الشيخ على الطوبجي لمبلغ ١١٠٠ جنيه من الثمن بغير فائدة من وقت أن باع اليه الدكتور البابلي افندى المنزل الى أن يتم شطب حق الامتياز « وحيث ان الوصف القانوني لهذه الوقائع بحسب ماهو ظاهر من الحكم هو أن التعويض مطالب به بسبب عدم وفاء ابراهيم بك البسيوني بماتعهد به لا ارتكازا على دعوى الضمان القانوني المعروف في باب البيع لان هذا الضمان الاخير لا يكون إلا اذا زعت الملكية من المشتري أو حصل له التعرض القانوني بالفعل وهو ما لم يحصل في هذه الدعوى

« وحيث ان حكم القانون في هذا الموضوع صريح في أن التضمينات المترتبة على عدم الوفاء بكل المتعهد به أو بجزئه المترتبة على تأخير الوفاء لا تستحق الا بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً (المادتان ١١٩، ١٢٠) من القانون المدني الاهلي « وحيث أن الحكم المطعون فيه سار على على مبدأ استحقاق الفوائد التعويضية من يوم حصول البيع الصادر من البابلي افندى الى الشيخ على الطوبجي في حين أن القانون يقضى بأنها لا تستحق الا بعد تكليف الطاعن بالوفاء تكليفاً رسمياً - فيكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون من هذه الناحية ويتعين قبول النقض في هذا الصدد .

« وحيث انه وان كان المطعون ضده ذكر في وقائع الدعوى كما هي في الحكم « أنه في اغسطس سنة ١٩٢٧ أراد أن يبيع المنزل الى الشيخ على

الطوبجي وعند الكشف من سجلات المحكمة المختلطة اتضح وجود حق الامتياز وعلى ذلك باع المنزل بخسارة وترك تحت يد المشتري من الثمن مبلغ ١١٠٠ جنيه بدون فائدة حتى يقدم ما يفيد زوال كل حق على العين - وانه على أثر ذلك بادر بمطالبة المدعى عليه بشطب حق الامتياز الخ ... ولم يبين تاريخ ذلك التكليف ولم تكن ورقة التكليف ذاتها مقدمة في ملف هذا الطعن حتى يتبين لهذه المحكمة التاريخ الذي يجب اعتباره مبدأ لسريان الفوائد التعويضية فيكون موضوع الدعوى غير صالح للحكم ويتعين قبول الطعن وتقص الحكم في هذا الموضوع فقط واحالة القضية على محكمة استئناف مصر للحكم فيها من جديد من دائرة أخرى .

( طعن ابراهيم بك البسيوني وحضر عنه الاستاذ محمد صبرى أبو علم ضد الدكتور امين افندى بحجوب رقم ٥٦ سنة ٣ قضائية )

١٠٥

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣

- ١ - اثبات . دليل مقدم في الدعوى . تقديره موضوعي . دليل حدد القانون حجته . واجب القاضي الأخذ به في حدودها
- ٢ - وضع يد . سبب صحيح . لا يشترط تسجيله لا مكان الاحتجاج به . ثبوت تاريخه . شرط واجب

## المبادئ القانونية

- ١ - لقاضي الموضوع أن يأخذ بالدليل المقدم له اذا اقتنع به وأن يطرحه اذا تطرق الشك الى وجدانه فيه لا فرق بين دليل وآخر الا أن تكون للدليل حجية معينة قد حددها القانون فعندئذ يكون على القاضي أن يأخذ به في حدود هذه الحجة . على أن حق القاضي في تفسير الدليل وتحديد معناه لاشبهة فيه . ولهذا كانت له السلطة التامة في تفسير تقارير الخصوم وتقدير ما اذا كان يمكن اعتبارها



اعترافا ببعض وقائع الدعوى أم لا فإذا  
امكن اعتبارها كذلك قدر بسلطتها إذا كان  
يجب اعتبار هذه الوقائع ثابتة في الدعوى أم لا .

٢ - لا يشترط تسجيل السبب الصحيح  
لا مكان احتجاج واضع اليد به على المالك  
الحقيقي لإفادة المالك بالتقادم الخمسي . أما  
استراط ثبوت تاريخ السبب الصحيح للاحتجاج  
به في تجديد مبدأ وضع اليد فلا نزاع فيه قانونا

المحكمة

« من حيث أن الطاعن يزعم أن محكمة  
الاستئناف قد اعتمدت في حكمها المطعون فيه  
على مقاله في صحيفة افتتاح الدعوى وفي إذاره  
السابق لها المؤرخ في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٧ من  
أن الأرض المتنازع عليها هي من ملكه الذي  
كان رهنه لمحمد بك حماده وأن محمد بك حماده  
المرتهن هو الذي تنازل عنها بغير حق للمجلس  
القروي وذلك على اعتبار أن هذه الأقوال تكون  
أقرارا بالمعنى المعروف لهذا اللفظ قانونا مع أنها  
حكاية عما سمعه من عمال المجلس تبريرا لتصرفه  
بإنفاذ الشارع - ثم اعتمدت محكمة الاستئناف  
على ما دفع به المجلس من تملكه هذه الأرض التي  
تنازل له عنها المرتهن المذكور بالتقادم الخمسي  
وبالسبب الصحيح مع أن حسن نية المجلس غير  
متوافرة وعقد التنازل الصادر من المرتهن ليس  
إلا هبة باطلة لحصولها بورقة عرفية هذا فضلا  
عن عدم إمكان اعتباره من العقود الناقلة للملكية  
لعدم تسجيله ويقول الطاعن أن في ذلك أخطاء  
قانونية تستوجب نقض الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث أن لقاضي الموضوع أن يأخذ  
بالدليل المقدم له إذا اقتنع به وأن يطرحه إذا تطرق  
الشك إلى وجدانه فيه لافرق بين دليل وآخر

الآن يكون للدليل حجية معينة قد حددها القانون  
فأنه يكون على القاضي الأخذ به في حدود هذه  
الحجية وعلى أن حقه في تفسير الدليل وتحديد  
معناه لا شبهة فيه - ولهذا كان له السلطة التامة  
في تفسير تقارير الخصوم وتقدير ما إذا كان يمكن  
اعتبارها اعترافا ببعض وقائع الدعوى أم لا فإن  
أمكن اعتبارها كذلك قدر بسلطتها ما إذا كان  
يجب أولا يجب اعتبار هذه الوقائع ثابتة في  
الدعوى أم لا .

« ومن حيث أن محكمة الاستئناف وإن  
كانت قد وصفت في مستهل أسباب حكمها أقوال  
الطاعن التي قررها بصحيفة افتتاح الدعوى  
وبالإنذار المؤرخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٧ بأنها أقرار  
صريح منه بأن الأرض المتنازع عاها هي من  
ملكه وقد تنازل عنها حماده بك لها المرتهن لها  
إلا أن السياق نفسه يدل على أنها استعملت لفظ  
الأقرار عوضا عن الأقوال ذلك بانها بعد أن  
نقلت هذه الأقوال من صحيفة افتتاح الدعوى  
في صدر وقائع الحكم قالت ولدى المرافعة أمام  
محكمة أول درجة دفع الحاضر عن المجلس بأن  
المستندات التي يرتكن إليها المدعى في إثبات  
ملكته للأشمانية قراريط موضوع النزاع لا تنطبق  
على الطبيعة ولهذا طلب الطاعن نفسه ندب خبير  
لتطبيق مستنداته فحكمت محكمة أول درجة  
بندب الخبير لتطبيقها ولمعرفة ما إذا كانت الأرض  
التي استولى عليها المجلس تدخل في مستندات  
المدعى وهل هي التي سبق له رهنها لحماده بك  
فتنازل عنها للمجلس أم لا - فمحكمة الاستئناف  
مدركة اذن أن هذه الأقوال هي جزء من مزاعم  
المدعى وإن خصمه لما لم يسلم له بها طلب هو  
إثباتها بمعرفة أهل الخبرة فلما أثبت خبير الدعوى  
صحة هذه الأقوال ومطابقتها للواقع قالت إن



المستأنف عليه الى المجلس أنه لا يغير شيئاً من هذه النتائج القانونية لأن من المسلم به فقها وقضاء أن حسن النية انما يعتبر وقت انشاء التعاقد أى فى سنة ١٩٢١ ولا يؤثر فيه ما يطرأ بعد ذلك هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الانذار ليس له قيمة قانونية فى هذه الحالة .

« ومن حيث ان محكمة الموضوع لم تخطئ » فى تكييف حاصل فهمها هذا الواقعى لا بحكم عقد التنازل ولا بحكم القانون فيه فقد وقع التنازل على ما تقول تلك المحكمة مقابل ما سيعود على المتنازلين وعلى باقى املاكهم من المنافع المترتبة على فتح الشارع وهو عوض يجعل العقد عقد معاوضة وكان المجلس حسن النية عند تعاقد مع حماده بك وحسن النية هو الاصل وقد فتح الشارع واضيف فعلا الى المنافع العامة من سنة ١٩٢١ او من سنة ١٩٢٣ ولم ترفع الدعوى الحالية الا سنة ١٩٢٩ فتوافرت بذلك جميع اركان التملك بالتقادم الخمسى فما تقدم ذكره من اسباب الحكم المطعون فيه صحيح لا خطأ فيه .

« ومن حيث ان ما ادعاه الطاعن من ان محكمة الاستئناف قد أخطأت فى اعتبارها سند التنازل ناقلاً للملكية مع انه غير مسجل ولا ثابت التاريخ والاحكام مستقرة على وجوب ثبوت تاريخ السند الناقل للملكية على الاقل التمسك به ضد الغير الذى حصل التصرف فى ملكه طبقاً لذلك السند هو ادعاء مردود . لان الحكم المطعون فيه لم يعتبر مطلقاً ان عقد التنازل هو الذى نقل الملكية الى المجلس القروى فيقال وكيف نقلها وهو غير مسجل ، انما هو قد اعتبر المجلس القروى قد تملك ما حصل له التنازل عنه بوضع اليد الذى توافرت شروطه القانونية من وضع يد وحسن نية وسبب صحيح على الوجه

ماورد بانذار المستأنف عليه وبعريضة الدعوى هو اقرار صريح وقد تكرر هذا الاقرار امام الخبير وقد اثبت الخبير فى تقريره ان الارض موضوع النزاع هى من الارض المرهونة التى تنازل عنها حماده بك . وخلاصة هذه الاسباب ان محكمة الاستئناف قد اخذت فى الدعوى - فيما يتعاقب بكون الارض التى تنازل عنها حماده بك للمجلس هى من الاطيان التى كان يملكها الطاعن ورهنها لحماده بك - بتقرير خبير الدعوى وبأقوال الطاعن نفسه فى صحيفة افتتاح الدعوى وفى الانذار امام الخبير ولا مخالفة فى ذلك للقانون .

« ومن حيث انه لا صحة لما ادعاه الطاعن من خطأ الحكم المطعون فيه فيما جاء به من توافر اركان تملك المجلس القروى للاجزاء التى حصل التنازل له عنها بالتقادم الخمسى وبالسبب الصحيح لائن الحكم المطعون فيه بعد ان بين وقائع الدعوى ومزاعم الخصوم فيها وما الذى ثبت منها قال أن ما دفع به المجلس من تملك الأرض المتنازع فيها بمضى خمس سنوات بحسن نية وبسبب صحيح هو فى محله فالسند الصحيح هو التنازل الحاصل من الملاك وبينهم المستأنف عليه الثانى حماده بك فى أول أغسطس سنة ١٩٢١ إلى المجلس القروى وهو تنازل بعوض لا يملك أحد منهم الرجوع فيه هذا العوض هو قيام المجلس بانشاء الشارع الذى يترتب عليه تحسين مواصلاتهم وتصقيع أراضيهم وقد قام المجلس فعلاً بذلك وأما حسن نية المجلس فلا يرد عاينها نزاع لانه تعاقد مع المستأنف عليه الثانى وهو يعتقد أنه يتعاقد مع المالك الحقيقى وقد مضى على هذا التعاقد أكثر من خمس سنوات اعتباراً من سنة ١٩٢٣ وهو التاريخ الذى سلم به المستأنف عليه الأول (الطاعن) الى حين رفع الدعوى أما الانذار الذى أرسله



المعتبر فيها قانونا . فلاحمل لنقل المتعارف من قواعد انتقال الملكية بالعقود الى باب اكتساب الملكية بالتقادم الخمسى وتطبيقها فيه . لان الشارع بعد ان عدد أسباب اكتساب الملكية والحقوق العينية فى المادة ٤٤ من القانون المدنى وقال انها العقود والهبة والميراث والوصية ووضع اليد عقد لكل من هذه الاسباب فصلا . وبعد أن بين فى الفصل الذى عقده للعقود كيف لا تنتقل الملكية فى العقود المتضمنة تملك العقار بالنسبة لغير المتعاقدين الا اذا سجلت ، ذكر احكام اكتساب الملكية بمضى المدة فى الفصل الرابع فقال فى المادة ٧٦ « تحصل ملكية العقارات والحقوق العينية لمن وضع يده عليها ظاهرا بنفسه او بوكيل عنه بغير منازع مدة خمس سنوات متواليات بصفته مالك بشرط ان يكون وضع اليد المذكور مبنيا على سبب صحيح فاذا لم يوجد ذلك السبب لا تحصل له الملكية الا اذا وضع يده مدة خمس عشرة سنة » وباختلاف الفصلين صار لنقل الملكية بالعقود احكام ولا اكتساب الملكية بوضع اليد احكام اخرى . هذا وقد عرفت هذه المحكمة بحكمها الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٩٣٢ فى الطعن رقم ١٨ سنة ٢٢ السبب فى باب تملك العقار بوضع اليد بأنه كل تصرف قانونى يستند اليه واضع اليد فى تسلّم العقار فيجعل وضع يده عليه حلالا طيبا خاليا من شبهة الغصب فى نظره واعتقاده وعرفت السبب الصحيح بأنه هو هذا التصرف الذى يكون بطبيعته ناقلا للملكية لو انه صدر من مالك أهل للتصرف ولهذا يكاد يكون من المجمع عليه فقها وقضاء انه لا يجب تسجيل السبب الصحيح لجواز احتجاج واضع اليد به على الملك الحقيقى اعتبارا بأن المالك الحقيقى لا يمكن اعتباره غيرا بالمعنى المفهوم لهذا

اللفظ فى باب تسجيل العقود الناقلة للملكية . ولم يأت قانون التسجيل بما يخالف هذا المبدأ لان البيع لا يزال معتبرا فيه انه من العقود الرضائية التى تتم بالايجاب والقبول وان تسجيلها لا يزال غير معتبر انه ركن ضرورى فى وجودها القانونى ولان قانون التسجيل هو قانون خاص باحكام انتقال الملكية العقارية بالعقود ولذلك لم يبلغ من احكام القانون المدنى إلا ما كان من مواده خاصا بذلك كالمادة ٤٧ من الفصل الاول المعقود لا اكتساب الملكية بالعقود والمادة ٥٢ من الفصل الثانى المعقود للهبة والمواد ٦٠٦ وغيرها من الباب الخاص باثبات الحقوق العينية بمقتضى العقود الناقلة للملكية فى حق مالكاها السابق وفى حق الغير هذا من جهة ومن جهة أخرى فلا يمكن اعتبار المالك الحقيقى عاقدا لواضع اليد ولا غيرا ممن لهم حقوق عينية على العقار الموضوع اليد عليه فلا هو قد تلتقى من البائع (مصدر السبب الصحيح) حقا عينا على العقار كان لا يتلقاه عنه اذا علم بالسبب الصحيح فى حينه ولا هو فى حاجة الى العلم بالسبب الصحيح الصادر من غيره من طريق التسجيل لان اتزاع العين منه ووضع الغير يده عليها واستمراره على ذلك خمس سنوات ابلغ فى الاعذار اليه من العلم بالتصرف من طريق الكشف من دفاتر التسجيل على انه لا يستطيع التثبت من خلو العين عن التسجيلات الواقعة عليها من غيره لاستغراق هذا الغير ولان الشهادات العقارية لا تزال تحرر من أسماء المتصرفين لا عن العقار نفسه فكيف يجب اذن تسجيل السبب الصحيح لمجرد اشتراط القانون تسجيل العقود لافادة حكم نقل الملكية بين المتعاقدين وغيرهم والمفهوم ان السبب الصحيح لا ينقل ملكا حتى اذا سجل



لأنه صادر من غير مالك فرضا ولأن العقد لا ينقل للمشتري أكثر من حقوق بائعه وخلاصة ذلك لا يشترط تسجيل السبب الصحيح إذا احتج به واضع اليد على المالك الحقيقي لإفادة التملك بالتقادم الخمسى . أما اشتراط ثبوت تاريخ السبب الصحيح للاحتجاج به في تحديد مبدأ وضع اليد فلا نزاع فيه قانونا . والثابت في الحكم المطعون فيه أن الطاعن مسلم بتاريخ التنازل ومسلم كذلك بمبدأ وضع يد المجلس القروى على العين التي ادخلت من ماسكه هو في الشارع وقد مضت مدة وضع اليد

القانونية على الاعتبارين .

«ومن حيث أن ما ادعاه الطاعن من ورود عقد التنازل على عين أخرى غير التي تنازل عنها حماده بك هو ادعاء مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أنه قد ثبت للمحكمة أن العين المتنازع عليها هي التي حصل التعاقد عليها بين محمد بك حماده والمجلس وأن ثبوت ذلك مستفاد من أقوال الطاعن نفسه ومن تقرير الخبير .

( طعن حسن حسين الشريف وحضر عنه الاستاذ ابادير حكيم ضد مجلس قروى المنشأ وآخر وحضر عن الاول الاستاذ عبد الرحيم غنيم رقم ٥٠ سنة ٣ قضائية )



رقم الصفحة	الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩٥	١٦٣	١١ ديسمبر ١٩٣٣	(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية ١ - دفاع . متهم بجنحة . من اختصاص محكمة الجنايات . نذب مدافع عنه . لا وجوب - ٢ - قذف . مناط العقاب . اسناد أمر شائن الى المقذوف . لاعيرة بالأسلوب - ٣ - قذف . القصد الجنائي . توفره
٩٦	١٦٤	» » »	تهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال . ذكر الفاظ التهديد في الحكم . وجوبه ( نقض ) - ( المادة ٢٨٤ / ع ١ )
٩٧	١٦٥	» » »	اقراض برضا فاحش . تكرار تجديد السند بفوائد أعلى من التي كان متفقاً عليها . كاف لتحقيق ركن العادة ( المادة ٢٩٤ فقرة ثالثة غ )
٩٨	١٦٦	١٨	جرح وضرب . حق الزوج في تأديب زوجته . حده . المادة ٢٠٦ ع والمادة ٢٠٩ من قانون الأحكام الشرعية
٩٩	١٦٨	٢٧	حرمة المنازل . دخولها كرهاً أو بغير إذن السلطة المختصة . وفي غير الأحوال المرخص بها قانوناً . معاقب عليه - تفتيش المنازل في غير تلك الأحوال . بغير إذن . محظور وباطل . الاعتماد على محضر هذا التفتيش وحده في الحكم . مبطل . بطلان هذا المحضر . بطلان عام .
١٠٠	١٧٠	» » »	١ - تحقيق . حضور المتهم أدواره أمام المحكمة . وجوبه فيما عدا الأحوال الجائز ابعاده فيها قانوناً . مخالفة القانون في ذلك . التمسك بهذه المخالفة مع عدم لحوق ضرر منها بالمتهم . لا بطلان ( المواد ١٣٤ و ١٣٥ تحقيق و ٤١ تشكيل و ١٣٦ تحقيق ) ٢ - تحقيق . جريمة عرضية . ارتكبت اثناء نظر القضية الأصلية لدى المحكمة . جواز تحقيقها بواسطة البوليس القضائي أو النيابة . ٣ - مرافعة . فتح بابها . من حق المحكمة - ٤ - محام . استئاد



رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
			الحكم الى معلوماته . عن سر أفضى اليه به موكله وكان الغرض منه ارتكاب ما يحرمه القانون . لا خطأ ( المادة ٢٠٥ مرافعات ) - ٥ - حكم . سهوه عن ذكر المادة المطلوب تطبيقها . بيانه الواقعة المستوجبة للعقوبة المقضى بها تدخل في نطاق المادة المنطبقة . لا بطلان - ٦ - تزوير . الشهادة على ورقة مزورة . مع العلم بتزويرها . بان الشاهد شريك في التزوير .
١٠١	١٧٥	٢٧ ديسمبر ١٩٣٣	- ١ - حكم استثنائي . تفصيل الواقعة الحاصلة المحاكمة عنها في هذا الحكم . جوازه - توجيه واقعة جديدة . عدم جوازه - ٢ - ربا فاحش . عدم بيان تاريخ وقائع تحديدأ . لا نقض . ( ٢ ) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية
١٠٢	١٧٨	٢١ ديسمبر ١٩٣٣	نزاع ملكية للمنفعة العامة . إضافة عين إلى المنفعة العامة . دون اتخاذ الاجراءات التي يفرضها قانون نزاع الملكية . غصب يستوجب التعويض . تقدير هذا التعويض . موضوعي .
١٠٣	١٧٩	٢١ ديسمبر ١٩٣٣	١ - طلب أساسي في الدعوى . اهمال الحكم . الفصل فيه . سبب للالتماس . لا للنقض . ( ٢ ) دين . العرض المبريء للذمة . شروطه . ( المادة ١٧٥ مدني والمواد ٦٧٥ مرافعات وما بعدها ) التزام . عدم الوفاء به . التضمينات المترتبة على ذلك . متى تستحق ؟ .
١٠٤	١٨١	» » »	١ - اثبات . دائل . مقدم في الدعوى . تقديره . موضوعي - دليل . حدود القانون . حجيته . واجب القاضي الأخذ به في حدودها . ( ٢ ) وضع يد . سبب صحيح . لا يشترط تسجيله .
١٠٥	١٨٢	٢٨ ديسمبر ١٩٣٣	لا مكان الاحتجاج به . ثبوت تاريخه . شرط واجب .



## القسم الثاني

## قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٢١١

٩ مارس سنة ١٩٣٣

تعويضات . شرط جزائي . مخالفة شرط عدم جواز زراعة قطن في مساحة تزيد عن الثلث . وجوب الحكم بالتعويض إذا اتفق المؤجر والمستأجر على ان مخالفة شرط عدم جواز زراعة قطن في مساحة تزيد عن ثلث الأرض المؤجرة تلزم المستأجر بدفع تعويض معين اتفق عليه اعتبر ذلك إقراراً ضمنياً بوقوع الضرر عند مخالفة هذا الشرط فلا يجوز البحث في تحقق وقوع الضرر أو عدم تحققه اذ ان الطرفين قد أقرّا بأن تلك المخالفة يترتب عليها ضرر حتماً ومتى اتفقا على ذلك فلا يجوز القول بأن اتفاقهما مخالف للواقع المحكمة

« نظر الان المحكمة الابتدائية حكمت برفض دعوى وزارة الاوقاف لاسباب تلخص في انه لم يلحق وزارة الاوقاف ضرر من مخالفة المستأنف عليهم الشرط الوارد في عقد الايجار بعدم جواز زراعة القطن في مساحة من الأرض تزيد عن ثلث الاطيان المؤجرة ولأنه على فرض وقوع ضرر من مخالفة ذلك الشرط فان هذا الضرر لم يلحق الوزارة بل لحق المستأنف عليه الاول الذي استأجر الاطيان في المدة التالية للمدة التي وقعت فيها المخالفة .

« ونظرا لأن المادة ٨ من عقد الايجار المقدم من وزارة الاوقاف بالحافطة المؤرخة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ المؤرخ ذلك العقد في سبتمبر سنة ١٩٢٤

ونصها كما يأتي (ثانيا) لا يجوز له (أي المستأجر) أن يزرع قطنا أو قصباً أوهما معاً أكثر من ثلث مساحة الاطيان المؤجرة الا اذا قبلت الوزارة وصرحت له بذلك بعقد كتابي جديد مبينة فيه تفصيلات وقيود هذا القبول (رابعا) كل فدان يزرع ضد المنع الوارد في الفقرات الثلاث الاخيرة من هذه المادة يحسب ايجاره السنوي ضعف ما يخص الفدان من هذه الاجارة ويتعدد حق الوزارة بالمطالبة بهذا الشرط الجزائي بقدر تعدد التحالفات المذكورة )

« ونظرا لانه ثابت من قائمة المساحة الرقيمة ٩ اكتوبر سنة ١٩٢٧ أن مقدار الارض المزروعة قطنا يزيد عن ثلث الاطيان المؤجرة بالمقدار ١٢ مسهما ١٧٠ قيراطا ٢٣ فداناً وقد وقع محمد حسونه أحد المستأجرين على القائمة المذكورة وأقر بأن نتيجة المساحة صحيحة ومطابقة للواقع وتعهّد بدفع الغرامة المستحقة عن تلك الزيادة

« ونظرا لان مخالفة المستأجرين لشرط عدم جواز زراعة قطن في مساحة تزيد عن ثلث الارض المؤجرة المدون بالمادة ٨ من عقد الايجار قد اتفق المستأجران مع وزارة الاوقاف على التعويض عنها ليكون جزاء للوزارة ومتى كان التضمين مصرحاً به في العقد لا يجوز الحكم بأقل منه ولا بأكثر منه ( مادة ١٢٣ مدني ) .

« ونظرا لأن ذلك الشرط الجزائي قد وضعه المستأجران باتفاقهما مع وزارة الاوقاف وفي ذلك اقراره مني بوقوع الضرر عند مخالفة ذلك الشرط ( ٢-١ )



٢١٣

١٢ مارس سنة ٩٣٣

استئناف . استئناف فرعى . تنازل عن الاستئناف الاصلى  
بشرط . عدم تحقق الشرط . جواز الاستمرار فيه

## المبدأ القانوني

اذا تنازل المستأنف عن استئنافه على شرط أن يسقط معه الاستئناف الفرعى وتمسك المستأنف عليه باستئنافه الفرعى وطلب المستأنف السير في نظر الدعوى فلا يكون هذا التنازل المعلق على شرط صحيحا الا اذا تحقق الشرط وما دام أن الشرط لم يتحقق فالاستئناف قائم

## المحكمة

« من حيث أن وكيل المستأنف عليها دفع فرعيا بعدم قبول الاستئناف المستأنف لتنازله عنه بجاسة المرافعة - ومن أن وكيل المستأنف تنازل عن استئنافه على شرط أن يسقط مع الاستئناف الفرعى ولما أن تمسك وكيل المستأنف عليها باستئنافه الفرعى طلب السير في نظر الدعوى وعلى ذلك لا يكون هذا التنازل المعلق على شرط صحيحا الا اذا تحقق الشرط وما دام أن الشرط لم يتحقق فالاستئناف قائم ويتعين رفض الدفع الفرعى والحكم بقبول الاستئناف شكلا »

« ومن حيث أن المستأنف كان وصيا على أولاد أخيه القاصرين ( ولما أن بلغ بعضهم سن الرشد تناسل عن الوصاية وعينت والدتهم (المستأنف عليها) مكانه وقرر أمام المجلس الحسبي أنه باق في ذمته مبلغا سيودعه وقال في مرافعته ومذكراته أن المبلغ الباقي هو ثمانية وعشرون جنيتها خصمه بمظهر له في ذمة القاصرين » ومن حيث أنه ثابت أن المستأنف ترك

فلا يجوز البحث في تحقق وقوع الضرر أو عدم تحققه لأن الطرفين المتعاقدين قد أقرّا بأن تلك المخالفة يترتب عنها ضرر حتما ومتى اتفق العاقدان على ذلك لا يجوز القول بأن اتفاقهما مخالف للواقع لانهما وحدهما هما اللذان يقرران حقيقة الواقع « ونظرا لأن البحث في تحقيق الضرر وعدمه محله اذا كان المتعاقدان غير متفقين على ذلك فعلى المحكمة في هذه الحالة ان تبحث فيما اذا كان طالب التعويض محقا في طلبه أو غير محق إذ أن التعويض لا يستحق الا عند وقوع الضرر فاذا انتفى الضرر انتفى التعويض المترتب عليه أما إذا قرر المتعاقدان أن وقوع الضرر محتم في حالة مخالفة الشرط المبرم بينهما فلا يمكن نقض ما قرراه باتفاقهما لأن اقرارهما بحجة عليهما فلا يقبل الادعاء الآن من المستأنف عليهم المقول بما يخالف ما قرروه في البند الثامن من عقد الايجار من ان زراعة الارض قطننا في مساحة تزيد عن ثلث الاطيان ينجم عنه ضرر يوجب الجزاء الذي اتفقوا عليه في عقد الايجار وهو دفع الاجرة مضاعفة »

« ونظر لما ذكر يكون ما ذهب اليه المحامي على المستأنف عليهم من الآراء العلمية الاخيرة ذهبت الى أن زراعة الارض قطننا لا تضعفها لا ينقص ما قرره المستأنف عليهم في عقد الايجار مخالفا لذلك من ان تلك الزراعة تضعف الارض وتستوجب تعويضا قدره هم بأنفسهم في العقد » ونظرا الى ذلك جميعه يتعين الغاء الحكم المستأنف والحكم لوزارة الاوقاف بما طلبته في اعلان الاشغال

( استئناف وزارة الاوقاف ضد محمد حسونه وآخرين وحضر عن الثاني والخامسة والسادسة الاستاذ عبد الخالق عطيه رقم ١٢٤٢ سنة ٤٩ قضائية رئاسة وعضوية حضرات محمود المرجوشي بك وعلى زكى العرابى بك وعثمان يوسف بك مستشارين )



الأتيان ولم تك تحت يده فليس من العدالة أن يلزم بدفع نفقة أما القول بأنه باق في ذمته مبالغ للقاصر ووالدتهم فهذا محل عند المناقشة في دعوى الحساب ولذلك ترى المحكمة إلغاء الحكم الصادر في دعوى النفقة المرفوعة من المستأنف عليها بصفتها

( استئناف الدكتور زكي بك توفيق وحضر عنه الاستاذ محمد صبرى أبو علم المحامى ضد الست زينب هانم رستم عن نفسها وبصفتها وحضر عنها الاستاذ عباس فضل المحامى رقم ١٠٣٩ سنة ٤٩ ق رئاسة وعضوية حضرات السيد محمد عبد الهادى الجندى بك وعلى حيدر حجازى بك واحمد مختار بك مستشارين )

٢١٣

٣٠ مارس سنة ١٩٣٣

- ١ - قوة الشيء المحكوم فيه . من النظام العام . حكم جنائى صادر بالعقوبة أو بالبراءة . له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية . حكم بالبراءة . لعدم كفاية الأدلة أو لعدم الصحة . له قوة الشيء المحكوم فيه .
- ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائى . له أثره فى حق كل الناس . سواء كان مدعياً بحق مدنى أم لا .
- ٣ - قوة الشيء المحكوم فيه جنائياً . دعوى مدنية . ارتباطها بالدعوى الجنائية . للحكم الجنائى قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لها .

المبادئ القانونية

- ١ - إن أساس جعل الأحكام الجنائية ذات تأثير على الدعوى المدنية هو من النظام العام حتى لا تهدم المحكمة المدنية ما قضت به المحكمة الجنائية فتثبت واقعة نفقتها هذه المحكمة بحكمها أو تنفى أمر اقضت المحكمة الجنائية بثبوته وسواء أكان الحكم الجنائى صادراً بالعقوبة أو قاضياً بالبراءة فله قوته أمام المحكمة المدنية فى كلتا الحالتين إذ لا مساغ للتفرقة بينهما . ولا فرق بين أن يكون سبب الحكم بالبراءة عدم كفاية الأدلة أو غير ذلك من الأسباب كعدم صحة التهمة

فللحكم قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً لأن النتيجة التى وصل إليها قاضى الجرح واستخلصها من الأدلة التى قدمت إليه هى البراءة وقوة الحكم هى فى النتيجة التى وصل إليها القاضى والبراءة واحدة على كل حال بصرف النظر عن سببها ولا يجوز للمحكمة المدنية أن تنقض حكم البراءة لأسباب تراها هى مكمله للأسباب التى عرضت على القاضى الجنائى فلم يرى أنها كافية للحكم بالعقوبة بل يجب احترام رأى المحكمة الجنائية فيها قرره بالنسبة للواقعة التى عرضت أمامها وللتهم الذى قدم إليها .

- ٢ - للأحكام الجنائية على وجه العموم قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى المدنية ومن حق كل الناس بلا فرق بين ما إذا كان مدعى الدعوى المدنية كان مدعياً بحق مدنى فى الدعوى الجنائية أو لم يكن لأن سلطة القاضى الجنائى التى خولها له القانون فى التحقيق والتمحيص واسعة أحاطها القانون بضمانات كافلة حقوق كل الناس على السواء

- ٣ - قوة الحكم الجنائى لا تكون قاصرة على دعوى التعويض المدنية الناشئة عن الجرح الصادر فيها حكم محكمة الجرح بل يكون لها أثرها على كل ما تحكم فيه المحكمة الجنائية من المسائل المدنية أثناء نظر الدعوى الجنائية إذا كانت تربطها بواقعة الاتهام عروة وثقى فتفصل فيها المحكمة الجنائية تبعاً للوضع الجنائى مضطرة للزوم ذلك لأجل الفصل فى الدعوى الجنائية . وفى هذه الحالة يجب على المحكمة المدنية عند طرح المسألة المدنية عليها أن تحترم حكم المحكمة الجنائية



كما يجب عليها أن تحترم حكمها في المسائل الجنائية التي بنى عليها التعويض المدني .

### المحكمة

« نظراً لأن الخواجه يوسف جبران رفع هذه الدعوى بإعلان تاريخه يوم الثلاثاء ٥ مارس سنة ١٩٢٩ قال فيه أن المستأنفين مديونون له بضمائه مصطفى محمد المصري وإبراهيم علي داكر بمبلغ ٣٠٥٠ جنيتها بكمبيالة موقع عايتها منهم مؤرخة في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ومشتراط فيها السداد بميعاد اثني عشر شهراً وفي حالة التأخير عن السداد يلزمون بالفوائد على اعتبار المائة تسعة في السنة من تاريخ الاستحقاق الواقع في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وكلفهم بذلك الإعلان بالحضور أمام محكمة اسيوط الابتدائية للحكم عليهم بالتضامن بالزامهم بالمبلغ المذكور والفوائد على اعتبار المائة تسعة في السنة من تاريخ الاستحقاق (١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨) لغاية السداد مع الزامهم بالمصاريف

« ونظر الآن المستأنفين رفعوا الدعوى بأن المبلغ المطلوب الحكم به يحوى فائدة تزيد عن الحد القانوني للفائدة الجائز الاتفاق عايتها وقدموا ادليلاً على ذلك مستندات بحافظة مؤرخة في أول مارس سنة ١٩٢٩ تحوى ثلاث أوراق الأولى إعلان تاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ من المستأنف عليه إلى مهني افندى حسن جاد الله وسيد جاد عسران وصديق افندى حسن جاد الله (بعض المستأنفين) وإلى محمد صالح عبد المقصود وجرجس جورجى . يكلفهم فيه بالحضور إلى محكمة اسيوط بجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ليحكم على مهني افندى وصديق افندى بضمائنه الباقيين بمبلغ ٩١٧ جنيتها بكمبيالة مؤرخة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ والفوائد والورقة الثانية إعلان تاريخه ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ من الخواجه يوسف جبران أيضاً إلى سيد جاد عسران ومهني

افندى حسن جاد الله من المستأنفين وإلى محمد صالح عبد المقصود يكلفهم فيه بالحضور أمام محكمة خطماوى ليحكم على محمد صالح عبد المقصود بصفته مديناً وبصفة كون الباقيين ضامنين بمبلغ ٥٣١ جنيتها والفوائد قائلين في ذلك الإعلان أن هذا المبلغ منه مبلغ ١٧٦ جنيتها بكمبيالة مؤرخة في ٢٥ يونية سنة ١٩٢٥ ومنه مبلغ ٣٥٥ جنيتها بمقتضى كميالة مؤرخة في ١٥ يولية سنة ١٩٢٥ والورقة الثالثة كشف عنوانه . اصل المبلغ المطلوب من قهقى افندى وآخرين للخواجه يوسف جبران والمرفوع به دعوى في محكمة اسيوط وقد ذكر في هذا الكشف مفردات مبلغ ٣٠٥٠ جنيتها ٥٧٠ ملياً ومنها مبلغ ٧٨٠ ملياً ٣١١ جنيتها فوائدها عن مبلغ ٩١٧ جنيتها السابق ذكره بحساب ٢٤ / ٠ / ٠ ومبلغ ١٥٦ جنيتها فوائدها عن ٣٥٥ جنيتها بواقع ٢٤ / ٠ / ٠ ومبلغ ٥٥٠ ملياً و ٧٩ جنيتها عن مبلغ ١٧٦ جنيتها بواقع ٢٤ في المائة

ونظراً لأن صديق افندى حسن وقهقى افندى حسن وسيد جاد من المستأنفين ثم الشيخ محمد صالح قد قدموه شكوى لنيابة ملوى بعريضة مؤرخة في ١٥ يونية سنة ١٩٢٩ نمرة ١٢٨٢ قالوا فيها أن الخواجه يوسف جبران أقرضهم مبلغ ٩١٧ جنيتها بكمبيالة تاريخها ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ومبلغ ٣٥٥ جنيتها بكمبيالة تاريخها ١٥ يولية سنة ١٩٢٥ ومبلغ ١٧٦ جنيتها بكمبيالة تاريخها ٢٥ يونية سنة ١٩٢٥ بفائدة بسعر الجنيه الواحد عشرون ماياً في الشهر أى باعتبار ٢٤ ٪ وان الخواجه يوسف رفع عليهم دعوى بين احدهما امام محكمة اسيوط بموجب السكمبيالة الاولى بإعلان تاريخه ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ والثانية امام محكمة ملوى بموجب السكمبيالات الثانية والثالثة بإعلان تاريخه ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ ثم اتفق معهم على اضافة فوائدها



بواقع ٢٤٪ على المبالغ المذكورة واقراضهم ٤٥٠ جنيها ايضا وحرر بمجموع ذلك كله كمياله بمبلغ ٣٠٥٠ جنيها تاريخها ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وقالوا في شكواهم ان عملية الاقراض بالر بالفاحش قد تكررت وطلبوا تحقيق ذلك

« ونظر الان محكمة المنيا الكلية التي حولت اليها هذه القضية . حكمت بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بايقاف الدعوى حتى يفصل في قضية الجنحة وهي القضية التي رفعتها النيابة على الخواجة يوسف جبران بناء على تلك الشكوى

« ونظر الان النيابة العامة قد رفعت على المستأنف عليه أمام محكمة ملوى القضية رقم ١٧٦٠ سنة ٩٢٩ فالتهمته بانه في سن ٩٢٥ و٩٢٦ و٩٢٧ ببندر ملوى اعتاد على اقراض تقود بفائدة تزيد عن الحد الاقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها وذلك بأن اقراض مهني افندي حسن وصديق افندي حسن والشيخ صالح عبد المقصود والشيخ سيد جاد بفوائد ٤٨ ٪ / ٣٦ ٪ / ٢٤ ٪ / وشهد بذلك مهني افندي حسن وصديق حسن وسيد جاد ومحمد صالح وغيرهم وقرر المستأنفون أمام محكمة الجنح اقوالهم التي ذكروها في شكواهم إلى النيابة وزادوها بيانا بحضور جلسة ٢٣ يولييه سنة ١٩٣١ فاصدرت محكمة ملوى حكمها قاضيا بتاريخ ٦ اغسطس سنة ١٩٣١ ببراءة يوسف افندي جبران من التهمة للاسباب الواضحة بالحكم

وذكرت المحكمة في آخر تلك الاسباب انه (يؤخذ من كل ما تقدم أنه لا دليل على المتهم كما أنه لم يقدم اي دليل من جانب مهني افندي حسن ومن معه يقنع بأدانة المتهم وقد أيدت محكمة المنيا الابتدائية الاهلية بهيئة استئنافية ذلك الحكم أخذة بأسبابه « ونظر الان الخواجة يوسف جبران أعلن

المستأنفين باعلان تاريخه ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ قال فيه أنهم طعنوا في مبلغ ٣٠٥٠ جنيها به المرفوعة

دعواه بأن فيه فوائد ربوية فاحشة وقدموا بلاغا للنيابة ورفعت عليه الدعوى العمومية وقضت محكمة المنيا بهيئة استئنافية بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ٩٣١ ببراءته وقد كانت دعواه موقوفة حتى يفصل في دعوى الجنحة وكلفهم بالحضور أمام المحكمة ليحكم بطلباته الواضحة باعلان الدعوى فقدم المستأنفون مذكرة لمحكمة المنيا تاريخها أول مايو سنة ١٩٣٢ تتضمن بياناً بأن المبلغ المطالب به فيه فوائد ربوية ونقداً لحكم محكمة الجنح الذي حكم ببراءة المستأنف عليه ورأيا قانونيا بأن حكم محكمة الجنح لا يقيد المحكمة المدنية فحكمت المحكمة الابتدائية بحكمها المستأنف بناء على أنه تبين عدم صحة ما يدعيه المستأنفون من الفوائد الربوية من الحكم الصادر في قضية الجنحة القاضي ببراءة المدعى من تهمة الاعتياد على اقراض تقود بفائدة تزيد عن الحد الاقصى للفائدة القانونية

« ونظر الان المستأنفين عادوا في اعلان استئنافتهم الرقيم ١٨ مايو سنة ١٩٣٢ ومذكرتهم المقدمة لهذه المحكمة الرقيمة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ فكررُوا دفاعهم الذي بينوه في مذكرتهم الرقيمة أول مايو سنة ١٩٣٢ وطلبوا من باب الاحتياط احالة الدعوى إلى التحقيق ليثبتوا الفوائد الربوية

« ونظراً إلى أن مناقشة أسباب حكم محكمة الجنح القاضي ببراءة المستأنف عليه شغلت جزءاً عظيماً من مذكرة المستأنفين المقدمة لهذه المحكمة وليست هذه المحكمة محلاً لهذا النقاش اذ لا سلطان لها على محكمة الجنح وليس لها أن تحكم بالغاء حكمها اذا ما تبين أن أوجه النقد التي سردها المستأنفون صحيحة

« ونظر الان المستأنفين ذهبوا إلى أن الحكم الصادر



من محكمة الجناح ببراءة الخواجه يوسف جبران من تهمة الاعتياد على الاقراض بالربا الناحش ليس له قوة الشيء المحكوم فيه فيؤثر على الدعوى المدنية الحالية لأنه مبني على عدم كفاية الأدلة لا على عدم صحة التهمة

«ونظراً لأن أساس جعل الأحكام الجنائية ذات تأثير على الدعوى المدنية هو من النظام العام حتى لا تقوض المحكمة المدنية ما قضت به المحكمة الجنائية فتثبت واقعة نفيها هذه المحكمة بحكمها أو تنفي أصراً قضت المحكمة الجنائية بثبوته

» ونظراً لأنه مادام أساس وجوب احترام المحكمة المدنية لحكم المحكمة الجنائية هو النظام العام فسواء كان حكم المحكمة الجنائية صادر بعقوبة أو ببراءة لا يحكم الجنائي قوته أمام المحكمة المدنية في كلتا الحالتين ولا مساع للتعرف بين حالة العقوبة الحكم بالعقوبة وحالة الحكم بالبراءة

«ونظراً لأنه لا مبرر للقول بأن حكم البراءة المبني على أن الأدلة على الاتهام غير كافية أو غير مقنعة ليس له قوة الشيء المحكوم فيه في الدعوى المدنية بخلاف الحكم المبني على أن الواقعة غير صحيحة فله تلك القوة ذلك لأنه لا فرق بين أن يكون سبب الحكم بالبراءة عدم كفاية الأدلة أو غير ذلك من الأسباب لعدم صحة التهمة لأن النتيجة التي وصل إليها قاضي الجناح واستخلصها من الأدلة التي قدمت إليه هي البراءة وقوة الحكم هي في النتيجة التي وصل إليها القاضي والبراءة واحدة على كل حال بصرف النظر عن سببها فلا براءة كاملة وأخرى ناقصة ولا يجوز للمحكمة المدنية أن تنقض حكم البراءة لأسباب تراها هي مكاملة للأسباب التي عرضت على القاضي الجنائي فلم ير أنها كافية للحكم بالعقوبة بل يجب احترام

رأي لمحكمة الجنائية فيما قرره بالنسبة للواقعة التي عرضت أمامها ولستهم الذي قدم إليها «ونظراً إلى أن الأحكام الجنائية على وجه العموم لها قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى المدنية وفي حق كل الناس بلافق بين ما إذا كان مدعى الدعوى المدنية كان مدعياً بحق مدني في الدعوى الجنائية أو لم يكن لأن سلطة القاضي الجنائي التي خولها له القانون في التحقيق والتحصيل واسعة أحاطها القانون بضمانات كافية حقوق كل الناس على السواء

» ونظراً لأن الدعوى الحالية وإن لم تكن دعوى تعويض عن حق مدني ناشئ عن الجنحة التي صدر الحكم ببراءة الخواجه يوسف جبران منها وهي جريمة الاعتياد على الاقراض بفائدة ربوية إلا أن قوة الحكم الجنائي لم تكن قاصرة على الدعوى المدنية بهذا المعنى ليس غير. بل أن تلك القوة لها أثرها على كل ما تحكم فيه المحكمة الجنائية من المسائل المدنية أثناء نظر الدعوى الجنائية إذا كانت تربطها بواقعة الاتهام عروة وثقى فتفصل فيها المحكمة الجنائية تبعاً للموضوع الجنائي مضطرة للزوم ذلك لأجل الفصل في الدعوى الجنائية وفي هذه الحالة يجب على المحكمة المدنية عند طرح المسألة المدنية عليها أن تحترم حكم المحكمة الجنائية كما يجب عليها أن تحترم حكمها في المسألة الجنائية التي يبنى عليها التعويض المدني

«ونظراً لأن المستأثمين يدعون أن المبلغ المطالب به ٣٠٥٠ جنيسها يتضمن فوائد ربوية وهذه الدعوى بعينها كانت موضوعة على بساط البحث أمام محكمة الجناح فذكرها المستأثمون في بلاغهم وكرروها في شهادتهم أمام المحكمة ونفقتها المحكمة في حكمها فقضت بعدم قيام دليل مقنع عليها وقد قالوا أن ٣٠٥٠ جنيسها يشمل ثلاثة



٢١٤

٣٠ مارس سنة ١٩٣٣

ملكية . تسجيل . بائع . مورثه معترف بورقة ضد بصورة عقد  
تملكه . بيع من الوارث . علم المشتري بوجود ورقة  
الضد . سرقات ورقة الضد من غير حاجة لتسجيلها  
المبدأ القانوني

إن التسجيل وحده لا ينقل الملك إذا كان  
البائع غير مالك فاذا اشترى زيد عقاراً من وارث  
بكر وكان بكر معترفاً بورقة ضد بأن العقد الذي  
تملك هو به أصلاً ليس إلا عقداً صورياً وغير  
ناقل للملك فإدام بكر غير مالك فوارثه كذلك  
غير مالك ويكون البيع الصادر من هذا الوارث  
لزيد بيعاً من غير مالك لا يصححه التسجيل .  
وليس للمشتري أن يحتج بعدم تسجيل ورقة  
الضد مادام أنه يعلم بها لأن هذه الورقة لم  
تكن تصرفاً من التصرفات المنشئة أو الناقلة  
للملك حتى يقال إنها لا تنتج أثرها إلا بالتسجيل  
بل هي أقرار من مورث البائع بأن العقد لم يكن  
في الحقيقة إلا وصية فهو ليس تصرفاً طارئاً  
على ملكيته بل هو دليل على عدم ملكيته من  
الأصل فكل من يشتري بعبد ذلك منه أو  
من وارثه وهو عالم بتلك الحقيقة لا يمكن أن  
يكتسب الملك .

المحكمة

« حيث أن المستأنف تملك بقانون التسجيل  
وقال أن الملكية ثابتة لست عز مورثة البائع له  
بالعقد المسجل الصادر لها من الست ست المستأنف  
عابها أصلاً ومورثة المستأنف عابهم الآن ومادامت  
ورقة الضد غير مسجلة فلا يمكن أن تزيل عنها الملك  
ولا يكون لها تأثير على من تشتري منها أو من

قروض بينوها في الدعوى الجنائية وهي بعينها  
التي ذكروها في دفاعهم في الدعوى المدنية الحالية فقد  
كانت تلك القروض أركاناً للجريمة الاعتيادية على الأقراض  
بالقوائد الربوية ولم تثبت هذه الأركان فلم  
تتكون الجريمة وحكمت المحكمة بالبراءة .  
فالموضوع الذي يطرحه الآن المستأنفون أمام  
المحكمة المدنية قد سبق بحته والفصل فيه من  
المحكمة الجنائية بحكم استلزامه الفصل في الجنحة  
فهو ملزم للمحكمة المدنية

« ونظر الآن المستأنفين طلبوا كما سبق ذكره  
إيقاف هذه الدعوى حتى يفصل من محكمة الجنج  
فأوقفت الدعوى وطلبهم هذا يدل على اقتناعهم  
بأن حكم محكمة الجنج له تأثير في موضوع هذه  
الدعوى فقد كانوا يخشون أن تحكم المحكمة  
المدنية عليهم بالمبالغ المطالب به ويتوقعون أن  
يحكم على المستأنف عليه بالعقوبة فيصدر  
حكم من متناقضان

« ونظراً إلى ما ذكر فقد أصابت المحكمة  
الابتدائية في حكمها بالمبالغ المطالب به لأن  
السند الرقيم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ مشروط فيه  
أن الدفع يكون بطريق التضامن والتكافل وأنه  
إذا حصل تأخير عن الدفع يلزم المستأنفون  
بالمصاريف والقوائد ابتداء من يوم الاستحقاق لغاية  
يوم الدفع بدون إنذار رسمي باعتبار المائة تسعة  
سنوياً وان الدفع بعد مرور اثني عشر شهراً

( استئناف الشيخ سيد جاد عسران وآخرين وحضر عنهم  
الاستاذ عبد السلام بك زكي ضد الخواجه يوسف جبران  
وحضر عنه الاستاذ سابا حبشي رقم ٧٣٠ سنة ١٩٢٩ ق — رئاسة  
وعضوية محمود المرحوشي بك وعلى زكي العرابي بك وعثمان  
يرسيف بك مستشارين )

وارثتها ولو كان يعلم بها مادام لم يكن متواطئاً معها  
تواطؤاً تدليسياً

« وحيث ان هذه النظرية غير صحيحة لان  
التسجيل وحده لا ينقل الملك اذا كان البائع غير  
مالك والست عز لم تكن مالكة لانها معترفة بورقة  
الضد بأن عقد البيع الصادر لها من والدتها الست ست  
صوري وغير ناقل للملك ومادامت هي غير مالكة  
فوارثها غير مالك كذلك ويكون البيع الصادر منه  
للمستأنف بيعاً من غير مالك لا يصححه التسجيل  
وليس للمستأنف ان يحتج بعدم تسجيل ورقة  
الضد مادام أنه يعلم بها لأن هذه الورقة لم تكن  
تصرفاً من التصرفات المنشئة او الناقلة او المغيرة او  
المذيلة للملك حتى يقال انها لا تنتج اثرها هذا الا  
بالتسجيل طبة المادة الاولى من قانون التسجيل بل  
هي اقرار من الست عز بأن العقد الصادر منها في  
صورة بيع لم يكن في الحقيقة الا وصية فهو ليس  
تصرفاً طارئاً على ملكيتها بل هو دليل على عدم  
ملكيتها من الاصل فكل من يشتري بعد ذلك منها  
او من وارثها وهو عالم بتلك الحقيقة لا يمكن ان  
يكتسب الملك ويتأخر مما تقدم ان عقد البيع الصادر  
من الست ست للست عز هو عقد صوري فلا ينقل  
اليها الملك ولو تسجيل والاقرار الصادر من الست عز  
بأن حقيقة هذا العقد وصية هو حجة عليها ولو لم  
يسجل كما ان حجة على كل من تعامل معها اومع  
وارثها وهو عالم به ولو لم يسجل كذلك

« وحيث ان المستأنف يعلم بصورية العقد الصادر  
للاست عز لان حفيد مورث الست ست والعين لم  
تخرج من يد الاخيرة لغاية تاريخ مشتراه وهي التي  
كانت تدفع الاموال عنها وتؤجرها للغير ووضع  
يدها هذا ثابت باقرار نفس الست عز في ورقة الضد  
وقد احتفظت بعقد البيع تحت يدها ولم تسلمه للست  
عز ولا لاحد من ورثتها بل بمجرد وفاة الست عز

في ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٥ انذرت ورثتها في ٢٧  
اغسطس سنة ١٩٢٧ تذكروهم بورقة الضد وتحذروهم من  
التصرف في العين وقد بقي العقد تحت يدها الى ان  
قدمته بنفسها في الدعوى الحالية مع ورقة الضد  
ولم يكن في يد البائع للمستأنف ولا في يد المستأنف اي  
دليل على حصول بيع من الست ست لا مكان التمسك  
به ضدها ومادامت هي التي قدمته مقررنا بورقة  
الضد فيجب الأخذ بهما معا وكون المستأنف لم  
يطالب من البائع له عقد تمليك مورثته قرينة على  
انه كان يعلم ان البائع المذكور لم يكن معه ذلك  
العقد

(استئناف توفيق افندي غالي وحضر عنه الاستاذ محمد حسن ضد ورثة  
الست ست بنت ميخائيل وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ابراهيم  
رياض رقم ٧٢٧ سنة ٤٨ ق بالهيئة السابقة)

## ٢١٥

٨ أغسطس سنة ١٩٣٣

اختصاص المحاكم الأهلية . وجود تسجيل لأجنبي على عقار  
ملوك لوطي . متى يزرع اختصاص المحاكم الأهلية .  
يجب ان يكون الدين المقرب على التسجيل جدياً صحيحاً  
يجعل أملاك المدين محلاً للوفاء وأن تستمر ذمة المدين  
مشغولة به

### المبدأ القانوني

إنه وإن استقر القضاء في دعاوى نزاع الملكية  
على أن مجرد وجود تسجيل على العقار المراد  
نزع ملكيته لصالح أجنبي يجعل المحاكم الأهلية  
غير مختصة بالسير في إجراءات نزاع الملكية  
إلا أن محل ذلك أن يكون الدين الذي ترتب  
على وجود التسجيل للأجنبي هو دين جدي  
صحيح يجعل أملاك المدين محلاً لوفائه ولا  
تزال ذمة المدين مشغولة به ولكن إذا تبين ان  
الدين غير صحيح وأن أملاك المدين ليست  
محلاً لوفائه ولا مصلحة للأجنبي من التسجيل



إلا عرقلة إجراءات نزع الملكية والهروب من اختصاص المحاكم الأهلية فلا شك أن هذا لا يغير من اختصاص المحاكم الأهلية وذلك لسد الطريق على المدين الماثل وحرمانه من عمل غير مشروع قام به لعرقلة الاجراءات.

### المحكمة

« حيث أنه وإن استقر القضاء في دعاوى نزع الملكية على أن مجرد وجود تسجيل على العقار المراد نزع ملكيته لصالح اجنبي يجعل المحاكم الأهلية غير مختصة بالسير في اجراءات نزع الملكية إلا أن محل ذلك أن يكون الدين الذي ترتب عليه وجود التسجيل للأجنبي هو دين جدي صحيح يجعل أملاك المدين محلا لوفائه ولا تزال ذمة المدين مشغولة به ولكن اذا ما تبين أن الدين غير صحيح وأن أملاك المدين ليست محلا لوفائه ولا مصالحة للأجنبي من التسجيل إلا عرقلة اجراءات نزع الملكية والهروب من اختصاص المحاكم الأهلية فلا شك أن هذا لا يغير من اختصاص المحاكم الأهلية وذلك لسد الطريق على المدين الماثل وحرمانه من عمل غير مشروع قام به لعرقلة الاجراءات.

« وحيث، أنه تبين من الأعلان المقدم من المستأنف المؤرخ في ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٢ أن المستأنف كان يداين من يدعى السيد حسن يحيى في مبالغ مائة جنيه بمقتضى سند مؤرخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٣١ ويستحق السداد في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣١ وقد حول هذا السند بتاريخ ١٠

يولييه سنة ١٩٣٢ إلى الخواجه ايلي موسى دومانو التابع للحكومة الايطالية وهذا رفع بالسند دعوى امام محكمة المنصورة المختلطة ضد المدين الاصل السيد حسين يحيى والداين المحيل عبد الهادي حسين المستأنف طلب فيها الحكم بالزامهما بمبلغ

المائة جنيه الأول بصفته مدينا والثاني ضامنا له وتحدد لنظر الدعوى جلسة ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٢ والظاهر أن الاختصاص الذي تحصل عليه الخواجه دومانو ضد المستأنف بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ والذي بسببه يطلب المستأنف عدم اختصاص المحاكم الأهلية بنى على الحكم الذي صدر في تلك الدعوى .

« وحيث أنه فضلا عما يظهر من أن غرض المستأنف من تحويل هذا الدين لأجنبي هو لتمكين هذا الأجنبي من أخذ اختصاص على العين المنزوعة لعرقلة سير الاجراءات لأنه ان وجد سبب يحمل المستأنف على تحويل السند للأجنبي فانه لا يوجد أي سبب قانوني لدى هذا الاجنبي لادخال المستأنف في الدعوى بصفة ضامن لان المحيل لا يضمن الا صحة الدين ولا يضمن ميسرة المدين فادخال المستأنف في الدعوى قبل أن يتأكد الحال مما إذا كان المدين الاصل يعترف بالدين من عدمه سابق لأوانه ويكون الغرض من ذلك هو الحصول على حكم ضد المستأنف لأخذ اختصاص به على العين المنزوعة ملكيتها ليس إلا وفضلا عن ذلك فان الحكم الذي صدر ضد المستأنف بناء على الطلبات الواردة بعريضة الدعوى السالفة الذكر لا يجعل المستأنف مدينا بدين تكون أملاكه محلا لوفائه لأنه وهو محيل لا يضمن للمحتال الا وجود الدين فقط ولا يضمن ميسرة المدين كما سبق بيانه فلا يمكن للخواجه دومانو أن ينفذ بناء على هذا الحكم على أملاكه كما أنه وهو ضامن غير متضامن فلا يملك المحكوم له التنفيذ عليه الا بعد تجريد المدين الاصل من ممتلكاته وبذلك يكون الاختصاص عبثا وليس للأجنبي أي مصلحة فيه ولا يمكن القول بأن هذا يعتبر ماسا بحق الأجنبي لأن الحكم الذي يصدر في هذه الدعوى لا يمس أي حق من حقوقه واذا كانت المحكمة قد

تعرضت لحقوق المستأنف وما يدفع به ضد دائته الخواجه دوماً وذلك لأن المستأنف عليه دائن للمستأنف أيضاً وله أن يتمسك بكافة الحقوق والدفع التي يمكن أن يتمسك بها مدينه « وحيث أنه لهذه الأسباب وحدها يكون

الحكم المستأنفان في محلها ويتعين تأييدها .

( استئناف عبد الهادي حسنين عوضين وحضر عنه الاستاذ سليم أنطون ضد الخواجه يوسف خنا عاقورى وحضر عنه الاستاذ كيرلس خنا رقم ٥٩١ سنة ٥٠ قضائية رئاسة وعضوية سليمان السيد بك ومحمد زغلول بك ومنصور امبا عيل بك مستشارين )

٢١٦

٨ أغسطس سنة ١٩٣٣

نفاذ معجل . سند غير رسمي . غير متنازع فيه . معنى عدم المازعة

المبدأ القانوني

من بين الأحوال الواردة في المادة ٣٩١ مرافعات أن يكون الالتزام معترفاً به وهذه الحالة تختلف عن الحالة الواردة في المادة ٣٩٣ إذ أن هذه الحالة الأخيرة هي أن يكون السند المثبت للالتزام غير متنازع في صدوره من المدين وعدم النزاع في صدور السند لا يستلزم عدم النزاع في الالتزام فإذا كان الخصم غير منازع في السند جاز الحكم عليه بالنفاذ المؤقت طبقاً للمادة ٣٩٣ مرافعات .

المحكمة

« حيث أنه فيما يتعلق باستئناف الوصف فإن المستأنف يدعى أن شمول الحكم بالنفاذ المؤقت وقع مخالفاً للأحوال المنصوص عنها في المادة ٣٩١ وما بعدها من قانون المرافعات لأن التعهد المؤرخ في ١٨ يونيو سنة ١٩٢٩ الذي هو أساس الدعوى بالنسبة له قد حصل استبداله بتعهد آخر من

جانب المستأنف عليهم والدكتور احمد افندي حمدي موسى وأن هناك نزاعاً في أصل الالتزام ولم يكن الالتزام ثابتاً بسند رسمي أو سند عرفي غير متنازع عليه مما يجب أوجوز الحكم بالنفاذ المؤقت حسب القانون

« وحيث أنه تبين المحكمة من الاطلاع على الأوراق أن أساس رفع الدعوى ضد المستأنف هو التعهد المأخوذ عليه بتاريخ ١٨ يونيو سنة ١٩٢٩ والذي وجبه ضمن شخصيا الدكتور احمد افندي حمدي موسى في دفع مبلغ ٦٥٠ جنيتها للبائعين اذا لم يقيم احمد افندي حمدي موسى بتعهد في اتمام البيع ودفع هذا المبلغ وقد اعترف المستأنف بصدد هذا التعهد منه وكل ما أدعاه أن هذا التعهد حصل استبداله بتعهد آخر غير ملزم به .

« وحيث أنه من المقرر قانوناً أن الحكم بالنفاذ المؤقت وجوبى في الأحوال الواردة في المادة ٣٩١ وفي الواردة في المادة ٣٩٢ إذا كان الحكم حضورياً وجوازي في الأحوال الواردة في المادة المذكورة إذا كان الحكم غيابياً وفي الحالة الواردة في المادة ٣٩٣ « وحيث أنه من بين الأحوال الواردة في المادة ٣٩١ حسب الترجمة الصحيحة أن يكون الالتزام معترفاً به وهذه الحالة تختلف عن الحالة الواردة في المادة ٣٩٣ إذ أن هذه الحالة الأخيرة هي أن يكون السند المثبت للالتزام غير متنازع في صدوره من المدين وأن عدم النزاع في صدور السند لا يستلزم عدم النزاع في الالتزام فإذا كان الخصم غير منازع في السند جاز الحكم عليه بالنفاذ المؤقت طبقاً للمادة ٣٩٣

« وحيث أن المستأنف لم ينزع في صدور التعهد المؤرخ في ١٨ يونيو سنة ١٩٢٩ فيكون الحكم بالنفاذ المؤقت جاء موافقاً للقانون طبقاً للمادة ٣٩٣ من قانون المرافعات وتري



المحكمة من ظروف الدعوى عدم العدول عنه.  
( استئناف محمد بك صفرت وحضرته الاستاذ محمود محمد مصطفى ضد الست أمينة هاتم احسان الطرابلسي وآخرين وحضر عنهم الاستاذ فيليب بشاره رقم ٩٠٥ سنة ٤٠ قضاية بالهيئة السابقة )

٢١٧

٨ أغسطس سنة ١٩٣٣

استئناف . متى يعتبر مرفوعا . وجوب حصول الاعلان فعلا

المبدأ القانوني

لا يعتبر الاستئناف مرفوعا طبقاً للسادة ٣٦٣ مرافعات إلا بورقة تعلن للخصم فاذا لم تعلن الورقة فلا يعتبر الاستئناف مرفوعا . والاعلان لا يكون إلا بتسليم الورقة المراد إعلانها للخصم أو لمحلله المختار فالورقة التي لم تعلن هي في حكم المعدومة لجواز العدول عنها . ولا عبرة بتاريخ دفع الرسم عنها .

المحكمة

« حيث أن المحامي عن المستأنف عليهم دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لحصوله بعد مضي عشرة أيام وهو الميعاد المحدد لاستئناف الأحكام الصادرة في المعارضة في تنبيه نزع الملكية .

« وحيث أن المحامي عن المستأنف رد على هذا الدفع بأن الحكم المستأنف أعلن في ١٨ مايو سنة ١٩٣٣ وإن كانت عريضة الاستئناف لم تعلن إلا في ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ أي بعد مضي العشرة أيام المحددة للاستئناف إلا أن الرسم دفع في ٢٧ مايو سنة ١٩٣٣ قبل مضي الميعاد والعبرة بدفع الرسم لا بالاعلان .

« وحيث أنه من المقرر قانوناً أن ميعاد طلب استئناف الحكم الذي يصدر بشأن المعارضة

في تنبيه نزع الملكية يكون عشرة أيام من تاريخ اعلانه كما أنه من المقرر أيضاً أن الاستئناف يرفع بورقة تعلن للخصم بالسكيفية والامضاء المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين ويلزم أن تكون تلك الورقة مشتملة على البيانات العمومية ويذكر فيها زيادة على البيانات المبينة في المادة ٣٦٣ من البيانات العمومية التي يجب أن تشمل عليها ورقة الاعلان بتاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي أعلنت فيها الورقة والمحكمة في ذلك ظاهرة هي معرفة ما اذا كانت هذه الورقة أعانت في الميعاد القانوني أم لا وأما دفع الرسم فليس له أي أثر قانوني لجواز عدول دافع الرسم عن الاستمرار في الدعوى وسحب الرسم قبل مباشرة الاعلان والمادة ٣٥٣ مرافعات التي يرتكس عايتها وكيل المستأنف في مذكرته خاصة بتحديد ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية وليست خاصة بكيفية الاستئناف وأن المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات الخاصة بكيفية رفع الاستئناف صريحة بأن الاستئناف يرفع بورقة تعلن فاذا لم تعلن الورقة فلا يعتبر الاستئناف مرفوعا والاعلان لا يكون إلا بتسليم الورقة المراد إعلانها للخصم أو لمحلله المختار والورقة التي لم تعلن هي في حكم المعدومة والتي لا وجود لها لجواز العدول عنها كما سبق بيانه .

« وحيث أنه متى تقرر ذلك وثبت أن عريضة الاستئناف لم تعلن للمستأنف عليهم إلا بعد مضي العشرة أيام المحددة لاستئناف الحكم الصادر في المعارضة في تنبيه نزع الملكية يكون الدفع الفرعي في محله والاستئناف غير مقبول شكلاً .

( استئناف حسين أفندي السيد قصير الذيل وحضر عنه الاستاذ أحمد نصر الدين ضد الست أمونة عبده قصير الذيل وآخرين وحضر عنهم الاستاذ حسين الجندي رقم ٨٣٧ سنة ٥٠ قضاية بالهيئة السابقة )

٢١٨

١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣

١ - تقادم . انقطاع التقادم . لا ينقطع الا بالمطالبة الرسمية .

خطابات . لا يقطعها طلب معافاة . لا يقطع التقادم .

٢ - تقادم . تنازل عنه ، لا تكون الا باقرار صريح أو ضمني .

المبادئ القانونية

١ - إن المعبر قانوناً في انقطاع المدة المسقطه

للتعهدات هي المطالبة الرسمية دون غيرها

وما عداها من خطابات أو غيرها لا يعتبر كذلك

خصوصاً إذا أجيب على هذه الخطابات بالرفض

وبانكار الحق المطالب به . وكذا الحال بالنسبة

لتقديم طلب للجنة المساعدة القضائية للمعافاة

من الرسوم لأن هذا الطلب والنظر فيه لا يعتبر

مطالبة رسمية بالمعنى القانوني حتى تقطع المدة

السابقة عليها حتى لو ثبت فقر طالب المعافاة .

ومن باب أولى إذا رفضت لجنة المساعدة القضائية

طلب المعافاة لعدم احتمال كسب الدعوى . ذلك

لأن أسباب الانقطاع من المسائل المحددة التي

لا يجوز التوسع فيها

٢ - إن العمل الإداري الذي تقوم به الجهة

الحكومية في أي شكوى تقدم إليها لا يمكن

بمفرده اعتباره تنازلاً عن حق لها إلا إذا كان

هناك إقرار صريح أو ضمني لاشك في دلالة

على ذلك كذلك الحال في الخطابات الإدارية

التي تكتبها الجهة الإدارية رداً على شكوى أو

بلاغ تقدم إليها إذا قدم شخص قطع عنه المعاش

ومضى على ذلك أكثر من خمسة عشر سنة شكوى

من ذلك وأحيل عليه على القومسيون الطبي

يعتبر ذلك تنازلاً من المالية عن تمسكها بالمدة

القانونية . ولو انبنى على إعادة الكشف عليه

منحه إعانة بصفة إحسان بمقتضى قرار للجنة

المالية نصت فيه على عدم اعتراف الحكومة بحق

الشاكى وبخاصة إذا كان قد وقع قبل ارساله للكشف

الطبي إقراراً من مقتضاه أنه لا يكسبه أى حق قبل

الحكومة احتياطاً من جانب الحكومة حتى لا

يؤول عملها بأنه اعتراف بحق الشاكى في شكواه .

المحكمة

« من حيث ان وزارة المالية قدمت دفعا . برفض

دعوى المستأنف عليه بسقوط حقه في المطالبة

بما يدعيه من الحق في المعاش لمضى مدة خمسة

عشر سنة .

« ومن حيث انه ثابت من المستندات المقدمة

في الدعوى ومما لا نزاع فيه بين الطرفين ان والد

المستأنف عليه المرحوم سايان افندى عبد الله

توفي سنة ١٨٩٦ فرتبت المالية للمستأنف عليه

معاشاً شهرياً قدره ٦٠ ملياً وخمس جنيهات وظل

يصرف له حتى بلغ سن الحادية والعشرين سنة في

٣١ اغسطس سنة ١٩١٥ فقطعت المالية صرف

هذا المعاش اليه وكان المستأنف عليه قبل هذا

التاريخ الأخير قد طلب من المالية بتاريخ ٣٠

يونية سنة ١٩١٥ ان تستمر في صرف المعاش

اليه بعد بلوغه سن الاحدى وعشرين سنة لوجود

طامة تمنعه عن التكسب ولكن المالية اخطرتة

بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٥ بعدم اجابة طلبه ونفذت

ذلك فعلاً بقطع صرف معاشه من تاريخ ٣١

اغسطس سنة ١٩١٥ حتى الآن

« ومن حيث ان المستأنف عليه رفع الدعوى

الحالية بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٢ يطالب

باحقيقته في المعاش المذكور

« ومن حيث انه قد مضى من تاريخ عدم

اعتراف المالية بحق المستأنف عليه في المعاش أى



من ٣١ اغسطس سنة ١٩١٥ لغاية ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٢ اكثر من خمسة عشر سنة متوالية فمضى هذه المدة المتوالية مع انكار الحق من شأنه زوال جميع التعهدات والديون ومن ضمنها الحق في المرتبات كالمعاش ونحوه

«ومن حيث أن المستأنف عليه يدفع دفاع المالية المذكور بدفعين أولهما أن هذه المدة المذكورة قد انقطع تواليا ولم يمض على هذا الانقطاع لغاية رفع الدعوى خمسة عشر سنة . ثانيهما أن المالية تنازلت عن حق تمسكها بالمدة الطويلة حيث اعترفت أخيراً بحق المستأنف عليه بالحق المذكور » ومن حيث أنه عن الدفع الأول فإن كل ما يستند عليه المستأنف عليه من حصول انقطاع التوالى هو تقديمه طلبات بعراض للحكومة بالمطالبة بهذا الحق كما يستند به أيضاً على أنه قدم طلباً للجنة المساعدة القضائية يطالب معافاته من الرسوم لرفع الدعوى وذلك في خلال المدة السابقة ذكرها .

«ومن حيث أن المعتبر قانوناً في انقطاع المدة المسقط للتعهدات هي المطالبة الرسمية دون غيرها وماعداها من خطابات او غيرها لا يعتبر كذلك خصوصاً إذا اجيب على هذه الخطابات بالرفض . بانكار هذا الحق المطالب به بهذه الخطابات . وهكذا الحال في تقديم طاب للجنة المساعدة القضائية للمعافاة من الرسوم لأن هذا الطاب والنظر فيه لا يعتبر مطالبة رسمية بالمعنى القانونى حتى يقطع المدة السابقة عليها حتى لو ثبت فقر طالب المعافاة ومن باب أولى إذا رفضت لجنة المساعدة طاب المعافاة لعدم احتمال كسب الدعوى ذلك لأن أسباب الانقطاع من المسائل المحدودة التي لا يجوز التوسع فيها إلا بنص صريح في القانون .

« ومن حيث أنه عن الوجه الثانى فإن المستأنف

عليه يستند على أنه قدم طلباً لرئيس الوزارة في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠ يشكو من حرمانه من معاشه ويذكر فيه أنه على حق فيه لضعف بصره وعدم قدرته بسبب ذلك على كسب معاشه من قبل أن يقطع عنه مرتبه في المعاش ويطلب في النهاية أن يكشف عليه طبيباً لتقرير حالته وأنه بناء على هذه الشكوى أحيل على القومسيون الطبي العام الذى قرر بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أن عينه اليسرى فاقدة والعين الاخرى ضعفت قوة أبصارها وأن المالية بعد ذلك أرسلت اليه شيكا في ٢٩ يولييه سنة ١٩٣١ بمبلغ مائة جنيه

« ومن حيث أن المالية ردت على هذا الدفع أن هذا العمل من جانبها ( ارسال المستأنف عليه للكشف الطبي ودفع مبلغ المائة جنيه اليه ) ليس غرضها منه الاعتراف بحق في معاش وأن ماعملته الحكومة عقب شكواه هو بحث حالته لاعطائه احساناً عملاً بقرار مجلس الوزراء الخاص بالاعانات ولما اتضح لها من الكشف الطبي رأته أنه في حاجة للاحسان فأرسلت اليه شيكا بالمبلغ المذكور

« ومن حيث أن التنازل عن الحق ( هنا التنازل عن الحق في التمسك بمضى المدة والاعتراف بالحق ) الذى يجب الاعتماد عليه قانوناً هو التنازل الصريح أو الضمنى الذى لا شك فيه ولا تشوبه شائبة الابهام

« ومن حيث أن العمل الادارى الذى تقوم به الجهة الحكومية فى أى شكوى تقدم اليها لا يمكن بمفرده اعتباره تنازلاً عن حق لها الا اذا كان هناك اقرار صريح أو ضمنى لاشك فى دلالة على ذلك كذلك الحال فى الخطابات الادارية التى تكتبها الجهة الادارية رداً على شكوى أو بلاغ يقدم اليها .

له قبل الحكومة .  
ومن حيث ان ماذكرته محكمة أول درجة  
من ان هذه الورقة أخذت من المستأنف عليه  
تحت تأثير ضرورة ملجئة فلا محل له ولا دليل  
عليه ومع هذا فانه حتى مع الفرض بعدم وجود  
هذه الورقة فليس هناك ما يدل على تنازل من  
الحكومة عن حقها أو الاعتراف بحق المستأنف  
عليه كما سبق بيانه.

« ومن حيث ان ما ذيل به القومسيون الطبي  
المذكور قراره من انه يرى منح المستأنف عليه  
حقه في المعاش المستحق له عن والده فلا قيمة له  
قانونا لان القومسيون الطبي وظيفته الكشف  
من الوجهة الطبية الفنية وخروجه عما ليس له فيه  
اختصاص خروج من دائرة وظيفته

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم  
الابتدائي في غير محله ويتعين الحكم بقبول الدفع  
المقدم من المالية

( استئناف وزارتي المالية والحرية ومحافظة الاسكندرية  
ضد عبد الله سليمان وحضر عنه الاستاذان على الحلواني ومحمد  
زكي زاده رقم ٦٠٦ سنة ٥٠ قضائية — رئاسة وعضوية  
حضرات محمود سامي بك وعلى بك حيدر حجازي واحمد مختار  
بك مستشارين )

« ومن حيث ان المحكمة لا ترى في هذا  
الكشف الطبي الذي أعقبه قرار من اللجنة المالية  
في ٤ يولييه سنة ١٩٣١ بعدم أحقية المستأنف  
عليه للمعاش وبمنحه اعانة مالية قدرها مائة جنيه  
عملا بالسلطة المخولة للجنة المالية بقرار مجلس  
الوزراء الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٠ لا ترى  
في ذلك تنازلا عن تمسكها بالمدة القانونية لأن  
قرار اللجنة المالية هذا صريح في عدم اعتراف  
الحكومة بحق المستأنف عليه . على ان الثابت  
من الورقة المؤرخة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠  
انه قبل أن يرسل المستأنف عليه للقومسيون  
الطبي أخذت المالية منه هذا الاقرار المكتوب  
بخطه المتضمن ان ارساله للقومسيون الطبي  
لا يكسبه أى حق قبل الحكومة . وظاهر من  
عبارة هذا الاقرار انه احتياطاً من الحكومة  
لا لكسب حق جديد ما كان لها من قبل ولكنه  
احتياطاً لعدم تأويل عمالها الى ما قد يدعى به  
من اعتراف منها بحق المستأنف عليه وترى  
المحكمة ان هذا الاحتياط صريح في ان الحكومة  
لم تنازل به عن حقها أو تعترف بحق المستأنف  
عليه المذكور كما ان هذه الورقة في معناها لا تعتبر  
تنازلا من المستأنف عليه عن أى حق قد يكون

## قضاء المحاكم الكلية

### المبادئ القانونية

١ - انه وان لم تذكر المادة ١٥١ مدنى على  
سبيل الحصر الاشخاص الذين يلزمون بضرر  
الغير الناشئ عن إهمال من هم تحت رعايته إلا إنه  
بما لا شك فيه وما أجمعت عليه أحكام المحاكم أن  
الاب بمن عينتهم هذه المادة بما له من رعاية على  
الصغير حسب النص الفرنسى للمادة المذكورة

٢١٩

### محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

١١ يولييه سنة ١٩٣٣

- ١ - مسئولية مسئولون عن أعمال الغير . يدخل من بينهم الاب .
- ٢ - مسئولية ولاية الاب . زوال الولاية . زوال المسئولية معها .  
المعول عليه الولاية على النفس في المسئولية
- ٣ - ولاية . ولاية النفس غير خاضعة لأحكام المجالس الحسنية .  
وجوب الرجوع في تحديد الولاية على النفس لأحكام الشريعة .
- ٤ - ولاية . زوال الولاية على النفس لظهور الرشد وحسن  
التصرف . زوال مسئولية الاب معها .



المستمدة من حق الولاية المخول له شرعاً على نفس الصغير

٢ - يجب الرجوع الى نصوص الشريعة الاسلامية الغراء فيما يختص بولاية الاب لان حفظ الصغير ورعايته منوطان بالاب بحكم ولايته الشرعية فلا رعاية ولا حفظ اذا ما زالت الولاية عن الصغير والولاية عن الابن تشمل ولاية النفس والمال ورعاية الصغير والمحافظة عليه تدخلان في باب الولاية على النفس ولا شأن لها في الولاية على المال

٣ - لم تتعرض قوانين المجالس الحسبية الا للولاية على المال محددة سن بلوغ الرشد باحدى وعشرين سنة أما الولاية على النفس فلم تشملها هذه القوانين وقد نصت المادة ٢٩ من قانون المجالس الحسبية على ان الولاية على المال تنتهى متى بلغ القاصر من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية وهذا صريح في ان الولاية على النفس غير خاضعة لاحكام هذه المادة ومن مقتضى هذا وجوب الرجوع لحكم الشريعة الاسلامية والاخذ باحكامها بخصوص البلوغ شرعاً

٤ - تنص المادة ٢٩٦ من كتاب الاحوال الشخصية على زوال ولاية الاب على نفس الصغير بالبلوغ وعدم زوالها على المال الا بظهور الرشد وحسن التصرف مما يدل صراحة على ان الولايتين غير متلازمتين فيحصل ان يكون للصغير مطلق التصرف في شئونه نفسه بدون ان يكون له حق التصرف في ماله وعلى ذلك فلا يكون تحت رعاية الاب متى

تجاوز الخامسة عشرة من عمره اخذاً برأى الصاحبين ويكون مسئولاً وحده عن كل أعماله المتعلقة بنفسه والتي لا علاقة لها بأمواله فيسأل عن عدم احتياطه وإهماله كما إنه ابتداء من هذا السن أيضاً مسئول عن جرائمه كما تقضى بذلك المادة ٦٦ عقوبات

وعلى ذلك كان من الخطأ القول بمسؤولية الأب حتى بلوغ الابن سن الرشد القانونى أى سن الحادية والعشرين .

المحكمة

« حيث أن المستأنف عليه رفع بالجلسة استئنافاً وقد دفع المستأنف بعدم جوازه للأسباب التي ذكرها بمحضر الجلسة

« وحيث أن للمستأنف عليه ما دامت المرافعة قائمة ان يستأنف فرعياً وتنفيذ الحكم مع فرض حصوله لا يسلبه حق الاستئناف فرعياً لأن قبوله الحكم كان معلقاً على قبول المستأنف وعليه يكون الاستئناف الفرعى جائزاً ويتعين قبوله شكلاً » وحيث أن المستأنف دفع بعدم قبول دعوى المستأنف عليه لسابقة الفصل فيها من محكمة الجنايات

« وحيث انه وان كانت صحيفة الطلب معلنة من المستأنف عليه للمستأنف بصفته ولياً على ابنه زكى احمد المعاونه إلا انه ثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الجزئية وعلى أقوال الطرفين أن النزاع كان منصفاً على مسؤولية الاب الشخصية وكان مفهوماً من أقوال الطرفين انه مطلوب الحكم على المستأنف بصفته الشخصية فالعبرة اذن بأقوال الطرفين عند المرافعة أى بالطلبات الختامية وعليه يكون الدفع في غير محله وتكون الدعوى مقبولة

## عن الموضوع

« حيث ان المادة « ١٥١ » مدني تنص في فقرتها الأخيرة على انه « يلزم الانسان بضرر الغير الناشئ عن اهمال من هم تحت رعايته أو عدم الانتباه منهم أو عدم ملاحظته اياهم »  
 « وحيث أن هذه المادة وان كانت لم تذكر على سبيل الحصر اشخاصا معينين الا انه مما لا شك فيه وما اجمعت عليه احكام المحاكم ان الاب من عينتهم هذه المادة بماله من الرعاية على الصغير هذه الرعاية أو « الحفظ » حسب النص الفرنسي للمادة المذكورة المستمدة من حق الولاية المخول له شرعا على نفس الصغير « وحيث أنه متىقرر ان حق رعاية الاب للصغير مستمدة بماله شرعا من الولاية على النفس والهال يجب البحث في المدة التي يكون فيها الصغير تحت رعاية ابيه وبعبارة أخرى مدة ولاية الاب على نفس ولده ولهذا يجب الرجوع الى نصوص الشريعة الاسلامية الخراء فيما يختص بولاية الاب لان حفظ الصغير ورعايته منوطان بالاب بحكم ولايته الشرعية فلا رعاية ولا حفظ اذا ما زالت الولاية عن الصغير « وحيث ان الولاية على الابن قسمان ولاية على نفس وولاية على المال ولا شك في ان رعاية الصغير والمحافظة عليه تدخلان في باب الولاية على النفس ولا شأن لهما في الولاية على المال

« وحيث ان قوانين المجالس الحسبية لم تعرض الا للولاية على المال محددة سن بلوغ الرشد بثمانية عشر سنة اولاً ثم اخيراً باحدى وعشرين سنة اما الولاية على النفس فلم تشملها هذه القوانين وقد نصت المادة « ٢٩ » من قانون المجالس الحسبية الصادر في سنة ١٩٣١ على ان الولاية على المال تنتهي متى بلغ الفاصر من العمر احدى وعشرين سنة ميلادية وهذا صريح في ان الولاية على النفس غير خاضعة لنص هذه المادة وانه امام عدم التعرض لها يجب

الرجوع حتما لاحكام الشريعة الاسلامية الخراء « وحيث ان المادة « ٤٩٥ » من قانون الاحوال الشخصية لقدرى باشا نصت على ان بلوغ الغلام بالاحتلام والانزال وبلوغ البنت بالحيض والحبل فإن لم تظهر هذه العلامات يحكم ببلوغهما اذا بلغا من السن خمس عشر سنة « وهذا على رأى الصاحبين اما رأى الامام ابو حنيفة فثمان عشر سنة والمعول عليه هو رأى الصاحبين »

« وحيث ان المادة « ٢٩٦ » من الكتاب المذكور تنص أيضا على زوال ولاية الاب على نفس الصغير بالبلوغ وعدم زوالها على المال الا بظهور الرشد وحسن التصرف مما يدل صراحة على ان الولايتين غير متلازمتين فيحصل ان يكون الصغير مطلق التصرف في شئون نفسه بدون ان يكون له حق التصرف في ماله

« وحيث انه من كل ما تقدم يتضح جليا ان الصغير لا يكون تحت رعاية الاب متى تجاوز الخامسة عشر من عمره « على رأى الصاحبين وهو المعول عليه كما تقدم » فيعتبر والحالة هذه مسؤولا وحده عن كل اعماله المتعلقة بنفسه والتي لا علاقة لها بامواله فهو مسؤول وحده عن اهماله وعدم احتياظه كما انه ابتداء من هذا السن ايضا مسؤول عن الجرائم التي يرتكبها وعما يمكن ان يترتب عايبها من اضرار للناس

« وحيث ان قانون العقوبات الاهلي قد جعل الشخص الصغير مسؤولا عن جرائمه متى بلغ الخامسة عشر شأنه شان الكبير بحيث يجوز الحكم عليه بالعقوبة التي يحكم بها على الكبير الا ما استثنى بحكم المادة « ٦٦ » عقوبات مثل هذا الشخص الذي جعله الشارع في المسؤولية الجنائية كالكبير الذي يزيد سنه على ٢١ سنة لا يمكن ان يقال عنه بأنه تحت رعاية والده او تحت حفظه وهو الذي يعتبره القانون مقدرا لاعماله عالما بنتائجها



لدرجة جواز الحكم عليه بالاعدام متى بلغ السابعة عشر مثله مثل ابن الأربعين مثلاً .

« وحيث انه مما تقدم يكون في غير محله الرأي القائل بمسئولية الاب حتى بلوغ ابنه سن الرشد » ٢١ سنة الآن و ١٨ سنة فيما مضى كما ذهب اليه الاستاذ دى هلس عند ما بحث في المسئولية في « الجزء الرابع من مؤلفه » والظاهر انه اراد ان يطبق في مصر ما هو مقرر في فرنسا غير ان اختلاف نص المادة « ١٥١ » مدني مصري عن المادة « ١٣٨٤ » مدني فرنسي التي تنص صراحة على مسئولية الاب مادام الابن قاصراً لا تدع محلاً للاخذ بما هو متبع ومطبق في فرنسا

« وحيث انه ثابت من التحقيقات المضمومة ان سن زكى احمد المعاون تسعة عشر سنة فيكون الوالد غير مسئول عن اعماله ويتعين الغاء الحكم المستأنف عليه

( قضية احمد المعاون بصفته وحضر عنه الاستاذ على الحلواني ضد على ابراهيم الكومي وحضر عنه الاستاذ نصيف عبد النور رقم ١٣٣٤ سنة ١٣٣٣ ك رئاسة حضرة صاحب العزة عمودك فؤاد رئيس المحكمة وعضوية حضرة القاضيين مصطفى عبد المجيد واحد رشيد

٢٢٠

محكمة المنيا الكلية الاهلية

٩ أغسطس سنة ١٩٣٣

مرض الموت . اقرار بدين اثره . صحيح

المبدأ القانوني

نصت المادة ٢٥٤ من القانون المدني على ان البيع الحاصل في مرض الموت لأحد الورثة لا ينفذ إلا باجازة باقيهم وهذا النص استثنائي لا يجوز التوسع فيه فاذا ما أقر شخص بدين عليه لآخر وارثا كان أو غير وارث وكان المقر مريضاً مرض الموت فلا تطبق المادة ٢٥٤ المذكورة لأن تطبيقها استثنائي لا يجوز التوسع

فيه ويكون الدين الحاصل من المريض صحيحاً إذا صدر من المورث وهو في مرض الموت لأجنبي أو لأحد الورثة

المحكمة

« من حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى طلب فيها الحكم بازام المدعى عليهم باعتبارهم ورثة للمرحوم وهبه عطيه بأن يدفعوا له من تركة مورثهم مبلغ ٤٠٠ جنيه والفوائد باعتبار ٩ في المائة من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد والمصاريف ومقابل آتاعب المحاماه .

« وحيث ان الحاضر عن المدعى عليه السابع دفع الدعوى بأن هذا الدين يترتب في ذمة المتوفى وهو مريض مرض الموت وطلب إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ذلك استناداً على ما جاء في المادة ٢٥٤ من القانون المدني التي تنص على أنه لا ينفذ البيع الحاصل من المورث وهو في حالة مرض الموت لأحد الورثة إلا إذا أجاز به باقي الورثة » وحيث أنه فضلاً عن ان هذه المادة قد

وردت في باب البيع ولا نظير لها في العقود الأخرى فان الآراء اختلفت في مدى تطبيقها فبعضها يذهب الى القول بأن القانون المصري وأن استمد أحكامه من الشريعة الإسلامية إلا أنه قصر ما استمد من البيع في مرض الموت وجعل حكمه كحكم الوصية ولكنه لم يتكلم عن المسائل الأخرى كالأقرار والهبة وغيرها وعلى هذا يتبع في شأنها الأحكام العامة للقانون ( شرح البيع للاستاذ حلمي عيسى بك ص ٣٠٦ ) وبهذا الرأي أخذت محكمة الاستئناف العليا بحكمها الصادر بتاريخ ٣٠ يناير سنة ٩٢٨ مجلة المحاماه السنة الثامنة ص ٧٧١ وجاء فيه ما يأتي « نص القانون على عدم نفاذ البيع الحاصل في مرض الموت ولم ينص على سائر التصرفات

الآخري وعلى ذلك ينفذ في حق الورثة الاقرار الصادر من المورث في مرض الموت باستيفاء دينه من بعض الورثة « وبعبكس هذا الرأي أخذت محكمة المنصورة الابتدائية بحكمها الصادر في ٢٥ يناير سنة ٩٢٧ المحاماه السنة الثامنة ص ٥٢٤ . اذ قررت انه « ولو ان المادة ٢٥٤ من القانون المدني نصت على عدم نفاذ البيع الحاصل في مرض الموت لاحد الورثة الا باجازة الورثة الا ان الشارع قصد بهذا النص تقرير القاعدة الشرعية العامة التي تقضى بعدم نفاذ تصرفات المريض وباعطائها حكم الوصية وعلى ذلك فقصر النص على البيع لا يمنع من تطبيق هذه القاعدة على التصرفات الآخري كالاقرار بدين في سند أو بحق في صلح .

« وحيث أن هذه المحكمة لا ترى التوسع في المادة ٢٥٤ لأنها نصت على حالة خاصة وهي حالة البيع في مرض الموت ولم يرد لها مثيل في العقود أو التصرفات الآخري وترى قصرها على ما وردت فيه . ولما كان مأخذها الشريعة الغراء فتري الرجوع الى أحكامها لمعرفة مدى تطبيقها .

« وحيث ان الاقرار بدين كالحالة المطروحة أمام المحكمة قسمه الفقهاء الى قسمين . .

الاول - الاقرار من المريض مرض الموت لغير وارث والثاني أن يكون لوارث . ففي الحالة الاولى ينفذ الاقرار بلا توقف على تصديق الورثة والثاني ان يكون لوارث وفي هذه الحالة يرى الاستاذ زيد بك في كتابه شرح الاحكام الشرعية على ان الاقرار في هذه الحالة لا ينفذ الا باجازة الورثة « يراجع في هذا الكتاب شرح الاحوال الشخصية للاستاذ زيد بك ص ٣٢٧ » والمحكمة لا ترى التوسع في تطبيق هذه المادة وترى قصرها على البيع فقط ويكون ما عدا ذلك كالاقرار بدين . نافذا على الورثة سواء كان المقرر وارثا أو غير وارث .

« وحيث أنه متى تقرر هذا وكان المدعى زوجا لابنة المتوفى كما جاء في أقوال الحاضر عن المدعى عليه السابع فهو أجنبي ولا فائدة للورثة من إثارة هذا البحث وعلى هذا يكون طلب الاحالة على التحقيق لاثبات ان السند المطالب بقيمته تحرر في مرض الموت طلب لا محل له ولا ترى المحكمة اجابته .

« وحيث ان الدعوى صحيحة من السند المؤرخ أول يناير سنة ٩٢٨ الموقع عليه بامضاء وهبه عطيه مورث المدعى عليهم ومن عدم طعنهم عليه الا بما سبق ويتعين الحكم للمدعى بطلباته .

( قضية ميخائيل افندي خليل وحضر عنه الاستاذ عياد سلامه ضد الست لبيبة بنت رفله وآخرين وحضر عن السابع الاستاذ الدليل رقم ٢١ سنة ١٩٢٣ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاء محمد خليل فهمى بك ومحمد نجيب بك واحمد احمد عبد الله )

٢٢١

### محكمة اسكندرية السككية الأهلية

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٣

حوالة بالدين . تنازل عن الدين ، الغرض منه خدمة المدين .  
وتخليصه من الدائن . لاجابة لرضا المدين . الغرض  
انتفاع المتنازل له . ضرورة رضا المدين

### المبدأ القانوني

إذا اتفق الدائن مع شخص آخر على التنازل له عن دينه وانتقال الدين لذمته وبرائة ذمة المدين فلا احتياج لرضي المدين بهذا التنازل إذا كان الغرض منه في نظر المتنازل إليه خدمة المدين وتخليصه من يد الدائن الملح في الطلب وإمهاله حتى يدفع دينه في الوقت المناسب .

أما إذا كان الغرض من هذا التنازل هو انتفاع المتنازل إليه بهذه العطية بدون مراعاة مصلحة المدين فان هذا التنازل يعتبر حوالة ولا بد لنفاذه



من الحصول على رضا المدين كنص المادة ٣٩٤  
من القانون المدني . ( المادة ١٨٧ )

المحكوم

« من حيث ان المدعى عليها دفعا الدعوى  
بان التنازل المقدم من المدعى المؤرخ ٢١ / ٤  
سنة ١٩٣١ لم يخرج عن كونه حوالة بالايجار  
المطلوب منها نلت زنوبة يوسف العقبي واولادها  
وانهما لم يقبلا هذه الحوالة المتوقف تفاذها على  
رضائهما كنص المادة ٣٤٩ من القانون المدني  
» وحيث ان المدعى قرر أن التنازل انما هو  
استبدال لدين المدعى عايها واقع تحت نص  
الفقرة الثانية من المادة ١٨٧ مدنى التى تنص على  
أنه اذا اتفق الدائن مع شخص على انتقال الدين  
لذمته وبراءة ذمة المدين الاصلى فلا احتياج  
لرضاء المدين بذلك

« وحيث ان هذه الفقرة لا تنطبق على هذه  
الحالة لأن براءة ذمة المدينين وهما المدعى عليهما  
من دينهما قبل الست زينب العقبي واولادها لم  
تحدث بقصد خدمة المدين وتخليصه من يد  
الدائنين وامهاله حتى يدفع دينه وذلك لعدم وجود  
علاقة بين المدعى والمدعى عليها تستوجب  
تقديم هذه الخدمة لهما بل على التقيض فان الدين  
حول الى المدعى لانه شقيق المحيلة وقد رفع  
الدعوى فعلا وطلب فوائد الدين باعتبار ٩٪  
وهو الحد الأقصى للفائدة حالة كون الدين  
غير مشروط دفع أى فائدة عنه

( قضية عبد الواحد افدى العقبي ضد محمد فريد عمار وآخر  
رقم ٤٥٤ سنة ١٩٣٣ ك — رئاسة حضرة صاحب العزه محمد  
حمدي السيد بك رئيس المحكمة وعضوية حضرتى القاضين مسعد  
السمره ومصطفى عبد المجيد )

٢٢٢

محكمة أسيوط الكلية الأهلية

٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣

- ١ - مسئولية . مسئولية الآباء عن أعمال أبنائهم تشمل  
الأوصياء والقامة والمعلمين .
- ٢ - مسئولية الآباء . مصدر المسئولية . سلطة الآباء .
- ٣ - مسئولية الآباء . زوالها بزوال سلطتهم على الأبناء . امتناعه
- ٤ - مسئولية الآباء . كيف تدرا المسئولية . اثبات
- ٥ - مسئولية الآباء . قيامهم بالواجب عليهم نحو أبنائهم .  
لا مسئولية .
- ٦ - قوة الشيء المحكوم . قتل خطأ . حكم جنائى بالبراءة .  
لا يمنع من الحكم بالتعويض أمام المحكمة المدنية .
- ٧ - خطأ . خطأ مشترك . تعويضات . الموازنة بين كل  
مشارك في الخطأ

المبادئ القانونية

١ - لم يضع القانون المصرى نصا خاصا  
فى مسئولية الآباء عن أعمال أبنائهم طبقا للقانون  
الفرنسى ولكن هذه المسئولية تستفاد من  
المادة ١٥١ مدنى التى نصت على مسئولية الانسان  
عن أعمال الاشخاص الذين تحت رعايته على  
وجه الاطلاق . وتشمل هذه المسئولية بناء  
على هذه المادة الآباء والاوصياء والقامة  
والمعلمين وغيرهم .

٢ - منشأ هذه المسئولية السلطة الأبوية  
الطبيعية التى للآباء على أولادهم ماداموا غير  
قادرين على ادارة شؤون أنفسهم ومن مقتضى  
هذه السلطة واجب الوالدين بتربية أولادهم  
والعناية بأمرهم وتقويم اعوجاجهم ومراقبة  
سلوكهم فاذا ما حصل تفريط من الآباء فى  
أداء هذا الواجب وبدا منهم جانب اللين  
والاغضاء ونجم عن ذلك ضرر للغير بفعل

الآباء كان الآباء مسئولين عن تعويض هذا الضرر .

٣ - لما كان منشأ مسؤولية الآباء عن أعمال أبنائهم سلطة الآباء سالفه الذكرك فتكون هذه المسؤولية ملازمة لهذه السلطة فتزول بزوالها وتقوم بوجودها ولهذا قيد الشارع الفرنسي هذه المسؤولية في المادة ١٨٣٤ بقيدتين الأولى إقامة الوالد مع ابنه و ثانيهما كون الابن قاصراً . فاذا كان الولد رشيداً يدير أمور نفسه أو كان الولد غير مقيم مع والده كأن الحق بالجيش قبل بلوغه سن الرشد أو كان والده غائباً عنه غيبة منقطعة فلا سلطة للآب في هذه الأحوال وبالتالي فلا مسؤولية - وانه وإن لم ينص القانون المصري على هذين القيدتين إلا انهما يستفادان ضمناً من قيده مسؤولية الوالدين بكون أولادهما تحت رعايتهما - ولا يمكن للولد الرشيد أو الذي يعيش بعيداً عن والده أن يعتبر بأنه تحت رعاية والده - واتفق أغلب الشراح على وجود المسؤولية سواء أكان الابن غير مميز أو مميز لأن واجب المراقبة يكون أظهر في الحالة الأولى منه في الحالة الثانية .

٤ - أباحت المادة ١٣٨٤ مدني فرنسي للآباء درأ المسؤولية عن أنفسهم عن أعمال أبنائهم إذا أقاموا الدليل على أنه ما كان في استطاعتهم منع الحادث الذي سبب الضرر - ومن المتفق عليه في ذلك أنه مع هذه الاباحة فإن مسؤولية الآباء تظل قائمة اذا حصل منهم خطأ سابق للحادثة ولولا لما وقعت كسوء التربية والتغاضي عن هفوات الآباء واظهار جانب اللين لهم .

٥ - ان نص المادة ١٥١ مدني مصري لم تذكر شيئاً عن هذه الاباحة ولهذا يجب الرجوع لنص المادة ١٣٨٤ فرنسي التي ذكرت تفصيلاً شروط مسؤولية الآباء عن أفعال أبنائهم - على أنه ما دام أن مبنى مسؤولية الآباء هو واجب التربية والمراقبة فلا محل لمسؤوليتهم متى تبين أنهم قاموا بأداء هذين الواجبين على الوجه الاكمل

٦ - أن الحكم بالبراءة في تهمة قتل خطأ لا يمنع من الحكم بالتعويض وذلك لاختلاف درجة الخطأ والأهمال من الوجهة الجنائية عنه من الوجهة المدنية .

٧ - اشتراك المجنى عليه في الخطأ لا يمحو خطأ المتهم وإنما يكون له أثره في التعويض ومن واجب القاضي أن يبحث في تأثير خطأ الجاني وخطأ المجنى عليه في الحادثة فاذا ما تبين أن خطأ المجنى عليه لم يكن له أي تأثير في الحادث أو كان تأثيره ثانوياً قضى بكامل التعويض أو بتنقيصه بنسبة ذلك واذا رأى أن خطأ المجنى عليه هو السبب الأصلي في الحادث أو على الأقل كان سبباً في جسامته فيقضى بالتعويض بحيث لا يحمل الجاني الا بنسبة ما ينجم من الضرر عن خطئه

المحكمة

« حيث ان وقائع هذه الدعوى حسب رواية المتهم وشهود الحادثة تتلخص في أن المجنى عليه ( المرحوم الدكتور سيد افندي اسماعيل ) مر على المتهم في يوم الحادثة ودعاه للصيد معه في ناحية بلصفوره بجنيانة أمين بك همام حمادى . وكان يصحبه اذ ذاك كل من امين بك همام حمادى المذكور ومحمود افندي شوقي واحمد افندي ابراهيم



فقبل المتهم هذه الدعوى بعد أن ألح عليه المجنى عليه في ذلك وعند قيامهم بالسيارة تعلق ابن المتهم وهو محمد ابراهيم صبحي بوالده المذكور وهو طفل لم يبلغ السادسة من عمره فمانع المتهم في ذهابه معهم إلا أن المجنى عليه أخذه مع هذا في السيارة واذ وصلوا إلى البستان المقصود أخذ المجنى عليه في ترتيب هذه الحديقة بنفسه ووضع كل واحد في محل معين وبناء على هذا الترتيب وقف الجاني عليه في الامام ووقف المتهم خلفه على مسافة بضعة أمتار منه . ثم تأهب الجميع لاقتناص الدثاب المقول وجودها بكثرة في هذا البستان وكاف أحد الجنائين بأن يستثيرها وكان اذ ذلك المتهم لا يزال واقفا خلف المجنى عليه في وضعه سالف الذكر ومعه بندقيته موجهة فوهتها إلى الأرض — أما ابنه الصغير فكان يحمله محمود افندى شوقى الذى كان واقفاً خاف المجنى عليه أيضاً وإلى اليمين ولما أن بكى الولد تركه فذهب خاف والده وتعلق بالبندقية وميل الزناد وعند ذلك تغير وضع البندقية وانطلق العيار فأصاب المجنى عليه من الخلف وأرداه قتيلاً .

« وحيث ان هذه الوقائع قد اتفق عاينا المتهم وشهود الحادثة وهم أمين بك همام ومحمود افندى شوقى واحمد افندى ابراهيم إلا فيما يختص بكيفية الاصابة بالطريقة السابقة فلم يقل بهما سوى المتهم وابنه محمد المذكور اما الشهود فلم يروا كيف أصيب المجنى عليه إلا أن اقوالهم جاءت مؤيدة لرواية المتهم وحصولها بالكيفية المذكورة حيث ذكر محمود افندى شوقى انه كان يحمل حقيقة ابن المتهم ولما أن بكى تركه وكان هو أى الشاهد ملتفتاً الى المجنى عليه ثم سمع طلق العيار النارى فالتفت فرأى الولد خلف أبيه يبكى وكان المتهم يصيح وفهم منه أن الولد ضغط على الزناد فانطلق

العيار وقرر أمين بك همام أنه بعد أن وقف كل واحد في مكانه حسب الترتيب السابق وكان هو أى الشاهد متقدماً الى الامام ومعه احمد افندى ابراهيم واذ صار الاثنان بضعة خطوات سمع طلق العيار النارى ورأى الشاهد (أمين بك) المتهم يصيح وولده يقول لا تضربنى — وقد شهد بمثل ذلك احمد افندى ابراهيم أمين .

« وحيث انه قد تبين من تقرير حضرة الطبيب الشرعى امكان حصول الحادثة بالكيفية سالفه الذكر كما تبين من تقرير حضرة الطبيب الذى شرح الجثة ان الوفاة سببها النزيف البريتونى والصدمة العصبية بسبب الاصابة من العيار وتمزيقها للشریان والوريد الحوضى الكبير » وحيث انه بعد هذا وثبوت وفاة المجنى عليه في الظروف سالفه الذكر يجب البحث فيما اذا كان هناك محل للحكم بالتعويض ضد المتهم بناء على المادة (١٥١) مدنى أو لا .

« وحيث ان هذه المادة نصت على أن كل فعل نشأ عنه ضرر الغير وجب ملزومية فاعله تعويض الضرر وكذلك يلزم الانسان بضرر الغير ناشئ عن اهمال من هم تحت رعايته أو عدم الانتباه منهم أو من عدم ملاحظته اياهم .

« وحيث انه بمقارنة هذا النص بالنصوص الفرنسية المقابلة له نرى ان القانون المصرى لم ينص بصفة خاصة على مسئولية الآباء عن خطأ أبنائهم وانما أتى بنص عام . وهذا النص كما هو ظاهر منه في المادة ١٥١ المذكورة يشمل مسئولية الانسان عن أعمال من هم تحت رعايته على وجه الاطلاق فيدخل في ذلك مسئولية الآباء والأوصياء والمعلمين وغيرهم — بخلاف القانون الفرنسى فقد وضع فيه نص خاص في مسئولية الآباء فذكر في المادة ١٣٨٤ مدنى على أن « الأب والأم بعد

موت زوجها مسئولان عن الضرر الحادث بفعل أولادها القصر المقيمين معهما الا أن يقيم الأبوان الدليل على أنه لم يكن في مقدورهما منع الفعل الذي أوجب المسؤولية . ومبنى هذه المسؤولية سواء في القانون المصري أو الفرنسي تلك السلطة الأبوية التي للوالدين على أولادهم ما داموا غير قادرين على ادارة شئون أنفسهم وأنه من مقتضى هذه السلطة واجب الوالدين شرعاً وقانوناً القيام بتربية أولادهم والعناية بأمرهم وتكوين اعوجاجهم ومراقبة سلوكهم ولقد قال برتران دى جري Bertrand de guille في ذلك ما يأتي « ان هذا الالتزام يرتبط بالسلطة التي يمنحها القانون للوالدين على أبنائهم القاصرين وبالواجب الذي يفرضه عليهما في تحسين تربيتهم - وبالضرورة التي لها فيها في مراقبة سلوكهم مع هذه الغيرة وهذه العناية وهذه المصاحبة التي توصي بها اليهما الرغبة في سعادتهم والمحبة التي يكنهاها لهم » بودرى جزء ٤ بند ٢٨٩٨ في الالتزامات ( مسؤولية الأب والأم ) وهذه المسؤولية تشمل بصفة عامة كل الافعال التي يحدثها الابناء وكان يمكن الآباء أن يمنعوها اذا قاموا بالقسط الواجب عليهم في المراقبة فاذا ما حصل تقصير منهم في ذلك وبدا منهم جانب اللين والاعضاء في رعاية أبنائهم ومراقبة سلوكهم ونجم عن ذلك ضرر للغير من أفعال أبنائهم كانوا مسئولين عن تعويض هذا الضرر - فمثلاً يكون الآباء مسئولين عن الحوادث التي يحصل منها ضرر للغير يكون سببها ترك أطفال من سن واحد يلعبون بألعاب خطيرة بعيدين من كل مراقبة ( بودرى بند ٢٨٩٩ جزء ٤ في الالتزامات - مسؤولية الأب والأم ) وما دام ان مبنى هذه المسؤولية سلطة الآباء المشار اليها على أولادهم كانت هذه المسؤولية ملازمة لها أي للسلطة تقوم بوجودها وتذهب بذهابها

فاذا ما زالت هذه السلطة لأي سبب كان زالت المسؤولية معها كما لو انتقل الولد لسلطان شخص غير والده كالوصى مثلاً واذا أصبح الولد رشيداً مالسكا لا تصرف في شئون نفسه - ولهذا قد قيد القانون الفرنسي مسؤولية الوالدين بشرطين أساسيين ( سورداد بند ٨١٥ جزء ٢ - مسؤولية الأب والأم ) :

الشرط الاول - اقامة الولد مع والديه بمعنى أن يكون في سكن واحد معه بحيث تحقق الرقابة المشار اليها آنفاً وحيث يكون الولد متأثراً دائماً بما يتلقاه عن والديه من التعليم فاذا لم يتوفر هذا الشرط كما اذا فصل الأب من ابنه لأنه قضى عايه بالنفي مثلاً أو بالسجن أو أن الولد أودع في مدرسة ليتعلم بها ويقيم فيها - أو اذا ألحق بالخدمة العسكرية ولو بطريق التطوع فلا مسؤولية على الوالدين في هذه الحالات عن أعمال أبنائهم لعدم توفر الرقابة الواجب توفرها لترتيب مسؤولية الوالدين ( سورداد بند ٨١٨ جزء ٣ في مسؤولية الوالدين وأبريرد بند ٤٤٧ ص ٣٧٨ جزء ٦ )

الشرط الثاني - كذلك قيد الشارع الفرنسي مسؤولية الوالدين عن أعمال أبنائهم بأن يكون الولد قاصراً فاذا لم يتوفر هذا الشرط كأن كان الولد رشيداً ومتصرفاً في أمور نفسه ولا مسؤولية على الوالدين عن أعماله لزوال السلطة التي كانت لها عليه وقد اختلف فيهما اذا كان يمكن ترتيب هذه المسؤولية اذا كان الولد القاصر غير مميز - ويرى بعض الشراح (تولييه) الا مسؤولية على الوالدين عن أعمال أبنائهم في هذه الحالة وحجتهم في ذلك أن افعال الولد الغير مميز تعتبر من قبيل العوارض والحوادث القهرية فيجب اعتبارها كذلك بالنسبة لأبويه - ويرى آخرون (دراستون وسورداد وستان هيلي) وغيرهم



عكس هذا الرأي ويقولون في ذلك أن القائلين بعدم مسئولية الأبوين عن فعل الولد غير المميز قد خلطوا بين خطأ الصبي غير المميز وخطأ أبويه مع أن الفارق بين الحالتين واضح وضوحاً لا ترد عليه أية شبهة ذلك لأن الولد غير المميز أحوج إلى العناية والمراقبة من سواء مادام أنه لا يميز بين الضر والنافع ومن هذا يكون واجب المحافظة عليه وعلى أفعاله أظهر في اللزوم ويكون الوالد قد ارتكب خطأ شخصياً إذا فرط وتهاون في تلك المراقبة حتى تمكن الصبي من ارتكاب ما يضر الغير فهو مسئول عن خطئه وعن تعويضه لاسيما وأنه قد يتعذر على الوالد في هذه الحالة أن يدرك عن نفسه المسئولية بالاعتذار بعدم القدرة على منع ولده لأنه إن جاز له ذلك في حالة تمييز الولد لاحتمال خروجه عن دائرة المراقبة الفعلية بما يعالجه من المرافق في الخارج فليس بجائز له أن يعتذر بمثل ذلك في حالة عدم تمييز الولد لضرورة بقاءه تحت المراقبة الفعلية الدائمة (سوردا بند ٨٢٢ - ٨٢٥ - ٨٢٦ في المسئولية - ومقال الاستاذ فؤاد بك حسنى في ذلك . مجلة المحاماة سنة ثامنة صحيفة ٤٤٦ )

«وحيث أن الشارع الفرنسي مع تقريره مسئولية الوالدين عن أفعال اولادهما القصر المقيمين معهم قد أباح للوالدين في الوقت نفسه درأ المسئولية إذا أقام البرهان على عجزهما عن منع وقوع تلك الأفعال وحكمة ذلك أنه قد يحدث من الأولاد ما لم يكن في الحسبان وما لا تصلح معه أى مراقبة ولا شك أنه من العدل في مثل هذه الحالة السماح للأباء بأن يدفعوا عن أنفسهم باثبات كل الظروف التي تخرج عادة عن مقدور الإنسان مهما كبرت حيطته فاذا قتل الولد شخصاً في مبارزة مثلاً لا يعلم بها الوالد فلا مسئولية على هذا الأخير

( حكم طولوز ٧ ديسمبر سنة ١٨٣٢ بند ٦٥٨ تعليقات دالوز على المادة ١٣٨٤ مدنى . ) كذلك قضت المحاكم الفرنسية بأن لامسئولية على الأبوين عن جرح أحدهما الصغير للغير إذا ماتين ان الولد ترك منزله صحبة أجنبي بناء على دعوة هذا الاجنبى له ولم يكن الولد حاملاً لأى شىء خطر أو سلاح وتبين أن هذا الولد لم يكن شريراً ولا محباً للتشاجر وتبين بعكس ذلك أن والده أحسن تربيته . ويعتبر الابوان في هذه الحالة أنهما في استحالة لأن يتوقعا ويمنعا الحادث الذى سبب الضرر - حكم ٣٠ يونيو سنة ١٨٩٦ بند ٦٧٥ تعليقات دالوز على المادة ١٣٨٤ مدنى ومن المتفق عليه في هذا الصدد ان مسئولية الآباء تبقى قائمة اذا اتضح ان الفعل الذى وقع منه الضرر سبقه ظروف تبين منها خطأهم أى خطأ الآباء ولولاها ما وقع الحادث بند ٦٥٦ تعليقات دالوز مادة ١٣٨٤ مدنى . وبناء على ذلك حكمت المحاكم الفرنسية :

(١) بمسئولية الأب الذى صرح لابنه بالصيد وسهل له طريق ذلك وكان سنه لم يبلغ السابعة عشر عاماً فأصاب زميله في احد عينيه فأتلفها ومبنى المسئولية في هذه الحالة أن الوالد بدلاً من أن يمنع ابنه من الخروج لهذا الأمر الذى قد يحصل منه خطر صرح له به - ولا شك ان في ذلك معنى لتحمل نتائج هذا التصرف ولا يمكن للأب بعد هذا القول بعدم امكانه منع الحادث لدرا المسئولية - حكم ٢ يونيو سنة ١٨٤٠ بند ٦٧١ تعليقات دالوز على المادة ١٣٨٤ وسوردا بند ٨٣٣ في المسئولية (٢) وحكم أيضاً بمسئولية الأب الذى حصل الحادث في غيبته لمجرد أنه ما كان يجمل أعمال ابنه الشريره وكان قصر في تأديبه واستعمال الطرق التي كانت في مقدوره لتهديب اخلاقه والقضاء على هذه الاميال الشريرة وعلى عيوب هذا الولد وشهواته حكم - ١٥ يناير سنة ١٨٤٥

بند ٦٦٤ تعليقات دالوز على المادة ١٣٨٤ مدنى  
فرنسى وصدرت أحكام أخرى كثيرة بهذا المعنى  
بند ٦٦٢ و٦٦٤ تعليقات دالوز على المادة ١٣٨٤  
جزء ٣ .

« وحيث ان القانون المصرى وان لم ينص  
على القيدين السابقين ( كون الولد قاصرا واقامته  
مع والده ) فى المادة ١٥١ مدنى سالفه الذكر إلا  
انه يمكن أن يستفاد من معناها لآن معنى  
الرعاية الواردة فى هذه المادة التى يسأل بمقتضاها  
الآباء وغيرهم عن عمل الاشخاص الذين هم تحت  
رعايتهم معنى ذلك أن يكون الابن مقيما مع والديه  
حتى يكون تحت سلطتهما فاذا تربى الولد بعيدا  
عن والديه سواء لتغيب الوالد مثلا بسبب نفى أو  
سجن أو غير ذلك أو كان الولد تحت وصاية آخر  
فلا يمكن القول بأن الولد فى هذه الحالة - يكون  
تحت رعاية والده - كذلك لا تتوفر هذه الرعاية  
إذا كان الولد رشيدا يدير شئون نفسه حيث  
يزول سلطان والديه عليه - أما الاباحة التى قررها  
القانون الفرنسى للوالدين بأقامة الدليل على عدم  
امكانهما منع الحادث الذى سبب الضرر للتخلص  
من المسؤولية المدنية - تلك الاباحة لم يذكر  
القانون المصرى شيئا عنها الا أنه يمكن تقريرها  
حيث يجب الرجوع للنص الفرنسى للمادة ١٣٨٤  
المقابلة للمادة ١٥١ التى أوضحت تفصيلا شروط  
مسؤولية الآباء عن أعمال أبنائهم

« وحيث أنه فضلا عن ذلك فإنه متى تقرر  
أن مبنى هذه المسؤولية واجب الآباء تربية أبنائهم  
وواجب مراقبتهم فنتيجة ذلك زوال هذه  
المسؤولية متى تبين أن الآباء قد قاموا بأداء هذه  
الواجبين على الوجه الأكمل ولا يمكن القول بعد  
هذا بسؤالهم عن أفعال تخرج عادة عن مقدور  
أى انسان مهما بالغ فى الحيلة وهذا رأى فضلا

عن عدالته فإنه متفق مع روح التشريع للسبب  
المذكور وقد أخذت به محكمة الاستئناف فى  
حكمها الصادر فى ١٣ / ٥ / ١٩٣١ عدد ١٠  
ص ٣٩٨ رقم ١٩٤ مجموعة رسمية - وحكم محكمة  
دمياط الصادر فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠ مجموعة  
رسمية السنة الثانية والثلاثون رقم ٧٥ ص ١٧٢  
« كما أقر هذا رأى أيضا المسيو دوهلس فى  
كتابته شرح القانون المدنى جزء ٤ بند ٩٠  
( مسؤولية الوالدين والوصى ) ( راجع عكس  
هذا رأى - حكم محكمة اسكندرية الابتدائية  
منعقدة بهيئة استئنافية صدر فى ٢٦ يونيو سنة  
١٩٢٩ مجلة المحاماة السنة العاشرة رقم ٣٨ ص ١٠١  
وقد استند هذا الحكم على المادة ١٥١ مدنى  
حيث لم ينص على حق اثبات عدم امكان منع  
الحادث وعلى ان الشارع المصرى لم يرد تقرير ذلك  
اسوة بحالة مسؤولية السيد عن أعمال خدمه فمن  
باب أولى يكون ذلك فى حالة مسؤولية الأب  
عن أعمال ابنه )

« وحيث أنه بعد تقرير هذه القواعد يجب  
الرجوع لوقائع الدعوى السابق بيانها لتقدير  
مسؤولية المتهم ( الأب ) فى هذا الحادث عن  
خطأ ابنه

« وحيث أنه يمكن أن يستنتج من وقائع  
الدعوى ما يأتى :-

أولا - حصول خطأ من جانب المجنى عليه  
لأنه هو الذى أخذ ابن المتهم معه وهو طفل صغير  
فى رحلة خطيرة رغما عن ممانعة والده وكان يجب  
عليه أن يتوقع مثل هذا الحادث

ثانيا - وقوع خطأ أيضا من جانب المتهم  
( الأب ) لأنه ما كان له أن يوافق على أخذ  
ابنه فى مثل هذه الرحلة خصوصا وهو يعرف أن  
ولده غير هادئ وأنه متعلق باطلاق السلاح  
( وعنده بندقية للصيد كما ثبت ذلك فى التحقيق



وكما يدل على ذلك تصريحاته سالفة الذكر حتى انه غافل والده المتهم وآتى خلفه ووضع يده على الزناد فتحركت البندقية من مكانها وانطلق المذدوف فاصاب المجنى عليه فقتله - كان يتعين على المتهم وهو يعلم كل هذا أن يمتنع بتاتا عن أخذ ابنه معه وأن يخبر المجنى عليه عن أمياله هذه وعن حالته لمنع أخذه - على أنه بخلاف ذلك فإنه يؤخذ على المتهم خطأ آخر سبق الحادثة لأنه كان يتعين عليه بعد ان أخذ ابنه الصغير أن يعمل حسابا له وأن يتكفل بحراسته أو يكلف غيره بذلك لا أن يتركه وشأنه لصديق يحمله ثم يتركه

« وحيث انه لذلك يكون المتهم مسؤولا عن ولده الذي تسبب في قتل المجنى عليه وبالتالي يكون مسؤولا عن التعويض - ولا يمكن التمسك بأن الولد غير مميز لأن الرأي المعول عليه والذي تأخذ به هذه المحكمة هو القائل بوجوب المسؤولية دون التفريق بين الصبي المميز والغير مميز - كما أنه لا محل للقول بأنه ما كان في استطاعة المتهم منع الحادثة لما تبين مما تقدم ان المتهم ارتكب خطأ سابقا على ارتكاب الحادثة وهو السابق الاشارة إليه وهذا الخطأ كاف لقيام مسؤولية الأب عن فعل ابنه طبقا للقواعد السابقة .

« وحيث ان ماقرره وكيل المتهم بأن الحادثة حصلت بالقضاء والقدر وانه قد حكم بالبراءة لهذا السبب هذا القول لا محل له لأن حكم البراءة لا يتنافى مع قيام المسؤولية المدنية وانه لمن المتفق عليه ان الحكم الذي يقضى بالبراءة في جريمة القتل الخطأ بناء على ان المتهم لم يقع منه إهمال لا يمنع القاضي المدني من أن يقرر وجود إهمال كاف لتقرير المسؤولية المدنية وذلك لاختلاف درجة الخطأ والإهمال من الوجهة الجنائية عنه من الوجهة المدنية - وقد يقضى بعدم العقاب لسقوط الدعوى

العمومية لعدم الجنائية أو انتفاء القصد الجنائي ولكن هذا كله لا يمنع من وجود خطأ يصح أن يكون محل تعويض - وقد أوردنا فيما سبق الخطأ الذي ارتكبه المتهم في هذه الحادثة والذي يبرر طلب التعويض ونفس الحكم الجنائي الذي قضى بالبراءة مع أنه ذكر في أسبابه ان يد القضاء والقدر لعبت في هذه الحادثة ذكر في الوقت نفسه هذه العبارة فلا يمكن مع هذه الظروف أن ينسب إليه (المتهم) إهمال جنائي يؤاخذ عليه ولا يستفاد من ذلك الا ان المتهم لم يحصل منه خطأ يوجب مسؤوليته الجنائية فقط دون التعرض لمسؤوليته المدنية .

« وحيث ان ما ذكره الدفاع من وقوع خطأ من جانب المجنى عليه وان هذا الخطأ يمنع حقه في التعويض هذا القول لا محل له أيضا لأنه مما هو متفق عليه من الشراح ان خطأ المجنى عليه لا يمحو خطأ المتهم وانما يكون له أثره في التعويض وانه من واجب القاضي أن يبحث في تأثير كل من خطأ الجاني وخطأ المجنى عليه في الحادثة فاذا ماتين ان خطأ المجنى عليه لم يكن له أى أثر في حصولها أو كان تأثيره ثانويا قضى بكامل التعويض أو تنقيصه بنسبة ذلك وإذا رأى ان خطأ المجنى عليه هو السبب الاصل في الحادث أو على الأقل كان سببا في جسامته فيقضى بالتعويض بحيث لا يحمل الجاني إلا بنسبة ما ينجم من الضرر عن خطئه وتقدير كل ذلك متروك للقاضي (سوردا بند ١٨٣٦ - ٦٦٠ - ٦٦١ في المسؤولية) وقد أصدرت المحاكم الفرنسية تطبيقاً للقواعد السابقة حكما في ٧ فبراير سنة ١٩٣٠ فقضت في حادث طفل اصاب آخر بعيار من بندقية هواء مضغوط وكان الطفل المجنى عليه وهو الذي قدم المذدوف للطفل الذي أصابه بتوزيع المسؤولية (٢ - ٤)

٦٥٤ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ -

٦٦٤ - ٦٧٥ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٥ -

(استئناف النيابة العمومية وأخرى مدعية مدني ضد ابراهيم افندي  
صبحي رقم ٢٧٧١ سنة ١٩٣١ س - رئاسة حضرة صاحب العزة  
مصطفى رشدي بك رئيس المحكمة وعضوية حضرتي القاضيين  
اسحاق عبد السيد ومحمد توفيق يومي وحضور حضرة حسن خالد  
افندي وكيل النيابة )

٢٢٣

محكمة طنطا الكلية الأهلية

٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣

١ - تقادم. ايجار . رفع دعوى به قبل مضي خمس سنوات . تصلح .

قاطع للتقادم . بطلان محضر الصلح . لا يزال أثر قطع المدة

٢ - ايجار . وقف . تجاوز من جهة الناظر على أن يتحمل هو شخصيا  
قيمة التجاوز . سريانه على الناظر والتزامه بدون الورثة

المبادئ القانونية

١ - إذا رفعت دعوى بالمطالبة بايجار قبل

مضي خمس سنوات على استحقاقه وتم الصلح فيها  
فتعتبر مدة السقوط منقطعة بحكم القانون حتى يوم  
التصديق على محضر الصلح وليس من شأن  
القضاء بطلان محضر الصلح وليس له أن يزيل أثر  
الاجراءات السابقة عليه وما ترتب عليها قانونا من  
انقطاع مدة السقوط .

٢ - لا يجوز الرجوع في التجاوز الصادر من

المتولى لوقف عن مبلغ ايجار للمستأجر مادام لم يعلق  
التجاوز على أي شرط ومادامت جهة الوقف لم  
تتحمل بشيء ما من المبلغ الحاصل عنه التجاوز بل  
تحمله مجلس المديرية المتولى لإدارة الوقف  
ونظارته - بل يعتبر التجاوز من ماله هو مادام  
المستحقون قد عارضوا في التجاوز

المحكمة

» من حيث أن مجلس مديرية المنوفية رفع  
هذه الدعوى يطالب المدعى عليهم الاول من ماله

بالتساوي بين آل المصاب وآل الجاني لأهمل  
الطرفين مراقبة ولديهما - موسوعات دالوز بند  
٧٢٤ (في المسؤولية) - وقضت هذه المحاكم أيضا  
بعدم مسؤولية المقاتل صاحب السيارات بسبب  
سقوط سيارة من سياراته وأصابة أحد الركاب  
الذي رفض اعطاؤه تذكرة له لانشغال جميع المحلات  
فاتفق مع السائق وركب فوق سطح السيارة  
التي كانت بحالة رديئة وساعدت هذه الحالة في  
انقلابها وذكرت المحكمة في الأسباب أن المصاب  
كان يعرف أن عدد الركاب متكامل وقد رفض  
اعطاؤه تذكرة وأنه بذلك يكون حصل من جهته  
مخالفة للقانون وعدم احتراس وأنه مع اشتراكه  
في هذه المخالفة لاحق له في المطالبة بتعويضه  
عن فعل هو مسئول عنه شخصياً (سوردا بند  
٦٦٠ في المسؤولية جزء أول)

» وحيث انه في موضعنا وان أخطأ المجني  
عليه بأخذه طفلاً صغيراً في هذه الرحلة الخطرة  
الا أن خطأ المتهم السابق الاشارة اليه كان جسيماً  
وبذلك ترى المحكمة تقدير التعويض بنسبة ذلك  
» وحيث ان المحكمة ترى للظروف السابقة  
والاشتراك في الخطأ وحالة المجني عليه ومركزه  
والضرر الذي ماد على ذويه بعد قتله تقدير التعويض  
بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وهو ما يجب الحكم به .

» راجع فيما تقدم أو برووى جزء ٦ بند  
٤٤٧ والتعليقات على هذا البند (في الالتزامات)  
وبودرى جزء ٣ بند ٢٨٩٨ - ٢٨٩٩ و ٢٩٥٢ -  
٢٩٥٤ (في الالتزامات الحاصلة بدون اتفاق)  
ومقال الأستاذ فؤاد بك حسنى في هذا الموضوع  
مجلة المحاماة سنة ثامنة ٤٦٤ - وموسوعات دالوز  
في المسؤولية المدنية بند ٧١٢ - ٧١٤ - ٧١٧  
٧٢٣ - ٧٢٤ - ١٣٣ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٤٠  
وتعليقات دالوز على المادة ١٣٨٤ بند ٦٥٣ -



الخاص ومال مورثه المرحوم بسيوني بك الخطيب والباقيين من مال مورثهم المذكور بأن يدفعوا اليه متضامين مبلغ ٥٨٧٩ جنيه وفوائده القانونية الخ . بناء على انه كان قد تجاوز لهم عنه بواقع أربعة جنيهات من ايجار كل فدان في منتهى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ عن ال ٧٣٤ فداناً و ٢٠ قيراطاً و ٢٣ سهماً التي كانت مؤجرة الى المدعى عليه الأول بضمانه وتضامن المرحوم بسيوني بك الخطيب بموجب عقد الايجارة المؤرخ في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ومقدم منه تحت نمرة ١ بالحافظه رقم ٤ دوسيه وان هذا التجاوز حصل بمقتضى محضر صاحب تصديق عليه من هذه المحكمة بجلسته ١٠ مايو سنة ١٩٢٨ في القضية المدنية رقم ٧٢ سنة ١٩٢٨ التي كانت مرفوعة منه على المدعى عاينهم بمطالبتهم بياقي ايجار السنتين المذكورتين (مستند نمرة ٢ بالحافظه نفسها) وان هذا الصلح تم دون موافقة المحكمة الشرعيه ولا جمعية المساعى المشكوره التي هي المستحقة الوحيدة المشمول بنظارة رئيس مجلس المديرية والتابعة اليه الاطيان المؤجرة وانه لما كان التجاوز خارجا والحالة هذه عن حدود سلطة ناظر الوقف شرعا فقد قضى المحكمون المعينون للفصل في النزاع الذي قام بين جمعية المساعى المشكوره ومجلس المديرية بحكمهم الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩٣١ (مستند نمرة ٣ بنفس الحافظه ) بالزام مجلس المديرية بالمبلغ المتنازل عنه وحفظ الحق له في الرجوع به على المستأجر أن كان القانون يميز له ذلك . وأنه بناء على هذا الحكم قد دفع مجلس المديرية ذلك المبلغ فعلا الى جمعية المساعى المشكوره وأصبح له للأسباب المذكورة حق الرجوع به على المدعى عاينهم «ومن حيث أن الحاضرين عن المدعى عليهما الأول والثاني طلبا عدم قبول الدعوى أو رفضها بناء على أن الصلح الذي حصل بموجبه التجاوز

تم تحت أحكام القانون المدني الأهل وتصدق عليه من المحكمة الأهلية فلاشأن للشرعية الإسلامية ولا للمحاكم الشرعية به وأن المبلغ المطالب به قد قد سقط بمضى خمس سنوات هلالية قبل رفع هذه لدعوى في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢

«ومن حيث أن هذه المحكمة لا تلتفت إلى القول بأن الشرعية الإسلامية والمحاكم الشرعية لا شأن لها بتصرفات ناظر الوقف فهذه مسألة مفروغ منها ولا خلاف فيها بين المحاكم أو الشراح والمادة (١٣٠) من القانون المدني الأهل نفسه صريحة في أن الحكم في الأهلية المقيدة والمطابقة تكون على مقتضى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها (العائد) وهو في هذه الحالة الوقف ممثلاً في ناظره

«ومن حيث أن الدفع بسقوط الحق بمرور خمس سنوات هو أيضاً على غير أساس لأنه لا نزاع في أن الدعوى السابقة التي تم الصلح فيها رفعت قبل مضي خمس سنوات على استحقاق الايجار وان اجراءاتها بقيت مستمرة الى جلسته ١٠ مايو سنة ١٩٢٨ التي تقدم محضر الصلح فيها وتصدق عليه فدة السقوط بقيت منقطعة اذن بحكم القانون حتى ذلك اليوم وليس من شأن القضاء ببطالان محضر الصلح لسبب ما أن يزيل أثر الاجراءات السابقة عليه وما ترتب عليها قانوناً من انقطاع مدة السقوط (راجع في هذا الشأن موسوعة دالوز العملية جزء ١٢ ص ٢٥٨ بند نمرة ١١٤ في باب الصلح حيث ورد أن الدعوى تستعيد مجراها بابطال محضر الصلح أو فسخه).

«ومن حيث انه من جهة أخرى قد تبين من اطلاع المحكمة على الصحيفتين ٩ ، ١٠ ، من حكم المحكمين سالف الذكر أن قرار مجلس

٢٢٤

## محكمة أسيوط الكلية الأهلية

١٠ يناير سنة ١٩٣٤

١ - بيع . بيع شخص مالا يملكه . اجازة . وجوب صدور

الاجازة قبل رفع دعوى ابطال البيع .

٢ - بيع . نزع ملكية البائع لدين عليه . فسخ العقد . اجازة

الراسى عليه المزداد للبيع الاول . اعتبارها اجابا جديدا .

للمشتري السابق الخيار وقبوله

## المبادئ القانونية

١ - في حالة بيع شخص مالا يملك يشترط لقبول اجازة المالك الحقيقي لهذا التصرف عملا بالمادة ٢٦٤ من القانون المدنى أن تحصل هذه الاجازة قبل رفع دعوى ابطال البيع حتى لا ينقطع رضا المشتري قبل اجازة المالك الحقيقي فينعدم الاتصال بين ارادتي المتعاقدين .

٢ - اذا نزع ملكية البائع عن العين المباعة لدين عليه تعلق حق المشتري بفسخ العقد ولا تمنع من الحكم له به اجازة الراسى عليه المزداد لهذا البيع لان هذه الاجازة لا تصحح العقد الاول وإنما تعتبر ايجاباً من قبل الراسى عليه المزداد لبيع جديد وللمشتري السابق الخيار في قبوله أو رفضه ولا تأثير له بحال من الأحوال على حقه في طلب فسخ البيع الاول

## المحكمة

«من حيث أني محصل وقائع الدعوى أنه بموجب عقد تاريخه ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٨ اشترى المدعى من المدعى عليه الثاني الخواجه بطرس خليل بطرس بضمانة أخيه المدعى عليه الأول صديق خليل بطرس أربعين فدانا كائنة بزمام ناحية بلاد المال قبلى مركز نجع حمادي وهي الموضحة حدودها ومعالمها بالعقد السالف

المديرية بالتجاوز قد جاء عقب قرار أصبدرته جمعية المساعى المشكورة بالجلسة المنعقدة من أعضائها وأعضاء مجلس المديرية في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ونص فيه صراحة على ما يأتي (حالة الجمعية المالية لا تسمح بتنازلها عن أى مبلغ من الميزانية فإذا رأى ناظر الوقف التنازل للمستأجر عن شئ من الأيجار فالجمعية تطلب - أولا - أن يتحمل مجلس المديرية هذا التخفيض - ثانياً - اذا كانت ميزانية المجلس لا تسمح له بسداد هذا التخفيض من ماله فعليه اقراض الجمعية هذا المبلغ أى قيمة التخفيض وتقسيطه عليها لمدة طويلة على أن لا يؤثر سداد الاقساط على الجمعية في أعمالها وبحيث لا تلتجئ في أى وقت إلى التوقف عن عملها الذى تقوم به من ثلاثين سنة بسبب هذا العجز ) وقد رأى المحكمون بحق أن ماورد في قرار الجمعية هذا لا يعتبر قبولا منها بالتخفيض بل على العكس يعتبر رفضا إلا اذا تحمل به مجلس المديرية لاسيما وأنه لم يثبت للمحكمين وأثنان منهم من كبار الموظفين كما هو ظاهر من من العقد أن مجلس المديرية كان وقت صدور القرار المذكور مرتبك الحالة المالية وأن موارد لم تكن تسمح باحتساب هذا التخفيض إلى جانبه وعلى حسابه كما اشترطت الجمعية في قرارها (راجع ص ١٠ من حكم المحكمين )

«ومن حيث أن المحكمة ترى ان أقدام مجلس المديرية بعد قرار الجمعية المشار اليه على التصالح مع المستأجر والتجاوز له عن المبلغ المطالب به الآن دون أى تحفظ يعتبر قبولا منه ضمنا باحتساب مبلغ التخفيض الى جانبه وعلى حسابه الخاص فلا يحق له والحالة هذه أن يرفع الدعوى بعد ذلك بطلب استرداده

( قضية حضرة صاحب العزه مدير المتوفية بصفة ضد طه بسيونى الخطيب عن نفسه وبصفته وآخرين رقم ٣٠ سنة ١٩٣٣ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد عزمى ويوسف يعقوب وابراهيم كامل واصف )



ذكره بثمن قدره ١٢٠ جنيها للفدان الواحد وبلغ مجموع الثمن ٤٨٠٠ جنية دفع المشتري منه ٥٠٠ جنية بتاريخ تحرير العقد الابتدائي في ١٩ يونيه سنة ١٩٢٨ و ١٥٠٠ جنية بتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٨ واتفق مع المتعاقدين معه على دفع ١٣٠٠ جنية في أول سبتمبر سنة ١٩٢٨ عندما يقدمان له الشهادات الرسمية المطلوبة المثبتة لخلو الأطنان المباعة له من التسجيلات والقيود عدا تسجيل البنك العقاري وتعهد بدفع ١٥٠٠ جنية في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ لمندوب البنك العقاري عندما يقرر أمام مأمور العقود الرسمية بشطب تسجيل رهنه . وبتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ دفع للمدعى عليه الأول مبلغ ١٠٠ جنية بموجب إيصال مودع منه بالحفاظة رقم ٤ دوسيه وادع بالحفاظة رقم ٧ دوسيه مستندات تثبت أنه دفع لسمسار هذه الصفقة مبلغ قدرها ٦٠ جنيها نظير وساطته لنهوها « ومن حيث ان المدعى بنى دعواه بطلب فسخ العقد السالف ذكره ورد مبلغ ٢١٦٠ جنيها وهو مجموع ما دفع منه للمدعى والسمسار طبةا للبيان المتقدم على ان الأطنان المباعة له تزعت ما كسبتها أمام المحكمة المختلطة بناء على طلب الخواجا جيوفاني اتيلي والكومندور فيتوريا جياتوني وهما من دائني البائع له وهو المدعى عليه الثاني ورسامزادها أخيرا على أمين بطرس ومن ثم يكون قد حق على المدعى عليهما الضمان عملا بالمادة ٣٠٠ من القانون المدني .

« ومن حيث ان دفاع المدعى عليهما يدور على محور ان أمين افندي بطرس الذي رسا عليه مزاد الأطنان السابق بيعها للمدعى بموجب حكم مرسي المزاد المؤرخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ قرر بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ في قلم كتاب محكمة البائنا انه

مستعد لإجازة البيع الصادر من والده المدعى عليه الثاني بضمانة عمه المدعى عليه الأول والتوقيع على عقد جديد للمدعى بشرط أن يودع الأخير بخزانة المحكمة المختلطة مبلغ ١٥٣٠ جنيها و ٢٣٤ مايا وهو الباقي عليه من ثمن مرسي المزاد ويقوم بدفع مبلغ ١٢٦٩ جنيها و ٧٦٦ مايا الباقي في ذمة المدعى من ثمن الصفقة لوالده المدعى عليه الثاني (راجع المستندات المودعة بالحفاظتين رقم ٩ و ١٠ دوسيه) وقد شفع هذين القرارين بأنذار بنفس المعنى معان للمدعى بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ومودع بالحفاظة رقم ١١ دوسيه وقد زعم المدعى عليهما انه مادام ان الضرر قد انتفى عن المدعى بهذه الإجازة فلا حق له في الاصرار على طلب فسخ البيع ورد المدفوع من الثمن وتوابعه .

« ومن حيث ان الأساس القانوني الذي بني عليه المدعى عليهما دفاعهما السابق يتركز على ان حالتها تشبه حالة البائع ملك غيره فاذا حصلت الإجازة من المالك الحقيقي سقط حق المشتري في طلب ابطال البيع عملا بالمادة ٢٦٤ من القانون المدني « ومن حيث ان حالة الخصوم في هذه الدعوى تختلف تماما عن الحالة التي يريد الدفاع عنهما القياس عاينها اذ لم يحصل ان المدعى عليهما باطا أطيانا مملوكة لغيرهما حتى تصحح إجازة المالك الحقيقي تصرفهما على انه يفرض صحة هذا القياس فان المحكمة ترى انه يشترط لصحة هذه الإجازة أن تحصل قبل رفع الدعوى لا بعدها حتى لا ينقطع رضا المشتري قبل إجازة المالك الحقيقي فينعدم الاتصال بين إرادتي المتعاقدين ( راجع في ذلك شرح البيع للعلامة بودري ص ١١٣ و ١١٤ و ١٢٣ وللعلامة بلانيول جزء ٢٤ بند ١٤٢٨ في آخره وكتاب البيع للأستاذ احمد نجيب الهلالي ص ٢١٠ ) وقد أقر القضاء المختلط هذا المبدأ ( راجع هامش ص ٢١١

في كتاب البيع للهلالى بك (سابق ذكره) وبتطبيقه على موضوع النزاع الحالى يتضح ان الراسى عليه المزااد قرر اجازة البيع لأول مرة بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بعد أن أعلنت الدعوى المدعى عليهما بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٩٣٣ .

« ومن حيث ان الوصف القانونى الصحيح لاقرار أمين افندى بطرس باجازة البيع الصادر من والده هو انه ايجاب لبيع جديد من قبله والمدعى غير ملازم بقبوله ولو استقرت ملكية الأطيان المباعة له بقيامه بشروط البيع الجبرى ومن ضمنها دفع جميع ثمن مرسى المزااد ولا تأثير لهذا الاقرار بحال من الأحوال على مصير عقد البيع الصادر من المدعى عليه الثانى للمدعى بعد أن زالت ملكية البائع له بموجب حكم مرسى المزااد وتعلق به حق فسخه لهذا السبب » ومن حيث ان القول بان أمين افندى بطرس انما كان مشتريا صوريا لا نقاد أطيان والده وان ملكية الأطيان التى رسا مزادها عليه لم تزل باقية لوالده قول لا يقره القانون فضلا عن أنه يترتب على اقراره تعريض الراسى عليه المزااد

لدعوى بطلان اجراءات البيع من ذوى الشأن لأن المدين ممنوع قانونا من شراء عقاره المنزوعة ملكيته سواء بنفسه أو بواسطة شخص صورى ( راجع شرح التنفيذ الكتاب الثانى للمرحوم أبى هيف بند ٨٥٩ ) .

« ومن حيث التجاء الدافع عن المدعى عليهما فى هذه القضية لقواعد العدل غير مجد لأن نفس هذه القواعد لا تسمح للمحكمة بأن تفرض على المدعى عقدا جديدا لا يرضاه مع شخص خارج عن الخصومة ولا يلزمه به القانون بحال من الأحوال » ومن حيث لما تقدم من الاسباب يكون المدعى محققا فى طلباته ويتعين الحكم له بها عدا النفاذ بلا كفالة فلا مبرر له قانونا لان الدعوى مبنية على فسخ عقد البيع المحرر بين الطرفين واستحقاق الضمان على المدعى عليهما للمدعى وهو أمر منازع فيه بين الطرفين .

( قضية الشيخ صادق محمود الحلفارى ضد صديق خليل بطرس وآخرين رقم ٦٨٧ سنة ٩٣٣ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة احمد حلى أنيس غالى والسيد مجاهد سبيع )

## القضايا المستعجلة

اليد فان ذلك محفوظ بطبيعته لتقدير محكمة الموضوع واختصاصها

المحكمة

« حيث ان الدعوى تنحصر فى أن المدعى قطعة ارض فضاء تقع قبلى منزله الكائن بشارع القبوه نمرة ٢٦ بمصر القديمة . والمدعى عليه منزل يحد هذه القطعة من الجهة الغربية كما ان له قطعة ارض تقع قبليها . وقد شرع فى اقامة بناء على هذه القطعة . فرفع عليه المدعى هذه الدعوى طلب فيها الحكم بايقاف اعمال البناء . وتقدير حق مرور

٢٢٥

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢

قاضى الأمور المستعجلة . اختصاص . حق مرور

المبدأ القانونى

لقاضى الأمور المستعجلة سلطة تقرير حق مرور مؤقت لعقار على آخر اذا توافر فى ظروف الدعوى سبب الاستعجال فليس فى ذلك مساس بحقوق الطرفين فى المالكية أو وضع



للمدعى على أرض المدعى عليه وإزالة بعض ما أقامه من البناء بحالة تسمح بوجود هذا الحق . وقد دفع المدعى عليه الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها « وحيث أن تقرير حق مرور لعقار على آخر تتوفر فيه أسباب الاستعجال إذا كان العقار منحصراً لا يمكن الانتفاع به أو استغلاله بغير اتصاله بالطريق العام بالمرور على العقار المجاور وهذا الاستعجال هو المبرر الأول وبالذات لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة عموماً . فله سلطة تقرير حق مؤقت بالمرور لا يمس حقوق الطرفين في الملكية أو وضع اليد . فأن ذلك محفوظ بطبيعته لتقدير محكمة الموضوع . » وعلى هذا الرأي اضطرد رأى محكمة النقض الفرنسية (راجع حكمها المؤرخ ١٠ أبريل سنة ١٨٧٢

D. 73. 1. 12 وكتاب

Ordonnances sur réquêtes et des référées

لميرنيك الجزء الثاني بند ٥٢٩

« وحيث أنه بذلك تختص هذه المحكمة بنظر الطلب الخاص بتقرير حق مرور للمدعى على ملك المدعى عليه .

« وحيث أن إيقاف البناء في ملك المدعى عليه هو بطبيعته تبعي لطلب حق المرور ونتيجة لازمة له ، وبذلك يلحقه سبب الاستعجال المتوفر فيه » وحيث أنه لذلك يكون الدفع الفرعي بالنسبة للدعوى جميعاً في غير محله ويتعين رفضه

« وحيث أنه في الموضوع - ثبت من المعاينة التي أجرتها المحكمة للأرض التي يطلب المدعى تقرير حق المرور لها - أنها تقع خلف منزله الكائن بشارع القبوة من الجهة القبليّة وتمتد حوالى إحدى عشر متراً - وبينها وبين المنزل باب خلفي قديم مستعمل يصل بينها وبين شارع القبوة . ويقع في

قبلي هذه الأرض قطعة أرض أخرى مملوكة للمدعى عليه تمتد إلى الغرب حتى تتعدى الحد الغربي لقطعة الأرض . وهو منزل المدعى عليه وقد أقام هذا الأخير على هذا الامتداد بناء متصلاً بمنزله القديم « وحيث أن شارع القبوة هو طريق عام متصل به أرض المدعى فعلاً بالمرور في فناء منزله وتتصل به بباب قديم مستعمل . فلا تكون ثمة حاجة تلجئ لتقرير حق آخر على ملك المدعى عليه . لاسيما وأن الطريق الغربي الذي يحد بناء المدعى عليه ليس منتظماً ولا تزال صفته العمومية موضع نزاع تؤيده ما تبين من المعاينة من حداثة البناء على جوانبه وعدم انتظامه في السير » وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن موقع قطعة الأرض موضع النزاع والمحاصرها من جهاتها الثلاث البحرية والشرقية والغربية ببناء ومن الجهة القبليّة بأرض المدعى عليه الحق في البناء عليها . وقد قرر ذلك فعلاً في محضر المعاينة . يجعل تصور الانتفاع بها انتفاعاً مستقلاً عن الانتفاع بمنزل المدعى أمراً متعسراً للتصور . فإن مجرد أن يترك المدعى متراً في كل جهة من جهات البناء الذي يقيمه عليها . لا يكفي بداهة لأن يفتح فيه مطالات يصلح معها المنزل للانتفاع . كما أن افتراض أن يترك المدعى مساحته في بحري الأرض بينها وبين منزله لتصلح واجهة للبناء الجديد لا يصلح معه باقى المساحة وهي قليلة لا انتفاع صحيح منتظم وإذا صح هذا الافتراض فإن شارع القبوة يكون حينئذ هو الطريق العام الطبيعي الذي للمدعى حق الاتصال به . وهو متصل به فعلاً بالباب المفتوح في منزله « وحيث فضلاً عن ذلك فليس ثمة ما يبدل أصلاً على انتفاع المدعى بهذه الأرض للبناء عليها . والانتفاع بها على حالتها الراهنة لا يستلزم أكثر

من حق المرور القائم فعلاً

« وحيث انه لا يصح بداهة افتراض انتفاع المدعى بالبناء على الارض وتقرير حق مرور لها يحد من ملك الغير . وقد يصح الا يبنى عليها المدعى اطلاقاً .

« وحيث مع ذلك فان المحكمة ترى كما تقدم ان تقرير المرور على أرض المدعى عليه . حتى مع تصور انتفاع المدعى بالبناء على الأرض لا يستند الى سند صحيح من الواقع أو القانون

( قضية محمد محمد عبد الواحد ضد الحاج علي حسن مطر رقم ١٤٧ سنة ١٩٣٣ مستعجل - رئاسة حضرة القاضي محمد علي رشدي )

٢٢٦

محكمة مصر النكيلة الاهلية

قاضي الأمور المستعجلة

١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢

١ - ايجار . مستأجرين لعقار واحد . المفاضلة بينهما . النزاع فيه . أسبابه .

٢ - منع تعرض أحد المستأجرين للآخر . اجراء قطعي . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة

٣ - قاضي الأمور المستعجلة . سلطته في تقدير حقوق الطرفين موضوعاً . محلها

المبادئ القانونية

١ - للمفاضلة بين عقدي ايجار لمستأجرين عن عقار واحد احكام في القانون لا يزال تفسيرها موضع أخذ ورد في نظرية دون الأخرى بين الشراح والمحاكم فلا يزال مختلفاً على أثبات التاريخ كسبب للاسبقية بين العقدين الثابتى التاريخ إذا لم يقترن أحدهما بوضع اليد وعلى وجوب التسجيل في هذه الحالة باعتبار ان عقد الايجار لا يمنع الا حقاً شخصياً للمستأجر . كما لا يزال مختلفاً على أسبقية وضع

اليد على التسجيل أو إثبات التاريخ إذا كان مصحوباً بسوء نية

٢ - التفاضل بين العقدين للحكم بمنع تعرض أحد المستأجرين للآخر هو اجراء موضوعي يقطعه في حق كل منهما قبل الآخر وقبل المؤجر لها فهو يعدم أحد العقدين كيانه ويفقد أثره القانوني . فلا يملكه قاضي الأمور المستعجلة بحكم طبيعة اختصاصه

٣ - لقاضي الأمور المستعجلة سلطة مطلقة في تقدير حق كل من طرفي الدعوى قبل الآخر موضوعاً وبحث حجية المستندات المقدمة من كل منهما ودلائلها على المعنى الذي يدعيه . الا ان محل ذلك هو للقضاء بالاجراءات التحفظية المؤقتة لا للفصل في الموضوع باجراء قطعي .

المحكمة

« حيث ان محصل الدعوى ان المدعى استأجر من المدعى عليها الأول ٢٦ فدانا و ١٢ قيراطاً و ١٨ سهماً أطياناً زراعية كاثنة بناحية برسه مركز العياط بقصد ثابت التاريخ في ١٣ يونيه سنة ٩٣٢ لمدة سنتين ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٣٢ . وعند ما حاول وضع يده على الأطيان تعرض له المدعى عليه الثاني مستنداً إلى عقد ايجار ثابت التاريخ في ١٦ أغسطس سنة ٩٣٢ صادر له من وكيل المدعى عليها الأول عن نفس الأطيان المؤجرة للمدعى . فرفع المدعى هذه الدعوى طلب فيها الحكم بمنع تعرض المدعى عليه الثاني وقد دفعها هذا الأخير بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى

« وحيث ان قوام الدعوى هو التفاضل بين عقدي ايجار المدعى والمدعى عليه الأول . يتنازعه الطرفان كل لنفسه . ولهذا التفاضل احكام في



القانون لا يزال تفسيرها موضع أخذ ورد في نظرية دون الأخرى بين الشراح والمحاكم . فلا يزال مختلفا على أثرايات التاريخ كسبب للأسبقية بين العقدين المثبتى التاريخ إذا لم يعترف أحدهما بوضع اليد . ووجوب التسجيل في هذه الحالة باعتبار ان عقد الايجار لا يمنح الا حقا شخصيا للمستأجر فهو في حكم الدائن العادى لا عبرة في المناضلة بينه وبين دائن آخر بالأسبقية في تاريخ الدين فكل مال المدين ضامن لوفاء الديون العادية جميعا (راجع كتاب عقد الايجار للاستاذ عبد الرزاق السنهورى ص ٤٩٢ ج ١) (انمولان في العقود فقرة ٣٢٥)

ولا يزال مختلفا على اسبقيته وضع اليد على التسجيل أو إثبات التاريخ إذا كان مصحوبا بسوء النية « وحيث ان النزاع في هذا التفاضل وفي الاسباب التى تؤدى إليه هو نزاع يتناول كيان العقد ذاته فيعده أو يبقى عليه بحسب نتيجة التفاضل - فانه ينصب على حق المستأجر في الانتفاع بالأطيان المؤجرة إليه وهو كل الغرض من عقد الايجار وإلزام المؤجر بتمكينه منه هو كل حق المستأجر قبله . فهذا التفاضل . إذن . هو فصل في موضوع عقود الايجار التى تتنازع الاسبقية . ولا يملكه قاضى الأمور المستعجلة بحكم طبيعة اختصاصه والافاذا يبقى لفصل محكمة الموضوع بعد قضاء قاضى الأمور المستعجلة بتفضيل عقد على آخر . وهذا التفضيل لا يمكن أن يكون الانباء على أسباب موضوعية كأسبقية في التسجيل أو وضع اليد أو ما إليها . وبعد ترجيح رأى آخر في أسباب النزاع الفقهي كما تقدم

« وحيث انه لا يرد على ذلك ان لقاضى الامور المستعجلة سلطة تقدير حق كل من الطرفين قبل الآخر موضوعا وبمح حجبة المستندات المقدمة من كل منهما ودالاتها على المعنى الذى يدعيه فان محل ذلك هو للقضاء

بالاجراءات التحفظية المؤقتة لا للفصل في الموضوع . فان ذلك بالذات هو القاعدة العامة التى تحد اختصاصه بالمسائل التى يخشى عليها من فوات الوقت « وحيث ان مؤدى ذلك ان لهذه المحكمة كل السلطة في تقدير أسباب التفاضل بين عقدي المدعى والمدعى عليه الاول لا تمنع تعرض أحدهما للآخر وتمكينه من انتفاع دائم بالأطيان موضع النزاع . بل لتبين صفة أحدهما ومصلحته اذا ما طالب منها أن تتحفظ على الاطيان باجراء ما حتى يفصل في النزاع بينه وبين المستأجر الآخر في الموضوع

« وحيث انه لذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى

( قضية الشيخ محمد عثمان حمد سليم ضد الست فردوس محمد زهدى بصفتها وآخر رقم ٤٦٨ سنة ١٩٣٣ مستعجل - رئاسة حضرة القاضى محمد على رشدى )

## ٢٢٧

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

٢١ يناير سنة ١٩٣٤

١ - قاضى المواد المستعجلة . طلب بطلان حجز أو الغاء .

جواز فصله فيه عند عدم الشك

٢ - قاضى المواد المستعجلة . عدم فصله في طلب الغاء حجز .

حقه في الايقاف

المبادئ القانونية

١ - قاضى المواد المستعجلة لا يملك الحكم ببطلان حجز أو إغائه إلا اذا كان البطلان ظاهرا لا يحتمل جدلا بحيث يعتبر الحجز عقبة مادية لا ترتب حقا وأن حجز آيقع باذن القاضى وأمره مهما كانت الشوائب التى تشوبه هو حجز أخذ شكلا قانونيا يجب أن ينال حقه من الرعاية حتى تفصل محكمة الموضوع في صحته أو بطلانه « ( ٥ - ٢ )

٢ - ان امتنع على قاضى المواد المستعجلة ان يقضى بالغاء حجز غير ظاهر البطلان فانه لا يمتنع عليه ان يوقف ما بقى من اجراءات التنفيذ التى تلى الحجز لان صريح نص المادة ٢٨ جعل من اختصاصه الفصل فى المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات وهذا الاختصاص يبيح لقاضى المواد المستعجلة بل ويلزمه كلما عرض عليه اشكال فى تنفيذ ان يمتحن من حيث الشكل والموضوع قيمة السند المطلوب تقيده لا ليقضى فى هذه القيمة ولكن ليحكم بعد بحثها أما بايقاف التنفيذ أو بالاستمرار فيه وهذه السلطة ان جازت للقاضى المستعجل ازاء الاحكام النهائية فهى جائزة له من باب أولى ازاء امر على عريضة لا يراعى فى اصداره ما يراعى فى اصدار الاحكام من الضمانات .

### المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تتلخص فيما يلى :  
(١) اتهم كوستا ابراهيم وعزيز طعمه بانهما فى ١٩ / ٤ / ١٩٣٢ بدائرة قسم المنشية ادارا محلا لبيع المشروبات الروحية بالقطاع داخل محل بقاله بغير رخصة وبتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٣٣ قضت محكمة المخالفات ببراءة المتهمين مما نسب اليهما فاستأنفت النيابة هذا الحكم وبتاريخ ١٧ يوليو سنة ١٩٣٣ قضت محكمة جناح اسكندرية المستأنفه بالغاء حكم البراءة وغرمت كلامن المتهمين مائة قرش وامرت بغلاق المحل

(٢) بعد ان صدر هذا الحكم النهائى قاضيا بان المتهمين سالفى الذكر ادارا محلا لبيع المشروبات الروحية رأت البلدية ان تحصل عن المحل المذكور ضريبة الخمر عملا بلائحة المشروبات الروحية التى

تجيز للبلدية ان تحصل ضريبة من المحلات المعدة لبيع الخمر وان تستعمل فى تحصيلها الأمر العالى الصادر فى ٢٥ / ٣ / ١٨٨٠ الذى رسم اجراءات الحجز الادارى ولهذا فقد فرضت البلدية على المتهمين المخالفين عوائد قدرها اربعون جنيها ومائتى مليما عن محل المخالفة

(٣) ارادت البلدية ان تستوفى هذه العوائد بطريق الحجز الادارى على محل المخالفة لكنها وجدت ان المخالفين قد تصرفوا بالبيع فى هذا المحل لآخر استصدر رخصة باسمه ولما كان لاحد المخالفين وهو عزيز طعمه المدعى الحالى محلا آخر غير محل المخالفة يتجر فيه بالدخان فقد رغبت البلدية فى التنفيذ على محل الدخان بقيمة العوائد المطلوبة عن محل الحجز لكنها رأت الأمر العالى الصادر فى ٢٥ / ٣ / ١٨٨٠ لا يسمح بتوقيع الحجز الادارى الاعلى العين المطلوب العوائد عنها وعلى ثمارها ولهذا فقد لجأت الى قاضى محكمة العطارين بعريضة ارفقتها بقسيمة العوائد وطلبت اليه أن يأمر بتوقيع الحجز التنفيذى وفاء للقيمة الواردة فى هذه القسيمة وقد صدر الأمر وتنفذ بالحجز التنفيذى على ٦٠ أقة دخان تحدد لبيعها يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٢٤ وعلى أثر وقوع الحجز رفع المحجوز عليه هذه الدعوى طالباً بصفة أصلية بطلان الحجز والغائه وبصفة احتياطية ايقاف البيع « وحيث ان الحاضر عن بلدية الاسكندرية قد دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى « وحيث أن المحكمة ترى التفرقة فى صدر هذا الدفع بين الطرفين الاصلى والاحتياطى

### الرفع الفرعى بالنسبة للطالب الاصلى

« وحيث أن قاضى المواد المستعجلة لا يملك الحكم ببطلان حجز أو الغائه إلا إذا كان البطلان



ظاهرا لا يمتثل جدلا بحيث يعتبر الحجز عقبة مادية لا ترتب حقا

« وحيث أن حجزا يقع باذن القاضى وأمره مهما كانت الشوائب التى تشوبه هو حجز أخذ شكلا قانونيا يجب أن ينال حقه من الرماية حتى تفصل محكمة الموضوع فى صحته أو بطلانه » وحيث أنه لذلك يكون الدفع الفرعى فى محله بالنسبة لاطلب الأصلى

الرفع الفرعى بالنسبة لاطلب الاستيعاضى « وحيث أنه وإن امتنع على هذه المحكمة أن تقضى بالغاء حجز غير ظاهر البطلان فإنه لا يمتنع عايتها أن توقف مابقى من اجراءات التنفيذ التى تلى الحجز لأن صريح نص المادة ٢٨ مرافعات جعل من اختصاص هذه المحكمة الفصل فى المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الاحكام والسندات الواجبه التنفيذ

« وحيث ان هذا الاختصاص يبيح لقاضى المواد المستعجلة بل ويلزمه كلما عرض عليه أشكال فى تنفيذ أن يمتحن من حيث الشكل والموضوع قيمة السند المطلوب نفاذه لا ليقضى فى هذه القيمة ولكن ليحكم بعد بحكمها أما بإيقاف التنفيذ أو بالاستمرار فيه (راجع دالوز براتيك ربرتوار الجزء العاشر تعاليق على كلمة Kéforé صحيفة ٢٠٤ نبذة ١١٧) » وحيث ان هذه السلطة ان جازت لقاضى المواد المستعجلة ازاء الاحكام النهائية فهى جائزة له من باب اولى ازاء أمر على عريضة لا يراعى فى اصداره ما يراعى فى اصدار الاحكام من الضمانات » وحيث ان لذلك يكون الدفع الفرعى بالنسبة

لاطلب الاحتياطى فى غير محله ويتعين رفضه « وحيث ان المحكمة تلاحظ بالنسبة لموضوع الدعوى ما يأتى

أولا - أن العوائد التى تدعيها البلدية والتى استصدرت أمر حجز وفاء لها ليست مطلوبة من المحجوز بمفرده وإنما هى مطلوبة منه ومن زميله فى المخالفة ولم تقل البلدية ولا يمكن أن تقول ان هناك تضامنا بين الممولين فى قسيمة واحدة يبيع لها أن ترجع بما هو مطلوب معا

« ثانيا - ان قسيمة العوائد الصادرة من البلدية لا تزيد عن كونها ورقة تثبت حقه فى العوائد فان تعذر على البلدية استيفاء هذه العوائد بطريق الحجز الادارى فان عليها ان تستصدر حكما بحجزها يمكنها من التنفيذ

« ثالثا لا يغنى البلدية عن استصدار حكم بما تدعيه من العوائد ان تقدم قسيمة العوائد للقاضى فيأمر بتوقيع حجز تنفيذى وفاء للقيمة الواردة فى القسيمة لان الحجز التنفيذى القضائى خلافا للحجز الادارى وخلافا للحجز التحفظى لا يقع الانفاذا لحكم او عقد رسمى

« وحيث انه ازاء ذلك كله تكون منازعة المدعى فى صحة الامر الذى وقع الحجز نفاذاله هى منازعة جديدة تستلزم ايقاف البيع المحدد الاشياء المحجوزة حتى يفصل قضاء الموضوع فى صحة الحجز فى دعوى يرفعها المدعى فى ظرف ثلاثة اسابيع من تاريخ النطق بهذا الحكم

(قضية عزيز طعمه ضد مجلس بلدى اسكندرية رقم ١٧١ سنة ١٩٣٤ برئاسة حضرة القاضى مصطفى مرعى)

## قضايا المحاكم الجزئية

٢٢٨

محكمة بنى سويف الجزئية

١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١

قوة الشيء المحكوم به . حكم بدين . سبق البحث في وجوده  
وتسديده . عدم جواز الرجوع لاثبات السداد . بحث  
في وجوده فقط . جواز الرجوع

المبدأ القانوني

اختلف فقهاء القانون فيما اذا كانت قوة  
الشيء المحكوم فيه تمنع من نظر الدعوى التى  
يطلب فيها براءة الذمة من دين محكوم به بناء  
على سبب سابق على تاريخ الحكم فذهبوا فى  
ذلك مذاهب . وتأخذ المحكمة بالرأى الذى  
يفرق بين ما اذا كان الحكم قد تناول وجود الدين  
وتسديده أو بحث فى وجوده فقط ففى الحالة  
الأولى لا يمكن الرجوع الى اثبات السداد  
بسبب سابق على الحكم لأن الحكم قد فصل  
فى هذه المسألة وأما فى الحالة الثانية فيجوز  
البحث فى سبق تسديد الدين الذى قضى الحكم  
بوجوده لان الحكم لم يتناول البحث فى التسديد  
فلم يكتسب قوة الشيء المحكوم به

المحكم

« حيث انه بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٣٠ صدر  
من هذه المحكمة حكم بالزام المدعى بأن يدفع  
للمدعى عليه مبلغ ٢١٨١ قرشاً بناء على عقد  
إيجار تاريخه ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٧

« وحيث ان المدعى رفع هذه الدعوى طالباً  
برأية ذمته من هذا المبلغ

« وحيث أن المدعى عليه دفع بعدم جواز  
نظر الدعوى لسبق الفصل فيها  
« وحيث انه بالرجوع الى محاضر جلسات  
القضية المضمومة تبين ان القضية تداولت فى  
جلستين حضر الطرفان فى الجلسة الاولى واتفقا  
على تأجيلها للصالح . وبالجلسة الثانية حضر المدعى  
وحده وصمم على طلباته فحكم له بها ويستخلص  
من ذلك ان الحكم الصادر فى القضية لم يتناول  
إلا وجود الدين فقط دون بحث فى تسديده

« وحيث أن الفقهاء اختلفوا فيما اذا كانت  
قوة الشيء المحكوم فيه تمنع من نظر الدعوى  
التى يطلب فيها براءة الذمة من دين محكوم فيه  
بناء على سبب سابق على تاريخ الحكم كما هو الحال  
فى هذه الدعوى فذهبوا فى ذلك إلى ثلاثة مذاهب  
المذهب الأول أنه لا مانع من ذلك ومُسند هذا  
الرأى أن دعوى التسديد السابق لا طعن فيها  
على الحكم الصادر بالدين إذ أنها ترمى إلى القول  
بأن هذا الحكم سبق تسديد المبلغ الصادر به .  
والمذهب الثانى فرق بين ما اذا كان الحكم قد تناول  
وجود الدين وتسديده أو بحث فى وجوده فقط  
ففى الحالة الاولى لا يمكن الرجوع الى اثبات السداد  
بسبب سابق على الحكم لأن الحكم قد فصل فى  
هذه المسألة . وأما فى الحالة الثانية فيجوز البحث  
فى سبق تسديد الدين الذى قضى الحكم بوجوده  
لأن الحكم لم يتناول البحث فى التسديد فلم يكتسب  
قوة الشيء المحكوم به من هذه الوجهة والمذهب  
الثالث يقضى بعدم جواز النظر فى ذلك مطلقاً  
سواء سبق البحث فى السداد من عدمه

« وحيث أن المحكمة تأخذ بالرأى الثانى فى



هذه القضية لأنه متفق مع العدالة ومطابق لروح القانون ومادام الحكم الصادر بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٣٠ لم يتعرض للسداد فيكون الدفع في غير محله ويجب رفضه

( قضية سيد احمد طلبة سيد احمد ضد محمود عوض سليمان رقم ٤٧٤٩ سنة ١٩٣٠ رئاسة حصرة القاضي عبده محرم )

٢٢٩

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣١

محكمة قوس الجزئية

اتعاب حماماء . مبنية على تعاقد . دفع بسقوط الحق فيها طبقاً للمادة ٢٠٩ مدني . رفضه

المبدأ القانوني

طالب حمام باتعاب له بناء على عقديته وبين الموكل الذي دفع بسقوط حقه طبقاً للمادة ٢٠٩ مدني .

قررت المحكمة انه متى كانت المعاملة بسند كتابي وجب الرجوع الى المبادئ العامة للتقادم والعدول عن الاستثناء الذي أشارت اليه المادة المذكورة للاحوال التي يفترض فيها السداد الوقتي أو عدم الانتظار مدة طويلة والتي لا يحتاج عادة فيها لمستند أو أخذ إيصال بالتخالص

المحكمة

« حيث ان المدعى عليه دفع بسقوط حق المدعى في رفع الدعوى الحالية بناء على نص المادة ٢٠٩ من القانون المدني

« وحيث ان هذه المادة غير منطبقة على النزاع الحالي نظراً لأن المعاملة بشأنه بموجب عقد بين الطرفين على أن يباشر المدعى جميع القضايا المرفوعة من المدعى عليه أو ضده نظير آداب متفق عليها في العقد المذكور المؤرخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ومتى كانت المعاملة بسند كتابي وجب الرجوع الى

المبادئ العامة للتقادم والعدول عن الاستثناء الذي أشارت إليه المادة ٢٠٩ للاحوال التي يفترض فيها السداد الوقتي أو عدم الانتظار مدة طويلة والتي لا يحتاج عادة فيها لمستند أو أخذ إيصال بالتخالص ( راجع بهذا المعنى حكم محكمة شبين الكوم الجزئية الصادر بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٣ مجموعة رسمية ع ٩٢ ص ١٧٦ وحكم محكمة القيوم بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩١٧ حقوق ٣٢ ص ٢١١ ومنشور لجنة المراقبة القضائية نمرة ١٤ سنة ١٩١١ مجموعة المنشورات ص ٣٣٦ ومجموعة مرجع القضاء بند ٢٢١٤ و ٢٢١٥ و ٢٢١٦ ) يؤيد هذا المعنى ماجاء بشرح العلامتين كولان وكايتان الجزء الثاني ص ١٤٦ في كلامه على المدد القصيرة للتقادم المبنية على مظنة التخالص حيث قال

Le Code Civil a établi de nombreuses petites prescriptions, d'une durée de deux ans, un an, six mois. Elles sont Fondées sur une considération différente de celle qui explique la prescription ordinaire ce qui a inspiré ici le législateur c'est qu'il s'agit de dettes ordinaires non constatées par un titre, qui en conséquence sont acquittées dans un très bref délai et pour lesquelles il arrive souvent qu'on n'exige pas une quittance.

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الدفع اما عن الموضوع فالمدعى عليه معترف بلسان وكيله بالجلسة بحضور المدعى في جميع القضايا المبنية بالكشف والقيمة المتفق عليها ثابتة من العقد المؤرخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ وهي قيمة لامعالة فيها ولم يتقدم المدعى عليه بما يفيد دفعه شيئاً من الأتعاب

المستحقة خلاف ما اعترف به المدعى في الكشف  
المقدم منه وعليه يتعين الحكم للمدعى بطلبائه المعدلة  
( قضية . . . . ضد حبيب اسطفانوس رقم ٢٩٧٩ سنة ١٩٣١  
من رئاسة حضرة القاضي محمود محمد عبدالرازق )

٢٣٠

محكمة ميت غمر الجزئية

٤ يناير سنة ١٩٣٢

شروع في السرقة . لا يأخذ حكم السرقة طبقا للمادة ١٨٠ نج  
عدم الحكم بالنفاذ

المبدأ القانوني

في تطبيق أحكام المادة ١٨٠ تحقيق جنايات  
لا تأخذ المحكمة بالشروع في السرقة في حكم  
السرقة اذ ان نص المادة المذكورة لم يذكر سوى  
حالة السرقة ولا محل للقياس في المسائل الجنائية  
سواء من حيث العقوبة أو حدودها أو توابعها  
وعلى الأخص تلك التي يكون من شأنها الحد من  
حرية الشخص قبل ان تثبت أدانته نهائيا، وطبقا  
لأحكام الدستور والتشابه في الجرائم لا يترتب  
عليه أن تأخذ إحدى الجريمتين حكم الأخرى  
بلا نص صريح . وبناء عليه فلا يصح الحكم  
بالنفاذ في جريمة الشروع في السرقة

المحكمة

« حيث انه تبين من التحقيقات وأقوال المتهم  
الثاني وشهادة الشاهد عمrose محمد ان المتهم الثاني  
بينما كان يحرس زراعته ليلا رأى ثلاثة أشخاص  
منهم المتهم الاول يقطعون كيزان الذره بقصد  
سرقته فتوجه المتهم الثاني نحوهم فهربوا تاركين  
الأذره فلحق المتهم الاول وضربه على رقبتة  
وحضر الشاهد عمrose محمد عمدة البلدة على  
الصياح فقرر له المتهم الاول والثاني ما حصل  
فاحضر المتهم الاول ووجد به أثر الضرب

واعترف له بالجريمة كما اعترف له بأنه كان معه  
شخصان آخران ومن ثم تكون الجريمة ثابتة قبل  
المتهم الاول وتنطبق عاينها المادة ٢٧٤/٤ و٥ و٢٧٨  
عقوبات لانه وآخرين شرعوا في سرقة أذره  
ليلا ويكون المتهم الثاني قد ضرب الاول وينطبق  
على جريمته المادة ٢٠٦ عقوبات ولا عبرة بما لجأ  
اليه من أنه ضرب دفاعا عن المال

« وحيث ان الضرب لم يكن ضروريا لرد  
الاعتداء على المال وتلافى السرقة لأن المتهم  
الاول بمجرد ان شعر بالمتهم الثاني ترك الذره  
المقصود سرقته وهرب وضربه الثاني أثناء هربه  
الا ان المحكمة ترى تخفيف العقوبة نوما للظروف  
المذكورة .

« وحيث انه وان كان منشور قديم للجنة  
المراقبة القضائية مؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٩٠٦  
قد ذهب الى ان الشروع في السرقة في حكم  
السرقة فتتنطبق عليه المادة ١٨٠ ج وتبعه في  
ذلك أحكام كثيرة الا ان المحكمة لا ترى هذا  
الرأى لأنه لا يقوم على أساس صحيح من النصوص  
ولا يتفق والمبادئ المقررة في القوانين الجنائية  
فهو قد ذهب الى ما ذهب اليه من باب القياس  
فقط ارتكنا على ان الشروع في الجريمة كالجريمة  
التامة على ان نص المادة ١٨٠ ج لم يذكر سوى  
حالة السرقة لا الشروع فيها ومن المبادئ  
المقررة انه لا محل للقياس في المسائل الجنائية  
سواء من حيث نوع العقوبة أو حدودها  
أو توابعها وعلى الأخص التي تكون من شأنها  
حد حرية الشخص قبل أن تثبت ادانته  
نهائيا وقد نص الدستور المصري صراحة على  
أن الحرية الشخصية مكفولة ( م ٤ ) فلا يجوز  
القبض على أي انسان ولا حبسه الا وفق أحكام  
القانون ( م ٥ ) ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على



قانون (٦م) واجتماع هذه النصوص معاً في هذا التتابع يؤكد حتما استبعاد « طريق القياس » في الأمور الجنائية ولا يمكن بالتالي اعطاء جريمة أحكام جريمة أخرى إلا بالنص حتى ولو كانت من طبيعتها أو مشابهة لها إذ التشابه غير كاف لأن تأخذ إحدى الجريمتين حكم الأخرى فجرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة مثلاً تتشابه في أنها جميعها اعتداء على مال الغير بنية امتلاكه إلا أن هذا التشابه وحده لا يكفي لأن تأخذ احداها أحكام الأخرى بدون نص صريح ولذا لم يقل احد بان النفاذ يكون حتما واجبا في الأحكام الصادرة في النصب والخيانة للأمانة قياسا على السرقة ولا أدل على ذلك من أن المشرع اذا أراد أن تأخذ إحدى هذه الجرائم حكم الأخرى في حالة معينة فإنه ينص على ذلك صراحة كما في حالة العود كما أن جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بمعرفة مالكيها والمنصوص عليها في المادة ٢٨٠ عقوبات لها نفس أحكام السرقة من جميع الوجوه لأن القانون نص بعيدة على ذلك صراحة مع أنها ليست من طبيعته بل الشبه عنها لأنها ليست من قبيل الاعتداء على مال الغير. بنية امتلاكه كما هو شأن السرقة إذ المجرم نفسه هو المالك ومع ذلك فهي تأخذ حكم السرقة من جميع الوجوه ويتعين الحكم فيها بالنفاذ لأن نص القانون يستلزم ذلك والظاهر أن هذا المنشور سار اعتبارا وراء أحكام القانون الفرنسي ولم يلاحظ الاختلافات الموجودة بينه وبين القانون المصري في هذا الصدد فالمادة ٣ من قانون العقوبات الفرنسي صريحة في أن الشروع في الجريمة يعتبر كنهس الجريمة وقد سار القانون المذكور في ذلك وراء اصحاب الرأي من علماء القانون الجنائي الذين يقولون بأنه

يجب النظر عند تقرير العقاب لا إلى الجريمة في ذاتها بل إلى الفاعل ومن شرع في الجريمة ومن أتمها سواء من حيث المسؤولية الأدبية لأن كلا منهما قد قصد الجريمة وعمل لتحقيقها ولكن الصدفة هي التي جعلت الأول يخيب في عمله والثاني ينجح فيجب ان تكون العقوبة واحدة والقاضي أن يستعمل الرأفة متى شاء ولكن قوانين أخرى كالقانون البلجيكي والسويسري والهولندي والألماني والرومي والإيطالي والبرتغالي قد فرقت في العقوبة القانونية بين الشروع والفعل التام ونحا قانوننا نحوها وفرض للشروع عقوبة اقل من عقوبة الفعل التام (٤٦م) لأن الفعل إنما يعتبر جريمة لضرره بالمجتمع وبنسبة هذا الضرر تعتبر مخالفة أو جنحة أو جناية فالضرب تختلف عقوبته باختلاف تأثيره على المجنى عليه (شرح قانون العقوبات لركي العرابي بك) ولا أدل على أن الشروع في السرقة في غير حكم السرقة انه يجوز الحكم فيه بغرامة كنص المادة ٢٧٨ عقوبات بخلاف السرقة التي لا يحكم فيها إلا بالحبس على انه بينما أن لجنة المراقبة تذهب في منشورها السالف الذكر إلى ما ذهبت إليه تعود في منشورات أخرى فلا ترى انطباق المادة ٢٧٧ عقوبات على الشروع في السرقة وهو ما لا يتفق مع القول بانها في حكم السرقة ومما تقدم كله لا ترى المحكمة محلا للقضاء بالنفاذ

( قضية النيابة ضد احمد حسن شومان وآخر رقم ١٥٧ لسنة ١٩٢٢  
رئاسة حضرة القاضي السيد علي السيد وحضور حضرة عبد  
الحق افندي علام عضو النيابة )

٢٣١

محكمة ملوى الجزئية

٣ سبتمبر سنة ١٩٣٢

١ - اقرار قضائي، شرطه، حصوله أثناء نظر دعوى أمام جهة قضائية

تملك الالتزام . مجلس حسي . الاقرار الحاصل أمامه .

غير قضائي

٢ - اقرار غير قضائي . أحواله . متى يعتبر مبدأً ثبوت بالكتابة

٣ - مجالس حسية . الاقرار الحاصل أمامها . اعتباره مبدأً ثبوت

بالكتابة .

٤ - اقرار قضائي . عدم جواز تجزئته أصلاً . جوازه في أحوال معينة

المبادئ القانونية

١ - ضمن ما يشترط في الاقرار القضائي ان

يكون حاصلًا أثناء نظر الدعوى الخاصة بنزاع

مطروح أمام جهة قضائية تملك سلطة الالتزام

بالحق المقربة . ولما كانت المجالس الحسبية لا

تعتبر سلطة قضائية تملك قوة الالتزام لأن

قراراتها لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه لجواز

الرجوع فيها من وقت لا آخر كلما زالت أسبابها

فالاقرار الحاصل أمامها إن هو إلا إقرار غير

قضائي

٥ - الاقرار غير القضائي لا يخرج عن كونه

شفوياً أو مكتوباً فان كان الأول فلا يخلو الحال

من أمور ثلاث . إما ان يكون حاصلًا أمام جهة

قضائية مختصة أو غير مختصة وإما ان يكون

حاصلًا أمام جهة أو هيئة إدارية وإما ان يكون

اعترافاً شفوياً محتثاً في مقام آخر غير ذلك فان كان

الأول فهو مبدأ ثبوت بالكتابة متى استوفى

شرائطه لأن الأمر لا يمتثل الشك في صحة

صدور الاقرار عن أقربيه وان كان الثاني فأمره

متروك للقضاء الذي له كامل الحق في أن يأخذ منه

مبدأ ثبوت بالكتابة إذا توافرت شروطه ودلت

قرائن الأحوال على وقوعه أما الثالث فلا قيمة له

فيما زاد على عشرة جنهات وإلا جاز إثباته بشهادة

الشهود كما يجوز إثباته بها مهما كانت قيمة الحق

المقربة في الأصول التي يقوم فيها مانع يمنع من

الاستحصال على كتابة لأنه مادام ان الجائز

اثبات الحق بالينة فمن باب أولى يكون من الجائز

إثبات الاقرار به

وإن كان من النوع الثاني بأن كان الاقرار

مكتوباً فله من القوة ما للحررات المكتوبة

٣ - المجالس الحسبية فيها بحسب تشكيلها من

الثقة ما يحمل دواماً على الاعتقاد بصحة ما ثبت

في محاضرها من إقرارات فالأقرار بالحق شفوياً

أمامها يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة كالأقرار

غير القضائي الحاصل أمام جهة قضائية

وكانت غير مختصة أو كان الاقرار لم يستوف

الشرائط اللازم توافرها في الاقرار القضائي

٤ - إنه وإن كان الأصل عدم جواز تجزئة

الاقرار القضائي كصریح نص المادة ٢٣٣ م

الإن من المتفق عليه فقها وقضاء في مصر وفرنسا

إن التجزئة جائزة في أحوال معينة منها - أولاً - إذا

كانت الواقعة الأخرى غير مرتبطة بالواقعة

الأصلية بحيث إن حصولها لا يؤثر على كيان

الأولى ووجودها لا يختلف موضوعهما أو

طبيعتهما أو الأشخاص الذين لاتعلقت بهم كل

واقعة فالأقرار أحد الورثة باستلام مبلغ مخلف عن

المورث ضمن التركة الموروثة وادعائه في وجه

الورثة الذين لهم نصيب فيه بأنه دفعه في ديون



كانت على المورث هو إقراره كقابل للتجزئة حتى يصبح إقراره أبسطاً ملزماً للوارث المذكور الذي عليه إن يقيم الدليل على صحة الواقعة الأخرى لأقراره لأن ادعاء السداد لدائى التركة هو واقعة غير مرتبطة بالواقعة الأصلية ارتباطاً لا يقبل التجزئة لاختلاف موضوع كل واقعة من الواقعتين لتباين الأشخاص في كليهما ولما تستلزمه الواقعة التى أرف بها الأقرار من تحقيق ديون الدائنين وسببها وتعدادها وترتيبها فى الذمة - ثانياً - وقوع تناقض فى أقوال المقرأو إذا كانت الواقعة الأخرى التى أضافها لأقراره ظاهرها الغش أو الكذب

### المحكمة

« من حيث ان دعوى المدعية تتناول طلب الحكم بالزام المدعى عليه - أولاً - بقيمة نصيبها الشرعى فى ثمن المواشى المخلفة عن مورثها المرحوم محمد سليمان وباعها المدعى عليه - ثانياً - حقها فى مبلغ ٢٧٠ جنيهات نقدية استأثر بها دون باقى الورثة » وحيث ان المدعية لجأت فى اثبات دعواها الى طلب الانتقال لمجلس حسبى ملوى للاطلاع على ملف التركة فقررت المحكمة ذلك وأتمته بمحضر مؤرخ فى ٩ أغسطس سنة ١٩٣٢

« وحيث ان المدعى عليه أقر أمام هذه المحكمة بمجلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٣١ بأنه باع المواشى ولم يدفع للمدعية قيمة نصيبها فيها فيتعين مؤاخذته بأقراره

« وحيث انه ثبت من محضر الانتقال أن ثمن المواشى المباعة هو مبلغ ٧٢ جنيهات منها ٥٠ جنيهات تحصلت من ثمن جاموستين وحمارة عمل عنها قائمة مزاد مرفقة بملف قضية المجلس الحسبى

وأودع المدعى عليه بصفته وصياً قيمة نصيب القصر فيه أما مبلغ الـ ٢٢ جنيهات الباقية فقد تبين من قرار المجلس الصادر فى ٩ يونيو سنة ١٩٢٦ وتقرير العضو المنتدب لفحص حساب سنقى ١٩٢٦ أنه قد أضيف لحساب القصر مبلغ ٣٨٠ مايا و ٦ جنيهات قيمة نصيبهم فيه « وحيث انه ثابت أيضاً من محضر حصر التركة الموقع عليه من المدعى عليه والرقم ٨ مارس سنة ١٩٢٤ ان المتوفى ترك ولدين وسبع بنات احدهن المدعية فيكون نصيبها هو ١/١١ من ثمن المواشى البالغ ٧٢ جنيهات

« وحيث انه لما تقدم يكون أساس الحق فى الطلب الاول صحيحاً ويتعين الحكم للمدعية بنصيبها فى ثمن المواشى على الأساس المار بيانه

« وحيث انه فيما يختص بالطلب الثانى فان المدعية تستند فيه الى - أولاً - اقرار المدعى عليه بمجلسة ٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ من جلسات المجلس الحسبى بأن للورثة فى ذمته مبلغ ٢٧٠ جنيهات نقدية تركها المورث ولم يدرجها فى محضر الحصر الاول حتى كلف من المجلس بمحصره وإيداعه فحرر ملحقاً لمحضر الحصر ذيله بتوقيعه وأثبت فيه ان المبلغ هو ٢٤٠ جنيهات وأودع نصيب القصر فيه ( يراجع ملخص قرار المجلس الرقيم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ومشار اليه فى محضر الانتقال ) ثانياً : اقراره بمجلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٣١ بأن المتوفى ترك ٢٧٠ جنيهات فوزعها على الورثة كل بحسب نصيبه وقوله بمجلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ بأنه سدد جزء منه فى ديون كانت على المتوفى ثم تحاسب مع الورثة ودفع للمدعية ثمانية جنيهات قيمة ما خصها بعد خصم الديون » وحيث أنه للفصل فى هذا الطلب يتعين البحث فى قيمة كل اقرار من الاقارار السابقين (٦-٢)

وقوة كل منهما من حيث الاثبات

### عن الاقرار الاول

« وحيث أنه ضمن ما يشترط في الأقرار القضائي ان يكون حاصلًا أثناء نظر الدعوى الخاصة بنزاع مطروح أمام جهة قضائية تملك سلطة الالتزام بالحق المقر به

« وحيث أن المجالس الحسبية لا تكون سلطة قضائية تملك قوة الالتزام لأن قراراتها لا تحوز قوة الشيء المحكوم فيه لجواز الرجوع فيها من وقت لآخر كلما زالت اسبابها ( المجلس الحسبي العالي في ١٠ مارس سنة ١٩١٤ ) مجلة المحاكم الاهلية ، نقض ١١ مايو سنة ١٩١٨ وذهني بك في الالتزامات جزء ٢ ص ١٦٨ ) فالأقرار الحاصل أمامها أن هو الاقرار غير قضائي

“aveu extrajudiciare”

« وحيث انه لمعرفة قوة الاقرار غير القضائي في الاثبات Sa force probante ” يجب الرجوع إلى نصوص القانون وآراء الفقهاء واحكام المحاكم في مصر وفرنسا

« وحيث ان الشارع المصري اغفل ذكر هذا النوع من الاقرارات اغفالا تاما ولم يتكلم في المادة ٢٣٣م المقابلة للمادتين ٢٩٨ مختلط و ١٣٥٦ فرنسي الاعن الاقرار الحاصل من الخصم بالمحكمة قاصدا بذلك الاقرار القضائي على أن الشارع الفرنسي نفسه وان كان قد ذكر الاقرار غير القضائي في المادة ١٣٥٥ إلا أنه لم يبين مقدار حجته في جميع الاحوال التي يقع فيها مكتفيا بقوله « لاقيمة للأقرار غير القضائي الشفوي فيما لا تجوز الشهادة فيه » فهل قصد اطلاق المعنى حتى يشمل كل حالة من حالات الاقرار غير القضائي الشفوي حتى لو كان حاصلًا أمام جهة قضائية غير مختصة أو كان أمام جهة مختصة وبسكنه أصبح غير قضائي لعدم استكمال شرائطه

أم قصد المقتنن الفرنسي الاقرار الشفوي خارج مجلس القضاء فحسب وان كان هذا غرضه في قيمة الاقرار غير القضائي الحاصل أمام الجهات القضائية وما حكم الاقرارات التي تحصل أمام الجهات والهيئات الادارية وما هي قوتها في الاثبات « وحيث أنه من المتفق عليه بين شراح القانون سواء في مصر أو فرنسا أن الحظر الوارد في المادة ١٣٥٥ انما يقصد به الاقرارات الشفوية البحتة التي يجب أن تخضع للقواعد العامة التي تسري على التصرفات

« La preuve d'un aveu purement verbal ne peut être admise dans les cas où la preuve testimoniale n'est pas autorisée

( ودانتون جزء ١٣ ص ٥٣٧ ولا رومبير جزء ٧ تعليق على المادة ١٣٥٥ واورى وروبعة سنة ٢٢ جزء ١٢ ص ١٣٣ ونشأت بك ص ٢٥٥ ) أما ما عداها فقال بعض الفقهاء في فرنسا ان أمره متروك لتقدير المحاكم وهو ما سار عليه القضاء في مصر أيضا

« En manière d'aveu extrajudiciare, la legislation s'en est rapporté aux tribunaux pour l'appréciation de la force probante de cet aveu » ( تعليقات بلاجي على المادة ٢٩٨ مختلط ومجموعة التشريع والقضاء المختلط السنة ٢٤ ص ١٣٢ السنة السادسة ص ٣٠٩ واورى وروبعة سنة ٢٢ جزء ١٢ ص ١٣٢ و تقض فرنسي في ١٠ يوليو سنة ١٩٠٠ سيري ١٧٣ — ١ — ١٩٠١ )

وحجتهم في ذلك ان الأقرار غير القضائي لا يكون محوطا بالضمانات الكافية لتوفر شروطه وقال البعض الآخر انه يحسن التفريق بين الاقرار غير القضائي الحاصل في مجلس القضاء وغيره من الاقرارات لأن الاول أقوى في حجته حتى



ليمكن القول بأنه مبدأ ثبوت بالكتابة مادامت قد توافرت شروطه (بلايول ص ٩١٠ جزء ٧ ودوهلس جزء ١ ص ١٨١ ونشأت بك ص ٢٥٦) كما ترى هذه المحكمة أن الاقرارات الحاصلة في غير مجالس القضاء تختلف في قوتها باختلاف محامها ولذلك رأى نشأت بك في كتابه الاثبات أن يقسم الاقرار غير القضائي الى قسمين (١) الاقرار الحاصل في غير مجالس القضاء (٢) والحاصل في مجالسه ولكن كان غير قضائي بسبب عدم اختصاص المحكمة أو عدم استيفاء شرط من شروطه فإن كان الأول فلا قيمة للاقرار الشفوي فيما زادت قيمته عن عشرة جنيهاً وان كان مكتوباً فله من القوة ما للاقرار القضائي اذ هو كأي سند كتابي متى استوفى شرائطه وان كان الثاني فأمر تقديره متروك للقضاء فيمكن اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة ما لم يكن دليلاً كاملاً وقد لا يكون له قيمة عندما يبدى كدفع في قضية أخرى

« وحيث أن هذه المحكمة ترى على ضوء ما سلف من الآراء أن الاقرار غير القضائي لا يخرج عن كونه شفويًا أو مكتوباً فإن كان الأول فلا يخلو الحال من أمور ثلاث (١) أما أن يكون حاصلًا أمام جهة قضائية مختصة أو غير مختصة (٢) وأما أن يكون حاصلًا أمام جهة أو هيئة إدارية (٣) وإما أن يكون اعترافاً شفويًا بحثاً في مقام آخر غير ذلك. فإن كان الأول فهو مبدأ ثبوت بالكتابة متى استوفى شرائطه لأن الأمر لا يحتمل الشك في صحة صدور الاقرار من أقر به

“L'aveu fait devant un tribunal sans juridiction ou incompetent ratione matrae ne vaut que commencement de preuve”

وان كان الثاني فأمره متروك للقضاء الذي له كامل الحق في أن يأخذ منه مبدأ ثبوت بالكتابة اذا

توافرت شروطه ودلت قرآن الاحوال على وقوعه أما الثالث فلا قيمة له فيما زاد على عشرة جنيهاً والأجاز اثباته بشهادة الشهود كما يجوز اثباته بها. مهما كانت قيمة الحق المقربة في الاحوال التي يقوم فيها مانع يمنع من الاستحصال على كتابة لأنه مادام من الجائز اثبات الحق بالبينه فن باب أولى يكون من الجائز اثبات الاقرار به وان كان من النوع الثاني بان كان الاقرار مكتوباً فله من القوة ما للمحررات المكتوبة

“L'aveu exetrajudiciare écrit, dont la loi ne porte pas, aura la même force que tout écrit, c'est-à-dire qu'il pourra toujours être produit et qu'il constituera, selon les cas, et, à condition de remplir par la loi chacune de ces categories, tantôt une preuve littérale authentique, tantôt un écrit sous seing privé, tantôt un commencement de preuve.

دالوز عملي ص ٤٨٣ جزء ١٢ وكولان وكايتان جزء ٢ ص ٢٤٤) وبلايول جزء ٧ ص ٩٠٧ « وحيث أن المجالس الحسبية فيها بحسب تشكيلها من الثقة ما يحمل دوماً على الاعتقاد بصحة ما ثبت في محاضرها من اقرارات فالأقرار بالحق شفويًا أمامها معتبر مبدأ ثبوت بالكتابة كالاقرار غير القضائي الحاصل أمام جهة قضائية محضنة وكانت غير مختصة أو كان الاقرار لم يستوف الشرائط اللازمة توافرها في الاقرار القضائي

« وحيث أن المدعى عليه أقر بمجلسه ٦ أغسطس سنة ١٩٣١ بمجلس حسبي ملوى أنه استولى على مبلغ ٢٧٠ جنيهاً نقدية تركها مورث المدعية فهذا الاقرار البسيط يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة خصوصاً وان المدعى عليه لم ينكره ويتممه قرينة ايداع المدعى عليه نصيب القصر في مبلغ ٢٤٠

جنيتها ويكمله أيضاً أو هو يعتبر مكملًا لقرار آخر بالكتابة هو محضر الجرد التكميلي الموقع عليه من المدعى عليه الذي يقوم وحده دليلاً كاملاً على صحة دعوى المدعية بالنسبة لنصيبها في مبلغ ٢٤٠ جنيتها

### عن القرار الثاني

« ومن حيث ان المدعى عليه أقر أمام هذه المحكمة بجلسته ٢٢ ابريل سنة ١٩٣١ بأنه استولى على مبالغ ٢٧٠ جنيتها وزعه على الورثة كل بحسب نصيبه الشرعي فقضت بأحالة الدعوى على التحقيق بحكم تهيدى صدر في ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٠ ليثبت المدعى عليه صحة ادعائه وللمدعية النفي » وحيث أنه استدلى على صحة هذا الزعم بشهود لم يوافقوه على واقعة السداد التي أدعاهها وإنما جاءوا بواقعة جديدة مصحها أنه دفع للمدعية مبلغ ثمانية جنيهات قيمة الباقي لها من نصيبها في مبلغ الـ ٢٧٠ جنيتها بعد سداد ما خصها في الديون فلما ناقشته المحكمة بجلسته ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ في هذه الديون وسببها واسماء الدائنين بها لم يستطع أن يقدم دليلاً على مقدارها أو وجودها فضلاً عما ثبت من الاطلاع على ملف قضية المجلس الحسبي الذي دل على ان المورث كان دائناً وليس مديناً اذ لم يرد بمحضر الحصر المحرر من المدعى عليه ما يشعر بوجود دين على المورث من أى نوع كان يدل على ذلك أيضاً أن المدعى عليه وهو وصى على القصر من الورثة الذين ظهر حقهم في مبلغ الـ ٢٧٠ جنيتها المقربه لم يدع أى حق له قبلهم بل أودع نصيبهم كاملاً وان كان سار في حسابه على أن المال المتروك هو ٢٤٠ جنيتها فقط » وحيث أنه يظهر من ذلك وبما شهد به شهود النفي ان شهود المدعى عليه إنما جاءوا مسخرين لتأييده في موقفه لاليشهدوا على حقيقة علموها

خصوصاً وقد كشفت أقوال أحدتهم وهي المدعوة خديجة محمد سليمان أخت المدعية على ان بينها وبين زوج المدعية من المنازعات ما ترجح المحكمة انه الباعث لها على تأدية الشهادة ولعل لكل من باقى شهود الاثبات من العوامل أو البواعث مادفعه ليصوغ واقعة جديدة لم يقاها المدعى عليه في اقراره الأول بجلسته ٢٢ ابريل سنة ١٩٣١ » وحيث ان المدعى عليه اعترض على تجزئة اعترافه وتكليفه اثبات براءة ذمته زاعماً ان الاعتراف القضائي المركب L'aveu judiciaire ,, complexe indivisible غير قابل للتجزئة » وحيث أنه وان كان الأصل عدم جواز تجزئة الاعتراف القضائي كصریح نص المادة ٢٣٣م الا انه من المتفق عليه فقها وقضاء في مصر وفرنسا ان التجزئة جائزة في أحوال معينة منها:

أولاً : اذا كانت الواقعة الأخرى غير مرتبطة بالواقعة الأصلية بحيث أن حصولها لا يؤثر على كيان الأولى ووجودها لا اختلاف موضوعهما أو طبيعتهما أو الاشخاص الذين تعلق بهم كل واقعة منهما

“ Il y a lieu d'indivisibilité de l'aveu par exception à la règle de l'art. 1356 lorsque l'aveu porte sur des faits distincts et non continus ou plus exactement, non connexes, que soant distincts par leur objet, leur nature, leur date ou par les personnes auxquelles ils s'appliquent

» بوردى لاكتنرى وبارد جزء ٤ فقره ٢٧١٧

وديمولومب جزء ٣٠ ص ٥٢١ ولا رومبير جزء ٧ تعليق على المادة ١٣٥٦ واوبرى ورو جزء ٨ وبلا نيول جزء ٧ ص ٩٠٦ ودوهلس جزء ١ ص ١٧٩ وما بدمها



ونشأت بك في الاثبات ص ٢٥٠ وحكم محكمة اميان في ١٩ يناير سنة ١٨٢٦ وتقض فرنسي في ٨ أغسطس سنة ١٨٢٦ و ٨ فبراير سنة ١٨٦٤ ودالوز عملي جزء ١٢ ص ٤٨١ ومنشورات لجنة المراقبة للأستاذ عرفه ص ٧٨ وتعليقات بلاجي على المادة ٢٨٩ مختلط « وحيث انه لذلك يكون إقرار أحد الورثة باستلام مبلغ مخلف عن المورث ضمن التركة الموروثة وادعائه في وجه الورثة الذين لهم نصيب فيه بأنه دفعه في ديون كانت على المورث هو اقرار مركب قابل للتجزئة حتى يصبح اقرارا بسيطا ملزما للوارث المذكور الذي عليه أن يقيم الدليل على صحة الواقعة الأخرى من اقراره لأن السداد لدائني التركة هو واقعة غير مرتبطة بالواقعة الأصلية ارتباطا لا يقبل التجزئة لاختلاف موضوع كل واقعة من الواقعتين ولتباين الأشخاص في طلبهما ولما تستلزمه الواقعة التي أردف بها الاقرار من تحقيق ديون الدائنين وسببها ومقدارها وترتيبها في الذمة » وحيث انه يتضح مما تقدم ان اقرار المدعى عليه قابل للتجزئة وملزم له لأنه لم يستطع اقامة البرهان على وجود أو سداده الديون المدعاة - ثانياً - وقوع تناقض في أقوال المقر أو إذا كانت الواقعة الأخرى التي أضافها المقر لاقراره ظاهرها الكذب أو الغش

« Ainsi l'aveu est divisible lorsque sur certaines points de détails ou complexes, il est reconnu faux, contradictoire et inconciliable avec les principaux faits confessés. . . . . »

A plus forte raison, lorsque l'aveu est d'une invraisemblance grossière et porte en lui-même les preuves du mensonge et de la fraude »

( نشأت بك ص ٢٥٢ وكولان وكاييتان جزء ٢ ص ٢٤٥ وبوردي لا كنتري جزء ٢ نبذة ٢٧٢ ودالوز عملي ص ٤٨١ فقرة ١٤٦٢ ودوهلس جزء ١ ص ١٨٢ - ١٨٣ وبلانيول جزء ٧ ص ٩١٤ ) « وحيث ان التناقض ظاهر من اقوال المدعى عليه بمجلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٣١ ومقالة بمجلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ ومن تصرفاته بإيداعه نصيب القصر كاملا ثم ادعائه سداد ديون على المتوفى لا يعرف مقدارها ولا اسماء اصحابها ديونا هو يدعيها نرى ان محضر حصر التركة الموقع عاياه منه ينفىها ولذلك يكون اعترافه قابلا للتجزئة ويتعين مؤاخذته باقراره مادام لم يستطع اثبات الشطر الأخير منه » وحيث أنه لا عبرة بإيصالات البنك المقدمة منه اذ الثابت من اقراره بمجلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ ان المورث سدد للبنك ما استحق له قبل وفاته وان الدين الذي يدعى سداده لا يدخله شيء من دين البنك لأنه عن معاملات للمورث مع بدالين وقصابين وتجار فالتوره لا يعرفهم يؤيد ذلك ان تواريخ الايصالات المقدمة ونصوصها تدل على انها عن اقساط استحققت بعد وفاة المورث بزمان ولعلها عما استحق على القصر المشمولين بوصايته أو عن ارض أخرى غير ما خلفه المورث وحيث انه لما تقدم تكون دعوى المدعية صحيحة ويتعين الحكم لها بطلباتها

( قضية الست فميه بنت محمد سليمان وحضر عنها الاستاذ حساين السيد ضد علي محمد سليمان وحضر عنه الاستاذ باسلي خارقم ٥٨٥ سنة ١٩٣٠ . رئاسة حضره القاضي علي الخشخاني )

٢٣٢

محكمة دمنهور الجزئية

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢

تعاقد . تسجيل . بعد اعلان دعوى باثبات صحة التعاقد .

اعتباره مبنيا على سوء النية والغش والتدليس .

بطلان آثاره

## المبدأ القانوني

استند الخصم في الدعوى على عقد مسجل إذ اعتبره ناقلاً للملكية وتبين أن تسجيله حاصل بعد إعلان عريضة دعوى بطلب إثبات صحة التعاقد الصادر عن ذات القدر ورأت المحكمة أن قانون التسجيل لا يمكن أن يحمي في هذه الحالة لأنه سعى النية يقوم تعاقد على الغش والتدليس فحكمت بيطلاق جميع الآثار المترتبة على العقد المسجل

## المحكمة

« حيث أن المدعى عليه الأول حصر دفاعه أولاً بجلسة ٢ أبريل سنة ١٩٢٩ في أنه اشترى قيراطين من القدر المتنازع عليه من المدعى عليها الأخيرة بعقد مسجل وناقل للملكية وأنه واصل يده على القدر الباقي المدة الطويلة المكتسبة للملكية وهي ٣٣ سنة

« وحيث أن المحكمة أصدرت حكماً تهديداً بجلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٩ بأحالة الدعوى لتحقيق دفاع المدعى عليه الأول بخصوص وضع اليد وقد سمعت المحكمة شهود كل من الطرفين « وحيث أنه ثبت من شهادة شهود المدعى أن المدعى عليه الأول وأخيه وهو مورث المدعى بصفتيه كانا يضعان يدهما مع باقي الورثة على جميع الاطيان وأنهم كانوا في معيشة واحدة وأن وفاة مورث المدعى كانت من ٢٥ سنة على الأكثر .

« وحيث إنه مما تقدم ومما قرره أحد شهود الإثبات وهو محمد علي قضيب الكبير أن كلا من الورثة كان يضع يده على نصيبه رأت المحكمة أن دفاع المدعى عليه بخصوص وضع اليد دفاع غير مقبول ولذا أصدرت المحكمة حكماً بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣١ بنسب خير هندسي

للاطلاع على مستندات طرفي الخصوم وتطبيقها على العين المتنازع عليها وبإجراء عملية التوريث لمعرفة في مستندات من يدخل هذا القدر ولمعرفة أن كان على حق في طلباته

« وحيث أن الخبير قام بمأموريته وأجرى معاينة الاطيان موضوع النزاع كما قام بتطبيق مستندات كل من الطرفين فجاءت منطبقة عليها « وحيث أن المدعى عليه الأول حصر دفاعه في مذكرته التكميلية الأخيرة إلى أن مورث مورثة المدعى بصفتيه قد تصرف في جميع ميراثه واستند في ذلك على ماقرره الشهود

« وحيث أنه تبين من الاطلاع على الاوراق وعلى تقرير الخبير أن المدعى عليه سالف الذكر لم يقدم أي مستند يؤيد دفاعه لتصرف «حسن» مورث مورثة المدعى بصفتيه في حصته في التركة « وحيث أنه تبين من الاطلاع على عقد القسمة المقدم من المدعى وكذلك على تقرير الخبير تبين أن علي قضيب وأخوته ووالدته قد اختصوا بقطعتين من أطيان المورث وقد قرر المدعى بأن مورثته لا تستحق شيئاً في إحدى هاتين القطعتين لحصول تصرف فيها والمحكمة لا ترى وجهاً لإجباره على تقديم مستندات على إقراره هذا لأن الاطام باقى عند ما يطالب بحصته لا عند التنازل عنه ومن جهته الأخرى

« وحيث أن الخبير قد قام بعملية التوريث التي لم يعترض عليها أحد الخصوم فتبين أن المدعى بصفته الشخصية وبصفته ولياً شرعياً على أولاده القصر يستحق في القطعة الأولى ومساحتها ٣ أسهم وفدانين حصة قدرها ٢٣ سهماً و٦ قراريط وذلك مع إضافة القيراطين اللذين اشترتهما مورثة المدعى

« وحيث أن المدعى عليه الأول يدفع الدعوى بخصوص القيراطين السابقين الذكر بأن المدعى



عليها الثالثة باعت اليه هاتين القيراطين وقد سجل عقده ولذا انتقلت الملكية اليه بمجرد قانون التسجيل وأما العقد الصادر الى مورثة المدعى من المدعى عليها سائلة الذكر بخصوص القيراطين فهو عقد عرفي غير ناقل للملكية

« وحيث انه تبين من الاطلاع على عقد البيع الصادر من المدعى عليها الاخيرة الى المدعى عليه الاول أن التسجيل قد حصل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٧

» وحيث انه تبين من الاطلاع على عريضة هذه الدعوى انها اعلنت بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ أى قبل تاريخ تسجيل العقد السابق الذكر كما تبين ان الذى طالب فيها اثبات صحة التعاقد الصادر من المدعى عليها الاخيرة الى مورثة المدعى بخصوص القيراطين

» وحيث أن المدعى عليه الاول قد اعلن بالتاريخ السابق الذكر واصبح خصما في الدعوى وعلم بطبيعة الحال بوجود النزاع أمام القضاء بخصوص القيراطين السابق الذكر وبالرغم من ذلك فانه قام بتسجيل عقده بعد علمه هذا

» وحيث أن قانون التسجيل لا يمكن أن يحمى سوء النية الذى يقوم تعاقد على الغش والتدليس وإذا فالمحكمة ترى اجابة المدعى الى طلباته الاخيرة المعلنه بتاريخ ٢٦ / ١١ / ١٩٣٠ بىطلان جميع الآثار المترتبة على العقد المسجل خصوصا وإن ملكية مورثة المدعى وهى زينب حسن قضيبي للقيراطين المتنازع عليهما ثابتة من العقد العرفي الصادر إليها من المدعى عليها الثالثة والمؤرخ أول يونيو سنة ١٩١٣ وثابت التاريخ قبل صدور القانون الجديد الخاص بالتسجيل وذلك بوفاة احد الشيوخ الموقعين عليه وهو عمر عبد الله الذى توفى بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٢٢ وهذا طبقا

لصورة الشهادة المستخرجة من دفاتر المتوفين والمقدمة من المدعى (مستند نمرة ١٥ حافظة نمرة ٣٨ دوسيه)

« وحيث انه باضافة القيراطين الواردين بالعقد السابق الذكر على التركة التى تخلفت عن مورثة المدعى بصفتيه وباجراء عملية التوريث التى لم يتنازع عليها من طرفي الخصوم تبين أن الدعوى صحيحة فيما يتعلق بالقدر ٢٣ سهما و٦ قراريط وذلك طبقا لما جاء به تقرير الخبير وهو أكثر من القدر الذى يطالب به المدعى في صحيفة تعديل طلباته . التى قرر بمذكرته الاخيرة المعلنه في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٢ انها هى طلباته الختامية ولذا يتعين الحكم فقط بالقدر الذى يطالب به (قضية محمد عبد الله قضيبي عن نفسه وبصفته ضد محمد الكبير على سليمان نضيب وآخرين رقم ١٦٢٢ سنة ١٩٢٧ برئاسة حضرة القاضي كامل احمد ثابت)

٢٢٣

محكمة العطارين الجزئية

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢

امتناع عن تسليم الصغير . طبقاً للمادة ٢٥٣ و٢٥١ عقوبات .  
ضرورة صدور حكم قضائي به

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٥٣ عقوبات مكررة تشترط في فقرتها الأولى ان يتمتع الوالد عن تسليم ولده الصغير لمن له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه وفي الفقرة الثانية تشترط في معاقبة الوالد الخاطف ان يحصل الخطف ممن لهم بمقتضى قرار من جهة القضاء حق احتضان الصغير أو حفظه في الحالتين يتعين أن يكون حق الحضائنة أو الحفظ صادرا به قرار من جهة القضاء ولا محل للاعتراض بأن الحق طبيعي ومقرر بحكم الشرع لا يلزمه النزود بحكم قضائي متى كان النص صريحا واضحا لا يحتمل التأويل والتفسير.

## المحكمة

« حيث أن المتهم معترف بأنه حضر الى المدرسة التي توجد بها ابنتاه وتسليمهما من النافذة على ان يعيدهما ولكنه استبقاهما وامتنع عن تسليمهما لأمهما فلا فائدة اذا من البحث فيما اذا كان التعديل الذي ادخل على المادة ٢٥٣ باضافة فقره مكررة وهي التي طابت النيابة تطبيقها تسرى على الحادثة لوقوعها قبل نفاذها اذ التهمة مسندة الى المتهم بأنه في الاسبوع الأول من شهر مايو سنة ١٩٣٢ خطف طفليين والقانون المعدل نافذ من تاريخ نشره في الوقائع المصرية في ١٦ / ٥ / ١٩٢٢ فلا فائدة من هذا البحث مادام المتهم مقرا باستمراره فيما اسند اليه واحتجازه الطفليين

« وحيث ان الثابت من وقائع النزاع بين الزوجين أن المجلس الملى الفرعى فى الاسكندرية أصدر فى ٥ / ١١ / ١٩٣١ حكما مشمو لا بالنفاذ بدخول المدعية بالحق المدنى فى طاعة زوجها فاستأنفت هذا الحكم وقرر المجلس الملى العام بجلسته المنعقدة فى ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٣٢ تأييده وبهذا صار لزاما على الزوجة الدخول فى الطاعة ومعاشرته وزوجها

« وحيث ان المدعية بالحق المدنى رغم أن عدم انصياعها لقرار المجلس الملى بدرجتيه واشهارها العصيان على زوجها وجهرها بانها تأبى معاشرته فانها تتمسك بحقها فى حضانه ابنتيها وقد بلغت أحدهما التاسعة من بضعة أشهر فتجاوزت السن المقرر للحضانه مستندة الى أن حقها فى احتضان البنتين حق أملتة الطبيعة والشرعية وليس لكائن أن ينزعه منها الا بحكم قضائى

« وحيث أنه طبيعى ان تكون الحضانه للام مادامت فى عصمة زوجها وعشرته أو اذا انقضت عنه ولم يصدر حكم قضائى بتسليم الاولاد

لا يبيهم او لغيره ممن نص الشرع على حقهم فى الحضانه فاذا قضت الجهة المختصة بوجوب طاعة الزوجة لزوجها فبديهي ان امتثالها لحكم القضاء يستتبع بقاء الاولاد فى كنف والديهما وعدم قيام اى نزاع على الحضانه . فهل يجوز للزوجة ان تتذرع بمخالفتها لحكم المجلس الملى وتتخذ من موقفها الذى لا يؤيدها فيه الشرع سبيلا الى اجتناب الطاعة ثم الى شكوى الزوج وطلب محاكمته اذا ضم الاولاد اليه واحتضنهم . صحيح أن حكم الطاعة لا يستلزم حضانه الأب الا فى حالة تنفيذه ولكن يبقى ان الأم مفروض عليها الاتقياد لزوجها ومن حق الزوج ان يرغمها على ذلك وواجب السلطة التنفيذية مساعدته وتمكينه من الزامها بالعودة الى حظيرة الزوجية وهى فى كل لحظة خاضعة لهذا الحق فتمكينها من الاستيلاء على الاولاد استمرار لحالة شاذة وتأيد ضمنى لموقف يتنافى مع القانون ويتعارض مع حقوق الزوج وواجبات الزوجه

« وحيث ان المادة ٢٥٣ مكررة تشترط فى فقرتها الاولى أن يتمتع الوالد عن تسليم ولده الصغير لمن له الحق فى طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضانه أو حفظه وفى الفقرة الثانية تشترط فى معاقبة الوالد الخاطف أن يحصل الخطف ممن لهم بمقتضى قرار من جهة القضاء حق احتضان الصغير أو حفظه . ففى الحالتين يتعين أن يكون حق الحضانه أو الحفظ صادرا به قرار من جهة القضاء وقد أثار هذا الشرط اعتراض المدعية بالحق المدنى قولا منها بان حقها مقرر بحكم الشرع لانه حق مستمد من طبيعة الاشياء فلا يلزمها التزود بحكم قضائى والقول بغير هذا يؤدى الى احراج الامهات وترجيح كفة الآباء عليهن



« وحيث انه مهما يكن من وجهة الاعتراض فلا محل للتأويل والتفسير متى كان النص صريحا واضحا وهنا قد اعرّب الشارع عن مقصوده في غير لبس او غموض اذ حتم على من يشكو من اختطاف صغير في حضنته او الامتناع عن تسليمه اليه أن يكون حاصلا على حكم قضائي بهذه الحضانه ومن المعلوم ان هذا الحق عرضة للزوال فكما ان الأم غير واثقة من الاحتفاظ بصغارها اذا طالب الأب بحضانتهم او احتفظ بهم بادیء الامر فمن المحتمل ان يكون هذا الحفظ مؤقتا حتى يأمره القضاء بتسليمهم لمن هو اولى باحتضانهم وهكذا يكون التنازع على الحضانه سجالا والأولاد ليسوا انهم في ايدي اجنبيه وانما أمانة عند من يحلونهم في اعز مكان ويرون فيهم فلذات اكبادهم فالواجب اذا ان يتدخل القضاء ليقول كلمته الفاصلة فيمن له حق الحضانه ومن ثم تظهر حكمة التشريع في وضعه هذا القيد » وحيث من جميع ما ذكر ترى المحكمة ان العمل الذي تجارى عليه المتهم غير معاقب عليه ويتعين لذلك براءته عملا بالمادة ١٧٢ جنایات ورفض الدعوى المدنية والزام مدعيتها بالمصاريف

( قضية النيابة العمومية ضد أمين يوسف جريس وافنجا جورجى مدعيه مدنيا رقم ١٢٧٨ سنة ١٩٢٢ رئاسة حضرة القاضي اسكندر حنا وحضور حضرة محمد افندى احمد وكيل النيابة )

٢٣٤

محكمة بندر طنطا الجزئية

٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢

تدليس . نظريته في قانون التسجيل . هو التواطؤ . مجرد العلم أو الصورية . غير كاف

المبدأ القانوني

ان الشارع قصد في قانون التسجيل بالتدليس المنصوص عنه في المادة الثانية منه التواطؤ التدليسي فلا الصورية ولا العلم يكفيان للطعن في العقد ولا بطلانه إذ لو أخذ بهما سييا للبطلان

لما كان لقاعدة التسجيل الذي جاء القانون معززا لها صفة أو قوة جديدة

المحكمة

« من حيث ان المدعية بينت في دعواها بأنها اشترت بموجب عقد تاريخه ٢٢ أغسطس سنة ٩٣٠ تسجل في ١٣ سبتمبر سنة ٩٣٠ من المدعى عليهما الأخيرتين نصف المنزل المبين في العريضة وطلبت الحكم بأحققتها لهذا القدر إذ ان الاجراءات التي اتخذتها المدعى عليها الأولى ضد مدعيتها المدعى عليهما الأخيرتين تسجل تنبيه نزع الملكية فيها بعد تسجيل عقد مشتراها أى في ٨ يناير سنة ١٩٣١ » وحيث ان المدعى عليها الأولى طلبت رفض الدعوى باعتبار ان عقد البيع الذي تستند اليه المدعية عقد صوري وركنت في ذلك الى انه توجد قرابة بين المدعية والمدينتين المدعى عليهما الأخيرتين وان المدعية كانت تعلم بوجود الدين وان المحامى الذى حضر عن المدعى عليهما فى دعوى الدين هو محامى المدعية وان المدعى عليهما الأخيرتين هما واضعتا اليد على المنزل دون المدعية التى لم تضع يدها تأييدا لعقدتها

« وحيث ان الدعوى أحيات الى التحقيق لاثبات ونفى الوقائع المتقدمة الا ان الاثبات كان فى جانب المدعية إذ لم يشهد سوى شاهد واحد من انه توجد قرابة بين المدعية والمدعى عليهما الأخيرتين على ان أقوال هذا الشاهد لم تجبىء بشكل يدعو الى الاطمئنان اذ قررانه لا يعرف القرابة ولا درجتها فى حين أنه يلاحظ ان أسماء الطرفين مختلفة متباينة وقد نفى شاهد المدعى عايتها الاولى الثانى وجود قرابة بالمرّة كما شهد بذلك جميع من سمع من أقوال الشهود

« وحيث انه عن علاقة المحامى الذى رفع هذه الدعوى بالمدعى عليهما المدينتين فهذا لم يثبت إذ

ان المحامي في الدعوى الحالية الأستاذ حسن افندي محمود وفي دعوى الدين كان محامي المدينتين الأستاذ حسين سليمان افندي أما ما ذكر من ان ابن المدعية كاتب طرف المحامي الأخير فقد ثبت من شهادة الأستاذ عمر عمر ان الكاتب المذكور كان في خدمته في اكتوبر سنة ١٩٣٠ أى بعد تمام عقد المشتري وتسجيله .

« وحيث انه لم يقيم بأى طريق دليل على ان المدعية كانت تعلم بوجود الدين ومجرد ان ابنها طلب الاطلاع على العقود فلا يمكن اعتبار هذه القرينة مثبتة لهذا الأمر لأنه قد يدل كذلك على تحرى المدعية عن مصدر ملكية البائعتين لها وينفى الصورية والتواطؤ

« وحيث انه عن وضع اليد فقد شهد المستأجر للنصف المشتري بانه كان يدفع الأجرة ويتعامل مع المدينتين ولما باع للمدعية تعاقد معها وصار يدفع لها هي الأجرة وحلت حماته بعده في المنزل فكانت الأخيرة تدفع الأجرة للمدعية دون المدعى عليهما والمدعى عليها لم تنف هذه الواقعة ولم تثبت العكس

« وحيث أنه مع كل ما تقدم فان العبرة في نقل الملكية واكتساب الحقوق المترتبة عليها مع قانون التسجيل المعمول به من ١ / ١ سنة ٩٢٤ أساسه التسجيل وتاريخه وان هذا القانون قد أجهز على الخلافات التي كانت محل المشادة بين الباحثين بشأن حسن النية وسوءها وقد استقر الرأي بعد هذا القانون ومقام حوله من العناصر التي تؤدي الى بيان قصد الشارع في القانون الجديد انه اعتبر التدليس المنصوص عنه في المادة الثانية من القانون أنه هو التواطؤ التدليسي فلا الصورية ولا العلم يكفيان للطعن في العقد ولا في بطلانه اذ لو أخذ بمجرد العلم والصورية سبباً للبطلان لما كان لقاعدة الأخذ بالتسجيل الذي جاء القانون معززاً لها صفة أوقوة جديدة ولم يثبت في هذه الدعوى

سوء النية المبني على التواطؤ التدليسي  
Connivance froudulause بأى طريق (راجع محضر الجلسة الرابعة وتاريخها أول ديسمبر سنة ١٩٢٢ من محاضر جلسات اللجنة الخاصة بوضع القانون وراجع محاضرة المستشار بارناردى محرر المذكرة الايضاحية للقانون المنشور في مجلة مصر الحديثة المجلد ١٣ ص ١٧٣ - ٢٠٨ وباقي المحاضر المنشورة في كتاب التسجيل وحماية المتعاقدين والغير تأليف الدكتور عبد السلام ذهني ص ٤٥ وما بعدها « وحيث أنه يظهر مما تقدم وجوب احترام عقد المدعية المسجل في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠ قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية في دعوى نزع الملكية اذ لم يتبين للمحكمة وجود توافق بتدليس بين المشتري والبائعتين لها ( قضية زوبة سالم غنيم ضد هانم محمد قر الديول وآخرين رقم ٢٦٧٣ سنة ١٩٣١ رئاسة حضرة القاضي مقصود قوسه )

٢٣٥

محكمة الوايلي الجزئية

٢٤ يناير سنة ١٩٣٤

- ١ - ضم دفع الى الموضوع . من حق المحكمة دون الخصوم .
- ٢ - مدعى مدنى . في جريمة الاعتياد على الربا الفاحش . في المادة ٥٤ تج . وجود علاقة مباشرة بين الضرر المدعى به وبين الجريمة .
- ٣ - عقاب المقرض . افتراض ترتيب العقوبة على الوصف الخاص به .
- ٤ - تعويض . في المادتين ١٤٧ و ١٧٢ جنابات . ضرورة العلاقة المباشرة بين الجريمة والضرر
- ٥ - اختصاص المحاكم الجنائية . بالفصل في التعويض . اختياري واستثنائي .
- ٦ - اعتياد على الاقراض . تعدد القروض على مدين واحد أو عدة مدينين . عدم التفرقة
- ٧ - مجنى عليه . في جريمة الاعتياد على الربا الفاحش . عدم اصابته بضرر .
- ٨ - رد الفوائد الزائدة . حق مختلف عليه . التعويض . عدم الحق فيه .



## المبادئ القانونية

١ - ليس لمقدم دفع ولا مدفوع ضده أن يطلب إلى المحكمة ضم ذلك الدفع إلى الموضوع أو الفصل فيه مستقلاً عنه وللمحكمة وحدها حق تقدير ذلك فليس ذلك الطلب من بين ما يحق للخصوم إن يطلبوه فطلباتهم دائماً مقيدة بالمصلحة فيها عملاً بالقاعدة العامة ( لا طلب ولا دعوى بلا مصلحة ) ولا مصلحة لصاحب حق إن يفصل فيه منفرداً أو يضمه إلى الموضوع إذ لا يتغير وجه الحق بوقت الفصل فيه . ولا هو من نوع الدفوع التي يحق للخصوم أن يتقدموا بها فالدفوع محصورة في القانون وليس بينها طلب ضم الدفع للموضوع أو الفصل فيه مستقلاً

٢ - من المقرر فقها وقضاء في تفسير نص المادة ٤٥ جنایات إنه يشترط وجود علاقة مباشرة بين الضرر المدعى به وبين الجريمة وفي جنحة الاعتیاد على الربا الفاحش رتب المشرع حكم الجريمة على وصف الاعتیاد ولم يجعله أثراً للقروض في ذاتها

٣ - لا يوجد ما يمنع افتراض ان المشرع رتب العقوبة على الوصف الخاص بالمقترض مادام إن ذلك هو قصده الظاهر من نفس المادة فقواعد التفسير الصحيح تمنع من التأويل في حالة وضوح النص وجلاته

٤ - لا يخرج حكم المادتين ١٤٧ و ١٧٢ جنایات عن مقتضى القاعدة السابقة وهي اشتراط العلاقة المباشرة بين الجريمة والضرر

٥ - إن اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في التعويض مع الحكم بالبراءة عملاً بالمادتين

سالفتي الذكر اختياري واستثنائي ولم يكن الغرض منه تسهيل تحويل الدعاوى المدنية من اختصاصها المدني إلى الاختصاص الجنائي وقد صار متفقاً عليه فقها وقضاء أن تحكم المحاكم الجنائية بعدم اختصاصها بنظر الدعاوى المدنية عند الحكم بالبراءة متى ما تبين لها إن النزاع مدني محض

٦ - لا محل للتفرقة بين حالة تعدد القروض على مدين واحد وحالة تعددها على مدينين متعددين مادام أن المشرع جعل العقوبة على وصف الاعتیاد عامة والقول بهذه التفرقة تخصيص بغير مخصص .

إن الاستقراء الصحيح وما انتهت إليه محكمة النقض المصرية على أساس ذلك الاستقراء هو أن المقترض بالربا الفاحش لا يصيبه ضرر أو عطل أو امتياز والقول بغير ذلك خروج على الواقع مبني على الوهم والمبالغة أما الفوائد الزائدة فموضوع مدني محض صلته بالجريمة غير مباشرة والمقترض بالربا الفاحش طرف لعقد غير مشروع ساهم هو في عدم مشروعيته ولذا فإنه من التناقض تصور هذا المقترض ضحية ضرر موجب لتعويض خارج عن الفوائد الزائدة

٨ - إن حق رد الفوائد الزائدة نفسه محل خاف بين الشرائع الحديثة والعلماء وبين الأحكام كذلك ولذا كانت التعويضات الأخرى أدنى باقتراض عدم الإحقية فيها .

## المحكمة

« بما أن النيابة العامة فيما وصفت به تهمة الاعتیاد على الاقتراض بالربا الفاحش المنسوبة إلى المتهم ذكرت

أنه اقترض السيدة ماري سليمان جملة مبالغ عدة مرات وبالتقسيم بفائدة تراوحت بين ٤٠ ٪ و ٥٠ ٪ وبلغت في بعضها ٨٠ ٪ و ٩٠ ٪ سنوياً وذلك في سني ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٢ واقترض عيد افندي عطيه مبلغاً مقسماً بفائدة زادت على ٤٠ ٪ سنوياً وذلك في سني ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ « وبما أنه بمجلسه ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ تدخل كل من المذكورين مدعياً بحق مدني فطلبت السيدة ماري سليمان الحكم لها بتعويض قدره خمسون جنيتها عن العطل والاضرار المترتبة على الجريمة على الا يدخل في هذا التعويض شيء من الفوائد التي استولى عليها المتهم منها زيادة عن الحق القانوني وقدره على قولها ٢٢٢٧ جنيتها وما تسبب عن ذلك من ضرر قدرته كذلك ببلغ ٢٠٠٠ جنية وذكرت أنه سيكون موضوع دعوى خاصة وطالب عبده افندي عطيه أن يحكم له كذلك بتعويض قدره واحد وعشرون جنيتها نظير العطل والاضرار والامتهان والا يدخل فيه مقابل الفوائد الزائدة عن الحد المسموح به قانوناً

« وبما انه قبل البحث في موضوع الدفع تشير المحكمة إلى ماورد بمذكرة المدعية الأولى بالحق المدني من ان المتهم صمم بواسطة محاميه تصميماً ملحقاً في مرافعته الشفوية بالجلسة على الفصل في دفعه مقدماً قبل المضي في نظر الدعوى زاعماً ان دفعه من طبيعته عدم قابليته لضمه للموضوع لأن الحكم بقبوله في نهاية الأمر عند الفصل في موضوع الدعوى بعد ان يكون قد سمح للمدعي المدني بالكلام يكون إصلاحاً متأخراً من ضروب العبث فتري أنه رغم موافقتها للمدعية بالحق المدني من ان المحكمة حق ضم الدفع للموضوع في جميع الأحوال على نحو مذهب الدفاع عنها في تقريره بغير أي استثناء - لم يكن هناك محل لما ذكر

بهذا الصدد بعد صدور قرار المحكمة بفصل الدفع عن الموضوع وحجز الدعوى للحكم فانه للمحكمة وحدها أن تقرر هذا الفصل أو تقرر بالضم دون أن يكون للخصوم حق ابداء طلب بشأن ذلك وليس لمقدم الدفع أن يطلب الفصل في دفعه مستقلاً ولا أن يطلب المقدم ضده ضمه الى الموضوع اذ ليس مثل ذلك الطاب من بين ما يحق للخصوم أن يطلب ولا هو من نوع الدفوع فطلبات الخصوم تتقيد دائماً بالمصلحة ولا ترى المحكمة مصلحة حقيقية لصاحب الدفع أن يفصل فيه مستقلاً اذ لا يتغير وجه الحكم بوقت الفصل فيه كما وان الدفوع محصورة في القانون وليس من بينها طلب من يقدم ضده دفع بضمه الى الموضوع

« وبما انه عن الدفع فقد بنى على ان التهمة المنسوبة الى المتهم لا تسمح لشخص أن يدعي بحصول ضرر له منها وأن يدخل مدعياً بحق مدني امام محكمة الجنح وان المقرر في جنحة الاعتياد على الربا الفاحش ان الاقراض في ذاته لا عقاب عليه قانوناً وانما العقاب على الاعتياد نفسه وهو وصف خلقي خاص يعزى الى شخص المقرض أثر مقارفته للفعل الأخير الذي يتحقق به ركن الاعتياد وانه لا شأن للمدعين بالحق المدني ولا لغيرهم من المقترضين ولو تعدد على الواحد منهم فعل الاقراض فيطلب تبعاً لتعويضاً عن ضرر أصابه من الجريمة وقد رد المدعيان هذا الدفع بأن الرأي الذي يستند اليه تفرقة بين الجرائم لا مبرر لها وخروج على عموم نص المادة ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات وتقول هذه المادة بانه يجوز لكل من ادعى حصول ضرر له من جنابة أو جنحة أو مخالفة أن يقدم شكواه بهذا الشأن ويقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية في أي حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة



«وبما أن كل فريق من الدافع والمدفوع ضده قد ذهب في تأييد رأيه فاستند إلى صفة ما جادت به قرائح الفقهاء في كل مذهب وانتجته القضاء بمختلف درجاته في كل رأى بقصد تقديم حجته وتعزيزها ومدّ لكل منهما في أسباب ذلك خلف تشعبت إليه وجهة الحق في هذا المبحث منذ أول تشريع وضع فيه بفرنسا بقانون ٣-١٣ سبتمبر سنة ١٨٠٧ وبلغ من أثره صدور آخر الأحكام في مصر وفي فترة قصيرة مختلفة يأخذ بعضها بحجة الدافع ويؤيد الآخر بحجة المدفوع ضدهما (حكم محكمة الزقازيق الأهلية ٨ أبريل سنة ١٩٢٩ وحكم محكمة النقض والابرار في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ و٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ و٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ وحكم محكمة السيدة زينب في ٩ مايو سنة ١٩٣٣ المنشور بمجلة المحاماة السنة الرابعة عشر رقم ٦٨ عدد شهر نوفمبر )

«وبما أن مشار الخلاف والجدل في جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش هو طبيعة هذه الجريمة الخاصة وجنوح المشرع بحكمته من وضعها إلى وجهة خلقية فاسقية يقصد منها إلى اصلاح المجتمع عامة بتقويم اغوجاج الافراد وخلقهم خاصة فهي تختلف عن الجرائم العادية المألوفة بأن جاءت من ناحية المقترضين للوقاية أكثر منها للعلاج ومن ناحية المقترضين للتأديب أقرب منها إلى القصاص ولذا فقد قامت على وصف بذات المقرض قصد الشارع استفادته من تكرار الفعل منه دون أن يشترط عددا خاصاً من الضحايا أو يستلزم تكرار وقوع الفعل على الواحد من المقترضين لذاته أو تعددهم حتى تتم الصفة في المقرض ولم يصم به مقرضاً لشخص من الناس قرضاً واحداً بالغة فائدته من الفحش ما بلغت فقطع المشرع بذلك على نفسه بقيام الرغبة

واضحة جليلة على أنه إنما قصد عقاب المقرضين لشر ما اتصفوا به في أنفسهم وجعل لزام هذه الصفة قانوناً أن تتكرر أعمال المتهم ولو لم تبلغ فائدتها الفاحشة في جملتها حدد قرض واحد لم يعقبه أو يسبقه قرض آخر وقد ورد في توضيح ذلك بتعليقات دالوز على قانون العقوبات بفرنسا ص ٣٥٧ من الملحق فقرتي ٢٢١ أن الاقراض بالربا الفاحش نوعان أحدهما يتضمن خروجاً على القانون المدني ويتحقق بمجرد قبض الفائدة زائداً عن الحد الذي يسمح به ذلك القانون أما الثاني فهو الذي يتضمن الخروج على القانون الجنائي ويعتبر ضحية ويتحقق هذا ويتم به الجنحة بتكرار فعل الاقراض بالفائدة المشار إليها في وصف الاقراض المدني بدرجة يمكن معها اعتبار المقرض في حالة اعتياد على هذا العمل

«وبما أنه من ذلك يستفاد بعد صلة المقترضين بهذه الجريمة وإن المقرض إنما تقع علاقة جريمته مباشرة بالمجتمع عامة ومن جهة أقرب إلى النظرية غير مفوت على أفرادهم بذلك شيئاً وقد حقق لهم سبل الرد في غير طريق الانضمام إلى المحاكمة على الجريمة فنص في المادة ١٢٥ من القانون المدني على أنه لا يجوز أصلاً أن يحصل الاتفاق من المتعاقدين على فوائد تزيد من ٩ سنوياً وجعل لهم بها حق الحماية حتى من القرض الواحد الذي لا تتم به الجريمة ولا تنال المقرض عليها عقوبة

«وبما أنه في ضوء ما تقدم من تحليل لطبيعة هذه الجريمة يمكن الرجوع إلى حجج المدعين بالحق المدني والأحكام التي يستندون إليها — وهي الأحكام الفرنسية التي أشار إليها في مذكرة دفاعهما والمنشورة في موسوعات العلامة كاربنتييه بالجزء السادس والثلاثين ص ٦٥٧ و٦٥٨ تحت

كلية ربا فاحش وحكم محكمة السيدة زينب الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٣٣ والمشار إليه آنفا باعتبار آخر الاحكام الصادرة بقبول الدعوى المدنية وتمحيصها ومقارنة ذلك بما استقر عليه رأى محكمة النقض الفرنسية ( انظر الاحكام التي اشار اليها المدعيان بالحق المدني والمنشورة بموسوعات كاربنتييه المشار اليها تحت فقرة ١٤٦ في باب الربا الفاحش والاحكام المنشورة بمجموعة دالوز القضائية ومشار اليها بتعليقاته على قانون العقوبات ص ٣٦٥ ملحق تحت فقرات ٥٩ وما بعدها وبخاصة حكم الدوائر المجتمة في ٤ نوفمبر سنة ١٨٣٩ ورأى محكمة النقض والابرار المصرية أنظر الاحكام السابقة الاشارة اليها وبخاصة الحكم الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ والمنشور بمجلة المجموعة الرسمية العدد الخامس من السنة الحادية والثلاثين تحت رقم ٦٦ ص ١٨٤ )

« وبما ان أساس ما يستند اليه المدعيان بالحق المدني الذي هو نص المادة ٥٤ جنایات وصراحتها وما ذكر من أن عدم قبول الدعوى المدنية انما يكون اغراقا في التحليل النظري يجاوز كثيرا عموم ذلك النص

« وبما ان ذلك التحليل النظري لم يكن من عمل المحاكم القضائية بعدم قبول الدعوى والتي اقتضت منها على تطبيق نص القانون وانما كان من عمل الشارع الذي جعل الاعتياد مناط هذه الجريمة واستلزم شرط التكرار لتوفره وإبان بذلك أن حكمة العقاب انما هي راجعة الى صفة بشخص المقرض لا تتصل بأشخاص المقترضين من طريق مباشرة والذين انما تصلهم بالمقرض عمليات القرص كل واحدة بذاتها دون أن يكون لاعتباره بهم شأن خاص فهو اعتبار نظري فيما يتعلق بهم ولكن هذا الاعتبار النظري هو الذي اشترطه الشارع

لعقاب المقرض .

« وبما انه متى كان من المقرر علما وقضاء في تفسير نص المادة ٥٤ جنایات انه يشترط وجود علاقة مباشرة بين الضرر المدعى به وبين الجريمة ( راجع جاروجزء ص ٢٣٩ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٣ مجلة التشريع والقضاء السنة الخامسة عشر ص ٣٥٩ ) وكان الضرر المدعى به في جريمة الاعتياد على الربا الفاحش مترتباً على عملية القرص نفسها واحدة أو متعددة ولم تكن تلك العمليات في ذاتها هي محل العقاب وانما الاستفادة من تكررها لتكوين ركن العادة استبان بجلاء ان التفسير الصحيح للمادة ٥٤ جنایات هو الذي يدعو لعدم قبول الدعوى المدنية لعدم ترتب الضرر مباشرة على صفة الاعتياد المكونة للجريمة .

« وبما ان المحكمة ترى مع رأى فريق المدعين بالحق المدني انه ليس بشرط لقبول الدعوى المدنية أن يكون المدعى فيها مجنياً عليه بل يكفي أن يكون قد أصاب هذا المدعى ضرر من الجريمة الا انها ترى ان مقارنة المقترض بذلك المضرور من الجريمة من مثل الزوج في جريمة قذف زوجته وورثة القتل في جريمة قتل مورثهم قياس غير صحيح ولا دقيق اذ لا بد في حالة هؤلاء وكل مضرور من جريمة يريد الادعاء فيها مدنياً أن تقع العلاقة كذلك مباشرة بين ما أصابه من الضرر وبين الجريمة عملاً بالقاعدة السابقة الاشارة اليها .

« وبما ان استثناء المدعين بالحق المدني بعد المادة ٥٤ جنایات على مدلول نص المادتين ١٤٧ و ١٧٢ من القانون نفسه اللتين تنصان على انه اذا روى ان الواقعة غير ثابتة وليست فيها شبهة أو سقط الحق في اقامة الدعوى بها بمضى المدة الطويلة يحكم



القاضي ببراءة المتهم ويجوز له أن يحكم بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض وخلصها من ذلك استنتاجا إلى أن المقرض المعتاد أولى بحكم القانون ممن يحكم ببراءته أو بسقوط الدعوى قبله تخرج لهاتين المادتين غير صحيح وتفسير ينوء به تحليل نصها فأول ما يجب أن يلاحظ أن اختصاص المحاكم الجنائية بالحكم في التعويض مع الحكم ببراءة المتهم إنما هو اختصاص استثنائي محض قد جعله القانون اختياريا بمحاكم المحالفات والجنح حيث أجاز لها الحكم في التعويضات ولم يوجبها عليها ولم يكن الغرض من هذه الإباحة تسهيل تحويل الدعاوى المدنية من اختصاصها المدني إلى الاختصاص الجنائي ورفعها إلى غير محاكمها بدون مسوغ ولذلك فقد صار متفقاً عليه أن تحكم المحكمة الجنائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية عند الحكم بالبراءة إذا رأت أن النزاع مدني محض وأن المدعى المدني قد بنى طلبه على أساس جنائي ظاهراً لا ينطبق على حقيقة الواقع وأنه لا يجوز للمحاكم الجنائية كذلك استعمال الحق الاستثنائي المخول لها في الحكم بالتعويض مع الحكم بالبراءة إلا في الدعاوى التي التبتت حقيقتها واشتبهت فيها الجريمة ثم بعد المرافعة تميزت صفاتها وظهر للقاضي وجه الحق فيها ( انظر قرار لجنة المراقبة القضائية في ١٤ مايو سنة ١٩٠٠ المجموعة الرسمية ص ٣٠٤ وحكم محكمة النقض والابرار ٢٨ يناير سنة ١٨٩٩ المجموعة الرسمية السنة الأولى ص ١٤٠ و٨٣ فبراير سنة ١٩٢٤ المجموعة الرسمية السنة الخامسة عشرة ص ١١٥ وكتاب المبادئ الأساسية لعلي بك زكي البرابي ص ١٤٥ وما بعدها )

« وبما أنه يلاحظ كذلك أن حكم المادتين المشار إليهما مقيد بدوره في حالة تطبيقه بشرط مباشرة العلاقة بين الضرر المدعى به والعمل

المشتبه بالجريمة والمحكوم فيه بالبراءة مع التعويض ويكون لا محل تبعاً لاعتبار جريمة الاعتیاد على الرأى أولى بدعوى التعويض فالضرر نتيجة غير مباشرة لهذا الاعتیاد ولو كان مباشراً لذات القروض كما وأن عملية القرض الواحدة لا تجعل دعوى المقرض مقبولة وهي لا تكون جريمة ولا شبهة جريمة تخريجاً لنص المادة ١٧٢ فإنه مقطوع بأنها في ذاتها عمل محض مدني لا ينطبق عليه مجال تأويل المادة المشار إليها في عرف أصحاب رأى القبول « وبما أنه يلاحظ من جهة ثالثة أن القول بحصول ضرر للمقرض غير ما اقتضاه منه المقرض زائداً عن الحد الأقصى المقرر قانوناً قول فيه تعسف وخروج ظاهر على الواقع من الأمر وأنه متى كانت التعويضات التي يطلبها الخصوم بعضهم من بعض هي عبارة عما يفوت الطالب من ربح أو يلحقه من خسارة فلا ترى المحكمة ماذا عسى أن يفوت المقرض في إحدى حالتيه حالة القيام بوفاء الدين إلى المقرض وحالة عدم القيام بهذا الوفاء فهو في الحالة الأولى لم يفعل إلا أنه أدى إلى المتهم مالا يزيد عن سعر الفائدة القانونية وله الحق في ردها الزائد عملاً بنص المادة ١٢٥ من القانون المدني وهو في الحالة الثانية لم يصبه شيء بعد وله الحق أن يمتنع عن أداء ما تعهد به زائداً عن حد القانون عملاً بالمادة المشار إليها نفسها وقد ذكرت محكمة النقض المصرية في حكمها الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ بأن طلب التعويض عن ضرر مع حفظ الحق بما دفع من الفوائد زائداً عن الحد الأقصى هو طلب وهي صرفاً إذ جريمة الاعتیاد على الرأى الفاحش لا يمكن أن يتصور بوجه من الوجوه أن ينشأ عنها ضرر لأي إنسان يعنيه ولا يمكن أن يكون للمقرض سوى أن يسترد لدى المحكمة المدنية ما يكون دفعه من الفوائد زائداً عن الحد وإن دعوى هذا التعويض لا حق ولا صفة للمدعى

فيها — ( المجموعة الرسمية العدد الثامن السنة الثانية والثلاثين رقم ١٣٢ ص ٢٨٣ ) وحكمت محكمة النقض الفرنسية كذلك في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٢٥ بأن دعوى التعويض أمام المحكمة المدنية يجب أن تحدد بمقدار ما زاد عن الفائدة القانونية وعلق دالوز في تعليقاته على قانون العقوبات ص ٣٦٢ من الملحق فقرة ٢٠٣ على ذلك الحكم بأن قانون ١٩ ديسمبر سنة ١٨٥٠ قد قضى على كل صعوبة بهذا الصدد وقرر بنخصم الفائدة الزائدة عن الفائدة القانونية من رأس المال وترى المحكمة في ترتيب هذا القانون لجنة الربا الفاحش ومراجعة مواده وتخصص المادة الأولى منه لحكم ما يزيد على الفائدة القانونية واستنزالة من تلك الفائدة ورأس المال وتخصص المادة الثانية لتعريف حكم جنحة الاعتياد ما يؤيد أن القانون إنما قدم حكما خاصا لتلك الفوائد الزائدة لا تحتل من بعد تأويلا جديدا ولو أنه أغفل ذلك الحكم لقامت حجة القائلين بقبول الدعوى في تطبيق القواعد العامة لسائر الجرائم كما ونرى أن ترتيب المادة الثالثة من القانون الصادر في ٢ سبتمبر سنة ١٨٥٧ ما هو أبلغ في الدلالة على هذا الحكم فذكرت أحكام الفائدة الزائدة عن الحد الأقصى المبين في المادة الأولى وزادت عليه أن محكمة النزاع تختص به وعقبت على حكمها بأنها يحال المقرض إلى محكمة الجنج إذا وجد لذلك وجه تطبيقا للمادة الرابعة التي تولت وصف جنحة الاعتياد ولو قصد القانون للمقرض حكما آخر لما بدأ ترتيبه بهذا النص الخاص ولا تطلق الأمر للقواعد العامة

«وبما أنه متى تحقق أنه ليس ثمة ضرر لاحق بالمدعين بالحق المدني غير اقتضاء الفوائد الزائدة عن مسموح القانون وإن تلك الفوائد قد تكفلت

بحكمها قواعد القانون المدني والمحاكم المدنية هي التي تطبقها تحقق فساد الاستناد إلى المادة ١٧٢ جنابات طبقا لما صار متفقاً عليه من أن المحاكم الجنائية لا تختص بمسائل مدنية محضة لاعلاقة لها بالجريمة ولا بالفعل المشتبه بها وإنما هي ناشئة عن فعل القرض الذي لا تصل بالجنحة الأصلية صلة غير مباشرة تتحصل في أنه متى تعدد فاكسب المقرض صفة الاعتياد وتكونت بالنسبة إليه أركان تلك الجريمة وأنه طالما كان معتبرا في ذاته فهو عمل مدني محض تختص به المحكمة المدنية «وبما أن المحكمة لا ترى محالا للفرقة في الحكم بين حالة تكرار القروض على مقترض واحد وحالة تعدد المقترضين لتلك القروض المتكررة والمحقة لصفة الاعتياد فكل قرض عملية مستقلة لذاتها لها حسابها الخاص من الوجهة المدنية سالفة البيان ولا تربطها من وجهة الجنحة إلا رابطة لنظرية صنعها المشرع من وضعه ورتب عليها حكم الجنحة وليس من شأن القروض مجتمعة لمقترض واحد أن تحدث به ضررا من نوع جديد أو أثرا يعدو مد الفوائد الزائدة عن مقتضى القانون فغير مجد ترتيب حكم خاص لهذه الحالة من الوجهة العملية والادعاء بذلك خلق بأن يكون وهما لا حكم له إذ أي ضرر أصاب المقترض لعدة قروض مجتمعة أكثر من الفائدة الزائدة على كل قرض منفردا «وبما أن وقوع المقترض هدفا لعدة قروض ربوية ليس من شأنه أن يجعل الضرر الذي يصيبه من اقتضاء الفوائد الزائدة مترتبا على ركن الاعتياد الذي هو عنصر الجريمة المرتب بالدعوى العمومية فإن هذا الضرر إنما هو وليد كل قرض في ذاته وتكون هذه الحالة غير مرتبة لمباشرة الصلة بين ركن الجريمة والأساس وبين الضرر المذكور تلك الصلة التي هي من ناحيتها أساس ارتباط الدعوى المدنية بالعمومية



كما سبق بيانه . ولا يفوت المحكمة ان الاعتياد لا يتولد الا بتلك الاعمال المادية وهى القروض كما ذكر ذلك بحق العلامة فيلى بكتابه ص ٢١١ وفى تعليقه على شوفو وهيلى جزء أول فقرة ١٤٠ ولكن لا يفوتها فى الوقت نفسه ما تجاوز عنه هذا المؤلف وانصار رأيه من ان الاعتياد حالة بذاتها مستقلة عن كل قرض بذاته وأنها بالنسبة للمقرض لم ترتب سببا جديدا للتعويض خلاف حقه فى الفائدة الزائدة وان أثارها لم تقيد شخص المقرض بحكم وضعى من صنع المشرع جعله به محال للعقاب ولو أخذ بنتيجة رأيه لأدى الأمر إلى نتائج غير مقبولة ولا يمكن المجنى عليه فى جنحة تعد أو سرقة سابقة حكم فيها بإدانة المتهم أن يدخل من جديد فى جنحة مماثلة أقترفها نفس الجانى على سواء أو عليه من جديد وقبل سقوط الحكم الأول على أساس أن هذا المجنى عليه كان مضرورا من الجريمة الأولى التى من شأنها اعتبار الجانى عائدا فى الواقعة الجديدة يرتب عوده مضاعفة العقاب عليه أو تغيير وصف الجريمة الجديدة بجعلها جنائية ينطبق عليها نص المادة ٥٥ عقوبات وهو ما لم يمكن أن يقول به أحد لعدم توفر شرط الضرر المباشر بين العود فى ذاته وبين الضرر وترى المحكمة مع المؤلف كذلك أن الاعتبار حالة معنوية ولدتها أفعال مادية ولكن الشارع انما ترتب حكم العقاب على تلك الحالة دون أسبابها فجعل لها استقلالاً لا يحدث أثره بدون اعتبارها منفردة

« وبما أن القول بأن فى عدم قبول الدعوى المدنية تقويتا لمصلحة المقترضين بالزامهم باتخاذ الطريق المدنى وحده وهى المصاحبة التى قصد المشرع حمايتها بوضع القانون رقم ١٣ سنة ١٩١٢ المادة ٢٩٤ مكررة فلا تأخذ به المحكمة ولا تعتبره حجة لهذا رأى اذ القانون لم يفسح للنيابة فى

اثبات دعواها طرقاً أخرى أقرب إلى تذبذب الحقيقة من الطرق المدنية التى كانت مخولة للمدعى بالربا من قبل صدور هذا القانون ولا أوجد لهذا الأخير سبيلا أخرى غير ما ذكر فيصح لذلك القول بأن قاعدة عدم القبول القائمة على أساس صحيح من القانون والتفسير الدقيق لمعناه قد قامت عقبة فى وجه ذلك الفلاح الذى وضع القانون لحمايته كما تقول بذلك المذكرة التفسيرية وما على أولئك المقترضين لتحقيق هذه الحماية الآن يدلوا الى النيابة العامة بشكاويهم ويفصحوا لها عن مغاليق أسرارهم بهذا الصدد وهى تتولى الشأن وتقيم الدليل وتسعى بهذا وذاك من المرائين إلى ساحة القضاء مستندة إلى أقوال أولئك المقترضين وما قدموا إليها من أدلة كما وانهم لا بد متقدمين إلى المحكمة بهذه الأقوال وتلك الأدلة كما فعلوا أمام النيابة فلامصلحة لهم بفائتة ولا حق عليهم بضائع وأمامهم من الناحية الأخرى محكمة الاختصاص الأول صاحبة الفصل فى نزاع الدين وهى المحكمة المدنية فلها وحدها حق رد ما أخذ منهم زيادة عما رسمه القانون المدنى من الفائدة تطبيقاً لنص المادة ١٢٥ والقضاء ببطالان ما اتفق عليه مخالف لها « وبما أنه يقال من جهة أخرى بأنه اذا كان لمحكمة النقض الفرنسية وجه العذر فيما استقر عليه قضاؤها من الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية فى جنحة الاعتياد على الربا الفاحش لصدورها فى ذلك متأثرة بنصوص من قانون ٣ سبتمبر سنة ١٨٠٧ فانه لا محل فى مصر لمسايرة محكمة النقض الفرنسية والتشريع المصرى خلوا من نصوص مقابلة لهذا القانون .

« وبما أن مسaire القضاء فى مصر لما انتهت اليه محكمة النقض بفرنسا من عدم قبول

دعوى المدعى المدني في جنحة الاعتیاد على الربا الفاحش لا غبار عليه مادام هو ينهض من جهته على الحجة العلمية الصحيحة مستوحياً صواب الرأي ومتوخياً دقة التفسير لقصد الشارع ومستلزماً توفر شرط العلاقة المباشرة بين الضرر المدعى به وبين الجريمة تأييداً لتلك القاعدة العلمية الجلية التي أقرها العلماء وصار عاينها القضاء على نحو ما ذكر والتي استندت في وجودها إلى أن القضاء الجنائي إنما يختص من طريق الاستثناء بالحقوق المدنية والاستثناء أصولاً إنما ينطبق في دائرة حدوده بغير توسع فلا محل بعد ذلك لأن يتصل بقضاء الجريمة أثر غير مباشر لها على أن المحكمة تلاحظ من ناحية أخرى أن نصوص القانون المذكور والتي يذكر ذلك الرأي أنها ساهمت في تشييد حجة القضاء الأعلى بفرنسا لا تتضمن تشريعاً خاصاً لا مقابل له في مصر فهذه النصوص بذاتها لم تأت بمجديد يناقض نتيجة الحجة العلمية لعدم قبول الدعوى المدنية في دعوى الجنحة وما هي إلا تقرير لهذه النتيجة وتأييد لها فإن المحاكم المدنية هي المختصة حتى بدعوى المقرض في جنحة الاعتیاد على الربا الفاحش وليس أدل على ذلك أن تلك النصوص لم تأت بمجديد مفصل لانعدام عدم القبول من اتخاذها بمعرفة أصحاب الرأي المعاكس حجة له ( أنظر في ذلك موسوعات كاربنتييه كلمة ربا فاحش فقرة ١٤٢ )

« وبما أنه فيما استند إليه المدعيان بالحق المدني من أن العقاب سواء كان العمل بسيطاً أو متكرراً إنما يكون على إخراج الطبائع المجرمة إلى عالم المحسوسات لا على الطبائع ذاتها فإن هذه مدامت مكتومة من الوجهة الاجتماعية فلا شأن للقانون بها فهو لا يعاقب على النوايا الباطلة ولا على الغرائز السيئة وإنما يعاقب على الأعمال الخارجة التي تصدر

عنها فتراه المحكمة مبادهة لا يسعها إلا إقرار المدعين عليها في ذاتها إذ لا عقاب حقاً على النية ولكنها مبادهة معكوسة في تطبيقها في حالة هذه الدعوى فالقانون لم يستفد وصف الاعتیاد المعاقب عليه إلا من أعمال مادية سابقة أقرها الحس ومسها الوجود من الطبع ثم من بعد ذلك جعل لهذا الوصف المستفاد من تلك الأعمال الخارجية وجوداً مستقلاً مستأهلاً للعقاب فلم يعلق وجوده على مقترض بذاته ولم يربطه به وليس أبغ في الدلالة على قصد الشارع من تعميمه لحالة الاعتیاد دون نظر لشخص المدين - وفي قيام تلك الحالة درجة مستقلة بين المقرض الذي أحدث الضرر المباشر وبين المدين ولم يخرج عن هذا الحكم حالة توفر الجريمة على مقترض واحد فالوصف واحد والعقوبة واحدة في جميع الأحوال ولا محل أصولاً لتخصيص بغير مخصص ولقد يكون المتهم الذي يكتسب وصف الجريمة من مقترض واحد أقل خطراً على الجماعة ممن يكتسب الاتهام من متعددين فيستأثر بحق الدعوى لحمايته من دونهم .

« وبما أن مقارنة المدعين بالحق المدني حالة المقرض لشخص واحد بحالة الزوج الزاني قياس مع الفارق لاختلاف حكم القانون والواقع في الحالتين فالزوجة صاحبة الدعوى في أمر زوجها بحسب النص وامتلاكها لناحية الادعاء الجنائي يجعلها بحقها المدني أولى كما وأنه لا يتصور وقوع ضرر كل فعل من أركان الجريمة على أحد سواها بخلاف حالة الاعتیاد في القرض ومن ثم فلا يكون للمدعين بهذه المقارنة حجة ناهضة . أمام مقارنة جريمة الاعتیاد على الربا الفاحش بجريمة الاعتیاد على إفساد أخلاق الشبان الذين لم يبلغوا سن الثمانية عشر سنة « ٢٣٣ و ٢٣٤ »



عقوبات « فلا تقيد كذلك شيئاً لحكم هذه الجريمة الأخيرة لا يخرج عن الحكم في الأولى من حيث وجوب عدم قبول الدعوى ما لم يثبت أن في عمل المعتاد على افساد الاخلاق بحكم سن المجنى عليهم ما يكون مبرراً لمحاكمته بعقوبات أخرى تطبيقاً لمادة أخرى وإذا ذاك فلا ينطبق حكم هذه الجريمة ولا تصح هذه المقارنة ولم يشر أصحابها إلى حكم يفيد استقرار القضاء على نحو ما ذكر « وبما أن المحكمة والمدعيان يطالب كل منهما تعويضاً مقابل عطلة واضراره وذكر المدعي الثاني أيضاً مقابل امتنانه - لا يفوتها أن تعرض لطبيعة المعاملة بالربا وما تقتضيه من اقتضاء دائن ومدين فتضيف بذلك ما ذكره الدفاع عن المتهم بحق سبباً جديداً لرجحان الرأي بعدم قبول الدعوى وتدعيم استغلال صفة الاعتياد عن فصل المقرض في ذاته ذلك أنه لو لم يكن هذا ما قصد إليه الشارع لاوجب عقاب المقرض كالمقرض سواء بسواء فهذا ما يوجب المنطق ولا تنبؤ عنه حكمة المشرع فما لا ريب فيه أن عقود الربا الفاحش من العقود غير المشروعة والعقود غير المشروعة قانوناً عرفها القانون المدني الفرنسي « مادة ١١٣٣ » بأنها تلك التي ينهى عنها القانون ولا يرضاها الخلق الحسن ولا تتفق مع النظام العام والقانون عندنا لا يخرج عن مقتضى ذلك فمن أمثلة ما نهى عنه قانوننا الاتفاق على قرض بالربا الفاحش ( انظر المادة ١٢٥ من القانون المدني وراجع في ذلك كله كتاب الالتزامات للمستتر والتون الجزء الاول ص ١٠٥ و ١١٠ و ١١١ ) وبما لا ريب فيه كذلك أن مثل هذا الاتفاق غير المشروع قد استلزم طرفين لاتمامه بقبول وإيجاب منهما غير مشوب بغلط أو غش أو إكراه على المقرض والا لما كان هناك محل لمثل هذه الدعوى

لوقوعه باطلاً من أساسه متى طلب وإن المقرض طرف آخر فيه وعنصر أسامي له وهو مالك لتنام ارادته ولذا فلا تدرى المحكمة كيف يحق للمقرض أن يعود فيدعى بمقابل امتنانه وتعويض عطلة واضراره وهو الذي قد ساهم في تضییع ماله واشترك بحمل أصلي في اضرار نفسه وما كان أولاه بمسئلة من الحزم فلا يخضع لحاجته المألوفة ثم هو من بعد ذلك يسعى ليكسب من خطئه وما أخاق أن يرد إليه سعيه فهو أخرى بأن يرجع إلى نفسه وليكف ذلك الآخر حق الجماعة منه بدعوى النيابة إذا ما حاول أن يتخذ من أمثال المدعين سوقاً لتجارته هذا ما قصد الشارع بالقانون رقم ١٢ سنة ١٩١٢ لاقتضاء التعويض لهذا الشريك في تلك المعاملة أو غيرها وهم الذين تقدموا بطلب الارادة التي يعرفها القانون ليكونوا أطرافها الآخرين

« وبما أنه أكثر مما تقدم فإن الخلاف جدي بين العلماء والأحكام والشرائع نفسها فيما إذا كان يحق لطرف العقد غير المشروع أن يسترد ما دفعه بمثل هذا العقد فهذا قانون سويسرا لا يقر الرد لطرف عقد غير مشروع « المادة ٦٦ من القانون السويسري » وذلك قانون ألمانيا يحيزه « المادة ٨١٧ من القانون الألماني » وإن الأحكام الحديثة في مصر لا تميل إلى عدم الرد وكلا الرأيين يستند إلى قاعدة قانونية ثانية وهي أن العقود غير المشروعة لا يمكن أن تترتب آثار عايبها ( انظر المادة ١٣١ مدني فرنسي وقد حكمت محكمة الاستئناف المختاطة بالاسكندرية بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٢ بعدم جواز رد الفوائد الربوية بعد سدادها إلى الدائن وتسوية الحساب نهائياً بين الطرفين مجلة التشريع والأحكام العدد الخامس عشر رقم ٦٢ ) « وبما أنه إذا كان الأمر كذلك بالنسبة إلى الفوائد

الرائدة فهو مر باب أولى بالنسبة للعطل والاضرار  
«وبما أنه لما تقدم يتعين قبول الدفع والحكم  
بعدم قبول الدعويين من المدعين بالحق المدني  
(قضية النيابة ضد الدكتور أحمد فهمي الرشيدي بك رقم ١٢٥ وآخرين  
مدعين مدنياسة ٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي محمد أحمد غنيم وحضور حضرة  
فؤاد أفندي سراج الدين وكيل النيابة )

٢٣٦

## محكمة اسوان الجزئية

٢٥ يناير سنة ١٩٣٣

١- تعدي ايلدا . تطبيق المادة ٢٠٧ ع . اشتراط اتحاد ارادتين عليه

٢- سيد . وخادمه . عساكر الجيش . عدم مسئولية وزارة

الحربية عن سوء اختيارها

## المبادئ القانونية

١ - يشترط لتطبيق المادة ٢٠٧ عقوبات  
اتحاد إرادة المتهمين على التعدي والايذاء قبل  
أو عند وقوعه فاذا انكشف من ملابسات  
الحادثة أن فكرة التعدي والايذاء عارضة لم يك  
فيها مجال للتروى ولا للتبصر وإن إرادة الفاعلين  
اتحدت مجرد اتحاد وقتي انعدمت علة التشديد  
الذي ارتآه المشرع في المادة المذكورة واكتفى  
بتطبيق المادة ٢٠٥ أو ٢٠٦ عقوبات بحسب  
الظروف

٢- وزارة الحربية ليس لها حرية اختيار عساكر  
الجيش لأنهم يلحقون بالخدمة العسكرية حتما  
عند ما يبلغون سن الاقتراع بصرف النظر عن  
أى اعتبار آخر فلا يمكن والحالة هذه اعتبارها  
في مقام السيد بالنسبة لخادمه فتحاسب عن سوء  
اختيارها مادام أنها لم تتخط القوانين واللوائح .

المحكمة

الحكم في غيبتهم عملاً بالمادة ١٣٢ من قانون تحقيق  
الجنايات

«وحيث ان تهمة الضرب والاتلاف ثابتتان  
قبل المتهمين مما قرره عباس عبد الماجد المدعى  
بالحق المدني من أنهم استوقفوه ثم أوسدوه  
ضرباً بعصيتهم وسياطهم وان احدى الضربات  
اصابت ارنستوسارائس وأنهم فوق ذلك اتلفوا  
عمداً وبقصد الاساءة السيارة التي كانت تقل المجنى  
عليهما المذكورين بان حطموا زجاجها وأجزاء  
أخرى منها موصوفة بمخصر البوليس وأيد ذلك  
أقرار المتهمين الثاني والثالث وما شهد به ارنستوسارائس  
ومحمد خليل شرف وحمدي مصطفى محمد ونوزي  
مصطفى عمر وما أثبتته الكشف الطبي وعقاب  
المتهمين ينطبق على المادتين ٢٠٦ و ٣١٦ عقوبات .  
«وحيث انكشف من التحقيق ان المدعى  
بالحق المدني وزميله ارنستوسارائس كانا يقودان  
سيارة بحالة اعتقد المتهمون أنه ينجم عنها خطر  
على حياتهم فأمروه أن يهدي السير فلم يعبأ بهم  
فاعترضوا طريقه واستوقفوه ثم تماسكوا معه  
وانهالوا عليه ضرباً بالعصى والسياط - والذي  
يفهم بداهة من هذه الملابسات عدم وجود  
توافق بالمعنى الذي يقصده المشرع في المادة  
٢٠٧ عقوبات أهلى اذ الثابت أن فكرة الايذاء  
كانت عارضة لم يك فيها مجال للتروى ولا للتبصر  
وان ارادة الفاعلين اتحدت مجرد اتحاد وقتي مما  
يبرر انعدام علة التشديد الذي ارتآه المشرع  
بوضعه المادة المذكورة والاكتفاء بتطبيق المادة  
٢٠٦ عقوبات .

« وحيث انه لما تقدم يكون هنالك محل لتعويض  
عباس عبد الماجد المدعى بالحق المدني تعويضاً  
ملحوظاً فيه أنه شفى من اصاباته بعد تسعة أيام وأنه  
تعالج مجانياً بالمستشفى الأميرى غير أنه تحمل مصاريف

«حيث ان المتهمين اعلنوا قانوناً لم يحضروا فيجوز



ذهابه من الحران حيث يقيم الى المستشفى - ومصاريف العودة وفي خلال هذه المدة وماحوظاً فيه أيضاً أنه فقد طروشا وساعة وقت حصول الاعتداء عليه وتقدره المحكمة بمبلغ ثلاثمائة قرشاً يدفعها المتهمون متضامنين ذلك لأن تضامن المسؤولين عن الحقوق المدنية لا يقتضى اتفاقاً سابقاً بين المتهمين ولا يقتضى توافقه على التعدي والايذاء بل يكفي لترتبه أن تتحد اراداتهم مجرد المحاد وقتي على الاعتداء وأن يقارف كل منهم هذا الاعتداء فعلاً أو يشترك فيه (يراجع حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ١١ يونية سنة ١٩٣١ المجموعة الرسمية الاول العدد السنة الثالثة والثلاثون ص ٢)

« وحيث ان المدعى بالحق المدني يستند في اثبات دعوى الضمان التي وجهها لوزارة الحربية على نص المادة ١٥٢ عقوبات الذي يجعل السيد مسؤولاً مدنياً عن تعويضه الضرر الناشئ عن افعال خدمه متى كان واقعاً منهم اثناء تأدية وظائفهم ولتفهم حدود هذه المسؤولية وسبب تقريرها يتعين الرجوع الى المادة المقابلة في القانون الفرنسي وهي المادة ١٣٨٤ وكذا الى الاعمال التحضيرية وأقوال الشراح بصدد هذا

« وحيث ان واضعي القانون الفرنسي والشرح يرون أن أساس هذه المسؤولية هو الخطأ *faute* كعكس أحوال المسؤولية الاخرى ولسكنهم يحصرون مظاهر الخطأ التي يصبح السيد بسببها مسؤولاً عن أعمال خادمه المتعلقة بشؤون وظيفته في حالتين (الاولى) سوء الاختيار . اذ يجب أن يتحمل

السيد نتائج أعمال تابع له لم يحسن اختياره متى كانت هذه الاعمال مرتبطة بشؤون وظيفته - (والثانية) سوء الرقابة : اذ يجب أيضاً أن يتحمل السيد نتائج أعمال تابع له لم يحسن مراقبته مما أدى الى حصول ضرر للغير - (كتاب فتحي باشا زغلول في القانون المدني ص ١٧٣ وهالتون جزء اول ص ٣٦١ وكولين وكايتان جزء ثان ص ٣٩٤) . « وحيث ان وزارة الحربية ليس لها حرية اختيار عساكر الجيش لانهم يلحقون بالخدمة لعسكرية حتماً عند ما يبلغون سن الاقتراع بصرف النظر عن أي اعتبار آخر فلا يمكن والحالة هذه اعتبارها في مقام السيد بالنسبة للمخدوم فتحاسب عن سوء اختيارها مادام انها لم تتخط القوانين والوائح .

« وحيث انه لم يثبت من جهة أخرى أن وزارة الحربية قصرت في رقابة هؤلاء المتهمين مما أدى الى حدوث الفعل الذي اقترفوه بل بالعكس من ذلك فإن النظام العسكري مبناه دقة الرقابة

« وحيث انه فضلاً عن هذا كله فقد تبين أن الاعتداء بالايذاء والاتلاف حدث اشباعاً لشهوة شخصية لا علاقة لها بالوظيفة ولا تمت لها بأية صلة

« وحيث انه لما تقدم يتعين رفض دعوى الضمان الموجهة لوزارة الحربية

( قضية النيابة العمومية وآخرين ضد الجاريس رياض وآخرين رقم ٩٨٥ سنة ١٩٣٣ س رئاسة حضرة القاضي اسماعيل محمد دبوس وحضور حضرة حلي بطرس افندي مساعد النيابة )

## قضايا المحاكم المختلطة

٢٣٨

## محكمة الاستئناف المختلطة

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢

١ - اختصاص . شرط اختصاص محكمة معينة . وأن يكون

حكمها نهائى . صحته .

٢ - وقف . حق الناظر فى الإدارة . بيع قطن . الاجراءات

التبعية . ومنها حق التقاضى . سلطته فيها . ثابته

## المبدأ القانونى

( ١ ) ان الشرط الوارد بعقد والذى ينص على ان كل نزاع خاص به تفصل فيه المحكمة المختلطة ( وكانت غير مختصة بالنسبة للمحل ) ويكون حكمها نهائيا وغير قابل للاستئناف ( ١ ) هو شرط صحيح . ومن يتمسك بهذا الشرط لا حاجة به لأن يطالب صراحة من المحكمة أن يكون حكما نهائيا

( ٢ ) ان بيع قطن ناتج من أرض موقوفة عمل من أعمال الإدارة مع ما يتبعها من جميع الأعمال الفرعية المترتبة على عقد البيع . فللناظر الحق فى أن يتصرف فى سبيل منفعة هذه الإدارة فى الأوجه اللازمة لحل الصعوبات التى قد تنشأ عن تنفيذ العقد . فلا تجوز الدعوى بأنه تجاوز حدود حقوقه فى الإدارة اذا نص فى عقده على ان كل نزاع خاص بهذا العقد تختص به المحكمة المعنية وان يكون حكمها نهائيا

( استئناف الست زينب هانم مبارك بصفتها وآخرين ضد شركة الاسكندرية التجارية برئاسة المسير فان اكر المجله والسنة المذكورتين ص ٩٣ )

( ١ ) انظر حكم استئناف مختلط ٢٩ يناير و ٣٩ مارس سنة ١٩٣٢ ( المجله ٤٤ - ١١٧ و ٢٥٣ ) و ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ( المجله ٤٥ - ٥ )

٢٣٧

## محكمة الاستئناف المختلطة

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢

١ - عقد بيع مع الاحتفاظ بالملكية . تنفيذه . المطالبة

بالتعويضات . استبعادها

٢ - حجز استحقاقى . افتراضه حق الملكية . عدم تثبيته .

حجز تحفظى . افتراضه الدائنه . تنفيذه . معلق على

التليه بالرفع

٣ - عقد بيع مع الاحتفاظ بحق الملكية . المطالبة بباقي الثمن

هو تنازل عن هذا الحق . عدم جواز طلب تثبت

الحجز الاستحقاقى .

## المبدأ القانونى

( ١ ) ان مبدأ عقود البيع مع الاحتفاظ بالملكية يستبعد حتما حق المطالبة بالتعويضات فى حالة ما إذا كان عدم دفع الاقساط فى مواعييدها يترتب عليه سقوط الحق فى التقسيط وبالتالى حسب اختيار البائع تنفيذ العقد ويكون ذلك من باب أولى اذا كان التعويض المقرر جملة بالعقد لم يفترض الا فى حالة اختيار الفسخ

( ٢ ) لا يمكن تثبت حجز استحقاقى الذى يفترض حق الملكية وتأييد هذا الحق العيني إلى جعله حجرا تنفيذيا مما يفترض معه حق الدائنه المبني على سند واجب التنفيذ فلا يمكن حصوله الا بعد اعلان هذا السند والتنبية بالسداد وعدم تلبينه

( ٣ ) ان البائع مع الاحتفاظ بحق الملكية الذى يختار تنفيذ العقد بالمطالبة بباقي الثمن يتنازل بهذا عن حق الملكية الذى احتفظ به بالعقد فلا يجوز له الادعاء بوضع اليد على الشيء المبيع . ولأن يطلب لذلك الحكم تثبت حجز استحقاقى الذى يفترض وضع اليد

( استئناف محمد زكى جمعة ضد برهان وآخر رئاسة المستر

ماك بارنت مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٥ ص ٩١ )



٢٣٩

## محكمة الاستئناف المختلطة

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢

شرط . في عقد تقسيط . باستحقاق باقى الاقساط فوراً وبغير  
حاجة إلى أى تنبيه . صحته . نفاذه

## المبادئ القانونية

النص الوارد في عقد بآثته في حالة عدم دفع كل أو جزء من أى قسط في ميعاده يترتب عليه حتماً وبلا حاجة إلى أى تنبيه استحقاق باقى الدين فوراً . هو شرط صحيح لا غرابة فيه . ومجرد أن المتعاقدين قد ذكرا في العقد « بناء على رغبة الدائن » بعد كلمات « بلا حاجة إلى أى تنبيه » ليس سبباً لبطلان العقد . إذ للدائن دائماً الخيار إذا نص على ميعاد السداد أن يتنازل عنه لصالح الدائن .

( استئناف ماري الزابث شفرو ضد انطوانيت كاكاس  
المجلة والسنة المذكورتين ص ٩٣ )

٢٤٠

## محكمة الاستئناف المختلطة

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢

- ١ - قاضى البيوع . اختصاصه . رفض تأجيل أو زيادة النشر . في حدوده نهائياً وبلا استئناف
- ٢ - استئناف . حكم مرسى مزاد . لا يعيب فيه بل عن ادعاءات خاصة بالاجراءات . عدم قبوله

## المبادئ القانونية

( ١ ) ان قاضى البيوع الذى يرفض اعطاء ميعاد أو ان يأمر بتصحيح في الاعلانات عما يعتبر عديم الفائدة انما يحكم في حدود اختصاصه نهائياً بلا استئناف

( ٢ ) لا يقبل استئناف الحكم الصادر بمرسى المزاد لا بسبب عيب في شكل الحكم بل بناء على ادعاءات خاصة بالاجراءات التى اتبعت بعد

## تحديد يوم البيع

( استئناف انطوان جان كترى ضد ليودى روبلسكا وآخر  
رئاسة المسيو فان اكر . المجلة والسنة المذكورتين ص ٩٤ )

٢٤١

## محكمة الاستئناف المختلطة

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢

- ١ - حكم قاضى البيوع . بعدم الايقاف لرفع دعوى استحقاق . ويمرسى بالمزاد . قابل للاستئناف . والحكم بقبوله يظل مرسى المزاد
- ٢ - دعوى الاستحقاق . ايقاف البيع . شرط . رفع الدعوى قبل جلسة المزاد الاولى
- ٣ - دعوى استحقاق . رفعت متأخرة . اعتبارها دعوى عادية الحكم الصادر فيها لصالح المستحق . نافذ على نازع الملكية . والرأى عليه المزاد
- ٤ - أمر قاضى البيوع . بالبيع بعد زيادة العشر . رغم الاستئناف . صحته .
- ٥ - حكم مرسى المزاد . ثابت فيه حصولها بعد ثلاثة دقائق . صحته . لا يظن فيه الا بالتزوير

## المبادئ القانونية

( ١ ) ان حكم قاضى البيوع باجراء البيع رغم دعوى استحقاق ولو نص عليه في حكم مرسى المزاد يكون قابلاً للاستئناف دائماً . واذا قبل الاستئناف فيترتب عليه بطلان حكم مرسى المزاد المبني على الحكم المطعون فيه

( ٢ ) يشترط لايقاف بيع العقارات المزروع ملكيتها بناء على دعوى الاستحقاق أن ترفع الدعوى وتفيد في قلم الكتاب قبل جلسة البيع الأولى بثلاثة أيام كاملة . فاذا رفعت الدعوى بالاستحقاق بعد مرسى المزاد وفي يوم المزايدة فلا يترتب عليها الايقاف قانوناً

( ٣ ) دعوى الاستحقاق التى استبعدت باعتبار أنها لم ترفع في أثناء اجراءات البيع . بل رفعت متأخرة . تأخذ مجراها كدعوى عادية . فاذا حكم لصالح المستحق قضائياً فيكون الحكم حجة على نازع

المالكية والراسى عليه المزااد اذ حكم مرسى المزااد لا يمكن أن يعطى للراسى عليه المزااد حقوقاً أكثر من حقوق المدين المنزوع ملكيته

(٤) ان أمر قاضى البيوع بالبيع بعد زيادة العشر وعلى الرغم من استئناف حكم مرسى المزااد الأول صحيح . والحكم بقبول الاستئناف لا يترتب عايه في هذه الحالة إلا عمل مزااد جديد وهو الغرض الذى تم فعلاً باعادة المزايدة

(٥) ان حكم مرسى المزااد الذى ينص على أن المزااد الحاصل للراسى عليه بعد الزيادة لا يتم إلا بعد المزايدة والانتظار ثلاثة دقائق هو حكم ملزم ما لم يطعن فيه بالتزوير

( استئناف ماتيلد مونييه وآخر ضد لودى روبليسا وآخر رئاسة المسيو فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٩٤ )

٢٤٢

## محكمة الاستئناف المختلطة

٤ يناير سنة ١٩٣٣

١ - إخلال عين مؤجره ، اختصاص قاضى الامور المستعجلة بها . للتأخير فى سداد الإيجار، ولو لم ينص فى العقد

٢ - استئناف . طلبات ختامية . اثاره المحكمة فى اسبابها . لمسألة يتناولها الخصوم - عدم قبول الاستئناف بالنسبة لها المبادئ القانونية

(١) أن طرد المستأجر لتأخيره فى دفع الإيجار فى الميعاد يجوز أن يصدر حكم به بصفة مستعجلة من قاضى الامور المستعجلة بصفة اجراء وقتى حتى ومع عدم النص فى العقد على الفسخ حتماً وبالإجراءات خصوصاً اذا كانت الإيجار المتأخر قد تجاوز حداً كبيراً وما لم يقدم أى دليل على قيمة المفروشات الموجودة بالمحلات المؤجرة (١)

(٢) اذا كان نص الحكم الصادر والمطابق للطلبات الختامية المستأنف عليه قد سكت عن

(١) راجع استئناف مختلط ٢ - ٤ سنة ١٩١٣ (المجموعة ٢٥ - ٢٨) و ٢٢ - ٥ سنة ١٩٢٣ ( المجموعة ٣٧ - ٤٤٨ )

مسألة لم يثيرها الخصوم فى الدعوى بحال حقوق الطرفين تبقى محتفظاً بها رغم الرأى الذى قد رأى القاضى أن يذكره بهذه المناسبة فى أسباب الحكم وهذا مما يترتب عايه عدم قبول الاستئناف الفرعى باعتبار أنه عن طاب لم يقدمه الخصوم

( استئناف محمد حسن الشوره وآخرين ضد وقف نجيب نوفلى رئاسة المسيو فانك . المجلة والسنة المذكورتين ص ١٠٠ )

٢٤٣

## محكمة الاستئناف المختلطة

٤ يناير سنة ١٩٣٣

اثبات حاله . الحكم به . رغم صدور حكم القضاء المستعجل بالاخلال - لازم

## المبدأ القانونى

ليس سبباً لعدم الحكم باثبات حالة محال مؤجرة بناء على طلب المستأجر . حيث تستدعى العجالة فيها ظروف الدعوى مجرد أن قاضى الامور المستعجلة قد حكم باخراج هذا المستأجر من المحال المؤجرة (١)  
( استئناف محمد حسن الشوره وآخرين ضد رفعت نجيب نوفلى رئاسة المسيو فانك . المجلة والسنة المذكورتين ص ١٠٠ )

( راجع استئناف مختلط ٢١/٢/٢٣ ( المجموعة - ٣٦ - ١٣ )  
١٩٢٢/٦ ( المجموعة ٣٥ - ٥٠٧ )

٢٤٤

## محكمة الاستئناف المختلطة

٤ يناير سنة ١٩٣٣

رفت فوقت غير لائق . اشتغال المستخدم المرفوت فى محل آخر ولو أقل مركزاً . لا يمنع مسئولية الخدم

## المبدأ القانونى

ان العمل الذى يجده المستخدم المرفوت وفى مركز أقل أهمية عما كان قد خسرته لا علاقة له البتة بمسئولية المالك لرفته فى وقت غير مناسب ( استئناف دامياناسحق ضد شركة توماس كوك وولده رئاسة المسيو فانك المجلة والسنة المذكورتين ص ١٠٠ )

(١) انظر بخلاف ذلك استئناف مختلط ١٢/٢ سنة ١٩١١ ( المجموعة ٣١ - ١٦٧ )



## قضايا المحاكم الأجنبية

٢٤٥

### محكمة النقض والابرام الفرنسية

٤ مارس سنة ١٩٣١

(١) حوالة . وعد بالبيع من جانب واحد . تحويله . وجوب مراعاة إجراءات التحويل

(٢) نقض . حكم . تسبب أوجه الدفع . الرد عليها . عدم لزوم متابعة الحجج

(٣) نقض . حكم . بسبب . تقرير ضد اعتياده . اعتبار أسبابه أسبابا للحكمة

#### المبادئ القانونية

(١) الحق الناشئ من وعد بالبيع من جانب

واحد حق شخصي يخضع بالنسبة للأحكام الخاصة بالتحويل لنصوص المادتين ١٦٨٩ و ١٦٩٠ من

#### القانون المدني

(٢) للمحاكم أن ترد على أوجه الدفع moyens

التي يتمسك بها الخصوم ولكنها غير ملزمة بأن

تفاضل الحجج التي يقدمها الخصوم لتأييد هذه

الأوجه (مادة ١٤١ مرافعات فرنسي - قانون

٢٠ أبريل سنة ١٨١٠ مادة ٧)

(٣) الحكم الذي يقضى بأسباب تقرير

الخبير يتخذ أسباب التقرير لنفسه وعلى ذلك

فيعتبر أنه قد رد على أقوال الخصوم conclusion

التي يفندون بها تقديرات الخبير

(مجلة دالوز سنة ١٩٣٣ قسم أول ص ١٠٠٠)

٢٤٦

### محكمة النقض والابرام الفرنسية

٢١ مارس سنة ١٩٣٢

١ - اختصاص . تعاقد بالمراسلة . متى تم العقد . لقبول .

مكان القبول يحدد الاختصاص

٢ - وفاء . شيك . استلامه . قبضه هو الذي يثبت الوفاء .

حل القبض . يحدد الاختصاص

#### المبادئ القانونية

(١) في التعاقد بالمراسلة يتحقق الوعد ويتم

التعاقد ويصبح تاما بقبول ما عرض في الساعة التي

يتم فيها القبول . وعلى ذلك فالنزاع الذي يقوم

بخصوص عقد استئجار اشخاص الذي تم بالمراسلة

بين الشركة وأحد وكلائها يكون من اختصاص

محكمة الجهة التي قبل فيها الوكيل ما عرضته الشركة

وهي الجهة التي قام فيها الوكيل بأعماله

(٢) تسليم المدين شيك للدائن لا يفيد تخالص

المدين فوراً ولا يحقق السداد وانما يتم التخالص

ويحصل السداد بقبض الشيك نهائياً وعليه محل قبض

الشيك لا محل تسليمه هو الذي يحدد الاختصاص .

(مجلة دالوز سنة ١٩٣٣ قسم أول ص ٦٥)

٢٤٧

### محكمة النقض والابرام الفرنسية

٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢

بيع . غبن . اعتباره وحده سبباً للفسخ

#### المبدأ القانوني

يفيد الغبن متى تقرر قانوناً بنفسه وبمفرده

لفسخ البيع بصرف النظر عن أي ظروف أخرى

لابسته أو انتجته وكانت سبباً له . وعلى ذلك

حق البائع المغبون في طلب الفسخ ليس معلقاً

على وجوب إثبات وقوع اكراه أدبي خضع له

ولا محل لطلب رفضها بدعوى أن المشتري يمكنه

إثبات أن عقد البيع تم بإرادة حرة .

(مجلة دالوز سنة ١٩٣٣ قسم أول ص نمرة ٨٧)

٢٤٨

### محكمة استئناف باريس

٢ يونيو سنة ١٩٣٢

تنفيذ . محضر . اعتباره وكلاً عن طالب التنفيذ

#### المبدأ القانوني

يعتبر المحضر عند ما يقوم بتنفيذ حكم أو عقد رسمي

مشمول بالصيغة التنفيذية ويحمل هذه المستندات

وكيلا لقضايا عن موكله في كافة الإجراءات التي يمكن

أن يؤدي إليها تنفيذ هذا السند (مادة ٥٥٦ مرافعات)

(مجلة دالوز سنة ١٩٣٤ قسم ثاني ص ٤٩)

(٩ - ٢)

السنة الرابعة عشرة

فهرست القسم الثاني

العدد السادس

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(١) قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية			
تعويضات . شرط جزائي . مخالفة شرط عدم جواز زراعة قطن في مساحة تزيد عن الثلث . وجوب الحكم بالتعويض . استئناف . استئناف فرعي . تنازل عن الاستئناف الأصلي بشرط . عدم تحقق الشرط . جواز الاستمرار فيه .	٩ مارس سنة ١٣٣٣	٤٠٧	٢١١
١ - قوة الشيء المحكوم فيه . من النظام العام . حكم جنائي صادر بالعقوبة أو بالبراءة . له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية . حكم بالبراءة . لعدم كفاية الأدلة أو لعدم الصحة . له قوة الشيء المحكوم فيه - ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم جنائي . له أثره في حق كل الناس . سواء كان مدعيا بحق مدني أم لا - ٣ - قوة الشيء المحكوم فيه جنائيا . دعوى مدنية . ارتباطها بالدعوى الجنائية . للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لها .	» » ١٢	٤٠٨	٢١٢
ملكية . تسجيل . بائع . مورثه معترف بورقة ضد بصورية عقد تملكه . بيع من الوارث . علم المشتري بوجود ورقة الضد . سريان ورقة الضد من غير حاجة لتسجيلها	» » »	٤٠٩	٢١٣
اختصاص المحاكم الأهلية . وجود تسجيل لأجنبي على عقار مملوك لوطني . متى ينزع اختصاص المحاكم الأهلية . يجب أن يكون الدين المترتب على التسجيل جديا صحيحا . يجعل أملاك المدين محلا للوفاء وأن تستمر ذمة المدين مشغولة به	٨ أغسطس ١٣٣٣	٤١٣	٢١٤
تفاد معجل . سند غير رسمي . غير متنازع فيه . معنى عدم المنازعة .	» » »	٤١٤	٢١٥
استئناف . متى يعتبر مرفوعا . وجوب حصول الاعلان فعلا .	» » »	٤١٦	٢١٦
١ - تقادم . انقطاع التقادم . لا ينقطع إلا بالمطالبة الرسمية . خطابات . لا يقطع طلب معافاة . لا يقطع التقادم - ٢ -	١٤ نوفمبر ١٣٣٣	٤١٧	٢١٧
		٤١٨	٢١٨



## العدد السادس

## فهرست القسم الثاني

## السنة الرابعة عشرة

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
تقادم . تنازل عنه . لا تكون إلا باقرار صريح أو ضمني . (٢) قضاء المحاكم الكلية			
١- مسئولية - مسئولون عن أعمال الغير . يدخل من بينهم الأب - ٢ - مسئولية . ولاية الأب . زوال الولاية . زوال المسؤولية معها . الممول عليه الولاية على النفس في المسؤولية - ٣ - ولاية . ولاية النفس غير خاضعة لأحكام المجالس الحسينية . وجوب الرجوع في تحديد الولاية على النفس لأحكام الشريعة - ٤ - ولاية . زوال الولاية على النفس لظهور الرشد وحسن التصرف . زوال مسؤولية الأب معها	١١ يولييه ٩٣٣	٤٢٠	٢١٩
مرض الموت . اقرار بدين . أثره . صحيح	٩ أغسطس ٩٣٣	٤٢٣	٢٢٠
حوالة بالدين . تنازل عن الدين . الغرض منه خدمة المدين وتخليصه من الدائن . لاجابة لرضاء المدين . الغرض انتفاع المتنازل له . ضرورة رضاء المدين	١٢٧ أكتوبر ٩٣٣	٤٢٤	٢٢١
١ - مسئولية . مسئولية الآباء عن أعمال أبنائهم . تشمل الأوصياء والقائمة والمعلمين - ٢ - مسئولية الآباء . مصدر المسؤولية . سلطة الآباء - ٣ - مسئولية الآباء . زوالها بزوال ساطتهم على الأبناء . امتناعه - ٤ - مسئولية الآباء . كيف تدرا المسؤولية . اثبات - ٥ - مسئولية الآباء . قيامهم بالواجب عليهم نحو أبنائهم . لامتسولية - ٦ - قوة الشيء المحكوم . قتل خطأ . حكم جنائي بالبراءة . لا يمنع من الحكم بالتعويض أمام المحكمة المدنية - ٧ - خطأ . خطأ مشترك . تعويضات . الموازنة بين كل مشترك في الخطأ	٨ نوفمبر ٩٣٣	٤٢٥	٢٢٢
١ - تقادم . ايجار . رفع دعوى به قبل مضي خمس سنوات . تصالح . قاطع للتقادم . بطلان محضر الصلح . لايزيل أثر قطع المدة .	٩ » »	٤٣٢	٢٢٣

السنة الرابعة عشرة

فهرست القسم الثاني

العدد السادس

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
٢- إيجار . وقف . تجاوز من جهة الناظر على أن يحتمل هو شخصيا قيمة التجاوز . سريانه على الناظر والتزامه به دون الورثة	١٠ يناير ١٩٣٤	٤٣٤	٢٢٤
١- بيع . بيع شخص مالا يملكه . إجازة . وجوب صدور الإجازة قبل رفع دعوى ابطال البيع - ٢ - بيع . نزاع ملكية البائع لدين عليه . فسخ العقد . إجازة الراسى عليه المزداد للبيع الأول . اعتبارها إيجابا جديدا . المشتري السابق الخيار في قبوله .			
(٣) القضاء المستعجل			
قاضي الأمور المستعجلة . اختصاص . حق . مرور	٢٦ نوفمبر ١٩٣٣	٤٣٦	٢٢٥
١- إيجار . مستأجرين لعقار واحد . المفاضلة بينهما . النزاع فيه . أسبابه - ٢ - منع تعرض أحد المستأجرين للآخر . إجراء قطعى . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة - ٣ - قاضي الأمور المستعجلة . سلطته في تقدير حقوق الطرفين موضوعا . محلها .	١٠ ديسمبر ١٩٣٢	٤٣٨	٢٢٦
١- قاضي المواد المستعجلة . طلب بطلان حجز أو الغاؤه . جواز فصلة فيه عند عدم الشك . - ٢ - قاضي المواد المستعجلة . عدم فصله في طلب الغاء حجز . حقه في الايقاف	٢١ يناير ١٩٣٤	٤٣٩	٢٢٧
(٤) قضاء المحاكم الجزئية			
قوة الشيء المحكوم به . حكم بدين . سبق البحث في وجوده وتسديده . عدم جواز الرجوع لأثبات السداد . بحث في وجوده فقط . جواز الرجوع	١٥ نوفمبر ١٩٣١	٤٤٢	٢٢٨
اتعاب محاماة . مبنية على تعاقد . دفع بسقوط الحق فيها . طبقاً للمادة ٢٠٩ مدنى . رفضه	٢٠ ديسمبر ١٩٣١	٤٤٣	٢٢٩
شروع في السرقة . لا يأخذ حكم السرقة . طبقاً للمادة ١٨٠ تج . عدم الحكم بالنفاذ	٤ يناير ١٩٣٢	٤٤٤	٢٣٠
١ - اقرار قضائي . شرطه . حصول أثناء نظر دعوى أمام	٣ سبتمبر ١٩٣٢	٤٤٦	٢٣١



## العدد السادس

## فهرست القسم الثانى

## السنة الرابعة عشرة

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	مأخذ الأحكام
٢٣٢	٢٣ نوفمبر ١٩٣٢	جهة قضائية تملك الالزام . مجلس حسبي . الاقرار الحاصل أمامه غير قضائي -٢- اقرار غير قضائي أحواله . متى يعتبر مبدءاً ثبوت بالكتابة -٣- مجالس حسبية . الاقرار الحاصل أمامها . اعتباره مبدءاً ثبوت بالكتابة -٤- اقرار قضائي . عدم جواز تجزئته أصلاً . جوازه في أحوال معينة
٢٣٣	٢٣ ديسمبر ١٩٣٢	تعاقب . تسجيل . بعد اعلان دعوى صحة التعاقد . اعتباره مبنياً على سوء النية والغش والتدليس . بطلان آثاره
٢٣٤	٤ ديسمبر ١٩٣٢	امتناع عن تسليم الصغير . طبقاً للمادة ٢٥٣ عقوبات فقرة أولى وثانية . ضرورة صدور حكم قضائي به .
٢٣٥	٢٤ يناير ١٩٣٤	تدليس . نظريته في قانون التسجيل . هو التواطؤ مجرد العلم أو الصورية . غير كاف .
٢٣٦	٢٥ يناير ١٩٣٣	١ - ضم دفع إلى الموضوع . من حق المحكمة دون الخصوم ٢ - مدعى مدنى . في جريمة الاعتياذ على الربا الفاحش . في المادة ٥٤ تج . وجود علاقة مباشرة بين الضرر المدعى به وبين الجريمة ٣ - عقاب المقرض . افتراض ترتيب العقوبة على الوصف الخاص به -٤- تعويض . في المادتين ١٤٧ و ١٧٢ جنابات . ضرورة العلاقة المباشرة بين الجريمة والضرر -٥- اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في التعويض . اختياري واستثنائي -٦- اعتياذ على الأقرض . تعدد القروض على مدين واحد أو عدة مدينين . عدم التفرقة . ٧ - مجنى عليه . في جريمة الاعتياذ على الربا الفاحش . عدم أصابته بضرر ٨ - رد الفوائد الزائدة . حق مختلف عليه . التعويض . عدم الحق فيه .
٢٣٦	٢٥ يناير ١٩٣٣	١ - تعدى وإيذاء . تطبيق المادة ٢٠٧ ع . اشتراط اتحاد إرادتين عليه -٢- سيد وخادمه . عساكر الجيش . عدم مسئولية وزارة الحربية عن سوء اختيارها .

السنة الرابعة جريدة

فهرست القسم الثاني

العدد السادس

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
(٥) قضاء المحاكم المختلطة			
١ - عقد بيع مع الاحتفاظ بالملكية . تنفيذه . المطالبة بالتعويضات . استبعادها (٢) حجز استحقاق . افتراضه حق الملكية . عدم تنبيته . حجز تحفظي افتراضه الدائنية . تنفيذه معاق على التنبيه بالدفع (٣) عقد بيع مع الاحتفاظ بحق الملكية . المطالبة بباقي الثمن . هو تنازل عن هذا الحق . عدم جواز طلب تثبيت الحجز الاستحقاق (١) اختصاص . شرط اختصاص محكمة معينة . وأن يكون حكمها نهائي . صحته (٢) وقف . حق الناظر في الإدارة . بيع قطن . الاجراءات التبعية له ومنه حق التقاضي . سلطته فيها . ثابته . شرط . في عقد تقسيط . باستحقاق باقي الأقساط فوراً وبغير حاجة إلى أي تنبيه . صحته . نفاذه .	٢٧ ديسمبر ١٩٣٢	٤٦٨	٢٣٧
(١) اختصاص . شرط اختصاص محكمة معينة . وأن يكون حكمها نهائي . صحته (٢) وقف . حق الناظر في الإدارة . بيع قطن . الاجراءات التبعية له ومنه حق التقاضي . سلطته فيها . ثابته . شرط . في عقد تقسيط . باستحقاق باقي الأقساط فوراً وبغير حاجة إلى أي تنبيه . صحته . نفاذه .	٢٩ ديسمبر ١٩٣٢	٤٦٨	٢٣٨
شرط . في عقد تقسيط . باستحقاق باقي الأقساط فوراً وبغير حاجة إلى أي تنبيه . صحته . نفاذه .	» » »	٤٦٩	٢٣٩
(١) قاضي البيوع : اختصاصه . رفض تأجيل أو زيادة النشر . في حدوده نهائياً . وبلا استئناف (٢) استئناف . حكم مرسى مزاد لا عيب فيه . بل عن ادعاءات خاصة بالاجراءات . عدم قبوله ١ - حكم قاضي البيوع . بعدم الايقاف لرفع دعوى استحقاق . وعرسى المزاد : قابل للاستئناف . والحكم بقبوله . يبطل مرسى المزاد (٢) دعوى الاستحقاق . ايقاف البيع . شرط رفع الدعوى قبل جلسة المراد الاولى (٣) دعوى استحقاق . رفعت متأخرة . اعتبارها دعوى عادية . الحكم الصادر فيها لصالح المستحق . نافذ على نازع الملكية . والراسى عليه المزاد (٤) أمر قاضي البيوع . بالبيع بعد زيادة العشر . رغم الاستئناف . صحته (٥) حكم مرسى المزاد . ثابت فيه حصولها بعد ثلاث دقائق . صحته . لا يطعن فيه بالتزوير .	٢٩ ديسمبر ١٩٣٢	٤٦٩	٢٤٠
١ - حكم قاضي البيوع . بعدم الايقاف لرفع دعوى استحقاق . وعرسى المزاد : قابل للاستئناف . والحكم بقبوله . يبطل مرسى المزاد (٢) دعوى الاستحقاق . ايقاف البيع . شرط رفع الدعوى قبل جلسة المراد الاولى (٣) دعوى استحقاق . رفعت متأخرة . اعتبارها دعوى عادية . الحكم الصادر فيها لصالح المستحق . نافذ على نازع الملكية . والراسى عليه المزاد (٤) أمر قاضي البيوع . بالبيع بعد زيادة العشر . رغم الاستئناف . صحته (٥) حكم مرسى المزاد . ثابت فيه حصولها بعد ثلاث دقائق . صحته . لا يطعن فيه بالتزوير .	» » »	٤٦٩	٢٤١



## العدد السادس

## فهرست القسم الثاني

## العدد الرابع عشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
١ - اخلاء عين مؤجرة . اختصاص قاضي الامور المستعجلة بها للتأخير في سداد الايجار ولو لم ينص في العقد (٢) استئناف طلبات ختامية . اشارة المحكمة في أسبابها المسألة لم يتناولها الخصوم . عدم قبول الاستئناف بالنسبة لها	٤ يناير ٩٣٣	٤٧٠	٢٤٢
اثبات حالة . الحكم به رغم صدور حكم القضاء المستعجل بالاخلاء . لازم .	» » »	٤٧٠	٢٤٣
رفت في وقت غير لائق . اشتغال المستخدم المرفوت في محل آخر . ولو أقل مركز . لا يمنع مسئولية الخدم	» » »	٤٧٠	٢٤٤
(٦) قضاء المحاكم الأجنبية			
١ - حوالة . وعد بالبيع من جانب واحد . تحويله . وجوب مراعاة إجراءات التحويل (٢) نقض حكم . تسبيب أوجه الدفاع الرد عليها عدم لزوم متابعة الحجج (٣) نقض حكم تسبيب . تقرير ضد اعتماده . اعتبار أسبابه سببا للمحكمة .	٤ مارس ٩٣١	٤٧١	٢٤٥
(١) اختصاص . تعاقد بالمراسلة . متى يتم العقد . القبول . مكان القبول يحدد الاختصاص . (٢) وفاء . شيك . استلامه . قبضه . هو الذي يثبت الوفاء . محل القبض يحدد الاختصاص .	٢١ مارس ٩٣٢	٤٧١	٢٤٦
بيع . غبن . اعتباره وحده سببا للفسخ .	٨ ديسمبر ٩٣٢	٤٧١	٢٤٧
تنفيذ . محضر . اعتباره وكلاء عن طالب التنفيذ	٢ يونيه ٩٣٢	٤٧١	٢٤٨





## القسم الثالث

## القوانين والقرارات

مرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٣

بتعديل بعض مواد القانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بترتيب المجالس الحسبية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠

وبعد الاطلاع على القانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بترتيب المجالس الحسبية .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - استبدلت بالمادة الثانية من القانون المشار اليه المادة الآتية :

مادة ٢ - يشكل في كل مديرية وفي كل محافظة مجلس حسبي للمديرية أو المحافظة بالكيفية الآتية :

(أولاً) قاض من المحاكم الأهلية يندبه وزير الحقانية ويكون رئيساً فإذا تعذر وجوده يحل محله

في رئاسة المجلس المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة .

(ثانياً) قاض شرعي يندبه وزير الحقانية .

(ثالثاً) أحد الأعيان يعينه وزير الداخلية .

وعند النظر في المسائل الخاصة بغير المسامين يستبدل بالقاضي الشرعي عضو يعينه وزير الحقانية

من أهل ملة الشخص المقتضى النظر في أمره .

مادة ٢ - استبدلت بالمادة ١١ من القانون المشار اليه المادة الآتية :

مادة ١١ - يشكل بالقاهرة مجلس حسبي عال يكون مؤلفاً من :

(أولاً) ثلاثة مستشارين من مستشاري محكمة استئناف مصر الأهلية .

(ثانياً) عضو من المحكمة العليا الشرعية . وعند النظر في المسائل الخاصة بغير المسامين يستبدل

به عضو من أهل ملة الشخص المقتضى النظر في أمره .

(ثالثاً) أحد الموظفين الموجودين في الخدمة أو المتقاعدين .

## مذكرة إيضاحية

ان التعديل المقترح ادخاله على بعض نصوص قانون ترتيب المجالس الحسبية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بمقتضى المشروع المرفق بهذه المذكرة يرمى إلى تغيير طريقة نذب القضاة في المجالس الحسبية بالمديريات وتعيين أعضاء المجلس الحسبي العالي وإلى إنشاء مجالس حسبية استئنافية في دائرة كل محكمة أهلية كلية .

\* \*

يندب الآن القاضي الأهلي في مجلس حسبي المديرية ويعين العضو العالم أو العضو الموظف أو العضو المتقاعد في المجلس الحسبي العالي بقرار من مجلس الوزراء ، ولما كانت وزارة الحقانية هي التي تتولى في الواقع اختيار هؤلاء الأعضاء وتقدم لمجلس الوزراء بطلب ندهم أو تعيينهم رؤى رغبة في تبسيط الاجراءات أن يكون ندهم وتعيينهم بقرار من وزير الحقانية دون

وتعيين الثلاثة المستشارين والرئيس الذي ينتخب من بينهم يكون بمعرفة وزير الحقانية بناء على ما يعرضه رئيس محكمة استئناف مصر الأهلية .  
 ويعين كذلك وزير الحقانية العضوين الباقين .  
 وفي جميع الأحوال يكون التعيين لمدة سنة ويجوز تجديده .  
 وإذا غاب أحد الأعضاء أو حصل عنده مانع ناب عنه عضو ينتخب بالطريقة عينها من توافرت فيهم شروط العضو الغائب .

ويشكل في دائرة كل محكمة أهلية كلية مجلس حسي استئنافي يكون مؤلفاً من :  
 (أولاً) رئيس المحكمة الأهلية وتكون له الرئاسة فإذا تعذر حضوره حل محله وكيل المحكمة واستثناء من ذلك يجوز لوزير الحقانية إذا تعذر حضور الرئيس والوكيل أن يندب أحد قضاة المحكمة ليؤسس المجلس .  
 (ثانياً) نائب المحكمة الشرعية فإذا تعذر حضوره حل محله قاض شرعي يندبه وزير الحقانية  
 (ثالثاً) قاض أهلي يندبه وزير الحقانية .

(رابعاً) عضوين آخرين يعينهما وزير الحقانية من بين الموظفين الموجدين في الخدمة أو المتقاعدين أو من بين الأعيان وعند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين يستبدل بالعضو الشرعي عضو من أهل ملة الشخص المقتضى النظر في أمره يعينه وزير الحقانية .

ويعقد المجلس الحسي الاستئنافي جلساته في المحكمة الابتدائية الأهلية ، ومع ذلك يجوز لوزير الحقانية أن يقرر انعقاده في عاصمة المديرية التابع لها المجلس الذي أصدر القرار المستأنف أو في المحافظة التي أصدر مجلسها القرار المشار إليه متى رأى أن الظروف تقتضي ذلك .

مادة ٣ — تضاف مادة جديدة بعد المادة ١١ السابق ذكرها هذا نصها :

مادة ١١ مكررة — يختص المجلس الحسي العالي بالنظر في استئنافات القرارات الصادرة من مجلس حسي المديرية أو مجلس حسي المحافظة متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه

ويختص المجلس الحسي الاستئنافي بالنظر في استئناف القرارات الصادرة من المجالس الحسبية المركزية أو من مجالس المحافظات الداخلة في دائرة اختصاصه متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه لا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

وقرارات المجالس الحسبية المركزية التي تصدر بالتطبيق لحكم الفقرة الأخيرة من المادة السادسة تعتبر كأنها صادرة من مجلس حسي المديرية .

الرجوع إلى مجلس الوزراء ونص على ذلك في المادتين ٢ و ١١ من القانون .

\*\*\*

أما إنشاء مجالس حسبية استئنافية في دائرة كل محكمة كلية فقد روعي فيه مصلحة المتقاضين وعدم تكبدهم مشقة الانتقال من جهات بعيدة إلى المجلس الحسي العالي بالقاهرة في تركات قليلة الأهمية وقد لا تحمل قيمتها مصاريف الانتقال .  
 ولتحقيق هذا الغرض أيضاً قد نص في الفقرة الأخيرة من المادة ١١ على أنه يجوز لوزير الحقانية أن يقرر انعقاد هذه المجالس بعاصمة المديرية التابع لها المجلس الذي أصدر القرار المستأنف أو في المحافظة التي أصدر مجلسها القرار المشار إليه .  
 وروعي في تشكيل هذه المجالس أن يكون مماثلاً لتشكيل المجلس الحسي العالي فثلث فيها جميع العناصر المكونة لهذا المجلس وجعل اختصاصها النظر في استئناف القرارات الصادرة من المجالس الحسبية المركزية أو من مجلس حسي المحافظة متى كانت



مادة ٤ — استبدلت بالفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من القانون المشار إليه الفقرة الآتية :  
 « ويرفع الاستئناف في الأحوال المبينة بهذه المادة بتقرير في قلم كتاب المجلس الذي أصدر القرار في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار المستأنف . وعلى قلم الكتاب تبليغ هذا الاستئناف الى المجلس الحسبي العالي أو المجلس الحسبي الاستئنافي حسب الأحوال » .  
 مادة ٥ — تضاف العبارة الآتية للمواد ١٢ و ١٣ فقرة أولى و فقرة ثانية و ١٤ و ١٥ و ٢٦ من القانون المشار إليه وهي :

« أو المجلس الحسبي الاستئنافي حسب الأحوال » بعد عبارة « المجلس الحسبي العالي » .  
 مادة ٦ — استبدلت بالفقرة الأخير من المادة ٢٦ من القانون المشار إليه الفقرة الآتية :  
 « ويرفع الاستئناف للمجلس الحسبي العالي أو المجلس الحسبي الاستئنافي بتقرير في قلم كتاب المجلس الذي أصدر الحكم في ميعاد شهر من تاريخ الحكم الصادر حضوريا أو في معارضة . أما إذا لم تحصل معارضة في الميعاد القانوني فيبتدىء ميعاد الاستئناف من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة » .  
 مادة ٧ — تضاف الفقرة الآتية للمادة ٣٦ من القانون المشار إليه وهي :  
 « ويتبع في تنفيذ العقوبات المنصوص عايتها في هذه المادة أحكام المادة ٢٧ من هذا القانون » ،  
 مادة ٨ — على وزيرى الحقانية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية  
 صدر بمرأى عابدين في ٨ شوال سنة ١٣٤٩ ( ٢٦ فبراير سنة ١٩٣١ )

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير الداخلية

اسماعيل صدقي

وزير الحقانية

على ماهر

قيمة التركة أو المال لا يتجاوز الثلاثة آلاف جنيه .

\*  
\*  
\*

وأصبح اختصاص المجلس الحسبي العالي قاصرا على الفصل في استئناف القرارات الصادرة من المجالس الحدية بالمديريات ومن مجالس المحافظات متى كانت قيمة التركة أو المال يتجاوز الثلاثة آلاف جنيه .  
 ويلاحظ أن المجالس الحسبية المركزية قد تنظر في تركات من اختصاص مجلس حسبي المديرية تكون أحيات اليها طبقا لنص المادة السادسة من القانون فالقرارات الصادرة في هذه التركات تعتبر كأنها صادرة من مجلس حسبي المديرية ويكون استئنافها أمام المجلس الحسبي العالي .

\*  
\*  
\*

ونص في المشروع أيضا على أن رفع الاستئنافات المقررة في المادتين ١٣ و ٢١ من القانون يكون بتقرير في قلم كتاب المجلس الذي أصدر القرار أو الحكم وذلك مراعاة للدقة في اثبات المواعيد .  
 ولما كانت المادة ٣٦ من القانون تنص على توقيع عقوبة الغرامة على الأقارب والأصهار وأصدقاء العائلة ولم تبين طريقة تنفيذ تلك العقوبة فقد رأى أن يتبع في تنفيذها أحكام المادة ٢٧ من القانون وأضيفت فقرة بهذا المعنى على المادة المذكورة .  
 لذلك : تشرف وزارة الحقانية بأن ترفع الى مجلس الوزراء مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة حتى اذا وافق عليه يتفضل بعرضه على حضرة صاحب الجلالة . ولانا الملك للتصديق عليه .

وزير الحقانية . على ماهر

تحريرا في ٦ شوال سنة ١٣٤٩ ( ٢٤ فبراير سنة ١٩٣١ )

## مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١

بتعديل الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى والباب السابع  
من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل (٥)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠

وعلى قانون العقوبات الأهل

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — تلغى المواد من ١٤٨ إلى ١٦٨ من قانون العقوبات الأهل وتستبدل بها الأحكام الآتية:

المادة ١٤٨ — كل من أغوى واحدا أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة بقول أو صياح  
جهربه علناً أو بفعل أو إيماء صدر منه علناً أو بكتابة أو رسوم أو صور شمسية أو رموز أو أية  
طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها عامية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية  
يعد شريكاً في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على هذا الإغراء وقوع تلك الجناية  
أو الجنحة بالفعل

أما إذا ترتب على الإغراء مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضى الأحكام القانونية في العقاب

على الشروع

### مذكرة إيضاحية

يرمى مشروع المرسوم بقانون المرافق لهذه المذكرة الى تشديد العقوبات التى تنص عليها أحكام الباب الرابع عشر من  
الكتاب الثانى من قانون العقوبات المعمول به الآن خاصة بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر وأحكام  
الكتاب السابع من الكتاب الثالث من القانون المذكور بشأن القذف والسب . ويرمى كذلك الى المماقة على بعض الأفعال التى  
لم يتناولها القانون بالعقاب ويكون من شأنها الأضرار ضرراً جسيماً بالمصلحة العامة أو الإخلال بالنظام العام .  
ولا نزاع فى أنه قد أصبح من الضرورى مؤاخذه نوع من الصحافة على ما تقع فيه من شطط دون مصادرة حرية إبداء  
الرأى أو الحد من حق النقد . ومن شأن الأنظمة القائمة على الحرية السياسية بما تقتضيه من حرية البحث والمناقشة أن تستدرج  
الى تعود العنف فى الجدل والى اتخاذ أساليب الطعن فى الأشخاص أو الأنظمة مما يعرض الأنظمة السياسية للفساد ويخرج بها  
عن الغرض المقصود منها بل ويجعل حرية الصحافة ذاتها فى خطر ولذلك يتعين على المشرع أن يسهر على اتقاء مثل تلك النتيجة  
بمنع هذه المفاصد . ومن جهة أخرى اذا أريد ألا تتخذ الطرق الادارية تعطيل جريدة تدأب على الطعن وتستمر فى حملتها  
بينما تكون قيد تحقيق جنائى فلا مندوحة من تحويل القضاء سلطة الحكم بتعطيلها ومثل هذا التدبير يجب اتخاذه ضمناً لاحترام  
القضاء الجنائى .

فالمشروع يعدل نصوص المراد من ١٤٨ الى ١٦٨ ويضيف اليها بعض أحكام جديدة ويعدل كذلك المواد ٢٦١

و ٢٦٢ و ٢٦٥ و ٢٦٦

وفيما يلى ايضاحات بشأن كل من تلك المواد :



ويعتبر القول أو الصياح علنياً إذا حصل الجهر به أو ترديده بأحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من مكان في مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق اللاسلكى أو بأية طريقة أخرى ويكون الفعل أو الإيحاء علنياً إذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو فى أى مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من مكان في مثل ذلك الطريق أو المكان وتعتبر الكتابة والرسوم والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أى مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع فى أى مكان .

المادة ١٤٩ - كل من حرض مباشرة على ارتكاب جنايات القتل أو النهب أو الحرق أو جنائيات مخلة بأمن الحكومة بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها في المادة السابقة ولم تترتب على تخريصه أية نتيجة يعاقب بالحبس .

المادة ١٥٠ - كل من تطاول بأحدى الطرق المتقدم ذكرها على مسند الملكية أو طعن في نظام توارث العرش أو طعن في حقوق المالك وسلطته يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيتهاً ولا تزيد، على ثمانمائة جنيتهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

#### المادة ١٤٨

تقابل المادة ١٤٨ الحالية . والغرض منها من جهة معاقبة التخريض بطرق العلانية على ارتكاب جنائية أو جنحة ومن جهة أخرى تعريف العلانية التي يقصدها القانون في هذا الباب وفي الباب السابع من الكتاب الثالث وذلك بسرد طرقها على سبيل البيان لأعلى سبيل الحصر وعلى وجه أدق وأكمل مما ورد في القانون الحال .

#### المادة ١٤٩

لا تدخل هذه المادة أى تغيير على المادة المقابلة لها من قانون العقوبات . ولم تدرج في المشروع إلا لتسهيل مراجعة القانون الجديد إذ أن المادة ١٤٨ السابقة لها وجميع المراد اللاحقة لنائية المادة ١٦٦ قد عدلت .

#### المادة ١٥٠

هذه المادة تقابل المادة ١٥٠ القديمة . وبما أن طرق العلانية قد ذكرت بنيتها في المادة ١٤٨ الجديدة لم يعد من اللازم الإشارة إلى بعضها هنا كما جرى على ذلك نص المادة ١٥٠ على أثر التعديل الذى أدخل عليها بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٣ ، ولهذا فإن النص الجديد لا يشتمل إلا على إحالة الى المادة ١٤٨ .

ومن جهة أخرى قد شددت العقوبات ورفع الحد الأقصى للغرامة الى ٣٠٠ جنيه وجعل الحد الأدنى لها ثلاثين جنيتهاً . ودخل القاضى حق الحكم بالحبس والغرامة أو بأحدى العقوبتين فقط في حين أن النص القديم لم يكن يجيز الحكم بالعقوبتين معاً .

#### المادة ١٥١

تقابل المادة ١٥١ من القانون الحال . والتعديلات التي أدخلت عليها هي :

(١) أدمجت في فقرة واحدة هي الفقرة « ثانياً » الجديدة الأفعال التي كانت مذكورة في الفقرتين « ثانياً » و « ثالثاً » من المادة القديمة فوصف الجريمة بحسب صيغة المادة الجديدة لا يقتصر على من يجذب بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الأساسية أو مبادئ الدستور الأساسية بل يتناول كذلك من ينشر أو يجذب المذاهب التي ترمى الى تغيير هذه المبادئ أو هذه النظم بالقوة ولولم ينصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها ، فمن يجذب مثلاً نظريات شيوعية كما تطبق في روسيا ومعنى هذه البلشفية ، أو من يقرظ مذهب لينين يقع تحت طائلة العقاب ولو احتاط لنفسه وصرح بأنه لا يشير باستعمال القوة

المادة ١٥١ - يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من ارتكب باحدى الطرق المتقدم ذكرها فعلا من الافعال الآتية:  
(أولا) التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصري أو على كراهته أو الازدراء به .  
(ثانياً) تحييد أو نشر المذاهب التي ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة

المادة ١٥٢ - يعاقب بنفس العقوبات كل من حرض الجند باحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية .

المادة ١٥٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من حرض بأحدى الطرق المتقدم ذكرها على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الازدراء بها اذا كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام .

المادة ١٥٤ - يعاقب بنفس العقوبات كل من حرض غيره باحدى الطرق المتقدم ذكرها على عدم الانقياد للقوانين أو حسن أمراً من الأمور التي تعد جنائية أو جنحة بحسب القانون .

المادة ١٥٥ - كل من انتهك بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها حرمة الآداب أو حسن الأخلاق يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

وذلك لأن هذه المذاهب تنطوي على أن يستولى العمال مباشرة وبالقوة على مقاليد الأحكام في الدولة اذ كانت تعتبر كل وسيلة أخرى لبسط النظام الشيوعي غير فعالة

(ب) شددت العقوبات بأن أضيف الى السجن الغرامة من خمسين جنيهًا الى خمسمائة جنيه  
(ج) حذفت الفقرة التي تعاقب من يهيج بطريق المساعدة المادية أو المالية على ارتكاب جريمة مما ذكر في المادة ١٥١ ونقلت الى المادة ١٦٦ رابعة ، فبدلاً من أن يكون هذا الفعل حالة خاصة بهذه المادة يصبح صورة من الاشتراك منطبقة على كل الجرائم التي ترتكب بطريقة من الطرق المنصوص عليها في المادة ١٤١  
(د) حذف من المادة الجديدة الفقرة التي كانت تنص على تعطيل الجريمة أو إلغائها في حالة الحكم بالقوة وذلك لأنه رأى أن ينص على الأحكام التبعية بجملتها في مادة جديدة .

#### المادة ١٥٢

تقابل المادة ١٥٢ من قانون العقوبات . وقد عدلت بتشديد العقوبة أخذاً بمثال التشريع الفرنسي وأصبحت الجريمة المنصوص عليها فيها يعاقب عليها بنفس العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٥١ الجديدة .

#### المادة ١٥٣

هي المادة ١٥٣ من قانون العقوبات . غير أنه أصبح يكفي لجعل الفعل جريمة أن يكون التحريض من شأنه تكدير السلم العام وللقاضى تقدير هذا على حسب الظروف . بينما كان النص القديم يشترط لوقوع الجريمة أن يقصد الفاعل تكدير السلم العام ومن الصعب جداً في بعض الأحيان إقامة الدليل في مثل هذه الأحوال على توفر ذلك القصد . أما الآن فالقانون يفترض قصد الاجرام متى كان التحريض من شأنه تكدير السلم العام .

ثم ان النص الجديد شدد العقوبة فرفع الغرامة التي كان أقصىها خمسين جنيهًا الى مائة جنيه وجعل حدّها الأدنى عشرين جنيهًا

#### المادة ١٥٤

تقابل المادة ١٥٤ قانون العقوبات غير أنها شددت العقوبة فرفعت الغرامة من خمسين الى مائة جنيه مع جعل الحد الأدنى عشرين



المادة ١٥٦ — يعاقب بالسجن أو بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب في حق الذات الملكية بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها ولا يقل الحبس على أى حال عن ستة شهور . ويعاقب بالحبس من عاب بواسطة إحدى تلك الطرق في حق الملكة أو ولي العهد أو أحد اوصياء العرش . فإذا وقع ذلك في حضرة أحد ممن تقدم ذكرهم ضوعفت العقوبة .

المادة ١٥٦ ( مكررة ) — كل من وجه اللوم إلى الملك على عمل من أعمال حكومته أو ألقى عليه مسئوليته بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة ١٥٧ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من عاب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية .

المادة ١٥٧ ( مكررة ) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من عاب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ممثل لدولة أجنبية معتمد في مصر بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفته .

المادة ١٥٨ — يعاقب بنفس العقوبات من عاب بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق أحد أعضاء الأسرة المالكة .

جنيها ومع إجازة الحكم بالحبس والغرامة معا .

#### المادة ١٥٥

نص هذه المادة هو نص المادة ١٥٥ القديمة إنما شددت فيها العقوبات بمقدار ما ذكر في المادة السابقة

#### المادة ١٥٦

نص هذه المادة هو نص المادة ١٥٦ القديمة إنما شددت العقوبة في جريمة العيب في حق الملكة أو ولي العهد أو أحد اوصياء العرش فصار يعاقب عليها بالحبس الذي يجوز أن تكون مدته ثلاث سنوات بدلا من تحديد مدته بسنتين .

#### المادة ١٥٦ مكررة

نص هذه المادة هو نص المادة ١٥٦ مكررة القديمة إنما شددت العقوبة بأن جعل للغرامة حد أدنى قدره عشرين جنيهًا وخول القاضي حق الحكم بالحبس والغرامة معا .

#### المادة ١٥٧

هي المادة ١٤٧ من قانون العقوبات مع تحرير في التحرير .

#### الماد ١٥٧ مكررة

تقابل المادة ١٦١ من قانون العقوبات ، وقد روى من الأصوب أن توضع هذه المادة التي يقصد فيها حماية الممثلين السياسيين للدول الأجنبية عقب المادة ١٥٧ المقصود منها حماية الملوك الأجانب وشددت العقوبة فيها فرفعت الغرامة من خمسين جنيهًا الى مائة جنيه وجعل لها حد أدنى قدره عشرين جنيهًا وخول القاضي حق الحكم بالحبس والغرامة معا .

#### المادة ١٥٨

هي المادة ١٥٨ القديمة إنما شددت العقوبات الواردة فيها فرفعت الغرامة من خمسين جنيهًا الى مائة جنيه وجعل لها حد أدنى قدره عشرين جنيهًا وأصبح للقاضي أن يحكم بالحبس والغرامة معا .

المادة ١٥٩ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سب باحدى الطرق المتقدم ذكرها القوات الحربية أو البحرية أو الهيآت النظامية أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة .

المادة ١٦٠ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من تقد باحدى الطرق المتقدم ذكرها بمحلا من أعمال الحكومة أو من أعمال هيئة نظامية أو سلطة أو مصلحة عامة وتجاوز في ذلك حد النقد المباح باستعمال عبارات مؤذية أو بذيئة

المادة ١٦٠ ( مكررة ) — يعاقب بنفس العقوبات كل من أخل باحدى الطرق المتقدم ذكرها وعلى أى وجه بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى .

المادة ١٦١ — يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها أمورا من شأنها التأثير في القضاة الذين يناط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمام أى جهة من جهات القضاة في البلاد أو في رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بتحقيق أو التأثير في الشهود الذين قد يطالبون لأداء الشهادة في تلك الدعوى أو في ذلك التحقيق أو أمورا من شأنها منع شخص من الإفضاء بمعلومات لا ولى الأمر أو التأثير في رأى العام لمصلحة طرف في الدعوى أو التحقيق ضده .

فاذا كان النشر بقصد إحداث التأثير المذكور يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة ١٦٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا وبغرامة لا تقل عن عشرين

#### المادة ١٥٩

تقابل المادة ١٦٠ من قانون العقوبات . أما المادة ١٥٩ منه فقد روى أن لا فائدة منها إذ أن الجريمة المنصوص عليها فيها تقع حتما على حسب نوع الإهانة . أما تحت طائلة المادة ٢٦٩ الخاصة بالقذف ولما تحت طائلة المادة ١٦٥ الخاصة بالسب . وتشتمل المادة ١٥٩ الجديدة على تشديد في العقوبات فقد رفعت الغرامة من خمسين جنيها إلى مائة جنية وجعل لها حد أدنى قدره عشرين جنيها وخول للقاضى أن يحكم بالحبس والغرامة معا .

#### المادة ١٦٠

تشتمل هذه المادة على حكم جديد . وهى ترمى إلى جعل لهجة المناشآت في الصحف تلزم حدود الاعتدال واللياقة ، وكثيرا ما يحدث في مصر وفي غيرها من البلاد أن تنزع بعض الصحف إلى تجاوز تلك الحدود . وقد لوحظ أن لهجة المساجلة في الصحف ولو أنها لا تبلغ مدى الإهانة والسباب إلا أنها في بعض الأحيان تشتمل على ما يفتو عنه الذوق من العبارات اللاذعة أو البذيئة . ومثل هذه الطرق في النقد محقوت فضلا عن أنها مضر بسمعة البلاد ومغينة للصحافة نفسها . وللقاضى أن يقدر في كل حالة على حدتها ما إذا كانت المقالات التى رفعت من أجلها الدعوى تتجاوز حدود النقد المباح .

#### المادة ١٦٠ مكررة

هذه المادة تعاقب على أفعال النشر التى ترتكب بصدد أية دعوى مدنية أو جنائية والتي تؤدي إلى الخط على أى وجه من مقام القاضى أو هيئته أو سلطته مثل التهمك الشديد وكل طعن شخصى . والعقوبات الواردة فيها هى الحبس إلى ستة أشهر والغرامة إلى خمسين جنيها أو أحدهما فقط واذن فعقابها أخف من عقاب الجريمة الواردة في المادة ١٥٩ حيث يمتد الحبس فيها إلى سنة .



جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها أخبارا كاذبة أو نشر أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا لاغير اذا كان من شأن هذه الاخبار أو الاوراق أن تكدر السلم العام أو أن تلحق ضررا جسيما بالمصلحة العامة وذلك ما لم يثبت المتهم حسن نيته . ويعاقب بنفس العقوبات كل من نقل بسوء قصد بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها تلك الاخبار أو الأوراق .

المادة ١٦٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية أو في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المعاقب عليها في هذا الباب أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات . ومع ذلك فلا عقاب على مجرد اعلان الشكوى أو على مجرد نشر الحكم . غير أنه في الأحوال التي لا يجوز القانون إقامة الدليل فيها على الأمور المدعى بها يعاقب على إعلان الشكوى أو على نشر الحكم بنفس العقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ما لم يكن نشر الحكم أو الشكوى قد حصل بناء على طلب الشاكي أو باذنه .

المادة ١٦٤ - يجوز للمحاكم نظراً لنوع وطائع الدعوى أن تحظر في سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب نشر المرافعات القضائية أو الاحكام كلها أو بعضها باحدى الطرق المبينة في المادة ١٤٨ ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

المادة ١٦٥ - يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في المداولات السرية بالمحاكم أو نشر بخير امانة وبسوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية بالمحاكم .

#### المادة ١٦٦ .

هذه المادة أيضا تشمل على حكم جديد فان الجريمة تعتبر قد وقعت اذا كان ما نشر من شأنه أن يؤثر في القضاة أو المحققين أو الشهود . وللحكمة أن تقدر من هذه الوجهة ، مع مراعاة الظروف ، ما اذا كانت الامور المنشورة التي رفعت الدعوى بسببها من حيث نوعها ولهجاتها يمكن أن تحدث هذا التأثير .

أما اذا كانت نية التأثير في القضاة أو المحققين أو الشهود ثابتة بصفة الجريمة تزيد جسامتها ويصبح عقابها أشد . ولذلك فالمادة ١٦٦ تعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من ينشر ما من شأنه أن يؤثر في القضاة أو المحققين أو الشهود أو يؤثر على وجه العموم في الرأي العام وليس النص مقصوراً على الدعاوى الجنائية بل يمتد هنا كما في المادة ١٦٠ مكررة الى كل دعوى مرفوعة أمام أية جهة من جهات الحكم في البلاد وسواء منها الجنائية والمدنية والشرعية والعسكرية حتى التأديبية ويمتد الى كل تحقيق جنائي أو تأديبي .

وكذلك يعد النشر جريمة اذا كان من شأنه أن يمنع شخصاً من الاضفاء بمعلومات الى جهات الاختصاص اذ يجب على كل وطني أن يكون عوناً للعدالة وأن يساعد على تحقيقها .

وهذه المادة تشدد العقاب اذا قصد بالنشر احداث النتيجة التي يحظرها القانون ، والاصل أن الادانة في هذا النوع من الافعال تستخلص من ذات الكتابة المنشورة بلا حاجة الى اثبات قصد التأثير لدى الناصر في الاشخاص المذكورين في الفقرة الاولى من المادة أو في الرأي العام . أما اذا ثبت هذا القصد لدى المتهم فتطبق في حقه الفقرة الثانية من المادة ويجوز اذن تشديد العقاب . ( راجع في هذه المادة وما قبلها المذكورة التي رفعت الى مجلس الوزراء في ٨ فبراير سنة ١٩٣١ عن المرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ باضافة أحكام جديدة الى قانون العقوبات الاهلي بشأن الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها )

المادة ١٦٥ (مكررة) — يعاقب بنفس العقوبات كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها ماجرى من المناقشات فى الجلسات السرية لاحد مجلسى البرلمان أو نشر بغير امانة وبسوء قصد ما جرى فى الجلسات العلنية لاي المجلسين المذكورين .

المادة ١٦٥ (ثالثة) — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر باحدى الطرق المتقدم ذكرها اذاعات بشأن تحقيق جنائى قائم .

المادة ١٦٦ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من فتح اكتتابا أو أعلن عنه باحدى الطرق المتقدم ذكرها بقصد التعويض عن الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها قضائيا فى جناية أو جنحة .

وكذلك كل من أعلن باحدى تلك الطرق قيامه أو قيام آخر بالتعويض المشار اليه كله أو بعضه أو عزمه على ذلك .

المادة ١٦٦ (مكررة) — مع عدم الاخلال بالمسئولية الجنائية بالنسبة لمؤلف الكتابة أو واضع الرسم أو غير ذلك من طرق التمثيل يعاقب رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول عن قسمها الذى حصل فيه النشر إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير بصفته فاعلا أصليا للجرائم التى ترتكب بواسطة صحيفته . ومع ذلك يعنى من المسئولية الجنائية :

(١) اذا أثبت ان النشر حصل بدون علمه وقدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والاوراق للمساعدة على معرفة المسئول عما نشر .

(٢) أو اذا أرشد فى أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة وقدم كل ما لديه من المعلومات والاوراق لاثبات مسئوليته واثبت فوق ذلك انه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته فى الجريدة أو لضرر جسيم آخر .

#### المادة ١٦٢

تقابل المادة ١٦٢ من قانون العقوبات ، وقد عدل نصها بقصد تعريف الجريمة على وجه أدق وتحويل عبء الاثبات عن عاتق على آخر . فيفترض النص الجديد سوء النية الى أن يثبت العكس . اذ أن الواجب على الصحفى قبل أن ينشر خبرا من شأنه تكدير السلم العام أو إلحاق ضرر جسيم بالمصلحة العامة أن يتحقق من صحته . فجرد اقدمه على نشر هذا الخبر يترتب عليه اذاته مالم يثبت أنه خدع أى أنه كان لديه من الاسباب الجديدة ماحله على الاعتقاد بصحة الخبر أما اذا كانت جريمة الصحفى هى مجرد نقل أخبار أو اوراق سبق لغيره نشرها فيفترض حينئذ حسن نية ، وعلى النيابة العمومية أن تثبت أن المتهم كان عالما بأن ما نشره من الاخبار أو الاوراق غير صحيح ، أو كان لديه على الأقل من الاسباب الجديدة ما يحمله على الشك فى صحتها .

#### المادة ١٦٣

تقابل المادة ١٦٣ من قانون العقوبات . وقد عدل نصها بأن أضيف الى الدعاوى المحظور نشر ماجرى فيها جميع الدعاوى الجنائية الميينة فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى أو الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات . فالنتائج الضارة التى تترتب على جميع الجرائم التى تكون العلانية ركنان من أركانها يتجدد أثرها اذا نشر وقت محاكمة المتهمين فيها ما يجرى أثناء هذه المحاكمة مما يستدعى إعادة ذكر الاهانات والسياب والتحريض والقذف المكونة للجريمة وعرضه من جديد على الجمهور . والعلاج الوحيد لمثل تلك الفضائح هو السكوت عليها . وعلى ذلك فلن يستطيع الصحفى المقامة عليه الدعوى أن يعلن عن نفسه أو أن يحدد حملاته بحجة انه ينشر ماجرى فى الدعاوى التى يحاكم من أجلها .



المادة ١٦٦ (ثالثة) - فى الاحوال التى تكون فيها الكتابة أو الرسم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى التى استعملت فى ارتكاب الجريمة قد نشرت فى الخارج وفى جميع الاحوال التى لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة ومحامته أمام المحاكم المصرية يعاقب بصفتهم فاعين أصليين ، المستوردون والطابعون فإن تعذر ذلك فالبايعون والموزعون والمصقون وذلك ما لم يظهر من ظروف الدعوى انه لم يكن فى وسعهم معرفة مشتملات الكتابة أو الرسم أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى .

المادة ١٦٦ (رابعة) - لا تمنع أحكام المادتين السابقتين من تطبيق قواعد الاشتراك العامة ان كان لها وجه بشرط ألا تكون مخالفة لهذه الأحكام . ويعتبر فى حكم الشريك كل من شجع بمساعدة مادية أو مالية أو بأى وجه آخر على ارتكاب أية جريمة باحدى الطرق المبينة فى المادة ١٤٨ .

المادة ١٦٦ (خامسة) لا يقبل من أحد للافلات من المسئولية الجنائية مما نص عليه فى المواد السابقة ، ان يتخذ لنفسه مبررا أو ان يقيم لها عذرا من ان الكتاب أو الرسوم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى انما تقات أو ترجمت عن نشرات صدرت فى مصر أو فى الخارج أو انها لم تزد على ترديد اشاعات أو روايات عن الغير .

المادة ١٦٧ - اذا ارتكبت جريمة باحدى الطرق المتقدم ذكرها جاز لرجال الضبطية القضائية ضبط كل الكتابات والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل مما يكون قد أعد للبيع أو التوزيع أو العرض أو يكون قد بيع أو وزع أو عرض فعلا وكذا الاصول (الكليشيات) والالواح والاحجار وغيرها من أدوات الطبع والنقل . ويؤمر فى الحكم الصادر بالعقوبة ، اذا اقتضى الحال بازالة الاشياء التى ضبطت أو التى قد تضبط فيما بعد أو اعدامها كلها أو بعضها .

ولما كان الشرط الأخير من المادة ١٦٣ الحالية من قانون العقوبات ينص على جريمة من نوع مختلف تمام الاختلاف عن نوع الجريمة شبيهة بها . وقد شددت العقوبات لجعل الحبس لمدة سنة بدلا من ستة شهور وغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية بدلا من ثلاثين جنيها وعلاوة على ذلك يجوز الحكم بالعقوبتين معا .

#### المادة ١٦٤

هى المادة ١٦٤ من قانون العقوبات ، غير ان الأمر يحظر النشر لم يعد قاصرا على الحالة التى يكون الداعى فيها اليه هو المحافظة على النظام العام بل أجزان يأمر يحظر النشر أيضا فى سبيل المحافظة على الآداب وشددت العقوبة لجعل الحبس لمدة سنة بدلا من ستة شهور وجعل للغرامة حد أدنى قدره عشرين جنيها وخول للقاضى الحكم بالعقوبتين معا

#### المادة ١٦٥

هى المادة ١٦٥ من قانون العقوبات وقد أضيف اليها معاقبة من ينشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى فى الجلسات العلنية بالمحاكم ولما كانت العقوبات المنصوص عليها الآن خفيفة (وهى الحبس لمدة شهرين وغرامة عشرة جنيهات) فقد رفعت فى المشروع الجديد الى مستوى العقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة اذ أن الجريمة هى من أنواع الجرائم المبينة فى تلك المواد وبما لها فى الخطورة .

#### المادة ١٦٥ مكررة

هذه المادة جديدة ، والغرض منها معاقبة من ينشر ما يجرى من المناقشات البرلمانية فى الجلسات السرية لأحد المجالسين ، وكذلك من ينشر بغير أمانة وبسوء قصد ما يجرى فى الجلسات العلنية لأى المجالسين المذكورين .

#### المادة ١٦٥ ثالثة

هذه المادة جديدة أيضا ، والغرض منها العقاب على انشاء الاسرار المتعلقة بتحقيق جنائى قائم ، فان تدخل الصحافة فى

وللمحكمة ان تأمر أيضا بنشر الحكم الصادر بالعقوبة في صحيفة واحدة أو أكثر أو بالصاقه على الجدران أو بالامر بن معا على ثقة المحكوم عليه فاذا ارتكبت الجريمة بواسطة جريدة وجب على رئيس تحريرها أو على أى شخص آخر مسئول عن النشر أن ينشر في صدر صحيفته الحكم الصادر بالعقوبة في تلك الجريمة في خلال الشهر التالى لصدور الحكم ما لم تحدد المحكمة ميعاد أقصر من ذلك والا حكم عايه بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه وبالناء الجريمة .

المادة ١٦٧ ( مكررة ) - اذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عايها في المواد السابقة بطريق النشر في احدى الجرائد واستمرت الجريمة أثناء التحقيق على نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه فيجوز للنيابة العمومية ان تطلب من قاضى المواد الجزئية أو من قاضى التحقيق الامر بتعطيل الصحيفة المذكورة مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما ويصدر القاضى أمره بعد سماع أقوال المتهم ولا يجوز الطعن في هذا الامر بأية طريقة من طرق الطعن .

فاذا كانت موالة النشر المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة قد جرت بعد احالة القضية الى قاضى الاحالة أو الى المحكمة يطالب أمر التعطيل من قاضى الاحالة أو المحكمة حسب الاحوال . ويجوز تجديد أمر التعطيل كلما عادت الصحيفة الى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه .

عمل المحقق يضر في أغلب الاحوال بحسن سير التحقيق ، وكثيرا ما يحصل ان الاخبار التى تنشرها الجرائد ارضا لرغبة الجمهور في استطلاع الاخبار يكون من شأنها تلبية بعض الشهود الذين لم تسمع أقوالهم بعد أو تلبية المجرم نفسه ان كان لا يزال مجهولا . أما العقوبة المنصوص عليها فى الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو احدى هاتين العقوبتين فقط

#### المادة ١٦٦

هذه المادة تقابل المادة ١٦٦ من قانون العقوبات وقد لوحظ أن الافعال التى أشير اليها في المادة الحالية لا تستقصى كل الاحوال التى تقع في هذه السيل والتي يترتب عليها المساس بهيئة الاحكام الجنائية وحرمتها . ومن الافعال مالا يقل خطورة عن فتح اكتاب أو الاعلان عنه كأن يعلن شخص أنه قائم عن المحكوم عليه بدفع الغرامات أو المصاريف أو التضمينات أو أنه سيتولى القيام عنه في ذلك أو كأن يعلن أن شخصا آخر أهلية معينة فعلت أو ستفعل ذلك واذا كان فتح الاكتاب سبيلا الى استثارة عطف الجمهور ولاشراكه في الاعتراض على الاحكام القضائية فان الافعال التى سبقت الاشارة اليها تنطوى على تحد لها لا يقل خطورة عن فتح الاكتاب أو الاعلان عنه ، ولذلك كلت المادة بالنص على هذه الافعال ، ومن جهة أخرى شددت العقوبة فزيدت الغرامة المنصوص عليها في المادة من خمسين جنيها الى مائة جنيه ونص فيها على جواز الحكم بالحبس والغرامة معا .

#### المادة ١٦٦ مكررة

تقابل المادة ١٦٦ مكررة من قانون العقوبات . ولكن الطريقة التى انبعا المشروع في النص الجديد لبيان الأشخاص المسئولين عما يقع من الجرائم بواسطة جريدة ما تختلف عن الطريقة التى كان قانون العقوبات قد سار عليها فان هذا القانون انبع التشريع الفرنسى الذى رتب الأشخاص الذين تقع عليهم المسئولية الجنائية ترتيبا من شأنه أن لا يسأل أشخاص فئة الا اذا تعذر اثبات المسئولية على أشخاص الفئة السابقة ، فنص أولا على معاقبة مدير الصحيفة فان لم يكن فيقع العقاب على المؤلف وان لم يكن فعلى الطابع وان لم يكن فعلى البائع .

أما المشروع الجديد فقد احتفظ بهذه الطريقة بالنسبة الى الفئتين الأخيرتين وهما مسئولان جنائيا في الاحوال المبينة في المادة ١٦٦ نالته ، أما فيما يختص بالفئتين الأولين فقد أخذ في معاملتهما بمذهب المسئولية المشتركة فنص في المادة ١٦٦ مكررة الجديدة على أن يعتبر كفاعلين أصليين في الجريمة مؤلفو الكتابة وكذلك رئيس تحرير الجريدة فان لم يكن ثمة رئيس تحرير فالحرر المسئول عن القسم من الجريدة الذى حصل فيه النشر .

ولا يستطيع رئيس التحرير الافلات من هذه المسئولية الا بشروط معينة في المادة .

وبهذه المناسبة ينبغى الاشارة الى أن لفظة « جريدة » الواردة في النص لا يقصد منها الجرائد اليومية وحدها بل تشمل الجرائد



ويترتب على أمر التعطيل حتما إقفال المطبعة مدة التعطيل إذا كانت ملكا للجريدة المعطلة .  
ويبطل فعل أمر التعطيل اذا صدر أثناء مدة التعطيل أمر بحفظ القضية أو قرار بأن لا وجه  
لاقامة الدعوى فيها أو حكم بالبراءة

المادة ١٦٨ — اذا حكم بعقوبة جنائية على رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسؤول أو على  
الناشر أو على صاحب الجريدة في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة فيجب أن يقضى أيضا في نفس  
الحكم بالغائها .

فاذا حكم على أحد الاشخاص المذكورين بعقوبة غير عقوبة الجنائية في جنائية أو في جريمة مما  
نص عليه في المواد ١٤٨ و ١٥١ و ١٥٦ أو إذا حكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عاها في  
المواد ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٩ يجوز أن يؤمر في الحكم بالغاء الجريدة أو بتعطيلها  
مدة لا تتجاوز سنة . وفي حالة صدور حكم ثان بالعقوبة لجريمة من الجرائم المذكورة وقعت في  
أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الاول يجب الامر بالغاء الجريدة فاذا حكم على أحد الاشخاص  
المذكورين بعقوبة الحبس أو بغرامة تزيد على خمسين جنيتها في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم  
المذكورة في الفقرتين السابقتين جاز الامر بتعطيل الجريدة مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور . وفي حالة  
الحكم بالعقوبة مدة ثانية في جريمة مما ذكر وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الاول  
يجوز الامر بتعطيل الجريدة مدة لا تتجاوز ستة شهور مهما تكن العقوبة التي قضى بها الحكم

التي تصدر مرة أو مرتين في الأسبوع والمجلات التي تصدر في مواعيد أبعد من ذلك وبوجه العموم جميع الكتابات الدورية .  
وتنطبق هذه الملاحظة على المواد ١٦٧ و ١٦٧ مكررة و ١٦٨ .

#### المادة ١٦٦ ثالثة

تحل هذه المادة محل بعض الاحكام الواردة في المادة ١٦٦ مكررة من قانون العقوبات والغرض منها في الحالات التي يكون فيها  
فاعل الجريمة الأصلي ( سواء أكان مرتكبها الحقيقي أو رئيس تحرير الجريدة الذي يعتبره القانون فاعلا أصليا ) غير معروف أو  
ليس في الامكان محاكمته لنشره كتابات في الخارج مثلا القاء المسئولية على المستوردين والطابعين على حسب الاحوال وان لم يوجدوا  
فعلى الباعين والموزعين والملصقين .

#### المادة ١٦٦ رابعة

تحل هذه المادة محل الفقرة الاخيرة من المادة ١٦٦ مكررة من قانون العقوبات . وعلاوة على ذلك تنص على حالة جديدة من  
احوال الاشتراك بالنسبة الى جميع الجرائم المماثلة عليها في الباب الرابع عشر وهي حالة التشجيع على ارتكاب الجريمة بمساعدة  
مادية أو مالية أو بأى وسيلة أخرى .

#### المادة ١٦٦ خامسة

تتضمن هذه المادة على حكم جديد ، فهي تنص على أنه لا يقبل من أحد الافلات من المسئولية الجنائية الاعتذار بأن ما نشره  
في مصر إنما نقله عن مطبوعات سبق نشرها في مصر أو في الخارج ، أو أنها لم تزد على مجرد اشاعات أو روايات عن الغير .  
ذلك أن الواجب يقضى على من ينقل كتابة أو رسما سبق نشرها بأن يتحقق أولا من أن هذه الكتابة أو هذا الرسم لا ينطويان  
على أية مخالفة للقانون كما يقضى الواجب بعدم قبول كل اشاعة أو رواية على علانها وبلا تمحيص .

#### المادة ١٦٧

تقابل المادة ١٦٧ من قانون العقوبات . انما عدل نصها تعديلا طفيفا لجعله أضبط بما كان . وعلاوة على ذلك قد أضيفت  
عقوبة الغرامة الى عقوبة الالغاء في الاحوال التي تمتنع فيها الجريدة المحكوم عليها من نشر حكم الادانة الصادر عليها

الأول: أو الثاني فإذا قضى مرة ثالثة بالعقوبة الجريمة من هذه الجرائم ارتكبت في السنتين التاليتين لصدور الحكم الأول وجب على القاضي أن يأمر بتعطيل الجريدة مدة ستة شهور . ويترتب حتماً على الحكم بالغاء أو تعطيل الجريدة إقفال المطبعة إقفالاً نهائياً أو مؤقتاً حسب الأحوال إذا كانت المطبعة ملكاً للجريدة . فإذا كانت الجريدة تطبع في مطبعة أخرى وحكم على صاحب هذه المطبعة باعتباره فاعلاً أصلياً للجريمة أو شريكاً فيها وجب أن يقضى الحكم بإقفال المطبعة إقفالاً نهائياً أو مؤقتاً .

مادة ٢ — تلغى المواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ و ٢٦٦ من قانون العقوبات الأهلئ وتستبدل بها الأحكام الآتية :

المادة ٢٦١ — يعد قاذفاً كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٤٨ من هذا القانون أموراً لو كانت صادقة لأوجب عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو أوجب احتقاره عند أهل وطنه . ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ويشترط اثبات حقيقة كل فعل أسند إليه . ولا يقبل من القاذف إقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة .

المادة ٢٦٢ — يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مئتي جنية أو باحدى هاتين العقوبتين فقط . فاذا تضمن القذف طعنات في الاعراض تكون العقوبة الحبس والغرامة في الحدود السابق بيانها .

#### المادة ١٦٧ مكررة

تشتمل هذه المادة على حكم جديد فهمي تخول للنيابة الحق في أن تطلب من القاضي الجزئي الأمر بتعطيل الجريدة في حالة ما إذا استمرت تلك الجريمة أثناء التحقيق على نشر مادة من نوع ما يجري التحقيق من أجله أو من نوع مماثل له . فاذا انتهى التحقيق يستصدر أمر التعطيل في الحالة المشار إليها من قاضي الاسالة أو من المحكمة المحالة إليها القضية .

#### المادة ١٦٨

تقابل المادة ١٦٨ من قانون العقوبات ، ولكن قد أدخلت عليها بعض التعديلات فالحكم بالغاء الجريدة لم يعد الواسع الا اذا حكم على رئيس تحريرها أو المحرر المسئول أو على الناشر أو على صاحب الجريدة بعقوبة جنائية . ويجوز الحكم بالالغاء في جميع الأحوال الموصوفة فيها الجريمة بوصف الجنائية مهما كانت العقوبة المحكوم بها فعلاً وفي بعض أحوال أخرى مذكورة على سبيل الحصر . ففي كل هذه الأحوال يجوز للقاضي الحكم بالالغاء واما بالتعطيل لمدة لا تتجاوز سنة كما يجوز له ألا يحكم بذلك . ولكن الالغاء يكون واجباً في حالة صدور حكم ثان بالادانة في جريمة مما ذكر في أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول . أما في سائر الجرائم الأخرى فالحكم بالالغاء ليس وجوباً ولا اختيارياً ، انما يجوز الحكم بالتعطيل لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور متى كانت العقوبة الأصلية الحبس أو غرامة تزيد على خمسين جنيتها . ويجوز الحكم بالتعطيل لمدة لا تتجاوز ستة شهور في حالة صدور حكم ثان بالادانة مهما تكن العقوبة المحكوم بها في الحكم الأول أو الثاني . انما يكون الحكم بالتعطيل لمدة ستة شهور واجباً في حالة صدور حكم ثالث بالعقوبة .

وينص المشروع على أن الحكم بالالغاء أو بالتعطيل يترتب عليه حتماً اقفال المطبعة نهائياً أو مدة التعطيل وكل ذلك اذا كانت المطبعة ملكاً للجريدة فاذا كانت الجريدة تطبع في مطبعة أخرى فلا يترتب على الحكم المذكور اقفال المطبعة حتماً انما يجب



وإذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة ١٦٥ — كل سب لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يشتمل على اسناد عيب معين أو يتضمن بأي وجه من الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار يعاقب عليه في الاحوال المبينة بالمادة ١٤٨ بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

فاذا تضمن السب طعنا في الأعراض تكون العقوبة الحبس والغرامة مما في الحدود السابق بيانها وإذا كان السب موجها الى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية أو احدى هاتين العقوبتين فقط وذلك مع عدم الاخلال في هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١

الحكم بالاقتال اذا حكم على صاحب هذه المطبوعة باعتباره أحد الفاعلين الأصليين للجريمة أو شريكا فيها .

#### المادة ٢٦١

التعديل الوحيد الذي أدخل على نص المادة ٢٦١ الحالي هو تغيير في تحرير الفقرة الثانية فقد أضيف إلى عبارة « احد الموظفين العموميين » الكلمات الآتية وهي « أو أى شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة » وعليه يكون حكم الشيوخ والنواب وأعضاء مجالس المديريات والمجالس البلدية والمجالس الحسبية الخ كحكم الموظفين .

#### المادة ٢٦٢

قد عدلت العقوبات المترتبة على جريمة القذف وشدت . فقانون العقوبات يميز بين أنواع القذف بحسب ما يكون القذف منطويا على اسناد جريمة تعاقب عليها قانونا أو غير منطوي على شيء من ذلك وهو يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها في الحالة الأولى ، ويعاقب بالحبس لمدة ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيها في الحالة الثانية وقد تراى ان هذا التمييز لا مبرر له ، اذا أن الأمور المسندة الى المجنى عليه قد تلحق بشرفه ضررا يلحقا ولولم تكن من الجرائم المعاقب عليها ، ويتعلق تقدير ذلك بصفة الشخص المطعون فيه وظروف أخرى .

لهذا استصوب فرض نفس العقوبات في الحالتين وللقاضى أن يحمل مقدار القصاص متناسبا مع ما ينطوى عليه القذف من الشر وما يلحقه بالمجنى عليه من الضرر .

والعقوبات المنصوص عليها في المشروع هي الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنية أو احدى هاتين العقوبتين فاذا تضمن القذف طعنا في أعراض العائلات وجب على القاضى الحكم بالحبس والغرامة معا إذ أن مثل هذه الطعون هي مما ينبغي القضاء عليها بأقصى ما يمكن من الشدة لأن الضرر الذى ينشأ عنها بعيد المدى ولا يمكن أن يتخذ أى اعتبار من اعتبارات المصلحة العامة مبررا لها .

وقد شددت العقوبات في حالة وقوع القذف في حق موظف عمومى أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وسبب هذا التشديد هو أنه لما كان من الجائز هنا اقامة الدليل على صحة ما يقذف فالحكم على المتهم يكون معناه انه قد ثبت عليه الادعاء بأمر كاذب . وعلى ذلك تكون جرمته أبلغ وأشد ومن جهة أخرى فالقذف في حق موظف أو شخص آخر ذي صفة نيابية عامة يلحق بالمصلحة العامة ضررا أبلغ من القذف في حق الافراد .

المادة ٢٦٦ — لا تسرى أحكام المادتين السابقتين على ما يسنده أحد الخصام لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية .

وعند اتخاذ الاجراءات الجنائية بمقتضى المواد ٢٦١ وما يليها الى المادة ١٦٨ من هذا القانون .  
مادة ٣ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية  
صدر برأى القبة في ٢ صفر سنة ١٣٥٠ ( ١٨ يونية سنة ١٩٣١ )

وزير الحقانية

على ماهر

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

#### المادة ٢٦٥

لا يجاد تناسق بين العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ في جريمة السب والعقوبات المنصوص عليها في جريمة القذف نص المشروع على توقيع عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة أقصاها خمسون جنيا أو احدى هاتين العقوبتين فقط في أحوال السب الاعتيادية .

أما اذا تضمن السب طعنا في أعراض العائلات فيجب على القاضي الحكم بالحبس والغرامة معا ، فاذا كان الطعن موجها الى موظف صومى أو الى شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة فيجوز أن تمتد عقوبة الحبس الى سنة وتكون الغرامة حداها الاثنى عشرون جنيا والاقصى مائة جنيه .

#### المادة ٢٦٦

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ من قانون العقوبات على أن المادة ١٦٦ مكررة ( وهى التى تقرر النظام الخاص بالمسئولية الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى ) تنطبق على حالة القذف والسب .

وقد أضاف المشروع الى هذا الحكم أن سائر العقوبات المنصوص عليها في المواد ١٦٧ و١٦٧ مكررة و١٦٨ في الجرائم المبينة بالباب الرابع عشر من الكتاب الثانى تنطبق أيضا على مادة القذف والسب .

لهذا تتشرف وزارة الحقانية بأن ترفع الى مجلس الوزراء مشروع المرسوم بقانون المرافق لهذه المذكرة حتى اذا وافق عليه يتفضل برفعه لأعتاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك للتصديق عليه .

القاهرة في ١٦ يونية سنة ١٩٣١

وزير الحقانية

على ماهر



# المحكمة

مجلة قضائية

نصفها نقابة المحاماة بالأهلية

السنة الرابعة عشرة

العدد السابع

أبريل سنة ١٩٣٤

Les gouvernements ne peuvent se maintenir que par ce qui leur a donné naissance.

Ainsi, par exemple, un gouvernement fondé, par la force ne se soutient que par la ruse, et le contraire a lieu en cas contraire

( Henri Heine )

إذا تخالجتك الأمور فاستقل أعظمها خطراً . فإن لم يستتب ذلك فارجأها دركا . فإن اشتبه ذلك فأجدرها أن لا يكون له مرجوع حين تولى فرصته . اغتتم من الأمور ما تعجلت . ومن الأهواء ما سوفت ومن النصب ما عاد عليك

( ابن المقفع )

جميع المقالات سواء كانت خاصة بنحرير المجلة أو بالادارة ترسل بعنوانه «ادارة مجلة المحاماة ونحريرها»

بشارع النافخ رقم ٢٠

مطبعة حمادي

تليفون رقم ٥٥٤٨٠

## بيان

نشرنا في القسم الاول من هذا العدد الاحكام الآتية :

١٦ <sup>عدد</sup> أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار الجنائية

٦ » » » » المدنية

ونشرنا في القسم الثاني

١٠ <sup>عدد</sup> أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية

٤ » » المحاكم الكلية

٢ » » القضاء المستعجل

٨ » » المحاكم الجزئية

٨ » » المختلطة

ونشرنا في القسم الثالث (التشريعي) المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ بشأن المطبوعات  
ومذكرته الايضاحية

والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢ باضافة مادة الى قانون العقوبات الاهلى بشأن عدم تسليم  
الاطفال وخطفهم ومذكرته الايضاحية

والقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الاهلى  
والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٢ بادخال بعض أحكام خاصة بالاجراءات الجنائية وكذا  
مذكرة القانونين المذكورين الايضاحية

لجنة تحرير المجلة

راغب اسكندر — محمد صبرى أبو علم



شهر ابريل  
سنة ١٩٣٤

# المحكمة

العدد السابع  
العدد الرابع عشر

## قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية (١)

١٠٦

٢ يناير سنة ١٩٣٤

١ - دفاع شرعي . أساسه الاعتراف بالجريمة ثم بيان الظروف  
الملحقة الى ارتكابها .

٢ - دفاع شرعي . تقريره موضوعي . متى تدخل محكمة النقض  
المبادئ القانونية

١ - يجب على من يتمسك بحالة الدفاع  
الشرعي أن يكون معترفاً بما وقع منه وأن يبين  
الظروف التي ألجأته الى هذا الذي وقع منه . إذ  
بما لا شك فيه أن انكار المتهم ما أسند إليه وتمسكه  
في آن واحد بحالة الدفاع الشرعي أمران  
متناقضان ينفي أحدهما الآخر نفياً صريحاً .

٢ - حالة الدفاع الشرعي هي مسألة موضوعية  
بحسب لقاضي الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم  
لديه من الأدلة والظروف اثباتاً أو نفياً . ولا  
رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك اللهم إلا إذا  
كانت هذه الأدلة والظروف لاحقيقة لها بالمرة  
أو أنها في حد ذاتها لا توصل عقلاً إلى النتيجة  
التي انتهى إليها الحكم إليها .

المحكمة

« حيث أن حاصل الطعن أن الطاعن دفع  
لدى المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن

الغير ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع قائلة  
بأن اعتداء الطاعن على المجنى عليه لم يحصل إلا بعد  
إصابة خاله وانصرافه الى القسم . ويقول الطاعن  
أن هذا تصوير خاطيء ومتناقض مع ما هو ثابت  
بالحكم نفسه -- وعليه تكون المحكمة أخطأت  
في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم .

« وحيث أنه بالرجوع الى الحكم المطعون  
فيه يعلم أن المحكمة أثبتت صراحة فيه أن الطاعن  
أنكر أمامها اعتدائه على قرني عيسى عبد الرحمن  
وأوضح أنه لم يعلم بما أصاب خاله محمود محمد عبد  
القطب إلا بعد توجهه مع العسكري الى مركز

البوليس . وإن المحامي عن الطاعن التمس بعد ذلك  
من المحكمة -- من باب أصلي -- براءة هذا الأخير  
بما أسند إليه لأنه كان في حالة الدفاع الشرعي عن  
خاله -- ومن باب الاحتياط -- استعمال الرأفة معه  
« وحيث أنه مما ينبغي ملاحظته أولاً وقبل

كل شيء أنه يجب على من يتمسك بحالة الدفاع  
الشرعي أن يكون معترفاً بما وقع منه وأن يبين  
الظروف التي ألجأته الى هذا الذي وقع منه إذ  
بما لا شك فيه أن انكار المتهم ما أسند إليه وتمسكه  
في آن واحد بحالة الدفاع الشرعي أمران متناقضان  
ينفي أحدهما الآخر نفياً صريحاً .

« وحيث أنه رغمًا من التناقض الواضح الذي  
ظهر بين أقوال الطاعن نفسه لدى المحكمة بما

(١) أرسلت خلاصة المبادئ الى المجلة من حضرة محمود افندي عمر سكرتير محكمة النقض والابرار الذي استخلصها بعد أن راجعها  
حضرة صاحب العزة حامد بك فهمي

سبق ذكره وبين ما تمسك به محاميه من حالة الدفاع الشرعى . رغما من ذلك فان المحكمة رأت أن تصرف النظر عن انكار المتهم ما اسند اليه وان تعرض لدفاع محاميه باحثه فيه على ضوء ما تبينته من مجموع وقائع الدعوى وظروفها وبعد أن بحثته فعلا قضت صراحة برفضه قائلة انه ثبت لها أن اعتداء الطاعن على قرنى عيسى عبد الرحمن لم يحصل « الا بعد اصابة خاله محمود محمد عبد القطب وانصرافه الى القسم ومن ثم تكون » الدفاع غير متوافرة ،، ( كذا ) وواضح ان المحكمة استندت في استبعاد حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها محامى الطاعن الى ما قرره هذا الاخير لديها من أنه لم يعلم باصابة خاله المذكور الا بعد توجهه مع العسكرى الى مركز البوليس

ومن ذلك يرى ان لاصحة لما يدعيه الطاعن اليوم من أن ما ذكرته المحكمة في هذا الصدد تصوير خاطيء ومتناقض مع ما هو ثابت بالحكم نفسه . لاصحة لذلك اذا ما استند الى الحكم المطعون فيه لاستبعاد اركان الدفاع الشرعى قد استنتجته المحكمة واستمدته من نفس أقوال الطاعن المثبتة بذلك الحكم كما سلف البيان فالمحكمة لم تخطئ اذن في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم كما يدعى الطاعن - على انه مما يحسن التنبيه اليه في هذه المناسبة أن حالة الدفاع الشرعى هى مسألة موضوعية بحثة لقاضى الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الأدلة والظروف اثباتا أم نقيا ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك اللهم الا اذا كانت هذه الأدلة والظروف لاحقيقة لها بالمرّة وانها في حد ذاتها لا توصل عقلا الى النتيجة التى انتهى اليها وواضح أن ليس من ذلك شئ في الدعوى الحالية .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن الحالى

في غير محله ويتعين رفضه موضوعا .

( طعن عوض حسن حسين ضد النيابة رقم ٢٣ سنة ٤ قضائية رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة مصطفى محمد بك وزكى برزى بك واحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد نور بك مستشارين والاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف )

١٠٧

٨ يناير سنة ١٩٣٤

١ - ظروف مخففة . العناصر التى يصح أن تستمد منها تلك الظروف . عبارة : أحوال الجريمة ، المستعملة في المادة ١٧ ع . تفسيرها .

٢ - حدائق من المتهم . في الأحوال التى لا تدخل في حدود العذر القانونى . امكان اعتبارها ظرفا مخففا .

٣ - استعمال الرأفة . تسببها . لا وجوب . ( المادة ١٧ ع )

المبادئ القانونية

١ - إن عبارة أحوال الجريمة

Circonstances du fait poursuivi

التي تقتضى رأفة القضاة والتي ورد ذكرها في المادة ١٧ ع . لا تنصب فقط على مجرد وقائع الدعوى وانما تتناول بلا شك كل ما يتعلق بمادية العمل الاجرامى من حيث هو وما يتعلق بشخص المجرم الذى ارتكب هذا العمل وشخص من وقعت عليه الجريمة وكذا كل ما أحاط بذلك العمل ومرتكبه والمجنى عليه من الملابسات والظروف بلا استثناء . وهو ما اصطلاح على تسميته بـ

Circonstances objectives et circonstances subjectives

أى الظروف المادية والظروف الشخصية .

وهذه المجموعة المكرونة من تلك الملابسات

والظروف والتي ليس في الاستطاعة بيانها ولا

حصرها indéfinissables et illimitées

هى التى ترك لمطلق تقدير القاضى أن يأخذ منها

ما يراه هو موجبا للرأفة .



٢ - يصح للقاضي أن يتخذ من صغر سن المتهم ظرفاً قضائياً مخففاً ولو كانت تلك السن قد تجاوزت الحد الذي يعتبر القانون فيه صغر السن عذراً قانونياً .

٣ - إذا أراد القاضي استعمال الرأفة والنزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها قانوناً إلى درجة أخف فهو لا يكون ملزماً ببيان موجب ذلك بل كل ما يطلب منه عندئذ هو مجرد القول بأن هناك ظرفاً مخففاً والاشارة الى النص الذي يستند إليه في تقدير العقوبة . ذلك بأن الرأفة شعور باطنى تشير في نفس القاضي علل مختلفة لا يستطيع أحياناً أن يحددها حتى يصورها بالقلم أو اللسان . ولهذا لم يكلف القانون القاضي - وما كان يستطيع تكليفه بيانها بل هو يقبل منه مجرد قوله بقيام هذا الشعور في نفسه ولا يسأله عليه دليلاً .

### المحكمة

« حيث ان سالم سلطان ومحمد سايمان داود المتهمين الاول والثاني لم يقدموا اسباباً للطعن بما فيكون طعنهما غير مقبول شكلاً .

« وحيث ان الطعنين الحاصلين من النيابة العامة ومن احمد ندا المتهم الثالث صحيحان شكلاً لتقدميهما هما واسبابهما في الميعاد القانوني .

« وحيث ان مطعن النيابة العامة يتلخص في ان محكمة الجنايات بعد ان سردت وقائع الدعوى وظروفها بما فيها الباعث الذي دفع بالمتهم الاول سالم سلطان الى اقرار جرمه جاءت عند تقديرها للعقوبة برأى لا يتسق وما تقدم من ذنبه فقالت انها ترى - نظراً لحدائثة سنه وهو في العشرين من عمره - ان تعامله بما تقتضيه المادة ١٧ من قانون

العقوبات وان توقع عاية عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وهي بهذا الذي اتهمت اليه قد اخطأت في تأويل القانون وتطبيقه اذ سن المتهم وحدها وبذاتها ليست ظرفاً مخففاً مما عنته المادة ١٧ سالفه الذكر يبرر عدم توقيع عقوبة الاعدام التي نصت عليها المادة ١٩٨ فقرة ثانية المطبقة على جريمة ذلك المتهم . فالمرجع المصرى لا يقر من الظروف المخففة الا ما تعاق باحوال الجريمة ولا يجوز ما أجازته بعض القوانين الاجنبية التي خولت للقاضي حق تخفيف العقوبة اما لصرامة ذات النص في نظره وأما لرعايته لظروف الدعوى ولا شك أيضاً في أن المشرع المصرى لم يقصد قط ان سن المتهم تمنع من توقيع عقوبة الاعدام أو تصح أن تكون عذراً قانونياً لتفادى توقيعها الا في الأحوال التي عني بإيضاحها فهو لا يعرف صغر السن الا في الحدود والقيود التي ذكرها في باب المجرمين الاحداث فتى كانت سن المتهم لا تدخل تحت حكم من احكام هذا الباب فهي لا تصلح قانوناً لأن تتخذ عذراً أو ظرفاً يخفف العقاب . ولقد ثبت من الحكم المطعون فيه ان عمر المتهم الاول عشرون سنة أى أنه قد فات بكثير السن الواردة في باب المجرمين الاحداث من قانون العقوبات ( المواد من ٥٩ الى ٦٦ ) وانه ان صح ان يكون لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير ظروف الرأفة بغير ان تلتزم بذكرها في الحكم وهو رأى ترجو النيابة من محكمة النقض ان تعيد النظر فيه على اطلاقه اذ ليس سائغاً ان تستثنى ظروف الرأفة ودواعى تلطيف العقوبة من واجب تسبب الاحكام لاسيما في القانون المصرى الذي حصر أسباب الرأفة في الأمور المستفادة من الوقائع خصوصاً مع قيام نص المادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ اكتوبر سنة

١٩٢٥ بشأن تجنيح بعض الجنايات الذى أوجب صراحة أن يشتمل امر الاحاله على بيان الاعذار أو الظروف المخففة التى بنى عليها - ومع قيام المادة ٥٢ عقوبات التى أوجبت هى أيضا على القاضى بيان أسباب إيقاف التنفيذ عند ما يأمر به انصح ذلك فانه مما لا شبهة فيه ان محكمة الموضوع اذا ذكرت أو استندت صراحة أو ضمنا الى ظرف باعتباره مخففا وكان هذا الظرف فى نظر الكافة مشددا كان لمحكمة النقض مراقبتها فى ذلك الشذوذ وردها عنه ومن باب أولى يكون لمحكمة النقض هذا الحق اذا اعتبرت محكمة الموضوع أمراً مأخوفاً للعقوبة وكان القانون لا يقر هذا الوصف - وانه لما يزعم الخاطر أن السياق المنطقي للرأى الذى ذهبت اليه محكمة الجنايات فى الحكم المطعون فيه الآن يؤدي حتماً لنسبة مدهشة فى تعارضها مع القانون وهى ان من تكون سنة عشرين سنة لا يحكم عليه بالاعدام - هذا وفيما يتعلق بالمتهمين الثانى والثالث نقول النيابة العامة ان المحكمة قد أخطأت أيضاً فى تأويل القانون وتطبيقه بأن ذكرت فى حكمها « انها ترى معاملة ذينك المتهمين بالمادة ١٧ عقوبات لطبيعة مانسب اليهما حسب تصوير الحادثة » فى حين ان القانون يجعل طبيعة مانسب اليهما حسب تصوير الحادثة الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وان ما ذكرته المحكمة فى هذا الصدد صريح فى الدلالة على انها تريد التخلص من تطبيق نص القانون وانها تنازع فى تناسب العقوبة التى يفرضها مع طبيعة الجريمة التى وضعت لها هذه العقوبة - على ان تقدير طبيعة الجريمة وماهيتها مسألة من خصائص المشرع وقد فرغ القانون من أمرها ووضع عقوبتها فذكر المحكمة طبيعة الجريمة مرادف لذكرها نص القانون ..

« وحيث ان الملحق الذى قدمته النيابة العامة بعد ذلك تأييداً لوجهة نظرها المبينة فى المطعن المتقدم ذكره حاصله ان قانون العقوبات الفرنسى عند وضعه فى سنة ١٨١٠ لم يكن يعتبر ظروف الرأفة الا فى مواد الجنح فقط دون الجنايات والتحالفات وكانت مع ذلك العقوبات التى قررها للجنايات على جانب عظيم من الشدة والصرامة اضطره الى ادخال نظام الظروف المخففة فى مواد الجنايات فى سنة ١٨٢٤ ولكنه قصر هذا النظام على جنات معينة ثم فكر القوم بعد ذلك فى تخفيف العقاب عن المجرمين فأخذوا فى مراجعة قانون العقوبات برمته ولكنهم انتهوا فى آخر الأمر الى تعديل نظام الظروف المخففة فى سنة ١٨٣٢ تعديلاً من شأنه أن يسمح للقاضى أو المحلفين تلافى ما فى ذلك القانون من شدة وصرامة. وتقول النيابة العامة ان المادة ٤٦٣ من قانون العقوبات الفرنساوى وهى مادة الرأفة التى تقابلها فى قانون العقوبات المصرى المادة ١٧ لم تبين ماهية أسباب هذه الرأفة واقتصرت على ذكر ان العقوبات تنقص « اذا وجدت ظروف مخففة » ( كذا ) وأما نص المادة ١٧ من قانون العقوبات المصرى فقد جاء مخالفاً فى صيغته لنص القانون الفرنساوى وان هذه المخالفة لا بد وان تكون مقصودة وينبنى عليها عدم الأخذ بالقانون الفرنساوى فى هذا الصدد اذ نص المادة ١٧ سائلة الذكر صريح فى ان ظروف الرأفة مناطها وقائع الدعوى ليس الا ولا تسمح عبارة هذا النص بحال القول بما قيل به فى القانون الفرنساوى من ان القاضى يملك أن يعتمد على صرامة النص - فى رأيه - لتخفيف العقاب خصوصاً اذا لوحظ ان المشرع الفرنساوى عند ما رغب فى تدارك ما ظهر فى قانونه من شدة قاسية لم



يكن في وسعه وقتئذ تلافيها بتعديل القانون كله فتوسل بنظام الظروف المخففة أما المشرع المصري فلم تكن به حاجة الى التوسل بهذه الطريقة وهو يضع ويصوغ قانونه برمته - وتضيف النيابة العامة الى ما تقدم وفيما يتعاقب باجباب تسبب دواعي الرأفة في القانون المصري (أولا) ان نظام المحلفين الموجود في فرنسا لا وجود له في مصر وان في هذا النظام ضمانة وطمأنينة للجمهور . و(ثانيا) ان مثل هذا التسبب أوجبته القانون البلجيكي والنمساوي والقانون الاسباني وكذلك القانون الايطالي الجديد وان من بين هذه القوانين ما حدد أسباب الرأفة على سبيل الحصر وهذا يستدعي بدهة بيانها في الحكم .

«وحيث ان المسائل التي يثيرها مطعن النيابة العامة ويتعين الفصل فيها تنحصر فيما يأتي :

اولا - ما هو نطاق ومدى الظروف المخففة التي قصد اليها الشارع المصري في المادة ١٧ من قانون العقوبات وما هي العناصر التي يصح ان يستمد منها تلك الظروف وهل حداتها سن المتهم بنوع خاص حتى في الاحوال التي لا تدخل في حدود العذر القانوني يصح اعتبارها من تلك الظروف ام لا ؟

ثانيا - هل من واجب محكمة الموضوع اذا ما رأت الاخذ بهذه الظروف ان تعنى ببيانها في حكمها بياناً صريحاً وبعبارة اخرى هل من واجب قاضي الموضوع تسبب الرأفة التي يرى أخذ المتهم بها ؟

### فمن المسألة الأولى

«حيث انه من الثابت ان المادة ١٧ من قانون العقوبات المصري قد تقلت واستمدت من المادة ٤٦٣ من قانون العقوبات الفرنسي .

«وحيث ان المادة ٤٦٣ المذكورة نصت على انه اذا قرر المحلفون ان هنالك ظروفًا مخففة تنقص

الخ . . . واما المادة ١٧ من القانون المصري فنصها كالآتي . «يجوز في مواد الجنايات اذا اقتضت احوال الجريمة المقامة من أجاها الدعوى العمومية رأفة القضاة بتبديل . . . الخ»

«وحيث انه لا شك في ان عبارة احوال الجريمة التي تقتضى رأفة القضاة المستعملة في المادة ١٧ المتقدم ذكرها هي نفسها وبذاتها الظروف المخففة التي اشير اليها في نص المادة ٤٦٣ فرنساوية لا بل عبارة القانون المصري ربما كانت اوفى في هذا الصدد من عبارة القانون الفرنسي اذ احوال الجريه

Circonstances du fait poursuivi لا تنصب فقط على مجرد وقائع الدعوى كما فسرتها النيابة العامة في مطعنها الحالي وانما هي تتناول بلا شك كل ما يتعلق بمسألة العمل الإجرامي في حد ذاته وبشخص المجرم الذي ارتكب هذا العمل وبمن وقعت عليه الجريمة وكذا كل ما احاط ذلك العمل ومرتكبه والمجنى عليه من الملابسات والظروف بلا استثناء - وهو ما اصطلاح على تسميته بـ Circonstances objectives, circonstances subjectives اي الظروف المادية والظروف الشخصية - وهذه المجموعة المكونة من تلك الملابسات والظروف والتي ليس في الاستطاعة بيانها ولا حصرها - indéfinies et illimitées هي التي ترك لمطلق تقدير القاضي ان يأخذ منها ما يراه هو موجبا للرأفة . «وحيث ان المعنى الضيق الذي تذهب اليه النيابة قد كان يصح ان يكون لها شبهة وجه في القول به لو ان النص الفرنسي لعبارة احوال الجريمة كان هكذا les circonstances du fait اذا لا يمكن ان يقبل منها القول بان المراد هو احوال الواقعة المادية في ذاتها دون غيرها . اما والنص هو

المصري نفسه سار بنفس هذه الروح فان المذكرة التي أصدرتها وزارة الحقانية ايضاحا وتفسيراً لقانون ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بتجنيح بعض الجنايات ( من جهة الاختصاص ) والذي سيأتي الكلام عنه فيما بعد ارادت أن تبين هي أيضا الظروف المخففة الأكثر شيوعاً والتي يصح لقاضي الاحالة الاستناد اليها لاجراء هذا التجنيح فذكرت من ضمنها صراحة حداثة سن المتهم التي نحن في صددنا الآن ويحسن هنا ايراد ما سطر في تلك المذكرة حرفياً : « قد بحثت وزارة الحقانية أيضاً . فيما اذا كان من المناسب ان تبين » « بطريقة المحصر في القانون الظروف المخففة التي تبرر » « اعتبار بعض الجنايات جنحاً بدلاً من تركها المحض » « تفدير قاضي الاحالة فتتزع منه بذلك حق التوسل » « بغيرها - ولكنها رأت من الأمور المتعذر » « تحقيقها عملياً أن تدرج في القانون كشفاً ببيان » « تلك الظروف بالحصور رأت أنه مادام باب المعارضة » « في قرار اعتبار الجناية جنحة مفتوحة فلا داعي » « للخوف من سوء استعمال السلطة الممنوحة اذ » « انه يكون في وسع غرفة المشورة أن تتلافى » « دائماً مضارها فن الظروف المخففة الواضحة التي » « يمكن ذكرها على سبيل التحصيل قللة الضرر الحقيقي » « الواقع على شخص المجنى عليه أو على أمواله » « وحدثة سن الجاني حتى في الأحوال التي » « لا تدخل في حدود العذر القانوني ... الخ . »

فاذا كان الشارع المصري قد دل بقوله في تلك المذكرة على ان من مبادئه أن حداثة السن ولو في غير أحوال العذر القانوني التي نص عليها في باب المجرمين الاحداث - ومنها بالبداية العذر المقيد الوارد بالمادة ٦٦ عقوبات أن هذه الحداث تعتبر من أهم الظروف المخففة فلا يمكن اذا الافتتاح عليه بتفسير ما ورد في تعليقات

les circonstances du fait poursuivi أي احوال الجريمة الجارية المحاكمة عنها . فالتفسير الضيق الذي تذهب اليه لا يمكن التسليم به بل مراد القانون هو ذلك المعنى الواسع السابق بيانه . « وحيث ان النيابة العامة تنعى على محكمة الجنايات اعتبارها حداثة سن المتهم الاول سالم سلطان درويش ظرفاً مخففاً لأنه ان الشارع لا يعرف صغر السن الا في الحدود والقيود التي ذكرها في باب المجرمين الاحداث وانه متى كانت سن المتهم لا تدخل تحت حكم من احكام هذا الباب فلا تصاح قانوناً ان تتخذ عذراً او ظرفاً مخففاً وتستند النيابة في نظريتها هذه الى نص المادة « ٦٦ » من قانون العقوبات والى تعليقات وزارة الحقانية عليها .

« وحيث انه لا محل لما تستند اليه النيابة العامة في هذا الصدد إذ ينبغي التمييز بين الأعدار القانونية البحتة وبين الظروف المخففة القضائية وعدم الخلط بينهما فالأولى قد تولى الشارع أمرها بنفسه ونص بشأنها على ما رآه وهي فيما يختص بالسن قد جعلها الشارع عذراً مطابقاً لغاية الخامسة عشر - وجعلها عذراً مقيداً من الخامسة عشر الى السابعة عشرة واما الثانية - وهي الظروف المخففة التي يصح استمدادها من حداثة السن التي لا تدخل في هذه الحدود أي السن التي تتجاوز السابعة عشر فمافوق - فانها تركت لمطاق تقدير القضاة ومما تحسن الاشارة اليه في هذه المناسبة ان الفقه والقضاء الفرنسيين عندما أوردا الظروف المخففة الاكثر شيوعاً ذكراً صراحة وبنوع خاص حداثة سن المتهم وهذه السن التي اعتبرت من الظروف المخففة الاكثر شيوعاً هي بلا شك السن التي لا تدخل تحت حكم من احكام باب المجرمين الاحداث وانما هي السن التي تجاوزت ماتولى الشارع نفسه النص بشأنها - ومما يجب لفت النظر اليه في هذه المناسبة أيضاً ان الشارع



الحقانية على المادة ٦٦ عقوبات — تفسيراً مغايراً لهذا المراد الصريح بل يجب حصر تلك التعليقات في حدود ما وضعت له وهي مجرد بيان العذر المقيد المنصوص عليه بتلك المادة وأن هذا العذر المقيد لا يتنافى مطلقاً مع أصل المجمع عليه من أن صغر السن في ذاته ولو تجاوز الحد الذي يكون فيه عذراً هو ظرف يصح للقاضي أن يعتبره من الظروف القضائية المخففة .

« وحيث انه لا محل كذلك لما خشيته النيابة العامة وصرحت به في مطعنها من أن السياق المنطقي للرأي الذي ذهب اليه الحكم المطعون فيه يؤدي حتماً لنتيجة مدهشة في تعارضها مع القانون وهي ان من تكون سنه عشرين سنة لا يحكم عليه بالاعدام — لا محل لهذا الخوف وهذا الانزعاج إذ أنه وان كان لمحكم الموضوع كامل الحرية في اعتبار سن المتهم من الظروف المخففة للعقاب فإنه مما لا شك فيه ان للقاضي الذي اعتبر السن في قضية معينة ظرفاً مخففاً لمتهم بعينه الا يعد تلك السن كذلك في حق متهم آخر إذ لا ريب في أن لكل جريمة أحوالها الخاصة ولكل مجرم أحواله الشخصية الخاصة وليس من قال أو يقول ان كل من كانت سنهم واحدة وجبت معاملتهم جميعاً على السواء .

« وحيث ان الواقع ان الذي يؤدي الى النتيجة المزعجة هو الأخذ بنظرية النيابة اذ ماذا يكون الرأي في شاب تجاوز السابعة عشرة من عمره بيوم واحد وارتكب جريمة ومثله كان بالأمس فقط لا يجوز للقاضي أن يحكم عليه بالاعدام ولا بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وفي يومه التالي الذي بدأ به الثامنة عشرة يجب على القاضي حتماً أن يحكم عليه بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ؟ أليس ان هذا منتهى ما يطعن في حكمة كل شارع ويدل

على فساد رأيه وعلى أن تشريعه تشريع ميكانيكي صرف لا مدخل فيه للعقل ولا للعواطف الانسانية . . . — على انه مما تحسن الإشارة اليه استيفاء لهذه النقطة بالذات ان محكمة الجنايات قبل التكلم في الدعوى الحالية عن سن المتهم الاول سالم سلطان درويش قد وصفت هذا المتهم بأنه شاب بدوي طائش . وواضح من ذلك جلياً أن المحكمة اذا كانت ذكرت في آخر حكمها ما يدل على اعتبارها حداثة سن المتهم موجبة للرافة فإن عبارتها هذه يكملها ما سبق لها ان قررت من انه شاب طائش ويكون سبب الرافة في نظرها حداثة السن المصحوبة بالطيش ولا شك ان لكل محكمة أن تقرر ان حداثة السن المصحوبة بالطيش هي من الظروف التي توجب رافتها ولا يجوز أن يكون لها معقب في ذلك .

« وحيث أنه ظاهر مما توضح أن محكمة الجنايات باعتبارها حداثة سن المتهم الاول سالم سلطان درويش ظرفاً مخففاً لم تخطئ في تأويل القانون وتطبيقه كما تقول النيابة وانما هي أخذت بما عليه الاجماع وما دل عليه الشارع نفسه في المذكرة الايضاحية لقانون ١١١ كتبوز سنة ١٩٢٥ الخالص بتجنيح الجنايات المتقدم ذكره .

« وحيث انه في شأن المتهمين الثاني والثالث تقول النيابة العامة ان محكمة الجنايات اخطأت أيضاً في تأويل القانون وتطبيقه حيث ذكرت في حكمها أنها ترى معاملة ذينك المتهمين بالمادة ١٧ من قانون العقوبات « لطبيعة مانسب اليهما بحسب تصوير الحادثة »

« وحيث ان الظاهر ان محكمة الجنايات لم تعول فيما رأيته من استعمال الرافة بالمتهمين الثاني والثالث الا على ما ظهر لها من الوقائع والظروف الخاصة بهما فلا محل اذن للقول بأن المحكمة قد اخطأت هنا أيضاً في تأويل القانون وتطبيقه .

«وحيث ان ما اوضحته النيابة العامة أخيراً في ملحق تقريرها من أن المشرع الفرنسي عند ما أراد تدارك ما ظهر له في قانونه من شدة قاسية لم يكن في وسعه وقته تلافياً بتعديل القانون كله فتوصل بنظام الظروف المخففة التي يملك القاضي هناك بموجبها أن يعتمد حتى على صرامة النص - في رأيه - لتخفيف العقاب . وان المشرع المصري لم تكن به حاجة إلى التوصل بهذه الطريقة وهو يضع ويصوغ قانونه برمته - وتستنتج النيابة العامة من ذلك انه لا يصح الأخذ في هذا الموضوع بما هو متبع في فرنسا - أن ما اوضحته النيابة العامة مما سبق ذكره مردود بان المشرع المصري - وهو يضع ويصوغ قانونه برمته - اذا كان عني بحضر الظروف المخففة في دائرة أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى . فان تلك الظروف هي - كما سلف الايضاح - منصبة على وقائع الدعوى وظروفها المادية والشخصية بالكيفية التي سلف بيانها .

#### عمه المسألة الثانية

«حيث ان ما نقوله النيابة العامة من انه ليس بسائع أن تستثنى ظروف الرأفة ودواعي تأطيف العقوبة من واجب تسبب الأحكام لاسيما في القانون المصري الذي حصر أسباب الرأفة في الأمور المستفادة من الوقائع خصوصاً مع قيام نص المادة ٥٢ من قانون العقوبات التي أوجبت على القاضي بيان أسباب إيقاف التنفيذ عند ما يأمر به ومع قيام نص المادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بشأن تجميع بعض الجنايات إذ قد ورد فيه ما يأتي « ويجب أن يشمل أمر الإحالة على بيان الأعذار أو الظروف المخففة التي بنى عليها » أن ما تتمسك به النيابة في هذا الموضوع لهو مما يؤيد بالعكس نظرية عدم وجوب تسبب

الظروف المخففة عموماً التي نصت عليها المادة ١٧ من قانون العقوبات . ذلك بان أحكام المادة ٥٢ عقوبات وأحكام قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ هي أحكام استثنائية وردت مخالفة لأصول القانون العامة إذ الأصل في الأحكام وجوب تنفيذها والأصل في الجنايات أن تختص بالنظر فيها محاكم الجنايات فإيقاف التنفيذ أو تحويل بعض الجنايات إلى محكمة الجناح ورد مخالفاً لأصول القانون فكان الشارع مضطراً لضمان حسن سير العدالة أن يكلف القاضي ببيان موجب إيقافه للتنفيذ أو ببيان موجب مخالفته لقاعدة الاختصاص - فهذا البيان اذن واجب له في نظر الشارع ما يقتضيه حتى لا يكون الأمر مرفوضاً يتصرف فيه القضاة باهوأهم ومن ذلك يرى أن الشارع عند ما رأى ضرورة التسبب عند تطبيق المادة ٢ عقوبات وعند الأخذ بالأعذار والظروف المخففة عملاً بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ سالف الذكر قد عني بالنص على ذلك نصاً خاصاً . أما المادة ١٧ من قانون العقوبات التي وضعت بصفة عامة لما قد يكون هناك من الظروف المخففة في أية جنائية كانت فلم يأت بها نص بهذا المعنى ولا يصح اذن إخضاعها إلى نصوص أخرى خاصة وردت متعلقة بأمور خاصة . وهذا هو المتفق عليه وهو الذي جرت عليه أحكام محكمة النقض دائماً اذ هي قضت باطراد بان القاضي اذا أراد استعمال الرأفة والنزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها قانوناً إلى درجة أخف فهو ليس ملزماً ببيان موجب هذا العدول بل كل المطلوب منه هو مجرد القول بان هناك ظروفاً مخففة والاكتفاء بالإشارة إلى النص المبيح لذلك العدول ولا عجب من ذلك إذ الرأفة شعور باطنى تثيره في نفس القاضي علل مختلفة لا يستطيع أحياناً أن يحددها حتى بصورها بالقلم أو اللسان ولهذا لم يكلف القانون



القاضي - وما كان يستطيع تكليفه - ببيانها بل هو يقبل منه مجرد قوله بقيام هذا الشعور في نفسه ولا يسأله عليه دليلا - على انه مما تجب ملاحظته في الدعوى الحالية ان الحكم المطعون فيه قد جاء - بالنسبة لظروف الخففة التي رأت المحكمة من نفس ظروف المتهمين الثلاثة جميعا .

« وحيث انه لمناسبة ما ذكرته النيابة العامة اخيرا في ملحق تقريرها خاصا بوجوب تسبب الرأفة في بعض القوانين الاجنبية يلاحظ انه بقطع النظر عما راه او يراه كل مشرع من هؤلاء المشترعين صالحا في هذا الموضوع لبلاده واما قد يكون من اختلاف وجهة النظر بينهم في طريقة الوصول الى غرضهم الاساسي - وهو عند الكل السعي الى تخفيف العقاب عن المتهمين - مما لا محل لبيانه تفصيلا في هذا المقام - بقطع النظر عن ذلك كله فانه مما لا نزاع فيه ان ما سار عليه قضاء هذه المحكمة من عدم وجوب بيان دواعي الرأفة هو الذي يتمشى في الحقيقة مع شعور الرأفة ومقتضياتها ويوحى به المنطق الصحيح في مثل هذه المادة ولا ياباه القانون « وحيث انه مما توضح جميعه يرى ان مطعن النيابة العامة في غير محله ويتعين رفضه موضوعا .

وعن مطعن المحم محمد تارا المتهم الثالث

« حيث ان هذا المطعن يتلخص في ان الدفاع عن المتهم المذكور طلب من محكمة الجنايات التصريح باعلان الطبيب الشرعي بصفة شاهد نفى لسمع اقواله بالنسبة للاصابات التي وجست في جسم المجنى عليه اذ لو تم ذلك لكان ثبت للمحكمة ان المجنى عليه المذكور توفي بمجرد اصابته وانه لم يكن هناك عراك بينه وبين المتهمين وعلى ذلك لا يكون هناك اشتراك من الطاعن الحالي في الجريمة المسندة اليه . وان المحكمة اذ رفضت اجابة هذا الطلب قد اخلت بحق الدفاع وهذا وجه من

الأوجه المهمة لبطلان الاجراءات طبقا للمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث ان ما يشكومنه الطاعن هنا غير جدير بالاعتبار اذ بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يعلم ان المحكمة عرضت لطلب الدفاع سالف الذكر وبعد ان بحثته بحثامستفيضا قضت صراحة برفضه رفضا مسيبا وافيا مقنعا

« وحيث انه لذلك يكون المطعن الحالي في غير محله ويتعين رفضه هو ايضا موضوعا .

( طعن النيابة ضد سالم سلطان درويش شحاته العربي وآخرين رقم ١٩١ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا ومصطفى محمد بك وركي برزي بك واحمدامين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين والاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف )

١٠٨

٨ يناير سنة ١٩٣٤

اتفاق على ارتكاب جريمة . وقوع جريمة هي نتيجة محتملة للجريمة المتفق عليها . مسئولية كل متفق .

المبدأ القانوني

الاتفاق على ارتكاب جريمة ما كاف وحده بحسب المادة ٤٣ من قانون العقوبات لتحمل كل من المتفقين نتيجة ذلك الاتفاق ولو كانت الجريمة التي وقعت بالفعل غير تلك التي اتفق على ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة لذلك الاتفاق الذي تم على ارتكاب الجريمة الأخرى . ذلك بأن الشريك مفروض عليه قانوناً أن يتوقع كافة النتائج التي يحتمل عقلا وبحكم المجرى العادي الأمور أن تنتج عن الجريمة التي اتفق مع شركائه على ارتكابها .

فاذا اتفق شخص مع آخرين على سرقة منزل شخص معين فان القانون يفرض بحكم المادة ٤٣ عقوبات على هذا الشخص وعلى غيره من

الشركاء أن يتوقعوا أن يستيقظ المجنى عليه عند دخولهم منزله فيقاوم دفاعاً عن ماله فيحاول اللصوص اسكاته خشية الافتضاح فاذا عجزوا عن اسكاته قضاوا على حياته ليأمنوا شره . تلك حلقات متسلسلة تتصل آخرها بأولها اتصال العلة بالمعلول . فكل من كانت له يد في أولى الحوادث - وهي حادثة السرقة - يجعله القانون مسئولاً بصفته شريكاً عن الحادثة الأخيرة وهي حادثة القتل باعتبارها نتيجة محتملة للأولى . وإذا لم يكن في الاستطاعة مؤاخذه ذلك الشخص على اعتبار أنه شريك في القتل بنية مباشرة لعدم قيام الدليل على ذلك فإن وجوده في مكان جريمة السرقة كاف وحده لمؤاخذه قانوناً بقصده الاحتمالي فيما يتعلق بجريمة القتل على اعتبار أنه كان يجب عليه أن يتوقع كل ما حصل إن لم يكن توقعه فعلاً . ومسئوليته في القتل بنية احتمالية تتحقق ولو ثبت أنه لم يكن يحمل سكيناً أو ساطوراً أو أية أداة أخرى .

### المحكمة

« من حيث أن أول الطاعنين وثنائهما اقتصرتا على التقرير بالطعن في الميعاد ولم يردفا ذلك بتقديم تقرير بأسباب طعنهما فهو غير مقبول شكلاً . » ومن حيث أن الثالث قرر بالطعن وقدم في الميعاد تقريراً اقتصر فيه على القول بعدم ختم الحكم في الميعاد وهذا وحده لا يصلح سبباً للطعن في الحكم فطعنه وإن كان مقبولا شكلاً إلا أنه مرفوض موضوعاً .

« وحيث أن الرابع بعد أن قرر بالطعن في الميعاد قدم تقريراً بأسباب طعنه وكان ذلك في

الميعاد أيضاً فطعنه مقبول شكلاً . » وحيث أن الوجه الأول من أوجه طعنه يتحصل في أن الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون العقوبات على الطاعن وزملائه على إعتبار أنهم شركاء بالمساعدة لمجهولين من بينهم في ارتكاب جريمة القتل وذلك لوجودهم في مكان الحادثة وقت ارتكاب القتل . ووجه الخطأ في ذلك أنه لا يمكن أن يعتبر الوجود في مكان الحادثة مساعدة بوجه ما إلا إذا كان الاتفاق أصلاً على القتل . أما والحكم يسلم بأن الاتفاق كان على السرقة فقط وإن القتل جاء عارضاً عند استيقاظ المجنى عليها فلا يمكن بداهة أن يعتبر الوجود في محل الحادثة سبباً من أسباب المساعدة على القتل .

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت الواقعة وخرج منها إلى التطبيق القانوني قال ( وبما أن المتهمين الأربعة المذكورين قد اتفقوا على السرقة من منزل المجنى عليها ليلاً بطريق الاكراه وبعضهم يحمل سكيناً والبعض الآخر يحمل شاطوراً ودخلوا مسكنها بواسطة التسور ولما وجدوها متيقظة وقاومتهم قتلوها وكان ذلك القتل نتيجة محتملة للاتفاق على السرقة في الظروف المتقدمة . وبما أنه لم يثبت من التحقيق بطريقة قاطعة أي المتهمين قد باشر القتل فعلاً ولا مانع قانوناً يمنع من اعتبارهم جميعاً شركاء لمجهولين من بينهم في ارتكاب القتل الذي وقع نتيجة محتملة لاتفاقهم على السرقة ولمساعدتهم بعضهم البعض في الاعمال المسهلة لارتكاب القتل بالوجود في مكان الحادثة وقت مباشرة القتل . »

« ومن حيث أن الثابت بالحكم المطعون فيه والذي لا ينازع فيه الطاعن أنه كان ممن اتفقوا على السرقة من منزل المجنى عليها وممن دخلوا



منزلها لهذا الغرض . والاتفاق وحده كاف بحسب المادة ٤٣ من قانون العقوبات لتحصيل كل من المتفقين نتيجة ذلك الاتفاق ولو كانت الجريمة التي وقعت بالفعل غير تلك التي اتفق على ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة لذلك الاتفاق الذي تم على ارتكاب الجريمة الأخرى . ذلك بأن الشريك مفروض عليه قانونا أن يتوقع كافة النتائج التي يحتمل عقلا وبحكم المجرى العادي للأمر أن تنتج عن الجريمة التي اتفق مع شركائه على ارتكابها . ففي مثل القضية الحالية التي اتفق فيها الطاعن مع آخرين على سرقة منزل شخص معين يفرض القانون بحكم المادة ٤٣ عقوبات على الطاعن وغيره من الشركاء أن يتوقعوا أن يستيقظ المجنى عليه عند دخولهم منزله فيقاوم دفاعا عن ماله فيحاول بعض النصوص اسكاته خشية الافتضاح فاذا عجزوا عن اسكاته قضاوا على حياته ليأمنوا شره تلك حادثة متسلسلة تتصل آخرها بأولها اتصال العلة بالمعلول . فكل من كانت له يد في أولى الحوادث - وهي حادثة السرقة - يجعله القانون مسئولا عن الحادثة الأخيرة وهي حادثة القتل باعتبارها نتيجة محتملة للأولى . ولم يكن الحكم المطعون فيه بعد بيان ظرف الاتفاق على السرقة بحاجة الى تبين أن الطاعن كان شريكا بالمساعدة في جريمة القتل ذاتها بوجوده في مكان الجريمة ولو أن هذا صحيح في الواقع إذ أن وجود الطاعن كان من ضمن العوامل التي شجعت القاتل المجهول على مقارفة القتل . ذلك صحيح ولو أن الطاعن أراد أن يتخذ منه مطعنا على الحكم بقوله ( أن الاشتراك بالمساعدة في جريمة القتل لا يمكن أن أن يكون له وجود الا اذا كان هناك اتفاق من بادىء الأمر على القتل وهو ما لم يحصل اذ القتل انما جاء عرضا وبغير سبق اتفاق عليه ) وتلك

مغالطة من الطاعن في هذا المقام الذي يؤخذ فيه الحكم الطاعن بقصده الاحتمالي فقط ولم يسند اليه انه اشترك في القتل بقصد مباشر والا لما كان الحكم بحاجة الى تطبيق المادة ٤٣ عقوبات ولا يستطيع الطاعن ان يتنصل من ان المساعدة وقعت منه بالفعل بوجوده في مكان الجريمة وان ذلك مما شجع القاتل فعلا على مقارفة القتل . وهذا القدر كاف لمؤاخذة الطاعن قانونا بقصده الاحتمالي فيما يتعلق بجريمة القتل على اعتبار انه كان يجب عليه ان يتوقع ذلك كله أن لم يكن توقعه بالفعل وانه ان لم يمكن مؤاخذته بالاشتراك في القتل بنية مباشرة فهو على كل حال مسئول عن الاشتراك فيه بنية احتمالية .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان الحكم اخطأ في تطبيق المادة ٤٣ عقوبات اذ اعتبر القتل نتيجة محتملة لاتفاق المتهمين على السرقة وذهبهم الى محل الحادثة وبعضهم يحمل سكيننا والبعض الآخر يحمل شاطورا ووجه الخطأ أن السكين و الشاطور من ادوات السرقة وليساهما بالضرورة من ادوات القتل . فضلا عن ان المحكمة على كل حال اخذت بتقرير الطبيب الشرعي وهو ان سبب الموت هو الخنق لا الضرب بالسكين أو الشاطور . » ومن حيث ان هذا الوجه إنما هو تنمة للمغالطة التي بدأت في الوجه الأول وفيما سبق من البيان ما يكفي للرد عليها وانما يحسن أن يشار هنا الى أن الطاعن كان يمكن قانونا ان يؤاخذ بحكم المادة ٤٣ عقوبات ولو ثبت انه لم يحمل سكيننا ولا شاطورا ولا أية أداة أخرى لانه - كما سبق القول - لم يسند اليه اشتراك في القتل بقصد مباشر حتى كان يعمل على تزويد نفسه بالادوات التي يستعين بها على تنفيذ نيته وانما مؤاخذته مقصورة على الاشتراك في القتل بنية احتمالية فقط لان القتل

من الاجراءات من زميل له متهم معه في القضية عينها من رفع استئناف عن الحكم الصادر ضده هو ورفع نقض عن الحكم الاستئنافي ولا يعتبر كذلك إجراءات تسليم ذلك المتهم الهارب من الاجراءات التي يترتب عليها انقطاع تقادم الدعوى العمومية بالنسبة له - ذلك الحكم يعتبر خاطئاً متعيناً نقضه لأن الصحيح قانوناً هو وجوب اعتبار ما رفعه المتهم الذي لم يهرب من طعون وما صدر ضده من أحكام قاطعة لمضى المدة بالنسبة للمتهم الهارب أيضاً - واعتبار إجراءات تسليم المتهم الهارب قاطعة للتقادم أيضاً لأن هذه الاجراءات ليست في الواقع إلا أوامر صادرة بضبط هذا المتهم واحضاره بما لا يدع شبهة في كونها من إجراءات الضبط التي تتولاها سلطة التحقيق .

المحكمة

« من حيث ان مادة هذا الطعن تتحصل في أن النيابة العمومية اتهمت محمد محمود مليس وآخر بأنهما يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ جلبا الى القطر المصري جوهرًا مخدراً بغير رخصة وطلبت ماقبتهما بالمواد ٣ و ٣٥ و ٤٥ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٨ فقضت محكمة دمياط الجزئية غيابياً بالنسبة لهذا المتهم وحضورياً بالنسبة لزميله بحبس كل منهما خمس سنوات مع الشغل وغرامة ألف جنيه . فاستأنف المتهم الحاضر هذا الحكم فحكم برفضه في ١١ يونيه سنة ١٩٣٠ ورفع عن هذا الحكم نقضاً في ١٢ يونيه سنة ١٩٣٠ قضى بعدم قبوله في ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٣٠ . أما محمد محمود مليس فقد كان هارباً خارج القطر المصري بالشام وتركيا فطلب تسليمه سنة ١٩٣٢ وتم

وقع نتيجة محتملة لاشتراكه مع زملائه على ارتكاب جريمة السرقة . ومن ذلك يبين ان كلا الوجهين غير سديد فيتعين رفضهما .

طعن عبد الفتاح محمد حسنين وآخرين ضد النيابة ومينائل افندي فهمى مدعى مدنى رقم ١٠ سنة ٤ قضائية رئائية وعضوية حضرات أصحاب العزة مصطفى محمد بك وزكى برزى بك واحد امين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد نور بك مستشارين وحضور الاسناد محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف )

١٠٩

١١ يناير سنة ١٩٣٤

تقادم . مبدأ تقادم الجريمة . اجراءات التحقيق التي تقطع التقادم . ( المادة ٢٨٠ نج )

المبدأ القانوني

الجريمة تعتبر في باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لافي حكم تحديد مبدأ التقادم ولا في حكم ما يقطع هذا التقادم من إجراءات . ولهذا كان مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذي يقوم فيه فاعلها الاصلى بعمله الختامى المحقق لوجودها في حق جميع مرتكبيها فاعلين ومشاركين . وكذلك كان أى إجراءات يوقف الدعوى العمومية بعد نومها يعتبر قاطعاً لمدة التقادم ولو كان هذا الاجراء خاصاً ببعض المتهمين ولو بمجهول منهم . وهذا هو المعنى الذي تصرح به المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات في نصها على أن إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص من دخل منهم في هذه الاجراءات ومن لم يدخل فيها وإذن فالحكم الذي يعتبر الحكم الغيابي الذي صدر على متهم هارب هو آخر اجراء من إجراءات التحقيق بالنسبة له ولا يعتبر ما حصل بعد ذلك



هذا التسليم وأعلن المتهم بالحكم الغيابي في ٦ يوليو سنة ١٩٣٣ فعارض فيه وتمسك عندئذ المعارضة بسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية قبله بمضى المدة محسوبة من تاريخ الحكم الغيابي ليوم القبض عليه . فقضى برفض هذا الدفع وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف وأعاد احتجاجه بهذا الدفع أمام محكمة المنصورة الاستئنافية فقضت تلك المحكمة بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ بقبول الدفع والغاء الحكم المستأنف وسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة وبراءة المتهم .

« طعن النيابة في هذا الحكم ومحصل الطعن ان محكمة المنصورة الاستئنافية اعتبرت الحكم الغيابي الصادر على محمد محمود مایس في ٢٩ ابريل سنة ١٩٣٠ انه آخر ما جرى معه من اجراءات التحقيق ثم جعلت هذا التاريخ مبدأ احتساب المدة القانونية المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية ولما رأت انه قد قبض على هذا المتهم في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٣ وان مدة السقوط قد انقضت حكمت بسقوط الحق في اقامة الدعوى وبالبراءة . وتقول النيابة في بحثها القيم الذي أورده بتقرير أسباب الطعن أن تلك المحكمة قد اطرحت ما تمسكت هي به من ان مدة السقوط قد قطعتها ما كان من محاكمة ذلك المتهم الحاضر أمام محكمة الاستئناف فأمام محكمة النقض حتى صدر حكم هذه المحكمة في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بعدم قبول النقض المرفوع منه وكما قطعتها من جهة أخرى ما اتخذ من الاجراءات خاصا بتسليم المتهم الغائب خلال سنوات ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ . وان تلك المحكمة في سبيل تأييد وجهة نظرها المتقدمة الذكر قد أولت نص المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات فأخطأت التأويل ثم طبقت ما تأولته فأخطأت

التطبيق . ذلك بأنها ذهبت الى أن نص هذه المادة القاضي بأن اجراءات التحقيق يترتب عايتها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى « ولو لم يدخلوا في الاجراءات المذكورة » لا يتناول الا الاشخاص الذين كانوا بعیدين عند تحقيق مجرى مع غيرهم ثم يستدعون اليه أو يدخلون فيه بعد فوات المدة المسقطه للحق في اقامة الدعوى العمومية ولا يسرى على من يكون قد شملهم هذا التحقيق من مبدئه وسارت اجراءاته بالنسبة لهم جميعا . ثم قالت فقياس حالة هؤلاء على حالة المتهم الآن في القضية قياس مع الفارق ثم قالت أما طعن زميله بطريق النقض في الحكم الذي أصدرته عليه محكمة الاستئناف فهو من اجراءات الدفاع التي لا تقطع المدة وأما ما اتخذ من اجراءات التسليم نحو المتهم الغائب فليست كذلك من اجراءات التحقيق . وتقول النيابة أن ذلك من الخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ما يقتضي نقض الحكم المطعون فيه .

« وحيث ان تقادم الدعاوى الجنائية لا يقوم في النظر على اهمال النيابة ضبط الواقعة وتحقيقها او محاكمة مرتكبها ولا على استمرار من يكون قد اقترفها على ظاهر حاله من البراءة الأصلية المفروضة لكل متهم قبل الضبط والتحقيق والمحاكمة ، كما يقوم التقادم المكسب لاحق أو المبرى للذمة على اهمال صاحب الحق مطالبة خصمه مع تمكنه من هذه المطالبة وانما يقوم ذلك التقادم على ما جرى عليه المشرع من اعتبار المآل في جلب المصالح ودرء المفاسد فاذا اعتبر ارتكاب الجريمة سبباً رتب عليه الحكم بتوقيع العقاب على الجاني لحكمة اقتضاها هذا الحكم هي مصلحة المجتمع في الزجر والردع تحقيق الأمن والسلام والنظام فقد اعتبر كذلك ان مرور الزمن المناسب على ارتكاب الجريمة

ينسبها لجعله مانعا من العقاب لحكمة اقتضاها هذا المانع الطارئ هي انتفاء المصلحة من العقاب على الجريمة المنسية . ولهذا المعنى اعتبر الدفع بهذا التقادم من قواعد النظام العام يجوز للمتهم ابدؤه بل للنيابة في اية حال كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة امام محكمة النقض وهذه المحكمة ان تحكم به من تلقاء نفسها . واعتبر كذلك قاطعا للمدة أى اجراء من الاجراءات يقصد به الى التثبت من وقوع الجريمة او من تقى وقوعها والى نسبتها عند ثبوت وقوعها الى من تصح نسبتها اليه اجمالا وتفصيلا معينا من تنسب هي اليه أم مجهولا سواء أصدرت هذه الاجراءات من هيئة الاتهام أو المدعى بالحق المدني تحريك الدعوى العمومية أم من سلطة التحقيق أو من سلطة الحكم وسواء أكانت هذه الاجراءات موجهة الى جميع المتهمين أو الى بعضهم معلومين أم مجهولين . ذلك لان الجريمة تعتبر في باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لافي حكم تحديد مبدأ التقادم ولا في حكم ما يقطعه من الاجراءات ولهذا كان مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذي يقوم فيه فاعلها الاصل بعمله الختامي المحقق لوجودها في حق جميع مرتكبيها فاعلين ومشاركين ولو كانت افعال اشراكهم مماثلة تحقق بالجريمة بعد تمامها . وكذلك كان أى اجراء يوقف الدعوى العمومية بعد نومها يعتبر قاطعا لمدة التقادم ولو كان هذا الاجراء خاصا ببعض المتهمين ولو بمجهول منهم اذ الجريمة لا تكون في آن واحد من دفائن الغيب ومخبرات الصدر وملء الاسماع وعلى الافواه . وقد أشير الى هذا في المادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي وفي المادتين ٢٧٩ و ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات الاهلى فقد نص في المادة ٢٧٩ على أن الحق في اقامة الدعوى العمومية يسقط

في المواد الجنائية بمضى عشر سنين من يوم ارتكاب الجريمة أو من تاريخ أى عمل متعلق بالتحقيق وبمضى ثلاث سنين في مواد الجرح وستة أشهر في المخالفات . ونص في المادة ٢٨٠ على أن اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الاشخاص ولو لم يدخلوا في الاجراءات المذكورة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل المادة ٢٨٠ بتقييد مدلولها وقصره على الاشخاص الذين كانوا بعيدين عن التحقيق ثم يستدعون اليه أو يدخلون فيه بعد فوات المدة لان نصها صريح في ترتيب حكم الانقطاع على أى اجراء من اجراءات التحقيق بالنسبة لجميع الاشخاص ولو لم يدخلوا في الاجراءات المذكورة . وليس حرف ( لو ) من أدوات القصر والتخصيص بل هو بمعنى ( حتى ) الغائية التي تفيد دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ما حوذاً أو ملفوظاً به أو هو يدل — كما تقول النيابة — على استغراق الحكم لما يشته به غير داخل فيه . وهذا التفسير هو الذي أعطى لنص المادة ٣٧٦ من القانون الفرنسي المقابلة لنص المادة ٢٨٠ المتقدمة الذكر . وهو الذي يتسق مع ما سبق تقريره في هذا الحكم من ان الجريمة تعتبر وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة في تقرير الأحكام المتعلقة بالتقادم .

« وحيث ان ما جاء بالحكم المطعون فيه من ان الطعن بالنقض المرفوع من المتهم الآخر محمد حسن العباسي لا يقطع المدة لانه من اجراءات الدفاع فهو غير منتج لان ما ذكره الحكم من خلاف قام بين الفقه والقضاء الفرنسيين فانما يتعلق بذات التقرير بالطعن هل يعتبر مع



## المحكمة

» بما أن محصل الطعن أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم إذ أن ترويض القردة هو من قبيل الشعوذة المعاقب عليها قانوناً فلا يجوز اعتباره وسيلة مشروعة لتعيش كما أن القرداتي الذي يتجول في الطرقات عارضا العاب قرده على الناس نظير ما تجود به أنفسهم لا يتخذ صناعة جدية بل هي وسيلة يلجأ اليها لستر حالة الاستجداء التي يزاو لها في الواقع لان الاستجداء هو طلب الاحسان دون تقديم مقابل له أو تقديم مقابل تافه القيمة وذلك كطلب الاحسان تحت ستار عمل تجارى لاشىء فيه من الجد كبيع أوراق خطابات أو دبابيس أو ثقاب أو ماشابه ذلك في الطريق العمومي ولذا تكون حالة المتهم منطبقة أما على الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٣ أو على الفقرة الرابعة منها أو عليهما معا .

» وبما أن ترويض القردة على حركات مضحكة أو حركات تقليدية لاشخاص هو عمل يقتضى مجهودا كبيرا ومثابرة حتى يصل به مروضه الى ما يقصد اليه وهي صناعة لانص في القانون على تحريمها وليس ترويض القردة من الشعوذة - التي هي خفة في اليد وأعمال كالسحر ترى الشىء لا عين بغير ما هو عليه - والقرداتي لا يستجدي ولكنه بعرض حركات قرده والعبه على الجمهور فن استحسن العابه دفع لمروضه ما يراه مستحقا له من أجر فالقرداتي صاحب صناعة مباحة يرتزق منها ولا يمكن اعتباره يتعاطى الشحاذة في الطرق العمومية اذ وسيلة تعيشه مشروعة لذا يكون الحكم المطعون فيه صادف الحق ولا مخالفة فيه للقانون ويكون الطعن غير وجيه ويتعين رفضه ( طعن النيابة العمومية ضد أبو الزيد عبد الله عبد العاطي رقم ٣٣٢ سنة ٤ ق - بالهيئة السابقة )

صدوره من المتهم من اجراءات التحقيق قاطعاً للمدة أم غير قاطع لانه من اجراءات الدفاع . أما ما يجري بعد تقرير الطعن من تكليف النيابة الطاعن بالحضور امام المحكمة الى اجراءات تحقيق الطعن بالجلسة ثم الى الحكم فيه فلم يمتد الخلاف اليها بل بقيت معتبرة من الاجراءات القاطعة للمدة . فكان ينبغي للمحكمة الاستئنافية حتى اذا اطرحت تقرير الطعن بالنقض فلم تعتبره قاطعاً للمدة لا في حق الطاعن ولا في حق زميله الهارب أن تنظر فيما تم بعده من اجراءات المحكمة لتبدى رأيها فيه .

» وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ أيضاً في عدم اعتبار اجراءات تسليم المتهم الهارب والقبض عاياه من اجراءات التحقيق القاطعة للمدة بالنسبة له مع انها ليست في الحقيقة الا اجراءات صدرت من النيابة وبناء على أمر القبض الصادر من القاضي المختص فهي من قبيل اجراءات الضبط التي تتولاها سلطة التحقيق بغير شك » وحيث انه لذلك يتعين الحكم بقبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

( طعن النيابة العمومية ضد محمد محمود مليس رقم ٣٣١ سنة ٤ ق - برئاسة وعصوية حضرات اصحاب السعادة والعز عبد الرحمن سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومحمد بك وهب ومحمد بك فهمي حسين وحامد بك فهمي ومحمد بك نور المستشارين والاستاذ سليمان بهجت رئيس نيابة الاستئناف )

١١٠

١١ يناير سنة ١٩٣٤

نشر . ترويض القردة ، وسيلة تعيش مشروعة . ( المادة الاولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ )

## المبدأ القانوني

ترويض القردة يعتبر وسيلة تعيش مشروعة وهو ليس استجداء مستور أو لا من قبيل الشعوذة . فصاحب هذه الصناعة ليس بمن ينطبق عليهم نص المادة الاولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

١١١

١٥ يناير سنة ١٩٣٤

مرافعة . اقلالها وتأجيل القضية للنطق بالحكم . تقديم طلبات  
بعد ذلك . عدم التفات المحكمة اليها . لا اخلال (نقض)

## المبدأ القانوني

متى انتهت المرافعة في الدعوى واجملت القضية  
للنطق بالحكم دون الترخيص بتقديم مذكرات  
أو أوراق أخرى فإن المحكمة لا تكون ملزمة  
بأن تلتفت الى ما يقدمه المتهم بعد ذلك من طلبات  
كان في وسعه إبداءها والتمسك بها أثناء المرافعة .

## المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الاول هو ان محكمة  
الموضوع بعد ان حجزت القضية للحكم قدم  
الطاعن خريطة عن شارع القصر العيني وطلب  
من المحكمة عمل معاينة وتجربة فلم تجب المحكمة  
هذا الطلب ولم ترد عليه مع انه قاطع في دفاعه  
وفي دحض شهادة الشاهد الذي عولت المحكمة  
على شهادته :

« وحيث انه بفرض صحة ما يقوله الطاعن  
من جهة تقديمه الخريطة والطلب آنفي الذكر  
فان محكمة الموضوع بعد ان انتهت المرافعة في  
الدعوى وتأجل النطق بالحكم فيها دون  
الترخيص بتقديم مذكرات أو أوراق أخرى  
ما كانت ملزمة بأن تلتفت الى طاب الطاعن أو  
ترد عليه لاسيما انه كان في وسعه ابداءه والتمسك  
به اثناء المرافعة .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني هو ان  
محكمة الموضوع لم تحدد نوع الرعونة والاهمال  
بما يكفي لرقابة محكمة النقض .

« وحيث ان هذا الوجه على غير أساس اذ  
الحكم المطعون فيه قد تناول الكلام على هذه

الرعونة ووصفها وصفاً دقيقاً في غير موضع من  
الحكم فما قاله « ان المتهم كان يقود سيارته  
برعونة وطيش تملكته نزوة الشباب فلم يملك  
زمام سيارته وأرخص لها العنان غير آبه بقوانين  
تحذر سرعة السيارات التي حددتها في المدن  
لائحة السيارات بما لا يزيد على ثلاثين كيلو متراً  
في الساعة اذ قرر جميع الشهود بأنه كان يقودها  
بسرعة تفوق الستين كيلو متراً في الساعة ولا  
بأرواح الجمهور . »

( طعن نجيب تاحرس ضد النيابة رقم ٣٦ سنة ٤ ق . رئاسة  
وعضوية حضرات اصحاب العزة مصطفى محمد بك وزكي برزي  
بك ومحمد فهمي حسين بك واحمد امين بك وعبد الفتاح السيد  
بك مستشارين وحضرة الاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة  
الاستئناف )

١١٢

١٥ يناير سنة ١٩٣٤

١ - اعلان . ورقة تكليف بالحضور صادرة من المدعى المدني

ما يجب ذكره فيها . دعوى قذف . عبارات القذف  
والسب الواردة باعلان الاتهام . اضافة المدعى المدني  
عبارات أخرى مأخوذة من الاوراق التي هي اساس  
الاتهام . العبارات المضافة لا تعتبرهما جديدة

٢ - عام . محل تطبيق المادة ١٩ من قانون المجامع رقم ٢٦

لسنة ١٩١٢ . كون الحامي فيما صدر منه من الاقوال  
الحادثة للشرف قد تصرف مستقلاً . الاوراق  
المتضمنة لطاعن معاقب عليها محررة بواسطة الحامي  
ولكن ثبت ان موكله هو الذي اراد تحريرها على الصورة  
التي حررت بها . مسئولية الموكل عنها ايضاً .

## المبادئ القانونية

١ - ان المادة ١٥٨ من قانون تحقيق الجنايات

الاهلي لا تستلزم في اعلان متهم بالحضور لدى  
محكمة الجناح لمحاكمته على ما هو مسند إليه سوى  
ذكر التهمة ومواد القانون المطلوب تطبيقها .  
وليس في المواد الخاصة بتحريك الدعوى  
العمومية من المدعى المدني ( ٤٩ إلى ٥٦ )



ما يشير إلى أن الشارع أراد أن يكون في الاعلان الصادر إلى المتهم بيانات خاصة متعلقة بالجريمة فيكفي إذن في هذه الحالة أن تكون ورقة التكليف بالحضور الصادرة من المدعى المدني مشتملة كذلك على التهمة ومواد القانون كما هو الحال في الاعلان الصادر من النيابة .

فاذا رفع شخص دعوى جنحة مباشرة على آخر متهم اياه بتهمة القذف والسب في حقه بالعبارات الواردة في إعلان دعوى مدنية كان أقامها ضده وفي المذكرة المقدمة منه فيها . ثم أضاف المدعى بالحق المدني إلى عبارات القذف والسب الواردة باعلان الاتهام عبارات أخرى مأخوذة من إعلان الدعوى المدنية والمذكرة المقدمة فيها وهما أساس الاتهام فمن الخطأ في الرأي أن يعد ذكر هذه العبارات لأول مرة أمام محكمة الموضوع تهمة جديدة .

٢ - إن محل تطبيق المادة ١٩ من قانون المحاماة رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ هو أن يكون المحامي فيما صدر منه من الأقوال الخادشة للشرف والسمعة قد تصرف مستقلا على أساس أن حالة الدعوى أو مصلحة الدفاع عن موكله تستلزم أو تبرر الأدلاء بها بحيث أنه إذا بنا تقديره عن الصواب فصدر منه في حق الخصم ما يستوجب اللوم أو المؤاخذة كان هو وحده المسئول عما بدر منه من العبارات المسيئة . أما إذا ثبت أن الأوراق المتضمنة لمطاعن مستوجبة للعقاب ولو أنها محررة بواسطة المحامي إلا أن موكله هو الذي أراد تحريرها على الصورة التي حررت بها فان الموكل يكون مسئولا أيضا عما ورد بتلك

الأوراق وليس له أن يتنصل منها ويلقى تبعاتها على محاميه وحده

### المحكمة

« حيث ان الطاعن بنى طعنه على ما يأتي : - أولا - بطلان يعيب الحكم المطعون فيه لما يقوله الطاعن من انه دفع لدى محكمة أول درجة بعدم جواز سماع الدعوى بالنسبة للوقائع التي اضيفت بجلسة المرافعة الأخيرة امامها فالمحكمة ردت على هذا بما لا يصلح أن يكون أساسا لتصحيح الاجراءات وجارتها في هذا المحكمة الاستئنافية . - ثانيا - قصور في تبيان الوقائع لأن المحكمة الاستئنافية خالفت محكمة أول درجة فيما يختص بعبارات القذف والسب موضوع التهمة وذكرت لذلك حيثيات لكنها لم تورد بحكمها العبارات التي اخذت الطاعن بها - ثالثا - خطأ في تطبيق القانون بان دفع الطاعن بعدم مسئوليته استنادا الى المادة ١٩ من قانون المحاماة لأن العريضة والمذكرة الواردة بهما العبارات المتضمنة التهمة المسندة اليه كانت من عمل وكيله أمين برسوم المحامي فعليه وحده تبعاتها ولكن المحكمة ردت عليه بانه هو الذي سرد الوقائع لمحاميه فهو مسئول عما تضمنته العريضة والمذكرة ويقول الطاعن بان في هذا الاعتبار من جانب المحكمة مخالفة للقانون - رابعا - خطأ في تطبيق القانون لأن المحكمة الاستئنافية خالفت المحكمة الابتدائية بالنسبة لكثير من العبارات التي رأت الأخيرة ان لا عقاب عليها لانصالحا بوقائع الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن واعتمدت في ذلك على الحكم الابتدائي المدني كما ارتكبت أيضا على بعض عبارات وردت بالمذكرة المؤرخة ١٨ يونيه سنة ١٩٣٢ في حين ان حكم المحكمة الابتدائية قد استأنفه الطاعن ولا زال الاستئناف منظورا ( ١ - ٢ )

وكذلك المذكرة فثبت بها مجهودات الطاعن ونظريته القانونية في المطالبة بالتعويض وما كان للمحكمة ان ترتكن على هذا في عدم تطبيق المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات - خامسا - خطأ في تفسير القانون لما تمسك به الطاعن من أن العبارات التي اعتبرها المدعون بالحق المدني ماسة بهم لا تعتبر قذفا في نظر المبادئ القانونية مدللا على هذا بخطابات صادرة من بعض هؤلاء المدعين تشتمل على العبارات الواردة بصحيفة الدعوى المدنية والمذكرة ولكن المحكمة لم تأخذ بذلك - سادسا - خطأ مبطل للحكم لأن محكمة أول درجة لم تؤاخذ الطاعن على كثير من العبارات التي تمسك بها المدعون بالحق المدني واعتبروها قذفا والنيابة عند استئنافها الحكم وافقت على ما جاء فيه فقط طلبت التشديد أما المدعون فلم يستأنفوا فجاءت محكمة ثاني درجة واعتبرت العبارات التي أخرجتها محكمة أول درجة معاقبا عليها وادانت الطاعن من أجلها فتكون قد حكمت عليه في تهمة لم تكن أمامها .

#### عن العزم الاول

« وحيث ان المادة ١٥٨ من قانون تحقيق الجنايات لا تستلزم في اعلان متهم بالحضور لدى محكمة الجنجح لمحاكمته على ما هو مسند اليه سوى ذكر التهمة ومواد القانون المطلوب تطبيقها وليس في المواد الخاصة بتحريك الدعوى العمومية من المدعى المدني ( ٤٩ الى ٥٦ ) ما يشير الى ان الشارع أراد أن يكون في الاعلان الصادر الى المتهم بيانات خاصة متعلقة بالجريمة فيكفي اذن في هذه الحالة أن تكون ورقة التكليف بالحضور الصادرة من المدعى المدني مشتملة كذلك على التهمة ومواد القانون كما هو الحال في

الاعلان الصادر من النيابة .

« وحيث ان الطاعن لم يوجه امام محكمة الموضوع بدرجتها الى ورقة التكليف بالحضور مطعنا متعلقا بالشكل فهو اذن قد اعتبرها كافية لمعرفة التهمة الموجهة اليه وهي القذف والسب في حق المدعين بالحق المدني بالعبارات الواردة في اعلان الدعوى المدنية التي أقامها ضدهم والمذكرة المقدمة منه فيها وكذا معرفته المواد المطلوب تطبيقها عليه . وقد كان كل ما تمسك به هو ان المدعين بالحق المدني خالفوا القانون اذ أضافوا الى عبارات القذف والسب الواردة باعلان الاتهام عبارات أخرى كانت محلا للمحاكمة .

« وحيث انه كان من حق المدعين أن يشيروا امام محكمة الموضوع الى ما شاءوا من عبارات القذف والسب الواردة بالعريضة والمذكرة وهما أساس الاتهام والمحاكمة سواء أ كانت هذه العبارات قد أشير اليها من قبل في ورقة التكليف بالحضور أم جاء ذكرها في المرافعة وما كان يمكن من باب أولى أن يمنع المدعون بالحق المدني من الاتيان على بعض العبارات في الاعلان وعلى الباقي منها لدى المحكمة ومن الخطأ في الرأي ان يعد ذكر هذه العبارات لأول مرة امام محكمة الموضوع تهمة جديدة لان التهمة المسندة الى الطاعن كانت هي هي لم يطرأ عليها تغيير من أول الأمر وهي القذف والسب بما اشتملت عليه العريضة والمذكرة من مختلف الأقوال والعبارات الواقعة تحت نظر المحكمة وتقديرها وهي التي صدرت جميعها من الطاعن في حق المدعين بالحق المدني ما حصلت الاشارة اليه منها في الاعلان وما استبقى ذكره للمرافعة .



### عن الثاني والرابع والسادس من أوجه الطعن

« وحيث ان هذه الأوجه الثلاثة متعلقة بعبارات القذف والسب التي أضافتها محكمة ثانى درجة الى العبارات غير المتصلة بموضوع الدعوى المدنية وراثتها كلها محلا للمؤاخذة ما كان منها متصلا وما لم يكن متصلا بموضوع الدعوى المدنية خلافا لما ارتأته محكمة أول درجة التي كانت استبعدت العبارات المتصلة بموضوع الدعوى المدنية بسبب هذا الاتصال وتوى محكمة النقض أن لا مصلحة للطاعن في التمسك بهذه الأوجه لان العقوبة التي أوقعتها المحكمة الاستئنافية على الطاعن جاءت في حدود المادة ٢٦٥ عقوبات التي طبقتها محكمة أول درجة فسيان اذن أن تكون محكمة ثانى درجة مع أخذها بوجهة نظر محكمة أول درجة بالنسبة لطائفة من العبارات أضافت أم لم تضيف اليها عبارات جديدة من محتويات العريضة والمذكرة أساس الاتهام .

### عن الوجه الثالث

« وحيث ان محل تطبيق المادة ١٩ من قانون الحمامة رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ التي يريد الطاعن الاحتماء بها هو أن يكون المحامى فيما صدر منه من الأقوال الخادشة للشرف والسمعة قد تصرف مستقلا على أساس أن حالة الدعوى أو مصلحة الدفاع عن موكله تستلزم أو تبرر الأدلاء بها بحيث انه اذا نبا تقديره عن الصواب فصدر منه في حق الخصم ما يستحق الاوم أو المؤاخذة كان هو وحده المسئول عما بدر منه من العبارات المسيئة وهذا غير الواقع في الدعوى الحالية اذ الثابت من الحكم المطعون فيه أن العريضة

والمذكرة ولو أنهما محررتان بمعرفة الاستاذ أمين برسوم المحامى الا أن الطاعن أراد أن تكونا محررتين على الوجه الذى حررتا به ووقع احداهما فعلا وكان هذا منه اضرازا بسمعة المجنى عليهم بغير ما ضرورة تقتضى ذلك فكان بعمله هذا مسئولا شخصيا عما ورد بهاتين الورقتين وليس له أن يتنصل منهما ويلقى التبعة على محاميه وحده .

### عن الوجه الخامس

« وحيث أن الطاعن يريد بهذا الوجه نقي ركن الاسناد الذى يتطلبه القانون ولكن قاته ان الحكم المطعون فيه انما استمد توفر هذا الركن من العبارات الواردة بالعريضة والمذكرة الصادرتين من الطاعن والتي لا يوجد ما يماثلها في الخطابات الواردة اليه من بعض المدعين بالحق المدنى دون الباقيين واذن فلا محل لأن يتمسك الطاعن بالمبدأ الذى أشار اليه في هذا الوجه لما في هذا من القياس مع الفارق كما قال بحق الحكم المطعون فيه . » وحيث انه من كل ما تقدم يكون الطعن متعين الرفض موضوعا .

( طعن الخواجه ليون فهمى ضد النيابة العامة رقم ٣٧ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية الهيئة السابقة )

١١٣

١٥ يناير سنة ١٩٣٤

- ١ - اجراءات التحقيق - الدفع بطلانها . متى يجوز ؟
  - ٢ - إدانة المتهم . جسم الجريمة . ليس وجوده شرطاً في الادانة .
- انجار بالمواد المخدرة . استنتاج ثبوته من رسائل ارسلت من شخص ورسائل واردة اليه . جواره

### المبادئ القانونية

- ١ - لا يجوز الدفع بطلان اجراءات التحقيق إلا إذا كان الحكم المطعون فيه بنى على تلك الاجراءات المقول بطلانها ، أو كان لها أثر فيه ترتب عليه ضرر يمس حقوق الطاعن أو دفاعه .

فاذا كانت الاجراءات المدعى بطلانها ليس لها أية علاقة أو أى أثر بالحكم ولم يترتب عليها ضرر للطاعن فى دفاعه أمام المحكمة فلا محل لرفعها أمام محكمة النقض لا تنفاء المصلحة من البحث فيها .

٢- إن وجود جسم الجريمة ليس شرطاً أساسياً لإدانة المتهم لأن القاضى الجنائى حر فى تكوين اعتقاده من جميع الأدلة والقرائن التى تعرض عليه . فاذا أدان القاضى متهما لثبوت اتجاره بالمواد المخدرة من رسائل أرسلت منه وإليه تفيد ذلك فهذا وحده يكفى قانوناً لتكوين اعتقاد المحكمة المحكمة

« من حيث ان ملخص الوجه الاول من وجهى الطعن المقدم من صيام على صيام أن التهمة المنسوبة اليه غير مبينة على وجه التحديد والخصر وهذا التجهيل مبطل للحكم .

« ومن حيث ان التهمة المنسوبة للطاعن هى انه فى خلال سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣١ بدائرة قسم الميناء وباقى بلاد القطر المصرى جلب الى القطر المصرى مواد مخدرة حشيشا وأفيونا وأحرزها بقصد الاتجار فيها بدون مسوغ قانونى وقد اثبت الحكم الابتدائى الذى تأيد استئنافاً بالنسبة للطاعن انه كان شريكاً فى أعمال التهريب لفكتور فوللى التاجر الكبير فى المخدرات والذى حكم عليه فى ١٠ يوليه سنة ١٩٣٠ من القنصلية البريطانية بالحبس خمس سنوات وهذا الاشتراك كان فى فبراير ومارس سنة ١٩٢٩ وانه كان يجلب المواد المخدرة الى القطر المصرى سنة ١٩٣١ ممن يدعى نيكولا بروتوباس فى بلاد اليونان وانه فى يوليه سنة ١٩٣١ ايضا اشترى بعض المواد المخدرة

من صلاح الدين عشا .  
« ومن حيث ان هذه الوقائع التى بينها الحكم المطعون فيه تحدد التهمة وتؤيدها على خلاف ما يدعى الطاعن من انها مجبهة .

« ومن حيث ان ملخص الوجه الثانى ان الحكم المطعون فيه خلط بين التهمة والدليل ووضع كلا منهما موضع الآخر حسبما تقضى حاجة الاتهام من ذلك ما ذكره تحت عنوان شهادة « بربوك » فقد طوى فى هذا الباب وقائع معينة ساقها أدلة على التهمة العامة ثم دافعا بتهاتهما خاصة قال انه مضى عليها ثلاث سنوات فتكون الجريمة سقطت بمضى المدة فتستبعد ولا تعد دليلاً على المتهم ومنه ما ذكره تحت عنوان القضية رقم ٢٧١ جنح الميناء سنة ١٩٣٠ فانه بعد ان جعل من وقائع هذه القضية المقضى فيها بتهمة معينة ذات أدلة خاصة قال انه يعتبرها غير كافية للإدانة فاعتبر القضية كلها قرينة على التهمة العامة لها قيمتها مع باقى الأدلة والقرائن « ومن حيث ان الوقائع التى بينها الحكم بالكيفية المتقدمة والتى لم تسقط بمضى المدة تفيد ان الطاعن كان يتجر فى المواد المخدرة وهى التهمة المنسوبة اليه ولذلك لا محل للقول بمحصول خلط بين الدليل والتهمة .

« ومن حيث ان ملخص الوجه الاول من أوجه الطعن المقدم من مصطفى رمزى انه ليس مصرىً فلا تنطبق عليه المادة الثالثة من قانون العقوبات التى تشترط لعقاب من يرتكب جريمة خارج القطر المصرى أن يكون مصرىً تابعاً للحكومة المحلية وأن يكون الفعل معاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبه فيه مع العلم بأن القانون التركى لم يكن يعاقب على الاتجار فى المواد المخدرة فى تاريخ هذه الجريمة أما المادة الثانية من قانون العقوبات المصرى فلا يمكن أن



تنطبق لان النيابة لم تبين الوقائع التي اشترك فيها الطاعن وتاريخها وكيفية حصولها والأشخاص الذين اشترك معهم .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه أثبت ان المتهم ارتكب بعض وقائع الجريمة المنسوبة اليه وهو في القطر المصري لما ثبت من كشف الحوالات التلغرافية المستخرج من البنك العثماني المبين به ان المتهم أرسل حوالتين في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ و ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ من اسكندرية الى المدعو النسطاسي خرا المبيدس المهرب المشهور باستامبول كما ارتكب البعض الآخر من وقائع هذه الجريمة وهو في الخارج لما ثبت من كشف البنك العثماني المذكور أن تيودور ايفانجيليدس تاجر المخدرات المعروف أرسل من اسكندرية الى المتهم مصطفى رمزي بغلطة باستامبول حوالتين تلغرافيتين بمبلغ ٨١٠ مليارات و ٧٩٠ جنياً وأرسل له يني نابروس تاجر المخدرات من اسكندرية الى غلطة ثلاث حوالات بمبلغ ١٦٠ جنياً .

« ومن حيث ان الوقائع التي ارتكبها المتهم داخل القطر تدخل تحت حكم المادة الاولى من قانون العقوبات والوقائع التي ارتكبها خارج القطر تقع تحت حكم المادة الثانية منه لانه يعد شريكاً في جريمته وقعت في القطر وهي جريمة الاتجار في المواد المخدرة أما المادة الثالثة التي يتمسك بها الطاعن فلا محل لتطبيقها لانها جاءت لحالة خاصة غير متوفرة في الدعوى الحالية وأما ادعاء الطاعن بأن الوقائع المنسوبة اليه غير مبينة فهو ادعاء غير صحيح وقد تولى الحكم بيانها تفصيلاً » ومن حيث ان ملخص الوجه الثاني ان اجراءات التحقيق امام النيابة باطلة لان الطاعن قبض عليه يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٣٢ وبقى في

سجن المحافظة لغاية ٣٠ يناير سنة ١٩٣٢ بدون أمر قبض وبدون أن يسأل في التحقيق ولأن التحقيق كان سرى .

« ومن حيث انه لا يجوز الدفع ببطلان اجراءات التحقيق الا اذا كان الحكم المطعون فيه بنى على تلك الاجراءات المقول بطلانها أو كان لها أثر فيه ترتب عليه ضرر يمس حقوق الطاعن أو دفاعه .

« ومن حيث ان الاجراءات المدعى بطلانها لم يكن لها أية علاقة أو أى أثر بالحكم المطعون فيه ولم يترتب عليها ضرر للطاعن في دفاعه امام المحكمة فلا محل لرفعها امام هذه المحكمة لانتفاء المصلحة من البحث فيها

« ومن حيث أن ملخص الوجه الثالث أن جسم الجريمة المنسوبة إلى المتهم غير موجود وبدونه لا يكون هناك دليل على اتهام الطاعن . » ومن حيث أن وجود جسم الجريمة ليس شرطاً أساسياً لأدانة المتهمين لان القاضى الجنائى حرقى تكوين اعتقاده من جميع الأدلة والقرائن التي تعرض عليه وقد أدانت المحكمة الطاعن في القضية الحالية لثبوت اتجاره بالمواد المخدرة من رسائل ارسلت منه واليه تفيد ذلك وهذا وحده يكفى قانوناً لتكوين اعتقاد المحكمة .

« ومن حيث ان ملخص الوجه الرابع أن أحد ضباط البوليس المصرى سافر الى بيروت لتفتيش منزل لضبط أوراق خاصة بالقضية الحالية وكان الواجب عليه أن يترك عملية التفتيش للسلطة المختصة في بيروت وهي تتولى التفتيش وتضبط الاوراق وتحرر محضرات بكل ذلك ثم ترسله بطريق وزارة الخارجية الى مصر ولكن الضابط المصرى لم يفعل ذلك فغافل الضابط المختص وأخذ الاوراق ووضعها في جيبه وسلمها للرئيس في المحافظة في

محضر وهذا مبطل للحكم لانه كان يجب استبعاد هذه الاوراق من الدوسيه لانها أخذت بطريقة غير قانونية .

« ومن حيث أن عدم اقباض البوليس المصرى الاجراءات التى يقول عنها الطاعن بفرض صحته لا يترتب عليه بطلان اجراءات التفتيش الذى حصل بموافقة السلطة المختصة ( طعن عبد الرحمن السيد وآخرين ضد النيابة رقم ٣٨ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية الهيئة السابقة )

١١٤ .

١٥ يناير سنة ١٩٣٤

تذير . متى يعتبر المحرر مزورا . وضع شخص صورته الشمسية على رخصة رسمية محل صورة صاحب الرخصة الحقيقى . لا يعتبر تزويراً جنائياً .

المبدأ القانونى

يجب لا اعتبار المحرر مزوراً أن يقع التغيير فى نفس المحرر مباشرة وباحدى الطرق المبينة على سبيل الحصر فى قانون العقوبات . فاذا وضع شخص صورته الشمسية على رخصة رسمية ليست له محل صورة صاحب الرخصة الحقيقى فهذا الفعل وإن كان يترتب عليه تغيير ضمنى فى معنى الرخصة إلا أنه تغيير غير مباشر لم يقع على نفس المسطور ولم يحصل باحدى الطرق المبينة فى القانون للتزوير المادى إذ أن المتهم لم يمس كتابة الرخصة ولم يدخل عليها أى تغيير مادى فهو إذن تغيير من نوع خاص بعيد عما رسمه القانون فى باب التزوير . ولذلك لا يمكن اعتباره تزويراً جنائياً لعدم جواز التوسع فى تأويل أحكام قانون العقوبات . ولا يصح أن يقاس التغيير الذى يحصل بوضع صورة شمسية مكان أخرى بالتغيير الذى يحصل فى علامة

واردة بالمحرر أو فى رقم أو ترقيم فيه . إذ العلامات والأرقام والترقيم ليست إلا أجزاء من المحرر فالتغيير فيها تغيير فى ذات المحرر أما الصورة الشمسية فلا يمكن اعتبارها جزءاً من المحرر لأنها ليست من نوع الكتابة المعروفة ولا يمكن إدخالها تحت نص من نصوص التزوير .

المحكمة

« من حيث أن الطعن قدم وبيئت أسبابه فى الميعاد القانونى فهو مقبول شكلاً .

« ومن حيث أن ما خص الطعن أن النيابة العامة قدمت المتهم لقاضى الاحالة متهمه إياه بأنه زور فى رخصة رسمية ليست له بأن وضع عليها صورته الفوتوغرافية وصار يستعملها كأنه هو صاحبها ويقدمها للبوليس لمشابهة اسمه لاسم صاحبها فاصدر قاضى الاحالة بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٣ قراراً بأن لاوجه لاقامة الدعوى العمومية لعدم وجود جنائية واسس قراره هذا على أن التزوير المعاقب عليه يجب أن يقع فى محرر وفى نفس كتابة المحرر المؤكدة لوقائع جعل المحرر لاثباتها وأن مجرد وضع المتهم صورته محل صورة حامل الرخصة الحقيقى ليس تغييراً فى محرر لان الصورة ليست بمحرر كما أن التغيير الذى حدث فيها لم يقع باحدى طرق التزوير المنصوص عليها قانوناً لان المتهم لم يمس شيئاً من النسخة الاصلية ولم يضيف اليها شيئاً . فطعننت النيابة العامة فى هذا القرار وبنت طعنها على أن الصورة الفوتوغرافية جزء من الرخصة والتغيير فيها تغيير للرخصة وأنه لا يشترط أن يكون التغيير واقعاً فى المحرر نفسه بل يكفى أن يقع فى علامة فيه أو رقم أو ترقيم مادام أنه يترتب عليه تغيير معنى المحرر .



١١٥

٢٢ يناير سنة ١٩٣٤

تعدد المتهمين . اصابة واحدة . التحرى عن احدث هذه  
الاصابة . موضوع .

## المبدأ القانونى

متى كانت الاصابة واحدة وكان المتهمون  
باحداثها متعددين فلهي محكمة الموضوع حق  
التحرى عن احدث هذه الاصابة من بين  
هؤلاء المتهمين فاذا ما تبينته جعلته هو وحده  
مسئولا عن الاصابة واخذته بحكم القانون  
وكان ما تجريه في هذا الصدد بمنجاة من مراجعة  
محكمة النقض لتعلقه بالموضوع وارتباطه  
بوقائع الدعوى .

## المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن هو ان محكمة  
الموضوع اعتمدت في اتهام الطاعن بأنه هو المحدث  
للاصابة التي نشأت عنها العاهة المستديمة على  
ما قرره هذا الأخير امام البوليس والنيابة مع  
ان هذا الذى قرره لا يفيد هذا التعيين بل يفيد  
ان الضربة كانت شائعة بين المتهمين كما ان شهادة  
الشهود ليس فيها ما يدل على هذا التعيين .

« وحيث ان الواقع هو ان محكمة الجنايات  
استخلصت في حكمها المطعون فيه من اقوال  
المجنى عليه والشهود في مختلف ادوار القضية ان  
الذى احدث الاصابة بالمجنى عليه هو الطاعن دون  
سواه من المتهمين الذين كانوا في الدعوى ورأت  
ان اشراك المجنى عليه متهما آخر مع الطاعن من  
باب المغالاة لما لهذا المتهم المشترك من المركز  
بصفته شيخا للبلد وزعيما للعائلة .

« وحيث متى كانت الاصابة واحدة وكان  
المتهمون باحداثها متعددين فلهي محكمة الموضوع

« ومن حيث انه يجب لا اعتبار المحرر مزورا  
ان يقع التغيير في نفس المحرر مباشرة وباحدى  
الطرق المبينة على سبيل الحصر في قانون العقوبات  
« ومن حيث ان الفعل الذى أحدثه المتهم  
وهو وضع صورته الشمسية محل صورة صاحب  
الرخصة الحقيقى وان كان يترتب عليه تغيير  
ضمنى في معنى الرخصة الا أنه تغيير غير مباشر  
لم يقع على نفس المسطور ولم يحصل باحدى الطرق  
المبينة في القانون للتزوير المادى إذ ان المتهم لم يمس  
كتابة الرخصة ولم يدخل عليها أى تغيير مادى  
فهو اذن تغيير من نوع خاص بعيد عما رسم  
القانون في باب التزوير ولذلك لا يمكن اعتباره تزويرا  
جنائيا لعدم جواز التوسع في تأويل أحكام  
قانون العقوبات .

« ومن حيث أن ما ذهبت اليه النيابة من  
أنه لا يشترط أن يكون التغيير واقعا في المحرر  
نفسه بل يكفي أن يقع في علامة فيه أو رقم أو  
ترقيم مادام انه يترتب عليه تغيير معنى المحرر  
ما ذهبت اليه النيابة في ذلك لا أساس له من القانون  
إذ لا نزاع في أن التغيير الجنائى يجب أن يقع في  
نفس المحرر وليست الأرقام وعلامات الترقيم  
الا جزءا من المحرر فالتغيير فيها تغيير في المحرر  
نفسه أما الصورة الشمسية فلا يمكن اعتبارها  
جزءا من المحرر لأنها ليست من نوع الكتابة  
المعروفة ولا يمكن ادخالها تحت نص من نصوص  
التزوير .

( طعن النيابة ضد احمد حسن المرقم ١٨٩ سنة ٤٠ رئاسة  
وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزة عبد الرحمن ابراهيم  
سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومصطفى محمد بك وزكى برزى بك  
واحمد امين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين وحضرة  
الاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف )

حق التحري عن احدث هذه الاصابة من بين هؤلاء المتهمين فاذا ما تبينته جعلته هو وحده مسئولا عن الاصابة وآخذته بحكم القانون وكان ما تجريه في هذا الصدد بمنجاة عن مراجعة محكمة النقض لتعلقه بالموضوع وارتباطه بوقائع الدعوى ( طعن السيد على الشاذلي ضد النيابة وآخر مدع مدني رقم ٣٥٠ سنة ١٩٣٤ قضائية برئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة مصطفى محمد بك ومراد وهبه بك وزكي برزى بك واحد امين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين وحضرة الاستاذ سليمان بهجت رئيس نيابة الاستئناف )

١١٦

٢٢ يناير سنة ١٩٣٤

قتل عمد . ثبوت نية القتل . نوع الآلة المستعملة في القتل .  
لا أهمية له .

المبدأ القانوني

متى استبان محكمة الموضوع من أدلة الدعوى وظروفها أن المتهم كان منتويا فيما صدر منه من الاعتداء قتل المعتدى عليه بفعل مادي موصل لذلك فلا يهم إذن نوع الآلة المستعملة مطواة كانت أم غير ذلك مادام الفعل من شأنه تحقيق النتيجة المبتغاة .

المحكمة

عمه الوجهين الاول والثالث

« حيث ان الطاعن يقول في هذين الوجهين انه تمسك امام محكمة الموضوع بان الآلة التي احدثت الاصابة ليست من الآلات القاتلة اذ هي مطواة من قبيل ما يحرز عادة كل انسان للاستعمال الشخصي فلا محل لاعتبارها سلاحا يمكن القتل به . ويقول الطاعن ايضا انه طلب الى محكمة الموضوع اعتبار الواقعة جنحة منطبقة على المادة ٢٠٥ من قانون

العقوبات فلم تأبه لقوله ولم ترد عليه بكلمة .  
« وحيث ان محكمة الموضوع تجرت في حكمها المطعون فيه توافر اركان الجريمة المسندة الى الطاعن وهي الشروع في قتل المجنى عليه فاشارت الى نية القتل والى الفعل المادي الذي من شأنه احداث القتل ووقتهما حقهما من العناية فقالت « وحيث ان نية القتل متوفرة في هذه الدعوى من استعمال المتهم لآلة من شأنها القتل وهي المطواة وطعنه المجنى عليه بها دفعتين في موضعين قاتلين من جسمه ومن الحقد الذي يحمله المتهم المذكور للمجنى عليه لاستمراره على معاكسة جلشان محمد عثمان »  
« وحيث انه متى استبان محكمة الموضوع من أدلة الدعوى وظروفها ان المتهم كان منتويا فيما صدر منه الاعتداء قتل المعتدى عليه بفعل مادي موصل لذلك فلا يهم إذن نوع الآلة المستعملة مطواة كانت أو غير ذلك مادام الفعل من شأنه تحقيق النتيجة المبتغاة .

« وحيث ان في اعتبار محكمة الجنايات الجرم المقترف شروعا في قتل الرد الكافي على ما تمسك به الطاعن من ان حقيقة الواقعة جنحة منطبقة على المادة ٢٠٥ عقوبات وما كانت المحكمة مع هذا الذي نهجته في حكمها بملزمة بان تفرد لطلبه ردا خاصا

عن الوجه الثاني

« وحيث ان الطاعن ناقش في هذا الوجه اقوال الشهود ليستخلص منها ما يريد بالنسبة لثبوت التهمة وتوفر نية القتل وهو أمر موكل لمحكمة الموضوع وليس لمحكمة النقض مراجعتها فيه ( طعن عبد الحميد المعجمي خليفه ضد النيابة رقم ٣٥٥ سنة ١٩٣٤ رئاسة وعضوية الهيئة السابقة )



١١٧

٢٢ يناير سنة ١٩٣٤

هتك عرض . تعريفه . المرجع في اعتبار ما يعد عورة وما لا يعد هو العرف الجاري وأحوال البيئة الاجتماعية . فتاة ريفية . تقييلها في وجنتها . فعل فاضح غل بالحياء . ( المادة ٢٤٠ ع )

## المبدأ القانوني

كل مساس بجسم الانسان داخل فيما يعبر عنه بالعورات يجب أن يعد من قبيل هتك العرض . والمرجع في اعتبار ما يعد عورة وما لا يعد لذلك إنما يكون إلى العرف الجاري وأحوال البيئات الاجتماعية . فالفتاة الريفية التي تمشي سافرة الوجه بين الرجال لا يخطر ببالها أن في تقييلها في وجنتها إخلالاً بحياتها العرضي واستطالة على موضع من جسمها تعده هي ومثيلاتها من العورات التي تحرص على سترها فتقييلها في وجنتها لا يخرج عن أن يكون فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء منطبقاً على المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات .

## المحكمة

« من حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه اذ اعتبر الواقعة جنحة فعل فاضح على أساس أن وجه المرأة ليس من قبيل العورات كما يقول الشرع والعرف — قد أخطأ في هذا النظر لأن جواز كشف الوجه شيء وملامسته وخصوصاً بقصد التقييل شيء آخر . ولذا فإن الواقعة يجب أن تعد من قبيل هتك العرض .

« ومن حيث أن حكم هذه المحكمة الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ في القضية المقيمة بمجدول المحكمة بمررة ١٧٣٧ سنة ٤٥ قضائية قد عني

بتوضيح الفارق بين جريمة هتك العرض وجريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء وتركيز هذا الفارق على أساس من العرف والعادات الشائعة فقرر أن كل مساس بجسم الانسان داخل فيما يعبر عنه بالعورات يجب أن يعد من قبيل هتك العرض . وقد أصاب الحكم المطعون فيه كل الاصابة في تفسير حكم هذه المحكمة السابق الاشارة اليه وفي القول بوجوب الاسترشاد بالعرف الجاري وأحوال البيئة الاجتماعية في تفهم ما يعد عورة وما لا يعد كذلك . وفي تطبيق مفهوم ذلك الحكم على الحادثة التي هي مدار البحث في القضية الحالية وقد انتهى في بحثه الى أن المجنى عليها — وهي فتاة ريفية تمشي سافرة الوجه بين الرجال وقد كانت في يوم الحادثة بالذات تغسل قدميها في الطريق على مرأى منهم — لا يخطر ببالها أن في تقييلها في وجنتها إخلالاً بحياتها العرضي واستطالة على موضع من جسمها تعده هي ومثيلاتها من العورات التي ينبغي سترها . وإن ما وقع من المتهم في هذه الحادثة لا يخرج عن أن يكون فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء منطبقاً على المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات .

« وبما أن هذه المحكمة تقرر ما رآه الحكم المطعون فيه ولا ترى فيه انحرافاً عن حكم القانون ولا خطأ في تطبيقه فيكون الطعن اذن واجب الرفض ( طعن النيابة ضد محمد عبد الحيد طه الشهير برشاد رقم ٣٥٦ سنة ٤٢ رئاسة وعضوية الهيئة السابقة )

١١٨

٢٢ يناير سنة ١٩٣٤

تسيب الاحكام . أسباب لا تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها المحكمة في حكمها . قصور بطل . تزوير . التدليل عليه باختلاف بصمات الختم الموقع به على الورقة المطعون فيها بالتزوير مع بصمة الختم المعترف به . الاختلاف وحده لا يكفي

## المبدأ القانوني

إذا كانت أسباب الحكم لا تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها المحكمة في حكمها فهي أسباب مشوبة بالقصور والحكم المبني عليها باطل واجب نقضه . فإذا دلت المحكمة على وقوع التزوير باختلاف بصمات الختم الموقع به على الأوراق المطعون فيها بالتزوير مع بصمة ختم المجنى عليه المعترف به ولم تتعرض للكلام على صحة نسبة فعل التزوير إلى المتهمين فإن التدليل بهذا الاختلاف لا يؤدي وحده إلى الحكم بإدانة المتهمين بل الواجب على المحكمة أن تتحرى ما إذا كانت هذه المغايرة بين البصمات سبباً أن المتهمين هم الذين اقترفوا التزوير لغرض من الأغراض أرادوا تحقيقه بارتكاب التزوير . أم هم أجانب عنه لا يدرون عنه شيئاً .

## المحكمة

« حيث أن مبيع الطعن هو أن حكم محكمة أول درجة الذي تأيد من المحكمة الاستئنافية لأسبابه لم يبين نوع التزوير بالنسبة للاختام المنسوبة للمجنى عليها امينه محمد المطراوى فجاء تدليلها على التزوير فامضاً لايسهل على محكمة النقض سبيل مراقبتها لتطبيق القانون .

« وحيث أن محكمة الموضوع قالت في حكمها المطعون فيه الذي جاء مؤيداً لحكم محكمة أول درجة لأسبابه أن الختم الموقع به على الخالصات الأربع وعقد الايجار المطعون فيها جميعاً بالتزوير يخالف كل المخالفة ختم امينة محمد المطراوى المعترف به كما اثبتته الخبر وكما هو ظاهر جلياً للعين العادية ثم بنت المحكمة على هذه المخالفة بين الاختتام الحكم بمعاقبة الطاعنين باعتبار أنهم

ارتكبوا ما هو مسند اليهم من جرمي التزوير والاستعمال . « وحيث أن التدليل باختلاف البصمات لا يؤدي وحده إلى النتيجة التي وصلت اليها محكمة الموضوع في حكمها المؤيد بالحكم المطعون فيه ولقد كان الواجب على محكمة الموضوع في مثل هذه الحالة أن تتحرى ما إذا كانت هذه المغايرة بين البصمات سبباً أن الطاعنين هم الذين اقترفوا التزوير لغرض من الأغراض أرادوا تحقيقه بارتكاب هذا التزوير أم أنهم كانوا كما يقولون في دفاعهم أجانب عنه لا يدرون من أمره شيئاً .

« وحيث أن أسباب الحكم إذا كانت لا تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها المحكمة في حكمها فهي أسباب مشوبة بالقصور ومتى كانت حالها كذلك فالحكم المبني عليها باطل ونقضه واجب . ( طعن عبد الله عبد المجيد قظام وآخرين ضد النيابة رقم ٣٦٣ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية بالهيئة السابقة )

١١٩

٢٥ يناير سنة ١٩٣٤

جريمة ارتشاء الموظف . الوعد بالرشوة . كاف لتوقيع العقاب ( المادتان ٨٩ و ٩٦ ع )

## المبدأ القانوني

إنه وإن كان ظاهر نص المادة ٩٦ من قانون العقوبات يوهم أن الركن المادي في جريمة الشروع في الرشوة لا يتحقق إلا بتقديم الشيء المرشوبه فعلاً وعدم قبوله فإنه بالرجوع إلى المادة ٨٩ من قانون العقوبات ( ومدلولها أن الارتشاء كما يكون بأخذ المعروض يكون بقبول الوعد ) يبين أن غرض الشارع من المادة ٩٦ إنما هو شمول عبارتها لكل ما تتم به جريمة الارتشاء من وعد أو عطية .



المحكّم

« حيث ان الوجه الاول من اوجه الطعن يتحصل في ان الواقعة كما رواها المجنى عليه نفسه لاعتقابه عليها .

اولا - لان نص المادة ٩٦ من قانون العقوبات يستلزم اعطاء الرشوة فعلا لا الوعد بها - ثانيا - لانه لم يبين في العرض العمل المطلوب أدائه - ثالثا - لان التوظيف لم يكن من اختصاص المجنى عليه .

« وحيث ان رواية المجنى عليه حسب البيان الوارد في الحكم المطعون فيه تتأخص في ان انطون خليل جبور طاب من فراش مكتبه ان يستأذنه في مقابلته فسمح له بذلك وما ان دخل عنده حتى قدم له خطابا موجها اليه محرر بخطه ومذيلا بمضائه يقول فيه مقدمه لعز تكم انطون خليل جبور من طرف عبد الجليل افندي سعد الشرف بتقديم لعز تكم مبلغ مائة جنيه مصري ١٠٠ جنيه راجيا ان تتكرموا باستلامه وبأذن الله لعز تكم عن قريب هدية من خطيتي - وبذيل هذا الخطاب بيان للشهادات المدرسية الحاصل عليها الطالب وهي بكالوريا فرنسية من الدرجة الاولى والثانية فلما اطلع على هذا الخطاب استفسر من مقدمه عن غرضه فافضى اليه برغبته في الالتحاق بوظيفة في البلدية وبأنه اعد المائة جنيه تحقيقا لهذا الغرض وعندما أمعن في مناقشته أجاب بأنه اقدم على هذا العمل باتفاقه مع محمد موسى وعبد الجليل افندي سعد فابلغ الامر لحضرة مدير البلدية فأمر حضرته اليوزباشي عبد الله افندي سالم بتفتيشه وضبط النقود التي يحملها فوجد بحجيته مظروفا بداخله اوراق بنسكنوت قيمتها مائة جنيه .

« وحيث انه على ضوء هذا البيان يكون هذا الوجه بجميع اجزائه متعين الرفض .

فأما عن الشق الاول فلأن عبارة المادة ٩٦

من قانون العقوبات التي نصها « من شرع في اعطاء رشوة ولم تقبل منه » وان كانت توهم مبدئيا بان جريمة الشروع لا تتم الا بتوفر الاعطاء وهو الركن المادي للجريمة ولكن لتفهم حقيقة غرض المشرع من وضعها وتعرف مدى تطبيقها يتعين الرجوع الى المادة ٨٩ من قانون العقوبات التي صدر بها المشرع باب الرشوة في قانون العقوبات لأنها هي الاساس ومنها يمكن الوقوف على الاعمال التي تعد ارتشاء من جانب الموظف العمومي على اعتبارها جريمة تامة والشروط التي يلزم تحقيقها لتوفر أركان الجريمة وقد جاء في هذه المادة أن الموظف يعد مرتشيا اذا « قبل وعدا من آخر بشيء ما أو اخذ عطية أو هدية » ومدلول ذلك أن الارتشاء كما يكون بقبول الوعد يكون بأخذ المعروض فاذا ما جاءت بعد ذلك المادة ٩٦ من قانون العقوبات وقالت « من شرع في اعطاء رشوة » كان الغرض من هذه العبارة شمول كل ما يتم به جريمة الارتشاء من وعد أو عطية . الخ لأن غرض المشرع في هذه المادة انما هو جعل الشروع من جانب الراشي في جميع جرائم الرشوة المبينة في الباب كله ( سواء أكان بقبول الوعد أو أخذ العطية أو بالتهديد أو بالضرب ) جنحة أية كانت وسياتها لذا تكون محكمة الموضوع قد اصاب كبد الصواب بما قضت به خاصة بهذه المادة وهو مطابق لما جرى عليه قضاء محكمة النقض ( راجع حكم محكمة النقض الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ في الطعن المقيد بمجدول المحكمة بنمرة ٤٢٦ سنة ٤٦ قضائية )

« واما عن الشق الثاني فلأن نفس الجواب المقدم من الطاعن الى المجنى عليه والمذيل لبيان الشهادات الدراسية الحاصل عليها الطاعن لا تدع أي مجال للشك في العمل المطلوب أدائه في مقابل الرشوة

المقدمة على أن أقوال الطاعن في التحقيقات وشهادة المجنى عليه كافيتان لأزالة أى شك لوجود وقد ابرزت محكمة الموضوع كل ذلك في حكمها المطعون فيه بما فيه الكفاية .

وأما عن الشق الثالث فقد بينت المحكمة بكل إيضاح أن التوظيف وإن لم يكن من المجنى عليه مباشرة إلا أن رأيه فيه مسموع فقد قالت . « يجب تفهم الأمور على ضوء الواقع وعدم تجاهل الحقائق الساطعة فإن أشغال وظيفة خالية تتطلب أعمالاً تمهيدية ويستلزم اجراءات أولية حتى يقع الاختيار على أحد المرشحين ويتم التعيين ولا يقوم المدير العام بهذه الاعمال لأنه وهو يهيمن على ادارة واسعة متشعبة الفروع مشتبكة المصالح بما فيها من مسئوليات جسيمة يتعذر عليه أن يتفرغ إلا للجلائل الأمور وخطيرها ولا بد أن يستعين بكبار رؤسياه ومنهم مديرو الاقسام وهم الذين يشرفون عن كسب على أعمالها ولديهم الخبرة التي تؤهلهم لمعرفة دقائق العمل وحاجاته والوسائل التي يجب استنباطها للوصول به الى حد الاتفاق أو الكمال فيبسطون للمدير آراءهم ويعرضون اقتراحاتهم ليس في مسائل الموظفين فحسب بل فيها وفيما عداها من المسائل صغر شأنها أو جل قدرها مما لا يدخل في اختصاصهم البت فيه » وهذا البيان يفي بما يقتضيه القانون فيما نص عليه « وحيث أن الوجه الثالث يتحصل في أن

المحكمة أطرحت طلب الطاعن سماع شهود عيّنهم . « وحيث أنه بتصفح أوراق الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها يتبين أن طلب سماع شهود خلاف الذين سمعوا قدم من حضرة الاستاذ الحلواني المحامي عن المتهم الثاني شريك الطاعن فليس للطاعن أن يتضرر من عدم اجابة طلب لم يقدمه هو بنفسه امام المحكمة هذا على فرض أن عدم اجابة مثل هذا الطلب قد يكون

له بعض التأثير على الاجراءات لذا يتعين رفض هذا الوجه أيضا .

« وحيث أن مبنى الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه لم يرد على كل ما قدمه الطاعن من أدلة قانونية لم يسبق تقديمها امام المحكمة الجزئية وهي الخاصة بعدم جواز المصادرة في هذه الجريمة » وحيث أنه بالرجوع الى محاضر جلسة

المرافعة تبين أن حضرة المحامي عن الطاعن ناقش في مرافعته حكم محكمة أول درجة الذي قضى بالمصادرة وأبان الشروط التي يجب توفرها للحكم بها اذا رأت المحكمة ذلك لأنها جوازية ولكن المحكمة الاستئنافية لم تشر الى هذا الدفع بأية كلمة في حكمها مع أنه دفع قانوني وأهميته بالنسبة للطاعن لا تخفى على أحد واقتصر على تأييد الحكم لأسبابه في حين أن الحكم الابتدائي قد قصر أيضا من جهته عن بيان الأسباب التي بنى عليها المصادرة واكتفى بذكر المادة الخاصة بذلك بينما كان من الواجب بيان شروط تطبيقها وهل هذه الشروط متوفرة في الحالة المطروحة عليها أم لا . « وحيث والحالة هذه يكون حكمها من هذه

الناحية غير مسبب فهو لاغ تطبيقا للمادة ١٠٣ من قانون المرافعات ويتعين إذن نقض الحكم فيما يختص بالمصادرة وأحالته على محكمة اسكندرية الاستئنافية لتحكم فيه من جديد بمعرفة دائرة أخرى .

( طعن أنطون خليل جبور ضد النيابة رقم ٣٣٦ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومراد وهبه بك ومحمد فهمي حسين بك وحامد فهمي بك ومحمد نور بك مستشارين وحضرة الاستاذ سليمان بهجت رئيس نيابة الاستئناف )

١٢٠

٢٩ يناير سنة ١٩٣٤

اختصاص . الحكم نهائيا من محكمة الجنج بعدم الاختصاص .

قاضى الاحالة لا يملك اعادة القضية اليها على أساس

أنها جنحة ( المادة ١٤٨ ع )



## المبدأ القانوني

إن الواضح جلياً من نص المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات وهو أن قاضي الاحالة لا يملك بعد الحكم نهائياً من محكمة الجنح بعدم الاختصاص أن يعيد لها القضية ثانياً للحكم فيها على أساس أنها جنحة بعد أن تخلت عن ولاية الحكم فيها بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه . وإنما أجاز له الشارع اذا بدا له هذا الرأي أن يثبته في قراره ويحيل الدعوى الى محكمة الجنايات المختصة للحكم فيها بطريق الخيرة

## المحكمة

« حيث ان وقائع هذه الدعوى تتحصل في أن النيابة العامة اتهمت شحاته ابراهيم الشهير بالاسكندرية في يوم ٢٤ اغسطس سنة ١٩٣١ ببندر منوف بدد حماراً مملوكاً لمحمد الماوردى وكان قد تسلم اليه على سبيل الاجارة . وقدمته لمحكمة جنح منوف طالبة معاقبته طبقاً للمادة ٢٩٦ عقوبات . فقضت تلك المحكمة يوم ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٣١ غيباً بحبس المتهم شهرين مع الشغل فاستأنفته النيابة لان سوابق المتهم لم ترد ثم عارض المحكوم عليه وبجلسة ١٠ اغسطس سنة ١٩٣٣ حكم في المعارضة بالتأييد . ولما نظرت الدعوى أمام محكمة الجنح الاستئنافية كانت صحيفة السوابق قد وردت ولما أن عرضت عليها قضت بجلسة ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٣ بعدم اختصاص محاكم الجنح بنظر الدعوى باعتبار كونها جنابة عود طبقاً للمواد ٢٩٦ و ٤٨ و ٥٠ من قانون العقوبات والمادة الأولى من دكريتو الاجرام الصادر في ١١ يوليه سنة ١٩٠٨ .

« ولما كانت سوابق المتهم لا تجعل في الواقع الحادثة جنابة قدومه النيابة العامة الى قاضي الاحالة

طالبة منه احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بطريق الخيرة بين الجنابة والجنحة طبقاً لحكم المادة (١٤٨) من قانون تحقيق الجنايات وبجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ قرر قاضي الاحالة اعتبار ما وقع من المتهم جنحة منطبقة على المادة ٢٩٦ عقوبات واعادتها للنياية لاجراء شؤونها فيها مع استمرار حبس المتهم . رأت النيابة العامة عند ذلك ان قاضي الاحالة اخطأ في تطبيق القانون وتأويله فقدمت الطعن الحالى طالبة نقض القرار سالف الذكر واعادة القضية الى قاضي الاحالة ليعرر احالتها الى المحكمة المختصة للفصل فيها بطريق الخيرة بين الجنابة والجنحة .

« وحيث ان المادة (١٤٨) من قانون تحقيق الجنايات نصت صراحة على انه « اذا وجدت » « قرآن أحوال تدل على أن الواقعة جنحة يحكم » « القاضي بعدم اختصاصه ويرسل الأوراق » « الى النيابة العمومية لتعمل بمقتضى أحكام » « الباب الثالث من الكتاب الأول من هذا » « القانون واذا وجدت قرائن أحوال تدل على » « ان الواقعة جنابة يحكم القاضي بعدم اختصاصه » « ومتى أصبح هذا الحكم نهائياً تقدم النيابة » « القضية الى قاضي الاحالة بالكيفية المقررة في » « المادة (١٠) من القانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ » « الصادر بتشكيل محاكم الجنايات وذلك بعد تحقيقها » « أن لم يكن سبق تحقيقها بمعرفتها » .

« وفي هذه الحالة يصدر القاضي أما أمراً » « بالاحالة على محكمة الجنايات وأما أمراً بأن لاوجه » « لاقامة الدعوى ومع ذلك اذا لم ير القاضي » « في الافعال المسندة الى المتهم الاشبهة بالجنحة أو » « المخالفة جاز له ان يوجهها الى المتهم في قرار »

« الاحالة بطريق الخيرة مع الجنابة » « وحيث انه يتبين جلياً من النص المتقدم

ذكره ان قاضى الاحالة لا يملك بعد الحكم نهائياً من محكمة الجنح بعدم الاختصاص أن يعيد لها القضية ثانياً للحكم فيها على أساس أنها جنحة بعد أن تختات عن ولاية الحكم فيها بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه وإنما أجاز له الشارع اذا بداله هذا الرأى ان يثبتته في قراره ويحيل الدعوى الى المحكمة المختصة بالحكم فيها بطريق الخيرة .

« وحيث انه كما توضح يرى ان ما ذهب اليه قاضى الاحالة في قراره سالف الذكر غير صائب ولا يتفق ونص القانون المتقدم بيانه .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن الحالى على أساس قانونى ويتعين اذن قبوله موضوعاً وتقض القرار المطعون فيه واعادة القضية الى قاضى الاحالة ليقرر احالتها الى محكمة الجنايات المختصة للفصل فيها بطريق الخيرة بين الجنائية والجنحة .

(طعن النيابة ضد شحاته ابراهيم الليثي الشبير بالاسكندرية رقم ٢٧٠ سنة ١٩٣٤ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة مصطفى محمد بك وزكى برزى بك واحمد أمين بك وبعد افتتاح السيد بك ومحمد نور بك مستشارين وحضور حضرة الامتداد محمد جلال صادق رئيس النيابة )

١٢١

٢٩ يناير سنة ١٩٣٤

دفاع . طلب التأجيل لضم أوراق . الغرض من الطلب تعطيل الدعوى . رفضه . لا اخلاص .

المبدأ القانونى

إن لمحكمة الموضوع رفض طلب التأجيل لضم أوراق اذا ما تبين لها أن الغرض هو تعطيل نظر الدعوى . فاذا رأت أن تجيب المتهم الى ما طلب من تأجيل لضم أوراق يرشد هو عنها لكي يستخلص منها الدفاع الذى يريده كان على هذا المتهم أن ينتفع بالمهلة التى منحها بناء على طلبه . فاذا هو لم يكثرث للأمر ولم

يقم بتنفيذ القرار أو يعاون على تنفيذه كان للمحكمة كل الحق فى أن تضرب صفحاً عن طلبه والا تلتفت كذلك الى طلب فتح باب المرافعة المقدم للغرض نفسه دون أن تكون فى مسلكها هذا قد أخلت بما للتمهم من حق الدفاع .

المحكمة

« حيث ان الطاعنين يقولان فى الوجه الاول بأن محكمة الموضوع قد أخأت بما لهما من حق الدفاع اذ طلب محاميهما بجلسة ١٢ سبتمبر ١٩٣٣ ضم قضية قضى فيها ببراءتهما من تهمة بمماثلة للتهمة الحالية وكان ذلك على أساس انها مدبرة من ضابط المباحث وهو شاهد فى القضية الحالية فأجابت المحكمة طلب التأجيل وفى الجلسة التالية لما لم تضم القضية طلب التأجيل لضمها فرفضت المحكمة هذا الطلب ولم تقبل الترخيص لمحامى الطاعنين بتقديم مذكرة وفتح باب المرافعة وحكمت فى الدعوى من غير ان تسمع لالتمهمين دفاعاً .

« وحيث ان محكمة الموضوع ردت فى حكمها المطعون فيه على ما حدا بها الى رفض ما طلبه الطاعنان من تأجيل ثم فتح باب المرافعة بان القضية بعد ان ضات تؤجل من جلسة ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٣ اجأت بناء على طلب محامى المتهمين من جلسة ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٣ لضم القضية التى يرشد عنها ولكن البيان عنها لم يقدم الا فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٣ أى بعد مضى اكثر من شهر وقبل الجلسة الاخيرة باربعة ايام وفوق هذا فان القضية التى يراد ضمها مقدم منها صورة المحضر الذى شهد فيه الضابط عبدالمنعم بركات افندى ( وهو أحد شهود الدعوى الحالية ) وصورة الحكم الصادر فيها وخاضت المحكمة من هذا الى ان طلب فتح باب المرافعة غير مبنى على اساس معقول وان افساح المجال للدفاع له حدد يجب



الوقوف عنده .

« وحيث ان لمحكمة الموضوع رفض طلب التأجيل لضم اوراق اذا ماتبين لها ان الغرض هو تعطيل نظر الدعوى فاذا رأت أن تجيب المتهم الى ماطالب من تأجيل لضم اوراق يرشد هو عنها لكي يستخلص منها الدفاع الذي يريده كان على هذا المتهم ان ينتفع بالمهلة التي منحها بناء على طلبه فاذا هو لم يكثرث للأمر ولم يقيم بتنفيذ القرار او يعاون على تنفيذه كان للمحكمة كل الحق في ان تضرب صفحا عن طلبه والا تلتفت كذلك الى طلب فتح باب المرافعة المقدم للغرض نفسه دون ان تكون في مساسكها هذا قد اخلت بما للمتهم من حق الدفاع على ان الواقع مع ذلك في هذه الدعوى هو ان المحكمة اشارت في حكمها المطعون فيه الى الصور المقدمة من اوراق القضية التي تبين للمحكمة انها هي التي طلب الطاعنان ضمها بجلسة ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٣ ورجعت اليها عند

الحكم في الدعوى ولم يعين الطاعنان اوراقا اخرى غير هذه الصور المتقدمة من شأنها ان تؤثر في سير الدعوى وتنفي الاتهام المسند اليهما — اماما قاله الطاعنان من ان محكمة الموضوع لم تسمع لهما دفاعا فهذا لا يفيد أنها منعتهما من الكلام وبالاطلاع على محضر الجلسة تبين انهما سئلا عن التهمة فانكراها وقد كان لهما مع هذا الانكار ان يبديا ما يشاءان من الاقوال فاذا لازما السكوت طائعين فهذا من شأنهما وما اللوم فيه الاعليهما . » وحيث ان ماجاء بالوجه الثاني هو مناقشة الحكم المطعون فيه في أدلة الادانة التي استند اليها ورد بها على ما عولت عليه محكمة أول درجة في حكمها الصادر بالبراءة وكلها مسائل متعلقة بالوقائع وقد محصتها محكمة ثاني درجة وقدرتها قدرها وليس لمحكمة النقض مراجعتها في شيء من هذا . ( طعن حنفى النحاس وآخر ضد النيابة رقم ٣٦٥ سنة ٤ ق بالبيئة السابقة

## قضاء محكمات النقض ولا يزال المدينين

( برئاسة سعادة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة مراد بك وهبه ومحمد فهمى حسين بك وحامد فهمى بك ومحمد نور بك المستشارين وكامل بك عزيز رئيس النيابة )

١٢٢

١١ يناير سنة ١٩٣٤

تعويض . تعويض عن خطأ . شروطه . (المادة ١٥١ مدني)

المبدأ القانوني

لا تنطبق المادة ١٥١ من القانون المدني إلا إذا توافرت شروط ثلاثة : - الأول - حصول فعل أو ترك . - والثاني - أن ينشأ أو يتسبب عن ذلك الفعل أو الترك ضرر للغير . - والثالث - أن يكون ذلك الفعل أو الترك خطأ . وتحقيق

حصول الفعل أو الترك أو عدم حصوله هو من الامور الواقعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا معقب لتقديره . أما ارتباط الفعل أو الترك بالضرر الناشئ ارتباط المسبب بالسبب والمعلول بالعلة ، وكذلك وصف ذلك الفعل أو الترك بأنه خطأ أو غير خطأ فهما كلاهما من المسائل القانونية التي يخضع في حلها قاضي الموضوع لرقابة محكمة النقض . فاذا قضى حكم على وزارة الداخلية بالتعويض

لورثة شخص سقطت عليه مئذنة جامع فقتلته مستنداً إلى وقوع خطأ من جانب أحد الأقسام في تنفيذ إشارة مهندس التنظيم المبلغة لهذا القسم لمنع المرور أمام ذلك المسجد خشية من سقوط مئذنته لو جرد خلل بها إذ القسم لم يغلق الحوائت المقابلة للمسجد ولم يمنع المرور من الشارع منعاً كلياً وكانت إشارة المهندس غير مطلوب فيها إغلاق الحوائت ولا منصوص فيها على منع المرور من الشارع منعاً كلياً وثبت أن البوليس قام بتنفيذ ما طالب منه في حدود نص الإشارة وفي حدود المعقول فالقضاء بالتعويض استناداً إلى وقوع خطأ من البوليس مخالف للقانون.

### المحكمة

« بما أن مبنى الطعن وجهان - يتحصل أولهما في أن محكمة الاستئناف خالفت القانون إذ ارتكبت في قضائها على وزارة الداخلية بالتعويض على أن هناك خطأ من جانب قسم باب الشرعية في تنفيذ إشارة مهندس التنظيم المبلغة للقسم في ٧ يناير سنة ١٩٣٠ وبنت هذا الخطأ على القول بأنه كان يتعين على القسم إغلاق الحوائت المقابلة للمسجد ومنع المرور من الشارع منعاً كلياً مع أن الواقع عدم حصول أي خطأ من البوليس لأن كل ما هو مطلوب منه هو تنفيذ ما جاء بإشارة مهندس التنظيم وقد نفذها في وقتها - أما القول بأنه كان يتعين عليه إغلاق الحوائت المقابلة للمسجد ومنع المرور من الشارع منعاً كلياً فذلك خارج عما جاء بالإشارة المذكورة ومأمورية البوليس في مثل هذه الحالة مقصورة على مجرد تنفيذ الأوامر كما هي وليس من شأنه تقديرها أو معرفة ما إذا كانت الاحتياطات الواردة

بها كافية لتلافي الخطر أم لا لأن ذلك من شأن الجهات الفنية المختصة ومن ثم لا يمكن توجيه أي لوم إلى البوليس فيما فعل ولا يترتب على عمله أي مسؤولية للحكومة فالقضاء بالمسؤولية مخالف للقانون .

« وبما أن أساس المسؤولية في هذه الحادثة هو المادة « ١٥١ » من القانون المدني ولتطبيقها يجب توفر ثلاثة شروط - الأول - حصول فعل أو ترك - الثاني - أن ينشأ أو يتسبب عن ذلك الفعل أو الترك ضرر للغير - الثالث - أن يكون ذلك الفعل أو الترك خطأ . وبما أن تحقيق حصول الفعل أو الترك أو عدم حصوله من الأدلة الواقعية المعروضة للقضاء هو من سلطة قاضي الموضوع لا معقب على تقديره من القضاء العالي أما ارتباط الفعل أو الترك بالضرر الناشئ ارتباط سبب بسبب وكذلك وصف ذلك الفعل أو الترك بأنه خطأ أو غير خطأ فهو تكليف قانوني لمحكمة النقض الاشراف والرقابة عليه .

« وبما أنه بمراجعة الحكم المطعون فيه تبين أن قضاءه بمسؤولية وزارة الداخلية مبنى على الأسباب الآتية « حيث أن وزارة الداخلية « تستند في انعدام مسؤوليتها في هذا الحادث « على أنها نفذت لفرورها ما طلبه منها مهندس التنظيم بإشارته التليفونية المبلغة لقسم باب « الشرعية في ٧ يناير سنة ١٩٣٠ التي طلب فيها منع المرور أمام المسجد ، »

« وحيث أن هذه الإشارة تضمنت وصف « الحالة الخطيرة التي وصلت إليها حالة المئذنة « والمسجد بالتفصيل وقد طالب المهندس من « قسم باب الشرعية إخلاء الدكاكين الواقعة « أسفل المسجد « ومنع المرور أمامه - وقد قام « القسم بغلق الدكاكين الواقعة أسفل المسجد «



« ومنع المرور أمامه - وقد قام القسم بغلق »  
 « الدكاكين الواقعة أسفل المسجد ولكنه »  
 « ترك الحوانيت المقابلة له مفتوحة يتعاطى »  
 « أصحابها فيها أعمال تجارتهم ولذلك كان مرور »  
 « الناس مستمراً من الناحية المقابلة للمسجد »  
 « الوصول لهذه الدكاكين من جهة ولا جتياز »  
 « الشارع من جهة أخرى »

« وحيث ان قسم باب الشرعية اخطأ في فهم »  
 « ان منع المرور من الشارع مقصور على الجزء »  
 « الواقع أمام المسجد فقط دون باقي الشارع ولذلك »  
 « ترك الحوانيت المقابلة للمسجد مفتوحة ووضع »  
 « الحواجز بحيث يتمكن من يريد عبور الشارع »  
 « أو الوصول الى هذه الحوانيت من اجتياز هذه »  
 « الحواجز فقد كان وضعها يسمح بهذا الاجتياز »  
 « وكان يتعين على القسم اغلاق الحوانيت المقابلة »  
 « للمسجد ومنع المرور من الجزء الواقع أمامه منعاً »  
 « كلياً بوضع حواجز من شأنها عدم تمكين أى »  
 « انسان من اجتياز الطريق في هذا الجزء »

« وحيث ان هذا الخطأ من جانب القسم »  
 « يستوجب مسئولية وزارة الداخلية » .

« وبما انه واضح من هذه الاسباب أن المحكمة »  
 « الاستئنافية أثبتت مضمون الاشارة التليفونية »  
 « المحددة لواجب البوليس وبينت ان المطلوب فيها »  
 « كان غلق الحوانيت الكائنة أسفل المسجد ومنع »  
 « المرور من أمام الجامع ثم جعلت خطأ البوليس »  
 « في التنفيذ انه خالف هذا الواجب فلم يغلق »  
 « الحوانيت المقابلة للمسجد ولم يمنع المرور من »  
 « الشارع منعاً كلياً . »

« وبما ان الاشارة لا تكليف فيها للبوليس »  
 « بغلق الحوانيت المقابلة للمسجد فعدم غلقها لا يعد »  
 « تقصيراً من البوليس اذ لم يكن مطلوباً منه في الاشارة »  
 « وبما ان تنفيذ منع المرور من امام الجامع مع »

وجود دكاكين مقابلة له غير مأمور بغلقها يتحقق »  
 بوضع حواجز لسد الشارع وترك جزء صغير أمام »  
 الدكاكين المقابلة للمسجد للمرور بقصد الوصول »  
 اليها وهذا ماعمله البوليس لمنع المرور من امام »  
 الجامع ولم ينص في الاشارة على منع المرور من »  
 الشارع منعاً كلياً . لذا ترى هذه المحكمة ان »  
 البوليس قام بتنفيذ ما طلب منه في حدود نص »  
 الاشارة وفي حدود المعقول ولم يخالف أى واجب »  
 اقتضته الاشارة - فاعمله لا خطأ فيه ولا تترتب »  
 عليه مسئولية - فالحكم بحصول خطأ من البوليس »  
 يستوجب مسئولية وزارة الداخلية - مخالف »  
 اذن للقانون

« وبما انه مما تقدم يكون الوجه الاول من اوجه »  
 النقض مقبولا ويتعين نقض الحكم المطعون فيه »  
 بلا داع لبحث الوجه الثانى .

« وبما ان الدعوى صالحة للحكم في الموضوع وقد »  
 طلب الطاعن الفصل في الموضوع ايضا .

« وبما انه متى انتفى وقوع خطأ من البوليس »  
 في تنفيذ اشارة مهندس التنظيم فلا يكون هناك »  
 مسئولية عليه وعلى وزارة الداخلية من سقوط »  
 المثذنة واصابة مورث المدعى عليهم في الطعن »  
 وعليه يتعين رفض الدعوى قبل وزارة الداخلية .

(طعن وزارة الداخلية وحضر عنها الاستاذ مصطفى عبد اللطيف »  
 ضد الست زنوبه سرور وآخر وحضر عن الثانى الاستاذ محمد صبرى »  
 ابو علم رقم ٦١ سنة ٢ قضائية)

١٢٣

٢٥ يناير سنة ١٩٣٤

تسبب الاحكام . بناء الحكم على اسباب ناقصة . نقض .

المبدأ القانونى

الابهام والغموض والنقص في تسبب »  
 الحكم يعيبه ويستوجب نقضه .

## المحكمة

« حيث ان الطعن بنى على ان الحكم المطعون فيه باطل بطلانا جوهريا - اولا - لان الحكم بنى على وقائع وعلى اسباب لا وجود لها ولا سند لها في اوراق الدعوى بل الثابت في الاوراق يخالفها وينقضها . - ثانيا - لان اسباب الحكم جاءت مبهمة مشوشة مضطربة متناقضة - ثالثا - لان المحكمة لم تفصل في دفاع الطاعن المؤيد بالاوراق المقدمة لها - رابعا - لان المحكمة ابدلت من تلقاء نفسها موضوع الدعوى كما عينته الوزارة في العريضة الافتتاحية للدعوى بموضوع آخر لم تشمله وذلك ان الدعوى كانت مرفوعة عن السبيل المعروف بسبيل كريم الدين الخلوتي ومحكمة اول درجة حكمت فيها على هذا الاعتبار بعد ان باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره ثم تحولت في الاستئناف على اعتبار ان السبيل سبيل أبو اصبع .

« وحيث أنه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه تبين أن المحكمة بعد أن استعرضت الوقائع الوارد ذكرها في صدر هذا الحكم أتت على ما استخلصته من مذكرات الخصوم ومستنداتهم فقالت . « ومن حيث انه يستفاد من المستندات المقدمة « في الدعوى ومن مذكرات الخصوم ان وزارة « الأوقاف أقيمت في النظر على مسجد كريم الدين « الخلوتي الكائن بالقاهرة فيما بين قنطرة اق سنقر « والقنطرة المعروفة بالذي كفر وعلى ما هو موقوف « وصرصد على ذلك المسجد بموجب تقرير نظر « مؤرخ في ١٩ رجب سنة ١٢٨٨ وأن الوزارة « قبل صدور تقرير النظر لها كانت استلمت السبيل « التابع لمسجد الخلوتي وعينت له خادما خاصا « (سبيلجي) باذن في ١٢ محرم سنة ١٢٨٨ وان « الوزارة استمرت قائمة بأمر هذا السبيل من ذلك « التاريخ إلى ديسمبر سنة ١٩٢١ وقدمت اثباتا »

« لذلك كشف صرف مرتبات موظفي مسجد « الخلوتي ومن بينهم السبيلجي وان شركة مياه « العاصمة كانت تمده بالمياه الى يوليو سنة ١٩١٥ « حيث رفعت المواسير وقدمت اثباتا لذلك خطابا « من الشركة المذكورة مؤرخا في ٢٨ ديسمبر « سنة ١٩٢٩ - وفي أول نوفمبر سنة ١٩٢٦ ابلغ « الوزارة الشيخ احمد مذكور عهدة المسجد بأن « احمد افندي شاهين المستأنف عليه الأول اغتصب « السبيل في اكتوبر سنة ١٩٢٦ فأخذت الوزارة « في تحقيق أمر الاغتصاب وندبت لذلك مهندس قسم « سادس أوقاف التابع لدائرته هذا السبيل فاستدعى « احمد افندي شاهين وسأله عن طريقة اغتصابه له « فقدم له مذكرة مؤرخة في أول نوفمبر سنة ١٩٢٧ « جاء بها على ما كان مقاما على أرض سراي المرحوم « حسين باشا أبو اصبع من البيوت قبل بناءها وان « ضمن ما أدخله في سرايه منازل للاجاء على الكلا رجي « وان هذا الاخير حسن للبasha المذكور ان ينشئ « سبيلا لسقيا العامة والا يدخله في وقفية سرايه « فأجاب طلبه ولما توفي الباشا وتنظر على وقفه نجله « المرحوم صالح باشا أبو اصبع وقبل أن يتقرر ردم « الخليج لسير الترام تركه الى ان صار خربة ممتائة « بالأتربة والقاذورات وقد وضعت المرحومة والدته « اليد عليه أكثر من ثلاثين سنة وانه وضع يده بعد « وفاتها مدة نحو العشر سنوات «

« وحيث ان المحكمة بعد ان ذكرت هذا التفصيل الذي يستنتج منه صراحة وجود سبيلين في تلك الجهة أحدهما معروف بسبيل كريم الدين الخلوتي والآخر بسبيل أبو اصبع - أولهما - يدخل ضمن ما هو موقوف ومرصد على مسجد الخلوتي - وثانيهما - أخرج من حجة وقف أبو اصبع بصرح اللفظ - سارت بعد ذلك في تسبيب حكمها كانه لا يوجد سوى سبيل واحد هو الاخير واعتبرته مرصدا على وقف الخلوتي وبأن أحالت



الدعوى على التحقيق ليثبت احمد افندى شاهين وضع يده على هذا السبيل المدة المكسبة للملكية في الاعيان الموقوفة وللأوقاف النفي .

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فهي وقت ان سمعت أقوال الشهود لم تستفسر من هؤلاء الشهود على أى من السبيلين تنصب شهادتهم خصوصاً وان الخبير الذى ندبته محكمة أول درجة سبق ان تكلم عن كل منهما على حدة وأوضح موقع كل منهما في الطبيعة وأكثر من ذلك فانها عادت الى الخلط بين السبيل التابع لمسجد الخلوتي وبين السبيل الموجود بأسفل منزل المرحوم حسين باشا أبو اصبع واعتبرتهما سبيلاً واحداً ووصفته بأنه ( السبيل التابع لمسجد الخلوتي الواقع بأسفل منزل المرحوم حسين باشا أبو اصبع ) ثم قالت في منطوق الحكم انها تحكم بتبعية السبيل المتنازع فيه لوقف كريم الدين الخلوتي المشمول بنظر وزارة الأوقاف مع ان هذا السبيل خارج عما هو مرصود على مسجد الخلوتي » وحيث ان تسبيب الحكم على هذا النحو فيه غموض وابهام ونقص لا يتحقق معها تمكين محكمة النقض من القيام بواجب المراقبة على تسبيب الاحكام في الحدود المبينة بالقانون لذا يتعين قبول الطعن ونقض الحكم

( طعن احمد افندى شاهين وحضر عنه الاستاذ عزيز بك خانسكى ضد وزارة الأوقاف وحضر عنها الاستاذ احمد حلى رقم ٣٦ سنة ٣ ق )

١٢٤

٢٥ يناير سنة ١٩٣٤

وفاة . حضورها بعد تقديم المذكرات . لا تأثير لها على الدعوى .

### المبدأ القانوني

إذا توفي أحد طرفي الخصومة بعد استيفاء جميع إجراءات الدعوى من إيداع المذكرات وتبادلها بين هذين الطرفين فلا تأثير لهذه الوفاة على نظر الدعوى أمام محكمة النقض .

### المحكمة

« بما ان وفاة المطعون ضده كانت بعد استيفاء جميع إجراءات الدعوى من ايداع المذكرات وتبادلها بين طرفي الخصومة فلا تأثير لوفاة على هذه القضية .

« وبما ان مبنى الطعن الوحيد في هذه القضية هو عدم تسبيب الحكم المطعون فيه تسبباً كافياً صحيحاً ودلل الطاعن على وجاهة طعنه بمناقشته في تقرير الطعن لأسباب الحكم المطعون فيه حيث قال ان هذا الحكم قد أخطأ في اعتباره الطاعن قبل التنازل له من المطعون ضده عن الحكمين الصادرين لهذا الأخير ضد آخرين نظير ما بقى في ذمته للطاعن . حالة كون الطاعن طالباً بأن هذين الحكمين خاصان بأطيان المطعون ضده أو بأطيان مشتركة بين الطرفين — وزاد على ذلك بأن الاستدلال الوارد في الحكم المطعون فيه على صحة هذا الاعتقاد أن عقود الأيجار كانت محررة باسم المطعون ضده شخصياً على ان هذا الأمر لا يقطع في الموضوع بما يؤيد حكمها بعدم حصول الغش لان المطعون ضده كان وقت تحرير الأيجارة مغتصباً لأطيان الطاعن وكان من المفروض عليه أن يؤثرها باسمه شخصياً وكذلك ذهب الطاعن في بحثه الى ان المحكمة قد أخطأت في فهم ماورد بمحضر جلسة القضية رقم ٣٦ سنة ١٩٢٧ . قنا واعتبرته اعترافاً من وكيل الطاعن بأن الاطيان موضوع الحكمين

١٢٥

٢٥ يناير سنة ١٩٣٤

تسبب الأحكام . حل الحكم على أسباب مجاملة مقتضية . نقض

## المبدأ القانوني

إذا اكتفت المحكمة الاستئنافية في تسبيب حكمها بأسباب مجاملة مقتضية لا تعين على فهمه ولا تمكن محكمة النقض من الرقابة على تطبيق القانون فإن حكمها يكون معيباً ولو كان الحكم المستأنف وافي الأسباب مادامت هي لم تأخذ في تأييده بتلك الأسباب .

## المحكمة

« حيث ان الطعن رفع صحيحاً في الميعاد عن حكم قابل له فهو صحيح شكلاً .

« وحيث ان هذا الطعن مبني على قصور في اسباب الحكم المطعون فيه من وجهين الوجه الاول - أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الاستئناف كما تمسكوا أمام المحكمة الابتدائية بوضع يد مورثيهم المدة الطويلة المكسبة للملكية للقدر المتنازع عليه لو فرض وكان خارجاً عن مستنداتهم والحكومة تمسكت ضدّهم بكشف تأجير صادر منها الى الحاج صالح الكفراوي مورث بعض الطاعنين فدفع الطاعنون هذا الادعاء بأن صالح الكفراوي كان يجهل تحديد الارض الواردة به وانه لم يضع يده بصفته مستأجراً بل بصفته مالكا وتصرف تصرف الملاك ببيع جزء من الارض وان اقراره ليس حجة على بقية شركائه الطاعنين ولم يكن صالح الكفراوي منفرداً في وضع يده وانه لو فرض وكان وضع يده من تاريخ كشف التأجير بصفته مستأجراً فقد غير صفة وضع اليد وجعل نيته التملك فلم يدفع ايجاراً مطلقاً لعدم احترامه عقد الايجار وكشف التأجير انتهت

المتنازل عنهما كانت مشتركة بين الطرفين واستنتج من ذلك ان محكمة الموضوع ولو أنها مطلقة الحرية في تكوين اعتقادها والاخذ بالدليل أو عدمه الا انها ملزمة بأن تنقل الدليل على حقيقته وان تخرج بالدليل على الوجه الذي يتفق مع قواعد التدليل وان يتبين من حكمها انها قدرت حجج الطرفين ووصلت إلى عقيدتها بعد أن فحصتها الفحص الذي تظمن إلى محكمة النقض

« وحيث ان مازعمه الطاعن من ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في استنتاج عدم حصول غش الطاعن عند قبوله للأحكام التي تنازل المطعون ضده له عنها فضلاً عن أنه زعم موضوعي فإنه غير صحيح لأن المحكمة الاستئنافية قد استعرضت أدلة الطرفين واطلعت على ملفات القضايا المضمومة وراجعت محضر جلسة القضية رقم ٣٦ لسنة ١٩٢٧ قنا واستنتجت من كل ذلك ما يفيد قبول الطاعن للأحكام التي تنازل له عنها المطعون ضده في حضوره وبعد اطلاعه عليها وتمكنه هو ووكيله من معرفة مؤداه وموضوعها فيكون هذا القبول قد تم بدون حصول أي غش من المطعون ضده لا قبل الطاعن ولا قبل المحكمة ولذلك قضت المحكمة الاستئنافية برفض دعوى الطاعن .

« وحيث ترى هذه المحكمة بما تقدم جميعه ان الحكم المطعون فيه لا غبار عليه وسليم في منطوقه تبعاً للأدلة الواردة في اسبابه خصوصاً وان الاوراق المقدمة والقضايا المضمومة لا تفيد بصفة قاطعة حصول أي غش من قبل المطعون ضده ولذلك يكون هذا الطعن في غير محله ويتعين الرفض

(طعن بولس داود يوسف وحضر عنه الاستاذ باحشى ضد داود يوسف وحضر عنه الاستاذ احمد بك الديواني رقم ٤٨ سنة ٣ قضائية)



مدته في سنة ١٩٠٢ ومضى نحو ثلاث وعشرين سنة من ذلك التاريخ الى رفع الدعوى وهى مدة مكسبة للملكية مع تغيير صفة وضع اليد وبأن كشف التأجير يتناول ٤ قراريط وفدان واحد مع ان القدر المتنازع عليه والمحكوم به هو ١٢ قيراطا وفدانين فلا يسرى عقد التأجير على جميع القدر وعدم كلام محكمة الاستئناف على أوجه الدفاع المذكورة يجعل الحكم المطعون فيه معيباً لقصوره عن تحقيق الغرض الذى ترمى اليه المادة ١٠٣ من قانون المرافعات .

الوجه الثانى - انه مذكور بالحجج المقدمة لاثبات ملكية الطاعنين للارض انها محدودة من الجهة الغربية بالبحر الأعظم وهذا التحديد يشمل الارض المتنازع عليها وبخروج القطعة الارض المحكوم بها للحكومة من وضع يد الطاعنين يجعل الحد الغربى لملكهم الارض المحكوم بها وليس البحر الأعظم وقالوا انه اذا زادت مساحة الموضوع اليد عليه عن مساحة ما اشتروه يكون ذلك من عدم تقدير المساحة المبيعة تقديراً صحيحاً - ومع أهمية هذا الدفع لم ترد عليه محكمة الاستئناف مما يجعل حكمها معيباً طبقاً للمادة ١٠٣ من قانون المرافعات .

### عن الترميم الاول

« من حيث ان كل ما جاء بأسباب الحكم المطعون فيه عن دفع الطاعنين دعوى الحكومة بتملكهم العين المرفوعة بشأنها الدعوى هو قول محكمة الاستئناف « ان دعوى المستأنفين خاصا » « بوضع اليد لا ترى المحكمة الأخذ بها ظالماته » « ثبت ان وضع اليد كان بطريق التأجير من » « الحكومة كما ثبت من المستندات ومن تقرير الخبير » « وحيث أنه واضح من الاطلاع على الحكم

أن كلام المحكمة عن هذا الدفع يتناول جميع المستأنفين وجميع العين وجميع أوجه الدفاع الخاصة بوضع اليد التى تمسك بها الطاعنون تفصيلاً » وحيث أن السبب الذى ارتكبت عليه المحكمة

في هذه المسألة هو سبب عام مجمل مقتضب لا يمكن اعتباره تسبباً صحيحاً كافياً لان المحكمة لم تذكر شيئاً عن موضوع المستندات التى اشارت اليها ولا عن مضمون تقرير الخبير وما ذكر فيه من البراهين والاستنتاجات ولم تبين كيف اعتبرت المستندات حجة على جميع الطاعنين في حين أن الواضح من مذكرات طرفي الخصومة امام هذه المحكمة ومن اسباب الحكم الابتدائى المقدمة صورته في الأوراق أن التأجير لم يحصل من الحكومة الا لمورث بعض الطاعنين وأن التأجير لم يكن شاملاً لكل العين المحكوم بها بل لجزء منها وكان واجباً على محكمة الاستئناف أن تبين في حكمها السبب الذى دعاها الى اعتبار التأجير حاصلًا لجميع الطاعنين وشاملاً لجميع الذين خلافاً للظاهر من وقائع الدعوى والمستند المقدم من الحكومة كما أنها لم تشر الى ما تمسك به الطاعنون من تغيير صفة وضع اليد بالنسبة لمن حصل اليه التأجير خصوصاً أن المحكمة لم ترتكن على اسباب الحكم الابتدائى لاكلها ولا بعضها وانما وضعت لحكمها اسباباً جديدة فيها تجهيل لما أرادته وهذا يكفى لاعتبار حكمها غير مسبب التسبب الكافى الذى يسمح لمحكمة النقض بمعرفة ما إذا كانت الشروط القانونية اللازم توفرها للملك بمضى المدة الطويلة متوافرة أو غير متوافرة .

« وحيث أنه بناء على ما ذكر يكون الحكم المطعون فيه لاغياً ويتمين قبول الوجه الأول موضوعاً ونقض الحكم واحالة القضية على محكمة استئناف مصر للحكم فيها من جديد . ولا ترى

المدعية ولأن محكمة الاستئناف عند تعرضها لشهادة الشهود قالت ان شهود الطاعنة أربعة مع انهم خمسة فاسقطت أقوال أهم شاهد لها - ولأنها أيضاً عند تجريح أول شاهد من شهود الطاعنة قالت انه أخوها مع أن ذلك غير صحيح لأن وكيلها نفى ان الشاهد شقيقها فلم يعارضه وكيل خصمها مكتفياً بالقول بأن له مصاحبة في الدعوى «وبما أنه بمراجعة الحكم المطعون فيه تبين انه

قرر انحصار النزاع بين الخصوم في نقطة واحدة هي حالة المورث السيد باشا أبو علي وقت توقيعه على عقد البيع الرقيم ٢١ ابريل سنة ١٩٢٤ الصادر منه الى ابنه القاصر محمد يحيى وصرح بأن محكمة أول درجة أخذت بتقرير الطبيب الشرعى في هذه النقطة وقضت بصدر العقد في مرض الموت وحكمت بإبطاله ثم استعرض أقوال الطبيب الشرعى في تعريف مرض الموت حتى وصل إلى أنه جعل معوله الوحيد في معرفة مبدأ المرض على أقوال الشهود التي تبين له منها أن مبدأ المرض المعتبر مرض الموت هو أول ابريل سنة ١٩٢٤ .

«وبما أن محكمة الاستئناف قررت بأن الأصل في الانسان ان يعتبر في حالة الصحة أما حالة المرض فهي طارئة ويجب أن يقدم الدليل المقنع الذي ترشح اليه المحكمة للجزم بابتداء حالة المرض - ثم قررت وجوب صرف النظر عن شهادة الشهود الذين سمعهم المحكمة الشرعية عند النظر في دعوى الطلاق الواقع من المورث على الست زهره في ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ لأن المحكمة الشرعية لم تبين حكمها على هذه الشهادة وانما بنته على أساس النظرية الشرعية التي تقضى بأنه في مثل هذه الحالة تصدق الزوجة بيمينها فأقوال الشهود لم تكن محل تقدير المحكمة الشرعية عند حكمها واعتبرت الحكم الشرعى حجة على أن السيد باشا

المحكمة بعد هذا محلاً للكلام على الوجه الثاني من أوجه النقض

( طعن محمد حسن أبو طالب الكفراوى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ادوار بك قصيرى ضد وزارة المالية وحضر عنها الاستاذ حسين عامر رقم ٥٣ سنة ٣ ق )

١٢٦

٢٥ يناير سنة ١٩٣٤

حكم . تحديده لموضوع النزاع . كفاية أسبابه . خطأ في مسائل تفصيلية غير جوهرية . لا تأثير له .

المبدأ القانونى

متى كانت المحكمة قد حددت موضوع النزاع وأصابته في وزن الحجج التي تقدمت لها في الدعوى وخرجت من ذلك بحكم سديد في منطقته كاف في أسبابه لالبس فيه ولا غموض فليس يطعن على هذا الحكم أن يكون قد أخطأ في ذكر عدد الشهود أو في ذكر علاقة أحدهم بأحد طرفي الخصومة أو أخطأ في ذكر أن أحد الخصوم حلف اليمين في دعوى أمام المحكمة الشرعية وهو لم يحلفها إلى غير ذلك مما لا يتصل بجوهر النزاع ولا يؤثر على سلامة الحكم فيما قضى به .

المحكمة .

« بما أن محصل الوجه الاول والثاني والثالث من أوجه الطعن ان الحكم المطعون فيه باطل لبنائه على أسباب غير صحيحة وغير مطابقة للواقع لانه بنى على ان المحكمة الشرعية قضت للطاعنة بالوراثه بناء على يمينها مع انها لم تكلف بحلف يمين ولم تحلف والواقع الثابت في الحكم الشرعى ان أساسه عجز المدعى عاينها فيه عن اثبات حصول الطلاق في حال الصحة ثم عدم طلبها اليمين من



أبو علي طلق زوجته في ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ وهو مريض مرض الموت وأنه لاحقجة له في غير ذلك . ولقد جاء في الحكم أن الزوجة حلفت اليمين وهذا خطأ لا تأثير له في التدليل على وجوب استبعاد أقوال شهود المحكمة الشرعية ولا في أن الحكم لا تأثير له بالنسبة لنقطة النزاع وثابت من الحكم الشرعي أن الست زهره ادعت أن زوجها طلقها في ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ وهو مريض مرض الموت فكلفت المحكمة المدعى عليها باثبات أن الطلاق حصل في حال الصحة فأحضرت شهودا رأيت المحكمة أنهم لم يثبتوا دفعها فتقرر تصديق المدعية بيمينها وأجلت القضية فلم تحضر المدعى عليها التوجيه اليمين فقضى للمدعية بطلانها بلا يمين لأنها لم تطلب . فالواقع أن الحكم لم يؤسس على أقوال شهود فالخطأ الذي ورد في الحكم المطعون فيه بخصوص حلف المدعية اليمين لا تأثير له في الاستدلال «وبما أنه واضح أيضا من الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعد أن عدت للطاعة أربعة شهود وناقشت شهادتهم بحثت أقوال الدكتور دلاور سليمان شاهدا الخامس وارتكبت عليه في تضعيف باقي أقوال الشهود الأول ثم اردفت ذلك بقولها أنه بعد ذلك لا محل لمناقشة شهود المستأنفة «الست أسما كساب» مادام شهود المدعية لم تثبت دعواها فاحتسب الحكم الدكتور دلاور من شهود المدعية

«وبما أن الحكم المطعون فيه تشكك في أقوال اسماعيل أفندي حسن لأنه قرر بأن السيد باشا أبو علي كان مريضا قبل توقيعه على عقد ٢١ أبريل سنة ١٩٢٤ بأسبوعين مع أنه لم يزره قبل ذلك ولم يبين للمحكمة طريق علمه بمرضه مدة الأسبوعين المذكورين - ولأن أقوال الدكتور دلاور تنفي اشتداد المرض عليه في أبريل

سنة ١٩٢٤ ولأنه أيضا أخو الطاعة فإذا فرض ولم يثبت أنه أخ للطاعة فالسببان الآخران لعدم الاطمئنان إلى شهادته باقيان وكافيان لعدم التعويل عليها . «وبما أنه مما تقدم تبكون أوجه الطعن الثلاثة الأول في غير محلها لأن بعضها غير صحيح والباقي لا تأثير له على صدق الاستنتاج وصحته «وبما أن الوجه الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه بني على أسباب غير كافية فهو باطل بطلانا جوهريا لأنه مبني على مناقشة شهادة الشهود وعرضها بطريقة مجملة ثم القول بأن المدعية «الطاعة» لم تثبت دعواها بل كان الواجب الرد على الأدلة الجهرية التي اعتمدت عليها المدعية وأنها : - أولا - أن الترابط في العلة والتقارب في الزمن بين طلاق المورث للمدعية وتصرفه في معظم أطيانه وأجودها لابن المدعى عليها يدل على أن كلا التصرفين صدر عن فكرة واحدة وهي انتهاز المدعى عليها مرض موت المورث لحمله على طلاق المدعية وحرمانها وحرمان ابنتها من ميراثه وتميز المدعى عليها وابنها وهذا ظاهر من كون البيع حصل في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٤ والطلاق في ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ والوفاة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٤ - ثانيا - أن إبطال المحكمة الشرعية للطلاق باعتباره صادرا في مرض الموت قرينة كبرى على بطلان البيع لصدوره في مرض الموت أيضا - ولا يعتبر هذا الفرق البسيط في تاريخ الوثيقتين أمرا ذا بال في حالة مريض ثبت أنه توفي عن مائة عام وكان مصابا قبل وفاته بالربو وضيق النفس واستمر ذلك إلى قرب الوفاة حيث جد عليه الاسهال الشيخوخي - ثالثا - أن المورث كان حين توقيعه على العقد المطعون فيه في حالة من المرض والضعف بحيث لم يقو على الانتقال إلى المحكمة للتوقيع أمام

الكاتب المختص فاضطرت المدعى عليها وذووها الى نقل الكاتب الى الدار التي كان يعالج بها بحلوان وحصل التوقيع بالمنزل المذكور وكان مرضه ظاهراً للعيان بدليل مادی ذكرته المدعية في دفاعها وهو أنه وقع في هذا اليوم على العقدين فارتعشت يده وهو يوقع على عقد احمد افندي كامل وظهر أثر ذلك في الامضاء فلم يقدمه احمد كامل صاحب المصلحة فيه في كل أدوار الدعوى فكل هذه الأدلة المثبتة لمرض الموت لم يرد عليها الحكم المطعون فيه .

« وبما ان هذا الوجه مرفوض ايضا لأنه

بمراجعة الحكم المطعون فيه تبين انه حدد نقطة النزاع ثم ناقش الأدلة دليلاً دليلاً فأخرج شهود المحكمة الشرعية من دائرة بحثه لأن الحكم الشرعي لم يؤسس على أقوال الشهود ثم حصر بحق حجية الحكم الشرعي في انه يثبت ان السيد باشا ابو على طاق زوجته زهره في ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ وهو في مرض الموت وانه لا يمكن الاعتماد عليه لاثبات ان الموت كان ايضاً مريضاً مرض الموت في ٢١ ابريل سنة ١٩٢٤ ثم ناقش اقوال الطبيب الشرعي وبين ان الطبيب اعتمد في جعله مبدأ مرض الموت هو اول ابريل سنة ١٩٢٤ على اقوال الشهود دون سواها ثم ناقش اقوال الشهود شاهداً شاهداً مبيناً ان بعضها غير منتج بالنسبة لنقطة النزاع وان البعض الآخر لا يرتاح المحكمة للأخذ به لأسباب معقولة - ثم استخلص من أقوال الدكتور دلاور ومن عدم استدعاءه لعيادة السيد باشا ابو على في اوائل ابريل سنة ١٩٢٤ مع انه طبيب المعالج ومعه في حلوان ان اقوال الشهود غير صحيحة وان انتكاس حالة السيد باشا ابو على الصحية لم يحصل في ابريل سنة ١٩٢٤ بل حصل في اوائل مايو سنة ١٩٢٤ تاريخ استدعاء الدكتور دلاور لعيادته .

« وبما ان هذه الاسباب التي بنى عليها الحكم

المطعون فيه كافية ومنتجة لما حكمت به المحكمة وتتضمن الرد على معظم حجج الطاعنة - فاذا لم ترد المحكمة على الباقي من حجج الطاعنة لأنها الحكم غير ملزمة بالرد على كل دليل فإن ذلك لا يبطل الحكم ولا يجعله محلاً للنقض مادام حكمها مبنيّاً على أسباب واضحة مفصلة كافية لاقتناعها واقتناع المطلع عليه بما حكمت به .

وبما أنه مما تقدم يكون الطعن واجب الرفض ( طعن الست زهره هانم رفعت وحضر عنها الاستاذان عبدالرحمن الرافعي بك وأحمد رأفت بك ضد الست أسماها هانم كساب وحضر عنها الاستاذ ساجا حبشى رقم ٥٥ سنة ٣ ق )

١٢٧

٢٥ يناير سنة ١٩٣٤

١ - دفع قانوني . خطأ في احتساب مدة الخمسة عشر يوماً المعطاة للشفيع لظهور رغبته . جواز ابداء هذا الدفع لأول مرة بالنقض .

٢ - سبب النقض . دخول عناصره الواقعية في عموم مادفع به أمام محكمة الموضوع . لا يعتبر سبباً جديداً

المبادئ القانونية

١ - الدفع بخطأ الحكم في احتساب مدة الخمسة عشر يوماً المعطاة للشفيع ليظهر فيها رغبته في الأخذ بالشفعة من تاريخ عليه بالبيع هو من الدفع القانوني الصرف . فاذا لم يتمسك به من له المصلحة في التمسك به أمام محكمة الموضوع ثم تمسك به أمام محكمة النقض فلا يعتبر دفعاً جديداً بل هو دفع قانوني من واجب محكمة النقض النظر فيه .

٢ - إذا كان السبب الذي يتمسك به الطاعن لأول مرة لدى محكمة النقض داخلاً في عموم مادفع به لدى محكمة الموضوع وكانت عناصره الواقعية لا تخرج عما كان معروضاً على تلك المحكمة وكان فوق ذلك منتزعا من أسباب الحكم المطعون فيه فلا يعتبر سبباً جديداً . فاذا تمسك



المشتري بسقوط حق الشفيع لعلمه بالبيع في تاريخ معين ودفع الشفيع بعدم العلم التفصيلي بالبيع وقضت المحكمة باعتباره عالماً من ذلك التاريخ ورفضت دعوى الشفعة ثم طعن الشفيع في هذا الحكم بوجه أنه أخطأ في تطبيق القانون في احتساب ميعاد الخمسة عشر يوماً المقررة قانوناً لإبداء الرغبة في الاستشفاع وتبين لمحكمة النقض أن محكمة الموضوع أخطأت في احتساب هذا الميعاد على مقتضى القانون إذ لم تدمه لليوم التالي للعطلة ولم تضيف إليه ميعاد المسافة تعين على محكمة النقض أن تقبل هذا الدفع لدخوله في عموم مادفع به الطاعن أمام محكمة الموضوع .

### المحكمة

« وبما ان وجه الطعن الثاني يتلخص في ان محكمة الاستئناف اعتبرت الطاعن قد سقط حقه في الشفعة لانه علم بالبيع في ٣ فبراير سنة ١٩٣١ ولم يبد رغبته في الأخذ بالشفعة الا في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣١ أي بعد انقضاء أكثر من خمسة عشر يوماً من تاريخ علمه بالبيع مع انه لو فرض انه قد علم بالبيع العلم الكافي النافي للجهالة من يوم ٣ فبراير سنة ١٩٣١ فلم تنقض مدة الخمسة عشر يوماً الى تاريخ ابداء رغبته الأخذ بالشفعة لان هذا الميعاد يجب أن يضاف اليه ميعاد المسافة بعد انقضائه واذا أضيف ميعاد المسافة الواجب احتسابها بين شبراخيت محل اقامته وشبين الكوم محل اقامة المطعون ضده الاول يكون ابداء رغبته قد حصل في الميعاد القانوني خصوصاً اذا أضيف الى ذلك أيام عطلة العيد الأربعة التي جاءت في نهاية الخمسة عشر يوماً .

« وبما ان النيابة دفعت بعدم قبول هذا الوجه لانه جديد اذ لم يدفع به امام محكمة الاستئناف . » وبما ان هذا السبب قانوني صرف وقد انتزعه

الطاعن من نفس أسباب الحكم المطعون فيه فضلاً عن انه كان قائماً في الدعوى وكان من واجب المحكمة الاستئنافية أن تستكمل بحثه وتطبيق النصوص القانونية بصدد ذلك لا يعتبر هذا الوجه سبباً جديداً بل من حق هذه المحكمة فحصه لانه سبب متعلق بالقانون فيتعين اذا رفض هذا الدفع .

« وبما انه قد تبين من الحكم المطعون فيه ومن الانذار المعلن بمعرفة الطاعن في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣١ بأبداء رغبته في الأخذ بالشفعة ومن الشهادة الرسمية المقدمة منه الدالة على انه كان وقت حصول هذا الانذار شاغلاً وظيفته الرسمية بمركز شبراخيت وجوب احتساب مدة المسافة بين شبراخيت وشبين الكوم وذلك عملاً بالمادة ١٧ من قانون المرافعات وهذه المدة لا تقل عن يوم واحد وبإضافة هذا اليوم الى آخر الخمسة عشر يوماً التي بدأت من ٣ فبراير سنة ١٩٣١ وهو يوم علم الطاعن بالبيع كما قرره الحكم المطعون فيه وانتهت في ١٨ فبراير سنة ١٩٣١ ثم امتدت أربعة أيام العطلة أي الى ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ يكون الانذار الصادر من الطاعن باظهار رغبته الأخذ بالشفعة والمعلن الى المطعون ضده في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣١ قد حصل في الميعاد القانوني ومن ثم يكون الحكم الاستئنافي المطعون فيه الذي قضى برفض دعوى الطاعن لا بداء رغبة الأخذ بالشفعة بعد الميعاد يكون هذا الحكم قد أخطأ فيما قضى به .

« وبما ان المحكمة لا ترى بعد ذلك محلاً لبحث الوجه الاول من الطعن الخاص بالعلم وماهيته لذلك يتعين نقض الحكم بالنسبة للميعاد واعادة القضية للفصل في موضوعها امام دائرة استئنافية أخرى .

( طعن ررق الله أفندي حبشي توما وحضر عنه الاستاذ أودار بك قصيرى ضد ملاد أفندي جرجس عطا الله وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ سباح حبشي رقم ٦٣ سنة ٣ قضائية بالهيئة السابقة )

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية			
١ - دفاع شرعى . أساسه الاعتراف بالجريمة ثم بيان الظروف الملجئة الى ارتكابها - ٢ - دفاع شرعى تقريره موضوعى . متى تتدخل محكمة النقض	٢ يناير ١٩٣٤	١٨٩	١٠٦
١ - ظروف مخففة العناصر التى يصح أن تستمد منها تلك الظروف . عبارة « أحوال الجريمة » المستعملة فى المادة ١٧ ع . تفسيرها - ٢ - حداثة سن المتهم . فى الأحوال التى لا تدخل فى حدود العذر القانونى . امكان اعتبارها ظرفا مخففا - ٣ - استعمال الرأفة . تسببها . لاجوب . ( المادة ١٧ ع )	٨ » »	١٩٠	١٠٧
اتفاق على ارتكاب جريمة . وقوع جريمة هى نتيجة محتملة للجريمة المتفق عليها . مسئولية كل متفق .	٨ » »	١٩٢	١٠٨
تقادم . مبدأ تقادم الجريمة . اجراءات التحقيق التى تقطع التقادم . ( المادة ٢٨٠ نج )	١١ » »	٢٠٠	١٠٩
تشرذ . ترويض القردة . وسيلة تعيش مشروعة . ( المادة الاولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ )	١١ » »	٢٠٣	١١٠
مرافعة . اقفالها . وتأجيل القضية للنطق بالحكم . تقديم طلبات بعد ذلك . عدم التفات المحكمة اليها . لا اخلال ( نقض )	١٥ » »	٢٠٤	١١١
١ - اعلان . ورقة تكليف بالحضور . صادرة من المدعى المدنى . مايجب ذكره فيها . دعوى قذف . عبارات القذف والسب الواردة باعلان الاتهام . إضافة المدعى المدنى عبارات أخرى مأخوذة من الأوراق التى على أساس الاتهام . العبارات المضافة لا تعتبر تهما جديدة - ٢ - محام . محل تطبيق المادة ١٩ من قانون المحاماه رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ . كون المحامى فيما صدر منه من الأقوال الخادشة للشرف قد تصرف مستقلا - الأوراق المتضمنة لمطاعن	١٥ يناير سنة ١٩٣٤	٢٠٤	١١٢



## العدد السابع

## فهرست القسم الاول

## السنة الرابعة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم القرار	رقم الحكم
مماقب عليها محررة بواسطة المحامي ولكن ثبت أن موكله هو الذي أراد تحريرها على الصورة التي حررت بها . مسئولية الموكل عنها أيضاً .			
١ - اجراءات التحقيق . الدفع ببطاقتها . متى يجوز - ٢ - إدانة المتهم . جسم الجريمة . ليس وجوده شرطاً في الادانة . اتجار بالمواد المخدرة . استنتاج ثبوته من رسائل أرسلت من شخص ورسائل واردة اليه . جواز	١٥ يناير ١٩٣٤	٢٠٧	١١٣
تزوير . متى يعتبر المحرر مزوراً . وضع شخص صورته الشمسية على رخصة رسمية محل صورة صاحب الرخصة الحقيقي . لا يعتبر تزويراً جنائياً .	» » ١٥	٢١٠	١١٤
تعدد المتهمين . اصابة واحدة . التحري عن أحدث هذه الأصابة . موضوعي	» » ٢٢	٢١١	١١٥
قتل عمد . ثبوت نية القتل . نوع الآلة المستعملة في القتل . لا أهمية له .	٢٢ يناير ١٩٣٤	٢١٢	١١٦
هتك عرض . تعريفه . المرجع في اعتبار ما يعد عورة وما لا يعد . هو العرف الجاري وأحوال البيئة الاجتماعية - فتاة ريفية . تقبيلها في وجنتيها . فعل فاضح محل بالحياء . ( المادة ٢٤٠ ع )	» » ٢٢	٢١٣	١١٧
تسبب الأحكام . أسباب لا تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها المحكمة في حكمها . قصور مبطل - تزوير . التدليل عليه باختلاف بصمات الختم الموقع به على الورقة المطعون فيها بالتزوير مع بصمة الختم المعترف به . الاختلاف وحده لا يكفي .	» » ٢٢	٢١٣	١١٨
جريمة ارتشاء الموظف . الوعد بالرشوة . كاف لتوقيع العقاب ( المادتان ٨٩ و ٩٦ ع )	» » ٢٥	٢١٤	١١٩
اختصاص . الحكم نهائياً من محكمة الجنح بعدم الاختصاص . قاضي الاحالة لا يملك إعادة القضية اليها على أساس انها جنحة .	» » ٢٩	٢١٦	١٢٠

السنة الرابعة عشرة

فهرست القسم الاول

العزد السابع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
(المادة ١٤٨ غ)			
دفاع . طلب التأجيل لضم أوراق . الغرض من الطلب تعطيل الدعوى . رفضه . لا اخلال .	٢٩ يناير ١٩٣٤	٢١٨	١٢١
(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية			
تعويض . تعويض عن خطأ . شروطه . ( المادة ١٥١ مدني )	» » ١١	٢١٩	١٢٢
تسبب الاحكام . بناء على أسباب ناقصة . نقض .	» » ٢٥	٢٢١	١٢٣
وفاة . حصولها بعد تقديم المذكرات . لا تأثير لها على الدعوى .	» » ٢٥	٢٢٣	١٢٤
تسبب الاحكام . حمل الحكم على أسباب مجملة مقتضية نقض .	» » ٢٥	٢٢٤	١٢٥
حكم . تحديده لموضوع النزاع . كفاية أسبابه . خطأ في مسائل تفصيلية غير جوهرية . لا تأثير له .	» » ٢٥	٢٢٦	١٢٦
( ١ ) دفع قانوني . خطأ في احتساب مدة الخمسة عشر يوماً المعطاة للشفيع لاثبات رغبته . جواز ابداء هذا الدفع لأول مرة بالنقض . ( ٢ ) سبب النقض . دخول عناصره الواقعية في عموم مادفع به أمام محكمة الموضوع . لا يعتبر سبباً جديداً	» » ٢٥	٢٢٨	١٢٧



## القسم الثاني

## قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٢٤٩

٢ أبريل سنة ١٩٣٣

- ١ - مسئولية . مالك السيارة . حادث بفعل قائد السيارة . مسئولية المالك عنه . أساسها . مسئولية السيد عن فعل خدمته .
- ٢ - مسئولية السيد . تفسير . مستخدمين . رب العمل . تفسيره شروط مسئولية السيد . أثناء تأدية الوظيفة - اختيار المستخدم . تبعيته للسيد . صاحب جراج - إرساله لسائق من عنده لاستلام سيارة لتخزينها - حادث . عدم مسئولية صاحب السيارة عنه .
- ٣ - مسئولية . صاحب السيارة . مسئولية عن ملكيته للسيارة . بشرط فيها أن يكون الضرر بسبب عيب أو خلل في أجزاء السيارة .

## المبادئ القانونية

- ١ - إن مسئولية مالك السيارة عن تعويض الضرر الناشئ للغير بفعل من كان يقودها مستمدة من المادة ١٥٢ مدني التي نصت على أن السيد ملزم بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته serviteurs متى كان واقعا منهم في حالة تأدية وظائفهم لا من المادة (١٥١)
- ٢ - ينطوي تحت مدلول المادة (١٥٢) مسئولية السيد عن أفعال خدمه domestiques ومسئولية رب العمل commettant عن أفعال مستخدميه préposés فعلاقة صاحب الجراج بمالك السيارة الذي اعتاد أن يستودعه سيارته من وقت لآخر هي علاقة مستخدم برب العمل . فقد عرف شراح القانون المستخدم بأنه هو الشخص الذي يكلفه رب العمل بأداء عمل أو إنجاز خدمة أو مباشرة وظيفة لحسابه وقد اشترطت المادة (١٥٢) مدني لترتيب مسئولية

رب العمل عن أفعال مستخدميه أن تقع منه الأفعال الضارة بالغير أثناء تأدية وظيفته وأن يكون رب العمل قد اختار هذا الشخص بمحض إرادته وأن يكون هذا الشخص تابعا له وله عليه من السلطة ما يعطيه حق إصدار الأوامر والتعليمات ومراقبة ما كلفه به .

فإذا كان صاحب الجراج اعتاد أن يرسل إلى مالك السيارة سائقا يختاره هو لاستلام السيارة وقيادتها للجراج كلما احتاج الأمر إلى تخزينها . فلا يمكن اعتبار مثل هذا السائق تابعا لصاحب السيارة أو أن له رأيا في اختياره أو أن له به علاقة من شأنها أن يكون له عليه حق إصدار أي أمر أو أية تعليمات وعلى ذلك فلا يكون مالك السيارة مسئولا عن الحادث الذي يرتكبه السائق المذكور أثناء استلامه السيارة لتخزينها

٣ - محل مسئولية صاحب السيارة عن تعويض الضرر الذي تحدثه للغير أن يكون ما أصاب الغير من الضرر منشأ عيب أو خلل في جزء من أجزاء السيارة يعلمه صاحبها وأنه مع ذلك سلمها لغيره لتشغيلها .

## المحكمة

« من حيث ان وقائع هذه الدعوى تتلخص في ان المستأنف سيارة كان يودعها ليلا في جراج كائن بشارع خيرت لقربه من عيادته الواقعة بميدان السيد زينب فان كان سائقه موجودا أودعها بالجراج وان كان غير موجود فالمتأنف يطلب إلى صاحب الجراج احمد الدردري أن يرسل اليه أحد (١ - ٢)

السائقين ليتولى قيادة العربة من العيادة لتخزينها به وكان يدفع أجراً شهرياً مقابل ايداع السيارة ففي مساء ٢٨ ابريل سنة ١٩٣٠ مر المستأنف بسيارته على ذلك الجاراج في طريقه الى العيادة وطلب الى صاحبه أن يرسل معه سائقاً ليعيدها اليه فكلف احمد الدرديري أحد عماله المدعو عويس مرسى الذى تبين فيما بعد أنه ميكانيكى ليقوم بهذه المهمة فقام هذا الميكانيكى بقيادة السيارة الى أن أوصل المستأنف الى العيادة ثم عاد بها على أن يودعها بالجاراج ولكنه بدلا من أن يفعل ذلك سار بها على هواه مسرعاً مخترقاً جملة شوارع أخرى الى أن وصل في سيره الى شارع المبدولى المار بمجوار سراى عابدين فأبصر الترام الآتى من درب الجماميز يخترق ميدان رجب اغا وخشى أن تصدم به السيارة فحول السيارة الى اليمين فصعدت على افريز الطريق وصدمت أحد أعمدة الترام فكسرتة واتفق عندئذ ان على نور الدين ومحمد نور الدين ولدى المستأنف عليها كانا يسيران على هذا الافريز فسقط العامود على أولهما أحدث به اصابات توفى بسببها وأصيب ثانيهما بجروح من رفرق السيارة وعلى أثر ذلك اتى القبض على عويس مرسى وبدىء في التحقيق معه فقرر هذه الوقائع كما سئل في الوقت نفسه المستأنف فجاءت أقواله فيما يختص بعلاقته بعويس متفقة مع ما قرره هذا الأخير ثم قدم للمحاكمة فقضت عليه بحكمه عابدين الجزئية بالحبس مع الشغل سنة بتاريخ ٩ يولية سنة ١٩٣٠ وفي أول اكتوبر سنة ١٩٣٠ تأيد هذا الحكم استئنافياً وبناء على هذا الحكم الذى ثبت منه مسئولية الجناية رفعت المستأنف عليها هذه الدعوى تطلب الحكم على المستأنف باعتباره مالكا للسيارة وعلى المحكوم عليه باعتبار أنه سائقها بأن يدفعها التعويض على وجه التضامن ومحكمة أول درجة اعتبرت المستأنف مسئولاً مدنيا عما وقع من عويس مرسى من خطأ على أساس أنه مالك

السيارة وقضت عليهما بوجه التضامن بمبالغ مائة جنيه بالحكم المرفوع عنه هذا الاستئناف .  
« وحيث أن مسئولية المستأنف مدنياً باعتباره مالكا للسيارة عن تعويض الضرر الناشئ للغير بفعل من كان يقودها مستمدة من المادة ١٥٢ مدنى التى نصت على أن السيد ملزم بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته متى كان واقعا منهم في حالة تأدية وظائفهم لا من المادة ١٥١ كما ذهبت لذلك محكمة أول درجة

» وحيث أن المادة ١٥٢ مدنى التى قررت مسئولية السيد عن أفعال خدمته serviteurs باستعمالها هذه الالفاظ المطلقة أصبح ينطوى تحت مدلولها مسئولية السيد عن أفعال خدمه Domestiques ومسئولية رب العمل Commettant عن أفعال مستخدميه preposés . ولا ريب ان علاقة عويس مرسى بالمستأنف هي علاقة مستخدم برب العمل وقد عرف شراح القانون المستخدم بأنه هو الشخص الذى يكلفه رب العمل بأداء عمل ما أو انجاز خدمة أو مباشرة وظيفة لحسابه وقد اشترطت المادة ١٥٢ مدنى لترتيب مسئولية رب العمل عن أفعال مستخدميه ان تقع منه الأفعال الضارة بالغير أثناء تأدية وظيفته وقد أضاف الشراح الى هذا شرطين آخرين وهما - أولاً - أن يكون رب العمل قد اختار هذا الشخص بمحض ارادته - ثانياً - أن يكون هذا الشخص تابعا له وله عليه من السلطة ما يعطيه حق اصدار الأوامر والتعليمات ومراقبة ما كلفه به (يراجع دو هلس جزء رابع ص ٥٠ وما بعدها ودموج كتاب الالتزامات جزء خامس ص ٧٣ وما بعدها)  
« وحيث انه بتطبيق هذين الشرطين على الوقائع السابق بيانها يتضح ان المستأنف ما كان له شيء من الحرية في اختيار السائق الذى عهد اليه في إعادة السيارة الى الجاراج اذ الواقع انه كان يطلب الى صاحب الجاراج أن يرسل اليه



سائقاً للقيام بهذا العمل كلما احتاج الأمر الى تخزين السيارة به وان صاحب الجاراج هو الذي كان يختار العامل الذي يكلفه باداء هذه المأمورية وقد ثبت هذا من التحقيق الذي قام به أحد أعضاء هذه المحكمة كما ثبت منه فوق هذا ان المستأنف زيادة في الاستيثاق من ان الشخص الذي كان يعينه له صاحب الجاراج يمكنه ان يؤدي ما يكلف به على احسن وجه كان يترك له قيادة السيارة وهو راكب بجواره حتى يطمئن الى كفاءته على تسييرها في عودتها الى الجاراج وهذا ما فعله مع عويس مرسى فهذه الخطة من جانب المستأنف تنفي انه اختار هذا الشخص أو ان له رأياً في اختياره قل أو أكثر

« وحيث انه عن الشرط الثاني فظاهر من الوقائع ان المستأنف لم تكن له بعويس مرسى أية علاقة من شأنها ان يكون له عليه حق اصدار أى امر أو أية تعاليمات لأنه في قيامه باعادة السيارة الى الجاراج لم يخرج عن كونه تابعاً في عمله لصاحبه الذي هو وحده صاحب الحق في اصدار الأوامر والتعاليمات له في مقابل الأجر الذي يدفعه له كما انه هو وحده الذي ينتفع بشمرة شغله واذا قيل بأن عويس المذكور أصبح تابعاً للمستأنف في الفترة التي قام فيها باعادة السيارة للجاراج فهذا القول مردود لأن تكليفه بهذا العمل لم ينشأ بينه وبين المستأنف أية رابطة قانونية .

« وحيث ان ما ذهبت اليه محكمة أول درجة من ان صاحب السيارة مسئول عن تعويض الضرر الذي تحدثه فحل هذه المسؤولية ان يكون ما أصاب الغير من الضرر منشأه عيب او خلل في جزء من اجزاء السيارة يعلمه صاحبها وانه مع ذلك سامها لغيره لتشغيلها

« وحيث ان شيئاً من هذا لم يدع أحد

بمحصوله ولذلك تكون مسؤولية المستأنف منتفية قانوناً وينعين الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها قبله والزامها بمصاريف الاستئناف

(استئناف الد كتور، مصطفى افندي ابو علم وحضر عنه الاستاذ محمد صبرى ابو علم ضد الست زمزم ابراهيم عياد وحضر عنها الاستاذ عبد الله خليل رقم ٦٤٩ سنة ٤٩ ق رئاسة وعضوية حضرات السيد محمد عبد الهادي الجندى بك وعلى حيدر حجازى بك واحد مختار بك مستشارين )

٢٥٠

٢ إبريل سنة ١٩٣٣

تركة . تفسيرها . شخصية التركة . قاعة لحين قسمتها .

المبدأ القانونى

إن التركة هي كل ما للتوفى من أموال ثابتة ومنقولة وما عليه من ديون وهي على هذا الاعتبار ذات شخصية مستقلة عن شخصية الوارث وتبقى لها هذه الشخصية المستقلة طالما أنها لم تقسم على الورثة . فاذا قسمت التركة وبقي بذمة البعض مال للبعض الآخر تعهد بدفعه إليه فلا يكون هذا المال مال التركة وإنما يصبح ديناً شخصياً يلزم المتعهد بدفعه من ماله الخاص لا انتقاله من ذمة المورث إلى ذمة الوارث .

المحكمة

« من حيث أنه ثابت من أوراق الدعوى أن المرحوم ابراهيم سايمان السنباطى توفى في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٠٧ وأن ولديه عوض ابراهيم (مورث المستأنفات) ودميان ابراهيم التزما بموجب التعهد المؤرخ في ٧ نوفمبر سنة ١٩١١ بأن يدفعوا لورثة والدهما المذكور مبلغ ٨٧٣٣٠ قرشاً كل منهما بحق النصف لذلك رفع المستأنف عليهم هذه الدعوى يطالبون المستأنفات بمقدار

نصيبهم في مبلغ ٦٥٠ مايا ٤٣٦ جنيهًا وقد قدره امام محكمة اول درجة بمبلغ ٧٥٠ مايا ٢٤٥ جنيهًا فقضى لهم به ويعترف المستأنفات بصحيفة استئنافهن وفي مذكرتهن أن ما يخص المستأنفة هو ١٣٤ جنيهًا و ٨٥٠ مليمًا على اعتبار أن نصيب المستأنفة عن نفسها وبصفتها في تركة مورثها المرحوم عوض ابراهيم السنباطي ١٢ قيراطًا و ١٠ أسهم « وحيث أن المستأنف عليهم مسلمون بأن نصيب المستأنفة في تركة مورثها ١٢ قيراطًا و ١٠ أسهم من ٢٤ قيراطًا إلا أن النزاع بين الطرفين يدور على تفسير التعهد المؤرخ ٧ نوفمبر سنة ١٩١١ فالمستأنفة تقول أن هذا التعهد أورد المبلغ المستحق لجميع ورثة ابراهيم السنباطي بما فيهم ولداه عوض ودميان وعلى ذلك يجب أن يضم المبلغ الذي خص عوض على جميع ورثة المورث ابراهيم السنباطي ليخصم منه نصيب عوض ودميان ويقول المستأنف عليهم أن المبلغ الوارد بالتعهد هو ما خص ورثة ابراهيم السنباطي عدا عوض ودميان ويدل على ذلك صيغة التعهد نفسه وقرارها بأن هذا المبلغ باق في ذمتها وأنه لذلك يجب تقسيمه على ورثة ابراهيم السنباطي ما عداها

« وحيث أن الذي أثار هذا الخلاف ما جاء في صدر هذا التعهد اذ نص فيه على ما يأتي «عن بيان المطلوب منا نحن الاثنين لعموم تركة والدنا» فذهبت المستأنفة في تفسير هذه العبارة الى القول بأن التعبير بعموم التركة لا ينصرف الا الى جميع الورثة .

« ومن حيث أنه لاجل فهم مدلول هذا التعهد وتفسيره تفسيرًا صحيحًا يتفق مع ما اراده المتعهدان لا يصح الأخذ بلفظ أو عبارة وردت فيه ربما لا يكون المتعهدان قد وضعها قصداً والوقوف عند هذه العبارة بغير التفات الى ما يدل

عليه باق سياق التعهد وإنما يجب للوقوف على ما اراده المتعهدان أن يفسر التعهد بحسب ما تفيد به مجموع عباراته مع تقدير حالة الخصوم وقت كتابته « وحيث أن المستأنفة بتفسيرها للتعهد على الوجه السابق تريد أن تقول أن المبلغ الوارد بهذا التعهد هو مال تركه ابراهيم السنباطي بعد جرده وأنه تسلم للاخوين عوض ودميان وأنهما يستحقان فيه نصيبهما الشرعي كباقي الورثة

« وحيث أن التركة هي عبارة عن كل ما للمتوفى من اموال ثابتة ومنقولة وما عليه من ديون وهي على هذا الاعتبار ذات شخصية مستقلة عن شخصية الوارث وتبقى لها هذه الشخصية المستقلة طالما أنها لم تقسم على الورثة فاذا قسمت التركة وبقي بذمة البعض مال للبعض الآخر تعهد بدفعه اليه فلا يقال أن هذا المال هو مال التركة وإنما يصبح دينًا شخصيًا يلتزم المتعهد بدفعه من ماله الخاص لانتقاله من ذمة المورث الى ذمة هذا الوارث وهذا هو الحال في ذلك التعهد فالظاهر ان التركة قسمت بين الورثة وان الذي كان يتولى العمل فيها هما عوض ودميان وذلك من سنة ٩٠٧ الى سنة ١٩١١ وأنه لما تبين ان لباقي الورثة مبلغًا في ذمتها حررا على نفسيهما هذا التعهد وقالوا فيه انه هو المطلوب منهما الاثنين فاصبحا هما المطالبان به دون تركة والديهما واما عبارة عموم التركة فلا تدل الا على باق الورثة عداها بدليل انه نص في التعهد ان احدي الورثة وهي اختها مارية لا تستحق شيئًا في المبلغ الوارد به لصرف نصيبها عليها في جهازها من وقت كتابة التعهد لم يكن التعبير بعموم التركة يشمل جميع الورثة وعلى ذلك يكون المبلغ الوارد بالتعهد مستحقًا لورثة ابراهيم السنباطي عدا عوض ودميان ويتعين تقسيم مبلغ ٦٥٠ مايا ٤٣٦ جنيهًا على هذا الاعتبار



وبمراعاة ان نصيب المستأنفة عن نفسها وبصفقتها في تركة مورثها عوض ابراهيم هو ١٠ أسهم ١٢ قيراطا فيكون ما يخص المستأنف عليهم في هذا المبلغ هو ٩٥٣ مليما ١٨٠ جنيها وهو ما يتعين تعديل الحكم المستأنف اليه والزام المستأنفة عن نفسها وبصفقتها المدينة بصحيفة الدعوى بان تدفعه من تركة مورثها الى المستأنف عليهم

(استئناف الست جليله نادر و حضر عنها الاستاذ سلامة بك ميخائيل ضد سليمان افندي وآخرين اولاد ابراهيم السباطي وآخرين و حضر عنهم الاستاذ محمد توفيق حسين رقم ٦٢٠ سنة ٤٩ ق — رئاسة وعضوية الهيئة السابقة )

٢٥١

١٦ إبريل سنة ١٩٣٣

هبة . هبة دين على الغير . تسليم سند الدين . هبة ناطلة .

المبادئ القانونية

كانت سيدة تداين ابنتها في مبلغ بمقتضى سند فتنازلت لابنة ابنتها عن هذا المبلغ نظير جهازها بحيث بمجرد الحكم لها بهذا المبلغ يصبح من حقها وقام الخلاف حول صحة ونفاذ هذا التنازل ومحكمة الاستئناف قررت ما يأتي :

١ - إنه تبين من حقيقة العقد وحصول التنازل فيه بغير مقابل أنه عقد هبة صريحة .

٢ - إنه من المقرر قانوناً أن هبة المنقول كالثابت سواء بسواء لا بد من حصولها بعقد رسمي واستثنى من ذلك حالة تسليم المنقول للموهوب إليه أو حصول الهبة في المنقول والعقار في صورة عقد آخر بشرائطه المصححة له قانوناً .

٣ - إنه في هذه الحالة ظاهر أن الموهوب منقول ولم يحصل تسليمه فعلاً ولم تأخذ الهبة شكل عقد آخر حتى يمكن أجازته بشكلكه العرفي .

٤ - إن تسليم سند الدين لا تأثير له في تصحيح الهبة لأنه من المتفق عليه فقهاً أن هبة الديون بغير عقد رسمي لا تقع إلا في إحدى ثلاث حالات (١) تحويل السندات القابلة للتحويل وهذا يدخل في الهبات المستترة (٢) تسليم السندات التي لاذن حاملها (٣) حالة الإبراء من الدين الثابت في الذمة والصادر من الدائن للدين بتسليم سند الدين إليه .

وعلى ذلك اعتبرت عقد الهبة باطلاً .

المحكمة

« حيث ان الخلاف بين طرفي الخصوم ينحصر في ماهية عقد التنازل المؤرخ اول ابريل سنة ١٩٢٣ وفيما اذا كان عقداً صحيحاً نافذاً لصالح المستأنفة

« وحيث أنه يتضح من الاطلاع على هذا العقد أن المرحومة الست زهره عبدالله قد ذكرت بالبند الاول منه انها تنازلت عن مبالغ الالف ومائتي جنيه الواردة به والتي لها بذمة ولدها المرحوم محمد بك مراد المنشاوي للمستأنفة وذلك نظير جهازها بحيث بمجرد الحكم لها بهذا المبلغ يصبح ذلك من حقها وانه ليس لاحد كان ان ينازعها فيه بالمرة ثم فصلت في البند الثاني طريقة قبضه وتحصيله » وحيث انه تبين بجلاء من صيغة العقد وحصول التنازل فيه للمستأنفة بغير مقابل أو عوض انه عقد هبة صريحة ظاهر فيه بجلاء نية التبرع من الست زهره الى ابنة ابنتها المستأنفة بهذا المبلغ » وحيث انه قد اصبحت مفهوم ما ان موضوع دعوى المستأنفة ينحصر في مبلغ نفاذ عقد الهبة المذكور وصحتها

« وحيث انه من المقرر قانوناً ان هبة المنقول كالثابت سواء بسواء لا بد من حصولها بعقد رسمي

واستثنى من ذلك في المنقولات حالة تسليم الشيء الموهوب للموهوب اليه وفي حالي المنقول والثابت اذا اخذت الهبة شكل عقد آخر بشرائطه المصححة له قانونا

« وحيث انه في حالة هذا النزاع فظاهر ان الموهوب منقول لحصول الهبة في مبلغ من المال ولم يحصل تسليمه فعلا وان العقد موضوع الدعوى عقد هبة صريح في نية التبرع ولم يأخذ شكل عقد آخر حتى يمكن ايجازته بشكله العرفي .

« وحيث ان المحكمة لا ترى وجها في ظروف هذه الدعوى الى البحث فيما ذهب اليه الحكم الابتدائي حول تسليم سند الدين وامكانه لان المتفق عليه فقها ان هبة الديون بغير عقد رسمي لا تقع الا في احدى ثلاث حالات - اولا - حالة تحويل السندات القابلة للتحويل وهذا يدخل في باب الهبة المستترة - ثانيا - حالة تسليم السندات التي لا اذن حاملها - ثالثا - حالة البراء من الدين الثابت في الذمة والصادر من الدائن الى المدين بتسليم سند الدين اليه .

« وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف في محله من حيث وقوع عقد الهبة الصادر للمستأنفة باطلا ويتعين لذلك رفض الاستئناف موضوعا وتأييد الحكم

( استئناف الست سنيهانم مراد وحضر عنها الاستاذ وهيب بك دوس ضد فاطمة هانم مراد وآخرين وحضر عن الاولى الاستاذ محمد صبحي بهجت رقم ١٠٨ سنة ٤٩ ق - رئاسة وعضوية حضرات على حيدر حجازي بك وأحمد مختار بك ومحمد راغب عطية بك مستشارين )

٢٥٢

١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣

إعلان . شيخ بلد . شيخ دن حصة أخرى . جواز استلامه الاعلان.

المبدأ القانوني

لا عبرة بالتقسيم الإداري الذي يعمل بين

مشايخ البلدة الواحدة لتسهيل وإنجاز الأعمال الادارية بالنسبة لاستلام الاعلانات والقانون لم يشترط سوى تسليم الاعلان لشيخ البلد ولا شك أن كل واحد منهم يقوم مقام الآخر في ذلك .

المحكمة

« من حيث ان مدعيتي التزوير قررتا في يوم ٣٠ من يوليو سنة ١٩٣٣ بالطعن بالتزوير في اعلان الحكم المستأنف لمورثها الحاصل في ٢٦ من يولييه سنة ١٩٣٢ وذكرتا في اعلان دعوى التزوير أن واقعتي عدم وجود المعلن اليه وعدم وجود من يستلم عنه الاعلان قانونا اللتين اثبتتهما المحضر الذي باشر الاعلان غير صحيحتين وانهما على استعداد لاثبات وجود مورثهما بمنزله يوم الاعلان ووجود من يصح تسليم الاعلان اليه قانونا من المقيمين معه بالمنزل وجاء بمذكورتها الختامية ان المحضر اثبت فوق ذلك في الاعلان انه سلم صورته الى شيخ الناحية عواد سعودي وهذه الواقعة غير صحيحة ايضا لأن عواد هذا لم يكن هو الشيخ المختص بهذه الناحية .

« وحيث ان واقعتي عدم وجود المعلن اليه أو من يتسلم عنه الاعلان قانونا من المقيمين معه بفرض اثبات المدعيتين عدم صحتهما لا تؤديان الى تزوير ما أثبتته المحضر في الاعلان لانه قد يذهب المحضر الى المنزل المراد الاعلان فيه ولا يجيبه احد من المقيمين بالمنزل فيثبت انه لم يجد المراد اعلانه ولا احدا ممن يصح تسليم الاعلان اليه فالواقعة اذن في ذاتها مجردة عن كل ظرف آخر لا تفيد ان المحضر اثبت ما اثبت وهو يعلم كذبه ومتحقق من عدم صحته .

« وحيث ان قول المدعيتين أيضا ان عواد سعودي الذي سلمه المحضر الاعلان ليس شيخا للبلد يصح



اعلانه قوله غير صحيح لانه قد ثبت بمحضر جلسة المرافعة الأخيرة على لسان وكيلهما ان عواد سمعوى وان كان شيخا في البلد غير أنه لا يدخل في حصته منزلهما ولا عبرة بالتقسيم الإدارى الذى يعمل بين مشايخ البلدة الواحدة لتسهيل وانجاز الاعمال الإدارية فان القانون لم يشترط سوى تسليم الاعلان لشيخ البلد ولا شك ان كل واحد منهم يقوم مقام الآخر فى ذلك ويكون استلام عواد سمعوى شيخ البلد الاعلان اعلانا صحيحا قانونا وليس فيه ما يؤدى إلى تزوير الاعلان

« وحيث أنه بناء على ما تقدم تكون الأدلة التى يريد المدعيتان إثباتها غير منتجة ولا تؤدى إلى تزوير الاعلان وتكون دعوى التزوير على غير أساس وواجب رفضها .

( استئناف السيدتين خديجة محمد امين وأخرى وحضر عنهما الاستاذ على بك عاصم ضد امين افندى فوزى وحضر عنه الاستاذ محمد صبحى بهجت رقم ٦١٢ سنة ٥٠ قضائية رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك وأحمد نظيف بك ومحمد زكى على بك مستشارين )

٢٥٣

١٣ يونيه سنة ١٩٣٣

١- رهن . فسخ . نقص الغلة عن الفائدة المذكورة . ليس سبباً للفسخ .

٢- دين . سداد . شرط السداد عند المقدرة . صحيح . تحديد ميعاد السداد . يكون بمعرفة القاضى .

المبادئ القانونية

١ - ليس من موجبات فسخ عقد الرهن الحيازى أن تكون الغلة التى تنتجها الأرض أقل من الفائدة التى يحددها القانون إذ أن القانون لم يجعل للدائن حداً معيناً للفائدة التى يحاسب عليها مدينه فى حالة عدم الاتفاق على قيمتها ولكن جعل حداً أقصى لا يجوز تعديه فاذا

سكت الدائن المرتهن عن تحديد سعر الفائدة ووضع يده على الشئ المرهون اعتبر قابلاً ما ينتج من غلة مهما قلت قيمته .

٢ - شرط السداد عند المقدرة شرط صحيح قانوناً لأنه ليس من الشروط التى يتوقف تحقيقها على مجرد إرادة المتعهد بل إن تحقيقه يتعلق بعوامل أخرى خارجة عن إرادته وقد نصت المادة (٤٧٥) من القانون المدنى فى باب الكلام على عارية الاستهلاك على أنه إذا لم يعين لأداء الدين المستعار ميعاد أو صار الاتفاق على أن المستعير يؤديه عند إمكانه فيعين القاضى الوقت الذى يقتضى حصول الأداء فيه . وإنه وإن كان الشارع المصرى لم ينص على أن تعيين وقت الأداء بمعرفة القاضى يكون بمراعاة الظروف كما نص الشارع الفرنسى فى المادة (١٩٠١) مدنى إلا أنه من المفهوم بدهاء أن القاضى عند تعيينه ذلك الوقت يجب أن يراعى الظروف الخاصة والعامة التى تحيط بالمدين الملتزم بالوفاء عند المقدرة . فاذا لم يقدم الدليل على قدرة المدين على السداد فوراً حددت المحكمة الأجل الذى يدفع فيه .

المحكمة

« حيث أن المستأنف عليه كان قد اقترض من مورث المستأنفين مبلغ ٢٧٥ جنيهاً بمقتضى عقد رهن حيازى عر فى تاريخه ٨ من أكتوبر سنة ٩٢٨ اتفق فيه على أن يكون السداد « عند الاقتدار »

« وحيث أنه بعد تحرير العقد المذكور وضع مورث المستأنفين يده على الأرض المرهونة وقدرها ١٢ سهماً وهى قراريط وفدان واحد .

« وحيث أنه بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ (و بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ عقد الرهن) رفع المستأنفون هذه الدعوى ضد المستأنف عليه طالبوه فيها بدفع مبلغ الدين وجنيه واحد قيمة الرسم المدفوع من مورثهم لمصلحة المساحة بشأن تحرير عقد الرهن النهائي بصورة قانونية وبنا دعواهم على أن عقد الرهن النهائي القابل للتسجيل لم يحرر بسبب وجود عجز في الاطيان المرهونة .

« وحيث أن المستأنف عليه قد دفع الدعوى بعدم قبولها لرفعها قبل ميعاد الاستحقاق المحدد بقدرته على السداد وهو ليس في هذه الحالة الآن وقد أخذت المحكمة الابتدائية بهذا الدفع وقضت في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان وألزمت المستأنفين بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه

« وحيث أن المستأنفين قد استأنفوا هذا الحكم طالبين الغاءه والحكم لهم بمبلغ ٢٧٦ جنيتها مع المصاريف والأتعاب عن الدرجتين

« وحيث أن المستأنفين يبنون استئنافهم على الأسباب الآتية : —

أولاً — أن العقد المحرر بين الطرفين في الثامن من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٨ يجب تفسيره بالغرض الذي قصده المتعاقدان بصرف النظر عن المعاني التي تدل عليها الفاظه وهذا الغرض مقتضاه أن يكون للدائن حق مطالبة المدين بالدين في أي وقت شاء متى وجد أن انتفاعه بالعين المرهونة لا يعود عليه بالفائدة المرجوه .

ثانياً — أنه متى كان من الجائز قانوناً للمدين أن يحاسب الدائن على ما جناه من انتفاعه بالمرهون زائداً عن الفائدة المقبولة قانوناً فقد وجب أن يكون جائزاً أيضاً للدائن من باب التعادل في

الحقوق أن يفسخ الرهن ويطلب المدين بالسداد اذا كان انتفاعه بالمرهون يقل من تلك الفائدة ثالثاً — أن المستأنف عليه قد امتنع عن التوقيع على عقد الرهن النهائي الممكن تسجيله فأصبح الدين بلا ضمان رهن قانوناً وفي هذا تعريض لحقوق المستأنفين إلى الضياع وأن هذا الامتناع يعتبر قانوناً من باب اضعاف التأمينات التي كانت محلاً للوفاء مما يترتب عليه قانوناً حلول أصل الدين قبل الميعاد وعملاً بحكم المادة ( ١٠٢ ) من القانون المدني

رابعاً — إن المستأنف عليه قد حصل على رضا مورث المستأنفين باقراض الدين من طريق التحايل بأن أوهمه انه مستعد للتوقيع على عقد الرهن النهائي القابل للتسجيل ولكنه نكل بعد ذلك وهذا التحايل مبطل للرضا وبالتالي مبطل للعقد .

« وحيث ان الغرض الذي يقول المستأنفون أن مورثهم والمستأنف عليه قد قصده من عقد الرهن وهو أن يكون لمورثهم حق المطالبة بسداد الدين اذا كان الانتفاع بالمرهون لا يعادل الفائدة التي يسمح بها القانون . هذا الغرض لا يمكن استنتاجه من عبارة عقد الرهن ولا من ظروف الدعوى ولا مما جرى عليه التعامل بين الناس

« وحيث أن ترتيب حلول أجل الوفاء على قلة ثمرة المرهون وهو أمر لا يصح القول به في مجال البحث القانوني مطلقاً لان القانون قد ألزم المتعهد بالوفاء في الميعاد المحدد في عقد الالتزام ولم يذكر في عقد الرهن موضوع هذه الدعوى أن الوفاء يكون في حالة قلة ثمرة المرهون عن الفائدة المسموح بها قانوناً .

« وحيث أن نظرية التعادل في الحقوق بين الدائن والمدين التي يسوقها المستأنفون هي نظرية



غريبة ولا يمكن الأخذ بها بحال من الأحوال لأن حرمان الدائن من الانتفاع بالمرهون بأكثر مما يعادل الفائدة المسموح بها قانوناً هو أمر يتعاق بالنظام العام وقصده منع التعامل بالفوائد الربوية . أما نقص الانتفاع عن تلك الفائدة فلا علاقة له بالنظام العام وعدم جواز انتفاع الدائن بالمرهون بلا مقابل هو أمر منصوص عليه قانوناً والقانون لم يجعل للدائن حداً معيناً للفائدة التي يحاسب عليها مدينه وفي حالة عدم الاتفاق على قيمتها ولكنه جعل لها حداً أقصى لا يجوز تعديه فإذا سكت الدائن المرتهن عن تحديد سعر الفائدة ووضع يده على الشيء المرهون يعتبر راضياً وقابل ما ينتج له من غلة مهما قلت قيمته وليس له أن يتضرر من أمر رضىه وقبله .

« وحيث أن ما يدعيه المستأنفون الآن من أن المستأنف عليه قد امتنع عن التوقيع على عقد الرهن النهائي وقد طلب منه ذلك مراراً هو قول لم يرق عليه أى دليل بل أن ما في الدعوى من ظروف يدل على أن مورث المستأنفين هو الذى رغب فى تحرير ذلك العقد وقد قرر المستأنف عليه أنه كان دائماً ولا يزال مستعداً للتوقيع على العقد المذكور

« وحيث أنه يكفى لدحض دعوى امتناع المستأنف عليه عن التوقيع على عقد الرهن النهائي (١) أن المستأنفين قرروا فى اعلان دعواهم أن السبب فى عدم التوقيع على عقد الرهن النهائي كان ظهور عجز فى الارض المرهونة ولم يقولوا أن المستأنف كلهم تكليفاً قانونياً للوفاء ما تعهد به من التوقيع على عقد الرهن النهائي وكذلك الحال بالنسبة للمستأنفين انفسهم (٢) أن المستأنفين لو كانوا راغبين فى بقاء الرهن لرفعوا على المستأنف عليه دعوى بصحة التعاقد العرفى وجعل

الحكم قابلاً للتسجيل بدلاً من العقد النهائي (٣) لأن دفاع المستأنفين فى هذه الدعوى لا يجعل محلاً للتردد فى اعتبارهم راغبين فى فسخ عقد الرهن من جانبهم بأى صورة كانت للوصول الى هذه الرغبة .

« وحيث أنه متى كان المستأنف عليه لم يتمتع عن التوقيع على عقد الرهن النهائي فلا يصح القول بأنه قد عمل من جانبه على اضعاف التأمينات التى كانت محلاً للوفاء بفرض أن هذه الحالة مما يدخل تحت حكم المادة (٢٠١) من القانون المدنى .

« وحيث أن القول بأن المستأنف عليه قد حصل بطريق التحايل ( ولعلمهم يقصدون التدليس ) على رضا مورث المستأنفين باقراضه مبلغ الدين هو قول مجرد عن كل دليل بل عن بيان وقائع التدليس المبطل للرضا وتصوير التدليس فى تعهد المستأنف عليه بالتوقيع على عقد الرهن النهائي ثم نكته بعهدته بعد ذلك هو تصوير لا يطابق الحقيقة ولا يقبله القانون

« وحيث أنه بصرف النظر عما ذهب اليه المستأنفون فى دفاعهم فإن شرط السداد عند المقدرة هو شرط صحيح قانوناً لأنه ليس من الشروط التى يتوقف تحقيقها على مجرد ارادة المتعهد بل أن تحقيقه متعلق بعوامل أخرى خارجة عن ارادته .

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن القانون المدنى قد نص عند الكلام على عارية الاستهلاك فى المادة (٤٧٥) على الحالة التى نحن بصدددها حيث يقول . ( على المستعير أن يؤدى فى الوقت المتفق عليه ما استعاره وإذا لم يعين لأداء المستعار ميعاد أو صار الاتفاق على أن المستعير يؤديه عند إمكانه فيعين القاضى الوقت الذى يقتضى حصول الأداء فيه ) .

٢٥٤

٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٣

معارضة . حكم . غياب المستأنف عليه . حجز القضية للحكم مع  
مذكرات . تقديم المستأنف عليه مستنداته ومذكراته .  
الحكم الصادر يعتبر حضوريا .

## المبدأ القانوني

إذا أجلت الدعوى للحكم مع مذكرات  
فأعلن المستأنف مذكرته للمستأنف عليه فقدم  
هذا عريضة للمحكمة يطلب فيها فتح باب المرافعة  
ليتمكن من تقديم مستنداته ودفاعه فقررت المحكمة  
تأجيل النطق بالحكم إلى أجل جديد ليتمكن من  
تقديم مستنداته ومذكراته وبذلك تمكن من  
تقديمها بعد إعلانها إلى خصمه . فالحكم الذي  
يصدر بعد ذلك يعتبر حكما حضوريا إذا أن  
المستأنف عليه قد استوفى دفاعه والقول بأجازه  
المعارضة في هذه الحالة يتنافى مع المبدأ التشرعي  
الذي يحرم على المحكمة أن تعود إلى نظر قضية سبق  
لها الفصل فيها بعد سماع دفاع الطرفين فضلا عن  
أن تأجيل القضية للحكم مع مذكرات يعتبر مدا  
لأجل المرافعة في الدعوى إلى نهاية المذكرات .

## المحكمة

« حيث أن المعارض ضده دفع بعدم قبول  
المعارضة شكلا من المعارض الأول لأن الحكم  
بالنسبة له حضوري . وطلب هذا الأخير رفض  
الدفع قائلا أنه لم يحضر في الجلسة فيكون الحكم  
بالنسبة له غاييا قانونا ويكون وصفه حضوريا خطأ  
« وحيث أن المعارض ضده (المستأنف) أعلن  
صحيفة الاستئناف إلى المعارضين المستأنف عليهم  
اعلانا صحيفا - وفي اليوم المعين للحضور للجلسة  
في تلك العريضة حضر المعارض ضده دون

« وحيث أنه وإن كان الشارع المصري لم  
ينص على أن تعيين وقت الأداء بمعرفة القاضي  
يكون بمراعاة الظروف كما فعل الشارع الفرنسي  
في المادة (١٩٠١) مدني إلا أنه من المفهوم  
بداهة أن القاضي عند تعيينه ذلك الوقت يجب  
أن يراعى الظروف العامة والخاصة التي تحيط  
بالمدين الملتزم بالوفاء عند المقدرة »

« وحيث أن المستأنفين لا يقولون بأن المستأنف  
عليه أصبح الآن في حالة المقدرة على السداد بل  
أنهم لا يقولون أن حالته تغيرت عما كانت عليه  
وقت الاستدانة .

« وحيث أنه فضلا عن ذلك فإن الأحوال  
الاقتصادية الحاضرة لا تسمح للمستأنف عليه  
بسداد الدين الآن بل أنها لا تسمح له بسداده في  
وقت قريب

« وحيث أن المحكمة ترى اعتمادا على حالة  
المستأنف عليه الخاصة وعلى الأحوال الاقتصادية  
العامة أنه لا يستطيع السداد قبل مضي خمس  
سنوات شمسية

« وحيث أن المستأنفين يطلبون الحكم لهم زيادة  
عن أصل الدين بمبلغ جنبيه واحد دفعه مورثهم  
لمصلحة المساحه كتأمين لتحرير عقد الرهن النهائي  
وقد أصبح هذا المبلغ حقا للحكومة بمضي الميعاد  
الذي كان يجب أن يحور فيه العقد المذكور

« وحيث أن المستأنفين لم يقيموا الدليل كما سبق  
القول على أن المستأنف عليه قد امتنع من تلقاء  
نفسه عن التوقيع على عقد الرهن بعد تكليفه  
بذلك من جانب مورثهم فلا يكون لهم حق والحالة  
هذه في مطالبته بدفع هذا المبلغ الذي ضاع بسبب  
آخر خارج عن إرادته

( استئناف ورثة المرحوم متولى على محمد غنيم وحضر عنهم  
الاستاذ ابراهيم بك زكى ضد الياس افندي صبرى داود وحضر  
عنه الاستاذ محمد السعيد يوسف رقم ٥٥٧ سنة ٥٥٠ قضائية رئاسة  
وعضوية حضرات حسن نبيه المصري بك واحمد نظيف بك ومحمد  
زكى على بك مستشارين )



المعارضين وطلب حجز القضية للحكم فقررت المحكمة تأجيلها للحكم مع مذكرات في أربعة اسابيع . ونظر الآن المعارض ضده اعلن مذكرته الى المعارض الاول قدم هذا الاخير عريضة الى المحكمة يطلب فيها فتح باب المرافعة ليتمكن من تقديم مستنداته ودفاعه فقررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم الى ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ ليتمكن من تقديم مستنداته ومذكرته وبذلك تمكن من تقديمها بعد اعلانها الى خصمه ثم صدر الحكم المعارض فيه بعد ذلك

« وحيث ان الشارع مع اجازته للمحكمة ان تؤخر الحكم في الغياب (المادة ١٢١ مرافعات) لم ينص على حكم للحالة التي نحن بصدددها ولذلك يتعين استنتاج حكمه من طريق التفسير

« وحيث ان المحكمة من المعارضة هي تمكن الاشخاص من الدفاع عن حقوقهم في جميع درجات التقاضي حتى لا يحكم على احد دون تمكنه من ابداء دفاعه وقد بينا ان المعارض الاول اطلع على دفاع خصمه ثم قدم مستنداته ومذكرة بدفاعه وبذلك تكون المحكمة التي توخاها الشارع من المعارضة معدومة في هذه الحالة

« وحيث انه من جهة اخرى فان القول باجازه المعارضة هنا يتنافى مع المبدأ التشريعي الذي يحرم على المحكمة ان تعود الى نظر قضية سبق لها الفصل فيها بعد سماع دفاع الطرفين اذ تكون بذلك قد استنفدت كل سلطاتها او ما يعبر عنه dessaisissement

« وحيث ان المحكمة بتأجيلها القضية للحكم مع مذكرات مدت اجل المرافعة في الدعوى الى نهاية مدة المذكرات فالقول باجازه المعارضة يتضمن حتما القول بحرمان من غاب في الجلسة من حق تقديم مذكرة بدفاعه في الميعاد وهذا الحرمان يتنافى مع ايسر قواعد العدل

« وحيث ان المادة ١٢٠ مرافعات بمنعها التمسك بالحكم الصادر غيابيا الا بعد انقضاء الجلسة اجازت ضمنا للغائب ان يتدارك غيبته حتى بعد صدور الحكم الغيابي - فمن باب اولي لا يصح منعه من تداركها قبل صدوره وهو ما جرى في هذه القضية

« وحيث انه وان كان القانون ينص على ان المرافعة شفهوية الا ان الحاجة العملية دفعت القضاء الاهلي الى ادخال نظام المذكرات اقتصادا للوقت وخدمة للدفاع المتقاضين وتحريالعدل بل ان نظام المذكرات يمكن تقريره قانونا استنتاجا من المادة ٩٥ مرافعات ولذلك لا يصح الاعتراض بشفهوية المرافعات على ما تقدم من الاسباب

« وحيث أنه لذلك يكون الدفع بعدم قبول معارضة المعارض الاول شكلا في محله ويتعين عدم قبولها . . . . . (معارضة عامر بدران وآخر وحضر عنهما الاستاذ توفيق جندى ضد احمد افندي محمد احمد وآخر وحضر عن الاول الاستاذ عبد الحميد بك ابراهيم رستم ٤٧٩ سنة ٥٠ قضائية رئاسة وعضوية حضرات محمود غالب بك وخليل عزلات بك والاستاذ مصطفى الشوربجي مستشارين )

٢٥٥

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣

دين . إيجار . تنازل . الاتفاق على حق الدائن الرجوع فيه عند عدم السداد في الميعاد . شرط تهديدي . وجوب الحكم بالضرر الحاصل .

المبدأ القانوني

إذا تنازل المؤجر للمستأجر بسبب انخفاض أسعار الحاصلات عن مبلغ من الإيجار وقسط عليه الباقي واشترط أنه إذا لم يقم المستأجر

بالسداد في الميعاد كان للمؤجر حق الرجوع في التنازل اعتبار التنازل نهائياً والشرط تهديدياً قصد به حث المستأجر على السداد في الميعاد فاذا تأخر ولم يف بتعهدده وقع تحت طائلة هذا الشرط بصفته شرطاً تهديدياً لا شرطاً فاسخاً وعلى ذلك فلا يقضى عليه إلا بالتعويض الذي تراه المحكمة مناسباً للضرر الواقع لا بما حصل الاتفاق عليه من الرجوع في التنازل (وقد قدرته المحكمة في الدعوى بفائدة المائة تسعة من تاريخ الاستحقاق)

### المحكمة

« من حيث أنه تبين من الاطلاع على محضر الصلح المحرر بين الطرفين المرفوع عنه هذا الاشكال في تنفيذه أن محكمة طنطا الابتدائية صدقت عليه بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ في القضية المدنية المذكورة رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ المرفوعة من المستأنف عليه ضد المستأنفين بمطالبتهم متضامين بمبلغ ٣١٠ جنيهات قيمة ايجار أطيان وجعلته في قوة سند واجب التنفيذ ونص فيه على ما يأتي بيانه أولاً - قبل الطرف الأول ترك ٥٨ جنيهاً من أصل مبلغ الايجار وأصبح المبلغ الذي يلزم به الطرف الثاني هو مبلغ ٢٥٢ جنيهاً دفع منه قبل اليوم ١٩٢ جنيهاً وأصبح الباقي بعد ذلك هو مبلغ ٦٠ جنيهاً - ثانياً - تعهد الطرف الثاني - المستأنفان - بأن يدفعوا بالتضامن مبلغ ٣٠ جنيهاً لغاية ١٠ فبراير سنة ١٩٣٢ و ٣٠ جنيهاً لغاية ٢٠ مارس سنة ١٩٣٢ بشرط أنه عند التأخير في دفع الثلاثين جنيهاً الأولى يستحق مبلغ الستين جنيهاً بأكمله بدون تنبيه ولا انذار - ثالثاً - يستمر الحجز التحفظي على الذرة نافذاً للمفعول حتى سداد

الثلاثين جنيهاً المستحقة في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٢ رابعاً - الاخلال بأي شرط من شروط هذا الصلح يعطى للطرف الأول الحق في التنفيذ بمبلغ ال ١١٨ جنيهاً كاملة . وقد أعلن المستأنف عليه هذا الصلح للمستأنفين في ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ ونبه عليهما بتنفيذ مفعوله

« ومن حيث أنه تبين من الاطلاع على أوراق التنفيذ أن المستأنف عاينه أوقع بمقتضى محضر الصلح المذكور حجزاً تنفيذياً بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٢ على جرن قمح وفاء لمبلغ ٩٤ جنيهاً وتحدد يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٣٢ لبيع القمح المذكور والذرة السابق الاشارة اليها في محضر الصلح وفي يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٣٢ رفع المستأنف الأول اشكالا في التنفيذ أثناء البيع حكمت فيه محكمة دسوق الجزئية بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٢ بعدم اختصاصها وبعد ذلك جدد المستأنف عليه اعلان البيع ليومي ١١ و ١٢ فبراير سنة ١٩٣٣ وفاء لنفس مبلغ ال ٩٤ جنيهاً خلاف مصاريه التنفيذ فرفع المستأنفان الدعوى موضوع هذا الاشكال أمام محكمة طنطا الابتدائية فحكم فيها بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ برفض الاشكال واستمرار التنفيذ وهذا هو الحكم المرفوع عنه هذا الاستئناف

« ومن حيث أن المستأنفين بنوا هذا الاشكال في التنفيذ على أوجه ثلاثة هي نفسها التي ارتكنا عليها في أسباب هذا الاستئناف وهي - أولاً - أن الشرط المنصوص عليه في البند الرابع من محضر الصلح المذكور هو شرط تهديدي لا يعطى الحق للمستأنف عليه في التنفيذ من تلقاء نفسه بمبلغ ٥٨ جنيهاً الذي حصل التنازل عنه في البند الأول بل يجب الفصل فيه من المحكمة - ثانياً - أنهما يتمسكان بسريان قانون ايجار القاضى بعدم مطالبة



المستأجراً أكثر من سبعة أعشار قيمة الإيجار الاطيان المؤجرة عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ على إيجارتهما بناء على أنهما قاما بدفع مبالغ أكثر من هذا القدر فلا يجوز تنفيذ محضر الصلح المذكور بأكثر مما دفعا - ثالثاً - أنهما قاما بدفع المبالغ الآتية بيانها وهي أكثر من المطلوب منهما

١ - مبلغ ١٩٢ جنيهات الوارد بمحضر الصلح  
٢ - مبلغ ٢٤ جنيهات بمقتضى إيصال مؤرخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢ وهذان المبلغان لم ينازع فيهما المستأنف عليه ولم ينفذ بهما .

٣ - مبلغ ٦ جنيهات أودعها على ذمة المستأنف عليه بمخزينة محكمة دسوق في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢  
٤ - مبلغ ٧ جنيهات و ٥٠٠ ملليم ثمن برسيم ذكرنا أن المستأنف عليه اعترف به وهذان المبلغان الأخيران ينازع المستأنف عليه في خصمهما من المبلغ الذي نفذ به .

«ومن حيث أنه فيما يختص بالوجه الأول المذكور من أوجه النزاع فإن محكمة أول درجة لم تأخذ بما ارتكن عليه المستأنفان فيه وعولت على قولها أن البند الرابع المذكور من محضر الصلح صريح في أن الإخلال بأي شرط يعطى الحق للمستأنف عليه في التنفيذ بكامل الإيجار واكتفت بذلك بغير أن تبحث في ماهية هذا الشرط هل هو شرط جزائي تهديدي يترتب عليه وجوب تقدير تعويض مناسب للضرر الناشئ عن عدم الوفاء أو التأخير فيه بغير تقييد بالتقدير الذي اتفق عليه الطرفان أو هو شرط فاسخ يترتب على وقوعه وقوع الشرط المعلق عليه واستحقاق كامل المبلغ الذي حصل التنازل عنه في البند الأول وهو مبلغ ٥٨ جنيهات مع أنه من المقرر قانوناً أنه يجب البحث فيما قصده الطرفان المتعاقدان من هذا الشرط من بين نصوص محضر الصلح والملازمات

التي وقع فيها الوقوف على مداه القانوني الصحيح « ومن حيث أن العبارات المدونة بالبندين الأول والثاني من محضر هذا الصلح صريحة في أن التنازل عن مبلغ ٥٨ جنيهات من أصل الإيجار هو تنازل نهائي وأن الباقي بعد ذلك هو الذي يلتزم بدفعه المستأنفان للمستأنف عليه

« ومن حيث أنه تبين من الاطلاع على ورقة الاتفاق المحررة بين الطرفين بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ والذي حل محلها بعدئذ محضر الصلح المذكور في ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ أنه جاء بها صريحاً أنه «نظر الظرف الحاضر من انخفاض أسعار القطن قبل المستأنف عليه التنازل عن مبلغ ٤٥ جنيهات من قيمة الإيجار المطلوب له من الطرف الآخر» «ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن هذا التنازل عن مبلغ ٥٨ جنيهات من الإيجار هو نهائي بسبب انخفاض أسعار القطن وأن الطرفين قدرا فيها قيمة هذا الانخفاض بالمبلغ الذي حصل التنازل عنه وتم الاتفاق بينهما عليه فليس هو اذن مجرد منحة من مال المستأنف عليه في هذه الحالة ولا يعتبر باقياً في ذمة المستأنف حتى يجوز تعليقه على شرط ومتى اتضح أن هذا هو أساس التنازل فلا مفر من مراعاته عند تفسير الشرط الرابع في محضر الصلح الذي يخول للمستأنف عليه حق الرجوع في هذا التنازل الذي حصل الاتفاق عليه في البند الأول لمجرد التأخر في دفع المبلغ الباقي له من الإيجار ومع مراعاة ذلك يظهر جلياً أن الغرض المقصود من هذا الشرط هو التهديد فقط من أجل حث المستأنف على السداد في الميعاد فاذا تأخر ولم يفيا بتعهدهما وقع تحت طائلة هذا الشرط بصفته شرطاً تهديدياً لا فاسخاً ومتى تقرر ذلك وجب الزامهما بما يقضى به القانون في هذه الحالة من تقدير التعويض بمعرفة المحكمة بالقدر المناسب للضرر

الواقع لا بما حصل الاتفاق عليه من الرجوع في التنازل كما سيأتي بعد . وبناء عليه يكون تنفيذ المستأنف عليه بهذا المبلغ وقدره ٥٨ جنيتها بمقتضى محضر الصالح وحده قبل تقديره من المحكمة غير جائز في هذه الحالة

« ومن حيث أنه فيما يختص بالوجه الثاني من أوجه النزاع فإن محكمة أول درجة رأت بحق أن القانون القاضى بعدم مطالبة المستأجر بأكثر من سبعة أعشار ايجار السنة الزراعية ١٩٣٠ - ١٩٣١ الذى طلب المستأنفان تطبيقه لا يسرى على حالتهما ذلك لأن المادة الأولى من القانون رقم ١١٠ سنة ١٩٣١ الصادر فى هذا الشأن نصت صراحة على أن هذا القانون لا يسرى إلا على من استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الاجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية وهذان الشرطان غير متوافرين فى اجارة المستأنفين اذ ثابت من عقد الايجار المحرر منهما أنه تحرر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ لمدة سنة واحدة ١٩٣٠ - ١٩٣١ » ومن حيث أنه فيما يختص بالوجه الثالث من أوجه النزاع فإن محكمة أول درجة رأت بحق ان لا محل لخصم مبلغ الستة جنيهات الذى أودع بخزينة محكمة دسوق ولا مبلغ السبعة جنيهات و ٥٠٠ ملليم المقال أنه ثمن برسيم معترف به لأنه ثابت من الايصال المؤرخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢ المقدم من المستأنفين انهما اقتصرا على ايداع المبلغ الأول بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ فى خزينة محكمة دسوق على ذمة المستأنف عليه حتى يفصل فى الاشكال ولم يعرضاه عليه عرضاً قانونياً ولان مبلغ ٧٥٠ قرشا ثمن البرسيم المنسوب للمستأنف عليه أنه اعترف به فانه ينكره ولم يقدم المستأنفان ما يثبت به وما جاء بمحضر الحجز التحفظى من وجود برسيم محجوز عليه لا يدل على أن

المستأنف عليه استلم قيمته . « ومن حيث أنه واضح من محضر الصالح أن المبلغ الباقي للمستأنف عليه من الايجار هو مبلغ ٦٠ جنيتها تعهد المستأنفان بدفعه على قسطين متساويين أحدهما فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٢ والثانى فى ٢٠ مارس سنة ١٩٣٢ وانه عند التأخير فى دفع القسط الأول فى الميعاد يستحق مبلغ الستين جنيتها جميعه بدون تنبيه ولا أنذار وثابت أن القسط الأول لم يسدد فى ذلك الميعاد المحدد له فقد استحق اذن دفع مبلغ الستين جنيتها من اليوم التالى له يخصم منه مبلغ ٢٤ جنيتها المعترف بسداده يكون المطلوب للمستأنف عليه هو ٣٦ جنيتها لم يدفع للآن .

« ومن حيث أن عدم قيام المستأنفين بدفع المبلغ المذكور فى الميعاد كان مشروطاً أن يعطى الحق للمستأنف عليه فى مبلغ ٥٨ جنيتها بمقتضى ذلك الشرط الرابع فى محضر الصالح الذى تقرر فيما سبق بانه أنه شرط تهديدى يترتب عليه الزام المستأنفين بالتعويض المناسب للضرر الواقع فقط ولا شك فى أن المستأنف عليه لحقه ضرر من جراء ذلك فترى المحكمة تقديره بالفوائد القانونية بواقع المائة تسعه سنوياً من تاريخ الاستحقاق . ومما تقدم يكون تنفيذ محضر الصالح المذكور واجباً بقدر مبلغ ٣٦ جنيتها وفوائده من ١١ فبراير سنة ١٩٣٢ لغاية السداد بواقع المائة تسعة سنوياً - وترى المحكمة إزاء ذلك جعل المصاريف مناصفة بين الطرفين والمقاصة فى مقابل اتعاب المحاماة

( استئناف الشيخ سيد عبد الله دومه وآخر وحضر عنه الاستاذ عبد الحليم الجندى ضد عبد الملك افندى سليمان وحضر منه الاستاذ عوض سور يال وآخر رقم ٧٠٤ سنة ٥٥ قرناً عرضية حضرات بس بك احمد وحسن فريد بك وحسن زكى بك مستشارين )



٢٥٦

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣

١ - نزع ملكية - حلول دائن مسجل . شروط اعتبار طالب البيع متنازلاً عن الاجراءات . وجوب تقريره في قلم الكتاب بالتنازل . اعلان العدول بالجلسة لا يكفي لاعتباره متنازلاً .

٢ - نزع ملكية - حلول - شروط حلول الدائن محل طالب البيع

المبادئ القانونية

١ - رتبت المادة (٥٩٣) مرافعات سقوط حق الحلول في إجراءات نزع الملكية الذي يملكه أرباب الديون المسجلة عند امتناع طالب البيع عن السير في إجراءات البيع على وجوب تقديم تقرير بقلم كتاب المحكمة برغبته في إيقاف هذه الاجراءات إستدلالاً بما جاء في فقرتها الأخيرة من اشتراطها على طالب الحلول أن يبدى هذا الطلب في خلال شهرين من تاريخ تقديم ذلك التقرير بالكيفية المذكورة فاذا لم يقيم طالب البيع بالاجراء المذكور فلا يعد متنازلاً عن الاجراءات ومجرد اعلانه بجلسة قاضي البيوع عدوله عن السير في إجراءات البيع لا يمكن اعتباره قائماً مقام هذا الاجراء من باب القياس إذ القياس يمتنع في حالة ما إذا كان الأمر الذي يحصل عليه القياس يترتب على سقوط حق .

٢ - إذا لم يكن دين الدائن مسجلاً على نفس العقار المحكوم بنزع ملكيته في الوقت الذي حكم فيه بنزع الملكية ولم يعلن الدائن المذكور إلى المدين ورقة تنبيه خاصة بهذا العقار فليس له حق الحلول محل طالب البيع إذ أن المادة (٥٩٣) تشترط صراحة لاستعمال هذا الحق من جانب

أرباب الديون المسجلة أن يقوموا بهذا الاعلان قبل تاريخ الحكم بنزع الملكية فلا عبرة بالتسجيل الحاصل بعد هذا التاريخ .

« من حيث أنه ثبت من الاطلاع على قضية البيع موضوع الدعوى أن وزارة الأوقاف المستأنف عليها كانت تعلن في اجراءات نزع الملكية والبيع بصفتهما من أرباب الديون المسجلة على الأطيان المحكوم ببيعها وأن طالب البيع جاء أمام قاضي البيوع وطلب منه بجلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ قصر اجراءات البيع على المنزل الذي كان داخلاً مع الأطيان المذكورة في حكم البيع فصرح له القاضي باجراء النشر عن هذا المنزل دون الأطيان ثم جاء بجلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ وطلب شطب قضية البيع استناداً إلى أنه استولى على كامل دينه من المدين وهو المستأنف الشيخ علي حسين النجراوى فتصدت له في ذلك وزارة الأوقاف المستأنف عليها وطلبت أن تحل محله في اجراءات البيع الخاصة بالأطيان التي لها عليها دين مسجل كما ذكر وقد قضى لها قاضي البيوع بهذا الطلب بمقتضى الحكم المستأنف الآن .

« ومن حيث أن المستأنف تمسك في عريضة الاستئناف والمذكرة المقدمة منه لهذه المحكمة أن وزارة الأوقاف طلبت أمام قاضي البيوع في جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ المشار إليها أن تحل محل طالب البيع في إجراءات البيع الخاصة بالمنزل فقط وهذا ما ثبت للمحكمة عدم صحته من الاطلاع على محضر الجلسة المذكورة إذ طلبت فيه المستأنف عليها صراحة أن تحل في اجراءات البيع الخاصة بالأطيان التي لها عليها ديون مسجلة كما ذكر أنفاً « ومن حيث أن المستأنف تمسك أيضاً بأن

الحكم بحلول المستأنف محل طالب البيع في تلك الأطنان غير جائز استناداً إلى أن طالب البيع أخرج الأطنان المذكورة من إجراءات البيع في جلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ وطلب الاقتصار على ذلك المنزل فقط وأن طلب الحلول الذي طلبته المستأنف عليها كان في جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ أي بعد مضي مدة الشهرين المقررين لسقوط حق الحلول بمقتضى المادة (٥٩٣) من قانون المرافعات « ومن حيث أن المادة المذكورة رتبت سقوط حق الحلول الذي يملكه أرباب الديون المسجلة عند امتناع طالب البيع من السير في إجراءات البيع على اجراء معين ألزمت طالب البيع باتباعه وهو تقديم تقرير بقلم كتاب المحكمة برغبته في إيقاف هذه الإجراءات استدلالاً بما جاء في فقرتها الأخيرة من اشتراطها على طالب الحلول أن يبدى هذا الطلب في خلال شهرين من تاريخ تقديم ذلك التقرير بالكييفية المذكورة فلا محل إذن لأن يتمسك المستأنف بهذا الدفع إذ أنه مسلم بأن طالب البيع لم يقيم من جانبه بالاجراء المذكور ولا محل لاعتبار مجرد عدوله في الجلسة المشار إليها آنفاً عن السير في إجراءات البيع الخاصة بالأطنان المذكورة قائماً مقام هذا الاجراء من باب القياس إذ أن القياس يمتنع في حالة ما إذا كان الأمر الذي يحصل عليه القياس يترتب عليه سقوط حق من الحقوق كما هو الحال في هذه المسألة

« ومن حيث ان المستأنف عليها تمسكت في مرافعتها بالجلسة وفي مذكرتها بأن حقها في الحلول يشمل أيضاً المنزل الذي أراد طالب البيع أن يتنازل عن بيعه أمام قاضى البيوع في الجلسة الأخيرة . » ومن حيث أنه ثابت باقرار المستأنف عليها أن ديونها لم تكن مسجلة على المنزل المذكور إلى الحين الذي حكم فيه بنزع ملكيته من المدين كما

أنه ثابت باقرارها أيضاً أنها لم تعلن إلى المدين ورقه التنبيه الخاصة بهذا المنزل وهذا ما يؤدى إلى حرمانها من حق الحلول فيه محل طالب البيع عملاً بالمادة (٥٩٣) من قانون المرافعات إذ أنها تشترط صراحة لاستعمال هذا الحق من جانب أرباب الديون الغير المسجلة أن يقوموا بهذا الاعلان قبل تاريخ الحكم بنزع الملكية ولا عبرة بالتسجيل الذي حصلت عليه المستأنف عليها بعد ذلك بالنسبة للمنزل محل النزاع فإن التاريخ الذي حصل فيه ذلك كان باقرارها بعد تاريخ الحكم بحلولها محل طالب البيع أى بعد الوقت الذي كان يتعين عليها فيه إظهار رغبتها في استعمال هذا الحق وهو الوقت الذي أظهر فيه طالب البيع نيته في ترك إجراءات البيع عن المنزل المذكور لحصوله على كامل ديونه المطلوبة من المستأنف وفضلاً عن ذلك فإنها في هذا الوقت أظهرت رغبتها صراحة في أن يكون حلولها قاصراً على إجراءات البيع الخاصة بالأطنان دون المنزل محل النزاع مما يدل على أن الحكم المذكور كان يعنى رغم غموضه أن يجعل حلولها قاصراً على الأطنان طبقاً لما طلبت وهذا ما يخرج به المنزل المذكور من موضوع الاستئناف ولا عبرة بأن المستأنف طرح النزاع فيه بعريضة استئنافه المذكور فإن هذا كان مبناه الخطأ في فهم منطوق حكم الحلول المذكور فلا يجوز للمستأنف عليها أن تستفيد من ذلك طالما أنها لم ترفع استئنافاً خاصاً بهذه النقطة

« ومن حيث أنه لما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف مع النص فيه على أن يكون حلول المستأنف عليها محل طالب البيع في إجراءات البيع الخاصة بالأطنان التي لها عليها الديون المسجلة .

( استئناف الشيخ على حسين النجراوى وحضر عنه الاستاذ محمد صبرى أبو علم ضد وزارة الاوقاف رقم ٧٢٧ سنة ٥٠ قضائية بالهيئة السابقة )



٢٥٧

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣

حاماه . اتعاب . لا تسقط بمضى ٣٦٠ يوماً إلا بعد حلف اليمين  
على سدادها . (سقوط)

المبدأ القانوني

مضى ٣٦٠ يوماً على نهاية عمل المحامي بدون  
حصول مطالبة منه باتعابه يعتبر قرينة على أن  
موكله أدى له حقه وتصبح هذه القرينة قطعية  
إذا تأيدت بيمين الموكل على أنه أدى ما في ذمته .  
فالقول بسقوط حق المحامي في المطالبة باتعابه  
لا يتفق مع وجوب حلف الموكل اليمين على أنه  
أدى له الحق فمضى المدة في هذه الحالة لا ينتج  
سقوط حق المحامي بل يترتب عليه فقط أن  
الموكل إذا ادعى الأداء يكون مصداقاً بيمينه  
وتسكون النتيجة أنه قبل مضي هذه المدة لا يمكن  
إثبات السداد إلا بالطرق القانونية العادية وأما  
بعد مضيها فيصدق بيمينه . وإن مضي المدة  
لا يؤثر على وجود أصل الحق ولكن يؤثر فقط  
على طريقة إثبات أدائه .

وعلى ذلك فليس للمدين الذي ينكر أصل  
الدين أو ينكر سداد الاتعاب أن يتمسك  
بهذا الدفع .

المحكمة

« حيث أن المعارضة تعارض في أمر التقدير  
الصادر لمصلحة المعارض ضده بمبلغ عشرين جنيتها  
ضدها وضد أخيه محمد أفندي زاهر سعيد بتاريخ  
١٠ مايو سنة ١٩٣٣ وترتكب على أن المعارض  
ضده اتفق معهما على اتعاب قدرها ستة جنيهات  
أخذ منها ثلاثة مقدماً ولم يستحق المؤخر لأنه لم  
يحكم برفض الدعوى كما أنها دفعت بعدم قبول طلبه

في تقدير الاتعاب لمضى أكثر من ثلاثمائة وستين  
يوماً طبقاً للمادة ٢٠٩ من القانون المدني .

« وحيث أن المعارض ضده أنكر حصول  
اتفاق على الاتعاب والمعارضة لم تثبت حصوله  
فيكون من حقه طلب تقدير اتعاب له ولا يبقى إلا  
النظر في الدفع بسقوط حقه بمرور ثلاثمائة وستين  
يوماً وقد طلب وكيله توجيه اليمين المقررة بالمادة ٢١٢  
من القانون المدني للمعارضة .

« وحيث أن المادة ٢٠٩ من القانون المدني قضت  
بان المبالغ المستحقة للمحامي مقابل اتعابه تسقط  
بمضى ثلاثمائة وستين يوماً ثم قضت المادة ٢١٢ من  
القانون المذكور أنه في هذه الحالة لا تبرأ ذمة من  
يدعى التخلص بمضى المدة إلا بعد حلفه اليمين على  
أنه أدى حقيقة ما كان في ذمته .

« وحيث أنه يؤخذ من هذين النصين معا أن  
مضى ثلاثمائة وستين يوماً على نهاية عمل المحامي بدون  
حصول مطالبة منه تعتبر قرينة على أن موكله أدى  
له حقه وأن هذه القرينة تصبح قطعية إذا تأيدت  
بيمين الموكل على أنه أدى ما كان في ذمته والواقع  
أن القول بسقوط حق المحامي في المطالبة لا يتفق مع  
القول بوجوب حلف الموكل اليمين على أنه أدى إليه  
الحق والحقيقة أن مضي المدة هنا لا ينتج سقوط  
حق المحامي بل يترتب عليه فقط أن الموكل إذا ادعى  
الأداء يكون مصداقاً بيمينه وتسكون النتيجة أنه  
قبل مضي هذه المدة لا يمكن إثبات السداد إلا بالطرق  
القانونية العادية وأما بعد مضي المدة فيصدق  
بيمينه وبعبارة أخرى فإن مضي المدة لا يؤثر على  
وجود أصل الحق ولكن يؤثر فقط على طريقة  
إثبات أدائه .

« وحيث أنه ينبغي على ذلك أنه لا يمكن أن يتمسك  
بمضى المدة إلا المدين الذي يدعى السداد ويستفيد  
من مضيها بأن يكون له إثبات السداد بمجرد يمينه  
( ٣ - ٢ )

الرجوع إلى قواعد العدالة ونظراً لأن حالة العامل الذي يصاب أثناء قيامه بخدمة حالة خاصة لم ينص عليها الشارع المصري قررت وجوب منح وريثة العامل تعويضاً بانية حكمها على أن القول بوجوب تطبيق المادة (١٥١) مدني او (المادة ٣٩ معاشات) لا محل له لأن تعويض الضرر خارج عن الغرض الذي وضع من أجله قانون المعاشات وعن طبيعته كما أن المادة (١٥١) تقضي اثبات الخطأ وهو ما تنافي العدالة والرحمة السير على مقتضاه لأن العامل في الحقيقة جزء حيوي من الآلات ومشتملات المصلحة وما يلحقه من الضرر يجب أن تحتل إصلاحه المصلحة أو صاحب العمل كما هي الحال في إصلاح ما يحل بالآلات من الهلاك وما يحدث للمشتملات من الحريق

### المحكمة

«حيث أن الأسباب التي تتركب إليها المستأنفة تتلخص فيما يأتي . - أولاً - أن تحقيق البوليس عن حادثة إصابة مورث المستأنف عليها أثبت أنها لم تنشأ بسبب خطأ مصلحة السكة الحديد أو أحد عمالها فلا يصح تحميلها مسؤولية التعويض والمادة «١٥١» من القانون المدني تعفيها من ذلك مع انتفاء الخطأ . - ثانياً - أن محكمة أول درجة لم تكن على حق في الرجوع إلى قواعد العدالة التي تبيحها المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية مع وجود المادة ١٥١ المشار إليها التي تقضي بتطبيق نظرية الخطأ لأن نظرية الخطأ التي لم يصدر بها تشريع مصري للآن كما حصل في فرنسا ولا أن المادة ٣٩ من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٠ والتي لم يتناولها

فاذا كان لا يدعى السداد بأن كان ينكر أصل الدين أو ينكر سداده فقط فلا وجه له في التمسك بهذا الدفع .

«وحيث أن المعارضة بعد ادعائها أن المعارض ضده اتفق على آتباع قدرها ستة جنيهاً وأخذ نصفها مقدماً وعجزها عن إثبات هذا الاتفاق يبقى مجرد قولها أن المعارض استلم من آتباعه ثلاثة جنيهاً منها ومن أخيها ويخصها فيها النصف وقدره مائة وخمسون قرشاً وقد مضت مدة الثلاثمائة والستون يوماً فيقبل قولها في ذلك يمينها ويجب توجيه اليمين إليها على سداد هذا المبلغ وأما ما يستحقه المعارض زيادة على هذا المبلغ فالمعارضة تنكره عليه ولا يمكن بذلك أن تدعى سداده إليه ويكون له حق طلب تقديره .

( معارضة الست زينب بنت أحمد سعد وحضر عنها الاستاذ احمد شكري ضد الاستاذ اسرائيل معوض وقم ١٠٨٢ سنة ٤٧ ق رئاسة وعضوية حضرات محمود المرجوشي بك وعلى زكي العراقي بك وحسن زكي بك مستشارين )

٢٥٨

٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣

تعويض . عامل . إصابته أثناء العمل . وفاته . وجوب تعويض ورثته . بصرف النظر عن الخطأ .

### المبدأ القانوني

أصيب أحد عمال مصلحة السكة الحديد بينما كان يباشر عمله وهو فصل بعض العربات من قطار البضاعة وإضافة عربات أخرى إليه فسقط ومر القطار على رجله فقطعها وكان ذلك سبباً في وفاته . عاملته المصلحة بمقتضى قانون المعاشات ومنحت ورثته مكافأة باعتباره من العمال الذين يصابون في الخدمة .

والمحكمة مسترشدة بالمادة (٢٩) من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وما نصت عليه من وجوب



تعديل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ قد فصات  
ما يجب اتباعه في مثل هذه الحالة فلا يصح العدول  
عن تطبيقها والرجوع إلى قواعد العدالة .

« وحيث أنه لا نزاع بين طرفي الخصوم في أن  
مورث المستأنف عليها عبد اللطيف محمد عبده  
كان يشتغل عاملاً للمناورة بمحطة المربعين التابعة  
للمستأنفة وبينما كان يباشر عمله في يوم ٤ من شهر  
سبتمبر سنة ١٩٢٨ بالمحطة المذكورة وهو فصل  
بعض العربات من قطار البضاعة عمرة ٦٣٣ وإضافة  
عربات أخرى إليه كسرت العصا التي يستعين بها  
في أداء عمله فسقط ومر القطار على رجله اليسرى  
فقطعها وكان ذلك سبباً في وفاته

« وحيث أن مصاحبة السكة الحديد قد عاثت  
ورثة عبد اللطيف محمد عبده بمقتضى قانون المعاشات  
الذي تشير إليه المستأنفة وقد ردت للمستأنف  
عليها ولولديها القاصرين مبلغ ٢٥ جنيهاً و ٥٥٠  
مايما ثم عرضت الأمر على لجنة مصاحبة السكة  
الحديد المشكلة لتقدير مكافآت العمال الذين  
يصابون في الخدمة أو لورثتهم في حالة وفاتهم  
فقررت تلك اللجنة للمستأنف عليها ولولديها  
القاصرين مبلغ ٩٠ جنيهاً منه ١٥ جنيهاً لها و ٥٠  
جنيهاً لولدها القاصر و ٣٥ جنيهاً لا يثبتها القاصرة  
يدخل في ذلك المكافأة المستحقة لهم .

« وحيث أن تصرف المستأنفة هذا يشعر بأن  
حالة المستأنف عليها ولولديها تقتدر لكثير من  
الرحمة والأنصاف والعدل وهو ما جرت عليه  
بحق محكمة أول درجة إذ قررت الرجوع  
إلى قواعد العدالة طبقاً للمادة ٢٩ من لائحة  
ترتيب المحاكم الأهلية لأن حالة العامل الذي  
يصاب أثناء قيامه بخدمته حالة خاصة لم ينص  
عليها القانون كما كان الحال في فرنسا قبل صدور  
القوانين التي سدت هذا النقص في ٩ من إبريل

سنة ١٨٩٨ أو ٢٢ من مارس سنة ١٩٠٢ و ٣١  
من مارس ١٩٠٥ و ١٢ من إبريل سنة ١٩٠٦ و ٢٨  
من يوليو سنة ١٩٠٧ و ١٥ من يوليو سنة ١٩١٤  
و ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩١٩ و ٥ من أغسطس  
سنة ١٩٢٠ و ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٢٢ و ١٢  
من أغسطس سنة ١٩٢٣ وجاءت مقررته لمبدأ  
تعويض العمال وهو ما كانت تقضى به المحاكم  
الفرنسية تطبيقاً لقواعد العدالة قبل صدور  
هذه القوانين

« وحيث أن القول بوجوب تطبيق المادة  
١٥١ من القانون المدني أو المادة ٣٩ من قانون  
المعاشات في غير محله أيضاً لأن قانون المعاشات  
إنما الغرض منه يبان طريق محاسبة الموظف على  
ما يستحق له من معاش أو مكافأة عن مدة خدمته  
ولا يمكن أن يشمل ذلك تعويض الضرر لأنه  
خارج عن الغرض الذي وضع من أجله قانون  
المعاشات وعن طبيعته كما أن المادة ١٥١ من  
القانون المدني لا تنطبق على هذه الحالة الخاصة  
لأن هذه المادة جرت على نظرية الخطأ ووجوب  
توافره وهو متأبى العدالة والرحمة السير على  
مقتضاها في هذه الحالة الخاصة لأن العامل في  
الحقيقة جزء حيوي من آلات ومشتملات المصاحبة  
وما يلحقه من ضرر تتحمل إصلاحه المصلحة  
أو صاحب العمل كما هي الحال في إصلاح ما يحل  
بالآلات من الهلاك وما يحدث للمشتملات  
من الحريق .

« وحيث أنه بناء على ما تقدم وما جاء بالحكم  
المستأنف من أسباب تتعارض مع ما سبق بيانه  
يتعين تأييد ذلك الحكم

( استئناف وزارة المواصلات ضد الست يه محمد سليمان  
وحضر عنها الاستاذ يوسف احمد الجندى رقم ٧٧٦ سنة ٥٠  
قضائية رئاسة وعضوية حضرات حسن نبيه المصرى بك واحمد  
نظيف بك ومحمد زكى على بك مستشارين )

## قضايا المحاكم الكلية

٢٥٩

محكمة أسيوط الكلية الاهلية

١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٣

اختصاص . اتفاق على اختصاص قاض في كل نزاع ينشأ عن  
العقد . اختصاصه باصدار الاوامر التحفظية .

المبدأ القانوني

إن القاضي الذي يتفق الخصوم على اختصاصه في كل نزاع ينشأ عن عقد اتفاق تحرر بينهما مختص باصدار الأوامر التحفظية التي قد يرى أحد الخصوم اتخاذها للحفاظ على حقوقه ولو لم ينص في عقد الاتفاق على هذا القيد والأمر الذي يصدره بناء على هذا الاتفاق بالحجز تحت يد الغير إنما يصدره بصفته قاضياً للأموال الوقتية وإذا حصل تظلم فيه فيحصل أمام القاضي الذي أصدره وهو يحكم فيه بصفته قاضياً للأموال الوقتية ولا يعتبر حكمه في هذه الحالة حكماً مستعجلاً صادر من قاضي الأمور المستعجلة .

المحكمة

« حيث انه قد تبين من البند التاسع من عقد الاتفاق الرقيم ١٧ يناير سنة ١٩٣٢ المبرم بين المتظلم والمتظلم ضده ان الطرفين قد قبلتا بمقتضى هذا الاتفاق ان كل نزاع يحصل بخصوص هذا العقد يكون الفصل فيه من محكمة سوهاج الجزئية الاهلية وقد ورد علاوة على ذلك في هذا الاتفاق ان الطرفين يقيمان بسوهاج ولم يتنازع احد في ذلك واذن فهذا القيد في الاختصاص سالف الذكر انما روعي فيه مصلحة الطرفين وهو اتفاق

يبيحه القانون ولا يخالف النظام العام في شيء وليس لأحد الطرفين أن ينقضه دون قبول الآخر » وحيث أنه بناء على ذلك فالقاضي المختص بأعطاء مثل الأمر المتظلم منه هو قاضي سوهاج لأنه هو قاضي الأصل فمن الطبيعي ان يكون قاضي الفرع ولا عبرة بعدم النص على شيء في عقد الاتفاق سالف الذكر خاص بالأجراءات التحفظية لأنها تتبع الأصل . ونص المادة ٤١٢ مرافعات يساعد على هذا التفسير حيث أنه بمقتضى هذه المادة فان طلب توقيع الحجز تحت يد الغير يقدم الى القاضي الجزئي اذا كان الدين لا يزيد عن عشرة آلاف قرش وان زاد عن ذلك يكون من اختصاص القاضي المعين للأموال الوقتية ومعنى هذا أن القاضي الجزئي يكون مختصاً بأعطاء أمر الحجز متى كان الدين المطلوب الحجز من أجله من خصائمه (سواء بحكم القانون أو باتفاق الخصوم) وهذه الحالة تشابه الحجزات التحفظية المنصوص عنها في المادة ٦٦٨ و٦٦٩ مرافعات وما بعدها فان القاضي الجزئي هو الذي يصدر الأمر بالحجز متى كان مبلغ الدين المحجوز من أجله من خصائمه.

« وحيث أنه بناء على ذلك فان استصدار الأمر المتظلم منه من رئيس المحكمة وتحديد جلسة أمام المحكمة الكلية في الوقت نفسه لنظر الموضوع وطلب تثبيت الحجز كما حصل في هذه الدعوى هو سلب لاختصاص محكمة سوهاج المتفق على اختصاصها وهدم للاتفاق سالف الذكر الذي أقره الطرفان لا مبرر له ويعتبر أنه صدر من هيئة غير مختصة .

« وحيث أن ما دفع به وكيل المتظلم ضده من



أن القضاء المستعجل لا يتقيد بالقواعد العامة في الاختصاص النوعي أو المركزي ولا بالقواعد المتفق عليها بين الخصوم إلا بنص صريح. هذا القول لا محل له هنا لأن القاضي الذي يدعى أمر الحجز بناء على المادة ٤١٢ مرافعات سواء كان القاضي الجزئي أو قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الكلية لا يصدر مثل هذا الأمر بصفته قاضياً للأمر المستعجل بل بصفته قاضياً للأمر الوقتية فقط.

«وحيث أنه عن ماذكره وكيل المتظلم ضده بمذكرته من أن رئيس المحكمة الذي أصدر أمر الحجز غير مختص بالغائه الأمر ذاته الذي أصدره بدعوى أن الغاء الأمر المذكور هو تدخل أو قضاء في الموضوع وإن القاضي المستعجل ممنوع من الفصل في الموضوع هذا القول لا محل له هنا لأن نص المادة ٤١٤ مرافعات صريح بأن القاضي الذي يصدر أمر الحجز هو الذي يفصل في النزاع الذي يحصل فيه وله بعد سماع أقوال الخصام أن يحجو ويثبت في تقديره السابق ويؤيد الحجز أو يرجع فيه على حسب ما يظهر له من صحة الطلب وعدمها - على أن القاضي الذي يطعن في أمره فإنه ينظر الطعن بصفته قاضياً للأمر الوقتية ولا يمكن أن يعتبر الحكم الصادر منه في هذه الحالة حكماً مستعجلاً صادراً من قاضي الأمور المستعجلة وأنه وإن نصت المادة (١٣٥) مرافعات مختلط على أن القاضي ينظر الطعن en référé فإن المقصود من هذه العبارة اتباع الاجراءات المستعجلة في التظلم أي بعد إعلان الخصم كما في الأمور المستعجلة.

«وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص رئيس المحكمة من إصدار الأمر المتظلم فيه دفع في محله ويتعين الغاء الأمر المذكور والتقرير بعدم الاختصاص (يراجع فيما تقدم

شرح المرحوم أبو هيف بك بند ٤٧٣ و ٤٧٣ مكررو ٤٧٤)

(تظلم حفي افدى محمود مبروك ضد السيد عثمان احمد رقم ٦٩٢ سنة ١٩٣٣ ك رئاسة حضرة صاحب العزة مصطفى رشدي بك رئيس المحكمة)

٢٦٠

محكمة أميوط الكلية الأهلية

٣ يناير سنة ١٩٣٤

بيع . وعد بالبيع . شروطه . وجوب الاتفاق على الثمن .

المبدأ القانوني

في حالة الوعد بالبيع لأجل أن يتم البيع عند موافقة المشتري يجب أن يكون هذا الوعد مشتملاً على جميع العناصر المكونة للبيع وهي الاتفاق على المبيع و ثمنه فإذا اشتمل الوعد على عبارات مبهمه من جهة الثمن كاشتراط بيع العقار بقيمته الحقيقية أو بالثمن الذي يساويه عند تحرير عقد البيع فلا يصح اعتبار ذلك تقديرًا للثمن لأن هذه العبارات تستدعي تقويم المبيع وتقدير الثمن عند البيع وذلك ما يفضي إلى المنازعة التي أراد القانون تحاشيها بأن اشترط الاتفاق على الثمن كركن من أركان البيع

المحكمة

«من حيث أنه فيما يختص بالطلب الأصلي وهو صحة التعاقد فالمدعية تر تكتن في ذلك على التعهد الصادر لها من مورثها ومورث المدعى عليهم غالى غنائيل قلته والمصدق على توقيع المتعهد فيه بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٧

«ومن حيث أنه بتحليل هذا التعهد وتكييفه قانوناً تبين أنه يتضمن ما يأتي :

أولاً - اقراره بدين قدره ٥٧٥ جنساً للمدعية وقرينها الخواجه قلته فايفل التاجر بالسودان دون

بيان حصة كل منهما فى هذا الدين ودون ذكر سببه  
ثانياً - تعهد من المقر سالف الذكر بأنه بعد  
نهو القضايا المرفوعة منه بخصوص قطعة أرض  
ببندر أسوان مساحتها ٢٤٠٠٠ متراً تقريباً ضد  
وزارة الاشغال ومديرية أسوان وقضية أخرى  
مزعم رفعها منه ضد الاستاذ بنيامين افندى  
الحامى يحرر للمدعية عقد بيع بملكيتها لهذه  
الأرض جميعها

« وحيث أنه يلاحظ على التعهد الثانى السالف  
ذكره ( أولاً ) أن المتعهد فيه لم يبين على أى وجه  
ينتظر نهو القضايا المنوه عنها فيه حتى يحرر بعد  
نهوها عقد البيع المزعم ولو قيل بأنه صمم على  
تحرير عقد البيع للمدعية مهما كانت النتيجة التى  
تنتهى إليها تلك القضايا فيعترض على ذلك بأنه لم  
يكن ثمت ما يمنعه من تحرير عقد البيع للمدعية  
فى تاريخ التعهد السالف ذكره مادام أن تلك  
النتيجة لم يكن لها أدنى تأثير فى عزمه على البيع  
مستقبلاً ( ثانياً ) أن هذا التعهد خال من بيان  
الثمن أما القول بأن الثمن هو مبلغ الدين الذى أقربه  
المتعهد فى صدر تعهده فردود بأن هذا الدين لم  
يكن للمدعية وحدها بل أن لزوجها الخواجه قلته  
فايفل نصيباً فيه وليس من المعقول أن يبيع  
المتعهد أطيافاً لابنته المدعية نظير دين لها  
ولزوجها ما لم تثبت أن زوجها تنازل لها عن حقه  
فى هذا الدين قبل تاريخ هذا التعهد وإنها صارت  
صاحبة الحق فى المطالبة بكل المبالغ الذى أقربه  
والدها فى تعهده السالف ذكره يضاف الى ذلك  
أنه لا يمكن الجزم ايضاً بأنه كان فى نية المتعهد أن  
يجعل ثمن الأرض التى تعهد ببيعها لابنته فى  
نظير مبلغ ٥٧٥ جنيهاً إذ لا يمكن أن يستنتج ذلك  
صراحة أو ضمناً من نص التعهد السالف ذكره .  
« وحيث أنه من المتفق عليه قضاء وفقها أنه فى

حالة الوعد بالبيع لاجل أن يتم البيع عند موافقة  
المشتري يجب أن يكون هذا الوعد مشتملاً على  
جميع العناصر المكونة للبيع وهى الاتفاق على  
البيع وثمنه فاذا اشتمل الوعد على عبارات مبهمه  
من جهة الثمن كاشتراط بيع العقار بقيمته الحقيقية  
أو بالثمن الذى يساويه عند تحرير عقد البيع فلا  
يصح اعتبار ذلك تقدير الثمن لأن هذه العبارات  
تستدعى تقويم المبيع وتقدير الثمن عند البيع  
وذلك ما يفضى الى المنازعة التى اراد القانون  
تحاشيها بأن اشترط الاتفاق على الثمن كركن من  
اركان البيع ( يراجع فى ذلك شروح البيع للاستاذ  
محمد حلمى عيسى بك بندى ٢٠٩ و ٢١٠ ص ٧٧  
و ٧٨ وكتاب البيع للعلامة بودرى ص ٥٠ )  
« وحيث أنه اذا قيل ان ال ٢٤٠٠٠ متراً التى  
تعهد الخواجه غالى مخائيل ببيعها الى ابنته المدعية  
معلومة لها علماً نافياً لاجهالة لانه لا يملك سواها  
ببندر اسوان كما يدعى وكيانها فان ذلك لا ينطبق  
على بيان الثمن لانه لم يذكر لاصراحة ولا ضمناً  
فى العقد اذ لم يقل المتعهد بأنه سيجرر لها عقد  
البيع فى نظير مبلغ الدين كله أو بعضه أو أكثر منه  
« ومن حيث أنه لما تقدم من الاسباب  
يكون طلب الحكم بصحة التعاقد السالف ذكره  
على اعتبار ان وصفه بيع على غير اساس ويتعين  
رفض الطالب الاصلى

« وحيث ان المحكمة ترى قبل النظر فى  
الطلبات الاحتياطية الخاصة بالمطالبة بالمبلغ المقربه  
فى التعهد وماحققاته من تعويض وفوائد تكليف  
المدعية بادخال زوجها الخواجه لوقا قائمه لمعرفة  
نصيب كل منهما فى المبالغ المقربه بالتعهد وليكون  
الحكم فى مواجهته

( قضية الست فكتوريا غالى ميخائيل ضد الست فريده بإشاره  
وآخرين رقم ٣٨٠ سنة ١٩٣٣ كرتاسة وعضوية حضرات القضاة احمد  
حلمى وانيس غالى والسيد مجاهد سيع )



٢٦١

محكمة اسكندرية الكلية الأهلية

١٤ فبراير سنة ١٩٣٤

اثبات . محضر تحقيق البوليس . ليس له قوة مدنيا

المبدأ القانوني

محضر تحقيق البوليس ليس من أدلة الاثبات المدنية لأن طرق الاثبات المدنية محصورة معينة وإثبات ما ينافي السند الكتابي يجب أن يكون بسند كتابي صادر ممن صدر لمصلحته السند المطعون فيه . وفي حالة ما إذا رأت المحكمة ظرفاً يميز الاثبات بالبينة تصدر حكماً بالتحقيق تبين فيه الوقائع التي أجازت تحقيقها ومباشرة أحد قضاتها طبقاً للأصول المقررة في قانون المرافعات .

المحكمة

« حيث أن حميدو احمد خميس دفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى لأن حسين افندى عبد الوهاب المحيل قد أفلس بناء على حكم صادر من المحكمة المختلطة فلا يجوز له التقاضى شخصياً وإنما يكون التقاضى في مواجهة وكيل الدائنين وبعضهم أجانب .

« وحيث أن الدعوى أصلاً مرفوعة من محمد على موسى ضد حميدو احمد خميس وهما وطنيان تابعان للقضاء الأهلى وأما حسين افندى عبد الوهاب فبسبب دخوله في الدعوى هو أن حميدو احمد خميس نفسه أعلنه بالحضور أمام المحكمة لئلا يسمع الحكم بإلزامه شخصياً بأن يدفع لمحمد على موسى مبلغ ٢٢٠ جنيهًا وليس المدعى محمد على موسى طلب ضد حسين افندى عبد الوهاب حتى يقضى بعدم الاختصاص

عن الموضوع

« وحيث أن دعوى المدعى قبل المدعى عليه الأول صحيحة من السند المقدم منه المؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٣١ والذي يفيد مدىونية المدعى عاينه الأول في المبلغ المطلوب الى حسين افندى عبد الوهاب والتحويل الصادر من حسين افندى عبد الوهاب للمدعى المؤرخ ٦ مايو سنة ١٩٣٢ . « وحيث أن حميدو احمد خميس اعترف بصحة توقيعه على السند وأنه تحرر بقصد الصرف منه على مباشرة دعوى مدنية كانت مرفوعة من المدعى ضد عبد الحليم افندى نصير و ابراهيم افندى نصير وان حسين افندى عبد الوهاب دفع للمدعى بعض تلك المصاريف وامتنع عن دفع الباقي وأنه أى حميدو سبق أن أخذ ورقة ضد السند وسلمها لمحب افندى الجروانى الى آخر ما جاء بأقواله واستند على محضر تحقيق أجرى في البوليس .

« وحيث أن هذا المحضر فضلاً عن أنه لا يفيد شيئاً في اثبات ما ادعاه حميدو احمد خميس من صدور ورقة ضد اليه من حسين افندى عبد الوهاب لخلوه من اقرار حسين افندى باصدار الورقة المذكورة فإنه ليس من أدلة الاثبات المدنية لأن طرق الاثبات المدنية محصورة معينة واثبات ما ينافي السند الكتابي يجب أن يكون بسند كتابي صادر ممن صدر لمصلحته السند المطعون فيه وفي حالة ما إذا رأت المحكمة ظرفاً يميز الاثبات بالبينة تصدر حكماً بالتحقيق تبين فيه الوقائع التي أجازت تحقيقها ويأشره احد قضاتها طبقاً للأحوال المقررة في قانون المرافعات .

( قضية محمد على موسى ضد حميدو احمد خميس وآخرين رقم ١٨٧ سنة ١٩٣٤ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد بك حدى السيد رئيس المحكمة ومصطفى عبد المجيد ومحمد سعيد )

٢٦٢

## محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤

- ١ - معاش . تقادم . وجوب تسليم السركى . الاخطار لا يقوم مقامه .
- ٢ - معاش . تحويله لأحد المصارف . لا يعفى من وجوب تسليم السركى .
- ٣ - معاش . تقديره . منازعة . لا يشترط فيها رفع دعوى .
- ٤ - معاش استثنائى . ترتيبه بقرار من مجلس الوزراء . عدم خضوعه لقانون . منحه .
- ٥ - مجلس الوزراء . قراراته . حق مكنتسب . عدم جواز الرجوع عنها اذا تعلق بها حق مكنتسب .
- معاشات . حق مجلس الوزراء . قاصر على المنح والزيادة . لا يشمل النقص .
- ٦ - معاش . تقادم . المنازعة . توقف سريان التقادم .

## المبادئ القانونية

- ١ - يشترط لا مكان سريان مدة الستة الأشهر المسقطه لحق المنازعة فى مقدار المعاش طبقاً لأحكام المادة السادسة من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وجوب تسليم السركى لصاحب المعاش حتى يتيسر له بذلك العلم بكافة العناصر التى ترتب منها المعاش ولا يقوم الاخطار بمقدار المعاش مقام تسليم السركى
- ٢ - إن تحويل المعاش إلى أحد المصارف لا يعفى وزارة المالية من وجوب تسليم سركى لصاحب المعاش حتى يمكن أن ترتب على تسليمه الآثار القانونية المنصوص عليها فى المادة السادسة وفى حالة رفض استلام السركى يجوز تسليمه لصاحبه عن يد محضر تمشياً مع الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ من قانون المعاشات

٣ - ان المنازعة المنوّه عنها فى صدر المادة السادسة من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والتي يترتب عليها قطع سريان المدة لا يشترط فيها أن تكون بطريق رفع دعوى بل تكفى فيها المنازعة أو المعارضة الإدارية والقول بغير ذلك يتنافى مع اطلاق النص فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة المذكورة وانه طالما أيسح للموظف أن يتظلم فى مدى ستة أشهر لوزارة المالية فليس من المعقول وقد أبدى الموظف تظلمه لها أن يلزم برفع الدعوى قبل ان تبت وزارة المالية فى معارضته وقد يستغرق البت فيها مدة تزيد عن الستة شهور

٤ - ان فى مجرد صدور قرار من مجلس الوزراء فى شأن معاش موظف مايدل على الرغبة فى اتخاذ اجراء استثنائى يراد به مراعاة مصلحة ذلك الموظف ولما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٢ التى تعادل المادة ٣٨ من قانون معاشات سنة ١٩٢٩ تسمح بأن لا يتقيد مجلس الوزراء فى تقرير المعاش الاستثنائى بأية قاعدة فى حساب المعاش بل تجيز له أن يقرر المبلغ الذى يريد ترتيبه معاشاً للموظف سواء كان متفقاً مع مدة خدمته أو غير متفق وسواء أجرى على القواعد المرسومة لحساب المعاش أم لم يجربل المفروض انه لا يتفق مع مدة الخدمة ولا يسرى على القواعد الموضوعة لحساب المعاش فان الشارع جعل حق مجلس الوزراء مطلقاً غير مقيد بقاعدة ما وجعل أسباب المنح موكولة لتقديره دون سواه



## المحكمة

## ملخص الدعوى

« من حيث ان الدعوى تتلخص في أن مجلس الوزراء بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ رتب معاشا مستديما الى دولة المدعى قدره ١٥٠٠ جنيه سنويا اعتبارا من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أخذنا بمذكرة اللجنة المالية المؤرخة ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ التي اقترحت أن يضم الى مدة خدمة المدعى في حساب معاشه للأسباب الواردة بها فترة الخلو بين ١٣ أغسطس سنة ١٩١٩ وهو اليوم الثاني لفصله من وظيفته التي كان يشغلها في القضاء وما بين ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤ وهو اليوم الذي تقلد فيه منصب وزير المواصلات لأول مرة وبذلك تبلغ مدة خدمته ٢٦ يوما و ١١ شهرا و ١٩ سنة تغطيه حقا في المعاملة بالمرسوم الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ الذي كان جاريا العمل به وقتئذ غير أنه بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٣٠ صدر قرار آخر من مجلس الوزراء بهيئة أخرى مستندا الى الأسباب المبينة به بتحديد معاش دولة المدعى لغاية يوم تقلده رئاسة الوزارة في أول يناير سنة ١٩٣٠ على اساس قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧ والذي قضى بجعل معاشه مبلغ ١٠٠٠ جنيه سنويا وبتحديد معاشه بعد استقالته من الوزارة بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ على الاسس الآتية :-  
اولا - أن تضم الى مدة خدمته في حساب المعاش فترة الخلو من يوم ١٣ أغسطس سنة ١٩١٩ الى يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤ وأن تحسب له المدة المذكورة بمرتب فرضي يعادل المرتب الذي كان يتقاضاه عند فصله من خدمة الحكومة في سنة ١٩١٩ دون أن يطالب بفرق ما بين المرتب والمعاش عن تلك المدة أو أن يطالب بالاحتياطي عنها  
(٤-٢)

٥ - اذا جاز لمجلس الدولة في فرنسا أن يعيد النظر في قرارات مجلس الوزراء ويرجعها في بعض الحالات الى الوجه الصحيح فلا يصح في مصر القياس على ذلك والقول بأن لمجلس الوزراء حق اعادة النظر بلا شرط ولا قيد في القرارات السابق صدورها منه والتي ترتب عليها حق مكتسب اذ ان هذا المجلس مهما تغيرت أشخاصه انما هو هيئة إدارية واحدة لا تتغير فلو جاز له اعادة النظر في قراراته التي ترتب عليها حقوق مكتسبة بحجة التفسير والتأويل لأخل ذلك بماتلك القرارات من واجب الثبات والاحترام ولا تنهى الى عدم استقرار الحقوق لأصحابها على ان نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٢ قصر حق مجلس الوزراء على مجرد منح المعاشات الاستثنائية أو تقرير الزيادات وقوانين المعاشات مقيدة بنصوصها ولا يصح التوسع في تفسيرها ولا العمل بما لم ينص عليه فيها ومن ثم يكون مجلس الوزراء ممنوعا من البحث فيما يؤدي إلى انقاص معاش سبق تقريره منه لان ذلك خارج عن سلطته بدليل قصر النص على حقه في الزيادة دون التخفيض .  
٦ - المنازعة في مقدار المعاش المترتب تمنع سريان مدة التقادم المنصوص عليها في المادة ٦٢ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ اذ المفروض في سقوط الحق اهمال صاحبه والمنازعة في الحق تقطع سريان مدة التقادم لأنها تدل على اليقظة لا على الاهمال .

ثانياً - أن يعامل في حساب المعاش بمقتضى القانون غرة ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وأن يعتبر من باب الاستثناء أنه اختار المعاملة بأحكامه اذ كانت مصلحته الظاهرة في ذلك وكان المانع دون ابداء الاختيار صدور قرار ٣١ يناير سنة ١٩٣٠

ثالثاً - أن يخصم من المعاش المستحق له مبلغ ٣٥١ مليماً و ٢٢٤١ جنيهاً وهو المبلغ الذي قبضه تنفيذاً للقرار الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ كما أن يخصم منه مبلغ ٩٥٨ مليماً و ٢٨٢ جنيهاً قيمة الفرق بين ٥٠ ٪ و ٧٠ ٪ عن جميع مدد خدمته بعد استبعاد مدة الخلو على أقساط شهرية لمدة عشرة سنوات

رابعاً - يخصم المبالغ المتقدم ذكرها على أقساط لا يتجاوز كل منها ربع المعاش الجديد البالغ قدره ١٥٧ مليماً و ٩٨ جنيهاً حتى سداد مبلغ ٨٥١ مليماً و ٢٢٤١ جنيهاً ثم يستمر في خصم قسط فرق الاحتياطى من المعاش الى نهاية العشرة سنوات .

وبتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٠ صدر الأذن بربط هذه المعاش الأخير وتحرر خطاب لدولة المدعى بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٠ يتضمن ابلاغه هذا القرار وبأن وزارة المالية ستصرف هذا المعاش الجديد الى البنك الايطالى المصرى بالقاهرة الا اذا رأى في بحر خمسة عشر يوماً من تاريخ خطاب المالية تحويل الصرف الى بنك آخر

وبتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠ أجاب دولة المدعى بأن قرار مجلس الوزراء المشار اليه مناقض لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ الذى قرر له مرتباً مستديماً قدره ١٥٠٠ جنيه سنوياً وأن هذا القرار ماس بحقه المكتسب وطلب من وزارة المالية أن ترسل اليه نسخة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٠ حتى يتسنى له أن يبين الأسباب التى يبنى عليها مناقضته

للقرار المذكور وامتنع عن استلام أى مبلغ يتقص عن حقه المكتسب الذى قرره له مجلس الوزراء السابق حتى يفصل نهائياً في مناقضته التى سيقدمها بمشفوعة بالأسباب كما وطالب ألا يحول لحسابه أى مبلغ ينقص عن حقه الذى يتمسك به كاملاً سواء الى البنك الايطالى المصرى أو الى خلافه .

وبتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أرسل دولة وزير المالية الى دولة المدعى كتاباً مرفقاً به صورة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٠ وألفته في كتابه الى أن قوانين المعاشات لا ترتب حقاً للمناقضة في القرار .

ونظراً لأن دولة المدعى لم يقبل الصرف ولم يعين جهة يحول اليها ما تحدد له من المعاش فقد ظل الصرف موقوفاً حتى أرسل دولة المدعى كتاباً بتاريخ ٦ يوليه سنة ١٩٣٢ الى دولة وزير المالية يتضمن احتجاجاً على الحيلولة بينه وبين وضع المناقضة في قرار مجلس الوزراء الأخير وبأنه عول على رفع الأمر الى القضاء كما تضمن أيضاً الرجاء بأن تصرف وزارة المالية الى بنك مصر المبالغ المسلم لها حتى تاريخ الكتاب وأن تستمر في صرف ما يستحق مما هو مسلم له به أولاً بأول مع حفظ حقه صراحة في باقى ما هو مقرر له بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ وما يتبعه من التعويضات لرفع الأمر فيه الى القضاء .

وبتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٣٢ أجابته وزارة المالية بأنه تطبيقاً للمادة ٦٢ من قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يكون قد سقط حق دولة المدعى في المطالبة بمتجمد المعاش لغاية ٦ يوليه سنة ١٩٣١ وبأنه ليس له حق المطالبة بمتجمد المعاش الا اعتباراً من شهر يوليه سنة ١٩٣١ الذى يصرف في أول أغسطس سنة ١٩٣١ . وأنه صدرت تعليمات بصرف المتجمد ابتداء من شهر



يوليه سنة ١٩٣١ الى بنك مصر بعد خصم الاقساط الوارد ذكرها في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٠ تسديدا للمبالغ المستحقة على دولته .

وبتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٢ أرسل دولة المدعى الى وزارة المالية خطابا أبان فيه منازعته في قرار مجلس الوزراء المشار اليه وفي تصرف وزارة المالية فيما أسقطته من متجمد معاشه وبتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ رفع دولة المدعى هذه الدعوى يطلب فيها الحكم له قبل المدعى عاينها بما يأتي : —

أولا — اعتبار ان معاشه هو مبلغ ١٥٠٠ جنيه ابتداء من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ عدا ما تخلل ذلك من مدة خدمته في سنتي ١٩٢٨ و ١٩٣٠ وذلك طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٠

ثانياً — عدم أحقية وزارة المالية في خصم مبلغ ٨٥١ ملياً و ٢٢٤١ جنياً الذي سبق صرفه للمدعى في ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ وهو فرق المعاش الذي يستحقه نفاذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ وذلك عن المدة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ وبعد عدم أحقيتها كذلك في خصم مبلغ ٩٥٨ ملياً و ٢٨٢ جنياً قيمة فرق الاحتياطي .

ثالثاً — الزام وزارة المالية بأن تدفع له مبلغ ٥٩٥ ملياً و ٢٣٨٧ جنياً وهو فرق معاشه عن المدة من ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ لغاية شهر يوليه سنة ١٩٣٢ وعلى أن تستمر في صرف المعاش له بواقع ١٢٥ جنياً شهرياً ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٣٢ مع خصم ما تكون دفعته اليه لحين التنفيذ رابعاً — الزام وزارة المالية بفوائد المبالغ المتأخرة بواقع ٥ ٪ سنوياً ابتداء من تاريخ الاستحقاق

خامساً — الزام وزارة المالية بأن تدفع له تعويضاً عما لحقه من ضرر مادي وأدبي بحسب ما تقدره المحكمة والمصاريف والأتعاب والنفاذ فيما عدا التعويض

« وحيث انه وان كانت الدعوى الحالية قوامها الحق المكتسب بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ الا أنه لاتصال الدعوى الى حد ما بما سبق القرار وما لحقه من وقائع يتعين تنويرا للدعوى بمحت تاريخ النزاع وتسلسل وقائمه .

« وحيث ان منشأ النزاع بين المدعى وبين الحكومة يرجع الى تاريخ فصله من الخدمة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ يوليه سنة ١٩١٩ منذ كان قاضياً بالمحاكم الأهلية وذلك لمغادرته القطر المصري في ١١ ابريل سنة ١٩١٩ دون ان يحصل على اجازة قانونية ويستفاد من مذكرة اللجنة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ تاييها لاسباب التي أدت بالمدعى الى السفر والانتقطاع عن العمل سنة ١٩١٩ أنه اضطر بسبب الظروف السياسية التي كانت قائمة في ذلك الوقت الى مغادرة القطر المصري والسفر الى باريس فكتب يوم سفره خطاباً باسم رئيس محكمة طنطا التي كان يعمل بدائرتها يطلب فيه مخايرة وزارة الحقانية للترخيص له بأجازة لمدة شهرين يقضيها خارج القطر وأوضح في كتابه عنوانه لباريس وسلمه الى حضرة قاضي محكمة بورسعيد ليوصله الى حضرة رئيس محكمة طنطا التي كانت موصدة الأبواب بسبب الاضطرابات والتي لم تفتح الا في ٢١ ابريل سنة ١٩١٩ ولما وصل طلب الاجازة الى وزارة الحقانية كتبت للمدعى في باريس بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩١٩ تنبيهه فيه بوصول طلبه وتستوضحه عما اذا كان في عزمه تقديم الاستقالة من منصبه فأجاب المدعى بكتاب مؤرخ ٥ يونيه سنة ١٩١٩ بأنه

لا ينوي الاستقالة وبأنه مريض تحت العلاج وبأنه كتب لرئاسة محكمة طنطا يطلب فيه الترخيص له بأجازة مرضية تنتهي في ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٩ وبأنه أرفق بكتابه المذكور شهادة طبية مؤرخة ٣١ مايو سنة ١٩١٩ من طبيبين مصدق على توقيعهما من قوميسير البوليس هناك ولم تجد بعد ذلك مخبرات بين وزارة الحقانية وبين المدعى حتى صدور قرار فصله من الخدمة فبلغت مدة خدمته ١١ يوماً و٦ أشهر و١٥ سنة ورتب له معاش شهري قدره ٩٠٣ مليمات ١١ جنيها اعتباراً من ١٣ أغسطس سنة ١٩١٩ .

وبتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ تقلد دولة المدعى منصب وزير المواصلات وظل في منصبه الى ان استقالت الوزارة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ حيث بلغت مدة خدمته ٨ أيام و٤ شهور و١٦ سنة فرتب له معاش شهري قدره ٢٥٦ ملياً و٣٨ جنيها اعتباراً من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

وفي ١١ مارس سنة ١٩٢٥ رفع المدعى دعواه الأولى على الحكومة مطالباً بالتعويض عن فصله من الخدمة في سنة ١٩١٩ وبجعل معاشه مرتباً مستديماً قدره ١٥٠٠ جنيه سنوياً ابتداءً من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ تطبيقاً للرسوم الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ وذلك باحتساب مدة الخلو من ١٣ أغسطس سنة ١٩١٩ لغاية ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤ ضمن المعاش كما لو كان باقياً في وظيفته - وظلت هذه الدعوى منظورة امام المحكمة حتى تقدم دولة المدعى الى معالي وزير المالية بكتاب مؤرخ يونيه سنة ١٩٢٦ يطلب فيه معاملته اسوة بكثير من الموظفين الذين فصلوا من وظائفهم ثم أعيدوا الى الخدمة فاحتسبت لهم الحكومة في معاشهم المدة التي قضوها خارج العمل من تاريخ فصلهم الى تاريخ اعادتهم ومنهم

اصحاب المعالي والسعادة على ماهر باشا وصادق حنين باشا ومحمد حلمي عيسى باشا ورشوان محفوظ باشا ومحمود سامي باشا ومحمد بدر الدين باشا واختتم طلبه بالاشارة الى ما صدر من أحكام المحاكم في هذا الصدد مؤيدة وجهة نظر الموظفين في القضيتين المرفوعتين من صاحبي السعادة حسن أنيس باشا ومحمد مقبل باشا وطلب تسوية معاشه منعاً لاستمرار الخصومة احقاقاً للحق بغير حاجة الى انتظار حكم القضاء .

وبتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ رفعت اللجنة المالية الى مجلس الوزراء مذكرة استعرضت فيها تاريخ النزاع على النحو المتقدم وانتهت بقولها

( ومما تقدم يتضح ان المعاملة التي يطلبها سعادة النحاس باشا مقابل تنازله عن دعواه ضد الحكومة هي نفس المعاملة التي منحها الوزارة السابقة لكل من على ماهر باشا وصادق حنين باشا مع الفارق أنه في حالة السعادة على ماهر باشا منح استثناء آخر باعقائه من رد المكافأة التي أخذها عن مدة خدمته السابقة على عودته الى الخدمة ثاني مرة وهي تبلغ ١٣٢٨ جنيها فاللجنة المالية نظراً للظروف التي أحاطت بحالة سعادة النحاس باشا الى المعاش في سنة ١٩١٩ وبعد الاطلاع على ملفات السوابق المتقدم ذكرها وخلافها تقترح فض النزاع القائم بين سعادته والحكومة بأن يحسب له في المعاش الفترة بين ١٣ أغسطس سنة ١٩١٩ و٢٧ يناير سنة ١٩٢٤ بمهية فرضية تعادل الماهية التي كان يتناولها عند فصله في سنة ١٩١٩ على ألا يصرف لسعادته الفرق بين المعاش والماهية كما أنه لا يؤدي الاحتياطي عن هذه المدة ويسوى معاشه طبقاً للقوانين التي كان جارياً العمل بها وقت تركه الخدمة وبشرط أن يتنازل عن جميع الطلبات المدونة بعريضة الدعوى المقامة من سعادته على وزارتي الحقانية والمالية ) .



وبتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧ - مدر قرار من مجلس الوزراء تحت رئاسة المغفور له دولة ثروت باشا هذا نصه : —

( عرض حضرة صاحب المعالي وزير المالية للأسباب التي أبداهها المجلس واستنادا للقانون نمرة ٢٤ لسنة ١٩٢٢ أن يجعل معاش حضرة صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا ألف جنيه سنويا ابتداء من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ فوافق المجلس على ذلك - وقد قرر المجلس أيضا بمجاسته المذكورة أنه وأن لم يكن هذا القرار قد اتخذ للتصالح على القضية المرفوعة من سعاده على الحكومة فيجب أن يبلغ الحكومة تنازله عن تلك القضية بالصيغة التي تعرضها عليه الحكومة )  
وبتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٢٧ تنازل المدعى عن دعواه المذكورة آنفا بالصيغة الآتية :

( أقر بتنازلي عن الدعوى التي رفعتها ضد وزارتي الخزانة والمالية وعن كافة المطالبات الواردة بعريضة الدعوى المعلنه اليهما بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢٥ كما أقر بتنازلي بلا قيد ولا شرط عن كل دعوى أو مطالبة بسبب الضرر الذي لحقني من جراء إحالتي على المعاش بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩١٩ أدبيا كان الضرر أو ماديا )

وبتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٨ أفق سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة بأنه لا يرى مانعا بعد أن تنازل دولة النحاس باشا بالصيغة التي عرضتها عليه الحكومة وبعد شطب القضية من مباشرة اجراءات تسوية المعاش وبتاريخ ٤ اكتوبر سنة ١٩٢٨ أرسل معالي وزير المالية إلى دولة المدعى كتابا يبلغه فيه بأنه صدر الأذن اللازم في التاريخ المذكور بقاء معاش شهرى لدولته قدره ٨٣ جنيها و ٣٣٣ مليا اعتبارا من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بدلا

من المعاش السابق ربطه وقدره ٣٨ جنيها و ٢٥٦ مليا وبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ حرر دولة المدعى ايصالا باستلامه السركى هذا نصه .  
( استلمت السركى المبين به مقدار المعاش المرتب لى مع حفظ كامل حقوقى ضد وزارة المالية )  
وبتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٢٩ قدم دولة المدعى مناقضة لوزارة المالية في تقدير معاشه ولو أن هذه المناقضة غير مرفقة بالأوراق الا انه ثابت وجودها بما نوه به عنها في قرار مجلس الوزراء الأخير الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٠ الذي تلخص مضمونها بما يأتي : —

( بما ان النحاس باشا قدم بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٢٩ لوزارة المالية مناقضة في تقدير معاشه يذكر فيها ان مفهوم قرار سنة ١٩٢٧ ضم مدة خلوه من الخدمة في حساب المعاش وان النتيجة الطبيعية لهذا الضم ان يكون له الحق في المرتب المستديم وقدره ١٥٠٠ جنيه طبقا لمرسوم سنة ١٩٢٠ ويعتبر ان هناك خطأ ماديا يطالب بتصحيحه والى أن يحصل هذا التصحيح يطلب تعديل معاشه الجديد نسبيا بما يتفق مع اضافة مدة خدمته الجديدة في الحكومة اثناء رياسته لمجلس الوزراء الى المدة السابقة بالمرتب الذى يحسب فى المعاش لرئيس الوزراء الذى كان وزيرا سابقا وما ينجم عن ذلك من زيادة المتوسط الشهرى للمرتب اثناء السنتين الأخيرتين للخدمة واجراء النسبة بين المتوسطين وبين المعاش الذى قرره مجلس الوزراء فى حالة المتوسط الشهرى الأول وقدر هذا المعاش ١٠٠٠ جنيه سنويا لاستخراج المعاش الذى يجب تقريره فى حالة المتوسط الشهرى الأخير )

وقد بقيت هذه المناقضة دون أن يبت فيها إلى أن رفعت اللجنة المالية مذكرة الى مجلس

الوزراء بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ هـ انصها: —  
 ( بمناسبة المناقضة التي سبق أن قدمها حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٢٩ والخاصة بالذكر التي رفعتها اللجنة المالية الى مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ - وبما أنه من الضروري ان يبت في معاش دولته قبل انقضاء يوم ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ وهو الميعاد المحدد بمقتضى قانون المعاشات الجديد لاختيار المعاملة باحكامه ترى اللجنة المالية أن ليس هناك ما يبرر عدولها عن الرأي الذي سبق أن أعربت عنه في مذكرتها المؤرخة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ وهو يقضى باستحقاق دولته معاشاً قدره ١٥٠٠ جنيه في السنة اعتباراً من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ حتى يعامل اسوة بمعاملات به الوزارات المختلفة حضرات على ماهر باشا وصادق حنين باشا ومحمد حلمى عيسى باشا ورشوان محفوظ باشا ويونس صالح باشا وحسين مظهر الطوبجى افندى وعبد السلام الشاذلى بك واحمد حمدي سلامة افندى وآخرين حسبت لهم مدة الانفصال في ظروف مماثلة في المعاش مع اغفائهم من الاحتياطي غير انه اذا أقر مجلس الوزراء هذا الرأي يتعين محاسبة دولته على هذا الأساس اعتباراً من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ مع استئزال المدد التي كان يتقاضى فيها راتباً أو مكافأة سواء بصفته رئيساً لمجلس النواب أو رئيساً لمجلس الوزراء وبما ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٧ القاضي بمنح دولته معاشاً سنوياً مقداره ١٠٠٠ جنيه لا يتفق مع ما يستحقه دولته تطبيقاً للمرسوم الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ ولا مع الرأي الذي أبدته اللجنة المالية من قبل في هذه المسألة عينها وفي المسائل المماثلة فبناء على ماتقدم ونظرا

لما سبق ان اقترحت اللجنة المالية في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ تتشرف اللجنة برفع الأمر الى مجلس الوزراء راجية الموافقة على حساب فترة الخلو بين ١٣ أغسطس سنة ١٩١٩ و ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤ لدولة النحاس باشا في المعاش بماهية تعادل الماهية التي كان يتناولها عند فصله في سنة ١٩١٩ على ألا يصرف لدولته الفرق بين الماهية والمعاش وألا يؤدي الاحتياطي عن هذه المدة وعلى ذلك تصبح مدة خدمة دولته عند تقلده الوزارة لأول مرة في سنة ١٩٢٤ - ٢٦ يوما و ١١ شهرا و ١٩ سنة تعطيه حقاً في المعاملة بالمرسوم الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ الذي كان جارياً العمل به وقتئذ أى يكون مستحقاً لراتب مستديم قدره ١٥٠٠ جنيه سنوياً اعتباراً من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بالشروط السابقة الذكر ) . وقد وافق مجلس الوزراء في ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ على ما جاء بهذه المذكرة - ترتب على ذلك ان صرفت وزارة المالية الى دولة المدعى مبلغ ٨٥١ ملياً و ٢٢٤ جنيتها قيمة الفرق الذي استحقه تنفيذا للقرار المذكور - وبتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٠ صدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد معاش دولته بالكيفية المبينة آنفا فنازع دولة المدعى في هذا القرار بكتايبه المؤرخ أحدهما ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠ و ثانيهما ٦ يوليه سنة ١٩٣٢ السالف ذكرهما وانتهى به الأمر الى رفع هذه الدعوى بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ يطلب الحكم له بطلباته السابق بيانها - فدفع حضرة الحاضر عن المدعى عليهما فرعياً بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المحدد قانوناً طبقاً للمادة السادسة من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وطلب احتياطياً الحكم برفض الدعوى .



عن الرفع الفرعى بمصر جواز

قبول الدعوى

« حيث أن الحاضر عن المدعى عليهما دفع الدعوى فرعياً بعدم جواز قبولها لرفعها بعدمضى ستة أشهر من تاريخ اخطار دولة المدعى بمقدار المعاش الجديد بكتاب وزارة المالية المؤرخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٠ مستنداً على المادة السادسة من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وتديلاً على صحة دفعه فسر المادة السادسة المذكورة : ( أولاً ) بأن اخطار صاحب المعاش بمقدار معاشه يقوم مقام تسليمه السركى الذى يبدأ من تاريخ تسليمه سريان مدة الستة أشهر المنصوص عنها فى تلك المادة وذلك لاتحاد العلة وهى تبيان مقدار المعاش فى كل من حالتى الاخطار وتسليم السركى ( ثانياً ) بأن المنازعة المنوّه عنها فى صدر المادة السادسة لا تقطع سريان المدة بغير دعوى لأن قانون المعاشات لم ينظم نوعاً من المنازعة بغير الدعوى ولما كان الحق الغير مكفول بدعوى لا قيمة له فقد أبان الشارع فى الفقرة الثالثة من المادة المذكورة الوسيلة لتلك المنازعة وهى الدعوى بالأوضاع المبينة فى قانون المرافعات وحدد الميعاد الواجب رفعها فيه بستة أشهر والا كانت غير مقبولة - واستند على ما حكمت به محكمة استئناف مصر فى ٢١ مارس سنة ١٩٢١ المنشور بمجلة المحاماه السنة الأولى صحيفة ٥١٣ رقم ١٠٧ - وعلى ما حكمت به المحكمة المذكورة بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٠ المنشور بمجلة المحاماه السنة الأولى صحيفة ٣٤ رقم ٦ - وعلى حكم الدوائر المجتمعة لمحكمة استئناف مصر الصادر فى ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ المنشور بمجموعة أحكام الدوائر المجتمعة فى الصحائف ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٧ وعلى حكم استئناف مصر الصادر

فى ٤ فبراير سنة ١٩٣٤ فى القضية نمرة ٨٢٦ سنة ٥٠ قضاية .

« وحيث أنه للفصل فى هذا الدفع يتعين الرجوع الى المادة السادسة من قانون المعاشات المذكور وهذا نصها :

( لا يجوز للحكومة ولأصاحب الشأن المنازعة فى أى معاش تم قيده متى مضت ستة أشهر من تاريخ تسليم السركى المبين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن - ويبتدىء هذا الميعاد فيما يختص بالمعاشات التى يجب استبدالها حتى بتمتضى المادة ٤٧ الآتية من تاريخ دفع رأس المال المستبدل به المعاش . ولا يجوز للحكومة ولأصاحب الشأن المنازعة فى مقدار المكافأة التى دفعت الا اذا قدمت المعارضة لوزارة المالية فى الاشهر الستة التالية لتاريخ صرف المكافأة . » وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذى تم قيده أو المكافأة التى تم صرفها لا يجوز قبولها بعدمضى الميعاد المذكور أمام اية محكمة كانت لاعلى الحكومة ولا على مصالحها لأى سبب كان وتحت أى حجة كانت - ولا يجوز أيضاً قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها ) « وحيث أنه مما تجب ملاحظته بادىء الرأى أن قانون المعاشات انما هو قانون خاص فلا يصح التوسع فيه ولا الأخذ فيه بالقياس بل يجب التقيد بنصوصه

عن الشق الأول من الدفع الخاص بتسليم السركى أو الاخطار

« حيث أنه وإن كان الأخطار الذى ترتكن عليه الحكومة يتساوى فى الواقع مع السركى فى تبيان مقدار المعاش لأصاحب الشأن إلا أن السركى يتضمن عدداً مقدراً للمعاش بياناً لمدة الخدمة

التي احتسبت للموظف في المعاش وبدايتها ونهايتها وكذا بيان قانون المعاشات المعامل بمقتضاه (راجع نصوص السركى المرفق بالملف) وفي هذه البيانات ما يكتفى الموظف للوقوف على حالته وتحديد وجه منازعته ان كان هناك ثمة منازعة — كما أن في استلام السركى معنى آخر هو القبول الضمنى من صاحب الشأن لمقدار هذا المعاش وعدم منازعته فيما جاء به يوم استلام هذا السركى فاذا ماسكت الموظف عن المنازعة بعد استلامه السركى لمدة الستة أشهر المنصوص عنها في المادة السادسة يصبح قبوله للمعاش ولائسه نهائيا ولا يصح له بعد ذلك أن ينازع في مقداره بأى طريقة كانت يضاف إلى ذلك أن تسليم السركى لا بد أن يسبقه بحكم المادتين ٣٩ و ٤٠ من قانون المعاشات طلب يقدم من صاحب الشأن إلى وزارة المالية بطلب معاشه على أن يقدم هذا الطلب في ميعاد محدد وإلا سقط حقه في المعاش وهذا الطلب يجب اثبات تقديمه بإيصال من المراقب العام لمستخدمى الحكومة والمعاشات أو رئيس المصلحة أو المدير أو المحافظ أو بمقتضى اعلان عن يد أحد المحضرين «وحيث أن استظهار الأغراض المقصودة من تسليم السركى وهى العلم بكافة العناصر التي ترتب منها المعاش والقبول من جانب الموظف يبين ما قصد إليه الشارع عند مانع على جعل تاريخ تسليم السركى بدء سريان المدة المسقطه لحق المنازعة في المعاش وبذلك لا يقوم الاخطار بمقدار المعاش مقام تسليم السركى لأن الاخطار المذكور لا يحقق الأغراض التي قصدت من تسليم السركى وهذا ينفق تماما مع نص المادة المشار إليها التي جعلت بدء سريان المدة من تاريخ تسليم السركى دون أى اجراء آخر قد يشبهه من بعض الوجوه . أما القول من جانب الحكومة بأن المعاشات

المحولة الى البنوك لا يسلم عنها سراكى لاربابها اتباعا لتعليمات مالية بل يكتفى باخطار صاحب المعاش بكتاب أو اخطار من نوع خاص يوضح به مقدار المعاش ويخطر البنك المحول اليه على هذا الوجه ولا يسلم السركى الى صاحبه بل تحتفظ به ادارة صرف المعاشات بوزارة المالية فهو قول مردود ينفى الاطلاع على نفس السركى المسلم الى دولة المدعى عند تقرير معاشه بمقتضى قرار مجلس وزراء ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٧ المرفق بالملف وكان معاشه وقتئذ محولا الى البنك الايطالى المصرى وهذا يدل على وجود سراكى خاصة لأرباب المعاشات الجارى صرف معاشهم لأحد المصارف بالقطر المصرى ( كما هو عنوانه ) وقد تسلم اليه السركى المذكور بموجب الايصال المؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ المرفق بالأوراق .

وأما ما ذهب اليه الحكومة من ان تسليم السركى قد يتعذر في حالة الرفض فيعترض عليه أنه فضلا عن ان الحكومة لم تعرض على المدعى استلام السركى بالذات فان هناك وسيلة لتسليمه السركى ليست غريبة عن قانون المعاشات وهى أن يكون التسليم عن يد محضر في حالة الرفض تمشيا مع الحالة التي نصت عليها الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ من قانون المعاشات وهى حالة اثبات تقديم طلب المعاش وهذا اجراء كما كفل للموظف يصح أن يكفل للحكومة إثبات التسليم باجراءات قانونية مستمدة من القانون العام والمتفقة مع روح التشريع في قانون المعاشات هذا مع ملاحظة أن الحكومة وقد رتب للمدعى معاشا جديدا يقل عن المرتب المستديم الذى سبق أن تقر له تكون هى صاحبة المصلحة في تسليمه السركى لا مكان سريان المدة المسقطه لحق المنازعة اذ يمتنع عقلا التصور بأن المدعى وهو مطمئن الى مرتبه المستديم يتقدم بنفسه



لوزارة المالية بالطلب المنصوص عنه في المادة ٣٩ من قانون المعاشات لا تتفاء مصلحته في طلب تسوية معاش من جديد يقل عن معاشه الذي سبق أن تقرر له

« وحيث أنه لما تقدم يكون تسليم السركى بذاته الى الموظف أمراً احتياطياً لا مكان سريان مدة الستة أشهر المسقطه لحق المنازعة

» وحيث أنه لا نزاع بين الطرفين في أن المدعى لم يستلم سركى المعاش لغاية الآن فيظل باب المنازعة مفتوحاً امامه الى أن يسلم اليه هذا السركى بالذات

### عن الشق الثاني منه الدفاع الخاص

#### بتفسير المنازعة

« وحيث انه وان كان ما سبق بيانه عن الشق الاول يكنى وحده لرفض الدفع الا أن المحكمة لا ترى مانعاً من مناقشته في الشق الثاني منه

» وحيث ان ما ارتكبت عليه الحكومة من أن المنازعة المنصوص عنها في صدر المادة السادسة لا تقطع سريان المدة بغير دعوى إنما هو ارتكان على غير أساس وذلك لان هذا القول يتنافى مع اطلاق النص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة المذكورة وعدم تقييد المنازعة في الفقرتين المذكورتين بطريق الدعوى دون المنازعة الادارية - وأما ما جاء بالفقرة الثالثة من المادة من أن كل دعوى ترفع بعد مضي الميعاد المبين بالفقرتين السابقتين لا يجوز قبولها فمفهومه - الدعوى التي لم تسبقها منازعة في خلال الستة شهور التالية لتسليم السركى وهذا المفهوم مستفاد من احالة الفقرة الثالثة فيما يختص بالميعاد على الفقرتين الأولى والثانية في هاتين الفقرتين اذ نصتا على عدم جواز المنازعة بعد ستة شهور من

تاريخ تسليم السركى أو صرف المكافأة وكان نصها عن المنازعة مطلقاً غير مقيد بدعوى فكما تكون المنازعة لوزارة المالية كذلك تكون المنازعة بطريق رفع الدعوى . ولو كان غرض الشارع أن تتم المنازعة والدعوى كل ذلك في ستة شهور من تاريخ تسليم السركى لما أحال على الفقرتين الأولى والثانية ولجاء نصه هكذا (فكل دعوى لا يجوز قبولها بعد مضي ستة شهور من تاريخ تسليم السركى) بدلاً من قوله (بعد مضي الميعاد المذكور) أى ميعاد الستة شهور بغير منازعة وأما ما جاء بمذكرة المدعى عليهما من أنه لا توجد وسيلة إدارية للمنازعة بغير الدعوى القضائية فينفى ويدل على وجود الوسيلة الادارية للمنازعة ما جاء بالفقرة الثانية من المادة السادسة التي أبانت بوضوح عن غرض الشارع الذي استخرجناه وهو أن تكون المنازعة لوزارة المالية وأباحت حصول المعارضة في خلال الأشهر الستة التالية لتاريخ صرف المكافأة عند المنازعة على مقدارها . وقد جاءت المادة ٥٠ من قانون المعاشات المذكور مؤيدة للفقرة الثانية من المادة السادسة بأن نصت على أنه (يجوز لوزارة المالية أن تصرف مؤقتاً من أصل المعاش أو المكافأة الجزء الذي لا يكون محلاً لأية منازعة كانت وذلك إلى أن تتم تسوية المعاش أو المكافأة بصفة نهائية أى أنها سوت في المنازعة بين المعاش والمكافأة . ويستدل من إيراد هذين النصين أى الفقرة الثانية من المادة السادسة وكذلك المادة الخمسين ان القانون افترض وجود منازعات تقدم إلى وزارة المالية تفصل فيها بغير حاجة إلى التقاضى ولعل الباعث إلى إعطاء هذا الحق لوزارة المالية ما افترضه الشارع من أنها ستنتظر بعين الانصاف في المعارضات التي تقدم إليها من هذا القبيل

« وحيث أنه ثابت من عبارة الكتاب المؤرخ (٢-٥)

٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠ الذي وجهه دولة المدعى إلى دولة وزير المالية أنه ينازع في صراحة تأمة القرار الصادر من مجلس الوزراء في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٠ لمساسه بحقه الذي اكتسبه بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ وكان رفضه قبول صرف المعاش الجديد إمعانا في المنازعة لا يضعف من أثرها أنه طلب في كتابه المذكور الاطلاع على أسباب قرار ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٠ لرد عليها لأن المنازعة تمت فعلا بمجرد حصولها وبامتناعه عن الصرف وبيان السبب الجوهرى للمنازعة وهو المساس بحقه المكتسب فاذا ما تأخر عن ذكر أسباب أخرى كان ينوى تقديمها فلا يغير هذا من الواقع وهو حصول المنازعة منه عقب تبليغه القرار في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٠

«وحيث أنه يتضح مما تقدم أن قانون المعاشات أباح للموظف أن يقدم معارضته أو منازعته لوزارة المالية وأن هذه المنازعة تكفي لمنع سريان المدة المبينة في المادة السادسة بغير حاجة إلى رفع دعوى في أثناء هذه المدة . والحكمة من تقديم المعارضة لوزارة المالية في مدى الستة أشهر هو لتسكينها من مراجعة مظلمة الموظف في أقرب وقت ممكن وإن تفصل فيها على وجه صحيح يجعل التقاضى بعده عقيما وغير منتج وبذلك يتم لوزارة المالية استقرار النظام في أعمالها ومنع التشويش بحصول التغيير والتبديل في مقدار المعاش أو المكافأة بأحكام المحاكم فيما لو ترك باب المنازعة مفتوحا بطريق التقاضى فقط الذي قد يظل مدة طويلة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه طالما أنه أبيع للموظف أن يتظلم في مدى ستة أشهر لوزارة المالية فليس من المعقول وقد أبدى الموظف نظامه لها أن يلزم برفع الدعوى قبل أن تبت

وزارة المالية في معارضته وقد يستغرق البت فيها . مدة تزيد عن الستة شهور وقد يكون البت فيها المصلحة الحكومية في المذكرات المقدمة منها والتي أشير إليها آنفا إنما هي أحكام تتعلق بموضوعات تختلف عن موضوع هذه الدعوى لأن مثار البحث فيها كان متعلقا بطلب تعويض عن قرار فصل الموظف من الخدمة بطريقة مخالفة للقانون على أن بعضها استلم فيها الموظف سرى المعاش واستمر يقبض قيمته مدة تزيد عن الستة شهور بغير أن يبدى اعتراضا أو يحفظ لنفسه أى حق بخصوص هذا المعاش وقد صدرت أحكام متناقضة في صدد هذا التعويض فقضى بعضها بجواز نظر الدعوى بعد مضي الأربعة أشهر ( بحسب قانون المعاشات لسنة ١٩٠٩ ) وقضى البعض الآخر بعدم جواز ذلك استنادا إلى الفقرة الثالثة من المادة السادسة لقانون المعاشات على اعتبار أن دعوى التعويض إنما يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم قيده أو المكافأة التي تم صرفها فلا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد وإنبنى على هذا التضارب في الآراء أن قضت الدوائر مجمعة لمحكمة الاستئناف في القضية نمرة ٦٠٣ سنة ٣٨ قضائية بأن دعوى التعويض هي دعوى عادية أساسها القانون العام وأما دعوى النزاع في مقدار المعاش أو المكافأة فهي دعوى خاصة أساسها نص خاص هو المادة السادسة من قانون المعاشات . «وحيث أن الأحكام المشار إليها فضلا عن اختلاف موضوعها عن موضوع هذه الدعوى كما تقدم بيانه . فقد تعرضت في أسبابها لتفسير الفقرتين الأولى والثانية من المادة السادسة لقانون المعاشات وهما مدار البحث في الدعوى الحالية بالالا يختلف عن وجهة نظر هذه المحكمة في



تفسيرها إذ تضمنت أسباب حكم الدوائر المجتمعة ما يأتي « وحيث أنه ظاهر أن الغرض من وضع الشارع للمادة المذكورة هو جعل حد لكل منازعة في مقدار المكافأة أو المعاش سواء كان ذلك من جانب الموظف أو من جانب الحكومة فضرب ميعاد الأربعة أشهر التالية لتاريخ تسلم السركي المبين فيه مقدار المعاش إلى صاحب الشأن أو التالية لتاريخ صرف المكافأة كي يجوز لصاحب الشأن المنازعة إلى وزارة المالية الخ - واستطرد فقال . « وحيث أنه مما يؤيد هذا التفسير أن الفقرة الثانية في نص المادة السالف ذكرها عينت الجهة التي تقدم إليها هذه المنازعة وهي وزارة المالية الخ . « وحيث أن ما استأنست به الحكومة من الأحكام ليس من بينها ما يقرب في موضوعه لحدا إلى موضوع الدعوى الحالية سوى الحكم الصادر من محكمة استئناف مصر بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٣٤ في القضية نمرة ٨٢٦ سنة ٥٠ ق (الذي لم ينشر وأطلعت عليه هذه المحكمة ) .

« وحيث أنه بالاطلاع على حكم محكمة الاستئناف المشار إليه وقد قضى بإلغاء حكم أصدرته هذه الدائرة في مثل هذا الموضوع مع فارق وهو أن الموظف الذي رفع تلك الدعوى كان قد استلم سركي معاشه ثم رفع دعواه بعد مضي الستة أشهر من تاريخ استلامه إلا أنه كان قد نازع قبل استلام السركي في تقدير سنه بمعرفة القومسيون الطبي معتمدا على مستخرج رسمي بتاريخ ميلاده الحقيقي وطلب تعديل معاشه على مقتضاه وبلغت منازعته إلى حد امتناعه عن قبض معاشه مدة تزيد عن الثلاثة أشهر فرأت محكمة الاستئناف خلافا لما رآته محكمة أول درجة أن مجرد مرور الستة أشهر على استلام السركي يسقط حقه في رفع الدعوى بحسب ما استخرجته من الفقرتين الأولى والثالثة من المادة السادسة وبغير بحث لمدلول الفقرة الثانية

للمادة المذكورة ولا ترى هذه المحكمة ما يبرر عدولها عن رأيها لما سبق بيانه مؤيدا برأي دوائر محكمة الاستئناف مجتمعة

« وحيث أنه متى تقرر ذلك يكون الدفع الفرعي بشقيه في غير محله وعلى غير أساس ويتعين رفضه والحكم بجواز قبول الدعوى

### الموضوع

(عن الطالب الأول من طلبات المرعى الخاص

بأهقيته للمرتب المستديم)

« حيث أن المدعى يرتكن في أحقيته للمرتب المستديم وقدره ١٥٠٠ جنيه سنويا إلى الحق الذي اكتسبه بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ وإلى أن يجاس الوزراء لا يملك بعد ذلك أن ينقص من هذا الحق الذي اكتسبه « وحيث أنه لفصل في هذا الطاب يتعين البحث في أسباب قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٠ الذي أدى إلى إلغاء القرار الذي أكسب المدعى هذا الحق مع البحث في مدى السلطة المخولة لمجلس الوزراء بموجب القانون رقم ٣٤ سنة ١٩٢٢ المعدل للمادة ١٢ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات وهو القانون المعامل به المدعى أصلا وهذه المادة هي المعادلة للمادة ٣٨ من قانون المعاشات الجديد الصادر في سنة ١٩٢٩

« وحيث أنه باستعراض قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٠ تبين أنه اعتبر قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ كأن لم يكن لأسباب يرجع بعضها إلى ملائسات صدور قرار ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ والبعض الآخر إلى عدم استقامة أسباب ذلك القرار للوجوه التي ذكرها وهي - أولا - أن مرسوم ٣ فبراير سنة

١٩٢٠ لا ينطبق على حالة دولة النحاس باشا - ثانيا -  
لو أن القرار الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ قرر  
معاشا استثنائيا على سبيل المنحة لما كان هناك ثمة محل  
للاعتراض ولكنه لا يملك بعد أن تنازل النحاس  
باشا راضيا غير مكره عن كل مطالبته بمعاش  
١٥٠٠ جنيه أن يشب له بعد ذلك حقا في ذلك  
المعاش بعينه (ثالثا) لا يمكن أن يحتج بأن القرار  
الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ قاطم في موضوعه ما  
دام قد نقض قرار ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٧ من أساسه

### عن ملاسبات ضرور قرار ٣١

يناير سنة ١٩٣٢

« وحيث أن ما أشير إليه في قرار ١٧ أغسطس  
سنة ١٩٣٠ عن ملاسبات صدور قرار ٣١ يناير  
سنة ١٩٣٠ من صاحب الشأن فقد تكفأت  
مذكرة اللجنة المالية الصادرة في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠  
بتبديد مئارة الشك في هذه الملاسبات وهي أنه كان  
من المحتم أن يبت في أمر معاش دولة المدعى أسوة  
بباقي الموظفين قبل انقضاء يوم ٣١ يناير سنة ١٩٣٠  
المحدد بمقتضى قانون المعاشات الجديد لاختيار  
أو عدم اختيار المعاملة بأحكامه ولوجوب البت  
أيضا في المناقضة المرفوعة من المدعى في ١٨ ابريل  
سنة ١٩٢٩ وهي التي يترتب على البت فيها وجود  
وجه المصلحة في اختيار أو عدم اختيار المعاملة  
بأحكام قانون المعاشات الجديد وهذه الضرورة  
هي التي ألجأت مجلس الوزراء الى بحث الموضوع  
برمته على وجه السرعة ولا يعاب على اشتراك  
صاحب الشأن في اصدار هذا القرار لأنه ما كان  
له بحكم وظيفته ان يتخلى على الاشتراك فيه ولم  
تكن هذه الحالة فريدة في بابها فقد تقدمت سابقا  
في اصدار قرار من هذا القبيل اشترك فيه صاحب  
الشأن كحالة محب باشا الذي تعدل معاشه في وقت

كان فيه وزير المالية ولم تكن وقتئذ ضرورة ما جئنا  
كما كان الأمر في شأن دولة المدعى (راجع المذكرات  
الخاصة بهذا الموضوع ومرفقة بملف الخدمة)

عن تطبيق مرسوم ٣ فبراير سنة ١٩٢٠

« حيث ان المادة الاولى من المرسوم الصادر  
في ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ نصت على أن ( كل قاض  
أو موظف مضى عليه في الخدمة عشرون سنة  
ما يدخل في الحساب لتسوية المعاش ثم ترك وظيفته

للدخول في هيئة الوزارة يكون له الحق في مرتب مستديم  
قدره ١٥٠٠ جنيه مصري فيما اذا تخلى عن الوزارة)

« وحيث أنه يستفاد من النص المتقدم ومن  
المذكرة الايضاحية ان الغرض من صدور هذا  
القانون هو تشجيع الموظفين في ظروف خاصة  
كانت فيها مناصب الوزارات غير مرغوب فيها  
لعدم استقرارها وكثرة التغير فيها الى قبول  
منصب الوزارة مضحين بمراكزهم الدائمة ولا شك  
في أن حالة دولة المدعى لا تنطبق على هذا القانون  
بحسب الواقع إذ أنه كان بعيدا عن الخدمة في  
وقت تقلده الوزارة في سنة ١٩٢٤ ولم يكن  
موظفا ترك وظيفته للدخول في هيئة الوزارة  
« وحيث أن قرار مجلس الوزراء الصادر في

٣١ يناير سنة ١٩٣٠ أخذا بمذكرة اللجنة المالية  
ضم الى خدمة المدعى مدة اعتبارية جعلها تدخل  
في الحساب لتسوية معاشه وهي مدة الخلو بين  
١٣ أغسطس سنة ١٩١٩ و ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤  
أسوة بغيره من الموظفين فبلغت خدمته حتى تقلده  
الوزارة لأول مرة في سنة ١٩٢٤ - ٢٦ يوما و ١١  
شهر و ١٩ سنة وانتهى القرار المذكور بأن هذه  
المدة تعطيه حقا في المعاملة بالمرسوم الصادر في  
٣ فبراير سنة ١٩٢٠ الذي كان جاريا العمل به  
وقتئذ فيصبح مستحقا لراتب مستديم قدره ١٥٠٠



جنيه سنوياً اعتباراً من ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وبالشروط المبينة بالقرار

« وحيث انه لا يغرب عن البال أن في مجرد استصدار قرار من مجلس الوزراء في شأن معاش موظف معناه الرغبة في اتخاذ إجراء استثنائي يراد به مراعاة مصلحة ذلك الموظف فقرار ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ يستنتج منه انه اتخذ إجراءين استثنائيين للوصول الى منح المدعى مرتباً مستديماً قدره ١٥٠٠ جنيه في السنة — أما الاستثناء الاول فهو ضم مدة الخلو ضماً اعتيادياً لتباعد مدة خدمته يوم توليه الوزارة لأول مرة في سنة ١٩٢٤ ٢٦ يوم ١١ شهر و١٩ سنة تجبر الى عشرين سنة تطبيقاً للمادة ٤٦ من قانون المعاشات والاستثناء الثاني وهو نتيجة للاستثناء الاول هو افتراض ان المدعى عندما تقلد الوزارة في سنة ١٩٢٤ كان موظفاً وترك وظيفة القضاء للدخول في هيئة الوزارة « وحيث أنه في هذه الحالة يجب البحث فيما اذا كان مجلس الوزراء باصداره قرار ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ قد تجاوز حدوده او استعمل حقاً مخولاً له بمقتضى القانون وهذا البحث يقتضى تفسير المادة الاولى من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٢ وهذا نصها ( تضاف الاحكام الآتية الى المادة الثانية عشرة المشار اليها من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩

« وفيما عدا ذلك يجوز لمجلس الوزراء دواماً أن يقرر بناء على اقتراح وزير المالية ولا سبب يكون تقديرها موكولاً الى المجلس منح معاشات خاصة أو زيادات معاشات أو منح مكافآت خاصة للموظفين والمستخدمين الحاليين على المعاش أو الذين يفصلون من خدمة الحكومة أو لعائلات من يتوفى من أولئك الموظفين أو المستخدمين قبل فصلهم من الخدمة أو أحوالهم على المعاش أو بعد ذلك

وتجرى أحكام هذا القانون فيما يتعلق بدفع المعاشات والمكافآت على تلك المعاشات وزيادات المعاشات والمكافآت وهذا مع عدم الاخلال بما قد يقرره مجلس الوزراء من الأحكام الخاصة، وهذه المادة تعادل المادة ٣٨ من قانون المعاشات الجديد لسنة ١٩٢٩

« وحيث انه ظاهر بمجلاء من المادة سالفه الذكر (أولاً) أنه يجوز لمجلس الوزراء دواماً أن يمنح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاشات (ثانياً) أن يكون تقدير أسباب هذا المنح موكولاً الى المجلس الذي يقررها دون غيره (ثالثاً) أنه عند ترتيب هذه المعاشات الاستثنائية يجوز لمجلس الوزراء فيما يتعاق بدفع المعاشات أن يقرر من باب الاستثناء أيضاً أحكاماً خاصة تخالف أحكام قانون المعاشات « وحيث ان المعاش الاستثنائي معناه أن لا يتقيد مجلس الوزراء بأي قاعدة في حساب المعاش بل يقرر المبلغ الذي يريد ترتيبه معاشاً للموظف سواء أكان متفقاً مع مدة خدمته أم غير متفق وسواء أجرى على القواعد المرسومة لحساب المعاش أم لم يجز بل المفروض أنه لا يتفق مع مدة الخدمة ولا يجري على القواعد الموضوعية لحساب المعاش « وحيث انه بتطبيق هذه المادة على قرار ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ يتضح ان مجلس الوزراء انما استعمل حقاً خوله له القانون وهو منح معاش خاص للمدعى واتخذ أساساً لهذا المنح فروضاً اعتبارية ليجعله مستحقاً للمرتب المستديم وهذا الحق مطلق لمجلس الوزراء غير مقيد بقاعدة ما وجعل الشارع أسباب المنح موكولة الى تقدير هذا المجلس دون سواه

« وحيث ان الحكومة اعترضت على قرار ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ بأنه لم يكن مستنداً الى الحق المطلق في تقرير المعاشات الاستثنائية أو زياداتها

وانما صدر بالاستناد الى أحكام مرسوم ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ ومنح المرتب المستديم لدولة المدعى على أساس قيام الحق به لصاحبه المستمد من حكم القانون الذى لا يملك مجلس الوزراء حق التغيير أو التبديل فى أساسه أو نتائجه

« وحيث ان هذا الاعتراض ولو أنه مقبول فى ظاهره الا أنه ليس كذلك فى حقيقة الواقع إذ ان مجلس الوزراء بقراره المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ إنما أراد منح المدعى مرتباً مستديماً فأسند حالته الى الفروض الاعتبارية سالفة الذكر وسواء أكانت هذه الفروض صحيحة أم غير صحيحة فإنها لا تخرج القرار عن معنى المنحة تطبيقاً للحق المطلق الخول لمجلس الوزراء والمستمد من قانون المعاشات لا على أساس قيام الحق لصاحبه لان الحق فى ذاته ليس بحاجة الى قرار من مجلس الوزراء فهو مكفول بالقانون عند قيامه — ولعل مما يؤيد هذا الرأى العبارة الواردة فى ختام الخطاب المرسل من حضرة صاحب السعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة لحضرة صاحب المعالى وزير المالية بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢٩ برأيه وأقترحاته فى صدد المناقضة المقدمة من دولة المدعى وهذا نصه:

فاذا وافق معاليكم الاخذ بهذه الطريقة الأخيرة تكرمتم باستصدار قرار من مجلس الوزراء مكمل لقرار ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٧ يذكر فيه أنه نظراً لتجدد خدمة النحاس باشا بعد تقرير معاشه الاستثنائى ولتعذر تعديل ذلك المعاش بأضافة مدد الخدمة الجديد ورغبة فى التيسير عليه يرى مجلس الوزراء أنه لحساب معاشه منذ خروجه من رئاسة مجلس الوزراء تعفاف المدة ما بين ١٣ اغسطس سنة ١٩١٩ و ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤ الى مدة خدمته الحقيقية دون ان يترتب على ذلك بأى حال من الأحوال تطبيق مرسوم ٣ فبراير

سنة ١٩٢٠ الخ ) فيستدل من التحفظ الذى وضعه فى اقتراحه وهو قوله دون أن يترتب على ذلك بأى حال من الأحوال تطبيق مرسوم ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ أن فى إغفاله احتمال لسريان هذا المرسوم على حالة المدعى وبالأولى يكون المرسوم سارياً إذا نص القرار على سريانه

« وحيث أنه مما تقدم يتضح ان استناد قرار ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ على مرسوم ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ إنما توسل به المجلس إلى منح المدعى المرتب المستديم وأن هذا المنح فى حدود سلطته مهما كانت أسبابه » وحيث ان الاعتراض الثانى الوارد فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٠ بخصوص تنازل المدعى عن دعواه وطلباته قبل الحكومة بمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٢٧ الذى منحه معاشاً قدره ألف جنيه فى السنة فقد يكون لهذا الاعتراض محل لولم تتغير الظروف بدخول المدعى هيئة الوزارة مرة ثانية وتولية رئاستها لمدة تقرب من تسعة أشهر فى ١٩٢٨ مما ترتب عليه زيادة مدة خدمته وعدم إمكان احتساب هذه المدة فى المعاش بحسب قواعد قانون المعاشات الأمر الذى دعاه إلى رفع مناقضته لوزارة المالية يطالب بإعادة النظر فى معاشه وكان هذا الطاب محل بحث سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة الذى انتهى بالخطاب المرفوع منه لمعالى وزير المالية فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٩ بالاقترح المشار إليه آنفاً وبقيت المعارضة بدون أن يبت فيها إلى أن نظرت أمام مجلس الوزراء فى ٣١ يناير سنة ١٩٣٠

« وحيث ان الاعتراض الثالث فى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٠ بأنه لا يمكن أن يحتج بأن قرار ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ قاطع فى موضوعه مادام أنه نقض قرار ٢٢ يونيه



سنة ١٩٢٧ من أساسه فلا محل له أيضاً إذ أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ لم ينقض قرار ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧ لأن هذا القرار لم يتعرض لأضافة مدة الخلو واحتسابها بطريقة اعتبارية منضمة إلى مدة خدمة المدعى الفعلية كما لم يتعرض لما يترتب على تلك الاضافة من النتائج بل اقتصر على مجرد تقرير معاش استثنائي قدره الف جنيه غير مستند الى أى قاعدة معينة مستعملا حقه المطاق في منح معاش استثنائي وأما قرار ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ فنشأه مناقضة من المدعى بنيت على تجديد خدمته بدخوله الوزارة مرة أخرى بعد صدور قرار ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧ مما أدى الى بحث مطلبه بمعرفة سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة وتقديم خطابه المؤرخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢٩ السابق الاشارة اليه جاء فيه ما نصه ( فان رؤى ان يغلب جانب العدل فليس لذلك الا طريقان الأول أن يربط له بقرار من مجلس الوزراء معاش استثنائي كل مرة يدخل فيها خدمة الحكومة ثم يخرج ويراعى في ربطه في هذه الحالة الاعتبار بمدة خدمته الجديدة والثاني ان يقرر مجلس الوزراء بقرار خاص اضافة مدة الى خدمته الحقيقية كما جرى بالنسبة لمن ذكرهم دولته وفي هذه الحالة لا يمكن ان تكون هذه المدة غير مدة الخلو السابقة على تعيينه وزيراً للمواصلات الخ ) وبقيت تلك المناقضة الى ان بحثتها اللجنة المالية بعد ذلك ورفعت مذكرة مؤرخة ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ إلى مجلس الوزراء الذي وافق عليها في ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ - فيتبين مما تقدم أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ لم يكن الغرض منه نقض قرار ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧ بل إعادة النظر في الحالة التي استجدت لدولة المدعى بعدها بدخوله

خدمة الحكومة مرة أخرى ولذا تسنى للمجلس استعمال حقه المقرر له بمقتضى قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٢ وهو امكن منح معاشات استثنائية او زيادات في المعاشات

هل لمجلس الوزراء حق إعادة النظر

في القرارات السابقة صدورها متى والمساس

بالحق المكتسب

«حيث انه جاء بمذكرة الحكومة في بحث هذا الوجه ان لمجلس الوزراء حق اعادة النظر في قرارات سابقة منه لأنه سلطة إدارية لا تحوز قراراته قوة الشيء المحكوم فيه وأن له حق إعادة النظر في قرارات سابقة صدر مخالفا للقوانين فيلغى أو يعدل في ذلك القرار بلا قيد ولا شرط واستندت في ذلك على أقوال علماء القانون العام وقضاء مجلس الدولة في فرنسا على النحو الوارد في مذكرتها

«وحيث انه يلاحظ ان نظام مجلس الدولة في فرنسا واشرافه على القرارات الإدارية ومنها قرارات مجلس الوزراء ليس له نظير في القوانين المصرية فمجلس الوزراء هنا هو السلطة الادارية العليا التي لا تهيمن على قراراتها سلطة أعلى منها ومن ثم فلو جاز لمجلس الدولة في فرنسا ان يعيد النظر في قرارات مجلس الوزراء هناك ويرجعها في بعض الحالات إلى الوجه الصحيح فلا يصح القياس على ذلك والقول بأن لمجلس الوزراء في مصر حق إعادة النظر بلا قيد ولا شرط في القرارات السابقة صدورها منه والتي ترتب عليها حق مكتسب إذ ان هذا المجلس مهما تغيرت أشخاصه إنما هو هيئة إدارية واحدة لا تتغير والا لوجاز له إعادة النظر في قراراته التي ترتب عليها حقوق مكتسبة بحجة التفسير والتأويل لأخل ذلك بما لتلك القرارات من واجب الثبات والاحترام ولا تنتهي

الى عدم استقرار الحقوق لأصحابها  
يؤيد ذلك ما جاء بالبندكت بالجزء السابع عشر  
صحيفة ٥٩١ وما بعدها تحت عنوان قوة الشيء  
المحكوم به في المسائل الإدارية في البنود ٢٤١١ و  
٢٤١٤ و ٢٤٢٥ و ٢٤٢٦ و خلاصته ان قرارات  
الوزراء عند ما تعرض للفصل في بعض المسائل  
بتقرير حق فتكتسب هذه القرارات صفة الأحكام  
وتحوز قوة الشيء المحكوم فيه بمجرد صدورها  
ولا يجوز بعد ذلك إعادة النظر في تلك القرارات  
متى اتحد موضوعها وسببها وأصحاب الشأن فيها  
سواء بتصحيحها أو بتعديلها وانما يكون ذلك  
للسلطة العليا — على أنه رغبة في استقرار الحقوق  
وضع الشارع الفرنسي مواعيد لا طعن تصبح  
بعدها القرارات نهائية ( راجع هريو القانون العام  
جزء ٢ صحيفة ١٠٠ وما بعدها )

« وحيث أنه لا محل هنا للافاضة في بحث  
سلطة مجلس الوزراء وما له من حق إعادة النظر  
في قراراته بصفة عامة وإنما يجب قصر البحث في  
مدى هذه السلطة على ما يتصل بموضوع هذه  
الدعوى وهي سلطته بالنسبة لقراراته الصادرة  
بشأن المعاشات الامر الذي حددته قوانين المعاشات  
» وحيث انه بالرجوع الى نص المادة الاولى  
من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٢ التي تقابلها  
المادة ٣٨ من قانون المعاشات الجديد يتبين ان  
للمجلس دوما أن يقرر بناء على اقتراح وزير  
المالية لأسباب يكون تقديرها موكولا الى المجلس  
منح معاشات خاصة أو زيادات معاشات الخ -  
فواضح من هذا النص أن المجلس الوزراء من حق  
فيما يتعلق بالمعاش ينحصر في منح معاشات  
استثنائية أو زيادات ما كانت حقا بطبيعتها لمن منحت  
إليه بمقتضى القانون إنما أريد بها المنحة لأسباب  
خاصة متروكة لتقدير المجلس الذي أصدرها وهذا  
التقدير مطابق من كل قيد

« وحيث أنه فضلا عما أشير إليه آنفا من النص  
على حق مجلس الوزراء في منح المعاشات الاستثنائية  
أو تقرير الزيادات فإن قوانين المعاشات مقيدة  
بنصوصها ولا يصح التوسع في تفسيرها ولا العمل  
بالم ينص عليه فيها فمن ثم يكون مجلس الوزراء  
ممنوعا من البحث فيما يؤدي إلى انقاص معاش  
سبق تقريره منه لأن ذلك خارج عن سلطته  
بدليل قصر النص على حقه في الزيادة دون التخفيض  
» وحيث أن مجلس الوزراء عندما أصدر قراره  
في ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ إنما استعمل حقه كما سبق  
ذكره آنفا في حدود ما خوله له القانون من تقرير  
الزيادة في معاش دولة المدعى لأسباب وكل له  
القانون حق تقديرها بلا قيد ولا شرط

« وحيث أن ما ذهب إليه مجلس الوزراء في قراره  
الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٠ من أن له الحق  
في إعادة النظر في القرار السابق لاستناد ذلك  
القرار إلى حق لا يخوله له القانون فمع التسليم  
جدلا بقيام حقه في إعادة النظر في قرار ٣١  
يناير سنة ١٩٣٠ واستناده إلى الوجه الذي يراه  
صحيحا ومنطوقا على القانون فما كان له ( وهو  
يسلم بأن المجلس لو كان في قراره الصادر في ٣١  
يناير سنة ١٩٣٠ قرر للمدعى معاشا استثنائيا على  
سبيل المنحة لما كان ثمة محل للأعراض ) أن يتجاوز  
تصحيح أسباب ذلك القرار إلى المساس بنتيجته  
وهو مقدار المعاش الذي تعلق به حق دولة المدعى  
ولا أن يتناوله بالتخفيض الأمر الذي لا يملكه  
المجلس بحكم قوانين المعاشات كما تقدم بيانه

« وحيث أنه مما تقدم يكون مجلس الوزراء  
في قراره الصادر بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٠  
قد تجاوز حدوده القانونية في اعتبار قرار مجلس  
الوزراء الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٣١ كأن لم يكن  
لتعلق حق دولة المدعى فيه ومن ثم يتعين الحكم  
للمدعى بالطلب الاول من طلباته على أساس قرار



٣١ يناير سنة ١٩٣٠ الذى يجب إعتباره قائماً وصحيحاً (عن الطالبين الثانى والثالث من طلبات المدعى) «وحيث أنه ينتج حتماً من قبول الطلب الاول من طلبات المدعى وهو احقيته للمعاش المستديم وقدره «١٥٠٠ جنيه» وفقاً للحدود الموضحة بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ اعتبار قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٠ كأن لم يكن وزوال ما ترتب عليه من الآثار وعلى ذلك فلا يحق لوزارة المالية استرداد مبلغ «٨٥١ ملياً و ٢٢٤١ جنيهاً» وهو المبلغ الذى قبضه المدعى فى ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ عملاً بقرار ٣١ يناير سنة ١٩٣٠ ولا خصم مبلغ «٩٥٨ ملياً و ٢٨٢ جنيهاً» قيمة الفرق بين ٥٪ و ٧ ١/٢ ٪ عن جميع مدد خدمة المدعى بعد استبعاد مدد الخلو اذا أن دولة المدعى لم يقبل لاصراحة ولا ضمناً المعاملة بقانون المعاشات رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ ويتعين إلزام وزارة المالية برد ما استقطعته من المدعى فى هذين السبيلين تنفيذاً لقرار ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٠

( عن دعوى سقوط الحق فى متجمد المعاش )  
«حيث ان المدعى طلب بتاريخ ٦ يوليه سنة ١٩٣٢ صرف المبلغ الغير متنازع عليه من معاشه مع حفظ حقوقه فى المنازعة عن الباقي» وحيث ان وزارة المالية رداً على هذا الطلب أجابته بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٣٢ أنه تطبيقاً للمادة ٦٢ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ قد سقط حقه فى المطالبة بمتجمد المعاش لغاية ٦ يوليه سنة ١٩٣١ ويستفاد من المذكرة المقدمة من حضرة الحاضر عن المدعى عليهما تفسيراً للعادة المذكورة أن منازعة المدعى فى ترتيب معاشه الجديد لا تمنع من سريان مدة السقوط الا فى حالة واحدة وهى ما اذا أثبت أن عدم المطالبة كان ناشئاً عن حادث

قهرى الاثر الغير متوفر فى هذه الدعوى «وحيث انه للفصل فى ذلك يجب الرجوع الى نص المادة ٦٢ المذكورة وما ذكر بشأنها فى المذكرة الايضاحية - فتنبص المادة ٦٢ على أن (كل مبلغ مستحق كمعاش لم يطالب صاحبه به فى ميعاد سنة واحدة من تاريخ استحقاقه يصبح حقاً للحكومة الا اذا ثبت ان عدم المطالبة كان ناشئاً عن حادث قهرى) وجاء بالمذكرة الايضاحية ما يأتى: (ان المادة ٦٦ من قانون سنة ١٩٠٩ تقضى بسقوط كل ما يتأخر صرفه من المعاش فى حين استحقاقه بمضى سنة من تاريخ آخر صرف فجاءت المادة ٦٢ من قانون سنة ١٩٢٩ معذلة لهذا الحكم القاسى يجعل مبدأ مدة السنة التى يسقط بمضيها الحق فى المطالبة من تاريخ كل استحقاق لا من تاريخ آخر صرف فاعتبرت بذلك كل استحقاق لا يدفع فى ميعاده وحدة مستقلة بنفسها تسقط بمضى سنة اذا لم يطالب بها)

«وحيث ان المادة ٦٢ بمنطوقها وبمدلولها انما أريد بها وبما جاء عنها فى المذكرة الايضاحية ان يكون المعاش مقررأ ومستحقاً وجارى صرفه بغير منازعة ولم يطالب به صاحبه لمدة سنة اذ ان تركيب عبارة المادة بقولها (كل مبلغ مستحق كمعاش) تدل بنفسها على ان هذا المعاش خالى من النزاع - وان فى تعليل المذكرة الايضاحية جعل ميعاد السنة يبدأ من تاريخ استحقاق كل مبلغ بدلاً من سريان مدة السنة من تاريخ آخر صرف ان ان فكرة الشارع كانت متجهة الى المعاش الجارى صرفه لصاحبه بغير منازعة - أما المعاش الذى يمتنع صاحبه عن صرفه بسبب المنازعة فيه فليس هو المعاش الذى أشارت اليه المادة ٦٢ بدليل ما جاء بالمادة ٥٠ من القانون المشار اليه التى أجازت (٦ - ٢)

لوزارة المالية ان تصرف مؤقتا من أصل المعاش الجزء الذي لا يكون محلا لاية منازعة الى أن يتم تسوية المعاش بصفة نهائية فكأن الأصل هو ان لا تصرف المعاشات التي هي محل منازعة فأباحت المادة ٥٠ على وجه الجواز استثناء من القاعدة الأصلية ان يصرف مؤقتا الجزء الغير متنازع فيه الى ان تحصل تسوية المعاش بصفة نهائية - يضاف الى ما تقدم أن نظرية سقوط الحق بالتقادم قصرت أمطالت مدته مفروض فيها إهمال صاحب الحق ولذا استثنيت حالة الحادث القهري التي تتنافى مع الإهمال - أما المنازعة في الحق فهي قاطعة بطبيعتها لسريان مدة التقادم لأنها تدل على يقظة لاعلى إهمال

« وحيث انه ثبت أن المدعى بكتابه المؤرخ ٢٠ سبتمبر سنة ٩٣٠ نازع في القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ٩٣٠ متمسكا بحقه المكتسب بقرار ٣١ يناير سنة ٩٣٠ وامتنع عن استلام أى مبلغ ينقص عن حقه فهذا الكتاب يتضمن نزاعا جديا في أساس المعاش وهو في الوقت ذاته مطالبة بالمعاش كاملا غير منقوص ولا يمكن أن يقال بأنه لم يطالب به أو أنه أهمل في المطالبة بل أن إمتناعه عن صرف ما ينقص عن حقه هو بذاته تشدد في المطالبة لا يقلل من شأنها التجاؤه أخيرا إلى طلب صرف المبالغ المسلم لها إذا نه طالما كان النزاع قائما فلا سقوط ومن ثم تكون وزارة المالية غير محقة في خصم متجمد المعاش لغاية ٦ يولييه سنة ٩٣١ تطبيقا للمادة ٦٢ من قانون المعاشات ويتعين الزامها بأن تدفع الى دولة المدعى قيمة ما خصمته من متجمد معاشه

عن طلب الفرائر

« وحيث ان المبالغ التي استقطعتها الحكومة

من المدعى سواء كانت تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ أغسطس سنة ٩٣٠ أو تطبيقا للمادة ٦٢ من قانون المعاشات قد سبب له استقطاعها ضررا ماديا بحرمانه من الانتفاع بها في تواريخ استحقاقها وتري المحكمة من أجل ذلك أن تقضى له بالفوائد بواقع ٥ ٪ عن كل مبلغ من تاريخ استحقاقه

عن التعويض

« حيث ان المدعى بنى طلب التعويض على التعسف والتكيد له من جانب الحكومة وعلى ما أصابه من الاضرار المادية والأدبية نتيجة لهذا التعسف والتكيد

« وحيث أنه لا محل للقضاء بالتعويض الا اذا ثبت للمحكمة ان المقصود من صدور قرار ١٧ أغسطس سنة ٩٣٠ هو سوء استعمال الحق لغرض كيدى

« وحيث انه لم يثبت ان هذا القرار بنى على سوء استعمال الحق وانما سببه اختلاف وجهة النظر في مدى سلطة المجلس وبغرض تصحيح قرار ٣١ يناير سنة ٩٣٠ الذي كان يرى ان له الحق في اعادة النظر فيه وتصحيحه بما أدى الى ترتيب المعاش الجديد على أساس نظريته وهي إضافة مدة الخلو بغير تطبيق مرسوم ٣ فبراير سنة ٩٢٠ - وأما وقد قضى للمدعى بالفوائد من تواريخ الاستحقاق فقد زال معها أثر الاضرار المادية ومن ثم يكون طلب التعويض لا موجب له ويتعين رفضه

( قضية حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا وحضر عنه الأستاذ مكرم عبيد ضد حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزارة المالية وحضر عنهما الأستاذ محمد علي نمازي رقم ٦٣٦ سنة ١٩٣٣ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد توفيق رضوان وكامل عزمى وحمد صبحى عزت )



## القضايا المستعجلة

ينظر وجه الاشكال السريع أو محكمة موضوعية  
تنظر وجهه الموضوعى . وليس فى ذلك ما يمس  
حجية الحكم النهائى بالاعتاب فهى حجة تخضع  
لهذا التقدير كما تقدم .

### المحكمة

« حيث ان محصل الدعوى ان المدعى عليه الاول  
استصدر امر من حضرة رئيس محكمة استئناف  
مصر فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٣١ بتقدير مبلغ مائتى  
جنيه اداء له عن توكيله عن المدعية فى القضية  
نمرة ٨٤٣ سنة ١٩٢٦ . وقد أعلن هذا الامر  
للمدعية فى ١٤ يوليو سنة ١٩٣٢ فعارضت فيه  
كما عارض فيه المدعى عليه الاول أمام غرفة المشورة  
بمحكمة استئناف مصر . وقضى فى المعارضتين  
بتعديل الامر المعارض فيه الى مبلغ ١٥٠ جنيها  
ينخصم منه خمسون جنيها اعترف المدعى عليه  
الاول بقبضه من المدعية وقد حاول المدعى عليه  
الاول تنفيذ هذا الامر على المدعية فرفضت هذه  
الدعوى طلبت فيها الحكم بايقاف تنفيذه الى أن  
يفصل فى الدعوى التى رفعتها ضده أمام محكمة  
عابدين الجزئية ببراءة ذمتها من المبلغ المقدر .  
وقد دفع المدعى عليه الاول بعدم قبول الدعوى  
« وحيث ان المحكمة لا تبين فى دفاع المدعى  
عليه الاول سنداً ظاهراً لهذا الدفع فليس للدعوى  
شكل ولا أجل معينان لا تقبل بهما . فهى  
اشكال فى التنفيذ مرفوع بدعوى أصلية - والاشكال  
هو العقبة التى تثار فى سبيل تنفيذ لما يتم بعده .  
يجب ان يرفع الى المحضر وقت التنفيذ ويجوز أن  
يرفع بدعوى مستقلة . وكل حكم مهما كانت  
المحكمة التى اصدرته ابتدائية أو استئنافية يحتمل

٢٦٣

محكمة مصر السككية الأهلية  
قاضى الأمور المستعجلة

٢٥ يناير سنة ١٩٣٣

- ١ - اعتاب . الامر بتقديرها . طبيعته . التقدير دون الالتزام .
- ٢ - اعتاب . حق المدين فى دفع الزامه بادائها . اشكال فى التنفيذ .  
سلطة المحكمة .

### المبادئ القانونية

- ١ - يقتصر اختصاص المحكمة فى المعارضة  
فى اوامر تقدير الاعتاب إذا تقدمت بتقرير فى  
قلم الكتاب على التقدير دون الالتزام بالاداء  
وما يستلزمه من بحث فى سقوط الاعتاب  
المقدرة بأى سبب من أسباب الوفاء عموماً .  
ولا يتعارض ذلك مع شمول الحكم الصادر  
فى المعارضة بصيغة التنفيذ . فان التنفيذ واجب  
له ابتداء لمجرد انه حكم انتهائى لا يعقل ان  
يطلب من المحكوم له ان يرفع به دعوى أخرى  
ينقض فيها إلزام المدين بما قدره الحكم .
- ٢ - إلا أن للمدين المعارضة فى إلزامه بالوفاء  
بدعوى على حدة أو بالمعارضة فى التنبية عليه .  
وقد تتخذ إحداها شكل الاشكال فى التنفيذ  
وهكذا ينتقل عبء الدعوى على المدين ينازع  
فى التزامه بأداء ما قدره الحكم لا على الدائن  
بطلب الحكم بهذا الالتزام .  
وفى هذه الدعوى يكون للمحكمة المختصة  
سلطة كاملة لتقدير أسباب براءة المدين من  
الاعتاب المقدرة - تقديرأ مؤقتاً أو نهائياً -  
بحسب ما إذا كان قاضياً للأمر المستعجلة

الاشكال في تنفيذه دون أن يمس ذلك حجتيته فهو لا يرجع الى سبب في الموضوع تناوله تقدير المحكمة وفصل فيه . بل لسبب طرأ بعد ذلك يقضى به قانون أو يستلزم فصل القاضى . والاختصاص في الاشكالات عموما هو لقاضى الأمور المستعجلة للقضاء بإيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه .

« وحيث أن قوام هذه الدعوى هو براءة ذمة المدعية من مبلغ الاتعاب الذى قدره أمر محكمة استئناف مصر الاهلية براءة ولوائها سابقة على صدور هذا الأمر إلا أنه لم يعرض لها يبحث لانه يخرج عن اختصاص المحكمة الذى يقف عند حد التقدير دون الالزام

« وحيث أن هذا البحث هو بالذات موضوع الدعوى تعرض له المحكمة فيما يلى لتفصل فيها بالرفض أو القبول . ولذلك يتعين رفض الدفع بعدم قبول الدعوى .

« وحيث أن البداهة تقضى بأن براءة المدين من الدين هو دفع طبيعى لطالب الزامه بادائه . فلا يجوز أن يقضى بالدين ويغفل الفصل في براءة المدين منه أو يكلف أن يتخذ لذلك اجراء مستقلا آخر يسترد به ما قضى به عليه . والا كانت حلقة مفرغة لا نهاية لها .

« وحيث انه ثابت من ملف دعوى تقدير الاتعاب المنضمة . أن معارضة المدعية استندت الى براءة ذمتها من مبلغ مائة وخمسين جنيها من الاتعاب دفعت منها خمسين جنيها مقدما والباقي في اثناء تدرج القضية بالجلسات . وقد كانت المعارضة على هذا الوجه دون أن تختصر على مجرد النزاع في التقدير لأن الأمر المعارض فيه لم يقف عند حد التقدير بل تعداه الى الزام المدعية به فكان حقا للمدعية أن تنازع في هذا الالزام وكان لزاما على المحكمة في المعارضة أن تفصل في

هذا النزاع . وقد كان مثاره دعوى المدعى عليه الاول أن له اتعابا قبل المدعية في قضايا أخرى قبض منها المائة جنيها — ودفاع المدعية تنكر به ذلك وتصر على دفع هذا المبلغ في اتعاب القضية موضوع الدعوى

« وحيث أن المحكمة لم تفصل في هذا النزاع وقالت صراحة انه خارج عن اختصاصها وان للمدعية ان تتخذ من الاجراءات ما يلزم بشأنه .

« وحيث أن هذا التخلي عن الاختصاص بالفصل في نزاع المدعية لا يفهم الا إذا كان تخليا في الوقت ذاته عن الاختصاص بالقضاء بالزامها بالمبلغ الذى قدره الحكم . وقصر هذا الحكم على مجرد التقدير فقط . ولعل ذلك هو السبب في أن الحكم في المعارضة عدل الأمر المعارض فيه في قدر المبلغ واغفل أمر الزام المدعية به فلم يؤيده بالنسبة له .

« والقول بغير ذلك — فضلا عن تناقضه مع ما تقدم من المبادئ الأولية — يلقى على فكرة المحكمة وعبارتها في الحكم اضطرابا لاحل له فكيف يفهم ان تلزم المحكمة المدعية بالمبلغ ولا تختص بالفصل في نزاعها في ادائه . وهو نزاع عليه كل أمارات الجد . فقد أقر المدعى عليه الاول بانه قبض هذا المبلغ الا انه ادعى سقوطه بالمقاصة في دين آخر لم تعترف به المدعية . وما هي الاجراءات التى يتصور ان تتخذها المدعية بعد تنفيذ هذا الحكم والتي اشارت اليها عبارته . هل هى ان ترفع دعوى بطالب رد قيمة ما دفعته تنفيذا له الا يكون ذلك خاطا لأبسط قواعد المنطق القانوني « وحيث ان تفسير الحكم على هذا الوجه

وهو تفسير تنطق به عباراته بغير اجتهاد أو تعمل يتمشى مع الرأى الثابت الذى اضطردت عليه المحاكم المختلطة والاهلية . وهو ان اختصاص المحكمة في



المعارضة في أمر تقدير المصاريف أو اتعاب الخبراء اذا تقدمت بتقرير في قلم الكتاب في المدة القانونية تقتصر على التقدير دون البحث في الالتزام بالاداء وما يستلزمه من بحث في سقوط الاتعاب المقدرة بالمقاصة أو بالوفاء وما اليهما ( راجع حكم محكمة الاستئناف المختلط بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ مجموعة التشريع ٣٦ ص ٣١ وبتاريخ ١٨ فبراير سنة ٢٦ مجموعة التشريع ٣٨ ص ٢٤٦ وكتاب المرافعات للمرحوم أبي هيف بك صحيفة ٧٩٦ ) « وحيث ان معارضة المدعية والمدعى عليه الاول في أمر التقدير الذي أصدره رئيس محكمة استئناف مصر حصلت بتقرير في قلم الكتاب في الموعد القانوني

» وحيث انه لا يرد على ذلك ان هذا التفسير للحكم يتنافى مع شموله بصيغة التنفيذ . فان التنفيذ واجب له ابتداء بمجرد انه حكم انتهائي لا يعقل ان يطلب من المحكوم له ان يرفع به دعوى أخرى يقضى فيها بالزام المحكوم له بما قدره الحكم . الا انه يحتمل المعارضة فيه من المدين بدعوى على حدة أو بالمعارضة في التنبيه عليه بالاداء وقد تتخذ احدهما شكل الاشكال في التنفيذ . وهكذا ينتقل عبء الدعوى على المدين ينازع في التزامه باداء ما قدره الحكم لاعلى الدائن يطلب الحكم بهذا الالتزام

» وحيث ان في هذه الدعوى يكون للمحكمة المختصة سلطة كاملة لتقدير أسباب براءة المدين في أداء الاتعاب المقدرة . تقديرًا مؤقتًا أو نهائيًا بحسب ما إذا كانت قاضيا للامور المستعجلة أو محكمة موضوعية . وليس في ذلك ما يمس بداهة حجبية الحكم النهائية فهي حجبية تخضع لهذا التقدير كما تقدم .

» وحيث - في موضوع هذه الدعوى -

أن المدعى عليه الاول قد أقربانه قبض من المدعية مبلغ مائة جنيه اتعابا ولكن لقضايا أخرى قدم بها كشفا لمحكمة استئناف مصر .

» وحيث ان هذا الاقرار قابل للتجزئة قانونا فهذا إقرار مركب يقر به المدعى عليه الاول بقبضه من المدعية مبلغ مائة جنيه إلا أنه يدعى دائنيته لها في هذا المبلغ اتعابا عن قضايا أخرى وليس ثمة ما يدل على ذلك دلالة تميز وقوع المقاصة بين الدينين قانونا . فان أحدهما خال عن النزاع والآخر لا يزال موضع نزاع اذ أن المدعية تدعى انها دفعت للمدعى عليه اتعابه عن القضايا التي يقول انه خصم المائة جنيه من اتعابها

» وحيث أن تخصيص مبالغ المائة جنيه لوفاء اتعاب القضية موضوع النزاع أو اتعاب القضايا الأخرى العشر الواردة في كشف المدعى عليه الثاني طبقا لاحكام استئصال المدفوعات لا يجوز قانونا إذ ليست هذه الاتعاب دينين ثابتين في ذمة المدعية فهي تنسب ترتب اتعاب الاحدى عشر قضية في ذمتها الى الآن وليس لدى المدعى عليه الاول دليل على ذلك . والدليل القانوني هو أمر بتقدير هذه الاتعاب ملزم للمدعية . وقبل ذلك لا يملك هذا التقدير من تلقاء نفسه . كما لا تملك هذه المحكمة أو محكمة الاستئناف سواء لالشيء الا لأنه ليس من اختصاصها ولأنه يجب ان يثبت بدعوى أصلية ترفع للمحكمة المختصة . ون ذلك لا يجوز لهذه المحكمة هذا التقدير ولو على وجه التقريب .

» وحيث انه حتى يحصل المدعى عليه الاول على الدليل على مديونية المدعية في اتعاب أخرى يجب أن يعتبر أن قبضه مبلغ المائة جنيه التي أقر باستلامها منها هو وفاء للمبلغ المقدر في حكم محكمة الاستئناف وهو كل الدين الثابت في ذمتها

وبعد ذلك يكون ثمة محل لتطبيق قواعد استئزال المدفوعات لتعرف أى الدينين سقط باداء مبالغ المائة جنيه المذكورة .

» وحيث أنه لذلك يتعين الحكم بإيقاف تنفيذ الحكم موضوع الدعوى .

( قضية السيدة نبويه موسى ضد الاستاذ . . . . . وآخر رقم ٤١ سنة ١٩٣٣ رئاسة حضرة القاضى محمد على رشدى )

٢٦٤

محكمة مصر الكاية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

٧ مارس سنة ١٩٣٣

١ - اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . بطلان صحيفة

دعوى نزع الملكية . بعد صدور حكم نزع الملكية .

عدم اختصاص .

٢ - اختصاص . عدم المساس بالموضوع . معناه .

المبادئ القانونية

١ - الأصل فى اختصاص قاضى الأمور

المستعجلة بإيقاف تنفيذ السندات الواجبة

التنفيذ والأحكام النهائية أو المشمولة بالنفاذ

الأيامس ما حازته من قوة الشيء المحكوم فيه .

فلا يطرح لبحثه طعنا فى الموضوع أو الشكل

فى وقائع سابقة على صدور الحكم سواء تناولها

تقدير المحكمة الموضوعية أم لا .

قياساً على ذلك لا يختص بإيقاف تنفيذ حكم

نزع الملكية لبطلان صحيفة الدعوى لعدم

إعلانها للدين . فهو حكم نهائى لا يقبل طعناً

فصل فى كل ما سبقه من أسباب البطلان .

ووجب له النفاذ قانوناً .

ولا يرد على ذلك أن حكم نزع الملكية ليس

حكماً بمعناه القانونى الصحيح لأنه لا يفصل فى

نزاع - أولاً - لأن النفاذ واجب له قانوناً مهما

كانت حقيقة حكمه أو إجراء أو غير ذلك ونفاذه

هو الاستمرار فى إجراءات النشر والبيع .

ثانياً - لأنه إذا كان إجراء يدل على تمام كل

ما يتطلبه القانون من إجراءات سابقة على

صدوره . فان صدوره يعتبر فاصلاً فى كل

ما لحق هذه الإجراءات من أسباب البطلان .

٣ - ليس معنى عدم المساس بالموضوع أن

يتمنع على قاضى الأمور المستعجلة تقدير

السندات والأحكام التى يستند إليها طرفا

الدعوى وإلا انحصر اختصاصه فى حد ضيق

تعدم فيه الحكمة منه بل إن معناه ألا يعرض فى

قضائه فى المسألة المستعجلة إلى الفصل فى النزاع

الموضوعى فلا يملك القول مثلاً بأن سند الدين

باطل أو أن الدين قد انقضى أو أن طلب

الاستحقاق يستند إلى سبب صحيح أولاً . إلا

أن له أن يقدر طبيعة النزاع فى كل ذلك وجسامته

للأمر بإيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه .

تفريعاً على ذلك يختص بإيقاف إجراءات

الحجز العقارى إذا تبين له أن دعوى تنبيه نزع

الملكية تستند إلى أسباب جدية . والقول

بالعكس يودى إلى نتيجة غريبة إذ يتمنع

على قاضى الأمور المستعجلة للأمر بإيقاف

التنفيذ أو الاستمرار فيه تقدير سقوط الحكم

الغيايى بمضى ستة شهور عليه بغير تنفيذ . أو

بطلان التنفيذ لعدم إعلان الحكم إعلاناً صحيحاً .

أو لعدم التنبيه على المدين بالوفاء أو لبطلان

السند الصادر من امرأة متزوجة غير مأذونة

بالتعامل من زوجها ( فى القانون الفرنسى ) . .

المحكمة

» حيث ان محصل الدعوى ان المدعى عليه



الأول رفع دعوى بنزع ملكية المدعى من أطيان له أعلنت صحيفتها له اعلاناً باطلاً اذ قد خاطب فيها المحضر الضابط النوبتجي على أن المدعى مقيم في لوكاندة ( بنسيون ) فيها خدم كما أنها خلو من اسم المحضر الذي أعلنها وقد صدر الحكم غيابياً بنزع الملكية في ٣ يناير سنة ١٩٣٣ واستمر المدعى عليه الأول في اجراءات البيع . فرفع المدعى هذه الدعوى طلب فيها الحكم بإيقاف هذه الاجراءات حتى يفصل في دعوى بطلان الاجراءات التي رفعها ضد المدعى عليه . وقد دفع المدعى عليه الأول الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها

« وحيث ان الأصل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بإيقاف تنفيذ السندات الواجبة التنفيذ أو الأحكام النهائية أو المشمولة بالنفاذ ألا يحس حجيتها القانونية وما حازته من قوة الشيء المحكوم فيه فلا يطرح لبحثه طعناً في الموضوع أو في الشكل في وقائع سبقت صدور الحكم سواء تناولها التقدير فيه أو لم يتناولها فان وجوب النفاذ له يقطع سبيل ذلك فلا يختص قاضي الأمور المستعجلة إلا بالفصل فيما اذا كان للدائن بالحالة التي آلت اليها علاقته مع المدين — حق التنفيذ بالطريق الذي يريده فيجوز للمدين أن يدعى التخالص من الدين المقضى به أو بطلان السند التنفيذي بسقوطه بالتقادم مثلاً أو بطلان التنبيه الذي سبق التنفيذ (راجع جارسونيه و سيزار الجزء الثاني بند ٢٩٩٢ ومارنيك بند ٦١٥ وبعده) فلا يملك قاضي الأمور المستعجلة إيقاف تنفيذ حكم حتى ولو كان مشمولاً بالنفاذ في غير الاحوال المقررة قانوناً فان ذلك من اختصاص محكمة الاستئناف (راجع مارنيك بند ٦٨٥) ولا أن

يمنح المدين مهلة لاداء الدين فان معنى ذلك إيقاف تنفيذ الحكم (راجع المرجع المتقدم) « وحيث أنه قياساً على ذلك لا يختص قاضي الأمور المستعجلة بإيقاف تنفيذ حكم نزع الملكية لبطلان صحيفه دعواها لعدم اعلانها للمدين (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مجموعة التشريع والأحكام المختلطة ٣٧ ص ٥١) فهو حكم نهائي لا يقبل طعناً وبذلك يجب له النفاذ قانوناً فلا يجوز اللجوء الى القضاء المستعجل لإيقاف هذا التنفيذ لقائع سابقة على صدور الحكم والا أصبح درجة ثانية للطعن فيه « وحيث انه لا يرد على ذلك أن حكم نزع الملكية ليس حكماً بمعناه القانوني الصحيح لأنه لا يفصل في نزاع : أولاً — لان النفاذ واجب له قانوناً مهما كانت حقيقته حكماً أو اجراءاً وغير ذلك. وثقاده هو الاستمرار في اجراءات النشر والبيع — ثانياً — لأنه اذا كان يدل على تمام كل ما يتطلبه القانون من اجراءات تسبق عليه فهو حجة بما ورد فيه حتى تفصل محكمة الموضوع في دعوى البطلان التي يرفعها المدين « وحيث ان المدعى عليه الأول قد نجا من حجي خاطئاً في الدفاع عن عدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى فاستند الدفع الى سند ثلاثة أهمها وأجدرها بالرد عليه هو أن الحكم في الدعوى يمس الموضوع وهو هل اعلان صحيفه دعوى نزع الملكية صحيح أو باطل

« وحيث أن عدم المساس بالموضوع ليس معناه أن يمتنع على قاضي الأمور المستعجلة تقدير السندات أو الأحكام التي يستند اليها موضوع الدعوى والا انحصر اختصاصه في حد ضيق تنعدم الفكرة فيه تماماً . بل أن معناه الا يقضى في الموضوع قضاء يفصل فيه فلا يملك القول

مثلاً بأن السند باطل أو أن الدين قد انقضى أو أن طالب الاستحقاق مستند إلى سبب صحيح أولاً إلا أنه أن يقدر طبيعة الطعن المقدم له وجسامته للأمر بإيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه (راجع حكم محكمة استئناف أكس أول فبراير سنة ١٨٣١ وحكم محكمة باريس ١١ فبراير سنة ١٨٤٧ وكتاب مارنيك الجزء الثاني ٦٨٦)

«وحيث أنه تقريراً على ذلك يختص قاضي الأمور المستعجلة بإيقاف اجراءات الحجز العقاري إذا تبين له أن دعوى بطلان تلييه نزع الملكية تستند إلى أسباب جديدة (راجع بند ١٧٦٠ مارنيك والمرجع المتقدم بند ٦٧٠)

«وحيث أن القول بالعكس يؤدي إلى نتيجة غريبة إذ يمتنع على قاضي الأمور المستعجلة للأمر بإيقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه تقدير سقوط الحكم الغيابي بمرور ستة شهور عليه بغير تنفيذ أو بطلان التنفيذ لعدم إعلان الحكم إعلاناً صحيحاً والتنبية على المدينين بالوفاء أو بطلان السند الذي وقعته

امرأة متزوجة غير مأذونة بذلك من زوجها (راجع حكم محكمة استئناف باريس ٢٩ فبراير سنة ١٨٣٦ ومارنيك المرجع المتقدم بند ٦١٢ و ٦١٦)

«وحيث أنه بذلك تكون هذه المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى

«وحيث أنه لا يرد على ذلك أن الفصل في دعوى الموضوع يستلزم وقتاً يستطيل إلى ما بعد إيقاع البيع فإنه لا يجوز السير فيها على وجه السرعة كما لا يرد عليه ما ذهب إليه دفاع المدعى من بطلان الصحيفة بطلاناً ظاهراً فمهما كان ثابتاً أن الإعلان يجب أن يوجه إلى خادم المعلن إليه أو من يقيم معه إذا لم يوجد وإلا كان باطلاً فإن هذا البحث خارج بذاته عن اختصاص هذه المحكمة ( قضية الاستاذ عبده محمد جوده ضد حضرة صاحب السعادة محمد زكي باشا الأبراشي بصفته رقم ١٣٦ سنة ١٩٣٣ رئاسة حضرة القاضي محمد علي رشدي )

## قضاء المحاكم الجزئية

٢٦٥

محكمة أبو حمص الجزئية

٣ يناير سنة ١٩٣٢

اختصاص مركزي . دعوى استرداد . جواز رفعها أمام محكمة المدين  
المبدأ القانوني

تري المحكمة أن تطبق في رفع دعوى الاسترداد تطبيق قواعد الاختصاص المركزي المنصوص عليها بالمادة ٣٤ مرافعات أهلية والتي تجيز رفع الدعوى في حالة تعدد المدعى عليهم أمام أي محكمة يكون في دائرتها محل أحدهم وأن محكمة

هذا النص هو منع الفوضى التي قد تنشأ عن رفع دعاوى متعددة على كل شخص من المدعى عليهم أمام محاكم متعددة فقد تتضارب الأحكام فضلاً عن ضياع وقت القضاء وكثرة المصاريف. ثم إنه من الخطأ القول أن المدين ليس بمخضم حقيقي في دعوى الاسترداد حتى لا ترفع الدعوى أمام المحكمة الكائن بها محل إقامته إذ أنه - مالم يكن متواطئاً - يهمل الحكم بملكته إلى الأشياء المحجوز عليها حتى يسدد منها دينه كله أو بعضه من بين المحجوز عند بيعه



## المحكمة

« حيث ان المدعى عليه الاول الحاجز دفع بلسان وكيله بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لانه هو الخصم الحقيقى فيها فيجب أن ترفع أمام محكمة الموسيقى الجزئية الداخلة فى دائرة اختصاصها محله لا أن ترفع أمام هذه المحكمة التابع لها محل المدعى عليه الثانى المدين الذى هو ليس بخصم حقيقى

» وحيث ان القانون المصرى لم ينص صراحة فى المادة ٤٧٨ مرافعات سواء قبل تعديلها أو بعده على المحكمة المختصة بدعوى الاسترداد مما جعل الشراح والمحاكم تختلف فى هذه النقطة ويمكن القول بأن هناك ثلاثة آراء الرأى - الأول - أن دعوى الاسترداد يجب أن ترفع أمام محكمة الحاجز وبهذا صدر حكم محكمة السنطة الجزئية فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٤ ومنشور فى المحاماه السنة الرابعة ص ٥٨٣ كما أنه عند نظر المرسوم بقانون ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٥ المعدل للمادة ٤٧٨ مرافعات أمام لجنة الحقانية بمجلس النواب المصرى اقترح بعض أعضاء هذه اللجنة جعل المحكمة المختصة مركزيا بنظر دعوى الاسترداد محكمة الحاجز بدعى أنه الخصم الحقيقى الذى تتأثر حقوقه على الغالب منها وذلك نظرا لكثرة دعاوى الاسترداد وكون معظمها دعاوى باطلة الغرض منها عرقلة التنفيذ ولكن اللجنة بالأغلبية رفضت هذا الاقتراح رغبة منها فى عدم الخروج على قواعد الاختصاص المرسومة فى القانون (الوقائع فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٧ من مضبطة الجلسة ٣٢ لمجلس النواب ص ٥٠٠) انظر كتاب دعوى الاسترداد للأستاذ البدرمانى بندى ٥٥ و ٥٦ - الرأى الثانى - المحكمة المختصة هى المحكمة الحاصل فى دائرتها التنفيذ أى الموجود بها محل الحاجز قياسا على دعوى استحقاق المنقولات التى

تعقب الحاجز الاستحقاق فقد نصت المادة ٦٨٠ مرافعات على رفعها أمام المحكمة التابع لها محل واضع اليد على المنقولات ( من هذا الرأى قحه بك وعبد الفتاح بك السيد بند ٤١١ ص ٣١٥ من كتاب التنفيذ علما وعملا وأبى هيف بك التنفيذ بند ٢١٧ مرافعات لوزينابك طبعة ثانية جزء ٢ ص ٩٩ تنفيذ ) - الرأى الثالث - هو تطبيق قواعد الاختصاص المركزى الذى تنص عليه المادة ٣٤ مرافعات وهى تجيز رفع الدعوى فى حالة تعدد المدعى عليهم أمام أى محكمة يكون فى دائرتها محل أحدهم وحكمة هذا النص هو منع الفوضى التى قد تنشأ عن رفع دعاوى متعددة على كل شخص من المدعى عليهم أمام محاكم متعددة فقد تتضارب الأحكام فضلا عن ضياع وقت القضاء وكثرة المصاريف

» وحيث إننا مع الرأى الثالث ونرى أن الرأى الأول أساسه تطبيق المادة ٣٤/١ مرافعات إلا أنه قد أخطأ فى اعتباره أن المدين ليس بخصم حقيقى فى دعوى الاسترداد وأن الحاجز هو الخصم الحقيقى الوحيد ولذا أوجب رفع الدعوى أمام المحكمة التابع لها محله. إذ الواقع أنه يوجد فى دعوى الاسترداد شخصان يدعى كل منهما مالك الأشياء المحجوز عليها فرافع الدعوى يدعى أن هذه الأشياء له ويطالب برفع الحاجز عنها والمدين المحجوز عليه يدعى ومعه دأئته الحاجز أن هذه الأشياء له ويعارض فى رفع الحاجز فيتضح من ذلك أن المدين هو خصم حقيقى فى الدعوى يهيمه ان لم يكن متواطئ مع المدعى أن تثبت ملكيته إلى ما حيز عليه ليتمكن من أن يسدد دينه كله أو بعضه من ثمن المحجوز عنديعه لذلك أوجب القانون فى المادة ٤٧٨ مرافعات المعدلة بمرسوم القانون الصادر فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٥ أن ترفع هذه الدعوى ليس على الحاجز فحسب بل على

« وحيث ان العقد المذكور قد اشتمل على اثبات مديونية المدعى عليه في مبلغ ٥٠ جنيها إقترضها لمدة سنتين ابتداءً من أول أكتوبر سنة ١٩٢٧ وانتهاءً من أول نوفمبر سنة ١٩٢٩ وثابت في السند أن الطرفين اشترطا أنه في حالة عدم تسديد المبلغ بعد السنتين المذكورتين يسرى العقد لسنة واحدة أخرى وهكذا

« وحيث ان المحكمة ترى أن نية الطرفين في هذه الحالة إنصرفت إلى إمكان تجديد العقد سنة بعد انتهاء مدة السنتين الأول فاذا انتهت هذه السنة المذكورة ولم يحصل الدفع ولم يحصل الاضرار بعدم تجديد العقد يتجدد العقد لمدة سنة واحدة أخرى وبذلك ينتهي العقد .

« وحيث ان استناد المدعى الى أن العقد لا يتجدد غير سنة واحدة وينتهي عقبا مباشرة فهذا معنى مؤداه جعل التعبير الوارد في العبارة الآتية . وهي ( ويتجدد لسنة أخرى واحدة . وهكذا ) هو تعبير أريد به أن يتجدد لسنة أخرى واحدة فقط ولكن المحكمة تخالف المدعى في هذا الرأي لأن هذا التفسير يجعل حكمة ( وهكذا ) أنها جاءت لغواً وبلا ضرورة داعية اليها في اتفاق الطرفين . ومن قواعد تفسير العقود أن المفسر يتعين عليه اجتناب تعطيل الالفاظ عن أداء مدلولاتها فإذ اعرض عليه تفسيران أحدهما يتمشى مع مدلولات الالفاظ جميعها بلا تعطيل لأي منها وآخر لا يستقيم الا بتعطيل مدلول بعض الالفاظ وجب عليه اختيار الطريق الأول والعمل على اظهار نية المتعاقدين مسترشداً بجميع التعبيرات الواردة في العقد ولا شك في هذه الحالة عند المحكمة أن الطرفين أرادا في مجموع العقد تجديد مدة القرض الى سنة بعد السنتين الأوليين فاذا لم يحصل دفع في آخر هذه

المدين أيضاً وتشدد في ذلك ورتب البطلان على عدم إعلانه كل هذا ليتسنى للمدين - إن أراد - أن يثبت أن ما حجز عليه هو ملكه إذ هو أقدر على ذلك من الحاجز

« وحيث انه من كل ما تقدم يتعين رفض الدفع الفرعى للمقدم من المدعى عليه الأول الحاجز واختصاص المحكمة بنظر الدعوى

( قضية سكين سيد احمد شقرة وحضر عنها الاستاذ جرجس يونان ضد سيد محمد الحريوى وحضر عنه الاستاذ لبيب سعد الحامى رقم ٢٠٣ سنة ١٩٣٣ - رئاسة حضرة القاضى احمد الجارم )

٢٦٦

### محكمة كفر الزيات الجزئية

٩ يونيو سنة ١٩٣٢

- ١ - تفسير . عقد . تفسيره على أساس اجتناب تعطيل الالفاظه
- ٢ - رهن حيازي . عدم تسجيله . اعتباره دين عادى .

### المبادئ القانونية

- ١ - في تفسير العقود يتعين على المفسر اجتناب تعطيل الالفاظ عن أداء مدلولاتها . والعمل على اظهار نية المتعاقدين .
- ٢ - صاحب الرهن الحيازي الذى لم يسجل عقده يعتبر دائناً عادياً والتأمينات التى له هي الضمان العادى الذى يشمل جميع أموال المدين وليس له أن يتمسك بتطبيق المادة ١٠٢ مدنى

### المحكمة

« حيث ان عقد الرهن المقدم من المدعى والذى على أساسه رفع الدعوى الحالية هو عقد رهن عرفى غير مسجل تاريخه ١٣ مايو سنة ١٩٢٨ وبالتطبيق لقانون التسجيل الجديد لا يعتبر إلا بمثابة سند عادى باثبات المديونية .



السنة يتجدد العقد لمدة سنة أخرى .

« وحيث انه في هذه الحالة يكون العقد تجدد في أول مرة لأول نوفمبر سنة ١٩٣٠ وفي ثاني مرة لأول نوفمبر سنة ١٩٣٢ »

« وحيث انه ثبت ذلك يكون رفع هذه الدعوى بالمطالبة بالدفع بعريضة أعانت في ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٢ هي مطالبة بالدفع حاصلة بعد أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ أعني بعد سريان العقد لمدة جديدة وقبل ميعاد الاستحقاق الذي هو في أول نوفمبر سنة ١٩٣٢ واذن فالدعوى سابقة لأوانها .

« وحيث ان المدعى تمسك بنظرية أخرى هي حلول الدين بسبب ضعف التأمينات طبقاً للمادة ١٠٢ - من القانون المدني الأهل لأن المدعى عليه وقف الأتيان المرهونة وهذه الواقعة ثابتة باقرار المدين بجلسة المرافعة .

« وحيث ان كون المدعى عايه رهن الأتيان المبينة بالعقد المقدم من المدعى وقد سبق لهذه المحكمة فوصفته فاذا هو عقد رهن عرفي غير مسجل فلا يعتبر الا بمثابة سند بدين عادي بالتطبيق للقانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ »

« وحيث ان المراد بالتأمينات المشار اليها في الحالة الثانية من المادة ١٠٢ مدني وهي حالة ما اذا أتى المدين أمراً يوجب ضعف التأمينات التي أعطاها للدائن هي التأمينات الخاصة التي يكون أصحابها قد حافظوا عايتها طبقاً للقوانين المعمول بها وثابت هنا في صدر هذه الاسباب أن المدعى لم يحافظ على حق الرهن الحيازي لانه لم يقيم بتسجيل عقده لذلك لا يعتبر الدائن في هذه الحالة الا دائناً عادياً créancier chirograire فالتأمينات التي له هي الضمان العام على aphaire أملاك مدينه gage général لان القانون يقضي

بان أموال المدين بجماتها ضامنة لتعهداته (مادتي ١٤١ و ٥٥٤ مدني) فاذا كانت تصرفات المدين وهو المدعى عليه في هذه الحالة قد أضعفت هذا الضمان العام فلا يسقط الأجل المنصوص عليه في عقد القرض لمصلحة المدين المذكور تطبيقاً للمادة ١٠٢ - من القانون المدني التي لا تنطبق في هذه الحالة وليس للدائن في هذه الحالة الا حق طالب ابطال تصرفات المدين action paulienne وحتى في هذه الحالة فقد اشترط الشارع اشتراطات معينة لا مكان استعمال هذا الحق حتى لا يكون هذا الحق الذي أعطى للدائن معطلا للمعاملات ولا مانعاً للملاك من الانتفاع بملكهم انتفاعاً تاماً فاشترط لذلك شروطاً مبينة في المادتين ١٤٣ و ٥٥٦ من القانون المدني وهما يشيران بالاجمال الى وجوب أن يكون التصرف ضاراً بالدائن ومقصوداً من المدين بحيث توجب اعسار المدين أو بحيث يكون التصرف المطعون عايه قد زاد في إعساره وكان في الحالتين المدين حالماً بالحالة التي هو عايتها من العسر .

« وحيث لذلك يكون تمسك المدعى باحكام المادة ١٠٢ مدني هو تمسك على غير أساس في هذه الدعوى

( قضية على ابراهيم النحراري ضد احمد ابراهيم الشاعر رقم ٢١٠٦ سنة ١٩٣٢ - رئاسة حضرة القاضي رزق ميخائيل )

٢٦٧

محكمة ملوى الجزئية

٦ أغسطس سنة ١٩٣٢

١ - قانون تخفيض الاجار . عن سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

لا يشترط استمرار الاجارة لسنة ١٩٣١

٢ - قانون تخفيض الاجار - عبارة « مع عدم الاخلال »

تجيل على قانون التأجيل في حدوده .

المبادئ القانونية

١ - لم يتطلب قانون التخفيض الخاص

بخمس ايجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية استمرار الاجارة إلى سنة ١٩٣١ الزراعية مخالفاً في ذلك القانون الخاص بالامهال السابق عليه والذي لم يكن مقطوعاً في وقت صدوره بأن هبوط أسعار الحاصلات يستمر حتى إذا ما كان قد زال الهبوط بعد ذلك مع استمرار العلاقة بين المؤجر والمستأجر لم يكن من اللازم أن يتلوه قانون بالاعفاء من الخمس إعفاءً نهائياً .

٢ - المقصود بعبارة « مع عدم الاخلال » الواردة بصدر المادة الأولى من قانون التخفيض هو عدم الاخلال بأحكام قانون الامهال في حدوده لأن المهلة لم يكن قد حل أجلها في وقت صدور قانون الاعفاء .

### المحكمة

« حيث انه تبين من المحاسبة التي أجراها الخبير في محضر أعماله ومن تقريره أن الباقي للمدعي بعد استبعاد ما صدر عنه الحكمين السابقين وما سدد منهما هو ٧١ جنيهاً و ١٠ مايات وهذا الحساب صحيح في ذاته ،

« وحيث انه بالنسبة لطلب تخفيض خمس ايجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية فإنه لا محل للاعتراض بأن الأجارة ليست مستمرة إلى سنة ١٩٣١ الزراعية لأن شرط الاستمرار المذكور لم يتطلبه قانون التخفيض بل قانون الأمهال السابق عليه والذي لم يكن مقطوعاً في وقت صدوره بأن هبوط أسعار الحاصلات سيستمر حتى إذا ما كان قد زال الهبوط بعد ذلك مع استمرار العلاقة بين المؤجر والمستأجر لم يكن من اللازم أن يتلوه قانون بالاعفاء من الخمس إعفاءً نهائياً وأما عبارة « ومع عدم الاخلال » الواردة بصدر المادة الأولى من القانون فالمقصود بها عدم الاخلال

بأحكام قانون الأمهال في حدوده لأن المهلة لم يكن قد حل أجلها في وقت صدور قانون الاعفاء النهائي الصادر في ٢٥ يوليو سنة ١٩٣١ إذ أن ميعادها كان أول سبتمبر سنة ١٩٣١ كما أن المهلة كانت تشمل علاوة على ايجار سنة ١٩٣٠ الزراعية المتأخر من السنتين السابقتين عليها محتسباً بالطريقة المبينة بالمادة ٣ من المرسوم بقانون عمرة ٥٤ سنة ١٩٣٠ فيكون مدلول العبارة المذكورة بحسب النص الحالي للقانون هو نفى الشبهة في أن يعتبر القانون الجديد ملغياً للمهلة ضمناً فيما كان باقياً منها عند صدوره وقد بحثت هذه المسألة بحثاً مستفيضاً في حكم لمحكمة بنى سوييف الكلية منشور بمجلة المحاماة سنة ثمانية عشر عدد ٧ صحيفة ٦٥٥ الذي استدل بالمصادر التشريعية وهي تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ الذي قدم اليه الاقتراح أولاً والمناقشات التي جرت بمجلس النواب في ١٥ يوليو سنة ١٩٣١ وبمجلس الشيوخ في ٢١ منه وملحق تقرير اللجنة المذكورة الذي قدمه بعد رد المشروع إلى لجنة المالية للاشتراك مع لجنة الحقانية في فحصه ذلك الفحص الذي كانت نتيجته أن اللجنة اقتنعت بضرورة حذف شرط دفع الأربعة أخماس فقدمت ملحق التقرير لذلك مع الغاء عبارة (مع عدم الاخلال) وأشارت إلى أن هذه الجملة ليس المقصود منها توافر شرطى دفع الأربعة أخماس واستمرار الاجارة السنة الثالثة وقد أبان حكم محكمة بنى سوييف المذكور ما يرى أنه كان مقصود اللجنة من هذه الجملة في أول الامر وأما مدلولها في النص الحالي الذي صدر به القانون فهو ما ذكر آنفاً (ويراجع أيضاً حكم محكمة استئناف مصر المنشور بالمحاماه سنة ١٢ عدد ٨ ص ١٦٦ على خلاف حكم الدائرة الأخرى المنشور قبله مباشرة في نفس العدد )

( قضية عبد العزيز بك سيف النصر ضد حسن محمد شحات رقم ٢٥٢٥ سنة ١٩٣١ - رئاسة حضرة القاضي عبد الفتى يحيى )



٢٦٨

## محكمة العطارين الجزئية

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٢

خيانة أمانة . عقد بين الطرفين . سداء التغيرير . ومبنى على  
إرادة المجنى عليه . للقيام بأداء عمل معين . نية الوكالة  
فيه . تفسيره باعتباره عقد وكالة . تنديد المال المسلم  
للوكيل . تطبيق المادة ٢٩٦

## المبدأ القانوني

تنحصر وقائع الدعوى كما جاءت بحكم المحكمة  
ان المجنى عليه واخاه هما اللذان وثقا بالمتهم  
واطمان أخوه اليه لما آتسه فيه من المقدرة الفائقة  
والبراعة في الحديث وماتوهمه من انه له صلات  
بكثيرين من علية القوم فأراد استخدامه في  
بعض المشاريع المالية والتجارية ومن بينها  
استصدار رخصة لمحل صيد الحمام ورضى المجنى  
عليه بذلك ووضع ثقته فيه . واختمرت فكرة  
محل صيد الحمام وانتقلت الى دور التنفيذ  
وتعاهد الاخوان وصديقهما المتهم على تكوين  
شركة بينهم لهذا الغرض ودفع المجنى عليه هذا  
المبلغ على جملة دفعات وحصل منه على ايصالات  
بلغت قيمتها خمسمائة جنيه تعهد فيها المتهم  
بالسعي للحصول على الرخصة وصرف هذه  
المبالغ في الوجوه اللازمة لذلك

وقررت المحكمة أنه لا يتأتى أن يكون هذا  
الفعل جريمة النصب وخيانة الأمانة لاختلاف  
عناصر الجريمتين وان اتحدت غاية الجاني في  
كليهما . وان جريمة النصب تستلزم طرقات  
احتمالية تكون سبباً في خدعة المجنى عليه .  
وأن موقف المتهم كان سلبياً . وأن المجنى عليه  
وأخاه هما اللذان سعيأ اليه ولم تصدر منه

أفعال ومظاهر من شأنها الايهام والتأثير . وان  
الاتفاق الذي انعقد بين المتهم والمجنى عليه  
يجب أن يدخل ضمن الدائرة المحدودة التي  
نصت عليها المادة ٢٩٦ عقوبات . وانه لا يمكن  
اعتبار العقد في لفظه أو معناه عقد استئجار  
المتهم لخدمة معينة . وأن الاتفاقات يلزم  
تفسيرها طبقاً للروح التي أملت بها . واعتبرته  
عقد وكالة لأن الوكيل يعمل باسم الموكل  
وعلى ذمته طبقاً للمادة ٥١٢ مدني وهي تكون  
باجرا وبغيره وانه لوحظ في تخصيص المبالغ  
التي تسلمها المتهم أن يكون فيها جزء مقابل  
اتعابه . ولا يدفع هذا انه مشروط في الايصالات  
رد المبالغ جميعها في حالة الفشل . اذ انه وان  
كان الموكل ملزماً بأداء المصاريف المنصرفة من  
وكيله أياً كانت نتيجة العمل ( ٥٢٨ مدني ) غير  
ان هذا الواجب ليس شرطاً جوهرياً في العقد  
بل هو أثر من آثار الوكالة . وان التعاقد من  
جانب المتهم سداء الغش والتدليس اذ لم يكن  
جاداً في تعهداته . وقد تم هذا الشرط برضا  
العاقدين فلا يؤثر على وجود الوكالة . أو يمنع  
انعقادها . وما دام المتهم قد صرف المال في  
شؤونه الخاصة وأنه بدد بهذه الطريقة خمسمائة  
جنيه سلمت اليه باعتباره وكيلاً وطبقت لذلك  
المادة ٢٩٦ عقوبات وحدها

## المحكمة

« حيث انه تبين من وقائع الدعوى ان المجنى  
عليه اخا يدعى المستر كائيرت برش تعرف بالمتهم  
وتمكنت بينهما اواصر اللفة فوثق به واطمان  
اليه لما آتسه فيه من مقدرة فائقة وبراعة في الحديث

وما توهمه من ان له صلات بكثيرين من عليه القوم وذوى الجاه فأراد ان يستخدمه في بعض المشاريع المالية او التجارية التي كان يفكر فيها ومن بينها استصدار رخصة محل لصيد الحمام وفتح اخاه المجنى عليه في الأمر على ان يقوم باتفاق المال الذي يتطلبه هذا المشروع ورضى المجنى عليه بذلك وتم التعارف بينه وبين المتهم وسرعان ما وجد فيه الشخص الذي ينشده فوضع ثقته فيه وعاق آماله على حسن مساعيه وكان يقدمه لأخوانه وشركائه على انه شخصية غير عادية وانه قادر على عظام الأمور وجلالها ولم تمض اسابيع حتى اخترت فكرة محل صيد الحمام وانتقلت الى دور التنفيذ وتعاهد الأخوان وصديقهما المتهم على تكوين شركة بينهم لهذا الغرض وعهد المجنى عليه الى المتهم بمبلغ كبير من المال دفعه اليه على جملة دفعات بين منتصف مارس ومنتصف ابريل من سنة ١٩٣٢ وحصل منه على ايصالات بلغت قيمتها خمسمائة جنيه تعهد فيها المتهم بالسعى للحصول على الرخصة لمحل صيد الحمام وصرف هذه المبالغ في الوجود اللازم للحصول على الرخصة وما يستلزمه هذا التصريح من مصاريف ونفقات والتزم في حالة الفشل بكافة المصروفات

« وحيث ان النيابة العامة وجهت الى المتهم تهمة النصب وخيانة الأمانة ويظهر من سياق تحقیقاتها ان الفعل المسند اليه واحد وهو الاستيلاء على المبالغ الذي تسلم اليه من المعنى عليه - والاستيلاء اما ان يكون نتيجة طرق احتيالية او بسبب عقد من العقود التي تجعل المدين امينا على المال وتعاقب على اختلاسه اياه . ولا يتأتى ان يكون هذا الفعل جريمة النصب وخيانة الأمانة لاختلاف عناصر الجريمتين وان اتحدت غاية الجاني في كلتاها لذلك يبدو ان غرض النيابة انما هو ترك الخيار

للمحكمة في تكييف التهمة ان رأت وجها للأدانة « وحيث ان جريمة النصب تستلزم طرقا احتيالية تكون سببا في خدعة المجنى عليه وحمله على التسليم في ماله لمن خدعه والراجح من التحقيقات ان موقف المتهم كان سلبيا فالمجنى عليه واخوه هما اللذان سعياليه ولم تصدر منه افعال او مظاهر من شأنها الاتهام والتأثير بل كان قولا لافعالا ومن الغريب انهما على خبرتهما وثقافتهما تأثرا بأقواله واعتمدا عليه فلم يكن استيلاؤه على المال الذي حصل عليه ناتجا من استعماله طرقا احتيالية يعاقب عاها القانون ولئن ثبت فيما بعد انه اكثر من الادعاءات الكاذبة كاتصاله ببعض كبار الموظفين وذوى الأمر والتظاهر بمقاباتهم او مراسلتهم او محادثتهم تليفونيا فما لاشك فيه ان ذلك وقع بعد ان تسلم المال لانجاز الاعمال التي عهد اليه بها ولم يقصد من هذه المظاهر الكاذبة سوى تهديته النفوس اما قول المجنى عليه اخيرا بأن الذي حدا به الى تصديق المتهم هو الاسم الكاذب الذي اتحل به لعلمه بأن عائلة بورتلي التي ظن ان المتهم ينتمي اليها من العائلات الشريفة فقول لا تأخذ به المحكمة لانه جاء متأخرا وليس في التحقيقات ما يشير الى ان الاسم الذي تسمى به المتهم كان سببا في الصفقة التي عقدها مع المجنى عليه أو في الثقة التي وضعها فيه

« وحيث ان الاتفاق الذي انعقد بين المتهم والمجنى عليه يجب لكي يكون الاخلال به واختلاس المال الذي تسلم بمقتضاه معاقبا عليه ان يدخل ضمن الدائرة المحدودة التي نصت عليها المادة ٢٩٦ عقوبات والبحث في هذا العقد يؤدي الى معرفة ما إذا كان عقد اجارة اشخاص أو وكالة أو عقدا غير معين

« وحيث ان اجارة الاشخاص من خصائصها جعل المستخدم في حالة تبعية لخدمته يتلقى منه



الأوامر والتعليمات ويعمل بإرشاداته ويتقاضى أجراً عن عمله فهو وإن كان متصلاً بصاحب العمل منفذاً لرغبته إلا أنه لا يمثل قانوناً ولا يحق له أن يتعاقد باسمه والعقد موضوع الدعوى لا يدل لفظه أو معناه على استئجار المتهم لخدمة معينة

« وحيث أن الاتفاقات التي تكون موضوع العقد يلزم تفسيرها طبقاً للروح التي أملت بها والمقاصد التي رعى إليها أصحاب الشأن فيها . وظاهر من صيغة الإيصالات التي تحررت على المتهم ومأتمت عليه أقوالهم أن المجنى عليه اختار المتهم لما تخيله فيه من مؤهلات لكي يعمل باسمه للحصول على الرخصة وهي الأساس لمشروع مالي تقوم به شركة مؤلفة منهما ومن كاثيرت برش وربما انضم إليهما آخرون ثم زوده بالمال اللازم لكي تقرر مساعيه بالنجاح واشترط أن يصرف هذا المال في سبيل الحصول على الرخصة وما يستلزمه هذا المجهود من تكاليف ومصروفات

« وحيث أن الوكالة عقد به يؤذن الوكيل بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته وهذا التعريف الذي وضعته المادة ٥١٢ مدني ينطبق تمام الانطباق على حالة المتهم ومن المعلوم أن الوكالة قد تكون بأجر أو بغيره وقد لوحظ في تخصيص المبالغ التي تسلمها المتهم أن يكون فيها جزء مقابل اتعابه ومجهوداته

« وحيث أن الدفاع أثار اعتراضاً على اعتبار المتهم وكيلًا عن المجنى عليه واعتراضاً قائماً على أنه مشروط في الإيصالات أنه في حالة الفشل يلزم المتهم برد جميع المبالغ التي استلمها وليس هذا شأن الوكيل يتحمل الغرم دون الغنم

« وحيث أنه وإن كان الموكل ملزم بأن يؤدي المصاريف المنصرفة من وكيله إيا كانت نتيجة العمل (٥٢٨ مدني) غير أن هذا الواجب ليس شرطاً جوهرياً في عقد الوكالة أو عنصراً

أساسياً في تكوينها وإنما هو أثر من آثارها ونتيجة من نتائجها وليس ما يمنع الاتفاق على خلافه واتفاق كهذا لا يغير من طبيعة العقد

« وحيث أنه لا يغرب على البال أن شرط رد المال في حالة الفشل وضعه المتهم أو رضى به تفريراً بالعقد الآخر وتسهيلاً لأغراضه التي ما لبثت أن انكشفت ودلت عليها تصرفاته التالية والأصل في العقود أن تكون على أساس حسن النية من الجانبين وهنا يظهر بجلاء أن التعاقد من جانب المتهم سداً ولحمته الغش والتدليس فقد دلت التحقيقات واعترافاته أنه لم يكن جاداً في تعهداته أو صادقاً في ادعاءاته ولم يعمل عملاً مشروعاً في السعي لاستصدار الرخصة وإنما هي تمويهات واقتراءات كشفت عن سوء قصده وعن رغبته في اغتيال المال الذي أوثمن عليه فليس لمثل أن يتمسك بأن عقد الوكالة أخلى الموكل من الالتزام بالمصاريف في حالة الفشل لأنه فضلاً عما في هذا الشرط من عدم المخالفة للقانون مادام برضا العاقدين وفضلاً عن كونه لا يؤثر على وجود الوكالة أو يمنع انعقادها فإن ظروف الدعوى وقرائن الأحوال تقطع بأنه بنى على الغش والتغريب وما كان لمن استعمل الغش أو قصد به إلى التغريب أن يحتج وراء أساليبه الخادعة ليتنصل من تبعة أعماله

« وحيث أن المتهم أقر بأنه صرف المال في شؤونه الخاصة وسدد ديوناً عليه ولم ينتقل لمصر سوى دفعتين أو ثلاث وأنه بدد بهذه الطريقة خمسمائة جنيه تسلمت إليه باعتباره وكيلاً لخزان الأمانة وجب عقابه طبقاً للمادة ٢٩٦ ع

( قضية النيابة ضد تيودور يورتلي رقم ١٧٩٣ سنة ١٩٣٢ برئاسة حضرة القاضي إسكندر حنا وحضور حضرة محمد أفندي أحمد الغيسى وكيل النيابة )

٢٦٩

محكمة جرجا الجزئية

١٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢

التماس - في دعوى ضمان . الحكم برفض الدعوى قبل الضامن .  
بدون إبداء طلباته . اعتباره حكماً بما لم يطلبه الخصم .

المبدأ القانوني

رفع شخص على آخر دعوى بطلب رد مبلغ .  
وحكم على المدعى عليه فيها غنياً فعارض .  
وأدخل المعارض ضده في المعارضة شخصاً  
آخر بصفته ضامناً فيها . والمحكمة حكمت بإلغاء  
الحكم المعارض فيه . ورفض الدعوى بالنسبة  
للمعارض ضده . والضامن . فرفع المدعى  
أصلاً التماساً عن هذا الحكم . واعتبرت المحكمة  
أن عدم طلب الضامن في المعارضة رفض دعوى  
الضمان قبله . وعدم تقديمه مذكرة بدفاعه يجوز  
الالتماس للحكم بما لم يطلبه هو . وأن لا محل  
للقياس على حالة الحكم برفض الدعوى غنياً .

المحكمة

« حيث انه فيما يختص بسبب الالتماس فان  
الملتزم بنى التماسه على أنه سبق ان رفع دعوى  
ضد حماد حسن يطالبه برد مبلغ ١٢٠٠ قرشا  
من ذلك مبلغ ٨٥٠ قرشاً صاغاً قيمة ايجار ١٥  
قيراطا عن سنة ١٩٣٢ أجراها اليه المذكور  
وقبض ايجارها مقدماً ولم ينتفع بها الملتزم  
لان المؤجر اليه باعها الى الملتزم ضده ومبلغ  
٣٥٠ قرشا على سبيل التعويض وقد حكم  
غنياً في الدعوى المذكورة وعارض حماد حسن  
المذكور وفي المعارضة ادخل الملتزم ضده ضامناً  
في الدعوى وقد وجه اليه الملتزم دعوى الضمان  
طالباً الحكم على المعارض ( المؤجر اليه ) أو على

الضامن وهو الملتزم ضده وقد قضى بقبول  
المعارضة وبإلغاء الحكم الغيابي ورفض دعوى  
الملتزم ضد المعارض والضامن المذكور

« ومن حيث ان الملتزم بنى سبب الالتماس  
على أن الملتزم ضده لم يطلب رفض دعوى الضمان  
الموجهة ضده في المعارضة سالفة الذكر وبما انه  
تبين من الاطلاع على القضية المضمومة نمرة ٨٨١٦  
سنة ١٩٣١ مدني جرجا أن الملتزم ضده أدخل  
ضامناً في الدعوى بناء على طلب الملتزم وقد حضر  
بجلسة ١٣ ابريل سنة ١٩٣٢ وفي الجلسة المذكورة  
طلب الملتزم الحكم له بطلباته أما على حماد حسن  
المعارض وأما على يوسف مصطفى الملتزم ضده  
ولم يطلب هذا الأخير رفض دعوى الضمان  
كما انه عند حجز القضية للحكم ومع اعلانه بمذكرة  
الملتزم التي أكد فيها طلباته التي تدونت بمحضر  
الجلسة فانه لم يقدم مذكرة بدفاعه وعلى ذلك  
تكون المحكمة برفضها دعوى الضمان قبله قد  
حكمت بما لم يطلبه

« وحيث ان الملتزم ضده يقرر في دفاعه  
بهذا الالتماس أن المحكمة برفضها دعوى الضمان  
لم تحكم بما لم يطلبه الخصم بل انها حكمت بما يوجب  
عليها القانون من التثبت من صحة دعوى المدعى  
قياساً على حالة ما اذا لم يحضر المدعى عليه فان على  
المحكمة أن تتثبت من صحة الدعوى عند الحكم  
غنياً طبقاً لنص المادة ١١٩ مرافعات .

« وحيث ان ما ذهب اليه الملتزم ضده قياس  
مع الفارق لأنه في حالة الحكم غنياً يكون دفاع  
المدعى عليه في الدعوى مجهولاً للمحكمة فقضى  
القانون محافظة على حقوق الغائب بأن تتولى  
المحكمة تمحيص ادعاء المدعى فتقضى له بما تراه  
حقاً وترفض ما تراه باطلاً أما اذا كان المدعى عليه  
حاضراً فهو الذي يتولى الدفاع عن حقه فان سلم



بحق المدعى صراحة أو ضمناً بالسكوت وعدم المطالبة برفض الدعوى فليس للمحكمة أن ترفض الحكم للمدعى بطلباته اللهم الا اذا كانت منافية للأداب أو مخالفة للنظام العام ففي هذه الحالة يجب على المحكمة أن تحكم بالرفض من تلقاء نفسها « وحيث ان المحكمة قضت برفض طلب الملتمس ضد الملتمس ضده دون أن يطلب الملتمس ضده ذلك منها لاصراحة ولا ضمناً وفي هذه الحالة تكون المحكمة قد قضت بما لم يطلبه الخصم ويكون حكمها قابلاً للالتماس (راجع في ذلك كتاب التماس اعادة النظر تأليف الاستاذ ناشد افندي حنا ص ١٤٠ فقره ٧ من النبعة ١٣٤ والحكم المشار اليه بهامشه تحت رقم ٣٧٠) ولما تقدم يتعين قبول الالتماس وتحديد جلسة لنظر الموضوع

( التماس محمد عبد الرحيم السحابي وحضر عنه الاستاذ حسن عبد الفتاح ضد يوسف مصطفى بكري وحضر عنه الاستاذ اديب حبيب رقم ٩٢٢٤ سنة ١٩٢٢ - رئاسة حضرة القاضي محمود يوسف )

٢٧٠

محكمة اسكندرية الجزئية

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢

سرقة . اختلاس . الخطأ في التسليم . ينفه .

المبدأ القانوني

إذا كان التسليم عن خطأ فانه ينفي الاختلاس. فاذا اشترى شخص بذلة مستعملة . فوجد في أحد جيوبها أوراقاً مالية فاحتفظ بها ولم يردّها للمالك . ففي هذه الحالة لم يحصل تسليم مطلقاً لأن التسليم وقع على البذلة لا على ما في الجيوب والبائع يجهل هذه الأوراق .

المحكمة

« حيث أن وقائع الدعوى تتلخص في أن المجنى

عليه بعث بنطلوناً للترزي مع صبيه وكان بالجيب محفظة بها ورقة بنكنوت تركت سهواً ولما ذهب وبحث عن المبلغ فلم يجده وقرر التري بأن المتهم فتش البنطلون وأخذ ما كان به

« وحيث حتى على فرض التسليم بصحة هذه الوقائع فهل ركن الاختلاس متوفر

« وحيث أن التسليم هنا حصل عن خطأ ومن المسلم به بين الشراح وأخذت به المحاكم أن التسليم ينفي الاختلاس لو كان حاصلًا عن خطأ مثال ذلك أنه يقع الخطأ في الشيء المسلم بمجملته كما لو اشترى شخص بذلة مستعملة فوجد في أحد جيوبها أوراقاً مالية فأخذها واحتفظ بها ولم يردّها للمالك قال جارسون أنه لم يحصل تسليم مطلقاً لأن التسليم وقع على البذلة لا على ما في الجيوب والبائع يجهل هذه الأوراق ولهذا يرى هذا المؤلف أن يد المتهم يد عارضة ويرتكب في هذا على اجماع المحاكم على هذا الرأي ( أنظر احمد بك أمين ص ٦١٤ وجاروسون خامس فقرة ٢٠٩٤ ص ٣٩٠ و٣٩١ - وجاروسون فقرة ٤٤٧ )

« وحيث ترى المحكمة الأخذ بهذا الرأي

( قضية النيابة ضد احمد عبده رضوان رقم ٨٠٣ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي خليل عفت بك وحضور حضرة محمد افندي شفيق وكيل النيابة )

٢٧١

محكمة الجيزة الجزئية

٢٨ فبراير سنة ١٩٣٤

١ - شفعة . بيع ابن العم لابن عمه . اعتباره في الدرجة الرابعة . جوازها .

٢ - شفعة . الجوار - وطريق بين الارضين - كاف لجوازها المبادئ القانونية

١ - تقضى البداهة حتى مع عدم وجود رأى نص بأن ابن العم يعتبر بالنسبة لابن عمه في الدرجة الرابعة لأن بينه وبين أبيه درجة وبين أبيه ( ٨ - ٢ )

وجده درجة وبين جده وعمه درجة وبين عمه وأبن عمه درجة وعلى ذلك يكون البيع الصادر منه لابن عمه جائزاً فيه الأخذ بالشفعة اذ بالرجوع الى النص الفرنسي للمادة ٢٤٠ مرافعات أهلى المأخوذة عنه الترجمة العربية نجد أن المترجم قد زاد فيه خطأ عبارة « على حسب طبقات الأصول » مع عدم وجودها فى النص الفرنسى . وهذه الزيادة هى التى أوجدت الغموض فى تفسير عبارة المادة العربية مع وضوح النص الفرنسى واتفاقه مع البداهة التى تقضى بأن العم يعتبر فى الدرجة الرابعة ٢ - يكفى للأخذ بالشفعة أن تكون أرض الشفيع مجاورة للأرض المشفوعة وأن يكون بين الأرض طريق مناصفة بينهما لكل جار منهما حق ارتفاق على النصف المملوك للجار الآخر .

المحكم

« من حيث ان دعوى المدعى تتحصل فى أن المدعى عليه الأول اشترى من المدعى عليه الثانى ٢٢ قيراطاً مبنية بصحيفة الدعوى ولما كان المدعى حق فى أخذها بالشفعة فقد رفع هذه الدعوى وبنائها على الأسباب التى بينها بصحيفتها والتى ستتناولها المحكمة بالبحث .

« ومن حيث ان المدعى عليه الأول دفع فرعياً بعدم قبول الدعوى لأنه ابن عم البائع وابن العم فى الدرجة الثالثة من درجات القرابة فلا تجوز الشفعة فيما بيع له منه عملاً بنص المادة ٣ من قانون الشفعة الصادر فى ٢٢ مارس سنة ٩٠١ » ومن حيث ان مثل هذا الدفع ليس من الدفوع الفرعية بل هو نص فى موضوع الحق والمحكمة تبحثه مع سائر الدفوع على هذا الاعتبار

« وحيث ان المادة الثالثة من هذا القانون نصت على أنه لاشفعة فيما بيع من المالك لأحد أقاربه لغاية الدرجة الثالثة ولم تبين كيف يكون احتساب الدرجات

« ومن حيث انه لو لم يوجد أى نص آخر فى القوانين على هذه الكيفية لكان أول ما تدعو اليه البداهة أن تقول المحكمة أن بين الابن والاب درجة وبين الاب والجد درجة وبين الجد والعم درجة وبين العم وابن العم درجة . فهذه أربع درجات لا وجه للاعتراض على كيفية حسابها على الاطلاق وإذن فابن العم ليس من الدرجة الثالثة ويكون من الجائز أن يشفع فيما بيع له من ابن عمه .

وهذا رأى فى بساطته ووضوحه وكونه حقاً لاشبهة فى الأخذ به خليف بالاثار على أى رأى آخر يغيره قد يستفاد خطأ أو صواباً من المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات وذلك بأن واضع قانون الشفعة لم يكن ممافى فيه أن يحيل إلى معرفة الدرجات على قانون المرافعة ولعله حسب أن معرفة ذلك لا يحتاج إلى نص . على أن بعض شارحي قانون الشفعة وبعض المحاكم جروا على وجوب حساب الدرجات بالكيفية التى نصت عليها المادة ٢٤٠ مرافعات فى باب الخبراء . ووقع خلاف مع هذا فى كيفية هذا الحساب فقال بعضهم بأن ابن العم يعتبر فى الدرجة الثالثة وبعض آخر قال أنه فى الدرجة الرابعة فكأننا نرجع إلى نص هذه المادة للاستشكال لالحل اشكال لأنه ليس هناك فى الواقع إبهام يلتمس رفعه ولا اشكال ينبغى حله

« ومن حيث ان المادة ٢٤٠ مرافعات نصت على ان ( يكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الأصول طبقة فطبقة إلى الجد الأصلى بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة فطبقة لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول



( الغاية ) فهذا النص بقوله ( على حسب طبقات الأصول ) وقوله ( بدون دخول الغاية ) يوهن أنه يجب إسقاط الابن والجد من حساب الدرجات فينتج عن ذلك أن يكون ابن العم في الدرجة الثالثة وقبل أن تبين المحكمة وجه الخطأ في ذلك ينبغي أن تشير إلى أنه نص في كيفية حساب الدرجات ومع أنه يقول بإسقاط الجد في هذه الكيفية فإن ذلك لا يعني أنه ليس لأجد درجة بالنسبة للآخرين فإذا رحننا نحسب الدرجات على حسب الظاهر وكان ابن العم في الدرجة الثالثة كان العم في الدرجة الثانية والجد في الدرجة الأولى فإذا تكون درجة الأب بالنسبة لابن؟ والحق أنه خطأ واضح ساق إليه النص العربي للمادة ٢٤٠ وإنه وإن كان النص العربي هو النص الرسمي إلا أنه من الحقائق التاريخية المسلم بها أن قانون المرافعات وضع أولاً باللغة الفرنسية ثم ترجم وطالما رجعت المحاكم إلى النص الفرنسي لتحديد مراد الشارع ولا ضير على المحكمة أن تفعل ذلك وهذه هي العبارة الفرنسية

Les degrés seront calculés par génération, en remontant jusqu' à l'auteur commun qui ne sera pas compté et en redescendant sur la ligne collaterale.

والترجمة الصحيحة لها ( تحتسب الدرجات طبقة فطبقة إلى الجد الأصلي الخ ) ولكن المترجم وضع ( بحسب طبقات الأصول ) وزيادة « على حسب طبقات الأصول » مع عدم وجودها في النص هي التي دعت إلى هذا الغموض الذي أدى إلى نتائج غير سائغة

« ومن حيث أن حساب الطبقات طبقة فطبقة par génération ينبغي معه عد الابن لأنه طبقة ثم الأب ثم الجد ثم العم ثم ابن العم فهذه خمس طبقات يسقط منها الجد فينتج أربع درجات أما أن خمس طبقات يكون بين أولها وآخرها ثلاث

درجات فقط فهو مالا سبيل إلى التسليم به « ومن حيث أنه يتضح من ذلك أن لا خلاف في الحقيقة بين ما يسيغه العقل من حساب الدرجات إذا اتفقت من كل قيد وترك رأى القاضى وبين ما قضت به المادة ٢٤٠ مرافعات إذا فسرت على حقيقتها « ومن حيث أنه لذلك يكون بيع ابن العم لابن عمه جائزاً فيه الأخذ بالشفعة

« ومن حيث أنه من الأسباب التي بنى عليها طالب الشفعة أن المدعى جار للارض المشفوعة من الجهة القبلية وأن بينهما طريقاً خاصاً لكل منهما النصف أى أن للارض المشفوعة ارتفاعاً على الأرض الشافعة ولهذه حق على تلك

« ومن حيث أنه تبين من الاطلاع على عقد القسمة المحرر بين المدعى والمدعى عليه الثاني البائع في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ أن الاثنين وعشرين قيراطاً التي بيعت إلى المدعى عليه الأول بالعقد المؤرخ في ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٣ وهى موضوع الدعوى تحد من الجهة القبلية بطريق خصوصى مناصفة بين الشافع والبائع

« ومن حيث أنه جاء بمذكرة المدعى عليه الأول أن ( هذا الطريق يمتد إلى مسافة أزيد من كيلو مترين وتقع على جانبيه أطيان لملاك متعدد بن واكل ملاك نصف الطريق الذي على رأس أرضه ووضعت مصالحة المساحة في عمالية فك الزمام الأخيرة العلامات الحديدية في منتصفه فيختص كل ملاك بنصيبه فيه أن شاء استعمله كطريق وأن شاء أدخله ضمن أرضه وهو فاصل بين حوضين الخ . فعلى أسوأ الفروض لا يكون للمدعى الا حق الجوار فقط ) « ومن حيث أنه لا نزاع اذن في أن أرض المدعى تجاور الأرض المشفوعة من الجهة القبلية وأنه اتفق مع البائع على ترك الطريق مناصفة بينهما فن ذلك يكون لكل جار حق ارتفاع على

نصفه المملوك تاجار الآخر . وليس لاحد منهما ادخال حصته في أرضه كما جاء بمذكرة وكيل المدعى عليه الأول وهذان السببان (الجوار وحقوق الارتفاق كافيان لا حاجة للمدعى الى طلبه والحكم له باحقته في أخذ العين المباعة بالشفعة)

«ومن حيث أنه فيما تقدم غناء عن البحث

في الوجوه الأخرى التي بذبت عاينها الدعوى ( قضية سيد حسن السرجاني وحضر عنه الاستاذ محمد أبو النين ابراهيم ضد محمد ليث حسن رقم ٢١٧ سنة ١٩٣٤ وثلاثة حضرة القاضي حسن المصنبي )

٢٧٢

محكمة بور سعيد الجزئية

١١ مارس سنة ١٩٣٤

١ - تعاقب . حرية التجارة . تقيدها بصفة عامة مطلقة . محرم

٢ - تعاقب . حرية التجارة . اتفاق على قفل المحال التجارية في وقت معين من الاسبوع . اتفاق جائز .

المبادئ القانونية

١ - الاتفاق المخالف لحرية التجارة هو مانص فيه على تقييدها بصفة عامة ومطلقة

٢ - اتفاق تجار على قفل دكاكينهم في وقت معين من الاسبوع واشترائط شرط جزائي على من يخلف هذا الاتفاق صحيح لعدم تقييده للتجارة بصفة عامة ومطلقة وغير مخالف للنظام العام

المحكمة

« من حيث ان وقائع الدعوى تتحصل في ان المدعين والمدعى عليه اتفقوا فيما بينهم بموجب عقد اتفاق رقم ١٧ يونه سنة ١٩٣٣ موقع عليه بأعضاءهم واختتامهم على غلق محالهم التجارية الموجودة في جهة معينة من المدينة في النصف الثاني من كل يوم جمعه من كل اسبوع من الساعة ١٢ ظهرا راجين من ذلك الصالح العام وامكان تمتع موظفيهم بقسط من الراحة الواجبة على أن ينفذ الاتفاق من ٢٣ يونه سنة ١٩٣٣ ولمدة خمس سنوات قابلة

للتجديد ونص فيه على شرط جزائي لكل من يقصر منهم في الوفاء قدره ٥ جنيهات لكل يوم يتمتع فيه عن الغلق تدفعه جمعية التجار المكونه من المدعين لجهة خيرية ولكن المدعى عليه بالرغم من مشاركته للمدعين في شعورهم وموافقتهم على الاتفاق المذكور وتوقيعه عليه لم يعمل به وضرب به عرض الحائط وفتح محله المتفق على غلقه يومى الجمعة في اسبوعين مبينين في اعلان الدعوى فاختصمه المدعون في هذه الدعوى وطلبوا الحكم عليه بمبلغ ١٠ جنيهات قيمة الشرط الجزائي المتفق عليه وارتنكوا في اثبات دعواهم الى عقد الاتفاق المذكور

«ومن حيث ان الحاضر عن المدعى عليه اقر بعدم وفائه للتعهد ودفع الدعوى اولا ببطالان هذا الاتفاق لمخالفته للنظام العام وحرية التجارة - ثانيا - انه لم يكلف بالوفاء حتى يستحق الشرط الجزائي (مادة ١١٩ مدني وما بعدها) - ثالثا - انه وقع على الاتفاق المذكور بعد ادخال الغش عليه دون أن يعلم ماهيته ومحتوياته

«ومن حيث انه من المبادئ المقررة قانونا والمأخوذ بها علما وقضاء انه يشترط لصحة التعهدات ان تكون مبنية على سبب صحيح ( certaine ) وجائز قانونا ( Licite ) أى غير مخالف للقانون ( loi ) او الآداب العامة ( bonnes moeurs )

او النظام العام ( ordre public ) «ومن حيث ان السبب يكون مخالفا للقانون او النظام العام اذا مامس القوانين النظامية او الدستورية المعمول بها في الدولة كأن يتدخل في سلامتها ( sureté de d'état ) او في وظائفها العامة ( offices ) او في حقوق افرادها السياسية ( droits publics ) او اذا أثر على قوانين عقوباتها ( lois de police et de sureté ) او باقى القوانين الخاصة بمالياتها من رسوم



الاطلاق اذا لم تحدد بزمان او مكان معينين فاذا ما تحددت بهما معا على حسب قول بعضهم او باحدهما على حسب الراى الراجح والمعمول به في فرنسا انقضت عنها صفة الاطلاق وأصبحت صحيحة

Suivant une opinion, la promesse de ne pas exercer une industrie dans un lieu déterminé ne serait licite qu'à la condition, en même temps de n'être jamais faite que pour un temps limité.

Mais suivant l'opinion qui paraît dominante on considère que la renonciation à l'exercice d'une certaine commerce ou d'une certaine industrie est valable quoique perpétuelle, lorsqu'elle est restreint à un lieu déterminé ou, quoique s'étendant à tous les lieux lorsqu'elle est renfermée dans un certain laps de temps.

(نفس المرجع نبذة ٢٧٣ وما بعدها)

وعلى ذلك فصحيح التعهد الذى ياتزم به شخص معين بالامتناع عن التجارة أو صناعة معينة في زمن معين ومكان محدد او في احداها فقط على حسب الراى السائد

« ومن حيث أن حرية المنافسة التجارية معناها ترك كل تاجر يبيع بضائعه طبقاً لهواه بحسب الاسعار التى يحددها بنفسه وتتفق مع مصالحه ودخله وإيراده وصاريفه ومن ثم فمناف هذه الحرية وباطل كل شرط يتفق فيه بين التجار على عدم بيع بضاعة أو بضائع معينة أو على عدم بيعها الا بسعر محدد في الاتفاق

« ومن حيث ان الثابت من وقائع الدعوى الحالية السابق ذكرها أن الشرط الذى اتفق عليه لا يناهى كلية حرية التجارة أو المنافسة فيها اذ تحدد فيه مكان وزمان قفل الدكاكين وعدم

جبارك او ضرائب مباشرة وغير مباشرة ورسوم تسجيل وخلافه او ناقض بعض نصوص القانون المدنى فيها والمتعلقة بالأحوال الشخصية للأفراد والميراث والزواج وتأخير العمل وطرق إثبات التعهدات والتخالف منها والحرية والمساواة الشخصية او قانون المرافعات اذا مامس النظام المعمول به في المحاكم عموماً أو الرسوم المستحقة؛ القانون التجارى اذا ما مضى حرية التجارة او الصناعة

interdiction d'exercer une industrie ou un commerce entraves à la libre concurrence) أو التنافس الشريف.

« ومن حيث ولو ان حرية التجارة او الصناعة او التنافس الشريف القانونى مسألة تقديرية للمحاكم تقضى فيها في كل مسألة على حدة تبعاً لظروف وقوانين وقرائن الدعوى المطروحة أمامها الا ان القضاء العالى المصرى والفرنسى استقر على ان القيود التى تعتبر منافية لحرية التجارة أو الصناعة هى التى تربطها وتشأها بصفة عامة (Générale) ومطلقة (absolue) اما ما خالف ذلك من قيود اخرى فلا تمس حرية التجارة في شيء ما وتكون صحيحة قانوناً هى والتعهدات التى احتوت عليها Est nule comme contraire au principe de la liberté du commerce et de l'industrie, la convention qui entraîne pour l'une des parties l'interdiction d'exercer son industrie d'une manière générale et absolue.

Il est naturellement et la convention d'exercer un commerce ou une industrie est limitée quant au temps ou quant au lieu.

(تعليقات دالوز على المادة ١١٣٣ مدنى فرنسى نبذة ٢٤٦ وما بعدها)

« ومن حيث ان قيود حرية التجارة تتخذ صفة

الاتجار والبيع بل قصد منه على عكس ذلك المحافظة على صالح التجار عامة ومستخدميهم خاصة ومن ثم يكون مادفع به الحاضر عن المدعى عليه متعلقا ببطلانه لهذا السبب غير صائب

«ومن حيث أن القضاء الفرنسي أخذ بهذا الرأي في حالة مماثلة لهذه حيث قضى بصحة الاتفاق المعمول بين تاجرين على قفل محلاتهما كل يوم احد من كل أسبوع وبما نص عليه من تعويض وشرط جزائي

La convention par laquelle des commerçants s'engagent à tenir leurs magasins fermés les dimanches et fêtes, n'impliquent qu'une interdiction de vente limitée quant à la durée, n'est contraire à la liberté du commerce et de l'industrie et par conséquent à l'ordre public (نفس المرجع نبذة ٣٠٠)

«ومن حيث انه بالنسبة للأمر الثاني فالتضمينات مستحقة عن مخالفة المدعى عليه لالتزام بالامتناع عن فعل معين وهو عدم فتح دكانه والبيع فيه في الايام المتفق عليها وتستحق بمجرد عدم وفائه بهذا الالتزام دون ضرورة لتسليف بالوفاء لعدم وجود فائدة منه وعلى ذلك فالقول باشتراط ذلك طبقاً لنص المادة ١٩١ مدني وما بعدها غير قويم ولا تأخذ به المحكمة «ومن حيث ان المحكمة لا تغير التفاتا مذهب

اليه المدعى عليه بمذكرته من أنه غش وقت التوقيع على الاتفاق أو انه لا يعرف ماهيته أو محتوياته لعدم قيام الدليل على ذلك لأن الغش في هذه الحالة يكون تزويراً معنوياً يجب اتخاذ طريق مخصوص لإثباته

«ومن حيث ولو أن الاتفاق الذي يتمسك به المدعون نص على مبالغ معين في حالة عدم الوفاء وهي فتح الدكاكين وتوافرت فيه حالة الضرر الذي لاشك حائق بالمدعين بسبب قفل دكاكينهم وعدم الاتجار فيها والسكسب منها دونه إلا أن الاستفادة من وقائع الدعوى أن الشرط الجزائي المنصوص عليه قصد منه التهديد فقط فهو تهديد يحق لهذه المحكمة تخفيضه إلى المبلغ الذي تراه مناسباً وتقدره بمبلغ ٢ جنيهين فقط عن كل يوم (يراجع حكم دوائر الاستئناف بمجموعة الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ومنشور في المجموعة الرسمية ٢٧ عدد ١٠١ ص ١٥٣)

«ومن حيث انه يتعين لذلك الزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعين مبلغ ٤٠٠ اربعمائة قرش صاغ والمصاريف المناسبة بلانقاذ لأن الحكم حضوري لا يستأنف .

( قضية محمد افندي المغربي الشهير بالديماطي وآخرين وحضر عنهم الأستاذ على متولى البحر اوى عند الحاج على أبو الفيط وحضر عنه الأستاذ حسين الجندى رقم ١٨١ سنة ١٩٣٤ رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب )

## قضاء المحاكم المختلطة

### المبادئ القانونية

(١) اذا كان الاستبدال قاصراً على تغيير المدين فليس للمدين الجديد ان يحتج قبل الدائن بالدفع المدعى بها والتي كانت خاصة بعلاقته مع المدين الأصلي

(٢) أن الاستبدال باحلال مدين محل آخر الذي

٢٧٣

### محكمة الاستئناف المختلطة

٤ يناير سنة ١٩٣٣

- ١ - استبدال مدين بأخر - دفع - من المدين الجديد . من علاقاته مع المدين الأصلي . لا يحتج بها .
- ٢ - استبدال . حق المدين الجديد . فرجوعه على المدين السابق .



كان من نتائج براءة ذمة المدين الأصلي قبل دائنه لا يتنافى مع طلب المدين الجديد ضده بأن يتحمل هو ما قد يحكم عليه بالتزامه به بسبب هذا الاستبدال (استئناف محمد حسن دوك ضد خورى اخوان وآخرين رئاسة المسيو فافك . مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٥ ص ١٠١)

٢٧٤

## محكمة الاستئناف المختلطة

١٠ يناير سنة ١٩٣٣

مسئولية . مستخدم . عمل إضافي فوق طاقته . كان في مقدوره أن يتيقنه . عدم مسؤولية الخدم .

## المبدأ القانوني

لا يسأل الخدم عما قد قبله المستخدم في مدة معينة من القيام بعمل إضافي لا يتجاوز قوى الانسان العادى عادة ولو انه بالنسبة له - وهو ما كان عليه أن يقدره أكثر من أى شخص آخر كان مجهوداً من شأنه الأضرار بصحته إضراراً كبيراً (١) (استئناف ايجستوفيه ضد شركة التلغرافات الشرقية ليمتد رئاسة المستر ماك بارت . المجلة والسنة المذكورتين ص ١٠٩)

٢٧٥

## محكمة الاستئناف المختلطة

١٠ يناير سنة ١٩٣٣

١ - منقول . استرداده . الدعوى به . ضد الحائز بحسن نية . جوازها في أحوال الضياع أو السرقة . حالة خيانة الأمانة . عدم جوازها فيها .  
٢ - منقول . حيازته بحسن نية . تمسك الدائن به . حمل الدليل على المسترد .

٣ - سمسار بورصة . بنكير . سند لحامله . عرضه عليه . عدم استلامه . ليست حجة عليه لاثبات سوء نيته .

٤ - رهن حيازى . تمسك الدائن بالحيازة بحسن نية . مشروعيتها المبادئ القانونية

(١) أن حق استرداد المنقولات لا يمكن أن يوجه ضد الحائز بحسن نية إلا في الأحوال المبينة على سبيل الحصر في القانون وهي حالتا الضياع أو السرقة وبناء على هذا لا يمكن أن يتناول حالة خيانة الأمانة

(١) راجع حكم استئناف مختلط ١٩ مايو سنة ١٩٢٨

(مجموعة ٤٠ ص ٣٧١)

(٢) على الدائن الحاجز الذى يتمسك بمبدأ أن حيازة المنقول دليل على ملكيتها أن يثبت حسن نيته . ويعتبر فرضاً كذلك حتى يثبت المسترد عكسه . ومن سلطة القاضى تقدير هذا الدليل نهائياً  
(٣) اذا كان احد سمسارة البورصة أو البنكيري عند ما عرض عليها سنداً من السندات التى لحاملها وفى الأحوال العادية حسب مهنته لم يحتفظ للاستعلام من مصرف المدين بالنسبة لما قد يحتاج به على هذا السند فلا يكفي هذا وحده - ومع عدم وجود تشريع فى الديار المصرية بهذا الصدد - تغلب قرينة حسن النية التى يحق لكل حائز أن يتمسك بها حتى يقدم الدليل على العكس (٢)  
(٤) للدائن الحائز حق التمسك بمبدأ حيازة المنقول بحسن نية اذا كان قد استلم من مدينه منقولا لم يكن مملوكاً له

(استئناف محمداندى الحسينى ضد غنائيل فتوش واخرى رئاسة المستر ماك بارت المجلة والسنة المذكورتين ص ١١١)

٢٧٦

## محكمة الاستئناف المختلطة

١٠ يناير سنة ١٩٣٣

١ - امتياز . باستغلال أراضى . النص على حق الحكومة فى استرداد بعضها للنفعة العامة - مشروعيتها

٢ - عقد منح امتياز - لأرض حكومة - عقد ادارى - عدم تطبيق قواعد التعهدات العامة

٣ - عقد ادارى - عدم وجود نظام خاص به - غير مانع من تطبيق شروطه العامة

٤ - امتياز - حق الحكومة فى أخذ جزء من الاراضى . عدم سقوطه بمضى المدة

٥ - ضمان البائع . تقديره للحكمة . حسب احواله

٦ - بيع . عدم النص على قيود المبيع . الاحالة على عقود الملكية الأصلية . كاف

(١) انظر استئناف مختلط ١٢ / ٥ / ١٩٢٦ (مجموعة ٢٨ - ٤٠٤) و ٧ / ٣ / ١٩٢٨ (مجموعة ٤٠ - ٢٢٣) و ٢٦ / ٦ / ١٩٢٨ (مجموعة ٤٠ - ٤٦١) و ٤٩ / ٢ / ١٩٢٩ (مجموعة ٤١ - ٢٤٩)

(٢) راجع استئناف مختلط ١٢ / ٥ / ١٩٢٦ (المجموعة ٢٨ - ٤٠٥)

## المبادئ القانونية

(١) ان النص الوارد في امتياز باستغلال اراضي بحيرة بأن للحكومة الحق في أى وقت أن تأخذ أجزاء من الاراضى مما يكون لازماً لإنشاء طريق أو اعمال ذات منفعة عامة وبغير ان تكون ملزمة بدفع أى تعويض ايا كان هو نص صحيح قانوناً. على أن هذا الحق المقيد بالضرورات الزراعية أو الخاصة بالطرق في هذه المنطقة لا يجب أن يصل الى حد مصادرة الملك المتنازل عنه جميعه كما يبقى قائماً الى أن تسقط صفتها كملك زراعى بسبب تجزئة هذه الاراضى بين صغار الملاك أو تخطيطها كأراضى بناء (٢) ان عقد منح امتياز من الحكومة لجزء من املاك الدولة كبحيرة مثلاً ليس عقداً من العقود العادية بل هو عقد ادارى لا يترتب عليه ان يطبق بشدة مبادئ التعميدات العامة في القانون (٣) عدم وجود نظام خاص بالعقود الادارية في مصر لا يمنع من تطبيق قواعد هذا الحق العامة (٤) اذا نص في عقد امتياز بمنح اراضى زراعية أن الحكومة تحتفظ بحقها في اخذ جزء من هذه الاراضى لحاجات المنافع العامة بلا تعويض فثقل هذا النص الموضوع لا غرض متصلة بالمصاحبة العامة . لا يكون قابلاً للسقوط بمضى المدة طالما ان الاراضى الخاصة بهذا الامتياز محتفظة بصفتها اراضى زراعية وبحاجتها الى هذه الاعمال العامة ومن حق المحاكم تقدير ذلك

(٥) في أحوال ضمان البائع يكون للمحاكم حق النظر وتقدير كل حالة حسب ارادة المتعاقدين (٦) ليس الزامياً النص في عقد البيع على ما يشترط العين المباعة من القيود ويكفى في التزام البائع بذكرها النصوص الواردة عنها في عقود الملك الأصلية المشار اليها في العقد (١)

(استئناف اسكاردى روزنبرج ضد الحكومة المصرية وآخرين رئاسة المستر مالك بارنت المجلة والسنة المذكورتين ص ١١٤)

(١) انظر استئناف مختلط ١١ / ٢ / ١٩٠٩ (مجموعة ٢١ ٢٢٨) ٢٨ / ١٢ - ٩١١ (مجموعة ٢٣ - ٧٠) و ٢٣ - ٩١٢ - ٥ (مجموعة ٢٤ - ٣٦٢)

## ٢٧٧

## محكمة الاستئناف المختلطة

١١ يناير سنة ١٩٣٣

١ - اختصاص قاضى المواد المستعجلة . الواقع في دائرته العقار

المطلوب قسمته . ثابت

٢ - حراسة . حالة انتهاء عقد ايجار أحد الشركاء . وعدم

اتفاقهم على الادارة . جوازها

٣ - ثمرات عقار . مرهون . لا يكفي لالحاقها به

## المبادئ القانونية

(١) يختص قاضى الأمور المستعجلة الواقع في دائرته دعوى القسمة بالنظر في الأمور المستعجلة التى تتخذ حتى يفصل في الدعوى كوضع حارس على الأعيان المطلوب قسمتها (١)

(٢) تعتبر حالة استعجال مستوجبة تعيين حارس على الأعيان المطلوب قسمتها إذا كان عقد الايجار الصادر لصالح أحد الشركاء قد انتهت مدته وكان الشركاء على خلاف في طريقة استغلال الاطيان (٣) لا يكفي الرهن العقارى لالحاق ثمرات

العقار به لصالح الدائن المرتهن (٢)  
(استئناف يحيى قوالى بك ضد ورثة جليله وهاتم وآخرين رئاسة الميسر فافنك — المجلة والسنة المذكورتين ص ١١٨)

## ٢٧٨

## محكمة الاستئناف المختلطة

١١ يناير سنة ١٩٣٣

١ - استعجال . حكم قاضى البيوع - في حلول دائن محل آخر

في الاجراءات . ليس من سلطة قاضى المواد المستعجلة

٢ - حارس قضائى . طلب انتهاء مأموريته . طلب بقائه .

بدعوى فرعية . في الاستئناف . عدم جوازه

(١) انظر استئناف مختلط ١٢ - ١١ - ٩١١ (المجموعة ٢٢ - ١٤) و ١٦ - ٣ - ٩٢١ (المجموعة ٣٣ - ٢١٩) و ٣٠ - ٤ - ١٩٢٥ (المجموعة ٣٧ - ٣٨٧) و ٢٠ - ١ - ٩٣٦ (مجموعة ٣٨ - ٤٢٧)  
(٢) قارن استئناف مختلط ١٢ - ١ - ١٩١٧ (المجموعة ٢٩ - ١٦٣)



## المبادئ القانونية

(١) ليس من سلطة قاضي المواد المستعجلة تقدير حكم القاضي المنتدب للبيوع في حلول دائن محل آخر في الاجراءات (مادة ٦٧٧ مرافعات مختلط) (٢) لا يجوز في دعوى طاب انتهاء مأمورية الحارس المعين طبقاً للمادة ٦٢٢ مرافعات مختلط رفع دعوى فرعية وعند نظر الاستئناف بطاب استبقاء الحارس لاسباب مختلفة عن الاسباب الأصلية (استئناف بيربارزولى واخر ضد حسين بك هلال وآخر رئاسة المسير فافك المجلة والسنة المذكورتين ص ١٢٠)

٢٧٩

## محكمة الاستئناف المختلطة

١١ يناير سنة ١٩٣٣

- ١ - عقد استخدام . شرط الاعفاء من المسؤولية . في حالة الرقت . في وقت غير لائق . مخالفته للنظام العام . بطلانه
- ٢ - عقد إجارة الأشخاص . فسخه . في وقت غير لائق . وجوب الاعلان واعطاء مهلة كافية .

## المبادئ القانونية

(١) ان الشرط الذي من شأنه اعفاء المخدم من نتائج تعهده القانوني الذي يحرم عليه وعلى المستخدم على السواء فسخ العقد في وقت غير لائق هو شرط باطل لمخالفته للنظام العام . ومثله الشرط الذي يحدد بصفة عامة ميعاد الاعلان السابق بشهر على الأكثر مهما كانت مدة الخدمة (٢) ان التزام المخدم الذي يرفت مستخدمه في غير حالة التعسف في استعمال الحق بذاته ينحصر في اعلانه قبيلها بمدة كافية حتى يستطيع

ان يجد له عملاً وذلك بإعطائه وقتاً كافياً لهذا الغرض (١)

( استئناف جورج ابراهيم ضد شملا اخوان رئاسة المسير فافك . المجلة والسنة المذكورتين ص ١٢٢ )

(١) انظر استئناف مختلط ١٨ - ٥ - ١٩٣٢ ( المجموعة ٤٤ — ٢٣٠ )

٢٨٠

## محكمة الاستئناف المختلطة

١١ يناير سنة ١٩٣٣

قاصر . بلغ دون الحادية وعشرين وبعد الثمانية عشر سنة . منع اشتغاله بالتجارة . ليس حجراً مطلقاً . جواز إشهار افلاسه .

## المبدأ القانوني

الشخص الذي بلغ سن الثمانية عشر سنة ولم يبلغ الحادية وعشرين سنة ليس محجوراً أعليه حجراً مطلقاً في الاشتغال بالتجارة ومع النتائج التي تترتب على ذلك . فالقاصر المسلم المأذون له من وصيه (مادة ٤٩٢ أحكام شرعية) . وبالتالي من والده وليه الطبيعي بالاشتغال بالتجارة يكون مسئولاً من الوجهة التجارية بالنسبة للغير . وبذلك يحق طاب اشهار افلاسه (١)

( استئناف محمد عبد العال محمد البرملجي ضد فيتال موداي وآخرين رئاسة المسير فافك . المجلة والسنة المذكورتين ص ١٢٢ و ١٢٣ )

(١) راجع استئناف مختلط ٢٢ - ٤ - ١٩٠٣ ( المجموعة ١٥ — ٢٥٣ ) و ٢٦ - ٤ - ١٩٢٢ ( المجموعة ٣٤ — ٣٦٧ )

العدد السابع      فهرست القسم الثاني      الستة الرابعة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الصفحة	الترتيب
( ١ ) قضاء محكمة استئناف مصر			
١ مسؤولية . مالك السيارة . حادث بفعل قائد السيارة . مسؤولية المالك عنه . أساسها . مسؤولية السيد عن فعل خدمته . - ٢ - مسؤولية السيد . تفسير . مستخدمين . رب العمل . تفسيره شروط مسؤولية السيد . أثناء تأدية الوظيفة . اختيار المستخدم . تبعيته للسيد . صاحب جراج . إرساله لسائق من عنده لاستلام سيارة لتخزينها . حادث . عدم مسؤولية صاحب السيارة عنه . - ٣ - مسؤولية . صاحب السيارة . مسؤوليته عن ملكيته للسيارة . يشترط فيها أن يكون الضرر بسبب عيب أو خلل في اجزاء السيارة .	٢ أبريل ١٩٣٣	٤٧٨	٢٤٩
تركة . تفسيرها . شخصية التركة . قائمة لحين قسمتها	» » ٢	٤٨٠	٢٥٠
هبة . هبة دين على الغير . تسليم سند الدين . هبة باطلة	» » ١٦	٤٨٢	٢٥١
إعلان . شيخ بلد . شيخ عن حصبة أخرى . جواز استلامه لإعلان .	١٨ نوفمبر ١٩٣٣	٤٨٣	٢٥٢
١ - رهن . فسخ . نقص الغلة عن الفائدة المذكورة . ليس سبباً للفسخ . - ٢ - دين . سداد . شرط السداد عند المقدرة . صحيح . تحديد ميعاد السداد . يكون بمعرفة القاضى	١٣ يونيه ١٩٣٣	٤٨٤	٢٥٣
معارضة . حكم . غياب المستأنف عليه . حجز القضية للحكم مع مذكرات . تقديم المستأنف عليه لمستنداته ومذكراته . الحكم الصادر يعتبر حضورياً .	٢١ نوفمبر ١٩٣٣	٤٨٧	٢٥٤
دين . إيجار . تنازل . الاتفاق على حق الدائن الرجوع فيه عند عدم السداد في الميعاد . شرط تهديدى . وجوب الحكم بالضرر الحاصل .	» » ٢٢	٤٨٨	٢٥٥
١ - نزاع ملكية . حلول دائن مسجل . شروط اعتبار طالب البيع متنازلاً عن الاجراءات . وجوب تقريره في قلم الكتاب	٢٢ نوفمبر ١٩٣٣	٤٩٢	٢٥٦



## العدد السابع

## فهرست القسم الثاني

## السنة الرابعة عشرة

الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ما يخص الأحكام
٢٥٧	٤٩٤	٢٨ نوفمبر ٩٣٣	بالتنازل . اعلان العدول بالجلسة . لا يكفي لاعتباره متنازلاً . - ٢ - نزاع ملكية . حلول . شروط حلول الدائن محل طالب البيع محاماه . آتاعاب . لا تسقط بمضى ٢٦٠ يوماً إلا بعد حلف اليمين على سدادها . ( سقوط )
٢٥٨	٤٩٥	٣ ديسمبر ٩٣٣	تعويض . حامل . إصابته أثناء العمل . وفاته . وجوب تعويض ورثته . بصرف النظر عن الخطأ .
٢٥٩	٤٩٧	١٢ سبتمبر ٩٣٣	( ٢ ) قضاء المحاكم الكلية اختصاص . اتفاق على اختصاص قاض في كل نزاع ينشأ عن العقد . اختصاصه باصدار الأوامر التحفظية
٢٦٠	٤٩٨	٤ يناير سنة ٩٣٣	بيع . وعد بالبيع . شروطه . وجوب الاتفاق على الثمن
٢٦١	٥٠٠	١٤ فبراير »	إثبات . محضر تحقيق البوليس . ليس له قوة مدنياً
٢٦٢	٥٠١	٢٦ » »	١ - معاش . تقادم . وجوب تسليم السركى . الاخطار لا يقوم مقامه . - ٢ - معاش . تحويله لأحد المصارف . لا يفي من وجوب تسليم السركى - ٣ - معاش . تقديره . منازعة . لا يشترط فيها رفع دعوى . - ٤ - معاش استثنائي . ترتيبه بقرار من مجلس الوزراء . عدم خضوعه لقانون . منحة - ٥ - مجلس الوزراء . قراراته . حق مكتسب . عدم جواز الرجوع عنها اذا تعلق بها حق مكتسب . معاشات . قاصر على المنح والزيادة . لا يشمل النقص . - ٦ - معاش . تقادم . المنازعة . توقف سريان التقادم .
٢٦٣	٥٢٠	٢٥ يناير ٩٣٣	( ٣ ) القضاء المستعجل ١ - آتاعاب . الأمر بتقديرها . طبيعته . التقدير دون الالتزام . ٢ - آتاعاب . حق المدين في دفع الزامه بادائها . اشكال في التنفيذ . سلطة المحكمة .
٢٦٤	٥٢٣	٧ مارس ٩٣٣	١ - اختصاص قاضى الامور المستعجلة . بطلان صحيفة دعوى

السنة الرابعة عشرة

فهرست القسم الثاني

المرد السابع

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
الملكية . بعد صدور حكم نزع الملكية . عدم اختصاص ٢ - اختصاص . عدم المساس بالموضوع . معناه . (٤) قضاء المحاكم الجزئية			
اختصاص مركزى . دعوى استرداد . جواز رفعها أمام محكمة المدين	٣ يناير ١٩٣٢	٥٢٥	٢٦٥
١ - تفسير . عقد . تفسيره . على أساس اجتناب تعطيل ألفاظه ٢ - رهن حيازى . عدم تسجيله . اعتباره دين عادى .	٩ يونيو ١٩٣٢	٥٢٧	٢٦٦
١ - قانون تخفيض الايجار . عن سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . لا يشترط استمرار الايجارة لسنة ١٩٣١ - ٢ - قانون تخفيض الايجار . عبارة « مع عدم الاخلال » . تحيل على قانون التأجيل في حدوده .	٦ أغسطس ١٩٣٢	٥٢٨	٢٦٧
خيانة امانة . عقد بين الطرفين . سداه التغيرير . ومبنى على إرادة المجنى عليه . للقيام بأداء عمل معين . نية الوكالة فيه . تفسيره اعتباره عقد وكالة . تبديد المال المسلم للوكيل . تطبيق المادة ٢٩٦	٢٩ أكتوبر ١٩٣٢	٥٣٠	٢٦٨
التماس . فى دعوى ضمان . الحكم برفض الدعوى قبل الضامن . بدون إبداء طلباته . اعتباره حكماً بما لم يطلبه الخصم . سرقة . اختلاس . الخطأ فى التسليم . ينفيه .	٣١ أكتوبر ١٩٣٢	٥٣٣	٢٦٩
١ - شفعة . بيع ابن العم لابن عمه . اعتباره فى الدرجة الرابعة . جوازها . ٢ - شفعة . الجوار . وطريق بين الأرضين . كاف لجوزاها	٢٠ نوفمبر ١٩٣٢	٥٣٤	٢٧٠
١ - شفعة . بيع ابن العم لابن عمه . اعتباره فى الدرجة الرابعة . جوازها . ٢ - شفعة . الجوار . وطريق بين الأرضين . كاف لجوزاها	٢٨ فبراير ١٩٣٤	٥٣٥	٢٧١
١ - تعاقد . حرية التجارة . تقيدها بصفة عامة مطلقة . محرم ٢ - تعاقد . حرية التجارة . اتفاق على قفل المحال التجارية فى وقت معين من الاسبوع . اتفاق جائز .	١١ مارس ١٩٣٤	٥٣٧	٢٧٢



## العدد السابع

## فهرست القسم الثاني

## السنة الرابعة عشرة

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(٥) قضاء المحاكم المختلطة			
١ - استبدال مدين بآخر . دفع . من المدين الجديد . عن علاقاته مع المدين الأصلي . لا يحتج بها - ٢ - استبدال . حق المدين الجديد . في رجوعه على المدين السابق .	٤ يناير سنة ١٩٣٣	٥٤٠	٢٧٣
مسئولية . مستخدم . عمل إضافي فوق طاقته . كان في مقدوره أن يتبينه . عدم مسؤولية المخدم .	» » ١٠	٥٤٠	٢٧٤
١ - منقول . استرداده . الدعوى به . ضد الحائز بحسن نية . جوازها في أحوال الضياع أو السرقة . حالة خيانة الأمانة . عدم جوازها فيها - ٢ - منقول . حيازته بحسن نية . تمسك الدائن به . حمل الدليل على المسترد - ٣ - سمسار بورصة . بشكير . سند لحامله . عرضه عليه . عدم استعلامه . ليست حجة عليه لاثبات سوء نيته - ٤ - رهن حيازي . تمسك الدائن بالحيازة بحسن نية . مشروعيتها	» » ١٠	٥٤٠	٢٧٥
١ - امتياز . باستغلال أراضى . النص على حق الحكومة في استرداد بعضها للمنفعة العامة - مشروعيتها - ٢ - عقد منح امتياز . لأرض حكومة . عقد إدارى . عدم تطبيق قواعد التعهدات العامة - ٣ - عقد إدارى - عدم وجود نظام خاص به - غير مانع من تطبيق شروطه العامة - ٤ - امتياز - حق الحكومة في أخذ جزء من الاراضى . عدم سقوطه بمضى المدة - ٥ - ضمان البائع . تقديره للمحكمة . حسب أحواله - ٦ - بيع . عدم النص على قيود المبيع . الاحالة على عقود الملكية الأصلية . كاف	» » ١٠	٥٤٠	٢٧٦
١ - اختصاص قاضى المواد المستعجلة . الواقع في دائرته العقار المطلوب قسمته . ثابت - ٢ - حراسة . حالة انتهاء عقد إيجار أحد الشركاء . وعدم اتفاقهم على الإدارة . جوازها - ٣ - ثمرات عقار . مرهون . لا يكفي للاحاقها به	» » ١١	٥٤٢	٢٧٨

العدد السابع      فهرست القسم الثاني      المئة الرابعة عشرة

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٧٨	١١ يناير ١٩٣٣	١- استعجال . حكم قاضي البيوع في حلول دائن محل آخر في الاجراءات . ليس من سلطة قاضي المواد المستعجلة - ٢- حارس قضائي . طلب انتهاء موريته . طلب بقاءه . بدعوى فرعية . عدم جوازه
٢٧٩	١١ « »	١- عقد استخدام . شرط الاعفاء من المسؤولية . في حالة الرقت في وقت غير لائق . مخالفته للنظام العام . بطلانه - ٢- عقد اجارة الاشخاص . فسخه . في وقت غير لائق
٢٨٠	١١ « »	قاصر . بلغ دون الحادية وعشرين وبعد الثمانية عشر سنة . منع اشتغاله بالتجارة . ليس حجراً مطلقاً . جواز اشهار افلاسه



## القسم الثالث

## القوانين والقرارات

مرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١  
بشأن المطبوعات (١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

## ١ - تعريف الاصطلاحات

مادة ١ - في تطبيق هذا القانون يقصد بكلمة « مطبوعات » كل الكتابات أو الرسوم أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير ذلك من وسائل التمثيل متى نقلت بالطرق الميكانيكية أو الكيماوية أو غيرها فأصبحت بذلك قابلة للتداول .

ويقصد بكلمة « التداول » بيع المطبوعات أو عرضها للبيع أو توزيعها أو الصاقها بالجدران أو عرضها في شبائيك المحلات أو أى عمل آخر يجعلها بوجه من الوجوه في متناول عدد من الأشخاص ويقصد بكلمة « جريدة » كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة

(نشر بالوقائع المصرية في ١٨ يونية سنة ١٩٣١ صحيفة ٨ من العدد ٦٥ ( غير اعتيادي ) )

## مذكرة ايضاحية

القانون المعمول به في شئون المطبوعات هو قانون سنة ١٨٨١ وهو أول قانون مصرى في الموضوع وكان قد حل محل القانون العثماني الصادر في سنة ١٨٨١ والذي اكمل بالقرار الوزاري الصادر في سنة ١٨٦٧ . وقانون سنة ١٨٨١ يقرر النظام الخاص بالطاعة والنشر على العموم كما يقرر الاحكام الخاصة بالجرائد والنشرات الدورية . ونول للحكومة سلطة التعطيل والالغاء بالنسبة لهذه الجرائد والنشرات محافظة على النظام العام أو الدين أو الآداب .

ظلت هذه الاحكام تطبق حتى سنة ١٨٩٤ حين اخذت الحكومة في ترك استعمال سلطتها المشار اليها بمجترمة بالمحاكمات الجنائية على ما قد يرتكب من وجوه الاخلال بالنظام العام أو الآداب . واستمرت تؤثر الطريق الاخير حتى علت الشكوى من فوضى الصحافة ورددتها الهيئات النيابية نفسها مطالبة الحكومة باستعمال وسائل علاج حاسمة . فعمدت الحكومة إلى ما كانت تركته وأعلنت بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ عودتها الى استعمال ماخوله لإياها قانون سنة ١٨٨١ من السلطة . ودلت التجارب وخصوصا تجارب السنين التي تلت الحرب - على أن تلك السلطة أداة نافعة بل ضرورية في إدارة الأمور العامة - فان بعض الصحف نهجت في تلك الفترة التي كان فيها للاقسام والتحزب أسوأ الأثر في النفوس أخطر الطرق واستخدمت لاذكاً نار الشقاق ونوسيع هوته وإثارة الخواطر على الحكومات القائمة كل وسيلة ممكنة . غير متورعة عن اختلاق الامخبار الكاذبة أو استعمال العبارات المثيرة بل وعن كيل التهم جزافاً ونهش الأعراض .

ويقصد بكلمة «الطابع» صاحب المطبعة ومع ذلك فإذا كان صاحب المطبعة قد أجرها إلى شخص آخر فأصبح ذلك الشخص هو المستغل لها فعلا فكلمة «الطابع» تنصرف إلى المستأجر .  
ويقصد بكلمة «الناشر» الشخص الذي يتولى نشر أى مطبوع .

## ٢ - فى الأحكام المتعلقة بجميع المطبوعات

مادة ٢ - يجب أن يذكر بأول صفحة من أى مطبوع أو بأخر صفحة منه اسم الطابع وعنوانه واسم الناشر وعنوانه إن كان غير الطابع وكذا تاريخ الطبع

مادة ٣ - عند إصدار أى مطبوع يجب إيداع نسختين منه فى المحافظة أو المديرية التى يقع الأصدار فى دائرتها لإرسالها إلى دار الكتب الملكية . ويعطى إيصال عن هذا الإيداع .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام المادتين الثانية والثالثة يحكم من أجلها على الطابع وعلى الناشر ، إن وجد ، بغرامة لا تتجاوز مائة قرش وبالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

مادة ٥ - لا تسرى أحكام المادتين الثانية والثالثة على المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو التجارية

## ٣ - فى الأحكام الخاصة بالجرائد

مادة ٦ - يجب أن يكون لكل جريدة رئيس تحرير مسئول يشرف إشرافاً فعلياً على كل محتوياتها أو مجلة محررين مسئولين يشرف كل واحد منهم إشرافاً فعلياً على قسم معين من أقسامها

مادة ٧ - يجب أن يكون رؤساء التحرير أو المحررون المسئولون حائزين للصفات الآتية .

أولاً . أن يكونوا مصريين إذا كانت الجريدة تنشر كلها أو بعضها باللغة العربية

ثانياً . أن لا تقل سنهم عن خمس وعشرين سنة ميلادية

لذلك كان فى استعمال الحكومة لما خوله من سلطة التعطيل والالغاء بعض التخفيف للاضرار التى تنجم عن مثل تلك الفوضى الخلقية والسياسية .

على أنه لما صدر دستور سنة ١٩٢٣ والمادة ١٥ منه تقرر أن ، الصحافة حرة ، فى حدود القانون ، والرقابة على الصحف محظورة وانذار الصحف أو وقفها أو الغائها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى ، . لم يكن يمكن أن يبقى قانون سنة ١٨٨١ على علته ، فإن ما جاء فيه من سلطة مطلقة للإدارة فى التعطيل أو الالغاء أصبح منسوخاً بالحكم الدستورى المتقدم ذكره ومن جهة أخرى أصبح من الواجب أن يراعى فى تطبيق أحكامه الأخرى روح الدستور الجديد وأن يكن هذا الواجب ليس بين الحدود أو واضح الأثر .

وقد تكررت الوزارة التى تولت نشر الدستور فى وضع قانون للطبوعات يتفق مع هذه الروح ووضع لذلك مشروع فعلا احتلى فيه ، فيما عدا بعض أحكام خاصة ، مثال النشر بغير الفرنس .

غير أنه لفت نظر الوزارة القائمة بالأمر فى سنة ١٩٢٤ إلى أن التجارب دلت على فساد هذا النظام خصوصاً فيما يتعلق بقواعد المسئولية فيه ونصح لها باستحسان تشكيل لجنة للنظر فيما يجدر الأخذ به فى هذا الشأن من مستحدثات التشريعات الأجنبية الجديدة وقد ترتب على ذلك أن عدل عن المشروع الذى كان قد تم وضعه غير أنه لم تشكل أية لجنة واكتفت الحكومات بتطبيق قانون سنة ١٨٨١ على الوجه الذى يتفق فى نظرها مع دستور سنة ١٩٢٣

فلما كانت سنة ١٩٢٨ أوقف فيما أوقف من أحكام الدستور حكم المادة ١٥ المتقدم ذكرها . وبذلك استعادت الحكومة سلطة مطلقة بالنسبة للجرائد ولم تبخل باستعمالها فيما اعتقدته واجباً وضرورياً للمحافظة على النظام العام . ومن ذلك الحين فكرت الحكومة جدياً فى وضع قانون للطبوعات يجمع إلى حماية حرية الصحافة وضع الضوابط والزواجر الكافية لحماية النظام العام والآداب من الفوضى التى لا شك أن تلك الحرية عدها .



ثالثا . أن يكونوا كاملي الاهلية

رابعا . أن لا يكون قد حكم عايهم لجناية من الجنايات العادية أو لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تقالس بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو إغراء شهود أو هتك عرض أو إغراء قصر على البناء أو تشرد أو لجنحة ارتكبت للفرار من الخدمة العسكرية أو لشروع في ارتكاب جريمة بما ذكر متى كان الشروع منصوفا عليه في القانون . خامسا . ألا يكون قد حكم عليهم بالعزل من وظائفهم أو بشطب إسمهم بقرار تأديبي لأفعال ماسة بشرفهم أو سلوكهم

سادسا . ألا يكون قد حكم عايهم مرتين لجرائم من المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني وفي الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلى

سابعا . أن يكونوا حسنى السمعة

ثامنا . ألا يكونوا من أعضاء البرلمان

مادة ٨ - يجب على كل من أراد أن يصدر جريدة أن يقدم إخطارا كتابيا بذلك إلى المحافظة أو المديرية التي يتبعها محل الاصدار وأن يودع في نفس الوقت في خزانة المحافظة أو المديرية التأمين المنصوص عليه في المادة العاشرة ويشتمل الأخطار على البيانات الآتية .

وقد رأت أن السيل الى ذلك هو أن يعدل قانون العقوبات بحيث يكون أكثر استقصالا لما يجب أن تردع عنه الصحافة من وجوه الاخلال بالنظام العام أو الآداب أو الاعتداء على الأعراض ، وأشد عقابا على تلك الجرائم وأصح تحديدا للمسئولية حتى لا يهون أمر القانون على من يسمون أنفسهم على صاحبة الجلالة الصحافة وأن يباشر في الوقت نفسه تعديل النظام الإدارى على وجه يتفق مع التعديل المتقدم ذكره ويحقق الأغراض المطلوبة من تسهيل الاشراف على ما يجرى في هذه الناحية والتفكين للإدارة من اتخاذ الوسائل المناسبة .

وضع لكل من التعديلات مشروع ، أما مشروع تعديل قانون العقوبات فقد نظر مرتين في عهد وزارتي سياستين سابقتين واقتنعت كل منهما بضرورته ، ويمكن القول بأنها كانتا متفتحتين على أصوله وطلباته ، وقد أدخلت هذه الوزارة على المشروع المذكور بعض التحوير بما لا يخرج عن أصله أو يغيره عن وجهه .

وأما قانون المطبوعات فقد تركت الوزارات السابقة لرجال الفن وضع أحكامه على أن يحتذى فيه بقدر الامكان مثال التشريعات الاجنبية وأن تراعى مقتضيات الأحوال في البلاد وعلى وجه الخصوص قيام الامتيازات الاجنبية وعلى أن يكون النظام يحكم الضبط ليكون رافى الأثر يحقق الفائدة .

ويخيل لأول نظرة أن المهمة التي عهد بها إلى رجال الفن غاية في الخطورة وأن الحكومة تتخلى عن أول واجباتها في رسم الخطط العامة للمسائل الكبرى وتلقيه على عاتق غيرها . ولكن لا يلبث المحقق أن يقين أن ما يقرره قانون العقوبات من نظام المسئولية والعقاب هو الأساس الحقيقى لنظام المطبوعات وأن هذا النظام الاخير لا يزيد على مجرد ترتيب اجرائى يكون إطارا لنظام المسئولية والعقاب فاذا كانت الحكومة قد أقرت هذا النظام فقد أقرت بصفة اجماعية نوع الاطار اللازم .

لهذا كانت مهمة وضع مشروع قانون المطبوعات مهمة ليست فيها خطورة أو معققة خاصة .

وأول ما ينبغى أن يحققه المشروع بعد أن فرض قانون العقوبات نظام المسئولية والعقوبة بالنسبة للجراند قائما على وجود رئيس تحرير أو محرر مسئول هو أن يوجب على كل جريدة أن يكون لها رئيس تحرير ومحررون مسئولون اذا كانت مقسمة

أولا - اسم صاحب الجريدة ومحل إقامته وأسماء رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين ومحل إقامتهم واسم الناشر ومحل إقامته إن وجد .

ثانيا - اسم الجريدة واللغة التي تنشر بها وطريقة إصدارها وعنوانها

ثالثا - ما يثبت أن للجريدة مطبعة خاصة إذا كانت الجريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع وفي الأحوال الأخرى يبين عنوان الطابع .

ويجب أن يرفق بالآخطار المستندات المؤيدة له . وأن يوقع عليه من صاحب الجريدة ومرتضى التحرير أو المحررين المسؤولين ومن الناشر والطابع إن وجد أيهما . ويعطى إيصال عن هذا الآخطار مادة ٩ - كل تغيير يطرأ على البيانات التي تضمنها الآخطار يجب إعلانه للمحافظة أو المديرية كتابة مع تقديم المستندات المؤيدة له قبل حدوثه بثمانية أيام على الأقل إلا إذا كان هذا التغيير طرأ على وجه غير متوقع ففي هذه الحالة يجب إعلانه في ميعاد ثلاثة أيام على الأقل من تاريخ حدوثه مادة ١٠ - يقدم تأمين تقدي مقداره ٣٠٠ جنيه عن كل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع ويكون مبلغ التأمين ١٥٠ جنيها في الأحوال الأخرى ويخصص هذا التأمين على سبيل الامتياز لوفاء الغرامات والمصاريف التي قد يحكم بها على رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين أو صاحب الجريدة أو الناشر أو الطابع تطبيقا لأحكام هذا القانون أو تطبيقا لأحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني أو الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلى .

إل أقسام يشرف على كل منها محرر مستقل بأمره وهذا يستتبع طبعاً أن يشترط في رئيس التحرير أو المحرر المسئول شروط الباقية التي يجب توفرها فيمن يتصدى لمثل هذا العمل الخطير - عمل الصحافة .

والواقع أن الصحافة صناعة تقتضى الخلق الكامل والعلم الواسع والمقدرة المتنوعة الأسباب لا تقل في ذلك عما تقتضيه أى صناعة من الصناعات الحرة بل تزيد بسبب بد أثرها وقوة انتشارها . وإذا جاز أن يحترفها من لم يكن له حظ من تلك الشروط فلا شك في أن أولئك المحترفين لا تزيد منزلتهم على منزلة الماوين أو الأيدي العاملة وأنه يوجد دائماً على رأسهم رجل يشرف على أعمالهم ويسأل عنها ويتناولها بالتصحيح والتهديب لتكون متسقة مع ما يجب للجريدة من مكانة ونفوذ ، وهذا الرجل الذى يطلب فيه توفر شروط معينة لا كل من اشتغل بالصحافة .

وليس في الشروط المطلوبة شدة أو شطط فقد اشترطت الجنسية المصرية فيمن يتولى رئاسة تحرير جريدة تنشر كلها أو بعضها باللغة العربية لا مكان رفع المناوى عليه في المحاكم المصرية . أما الشروط الثلاثة التالية فأخوذة من الشروط التي يقتضيها قانون الانتخاب في الناخب إذ لا يتصور أن يكون المسئول عن تحرير جريدة غير ناخب مع أنه يعرض للمسائل العامة ويعالجها بطرق بالغة التأثير في الجماهير .

أما شرط حسن السمعة فستمد من الشروط المطلوبة لصناعة المحاماة ، وليس في قياس الصحافة على المحاماة أى تعسف . وأما شرط عدم صدور قرار تأديبي بالعزل أو الشطب لافعال ماسة بالشرف أو السلوك فستمد من مشروع سنة ١٩٢٣ ولا ينكره إلا من يريد أن يرى المحرمين أو من في حكمهم منصة الوعظ والارشاد أو مجلس المربي .

وأما شرط عدم الحكم عليه في جريمتين من جرائم النشر العامة أو الخاصة فستمد من القانون الايطالى ويسوغ الحكم على كرامة الصناعة والعمل على تقليل أسباب الجرائم ، وفي معظم الصناعات ما يشبه هذا الشرط .

وأما شرط عدم الجمع بين الصحافة وعضوية البرلمان فستمد من دستور بولونيا وقوانين مطبوعات كقوانين ايطاليا ويوغوسلافيا وليس فيه طبعاً أى زراية على صناعة الصحافة أو امتنان لها .



فاذا نقص التأمين بسبب ما أخذ منه بمقتضى أحكام الفقرة السابقة وجب إكماله في الخمسة الأيام التالية بإصدار إعلان بالطرق الادارية إلى صاحب الشأن والاجاز تعطيل الجريدة بقرار يصدر من وزير الداخلية إلى حين استيفاء التأمين.

مادة ١١ - كل جريدة تظهر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع يجب أن يكون لها مطبعة خاصة تكون مملوكة للشخص أو الشركة المالكه للجريدة.

مادة ١٢ - يجوز إصدار الجريدة في اليوم الحادى والثلاثين من تقديم الاخطار ودفع التأمين إلا إذا أعلن المحافظ أو المدير في خلال هذه المدة مقدمى الاخطار كتابة بالطرق الادارية بمعارضته في إصدار الجريدة لعدم توافر أحد الشروط المبينة في المواد السابقة.

مادة ١٣ - إذا لم تظهر الجريدة في بحر الثلاثة الأشهر التالية للاخطار يعتبر الاخطار كأن لم يكن ويجوز لصاحب الشأن أن يطلب رد التأمين.

مادة ١٤ - كل مخالفة لأحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تقل عن عشرين جنيهها ولا تزيد على مئتي جنيهه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط.

ويجوز ضبط نسخ الجريدة وأدوات طبعتها إداريا بمجرد ضبط الواقعة.

وانما يراعى فيه عدم الجمع بين مسئولية الصحفي وعدم مسئولية النائب أو الشيخ . فان القاعدة ان عضو البرلمان لا يؤخذ بما يديه من الافكار والآراء في المجلسين وأنه لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية ضده الا باذن المجلس التابع هو له كما أن القاعدة أن رئيس التحرير مسئول كفاعل أصلى عما ينشر بجريدته ولا يفلت من المسئولية الا لأسباب صعبة الاثبات. وقد رأت الدساتير والقوانين المتقدم ذكرها أنه اذا تولى رئاسة التحرير شخص يتمتع بالحصانة البرلمانية أدى ذلك الى تعطيل مسئولية الصحفية فعلا وفي ذلك تشويه لوجه الصحافة وامتياز لا مبرر له وعمل على تسهيل أسباب القوضى . وقد عدل في مشروع القانون الجديد عن ايجاب الحصول على رخصة واستعاض عن ذلك باخطار يجب تقديمه الى جهة الادارة شاملا لكل البيانات التى تحدد ماهية الجريدة التى يراد اصدارها وأسماء ذوى الشأن فيها وجعل للادارة شهر للتحقق من صحة البيانات المذكورة ومن استيفاء الشروط التى يتطلبها القانون . فاذا رأت مأخذاً أعلنت مقدمى الاخطار بأنها تعارض في اصدار الجريدة فيصبح ذلك ممتنعاً عليهم .

واشترط مشروع القانون وجوب اعلان كل تغيير يطرأ على البيانات الواردة في الاخطار وحي هذا الشرط بالعقاب المقرر لعدم تقديم الاخطار نفسه ولولا ذلك لجاز تفويت أغراض القانون بأن يبدأ العمل صحيحاً ثم يغير الى مالا يرضاه القانون . وقد اشترط مشروع القانون تأميناً يبلغ ثلثائة جنيه في الجرائد اليومية أو ما فى حكمها ويهبط الى مائة وخمسين جنيهاً بالنسبة للجرائد الاخرى كما اشترط أن يكون الجرائد النوع الأول مطبعة تكون ملكاً للشخص أو الشركة المالكه للجريدة . ولذين الشرطين معنى مشترك من حيث الدلالة على جدية الجريدة التى يراد اصدارها وعلى أن ذلك ليس محاولة طائشة أو تصيداً لعمل ، ومن حيث أنهما يحملان العقوبات التى يحكم بها محقة التنفيذ وبالتالي مؤكدة الاثر فى الردع .

والتأمين يؤخذ منه على سبيل الامتياز ما يحكم به على رئيس التحرير أو صاحب الجريدة أو الناشر أو الطابع من الغرامات والمصاريف بحيث اذا لم يكمل ما طرأ عليه من النقص أمكن تعطيل الجريدة . وفرض التأمين بقى الحكومة مشقة البحث عن أملاك المحكوم عليه . وطول إجراءات التنفيذ ، فى شئون تهم فيها بصغة خاصة سهولة الردع وسرعته ، وهو من جهة أخرى من أسباب المنع والتقليل للتنفيذ على المحكوم عليه بطريق الاكراه البدنى . ومثل هذا الشرط موجود فى كثير من قوانين المطبوعات

ويجوز أن يقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة هذه النسخ والأدوات واقفال مطبعه الجريدة وإلغاء الجريدة نفسها .

مادة ١٥ - يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يدرج من غير مقابل في أول عدد يصدر من الجريدة البلاغات التي ترسلها إليه وزارة الداخلية وإلا عوقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

ويجب أن تدرج هذه البلاغات في الموضوع المخصص للأخبار السياسية .

مادة ١٦ - يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يدرج بناء على طاب ذوى الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع أو سبق نشره من التصريحات في الجريدة وإلا عوقب بنفس العقوبات بدون إخلال بالعقوبات الأخرى إذ اقتضى الحال . ويجب أن يدرج التصحيح في أول عدد يظهر من الجريدة بعد استلامه أو في العدد التالى في نفس المكان وبنفس الحروف التي نشر بها المقال المطلوب تصحيحه . ويكون نشر التصحيح من غير مقابل إذا لم يتجاوز ضعف المقال المذكور . فإذا تجاوز الضعف كان للمحرر الحق في مطالبة صاحب الشأن قبل النشر بأجرة النشر عن المقدار الزائد على أساس تعريفه الاعلانات .

مادة ١٧ - لا يجوز الامتناع عن نشر التصحيح في غير الأحوال الآتية :

- (أ) إذا وصل التصحيح إلى الجريدة بعد شهرين من تاريخ نشر المقال الذي اقتضاه .
- (ب) إذا سبق للجريدة أن صححت بنفس المعنى الوقائع أو التصريحات التي اشتمل عليها المقال المطلوب تصحيحه .

وليس في مقداره غلو أو مبالغة نظراً لمقدار الغرامات المقررة للعقاب على جرائم النشر ولم تر الحكومة أن تأخذ بما أخذت به بعض قوانين المطبوعات من تقدير حدود التعويض ووضع أحكام خاصة بالمسئولية المدنية اكتفله بملو مقدار التأمين . أما ملك المطبعة تفضلاً عن أنه في الواقع أمر لا مندوحة عنه في الظروف العادية لمباشرة عمل الصحافة جدياً عندما تكون الجريدة يومية أو في حكمها فإنه واجب بعد أن أصبح اقفال المطبعة ومصادرة أدوات الطباعة من العقوبات التي قصد بها تأكيد اتباع الواجبات المفروضة على من يتولى إصدار جريدة وإلى الحل على احترامها ولولا ذلك لما كان من المتعذر توهين أثر العقوبات المذكورة بدعى أن المطبعة ملك آخر وأن الجريدة مستأجرة لها فقط وقد نظم المشروع حق الرد بما يتفق مع أحدث التشريعات في هذا الصدد كالتشريع النموى وغيره وبين الأحوال التي يجوز فيها الامتناع عن نشر التصحيح ونصل الأحكام . ففي حالة البراءة يجوز التكليف بنشر الرد كما يقع ذلك إذا زعم رئيس التحرير أن في نشر التصحيح جريمة معاقباً عليها ورأى القاضى أنه ليس ثمة جريمة ولكنه رأى أن شبهة رئيس التحرير لم تكن غير وجيهة أو معقولة فبرأه ، وفي حالة العقوبة أوجب المشروع التنفيذ المؤقت لحكم النشر كما أجاز ، تأكيداً لاحترام الحكم والالزام بتنفيذه ، أن يتضمن حكماً شرطياً بتعطيل الجريدة ينفذ إذا لم يتم رئيس التحرير بالنشر وفي ذلك غنى عن حكاية جديدة وقد سبقته الإشارة إلى أن الجنسية المصرية اشترطت في رئيس التحرير عندما تكون الجريدة تنشر باللغة العربية لامكان محاكمته أمام المحاكم المصرية . ولم يكن مشروع القانون ليخفل عن تنظيم الحالة التي تنشر فيها الجريدة بلغة أجنبية وعن أن يرتب لها أحكاماً تساوى من حيث الأثر والنتيجة الأحكام الموضوعة للجرائد العربية وقد رأى أن سبيل ذلك هو الاحتفاظ بروح أحكام قانون سنة ١٨٨١ بالنسبة لهذا النوع من الجرائد بحيث تستطيع



(ج) اذا كان التصحيح محرراً باغة غير التي كتب بها المقال

(د) اذا كان في نشر التصحيح جريمة معافب عاها

مادة ١٨ - يجوز للمحكمة عند الحكم ببراءة المحرر أن تلزمه بنشر التصحيح بالصيغة التي طلب منه نشرها أو بصيغة أخرى تعينها .

وفي حالة الحكم بالعقوبة بسبب الامتناع عن النشر وبالإلزام بنشر التصحيح يجب أن يحدث النشر في العدد الأول أو الثاني الذي يلي صدور الحكم اذا كان هذا الحكم حضورياً أو الذي يلي اعلان هذا الحكم اذا كان غيبياً - مهما تكن أوجه الطعن في الحكم - فاذا ألغى الحكم بعد نشره جاز للمحرر أن يدرج حكم الالغاء على نفقة الخصم الذي أقيمت الدعوى بناء على طلبه ويجوز أيضاً أن يؤمر في الحكم الصادر بالعقوبة بانه اذا امتنع المحرر عن تنفيذ الأمر الصادر بالنشر عطلت الجريدة لمدة يحددها الحكم ويجب ألا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ثلاثة أشهر

مادة ١٩ - يجوز محافظة على النظام العام أو الدين أو الآداب أن تمنع أية جريدة من الجرائد التي تصدر في الخارج من الدخول والتداول في مصر ويكون المنع بقرار خاص من مجلس الوزراء ويجوز لنفس الأسباب السابقة أن يمنع عدد معين من جريدة تصدر في الخارج من الدخول والتداول في مصر وذلك بقرار من وزير الداخلية .

ويعاقب على مخالفة قرار المنع في الحالات السابقة بالحبس مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ٢٠ - الجرائد التي تصدر في مصر بلغة أجنبية ويكون رئيس تحريرها أو محرروها المسؤولون غير مصريين يجوز للأسباب المنوّه عنها في المادة السابقة تعطيلها بقرار خاص من مجلس الوزراء لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو إلغاؤها إما بعد اذار يوجه إليها وزير الداخلية وأما بدون اذار سابق ويجوز لنفس الأسباب منع تداول عدد معين من الجرائد المذكورة بقرار يصدره وزير الداخلية

مادة ٢١ - كل جريدة تستمر على الظهور باسمها القديم أو باسم آخر بعد إلغائها تطبيقاً لحكم هذا القانون أو أي قانون آخر يعاقب كل شخص مسئول عن صدورها من محرر مسئول وصاحب جريدة وطابع وناشر بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهات ولا تزيد على مئتي جنيه وبأحدى هاتين العقوبتين فقط .

الادارة تعطيل الجريدة أو إلغاؤها أو منع تداول عدد معين منها وتكون سلطتها في ذلك مطلقة لا تعيب عليها وليس في ذلك أي مخالفة للدستور فان ما قرره من حرية الصحافة ومنع الالغاء والتعطيل بالطريق الإداري من الحقوق السياسية التي يتمتع بها الوطنيون حين ينهرون شيئاً بلغة الدولة . أما أنه لا اعتراض على ذلك من وجهة حقوق الاجانب فقد كان من المسلم به دائماً أن تنظيم شؤون الصحافة بالنسبة للاجانب بما يدخل في سلطان الحكومة المطلق وقد أورد القضاء في ذلك . وعلى ذلك يكون المشروع مع ترتيبه أحكاماً عامة لنظام الصحف قد اتخذ طريقاً مزدوجاً لحمايته : طريق المحكمة القضائية وطريق التصرف الإداري ، ومثل هذا الازدواج معروف في بعض البلاد .

ويجمل المشروع للادارة أيضاً منع دخول وتداول الجرائد الأجنبية بل المطبوعات الواردة من الخارج على وجه العموم .

وفي هذه الحالة تضبط نسخ الجريدة وأدوات طباعتها اداريا بمجرد ضبط الواقعة وتصادر وكل جريدة تستمر على الظهور باسمها أو باسم آخر بعد صدور القرار بتعطيلها تطبيقاً لأحكام الدستور أو لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر يعاقب محرروها المسئولون وصاحبها وطابعها وناشرها ، اذا وجد ، بنفس العقوبات . ويقضى الحكم فضلاً عن ذلك بما بتعطيل الجريدة لمدة ستة أشهر تضاف الى مدة التعطيل السابقة واما بالنائب .

وتضبط نسخ الجريدة وأدوات طباعتها اداريا وتصادر .

مادة ٢٢ — يجب بيان اسم صاحب الجريدة ورئيس تحريرها وكذا اسم ناشرها ، اذا وجد ، واسم المطبعة التى تطبع فيها اذا لم يكن لها مطبعة خاصة بها وذلك بشكل ظاهر على كل نسخة وفي أول صفحته منها .

واذا لم يكن للجريدة رئيس تحرير وكان لها عدة محررين كل منهم مسئول عن قسم خاص مما ينشر فيها يجب بيان أسماء هؤلاء المحررين بالطريقة عينها مع تعيين القسم الذى يشرف عليه كل منهم وفي حالة مخالفة ذلك يعاقب الطابع أو صاحب الجريدة نفسه اذا كان للجريدة مطبعة خاصة بها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ٢٣ — بمجرد تداول عدد من الجريدة أو ماحق لعدد يجب أن يسلم الى وزارة الداخلية ثلاث نسخ مما نشر موقع عاينها من رئيس التحرير أو أحد المحررين المسئولين اذا كانت الجريدة تصدر في القاهرة أو في إحدى مديرتى الجيزة والقليوبية والى المحافظة أو المديرية اذا كانت الجريدة تصدر في مدينة أو مديرية أخرى .

ويعطى ايصال بهذا الايداع .

وفي حالة مخالفة ذلك يعاقب رئيس التحرير والمحررون المسئولون وكذا الناشر ، اذا وجد ، بالحبس مدة لا تتجاوز اسبوعاً وبغرامه لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

٤ - فى الاحكام العامة

مادة ٢٤ — يجوز ضبط المطبوعات الآتى بيانها بصفة إدارية ومصادرتها دون إخلال بما قد يتخذ من الاجراءات القضائية :

وقد لوحظ في العهد الاخير أن قرارات التعطيل والالغاء لم يعد لها أثر أكبر من الجلاء الجريدة المعطلة أو الملقاة الى البحث عن جريدة أخرى تستر وراها وتتخذ اسمها مع بقاء محرريها ماضيين فى الخطة التى دعت الى التعطيل أو الالغاء مستعملين فى ذلك كل وسائل الجريدة الأولى وفيها المطبعة ولاشك أن التعطيل يفقد بذلك معناه والغاية المطلوبة منه . لذلك وضع فى المشروع حكم يشدد العقاب على مخالفة قرار التعطيل أو الالغاء سواء أكان قضائياً أو ادارياً . وحتى لا يمكن الاحتجاج بالجهل به قرر المشروع نشر الأوامر الصادرة بالتعطيل أو الالغاء فى الجريدة الرسمية كما قرر نشر أوامر منع التداول والانذارات

وقد بين فى المادة ٢٤ الحالات التى يجوز فيها للإدارة القيام بضبط المطبوعات ومصادرتها بصرف النظر عن المحاكمات القضائية وهذه الحالات هى التى تكون المخالفة فيها مادية بحيث لا يمكن أن تقوم بصدها أية شبهة كتخلو الجريدة من اسم رئيس التحرير وصاحب الجريدة وطابعها أو خلو المطبوعات الأخرى من اسم الطابع أو كتداول جريدة منع تداولها أو عطلت أو ألغيت بقرارات إدارية ، أما الصحف التى تكون قد عطلت أو ألغيت بأحكام أو قرارات قضائية فقد أشير فى المادة ٢١ الى حق للإدارة فى ضبطها ومصادرتها .



(١) كل نسخة من جريدة تصدر من غير بيان لأسم رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين واسم صاحب الجريدة وطابعها .

(٢) المطبوعات الأخرى الخالية من اسم طابعها وعنوان المطبعة التي طبعت فيها حسب الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية .

(٣) كل نسخة من جريدة منع تداولها أو عطلت أو ألغيت طبقاً لأحكام المواد ١٠ و ١٩ و ٢٠ مادة ٢٥ - لمجلس الوزراء بناء على طلب أحد معاهد التعليم أو المنشآت الخاصة بحماية الشبيبة أن يقرر منع تداول مطبوع معين بالذات أو نوع من المطبوعات معين بالذات إذا كان هذا المطبوع أو هذا النوع من المطبوعات من شأنه الأضرار بأداب الشبان بأن كان مثيراً لشهواتهم أو مدعاة لغوايتهم وكل مخالفة لهذا المنع يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

وجميع نسخ المطبوعات التي تتداول بالرغم من هذا المنع تضبط لإدارتها بمجرد ضبط الواقعة وتصادر مادة ٢٦ - تنشر في الجريدة الرسمية أوامر منع التداول وقرارات التعطيل أو الإلغاء والاندازات المنصوص عليها في المواد السابقة .

مادة ٢٧ - مؤقتاً وإلى أن يقرر خلاف ذلك يعتبر كل إخلال بأحكام هذا القانون - عند إقامة الدعوى أمام المحاكم المختلطة - مخالفة ويعاقب مرتكبه بالعقوبات المقررة للمخالفات مع بقاء العمل بالأحكام المتعلقة بالتدابير الأخرى التي جعل للمحكمة أن تحكم بها كمصادرة الأشياء المضبوطة وأدوات الطباعة وتعطيل الجريدة أو الغائها وإقفال المطبعة .

مادة ٢٨ - ينفذ ما يصدر من الأحكام أو ما يؤمر به من التدابير الإدارية بمقتضى هذا القانون بدون نظر إلى معارضة صاحب الجريدة أو المطبعة أو أى شخص آخر من ذوى شأن .

مادة ٢٩ - تسرى أحكام الفقرتين الأولى والثالثة من المادة التاسعة عشرة على المطبوعات التي تصدر في الخارج .

وقد أخذ مشروع القانون بحكم من أحكام قانون المطبوعات النسوى الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٢٢ قصد به إلى مقاومة تيار افساد آداب الشبان وغوايتهم وإثارة شهواتهم بنشر نوع خاص من المطبوعات أطلق عليها اسم pomcgnphie وهو تيار أصبح شديد الخطر على المجتمع وآثاره مشاهدة في أوروبا ومصر وقد نظمت وسائل كثيرة لمقاومته وللدعاية ضده . والحكم المتقدم ذكره من خير ما يؤخذ به في هذا السبيل وفيه ضمانة التقاء رأى معهد تعليم أو أحد المنشآت الخاصة بحماية الشبيبة مع رأى أعلى سلطة تنفيذية وهي مجلس الوزراء في الحكم على مطبوع معين بالذات أو نوع من المطبوعات معين بالذات كذلك ومن جهة أخرى فإن بعض الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٥ عن الاعتبارات السياسية واقتصارها على المسائل الأدبية المحضة يجعلها غير ذات خطر على حرية الرأى ولا يجعل محلاً للخوف من سوء استعمالها ونظراً لأن كافة أحكام هذا المشروع تسرى على جميع المطبوعات والجرائد مصرية أو أجنبية وأياً كانت اللغة التي تصدر بها وأن العقوبات المقررة به تتجاوز حدود عقوبة المخالفات البسيطة فقد أشير في المادة ٢٧ قياساً إلى ما قرر في قوانين أخرى إلى أنه إذا روى لفرض ما أقامة الدعوى أمام المحكمة المختلطة يكتفى بتوقيع عقوبة المخالفة التي يقررها قانون العقوبات في مثل هذه الحالة مع العقوبات الأخرى كمصادرة الجريدة وتعطيلها أو الغائها أو اقفال المطبعة بحسب ما ينص عليه مشروع القانون .

## ٥ - في الأحكام الوقتية وفي النصوص الملغاة

مادة ٣٠ - تعطى الجرائد التي تصدر الآن ميعاداً قدره شهران من تاريخ العمل بهذا القانون للقيام بتنفيذ ما نصت عليه المواد ٦ و ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٢ المتقدمة الذكر ومع ذلك يجوز الاستمرار في إصدار هذه الجرائد إلا إذا أعلنت بالمعارضة المنصوص عليه في المادة الثانية عشرة فيجب حينئذ أن ينقطع صدورها فوراً . ويجب أن تعلن هذه المعارضة في الثلاثين يوماً التالية للتاريخ الذي حصل فيه الأخطار وأودع التأمين المنصوص عليه في المادة العاشرة .

مادة ٣١ - يلغى قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ وكذلك قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ بشأن تنفيذ قانون المطبوعات المذكور . ومع ذلك فما صدر من أوامر المنع طبقاً للمادة ١٧ من ذلك القانون يبقى نافذاً .

مادة ٣٢ - على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بإسراى القبة في ٣ صفر سنة ١٣٥٠ ( ١٨ يونية سنة ١٩٣١ )

فؤاد

بأمر صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير الداخلية

اسماعيل صدقي

وزير الحقانية

على ماهر

وقد رتب في مشروع القانون الأحكام الوقتية اللازمة لجعل أحكامه سارية على الجرائد التي تصدر الآن وأعطيت لذلك أجلاً قدره القانون شهرين .

هذه هي مجمل أحكام مشروع قانون المطبوعات ، وهي في الواقع أحكام اجرائية يراد بها تسهيل تطبيق أحكام قانون العقوبات من حيث معرفة المسؤولين أو القاء المسؤولية عليهم أو من حيث تنفيذ العقوبات . وقد أحيطت هذه الأحكام الاجرائية نفسها بما يلزم لحمايتها ، وأخذ الناس بها ، من العقوبات ، وحيث لا يكون من الميسور تطبيق أحكام قانون العقوبات كما هو الشأن بالنسبة للجرائد الأجنبية بل وفي أحوال أخرى لا يمتنع فيها تطبيق تلك الأحكام كحالة الجرائد المملوكة لمصرى والتي تصدر بلغة أجنبية وحالة حماية آداب الشبهة احتفظ القانون للسلطة التنفيذية بسلطة التعطيل والالغاء أو منع التداول .

لهذا تتشرف وزارة الداخلية بعرض مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة على هيئة مجلس الوزراء لىكى يتفضل - عند الموافقة - برفعه الى الاعتاب السلية للتصديق عليه .

وزير الداخلية

اسماعيل صدقي

١٦ يونيه سنة ١٩٣١



# قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢

بإضافة مادة الى قانون العقوبات الأهل

بشأن عدم تسليم الأطفال وخطفهم ( ١ )

نحن فؤاد الأول ملك مصر .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ - يضاف الى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٣ مادة تكون المادة ٢٥٣ مكررة ونصها كالآتي :

(١) نشر بالوقائع المصرية الصادرة في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ — العدد رقم ٤٦

## مذكرة إيضاحية

تنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات الأهل — التي توافق الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات الفرنسي على عقوبة الحبس أو الغرامة لغاية خمسين جنيتها على من كان متكفلا بطفل ولم يسلمه إلى من له الحق في طلبه وكانت المحاكم الفرنسية تحكم قبل سنة ١٩٠١ بأن امتناع الأب أو الأم عن تسليم الطفل أو خطفه بجرمتها لا يكون جنائية خطف الأطفال المنصوص عليها في المادة ٣٥٤ من قانون العقوبات الفرنسي، ولا جنائية عدم تسليمهم إلى من له الحق في طلبهم المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٥ المذكورة .

غير أن هذا النقص قد أزيل من التشريع الفرنسي بالقانون الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠١

أما في مصر فقد جرى قضاء المحاكم على تطبيق المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات الأهل على الوالدين إذا امتناعا عن تسليم الأطفال إلى من يحكم له بحضانتهم ، ولكن المحاكم لا تطبق على الوالدين المادة ٢٥١ وما يليها الخاصة بجريمة خطف الأطفال . وقد أبدت محكمة استئناف مصر الأهلية منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام في ٢ يناير و ١٠ أبريل سنة ١٩٣١ الرغبة في أن تعدل المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات على وجه يسمح بتوقيع العقاب على أي الوالدين إذا خطف ولده بدون حق على مثال ما جرى في تعديل قانون العقوبات الفرنسي .

وقد بحثت وزارة الحفائية هذه المسألة فرأت وجوب الأخذ بهذه الرغبة وذلك بإضافة نص جديد إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٤٦ يكون المادة ٢٤٦ مكررة يعاقب أي الوالدين على جريمة عدم تسليم الطفل المنصوص عليها في المادة ٢٤٦ وعلى جريمة خطفه المنصوص عليها في المادة ٢٥١ ورأت أيضا أن جريمتي عدم التسليم والخطف من الوالدين لا تستحقان العقاب الشديد المقرر لغير الوالدين في المادتين ٢٤٦ و ٢٥١ فجعلت عقابهما الغرامة أو الحبس إلى سنة فقط .

وفي تطبيق حكم هذه المادة الجديدة يشمل معنى الخطف معنى الكلمات الأخرى المستعملة في التشريع الفرنسي في هذا الصدد فيسرى على خطف الولد من له حق حضنته أو حفظه أو تحويله عزله ، وعلى خطفه أو تحويله من المحل الذي يكون قد وضعه فيه صاحب الحق المذكور وكذلك على خطفه من أي شخص أو من أي محل آخر أو تحويله عن يد أي شخص آخر أو من أي محل آخر .

بناء عليه ، تشرف وزارة الحفائية برفع مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة إلى مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتفضل برفعه لأعتاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك لاستصدار المرسوم اللازم لعرضه على البرلمان ؟

القاهرة في يونيو سنة ١٩٣١

وزير الحفائية

مادة ٢٥٣ مكررة — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيتهاً مصرياً أى الوالدين أو الجدين لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده الى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضنته أو حفظه — وكذلك أى الوالدين أو الجدين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لهم بمقتضى قرار من جهة القضاء حق حضنته أو حفظه ولو كان ذلك بغير تمثيل أو اكراه

### تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب

« أحال المجلس في الدورة السابقة على لجنة الحقانية مشروع القانون المقدم من وزارة الحقانية الخاص باضافة مادة إلى قانون العقوبات الأهمى تكون المادة ٢٤٦ مكررة ، وقد بحثت اللجنة المذكورة المشروع ورفعت تقريراً عنه بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٩٣١ أبحاث فيه ماوصلت اليه نتيجة البحث وذكرت التعديل الذى اقترحت له نص المادة ومكان وضعها بين مواد قانون العقوبات الأهمى وقد أرسلت اقتراحها إلى اللجنة الاستشارية التشريعية التى أعادته بعد تعديل صياغته القانونية الآن وقت المجلس لم يتسع لنظر هذا المشروع فأجله بمجلسه ١٦ يولييه سنة ١٩٣١ إلى الدورة الحالية .

وبناء على إحالة المشروع من جديد تاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ على اللجنة فقد اجتمعت وأعدت النظر فيه بمجلسه ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ وعند مراجعتها لتقرير لجنة الحقانية السابق اقترح أحد حضرات أعضائها أن المادة المقترح اضافتها تكون المادة ٢٤٦ مكررة على أن يكتفى فيها بالنص على حالة خطف أى الوالدين ولده الصغير فلم تأخذ اللجنة بهذا الاقتراح لوجوب اشتغال النص على حالتى عدم التسليم والخطف ولأنه لو سلم بهذا الاقتراح لمكانت عقوبة عدم التسليم بالنسبة لأى الوالدين ، فوق أنها مشكوك في دخولها في النص العام للمادة ٢٤٦ ، أشد عقوبة عنها في حالة الخطف وفقاً للنص المقترح ادخاله على القانون وبعد المدارلة استقر رأى اللجنة على أن تكون المادة المقترح اضافتها هى المادة ٢٥١ مكررة للأسباب التى قررتها لجنة الحقانية السابقة في تقريرها المرافق لهذا وطبقاً للنص الذى اقترحتة اللجنة الاستشارية التشريعية المبين بعد ، والذي تقترح لجنة الحقانية على المجلس الموافقة عليه .

الرئيس  
محمد علام

السكرتير  
محمد حصن

تحريراً في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

### رأى لجنة الحقانية

« بناء على القرار الصادر من المجلس بمجلسه الأربعة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ بردمشروع القانون الخاص بإضافة مادة إلى قانون العقوبات الأهمى بشأن عدم تسليم الأطفال وخطفهم إلى اللجنة لاعادة صياغة المادة المقترحة على ضوء المناقشة التى دارت في المجلس اتصلت لجنة الحقانية باللجنة الاستشارية التشريعية على الوجه الذى رسمه الدستور في المادة ٩٦ وطبقاً للمادة ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ الخاص بالنظام الداخلى للبرلمان وبعد مراجعة النص الذى اقترحتة اللجنة بتقريرها السابق والاستئناس بالمناقشات التى دارت بالجلسة المشار اليها والاعتراضات التى وجهت إلى النص المقترح انتهت اللجنة الاستشارية التشريعية إلى الصيغة المبينة بعد :

وظاهر أن التعديل في الصياغة القانونية قد شمل الثلاثة أمور التى كانت محل بحث المجلس وذلك من حيث العبارة وتحديد النص والوضع فأما عن الأمر الأول فإن عبارة « أمر قضائى » التى يجب أن تشمل بلاشك حالة صدور حكم في الموضوع وهى الحالة الأكثر وقوعاً فقد استبدل بها عبارة « قرار من جهة القضاء » لأن كلمة « قرار » لاتدع مجالاً للشك أو للاشتباه في أنها تعمل الحكم الصادر في نزاع كما أنها تشمل الأمر الذى يصدر من جهة القضاء الولائى .



مادة ٢ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وأما عن الأمر الثاني فقد رُئي أنه من المفيد اجتناباً لكل شك أن يضاف إلى الفقرة الثانية من المادة ما يبين بدقة أن حق حفظ الطفل المخطوف أو حضاته يجب أن يكون صادراً به قرار من جهة القضاء .  
وأما عن الأمر الثالث فقد رُئي من الضروري وضع المادة الجديدة في آخر الباب الخامس أي بعد المادة ٢٥٣ وذلك لأنها تكون جريمة غير الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة مع ملاحظة أن تعريف الطفل الوارد في المادة ٢٥١ يجب ألا يؤخذ به في تطبيق حكم المادة الجديدة إذ أن الفكرة التي أوحى بوضعها تختلف عن الفكرة التي صدرت عنها المادة ٢٥١ .  
وقد طرحت العينة الجديدة على لجنة الحقانية بجلسته ٩ بتاريخ ١٩٣٢ فاقترحتها للأسباب المذكورة آنفاً وهي تتشرف بعرضها على هيئة المجلس المقرر للوافقة عليها »

### تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ

أحال المجلس على هذه اللجنة بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٣٢ مشروع القانون المقدم من وزارة الحقانية ، الخاص بإضافة مادة إلى قانون العقوبات الأهل ، تكون المادة ( ٢٥٣ ) مكررة .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع ، واطلعت على المواد الواردة في الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهل ( ١ ) ، وعلى حكمي محكمة النقض والإبرام الصادر أحدهما في ٢ شعبان سنة ١٣٤٨ الموافق ٢ يناير سنة ١٩٣٠ والثاني في ١١ ذي القعدة سنة ١٣٤٨ الموافق ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ ( ب ) ، وعلى المناقشات التي دارت بشأن هذا المشروع أمام مجلس النواب ، وعلى المذكرة التفسيرية له ( ج ) . وهي ترى وبجاءة هذا التشريع خصوصاً بعد أن جرى قضاء المحاكم أخيراً على عدم تطبيق المادة ( ٢٤٦ ) ( ١ ) من قانون العقوبات الأهل على أي الوالدين إذا امتنع عن تسليم الطفل إلى من يحكم له بحضاته أو حفظه وعلى عدم تطبيق أحكام الخطف القاسية الواردة في المادة ( ٢٥١ ) على أي الوالدين إذا خطف ولده بنير حق بنفسه أو بواسطة غيره بنير تحايل أو إكراه عن لم حق حضاته أو حفظه ، آخذة في ذلك بأن حكمه التشريع في مواد باب الخطف هي حماية الأطفال من يخشى عليهم من أن الوالدين بفطرتهم بمن يرعونهم بالشفقة والحنان فلن يتصور منهما قصد الإضرار بهم . ومعتمدة كذلك على ما جرى عليه الفقه والقضاء الفرنسي من عدم تطبيق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٥ من قانون العقوبات الفرنسي ، المقابلة للمادة ٢٤٦ من قانون العقوبات المصري ، - والمادة ٣٥٧ من قانون العقوبات الفرنسي ، المقابلة للمادة ٢٥١ من قانون العقوبات المصري ، على أي الوالدين ، حتى اضطر الشارع الفرنسي إلى إضافة فقرة جديدة على المادة ٣٥٧ عقوبات جعل فيها عدم قيام أحد الوالدين بتسليم الطفل لمن حكم له منهما بنسبه ، كما جعل خطفه أو التحريض على خطفه جنحة يعاقب عليها .

واللجنة توافق أيضاً على ذلك الشرط الوارد في هذه المادة : وهو أن يكون الحق في الحضاة أو الحفظ ( بناء على قرار من جهة القضاء ) . لأنه مع التنازع في الحق ، وقيام الشك في أولوية أحدهما على الآخر ، لا يسوغ توقيع العقوبة الجنائية قبل أن يتقرر أيهما صاحب الحق من الجهة المختصة وسيان أن يكون القرار نهائياً أو مشمولاً بالنفاذ المؤقت .

وترى اللجنة أيضاً سريان حكم الخطف المشار إليه في هذه المادة على خطف الولد من له حق حضاته أو حفظه أو نحوه عن يده . وعلى خطفه أو نقله من المكان الذي يكون قد عهد به إليه أو من أي شخص أو محل آخر قد وضعه فيه صاحب الحق المذكور هذا ، وقد اقترح بعض حضرات الأعضاء وجوب إضافة القيد المنصوص عليه في هذه المادة إلى المادة ٢٤٦ التي نصها :

« يعاقب بالحبس أو برامة لا تزيد عن خمسين جنيناً مصرياً كل من كان متكفلاً بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه إليه ، بأن يضاف عقب كلمة « من له حق في طلبه » « بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضاته أو حفظه » ليكون التشريع متسقاً ، ولعين الأسباب التي أوجبت وضع ذلك القيد في هذه المادة التي يراد إضافتها . ولكن أغلبية اللجنة لم تر

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

اختصاصها بالبحث في مواد خارجة عما أحيل عليها بحثه وأن ذلك يقتضى تعديلا لتلك المادة ٢٤٦ فيجب أن يسلك فيه الطريق القانوني وقد رأى بعض حضرات الأعضاء أن يكون الجد (أبو الأب وإن علا) والجدتان (أم الأم وإن علت) ، وأم الأب كذلك ( مثلها كمثل الوالدين لأن حكمة التشريع منطبقة عليهم . فهم وإن لم يبلغوا درجة الأبوين في الشفقة والحنان ، إلا أن لهم من مزيد الشفقة والرفق ما يحول دون قصد الأضرار بالصغار أو النكابة بهم . فهم والأبوان في هذا المعنى سواء خصرصا إذا لوحظ أن للجد الصحيح ولاية على النفس والمال عند فقد الأب ، لذلك استقر الرأي على أن يضاف في ختام هذه المادة مانصه : « وحكم الجد الصحيح والجدتين الصحيحتين حكم الوالدين في ذلك »

ورأت اللجنة الاتصال بوزارة الحفائية بواسطة من تتدبه لحضور جلساتها للوقوف منه على معلوماتها نحو ما لاحظته خاصة بالمادة ٢٤٦ وبموضوع تلك الاضافة .

وقد وافقت الوزارة على أن يكون حكم الجد والجدتين حكم الأبوين . فأعيد المشروع إلى اللجنة الاستشارية التشريعية على الوجه الذي رسمه الدستور في المادة ٩٦ وطبقا للمادة ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان . وقد انتهت اللجنة الاستشارية التشريعية إلى وضع صيغتين : إحداها لحالة التميم ، والاخرى لحالة التخصيص بعثت بهما إلى اللجنة . وهما مرافقتان لهذا التقرير ( هـ ) فرأت اللجنة الأخذ بالصيغة الثانية .

وقد لاحظ أيضا بعض حضرات أعضاء اللجنة ، أن ظاهر عبارة المادة يوم جواز توقيع العقوبة على أى الوالدين لم يسلم الصغير بمجرد ثبوت الحق لغيره ، ولولم يكن ذلك الغير قد استعمل حقه في تنفيذ الحكم الصادر بأحقية . كما أنه قد يفهم من ظاهر عبارة المادة أن مجرد صدور قرار لشخص بأحقية بالحضانة أو الحفظ ، في غير خصومة مع من يئده الصغير من الوالدين ، يكفي لتوقيع العقوبة على أحد الوالدين إذا كان الصغير يئده وامتنع عن تسليمه إلى من يئده حكم لم يصدر ضده . ولذلك أقترح أن يكون نص العبارة :

« يعاقب بالحبس . . . أى الوالدين امتنع عن تسليم ولده الصغير إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر ضده بشأن حضائته أو حفظه الخ ، لمنع كل لبس أو إيهام في التطبيق . ولكن اللجنة لم تر الأخذ بذلك لأن المفروض أن الأحكام إنما تكون حجة ضد المحكوم عليه ، وإن عدم تسليم الصغير إنما يظهر عند تنفيذ المحكوم له الحكم الصادر لصالحه .

وبناء على ما تقدم

رأت اللجنة بالاجماع الموافقة على المشروع بعد إدخال التعديل المشار اليه وتقدمت على المجلس أن يوافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا

رئيس اللجنة

أحمد طلعت

### تقرير لجنة الحفائية بمجلس النواب

« أعاد مجلس الشيوخ مشروع هذا القانون إلى مجلس النواب بعد أن أدخل تعديلا على مشروع المادة ٢٥٣ مكررة .

وقد قرر المجلس بجلسته ٢٠ مارس سنة ١٩٣٢ ندب لجنة الحفائية ، للتفاوض مع لجنة من مجلس الشيوخ والاتفاق معها على

التعديل المراد ادخاله على المشروع وعرض النتيجة على المجلس ليقرر ما يراه

بحثت لجنة الحفائية المشروع بجلسته ٣ أبريل سنة ١٩٣٢ فتبين لها أن الحكومة تقدمت بمشروع اضافة هذه المادة إلى قانون العقوبات لتسد بهذا النقص الذى لاحظته المحاكم عند تطبيق مواد خطف الأطفال على الوالدين ، وفي الوقت ذاته لجعل حد العقوبة الأقصى متناسبا مع الدافع الطبيعي الذى قد يدفع أحد الوالدين الى الاحتفاظ بالطفل رغم صدور القرار القضائي بحفظه أو تسليمه إلى الغير ، أو الى الاستحواز على الطفل على خلاف الحكم الشرعى ، وأن مجلس النواب قد أقر هذا المشروع بعد ادخال



صدر بسراى القبة فى ١٨ محرم سنة ١٣٥١ ( ٢٤ مايو ١٩٣٢ )

فؤاد

بأمر صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير الحقانية

على ماهر

بعض تعديلات عليه . فلما أحيل على مجلس الشيوخ رأى أن يعدل النص بإضافة الجدين ليتشابه في الحكم مع الوالدين ، وقد أقر ذلك المجلس هذا التعديل .

هذا وبعد أن استعرضت اللجنة أسباب هذا التعديل الجديد ، قررت الموافقة عليه للأسباب التي استند إليها مجلس الشيوخ ، ولأن درجة الشفقة والرفق عند الجدين بالنسبة للطفل ، لا تختلف عنها عند الوالدين ولذلك يتعين أن يسوى بينهما في الحكم . وكان قرار اللجنة بالإجماع عدداً من حضرات أعضائها الذي طلب بقاء النص كما أقره مجلس النواب باعتبار وجود فارق في الحكم بين الاثنين . وبعد أن قررت اللجنة قبول التعديل طبقاً لما قرره مجلس الشيوخ ، لم تر محلاً للاتصال بذلك المجلس ' لأنها ترى أن المادة ٩٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان رقم ٨٨ لسنة ١٩٣٦ الخاصة بتدب لجنة من أحد المجسدين للتفاوض مع لجنة من المجلس الذي أدخل التعديل . إنما تنطبق على حالة اختلاف وجهة النظر بشأن التعديل ، وحيث أن لجنة الحقانية بمجلس النواب رأت الموافقة على التعديل الذي أدخله مجلس الشيوخ ، كما لاحظت أن ذلك المجلس بإقراره التعديل قد استنفذ اختصاصه .

فلهذه الأسباب تقترح اللجنة الموافقة على مشروع القانون كما ورد من مجلس الشيوخ .

## قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢

بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الأهل<sup>(١)</sup>

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :  
مادة ١ — يضاف إلى قانون العقوبات الأهل مادة جديدة يكون رقمها ١٥٢ مكرر ونصها كالاتى :  
« يعاقب بالحبس و بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من استعمل عبارات أو نشر أخبارا كاذبة باحدى الطرق المتقدم ذكرها من شأنها أن تعرض نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى للسكرابية أو الازدراء أو أن تشكك فى صحته أو سلطانه »

مادة ٢ — تستبدل بالفقرتين الأوليين من المادة ١٦٨ من القانون المذكور الفقرات الثلاث الآتية  
« إذا حكم على رئيس تحرير الجريدة أو المحرر المسئول أو على الناشر أو على الجريدة فى جنابة ارتكبت بواسطة الجريدة فىجب أن يقضى أيضا فى نفس الحكم بالغائها .

(١) نشر بالوقائع الرسمية عدد ٥٩ الصادر بتاريخ ١١ يوليه سنة ١٩٣٢

### مذكرة لايضاحية

توالت الاعمال الاجرامية فى العهد الأخير فرأى البرلمان أنه يجب معالجة هذه الحالة بكل ما تقتضيه من الوسائل .  
ولاشك فى أن الناعك المرتكبى تلك الاعمال هو ما لا يزالون يقرأونه كل يوم فى الصحف من انتقاص نظام الحكم المقرر فى البلاد والزراية عليه وعلى القائمين بالامر فيه .

وانه وان تكن المادة ١٥١ تحمى هذا النظام ، وان يكن كثير مما ينشر فى الصحف يدخل فى باب التحريض على كراهية الازدراء به ، الذى تعاقب عليه تلك المادة ، فان أكثر منه لا يبلغ هذا المبلغ وان لم يكن أقل أثرا فى نهوين شأن النظام والانتقاص منه والاضعاف من هيته .

بقانون العقوبات إذن نقص يجب تداركه ويجب لذلك أن يعاقب على الكتابات التى قد لا يجوز وصفها بأنها تحريض أو لا يسهل لائى سبب من الاسباب أن ينسب الى كاتبها أن نيته تملقت بالتحريض والتى قد تحدث فى نفس الرجل العادى أثر الكراهية أو الاحتقار .

وقد وضعت الوزارة لهذا الغرض مادة جديدة تقع بعد المادة ١٥٢ ويكون رقمها ١٥٢ مكررة و بمقتضى هذه المادة تكون كل عبارة استعملت سواء كانت عنوانا لمقال أم عبارة فى سياقه — محلا للعقاب اذا كان من شأنها أن تترك فى نفس الرجل العادى الذى يقرأها أثر الازدراء بالنظام أو التفور منه أو أن تظهره بمظهر زدى كراهية أو أن تجعله محل تساؤل وشك سواء من حيث مشروعيتها أم من حيث قبول البلاد له والتزام حدوده المرسومة .

على أنه لى يكون الجزاء كافيا لتحقيق الغرض المقصود منه يجب ألا يقتصر على عقاب رئيس التحرير وغيره من المسئولين بل يجب أن يتناول الآداة التى مكتبهم من ارتكاب الجريمة وهى الجريدة . وتلك الآداة ( لما لها من الانتشار والذويوع ) هى التى تجعل للجريمة شأنها خاصا وأثرا بالغا .



فاذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة ممانص عليه في المادتين ١٥٢ مكررة و ١٥٦ وجب أن يأمر الحكم بإلغاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة — كذلك يجب أن يؤمر بتعطيل الجريدة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر عند الحكم بعقوبة لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٥٩ و ٢٦١ و ٢٦٢ اذا وقعت الجريمة على البرلمان أو أحد مجلسيه أو الوزارة .

« فاذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في إحدى الجناح المنصوص عليها في المواد ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥٣ و ١٥٧ و ١٥٩ و ١٦٢ يجوز أن يؤمر في الحكم بإلغاء الجريدة أو بتعطيلها مدة لا تتجاوز سنة وفي حالة صدور حكم ثان بالعقوبة لجريمة من الجرائم المذكورة أو الجرائم المشار اليها في الفقرة السابقة وقعت في أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم الأول يجب الأمر بإلغاء الجريدة »

مادة ٣ — تعدل الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ من القانون المذكور على الوجه الآتي :  
« واذا كان السب موجه إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن عشرين جنيتها ولا تزيد على مائة جنية أو إحدى هاتين العقوبتين فقط »

وقد لاحظ قانون العقوبات هذا المعنى فرتب على الحكم بالعقوبة في جرائم الصحف عقوبات تبعية يقع أثرها على الجريدة وعلى المطبعة التي تطبع فيها ( مادة ١٦٨ ) . غير أن ما جاء بها من العقوبات قاصر عن أداء الفرض المطلوب من الزجر . وقد رأى من أجل ذلك تشديد هذه العقوبات التبعية لجعل الإلغاء الحتمي نتيجة لا ارتكاب جنائية مهما تكن العقوبة التي يحكم بها من أجلها وعدلت بمقتضى ذلك الفقرة الأولى من المادة ١٦٨

كذلك رأى أنه إذا جاز على العموم أن يترك للقاضي في بعض الجرائم الخيار في أن يأمر بالإلغاء أو بالتعطيل أو ألا يقضى بأيهما فانه ينبغي فيما يتعلق بحماية نظام الحكم أن يكون الخيار محصورا بين الإلغاء أو التعطيل . وقد جعل هذا الحكم ساريا على الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٦ التي تكون تارة جنائية وتارة جنحة بحسب العقوبة التي يحكم بها فيها . كما جعل التعطيل لمدة عين حدها الأدنى والأقصى ، عقوبة حتمية في جرائم الإهانة والقذف والسب اذا وقعت على البرلمان أو أحد مجلسيه أو الوزارة باعتبار هذه الجرائم طريقة غير مباشرة لتعريض نظام الحكم للكرامة والازدراء . وضمت هذه الأحكام جميعها فقرة جديدة تلي الفقرة الأولى من المادة ١٦٨

وفيما عدا ما أوجبه الأحكام المتقدمة من التعديل في الفقرة الثانية من المادة ١٦٨ تركت تلك الفقرة على حالها وهي تجعل للقاضي الخيار في الحكم بالإلغاء أو بالتعطيل أو في عدم الحكم بأيهما . غير أنه رأى أن حالة العود التي أشير اليها في آخر الفقرة والتي تستتبع الحكم بإلغاء الجريدة حتما يجب أن تشمل عدا الجرائم المنصوص عليها في هذه الفقرة الجرائم التي ورد ذكرها في الفقرة الجديدة حين لا يحكم فيها بالإلغاء منذ أول جريمة .

ويجب إذا أريد أن يكون الزجر في جرائم النشر مرجو الفعل والاثار أن يكون نظرها على وجه الاستعجال ، وعناكم الجنايات هي المحاكم المختصة بنظر هذه الجرائم ما كان منها جنائية بحسب القانون العام وما كان جنحة بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩١٠ ويجب على الحاليين تجنب أن يكون بطء الاجراءات أو المطالعة فيها عاملا في إضفاف الزجر . لذلك رأى وضع حكم يوجب نظر هذه القضايا على وجه الاستعجال .

مادة ٤ — تعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٤٧ من القانون المذكور على الوجه الآتي :

« أولا — من ابتدر انسانا بسب غير علني »

مادة ٥ — تضاف إلى المادة ٧٩ من القانون المذكور فقرة ثالثة يكون نصها كما يأتي :

« ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة معدة لأن تدخل في تركيب المفرقات وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انفجارها »

مادة ٦ — تعديل المادة ٢٢٣ من القانون المذكور على الوجه الآتي :

« كل من استعمل قنابل أو دينامييتا أو مفرقات أخرى في الأحوال المبينة في المواد السابقة المتعلقة بجناية الحريق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة .

كذلك ترى أن يوضع حكم يوجب على من اتهم بالقذف في موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة أن يبين منذ استجوابه الأدلة على الوقائع التي أسندها اليهم . وذلك من جانب ، لأن المفروض هو أن الشخص الذي يقذف في حق موظف أو من في حكمه يجب ألا يفعل ذلك إلا على أساس أدلة حاضرة قبل نشر القذف . ولو كان الأمر على غير ذلك لكان القذف مجازفة يستند مرتكبها على ما يجوز أن يتصيده من الأدلة . ولم تشرع إباحة الإثبات لمثل هذه الأحوال . ومن جانب آخر فإنه إذا لم تحقق وجوه الإثبات أثناء تحقيق النيابة كان ذلك مدعاة لبطء الإجراءات وطولها . وليس ثمة أي وجه معقول لما يفعله بعض المتهمين من عدم الادلاء بأدلتهم أثناء تحقيق النيابة إلا أن تكون رغبة المطاوعة والتسوية فإذا لم يقدم المتهم عند أول استجواب له بواسطة النيابة وبمجرد طلبها أو على الأكثر في الثلاثة الأيام التالية بيان الأدلة على ما أسنده من وقائع القذف لم نجز إقامة تلك الأدلة بعد ذلك وضاعت عليه فائدة الإباحة التي بسطها له القانون . ولا يستطيع أحد أن يجد في ذلك أي عنت على المتهم فإن هذا الإيجاب لا يتجاوز مطلبته بتقديم صور الأوراق التي يستند إليها وأسماء الشهود الذين يعتمد على شهادتهم وبيان ما يريد أن يسمعوا فيه .

وحيث لا يكون تحقيق أي إذا رفضت الدعوى مباشرة إلى المحكمة سواء من جانب النيابة أم من جانب المدعى بالحق المدني يطالب المتهم بإعلان البيانات المتقدمة في مدة قصيرة تلي إعلان التكليف بالحضور فإذا قصر في ذلك ترتب على تقصيره أن تضيع عليه أيضا ثمرة الإباحة

وليس هذا الحكم بدعة فقد قرره قانون العقوبات الفرنسي الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١ ( مادة ٥٢ ) وهو وإن كان قصره على صورة إعلان الأدلة في ميعاد معين من إعلان التكليف بالحضور إلا أن هذا الحكم ما دام مبنيا على أن الأدلة يجب أن تكون حاضرة لدى المتهم قبل نشر القذف فهذه العلة تسوغ بلا شك إيجاب تقديم بيان الأدلة أثناء التحقيق وعدم الانتظار حتى يعلن المتهم بالحضور أمام المحكمة .

وقد دعا إدخال التعديل المتقدم ذكره في نظام التحقيق في مسائل القذف إلى النظر في المادة ٢٦٥ لمعرفة ما إذا كان إيجاب تقديم البيان الخاص بأدلة الوقائع يجب أن يسرى أيضا بالنسبة للحالات التي أجارت فيها تلك المادة لقائمة الدليل وهي الحالات المشار إليها في الفقرة الثانية منها .

وإن المقابلة بين صدر المادة الذي يفيد أن السبب المعاقب عليه بمقتضاها هو مالا يشتمل على اسناد واقعة معينة والعبارة الأخيرة منها التي تشير إلى عدم الاختلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ وهي الأحكام الخاصة بالطعن الجائز في أعمال الموظفين إذا حصل بسلامة نية وبشرط إثبات حقيقة كل فعل ( واقعة ) أسند إليه تثير في النفس مباشرة أن بين جزئ المادة تنافرا إذ حيث لا يكون اسناد واقعة لا يمكن أن يتصور إثبات واقعة . وقد لاحظ ذلك القانون الفرنسي الذي استمد منه تعريف القذف والسبب فأجاز الإثبات في القذف ولم يجزه في السب .



« ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة من عرض عمدا حياة الناس أو صحتهم للخطر بأن يستعمل مفترقات على أى وجه كان فاذا احدث الانفجار موت شخص أو أكثر كان العقاب الاعدام » ويعاقب بالسجن من عرض عمدا بالطرق عينها أموال الغير للخطر فاذا احدث الانفجار ضررا للأموال كان العقاب الاشغال الشاقة المؤقتة فاذا كان الخطر المشار اليه فى الفقرتين السابقتين ناشئا من اهمال أو عدم احتياط كان العقاب الحبس لمدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

مادة ٧ — تلغى الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٦ من القانون المذكور .

مادة ٨ — تعدل المادة ٣١٧ مكررة من القانون المذكور على الوجه الآتى :

« يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه كل من صنع أو استورد من الخارج أو احرز قنابل أو ديناميتا أو مفترقات أخرى بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعى .  
« ويسرى حكم الفقرة الثالثة من المادة ٧٩ على هذه الجريمة »

ولا يتبين بوضوح من الاعمال التحضيرية لقانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٠٤ الذى أباح اثبات سب الموظفين لأول مرة فى التشريع المصرى علة هذه الاباحة ( راجع تعليقات وزارة الحفانية على المادة ٢٠٥ ) ومن جهة أخرى فقد اعتبرت محكمة النقض والابرام أن التعميم ( الذى هو من أخص طبائع السب ) لا ينقلب الى تخصيص بوقائع معينة جائز اثباتها بسبب مايرد بعد ذلك على لسان المتهم عند ما تولى النيابة التحقيق معه فان أنواله فى الواقع انما تكون على سبيل ضرب الامثال . وأخيرا فان المصلحة العامة من حيث الكشف عن سيئات الموظفين لا تكسب من استعمال ألفاظ السب وانما تكسب من ايراد وقائع القذف حين يمكن اثبات صحتها وبالعكس فان فى اباحة اثبات ألفاظ السب العامة بوقائع خاصة لا تذكر الا فى التحقيق تشجيبا على النقض من كرامة الموظفين والوظائف .

لهذا رأيت الوزارة أن تعود الى القاعدة التى كان معمول بها فى التشريع المصرى قبل سنة ١٩٠٤ وهى القاعدة التى لا يزال العمل مطردا عليها فى فرنسا حيث الصحافة لا تشكو الضيق .

وبمناسبة تعديل المادة ٢١٥ ترى الوزارة أخذا برأى محكمة النقض والابرام فى حكم أصدرته أخيرا وأشارت فيه الى ما بين المادتين ٢١٥ و ٣٤٧ من التداخل أن تعدل المادة الأخيرة بأن تحذف منها عبارة « أو غير مشتمل على اسناد عيب أو أمر معين » فان تعريف السب كما أورده المادة ٢١٥ من العموم بحيث يشمل هذا النوع من السب اذا وقع بوجه من وجوه العلنية . ومن جانب آخر فان المقابلة بين السب غير العلنى والسب غير المقتل على اسناد عيب أو أمر معين فى المادة ٣٤٧ يدل على أن النوع الاخير يعتبر مخالفا اذا وقع علنيا . ومن هنا يكون التداخل بين المادتين ٢١٥ و ٣٤٧ وهو راجع كما لاحظت محكمة النقض والابرام بحق الى اختلاف مصادر النقل . ويستحسن فى هذا الشأن أن يجعل الضابط فى التمييز بين الجنحة والمخالفة ( العلنية ) كما هو الشأن فى القانون الفرنسى . ويجب لذلك أن تحذف العبارة التى سبقت الإشارة اليها من المادة ٣٤٧

واذا كانت الاعمال الاجرامية قد دعت الوزارة الى أن تنقضى أسبابها البعيدة وتعمل على علاجها فلم يكن ليفوتها أن تنظر فى امر الأحكام التى أوردها قانون العقوبات خاصة بالمفترقات لتبين ما اذا كانت كفيلة بالردع المباشر .

والاحكام المذكورة مبثورة فى القانون بالمراد ٧٩ و ٢٢٣ و ٣١٦ و ٣١٧ وفيما عدا المادة ٢٢٣ قد عدلت هذه المواد بالقانونين

مادة ٩ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية  
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون  
من قوانين الدولة

صدر بسراى المنزة في ٦ ربيع الأول سنة ١٣٥١ ( ١٠ يوليه سنة ١٩٣٢ )

فؤاد

بأمر صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

إسماعيل صدقي

وزير الحقانية

علي ماهر

وأول ما يستوقف النظر في هذه الأحكام أن أعمال الصنع والاستيراد والاخراج المنصوص عليها في المادتين ٧٩ و ٣١٧ يلحظ فيها أن تكون واقعة على مفرق فذا وقعت على مادة معدة لأن تدخل في تركيب المفرق أو اذا وقعت على آلة أو أداة تستخدم في صنع المفرق أو انفجاره جاز أن يقوم الشك في أنها داخلة تحت طائلة العقاب مع أن هذه الأعمال لا تقبل خطورة عن الأخرى . وقد سوى بينهما في الحكم القانون الانجليزي الذي وضع في سنة ١٨٨٣ عن المفرقات ( المادة ٩ ) وقانون العقوبات الايطالي الموضوع في سنة ١٩٣٠ ( مادة ٤٣٥ ) .

وترى الوزارة أن هذا التحديد ضروري لجعل أسباب الزجر وافية بالنقض المقصود بها . وقد جعلته فقرة ثالثة تضاف الى

المادة ٧٩ وأحالت اليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٧

ولكن هذه المادة الأخيرة تقرر عقاباً ولا شك غير كاف ولا ذو متناسب مع خطر الجرائم والنتائج التي يهد لها الصنع أو الاستيراد أو الاخراج .

وتظهر ضآلته اذا قيس بالمقوبات المقررة لهذه الأعمال في التشريعات الأجنبية . وقد رثى الاكتفاء في هذا الشأن باحتذاء مثال القانون الفرنسي الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٣ ( مادة ٣ ) وهو ليس بأشدّها .

اما المادة ٢٢٣ فتعاقب على الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢١٧ - ٢٢٢ إذا كان الفاعل بدل أن يضع النار استعمال مادة مفرقة . وقد أحاط هذا الباب بكثير من الأحوال التي يقع فيها وضع النار أو استعمال المفرقات وقرر عقوبات تتناسب مع الخطر الذي قد ينشأ عنها بما لهما من فعل ذريع وشدة عيأ . وبالنسبة للأشخاص أو الأموال . ولكن ما تضمنته أحكامه من تخصيص قد يكون من شأنه أن حالة من أحوال استعمال القنابل كوضع قنبلة في طريق عام أو أي مكان آخر تشترك مع تلك الأحكام في أنها تعرض حياة الأشخاص أو صحتهم أو أموالهم للخطر ولكنها لا تدخل في خصوص تلك الأحكام . ويفوت بذلك عقاب الفاعل فيها .

لذلك رأت الوزارة أن تحتاط لمثل تلك الأحوال بأن تضيف إلى المادة ٢٢٣ حكماً يعاقب كل من عرض عمداً حياة الناس أو صحتهم للخطر أو أموالهم للضرر باستعمال مادة مفرقة ويجعل من موت الأشخاص أو تحقق الضرر للأموال بسبب الانفجار ظرفاً مشدداً كما يعاقب على من يعرض جميع ذلك للخطر بسبب الإهمال أو عدم الاحتياط .

والجريمة العمد في هذه الفقرة تشترك ولا شك مع جرائم الباب الثاني جميعها في أنها تعرض حياة الأشخاص أو صحتهم أو أموالهم للخطر ولكنها أهم من حيث أنها لا تشترط عملاً معيناً أو وضعاً خاصاً كما فعلت مواد هذا الباب فكل فعل أناه شخص متعمداً كانت الوسيلة فيه مادة مفرقة وقصد به إلى تعريض شيء من ذلك للخطر يكون داخلاً في متناول الفقرة الجديدة مهما تكن طريقة استعمال المادة المفرقة أو وضعها ومهما يكن الظرف أو الحالة التي وقع فيها ذلك الوضع أو الاستعمال .

بهذا يكون التشريع المصري اضبط أداة وانفذ اثرأ من حيث الضرب على أيدي هذه الطائفة من المجرمين والقضاء على هذا



# قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٢

بادخال بعض احكام خاصة بالاجراءات الجنائية

نحن فؤاد الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقضى محكمة الجنايات على وجه الاستعجال فيما يقدم لها من الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر

النوع الخطير من الجرائم وإذا كان الشارع المصرى غداة عمل اجرامى خطير رأى ان يستعرض الاحكام الحاضرة فى امر المفرقات ليهذبا ويحطها اوفى بالفرض ، فقد سبقه الى ذلك وفى ظروف قد لا تكون خطورتها بانته ما بلغت الجرائم الاخرى فى مصر الشارع الانجليزى فى سنة ١٨٨٣ والفرنسى فى سنة ١٨٩٣ وغيرهما .  
وقد رقى جمع التعديلات المراد ادخالها على قانون العقوبات فى قانون واحد وتخصيص قانون آخر للاحكام الاجرامية التى يرى وجوب اتباعها فى جرائم النشر .

ولهذه الاسباب تشرف وزارة الحفائية بأن تعرض على مجلس الوزراء مشروعى القانونين المرافقين لهذه المذكرة حتى اذا وافق عليهما تفضل بعرضهما على الاعتاب السيفى لاستصدار مرسوم برضهما على البرلمان .

وزير الحفائية

٣ يونيه سنة ١٩٣٢

على ماهر

## تقرير لجنة الحفائية بمجلس النواب

أحال المجلس مشروع هذا القانون على لجنة الحفائية بمجلس ٦ يونيه سنة ١٩٣٢ فاجتمعت بتاريخ ٦ و ٩ يونيه سنة ١٩٣٢ واستعرضت المواد المطلوب تعديلها ، فتبين لها أن مشروع القانون المذكور قد جاء فى حد متواضع يحقق لرغبة البرلمان فى وجوب تدخل المشرع لتلافى ما ظهر من النقص فى التشريع الحاضر بشأن الصحافة ( التى تعد بحق مدرسة الكفاة فى دن سواها المرد لغير المشتغلين بدراسة خاصة أو المتصلين مباشرة بالأمور العامة ) لما يتصل بملهم عن هذه الأمور ) وبخاصة اذا لوحظ أن كثيرا من تطلع عليهم هذه الصحف لا يملكون من ثقافتهم ما يميزون به الفث من السدين ، ولا الكاذب من الصادق ، مما يلقي عليهم .

كان من شأن الصحافة ( وهذا مركزها ) أن تكون عند حد المركز الذى تبوأته فى هذا الزمان فتؤدى مهمة الارشاد وقيادة الرأى العام توجيهه الى ما يتصل بخير البلاد ويؤدى الى تحقيق مصالحها وأغراضها .

الا أن كثيرين من سبى النية اتخذ منها سلاحا لتوجيه روح ترائها الى الاستخفاف بالانظمة والقوانين ، والاتقاص من شأنها أو التشكيك فى مشروعيتها والتهجم على الشخصيات والنيل من كرامة القائمين بالشئون العامة لاشئ سوى قيامهم بأداء واجباتهم النيابية العامة أو أعمالهم المنوطة بهم بحكم وظائفهم ، وذلك ليحطوا من قيمة هذه الواجبات أو الاعمال أو يشوهوها ( بما يدركه القارىء اذا خلا من الغرض وكان عالما بحقيقة الامر ) مما لم يكن له شئيه أو نظير فى أعمال الصحافة من يوم أن نشأت فى هذه البلاد ، حتى ضاعت آداب المناظرة بما وقعت فيه من شطط بتكرار استعمال هجر الكلام وبغى القول لمناسبة ولنير مناسبة ، مما دفع بعض النفوس الضعيفة الى الاقدام على ارتكاب الجرائم كنتيجة مباشرة لما قرأوه فى بعض الصحف فى حين أن واجب الصحافة المحتوم أن تكون اداة صدق وهداية ، وأن تقف نفسها على خدمة المجتمع وصون مرافقه وغرس روح احترام الانظمة والسلطات فى نفوس الجمهور ، لأن تكون اداة تضليل ونشر للفوضى بالدأب على تحقيق النظام والاستخفاف بأسره والخط من

مادة ٢ - يجب على المتهم بارتكاب جريمة القذف أن يقدم عند أول استجواب له بواسطة النيابة العمومية أو على الأثر كثر في الخمسة الايام التالية بيان الأدلة على كل فعل اسند إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بمخدمة عامة والاستقط حقه في إقامة الدليل المشار اليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ من قانون العقوبات الأهل

كرامة القائمين بالشئون العامة .

وترى اللجنة أن ما جاء بمشروع القانون ، ولو أنه قد لا يفي بما يطلبه البرلمان تماماً ، إلا أنه قد جاء منظماً الى حد ما الحرية الصحافة التي أساء بعض ذوي الأغراض استعمالها بتوجيهها الى غير ما وضعت له . وترجو اللجنة أن تكون العقوبات التي نص عليها في مشروع القانون على خفتها كافية لوجز من تحدته نفسه من هذا النشر لاستخدام الصحافة لمثل هذه الاعمال الخطيرة . وتلاحظ اللجنة أن التعديل المراد ادخاله على المادة ١٦٨ عقوبات جاء وافياً بالغرض وهو أفضل في استئصال الجريمة من جذورها ، وان التعديل الذي أدخل على المادتين ٢٦٥ و ٣٤٧ عقوبات قد جاء وفقاً لغرض المشرع الحقيقي ودانعا للبس الذي كان يقع فيه من يقارن نصوص المراد الخاصة بالقذف والسب .

واللجنة توافق كذلك على تعديل المادتين ٧٩ و ٢٢٣ عقوبات وعلى إلغاء الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٦ مع تعديل المادة ٣١٧ المكررة للأسباب الواردة بالذكرة الايضاحية .

وقد اقترح بعض حضرات أعضاء اللجنة أن تضاف الى عبارة " قابل أوديناميت أو مفرقات أخرى " الواردة بالمادتين ٧٩ و ٢٢٣ المادتين عبارة « أو آلات مدمرة أو مهلكة » ليكون حكمها في العقوبة واحداً ، وان يجعل الخطر في الاستيراد والاستعمال شاملاً لهذه الآلات ايضاً ، وان يعد في حكم المفرقات المواد المدة لأن تدخل في تركيب الآلات المدمرة أو المهلكة . وذلك بحجة ان هذه الآلات تحدث من الاضرار ما تحدثه القنابل والمفرقات ، وانه يجب والحالة هذه ان يسوى بينها في الحكم ولكن أغلبية اللجنة رأت ابقاء النصوص على حالها لأن هذه الآلات لا يحتمل استعمالها وأنه اذا أريد ملافاة أمرها وجب عند ادخالها على القانون الحالي أن يشمل التعديل مواد أخرى من قانون العقوبات غير مقترح تعديلها الآن ، ورأت أغلبية اللجنة الاكتفاء بتوجيه نظر الحكومة الى هذا الأمر .

هذا وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون ،

### تقرير لجنة الحقاينة بمجلس الشيوخ (١)

كلمة عامة

كان من أثر المرة العنيفة التي مرت بالبلاد بعد انتهاء الحرب . وما تبع ذلك من انقسامات حزبية أن انحط مستوى الكتابة في أكثر الجرائد . فحلت المظاهرات والقذف الملقذع مكان وسائل الاقتناع وأصبحت التهم الباطلة تلقى جزاءاً على الرجال الظاهرين من كل ناحية فتسمت نفوس الضعاف والبطلاء من القراء وانتقلت العدوى إلى الناس في علاقاتهم الخاصة ، وشمل هذا الاستهتار كل شيء وكل نظام . حتى القضاء نفسه - موئل الجميع وحصن العدل - لم يسلم من التعرض له .

الحاجة الى معالجة الحالة

وقد شعر بهذه المحنة القائمون بالأمر فبدأوا يعالجونها من عشر سنوات مضت سواء من جهة تشديد العقوبات على المجرمين أم بتعطيل الاداة التي يستعملونها في ارتكاب جرائمهم وهي الجرائد فعدل القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٣ ١ المادة ١٥١ وجعل عقوبة التهريض على كرامة نظام الحكومة أو الازدراء بها السجن بدل الحبس وأمر بتعطيل الجريدة لأجل قد ينتهي بإبطالها نهائياً في حالة العود .

وفي سنة ١٩٢٥ عدلت المادة ١٦٢ بحيث تنال عقوبتها ناشري الأخبار الكاذبة متى كان من شأنها تكدير السلم بأية طريقة

(١) نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٦٣ الصادر في ٢١ يولييه سنة ١٩٢٢ وصادق عليه مجلس الشيوخ بجلسة ٥ يولييه سنة ١٩٢٢



فاذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن إلى النيابة والمدعى بالحق المدني بيان الأدلة في الخمسة الايام التالية لاعلان التكليف بالحضور والا سقط حقه كذلك في إقامة الدليل

كانت ، ومنها تضليل الرأي العام بعد أن كان القانون يشترط تكدير السلم فعلا وزادت المادة ١٦٨ مددلة مدد التعطيل الموقت . وشدت العقوبة في حالة العود .

وفي فبراير سنة ١٩٣١ زاد المشرع ثلاث مواد على الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات تعاقب على النشر الذي يؤدي الى الخط - على أى وجه - من مقام القاضي أو هيئته أو سلطته ، وعلى اذاعة التحقيقات الجنائية ، وعلى نشر ما من شأنه أن يؤثر في القضاة أو المحققين أو الشهود أو يؤثر على وجه العموم في الرأي العام .

#### العمل على تدارك النقص

وفي يونيو سنة ١٩٣١ صدر مرسوم بتشديد العقوبات على جرائم النشر وبالمعاقبة على بعض الأعمال التي لم يتناولها القانون بالعقاب ويكون من شأنها الاضرار ضررا جسيما بالمصلحة العامة أو الاخلال بالنظام العام . فتضمنت المادة ١٦٠ حكما جديدا قصد به الى أن تكون لهجة المناقشات في الصحف في حدود الاعتدال واللباقة بدون أن لوحظ أن المساجلة في الصحف ولو أنها لا تبلغ مدى الاهانة والسباب الا أنها في بعض الاحيان تشتمل على ما يضر عن الذوق من العبارات اللاذعة أو البذيئة . ومثل هذه الطرق في النقد عمقت فضلا عن أنه مضر بسمعة البلاد وشانته للصحافة نفسها مما لا شأن له بالنقد المباح .

عدلت المادة ١٦٢ تعديلا آخر جديدا رعى به الشارع الى تحريك الاتبات عن عائق الاتهام الى عائق الناشر فانقضى النص الجديد سوء النية الى أن يثبت العكس استنادا الى أن الواجب على الصحفي قبل أن ينشر خبرا من شأنه تكدير السلم العام أو إلحاق ضرر جسيم بالمصلحة العامة هو أن يتحقق من صحته .

كما نص في المادة ١٦٦ ( خامسة ) على عدم قبول الاعتذار بأن مانشر مخالفا للقانون قد سبق نشره في مصر أو في الخارج .

ونصت المادة ١٦٧ على جواز التعطيل في حالة ما اذا استمرت جريمة أثناء تحقيق في نشرها من أجله يجري التحقيق .

وعدلت المادة ١٦٨ فلم تجل الغاء الصحيفة وجوبا كما كان في حالة ارتكاب جريمة بل قصرته على حالة صدور عقوبة جنائية وجعله جوارزا في حالة ارتكاب جريمة يحكم فيها بعقوبة غير عقوبة الجنائية . وفي أحوال جرائم أخرى زادت عددها ، كما رتب الالغاء على العود بدل التعطيل الموقت في أول مرة .

وقد كان من الضروري أن يشعر ذوو المصلحة المالية في الجرائد بأنهم مطالبون بالانصراف على ما لهم وبمراقبة ما تنشره صحافتهم حتى لا يستغل بها المحررون الذين قد لا يجدون في العقوبات المقررة زاجرا كافيا مقابل ما يعتقدون نيله من شهرة اذا ما كانت كتاباتهم موجهة ضد كبار رجال الدولة حيث يخيل اليهم أنهم هم في المكانة الاجتماعية سواء ، خصوصا أن كثيرا ممن يؤجرون أقلامهم لا يشعرون بالمسئولية الخطيرة الملقاة على عاتقهم لاقبل البلاد عامة ولا قبل مخدوميهم

وعدلت المواد ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ بحيث شملت الأولى عدا الموظف العام كل شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وأصبح القذف في حق هؤلاء جميعا غير معاقب عليه متى حصل بسلامة نية وأمكن إثبات صحته .

وزادت الثانية في العقوبة وعدلت في توزيعها ، ورتبت الثالثة حكما خاصا لحالة ما اذا تضمن السب طعنات في الأعراض فشددت العقوبة عليه كما شددتها في حالة ما اذا كان المجنى عليه موظفا أو ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة وكان السب بسبب صفة هذه .

#### سوء استعمال حق النقد

والظاهر أن كل هذه التدابير لم تحل دون استمرار بعض الأقلام على الخروج عن الحدود المشروعة لمن يتولى قيادة الرأي العام وتثويره بنشر الاخبار الصادقة وتقدير الحوادث التقدير الحق العادل .

فبدلا من أن يعمل بعض الصحفيين في حدود مهمتهم السامية استعملوها على العكس أداة تخريب ومحول تدمير لنظام الدولة

وأمنها ، فمن تحريض على الثورة الى الازدراء بأنظمة الحكم والتعريض المسف بكرامة رجالها وهيئاتها

وقد ساعد على هذا أن استهوا الجماهير واستكثروا كوامن الاجرام في المفتونين والاغرار لا يكلف هؤلاء النفر إلا صياغة مبتذلة لبيارات جوفاء خالية من كل دليل أو بحث جدي ، كل قيمتها في رنينها وتكرارها .

حدثت حوادث لا يمكن أن تكون منقطعة للصلة عن هذه المؤثرات المجرمة وبلغ من خطرها أن امتزت لها البلاد ، وطالب البرلمان بزيادة القيود سعيا وراء تقييد الجو من هذه الادران المفسدة .

مادة ٣ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة  
صدر بمصر في ٦ ربيع الاول سنة ١٣٥١ ( ١٠ يولييه سنة ١٩٣٢ )

فؤاد

بأمر صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير الحقانية

على ماهر

(١) نشر بالوقائع المصرية عدد رقم ٥٩ الصادر بتاريخ ١١ يولييه سنة ١٩٣٢

عاجت الحكومة الموضوع في هذين المشروعين وقد وافق عليهما مجلس النواب وأحاله على مجلس الشيوخ الذي أحاله  
بجلسة ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٢ الى لجنة الحقانية لنظرهما بصفة مستعجلة فبحثهما في عدة جلسات وتبين لها ما يأتي :  
١ - عن المرسوم بمشروع قانون بادخال بعض أحكام خاصة بالاجراءات الجنائية

يرمى هذا المشروع الى غرضين :

الاول - أن تكون المحاكمة على جرائم النشر على وجه الاستعجال ، فتقدم القضايا المتعلقة بها على غيرها ، ولا يتسامح في  
تأجيل نظرها للاسباب التي تقدم عادة في طلب التأجيل .

الثاني - أن يقدم المتهم يانا بأدلة في ظرف محدود - هو خمسة أيام (١) - من تاريخ تكليفه بالحضور للمحاكمة اذا قدم دون  
تحقيق سابق أو من تاريخ أول استجواب له بواسطة النيابة العمومية .

بيان الأدلة

لقد كان من الطبيعي أن يفرض هذا القيد اذا ما قبلت فكرة الاستعجال ولكن الواقع أن له حكمة أخرى غنى بالالتفات اليها  
المشرع الفرنسي من أكثر من خمسين سنة (٢)

ان نص القانون على عدم العقاب على القذف في حق الموظف العمومي ومن هم في حكمه في حالة اقامة الدليل على صحة  
ما يقذف به ، معناه أن القانون افترض في القاذف في هذه الحالة التأكد بالدليل من صحة ما يرمى به ، ومن ثم كان من الواجب  
أن يتقدم به في الحال حتى لا ينتفع بمثل هذا الحق سيئه النية المتعاصر .

واذا كانت المصلحة العامة قد قصت بجواز الطعن على الموظفين وغيرهم من ذوي الصفات العامة ، فهذه المصلحة بعينها تقتضي  
بمحايثهم من التهم الباطلة التي قد تسند اليهم لمجرد التهشير ولبت الكراهية في نظام الحكم والقائمين عليه .

ولاشك في أن الصحافة اذا قصد بها أن تكون اداة خير وأن تؤدي رسالتها في حدود الشرف والاستقامة والامانة لا يمكن  
أن ترى في مثل هذا للقيد الطبيعي حدا من حريتها بل هو على العكس من ذلك تعزيز لتلك الصفات السامية فيها وتضاء على من  
يئس بين رجالها وليس أهلا لأن يمد في ذمرتها .

ولم ير المشرع المصري أن يقتضى أثر القانون الفرنسي بالنصر على تحديد نوع الدليل بل اكتفى بأن ذكر الاوراق والشهود  
على سبيل البيان في مذكرته الايضاحية .

ومن المفهوم بطبيعة الحال ان بيان الأدلة الذي يشترط القانون من المتهم تقديمه والا سقط حقه في اثبات صحة القذف ،  
يجب أن يحدد به تلك الأدلة وتتحصر ، فاذا كانت شهادة الشهود هي الدليل وجب بيان أسماء الشهود والوقائع التي يشهدون عليها  
وان كانت أوراقا وجب احضارها هي أصورها .

ما تقدم وللأسباب التي وردت بالمذكرة الايضاحية وافقت اللجنة بالاجماع على مشروع هذا القانون وترجو المجلس أن  
يوافق عليه .

رئيس اللجنة

أحمد طلعت

(١) كانت في المشروع الاول ثلاثة فريدت في مجلس النواب بموافقة الحكومة الى خمسة

(٢) راجع قانون الصحافة الفرنسي سنة ١٨٨١ صفحة ٥٢



# المحاماة

مجلة قضائية

نصفها نقابة المحامين الأهلية

السنة الرابعة عشرة

مايو سنة ١٩٣٤

العدد الثامن

Il arrive tous les dix ans des révolutions qui précipitent le riche dans la misère, et enlèvent le pauvre avec des ailes rapides au comble de richesses

«Montesquieu»

يا أهل العراق ، أهل السبق والسباق ، ومكارم الأخلاق : إن أهل الشام في أفواههم لقمة دسمة ، قد رتبت لها الأصدقاء ، وقاموا فيها على ساق ، وهم غير تاركينها لكم بالراء والجدال ، فالبسوا لهم جلد النمر

( من خطبة يزيد بن المهلب بواسط )

جميع المقالات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بالادارة ترسل بعنوان «ادارة مجلة المحاماة وتحريرها»

بشارع المناخ رقم ٢٠

مطبعة حجازي بالقاهرة

تليفون رقم ٤٥ ٤٨٠

## بيان

نشرنا في القسم الاول من هذا العدد الأحكام الآتية :

عدد

٢٠ حكما صادرة من محكمة النقض والابرار الجنائية

٤ أحكام » » » » المدنية

وقد لخص هذه الأحكام كالمعتاد حضرة محمود افندى عمر سكرتير محكمة النقض باشراف  
حضرة صاحب العزة الأستاذ حامد بك فهمى المستشار بها الذى تولى مراجعتها

ونشرنا في القسم الثانى

عدد

٨ أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية

٣ » » المحاكم الكلية

٢ حكيمين صادرين » القضاء المستعجل

١٢ حكما » » المحاكم الجزئية

٨ احكام » » محكمة الاستئناف المختلطة

كانشرنا في القسم الثالث ( التشريعى ) المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣١ بإضافة أحكام  
جديدة إلى قانون العقوبات الأهلى بشأن اختلاس الألقاب والاتصاف بها دون حق .  
ومذكروته الايضاحية .

وكذا جزأ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم  
الشرعية والاجرامات المتعلقة بها ومذكروته الايضاحية وسينشر باقياها فى العدد القادم

لجنة تحرير المجلة

راغب الكنر - محمد صبرى أبو علم



شهر مايو  
سنة ١٩٣٤

# المحكمة

العدد الثامن  
السنة الرابعة عشرة

## قضاء محكمة النقض لإبرام الجناية (١)

١٢٨

٥ فبراير سنة ١٩٣٤

١ - إيقاف التنفيذ . جواز الحكم في الاستئناف . ولو بعد تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه . آثار الحكم بإيقاف التنفيذ . (المادتان ٥٢ و ٥٣ من قانون العقوبات)

المبادئ القانونية

١ - لا مانع قانوناً من الحكم في الاستئناف بإيقاف تنفيذ عقوبة قضت بها المحكمة الابتدائية بغير إيقاف و نفذت فعلاً على المحكوم عليه . ذلك بأن الحكم بإيقاف التنفيذ لا تقتصر فائدته على تلك الثمرة العاجلة التي يستفيد منها المحكوم عليه عقب صدور الحكم مباشرة وهي تعليق تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها عليه ، وإنما يتعدى أثر الحكم إلى أبعد من ذلك . فقد نصت المادة ٥٣ عقوبات على أنه إذا مضى على المحكوم عليه خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً ولم يرتكب جناية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكماً نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية فإن الحكم الموقوف تنفيذه يعتبر كأن لم يكن . والمتفق عليه أن هذا يعتبر بمثابة رد اعتبار بقوة القانون لا يحتاج الشخص بعده إلى طلب رد اعتباره إليه من السلطة القضائية عملاً بأحكام القانون رقم

٤١ لسنة ١٩٣١ . بل بمجرد مضي الخمس السنين على الوجه المشروط في المادة ٥٣ سالف الذكر تسقط العقوبة التي كان تنفيذها معلقاً ويؤول كل ما ترتب عليها من وجوه انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق سواء في ذلك ما كان مقرراً في قانون العقوبات كعقوبة تبعية وما نص عليه في قوانين خاصة كقانون الانتخاب . فمن حكم عليه بعقوبة ممانص عليه في المادة الرابعة من قانون الانتخاب وكان الحكم مأموراً فيه بإيقاف التنفيذ طبقاً للادة ٥٢ عقوبات ، ثم وفي المحكوم عليه بالشروط المنصوص عليها في المادة ٥٣ عقوبات يصبح بقوة القانون في حل من أن يتمتع بحق الانتخاب شأنه في ذلك شأن من لم يحكم عليه أصلاً . وكذلك لا يعتبر الحكم المذكور سابقة في العود ولا يذكر في الشهادات التي تصدر من قلم السوابق .

٢ - إن القانون وإن نص في المادة ٥٣ عقوبات على أن الحكم الموقوف تنفيذه يعتبر كأن لم يكن متى وفي المحكوم عليه بالشروط المنصوص عنها في تلك المادة فإنه جعل لذلك الحكم أثراً باقياً على مر الزمن إذ قال في آخر المادة المذكورة

(١) لخص هذه الأحكام حضرة محمود دافدي عمر سكرتير محكمة النقض وذلك بإشراف حضرة صاحب العزة حامد بك فهمي المستشار

« ومع ذلك فإنه يكون مانعاً من الأمر بإيقاف تنفيذ أى حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه . » وقديرى أن فى هذا النص ما يتعارض مع صدر المادة ولا يتفق مع اعتبار الحكم كأن لم يكن . على أن الواقع أن الذى يعتبر كأن لم يكن إنما هو ما تعلق من الحكم بعقوبة الحبس فقط . وذلك ظاهر من النص الفرنسى للمادة إذ هو يعبر عن الحكم بلفظ *La condamnation* والمتفق عليه أن الحكم يبقى أثره فيما عدا ذلك . فإذا كان الحكم قد قضى بالغرامة علاوة على الحبس فإن هذه الغرامة تنفذ وتبقى نافذة . كذلك لا يؤثر مضي الخمس السنين على ما ترتب للغير من الحقوق بمقتضى الحكم كالتعويضات والرد والمصاريف وغيرها .

### المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن المحكمة الاستئنافية أهملت دفاع الطاعن المبني على عدم وجود مبرر لتسلمه الورقة ذات العشرة جنهيات من المجنى عليه كما أنها حين رأت إيقاف التنفيذ لم تلتفت إلى ما إذا كانت العقوبة نفذت فعلاً أم لا بل قضت بالإيقاف بعد أن كانت العقوبة نفذت برمتها عقب صدور الحكم الابتدائي وهذا مما يؤكد أن المحكمة تناست كل دفاع المتهم وهذا يترتب عليه نقض الحكم قانوناً . »

« ومن حيث أن الدفاع الذى يشير إليه الطاعن إنما هو دفاع موضوعى خاضع لتقدير المحكمة ولم يكن يستدعى رداً خاصاً ومادام الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي فمعنى هذا أنه رأى التهمة ثابتة على الطاعن فأيد الحكم المستأنف كما أنه لم ير فى دفاع الطاعن أمام المحكمة

الاستئنافية ما يقتضى رداً جديداً . والواقع أن ليس فى هذا الوجه ما يسترعى نظر هذه المحكمة سوى ما أشار إليه الطاعن فى معرض التدليل على عدم انتباه محكمة الموضوع إلى ما أدلى به أمامها من دفاع - حيث قال أن الحكم المطعون فيه قضى بإيقاف تنفيذ العقوبة عليه عملاً بالمادة ٥٢ عقوبات مع أن عقوبة الحبس المحكوم بها عليه ابتدائياً كانت نفذت برمتها فلم يبق بعد ذلك ما يبرر الحكم بإيقاف التنفيذ .

« ومن حيث أن هذا القول يرد عليه أن لامانع قانوناً من الحكم فى الاستئناف بإيقاف تنفيذ عقوبة قضت بها المحكمة الابتدائية بغير إيقاف وتنفذت فعلاً على المحكوم عليه . ذلك بأن الحكم بإيقاف التنفيذ لا تقتصر فائدته على تلك الثمرة العاجلة التى يستفيدها المحكوم عليه عقب صدور الحكم مباشرة وهى تعليق تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها عليه وانما يتعدى أثر الحكم إلى أبعد من ذلك فقد نصت المادة ٥٣ عقوبات على أنه إذا مضى على المحكوم عليه خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً ولم يرتكب جنائية أوجنحة حكم عليه من أجلها حكماً نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية فإن الحكم الموقوف تنفيذه يعتبر كأن لم يكن . والمتفق عليه أن هذا يعتبر بمثابة رد اعتبار بقوة القانون لا يحتاج الشخص بعده إلى طلب رد اعتباره إليه من السلطة القضائية عملاً بأحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بل بمجرد مضي الخمس السنين على الوجه المشروط فى المادة ٥٣ سالفة الذكر تسقط العقوبة التى كان تنفيذها معلقاً وينزل كل ما ترتب عليها من وجوه العدم الأهلية والحرمان من الحقوق سواء فى ذلك ما كان مقرراً فى قانون العقوبات كعقوبة تبعية ومانص عليه فى قوانين خاصة كقانون الانتخاب فمن حكم

عليه بعقوبة مما نص عليه في المادة الرابعة من قانون الانتخاب وكان الحكم مأمورا فيه بإيقاف التنفيذ طبقا للمادة ٥٢ عقوبات ثم وفي المحكوم عليه بالشروط المنصوص عليها في المادة ٥٣ عقوبات فإنه يصبح بقوة القانون في حل من أن يتمتع بحق الانتخاب شأنه في ذلك شأن من لم يحكم عليه أصلا وكذلك لا يعتبر الحكم المذكور سابقة في العود ولا يذكر في الشهادات التي تصدر عن قلم السوابق (يراجع قرار وزير الحقانية الصادر بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٣١ تنفيذ للمادتين ٩ و ١٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣١ الخاص بإعادة الاعتبار) تلك هي آثار الحكم بإيقاف التنفيذ ومنها يرى أن ثمرته العاجلة - وهي تعليق تنفيذ العقوبة - قد تكون أقل الآثار شأنافلا يقال بعد هذا أن إيقاف التنفيذ لا يبقى له مبرر بعد تنفيذ العقوبة فعلا.

على أن مما تحسن الإشارة إليه تتمتع للبحث أن القانون وإن نص في المادة ٥٣ عقوبات على أن الحكم يعتبر كأن لم يكن إلا أنه جعل له أثرا باقيا على مر الزمن إذ قال في آخر المادة المذكورة (ومع ذلك فإنه يكون مانعا من الأمر بإيقاف تنفيذ أي حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه) وقد يرى أن في هذا النص ما يتعارض مع صدر المادة ولا يتفق مع اعتبار الحكم كأن لم يكن .

على أن الواقع أن الذي يعتبر كأن لم يكن إنما هو ما تعلق من الحكم بعقوبة الحبس فقط وذلك ظاهر من النص الفرنسي للمادة إذ هو يعبر عن الحكم بلفظ (La condamnation) والمتفق عليه أن الحكم يبقى أثره فيما عدا ذلك فإذا كان الحكم قد قضى بالغرامة علاوة على الحبس فإن هذه الغرامة تنفذ وتبقى نافذة - كذلك لا يؤثر مضي الخمس سنين على ما ترتب للغير من الحقوق بمقتضى الحكم كالتعويضات والرد والمصاريف

وغيرها . ولهذا الأحكام نظائر في قانون إعادة الاعتبار فبينما هو ينص في المادة العاشرة منه على أنه ( يترتب على إعادة الاعتبار محو الحكم بالادانة بالنسبة للمستقبل ) إذا به ينص في المادة الخامسة على أنه ( لا تمنح إعادة الاعتبار إلا مرة واحدة ) كما ينص في المادة ١١ على أنه ( لا يحتاج بإعادة الاعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي تترتب لهم من الحكم بالادانة وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات المدنية ) .

« ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أنه كان يجب تعديل وصف التهمة مادام أنه ثبت أن المجنى عليه استرد أربعة جنميات من العشرة قبل أن تحيل النيابة الدعوى على المحكمة و فرق بين أن يتهم شخص بتبديد عشرة جنميات وتبديد ستة فقط . فعدم تعديل الوصف يترتب عليه بطلان الاجراءات .

« ومن حيث أن المستفاد من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أخذا بأسبابه أن رد الأربعة الجنميات إلى المجنى عليه لم يحصل إلا بعد تمام جريمة التبديد فلا يمكن أن يغير هذا الرد من الوصف القانوني للجريمة ولأن يكون له أثر على الادانة .

( طعن محمد حافظ ضد النيابة رقم ٥٥ سنة ٤ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة مصطفى محمد بك ومراد ومه بك وزكى برزى بك واحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين وحضور حضرة الاستاذ سليمان بهجت ورئيس النيابة )

١٢٩

٥ فبراير سنة ١٩٣٤

دفاع شرعى . التمسك به . شرطه الاعتراف بالفعل المرتكب .  
التمسك به مع انكار الفعل . رفضه . لا وجوب لذكر أسباب الرفض .

المبدأ القانوني

ان محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن تبين في حكمها الأسباب التي خدت بها الى رفض



ما يتمسك به المتهم من حالة الدفاع الشرعى إلا إذا كان قد دفع بهذه الحالة تبريرا لفعل يعترف بأنه صدر منه ولكن فى سبيل الدفاع عن النفس أو المال ؛ أما إذا أنكر المتهم صدور هذا الفعل منه أصلا وتمسك فى آن واحد بحالة الدفاع الشرعى من باب الافتراض والاحتياط فإن هذا التعارض بين الموقفين يجهز لمحكمة الموضوع أن تفصل فى الدعوى على أساس ما تستبينه هى من وقائعها وظروفها مع استبعاد فكرة الدفاع عن النفس ولا تكون عندئذ ملزمة بالرد عليها.

### المحكمة

« حيث ان الطعن مبنى على ان محكمة الموضوع لم ترد على ما تمسك به الطاعن من أنه كان فى حالة الدفاع الشرعى عن نفسه وملكه من اعتداء المدعى المدنى وأعوانه .

» وحيث ان الثابت من محضر الجلسة التى نظرت فيها الدعوى ان الطاعن انكر التهمة المسندة اليه ثم ترفع محاميه على اساس ان الجريمة لم تقع منه واختتم مرافعته بقوله « اذا فرض وانى كنت صاحب المسدس وأطلقته فمن تأثير الاصابات التى حصلت لى وعددها ثمانية » .

» وحيث ان محكمة الموضوع ليست ملزمة بان تبين فى حكمها الاسباب التى حدت بها الى رفض ما يتمسك به المتهم من حالة الدفاع الشرعى الا اذا كان قد دفع بهذه الحالة تبريرا لفعل صدر منه باعترافه قد الجأته الى ارتكابه ضرورة الدفاع عن النفس أو المال اما اذا كان منكرا هذا الفعل منه اصلا و متمسكا فى آن واحد بحالة الدفاع الشرعى من باب الافتراض والاحتياط فإن هذا التعارض بين الموقفين يدعو محكمة الموضوع الى ان تفصل

فى الدعوى على اساس ما تستبينه هى من وقائعها وظروفها .

» وحيث ان فيما استعرضه الحكم المطعون فيه من الوقائع وانبنى عاياه من الاسباب ما يبين منه ان الطاعن لم يكن فى حالة دفاع عن نفسه بل هو الذى حضر حاملا المسدس الى حيث كان يباشر المجنى عليه العمل فى أرضه وأطلقه عليه مرتين عمدا وفى هذا ما يكفى لانتفاء حالة الدفاع الشرعى المبني على مجرد الافتراض ليس الادون حاجة للرد عليه بأكثر من ذلك .

( طعن سعيد محمد فرحات ضد النيابة رقم ١٧٧ سنة ٤ قضائية - بالهيئة السابقة عدا حضرة صاحب العزة محمد فهمى حسين بك بدلا من مراد وهبه بك )

١٣٠

٥ فبراير سنة ١٩٣٤

١ - اعتراف . تقديره . موضوعى . مدى سلطة قاضى الموضوع فى هذا التقدير

٢ - تحقيق . حضور محام عن المتهم وقت استجوابه . منعه رعاية لمصلحة التحقيق . جوازه ( المادة ٣٤ فقرة ب تج )

### المبادئ القانونية

١ - تقدير وقائع الاعتراف من شأن قاضى الموضوع وحده ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك بل هى تأخذ تقديره قضية مسلمة مادام هذا التقدير لا يتنافر عقلا مع الوقائع الموضوعية التى أثبتتها فى حكمه .

٢ - حق النيابة العامة فى منع وكيل المتهم عن الحضور وقت استجوابها اياه رعاية لمصلحة التحقيق أمر سائغ قانونا ولا يصح نقدها عليه .

### المحكمة

» حيث ان هذا الطاعن الاخير يشكو فى طعنه

من أمرين - الأول - ان المحكمة رتبت حكمها على اعتراف أسند اليه في التحقيقات مع أن هذا الاعتراف باطل (أولا) لانه على الرغم من أنه لم يصدر أمر النيابة بالقبض عليه فان منزله فتش في غيابه ثم سبق مكبلا بالحديد إلى القطار الذي أقله إلى الاسكندرية حيث ادخل سجن الاجانب وأبجحه الاتصال ببعض المحكوم عليهم نهائيا وكان هذا الاتصال سببا في الاعتراف ( وثانيا ) ان هذا الاعتراف سبقه تعذيب واغراء ووعد وأنه هو - أي الطاعن - عندما صدر منه ذلك الاعتراف لم يكن في حالة عادية . والأمر الثاني أن الدفاع عن الطاعن اراد الحضور معه اثناء استجوابه في النيابة فمانعت النيابة في ذلك بحجة سرية التحقيق مستندة الى نص المادة ٣٤ من قانون تحقيق الجنايات ويقول الطاعن أن هذا الاستناد في غير محله - أولا - لان النيابة اذا رأت اجراء التحقيق سرا فيجب ان تتم السرية في غيبة المتهم والمدعى بالحق المدني ان كانا معا بدليل ماورد في الفقرة الأولى من هذه المادة التي يستنتج منها أنه يسوغ للنيابة ان تقوم بتحقيق سرى فتسمع الشهود في غيبة المتهم ولكن لا يجوز لها ان تستجوب المتهم في جلسة سرية وتحرم على الدفاع عنه حضور هذا الاستجواب - وثانيا - لأن المادة ٨٢ من قانون تحقيق الجنايات اجازت لقاضي التحقيق سماع شهادة الشهود بغير حضور المتهم ولم يرد نص في الكتاب الثاني الخاص بالتحقيق بمعرفة احد قضاة التحقيق من المادة ( ٥٧ ) الى المادة (٩٢) يجوز لقاضي التحقيق ان يستجوب المتهم سرا في غيبة محاميه فلا يجوز ذلك للنيابة العامة من باب أولى .

### عن الأمر الأول

«وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه

يعلم ان المحكمة اثبتت صراحة في حكمها المطعون فيه الآن «ان ذلك الطاعن متعلم تاجرا عاليا وهو موظف» «قديم في المحكمة المختاطة وفي مدرسة الحقوق» «الفرنسية وليس من السهل على أحدهما أن يؤثر عليه» «وأنه لم يعترف الا بعد ان صودم بالخطابات» «التي ورد ذكره فيها» وقد أضافت المحكمة «أنها لا ترى محالا لتشكك في ذلك الاعتراف اذ العبارة» «التي استهل بها الطاعن اعترافه وهي - أما» «دلوقت بسأل نفسي عمى قلبي ازاي وأخرب» «يتى بيدي - تشعر بأنه عندما كان يدلي بأقواله» «امام النيابة كان يحس بالمسؤولية وبوخز الضمير» «ويقدر عواقب الفاظه . وأنه قد ختم أقواله» «بأنه ليس لديه من الأقوال الا أنه زوج ووالد» «بنتين لا معين لهما وان حالته تستدعي الرأفة» «وان هذه الأقوال تصدر عادة من الشخص» «الذي يرتكب الجريمة بدون أن يقدر عواقبها» «على أمرته فاذا قبض عليه احس بوخز الضمير» «فيدلي باعترافه عسى ان يخفف من مسؤوليته» ( كذا ) وقد عقيبت المحكمة على ذلك بأن مضمون ذلك الاعتراف قد تأيد حقيقة بما اودع في ملف الدعوى من الخطابات وبما قرره في هذا الشأن واعترف به انطون تيودور ذلك الشخص الذي ظل وفيا لاطاعن الى النهاية فلم يذكره بشرحتى اعترف هو - أي الطاعن - على نفسه .

«ومن حيث ان ما أثبتته تلك المحكمة خاصا بالأعتراف هو تقدير موضوعي بحت قررت به ان هذا الاعتراف صحيح في ذاته غير حادث عن مؤثر خارجي غير مشروع وهذا التقدير الموضوعي لا تتدخل محكمة النقض والابرار فيه بل تأخذه قضية مسالة خصوصا وان المقدمات التي ثبتت لها موضوعيا لا تتناقض عقليا مع النتيجة التي استنتجتها منها ولذلك يكون ما ورد بالظمن

في هذا الخصوص متعين الرفض .

### عن المصدر الثاني

« حيث ان المادة ٨١ من قانون تحقيق الجنايات الواردة بالفصل الثاني من الباب الثاني من الكتاب الثاني المتضمن للقواعد التي تتبع في التحقيق لدى قضاة التحقيق يفهم منها ان المتهم كما يحضر جلسة التحقيق اثناء سماع الشهود فوكيله المدافع عنه له ايضا حق الحضور معه وتوجيه ما يرى توجيهه من الأسئلة للشهود . فحضور المتهمين مع وكلائهم اثناء سماع الشهود قاعدة أساسية يقرها القانون فيما يتعلق بقضاة التحقيق كما يقرر أيضا حضور النيابة والمدعى بالحق المدني . ولكن المادة ٨٢ أجازت للقاضي عندما يرى من اللازم سماع الشهود بدون حضور أحد من خصوم الدعوى أن يمنعهم جميعا من الحضور لافرق في هذا بين المتهم والنيابة والمدعى بالحق المدني وانما حدث من قيمة الشهادات التي تؤدي على هذا الوجه فجعلتها من قبيل الاستدلال فقط . واذا كانت المادة لم تذكر شيئا عن المدافع عن المتهم فالمفهوم انها تشمل تبعا لشمولها الصريح المتهم وأخذا بأصل العلة التي اقتضت حتى عدم حضور النيابة العامة التي هي خصم أصيل في الدعوى لدى التحقيق . »

« وحيث ان هذين النصين الخاصين بقضاة التحقيق منقولان حرفيا في قانون تحقيق الجنايات الحالي الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ عن المادتين ٧٥ و ٧٦ من قانون تحقيق الجنايات القديم الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ٨٣ وهما كما يرى ليس فيهما بل ولا في غيرها من المواد الأخرى نص صريح خاص باستجواب المتهم من جهة جواز حضور المدافع عنه وقت استجوابه أو عدم حضوره ولا بحق القاضي في منع المدافع عنه من الحضور إذا كان حضوره

### جائز له في الأصل .

« وحيث أنه سواء أكان حضور المدافع عن المتهم اثناء استجوابه لدى قاضي التحقيق حقاً من حقوق المتهم لا يجوز سلبه منه أم كان حقاً يجوز سلبه فالدعوى الحالية لا تحتل هذا البحث لأن التحقيق فيها حاصل على يد النيابة لا على يد قاضي التحقيق .

« وحيث ان ذكر يتو ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ جعل للنيابة العامة حق تحقيق الجرائم ونص على القواعد التي تتبعها في التحقيق وكل ما ورد به في المسألة التي نحن بصددنا المادة الثامنة ونصها : « يجوز للمتهم الحضور في كافة اجراءات التحقيق ومع ذلك لقلم النائب العمومي الحق في اجراء التحقيق في غيبته إذا رأى لزوماً لذلك لظهور الحقيقة » والمادة التاسعة ونصها . « يسمع ما يبيده المتهم من أوجه الدفع ويصير تحقيق ما يبيده ويكتب استجوابه في محضر كما تكتب شهادة الشهود » ولم يرد بهذا الذكر أي نص خاص بالوكلاء المدافعين عن المتهمين ولا ما إذا كان لهم أو ليس لهم حق حضور التحقيق اثناء سماع الشهود أو اثناء استجواب المتهم أو اثناء غير ذلك من الاجراءات . »

« وحيث انه يظهر ان خلو هذا الذكر يتو من النص على شيء بخصوص الوكلاء أباح للنيابة العامة ان تعتبر وجود الوكلاء اثناء اجراءات التحقيق المختلفة امراً غير مأمور به قانوناً لا صراحة ولا ضمناً وان من حقها ان تمنع الوكلاء عن الحضور سواء عند سماع الشهود ولو في حضور المتهم أو عند الاستجواب . وقد سارت على هذه الخطة فعلاً . »

« وحيث انه عند تعديل قانون تحقيق الجنايات في سنة ١٩٠٤ قد ادخلت المادتان الثامنة والتاسعة من ذكر يتو سنة ١٨٩٥ وصارتا هي المادة ٣٤ بفقراتها الثلاث . فالفقرة الثالثة ( ج ) هي عين المادة



التاسعة بنصها ولا دخل لها في هذا البحث والفقرة الأولى (أ) هي عين المادة الثامنة مع إضافة المدعى بالحق المدني الذي لم يكن مذكوراً بتلك المادة. أما الفقرة (ب) فهي إضافة جديدة أباح بها الشارع وكلاء الخصوم الحضور أثناء اجراءين من اجراءات التحقيق هما سماع الشهود واستجواب المتهم ولكن لم يجعل حضورهم في أي اجراء من هذين الاجراءين حقاً مطلقاً لهم بل هو اذ قال (مع مراعاة الشروط السابقة) قد جعل حقهم في ذلك مقيد بحق اعطاه النيابة العامة في ان تمنعهم من الحضور أثناء هذين الاجراءين وان تباشرهما في غيبتهم متى رأت لزوماً لذلك لظهور الحقيقة على مثال حقها المقرر لها في الفقرة (أ) في مباشرة التحقيق في غيبة المتهم والمدعى المدني. أي ان الشارع بهذا الحكم الاضافي قرر من جهة حق الوكلاء مبدئياً في الحضور أثناء سماع الشهود أو الاستجواب خلافاً لما كان جارياً عليه عمل النيابة تبعاً لرأيها من ان لها الحق المطلق في المنع سواء أكان ذلك في مصلحة التحقيق أو لم يكن ومن جهة أخرى ابقى ما كان عمل النيابة جارياً عليه في كل من الصورتين المذكورتين ولكن في حالة ما يترأى لها ان هذا المنع هو لفائدة التحقيق. ذلك هو غرض الشارع من الفقرة (ب) المذكورة. ويؤيده ما ورد عنها بتعليقات الحاقية.

« وحيث انه متى تقرر ذلك كان حق النيابة العامة في منع وكيل المتهم عن الحضور وقت استجوابها إياه رعاية لمصلحة التحقيق أمراً أساساً نعالها قانوناً ولا يصح نقدها عليه واذن فيكون المطعن من هذه الوجهة متعين الرفض.

( طعن عبد المنعم حداية وآخر ضد النيابة رقم ٥٣٨ سنة ٤ قضائية بالهيئة السابقة )

١٣١

١٢ فبراير سنة ١٩٣٤

رأفة . طلبها . إجابة هذا الطلب أو رفضه . من شأن قاضي الموضوع

المبدأ القانوني

إن طلب الرأفة لا يصلح أن يكون أساساً للطعن بطريق النقض . إذ هذا الطلب متعلق بوقائع الدعوى وظروفها وللمحكمة الموضوع وحدها حق إجابته إذ رأت له محلاً .

المحكمة

« حيث ان كل ما طلبه الطاعن هو التماس الرأفة معه من قبل هذه المحكمة لعدم سبق الحكم عليه طبقاً للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ دون أن يوجهه للتطبيق القانوني ذاته مطعناً ما .

« وحيث ان طلب الرأفة لا يصلح لأن يكون أساساً للطعن بطريق النقض اذ هذا الطلب متعلق بوقائع الدعوى وظروفها وللمحكمة الموضوع وحدها حق استعماله اذا رأت له محلاً ولذلك يكون الطعن على غير أساس ورفضه متعيناً .

( طعن مسد حسن الوهيدى ضد النيابة رقم ٥٥٤ سنة ٤ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة مصطفى محمد بك وذكى برزى بك واحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد نور بك مستشارين وحضور حضرة الاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف )

١٣٢

١٢ فبراير سنة ١٩٣٤

١ - اعلان حضور . حضور المتهم جلسة المحاكمة ومرافقته في

موضوع التهمة . المنع بيطلان اعلان الحضور لدى

محكمة النقض لأول مرة . لا يجوز

٢ - اعلان ورقة المسجون . تسليم صورتها للأمور السجن . كفاية

ذلك لصحة الاعلان .

٣ - حكم . ذكر المواد التي طلبت النيابة تطبيقها في ديباجته .

اكتفاؤه في منظومه بقوله انه اطلع عليها . لا نقض .

## المبادئ القانونية

١ - إذا حضر المتهم جلسة المحاكمة وترافع في موضوع التهمة ولم يدفع ببطلان اعلان الحضور فلا يجوز له أن يعرض هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض

٢ - إعلان الأوراق إلى المسجونين يتم قانوناً بتسليم صورتها إلى مأمور السجن

٣ - متى أثبتت المحكمة في حكمها أنها اطلعت على المواد التي طلبت النيابة تطبيقها ثم قضت بعد ذلك في الدعوى فلا يصح أن يطعن في حكمها بمقولة أنه خلا من ذكر المواد التي أخذ بها المحكمة

« من حيث أن يحصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن المتهم لم يعلن بجلسته الاستئناف بل أحضر من اصلاحيه الاحداث الى الجلسة رأساً بلا اعلان له ودون ان يعلم قبل ذلك بتاريخ الجلسة التي تحددت لمحاكمته استئنافياً وان الثابت من التكليف بالحضور ان المحضر خاطب مأمور الاصلاحيه فقط وترك له صورة من الاعلان ولم يثبت أنه خاطب المتهم كما أنه لم يثبت ان المأمور أو ادارة الاصلاحيه أخطرته بتاريخ الجلسة وقد ترتب على ذلك أن حرم المتهم من الدفاع عن نفسه بواسطة محام وقد وكل أهله فعلاً محامياً لهذا الغرض كما ترتب عليه عدم حضور أهل المتهم بالجلسة وهو أمر هام في قضايا الاحداث لاحتمال أن ترى المحكمة الاكتفاء بتسليم المتهم اليهم وأخذ التعهد عليهم في الجلسة وقد استعملت المحكمة فعلاً عنهم فلما لم تجد أحدا منهم تأيدت لديها على ما يظهر ففكرة ان المتهم متشرد حقيقة وان ليس له اقارب يهتمون به

« من حيث أنه بالرجوع إلى محضر جلسة المحكمة الاستئنافية يتبين منه ان المتهم حضر ودافع عن نفسه في موضوع التهمة ولم يدفع ببطلان اعلان الحضور

« ومن حيث أنه لا يجوز عرض هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام ان الطاعن لم يتمسك به امام محكمة الموضوع .

« ومن حيث أنه فضلاً عن ذلك فان اعلان الاوراق الى المسجونين يتم قانوناً بتسليم صورتها إلى مأمور السجن وهو ما حصل في الدعوى الحالية كاعتراف الطاعن نفسه ومن ثم فلا بطلان » ومن حيث ان ما خص الوجه الثاني ان الحكم الابتدائي والحكم الاستئنافي المؤيد له خاليان من ذكر المواد التي أخذ بها وهذا النقص مبطل لهما .

« ومن حيث ان الحكم الابتدائي الذي تأيد لأسبابه بعد ان أثبت ان المحكمة اطلعت على المواد المطبوعة (وهي ١ و ٢ و ٧ من القانون رقم ٢ سنة ١٩٠٨) قضى بإدانة الطاعن الأمر الذي يدل على ان المحكمة أخذت بالمواد المذكورة التي طلبت النيابة تطبيقها .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن ( طعن خميس حسن محمد ضد النيابة رقم ٥٥٨ سنة ٤ قضائية بالهيئة السابقة )

١٣٣

١٢ فبراير سنة ١٩٣٤

خيانة أمانة . استبدال الأمانة . متى يكون مانعاً من العقاب

( المادة ٢٩٦ ع )

المبدأ القانوني

استبدال الأمانة لا يكون مانعاً من تطبيق حكم المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات إلا إذا كان قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة . أما إذا لم

يلجأ الأمين إلى الاستبدال إلا بعد وقوع التبديد منه وبقصد الهرب من المسؤولية الجنائية أو كان الدائن لم يقبل الاستبدال إلا بطريقة لا تثبت حقه أو على أمل تعويض ما ضاع عليه بسبب التبديد فإن الاستبدال لا يمنع عندئذ من المسؤولية الجنائية.

### المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن المحكمة أخطأت في تقدير وقائع الدعوى إذ لم تلتفت لما دفع به الطاعن من أنه مادامت الشركة لم تصف بعد فلا يمكن اعتباره مبددا لأموالها لأن ذلك يتوقف على معرفة ما بذمته لها .

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه وهذا الحكم الأخير رد على دفاع الطاعن في هذه النقطة بقوله أنه ( غير منتج لأنه ثابت من التحقيقات ومن أقواله أن لا وجود لأموال الشركة سواء كان مالا أو عروضاً وأنه هو الأمين على رأس مال الشركة وأنه تصرف فيه بغير علم الشركاء . . . الخ ) وقد زاد الحكم المطعون فيه على ذلك قوله بعد الإشارة إلى أسباب الحكم الابتدائي ( يضاف إليها ما ثبت من تقرير الخبير المعين أمام هذه المحكمة بحكمها التمهيدى الصادر في ١٨ يولييه سنة ١٩٣٢ من أن المدعى بالحق المدني قبل المتهم مبلغ ٨٨٥ ملياً ٦٢ جنسها وذلك نتيجة تصفية الشركة التي بينهما )

« ومن حيث أن محصل الوجه الثاني أن المبلغ الباقي للمجنى عليه قد استبدل بدين آخر لا علاقة له بالشركة وقدار تضي المجنى عليه نفسه هذه الطريقة لتسديد دينه وبذلك أصبحت علاقة الطاعن بالمجنى عليه علاقة مدنية ولم يبق معها محل

للمحكمة الجنائية .

« ومن حيث أن من المتفق عليه أن الاستبدال لا يكون مانعاً من تطبيق حكم المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات إلا إذا كان قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة أما إذا لم يلجأ الأمين إلى طلب الاستبدال إلا بعد وقوع التبديد منه وبقصد الهرب من المسؤولية الجنائية أو كان الدائن لم يقبل الاستبدال إلا بطريقة لا تثبت حقه أو على أمل تعويض ما ضاع عليه بسبب التبديد فإن الاستبدال لا يمنع عندئذ من توقيع العقوبة الجنائية . والمفهوم من الوقائع التي أثبتتها الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يحرر على نفسه سنداً بالمبلغ الباقي في ذمته للمدعى المدني إلا بعد ظهور التبديد .

( طعن السيد حموده ضد النيابة رقم ٥٥٩ سنة ٤ قضائية بالهيئة السابقة )

١٣٤

١٢ فبراير سنة ١٩٣٤

١ - سبق الاصرار . تقديره موضوعي . مدى سلطة محكمة

الموضوع في ذلك

٢ - ترصد . اثبات توافره . يقتضى عن اثبات توافر ظرف

سبق الاصرار

المبادئ القانونية

١ - سبق الاصرار ظرف من الظروف المشددة التي لقاضى الموضوع سلطة تقديرها بحسب ما يقدم لديه من الدلائل . ومتى قرران هذا الظرف متوافراً للأسباب التي يبينها في حكمه فلا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا إذا كانت المقدمات التي أثبتتها الحكم لا تؤدي منطقياً إلى النتيجة التي وصل إليها والمحكمة أن تستنتج سبق الاصرار من اختفاء المتهمين في الجهتين المجاورتين لجانب الطريق الذي كان المجنى عليه سائراً فيه (١-٢)



عند عودته من محل عمله ومفاجأته باطلاق  
الأعيرة عليه عند اقترابه من مكنهم ومن وجود  
الباعث على الانتقام وهو كيت وكيت .  
٢ - حكم ظرف الترصّد في تشديد العقوبة  
كحكم ظرف سبق الاصرار فاثبات توافر أولها  
يغني عن اثبات توافر الظرف الثاني .  
المحكمة

« حيث ان الوجه الاول يتحصل في ان ما  
ذكرته المحكمة في معرض التدليل على سبق  
الاصرار غير كاف في استفادته فهي لم تبين أن كان  
الطاعنون يبتوا أمرهم ودبروا جريمتهم من قبل  
أو ان هذه الجريمة جاءت نتيجة فكر عارض نبت  
في رؤوسهم عند ما رأوا المجنى عليهم في الطريق  
فكنوا لهم وراء الجسر ليتمكنوا من تنفيذ الجريمة  
دون ان يراهم أحد .

« وحيث انه مما ينبغي ملاحظته - أولا - ان سبق  
الاصرار ظرف من الظروف المشددة التي لقاضي  
الموضوع سلطة تقديرها بحسب ما يقوم لديه من  
الدلائل . ومتى قرر ان هذا الظرف متوفر  
للاسباب التي بينها في حكمه فلا رقابة لمحكمة النقض  
عليه اللهم الا اذا كانت المقدمات التي اثبتتها المحكمة  
واستندت اليها لا تؤدي منطقيا الى النتيجة التي  
وصل اليها ذلك الحكم .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون  
فيه يعلم ان المحكمة بعد ان اثبتت ما قام في نفس المتهمين  
من نية قتل المجنى عليهما اوردت فيه خاصا بسبق  
الاصرار العبارة الآتية وهي : —

« وبما ان سبق الاصرار والترصّد ثابتان قبل  
« هؤلاء المتهمين من اختفائهم في الجهتين المجاورتين  
« للجاني الطريق الذي كان المجنى عليهما عائدین عليه  
« من محل عملهما بالبلدة ومفاجأتهما باطلاق الأعيرة »

« عليهم » عند وصولهما على مقربة من مكنهم ومن  
وجود الباعث على الانتقام وهو حادثة قتل  
« عبد الحميد عبد الله ابن اخي المتهم الأول وابن عم  
« المتهمين الثاني والثالث التي وقعت قبل هذه الحادثة »  
« وسعى العمدة في التفاهم بشأنها بغير جدوى »  
« وحيث ان ما أثبتته المحكمة في هذه العبارة  
المتقدم ذكرها من مقدمات سبق الاصرار  
يؤدي منطقيا وبلا شك الى هذا الظرف المشدد  
يضاف الى ذلك انه مع الفرض الجدلي بعدم توافر  
ظرف سبق الاصرار فان المحكمة اثبتت ظرف  
الترصّد وبما لا شك فيه ان هذا الظرف الاخير  
حكمه في تشديد عقوبة القتل العمد حكم سبق  
الاصرار تماما كما قضت بذلك المادة ١٩٤ من  
قانون العقوبات وجرى عليه قضاء هذه المحكمة  
وعليه يكون هذا الوجه متعين الرفض .

« وحيث ان الوجه الثاني مبني على ان المحكمة  
لم ترد على ما دفع به الطاعنون من الاختلاف  
بين ما قرره الشهود وبين ما جاء بتقرير الطبيب  
الشرعي وكل ما جاء بالحكم هو التماس العذر لهم  
فيما قرروه وانه بينما يلتمس العذر لهم يرى في  
الوقت نفسه اخذ المحكمة بشهادتهم بدون بيان  
للاسباب التي حملتها على تصديقهم . ويقول  
الطاعنون ان المحكمة اعتمدت من جهة أخرى  
على تقرير الطبيب الشرعيين على ما فيهما  
من تناقض وكان عليها ان تتصدى للرد على هذا  
التناقض تبريرا للنتيجة التي رتبته . وعلى هذا كله  
يكون بالحكم اخلال بحق الدفاع وقصور في  
بيان الواقعة .

« وحيث ان ما يتظلم الطاعنون منه في هذا  
الوجه بعضه غير جدوى والبعض الاخر غير صحيح ذلك  
انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يعلم :-  
- أولا - وفيما يخص ما يتمسك الطاعنون به من

الاختلاف بين مقرر الشهود وبين ما جاء بتقرير الطبيب الشرعي ان المحكمة أوردت العبارة الآتية وهي « لاشيء في القضية يكذب هؤلاء » « الشهود ( شهود الاثبات ) في انهم كانوا » « يرافقون المجنى عليهم وقت ارتكاب الحادثة وقد » « شهد عبد اللطيف ناجي الذي اعلنه المتهمون » « لاجلسة شاهد نفى لهم بان شهود الواقعة كانوا » « يسرون مع المجنى عليهما وقت الحادثة وكان » « هو يسير معهم أيضا ولانه وان ذكر بعض » « هؤلاء الشهود ان القتل اصيب من النار التي » « أطلقت من غرب الطريق ولم يؤيدهم الكشف » « الطبي في ذلك ( إذ الكشف الطبي ذكر الجهة » « الشرقية ) الا ان المحكمة تلتزم لهم عذرا فيما » « قرروه في هذا الصدد لانه كان يتعذر عليهم » « في الواقع ان يتبينوا أي الاغيرة التي أطلقت من » « جانبي الطريق في لحظة وعلى غير انتظار منهم أصاب » « القتل وقد ذكر المجنى عليه الثاني من بادىء الأمر » « انه اصيب هو والمجنى عليه الاول من عيارين » « اطلقا من شرق الطريق »

وواضح من عبارة المحكمة وضوحا جليا ان ما رده الحكم خاصا بالاختلاف بين الجهة الشرقية والجهة الغربية جاء ردا معقولا للغاية ولا محل لنقده على الاطلاق - وثانيا - وفيما يتعلق بالتناقض المقول بوجوده بين تقريرى الطبيب الشرعي وباعتماد المحكمة على هذين التقريرين دون الرد على هذا التناقض يلاحظ ان التقرير الطبي الابتدائي اثبت ان الضارب كان على يمين المجنى عليه والى الخلف قليلا ( كذا ) وجاء في التقرير الطبي الثاني ان الضارب كان على يمين المجنى عليه وأمامه . وواضح كذلك مما تقدم كل الوضوح بان الطبيين لم يختلفا فيما يختص بموقف الضارب من

المجنى عليه اذ كلاهما قرر ان الضارب كان على يمين المجنى عليه وامامه اذ كره التقرير الاول من أن الضارب كان الى الخلف قليلا في حين ان التقرير الثاني قرر أنه كان امامه فهذا بلا شك خلاف طفيف جدا لا يغير شيئا من جوهر ما ثبت في التقريرين من ان الضارب كان على يمين المجنى عليه ولا شك في ان هذا الخلاف الطفيف كان منشؤه ما أراده احد الطبيين من زيادة الدقة في الوصف فقال . ومن خلف قليلا . وهو خلاف لم تكن المحكمة بحاجة الى التعرض له والرد عليه ردا خاصا خلافا لما يدعيه الطاعنون . وعليه يكون هذا الوجه بشطريه واجبا رفضه أيضا . « وحيث ان الوجه الثالث بنى على ان المحكمة لم تبين وقائع الاشتراك بالمساعدة بالنسبة لعبد الحسيب عمران جاد الله الطاعن الاول اذ الثابت ان هذا الاخير كان في الجهة الغربية والأغيرة التي قالت المحكمة انها أصابت المجنى عليهما جاءت من الجهة الشرقية . ويضيف الطاعنون الى ذلك بأن اشتراك عبد الحسيب عمران المذكور بالاتفاق مع الباقيين منفي عما توضح في الوجه الاول من الطعن الحالى من أنه لم يكن هناك سبق اصرارين هؤلاء الطاعنين .

« وحيث انه يلاحظ فيما يخص الاشتراك بالاتفاق ان هذا الاشتراك ثابت ثبوتا كافيا مما ذكر في الرد على الوجه الاول المتقدم بيانه اذ تبين أنه كان هناك سبق إصرار بين جميع المتهمين على ارتكاب الجريمة .

واما فيما يتعلق بالاشتراك بالمساعدة فانه وان كان هذا مفهوما مما سبق ذكره فيلاحظ ايضا بان وجود الطاعن الاول في الجهة الغربية في حين أن المتهمين الآخرين كانوا في الجهة الشرقية التي صدرت منها العيارات فهذا لا ينفي مطلقا اشتراك



الأول بالمساعدة معهما اذ المحكمة اثبتت صراحة ان المتهمين الثلاثة مع مجهول آخر انتووا القتل وتسليحوا باسلحة نارية (بنادق) وقصدوا جميعا الى محل الحادثة وتربصوا بجانب الطريق الذي اعتاد المجنى عليهما المرور فيه فكمن فريق منهما في احد الجانبين وكمن الفريق الثاني في الجانب الآخر من هذا الطريق وهذه هي اوضح وأصح صورة للاشتراك بالمساعدة . وعليه يكون هذا الوجه متعين الرفض كذلك

(طن عبد الحسيب عمران جاد الله وآخرين ضد النيابة وآخرين رقم ٥٦١ سنة ٤ قضائية بالهيئة السابقة)

١٣٥

١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

١ - بيان الواقعة . الحكم ببراءة متهم ورفض دعوى التعويض المقامة

ضده . بيان الواقعة غير ضروري .

٢ - سب وقذف . سلطة قاضي الموضوع في تدبر ألفاظ السب

والقذف في الموازنة بين ما يتبادله الخصمان من السباب

المبادئ القانونية

١ - القاضي الجنائي ليس ملزماً قانوناً ببيان

الواقعة الجنائية التي قضى فيها بالبراءة عملاً بمفهوم

المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات كما أنه غير

ملزم ببيانها إذا هو قضى بالبراءة ورفض دعوى

التعويض المقامة من المدعي المدني معاً لأن واجبه

في مثل هذه الحالة هو عين واجب القاضي المدني

حين يقضى برفض دعوى مدنية مقامة أمامه . وهذا

الواجب ينحصر في أن يكون حكم الرفض مسيئاً

تسبيئاً كافياً ومقنعاً

٢ - لقاضي الموضوع كامل السلطة في تقدير ما

يوجهه أحد الخصام إلى الآخر من ألفاظ

السب وعبارات القذف كما أن له كل الحق في

الموازنة بين ما يتبادله الخصمان من تلك الألفاظ

والعبارات وتقرير ما إذا كان هناك خطأ مشترك وتكافؤ في السيئات يقتضي رفض ما يدعيه أحدهما قبل الآخر من التعويض المدني أم لا . ورأى قاضي الموضوع في ذلك كله نهائياً ولا رقابة لمحكمة النقض عليه

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول يتلخص في أن

الحكم السابق صدوره بتاريخ ١٤ فبراير سنة

١٩٣٢ في قضيتي التبديد والقذف اللتين كانتا

ضممتا الى بعضهما لم يخرج عن كونه عبارة عن

محضر جلسة اثبتت فيه المحكمة براءة كل من عبد

الحديد بك اباطة وحسين بك السيد اباطة من تهمة

القذف وشطب الدعوى المدنية المقامة من الخواجة

عزيز بحري . ويقول الطاعن ان هذا الحكم

باطل اذ بناء على الشكوى التي تقدمت منه وقتئذ

في هذا الشأن حققت المحكمة هذه الواقعة فثبت

لها ان الحكم لم يحرر بعد بل الموجود بملف

الدعوى هو مسودته فكلف الكاتب بتبويضه ثم

أنه ارسل بعد ذلك الى محكمة مصر حيث وجود

القاضي الذي كان اصدره فامضاه هذا الاخير

وهو جالس في احدى جلسات المحكمة واعاده

الى ملف القضية في اليوم نفسه ويضيف الطاعن

الى ما تقدم ان محكمة ما بدين الجزئية اعتبرت هذا

الحكم فاصلاً في دعواه الاولى وأيدتها في ذلك

محكمة ثاني درجة بالحكم الاستثنائي المطعون فيه

اليوم وان هذا نظر خاطيء اذ الدعوى تعتبر أنها

لا زالت قائمة .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يعلم أن المحكمة عرضت لهذه النقطة بالذات وقررت صراحة في ذلك الحكم بانه رغمهما

احاط حكم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٢ من الظروف



والملازمات المتقدم ذكرها والتي تستوجب في حد ذاتها ماوجه اليها من النقد الا أنه مادام هذا الحكم لم يستأنفه الطاعن فقد أصبح حكماً نهائياً لا يصح الطعن فيه الآن . ومحكمة النقض تقر ما رأيته محكمة الموضوع في هذا الصدد ويتعين بناء على ذلك رفض هذا الوجه .

« وحيث ان بقية الاوجه تناقض في أن محكمة الاستئناف ذهبت الى أن ما استجد من المرافعات والمذكرات بعد حكم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٢ سالف الذكر ان هي الا استمرار في المرافعة لاثبات واقعة اتهام الخواجه عزيز بحري وان ما جاء في غرضونها من التعليقات والحواشي فهو شرح وتأييد لدعاويه وهي بما يعفو ويتسع لها صدر القانون استكمالاً لحرية الدفاع وأنه ما كان يصح على كل حال رفع دعوى القذف قبل الفصل نهائياً في دعوى التبديد وان لا محل للقضاء بالتعويض الذي يطالبه الطاعن استناداً الى أن ردود هذا الأخير على مرافعة حسين بك أباطه لم تكن باقل منها للدعاو خدشاً لناموس . ويقول الطاعن ان المحكمة الاستئنافية أخطأت في تطبيق القانون أولاً لانها اعتبرت جرائم القذف والسب التي وقعت بعد حكم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٢ ان هي الا استمرار للمرافعة لاثبات واقعة اتهام الخواجه عزيز بحري والتي لم يكن فصل فيها بعد وانه فات المحكمة ان مثل هذه الجرائم هي وقتية فردية تتم بمجرد وقوعها فاذا تكررت في زمن آخر وفي ظرف آخر كونت جريمة أخرى تستحق العقوبة - وثانياً - لانها ذهبت الى أن دعوى القذف ما كانت لترفع قبل أن يقضى في دعوى التبديد - وثالثاً - وهو الأهم - لأن المحكمة الاستئنافية لم تبين في حكمها المطعون فيه الآن الفاظ السب وعبارات القذف التي وردت في مرافعة ومذكرات كل من الطرفين وان خلو

الحكم من هذه البيانات لا يسمح لمحكمة النقض بمراقبة ما ذهبت اليه محكمة الموضوع من ان ما جاء في المرافعة والمذكرات من التعليقات والحواشي هو مما يعفو ويتسع له صدر القانون استكمالاً لحرية الدفاع كما قالت المحكمة ام لا - ولا تعرف ما اذا كان هناك خطأ مشترك يترتب عليه رفض دعوى التعويض المدني التي كانت مقامة من الخواجه عزيز بحري كما قضى بذلك الحكم المطعون فيه ام لا . ويضيف الطاعن الى ذلك انه واضح بما ذكر ان الحكم المطعون فيه اغفل بيان الواقعة التي كانت دعواه مرفوعة بسببها وان هذا النقص في بيان الواقعة موجب لنقض الحكم المذكور . « وحيث انه لتفهم ما يشكو منه الطاعن في الاوجه المتقدم بيانها تفهما صحيحاً يحسن ايراد نفس العبارة التي وردت بالحكم المطعون فيه خاصة بتلك الاوجه وهذه العبارة هي ما يأتي حرفاً بحرف :- « وحيث ان ما استجد من المرافعات » والمذكرات بعد هذا الحكم ( أي بعد حكم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٢ ) سواء بجاسة ٨ مايو سنة ١٩٣٢ أو غيرها ان هي الا استمرار للمرافعة لاثبات « واقعة اتهام الخواجه عزيز بحري بتبديد مبالغ » ٩٠٠ جنيه التي لم يكن فصل فيها بعد - وما كان « لدعوى القذف ان ترفع قبل ان يقضى في دعوى « التبديد الا لتأثير في مدعى التبديد الذي ما كان « ليتسنى له ان يرجع عن اثبات دعواه بكل ماله « من أدله وقرائن خصوصاً بعد ان قضى ببراءته من « تهمة القذف . اما ما جاء بمرافعة حسين بك أباطه « من التعليقات والحواشي فهو شرح ووصف وتأييد « لدعاويه ولم تكن ردود الخواجه عزيز بحري باقل « منها للدعاو خدشاً لناموس فهي مما يعفو ويتسع لها « صدر القانون استكمالاً لحرية الدفاع بل أن دعوى « التبديد لم تكن خالية من الأساس بل هناك من «

«الشبهة ما يحمل حسين بك اباطه على ان يرفع دعواه»  
 «فالدعوى ليست كيدية ومن ثم يتعين الغاء الحكم»  
 «المستأنف فيما قضى به ضد حسين بك السيد اباطه»  
 «في دعوى القذف وبراءته منها ورفض الدعوى»  
 «المدنية قبله عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق»  
 «الجنايات»،.

وحيث انه مما تلغى ملاحظة بعد ذلك  
 ان دعوى القذف الجديدة التي صدر بشأنها الحكم  
 الاستئنافي المطعون فيه اليوم هي الدعوى التي  
 رفعها الخوارجة عزيز بحري بتاريخ اول يونيه سنة  
 ١٩٣٢ وحدد فيها مواطن القذف الذي كان  
 يشكو منه إذ ادعى في تلك الدعوى انه قذف  
 في حقه على اساس ان القذف تجدد عندما  
 سمعت دعوى التبديد المقامة من حسين بك اباطه  
 في جلسة ٨ مايو سنة ١٩٣٢ في ثنايا المرافعة  
 الشفهية وفي مذكرته الكتابية المقدمة للجلسة  
 المذكورة والمعلنة لوكيل الخوارجة عزيز بحري في  
 اول مايو سنة ١٩٣٢.

«وحيث أنه بالرجوع الى الحكم المذكور تبين  
 ان العبارات التي كانت موضوع الدعوى وتكلم  
 عنها ذلك الحكم جاءت في الواقع خالية من كل تعيين  
 وتخصيص لألفاظ السب وعبارات القذف وقد  
 اكتفت المحكمة بالأحالة الى ماتبادل بين الطرفين  
 من المرافعات والمذكرات.

«وحيث ان أول ما يحتاج الى اطلاق على  
 الحكم المذكور هو الرجوع بالذاكرة الى ما قضت  
 به المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات التي  
 نصت صراحة على أن كل حكم صادر بعقوبة يجب  
 ان يكون مشتملاً على بيان الواقعة المستوجبة للحكم  
 بالعقوبة والا كان باطلاً.

«وحيث أنه واضح من النص سالف الذكر

ان بيان الواقعة المرفوعة بسببها الدعوى الجنائية  
 قد كانت أواية جريمة اخرى - لا يوجبها الشارع  
 تحت طائلة البطلان الا في حالة الحكم بالادانة.  
 وهذا ما جرى عليه قضاء محكمة النقض بصورة  
 مطردة ومستمرة.

«وحيث ان الحكم الاستئنافي المطعون فيه  
 الآن قضى فيما يختص بالناحية الجنائية بالبراءة  
 لا بالادانة - ثم حكم في الوقت ذاته برفض الدعوى  
 المدنية المقامة من الخوارجة عزيز بحري.

«وحيث ان النقطة القانونية التي يتعين الآن  
 الفصل فيها هي هل القاضي الجنائي الذي قضى في  
 وقت واحد ببراءة المتهم ورفض دعوى التعويض  
 المقامة ضده من المدعى المدني ولم يكن ملزماً قانوناً  
 ببيان الواقعة الجنائية التي قضى فيها ببراءة المتهم  
 عملاً بمفهوم المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات  
 هل هذا القاضي ملزم ببيان الواقعة وهو يقضى  
 برفض الدعوى المدنية.

«وحيث انه مما لا نزاع فيه - وقد انحصرت  
 المسألة في الدعوى المدنية وحدها - أن واجب  
 القاضي الجنائي في مثل هذه الحالة هو نفس واجب  
 القاضي المدني وهو يقضى برفض دعوى مدنية  
 مقامة امامه. وهذا الواجب ينحصر فقط في أن  
 يكون حكم الرفض مسبباً تسبباً كافياً ومقنعاً.

«وحيث ان اللازم اذن بحشه الآن هو هل  
 ماورد في الحكم المطعون فيه يعتبر سبباً كافياً للحكم  
 الرفض الذي صدر بشأن دعوى التعويض المدني  
 المقامة من الخوارجة عزيز بحري ام لا. وهل هو  
 يكفي ايضاً مع ما فيه من اغفال بيان الفاظ السب  
 وعبارات القذف التي تبودلت بين الطرفين  
 والاكتفاء بالأحالة في هذا الصدد الى ماتم من  
 المرافعات وما تبودل من المذكرات - هل هو  
 يكفي ايضاً لما قرره محكمة الموضوع من أن ذلك كله



انما هو استمرار في المرافعة لاثبات واقعة التبديد ومن ان هناك خطأ مشتركاً وتكافؤاً في السيئات .  
ام أنه غير كاف لهذا الذي قرره المحكمة .

« وحيث انه مما لا شك فيه ان للقاضي المدني ان يحيل في حكمه بصورة عامة الى ماورد بالأوراق والمستندات المقدمة في الدعوى بدون بيان للتفاصيل التي اشتملت عليها هذه الأوراق والمستندات فيجوز للقاضي مثلاً أن يقضى باعتماد ماقرره الخبير المعين في الدعوى للأسباب والالوجه التي أوضحها الخبير واستند اليها في تقريره دون ذكر هذه الأسباب وهذه الالوجه في حكمه . هذا فيما يختص بالشطر الاول من الحثية المتقدم ذكرها . وواضح منه أن الأسباب التي أوردتها المحكمة الاستئنافية في الحكم المطعون فيه مما تقدم ذكره انما هي كافية قانوناً ومقنعة لما قضت به تلك المحكمة من البراءة ورفض الدعوى المدنية معاً . ويلاحظ من جهة أخرى وفيما يتعلق بالشق الثاني من تلك الحثية بأن محكمة النقض رجعت الى محضر جلسة ٨ مايو سنة ١٩٣٢ والى المذكرة الكتائية المقدمة للجلسة المذكورة والمعلنة لوكيل الخواجة عزيز بحري في أول مايو سنة ١٩٣٢ كما وأنها اطلعت على المذكرة التي قدمها هذا الأخير على تلك المذكرة وتحققت مما وجد هناك مادياً من الألفاظ والعبارات الجارحة التي تبودلت بين الطرفين . وهي لا يسعها أزاء ذلك الا التقرير بأن لقاضي الموضوع كامل السلطة في تقدير ما يوجهه أحد الخصوم الى الآخر من ألفاظ السب وعبارات القذف وتقرير ما اذا كان استمرار هذا الخصم في خطته بعد شطب الدعوى واعادة رفعها باعلان جديد يعتبر استمراراً لمرافعته في الدعوى الأولى أم لا كما وأن له كل الحق في موازنة ما يكون تبودل بين الخصمين من تلك الألفاظ

والعبارات وتقرير ما اذا كان هناك خطأ مشتركاً وتكافؤاً في السيئات مما يقتضي رفض ما يدعيه أحدهما طرف الآخر من التعويض المدني أم لا .  
على ان رأى قاضي الموضوع في ذلك كله رأى نهائياً لا مراقبة لمحكمة النقض عليه .

« وحيث انه مما تجب الاشارة اليه أخيراً ان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من انه ما كان لدعوى القذف ان ترفع قبل أن يقضى في دعوى التبديد إلا للتأثير في مدعى التبديد الذي ما كان ليتسنى له أن يرجع عن اثبات دعواه بكل ما لديه من أدلة وقرائن خصوصاً بعد أن قضى ببراءته من تهمة القذف . ان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه في هذا الصدد ويشكوه منه الطاعن الآن لم يكن في الحقيقة إلا مجرد ملاحظة وردت عرضاً في ذلك الحكم على سبيل التوسع فيما رآته المحكمة من أدلة البراءة ورفض الدعوى المدنية ولم يكن لهذه الملاحظة أي تأثير في النتيجة التي وصلت اليها المحكمة بحيث لو استبعدت تلك الملاحظة من عبارة المحكمة لبقى حكمها سليماً لا شائبة فيه .

( طعن الخواجة عزيز بحري ضد عبد الحميد بك اباطة وآخر رقم ٢٠٧٦ سنة ٣ قضائية رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السادة والعزة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومصطفى محمد بك وزكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين وحضور حضرة الاستاذ محمد جلال صادق رئيس النيابة )

١٣٦

١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

١ - شهادة . العبرة في اقتناع المحكمة ليست بعدد الشهود

٢ - اثبات . حرية قاضي الموضوع في تكوّن عقيدته . حدها

٣ - اثبات . سلطة قاضي الموضوع في تقدير حالة المتهم العقابية

المبادئ القانونية

١ - العبرة في اقتناع المحكمة ليست بعدد الشهود



الذين سمعتم وإنما هي باطمئنانها إلى ما يدلى به الشهود قل عددهم أو أكثر رأيها في ذلك نهائي ٢ - للقاضي الجنائي أن يكون عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى إلا إذا كان هذا العنصر مستمداً من إجراء باطل قانوناً .

٣ - لقاضي الموضوع كامل السلطة في تقدير حالة المتهم العقلية بما يستمده في هذا الشأن من نفس أقواله واجاباته أمامه وأثناء التحقيق وبما يراه من وقائع الدعوى وظروفها ولا شيء في القانون يحتم عليه الكشف طبياً على متهم ادعى المحامي عنه أنه مختل الشعور وطلب الكشف عليه بمعرفة طبيب اخصائى مادام القاضي قد وجد في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدته بشأن عقلية ذلك المتهم ولم ير محلاً لأجراء تحقيق آخر في هذا الصدد

### المحكمة

« حيث ان حاصل الوجه الاول ان المحكمة رفعت الجلسة اثناء سماعها مرافعة الدفاع واستدعت الطبيب الشرعى في غرفة المداولة وسألته عن أمور دوت في محضر الجلسة كما سأله الدفاع أيضا ولم يكن هذا الاجراء في جلسة علنية بل تم في غيبة الطاعن . وهذا مبطل للاجراءات . ويقول الطاعن ان كاتب الجلسة سار في تحرير المحضر دون ان يثبت به رفع الجلسة ولا اعادتها وانه - اى الطاعن - يعتمد في اثبات ذلك على سؤال حضرات اعضاء المحكمة .

« وحيث انه فضلا عن ان ما اوضحه الطبيب الشرعى اجابة على اسئلة المحكمة التى يعينها الطاعن في هذا الوجه لم يكن الدليل الوحيد الذى استندت اليه المحكمة لأدانة الطاعن فان الدفاع

ترافع بعد هذه الاجابة مع علمه بما لا يسها من من السرية التى يدعيها ويشكو منها اليوم وكان في استطاعته ان يطعن على هذا الاجراء بما يطعن به عليه الآن وان يطلب اعادة سؤال ذلك الطبيب الشرعى في جلسة علنية ولكنه لم يفعل من ذلك شيئا واذن فلا حق له في إثارة هذه الشكوى الآن ويكون الوجه المذكور متعين الرفض . « وحيث أن ما أورده الطاعن في الوجهين الثانى والثالث والشرط الاول من الوجه الرابع يتاخص في ان المحكمة ذكرت في صدر حكمها ان الطاعن كان ممسكا بالمسدس في يده وكانت فوهته موجهة لدولة المجنى عليه واستشهدت على ذلك بشهود وذلك يتعارض مع ما أثبتته المحكمة في نهاية الحكم من ان الشهود قد اختلفوا في تصوير امسك الطاعن للمسدس ثم اعتمدت على شهادة أحد الشهود فقط - وهو محمد بك حسين - وذكرت الأمور التى رأتها مبررة لهذا الاعتماد . وان شهادة ذلك الشاهد تختلف مع شهادة باقى الشهود وان المحكمة لم تعر شهادة هؤلاء الشهود الآخرين أى التفات مع ان الدفاع تكلم عنها كثيرا وأورد الأدلة التى تؤيدها .

« وحيث انه بقطع النظر عما هو ثابت ومقرر مبدئيا من ان العبرة في اقناع المحكمة ليست بعدد الشهود الذين سمعتم وإنما العبرة هي باطمئنانها الى ما يدلى به الشهود قل عددهم أو أكثر وأن رأيها في ذلك نهائى ولا رقابة عليها فيه . بقطع النظر عن ذلك فانه بالرجوع الى ما أثبتته نفس الحكم المطعون فيه اليوم خاصا بشهادة الشهود يعلم . - أولا - ان نفس الشاهد - محمد بك حسين - عند ما سألته المحكمة عن طريق حمل المتهم ( الطاعن الحالى ) للمسدس قال أنه « لا يستطيع أن يصف ذلك تماما . - ثانيا -

ان الشهود المتقدم ذكرهم وان كانوا اختلفوا حقيقة فيما بينهم في بعض التفاصيل - وقد أثبتت المحكمة صراحة في الحكم المطعون فيه « ان هذه الاختلافات مبناها أن الحادثة حصلت مفاجأة » « وبسرعة البرق فلم يكن لديهم وهم في دهشة » « هذا الحادث متسع لملاحظة كل الحركات » « التي وقعت من المتهم وهي لا تأثير لها على جوهر الموضوع . ( كذا ) - أنه وان كان الشهود اختلفوا فيما بينهم في تلك التفاصيل العرضية الا أنهم اتفقوا كلهم على امر هو في حد ذاته الأمر الجوهري في هذا الصدد وذلك الأمر هو ان الطاعن كان بالنسبة للمسدس الذي كان بيده في حالة يستطيع معها في أية لحظة ان يحرك يده حركة تصويب ذلك المسدس بغاية السرعة واطلاق الرصاص منه على المجنى عليه .

« وحيث انه لذلك يكون ما أوضحه الطاعن في الوجهين الثاني والثالث وفي الشطر الأول من الوجه الرابع واجبا رفضه ايضا .

« وحيث ان محصل الشطر الثاني من الوجه الرابع المتقدم ذكره ان الدفاع طلب خص ابصار - محمد بك حسين - وهو الشاهد الذي اعتمدت المحكمة على شهادته حيث لا يمكنه تمييز الاشخاص ولا تكييف وضع المسدس في يد الطاعن ولكن المحكمة ردت على ذلك بان الشاهد كان ضابطا من ضباط البوليس وأن الوظائف التي تدرج بها تستلزم حدة النظر . ويقول الطاعن ان قول المحكمة هذا بني على مجرد الاستنتاج مع ان الفصل في قصر النظر وعدمه هو من اختصاص الأطباء المختصين .

« وحيث أنه يكفي الاطلاع على الحكم المطعون فيه خاصا بهذه النقطة بالذات للتحقق من أن المحكمة عرضت لما تمسك به الدفاع في هذه النقطة وقررت صراحة بان ما يدفع به محامي الطاعن

بشأن قصر نظر محمد حسين بك « انما هو من » « باب القاء القول على عواهنه » « تكذبه » « حقيقة الواقع » « لان محمد حسين بك رأى » « المتهم على بعد ثلاثة امتار وكسور فأسرع » « اليه وداعه وهذه المداهمة مع ما صحبها من ارتزاع » « السلاح من يد المتهم دليل على انه رأى بغير شك » « ماقوره في شهادته فضلا عن ان هذا الشاهد كان » « ضابطا الخ . . . . » « وواضح جليا مما تقدم ان المحكمة استندت في تصديق ماقوره محمد حسين بك وشهد به أمامها الى نفس ماثبت لها في هذا الشأن من وقائع الدعوى - وهذا بلا شك من حقها وداخل في سلطة تقديرها . وأما ما أضافته بعد ذلك خاصا بالوظائف التي تدرج فيها ذلك الشاهد وماقورته من ان هذه الوظائف تستلزم في حد ذاتها حدة النظر لم يكن في الواقع الا من قبيل الزيادة والتوسع في التدليل على ماثبت لها من تلك الوقائع .

« وحيث انه لذلك يكون ما تمسك به الطاعن في الشطر الأخير من الوجه الرابع سالف الذكر متعين الرفض كذلك .

« وحيث ان الوجه الخامس بني على ان المحكمة أخذت بفحوى خطاب مرسل من دولة المجنى عليه للنائب العام مع أن المتفق عليه ان المحكمة لا تأخذ بأقوال أي انسان ما لم تكن صادرة منه في تحقيق قضائي أو أمامها بعد حلف اليمين .

« وحيث انه وان كان للقاضي الجنائي أن يكون عقيدته من أي عنصر من عناصر الدعوى الاهم الا اذا كان هذا العنصر مستمدا هو نفسه من اجراء باطل قانونا . بصرف النظر عن ذلك فان الثابت في الدعوى الحالية ان ذلك الخطاب لم يكن هو الدليل الوحيد الذي استند اليه الحكم المطعون فيه لادانة الطاعن وانما هو ذكر مع أدلة (١-٣)



أخرى كثيرة تؤدي الى الادانة ولو استبعد هذا الخطاب برمته لاستقام الحكم المذكور وبقي سايا بما يشتمل عليه من باقى تلك الأدلة . وعليه يتعين رفض هذا الوجه .

« وحيث ان حاصل الوجه السادس ان المحكمة قالت انها أجرت بنفسها تجربة المسدس وتبينت انه من الممكن عند ما يكون تنك المسدس منتنيا الى الامام أن يفتحه القابض على المسدس بيده اليمنى بواسطة ازال التنك بالأصبعين الكبير والسبابة وهذا يتعارض مع رأى الطبيب الشرعى ويقول الطاعن ان هذه التجربة شخصية من حضرة رئيس الهيئة فقط دون عضويها الآخرين وان ما يمكن أن يفعله الرئيس قد يعجز الغير عنه فكان من الواجب أن تكون تجربة المسدس عمومية .

« وحيث ان ما اوضحه الطاعن في هذا الوجه غير جدير بالاعتبار اذ التجربة التي اجراها رئيس الهيئة حصلت في الجلسة العلنية وقد اقتنع العضوان الآخران بنتيجتها ولم يبد وقتئذ من الدفاع اى اعتراض بشأنها يضاف الى ذلك ان النتيجة التي أدت اليها تلك التجربة لم تعول عليها المحكمة الا بحسبانها مؤيدة للأدلة الأخرى العديدة التي استند اليها الحكم المطعون فيه لأدانة الطاعن .

« وحيث ان الوجه السابع بنى على أن الدفاع طلب احالة الطاعن الى الكشف الطبي للتحقق من عقليةه وأن المحكمة رفضت هذا الطلب قائلة أنه متمتع بكل قواه العقلية وحاضر البديهة وعلى شئ من الذكاء مع ان هذا من اختصاص رجال الفن لرجال القضاء .

« وحيث انه مما ينبغى ملاحظته مبدئيا ان لقاضى الموضوع كامل السلطة في تقدير عقلية المتهم بما يستمد في هذا الشأن من نفس أقواله واجاباته امامه واثناء التحقيق وبما يراه من وقائع الدعوى وظروفها وان لاشئ في القانون يلزمه ويحتم

عليه اجراء الكشف الطبي على متهم ادعى المحامى عنه أنه مختل الشعور وطلب الكشف عليه بمعرفة الطبيب المختص مادام القاضى قد وجد في عناصر الدعوى مايكفى لتكوين عقيدته بشأن عقلية ذلك المتهم ورأى أن لا محل لاجراء أى تحقيق آخر في هذا الصدد .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يعلم ان المحكمة اوردت فيه خاصا بهذه النقطة العبارة الآتية وهي « وامام اذهب اليه الدفاع من ان عقلية « المتهم غير ناضجة ويجب أن تصدقه لهذا السبب » « فهو من لغو القول ولا تلتفت اليه المحكمة لأنها » « لاحظت المتهم طول مدة المحاكمة وفي مناقشات » « المحقق له في التحقيق فتحققت انه رجل متمتع » « بكل قواه العقلية وحاضر البديهة وعلى شئ من » « الذكاء وانما هو متشبع بفكرة تملكته وهي » « مبدأ الدفاع عن العمال فلا محل اذا للكشف على » « المتهم كما طلب الدفاع ولا الى تحقيق حادثي » « الثلاثة للسبب المذكور » .

« وحيث انه واضح جليا من العبارة المتقدم ذكرها ان المحكمة بعد ان لاحظت الطاعن طول مدة المحاكمة ورجعت الى مناقشات المحقق له في التحقيق انتقدت - وقررت هذه العقيدة في حكمها بكل صراحة - ان الطاعن المذكور متمتع بكل قواه العقلية وحاضر البديهة وعلى شئ من الذكاء الى آخر ماورد بتلك العبارة . نما حملها على رفض ماطلبه منها الدفاع من اجراء الكشف الطبي عليه . ومما لاشك فيه ان رأى المحكمة في ذلك نهائى لارقابة المحكمة النقض عليه .

« وحيث ان الوجه الثامن يتلخص في ان الواقعه التي اثبتتها المحكمة في حكمها لا يعاقب عليها القانون لانها مع التسليم جدلا بتوفر سوء النية - تعتبر من الاعمال التحضيرية - وان المحكمة



النقض مراقبة تقدير الاعمال التي تكون البدء في التنفيذ وتعد شروعا في الجريمة - ويقول الطاعن ان الشروع في جريمة القتل بالآلات الذارية هو تصويب الآلة نحو المجنى عليه ولم يثبت حتى من شهادة الشاهد التي اعتمدت عليها المحكمة ان الطاعن صوب مسدسه نحو دولة المجنى عليه .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يعلم ان المحكمة بعد ان أثبتت صراحة ما قام في نفس الطاعن من نية القتل ومن سبق اصراره وترصده لادراك هذا الغرض . ومعلوم ان نية القتل وسبق الاصرار والترصد من المسائل الموضوعية التي لقاضي الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الأدلة . بعد ان أثبتت المحكمة على الطاعن نية القتل مع سبق الاصرار والترصد أوضحت صراحة في حكمها المطعون فيه اليوم « ان الطاعن حضر الى المحطة بمسدس صالح » « للاستعمال ومحشو بالرصاص ومعد للاطلاق » « وبمجرد ان علم بقدوم دولة المجنى عليه الى » « المحطة من التصفيق بداخل البوفيه واقترب من » « طريق مرور دولته وأخرج مسدسه من حزامه » « وأمسكه بيده اليمنى وأخفاه عن أعين الناس » « بجريدة معه فلما ان دخل دولته وسار في طريقه » « الى القطار اقتحم المتهم ( الطاعن الحالي ) صفوف » « الجمهور والعساكر وواجه دولته في القضاء » « الذي كان بين الصفوف ما دايديه بالمسدس وهو » « يخفيه على الحالة السابقة وفوهته موجهة الى دولة » « المجنى عليه بحيث كان من الميسور له أن يحرك » « يده بالمسدس حركة التصويب والاطلاق بأسرع » « ما يمكن فيصيب الهدف » وأضافت المحكمة الى ما تقدم ان « كل هذه الاعمال عملت بلاشك لتنفيذ » « جناية القتل التي اتتواها المتهم ومكونة للشروع »

« فيه بل هي الانموذج الصحيح للشروع في ارتكاب » « جريمة القتل أما ما قيل من ان المتهم كانت لديه » « الفرصة لاطلاق المسدس قبل مدهامته ولم يفعل » « فهو ان صح يرجع الى تقدير المتهم للفرصة المناسبة » « لاصابة المرمى وأما المظاهر التي تظاهر بها المتهم » « وقت الحادثة من حيث اخفاء يديه بالمسدس » « تحت الجريدة وصياحه بأن لديه مظلمة وشكوى » « من تدنيس اسمه فكما طرق استعمامها لابعاد » « الشبهة عن نفسه حتى يصل الى المكان الذي يراه » « مناسباً للاطلاق بحيث يصيب المرمى » ( كذا ) . » « وحيث ان محكمة النقض تقر محكمة الجنايات فيما رأت من أن الاعمال التي أتاها الطاعن وتقدم ببيانها تعتبر لا من الاعمال التحضيرية - كما يدعى الطاعن الآن - بل هي أعمال عمات لتنفيذ جناية القتل التي اتتواها ومكونة قانوناً لجريمة الشروع في تلك الجريمة »

( طعن محمد دلي الفلال الشير بساطان ضد النيابة رقم ٤٠ سنة ٤ قضائية رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة مصطفى محمد بك وزي برزي ومحمد فهمي حسين بك واحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين وحضور حضرة الاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف )

١٣٧

١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

مواد مخدرة . الفرق بين الحيازة والاحراز .

### المبدأ القانوني

ان الحيازة في الشطر الثاني من الفقرة السادسة من المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة معناها وضع اليد على الجوهر المخدر على سبيل الملك و الاختصاص (possession) ولا يشترط فيها الاستيلاء المادي بل يعتبر الشخص حائزا ولو كان المحرز للجوهر شخصا آخر نائباً عنه . وأما

الاحراز (détention) فعناه مجرد الاستيلاء  
ماديا على الجوهر المخدر لأى باعث كان كحفظه  
على ذمة صاحبه أو نقله للجهة التى يريد لها وتسليمه  
لمن أراد أو اخفائه عن أعين الرقباء أو السعى فى  
إتلافه حتى لا يضبط إلى غير ذلك من البواعث

### المحكمة

« حيث ان طعن الطاعن الثانى صحيح شكلا  
لتقديمه هو واسبابه فى الميعاد القانونى .

« وحيث ان مبنى الطعن هو ان محكمة اول  
درجة فى حكمها المؤيد بالحكم المطعون فيه  
اعتبرت الطاعن محرزا للمادة المخدرة مع ان الاحراز  
هو الحيازة المادية والجوهر لم يضبط مع الطاعن  
ولا فى منزله حتى يمكن عده محرزا له .

« وحيث ان الذى تلاحظه هذه المحكمة هو  
ان كلاما من النيابة ومحكمة الموضوع والطاعن نفسه  
استعمل كلمة الاحراز فى مقام كلمة الحيازة وبمعنى  
واحد ومؤدى واحد رغم ما بينهما من بعض الفروق  
بحسب ما اراده القانون وهو ان الحيازة المقصودة  
بالمادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة هى وضع اليد  
على الجوهر المخدر على سبيل التملك والاختصاص  
possession ولا يشترط فيها الاستيلاء المادى  
بل يكون الشخص حائزا ولو كان المحرزل للجوهر  
شخصا آخر نائبا عنه واما الاحراز détention  
فعناه الاستيلاء ماديا على الجوهر المخدر لغرض ما  
( حكم النقض الرقم ٥ فبراير سنة ١٩٣١ فى  
القضية ٣٩٣ سنة ٤٨ قضائية )

« وحيث ان الطاعن حوكم وانزل به العقاب على  
اساس اعتباره احدا للمالكين للمخدر أى حازا له  
بالمعنى المقصود قانونا وقد دلت محكمة الموضوع  
على هذا الذى ثبت له من وقائع الدعوى وخلصت

منه الى ان فعل الطاعن يقع تحت طائلة القانون .  
» وحيث ان محكمة الموضوع اذ استبانت  
ان الطاعن هو أحد المالكين للمادة المخدرة المضبوطة  
كانت على حق فى اعتباره حائزا لهذه المادة ومستحقا  
لجزاء القانون اسوة بمن ضبطت عنده فعلا .

( طعن محمد يوسف ابوصفية ضد النيابة رقم ٣٦١ سنة ٤ ق  
رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزة عبد الرحمن  
ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومصطفى محمد بك وزكى  
برزى بك واحدا من بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين  
وحضور حضرة الاستاذ سليمان بهجت رئيس النيابة )

١٣٨

١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

قوة الشيء المحكوم فيه . وحدة السبب . متى توافر

### المبدأ القانونى

إذا كانت الواقعتان اللتان استندتا إلى متهم  
بعينه فى قضيتين قد وصفتا فى الحالتين بوصف  
قانونى واحد ووقعتا لغرض واحد وفى ظروف  
متماثلة فذلك لا يكفى وحده لا مكان الاحتجاج  
بالحكم الصادر فى إحدى هاتين الواقعتين عند نظر  
الواقعة الأخرى . ذلك بأنه وان توافرت فى  
الواقعتين وحدة الموضوع - اذ القضايا  
الجنائية تتحد كلها فى موضوعها وهو طلب  
توقيع العقوبة على المتهم - وتوافرت وحدة  
الاخصام - اذ المتهم واحد فى القضيتين كما أن  
النيابة هى صاحبة الدعوى العمومية فيهما ،  
بل النيابة تعتبر هى الطرف الآخر فى الخصومة  
حتى ولو كان المدعى المدنى هو الذى حرك الدعوى  
العمومية - إلا أن وحدة السبب فى الواقعتين  
وهى الشرط الثالث اللازم لصحة التمسك بقوة  
الشيء المحكوم فيه لا تتأتى بحسب الأصل إلا

إذا كانت الواقعة المسندة إلى المتهم واحدة في الحالاتين . ولا يكفي للقول بوحدة السبب أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتقدمها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعةان كلتا هما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم لغرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها إمكان القول بوحدة السبب في كل منهما كأن تكون كل منهما مستقلة بزمانها وبمكانها وبشخص المجنى عليه أو ليس بينها وبين الواقعة الأخرى من الارتباط المعنوي ما يقتضى النظر إليهما على اعتبار أنهما جزء من عمل جنائي واحد كالسرقة التي ترتكب على عدة دفعات ويقع تنفيذها بعدة أفعال متتالية داخلية كلها تحت الغرض الجنائي الواحد الذي قام في ذهن الجاني .

### المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية ضد المتهم لسبق اتهامه في قضية مماثلة حكم فيها ببراءته بحكم عدته محكمة الموضوع حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه مع أن الحكم المذكور لم تتوفر فيه الشروط اللازمة لاعتباره كذلك بالنسبة للقضية الحالية واتخاذ سببا لعدم قبول دعوى المدعين بالحق المدني .

« ومن حيث أن محصل وقائع الدعوى الحالية أن المدعين بالحق المدني وآخرين اشتروا قطعا في أرض كائنة بمكس الاسكندرية وبعد استلام

كل منهم حصته ظهر أن الأرض في مجموعها مثقلة بدين لأولاد شكر الله جاهل وأن الدائنين شرعوا في نزع ملكيتها فاتفق المدعون بالحق المدني وغيرهم مع المتهم - الذي كان اشترى كغيره قطعا في الأرض المذكورة - على أن يدخل في المزارع المقام بالحكمة المختلطة ويشتري الأرض كلها ويسدد الديون وقد أعطاه المشترون ومنهم المدعون بالحق المدني كل بنسبه حصته في الأرض تقودا ليستعين بها على تخلص الأرض ولكن المزارع رصا في بادئ الأمر على الدائنين نازعي الملكية فقرر المتهم بزيادة العشر وأخيرا رست عليه الأرض في المزارع الثاني ولكنه بدلا من أن يعطى كل مشتر حصته في الأرض باعها جملة واحدة إلى شخص آخر فطالبه المدعون بالحق المدني بأن يرد إليهم النقود التي دفعوها إليه على ذمة تخلص الأرض فلم يرد إليهم شيئا فرفعوا عليه هذه الدعوى المباشرة متهمين إياه بأنه في خلال سنة ١٩٣١ اختلاس مبلغ ٢٠٠ جنيه تسلمها منهم للسبب المبين فيما تقدم ونصب عليهم بأن باعهم أرضا ليست مملوكة له ولا له حق التصرف فيها وأن ما وقع منه معاقب عليه بالمادتين ٢٩٦ و ٢٩٣ من قانون العقوبات وطلبوا الحكم بإلزامه بمبلغ ٢١ جنيها على سبيل التعويض

« ومن حيث أن المتهم دفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لسبق محاكمته عن هذه الوقائع والحكم ببراءته بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣١ » ومن حيث أن المحكمة الجزئية قبضت هذا الدفع وحكمت بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية وقد خلصت في حكمها وقائع الحكم السابق الذي عدته حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الحالية . وحاصل ما ذكرته في



هذا الشأن ان من يدعى محمد عبد العظيم الشيخ رفع على المتهم دعوى جنحة مباشرة نمرة ١٢٠٦ سنة ١٩٣١ مينا البصل طالبا الزامه بمبلغ ٢٠ جنيتها لانه في خلال شهر يولييه سنة ١٩٣١ اختاس مبلغ ٣ جنديات اضرا را به كان تسلمه منه بصفته وكيلاعنه ليستخدمه في امر معين لمصاحبة المدعى وهوان يحضر في المحكمة المختلطة جلسة مزاد ارض المكس التي كان المدعى اشترى منها قطعة نمرة ١٣٨ ثم تبين انها مثقلة بالديون وشرع الدائنون في نزع ملكيتها . وقد رأى المدعى أسوة بغيره من المشتري ان يدفع كل منهم للمتهم مبلغا متناسبا مع حصته في الارض وان ينوب عنهم المتهم في دخول المزايدة حتى اذا مارس عليه المزاد رد الى كل مشتر حصته - ولكن المتهم وقد رسا عليه المزاد لم يرد الى المدعى حصته في الارض ولا دفع اليه المبلغ الذي تسلمه منه على ذمة دخول المزايدة و اشار المدعى الى ان ما وقع من المتهم ينطبق على المادة ٢٩٦ كما ينطبق على المادة ٢٩٣ عقوبات . ولكن المحكمة رأت اذ ذاك أن تلك الوقائع بحالها وظروفها لا تكون أكثر من علاقة مدنية بين الطرفين وان التهمة المسندة الى المتهم على غير اساس وحكت ببراءته واصبح الحكم بعد ذلك نهائيا .

« ومن حيث ان الحكم الابتدائي الصادر في القضية الحالية بعد ان استعرض وقائع الدعوى المذكورة واستعرض الشروط اللازمة لصحة التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه انتهى الى القول بتوفر تلك الشروط في الدعوى الحالية وهي على ما رأى الحكم المذكور ( ١ ) وحدة الموضوع وهو طلب توقيع العقوبة في الحالتين ( ٢ ) وحدة الخصام باعتبار ان المتهم من جهة هو المرفوع عليه الدعوى في القضيتين وان النيابة من الجانب

الآخر هي صاحبة الدعوى العمومية ورافعتها في الحالتين وأنها في وظيفتها تمثل الاشخاص الذين اصابهم جزء من العمل الجنائي على اختلاف اشخاصهم . فضلا عن ذلك فان ( ٣ ) وحدة السبب متوفرة في القضيتين لأن الفعل المنسوب الى المتهم واحد ولو تعدد اشخاص المجنى عاينهم . وما دام هذا الاتحاد الثلاثي متوفرا في الحالتين وجب اعتبار حكم البراءة السابق صدوره في القضية ١٢٠٦ سنة ١٩٣١ مينا البصل قرينة قاطعة على ان ما حكم به هو الحق وانه لا محل بعده لرفع الدعوى العمومية مرة اخرى على المتهم بسبب الفعل ذاته .

« ومن حيث ان الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد اعتمد اسباب الحكم الابتدائي واتخذها اسبابا له فيجب مناقشة هذه الاسباب للتحقق من صحة ما تدعيه الطاعنة من ان الحكم المطعون فيه اذ أيد الحكم المستأنف الصادر بعدم قبول الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون

« ومن حيث ان هذه المحكمة تقر ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من القول بوحدة الموضوع في القضيتين لاز القضايا الجنائية تتحد كلها في موضوعها وهو طلب توقيع العقوبة على المتهم . كذلك توافق هذه المحكمة على القول بوحدة الخصام فان المتهم واحد في القضيتين كما ان النيابة هي صاحبة الدعوى العمومية فيهما . بل ويجب أن تعتبر النيابة هي الطرف الآخر في الخصومة ولو كان المدعى المدني هو الذي حرك الدعوى العمومية كما هو الحال في الدعوى الحالية . لكن الذي لا تقره هذه المحكمة هو ما ذهبت اليه محكمة الموضوع من القول بوحدة السبب في القضيتين فان وحدة السبب لا تنأى بحسب الأصل الا اذا كانت الواقعة المسندة الى المتهم واحدة

في الحالتين . ولا يكفي للقول بوحدة السبب أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون كلتا الواقعتين حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبها المتهم لغرض واحد ، إذا كانت كل واقعة من تلك الوقائع مستقلة مادياً عن الوقائع الأخرى كما أنها مستقلة بزمانها ومكانها وبشخص المجنى عليه فيها وليس بينها وبين الوقائع الأخرى من الارتباط المعنوي ما يقتضي النظر إليها على اعتبار أنها جزء من عمل جنائي واحد كالسرقة التي ترتكب على عدة دفعات ويقع تنفيذها بعدة أفعال متتالية داخلية كلها تحت الغرض الجنائي الواحد الذي قام في ذهن الجاني . فإن حكم البراءة مثلاً الذي يصدر في الدعوى العمومية التي ترفع من أجل فعل من هذه الأفعال يصبح بعد صيرورته نهائياً حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه ويكون مانعاً من قبول الدعوى العمومية التي ترفع بعد ذلك عن أي فعل من الأفعال الأخرى اللاحقة

« ومن حيث أنه ولو أن الواقعتين اللتين أسندتا إلى المتهم في القضيتين السابقتين والحالية قد وصفتا في الحالتين بوصف قانوني واحد ووقعتا لغرض واحد وفي ظروف مماثلة إلا أنه يبقى مع ذلك كله أن كلتا الواقعتين مستقلة استقلالاً مادياً عن الأخرى وأن كل منهما تختلف عن الأخرى في زمانها ومكانها وفي شخص المجنى عليه فيها وأن لكل منهما ذاتية وظروفاً خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها إمكان القول بوحدة السبب في القضيتين .

« ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذا اعتبر الحكم الصادر في القضية ١٢٠٦ سنة ١٩٣١ مينا البصل حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة

للدعوى الحالية وأخطأ كذلك إذ قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية ويكون من المتعين نقضه بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

« ومن حيث أنه لم يبق من القضية محلاً للنظر سوى الدعوى المدنية الخاصة بالطاعة .

(طن مبروكه اسماعيل علوان ضد مصطفى شعبان يحيى أفندي في قضية النيابة رقم ٤٧٧ سنة ١٩٤٧ ع ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة مصطفى محمد بك وزكي يرزي بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين وحضور حضرة الاستاذ سليمان بهجت رئيس النيابة)

١٣٩

١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

نقض وإبرام . قرار قاضي الاحالة بإيقاف الدعوى الجنائية

والدعوى المدنية المرتبطة بها . حتى يفصل في دعوى

النسب المرفوعة أمام المحكمة الشرعية . الطعن به

بطريق النقض . لا يجوز

المبدأ القانوني

ان المادة (١٣) من قانون تشكيل محاكم الجنايات لا تجيز للنائب العمومي الطعن بطريق النقض والإبرام في الأوامر الصادرة من قاضي الاحالة إلا في حالتين أولاهما حالة ما إذا كان الأمر صادراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وثانيتهما حالة ما إذا كان الأمر صادراً بإعادة القضية إلى النيابة لأن الأفعال المسندة إلى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة . ويشترط أن يكون الطعن في الحالتين مبنيّاً على حصول خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله واذن فلا يجوز الطعن بطريق النقض في قرار قاضي الاحالة القاضي بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها حتى يفصل في دعوى النسب المرفوعة أمام المحكمة الشرعية .

## المحكمة

« من حيث ان المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات لم تجز للنائب العمومي الطعن بطريق النقض والابرار في الأوامر الصادرة من قاضي الاحالة الا في حالتين ( أولاهما ) حالة ما اذا كان الامر صادر ابعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ( وثانيتها ) حالة ما اذا كان الامر صادرا باعادة القضية الى النيابة لان الافعال المسندة الى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة ، وبشرط ان يكون الطعن في الحالتين مبنيا على حصول خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها .

« ومن حيث ان القرار المطعون فيه في القضية الحالية صادر بايقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها . وبتكليف المتهم الثانية تحريك دعوى النسب المقامة منها بمحكمة مصر الشرعية الكلية رقم ١٠٤ لسنة ١٩٣٣ . وبتحديد ثلاثة أسابيع للمتهم المذكورة لاجراء ما ذكر . وقد خول القرار في أسبابه لالنيابة حق العود الى استئناف تحريك هذه الجناية اذا لم تنفذ المتهم ما كلفت به .

« ومن حيث انه بغض النظر عما اذا كان لقاضي الاحالة ان يصدر مثل هذا القرار أم ان ذلك من حق المحكمة التي سيوكل اليها النظر في موضوع الجناية . وبغض النظر ايضا عما اذا كانت دعوى النسب يصح ان تعتبر بالنسبة لدعوى التزوير الحالية مسألة أولية ( question préjudicielles ) أم لا بغض النظر عن ذلك كله مادامت محكمة النقض لا ترى محلا للتعرض لصميم الدعوى وما يتصل بهام من مباحث قانونية . فان القرار المطعون فيه لا يفيد اكثر من ارجاء النظر في الجناية المسندة الى المتهمين حتى تنجلي مسألة يرى قاضي الاحالة ان جلاؤها أهمية في الدعوى لما قد يترتب عليها من تأثير في سير القضية اذا ما

اعيدت اليه بعد الفصل في دعوى النسب المرفوعة الى المحكمة الشرعية . فلاحمل اذن لتشبيه هذا القرار بالقرار الذي يصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لانه اذا صحح أن يكون بينهما شبهة من حيث المآل كما تقول النيابة - وهو ما لا تتعرض هذه المحكمة لبحثه - فان الفرق بينهما بعيد في الحالة الراهنة المرفوع فيها الطعن فعلا ومن أجل ذلك لا ترى هذه المحكمة وجها لاعتبار القرار المطعون فيه مما يمكن ان يندرج تحت اية حالة من الحالتين التي اجاز القانون فيهما الطعن في قرارات قاضي الاحالة بطريق النقض .

( طعن النيابة ضد عائشة حماد على وآخرين رقم ٥٦٣ سنة ٤٠  
بالهيئة السابقة - عدا حضرة صاحب العزة محمد نور بك بدلا من محمد  
فهمي حسين بك والامستاد محمد جلال صادق بدلا من الامستاد  
سليمان بهجت رئيس النيابة )

١٤٠

١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

مفرقات . - في تنطبق المادة ٣١٧ المكررة عقوبات

## المبدأ القانوني

ان المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٣ تعاقب على احراز المفرقات في كافة صورته وألوانه مهما كان الباعث لهذا الاحراز إلا ما كان منه برخصة أو بمسوغ قانوني والقصد الجنائي لا شأن له بالباعث على الاحراز وهذا القصد يتحقق بمجرد علم المحرز أن المادة مفرقة أو مما يدخل في تركيب المفرقات .

( ملحوظة - تقررت هذه القاعدة في الحكمين الصادرين في القضيتين رقم ٥٦٦ سنة ٤٠ ق و ٥٦٧ سنة ٤٠ ق بالجلسة المذكورة . )



## المحكمة

« حيث ان الطعن مبنى على ان الحكم الابتدائي الصادر من محكمة جنح قوص الجزئية بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٣ القاضي ببراءة ضيف الله احمد والذى تأيد استئنافيا لاسبابه من محكمة قنا الابتدائية الاهلية بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تفسير المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات اذ هو خلط فيما يتعلق باحراز المواد المفرقة بين القصد الجنائي وبين الباعث على هذا الاحراز .

« وحيث ان المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات المعدلة بالقانون الصادر بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٩٣٢ نمرة ٣٥ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١١ من الشهر المذكور نصت على انه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيتها ولا تزيد على ثلاثمائة جنية كل من صنع او استورد من الخارج او احرز قنابل او ديناميتا او مفرقات اخرى بدون رخصة او مسوغ شرعى » .

« وحيث أنه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه يعلم ان المحكمة اوردت فيه العبارة الآتية وهى « يجب فى هذه الجريمة أى فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣١٧ مكررة سالفة الذكر البحث عن الغرض من احراز المواد المفرقة وما يدخل فى حكمها حتى اذا ما ظهر ان الاحراز لم يكن بقصد الوصول لارتكاب الجرائم التى اراد الشارع منع وقوعها وهى الاتلاف والتخريب بل كانت لغرض آخر كاستعماله فى الصيد او فى بث الالغام لقطع الاحجار انتفت الجريمة وخرج هذا الاحراز من حكم المادة (٣١٧) مكررة من قانون العقوبات ، « وحيث انه مما ينبغى ملاحظته اولا وقبل كل شيء ان جريمة حراز المفرقات وما يدخل

فى حكمها هى من الجرائم العمدية والقصد الجنائى فى هذا النوع من الجرائم انما يقوم على تعمد الفاعل مخالفة ما ينهى عنه القانون بصرف النظر عن البواعث التى دفعته الى ارتكاب ما ارتكبه منه اذ الباعث لا يؤثر فى كيانها وانما قد يصح ان يكون له دخل فى تقدير العقوبة ليس غير .

« وحيث انه فضلا عن ذلك يكفى الاطلاع على المذكرة الايضاحية المؤرخة ٢ يوليو سنة ١٩٣٢ الخاصة بالتعديل الجديد الذى ادخله الشارع بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ على المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات للتحقق من ان الشارع اراد القصد على الاعمال الاجرامية التى توالى فى العهد الاخير بتقصى اسبابها البعيدة والعمل على علاجها و؛ لاشك فيه ان تحقيق الغرض الذى رعى اليه ذلك التشريع الجديد يستلزم حتما استئصال الشر من جذوره حتى انه اعتبر صراحة نفس الموا التى تدخل فى تركيب المفرقات فى حكم احراز المفرق ذاته وذلك لمنع السبب فى مجموع واجزائه يضاف الى ذلك ان الاسباب البعيدة التى ذكرها صراحة فى المذكرة الايضاحية سالفة الذكر وأراد الشارع تقصيتها يدخل ضمنها وجود البارود فى حيازة الاشخاص مما قد يترتب عليه استعماله ولو بعد حين فى عمل من الاعمال الاجرامية المشار اليها ولا محل اذا للبحث عن الغرض من احراز هؤلاء الاشخاص للبارود وقصد ضبطه معهم اذ قد ينقلب هذا الغرض من ح لآخرين آونة وأخرى .

« وحيث انه يستخلص مما تقدم ان المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات والتى تعدل بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ تعاقب على الاحراز فى كافة صورته والوانه مهما كان الباعث له الاحراز الاهم إلا ما كان منه برخصة او بمسوغ قانونى وان القصد الجنائى لا شأن له بالباعث

الاحراز وان ذلك القصد الجنائي يتحقق بمجرد علم المحرز ان المادة مفرقة او تدخل في تركيب المفرقات .

« وحيث ان قضاء محكمة النقض هذه جرى هذا المعنى بصورة ثابتة ومستمرة .

« وحيث انه مما توضح يرى ان الحكم المطعون فيه اذ خلط بين القصد الجنائي وبين الباعث فيما يتعلق باحراز المواد المفرقة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ مكررة عقوبات سالفة الذكر قد اخطأ في تفسير القانون وتطبيقه .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن الخالي على اساس ويتمين قبوله موضوعا ونقض حكم البراءة المطعون فيه ومعاقبة المتهم طبقا للمادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات .

« وحيث انه نظرا لحالة المتهم ولظروف هذه الدعوى ووقائعها ترى المحكمة مع توقيع ادنى عقوبة منصوص عليها في تلك المادة معاملة المتهم طبقا للمادة (٥٢) من قانون العقوبات اذ لم يثبت سبق الحكم عليه بأية عقوبة مانعة من ذلك فانونا ( طعن النيابة ضد ضيف الله احمد وقم ٥٦٥ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والمزة عبدالرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومصطفى محمد بك وزكى برزى بك واحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين والاستاذ سليمان بهجت رئيس النيابة )

١٤١

١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

موانع الدفاع . الجرائم التي يشملها حكم المادة ٢٦٩ ع .

المبدأ القانوني

انه إذا جاز أن يشمل حكم المادة ٢٦٩ عقوبات بعض الجرائم غير المنصوص عليها فيه كالنصب وخيانة الأمانة لماثلتها لجريمة السرقة من حيث أنه يجمعها كلها كونها جرائم تقع على المال فلا وجه لقياس جريمة التزوير

عليها لأنها من قبيل آخر وشتان ما بينها وبين جريمة السرقة والجرائم الأخرى المقيسة بها .

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الاول من أوجه الطعن الواردة بالتقرير الاول المؤرخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ان الطاعن طلب بمذكرته الكتابية لدى محكمة ثاني درجة استبعاد الواقعة الخاصة باحمد مصطفى من وصف التهمة لأن المخالصة ليست منسوبة اليه ولا يمكن ان يترتب على مضمونها أي أثر قانوني بالنسبة له اذ هي منسوبة الى الست سنية احمد مصطفى وحدها ولم يوقع عليها والدها الا بصفتة شاهدا فلا محل لان يذكر في التهمة ان المتهم نسب صدور المخالصة الى الست سنية والى والدها احمد مصطفى . طلب الطاعن ذلك ولكن الحكم المطعون فيه لم يشر الى هذا الطلب وفي هذا اخلال بحق الدفاع . فضلا عن ان عدم اجابة هذا الطلب قد فوتت على الطاعن مصلحة حقيقية لانه اذا اقتصر الامر على نسبة المخالصة الى الست سنية وحدها كما هو الواقع أصبحت وسيلة التزوير المحددة في وصف التهمة منحصرة في وضع بصمة اصبع مزورة . وقد قررت محكمة النقض ان هذه الطريقة يمتنع معها التزوير . وبذلك يصبح الحكم الذي يقضى بادانة الطاعن من أجل هذه التهمة وحدها قابلا للنقض لابتناؤه على خطأ في تطبيق القانون .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه لم يفتته ان امضاء المجنى عليه الثاني قد حصل التوقيع به على المخالصة المزورة بصفتة شاهدا فقط . وليس في عبارة الحكم ما يفيد غير ذلك وانما الواقع ان ورقة المخالصة المزورة قد نسبت الى المجنى عليها الاولى بصفتها متخالصة عن حقها في الثقة والى والدها بصفتة شاهدا على هذا التخالص وليس في هذا الاسناد الذي جاء في وصف التهمة واعتمده الحكم



الابتدائي ومن بعده الحكم المطعون فيه ماينافي الحقيقة في شيء مما . وقد بين الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم الاستثنائي بأسبابه ان احمد مصطفى قد لحقه ضرر من هذا التزوير على رغم ان الموقف الذي نسب اليه في المخالصة كان موقف شاهد فقط . ومتى كان تزوير امضاء المجنى عليه الثاني مستحق العقاب وحده كما رأى الحكم فلامصلحة للطاعن في إثارة ما تعلق بتزوير بصمة الاصبع المنسوبة الى المجنى عليها الاولى لانه غير منتج في هذه القضية على كل حال .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان الحكم اذ عاقب الطاعن على التزوير قد أخطأ في تطبيق القانون لانه زوج للمجنى عليها ولا مانع من تطبيق حكم المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات عليه قياسا على جرائم النصب وخيانة الامانة وما مائلها من الجرائم التي تقع بين الزوجين مادام الغرض منها واحدا في كل الاحوال .

« ومن حيث انه اذا جاز ان يشمل حكم المادة ٢٦٩ عقوبات بعض الجرائم غير المنصوص عليها فيه كالنصب وخيانة الامانة لما تلتها الجريمة السرقة من حيث انه يجمعها كلها انها جرائم تقع على المال فلا وجه لقياس جريمة التزوير عليها لانها من قبيل اخروشتان ما بينها وبين جريمة السرقة والجرائم الاخرى المقيسة بها .

« ومن حيث ان محصل الوجه الاول من الالوجه الواردة بالتقرير المؤرخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ان الثابت بمحضر الجلسة الاخيرة ان الطاعن قدم الاشياء المدعى بتبديدها ولكن الحكم لم يشر اطلاقا الى ما يفيد ذلك من حيث انتفاء القصد الجنائي وانعدام المسؤولية الجنائية » ومن حيث انه بالاطلاع على محاضر جلسات المحكمة أمام المحكمة الجزئية تبين ان الطاعن لم

يتمسك مطلقا بوجود الاشياء التي اتهم بتبديدها والثابت من الحكم الابتدائي ان المتهم اقر أمام المحضر بانه تصرف في الاشياء المحجوز عليها وقد اتخذ الحكم من ذلك دليلا على ثبوت جريمة التبديد حتى اذا كانت جلسة ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٣ أمام المحكمة الاستئنافية قال محامي الطاعن ان الاشياء المدعى بتبديدها لا تزال موجودة وانها في فناء المحكمة ولكن المحكمة اعرضت عن هذا الدفاع واكتفت باعتماد اسباب الحكم الابتدائي التي منها ان الطاعن اعترف أمام المحضر بأنه تصرف في الاشياء المحجوزة ومفاد هذا ان المحكمة لم تتغير عقيدتها من حيث وقوع التبديد وان الاشياء التي عرضت في فناء المحكمة لا بد انها كانت غير الاشياء المبددة .

« ومن حيث ان مبنى الوجه الثاني ان المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات لانها عاقبت على جريمتين قالت انهما مرتبطين ومتى كان الثابت مما تقدم انهيار الجريمتين أو إحداهما فلم يبق محل لتطبيق المادة ٣٢ . وهذا الوجه لا يحتاج إلى رد فوق ما تقدم بيانه .

طنع زكي احمد عبد الوهاب ضد النيابة وآخر رقم ٥٧١ بالهيئة السابعة

١٤٢

١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

تعويض . مناط تقديره .

المبدأ القانوني

انه وان أجاز القانون في المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات لحاكم الجنح عند الحكم بالبراءة أن تفصل في التعويضات التي يطلبها بعض الأخصام من بعض إلا انه يجب لذلك أن يكون طلب التعويض مبني على الفعل المطروح أمام



المحكمة والمطلوب العقاب عليه . أما اذا كان طلب التعويض مبنياً على وقائع أخرى غير المعروضة كأساس للجريمة المطروحة فيتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

### المحكمة

« من حيث أن ماخص الوجه الخامس من أوجه الطعن أن محكمة الموضوع بقضائها في الدعوى المدنية قد تجاوزت الحد المرسوم لها قانوناً في الفصل في التعويضات لانه ظهر لها أن لا جريمة في الموضوع وأن النزاع مدني بحيث استلزم التعرض للفصل فيه ان لجأت المحكمة الى الخبير فأعادت له المأمورية وطلبت منه القيام بإجراءات متعددة كما يستلزم تحقيق دفاع الطاعن بشأن عدم القيام بعمل الجرد وكل هذه الاجراءات ليست من شأن المحكمة الجنائية فكان يتعين عليها الحكم بعدم قبول الدعوى تاركة للمدعى الحرية في التقاضي امام المحكمة المدنية وهي صاحبة الاختصاص الطبيعي للفصل في قضيته .

« ومن حيث ان النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه اختلس ٢٦٢ ملياً و ١١١ جنياً قيمة زيت بترول اضراراً بمحمد علي أبو زيد افندي وكان مسلماً اليه بصفته وكيلاً عنه بالأجرة ورفعت عليه الدعوى العمومية فتدخل فيها المدعى المدني وطلب الحكم له بتعويض قدره مائة وخمسون جنياً وقضت محكمة أول درجة بحبس الطاعن ستة شهور وألزمته بأن يدفع للمدعى ٢٦٢ ملياً و ١١١ جنياً بصفة تعويض وهو قيمة العجز في البضائع التي كانت عهدته حسب تقدير الخبير الذي كانت ندبته النيابة العمومية ولكن هذا الحكم الغي استئنافياً بالنسبة للعقوبة وقضى

ببراءة الطاعن مع إلزامه بأن يدفع للمدعى المدني ٦٧٥ ملياً و ٣٤ جنياً وهو ما أظهره الخبير الذي ندبته المحكمة الاستئنافية عن قيمة العجز في المحصولات وجاء في الحكم الاستئنافي المطعون فيه أن التحقيق الجنائي الذي قام به البوليس لا يؤدي الى حصر المسؤولية الجنائية في المتهم وأن مجرد حصول العجز في الحاصلات لا يمكن مؤاخذته عليه جنائياً أما بالنسبة للمسؤولية المدنية فانه مادام ان المتهم قد أقر كتابة بمسؤوليته عن كل عجز يظهر في الحاصلات فلا محل لتصله من هذا التعهد خصوصاً وانه كان يستولى على ثمن مايباع من تلك الحاصلات ويورد ثمنه لصراف المجنى عليه وكان يشرف بنفسه على ما يخرج من المخازن في بعض الاحيان أثبت الحكم كل ذلك بعد ان أثبت أيضاً ان المجنى عليه لا ينكر ان تلك الحاصلات كانت مودعة تلك المخازن وانها في جهات مختلفة وانه لكل منها أمين وأن الحاصلات التي بها كان يسلم بعضها للسريحة لبيعها لحسابه وانما يقول بأن هذه العملية كانت تحت إشراف المتهم فهو المسئول عما ظهر من العجز .

« ومن حيث أنه يظهر مما أثبتته المحكمة الاستئنافية بالكيفية المتقدمة أن أساس الدعوى المدنية كان تعهد الطاعن كتابة بأنه مسئول عن كل عجز يظهر في الحاصلات التي كانت عملية تصريفها تحت إشرافه وهذا الأساس يختلف تماماً عن الوقائع المسكونة للتهمة المدعى بها وهي تهمة الاختلاس التي تقتضي بأن تكون البضائع المتنازع عليها سلمت للطاعن باعتباره وكيلاً بالأجرة فاختلسها أو اختلس ثمنها .

« ومن حيث انه وان أجاز القانون في المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات للمحاكم الجنائية أن تفصل في التعويضات التي يطلبها الخصوم مع

الحكم بالبراءة في حالة ما اذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب القانون عليها أو سقط الحق في اقامة الدعوى العمومية فيها بمضى المدة الطويلة الا أنه يجب لذلك أن يكون التعويض مبنياً على الفعل المطروح امام المحكمة والمطلوب العقاب عليه - أما اذا كان التعويض مبنياً على وقائع أخرى غير المعروضة كأساس للجريمة المطروحة للمحكمة فيتعين عليها الحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

« ومن حيث ان أساس الدعوى المدنية في القضية الحالية يخالف الأساس الذي بنيت عليه جريمة الاختلاس التي كانت معروضة على المحكمة فيكون الحكم المطعون فيه اذ فصل في الدعوى المدنية قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه بالنسبة لذلك والحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية وأحقية الطاعن باسترداد الكفالة ولا محل بعد ذلك لبحث باقي الواجهة

( طعن محمود احمد الدريدي ضد النيابة رقم ٥٧٤ سنة ٤ ق - بالهيئة السابقة )

١٤٣

١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

اتفاق على ارتكاب جريمة . ثبوت نية الاتفاق - وجوب توافره ( اشتراك )

المبدأ القانوني

إن الاشتراك بالاتفاق يقتضي أن تتحد نية الشركاء على ارتكاب الفعل المتفق عليه . وهذه النية إما أن يقوم عليها الدليل المباشر وإما أن تستخلص من وقائع الدعوى إذا كان في تلك الوقائع ما يساعد على الاعتقاد بوجودها . فاذا اكتفى الحكم باثبات أن شخصاً ذهب مع اثنين لمقابلة الجاني عليه يوم الحادثة واجتمعوا به

وتناولوا مسكراً بمنزل هذا الشخص ثم خرجوا جميعاً في عربة إلى حيث نزل ذاك الاثنان وذهبا مع الجاني عليه وارتكبا جريمة في حارة كانا أفهماه أن بها منزلاً للدعارة توافقوا على الذهاب إليه فهذا لا يكفي وحده في إثبات اشتراك هذا الشخص في الجريمة المرتكبة بل لا بد من إثبات أن هذا الشخص لم يصاحب زميله إلا لأنه متفق معهم على ارتكاب الجريمة وأن نيته كانت موافقة لنيتهما في ارتكابها .

المحكمة

« حيث ان محصل الطعن هو ان الحكم المطعون فيه لم يبين وقائع الاشتراك في جريمة شروع في القتل والسرقة بالاكرام المسندتين الى الطاعن وكل ما ذكره جاء منصبا على الفاعلين الاصليين وان الافعال الواردة به عن الشريك لا عقوبة عليها مادام لم يبين في الحكم انها كانت تنفيذا لاتفاق جنائي .

« وحيث ان كل ما اثبتته الحكم المطعون فيه من الوقائع خاصا بالطاعن هو وجوده مع الفاعلين الاصليين ثم مقابلتهم الجاني عليه يوم الحادثة واجتماعهم به وتناولهم مسكراً بمنزل الطاعن ثم خروجهم جميعاً في عربة الى حيث نزل الفاعلان الاصليان وذهبا مع الجاني عايه وارتكبا جريمة في حارة كانا أفهماه ان بها منزلاً للدعارة توافقوا على الذهاب اليه .

« وحيث ان ذهاب الطاعن مع زميله كما اثبتته الحكم قد يكون حاصلًا بطريق العرض والمصادفة بدون ان يدون له علم بنواياهما كما قد يكون الباعث عايه هو اتفاقه معهم على الاجرام المنسوب له الاشتراك فيه . فجرد اثبات واقعة الذهاب المادية لا يمكن في علاقة هذه الواقعة

بالقانون ان يؤدي مباشرة الى القول بالاشتراك بالاتفاق لأن هذا الاشتراك يقتضى بيان نية الاتفاق عند الشريك واقتناع المحكمة بهذا وإلا لجاز الحكم على كل من يصاحب مجرما قبل ارتكاب جريمته بأنه شريك بالاتفاق في هذه الجريمة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه ينقصه

اثبات ان الطاعن لم يصاحب زميليه الفاعلين الاصليين الا لانه متفق معهما على ارتكاب الجريمة وان نيته كانت موافقة لنيتهما في ارتكابها وهذا الاثبات كان ضروريا جدا في الحكم حتى اذا ما ذكرته المحكمة واصبح ثابتا ان الواقعة هي انه كان موجودا معهما بباعث الاتفاق معهما على الاجرام أمكن من بعد ان تستخلص من هذا الذي تثبتته ان الطاعن شريك بالاتفاق لأن الشركة بالاتفاق تقتضى ان الواقعة يتوفر فيها ثبوت تلك النية مترنة بالوقائع التي تستخلص منها .

« وحيث ان المحكمة لو كانت بينت وجه الاشتراك بالمساعدة لكان ذلك اغنى عن البحث في مسألة الاشتراك بالاتفاق ولكنها لم تبين ايضا نوع المساعدة التي قدمها الطاعن للفاعلين الاصليين على علم منه بغرضهما الاجرامى فالحكم على كل حال ناقص البيان تقصا لا يمكن معه الاطمئنان الى صحته وعليه يمين قبول الطعن .

( طعن توفيق محمد محمد وآخرين ضد النيابة رقم ٥٧٧ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة )

١٤٤

٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤

شهادة ، تقديرها موضوعي

المبدأ القانوني

لقاضى الموضوع كامل السلطة في الأخذ بما قرره شاهد بعينه في التحقيقات الأولى ونبذ ما يشهد به أمامه نفس ذلك الشاهد كما أن له تمام

الحرية في أن يعتمد من أقوال الشاهد الواحد ما تظمن إليه نفسه بالنسبة لمتهم معين وأن يطرح ظهريا ما لا يرتاح إليه ضميره من هذه الأقوال بالنسبة لمتهم آخر .

المحكمة

« حيث ان حاصل المطعن ان الحكم اعتمد على شهادة من يدعى عبد العال ابراهيم السمع قالت المحكمة انه غير صادق في شهادته امامها وانها مع ذلك اخذت باقواله في البوليس ويقول الطاعن ان اقوال ذلك الشاهد نفسه امام البوليس لم تذهب الى حد نسبة الجريمة اليه . أى الى الطاعن وحده . كما ذهبت اليه المحكمة . بل انه اشرك مع الطاعن شخصا آخر قضت المحكمة ببراءته لانه عدل امامها عن اتهام ذلك الشخص .

« وحيث ان ما يشكو منه الطاعن غير جدير بالاعتبار اذ مما لا نزاع فيه أن لقاضى الموضوع كامل السلطة في الأخذ بما قرره شاهد بعينه في التحقيقات الأولى ونبذ ما يشهد به امامه نفس ذلك الشاهد كما وان له تمام الحرية في أن يعتمد من أقوال الشاهد الواحد ما تظمن نفسه اليه بالنسبة لمتهم معين وان يطرح ظهريا ما لم يرتح اليه ضميره من هذه الأقوال بالنسبة لمتهم آخر . - يضاف الى ما تقدم ان المحكمة في الدعوى الحالية عنيت بذكر علة اخذها بما عولت عليه من بعض اقوال الشاهد وسبب عدم اطمئنانها الى ما نبذته من البعض الآخر من هذه الأقوال . وقد جاء تعليلها في هذا وذاك تعليلا واضحا منقعا .

( طعن حسين خليل محمد عياده ضد النيابة رقم ٥٥٥ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة عدا حضرة الاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف بدلا من الاستاذ سليمان بهجت )



١٤٥

٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤

قتل خطأ . أساس المسؤولية الجنائية في هذه الجريمة .

المبدأ القانوني

أساس المسؤولية الجنائية طبقاً للمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات هو الإهمال أو ما جرى مجراه فتبيين ذلك في الحكم أمر لا مناص منه . فإذا طبقت المحكمة هذه المادة على شخص لأنه قام بإجراء عملية ختان للغلام وبأشر الغيار على الجرح بنفسه حيناً وبواسطة صبيه حيناً آخر ولكن هذا الغلام توفي عقب ذلك ولم تعرض المحكمة في حكمها لبيان ماهية الإهمال الذي وقع من ذلك الشخص فكان سبباً فيما أصاب المجنى عليه وأودى بحياته بل ولم تذكر في الحكم أنه أهمل فعلاً ولم تلتفت لما تمسك به هذا الشخص من أن له الحق في إجراء عملية الختان بموجب ترخيص رسمي يده كان بهذا الحكم قصور في بيان الوقائع مبطل له وموجب لنقضه .

المحكمة

« حيث أن الطعن بني على أن ما أثبتته الحكم المطعون فيه من جهة قيام الطاعن بعملية ختان المجنى عليهم لأعقاب عليه لأنه مرخص له رسمياً بإجراء هذه العملية وعلى أن الواقعة غير مبينة في الحكم بياناً كافياً إذ لا يمكن الوقوف منه على ما كان من الطاعن من إهمال وما كان ينبغي عليه اتخاذه لتفادي إصابة المجنى عليهم بالحمة والغريرة اللتين أفضيتا إلى وفاتهم .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه رأى أن في قيام الطاعن بعملية ختان المجنى عليهم ومباشرة الغيار على جروحهم بنفسه أو بواسطة صبيه ما يجعله

مسئولاً عن إصابتهم التي تسببت عنها الوفاة ولكن الحكم مع إشارته إلى عملية الختان لم يعرض لما تمسك به الطاعن من أنه كان له الحق في إجرائها بمقتضى ماله من ترخيص رسمي كذلك لم يبين ما هو الإهمال الذي حصل من الطاعن وكان سبباً فيما أصاب المجنى عليهم مما أودى بحياتهم بل هو لم يذكر أنه أهمل فعلاً مع أن هذا الإهمال أو ما جرى مجراه أساس المسؤولية الجنائية طبقاً للمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات وتبين أنه في الحكم أمر لا مناص منه .

( طعن محمود حسن الشامي ضد النيابة رقم ٣٦٦ سنة ٤ في الهيئة السابقة )

١٤٦

٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤

إقراض برأ فاحش . تجديد سند الدين . متى يعتبر كل تجديد قرضاً ربوياً ؟

المبدأ القانوني

إذا تكرر تجديد سند الدين بإضافة فوائد فاحشة إلى أصل المبلغ وكان كل تجديد يختلف عن سابقه أصلاً وفائدة فكل تجديد يعتبر قرضاً ربوياً مستقلاً عن الآخر ويصح أن يتكون من تعدده ركن العادة المطلوب في الفقرة الثالثة من المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات .

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن هو أن الوقائع الثابتة بالحكم المطعون فيه لأعقاب عليها قانوناً وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن هذا الحكم استخلص عادة الإقراض من معاملات نسبت للطاعن مع المجنى عليه في المدة من سنة ١٩٢٤ لغاية سنة ١٩٣٢ مع أن الوقائع المنسوبة للطاعن في المدة السابقة على سنة ١٩٢٩ لا تصلح لتكوين ركن العادة إذ سرت عليها المدة المسقطه للدعوى العمومية

والجريمة لا تقوم الا على وقائع يمكن ان ترد عليها الدعوى العمومية وتكون موضعها . اما الوقائع التي كانت في سني ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ فهي تنحصر في ان المجنى عليه كان مدينا للطاعن بمبلغ ٢٥ جنيه اجنيها يستحق في اكتوبر سنة ١٩٢٩ وفي هذا التاريخ اضيفت للدين فوائد قدرها ٦٢٥ قرشا فصار المبلغ ٣١٢٥ قرشا يستحق في اكتوبر سنة ١٩٣٠ وفيه دفع المجنى عليه للطاعن جنيهين ثم اضيف للباقي فوائد قدرها ٧٢٥ قرشا فاصبح المبلغ ٣١٥٠ قرشا تستحق في اول اكتوبر سنة ١٩٣١ وعند الاستحقاق لم يدفع المجنى عليه الدين واضيفت له فوائد فاحشة حتى اصبح ٤٣٧٥ قرشا تستحق في اكتوبر سنة ١٩٣٢ ثم انتهى الطاعن من هذا البيان إلى القول بأن هذه الوقائع الثلاث لا تدل على أكثر من قرض واحد غير متجزئ تعدلت شروطه من سنة لأخرى وركن الاعتقاد لا يستفاد الا من تعدد القروض أما تعديل شروط القرض الواحد فلا يجعله متعددا .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد طبق القانون تطبيقا سليما في اعتباره القروض الربويه المعقودة بين الطاعن والمجنى عليه مستقلة كلا منها عن غيره ذلك لان كل قرض من هذه القروض بحسب ما أثبتته الحكم وما هو وارد ببيان الطعن حصل الاتفاق عليه عند وجوب دفع القرض الذي تقدمه وبشروط جديدة وكان كل منها يختلف عن غيره أصلا وفائدة .

« وحيث انه بصرف النظر عن القروض التي حصلت قبل سنة ١٩٢٩ وبغير مناقشة في تأثيرها او عدم تأثيرها في توفر ركن العادة - لما يتمسك به الطاعن من سقوط الدعوى العمومية بالنسبة لانقضاء ثلاث سنين على عقدها - بصرف النظر عن هذا فان ما بقي من القروض باقرار الطاعن في بيان طعنه وكما هو ثابت بالحكم المطعون فيه هو

ثلاثة قروض فيها فوق ما يكفي لتحقيق ركن الاعتقاد على الاقراض بالربا الفاحش الذي يستلزمه نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٩٤ مكررة من قانون العقوبات .

( طعن عبد الحميد بسيوني المحرر ضد النيابة رقم ٥٨٢ سنة ٤ ق - بالهيئة السابقة )

١٤٧

١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

حكم . تقديم المتهم دفعا فرعيا . تقرير المحكمة ضم هذا

الدفع الى الموضوع . انسحاب المتهم عند ذلك . مضى المحكمة في نظر الدعوى رغم انسحابه . الحكم الصادر في الموضوع . يعتبر حكما تأييدا

المبدأ القانوني

إذا حضر المتهم جلسة المحاكمة الابتدائية وتمسك محاميه بعدم قبول الدعوى المدنية ورد محامي المدعى المدني على هذا الدفع ثم قررت المحكمة ضم الدفع الفرعي إلى الموضوع للفصل فيهما معافي وقت واحد فانسحب المتهم وانسحب محاميه مصرحا برغبته في حفظ حق موكله في استئناف الدفع ثم مضت المحكمة في غيبتهم في سماع أقوال الشهود ودفاع محامي باقي المتهمين وقضت في الدعوى بإدانة المتهمين جميعا فهذا الحكم لا يمكن أن يعتبر حضوريا بالنسبة للمتهم الذي انسحب قبل أن يدافع عن نفسه في موضوع التهمة . ومن الخطأ البين اعتباره حاضرا المحاكمة بعد انسحابه إذ أن هذا الحضور الاعتباري غير مقرر في اجراءات المحاكمة الجنائية .

( طعن السيد علي عصفور وآخرين ضد النيابة رقم ٢٠٧٨ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والمزة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومصطفى محمد بك وزكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين وحضور حضرة الاستاذ محمد جلال صادق رئيس النيابة )

## قضاء المحكمة النقض والإبطال المدني

( برئاسة سعادة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة مراد بك وهبه ومحمد فهمى حسين بك وحامد فهمى بك ومحمد نور بك المستشارين وكامل بك عزيز رئيس النيابة )

وشرط وقد خول القانون للمحاكم حق تطبيقها في أية حالة كانت عليها الدعوى سواء أحصل طعن بالتزوير أم لم يحصل وسواء أنجحت دعوى التزوير أم لم تنجح .

المحكمة

« حيث ان الطعن بنى على ثلاثة أوجه الاول - ان حكم محكمة الاستئناف بنى على تقرير الخبير بدون اية اشارة للمطاعن التى وجهت اليه فهو يعتبر غير مسبب وبالتالي باطلا طبقا لنص المادة (١٠٣) من قانون المرافعات - الثانى - ان اجراءات الخبير وقعت باطلا لمخالفتها لنص المادة (٢٦٧) من نفس القانون - الثالث - ان تدب محكمة الاستئناف لنفس الخبير بعد ان قدم تقريره - لتحقيق دليل جديد لم يتمسك به الخصم ولم يقدم لها بالطريق القانونى مبطل لاجراءاتها التى بنت عليها الحكم

عن الوجه الاول

« حيث ان هذا الوجه يتحصل فى ان محكمة الاستئناف بنت حكمها على تقرير الخبير بأن اصل المبلغ قروش وحصل تغيير القروش الى جنيهات وكل ماورد فى اسباب الحكم تأييدا لتقرير الخبير هى العبارة الآتية . « وحيث ان المحكمة ترى الاخذ بتقرير الخبير للأدلة التى قدمها على حصول الاضافة والتحشير والاعادة على بعض الارقام » فهو يعتبر والحالة هذه غير مسبب لانه لا يمكن (٥-١)

١٤٨

٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤

١ - المادة ٢٦٧ مرافعات . مخالفتها متى يكون جزاؤها البطلان ؟  
٢ - تزوير . حق المحكمة فى الحكم برد وبطلان ورقة غير مطعون فيها بالتزوير . حقها فى الاستفاد بامل الخبرة عند الشك

المبادئ القانونية

١ - إن الشارع لم يرتب البطلان على عدم مراعاة الشروط المنصوص عليها فى الحالة المشار إليها بالمادة ٢٦٧ من قانون المرافعات ( حالة حصول تحقيق الخطوط بواسطة الخبير أمام قاضى التحقيق وكاتب المحكمة ) فمجرد مخالفة نص هذه المادة لا يستوجب حتما بطلان الاجراءات وبالتالي بطلان الحكم الذى بنى عليها وإنما الذى يجب ملاحظته هو معرفة ما إذا كانت هذه المخالفة كان من شأنها الاخلال بحق دفاع أحد الطرفين أم لا - فاذا ما تحقق الاخلال وجب نقض الحكم على هذا الأساس .

٢ - إن المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات قد أجازت للمحكمة « أن تحكم برد أو بطلان ورقة تحقق لها أنها مزورة ولو لم تقدم إليها دعوى بتزوير تلك الورقة » وما دام ذلك جائزا للمحكمة فيجوز لها من باب أولى فى حالة تشككها فى صحة الورقة المتمسك بها أن تستعين برأى خبير فنى حتى يتسنى لها الحكم على بينة وتتمكن من تحقيق العدالة بين الناس لأن المادة صريحة خالية من كل قيد



ان يظهر من هذه الأسباب العامة الأسباب المقنعة التي حملت محكمة الاستئناف على الأخذ بهذا التقرير والغاء الحكم المستأنف .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه تبين ان محكمة الاستئناف بعد ان استعرضت العناصر الواقعية للدعوى حسب البيان المتقدم تناولت كل كمبالة على حدة وذكرت ما أوضحه تقرير الخبير بشأنها وأشارت الى احوال التغيير فيها ومواضع هذا التغيير بدقة وتفصيل ثم دلت على اقتناعها بما جاء في هذا التقرير باستظهارها ما حدث في احدى الكمبيالات وهي المؤرخة في ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢٧ من حيث ذكر المبلغ تارة بالقروش وأخرى بالجنهات بلا موجب وأخيرا ردت على دفاع الطاعن وهو الخاص بتضارب المطعون ضده في بيان كيفية التزوير وأثر هذا التضارب في الحق المطالب به .

« وحيث ان تسبيب الحكم كما هو واضح من هذا البيان صحيح لا شائبة فيه وكاف لا قصوره ولذا يتعين رفض هذا الوجه .

#### عن اليوم الثاني

« حيث ان مبنى هذا الوجه ان اجراءات عملية الخبير تطبيقا للمادة ( ٢٦٧ ) من قانون المرافعات يجب حصولها أمام القاضي وكاتب المحكمة وان عدم مراعاة ذلك مبطل للأجراءات والحكم الذي بنى عليها . والثابت من اوراق القضية والوقائع الواضحة في الحكم المطعون فيه ان الخبير في هذه القضية لم يتم عمله بحضور المستشار المنتدب لذا يكون الحكم باطلا ويتعين نقضه .

« وحيث ان المشرع عند وضع القانون أشار الى الاحوال التي يجب فيها مراعاة الشروط المنصوص عليها والا كان الاجراء باطلا والحالة المنصوص عليها في المادة ( ٢٦٧ ) من قانون المرافعات

لم تكن من ضمنها لذا لا يمكن القول بأن مجرد مخالفة نص هذه المادة يستوجب حتما بطلان الاجراءات والحكم الذي بنى عليها وانما ما يجب ملاحظته هو معرفة ما اذا كانت هذه المخالفة كان من شأنها الأخلال بحق دفاع أحد الطرفين أم لا فاذا ما تحقق هذا الأخلال وجب نقض الحكم على هذا الأساس .

« وحيث انه ثبت من وقائع الحكم المطعون فيه ومن صور محاضر الجلسات التي تداولت بها هذه الدعوى والمقدمة لهذه المحكمة ان التقرير الثاني للخبير قدم لقلم الكتاب بمقتضى محضر ايداع مؤرخ في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ وتحدد لنظر الدعوى جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩٣٢ ثم تأجلت جلسة ١٣ مارس بناء على طلب الطاعن ليقدم تقريراً رداً على تقرير الخبير - ومنها جلسة ٥ مايو بناء على طلبه حتى يتم التحقيق الجنائي الذي شرع فيه ضد الخبير بسبب تقريره في هذه القضية . ومنها لثاني جلسة بعد الاجازات ( ٢٦ اكتوبر ) لأن التحقيقات لم يحصل ضمها - ومنها الجلسة ٥ نوفمبر وأخيرا جلسة ٣ يناير سنة ١٩٣٣ حيث صمم كل طرف على طلباته وقدم مذكرة بأقواله .

« وحيث انه ظاهر مما تقدم ان الطاعن يتمتع بحقه في الدفاع على اكل وجه ولم ترفض المحكمة له طلبا لتحضير هذا الدفاع بالكيفية التي تقتضيها مصلحته على ان الطاعن كان حاضرا وقت صدور اذن القاضي للخبير باستلام الاوراق ولم يبد أي اعتراض فكان سكوته دليلا على موافقته على ذلك لذا يتعين رفض هذا الوجه ايضا .

#### عن اليوم الثالث

« وحيث ان محصل هذا الوجه ان محكمة الاستئناف - بعد ان قدم الخبير تقريره واثبت فيه ان الامضاء الموقع بها على الثلاث الكمبيالات

المطعون فيها بالتزوير هي صحيحة اعادت له المأمورية وكلفته بتحقيق دليل جديد لم يتمسك به الخصم ولم يقدم لها بالطريق القانوني لذا تكون قد خالفت القاعدة القانونية التي تحظر على المحكمة ان تستنتج أدلة جديدة لم يقدمها الخصم ولا ان تفحص أدلة خلاف الأدلة التي اعلنها مدعى التزوير فتكون اجراءاتها باطلة ولذا يتعين نقض الحكم الذي بنى على هذه الاجراءات .

« وحيث ان المادة ( ٢٩٢ ) من قانون المرافعات قد اجازت للمحكمة ان تحكم برد أو بطلان ورقة تحقق لها أنها مزورة ولولم تقدم اليها دعوى بتزوير تلك الورقة » . فاذا جاز للمحكمة ذلك جاز لها من باب أولى في حالة تشككها في صحة الورقة المتمسك بها ان تستعين برأى خبير فنى حتى يتسنى لها الحكم على بينة وتتمكن من تحقيق العدالة بين الناس لان المادة صريحة خالية من كل قيد وشرط وقد خول القانون للمحاكم حق تطبيقها في أية حالة كانت عاينها الدعوى سواء حصل طعن بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجحت دعوى التزوير أو فشلت والذي يفهم من الحكم التمهيدى الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٣١ ان المحكمة بعد ان اقتنعت بصحة الامضاء حكمت فيها ضمنا برفضها فى الحدود التى قدمت بها ثم أخذت بحققها المخول لها فى المادة ( ٢٩٢ ) من قانون المرافعات وأمرت بما أمرت . على ان الطاعن لم يعترض على توجيه الدعوى فى هذا السبيل وكان لديه الوقت الكافى لهذا الاعتراض لان هذا التوجيه حصل بمقتضى الحكم التمهيدى الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٩٣١ واستمرت الدعوى فى جلسات المحكمة بعد أن قدم الخبير تقريره ما يقرب من السنة فليس له الآن الحق فى إثارة هذا الموضوع لذا يكون هذا الوجه

متعين الرفض على أى حال .

« وحيث من جميع ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه سائما من كل عيب والطعن الموجه اليه فى غير محله ويتعين رفضه مع الزام رافعه بالمصاريف مع مصادرة الكفالة .

( طعن حسن عبد الرحيم الخولى وحضر عنه الاستاذ اباير حكيم ضد الشيخ عبدالعال نوير نوير عباس وحضر عنه الاستاذ احمد على علوبة بك رقم ٥١ سنة ٢ ق )

١٤٩

٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤

موظفون . العاهة المستديمة التى تحمل الموظف مستحقاً للمكافأة . ماهيتها . ( المادة ١٣ من لائحة المجالس البلدية والمادتان ١٢ و ٢١ من لائحة المعاشات الملكية الصادرة فى ١٥ ابريل ١٩٠٥

المبادئ القانونية

١ - المقصود بالعاهة المستديمة التى يصاب بها المستخدم التابع للمجالس البلدية فتجعله مستحقاً للمكافأة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٣ من لائحة مستخدمي المجالس البلدية هى العاهة المستديمة التى تحدث له بسبب أعمال وظيفته كما تدل على ذلك المادتان ١٢ و ٢١ من لائحة المعاشات الملكية الصادرة فى ١٥ ابريل سنة ١٩٠٥

٢ - إذا قرر القومسيون الطبي عدم صلاحية مستخدم للخدمة بسبب نقص فى قوة إبصاره غير مترتب على حادث أصابه بسبب أعمال وظيفته فانه لا يكون مستحقاً إلا للمكافأة المنوه عنها بالفقرة الاولى من المادة ١٣ من لائحة المجالس البلدية .

المحكمة

« بما ان الطعن بنى على وجهين محصلهما ان

المحكمة قد اخطأت في تطبيق المادة الثالثة عشرة من لائحة المستخدمين لمجلس مديرية البحيرة المعدلة بقرار مجلس المديرية الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩١٨ ومظهر ذلك انها قضت باستحقاق موظف المجلس الذي يحال على المعاش لان القومسيون الطبي قرر عدم صلاحيته للخدمة مكافأة وطبقت عليه الفقرة الثانية من المادة المذكورة بدل الاولى مع ان نص تلك المادة صريح في انه (ليس لموظفي المجلس الحق في طلب معاش او مكافأة من المجلس عن المدة التي امضوها في خدمته . انما للمجلس الحق في ان يمنح مكافأة للمستخدم الذي يرفق من وظيفته بسبب غير الاختلاس او سوء السلوك ولمن ثبتت صحيا بمعرفة قومسيون طبي الحكومة انه غير قادر على العمل.... وهذه المكافأة تكون معادلة لمرتب نصف شهر عن كل سنة من مدة خدمة المستخدم بشرط ان لا يزيد المكافأة المذكورة في اى حال من الأحوال عن مرتب ثلاثة اشهر . اما اذا اصيب المستخدم بعاهة مستديمة وثبتت بمعرفة قومسيون طبي الحكومة انها تمنعه عن الكسب وكانت العاهة بسبب اعمال وظيفته في هذه الحالة ان يصرف له مكافأة لا تقل عن مرتب شهر واحد ولا تزيد عن مائة جنيه مهما كانت مدة خدمته ) فالخطأ الاول ان الحكم جعل المكافأة حقا للموظف على خلاف صريح النص الدال على انها منحة من حق المجلس ان يعطيها او لا يعطيها والخطأ الثاني ان حالة المدعى عايد في الطعن تنطبق على الفقرة الاولى وعلى فرض انطباقها على الفقرة الثانية فإن المكافأة التي للمجلس حق منحها له تدور بين مرتب شهر على الأقل ومائة جنيه على الاكثر فاذا قدر له المجلس مرتب ثلاثة اشهر يكون في حدود سلطته ولا يجوز للمحكمة ان تقدر له اكثر من ذلك بما انه ليس حقا بل منحة.

«وبما انه لا محل لبحت ما اذا كانت المكافأة حقا للموظف او منحة للمجلس ان يعطيها اولا يعطيها حسب ارادته مادام المجلس قد قرر اعطاء عبد العزيز افندى محمد مكافأة بعد الاستغناء عنه لعدم صلاحيته للخدمة .

«وبما ان الخلاف بين المجلس وعبد العزيز افندى محمد أصبح منحصرا في هل حالته تنطبق على الفقرة الاولى من المادة ١٣ من اللائحة كما يقول المجلس او الثانية كما يقول عبد العزيز افندى ومحكمة الاستئناف معه .

«وبما ان نص الفقرة الاولى من المادة ١٣ من لائحة مجلس مديرية البحيرة هو : تمنح مكافأة ... لمن ثبتت صحيا بمعرفة قومسيون طبي الحكومة انه غير قادر على العمل . . . . ونص الفقرة الثانية منها هو : اما اذا اصيب المستخدم بعاهة مستديمة وثبتت بمعرفة قومسيون طبي الحكومة انها تمنعه عن الكسب وكانت العاهة بسبب اعمال وظيفته . «وبما ان المقارنة بين النصين تدل بوضوح على ان غرض المشرع من الفقرة الاولى صيرورة المستخدم غير قادر على العمل ولو لم يكن به عاهة مستديمة بسبب السن او بسبب مرض حادى أما الفقرة الثانية فواضح من عبارة أصيب أن العاهة التي لحقته هي نتيجة حادث Accident بسبب أعمال وظيفته كأن أصيب ببتير ذراعه بسبب إصابته أثناء إدارة مكنة نجارة أو حدادة أو بفقد نظره نتيجة إصابة من مكنة يشتغل بها بدليل ان المكافأة في الحالة الاولى عادية وتختلف باختلاف مدة خدمته بحيث لا تزيد عن مرتب ثلاثة اشهر للموظف مهام طالت مدته والمكافأة في الحالة الثانية لا تقل عن مرتب شهر ولا تزيد عن مائة جنيه بقطع النظر عن مدة الخدمة إذ ما حووظ في المكافأة الثانية أنها استثنائية والغرض منها تعويض الضرر الذي



اصابه من الحادث الناتج من أعمال وظيفته .  
« وبما ان الذي يؤيد ان المقصود من الاصابة

بعمالة مستديعة هو الاصابة بسبب حادث  
Accident ان لائحة مجلس المديرية صدق  
عليها في سنة ١٩١٣ ولا بد ان يكون المجلس قد  
رجع في المادة ١٣ منها إلى قانون المعاشات  
الملكية الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ فقد  
قسمت المادة ١٢ منه المعاشات والمكافآت إلى  
ستة أنواع الثالث منها المكافآت الممنوحة بسبب  
عاهات أو أمراض والسادس المكافآت الاستثنائية  
وبينت المادة ٢١ منه الفقرة الثالثة ( بأن كل  
موظف أو مستخدم أصبح غير قادر على خدمة  
الحكومة بسبب عاهات أو أمراض إصابته في أثناء  
خدمته ) وبينت المادة ٣٣ من القانون المذكور ان  
المكافآت الاستثنائية تمنح للموظفين الذين  
يصبحون غير قادرين على الخدمة بسبب حوادث قد  
نشأت عن أعمال وظيفتهم وجاءت المادة ٣٤ منه مبينة  
أن المقصد من الحوادث هو ما يسمى Accident  
« وبما انه متى ثبت أن الغرض من الفقرة  
الثانية من المادة ٥٣ من اللائحة هي العاهات  
الناشئة عن حوادث عرضية نتجت في أثناء قيام  
الموظف بعمله وكان الثابت أن عدم صلاحية  
عبد العزيز افندي محمد للخدمة بسبب مرض  
لا بسبب حادث في العمل فالفقرة الاولى تكون  
هي المنطبقة على حالته وعاهيه يكون تطبيق الفقرة  
الثانية من المادة ١٣ على حالته خطأ وتكون محكمة  
الاستئناف قد اخطأت في تطبيق القانون ويتعين  
قبول الطعن ونقض الحكم .

« وبما ان الطاعنين طلبوا الحكم في الموضوع  
والقضية صالحة للحكم لأن المجلس قرر مكافأة لعبد  
العزيز افندي محمد طبقاً للفقرة الاولى من المادة ١٣  
من لائحته وهي مرتب ثلاثة أشهر أى نهاية

ما تسمح به الفقرة الاولى من المكافأة وقدرها  
٣٩ جنيتها

« وبما انه ثابت من الحكم المطعون فيه ان  
قيمة ما بعده عبد العزيز افندي محمد للمجلس  
هو مبلغ ٣١٢ مايا و ٣ جنيمات يجب خصمه من  
المكافأة المستحقة له فيكون الباقي له من المكافأة  
هو مبلغ ٦٨٨ مايا و ٣٥ جنيتها لهذا يجب تعديل  
الحكم الابتدائي الى هذا المبلغ .

( طعن مجلس مديرية البحيرة وآخرين ضد عبد العزيز افندي  
محمد وحضر عنه الاستاذ محمود نهى - حثية رقم ٤٩ سنة ٣ ق )

١٥٠

٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤

دفع . سكوت المحكمة . عن الرد عليه . متى يكون مبطلاً للحكم ؟

المبدأ القانوني

إذا أيدت محكمة الاستئناف الحكم المستأنف  
لأسبابه وسكتت عن الرد على ما تقدم لها من  
المستندات الجديدة المؤثرة في الدعوى فإن  
سكوتها هذا يجعل حكمها معيياً يتعين نقضه -  
ففي دعوى تعويض عن تعطيل المستأجر من  
الاتفاق بالارض المؤجرة إذا دفع المؤجر بأن  
طالب التعويض قد أجر هذه الأيطان من باطنه  
إلى آخر وحصل جزءاً من قيمة الايجار  
واستصدر حكماً بالباقي وقدم المدعى عليه  
بالتعويض الأوراق الدالة على ذلك فلا بد  
للمحكمة من أن تقول كلمتها في هذا الدفع وإلا  
كان حكمها باطلاً .

المحكمة

« بما ان محصل الوجه الاول من أوجه النقض  
هو وجود بطلان جوهرى بالحكم ناشئ عن  
عدم تسببه مما يجعل الحكم معيياً وباطلاً وذلك  
لان الطاعن قدم أمام المحكمة الاستئنافية

مستندات رسمية قاطعة لم يسبق له تقديمها امام محكمة اول درجة وتنفي مسئوليته عن التعريض ومع ان هذا الدفاع كان من الأهمية بمكان فإن الحكم المطعون فيه لم يعر كل ذلك التفاتا ولم يذكر السبب الذي من أجله لم يأخذ بهذا الدليل القاطع ولذلك يكون الحكم معيبا وقابلا للنقض «وحيث انه بمراجعة الاوراق اتضح لهذه المحكمة ان المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لقيمة التعويض المقرضى به وان الحكم الابتدائي قد قدر التعويض على أساس قيمة الايجار عن الثلاث سنوات و اضاف الى ذلك قيمة الثلاث نظير عدم انتفاع المستأجر .

«وبما انه قد ثبت لهذه المحكمة من اطلاعها على الاوراق المقدمة من الطاعن وخصوصا من الصورة الرسمية لحافظة المستندات المقدمة من الطاعن الى المحكمة الاستئنافية ان الطاعن قد قدم الى المحكمة الاستئنافية - اولا - عقد ايجار اطيان من حسن افندى محمود ايوب ومن آخرين بتأجير ٦٢ فدانا من ضمن الاطيان استئجاره من وزارة الاوقاف لمدة سنتين من اول نوفمبر سنة ١٩٢٥ الى نهاية سنة ١٩٢٧ وان جملة الايجار السنوى هو مبالغ ٤٣٤ جنيها - ثانيا - صورة تنفيذية لحكم صادر من محكمة مغاغة في القضية نمرة ٩٧ سنة ١٩٢٧ المرفوعة من حسن افندى محمود ضد المستأجرين المذكورين بالزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى مبالغ ٩٥٠ مليما و ١٥٧ جنيها - ثالثا - صورة رسمية من محضر حجز تحفظي ضد المستأجرين المذكورين .

«وبما ان هذه المستندات المقدمة من الطاعن لأول مرة امام المحكمة الاستئنافية لها الاثر بالنسبة للتعويض المقرضى به للمطعون ضده بحيث اذا ثبت انه قد استولى على قيمة الايجار المحكوم به له ضد المستأجرين من باطنه فلا يحق له والحالة هذه ان يستولى على التعويض المبني على هذا الايجار والا يكون قد حصل مرتين

على فيمسة الايجار والمنفعة وكان من واجب المحكمة الاستئنافية وامامها هذه المستندات ان تقول كلمتها في هذه المستندات والاثر المترتب عليها بخصوص مبالغ التعويض وأما سكوتها عن ذلك بتاتا في حكمها المطعون فيه يجعل به قصورا يعيبه لدرجة ان الحكم يصبح خاليا من الاسباب فيما يتعلق بمسألة التعويض وباطلا بطلانا جوهريا يستلزم نقضه واحالة القضية للمحكمة الاستئنافية للفصل فيها مجددا من دائرة اخرى

«وبما انه لا محل بعد ذلك للخوض في باقي الأوجه الواردة بتقرير النقض

( طعن سمادة صالح الموم باشا وحضر عنه الاستاذ زكي فليمون ضد حسن محمود ايوب افندى وحضر عنه الاستاذ محمد حسن رقم ٦٥ سنة ٣ ق )

١٥١

٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤

عقد . تعرف نية العاقد من واقع الدعوى . موضوعي . متى تدخل محكمة النقض ؟

### المبدأ القانوني

تعرف نية العاقد من الواقع في الدعوى مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض على قاضي الموضوع فيها متى كان ذلك التعرف مبنيا على أسباب منتجة له . فاذا ثبت لقاضي الموضوع أن العقد المتنازع على تكييفه صدر من جسد المدعين وقت أن كان له ولد يحجب أحفاده الصادر لهم العقد وأنه لم يدفع له ثمن الاطيان موضوع التعاقد باقرار أحد أحفاده أو لئلك وأن الولد توفي في حياة الجد فاحتفظ الجد لديه بالعقد الصادر منه حتى توفي دون أن يطلع عليه أحدا ممن صدر لهم أو يسلمه إلى أحدهم ودون أن يسجله لأظهاره وأن هذا العقد لم يظهر إلا

بعد وفاة الجد ضمن الأوراق التي خلفها . إذا ثبت ذلك لقاضي الموضوع واستخلص منه أن الجد لم يرد بذلك العقد غير أن يكون وصية فإن ما استخلصه صحيح تنتج الوقائع التي اعتمد عليها فيه .

### المحكمة

«بما أن مبنى الطعن يتحصل في أن محكمة الاستئناف أخطأت في تطبيق القانون إذ اعتبرت عقد ١١ يناير سنة ١٩٠٤ وصية وأنه لا وصية لوارث ووجه الخطأ أن عقد البيع متى كان مستوفيا لجميع الشرائط التي يستلزمها القانون من بيان المبيع والتمن وورود صيغة البيع صراحة في العقد لا يمكن اعتباره وصية لأن الوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت بلا مقابل وعقد ١١ يناير سنة ١٩٠٤ تملك للمبيع حالا بمقابل هو الثمن المبين في العقد فهو إما بيع أو هبة في شكل بيع وصيغته تأبى التخريج الذي خرجته به المحكمة .

«وبما أن النزاع قام بين الخصوم أمام محكمة الاستئناف على وصف عقد ١١ يناير سنة ١٩٠٤ هل هو بيع كما هو ظاهر من صيغته أو هو وصية .

«وبما أن محكمة الاستئناف استعرضت ما أدلى به كل من طرفي الخصومة لتأييد ما ذهب إليه في تفسير العقد المذكور . وبعد وقوف المحكمة على كل الظروف التي أحاطت بالعقد وقت صدوره وعقبه تبينت نية من صدر منه ذلك العقد وأنه أراد به الوصية دون البيع أو الهبة .

«وبما أن المحكمة لم تخرج في تفسيرها لعقد ١١ يناير سنة ١٩٠٤ عما أوجبه عليها القانون في

المادة «١٣٨» مدني التي نصت على أنه يجب أن تفسر المشارطات على حسب الغرض الذي يظهر أن المتعاقدين قصدوه مهما كان المعنى اللغوي للألفاظ المستعملة فيها مع مراعاة ما يقتضيه نوع المشاركة والعرف الجاري . ولقد بحثت المحكمة عن نية البائع من الظروف التي صدر فيها العقد ومن ملبساته فتبين لها أنه لم يقصد به سوى الوصية لأحفاده الطاعنين وتعرف نية العاقد من الواقع مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض على قاضي الموضوع فيها متى كان ذلك التعرف مبنيا على أسباب معقولة .

«وبما أنه فوق ما تقدم فالذي ثبت لمحكمة الاستئناف أن العقد صدر من أحمد حسنين الاسكندراني جد الطاعنين في لحظة كان له ولد يحجب أحفاده المذكورين من الميراث وأنه لم يدفع له ثمن بأقرار أحد الطاعنين وإن الولد توفي في حياة الجد فاحتفظ بعقد البيع لديه حتى توفي دون أن يطلع أحدا من المشتري عليه أو أن يسلمه لهما ودون أن يسجله الجد لأظهاره ولم يظهر هذا العقد إلا بعد وفاة الجد ضمن أوراقه وقد استنتجت من ذلك أن البائع ما أراد بالعقد غير الوصية لأنه أجل التملك إلى ما بعد وفاته فعلا . وهذه القرائن معقولة وتنتج ما ذهبت إليه المحكمة في تفسير العقد . وبما أنه مما تقدم يكون الطعن غير وجيه ويتعين رفضه .

(طن محمود افندي حسنين الاسكندراني وآخر وحضر عنهما الاستاذ احمد نجيب برادة بك ضد الاستاذ هانم احمد حسنين وحضر عنها الاستاذ عبدالرحمن الرافعي بك رقم ٧١ سنة ١٣٠٣ ق )



ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
١ - قضاء محكمة النقض والابرام الجنائية			
ايقاف التنفيذ . جواز الحكم به في الاستئناف . ولو بعد تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه . آثار الحكم بايقاف التنفيذ . ( المادتان ٥٢ و ٥٣ من قانون العقوبات )	٥ فبراير ١٩٣٤	٣٢٣	١٢٨
دفاع شرعى . التمسك به . شرطه الاعتراف بالفعل المرتكب . التمسك به مع انكار الفعل . رفضه . لا وجوب لذكر أسباب الرفض .	» » »	٣٢٥	١٢٩
١ - اعتراف . تقديره . موضوعى . مدى سلطة قاضى الموضوع فى هذا التقدير . - ٢ - تحقيق . حضور محام عن المتهم وقت استجوابه . منعه رعاية لمصلحة التحقيق . جوازه ( المادة ٣٤ فقرة ب تج )	» » »	٣٢٦	١٣٠
رأفة . طلبها إجابة هذا الطلب أو رفضه . من شأن قاضى الموضوع .	» » ١٢	٣٢٩	١٣١
١ - إعلان حضور . حضور المتهم جلسة المحاكمة ومرافعته فى موضوع التهمة . الدفع ببطالان إعلان الحضور لدى محكمة النقض لأول مرة . لا يجوز - ٢ - إعلان ورقة مسجون . تسليم صورتها لمأمور السجن . كفاية ذلك لصحة الاعلان - ٣ - حكم . ذكر المواد التى طلبت النيابة تطبيقها فى ديباجته . اكتفاؤه فى منطوقه بقوله انه اطلع عليها . لا نقض	» » ١٢	٣٢٩	١٣٢
خيانة أمانة . استبدال الأمانة . متى يكون مانعاً من العقاب ( المادة ٢٩٦ ع )	» » ١٢	٣٣٠	١٣٣
١ - سبق الاصرار . تقديره موضوعى . مدى سلطة محكمة الموضوع فى ذلك - ٢ - ترصد . إثبات توافره . يغنى عن إثبات توافر ظرف سبق الاصرار .	» » »	٣٣١	١٣٤

العدد الثامن	فهرست القسم الاول	الستة الرابعة عشرة
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٣٥	١٩ فبراير ١٩٣٤	١ - بيان الواقعة . الحكم ببراءة متهم وبرفض دعوى التعويض المقامة ضده . بيان الواقعة . غير ضرورى - ٢ - سب وقذف . سلطة قاضى الموضوع فى تدبر الفاظ السب والقذف وفى الموازنة بين ما يتبادله الخصمان من السباب .
١٣٦	١٩ » »	١ - شهادة . العبرة فى اقتناع المحكمة ليست بعدد الشهود - ٢ - اثبات . حرية قاضى الموضوع فى تكوين عقيدته . حدها - ٣ - اثبات سلطة قاضى الموضوع فى تقدير حالة المتهم العقلية .
١٣٧	١٩ » »	مواد مخدرة . الفرق بين الحيازة والاحراز
١٣٨	١٩ » »	قوة الشئ المحكوم فيه . وحدة السبب . متى تتوافر
١٣٩	١٩ » »	نقض وإبرام . قرار قاضى الاحالة بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها . حتى يفصل فى دعوى النسب المرفوعة امام المحكمة الشرعية . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز
١٤٠	١٩ » »	مفرقات . متى تنطبق المادة ٣١٧ المكررة عقوبات
١٤١	١٩ » »	موانع العقاب . الجرائم التى يشملها حكم المادة ٢٦٩ ع .
١٤٢	١٩ » »	تعويض . مناط تقديره .
١٤٣	١٩ » »	اتفاق على ارتكاب جريمة . ثبوت نية الاتفاق . وجوب توافره ( اشتراك )
١٤٤	٢٦ » »	شهادة . تقديرها موضوعى
١٤٥	» » »	قتل خطأ . أساس المسؤولية الجنائية فى هذه الجريمة
١٤٦	» » »	اقراض برى فاحش . تجديد سند الدين . متى يعتبر كل تجديد قرضا ربويا ؟
١٤٧	١٩ » »	حكم . تقديم المتهم دفعا فرعيا . تقرير المحكمة ضم هذا الدفع

العدد الثامن      فهرست القسم الأول      السنة الرابعة عشرة

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	موضوع الأحكام
		إلى الموضوع . انسحاب المتهم عند ذلك . مضى المحكمة في نظر الدعوى رغم انسحابه . الحكم الصادر في الموضوع . يعتبر حكماً غائبياً .
		( ٢ ) قضاء محكمة النقض والابرام المدنية
١٤٨	٢٢ فبراير ١٩٣٤	١ - المادة ٢٦٧ مرافعات . مخالفتها . متى يكون جزاؤها البطلان - ٢ - تزوير حق المحكمة في الحكم برد وبطلان ورقة غير مطعون فيها بالتزوير . حقها في الاستعانة بأهل الخبرة عند الشك
١٤٩	» » » ١٣٥٧	موظفون . العاهة المستديمة التي تجعل الموظف مستحقاً للمكافأة . ماهيتها . ( المادة ١٣ من لائحة المجالس البلدية والمادتان ١٢ و ٢١ من لائحة المعاشات الملكية الصادرة في ١٥ إبريل ١٩٠٥ ) .
١٥٠	» » » ٣٥٩	دفع . سكوت المحكمة عن الرد عليه . متى يكون مبطلاً للحكم ؟
١٥١	» » » ٣٦٠	تقدي . تعرف نية العاقد من واقع الدعوى . موضوعي . متى تتدخل محكمة النقض ؟



## القسم الثاني

## قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٢٨١

١٨ إبريل سنة ١٩٣٣

إثبات . عقد . صورة شمسية . لاتصلح دليلاً قانونياً للإثبات .

المبدأ القانوني

ليس بين الأدلة الكتابية التي نص عليها القانون المدني الصورة الشمسية للأوراق . والقانون المدني لا يعترف إلا بالصورة الرسمية التي يحررها موظف مختص بتحريرها ولا يعترف بقيمة مالم صور العقود العرفية حتى ولو كانت مسجلة وكانت صورها محررة بمعرفة موظف من موظفي قلم التسجيل ذلك لأن الدليل الكتابي العرفي لا ينهض حجة إلا إذا كان بذاته صادر آمن نسبت إليه . فالصور الشمسية وهي ليست بكتابة مخطوطة باليد بل هي صورة آلية من وضع يد غير اليد التي يصح أن تكون كاتبة للأصل ، المأخوذة عنه تلك الصورة . لا يصح مطلقاً أن تعتبر دليل إثبات لأنها ورقة وإن مثلت الكتابة بإثبات صورتها إلا أنها غير الورقة الأصلية التي تظهر فيها حالتها الطبيعية وما يشوبها من عيوب .

وإنه وإن كان قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ قد جعل قيمة قانونية للصور الشمسية الصادرة من قلم التسجيل والمأخوذة عن الأصل الموقع عليه من المتعاقدين المحفوظة في هذا القلم كذلك لأنه عند إنكار العقد المقدم صورته يمكن الرجوع حالاً إلى الأصل المحفوظ بقلم

التسجيل ويحقق إنكاره فالحجة لا تكون في الحقيقة للصورة الشمسية بل للأصل المحفوظ بقلم التسجيل .

المحكمة

« حيث ان وقائع هذه الدعوى المستنتجة من الأوراق المقدمة فيها تنحصر في أن المستأنف قد نازع اخوته المستأنف عليهم الأول والثاني والثالثة والرابعة والمرحومة فاطمة مورثة الباقيين في ملكية نصيبهم الشرعي في ١٣ فيراطاً و٦ فدادين متروكة عن والدهم المرحوم عبد الله الشهابي بدعوى ان هذا القدر كله مبيع اليه من والده المذكور قبل وفاته بمقتضى عقد تاريخه ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ وثابت التاريخ في ١٢ من إبريل سنة ١٩٢١ فاضطر أولئك الاخوة لرفع هذه الدعوى ضد أخيه المذكور وضد المستأنفة الثانية التي تصرف لها بالبيع في الارض المتنازع بشأنها .

« وحيث ان المستأنف الأول لم يقدم امام المحكمة الابتدائية أصل العقد الذي يدعى صدوره اليه من والده بل قدم صورة شمسية منه ( فتوغرافية ) وقرر بأن الأصل مرق منه وقد رأت المحكمة الابتدائية أن واقعة السرقة مختلفة ولا أصل لها ولذلك لم تسمح باحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات وجود أصل العقد واعتبرت ادعاء المستأنف الملكية غير مؤيد بدليل وقضت للمستأنف عليهم بطلباتهم .

« وحيث انه عند نظر هذه القضية أمام هذه

المحكمة وبعد ان حيزت للحكم جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٢٩ قدم المستأنف لأول مرة عقد ايجار صادر منه بمصادقة وضمانة والده الى من يدعى حسن افندي كامل زاهر بتأجير الارض المتنازع بشأنها وهذا العقد تاريخه ١٥ من أغسطس سنة ١٩٢١ وثابت التاريخ في ١٣ من فبراير سنة ١٩٢٢ فلما علم المستأنف عليهم بتقديم هذا المستند طلبوا من المحكمة فتح باب المرافعة للاطلاع عليه فأجابتهم المحكمة الى طلبهم ولما اطلعوا عليه قرروا بتاريخ ٧ من مايو سنة ١٩٢٢ بانكار توقيع المورث عليه .

« وحيث انه بناء على هذا الانكار قضت هذه المحكمة تمهيداً بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٢٩ باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المستأنف الاول صحة توقيع المورث على عقد الايجار المذكور وقد تنفذ هذا الحكم بسماع شهادة شاهدي الاثبات ثم أحييت القضية الى جلسة المرافعة .

« وحيث ان مسألة النزاع في هذه القضية تنحصر فيما اذا كان قد صدر عقد من المورث ببيع الارض المتنازع عليها الى المستأنف

« وحيث ان المستأنف لم يقدم أصل العقد الذي يقول بصدوره له من والده ولكنه قدم صورة شمسية منه

« وحيث انه يتعين والحالة هذه البحث في قيمة هذه الصورة

« وحيث ان القانون المدني قد قيد القاضى المدني بأدلة معينة نص عليها في الباب السادس الذى عنوانه في إثبات الديون واثبات التخالص منها « وحيث انه لا يوجد من بين الأدلة الكتابية التى نص عليها القانون الصور الشمسية للأوراق

« وحيث ان القانون المذكور لا يعترف الا بالصور الرسمية للعقود الرسمية التى بحرها موظف

مختص بتحريرها ولا يعترف بقيمة ما للصور العقود العرفية حتى ولو كانت مسجلة وكانت صورها محررة بمعرفة موظف من موظفى قلم التسجيل ذلك لان الدليل الكتابي العرفي لا ينهض حجة الا اذا كان بذاته صادرا مما نسب اليه

« وحيث ان الصور الشمسية ليست بكتابة مخطوطة باليد بل هى صورة آلية من صنع يد غير اليد التى يصح أن تكون كاتبة للأصل المأخوذة عنه تلك الصورة ومثل هذه الصورة لا يصح مطلقاً أن يتوجه اليها الطعن الذى يتوجه الى الأوراق المكتوبة وهى فى نظر القانون المدنى كالورقة المطبوعة

« وحيث ان قانون التسجيل الجديد ( القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ ) قد جعل قيمة قانونية للصور الشمسية الصادرة من قلم التسجيل والمأخوذة عن الأصول الموقوع عليها من المتعاقدين المحفوظة فى هذا القلم ولكن يجب أن لا ننسى انه عند انكار الخصم العقد المقدم صورته يمكن الرجوع حالا الى الأصل المحفوظ بقلم التسجيل وتحقيق انكاره ومعنى هذا ان الحجية لا تستند فى الحقيقة الى الصورة الشمسية بل الى الأصل المحفوظ بقلم التسجيل

« وحيث انه مما لا يجمل محلاً للتردد فى اعتبار الصور الشمسية للأوراق المكتوبة صوراً عديمة القيمة كدليل إثبات هوانها ورقة وان مثلت الكتابة باثبات صورتها الا أنها غير الورقة الأصلية التى تظهر فيها حالتها الطبيعية وما لثبوتها من عيوب .

« وحيث انه مما لا جدال فيه أن فن التصوير الشمسى قد تقدم الى حد يجعل تلك الصور بعيدة كل البعد عن الدلالة على الحقيقة التى يراد اثباتها بها ( الصور )

« وحيث انه مما يصح ذكره في هذا الباب أن محكمة الاستئناف المختاطة قضت مرتين بأن الصور الشمسية لا يصح أن تعتبر قانوناً دليلاً للاثبات كما لا يصح أن تحصل عليها المضاهاة (راجع الحكم الصادر في ١٧ من يونيه سنة ١٩٢٤ ومنشور بمجلة التشريع والاحكام السنة ٣٦ ص ٤٣٩ والحكم الصادر في ٢٣ من يونيه سنة ١٩٣١ ومنشور بالمجلة المذكورة السنة ٤٣ ص ٤٦١ )

« وحيث انه بناء على ما تقدم لا تكون الصورة الشمسية المقدمة من المستأنف قيمة قانونية .

« وحيث ان المستأنف يدعى أن الاصل المأخوذة عنه تلك الصورة قد فقد منه بسبب قهرى هو السرقة وطلب من المحكمة الابتدائية احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات وجود العقد الاصلى ولكنه جاء في مذكرته الأخيرة المقدمة لهذه المحكمة قبل حجز القضية للحكم (رقم ٣٧ دوسيه) وترك البحث في مسألة ضياع أصل العقد بسبب السرقة المزعومة وقصر دفاعه على التمسك بالصورة الشمسية المقدمة منه اذ ورد فيها مانصه حرفياً (اننا نريد من الآن أن ن سجل في هذه المذكرة اننا لانعطى اقل أهمية للتفصيل الذى قدمه المستأنف عن سرقة أصل العقد كما اننا لا نريد أن نين لماذا استصدر المستأنف صورة فتوغرافية من الأصل . ليسكن السبب كما ذكره هو وهو الاحتياط من ضياع العقد لانه مبرر أو لآى سبب آخر وانما الواقعة المادية التى تتمسك بها الآن والتى لم نعثر على رد مقنع لدلائلها سواء من مذكرات الخصوم أو فى حكم محكمة اول درجة هى أن تحت يدنا صورة فتوغرافية من عقد بيع صادر من المورث هى والاصل سواء ولها بالضبط نفس قوة الاثبات التى تمنح للعقد الاصلى )

« وحيث انه لا يبقى محل بعد هذا البحث فى

مسألة ضياع أصل العقد بسبب قهرى ولا فيما يترتب على ذلك من التصريح باثبات حصول البيع بالبينة عملاً بحكم المادة ٢١٨ مدنى أهلى على أن المحكمة لا يفوتها مع ذلك أن تقرر بأن (الدليل القطعى) الذى يتطلبه القانون لاثبات ضياع السند بسبب قهرى لا أثر له من أوراق هذه القضية

« وحيث ان المحكمة ترى فيما ابانته بشأن الصورة الشمسية المقدمة من المستأنف ما يكفى لاعتبارها عديمة القيمة كدليل قانونى للاثبات

.....  
( استئناف سيد عبدالله الشهابى واخرى وحضر عنهما الاستاذ وهيب بك دوس ضد احمد عبدالله الشهابى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ نجيب وصفي رقم ١٢١٦ سنة ٤٥ فى رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة حسن نبيه المصرى بك واحد نظيف بك ومحمد زكى على بك مستشارين )

٢٨٢

٢٣ ابريل سنة ١٩٣٣

حساب . وكالة . مخالصة . وجوب عمل حساب تفصيلي .  
مخالصة مجملة . لانفى من وجوب تقديم الحساب .

المبدأ القانونى

لكى تكون المخالصة مانعة من تقديم الحساب يجب أن يثبت فيها أن الحساب روجع وغض وأنه وجد صحيحاً وأن المستندات التى بنى عليها تدونت بالأرقام الواردة بالمخالصة هذه الأرقام التى تحدد علاقة كل طرف بالآخر وأن الباقي فى ذمة أحدهما للآخر كان نتيجة موازنة الايراد بالنصرف. هذا ويجب أن يثبت بالمخالصة أن الوكيل قد سلم الموكل كل ما كان لديه من أوراق ومستندات خاصة بوكالته .

المحكمة

« من حيث ان المستأنف عليهما رفعاً هذه



الدعوى طلبا فيها الحكم بالزام المستأنف بأن يقدم لهما حسابا تفصيليا مؤيدا بالمستندات عن مدة وكالته عنهما ابتداء من ٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ لغاية ١٢ مايو سنة ١٩٢٩ تاريخ عزله من التوكيل مع طلب الحكم ببطالان المحالصة المؤرخة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ للمطاعن التي وجهها اليها وقد قضت محكمة اول درجة بايقاف الفصل في طلب بطلان هذه المحالصة حتى يفصل نهائيا في طلب الحساب وفي نتيجته مع الزام المستأنف بأن يقدم لهما حسابا تفصيليا عن مدة وكالته مؤيدا بالمستندات الصحيحة

«وحيث ان المستأنف يقول ان الحكم المستأنف أورد الشروط التي يجب توافرها في الحساب الذي يقدمه الوكيل لموكله بحيث ان لم تتوافر كان للموكل حق مطالبة الوكيل من جديد بتقديم الحساب ويقول ان الحكم لم يفرق بين هذا الحساب الذي يجب ان يكون حقيقيا منفصلا ومبيننا للايراد والمنصرف وبين المحالصة التي هي نتيجة ذلك الحساب والتي لم يشترط لها صيغة معينة والتي يكفي فيها التكون صحيحة منتجة لاثرها بين الخصوم انها لا تكون صورية بل نتيجة مراجعة حقيقية للحساب وخص اقلامه وتفصيلاته اذ هي الدليل الكتابي على تلك العملية وبما ان الورقة المؤرخة ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ توفرت فيها هذه الشروط فهي اذن حاسمة للتراجع اذ تقوم وفقا للمبادئ الصحيحة حائلا دون قبول دعوى الحساب المرفوعة من المستأنف عليهما لانها تثبت حصول التماسب الصحيح بينهما وبين المستأنف ولم يطعنا عليهما بأنها صورية»

«وحيث ان المستأنف يطعن كذلك على الحكم المستأنف بأن فيه تناقضا ظاهرا بين اجزائه اذ انه بينما يقرر ان هذه المحالصة لا تحول دون

حق المستأنف عليهما في طلب الزام المستأنف بتقديم حساب مؤيد بالمستندات لعدم تعويله عايبا قضى ببقاء الفصل في بطلانها حتى تعرف نتيجة الحساب وكان يتعين اما احترام المحالصة وعند ذلك يقضى برفض الدعوى واما الحكم بطلانها وفي هذه الحالة يلزم المستأنف بتقديم الحساب اما تعليق الفصل في أمرها فيتناهى مع المنطق الصحيح لانه يترتب على الفصل في قيمتها من الوجهة القانونية اما قبول أو رفض دعوى الحساب .

«وحيث ان المستأنف عليهما طلبا تأييد الحكم المستأنف قائلين انها أى المحالصة لا تحول دون الزام الوكيل بتقديم الحساب لانه لاجل ان تكون المحالصة ملزمة للموكل يجب ان تشير إلي انها كانت نتيجة محاسبة تفصيلية وان الموكل لم يوقع عليها الا بعد اطلاعه على اقلام الحساب ايرادا ومنصرفا فضلا عن انه لا يصح الوثوق بما جاء فيها لاشتمالها على واقعة ظهر فيما بعد انها مكذوبة ذلك انه ذكر بها ان جميع الدفاتر قد ابيدت ثم تبين من الحجز الذي أوقعه المستأنف عليهما على الدفاتر انها جميعها موجودة فاذا كان هذا مبلغ الحقيقة فيها فلا يصح الاعتماد عليها «ومن حيث ان القانون المصرى لم يعن بوضع نصوص خاصة بدعوى الحساب كما فعل الشارع الفرنسى الذي افرد لها الباب الرابع من قانون المرافعات ( المواد من ٢٧٥ الى ٤٢٥ ) بين فيه الاشخاص الذين يطالبون بالحساب وطريقة تقديمه للمحكمة والادوار التي يمر بها حتى يصدق عليه ويصبح نهائيا ونص بالمادة ٥٤١ انه لا يجوز بعد ذلك المطالبة بتقديم الحساب من جديد وانما اذا كان هناك خطأ أو سهو أو تزوير أو تكرار ففي هذه الاحوال تقبل دعوى

تصحيح الحساب ولا خلاف على أن هذه المادة يستوى في تطبيق احكامها أن يكون الحساب صدق عليه قضائياً أو صدق عليه ودياً بين الخصوم « ومن حيث أن أحكام المادة ٥٤١ مرافعات فرنسي لا تتنافى مع قواعد القانون العامة وأنه في عدم نقل هذه المادة أو ما يماثلها الى القانون المصري ما يشعر بأن المشرع ترك الفصل في مثل هذه المسائل الى تلك القواعد العامة والى تقدير المحاكم ولذلك لا ترى المحكمة مانعاً من الاستئناس بأقوال الشراح وأحكام المحاكم الفرنسية على تلك المادة .

« وحيث أنه من المجمع عليه أن الحساب الذي يتم بين الوكيل والموكل والذي يمنع هذا من أن يعود لمطالبة وكيله بتقديم حساب عن مدة وكالته يشترط فيه أن يكون حساباً صحيحاً بينت فيه كل عناصره من إيراد ومنصرف على وجه التفصيل ونوقش مناقشة جدية فهذا الحساب يكون نهائياً بين الطرفين فإن لم يكن الحساب تم على هذا الأساس فيصح للموكل مطالبة وكيله بتقديم الحساب من جديد كما في حالة ما إذا لم يكن هناك حساب حقيقي وإنما هناك مخالصة أعطيت عقب تسوية مزعومة وعلى كل حال فإن للمحاكم السلطة المطلقة في تقدير توافر هذه الشروط أو عدم توافرها ( يراجع في ذلك الجزء الثالث من كتاب المرافعات تأليف جرسونيه صحيفة ٦٤٤ وما بعدها والاحكام الواردة بها )

« ومن حيث أن توكيل المستأنف بدأ في ٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ وفي ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ تحاسب المستأنف والمستأنف عليهما حساباً تفصيلياً بيئت أقلامه من إيراد ومنصرف بالدفع الذي حصلت على مقتضاه تلك المحاسبة من بدء التوكيل الى ذلك التاريخ وهذا الحساب التفصيلي قد صدق عليه المستأنف عليهما

فليس لهما أن يطعنا عليه لتوافر كل أركان الحساب الصحيح فيه طبقاً للقواعد السالف ذكرها ولذلك يكون هذا الحساب مانعاً من قبول دعواهما الى ذلك التاريخ

« وحيث أنه بعد هذه المحاسبة التفصيلية تحررت بين الخصوم المخالصة المؤرخة ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨

« وحيث أنه من المقرر علماً وعملاً أن المخالصة إذا كانت محررة على وجه صحيح يجب أن تخلى مسؤولية الوكيل من تقديم الحساب لذلك يتعين النظر فيما إذا كانت مخالصة ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ محررة على وجه يمنع مطالبة المستأنف من تقديم الحساب أم لا عن المدة من ١٤ مايو سنة ١٩٢٧ الى تاريخ العزل الواقع في ١٢ مايو سنة ١٩٢٩ « وحيث أنه يجب في المخالصة المانعة من المطالبة بتقديم الحساب أن يثبت فيها أن الحساب روجع وفحص وأنه وجد صحيحاً وأن المستندات التي بنى عليها قورئت بالأرقام الواردة بالمخالصة هذه الأرقام التي تحدد علاقة كل طرف بالآخر وأن الباقي في ذمة أحدهما الآخر كان نتيجة موازنة الإيراد بالمنصرف وفوق هذا يجب أن يثبت بالمخالصة أن الوكيل قد سلم الموكل كل ما كان لديه من أوراق ومستندات خاصة بوكالته (يراجع في ذلك تعليقات دالوز على المادة ٥٤١ مرافعات نبذة ٦٥ وما بعدها) فإذا تضمنت المخالصة كل ذلك دلت على أنها لم تكتب إلا بعد بحث الحساب بحثاً دقيقاً وبعد الاطلاع على المستندات المثبتة له وفي هذه الحالة تكون المخالصة المحررة على هذا الوضع مبرئة لذمة الوكيل قبل موكله وبالتالي مانعة من مطالبته بتقديم حساب ثانٍ والحكمة في ذلك ظاهرة إذ أنه من واجبات الوكيل تقديم الحساب التفصيلي المؤيد بالمستندات للموكل عن مدة وكالته وإذا تحررت مخالصة بينهما عقب الحساب

## المبدأ القانوني

جرى قضاء محكمة الاستئناف أخيراً على اعتبار أن ميعاد الاستئناف المنصوص عنه في المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات ساري في حق المعلن والمعلن إليه على السواء إذ لا يجوز أن يتقيد بالأعلان خصم دون الآخر ولأن الجرى على غير هذه القاعدة يكون من نتائجها أن يستمر الخصم الذي أعلن بالحكم تحت رحمة من أعلنه مدة خمسة عشر عاماً . وهذا يخالف غرض الشارع في وضع قيود المواعيد التي يراد بها إنهاء الخصومات بين الناس وعدم تركها معقدة . على أن القانون في المادة ( ٣٥٣ ) مرافعات لم يفرق بين من أعلن الحكم ومن أعلن إليه بل قضى بوجه عام بأن ميعاد الاستئناف هو ستون يوماً فلا محل للتخصيص من غير مخصص المحكمة

« من حيث ان المستأنف عليه الثاني دفع فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانوني .

« ومن حيث ان المستأنف رد على ذلك بأن هذا الدفع في غير محله صرحت كناً على وجوب اعلان الحكم له من المستأنف عليه حتى يسرى عليه الميعاد وانه ليس من المطابق للمبادئ القانونية أن عمل الشخص نفسه يترتب عليه ضياع المواعيد المقررة بالقانون وذلك طبقاً للمبدأ المعروف وهو Nul ne se forclôt soi - même « ومن حيث ان قضاء محكمة الاستئناف قد

جرى أخيراً على اعتبار أن ميعاد الاستئناف المنصوص عنه في المادة ٣٥٣ من قانون المرافعات إنما يسرى في حق المعلن والمعلن إليه على السواء إذ لا يجوز أن يتقيد بالأعلان خصم دون آخر

الذي عمل على هذا النحو كانت المحالصة منتجة لاثرها بين المتعاقدين وأما اذا كتبت المحالصة من غير أن يطلع الموكل على الحساب ولم يطلع على المستندات فتكون مخالصة فاقدة كل عناصر صحتها لأنها ليست مبنية على حقائق ثابتة

« وحيث ان المحالصة التي تمسك بها المستأنف المؤرخة ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٨ لم تتضمن اطلاع المستأنف عليهما على حساب المدة من ١٤ مايو سنة ١٩٢٧ الى تاريخ تحريرها وكل ماها أرقام اجمالية لا يمكن أن يستدل من الاطلاع عليها على انها كتبت بعد فحص وتدقيق في أبواب الحساب ويعيبها فوق هذا انه ذكر بها أن المستندات أيدت مع ظهور كذب هذه الواقعة فهذا يدل على انها مخالصة ليست بريئة ولذلك لا يصح التعويل عليها لبطلانها وبالتالي لا تكون مانعة من الزام المستأنف من تقديم الحساب التفصيلي المؤيد بالمستندات من التاريخ التالي للمحاسبة الأولى التي تمت في ١٣ مايو سنة ١٩٢٧ الى تاريخ المحالصة أما المدة التالية لذلك الى تاريخ عزله فلا نزاع في وجوب تقديم الحساب عنها ولذلك يتعين تعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف بتقديم الحساب من ١٤ مايو سنة ١٩٢٧ الى ١٢ مايو سنة ١٩٢٩ مع المستندات الصحيحة المؤيدة له .

( استئناف احمد افندي يحيى وحضر عنه الاستاذان ساما حبشى وحسن محمد ضد حبيب افندي وصفي وآخر وحضر عنهما الاستاذان عبد الرحمن بك الرافعي وعبد المنعم محمد أبو زيد رقم ١٠٥٠ سنة ٤٩ ق - رئاسة وعضوية حضرات السيد محمد عبد الهادي الجندي بك وعلى بك حيدر حجازي وأحمد مختار بك مستشارين )

٢٨٣

٢٩ ابريل سنة ١٩٣٣

استئناف . اعلان الحكم الابتدائي . ميعاد الاستئناف . يجرى في حق المعلن والمعلن اليه .



وإن جرى على غير هذه القاعدة يكون من نتائجها أن يستمر الخصم الذي أعلن بالحكم تحت رحمة من أعانته مدة خمسة عشر عاماً . وهذا أمر يخالف غرض الشارع من وضع قيود المواعيد التي يراد بها لإنهاء الخصومات بين الناس وعدم تركها معلقة بينهم زمناً طويلاً والواقع أن القانون بالمادة ٣٥٣ من قانون المرافعات لم يفرق بين من أعلن الحكم ومن أعلن إليه بل قضى بوجه عام بأن ميعاد الاستئناف هو ستين يوماً فلا محل إذن للتخصيص عند عدم وجود التخصيص .

« ومن حيث أن الحكم المستأنف أعلن للاستئناف عليه الثاني في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٢ والاستئناف رفع بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣ فيكون مضي على رفعه أكثر من ستين يوماً .

« ومن حيث أنه لما تقدم يكون الدفع الفرعي الخاص بعدم قبول الاستئناف شكلاً في محله ويتعين قبوله ولا محل بعد ذلك للنظر في الدفع الثاني الخاص بسقوط الحكم .

( استئناف محمد بك رياض وحضر عنه الأستاذ رياض الجمل ضد السيد أفندي محمد منيب ومحمد بك منيب وحضر عنه الأستاذ مراد صليب رقم ٥١٧ سنة ٥٠ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد العظيم راشد باشا رئيس المحكمة ومصطفى حنفي بك وسلطان السيد سليمان بك مستشارين )

٢٨٤

٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣

١ - بطلان . اجراءات اللصق . وحب التمسك بها قبل اجراء الزايدة .

٢ - مزاد . النص على عدم تقدم مزايدين . يكفي لثبوت صحة الاجراءات .

٣ - بيع . الدائن المسجل . تعريفه .

المبادئ القانونية

١ - إذا لم يحصل التمسك بالبطلان الناشئ من عدم استيفاء الشروط الخاصة باجراءات اللصق

والاعلانات قبل اجراء الزايدة فانه يسقط .  
٢ - إذاتين من الرجوع لحكم مرسى المزايد أنه تضمن العبارة التالية « وحيث أنه مضت المواعيد ولم يحضر مزايدين » كان هذا كافياً لاستيفاء الحكم لشروط المادة ٥٧٠ مرافعات ولا يجوز بعد ذلك الدفع بعدم انقضاء مدة خمس دقائق على آخر عطاء في الزيادة قبل إيقاف البيع .

٣ - يقصد القانون بالدائن المسجل « الواجب إدخاله في إجراءات البيع » الدائن الذي سجل دينه إلى وقت تسجيل تنبيه نزع الملكية .

المحكمة

« حيث أن استئناف حكم البيع جائز قانوناً لعدم استيفاء الشروط المقررة » مادة ٥٨٦ مرافعات »

« وحيث أن المستأنفين يبنون استئنافهم على عدم استيفاء المستأنف عايمهم بعض تلك الشروط من حيث وجود فروق وهي بالحساب يوم واحد بين تاريخ اللصق والاعلان وبين يوم البيع ويومان اثنان بين يوم البيع وبين تاريخ تعيينه كما يبنونه على خلو الحكم من ذكر مرور الخمس دقائق على آخر عطاء في الزيادة قبل إيقاف البيع عملاً بالمادة ٥٧٠ مرافعات

« وحيث أنه عن وجهي الفروق فإن حق التمسك بهما في البطلان قد سقط لعدم إبدائه قبل الزايدة وذلك لأن وكيل المستأنفين حضر بمجلسة الزايدة ولم يشر إلى شيء يختص بطلب البطلان بل قصر طلبه على التأجيل لأجل واسع حتى يتعرف نصيب من حضر عنهم ليدفع ما يخصه في الدين مدعياً أن هناك دعوى شرعية مقامة ولم يقدم على ذلك أي مستند وقد رفضت

المحكمة هذا الطالب لان دين طالبي البيع سببه عقد رهن عقارى مأخوذ على العين موضوع الاجراءات « وحيث انه عن القول بمخالفة الحكم المادة ٥٧٠ مرافعات فقد تبين انه من بين اسبابه ما يأتى « وحيث انه مضت المواعيد ولم يحضر مزایدون » وهذا كاف لاستيفاء الحكم لشرط المادة سائفة الذكر

« وحيث ان عدم اعلان محمود افندى محمد الشوربجى الدائن المسجل للمنزل رقم ٢٢ الذى انتهى الحال الى قصر اجراءات البيع عليه دون المنزل الآخر باتفاق الطرفين فان قلم كتاب المحكمة لم يخطئ في عدم اعلانه وذلك لانه ثابت من محضر جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٣١ حضور محمود افندى المذكور واقارره بأن عقد رهنه مسجل في ١٩ مارس سنة ١٩٣١ اما حكم نزاع الملكية فتاريخ صدوره اول ديسمبر سنة ١٩٢٧ و معلوم ان القانون يقصد بالدائن المسجل « الواجب ادخاله في الاجراءات » الدائن الذى يسجل دينه الى وقت تسجيل تنبيه نزاع الملكية وعلى ذلك فلا يعتبر هذا الرجل دائنا مسجلا واجب الاعلان « وحيث انه عن اعتراض المستأنفين فيما يختص بتعيين مبلغ ٩٠٠ جنيه ثمنا للمنزل المبيع بمعرفة القاضى الجزئى على خلاف الرقم المعين في حكم نزاع الملكية فانه فضلا عن ان هذا الدفع لم يبد لقاضى البيوع قبل الشروع في المزايدة فانه ثابت من أوراق الدعوى ان الثمن المبين في حكم نزاع الملكية كان يتناول قيمة المنزلين المحكوم اصلا بنزع الملكية عنهما معا وحصل الاتفاق بين الطرفين فيما بعد على قصر الاجراءات على بيع المنزل الذى بيع فعلا بعد ان دفع المدينون بعض الدين وقدره ٩١٠ جنيهات وبإضافة المبالغ الذى وقع به بيع المنزل بحكم البيع وقدره ١٢٥٨ جنيه الى المبلغ المدفوع

بالاتفاق المذكور يكون مجموع ذلك اكثر من الالفى جنيه وهو الثمن المعين بحكم نزاع الملكية عن المنزلين معا ومن ذلك لا تكون للمستأنفين مصلحة في الاعتراض على تعيين الثمن الاساسى عن المنزل المبيع ومتى انعدمت المصلحة انعدمت الدعوى « وحيث انه لما تقدم تكون دفعوع المستأنفين في غير محلها والشروط المستوفاة قانونا في الحكم المستأنف يكون هذا الحكم في محله ويتعين تأييده ولا محل اذ لطلب المستأنف عليهم ابطال المرافعة بالنسبة الى عبد العزيز افندى حسن المناستري المستأنف الاول لعدم حضوره ولا لتعيين خبير لتقدير الثمن

( استئناف عبد العزيز افندى حسن المناستري وآخرين وحضر عنهم الاستاذ حمدان عبد الله ضد توفيق افندى صليب وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ميخائيل فرج رقم ١٠٠١ سنة ٤٩ ق - رئاسة وعضوية حضرات كامل ابراهيم بك وكيل المحكمة ومحمود سامى بك ومحمد توفيق حقى بك مستشارين )

٢٨٥

٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣

مسئولية . صاحب العمل . عامل . اصاحه . تعويضات . وجوب ثبوت حصول اضرار من جانب صاحب العمل .

المبدأ القانونى

لم يسن المشرع المصرى أى قانون لتنظيم علاقات العمال بأرباب المال واساس المسؤولية المدنية في القانون المصرى هو المادة ١٥١ من القانون المدنى وما بعدها والتفسير الصحيح لهذه المادة وما بعدها هو أن يثبت الذى حصل له ضرر خطأ من تسبب في إيصال الضرر إليه وأن الضرر هو نتيجة هذا الخطأ سواء كان الضرر حصل بفعل الانسان نفسه أو بفعل من هم تحت رعايته أو بسبب الأشياء المملوكة له ومع وجود النص فلا محل للرجوع لقواعد العدالة .

## المحكمة

« حيث ان الست أسماء حسن بيومى قالت في عريضة دعواها الابتدائية أن زوجها المرحوم حسن افندى احمد عبد الله كان يشتغل مهندساً بشركة النقل والملاحة باحدى بواخر الشركة وقد سافر من القاهرة على هذه الباخرة قاصداً الوجه القبلى فى عمل يتعلق بأعمال الشركة وبعد أيام من سفره وصلها خبر ينبئها بفقده وترجيح وفاته غرقاً عند بلدة بنى قره مركز منفوط مديرية اسيوط للعشور على قبعتة التى كان يابسها وكرسيه ويطائيته وقد اتخذت الاجراءات القانونية للعشور على جثته والاسباب التى أدت الى وفاته فلم توصل الى نتيجة حاسمة وقالت أن فقد زوجها لا يخرج عن فروض ثلاثة - أولاً - إما أن يكون ضحية لجناية ارتكبت ضده اثناء سفره وهو قائم بعمله فى خدمة الشركة ثم ألفت جثته على الشاطئ أو فى النيل ولم توصل التحقيقات الى العشور على الجثة ومعرفة الفاعل - ثانياً - اما أن يكون قد غرق قضاء وقدر أو هو قائم بعمله نتيجة نقص فى تكوين الباخرة أدى اليه إهمال الشركة فى العناية ببواخرها - وثالثاً - اما أن يكون قد فقد بأى صورة أخرى كأن يكون قد ترك على شاطئ مظلم أو جهة موحشة مثلاً وسافرت الباخرة نتيجة إهمال أو تعمد عمالها وكان موته نتيجة لذلك - ثم قالت انه من الجائز وجود فروض أخرى لفقده غير هذه الفروض الثلاثة تجتمع عند نقطة واحدة وهى مسئولية الشركة عن فقده وطلبت من أجل ذلك الحكم لها عن نفسها وعن ولدها مبلغ خمسة آلاف جنيه بصفة تعويض مرتسنة فى ذلك على المادة ١٥١ من القانون المدنى وعلى قواعد القانون الطبيعى والعدالة

« وحيث ان محامى الشركة دفع دعوى

الست أسماء بأن الشركة غير مسئولة عن فقد زوجها مادام انه لم يثبت وجود خطأ أو تقصير من جانب الشركة وأن ماذهب اليه وكيل الست أسماء من أن الخطأ مفروض وجوده عند الشركة وأنه يجب على الشركة أن تثبت خطأ المتوفى أو أن وفاته حصلت بالقضاء والقدر غير مطابق لنصوص القانون المصرى

« وحيث ان محكمة أول درجة ذهبت فى حكمها إلى فرض الخطأ فى جانب صاحب العمل الا إذا أثبت العكس بناء على النظرية القائلة بأن صاحب العمل متى استخدم العامل وجب عليه أن يعرض العامل ما يصيبه متى قام العامل بعمله فاذا أصاب العامل مكروه اثناء عمله أو من أجله كان لزاماً على صاحب المال أن يشترك مع العامل فيما أصابه من ضرر كما اشترك معه فى الفائدة التى عادت من عمله متى كان الضرر الذى أصاب العامل لم يكن بتقصيره أو إهماله وقالت فى حكمها أنه لم يسفر التحقيق عن تقصير المهندس أو إهماله فيجب أن تساهم الشركة فى الضرر الذى أصاب ورثة المهندس.

« وحيث ان هذه المحكمة لا تقر محكمة أول درجة فيما ذهبت اليه من فرض وجود الخطأ فى جانب الشركة لأن المشرع المصرى لم يسن أى قانون لتنظيم علاقات العمال بأرباب المال وأساس المسئولية المدنية فى القانون المصرى هو المادة ١٥١ من القانون المدنى وما بعدها والتفسير الصحيح لهذه المادة وما بعدها هو أن يثبت الذى حصل له ضرر خطأ من تسبب فى إيصال الضرر اليه وأن الضرر هو نتيجة هذا الخطأ سواء كان الضرر حصل بفعل الإنسان نفسه أو بفعل من هم تحت رعايته أو بسبب الاشياء المملوكة له ومع وجود النص فلا محل للرجوع لقواعد العدالة.



« وحيث انه لم يثبت من التحقيق حصول أى خطأ أو تقصير أو إهمال من جانب الشركة تسبب عنه فقد أو وفاة حسن افندى احمد عبد الله فلا تستحق الست أسما أى تعويض قبل الشركة ويتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعواها. (استئناف الست أسما حسن يومى وحضر معها الاستاذ محمود أنيس لطيف ضد سعادة محمد طلعت حرب باشا وحضر عنه الاستاذ ابراهيم عبد الهادى رقم ٨٥٧ - ٨٦٦ سنة ٥٠ قضائية رئاسة وعضوية حضرات مصطفى حنفى بك وسليمان السيد سليمان بك وعبد الوهاب فهمى بك مستشارين )

٢٨٦

١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣

- ١ - تحضير . قانون التحضير . اتفاق الخصوم على سريانه على استئناف سابق على تاريخ نفاذه . جوازه
- ٢ - استئناف . قيده قبل الجلسة بأقل من ٤٨ ساعة . اعتباره كأن لم يكن .

## المبادئ القانونية

١ - اتفاق الطرفين على نفاذ قانون التحضير الجديد على استئناف مرفوع قبل نفاذ القانون صحيح ونافذ عليهما لأنه قانون إجراءات تحضيرية يراد به إعداد الدعوى وتجهيئتها للمرافعة حتى يسهل الحكم فيها . وليس فى هذا الاتفاق ما يمس النظام العام . والجزاءات المقررة بالقانون لم تخرج عن كونها تعويضات لوحظ فيها مواخذة المتأخر مواخذة مدنية بحتة لا تعلوها مسحة العقوبة بأى حال ما حتى ولو كان الجزاء المدنى لخزائنة الدولة لأن الكيان المدنى للجزاء واجد فى الصورتين

٢ - إذا كانت الجلسة المحددة لنظر الاستئناف جلسة السبت فيجب حصول القيد قبل الساعة التاسعة من صباح الخميس السابق عليه وإلا اعتبر الاستئناف كأن لم يكن ويدخل

يوم الجمعة فى حساب الـ ٤٨ ساعة التى يجب حصول القيد قبلها ولا عبرة بكونه يوم عطلة رسمية إذ لا تأثير لذلك .

## المحكمة

« حيث ان المستأنف عليه دفع بدفع فرعى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لقيد عريضة الاستئناف بمجدول قيد القضايا فى مدة أقل من ٤٨ ساعة المقررة بالمادة ٣٦٣ مرافعات ولأن الجلسة المحددة لنظر الاستئناف هى جلسة السبت وأن القيد حصل يوم الخميس السابق على يوم الجلسة وأنه كان من اللازم أن يحصل القيد يوم الأربعاء السابق على يوم الخميس على الأقل .

« وحيث ان طرفى الخصومة اتفقا بمحضر جلسة التحضير فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ - أولا - على قبول نفاذ قانون التحضير على الاستئناف الحاضر المرفوع فى ١٤ مايو سنة ١٩٣٣ قبل صدور قانون التحضير رقم ٦٣ سنة ١٩٣٣ والمؤرخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣ والمعمول به من تاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٣٣ وهو تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية للحكومة وثانياً - على تحكيم هذه المحكمة فى الفصل فى هذا الدفع .

« وحيث ان اتفاق الطرفين على نفاذ قانون التحضير الجديد صحيح قانوناً ونافذ عليهما لأنه قانون إجراءات تحضيرية يراد به إعداد الدعوى وتجهيئتها للمرافعة حتى يسهل الحكم فيها بعد تحضيرها وحتى لا تتعرض لتأجيلات تحضيرية أمام جلسة المرافعة المكونة من ثلاثة مستشارين تذهب جهودهم على غير جدوى فيما إذا صرفوها معاً فى تأجيلات تحضيرية قبل تحديد جلسة المرافعة . ولأن مثل هذا الاتفاق لا يمس النظام العام فى شىء مما . وان كان قد وردت بقانون التحضير نصوص خاصة بتقرير جزاء مالى عن تعطيل تحضير الدعوى ( المادتان ٧ و ٨ ) فانه يجب أن يلاحظ

بأن هذه الجزاءات لم تخرج عن كونها تعويضات لمن كان التأخير ضاراً به ( المادة ١٧ ) قد لوحظ فيها مؤاخذة المتأخر ومؤاخذة مدنية بحجة لاتعلوها مسحة العقوبة بأي حال ما حتى ولو كان الجزاء المدني لخزانة الدولة في حالة اتفاق طرفي الخصومة على التأجيل ( المادة ١٧ ) لأن السكبان المدني للجزاء واحد في صورتيه أي في صورة القضاء به للخصم المضار بالتأخير وفي صورة القضاء به لخزانة الدولة .

« وحيث عن اتفاق الطرفين في تحكيم هذه المحكمة للفصل في الدفع الفرعي المدفوع به فهو جاز قانوناً طبقاً للمادة ٥ فقرة ٥ من قانون التحضير المذكور .

« وحيث انه تبين من عريضة الاستئناف أنها أعلنت لجلسة السبت ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وأن قيدها بمجدول قضايا الاستئناف حصل يوم الخميس ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ الساعة العاشرة صباحاً والدقيقة ( ١٠ ) .

« وحيث ان صاحب الدفع الفرعي شطر دفعه شطرين . شطر قال فيه بوجوب القيد يوم الأربعاء السابق على يوم الخميس الذي حصل فيه القيد وشطر ذكر فيه بأن القيد حصل في مدة تقل عن المدة ٤٨ ساعة المقررة بالمادة ٣٦٣ مرافعات .

« وحيث عن الشطر الأول من الدفع الفرعي فلا تقره هذه المحكمة ولا تأخذ بوجهة نظر الدافع به اذ يقول بأن يوم الجمعة - وهو اليوم الثاني - يوم عطلة قضائية لا تجري فيه أعمال قضائية ما . وهذا القول لا تأثير له في الواقع في تقدير مدة اليومين المقدرين بمدة ٤٨ ساعة قبل الجلسة لأن المادة ٣٦٣ مرافعات قررت ضرورة القيد بمجدول القضايا قبل يوم الجلسة بمدة ٤٨ ساعة وسواء وقع اليوم الثاني يوم عطلة أو يوم عمل فهو يوم محسوب

في الحالتين لليومين المقدرين بمدة ٤٨ ساعة وليس هناك أثر قانوني ما يترتب على حساب مدة اليومين المقدرين بمدة ٤٨ ساعة فيما اذا كان اليوم الثاني يوم عمل أو يوم عطل مادام أن هذا اليوم الثاني داخل في الحساب الصحيح لليومين المقررين قانوناً . وقد يكون دفاع صاحب الدفع وجيبها من الوجهة القانونية فيما اذا كان اليوم الذي يجب أن يحصل فيه القيد على اعتباره آخر يوم للقيد كان يوم عطلة ولذا امتد القيد الى اليوم التالي . اذ في هذه الحالة قد حصل القيد قبل الجلسة بمدة ٤٨ ساعة والقانون صريح في ضرورة حصوله قبل الجلسة بمدة ٤٨ ساعة وكان يجب حينئذ على صاحب القيد أن يجري قيده على الأكثر في اليوم السابق على يوم العطلة أي قبل الجلسة بمدة ٧٢ ساعة لأن المدة ٤٨ ساعة مدة دقيقة لا تقبل مداً أو قطعاً وهي مدة اجراءات يلزمها السقوط حتماً لمدة تقادم تقبل المد والقطع والشارع يراعى التشدد في ضرورة الأخذ بدقة في تقدير مدد الاجراءات وأخصها مدد السقوط ولهذا الأخيرة أساسها بالنظام العام لذا يتعين القضاء بها من تلقاء المحكمة ولو لم يطلب الخصوم القضاء بها لأن آثارها القانونية آتية من جانب الشارع مباشرة على سبيل الازام وليس لعمل الخصوم فيها أثر ما لأنهم لا يملكون الاقتيات على ما يأتي من جانب الشارع من هذا الطريق طريق الازام وذلك لما فيه من المسحة الظاهرة الخاصة بالمصلحة العامة . ولذا يتعين رفض هذا الشرط الأول من شطري الدفع الفرعي .

« وحيث عن الشرط الثاني الخاص بحصول القيد في مدة تقل عن ٤٨ ساعة لأن القيد حصل الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة وكان يجب أن يحصل الساعة التاسعة صباحاً في الوقت المحدد عادة للجلسة



فهو دفع صحيح قانونا تأخذ به هذه المحكمة كما أخذت به محكمة الاستئناف بمصر في أحكام عدة لها - ولا تأخذ بعكسه الذي قال به حكم لمحكمة استئناف مصر في ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ ( منشور بالجريدة القضائية بعدد ٢٠ مايو سنة ١٩٣٣ ص ٧ رقم ١٥٥ ) وذلك - أولا - لأن المدة ٤٨ ساعة المقررة بالمادة ٣٦٣ مرافعات مقدرة بالساعات فلا يمكن تقديرها حينئذ بغير الساعات. وقال بذلك أيضاً حكم ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ المذكور - ثانياً - لأن المدة ٤٨ ساعة لو امتدت الى وقت انقضاء الجلسة الساعة الواحدة صيفاً والساعة واحدة ونصف شتاء ( طبقاً لقرار وزير الحقانية تطبيقاً للمادة ٤ من اللائحة الداخلية للمحاكم الأهلية ) كما ذهب إلى ذلك الحكم المتقدم . فترتب على ذلك أن تصبح المدة أكثر من ٤٨ ساعة أي ٥٣ ساعة ( ٤٨ ساعة زائداً خمس ساعات مدة انعقاد الجلسات ) وهذا يتعارض مع نص المادة الصريح ومع القاعدة القانونية المستفادة من النص على الوقت بالساعة في أن لا يؤخذ فيها بقيد يسفر عن تقصير أو مد . لأن التوقيت بالساعات في المرافعات توقيت له وقته وخطورته وهو لا يقبل انكاشاً ولا تمديداً بل يؤخذ فيه كما أراد الشارع وتمشياً مع الحكمة التشريعية التي أرادها . وليس أدل على رغبة الشارع في عدم الخروج عن الوقت المضروب نقصاً أو زيادة أكثر من تقديره بالساعات وبالرقم ٤٨ بهذا الحصر وذلك التعيين . - ثالثاً - وإن كان صحيحاً أن القاعدة المقررة في الغياب اعتبار الخصم غائباً سواء كان مدعى عليه للحكم عاينه غائباً أو مدعياً للحكم بإبطال المرافعة بالنسبة له - إنما هي بنهاية الجلسة وأنه طالما أن الجلسة منعقدة فللغائب في بدئها أو وسطها حق الحضور في نهايتها واعتبار الغياب السابق على حضوره لا أثر له

قبله - وإن صح ذلك فلا يمكن الأخذ به على حالة المادة ٣٦٣ مرافعات بالقياس لأنه قياس مع الفارق إذ الشارع في المادة ٣٦٣ عين المدة بالساعات بما يشعر بأنه لا يرغب في تقصير أو مد . والتقصير والمد أمران يتعارضان مع روح تشريع المادة كما تبين لذا يجب أن تعتبر العبرة هنا بتقدير المدة ٤٨ ساعة من وقت حصول القيد بالذات الى وقت الافتتاح الرسمي للجلسة . والا تعرضت المدة لأن تكون ٤٨ ساعة أو ٤٩ ساعة أو ٥٠ وهكذا إلى ٥٣ أو أكثر حتى تنتهي الجلسة وبذا يفوت الغرض من التحديد بالساعة - رابعاً - إن كان القيد يحصل عادة بعد دفع رسم وتناول أيدي الموظفين للورقة بالعمل بما قد يستغرق وقتاً يفوت ميعاد القيد في أن يحصل مثلاً الساعة العاشرة بدلاً من الساعة التاسعة فلا يلزم من صاحب الشأن إلا نفسه . لأنه وهو يعلم ما لا يعمل من وقت فما عليه إلا أن يحتاط لنفسه حفظاً للمدة المقدرة بالساعات . فإذا أهمل الأخذ في الحيلة تفادياً لاحتمال تأخر القيد عن ميعاد الساعة التاسعة فليس له حق الاستناد إلى إهماله في تقدير عذر يبرر موقفه وهو خاطيء .

« وحيث يتبين مما تقدم تعيين قبول الدفع الفرعي المدفوع به من المستأنف عليه وأعتبر الاستئناف كأن لم يكن لأنه حصل في مدة تزيد عن المدة ٤٨ ساعة المقررة بالمادة ٣٦٣ مرافعات . ( استئناف محمد أفندي صبحي وحضر عنه الاستاذ حسن علي محمود ضد الحاج مصطفى إبراهيم وحضر عنه الاستاذ بشارة حنين رقم ٤٩ سنة ٥١ ق رئاسة حضرة صاحب العزة عبد السلام ذهني بك المستشار )

( ملاحظة ) أصدرت محكمة النقض والابرار المدنية أخيراً حكماً قررت فيه وجوب حصول القيد قبل افتتاح الجلسة بثان وأربعين ساعة كاملة والا اعتبر الاستئناف كأن لم يكن وسنشره في العدد القادم .



٢٨٧

١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣

ترك المرافعة . متى يكون مقبولا . حجز القضية للحكم مع مذكرات . التقرير بالترك في هذا الميعاد . جوازه

## المبدأ القانوني

لم يحدد القانون ميعاداً ما للتقرير بترك المرافعة وعلى ذلك يكون هذا التقرير مقبولا في أى وقت مادامت المحكمة لم تتداول في القضية وخصوصاً إذا تمكن الخصم من إبداء رأيه في تقرير ترك المرافعة . وعلى ذلك فالتقرير بترك المرافعة في الموعد المحدد لتقديم المذكرات جائز قانوناً .

## المحكمة

« حيث أنه بعد أن حجزت القضية للنطق بالحكم بجلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ مع التصريح لطرفي الخصومة بتقديم مذكرات بدفاعهم لغاية ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ - قرر المستأنف كتابة بترك المرافعة في الاستئناف وأعلن في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ وزارة المالية بهذا التقرير الذي احتفظ لنفسه فيه بحق الرجوع الى استئنافه من جديد أو السير في الدعوى امام المحكمة الابتدائية .

« وحيث ان وزارة المالية قدمت بعد اعلانها بترك المرافعة من جانب المستأنف مذكرة قررت فيها أنه ليس للمستأنف حق الرجوع الى هذا الاستئناف نفسه الذي يترك فيه المرافعة بل له أن يرفع استئنافاً غيره ان كان ميعاد الاستئناف لا يزال قائماً وقررت في ذيلها أن هذا التنازل غير مقبول لحصوله بعد قفل باب المرافعة لأن مواعيد المستأنف انتهت .

« وحيث ان المستأنف قد ذكر صراحة في تقريره بترك المرافعة أنه يتركها باختياره طبقاً للمادة (٣٠٥) صرافعات والحكم الوارد في هذه المادة يمنع حتماً من العودة إلى هذا الاستئناف المتروك فيه المرافعة والمفهوم من عبارة المستأنف أنه يحتفظ لنفسه بحق رفع استئناف جديد .

« وحيث ان القانون لم يحدد ميعاداً ما لتقرير بترك المرافعة وعلى ذلك يكون هذا التقرير مقبولا في أى وقت مادامت المحكمة لم تتداول في القضية . « وحيث ان المستأنف قد أعلن وزارة المالية بترك المرافعة في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ في الوقت الذي كان محددًا لتقديم المذكرات وقبل دخول القضية في دور المداولة .

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإنه ليس لوزارة المالية أية مصلحة في هذا الدفع وليس من العدل ولا من حكم القانون أن يحرم المستأنف من التنازل عن استئنافه لمجرد فوات الميعاد الذي كان محددًا له لتقديم مذكراته فيه مادام أن القضية لم تقدم للمحكمة للمداولة فيها وما دام أن المستأنف عليها قد استطاعت في نفس الوقت المحدد لتقديم المذكرات من إبداء رأيها في تقرير المستأنف تركه المرافعة في استئنافه .

« وحيث ان المحكمة لا ترى ما يمنع قانوناً من قبول تنازل المستأنف عن استئنافه .

( استئناف محمد افندي ابراهيم محمد محمود العزبي وحضر عنه الاستاذ كامل البنداري ضد وزارة المالية وآخر رقم ٧٤٠ لسنة ٥٠ قضائية رئاسة وعضوية حسن نبيه المصرى بك وأحمد نظيف بك ومحمد زكى على بك مستشارين )

٢٨٨

٦ يناير سنة ١٩٣٤

تحضير . غرامة . حكم بها الخزنة عند وقوع مخالفة من الطرفين .

المبدأ القانوني

إنه وإن كان قانون التحضير يقضى في المادة ١٧ منه بأن تكون الغرامة للخصم على سبيل التعويض وأن تكون الغرامة للخزنة العامة اذا كان التأجيل بناء على طلب الطرفين الا انه اذا غاب الخصم ولم يحضر بالجلسة ليطلب الغرامة له على سبيل التعويض وكان من المتعين أن يقضى بالجزاء النقدي نظراً لما وقع من المخالفة لقانون التحضير في عدم تقديم المذكرة والمستندات تنفيذاً لقرار سابق فانه يتعين إزاء ذلك أن تكون الغرامة للخزنة لأن الأصل فيها أن تكون جزاء لمخالفة وقعت انما يقضى بها للخصم يطلبها تعويضاً له ولذا اذا وقعت المخالفة من الطرفين فالقضاء بها حتمي للخزنة لا على سبيل التعويض بل على سبيل الجزاء عن مخالفة وقعت لقانون التحضير وهذا هو المستفاد من روح التشريع للتحضير قديماً سنة ١٩١٠ وحاضراً سنة ١٩٣٣

المحكمة

« حيث ان المحكمة أصدرت قرارها بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بتأجيل الدعوى للتحضير لجلسة ٦ يناير سنة ١٩٣٤ وكلفت المستأنفات بتقديم مذكرة ومستندات في ميعاد معين مع اعلان خصمهن لتقديم مذكرة بدفاعة ومستندات

في ميعاد معين أيضا وقد أعلن خصمهن بمكتب محاميه بمحكمة أول درجة ولكنه لم يقدم مذكرة بدفاعة مع مستنداته تنفيذاً لقرار ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ المذكور ولم يحضر خصمهن بهذه الجلسة في ٦ يناير سنة ١٩٣٤ .

« وحيث ان المستأنفات لم يقدمن مذكرة بدفاعة مع مستنداته تنفيذاً لقرار السابق فانه يتعين الحكم عليهن بغرامة .

« وحيث وان كان قانون التحضير يقضى بالمادة ١٧ بأن تكون الغرامة للخصم على سبيل التعويض وأن تكون الغرامة للخزنة العامة اذا كان التأجيل بناء على طلب الطرفين الا أنه لما كان خصم المستأنفات غائباً ولم يحضر لهذه الجلسة ليطلب الغرامة له على سبيل التعويض وكان من المتعين أن يقضى بالجزاء النقدي نظراً لما وقع من المخالفة لقانون التحضير في عدم تقديم المذكرة والمستندات تنفيذاً لقرار السابق - فانه يتعين إزاء ذلك أن تكون الغرامة للخزنة لأن الأصل فيها أن تكون جزاء لمخالفة وقعت انما يقضى بها للخصم يطلبها تعويضاً له ولذا إذا وقعت المخالفة من الطرفين فالقضاء بها حتمي للخزنة لا على سبيل التعويض بل على سبيل الجزاء عن مخالفة وقعت لقانون التحضير وهذا هو المستفاد من روح التشريع للتحضير قديماً سنة ١٩١٠ وحاضراً سنة ١٩٣٣ .

(استئناف السيدات مختاره فرج وأخريات ضد زكريا محمد رقم ١١١٩ سنة ٥٠ ق رئاسة حضرة صاحب العزة عبدالسلام بك ذفى المستشار)

## قضايا المحاكم الكلية

٢٨٩

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣

١ - خيانة أمانة . وكيل . إنذاره بال عزل والرد . امتناعه عن الرد .

٢ - خيانة أمانة . تقادم . يبدأ من امتناعه عن تقديم المطلوب منه . إجراءات الدعوى المدنية . لا تقطع التقادم .

المبدأ القانوني

أنذر موكل وكيله بالعزل وطالبه برد ما بذمته بانذار في سنة ١٩٢٣ فامتنع الوكيل فرفع الموكل دعوى مدنية طالب الوكيل بالمتجمد في ذمته ، وبعد تصفية الحساب حكمت المحكمة المدنية نهائياً على الوكيل بالزامه بأن يدفع مبلغاً معيناً وذلك في سنة ١٩٣١ وأعان الوكيل بالحكم النهائي فأصر على الامتناع عن الدفع ، فرفع الموكل في سنة ١٩٣١ جنحة مباشرة ضد الوكيل متهماً إياه بالتبديد ، فدفع الوكيل بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضى المدة لأن جريمة التبديد قد تمت منذ امتناعه عن الدفع بعد إنذاره في سنة ١٩٢٣ ، وتمسك الموكل بأن مدة التقادم يجب أن تحتسب من تاريخ إعلان الوكيل بالحكم المدني النهائي الذي صفي الحساب بينهما .

والمحكمة أقرت نظرية الوكيل قائلة :

إن جريمة خيانة الأمانة جريمة وقتية تتم بمجرد ارتكاب فعل الاختلاس أو التبديد . إلا أنه قد يصعب في كثير من الأحيان تحديد

تاريخ فعل الاختلاس أو التبديد فكان من القواعد المسئلة أن امتناع الأمين عن الرد بعد التنبيه عليه يعتبر إثباتاً لوقوع الجريمة ويجب احتساب مدة سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية من ذلك التاريخ ، أما إجراءات الدعوى المدنية فلا تعتبر قاطعة للتقادم إذ معلوم أن الدعوى العمومية لا يقطع تقادمها إلا بإجراءات التحقيق أو الاتهام .

المحكمة

« وحيث ان المدعين بالحق المدني أقاموا هذه الدعوى مباشرة على المتهم قائلين أن المتهم كان وكيلاً عنهم في سنة ١٩١١ وأستمر بهذه الصفة يحصل ما يستحقونه من ريع لأهلهم ويحرمهم هذا الاستحقاق حتى عزلوه في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٣ بمقتضى إنذار طالبه فيه ايضاً بتسليم ما لهم قبله من عقود وأوراق ومستندات فرفض فرفعوا عليه دعوى مدنية أمام محكمة مصر الكلية تقيدت تحت نمرة ٢٧٩ سنة ١٩٢٤ وقد نذب فيها خير أظهران ذمة المتهم مشغولة بمبلغ ٩٠٠ تسعمائة جنيه وسندي دين موحد الا أن المحكمة قضت بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ بالزام المتهم بأن يدفع لهم مبلغ ١٠٢ ملياً و ٨٧٣ جنيهاً وأن يسلم سندي الدين الموحد الخاص أحدهما بالست روزه بطرس والثاني بورثة خنونه سليمان فأستأنف المتهم الحكم فقضى بتأييده في ٣ مارس سنة ١٩٣١ وأعلن المتهم بالحكم في ١٧ مارس سنة ١٩٣١ وأنذر تنفيذه في ٣١ مارس سنة ١٩٣١ ولكنه



لم يحرك ساكنا فقدم الدعوى بهذه الدعوى في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ متهمين اياه بتبديد مبلغ ١٠٢ ماياو ٨٧٣ جنيها وسنتين من سندات الدين الموحد وطلبوا عقابه بالمادة ٢٩٦ عقوبات والزامه بان يدفع لهم مبلغ ٢٥ خمسة وعشرين جنيها على سبيل التعويض فقضت محكمة أول درجة على المتهم بالعقوبة والتعويض فاستأنف المتهم كما استأنفت النيابة

« وحيث ان المتهم دفع الدعوى بدفعين - اولا - أصليا بسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية لمضى المدة - ثانيا - احتياطيا بعدم توفر أركان جريمة التبديد أى عدم توفر الركن المادى وهو التبديد اذ الحكم المدنى بنى على تقرير الخبير الذى بنى على أساس تقديرى محض وأعتبر الوكيل مسؤولا عن أجر المثل في حدود مسؤوليته المدنية الخ

« وحيث انه فيما يختص بالدفع الأول فإنه تبين من مراجعة الأوراق ودفاع المدعين بالحق المدنى أن المتهم كان وكيلًا عن المدعين بالحق المدنى من سنة ١٩١١ واستمر وكيلًا عنهم حتى سنة ١٩٢٣ حيث أنذروه بالعزل بمقتضى أنذار أرسل اليه بتاريخ ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٣ وطلبوا منه فى الانذار المشار اليه أن يقدم لهم حسابا عن مدة وكالته فانكر المتهم أن لهم قبله شيئا من ذلك وأدعى أن ذمته بريئة وأصر على هذه فرفع المدعون دعوى مدنية أمام محكمة مصر الكلية أنهت بالزامه بالحكم عليه بأن يدفع للمدعين بالحق المدنى مبلغ ١٠٥ مايات و٨٧٣ جنيها الخ ما ورد فى الحكم استئنافيا

« وحيث ان المتهم يدفع بان مدة سقوط الدعوى العمومية يجب ان تحسب من ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٣ وهو تاريخ أنذار المدعين

له بوجوب ايداع ما لهم قبله من نقود وأوراق وخلافه وأنكاره عليهم ما يطلبون - ويذهب المدعون بالحق المدنى إلى أن مدة سقوط الدعوى العمومية يجب أن تقتدىء الامن تاريخ الحكم النهائى الذى صدر فى الدعوى المدنية مصفيا العلاقة بينهم وبين المتهم أى من سنة ١٩٣١ « وحيث انه ينص فى المادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنايات يجب أن تحسب مدة سقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية من تاريخ ارتكاب الجريمة

« وحيث ان جريمة خيانة الامانة هى جريمة وقتية تتم بمجرد ارتكاب فعل الاختلاس أو التبديد فقد يكون هذا الفعل مجهولا من المجنى عليه وقد يكون سابقا لانذار المتهم برد الأشياء المؤتمن عليها ولكن لا تأثير لهذه الوقائع على اعتبار جريمة خيانة الامانة أمرا مقضيا ووجوب احتساب مدة التقادم من تاريخ فعل الاختلاس أو التبديد على انه قد يصعب فى كثير من الاحيان تحديد تاريخ فعل الاختلاس أو التبديد بأى تاريخ فصرف الامين فيما أوتمن عليه كصرف المالك أو تاريخ تغيير الأمين لحيازته الناقصة وجعلها حيازة كاملة بنية التملك لظروف شتى أظهرها أن الشيء محل الأمانة يكون بطبيعة الأمر تحت يد الامين بعيدا عن مراقبة المالك الأصلي وانه قد يكون من المثليات التى تختلط بملك الامين ولذلك كان من القواعد المسماة أن امتناع الأمين عن الرد بعد التنبيه عليه يعتبر ائباتا لوقوع جنحة خيانة الامانة ويجب احتساب مدة سقوط الدعوى العمومية من ذلك التاريخ

« وحيث انه ظاهر ان المدعين انذروا المتهم بتاريخ ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٣ بانذار على بد محضر طالبين أن يودع ما بذمته لهم من نقود وأوراق ومستندات وخلافه فأمتنع المتهم عن اجابة هذا

الطلب وأصر على الامتناع وظهرت نيته بجلاء من ذلك التاريخ

« وحيث انه لذلك يجب احتساب مدة التقادم من هذا التاريخ

» وحيث انه لا يرد على هذا ان الحساب لم يصف نهائيا الا في سنة ١٩٣١ وان اجراءات الدعوى

المدنية تعتبر قاطعة لمدة التقادم اذ معلوم أن الدعوى العمومية لا يقطع تقادمها إلا اجراءات

التحقيق أو اجراءات الاتهام وليس بصحيح أن المدعين ما كانوا يستطيعون في أغسطس سنة

١٩٢٣ الا لتجاء للقضاء الجنائي إذ القاضي الجنائي الذي تطرح عليه جريمة خيانة أمانة يكون من

اختصاصه بحث جميع أركانها وبالتالي بحث الحساب الذي يتقدم به المتهم وبيان ما إذا كان بدد أو

اختلس أشياء مما أؤتمن عليه وذلك تعريفاً على قاعدة أن قاضي الموضوع هو قاضي الدفوع ولذلك كان

من المجمع عليه أن المحكمة الجنائية المختصة بنظر جريمة خيانة الأمانة مختصة أيضاً بالبحث في وجود العقد

الذي كان أساس تسليم الشيء المختلس وهل هو مما يدخل في العقود المنصوص عليها في المادة

٢٩٦ عقوبات وهي مختصة أيضاً بالبحث فيما يقدمه المتهم من الدفوع المتعلقة بحصول السداد أو

التخالف أو المقامة أو وجود حساب بينه وبين المدعين أو حصول استبدال في صيغة التعاقد الخ

فاذا قدم المتهم مخالصة كتابية لاثبات براءة ذمته فطعن فيها المجنى عليه بالتزوير كان للمحكمة

أن تسمع دعوى التزوير وتفصل فيها ( قانون العقوبات أحمد بك أمين ص ٨٠٢ و ٨٠٣ والمراجع

التي بالهامش ) « وحيث انه ليس بصحيح ما يذهب اليه المدعون من أن أنذار ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٣

كان يحوي فقط عزلاً للمتهم من التوكيل إذ بمراجعة

يتضح أنهم طالبوه أيضاً بدفع ما لهم عنده من نقود ومستندات وأوراق وخلافه

» وحيث أنه يتضح من مراجعة صحيفة الدعوى الحالية أنها أعلنت بتاريخ ٢٤ ديسمبر

سنة ١٩٣١ فتكون قد أقيمت بعد أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ الجريمة

» وحيث انه مادام قد سقط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضي المدة فيتعين عدم قبول

الدعوى المدنية طبقاً لنص المادة ٢٨٢ من قانون تحقيق الجنايات

( قضية النيابة وآخر ضد تاسيوس سليمان رقم ٣٨٣٩ سنة ١٩٣٣ من رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسن نجيب وعبد

العزيز محمد محمود ومحمد توفيق رفقي وحضور حضرة محمد أفندي محرم كبل النيابة )

٢٩٠

### محكمة المنصورة الكلية الأهلية

٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣

١ - منك عرض . لمس العورات . جنابة .

٢ - منك عرض . وجه المرأة . ليس عورة .

### المبادئ القانونية

١ - ليس كل مساس أو ملامسة لجسم المجنى عليها مع توفر القصد الجنائي يعتبر جنابة هتك

عرض بل يجب أن يكون هذا المساس بجزء من أجزاء الجسم فيما يعبر عنه بالعورات التي يحرص

الانسان على صونها وحجبها عن ملامسة الغير فاذا بعد عن العورات فهو جنحة فعل فاضح إذا

وقع في العلانية وقد تركت محكمة النقض والابرار لمحكمة الموضوع تقدير هذه العورات

واستقصائها حسب المستوى الخلقي والبيئة الاجتماعية والعرف الشائع .

٢ - وجه المرأة ليس عورة في نظر الشريعة الاسلامية ولا في نظر المجتمع المصري وعادات



أهل الريف وحالهم . ومن ثم فتقيل امرأة من الفلاحات في وجهها ليس جناية هتك عرض بل هو جنحة فعل على فاضح .

### المحكمة

« حيث ان التهمة ثابتة على المتهم من قول المجنى عليها ناهية بنت زين الدين خليل انها بينما كانت تغسل قدميها في مياه وابور مرسق في المزارع على مقربة من الطريق العام ومعها مباركة بنت محمد وموسى المستكاوي إذا قبل المتهم وطلب منها ان تغسل له قدميه ايضا فرددته بعنف وقول جرح فمال اليها بغتة وقبلها في وجنتيها دون أن يمسك بها او تمس يده اى جزء من اجزاء جسمها وتدخل الشهود الحاضرون في الأمر ومضت المجنى عليها الى بيتها فقابلت المتهم عند غيظه وافهمته انها ستبلغ العمدة فشتها وضربها بالفرقة على وجهها وفخذها ضربا ترك اثر اثبته كشف مفتش الصحة المرفق وقد شهد الشاهد ان امباركة بنت محمد وموسى المستكاوي بما يؤيد اقوال المجنى عليها هذه وشهد شيخ البلد محمد حمن ابو برى بان المجنى عليها بلغت بما وقع من المتهم بعد عودتها الى البلد كما قرر العمدة بتبايغه بذلك وانه بحث عن المتهم فلم يجده في ليلة الحادثة - وقد اعترف المتهم في تحقيقات النيابة بعد ان حاول الانكار في بادىء الأمر بانه قبل المجنى عليها على الصورة التي شرحتها وانه فعل ذلك مزاحا ولا عبرة بانكار المتهم امام حضرة قاضى الاحالة لما هو ظاهر من ان انكاره غير جدى تنكره الأدلة المثبتة للجريمة عليه - وقد اعترف امام هذه المحكمة بها - اما القول بانه فعل ذلك مزاحا فامر ينقضه ما هو وارد في اقواله من أنه لم يسبق له ان قبل المجنى عليها فضلا عن أن المقام لم يكن مقام مزاح بعد ان رددته المجنى عليها عن الكلام معها بالقول الجارح

وقد كذبه شاهداه احمد الهلالى وعبد العليم مصطفى فيما استشهد به من أن له عادة بالمزاح مع المجنى عليها .

« وحيث انه يتبين مما تقدم ان ما وقع من المتهم ثابت كل الثبوت ويتعين البحث في التطبيق القانوني أهو فعل فاضح أم هتك عرض

« حيث ان احكام محكمة النقض الصادرة

في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ و ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١

و ٤ يناير سنة ١٩٣٢ قد جرت بأن جناية هتك

العرض هي كل فعل مخجل بالحياء فيه مساس

بجسم الانسان فيما يعبر عنه بالعورات من المواضع

التي تدعو الفطرة الى صونها وحجبها عن الغير

وجعلت هذا الضابط الذي استمدته من عنوان

الجريمة نفسها (وهو هتك الحياء العرضي) هو الفارق

بين هذه - الجناية وبين جنحة الفعل العلني

الفاضح - هذه الجنحة التي لا يصل فيها الاخلال

بالحياء الى عرض الانسان وذات نفسه التي يصونها

عن كل ما جل وقل من افعال الفحش ويدخل

في ذلك الاخلال بمحيائه فيما هو من شرفه وما

يعتبر سبة وخدشا - وجعلت المرجع في ذلك

الى المستوى الخلقي والبيئة الاجتماعية والعرف الشائع

« وحيث انه بعد حكم النقض المؤرخ ٢٢ نوفمبر

سنة ١٩٢٨ والذي هو دستور التفريق بين هاتين

الجريمتين قد صدر الحكم المؤرخ ١٢ مارس سنة

١٩٣١ معرفا القصد الجنائي لجناية هتك العرض

بأنه نية الاعتداء على موضع العفة من المجنى عليه

بغض النظر عن الباعث الذي قد يكون شهوة

أو انتقاما

« وحيث انه يتضح من كل هذا ان الضابط

لهتك العرض هو الاستطالة على جسم المجنى عليه

في المواضع التي تعتبر من عوراته ويحرص على

صونها عن نظر الغير وملاسته وليس كل اعتداء



على جسم المجنى عليه فيه خدش لحياثه من ناحية الغرض الذي سبق تعريفه التعريف المتقدم اذ ان ملامسة ذراع رجل أو منكب أو قدمه مع فرض توفر القصد الجنائي حسبما شرحت محكمة النقض لا يمكن ان تعد هذه الملامسة جنائية هتك عرض اذ هي لم تصل الى حد الاخلال بعرض هذا الرجل ولم تبذل ما يصونه من ذات نفسه من العورات التي يحرص على حجبها - يؤكد هذا التفسير حكم محكمة النقض الصادر في ٤ يناير سنة ١٩٣٢ الذي حرص على ان يعتبر الفعل الذي وقع من المتهم (وهو ضم المجنى عليها وتطويقها بين زراعيه) بأن فيه مساسا بعرضها اذ ان جسم المتهم قد لمس ولا ريب جزءا من جسمها داخل في حكم العورات فكان المحكمة تعني أنه لو خلا فعل المتهم من هذه الملامسة لما كان فيه هتك عرض فجرد اللمس للجسم ليس في ذاته هتك عرض ما دام بعيدا عن العورات « وحيث انه يظهر من كل ما تقدم أن محكمة النقض قد تركت للمحاكم استقصاء ما هو من العورات وما هو ليس منها مسترشدة بالعرف الجاري وأحوال البيئة الاجتماعية اذ ان ما قد يعد عورة في بلد متحضر قد لا يعتبر كذلك في أوساط الهمج

« وحيث انه للبحث وراء تعيين العورات في الرجل والمرأة ترى المحكمة ان تستعين ايضا بأحكام الشريعة الإسلامية ومن المجمع عليه ان وجه المرأة ليس عورة كما ان الوسط الاجتماعي للفلاحين وعادات اهل الريف وحالهم في الوقت الحاضر لا يجعاه كذلك إذا غلب نساء الريف سافرات لا يحجبن وجوههن عن الرجال ولا يعتبرن ان هذا الجزء من أجسامهن عورة ينبغي سترها - ونفس المجنى عليها في هذه القضية كانت كاشفة الوجه بين الرجال بل كانت تغسل قدميها في الطريق على مرأى منهم ولم يخطر ببالها ان في ذلك اخلال

## بجائها العرضي

« وحيث انه يستخلص مما سلف ان تقبيل المتهم للمجنى عليها في وجهها دون ان يمسك بأي جزء من أجزاء جسمها أو يمس موضعاً من مواضع عوراتها هو فعل لم يبلغ مبالغ هتك العرض بل هو فعل فاضح وقع في العلانية طبقاً للمادة ١٤٨ عقوبات إذ حصل وسط المزارع قريبا من الطريق العام - وهذا ما تكاد تجمع عليه أحكام المحاكم في فرنسا وأراء الشراح كجارو وجارسون إذ تقول ان مجرد التقبيل فعل فاضح لم يخل بعرض المجنى عليه وإن كانت بعض الأحكام والآراء قد جرت شوطا بعيدا في حسابان أفعال أخرى أكثر شططا من قبيل الفعل الفاضح تمشيا مع ظروف فرنسا الاجتماعية وعاداتها المحلية مما لا يتفق وحالتنا الاجتماعية (راجع جاردو جزء ٥ بند ١٨٢٠ وجارسون بند ٩ المادة ٣٣٠ ودالوز ١٨٥٦ - ٢ - ٣٠٢)

« وحيث انه من ذلك يكون ما وقع من المتهم جنحة منطبقة على المادتين ٢٤٠ و ١٤٨ ع

« وحيث ان هذه المحكمة لا ترى محلا للبحث فيما ذهبت اليه محكمة أول درجة من مخالفة محكمة النقض بخصوص الحد الأدنى لعقوبة الجنائية التي تحول الى محكمة الجنح بالقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بعد اعتبار الواقعة جنحة بالوصف المتقدم وترى تأييد العقوبة المحكوم بها على المتهم لهذا السبب خصوصا وان ما وقع من المتهم أمر يستدعي الشدة

( قضية النيابة ضد محمد عبد الحيد طه الشهير برشاد رقم ٢٣٣٠ سنة ١٩٣٣ برئاسة وعضوية حضرات ابراهيم عارف بك رئيس المحكمة ونجيب جوهره وطاره رashed وحضور حضرة محمد افندي يوسف القلماوى وكيل النيابة )

٢٩١

## محكمة المنصورة الكلية الاهلية

٢٤ مارس سنة ١٩٣١

١ - اجارة . وصى . تقيدها بقانون المجالس الحسنية . لى . عدم  
تقيدها سلطته فى التأجير بأى قيد .٢ - اجارة . عقدها لمدة أكثر من ثلاث سنوات . حق القاصر  
وحده فى انقاصها لمن البلوغ أو وصيه الجديد .٣ - قوة الشيء المحكوم فيه . حكم مدنى . تنفيذ . عدم جواز  
المنافسة فى صحة السند . حقها قاصر على مناقشة  
أدلة الاتهام لتحديد مركز المتهم .٤ - اجارة . مستأجر . تعرض ماذى . ضمان المؤجر قاصر  
على التعرض المبني على سبب قانونى

## المبادئ القانونية

١ - ان المادة ٣٦٤ من القانون المدنى بعد  
أن قيدت حرية تصرف الولى أسوة بالوصى  
بالنسبة لمدة تأجير أطيان القاصر المشمول  
بولايته جعلت الفكالك من هذا القيد بيد السلطة  
التي من خصائصها الحكم فى مسائل الأوصياء  
وهى فى مصر المجالس الحسنية وبالرجوع إلى  
قانون هذه المجالس رقم ٤ لسنة ١٩٣١ يتبين  
أنه لم يقيد تصرف الولى بشأن إيجار أطيان  
القاصر بأى قيد أسوة بما قيد به الوصى من  
التصرفات فى المادة ٢١ من القانون السالف  
ذكره الأمر الذى يستنتج منه أن الولى لا يدخل  
فى حكم هذه المادة وتبقى له السلطة التى خولها  
إياه قانون الأحوال الشخصية من حيث  
التصرف والادارة فيما يتعلق بأموال من هو  
تحت ولايته والشرعية الإسلامية تجيز له إيجار  
أموال القاصرين من غير تحديد للبدء .

٢ - أن الذى يملك طلب انقاص مدة  
الايجار تطبيقاً لنص المادة ٣٦٤ من القانون

المدنى الى ثلاث سنوات انما هو القاصر بعد  
بلوغ سن الرشد أو وصيه الجديد  
٣ - ليس للمحكمة الجنائية بعد الفصل نهائياً  
من المحكمة المدنية بتزوير سند أن تناقش صحة  
هذا السند وكل ما تملكه فى هذه الحالة اذا  
ما رفعت اليها الدعوى العمومية عن السند  
المقضى مدنياً بتزويره هو مناقشة أدلة الاتهام  
لمعرفة أن كان المتهم ارتكب جرماً يستحق  
عليه العقاب أم لا .

٤ - عند الفصل فى مسئولية المؤجر عن  
التعويض الذى يطلبه المستأجر منه بسبب  
تعرض له من الغير يجب التمييز بين التعرض  
المادى والتعرض القانونى الصادرين من الغير  
ففى الحالة الأولى للستأجر أن يقاضى المتعرض  
له ليطالب منه تعويض الضرر الذى أصابه أما  
اذا كان التعرض من الغير مبنياً على سبب  
قانونى كأن يدعى الغير أنه مالك للعين المؤجرة  
ويطالب المستأجر بتسليمها له فإن المؤجر  
فى هذه الحالة يضمن نتائج هذا التعرض سواء  
أنجح المتعرض فى دعواه أم أخفق فيها وسواء  
أكان الأساس الذى بنى عليه التعرض  
صحيحاً أو ظاهر الفساد وسواء أكان المؤجر  
حسن النية أو سيئها لأنه لا تأثير لحسن النية  
الا فى تقدير التعويض لا فى الالتزام به ، ،

## المحكمة

« من حيث ان المدعى يرتكن فى دعواه  
على أنه استأجر من مورث المدعى عاينهما الاولين  
المرحوم عبد الجابر احمد قرايطه افدنه بمقتضى عقد  
ايجار تاريخه ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لمدة عشر

سنوات تنتهي في ديسمبر سنة ١٩٣٣ ونص في عقد الايجار السالف ذكره على انه اذا حصل تعرض للمستأجر المذكور ولم يمنعه المؤجر فيكون له الحق في طلب عشرين جنيتها تعويضا عن كل فدان وبعد تاريخ هذه الاجارة تعرض له المدعى عليه الأخير بأن رفع عليه دعوى مستعجلة يطلب تسليم الاطيان المؤجرة له وقضى استئنافيا لمصلحة المتعرض السالف ذكره واستلم الاطيان بموجب ذلك الحكم فرفع المؤجر له دعوى المالكية وقضى فيها استئنافيا لمصلحته وبعد ذلك رفع هو اي المدعى دعوى مستعجلة أمام محكمة ديروط بطلب تسليم الاطيان المؤجرة له لينتفع بزراعتها في المدة الباقية من عقد الايجار فحكم لصالحه بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وأيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٣١ وجعل اساس التعويض خمسة عشر جنيتها للقدان الواحد من الاطيان المؤجرة عن كل سنة من سني التعرض التي قدرها بسبع سنوات وطلب الحكم له بالمبلغ المطلوب وقدره ٦٢٥ مليما و ٥٥٥ جنيتها أصليا على المدعى عليهما الاولى والثانية من تركة مورثهما المرحوم عبد الجابر احمد ومن باب الاحتياط على المدعى عليه الأخير

« ومن حيث انه يجب أن يلاحظ بادي ذي بدء ان مدة التعرض الحقيقية هي ست سنوات فقط لأنه ثابت من الاطلاع على اوراق الدعوى ان المدعى عليه الأخير استلم الاطيان المؤجرة للمدعى بموجب محضر تسليم رسمي بتاريخ ٦ اغسطس سنة ١٩٢٤ فيعتبر ذلك التاريخ مبدأ التعرض الذي استمر حتى آخر سنة ١٩٣٠ الزراعية أي لمدة ست سنوات زراعية فقط

« ومن حيث ان محصل دفع المدعى عليه الأخير هي ما يأتي ( اولا ) ان المؤجر للمدعى أجر له بصفته وليا على ولده القاصر فما كان يجوز

له تأجير اطيان ابنه لأكثر من ثلاث سنوات عملا بنص المادة ٣٦٤ مدني ( ثانيا ) أنه حكم نهائيا لمصلحته في الدعوى الجنائية التي رفعت عليه من النيابة العمومية على أساس ان عقد القسمة الذي كان يرتكن عليه في اثبات ملكيته للأطيان المؤجرة للمدعى صحيح ( ثالثا ) ان علاقة المدعى هي مع المؤجر له شخصيا وان لا شأن له به .

« ومن حيث ان المادة ٣٦٤ مدني نصت على ان الايجار المعقود من وصي أو ولي شرعي لا يجوز ان يكون الالمدة ثلاث سنين مالم تأذن المحكمة التي من خصائصها الحكم في مسائل الأوصياء بازديدها فيتعين البحث فيما اذا كان هذا القيد يسرى على مورث المدعى عليهما الاولى والثانية أم لا وفي كيفية الخلاص منه

« ومن حيث ان المادة السالف ذكرها بعد ان قيدت حرية تصرف الولي اسوة بالوصي بالنسبة لمدة تأجير اطيان القاصر المشمول بولايته جمعات الفكاك من هذا القيد بيد السلطة التي من خصائصها الحكم في مسائل الأوصياء وهي في مصر المجالس الحسبية وبالرجوع الى قانون هذه المجالس رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١ يتبين انه لم يقيد تصرف الولي بشأن ايجار اطيان القاصر بأي قيد اسوة بما قيد به الوصي من التصرفات في المادة ٢١ من القانون السالف ذكره الأمر الذي يستنتج منه أن الولي لا يدخل في حكم هذه المادة وتبقى له السلطة التي خولها إياه قانون الاحوال الشخصية من حيث التصرف والادارة فيما يتعاقق باموال من هو تحت ولايته والشريعة الاسلامية تميز له ايجار اموال القاصر من غير تحديد للمدة ( راجع في ذلك كتاب عقد الايجار للاستاذ عبد الرزاق السنهوري ص ٨٠ بند ٦٠ ) « ومن حيث انه مما يجب ملاحظته ايضا بخصوص القيد الوارد في المادة ٣٦٤ مدني السالف



ذكرها ان الذي يملك طلب انقاص المدة الى ثلاث سنوات انما هو القاصر وحده بعد بلوغ سن الرشد وليس في الدعوى الحالية ما يدل على ان القاصر الذي كان مشمولاً بولاية المرحوم عبد الجابر احمد استعمل هذا الحق بعد بلوغه سن الرشد ولا يصح للمدعى عليه الاخير استعماله نيابة عنه

« ومن حيث ان الدفع الثاني للمدعى عليه الاخير في غير محله ايضا لانه من المقرر فقها وقضاء انه ليس للمحكمة الجنائية بعد الفصل نهائيا من المحكمة المدنية بتزوير سند ان تناقض صحة هذا السند وكل ما تملكه في هذه الحالة اذا ما رفعت اليها

الدعوى العمومية عن السند المقضى مدنيا بتزويره هو مناقشة أدلة الاتهام لمعرفة ان كان المتهم ارتكب جرما يستحق عليه العقاب ام لا (راجع في ذلك الحكم الصادر بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ من محكمة استئناف مصر الاهلية والمنشور بالحماماه في السنة الثانية عشرة ص ٤٣ والحكم الصادر منها بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ والمنشور بالحماماه في السنة الثانية عشرة ص ٧٦١) « ومن حيث انه للفصل في الدفع الثالث

السا ل ف ذكره المتضمن ان لاعلاقة بين المدعى والمدعى عليه الاخير تميز مقاضاته يجب التمييز بين التعرض المادى والتعرض القانونى الصادرين من الغير في الحالة الاولى وحدها يجوز للمستأجر ان يقاضى المتعرض له ماديا ويطلب منه تعويض الضرر الذي أصابه ولا يسوغ له في هذه الحالة الرجوع على المؤجر له لأنه لا يضمن التعرض المادى الصادر من الغير كما يستفاد من نص المادة ٣٧٤ مدنى ومن أمثلة التعرض المادى الغصب أما اذا كان التعرض من الغير مبنيا على سبب قانونى كأن يدعى الغير انه مالك للعين المؤجرة ويطلب المستأجر بتسليمها له كما فعل المدعى

عليه الاخير في هذه القضية فان المؤجر في هذه الحالة يضمن نتائج هذا التعرض سواء نجح المتعرض في دعواه أم اخفق فيها وحتى لو كان الأساس الذي بنى عليه التعرض ظاهر الفساد ويكون للمستأجر في هذه الحالة مقاضاة المؤجر له بطلب التعويض المستحق له ولو كان حسن النية في تأجيريه لانه لا تأثير لحسن النية الا في مقدار التعويض لا في الالتزام به (راجع في ذلك شرح كتاب عقد الايجار للاستاذ عبد الرازق احمد السنهورى ص ٣١١-٣١٨ وشرح عقد الايجار للاستاذين Baudry-lacantineri et Wahl جزء ١ طبعة سنة ١٩٠٦ ص ٣٠٣ بند ٥٣٩ و ص ٣٠٤ بند ٥٤٠ و ص ٣٠٨ بند ٥٤٧ و ص ٣٠٩ بند ٥٥٠)

« ومن حيث انه يتضح مما تقدم ان الدعوى على أساس قبل المدعى عليهما الاولين بصفتهما الوارثين للمؤجر المرحوم عبد الجابر احمد وان لاجل للفصل في الطلب الاحتياطى قبل المدعى عليه الاخير وبالتالى دعوى الضمان الموجهة من الاخير للمدعى عليهما الاولى والمدعى عليهما الاولى والثانية الحق في مقاضاته بطلب التعويض المستحق لها قبله بدعوى مستقلة وانما يتعين الان تحديد مقدار التعويض المستحق للمدعى بسبب حرمانه من الانتفاع بزراعة الاطيان المؤجرة له مدة ست سنوات ابتداء من سنة ١٩٢٥ الزراعية الى سنة ١٩٣٠ الزراعية بما فيها السنة الاخيرة المذكورة

« ومن حيث ان المحكمة تقدر هذا التعويض بمبلغ ١٥٠ قرشا عن الفدان الواحد ملاحظة في هذا التقدير العوامل الآتية: وهى مقدار الايجار المتفق عليه وقدره ٥٠٠ قرشا للفدان في السنة وان المدعى لم يدفع شيئا من هذا الايجار في المدة التى حرم فيها من الانتفاع بالاطيان

المؤجرة ولم يبذل أى مجهود فى زراعة الارض وخدمتها وان المؤجر له كان حسن النية فى تأجيرها له بدليل ان المعارض أخفق نهائياً فى دعواه ويمثل مبلغ التعويض السالف ذكره مقدار ما فات المدعى من الربح المشروع بسبب تعرض المدعى عليه الاخير له وهذا الربح مستفاد من تمسكه بالعقد عن المدة من ابتداء سنة ١٩٣١ الى نهاية مدة الايجار فى ديسمبر سنة ١٩٣٣ اما تقدير المدعى التعويض المستحق له بخمسة عشر جنيهاً عن الفدان فى السنة ففضلاً عن انه لا يرتكن على أساس اقتصادى ثابت فلا مبرر له من ظروف الدعوى ولا ترى المحكمة فائدة من تعيين خبير زراعى فى هذه الحالة لمعاينة الاطيان المؤجرة لان خبرته الفنية فى المواد الزراعية قاصرة فى هذه

الحالة عن الاطيان بالعوامل السالف ذكرها المستفادة من ظروف الدعوى واحكام القانون ولا مراعاة فى ان هذه العوامل تأثيراً عظيماً فى تحديد مبلغ التعويض

«ومن حيث انه على اساس السالف ذكره يكون مقدار التعويض المستحق للمدعى قبل موث المدعى عليهما الاولى والثانية مبلغ ٦٢٥ مليماً و٤٧ جنيهاً وهو ما يتعين الحكم به عليهما للمدعى من تركه مورثهما المرحوم عبد الجابر احمد مع المصاريف المناسبة ومقابل اتعاب المحاماة ( قضية محمد عبد الله يوسف وحضره الاستاذ حسين ابو زيد ضد السيد جلابنت كيلاني وآخرين وحضره عن الاولى والثانية الاستاذ محمد حماد الحسيني وعن الثالث الاستاذ شفيق حنا رقم . . رئاسة وعضوية حضرات القضاة احمد حلى وانيس غالى والسيد مجاهد سبع )

## القضايا المستعجلة

٢٩٢

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

١١ يوليو سنة ١٩٣٣

١ - بنك التسليف الزراعى . الحجز الادارى . وفاء لديونه . معناه .

٢ - حراسة . دائن لاشد الملاك . عدم جواز اتخاذ اجراءات تنفيذ فردية .

٣ - حراسة . للاحاق الثمار بالعقار .

المبادئ القانونية

١ - اجازة توقيع الحجز الادارى لاستيفاء

دين بنك التسليف الزراعى قبل الافراد ليس

إلا تسهيلاً فى الاجراءات للبنك لا يغير من طبيعة

الدين كدين مدنى ولا يلحقه بمال الحكومة .

٢ - لا يجوز للدائن أن يتخذ اجراءات تنفيذ فردية على مال مدينه الموضوع تحت الحراسة القضائية بل يتعين عليه التنفيذ تحت يد الحارس ٣ - لو احتملت هذه القاعدة جدلاً فى حالة الحراسة التى تقام للشيوخ فى الملك بين المدين وباقي الشركاء فلا شبهة فيها إذا كان سبب الحراسة هو إلحاق ثمار العقار به . فالحراسة فى هذه الحالة إنما تحقق حكماً عاماً للقانون يخصص به ريع العقار للدائنين المسجلين ويلحقه بالعقار نفسه يوزع بينهم كشمته طبقاً لاحكام التوزيع .

ولا يرد على ذلك أنه يتعين أن يصدر حكم الحراسة فى وجه جميع الدائنين حتى يكون حجة

عليهم فليس للدائن العادى حق معين يتعلق بعقار مدينه فلا يفرض على الدائنين العديدين العلم به وتوجيه الدعوى إليه .

على أن فساد هذا الرأي يبدو أكثر وضوحاً بالنسبة للدائنين اللاحقين لحكم الحراسة فلا يتصور توجيه الدعوى إليهم كما لا يتصور ألا تلزمهم الحراسة .

المحكمة

« حيث ان الدعوى تتحصل في أنه في يومى ١١ و ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ أوقع صراف ناحية زاوية أبو مسلم مركز ومديرية الجيزة حجزين اداريين على زراعة ٦ قراريط و ١٠ فدادين من أطيان عزبة عبد السلام منزرعة قمح وترمس وخيار وخضروات أخرى ، وعلى أتومبيل حرت فور دسن . وحدد لبيعها يومى ٢٧ يونيه و ١٨ يوليه سنة ١٩٣٣ وذلك وفاء لسلفة زراعة مطلوبة من عبد السلام افندى عثمان لبنك التسليف الزراعى - وبما أن المدعى معين حارساً قضائياً على عزبة عبد السلام افندى عثمان وأخوته بحكم صدر من حضرة قاضى الأمور المستعجلة بمحكمة مصر - فقد رفع هذه الدعوى طلب فيها الحكم ببطلان الحجزين المتوقعين - وفي جلسة المرافعة عدل طلباته الى ايقاف البيع . وسنده في ذلك أن التنفيذ يجب أن يكون بالحجز تحت يده على ما يخص المدين لا على مال معين بدعوى أنه مملوك له

« وحيث ان المدعى عليهما دفعا الدعوى بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظرها . وبعدم اختصاص هذه المحكمة بنظرها وببطلان صحيفتها » وحيث أن مبنى الدفع الأول أن القانون نمرة ٥٠ سنة ١٩٣١ أجاز لبنك التسليف الزراعى تحصيل ديونه بطريق الحجز الادارى كالأموال

الأميرية - فهذا الحجز أمر ادارى يمتنع على المحاكم العاؤه أو ايقاف تنفيذه بمقتضى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

« وحيث أنه لا نزاع في أن المحاكم اختصاص البحث فيما اذا كان الأمر المطلوب الغائه أو ايقافه هو أمر ادارى أو غير ادارى . فانها بذلك تبحث قاعدة من قواعد اختصاصها وليس في ذلك خطر عايبها . انما كل ما يمتنع عليها هو أن تعرض للأمر بالغاء أو ايقاف أو تفسير بعد أن تبين صفته الادارية . وهذا التفسير يتمشى تماماً مع أساس الفكرة في المادة ١٥ من لائحة الترتيب وهى قاعدة الفصل بين السلطات

« وحيث ان القول بالعكس يؤدي الى حالة غريبة شاذة . اذ يعتبر كل عمل تأتبه الحكومة أمراً ادارياً . والحكومة كالأفراد قد تتدخل في معاملات مدنية . وقد تدعى ديناً على الغير فتحجز عليه وقد يكون بريئاً منه فلا يقبل ايقاف التنفيذ عليه لمجرد ان عمل الحكومة هو تصرف ادارى ؟ » وحيث ان البداهة ذاتها ترفض هذه النتيجة فان اجراءات الحكومة لاستيفاء ما على الافراد من الديون يجب أن تخضع لأحكام قانون المرافعات ولاختصاص المحاكم المدنية

« وحيث ان اجازة توقيع الحجز ادارياً لاستيفاء دين بنك التسليف الزراعى قبل الافراد ليس الا تسهيلاً في الاجراءات للبنك لا يغير من طبيعة الدين كدين مدنى ولا يلحقه بمال الحكومة » وحيث انه بذلك تكون المحاكم الأهلية مختصة بنظر هذه الدعوى ويتعين رفض الدفع الأول » وحيث ان قوام الدفع الثانى أن طلب الغاء الحجزين هو طلب يمس موضوع حق البنك ويخرج عن اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بطبيعته . » وحيث ان المدعى عدل دعواه الى طلب ايقاف البيع المحدد لتنفيذ الحجزين المذكورين وهو



تعديل ينسحب الى الطلبات الأولى فيزيلها ويزيل معها ما يتعلق بها من دفع للمدعى عليهما فتصبح دعوى جديدة تقوم مقام الدعوى الأولى . ولا يجب أن يكون للمدعى عليهما اعتراض على ذلك . فقد وجهت اليهما وقبلاها

« وحيث انه لا شبهة في اختصاص المحكمة بنظر طلب ايقاف البيع فيتعين رفض هذا الدفع » وحيث ان مؤدى الدفع الثالث أن صحيفة الدعوى لم تشمل بيانا كافيا لموضوعها . على أن المحكمة لا ترى ذلك فان فيها بيانا بالحجزين وسند المدعى في طلب ايقاف تنفيذهما بالبيع . وهذا يكفي بداهة . ولذلك يتعين رفض هذا الدفع ايضا

### في الموضوع

« وحيث أن المحكمة ترى أن تبدأ بمجلاء نقطة أولى في البحث هي . - أولا - أنه ليس لبنك التسليف الزراعي حقا عينيا متعلقا بالخصولات المحجوز عليها فهي ليست ناتجة من البذرة والسماد المبعة لمدينه . فقد كان تاريخ البيع في أول سنة ١٩٣٢ الزراعية والمحجوز عليه خضروات وقمح لا تبدأ الزراعة فيه من سنة ١٩٣٢ - ثانيا - أن دعوى الحراسة القضائية التي أقامت فيها هذه المحكمة المدعى حارسا على مال جميع الشركاء كانت موجهة الى دائنين مسجلين له اتخذوا اجراءات نزع ملكية حصه في الأطيان الشائعة وقد طلبوا إقامة حارس عليها للاحق ثمارها بها فقضت المحكمة بذلك وكلفت الحارس بأن يودع حصته في الربيع في خزانة المحكمة حتى تنتهي اجراءات البيع - ثالثا - ان حصه عبد السلام افندي عثمان هي حصه شائعة فلا يصح توقيع الحجز على زراعة جزء مفرز من الأطيان على اعتبار انها ملك لاحد الشركاء دون الآخر » وحيث انه بذلك لا يكون موضع البحث هو

في حق الدائن في اتخاذ اجراءات فردية بالتنفيذ على مال مدينه الموضوع تحت الحراسة القضائية على اطلاقها . بل في التنفيذ على مال تعلق به حق عيني لدائنين مسجلين . كل مهمة الحارس القضائي هو ايداعه في خزانة المحكمة تحقيقا لحكم القانون في الحاق الثمار بالعقار . . .

« وحيث ان بين الحالين فرقا ظاهرا فاذا جاز القول أن الحراسة التي تقام للشيوع في الملك ليست الا توحيدا للإدارة لا يحتج بها على الدائنين الفرديين للملاك الشائعين وهو قول في ذاته غير صحيح . فان الحراسة في هذه الحالة ليست وكالة من الملاك للحارس بل قضاء من المحكمة تقدر فيه توفر اركانها معينة تستلزمها الحراسة وتغل به يد الملاك جميعا عن أى عمل من اعمال الإدارة وهي في ذلك كالحجر وما إليه . والحارس انما يمثل جهة القضاء التي اقامته فيتبعها حتى في جنسيتها اهلية أو مختلطة - إذا جاز هذا القول في الحراسة للشيوع . فلا يجوز بداهة في الحراسة للاحاق الثمار بالعقار فهي انما تحقق حكما عاما للقانون انما يخصص به ريع العقار للدائنين المسجلين ويلحقه بالعقار نفسه يوزع بينهم كشمه طبقا لاحكام التوزيع »

« وحيث انه لا يرد على ذلك انه يتعين أن يصدر حكم الحراسة في وجه كل الدائنين حتى يكون حجة عليهم . فليس للدائن العادي حقا عينيا يتعلق بعقار مدينه أو بغلته يفرض على الدائنين المسجلين أو الملاك الشائعين العلم به لتوجيه الدعوى اليه - على ان فساد هذا الرأي قد يبدو أكثر وضوحا بالنسبة للدائنين اللاحقين لحكم الحراسة . فان حقهم لا ينشأ إلا بعد الحراسة فلا يتصور بداهة توجيه الدعوى اليهم كما لا يتصور الاقيدهم الحراسة والا كان بقاؤها معلقا على إرادة أحد

الملاك فيستدين ديناً سورياً أو جدياً ليتخلص من أثر الحراسة

« وحيث انه بذلك لا يجوز لأحد الدائنين التنفيذ على مال معين باعتباره ملكاً لمدينه بل يجب التنفيذ تحت يد الحارس. وقد قضت محكمة النقض بذلك (راجع الحكم بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ المحاماة السنة ١٣ العدد الخامس رقم ٢٦٣) » وحيث انه لا يرد على ذلك ما ذهب اليه دفاع المدعى عليه الاول ان المدعى لم ينفذ حكم الحراسة باستلام الاطيان موضوعها فليس لازم حتماً ان يكون الاستلام بمحضر رسمي . فقد يحصل باتفاق ذوى الشأن بغير حاجة لاجراءات رسمية فضلاً عن أنه ثابت من محضر الحجز المقدم من المدعى أن شركة كورم قد أوقعت به الحجز تحت يد المدعى وفاء لدين لها على عبد السلام افندى عثمان في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ومجرد ان يتخاطب الصراف في محضر الحجز مع عبد السلام افندى عثمان ليس معناه زوال الحراسة قانوناً . وليس لقوله في محضر الحجز أنه وجده واضعاً يده على الزراعة حجة ما وحتى مع التسليم به جديلاً لا يعنى الا أنه يقوم بعمل من اعمال الادارة نيابة عن الحارس . فان صفة هذا الأخير هي الصفة القانونية التي تقوم في الاصل » وحيث اخيراً وبغض النظر عن البحث المتقدم فانه ثابت من حكم الحراسة أن الملكية شائعة بين عبد السلام افندى عثمان وباقي الورثة . وهذا الشيوع لا يحجز للبنك أن يدعى لمدينه نصيباً مقرراني الزراعة فيحجز عليها بل أن لكل المالكين حصة شائعة فيه . فلا يجوز الحجز عليها وفاء لدين عبد السلام افندى فقط

« وحيث أن من جميع ما تقدم ترى المحكمة البيع إيقافاً المحدد له يومى ٢٧ يونيه و ١٨ يوليه

سنة ١٩٣٣

(قضية الاستاذ عبد الباقي عثمان بصفته ضد بنك التسليف الزراعى رقم ٤٢٩ سنة ١٩٣٣ رئاسة حضرة القاضى محمد على رشدى)

٢٩٣

محكمة مصر الكلية الاهلية

قاضى الامور المستعجلة

٨ يونيو سنة ١٩٣٣

اختصاص قاضى الامور المستعجلة . الآلات والعدد والكتب .

اللازمة لحرقة المدين . التفرقة بين ما هو لازم منها وما هو غير لازم . اختصاص قاضى الموضوع . حداختصاص

قاضى الامور المستعجلة .

المبدأ القانونى

لا يختص قاضى الامور المستعجلة بالتفريق بين ما هو لازم من الآلات والعدد والكتب لحرقة المدين . وما هو غير لازم منها فان تقييد ذلك هو من اختصاص قاضى الموضوع . إلا أن له تقدير ما إذا كانت المنقولات المحجوز عليها هي آلات وعدد وكتب بغض النظر عما إذا كانت لازمة أو غير لازمة لحرقة المدين . القول بالعكس معناه أن يمتنع التنفيذ على كل ما فى عيادة الطبيب أو المحامى أو الصانع بغير تفرقة وفى ذلك خروج صريح على نص المادة ٤٥٥ مرافعات المحكمة

« حيث ان سند هذا الاشكال ان المنقولات المحجوز عليها هي جميعاً ادوات لازمة لعمل المدعى وهو طبيب فلا يجوز التنفيذ عليها قانوناً وقد رفع المدعى فعلاً دعوى موضوعية بطلب بطلان الحجز المتوقع عليها

« وحيث ان المادة ٤٥٥ مرافعات تتناول الاحوال التي يمتنع فيها التنفيذ استثناء من القاعدة العامة ان كل مال المدين ضامن لما عليه من الديون

فلا يجب التوسع في تفسيرها او القياس عليها .  
 فاذا جاز القول بان عبارة الصانع تتناولهم ولو وصلوا  
 الى درجة كبيرة من الرقى كالطبيب والمحامي .  
 فان الخطر في التنفيذ يجب الا يتعدى الآلات  
 والعدد او الكتب اللازمة للحرفة او الصناعة  
 » وحيث انه اذا كان مقررا ان تقدير ماهو  
 لازم او غير لازم من الآلات او الكتب هو من  
 عمل قاضي الموضوع فلا يختص قاضي الامور  
 المستعجلة بايقاف التنفيذ او الاستمرار فيه بناء  
 على ما يقدره في هذه التفرقة - الا ان محل ذلك  
 ان تكون المنقولات او الآلات اوعدا او كتباً  
 وهي الجنس الذي يتناوله الخطر . وبذلك يبقى  
 لقاضي الامور المستعجلة اختصاص التفرقة بين  
 هذه الاجناس وغيرها . وهي في الواقع ليست  
 سلطة تقدير فان ضابط التفرقة بين الآلات والعدد  
 وغيرها ظاهر لا يحتمل خلافاً كبيراً - وهي تفرقة  
 لازمة لتنفيذ حكم القانون في المادة ٤٥٥ مرافعات

» وحيث ان القول بالعكس معناه ان يتمتع  
 التنفيذ على كل ما بعيادة الطبيب او مكتب المحامي  
 أو ما في حكمهما من المنقولات بغير تفرقة بمجرد  
 الدعوى انها لازمة لعملهم فان اللزوم الذي جعله  
 المشرع ضابطاً لامتناع التنفيذ لا ينصب إلا على  
 الآلات والعدد والكتب فاذا وجد في مكتب  
 المحامي غرفة يستريح فيها أو وجدت في عيادة الطبيب  
 مرايا أو ثلاجة فهي ليست آلات أو كتب  
 » وحيث ان المحكمة قد استندت إلى هذا  
 الضابط في التفرقة التي اجرتها بين الاشياء التي  
 تعتبر آلات وعدد المدعى وغيرها وأشارت في  
 محضر الحجز على ما يجوز الاستمرار في التنفيذ عليه  
 » وحيث ان المحكمة ترى ان تشمل حكمها  
 بالنفاذ بنسخته الأصلية حتى لا يعرقل اعلانه  
 الاستمرار في التنفيذ المحدد له اليوم  
 ( امثال الدكتور احمد حدى موسى ضد بنك مصر رقم  
 ٣٧١ سنة ١٩٣٣ بالهيئة السابقة )

## قضايا المحاكم الجزئية

٢٩٤

محكمة دكرنس الجزئية

٢٥ مارس سنة ١٩٣٠

- ١ - قاضي الامور المستعجلة . حراسة . رفع الدعوى بها بين  
 المحكم الابتدائي والاستئناف . اختصاصه بها .
  - ٢ - قاضي الامور المستعجلة - اختصاصه - في حالة الخطر . ثابت
  - ٣ - حراسة قضائية . على ساقية . جوازها .
  - ٤ - حراسة . المدعى عليه في الدعوى غير ملية . جوازها .
- المبادئ القانونية

١ - يختص قاضي الامور المستعجلة بنظر  
 دعوى الحراسة متى رفعت في الفترة الكائنة بين  
 صدور حكم ابتدائي وبين رفع استئناف عنه

- ٢ - قاضي الامور المستعجلة مختص مع ذلك  
 بتعيين الحارس إذا كان هنالك خطر من نظرها  
 أمام محكمة الموضوع .
- ٣ - يصح طلب تعيين حارس على ساقية .
- ٤ - كون المدعى عليه في دعوى الحراسة غير  
 ملية . يعتبر خطراً يبرر اختصاص قاضي الامور  
 المستعجلة بنظرها .

المحكمة

» حيث ان المدعى عليه الاول دفع بعدم  
 اختصاص قاضي الامور المستعجلة بنظر الدعوى  
 لأن الدعوى الأصلية المتعاقبة بالفصل في ملكية



الأرض الموجود بها الساقية مطروحة أمام  
محكمة الاستئناف

« وحيث ان الدعوى الحالية رفعت في ١٧  
فبراير سنة ١٩٣٠ مع ان الاستئناف لم يرفع الا  
في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ وتكون الدعوى قد  
رفعت بعد انتهاء الدعوى في المحكمة الابتدائية  
وقبل ان يطرح النزاع أمام المحكمة الاستئنافية  
فلا محل للقول بأن الدعوى الفرعية تتبع الدعوى  
الاصلية لان النزاع لم يكن مطروحاً أمام أى محكمة  
كانت وقت رفع الدعوى الحالية

« وحيث انه فضلاً عما ذكر فانه من المتفق  
عليه بين الشراح أن قاضي الأمور المستعجلة  
مختص بتعيين حارس رزما عن طرح النزاع أمام  
المحكمة الأهلية اذا كان هناك خطر من نظر  
الدعوى الخاصة بالحراسة أمام المحكمة التي ستنظر  
في أصل النزاع

« وحيث ان المحكمة ترى ان هناك خطراً اذا  
لم يستلم الحارس الساقية اذ الحاجة ماسة جداً لئلا ينتفع  
بالأرض التي تعين عليها ولا معنى مطلقاً للحكم  
لتعيين حارس على أرض ليستغلها دون أن تسلم  
اليه الساقية التي هي قوامها ولذلك فيجب رفض  
الدفع كما يجب قانوناً رفض الدفعين الباقيين لانهما  
ليسا مبنيين على سبب قانوني

« وحيث انه يشترط في دعوى الحراسة  
النزاع والخطر وهما متوفران في هذه الدعوى  
للاسباب السابقة ولأن المدعى عليه الأول غير ملء  
(فضية الشيخ محمد مصطفى الفار ضد الشيخ سيد حسن المدني  
وآخرين رقم ٨٩٣ سنة ١٩٣٠ وقادة حضرة القاضي احمد يوسف)

٢٩٥

محكمة أسيوط الجزئية

١٧ يونيو سنة ١٩٣٠

١ - حكم . النطق به . قاطع . حق المحكوم عليه في الاستئناف  
أو الالتماس ان جازا .

٢ - شطب الدعوى . معناه . آثاره .

المبادئ القانونية

١ - إن مجرد النطق بالحكم يجعل الحكم قاطعاً  
ولمن صدر لمصلحته أن ينتفع بما أمر به وليس  
للخصم الآخر إلا أن يرضخ له أو يطعن فيه  
بالطرق التي يبيحها القانون . وهي الاستئناف  
في الأحكام الحضرية أو الالتماس إن كانا  
جائزين . فاذا احتج خصم بأنه كان قاصراً  
في الجلسة التي حضر فيها - واعتبر الحكم بناء  
عليها حضورياً - فانه لم يدفع بعدم أهليته  
للتقاضى . ولا يحق للمحكمة الرجوع في حكمها  
بحجة القصر وعدم الأهلية إذ أن هذا من  
شأن المحكمة الاستئنافية .

٢ - إن شطب الدعوى معناه استبعادها  
موقتاً من جدول القضايا ولا يبنى عليه بطلان  
الاجراءات التي حصلت فعلاً بل كل ما يجب  
عمله هو إعادة قيدها في الجدول عن له مصلحة  
في إعادةتها . وهذه الاعادة تعتبر تجديد  
للجراءات الأولى فيسار فيها على آخر عمل  
صحيح من أعمال المرافعات في القضية المشطوبة

المحكمة

« من حيث ان الحاضر عن المعارض ضده دفع  
بعدم جواز نظر المعارضة لان الحكم المعارض فيه  
ولو انه قضى في منطوقه انه غيبي الا انه في الحقيقة  
والواقع حضوري لسبق حضور المعارض في جلسة

١٣ ديسمبر سنة ١٩١٧

«ومن حيث ان الحاضر عن المعارضين رد على ذلك بسببين الاول ان المعارضين كانوا قاصرين في تاريخ جلسة ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٧ والثاني انه عقب هذه الجلسة حكم بشطب الدعوى مرتين ثم اعيدت لارول في نفس الجلسة ولم يعلن المعارض ضده لهما تواريخ الجلسات التي تأجلت لها القضية بعد الشطب «ومن حيث انه من المبادئ المقررة ان العبرة في وصف الحكم بحقيقة الواقع لا بمنطوقه المخالف للحقيقة فاذا حضر المدعى عليه في احدى الجلسات وتأجلت بعد ذلك القضية ثم حكمت المحكمة عليه باعتباره غايبا ووصف في منطوق الحكم ذلك كان هذا الحكم في الحقيقة حضوري لا غيابي وعلى ذلك لا تجوز فيه المعارضة (يراجع في ذلك مادة ١١٩ مرافعات)

«ومن حيث انه تبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٧ ان المعارضين حضرا بالجلسة المذكورة وحضر معهم امارة افندي مشرقى المحامى وتأجلت القضية بعد ذلك لجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩١٨ لاعلان شخص يدعى بكر قاسم لانه لم يعلن في الدعوى وفي هذه الجلسة لم يحضر واستمر على ذلك حتى قضى في موضوعها وعلى ذلك فحضورهما في هذه الجلسة يعتبر طبقا للقانون الاهلى مانعا من ان يصدر عليهما حكم غيابي والحكم الذي يصدر بعد ذلك يعتبر دائما حضوريا لا تقبل فيه المعارضة ومن ثم فالحكم المعارض فيه حضوري

«ومن حيث انه عن الوجه الاول من رد الحاضر عن المعارضين فانه فضلا عن انه لم يدلل عليه المعارضين لان شهادة القرعة المقدمة هي عن آخر خلاف المعارضين فان قصرهما في هذا الوقت لا يمنعهما من الحضور وان حضرا كما هو ثابت من محضر جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٧ ولم يدفعا

بعدم اهليتهما التقاضى وقت ذلك ولم تعلم به المحكمة وحكمت المحكمة عليهما كان الحكم الصادر بالنسبة لهما حضوريا ولا يمكن للمحكمة ولا يحق لها قانونا الرجوع فيه بحجة القصر وعدم اهلية التقاضى وهذا من شأن المحكمة الاستئنافية اذ من المبادئ المقررة قانونا ان مجرد النطق بالحكم يصبح الحكم قاطعا ويسمح لمن صدر لمصلحته ان ينتفع بما امر به وليس للخصم الآخر الا ان يرضخ له او يطعن فيه بالطرق التي يبيحها القانون وهي في حالة الاحكام الحضورية الاستئناف او الالتماس ان كانا جائزين وهذا ما يسمونه في الفقه الفرنسي

dessaisement du tribunal

ومن ثم يكون هذا الوجه غير مقبول ويتعين عدم الأخذ به

«ومن حيث انه عن الوجه الثاني فانه تبين من ورق الدعوى ومحاضر الجلسات ان الدعوى شطبت مرتين الأولى في ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ والثانية في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٨ وذلك قبل انتهاء الجلسة واعيدت إلى الرول بدون ان يعلن المعارضين باعلان جديد وفي الجلسة الثانية (٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٨) حكم في الدعوى

«ومن حيث انه يتعين البحث -أولا- في اثر شطب الدعوى لعدم حضور طرفي الخصوم -ثانيا- ميعاد التمسك بالاحكام الصادرة في القضية (مادة ١٢٠ مرافعات)

## عن الشطب

«ومن حيث انه من المقرر علما وقضاء ان شطب الدعوى معناه استبعادها مؤقتا من جدول القضايا ولا يبنى عليه بطلان الاجراءات التي حصلت فعلا بل كل ما يجب عمله هو اعادة قيدها في الجدول مع دفع الرسوم من يرى في صالحه اعادتها والاعادة تعتبر هنا تجديد الاجراءات



الاولى فيسارفيها على آخر عمل صحيح من اعمال المرافعات في القضية المشطوبة ( مادة ١١٩ مرافعات ) ومن ثم فشطب الدعوى لا يمحى تأثير حضور المعارضين في الجلسات السابقة على الشطب واعادتها بعد ذلك إلى الرول يرجع الاجراءات كما كانت سواء كانت خاصة بمحضور أو غياب أو بأحكام تهديدية أو تحضيرية صدرت في الدعوى ويعتبر بعد ذلك الحكم الذي صدر في الدعوى عقب الشطب حضوري بالنسبة للمعارضين

### عن ميعاد التمسك بالادعاء

#### المصادرة في الغيبة

« من حيث انه من القواعد المقررة في نص المادة ١٢٠ مدني ان كل حكم صدر حال الغيبة لا يصح التمسك به إلى بعد انقضاء الجلسة التي التي صدر فيها وسبب ذلك طول وقت جلوس المحكمة في الجلسة والاعذار التي تطرأ على طرفي الخصوم ولا فرق في هذا بين الاحكام الصادرة في غيبة المدعى أو في غيبة المدعى عليه أو في غيابهما معا

« ومن حيث ان هذه القاعدة تسرى على الخصم الذي لم يحضر في أي جلسة من جلسات الدعوى وعلى المدعى وعلى الخصم الذي تخلف عن الحضور في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة والحكم في القضية حتى ولو سبق حضوره في إحدى الجلسات الاولى وذلك لسببين الأول ان المادة نصت على الاحكام الصادرة في حالة الغيبة أي في حالة غياب أحد الخصوم في جلسة الحكم ولم ينص على الاحكام التي تصدر غيباً وهي التي لم يحضر فيها الخصم قطعياً - الثاني - ان قصد الشارع من وضع هذه المادة هو تمكين كل من حكم عليه وهو غائب ان يدافع عن نفسه اذا حضر قبل انقضاء الجلسة سواء سبق حضوره

قبل ذلك ام لا لان الغائب الذي سبق حضوره في الجلسات أولى برحمة المشرع وغرضه من الغائب الذي لم يسبق حضوره في إحدى الجلسات اذ لا ثاني الحق في المعارضة أما الاول فليس له هذا الحق لاعتبار الحكم حضوري بالنسبة له ومن ثم يكون مركزه أسوأ من مركز الغائب في كل أدوار القضية وهذا ما نهى عنه الشرع بنصه الصريح في المادة ١٢٠ مرافعات وعلى ذلك فالحكم الصادران في هذه الدعوى بالشطب لا يمكن التمسك بهما من المعارضين إلا بعد انقضاء الجلسة فاذا فرضنا جدلاً حضور المعارضين في هذين الجلستين ثم حكم فيهما بالشطب قبل انتهاء الجلسة ثم حضر المعارض ضده قبل انقضائها وطلب إعادة القضية للرول فأعادتها المحكمة فالحكم الصادر باعادتها صحيح وليس من اللازم قانوناً إعادة اعلان المعارضين لان حكم الشطب الذي صدر كان في حال الغيبة ولا يمكن التمسك به إلا بعد انقضاء الجلسة وقبل ذلك حضر المعارض ضده وأعادها للرول وجددت الاجراءات والواجب على المعارضين ان يمكثا بالجلسة حتى تنتهي ليمكثهما التمسك بحكم الشطب الغيابي ولوجوب إعادة اعلانهما بالدعوى

« ومن حيث انه يؤخذ مما تقدم ان إعادة الدعوى للجدول بعد حكمي الشطب حصل طبقاً للقانون (مادة ١٢٠ مرافعات) والاجراءات التي اتبعت في ذلك صحيحة وان الوجه الثاني من رد الحاضر عن المعارضين غير قانوني ويتعين عدم قبوله

« ومن حيث انه لكل ما سبق من الاسباب يكون الدفع بعدم جواز المعارضة لأن حقيقة الحكم حضوري صحيح وتأخذ به المحكمة ويتعين الحكم بعدم جوازها لانها عن حكم حضوري

(معارضة الشيخ عيسى عزوز وآخر ضد بدر بدر رقم ٧٢٩ سنة ١٩١٧ رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب)



٢٩٦

محكمة الفشن الجزئية

١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٠

حل سلاح . مشايخ فرق العربان . حقهم فيه .

المبدأ القانوني

إن مشايخ فرق العربان معفون من القيود الواردة بشأن مشايخ البلاد فيما يختص بالترخيص لهم بحمل السلاح بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨ سنة ٩١٧ ومنشور الداخلية رقم ١٥ الصادر في ١٢ يوليو سنة ١٩١٧ . ولهم بذلك حق حمل السلاح بلا قيد ولا شرط .

الموقف

« حيث أن المتهم الأول معترف بأن البندقية ضبطت بمنزله وأنها بندقيته وأنها غير مرخصة من المركز

» وحيث أن المتهم المذكور قد اعلانا مؤرخا في ٢ أبريل سنة ١٩٢٥ من مديرية المنيا بتعيينه شيخا على نقطة العربان المسماة بقبيلة الرماح . وقد دفع التهمة بأنه بهذه الصفة يعتبر من رجال القوة العمومية المرخص لهم في حمل السلاح

» وحيث أنه يتعين البحث فيما إذا كان مشايخ فرق العرب يعتبرون من رجال القوة العمومية المرخص لهم في حمل السلاح بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ أم لا

» وحيث أن منشور الداخلية رقم ١٥ الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٩١٧ المبلغ للنيابات بالمنشور رقم ٧٨ سنة ١٩٢٠ قد بين صراحة من هم رجال السلطة العمومية فذكر من بينهم عمد البلاد بدون قيد أو شرط ومشايخ البلاد أثناء قيامهم برئاسة الداوريات السيارة فقط واشترط أن تحفظ اسلحتهم

في سلاحليك الخفر بمنزل العمدة وتحت مسؤوليته ولا يسمح لهم بحملها في غير رئاسة الدورية السيارة » وحيث أن الأحكام قد اختلفت فيما إذا كان مشايخ البلاد في غير الاحوال والشروط المبينة آنفا لا يعتبرون من رجال السلطة العمومية وبالتالي يعاقبون لأن الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون السلاح قيدت هذا الحق ضمن حدود اللوائح الجارية العمل بها . . . (راجع حكم محكمة قنا استئنافية في ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ - المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٨ العدد الثامن حكم رقم ١٠٩ ومحكمة بنى سويف بهيئة استئنافية في ٦ مارس سنة ١٩٢٨ - المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٩ العدد الخامس حكم رقم ٧٣) أم أنهم من رجال السلطة العمومية في جميع الاحوال وبالتالي يعفون من العقاب وان منشور الداخلية لا يعتبر من اللوائح لأن اللوائح هي نتيجة عمل تشريعي ومنشور الداخلية ليس كذلك وكل ما في الأمر أنهم يكونون عرضة للجزاء الاداري (يراجع حكم محكمة بنى سويف بهيئة استئنافية في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٦ - المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٧ حكم رقم ٩٥)

» وحيث أن محكمة النقض قد أصدرت أخيرا حكما في ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ نشر بالمجموعة الرسمية سنة ١٩٣٠ عدد رقم ٧ صفحة ٢١٥ يقضى باعتبار مشايخ البلاد من رجال القوة العمومية ولو لم يقوموا بما يفرضه المنشور سالف الذكر من الاشتراطات باعتبار أن عبارة المرخص لهم بحمل سلاح ضمن حدود اللوائح الجارية العمل بها وطبقا لنصوصها إنما هي تقرير وبيان لوصف عالق من قبل رجال القوة العمومية وتستمد من اللوائح الجارية العمل لأنهم إنشاء لترخيص مبتدى غير ادخول لهم

بمقتضى هذا القانون تخويلا مقيدا بمحدود اللوائح الجارى العمل بها . وباعتبار أن مشايخ البلاد معرضون لأن يحلوا محل عمد البلاد عند تغيبهم . وباعتبار أن مصادرة السلاح في حالة مخالفة الاشتراطات فيه تعطيل لشيخ البلد عن القيام بما ترضه عليه واجباته بل هي مصادرة له في أداء هذا الواجب

« وحيث انه فضلا عما تقدم فقد اعتبرت الفقرة الثانية من الكتاب الدورى المرسل للجهات في ٥ يولييه سنة ١٩١٧ عمدا قبائل العربان ومشايخ الفرق أسوة بعمد البلاد فيما يختص بحمل السلاح (تراجع التعليمات العامة للنيابات طبعة ثانية صفحة ٢٦٩) وبذلك يكون مشايخ فرق العربان معفون من القيود الواردة بشأن مشايخ البلاد . ولهم حمل السلاح بدون قيد أو شرط وعليه يتعين براءة المتهم الاول من التهمة المنسوبة اليه عملا بالمادة ١٧٢ تحقيق جنايات

.....

(قضية النيابة ضد محمد يعقوب محمود وآخر رقم ٩٥٠ سنة ١٩٣٠ رئاسة حضرة القاضي عارف محمد وحضور حضرة احمد افندي هاشم وكيل النيابة )

٢٩٧

### محكمة قوص الجزئية الأهلية

١٥ يناير سنة ١٩٣١

تملك . بمضى المدة الطويلة . سريانه على النائب بخلاف مقتضى الأهلية . جواره .

### المبدأ القانوني

إن الغيبة المنقطعة لا تجعل الغائب مفقود الأهلية حتى ينطبق عليه نص المادة ٨٤ من القانون المدنى الخاصة بعدم سريان التملك بمضى المدة الطويلة على مفقود الأهلية شرعاً . لأن الغيبة هي مجرد حالة اعتبرت الشريعة

الغراء صاحبها معذوراً فقضت بعدم سريان هذه المدة بالنسبة إليه لا على اعتباره مفقود الأهلية إذ الغائب ليس من مفقودى الأهلية شرعاً كالقاصر والمجنون بل بطريق النص على هذه الحالة بالذات بعكس المادة ٨٤ مدنى . فقد أشارت إلى مفقودى الأهلية دون الغائب المحكمة

« حيث انه ثبت من شهادة الشهود أن المدعى عليها الأولى ووالدتها سعيدة ابراهيم من قبلها وضعايدهما على العين موضوع النزاع بصفة مالكين ظاهرين بأنفسيهما وطريقة مطمئنة ومستمرة مدة تزيد على ١٥ سنة سابقة على تعيين المدعى عليه الثانى وكلا عن الغائبين وأن وضع يد المدعى عليها المذكورة مستمر لغاية الآن

« وحيث ان الدفع بعدم سريان التملك بمضى المدة الطويلة على حقوق الغائب غيبة منقطعة تطبيقاً لنص المادة ٨٤ مدنى في غير محله لأن الغيبة المنقطعة لا تجعل الغائب مفقود الأهلية حتى ينطبق عليه نص هذه المادة بل أن الغيبة هي مجرد حالة اعتبرت الشريعة الغراء صاحبها معذوراً فقضت بعدم سريان هذه المدة بالنسبة له لا على اعتباره مفقود الأهلية لان الغائب ليس من مفقودى الأهلية شرعاً كالقاصر والمجنون بل بطريق النص على هذه الحالة بالذات بعكس المادة الرابعة والثمانين من القانون المدنى فانها لم تنص الا على مفقودى الأهلية ولم تشير بشئ إلى الغائب فتكون مدة وضع اليد سارية بالنسبة اليه (راجع حكم محكمة الاستئناف بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩١٠ المنشور بالمجموعة الرسمية السنة الثانية عشر عدد ٣٥ صحيفة ٦٣ وحكم الاستئناف ٣ مارس سنة ١٩١٤ المنشور بمجلة الحقوق السنة التاسعة والعشرين

ص ٢٢٧ وبندى ١٥١٣ و ١٥١٤ من مجموعة  
(مرجع القضاء)

(قضية احمد حامد ابراهيم بصفته ضد ربيع ابراهيم سليمان وآخر  
رقم ١٠٤٤ سنة ١٩٢٩ رئاسة حضرة القاضى محمود عبد الرازق)

٢٩٨

محكمة ذكر نرس الجزئية .

أول نوفمبر سنة ١٩٣١

١ - تعديل طلبات . وجود اتصال بين الطلب الاصلى والطلب

المعدل . وعدم التنافر . جوازه . دعوى منع تعرض .

عدم جواز تعديل الطلب فيها الى دعوى استرداد حيازة

٢ - مزارع . كالمستأجر . حقه . شخصى .

٣ - دعوى منع تعرض . ضد شخص آخر . عدم جواز ما من

المستأجر . حقه فى طلب الفسخ أو تنقيص الأجرة .

المبادئ القانونية

١ - تعديل الطلبات جائز عند وجود لحمة

الشبه والاتصال بين الطلب الاصلى والطلب

المعدل وعدم وجود تنافر بينهما غير جائز

فى الحالة العكسية . فتعديل الطلب من

دعوى منع تعرض الى دعوى استرداد

حيازه هو تغيير كلى لاصل الدعوى اذ ان

لكل من الدعويين شروطاً مخصوصة وقيوداً

معينة تجعل كل دعوى منهما تختلف عن الاخرى

اختلافاً بينا .

٢ - ان حق المزارع هو كحق المستأجر

لان المزارعة نوع من أنواع الاجارة ومن

المجمع عليه ان حق المستأجر هو حق شخصى

قبل المؤجر اليه وليس حقاً عينياً قبل الجميع

٣ - ليس للمستأجر عند حصول تعرض

قانونى له من شخص أجنبى الا الرجوع على

المؤجر بطلب منع التعرض فاذا لم يتمتع

المتعرض كان للمستأجر حق طلب فسخ العقد

أو تنقيص الاجرة حسب الأحوال اذ ليس  
من حق المستأجر رفع دعوى منع التعرض  
ضد الشخص الاجنبى المتعرض لأن هذه  
دعوى عينية محضة لا يملك رفعها إلا المالك

المحكمة

« حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى أصلاً

بطلب الحكم بمنع تعرض المدعى عليهما له فى

الأرض التى يزرعها بطريق المزارعة من فاكهة

بنت محمد وبعد أن أعلنت الدعوى وفى الجلسة

التالية طلب الحاضر عن المدعى اعتبار الدعوى

على أنها استرداد حيازة وليست دعوى منع تعرض

« وحيث ان هذا التعديل الذى طلبه المدعى

عارضه المدعى عليه ولكن المحكمة بدلا من

أن تفصل فى هذه المعارضة أحالت الدعوى إلى

التحقيق لاثبات واقعة وضع اليد

« وحيث انه من المسلم به أن تعديل الطلبات

جائز عند وجود لحمة الشبه والاتصال بين الطلب

الأصلى والطلب المعدل وعدم وجود تنافر بينهما

وأن ذلك غير جائز فى الحالة العكسية

« وحيث ان تعديل الطلبات من دعوى منع

تعرض الى دعوى استرداد الحيازة هو تغيير كلى

لأصل الدعوى اذ أن لكل من الدعوتين شروط

مخصصة وقيود معينة تجعل كل منها دعوى تختلف

عن الأخرى اختلافاً بينا

« وحيث ان المدعى لا يملك هذا التعديل

لأن الدعوى تتحدد بالطلبات الواردة بعريضة

الدعوى فيجب على المحكمة ان تفصل فى الدعوى

على أنها دعوى منع تعرض

« وحيث ان حق المزارع هو كحق المستأجر

لأن المزارعة نوع من أنواع الاجارة

« وحيث انه من المجمع عليه قضاء وفقها أن

حق المستأجر فى القانون المصرى هو حق شخصى



قبل المؤجر اليه وليس حقا عينيا قبل الجميع وقد استقرت أحكام المحاكم على هذا الرأي (يراجع حكم محكمة الاستئناف الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٢٨ عدد ٦١ سنة ١٩١٠ مجموعة رسمية وحكم محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣١ والمنشور بمجلة المحاماه السنة الثالثة ص ١٧٤ وحكم محكمة دشنا الجزئية الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٠ عدد ٣٣ مجموعة رسمية سنة ١٩٢٢ وحكم محكمة جرجا الجزئية الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦ والمنشور في مجلة المحاماه السنة الثامنة ص ٣٨٧ وحكم محكمة الأقصر الجزئية الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ والمنشور بالعدد التاسع من السنة الحادية عشرة من مجلة المحاماه وفي الحكم الأخير تفصيل للوجوه التي يتمسك بها أصحاب النظرية القائلة بعينية حق المستأجر والرد على تلك الوجوه

« وحيث انه متى تقرر أن حق المستأجر هو شخصي قبل المؤجر اليه فليس للمستأجر عند حصول تعرض قانوني من شخص أجنبي الا الرجوع على المؤجر بطلب منع هذا التعرض فاذا لم يمتنع المتعرض فللمستأجر الحق في طلب فسخ العقد أو تنقيص الأجرة حسب الأحوال وذلك هو التفسير الصحيح للمادتين ٣٧٤ و ٣٧٥ من القانون المدني الأهلي (يراجع كتاب هالتون الجزء الثاني ص ١١٩ وما بعدها وكتاب دوهلس الجزء الثاني البند ١٥١ وما بعده في الأجاره وكتاب فتحي باشا زغلول شرح القانون المدني ص ٢٧٥)

« وحيث انه من ذلك تبين إن المستأجر ليس له والحالة هذه أن يرفع دعوى بطلب منع تعرض ضد الشخص الأجنبي المتعرض لأن هذه الدعوى عينية محضه ولا يملك رفعها الا المالك صاحب الحق

العيني بل قد ذهبت المحاكم إلى أن المستأجر ليس له أن يطلب تعويضا عن الأغتصاب الحاصل من الشخص الأجنبي متى تبين أن هذا الاغتصاب مبني على ادعاء حق في العقار Jrouble de droit « وحيث ان من ذلك يستنتج انه الدعوى الحالية غير مقبولة ويتعين رفضها والزام رافعها بالمصاريف (قضية على ابراهيم الصايغ وحضر عنه الاستاذ سليم انطون ضد امباركة حامد العشري وآخر وحضر مع الاولى الاستاذ ابراهيم زين الدين رقم ٣٥٣٣ سنة ١٩٣١ رئاسة حضرة القاضي اسماعيل زهدى)

٢٩٩

محكمة العطارين الجزئية

٢٨ فبراير سنة ١٩٣٢

ترك المرافعة . عدم وجود مصلحة للدعى . وينشأ عنه ضرر للدعى عليه . عدم جوازه

المبدأ القانوني

إنه وإن يكن نص المادة ٣٠٦ مرافعات قد خصص جواز عدم قبول المدعى عليه ترك المرافعة بحالة معينة وهي قيام دعوى فرعية بجانب الدعوى الأصلية إلا أنه ظاهر أن أساس تقييد حق المدعى عليه في عدم قبول الترك هو مراعاة مصلحة التارك فاذا ثبت أنه لا يوجد مصلحة للمدعى في تنازله عن المرافعة . وأن الترك ينشأ عنه ضرر للمدعى عليه ولو لم يكن سببه وجود دعوى فرعية فلا يجوز اجابة طلب الترك

المحكمة

« حيث ان المدعى طلب الحكم بقبول أدلة التزوير المقدمة منه ويرد وبطلان الورقة المطعون فيها مع الزام المدعى عليها بالمصاريف . « وحيث ان المدعى قرر بترك المرافعة في دعوى التزوير وقد عارضت المدعى عليها في

قبول هذا الترك

« وحيث انه يتعين البحث في جواز ترك المدعى حقه في المرافعة اذا عارض المدعى عليه في قبول الترك ولو لم تكن هناك دعوى فرعية مرفوعة منه .

« وحيث انه وان يكن نص المادة ٣٠٦ مرافعات قد خصص جواز عدم قبول المدعى عليه الترك بحالة معينة وهي قيام دعوى فرعية بجانب الدعوى الاصلية الا انه ظاهر أن أساس تقييد حق المدعى عليه في عدم قبول الترك هو مراعاة مصلحة التارك فما دامت هذه المصلحة محققة فلا محل للاعتراض على تنازله عن المرافعة .

« وحيث انه ينتج مما تقدم انه اذا ثبت انه لا توجد مصلحة للمدعى في تنازله عن المرافعة وان الترك ينشأ عنه ضرر للمدعى عايه ولو لم يكن سببه وجود دعوى فرعية فان المحكمة لا تجيب المدعى الى طلب التنازل اذا عارض المدعى عليه في هذا الطلب .

« وحيث ان المدعى في هذه الدعوى لم يطلب ترك المرافعة الا بعد ان سارت دعوى التزوير شوطا بعيداً او كادت تستكمل جميع اجراءاتها فقد قبلت المحكمة أحد دليلي التزوير وعينت خبيراً لتحقيقه وقدم هذا الخبير تقريراً بأن هذه الفاتورة التي طعن المدعى بتزويرها محررة بخطه فضى محامى المدعى بعد ذلك يطلب تارة ترك المرافعة وطورا التنازل عن توكيله .

« وحيث ان سلوك المدعى هذا المسلك لم يحفز به الا رغبته في تفادي النتائج المحتملة للحكم في الدعوى وأخصها الزامه بغرامة التزوير اذا ما صدر هذا الحكم بصحة الورقة المطعون فيها « وحيث انه من جهة أخرى قد يترتب على اجابة المدعى الى طلبه نتيجة أخرى لانزاع في

مساسها بحقوق المدعى عليه والحاقها بالضرر به لأن الاثر المترتب على ترك المرافعة لا يكون محو الحق المرفوع به الدعوى بل مجرد نقض الاجراءات التي حصلت فيها بحيث يجوز للمدعى أن يحدد دعواه طالما ان الحق لم يسقط وبما ان الدعوى الاصلية تكون في هذه الحالة عرضة للتعطيل اذ كلما عن المدعى التزوير العودة الى اجراءاته وجب ايقاف الحكم في الدعوى الاصلية مرة أخرى حتى يفصل في دعوى التزوير التي يمكن للمدعى فيها أن يعود الى ترك دعواه وهكذا دواليك مما يؤدي الى تعطيل دعوى الموضوع .

« وحيث انه لانزاع في ان المشرع لا يمكن أن يكون قصد الى مراعاة مصلحة طالب الترك الى حد الاضرار بحق المدعى عليه خصوصاً اذا ماوضح في مثل هذه الدعوى ان الطعن بالتزوير من جانب طالب الترك لم يكن طعناً جدياً مقصوداً لذاته .

« وحيث ان قيام الدعوى الموضوعية هو أشبه في هذه الحالة بالنسبة للمدعى عليه بقيام دعوى فرعية له مصلحة في السير فيها فاذا ما طالب المدعى ترك المرافعة جاز للمدعى عليه عدم قبول هذا الترك (راجع حكم محكمة استئناف مصر الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٢٩ رقم ٥٢٦ صحيفة ٩٧٤ )

( قضية جيد برزى ضد خديجه محمد الرومى رقم ٣٥٨٤ سنة ٩٣٠ رئاسة حضرة القاضى يحيى مسعود )

٣٠٠

محكمة الأزبكية الجزئية

١٤ ابريل سنة ١٩٣٢

حراسة . على أعيان وقف . لوجود نزاع . جوازا .

المبدأ القانوني

إن الحراسة على أعيان الوقف ليست إلا

وسيلة من وسائل التحفظ المؤقتة التي لا تمس أصل الوقف في شيء . وليس فيها اعتداء على اختصاصات قاضي الأحوال الشخصية إذ أن مأمورية الحارس هي اتخاذ كل ما يمكن للمحافظة على الحقوق المتنازع عليها مؤقتاً لحين فض النزاع القائم بين الخصوم وقد سار قضاء المحاكم كافة على اختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعوى الحراسة على الوقف

المحكى

« من حيث ان المرحومة الست نانه غبريال أوقفت أطيانها بحجة تاريخها ٢٠ مايو سنة ٩٠١ وجعات النظر للمدعين واخوتها الذكور وفي ١١ اكتوبر سنة ١٩٢٧ انفردت المدعية بالنظر ورفع المدعى عليه الاول دعوى شرعية بعزلها انتهت بحصول صلح تاريخه ٢٨ ديسمبر سنة ٩٢٩ تقرر فيه اقامة كل من المدعى عليهم ارياض افندى وهبه والست صفصف حنا ناظرين منضمين الى المدعية ليشتركوا جميعاً في ادارة شؤون الوقف بحيث لا ينفرد أحدهم عن الآخر في شيء »

« وحيث انه للأسباب التي أوردتها المدعية في مرافعتها الشفهية ومذكرتها رفعت هذه الدعوى طلبت فيها تعيينها حارساً قضائياً على أعيان الوقف لادارتها حتى يفصل في الدعوى المرفوعة منها امام المحكمة الشرعية بعزل المدعى عليهما من النظر » وحيث ان المدعى عليهما دفعا دفعين فرعين أولهما بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعوى حراسة على الاعيان الموقوفة وثانيهما بعدم اختصاص قاضي الامور المستعجلة بنظر هذه الدعوى لان ليس فيها ما يستدعي الاستعجال وقد ضمت المحكمة الدفعين للموضوع

عن المرفوع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية : « حيث ان المحرم على المحاكم الأهلية النظر فيه طبقاً للمادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية هو البحث في أصل الوقف أما طلب الحراسة فما هو إلا وسيلة من وسائل التحفظ المؤقتة التي لا تمس أصل الوقف في شيء وليس فيها اعتداء على اختصاصات قاضي الأحوال الشخصية إذ ان مأمورية الحارس اتخاذ كل ما يمكن من المحافظة على الحقوق المتنازع عليها مؤقتاً لحين فض النزاع القائم بين الخصوم وعندها تسلم هذه الحقوق لمن يحكمه بها من الاخصام .

« وحيث ان قضاء المحاكم قد سار على ذلك منذ زمن بعيد لغاية الآن فقضى من نفس المحكمة الشرعية بانه اذا أقامت المحكمة المختلطة حارساً قضائياً على وقف ما لادارته وايداع ريعه في خزانة المحكمة المختلطة على ذمة أصحاب الشأن وجب على المحاكم الشرعية ان تحترم حكمها ولا يجوز لها ان تحكم على هذا الحارس بكف يده عن ادارة الأطيان الموقوفة ( انظر مجلة المحاماة السنة الرابعة ص ٩٥٥ رقم ٧٣٣ ) وقضت محكمة الاستئناف المختلطة انه إذا كان المدين ناظراً على وقف ويستحق فيه فلن يجدى الحجز تحت يد المستأجرين وإذن يحق لقاضي الامور المستعجلة تعيين حارس على الوقف ( مجلة التشريع والقضاء السنة التاسعة والثلاثين ص ١٣٠ ) وقد حكمت المحاكم المختلطة أيضاً بجواز تعيين حارس لادارة وقف اذا كان هناك ما يبرر ذلك من الناظر والمستحقين أو نفس سلوك الناظر وذلك لمنعه عن تبديد ايراد الوقف اضراراً بالدائنين والمستحقين ( انظر نبذة ١٣١٥ من كتاب أبي هيف بك ) كما قضت المحاكم المذكورة أيضاً بتعيين حارس محافظة على حقوق دائني الناظر الوحيد في الوقف ( انظر الحاشية من الصحيفة ٨٨٠ من كتاب



٣٠١

محكمة عابدين الجزئية

١٥ يونيو سنة ١٩٣٢

معارضة . عدم حضور المعارض . شطبها . عدم الفصل في

المعارضة الاولى . لا يمنع من رفعها من جديد .

المبدأ القانوني

إن عدم قيد المعارضة من جانب المعارض يجعل إعلانها كأن لم يكن وهو بمثابة تخل عن إجراء قام به . وليست هذه المعارضة هي التي يترتب عليها عدم المعارضة مرة أخرى إذ محل هذا لو نظرت المعارضة أمام المحكمة وفصل فيها وإذن سد سبيل المعارضة مرة أخرى أمام المعارض فإذا لم تكن المعارضة قد وصلت بعد إلى القضاء فليس ما يمنع من حصولها ولا تعتبر معارضة أخرى بل هي تجديد لإجراءات المعارضة الأولى التي لم تطرح على القضاء

المحكمة

« من حيث أن المعارض ضده دفع بعدم جواز المعارضة إذ أن مورث المعارضين وهو المحكوم عليه غيباً سبق أن عارض قبل وفاته

» ومن حيث أن الحكم الغيابي صدر ضد مورث المعارضين في ٢٦ يناير سنة ١٩٣٠ وفي ٧ يونيو سنة ١٩٣٠ أعلن المحكوم عليه المعارض ضده بأن يعارض في الحكم بالجلسة ١٠ سبتمبر

» ومن حيث أنه في تلك الجلسة لم تقيد المعارضة » ومن حيث أن عدم قيد المعارضة من جانب المعارض يجعل إعلانها كأن لم يكن وهو بمثابة تخل عن إجراء قام به وليست هذه المعارضة هي التي يترتب عليها عدم المعارضة مرة أخرى إذ محل ذلك لو كانت المعارضة نظرت أمام المحكمة وصدر فيها حكم وإذن يسد سبيل المعارضة مرة أخرى أمام المعارض

أبي هيف بك ) وقد قضت محكمة الاستئناف بأن للمحاكم الأهلية أن تحكم بتعيين حارس قضائي على الأعيان الموقوفة ولو كان للوقف ناظر وإذا حكمت المحاكم الشرعية من جهتها بضم ثقة مدير الوقف إلى أن تنتهي دعوى العزل المرفوعة على الناظر فالحارس القضائي المعين من قبل المحكمة الأهلية يضع يده مؤقلاً إلى أن يستلم منه الثقة الذي عينته المحكمة الشرعية ( انظر حكم محكمة الاستئناف الأهلية الرقم ٢٦ أكتوبر ١٩١٦ مجلة الشرائع السنة الرابعة ص ٣٨ ) كما حكمت محكمة الاستئناف الأهلية بأن المحاكم الأهلية مختصة بالحكم بتعيين حارس قضائي على الأعيان الموقوفة ولو كان للوقف ناظر ( انظر حكم المحكمة المذكورة الرقم ٢١ يونية سنة ١٩١٧ مجلة الشرائع السنة الخامسة ص ٥٤ وحكم آخر لها بهذا المعنى رقم ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٧ المجلة نفسها السنة الخامسة أيضاً ص ٢٣٧ )

« وحيث أن المدعى عليهما يرتكبان على حكم صادر من محكمة الاستئناف ومنشور بمجلة المحاماة السنة الثامنة ص ٢١٦ إلا أن الحالة التي صدر فيها هذا الحكم لم تكن مماثلة للحالة في هذه القضية لأن الناظر في تلك الحالة لما ضم إليه ناظر آخر لجأ مباشرة إلى رفع دعوى حراسة كي يتمكن بذلك من عزل الناظر المضموم دون أن يرفع دعوى بعزله أمام المحكمة الشرعية ولذلك رفضت المحكمة الأهلية دعواه ومفهوم من أسباب حكمها أنها رفضتها لاعتبارها حيلة للتخلص من الناظر المضموم أما في هذه الدعوى فإن دعوى العزل قد رفعتها المدعية أمام المحكمة الشرعية كما سبق بيانه

« وحيث أنه مما تقدم يتعين رفض هذا الدفع .

.....

( قضية الست ست بنت سعد وحضر عنها الاستاذ صادق حنا ضد رياض افندي وهبه وآخرين وحضر عنهم الاستاذ داود اندراوس رقم ٢١٤٩ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي حسن نجيب )

٣٠٢

محكمة طنطا الجزئية

١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٢

حكم غيابي - سقوطه - ليس طعنًا في الحكم وليس من النظام

العام - التنازل عنه - ولونازلا ضمناً - جوازه - حاله

المبدأ القانوني

الأصل أن لا بطلان في الأحكام. والطعن بسقوط الحكم الغيابي لمضى ستة شهور بدون تنفيذه ليس طعنًا في نفس الحكم لعدم توفر العناصر القانونية فيه أو الخطأ فيما شمله من نصوص فيستوجب عدم اعتباره وبطلانه دعوى على حدة كما انه ليس من النظام العام بل هو من حق المدين الغائب فله أن يتنازل عنه. والتنازل إما أن يكون صريحاً أو ضمناً. فاذا انتقل المحضر محل المحكوم عليه وخاطبه شخصياً وقت الحجز ولم يبد أن الحكم سقط ولم يستشكل في التنفيذ فيفسر هذا بأنه رضا ضمنى بالحكم. إذ سكوت المحكوم عليه وقت توقيع الحجز رضا به

المحكمة

« من حيث انه تبين من الاطلاع على ملف هذه الدعوى والقضية المضمومة أنه بتاريخ ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٣٠ صدر لصالح المدعى عليه حكم من محكمة بندر طنطا ضد كل من المدعية وكان غايا بالنسبة لها وأخرى تدعى لبيبة حسانين وكان حضوريا لهذه بالزامهما بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٢٠٠٠ قرش مع النفاذ المعجل وسلمت صورة تنفيذية من هذا الحكم في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ لوكيل المدعى ثم توقع الحجز بمقتضاه في ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٢ على منقولات المدعية في شبين الكوم وتحدد لبيعها يوم ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٢ فرفعت

اما اذا لم تكن المعارضة قد وصلت بعد الى القضاء كما في حالتنا هذه فليس ما يمنع من حصولها ولا تعتبر معارضة اخرى بل هي تجديد لاجراءات المعارضة الاولى التي لم تطرح على القضاء ومن ثم تكون المعارضة جائزة ( جارسونيه جزء ٦ بند ٢٢٥٣ وفيه صراحة ان محل عدم جواز المعارضة مرة اخرى اذا طرحت المعارضة أمام المحكمة وتغيب المعارض حتى صدر الحكم في المعارضة غايا ضدّه )

« ومن حيث ان وكيل المعارض ضده دفع في مذكرته بسقوط الحكم الغيابي لعدم تنفيذه في ستة أشهر وفقاً للمادة ٣٤٤ مرافعات » ومن حيث ان سقوط الحكم الغيابي لمضى ستة شهور ليس من النظام العام رغم اطلاق نص المادة اذ ان النص على ان الحكم يبطل شيء وكون هذا البطلان من النظام العام شيء آخر ويسقط الدفع بالبطلان إذا لم يبد في بدء المرافعة ( جارسونيه جزء ٦ بند ٢٢١٩ ) وفي الدعوى الحالية لم يبد هذا الدفع الا اخيراً في تعليق وكيل المعارض ضده على مذكرة المعارض وبعد ان تأجأت القضية عدة مرات وتظلم الطرفان في موضوع الدعوى واذن تكون المعارضة جائزة ومقبولة من جهة الشكل

« ومن حيث ان المعارضين قد ما اعلنا شرعياً بتوقيع الحجز على مورثهما في ١٢ مايو سنة ١٩٢٦ وقد تبين من الاطلاع على الحكم الغيابي انه لم يصدر ضد القيم بل صدر ضد المدين شخصياً أثر توجيه الاجراءات ضده واذن يكون قد صدر الحكم باطلاً بطلانا جوهرياً لعدم توجيهه ضد صاحب الصفة الاصلية ومن حق المعارضين طلب الغائه

( مارضة صالح انندى طبوزاده وآخر ضد محمد أقدى القمارى رقم ١٢٧٨ سنة ١٣٠٠ حضرة القاضي محمد مختار عبد الله )

المدعية هذه الدعوى في ٣١ يولييه سنة ١٩٣٢ طلبت فيها الحكم بصفة مستعجلة ببطالان الحكم المذكور وباعتباره كأن لم يكن وبطلان الاجراءات المترتبة على هذا الحكم ومنها الحجز التنفيذي المتوقع ضد المدعية في ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٢ واييقاف البيع المحدد له يوم ٢ اغسطس سنة ١٩٣٢ الخ الطلبات

« وحيث ان المدعى عليه دفع - اولا - بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لاشكالها في التنفيذ والاشكال يتعين نظره امام المحكمة التي حصل في دائرتها التنفيذ أى محكمة شبين الكوم - وثانيا - بعدم اختصاص قاضى الامور المستعجلة بنظرها

« وحيث انه ظاهر من الطلبات الواردة في صحيفة الطلب ان المدعية اعلنت المدعى عليه بالحضور لسماع الحكم ببطالان الحكم الغيابي وبطلان الاجراءات التالية له واييقاف البيع وطاها هذا ظاهر منه رغم ما جاء في شرح الدعوى من وصفها لدعواها بأشكال قبل بيان الطلبات ان القصد منه الاستفادة من نص المادة ٣٤٢ مرافعات التي نصت بأن الحكم الصادر في غيبة الخصم يبطل ويعد كأنه لم يكن اذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة أشهر من تاريخه

« وحيث ان لا محل اذا للقول بأن هذه الدعوى اشكال في التنفيذ فالدفع بعدم الاختصاص من جهة المكان في غير محله كما ان الدفع بعدم اختصاص قاضى الامور المستعجلة على غير أساس اذ أن المدعية لم تدع المدعى عليه للحضور أمام قاضى الامور المستعجلة بل أعلنته للحضور دون هذا التعيين فيتعين رفض الدفعين

« وحيث ان الأصل ان لا بطلان في الاحكام والطعن بسقوط الحكم الغيابي لمضى ستة شهور بدون تنفيذه ليس طعنا في نفس الحكم لعدم توفر العناصر القانونية فيه والخطأ فيما شمله من

نصرص فيستوجب عدم اعتباره وبطلانه دعوى على حدة كما انه ليس من النظام العام بل هو من حق المدين الغائب له أن يتنازل عنه وتنازله عنه كما يكون صريحا قد يكون ضمنيا

« وحيث انه ظاهر من الاطلاع على محضر الحجز المتوقع في ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٢ ان المحضر انتقل إلى محل المدعية وخاطبها شخصيا وهذه لم تعترض ولم تبد ان الحكم سقط ولم تستشكل في التنفيذ وقت الحجز فسكوتها هذا يفسر بأنه رضاء ضمنى بالحكم ليس من حقها بعده انتفاعها بمقتضى المادة (٣٤٤) مرافعات اذ لا نزاع في ان الحجز من أعمال التنفيذ وسكوت المدعية وقت توقيعه رضاء به وبالتالي تنازل ضمنى عن المطالبة بسقوط الحكم الذى توقع بناء عليه (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣ وورد بالمحكمة السنة الرابعة رقم ٥٧ - وحكم محكمة استئناف باريس ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٩ - المحاماه السنة التاسعة رقم ٥٦١ ومحكمة مصر الابتدائية ٢٣ يناير سنة ١٩٢٥ المحاماه السنة التاسعة رقم ٢٢٩ - راجع كذلك مرافعات دكتور أبو هيف طبعة ثانية نبذة ١١٨٣ اذ ذكر ان المحكوم عليه يعد متنازلا عن البطلان اذا لم يبيده بصفة اشكال في التنفيذ اذا كان الحكم مشمولا بالنفاذ ( قضية الست تربية السيد غنيم ضد السيد على المقدم رقم ٤٧٥٩ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضى مفصود قوسه )

٣٠٣

محكمة العطارين الجزئية

٢٢ يناير سنة ١٩٣٣

مطل . منور . تميزه عنه . ارتفاعه . تقديره . موضوع

المبدأ القانوني

تميز المناور عن المطلات بعدم صلاحيتها



لا أن تكون مطلا فليس من الضروري تجهيزها بشباك من حديد أو زجاج مطموس المسام وإنما يجب أن تكون قاعدتها مرتفعة عن أرض الغرفة ارتفاعاً لا يسمح باستعمالها للاطلاع منها . وهذا الارتفاع موكول تقديره للقاضي . ويجب أن يراعى في ارتفاع المنور أن لا يقل عن أطولهم قامة كيما يتعذر الاطلاع منه ولا يصح الأخذ بارتفاع يتناسب مع متوسط القامات إذ الحظر يجب أن يكون شاملاً

### المحكمة

« حيث أنه لمعرفة أن كانت الفتحات التي أحدثها المدعى عليه في حائط منزله المجاور لأرض المدعى بدون مراعاة المسافة القانونية مطلات أو مناوير يجب للفرقة بين ما إذا كانت هذه الفتحات موضوعة بحيث تسمح لمن يقف فيها أن يطل منها إلى الخارج أو أن المطل ليس ملحوظاً في وضعها ولا ميسوراً بغير جهد وعناء وأن الغرض الأساسي من وجودها هو اكتساب الضوء والهواء

« وحيث أن القانون المصري خلافاً لما جرى عليه القانون الفرنسي لم يتعرض للمناوير ولم يشر إليها ولم يضع بشأنها القيود التي حددتها المادتان ٦٧٦ و ٦٧٧ مدني فرنسي فصار لزاماً على القاضي وقد تحرر من كل قيد تشريعي أن يرعى في قضائه ما يميله العقل والبداهة وما يتمشى مع العرف

« وحيث أن المناوير تتميز عن المطلات بعدم صلاحيتها لأن تكون مطلا فليس ضرورياً تجهيزها بشباك من حديد أو زجاج مطموس المسام وإنما يجب أن تكون قاعدتها مرتفعة عن أرض الغرفة ارتفاعاً لا يسمح باستعمالها للاطلاع منها وهذا الارتفاع موكول تقديره إلى القاضي . ومن المعلوم أن الناس تتفاوت أطوالهم فيجب أن يراعى في ارتفاع المنور أن لا يقل عن أطولهم قامة كيما يتعذر الاطلاع منه

ولا يصح الأخذ بارتفاع يتناسب مع متوسط القامات فإن الحظر يجب أن يكون شاملاً ولهذا يمكن القول بأن ارتفاع الضلع السفلي للمنور مائة وتسعين سنتيمتراً هو ارتفاع تلتقي معه كل شبهة في أن يكون مطلا والغالب أن كل زيادة عن هذا الارتفاع تكون شذوذاً لا يقاس عليه

« وحيث أنه تطبيقاً لهذه القاعدة تكون الفتحات الرابعة والخامسة وفقاً لما جاء في تقرير الخبير أقل ارتفاعاً من الحد الذي تقرر آنفاً فأحدها وهي الرابعة مرتفعة ٦٧ سنتيمتراً و ١ متر والآخرى مرتفعة ٨٢ سنتيمتراً و ١ متراً وأعدادها من الفتحات لا تقل عن ١٩٠ سنتيمتراً وبعضها يزيد على المترين ولهذا يتعين إلزام المدعى عليه بجعل ارتفاع كل منهما ١٩٠ سنتيمتراً

( قضية بنيامين غونجيان ضد الخواجه أرئين مانوكيان رقم ٤٥٦٤ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة اسكندر حنا )

### ٣٠٤

#### محكمة السيدة زينب الجزئية

٢٥ فبراير سنة ١٩٣٤

١ - ملكية فنية . عدم صدور التشريع الخاص بها . لا يمنع من تطبيق أحكامها .

٢ - حق المؤلف . حق الصانع . مطلق حقهما في ملكية المؤلف أو المصنوعات .

٣ - تقليد . مجرد وجود شبه بين العلامة الأصلية والعلامة المقلدة . توافره .

٤ - حيز تقليدي . شبه بالحجر الاستحقاق .

#### المبادئ القانونية

١ - اعترف المشرع المصري عند وضع القوانين الحديثة بالملكية الفنية وجاء في نصوص القانون المدني وقانون العقوبات ما يشير إلى أن قانوناً خاصاً سيصدر لتنظيم تلك الملكية ولكنه لم يصدر للآن وعدم صدور هذا التشريع

لا يجوز أن يقف دون الاجتهاد في الرأي واستشارة مبادئ القانون العامة في علاج ما يعرض على المحاكم من المنازعات الخاصة بتلك الملكية والاعتراف بالمبادئ التي قررتها الشرائع الحديثة في هذا الشأن

٢ - من المبادئ المقررة أن للمؤلف على مؤلفاته وللصانع على مصنوعاته حق الملكية المطلقة لا يشاركه فيه أحد غيره وإن لمن يتخذ منهما اسماً أو لقباً أو علامة تميز مؤلفاته أو مصنوعاته حق ملكية تلك العلامة والالتجاء إلى المحاكم لمنع غيره من انتحال الاسم أو تقليد العلامة

٣ - لا يشترط في التقليد الممنوع أن تكون العلامة المقلدة طبق العلامة الأصلية تماماً بل يتوافر التقليد متى ثبت وجود شبه بين العلامة الأصلية والعلامة المقلدة من شأنه أن يجر الجمهور إلى الخطأ في التمييز بين العلامتين .

٤ - الحجز التقليدي لا يخرج عن أن يكون نوعاً من أنواع الحجز الاستحقاقى المنصوص عليه في القانون يلجأ إليه المؤلف أو الصانع لاسترداد ملكيته المعنوية من يد المعتدين

### المحكمة

« حيث أن وزارة المعارف العمومية تقدمت إلى هذه المحكمة بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بطلب ذكرت فيه أنها تصدر كراسات مدرسية خاصة يميزها على غلافها اسم (وزارة المعارف العمومية) وأنها لاحظت أخيراً أن ان بعض الباعة - ومنهم المدعى عليه - يعرضون للبيع بضمن نجس كراسات أخرى كتب على

غلافها اسم الوزارة بشكل يوم أنها من كراسات حالة كونها صنعت تقليداً - وطلبت الوزارة صدور الأمر بتوقيع الحجز التحفظي على ما يوجد بمحل المدعى عليه من الكراسات وتحديد جلسة تنظر فيها موضوع الدعوى وتحكم فيها للوزارة بالتعويضات ومصادرة الكراسات المضبوطة واعدادها على نفقة المدعى عليه وفعلاً اجريت الوزارة إلى طلب الحجز وتنفيذ الأمر بذلك ونظرت المحكمة الدعوى وسمعت أقوال طرفي الخصوم « وحيث أنه للفصل فيما تطلبه الوزارة يتعين تقصى النصوص القانونية الخاصة بالملكية الفنية والصناعية في مصر وتعرف مدى ما تمنحه هذه النصوص من الحماية لتلك الملكية وما تعطيه لأصحابها من حقوق ضد الغير

« وحيث أن المشرع المصري اعترف بهذه الملكية عند وضع القوانين الحديثة وأورد في قانون العقوبات احكاماً قصد بها حمايتها ( المواد من ٣٠٣ إلى ٣٠٦ ) - فالمادتان ٣٠٣ و ٣٠٤ من هذا القانون تعاقبان على تقليد الكتب والمنقولات التي اعطى عنها احتكار لأحد الأفراد أو الشركات وعلى ادخال هذه الكتب أو المنقولات إلى القطر المصري وعلى بيعها أو تعريضها للبيع فيه مع العلم بحالتها - والمادتان ٣٠٥ و ٣٠٦ تقضيان بعقاب من يقلد الاشياء الفنية أو بيعها أو يعرضها للبيع وعلى تقليد الألحان الموسيقية والتغنى بها علناً أو حمل الغير على التغنى بها وعلى تمثيل الروايات المسرحية اضراراً بمؤلفيها وعلى تقليد علامات المصانع وبيع البضائع التي تحمل العلامات المزورة أو عرضها للبيع - والمستفاد من نصوص هذه المواد جميعها أن لا عقاب الا إذا حصل التقليد على خلاف القوانين المنظمة للملكية الأدبية والفنية والصناعية في مصر وهي قوانين كان من



المز مع اصدا رها ولكنها لم تصدر حتى اليوم مما أدى إلى تعطيل هذه المواد وعدم جواز العقاب على تقليد المؤلفات أو المصنوعات واعتبار افعال التقليد جرائم بالمعنى القانوني الذي يعطى المجنى عليه حق الالتجاء إلى السلطات العامة لحمايته ومنع الاعتداء الواقع عليه « وحيث ان القانون المدني الاهلي نص في

المادة الثانية عشر منه على ان (الحكم فيما يتعاق بحقوق المؤلف في ملكية مؤلفاته وحقوق الصانع في ملكية مصنوعاته يكون على حسب القانون - الخصوص بذلك) ولا يزال هذا النص مبطلا في انتظار صدور التشريع الذي تشير إليه هذه المادة « وحيث ان المادة « ١٥١ » من القانون المدني تقضى بان ( كل فعل يذشأ عنه ضرر

للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر ) وهذه المادة يمكن اتخاذها أساسا لقضاء بتعويض المؤلف أو الصانع في حالة التقليد وقد قضت بذلك فعلا المحاكم الاهلية ( حكم محكمة النقض المصرية في ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٧ المنشور بالمجموعة الرسمية السنة التاسعة رقم ٢ - وحكم محكمة مصر في ٣ يونيه سنة ١٩٢٩ المنشور بمجلة المحاماه السنة التاسعة رقم ٦٠١ - وحكم محكمة طنطا الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩١٣ المنشور بمجلة الشرائع السنة الاولى رقم ٦٦ - وحكم محكمة الازبكية الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ المنشور بمجلة المحاماه السنة السادسة رقم ١١٥ ) ولكن الحكم بالتعويضات لا يكفي وحده لصيانة حقوق المعتدى عليهم ولا يقا ف المعتدين عند حدم بل لا بد لذلك من اجراءات أخرى حاسمة تقضى بغل يد العا ث عن الاستمرار في الانتفاع من عملية التقليد

« وحيث ان تطور الحياة الاجتماعية والأدبية والاقتصادية في مصر وما يستلزمه من ضرورة حماية الملكية الفنية حماية تحفظ للأفراد

حقوقهم وتبعث فيهم روح الابتكار والاختراع وتضمن لهم وحدهم حق الاستفادة من مجهوداتهم وابتكارهم في وقت لا يتورع فيه الكثيرون عن استغلال مجهودات غيرهم والاستفادة من انتاجهم الفني والصناعي سعيا وراء الشهرة أو جريا وراء المال - هذه التطورات من شأنها أن تدعو إلى الاجتهاد في الرأي وإلى استشارة مبادئ القانون العامة وقوانين الدول الأخرى في علاج ما يعرض على المحاكم من المنازعات الخاصة بتلك الملكية اتباعا لما سنته المادة التاسعة والعشرين من لأئحة ترتيب المحاكم الاهلية اذ قضت بانه ( اذا لم يوجد نص صريح بالقانون يحكم القاضي بقواعد العدل والانصاف )

« وحيث انه قضى بان للمؤلف على مؤلفاته وللصانع على مصنوعاته حتى الملكية المطلق لا يشاركه فيه احد غيره ( حكم محكمة استئناف باريس المنشور بمجلة المحاماه السنة الخامسة ص ٨٤٣ رقم ٦٨٩ ) وقضى بان لمن يتخذ منهما اسما او لقباً او علامة تميز مؤلفاته ومصنوعاته عن غيرها حق ملكية هذا الاسم وتلك العلامة والالتجاء إلى المحاكم لمنع غيره من انتحال الاسم أو تقليد العلامة ( حكم محكمة باريس المنشور بمجلة المحاماه السنة الخامسة ص ٤٠٣ - وحكم محكمة الاستئناف المختلطة المنشور بمجلة التشريع والاحكام السنة السابعة رقم ٣١ ) وقضى بأن المالك حر في اختيار العلامة التي يريد لها وأنها قد تكون اسم المصنع أو مكانه ( بمجلة التشريع والاحكام السنة السابعة رقم ٥٨ ) وكذلك قضى بأنه لا يشترط في التقليد المنوع أن تكون العلامة المقلدة طبق العلامة الأصلية تماماً بل يتوافر التقليد متى ثبت وجود شبه بين العلامة الأصلية والعلامة المقلدة من شأن أن يجر الجمهور إلى الخطأ في التمييز بين العلامتين ( حكم محكمة لييج بلجيكا الصادر في ١٨ يوليه سنة ١٩٢٣



والمنشور بالسنة السادسة بمجلة المحاماد رقم ٢٩٢ -

وحكم محكمة الاستئناف العليا الاهلية الصادر في ١٧

ديسمبر سنة ١٩٢٤ والمنشور بمجلة المحاماه السنة

الثامنة رقم ٧١ - وحكمها الصادر في ٣١ يناير

سنة ١٩٢٨ والمنشور بمجلة المحاماه السنة الثامنة

ص ٥٩٦ - وحكم محكمة الاستئناف المختطة

الصادر في ٦ يناير سنة ١٩١٥ - والمنشور بمجلة

التشريع والاحكام السنة السابعة والعشرين رقم

١٠٦ - وكتاب الملكية والحقوق العينية للاستاذ

الدكتور كامل مرسى طبعة ثانية صحيفة ١٨٨ (

» وحيث انه أخذ بهذه الآراء يكون لوزارة

المعارف دون سواها حق ملكية العلامة التي

اختارتها لكراساتها ووضعها على غلاف الكراسات

وهي عبارة ( وزارة المعارف العمومية ) ويكون

وطبع وبيع أنواع الكراسات التي عملت تقليدا

لكراسات الوزارة سواء منها ما حمل اسم (وزارة

المعارف ) فقط أو ما حمل اسم الوزارة وكتب

فوقه لفظ ( كنظام ) اعتداء على ملكية الوزارة

للعلامة التي اختصت بها كراسات

» وحيث انه تقدم القول أن الحكم بالتعويض

وحده لا يكفي لمقاومة التقليد وصيانة الملكية

الادبية ولذلك عنيت الشرائع التي اهتمت بحماية

هذه الملكية باجازة ضبط الاشياء أو العلامات

المزورة ووضعها تحت يد القضاء تمكينه من الحكم

بمصادرتها إذا ما رأى محلا لذلك وليس هناك ما

يمنع من الالتجاء إلى هذه الوسيلة في مصر واجابة

المعتدى عليهم إلى طلب الحجز على الاشياء أو

العلامات المزورة والقضاء بمصادرتها عند لزوم وهو

ما استقر عليه نهائيا رأى محكمة الاستئناف المختطة

» وحيث ان امر هذا الحجز كان محل خلاف

بين المشغتين بالة قانون بمصر فذهب فريق منهم

إلى ان القانون المصرى خلو من النص عليه وان

الحجوزات التحفظية وسائل استثنائية شرعها

القانون وحدد اوضاعها وراميتها فلا يجوز القياس

عليها ولا التوسع فيها وان مدى قواعد العدل

والانصاف والقانون الطبعى لا يسمح بهذه

الوسيلة التي لا تتفق وروح القانون - ورأى

فريق آخر ان هذا الحجز (الحجز التقليدى) لا

يخرج عن ان يكون نوعا من انواع الحجز الاستحقاقى

الوارد فى القانون بلجأ اليه المؤلف أو الصانع

لاسترداد ملكيته المعنوية من يد المعتدين

( كتاب الاموال للدكتور عبد السلام ذهني ص

١٤٣ وما بعدها - وكتاب طرق التنفيذ والتحفظ

للدكتور ا. هيف بند ١٣١٩ - وكتاب التنفيذ

للدكتور عبد الفتاح السيد بند ٤٨٤ - والاحكام

المشار اليها فى هذا المرجع الأخير )

» وحيث ان المحكمة تأخذ بما انتهى اليه القائلون

بجواز الحجز دون نظر للاعتراضات التي املاها

التفسير الحرفى للقانون - وترى لذلك الحكم بتثبيت

هذا الحجز واجابة الوزارة الى ما طلبت من المصادرة

على ان تقتصر تلك المصادرة على غلاف هذه

الكراسات فحسب دون جسم الكراسات نفسها

اذ باعدام الغلاف يتحقق ما ترجوه الوزارة من دفع

الاعتداء على العلامة المملوكة لها

» وحيث ان وزارة المعارف ذكرت انها لا

تتجر بالكراسات التي تصدرها وانها انما تقوم

بتوزيعها دون مقابل على طلبة المدارس الاميرية

التابعة لها دون غيرها وعلى هذا فلا يكون عمل

المدعى عليه وامثاله قد الحق بالوزارة خسائر

مادية ولا يبقى الا البحث فى الاضرار الادبية

التي نالت الوزارة من جراء تجارتهم الخاسرة

وهي اضرار ليست محل خلاف بين طرفي الخصوم

ولا يسهل المحكمة اغفالها فى الوقت الذى تنشده

فيه العمل على صيانة الملكية الادبية

٢٠٥

## محكمة المحلة الكبرى الجزئية

٢ يناير سنة ١٩٣٤

١ - إيجار . تخفيض . مبلغ التخفيض . دفعه بسبب خطأ  
في تأويل القانون . لا يعتبر تنازلاً عن حق التخفيض .

٢ - إيجار . تخفيض . التزام طبيعي

٣ - التزام طبيعي . دفع خطأ . مستأجر . سداد كل إيجار  
سنة ١٩٣٠ - جواز استرداد الخمس . شروطه

## المبادئ القانونية

أولاً - مجرد دفع المستأجر لجميع الإيجار عن  
سنة ١٩٣٠ الزراعية بعد صدور قانون تنقيص  
الخمس لا يعتبر معه المستأجر عالماً بأنه يدفع ديناً  
غير ملتزم به قانوناً إذ أن نصوص هذا القانون  
غامضة وقد اختلف اختلافاً كبيراً في تأويلها  
وفي الشروط التي تستلزمها .

ثانياً - إنه وإن كان القانون قد أسقط عن  
المستأجر دفع خمس الإيجار عن سنة ١٩٣٠  
وأصبح المستأجر غير مسئول عنه قانوناً إلا أنه  
ما زال مسئولاً باعتبار أن عليه التزاماً طبيعياً  
obligation naturelle

ثالثاً - إنه وإن يكن القانون قد نص بالمادة  
١٤٧ مدني على أن من يؤدي ديناً يعتقده ملزوميته  
به ولولم يوجب القانون لا يكون له استرداده ،  
والمادة الفرنسية المقابلة ١٢٣٥ نصت على  
الالتزامات الطبيعية إلا أن ذلك معاق على شرط  
هام وهو أن يكون المدين قد دفع طائعاً مختاراً  
عالماً أنه يؤدي التزاماً طبيعياً لا يارمه القانون

« وحيث أن المحكمة ترى نظراً لعدم توفر  
العناصر التي تستطيع بها تحديد هذا التعويض  
على وجه الدقة ولأن عمل المدعى عليه لم يزد  
عن أن يكون مجرد عرض هذه الكراسات  
للبيع وهو عمل ثانوي بالنسبة لما ارتكبه المقلد  
الأصلي من الأعمال التي كانت منبع ما أصاب  
الوزارة من ضرر - ترى المحكمة لذلك عدم  
المغالاة في تقدير التعويض وأخذ المدعى عليه  
بالرأفة والحكم للوزارة بالتعويض المبين في  
منطوق الحكم

« وحيث أنه لا محل للأخذ بدفع المدعى  
عليه من عدم مسؤوليته قبل الوزارة والقاء هذه  
المسؤولية على الطابع مادام قد عرض هذه  
الكراسات للبيع وهو يعلم أنها صدرت  
تقليداً لكراسات الوزارة لأن حق الملكية  
كما تقدم حق عام يباشره صاحبه في مواجهة  
الكافة - ومن المتفق عليه أن كل من عرض  
للبيع بضائع مقلدة وكان يعلم بتقليدها يعتبر  
مسؤولاً عنها كمنفس المقلد ( أحكام محكمة  
الاستئناف العليا المختلطة المنشورة بمجلة الشرائع  
والأحكام السنة السابعة ص ١٧٧ والسنة العاشرة  
ص ٥٤ - والسنة السادسة ص ٧٨ )

« وحيث أن المحكمة ترى فيما تقدم ما  
يعرض الوزارة عما أصابها وما يدفع عنها الاعتداء  
الواقع على ملكيتها ولذلك فلا محل لالزام  
المدعى عليه بنشر الحكم في إحدى الجرائد  
عل مصاديقه كما طلبت الوزارة لأن في هذا  
تسكيناً له بنفقات لا داعي لها وهو الشخص  
الذي استخاضت المحكمة من ظروفه ما كان  
سبباً للرأفة به

( قضية وزارة المعارف ضد خليل إبراهيم افندي رقم  
٢٧٤٦ سنة ١٩٣٣ رئاسة حضرة القاضي محمد الشافعي اللبان )

بأدائه ، وعلى ذلك فمن حق المستأجر الذي دفع كل الايجار وهو بجهل أنه ملزم بأربعة أخماسه فقط أن يسترد من المؤجر الخمس .

### المحكمة

« من حيث ان المدعى رفع هذه الدعوى مدعيا بأنه استأجر من المدعى عليه ٢١ قيراطا و ١ فدان لمدة سنتين غايتهم ١٤ نوفمبر سنة ٩٣٠ نظير مبلغ ١٥٤٧ قرشا وقد اتفق على سريان جميع الاشتراطات المأخوذة على المؤجر له المستأجر من المالك الاصلى وهو المؤجر للمدعى عليه - ولما كان المدعى عليه قد حصل على حكم على المؤجر له بتنقيص ٢٠ ٪ من الايجار عن سنة ١٩٣٠ كما أنه انقص جزءا من الايجار لوجود عجز فهو يطالب بنهيه في ذلك

« وحيث انه فيما يتعاق بالعجز فالمحكمة تلاحظ ان عقد الايجار تنفذ عن سنتي ٢٩ و ٩٣٠ الزراعية ثم مضى بعد ذلك ثلاث سنوات ولم يدع المدعى وجود عجز مما يدل على أنه لم يكن هناك عجز « وحيث انه لا يجب ملاحظته ان ثبوت وجود عجز عند المؤجر من استأجر منه لا يترتب عليه حتما وجود عجز عند المستأجر من باطنه الذي لم يؤجر العين كلها بل أجزءا فقط مما هو مستأجره المؤجر له

« وحيث انه فيما يتعلق بطالب تنقيص ٢٠ ٪ فقد رد على ذلك المدعى عليه بأن المدعى لم يدفع الايجار وانما استلم منه ١٠ جنيهات فقط

« وحيث ان المدعى اعتمد في اثبات سداد المبلغ على استلامه عقد الايجار

« وحيث انه وان يكن القانون قد نص بالمادة ٢٠٩ على ان اثبات التخالص من الدين يكون بتسليم سنده الا ان هذه القرينة مما يمكن اثبات عكسها ولذا ان ثبت ان المدين استلم السند غشا أو لاى سبب آخر يراجع :

Aubry & Reau 5 ème edition p.341

« وحيث ان المدعى عليه لم يذكر سببا آخر لحصول المدعى على سند الدين وهو عقد الايجار كما ان المحكمة تستبعد ان يكون المدعى متأخرا في الايجار ولا يطالب به المدعى عليه الى الآن خصوصا وقد مضى على نهاية عقد الايجار ثلاث سنوات كما انها تستبعد ان يتنازل له عن ٢٠ ٪ مع أنه كان في نزاع مع المؤجر له على ذلك أمام محكمة اول درجة وثانى درجة حتى قضت له به بحجاسة ٢٠ مايو سنة ٩٣٣ خصوصا وانه متفق فيما بينه وبين المدعى على ان الاشتراطات التى بينه وبين المؤجر له تسرى عليه

« وحيث ان مجرد الدفع بعد صدور قانون تنقيص الخمس لا يعتبر معه المستأجر طالما انه يدفع دينه غير ملزم به قانونا اذ انه من المعلوم ان نصوص هذا القانون غامضة وقد اختلفت اختلافا كبيرا فى تأويلها وفى الشروط التى تستلزمها ولدينا فى هذه الدعوى أكبر حجة على ذلك فان المؤجر للمدعى عليه رفع دعوى على المؤجر له وهو المالك الاصلى طالما تنقيص الخمس عن سنة ١٩٣٠ فقضى فيها ابتدائيا بالرفض ولم يقض بتنقيص الخمس إلا فى ٢٠ مايو سنة ٩٣٣ بعد ان استأنف الحكم فكان للمدعى والحالة هذه كل العذر فى ان يظن بأن القانون لا يحميه وأن يقوم بسداد ما عليه مخافة التنفيذ عليه من المؤجر له الذى قضى ابتدائيا برفض دعواه فى تنقيص الخمس خصوصا وانه مشترك بين المدعى والمدعى عليه ان الاشتراطات التى بينه وبين المؤجر له المالك الاصلى تسرى عليه

« وحيث ان المدعى عليه رد على طالب المدعى استرداد المبلغ بأن ذكر المادة ١٤٧ مدنى « من أعطى شيئا باختياره لا آخر وفاء لدين يعتقد ملزوميته به ولو لم يوجب القانون لا يكون له استرداده » والنص الفرنسى يختلف بعض الاختلاف عن النص العربى ولذا لا ترى مناصا من ايراده



« Néanmoins, si le paiement volontaire a eu lieu d'un devoir même non Sanctionné par la loi, la resitution n'est pas due. »

فالمادة المقابلة من القانون الفرنسي - ١٢٣٥ - بدلا من أن نعلم وتذكر « وفاء لدين يعتد ملزوميته به ولو لم يوجب القانون » ذكرت بأنه لا يجوز استرداد المدفوع بالنسبة للالتزامات الطبيعية - وقد ذهب البعض الى أن المقصود من المادة ١٤٧ هي الالتزامات الطبيعية كما هو الشأن بالقانون الفرنسي وان لم ينص على ذلك صراحة ونرى غير ذلك وان القانون المصري سماع القانون الفرنسي بأنه لم يمنع الاسترداد في حالة وفاء الديون الطبيعية وحدها بل اذا كان الوفاء سدادا لواجب devoir كما ذكرنا كان نوعه سواء كان واجبا أدبيا أو اجتماعيا أو ماتواضع الناس على اعتباره ديناً من الشرف واجب ادائه وان كان ضد النظام العام كما هو الشأن في دين الميسر

dette de jeu, dette d'honneur ولذلك كان الشارع المصري في غنية عن أن ينص على ذلك كما هو الشأن في القانون الفرنسي ١٩٦٥ و ١٩٦٧ ولقد أسهب الشراح في تعليل نصوص القانون الفرنسي مما ليس هنا محل - ونميل الى الرأي القائل بعدم وجود التزام طبيعي - رأى أوبري ورو - من أن الشارع أراد أن يحمي ماتواضع الناس على اعتباره واجبا يقضى الشرف بأدائه - على ان الشارع المصري لو كان يريد أن يقصر عدم الاسترداد لتأدية الالتزامات الطبيعية لنص على ذلك صراحة كما فعل القانون الفرنسي وأعم من ذلك في التدليل تعبير الشارع المصري في النص الفرنسي بكلمة obligation لا devoir اذ الاولى أعم بكثير ولا تقتصر على الالتزامات الطبيعية بل تسع أي واجب

« وحيث انه وان كان القانون قد أسقط عن المستأجر دفع خمس الايجار عن سنة ١٩٣٠ وأصبح المستأجر غير مسئول عنه الا انه مازال مسئولاً باعتبار ان عليه التزاما طبيعيا obligation naturelle للمؤجر له وذلك قياسا على الامثال التي ضربها الشراح الفرنسيون للالتزام الطبيعي - مدين سقط حق دائته في مطالبة بدينه لمضى المدة إلا ان على المدين التزام طبيعي لدائته - هبة بطالت لعدم استيفاء الاوضاع التي يفرضها القانون ولكن الواجب مازال ملزوما طبيعيا للموهوب له - وفضلا عن ذلك فان أركان الالتزام الطبيعي متوفرة في هذه الحالة فانه يوجد رابطة قانونية lien de droit بين المؤجر والمستأجر وإن لم يفرض القانون الأداء

« وحيث انه وإن يكن القانون قد نص بمادة ١٤٧ على ان من يؤدي ديناً يعتد ملزوميته به ولو لم يوجب القانون لا يكون له استرداده الا ان ذلك معلق على شرط هام وهو أن يكون المدين قد دفع طائعا مختارا وقد اختلف اختلافا كبيرا في حالة ما اذا دفع المدين ديناً معتقدا انه مسئول عنه مدنيا بينما هو مسئول طبيعيا فقط أي يجوز له استرداده أم لا يجوز ومن الفريق الذي يرى الاسترداد

Capitant & Colin Tome II page 71 & 72.

Colmet de Santerre T.V.P. 310

Demolombe T. 27. page. 40.

Laurent 19 page 17 - De Hults T. III.

أما الذين يرون عدم الاسترداد فهم Aubry & Rau T. III. p. 531.

Pothier والاستاذ عبد السلام ذهني بك أما حجة الفريق الاول فتتأخص في ان كلمة volontaire لها معنى آخر خلاف المتعارف عليه من أن يكون الدفع بغير اكرام وذلك بأن يكون

الدفع على علم من المدين بأنه يؤدي التزاماً طبيعياً

« Le mot volontairement a donc un sens tout à fait special dans notre matière - Il ne s'agit pas d'une volonté libre comme en matière d'obligations civiles où la violence vicié le consentement Laurent » 17.

وذكر دملومب بأن مقرر الحكومة أمام لجنة الحقانية قرر ان الالتزامات الطبيعية هي التي يؤديها الإنسان طوعاً وضميراً واستنتج الشارح المذكور من ذلك بأنه يجب أن يكون الدافع على علم بأنه يؤدي ديناً غير مسؤول عنه مدنياً وأنه ليس مسؤولاً الا أمام ضميره كما أنه ذكر أن الالتزامات الطبيعية لا يمكن الزام المدين بدفعها فلهذا السبب بعينه يجب أن يكون الدافع على علم تام بأنه مسؤول طبيعياً فقط أما الفريق الآخر فإنه يرى من واجب الأمانة عدم استرداد ما دفع

D'ailleurs l'allégation de celui qui prétendrait n'avoir payé que par suite d'une pareille erreur, devrait être repoussée comme contre l'honnêteté

Aubry & Rau T. III. p. 531.

وذكر الأستاذ عبدالسلام ذهني بك أسباباً قيمة هو الآخر منها أن الدفع بسبب وأن جهل

القانون ليس بعذر - ونرى الأخذ بالرأي الاول ونحن على يقين من أن الأمانة التي اعتمد عليها أوبري وروفي رفض الاسترداد تقضي على المؤجر الذي دفع له المستأجر منه كل الايجار وهو يجهل بأنه ملزم بأربعة اخماسه فقط أن يرد اليه الخمس إذ من المعلوم أن قانون التخفيض لم يصدر عبثاً وإما قول الأستاذ عبدالسلام ذهني بك بأنه يوجد سبب للأداء فليس كافياً للاسترداد من دفع خطأ أما القول بأن جهل القانون ليس بعذر فإنه يرد عليه بأن الالتزام الطبيعي لا وجود له قانوناً إلا اذا شاء المدين ان يظهره بدفعه طوعاً لا كرهاً - على ان المسألة هنا ليست جهلاً بالقانون وإنما المدين يجهل ما إذا كان ينطبق على نصوصه أم لا - وقد اختلف في تأويله اختلافاً كبيراً بدأ بحكم من محكمة دسوق الجزئية تحت رئاستها بجلية اول ديسمبر سنة ١٩٣٠ وانتهى بحكم محكمة النقض المدنية بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ مؤيداً لهذا الرأي - وقد ساهم الأستاذ العلامة في ذلك بأن قضى برأي مخالف فمذرة للمدعي العطا في يوسف المقيم ببلدة عطف المستأجر ٢١ قيراطاً و ١ فدان اذا اشكل عليه القانون

وحيث انه لذلك تكون الدعوى على اساس (قضية العطا في يوسف ضد احمد الهنداري رقم ١٢٦ سنة ١٩٣٤ برئاسة حضرة القاضي سليمان ثابت)

## قضايا المختلطة

### المبادئ القانونية

(١) ان مجرد علم الخصم بالحكم الذي يزمع الطعن فيه لا يعادل اعلانه (١) فلا يسهط حقه بناء على هذا العلم في الطعن بطريق الالتماس ولو كان قد رفع طعناً سابقاً لما انه لم يمض ميعاد الثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان

(١) راجع استئناف مختلط ٢٩/٤/١٩٢٤ (المجموعة ٣٦-٣٢٧)

### ٣٠٦

#### محكمة الاستئناف المختلطة

١٩ يناير سنة ١٩٣٣

١ - التماس . ميعاده . من تاريخ اعلان الحكم .

٢ - التماس . مستندات مزورة . ضرورة ثبوتها . وتأثيرها للحكم في الدعوى .

٣ - دعوى تفسير حكم . بقصد تصحيحه . عدم قبولها .

(٢) لا يكفي لقبول التماس إعادة النظر مجرد الدعوى بتزوير مستند مقدم في الدعوى بل يجب ان يكون قد اعتمد الحكم عليه وثبت تزويره فعلا وحكم بذلك خصوصا إذا كان المستند محل طعن من حيث قيمته في الاثبات كما لم يبن الحكم عليه وحده

(٣) لا يجوز لمن خسر دعواه ان يطلب تصحيح الحكم في صورة تفسير له مستندا على حقوق أخرى يدعيها لم تعرض من قبل على المحكمة التي رفضت دعواه (١)

(استئناف مريم بنت محمد خليفة ضد عمه بك ايوب وآخرين رئاسة المسوقان أكر مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٥ ص ١٣٧)

### ٣٠٧

#### محكمة الاستئناف المختلطة

٢٤ يناير سنة ١٩٣٣

١ - نزاع ملكية المنازعة في قيمة الدين - لا يمنع من سير الدعوى المناقشة فيه عند التوزيع

٢ - نفقة - لزوجة مسلمة - لا تسقط بمجرد المعاشرة .

٣ - صورية - وجود أملاك أخرى للدين - لا يمنع من الطعن بها

٤ - اختصاص - تغيير - اسم مستعار - غير مانع من سريان الأحكام الصادرة

٥ - بيع صوري - بطلانه - نقل الملكية بواسطة - انعدامها المبادئ القانونية

(١) ان المنازعة في قيمة الدين لا تمنع من استمرار اجراءات نزاع ملكية حتى الحكم بمرسي المزداد ولا محكوم عليه حق المناقشة في ذلك أثناء التوزيع (٢)

(٢) ان نفقة المرأة المسالمة المحكوم بها في حالة الفرقة بينها وبين زوجها لا تسقط بمجرد عودة المعاشرة

(١) راجع استئناف مختلط ١٩١٥/٥/٢٧ (المجموعة ٢٧-٣٦٤)

(٢) - قضاء ثابت راجع حكم استئناف مختلط ١٩٢٧/٥/٥ ( المجموعة ٣٩ - ٤٤٣ )

(٣) ان وجود أملاك أخرى للمدين لا يمنع أي صاحب شأن من الطعن بطريق الصورية (١)

(٤) ان تغيير الاختصاص بسبب تدخل شخص اجنبي باسم مستعار لا يمكن أن يسىء لمركز الطرفين طبقا لاحكام الصادرة من قضائهم الطبيعيين أو على الاقل بالنسبة لاجراءات اتخذت أمامهم (٢) وبناء على هذا فورقة الضد المعترف بصحتها امام المحكمة الاهلية تبقى نافذة أمام القضاء المختلط في تحديد العلاقة بين الخصوم

(٥) ان نقل الملكية بناء على عقد مسجل لا يكون له أثره اذا كان هذا البيع قد حكم بصوريته والتأشير بالحكم الصادر في دفاتر التسجيل يكفي لانعدام كل أثر لهذا العقد المسجل بما فيه نقل الملكية وبمحيث يعتبر ان البيع لم يكن موجودا إصالة وإن البائع في العقد الصوري مازال مالكا ( استئناف محمد صالح عثمان ضد نور ابراهيم وآخرين رئاسة المستمارك بارت المجلة والسنة المذكورتين ص ١٣٩ )

### ٣٠٨

#### محكمة الاستئناف المختلطة

٢٤ يناير سنة ١٩٣٣

١ - مستأجر - لمدة قصيرة - مباني مقامة بمعرفة - انعدام اعتبارها كعقار .

٢ اختصاص - حكم مرسي مزاد - من محكمة أهلية - عن عقار عليه رهن لاجنبي - انعدامه .

#### المبادئ القانونية

(١) - بخلاف المباني المقامة من صاحب

(١) - قارن حكم استئناف مختلط في ١٩٠٩ / ١٢ / ٣٠ ( المجموعة ٢٢ - ٧٥ ) وأول ابريل سنة ١٩٢٠ ( المجموعة ٢٢ - ٢٤٨ ) و ١٩٣٠ / ٥ / ٦ ( المجموعة ٤٢ - ٤٧٤ ) و ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ ( المجموعة ٤٣ - ٤٢١ )

(٢) راجع احكام استئناف مختلط ١٩٢٤/١/٨ ( المجموعة ٣١ - ١١٧ ) - ١٩٢٧/١/١٨ ( المجموعة ٣٩ - ١٨٢ ) و ١٩٢٧ / ١٢ / ٢٠ ( المجموعة ٤٠ - ٨٨ )



حق عيني كحق الحكر . أو المستأجر لمدة طويلة  
ومصرح له من المالك بالبناء . فان الأبنية المقامة  
من المستأجر لمدة قصيرة لا يمكن اعتبار ان لها  
كيانا عقاريا قابلا لاكتساب حق عيني ومن باب  
أولى لحق الرهن

( ٢ ) الحكم الصادر من القضاء الاهلي  
بمرسى مزاد عين كان متوقعا عليها وقتها رهونات  
مسجلة لاجنبي يعتبر باطلا لصدوره من هيئة  
غير مختصة به (١)

( استئناف يوسف علي ضد باراسكفي نيوفيس - سوس  
وآخرين رئاسة المسترماك بارت . المجلة والسنة المذكورتين  
ص ١٣٩ )

٣٠٩

## محكمة الاستئناف المختلطة

٢٥ يناير سنة ١٩٣٣

١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . بالمحكمة المختلطة .  
في طلب استمرار تنفيذ حكم مرسى مزاد  
٢ استعجال . راسى عليه مزاد . طلب اخراج ساكن . مضى  
عليه مدة . ولم ينفذ بالتسليم ضده . عدم توفره .  
اختصاص قاضي الموضوع به .

## المبادئ القانونية

(١) يختص قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة  
المختلطة بالحكم في استمرار تنفيذ حكم مرسى  
مزاد صادر منها (٢)

( ٢ ) يختص قاضي الموضوع - لا القاضي  
المستعجل - بالحكم في طلب الراسى عليه المزاد

(١) حكم الدوائر المجتمعة بمحكمة الاستئناف المختلطة في ٢٦  
يناير سنة ١٩٢٨ ( المجموعة ٤ - ١٥٨ )

( ٢ ) راجع استئناف مختلط ٤/١٢ و ٥/٣ سنة ١٩١١  
( المجموعة ٢٣ - ٢٦٠ و ٢٩٤ ) ١٢/ ١١/ ٩٢٥ ( المجموعة ٣٨ -  
٢١ ) و ١٨/ ٣/ ١٩٢٦ ( المجموعة ٣٨ - ٢٩٧ ) و ٧ - ١١ - ١٩٢٨  
( المجموعة ٤١ - ٢٠ ) و ١٢ - ٢ - ١٩٣٠ ( المجموعة ٤٢ - ٢٧١ )  
و ٢ - ١٢ - ١٩٣١ ( المجموعة ٤٤ - ٤٠ ) و ١٧ - ٢ - ١٩٣٢ ( المجموعة  
٤٤ - ١٧٨ )

باخراج ساكن اذا كان لم يطلب من المحضروقت  
التسليم اتمام التنفيذ بل بالعكس ترك السكان في  
المحلات المؤجرة مدة طويلة - سنتين في الحالة  
المعروضة ( ١ )

( استئناف موريس نجار ضد قنديل حسن زیدی وآخرين  
رئاسة المسير فافك . المجلة والسنة المذكورتين ص ١٤٤ )

٣١٠

## محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ يناير سنة ١٩٣٣

حارس قضائي . اتعابه . خصمها من الابراد المتحصل -  
حق الرجوع على المتسبب في الحراسة .

## المبدأ القانوني

لحارس القضائي المعين من قبل قاضي الامور  
المستعجلة باعتباره وكيلًا قضائيًا صالح لجميع الشركاء  
في عقار موروث الحق في خصم مصاريفه واتعابه  
ادارته من ريع العقار . ولشركاء الغير مسئولين عن  
هذه الحراسة الحق في استرداد هذه المبالغ من  
الخصم المسئول أو الحصول على حكم قضائي بالزام من  
تسبب في الحراسة بها (٢)

( استئناف مايتر كازوريا بصفته ضد استيفان وانيس اوهانسيان  
وآخرين رئاسة المسير فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ١٤٨ )

٣١١

## محكمة الاستئناف المختلطة

٢٦ يناير سنة ١٩٣٣

اجراءات نزع ملكية . ضد محجور عليه شخصياً . وفي غير  
مواجهة القيم . بطلانها .

## المبدأ القانوني

تعتبر باطلة اجراءات نزع الملكية الموجهة ضد  
محجور عليه شخصياً بعد الحكم الصادر بالحجر

(١) قارن حكم استئناف مختلط ٢٨ - ١١ - ٩٢٧ ( المجموعة  
٤١ - ٤٥ )  
(٢) راجع استئناف مختلط ٢٥ - ١١ - ١٨٩٦ ( المجموعة ٩ - ١٣ )  
و ١٤ - ١ - ١٩٣١ ( المجموعة ٤٣ - ١٥١ )  
( ٢ - ٧ )

٣١٣

## محكمة الاستئناف المختلطة

أول فبراير سنة ١٩٣٣

- ١- سند تحت الاذن . ضمان لحساب . غير مانع من تحويله
- ٢- سند تحت الاذن - حسن نية حامله . عليه بالضمان . غير مانع من اعتباره .
- ٣- شركة توصية . موصى . ضمانه . حدوده .

## المبادئ القانونية

(١) ان السند تحت الاذن المحرر ضمانا لحساب لا يمنع من جواز تحويله لا اذا اتفق صراحة على خلاف ذلك (١)

(٢) مجرد علم الحامل لسند تحت الاذن أنه محرر بصفة ضمان لا يسقط حقه باعتباره حاملا له بحسن نية مادام قد ذكر فيه أن القيمة وصات نقدا (٢)

(٣) الضمان الملزم به الشريك الموصى في شركة التوصية محدد بمقدار مسئوليته في الشركة وهو ما يقابل حصته في رأس المال . وخارجا عن هذا الضمان فان الشريك الموصى يعتبر بازاء الشركة كشخص أجنبي تماما

(استئناف اسماعيل بك راتب ضد خليل بوفيليب حبيب رئاسة المسيو فانك المجلة والسنة المذكورتين ص ١٥١)

(١) راجع استئناف مختلط ١٩-٤-١٩٢٢ (المجموعة ٣٤-٣٤٠) (٢) قارن استئناف مختلط ٦-٦-١٩٢٣ (المجموعة ٣٥-٤٩٥)

عليه وبدلا من توجيهها ضد القيم عليه . وليس لنزع الملكية ان يحتاج بعدم اعلانه بحكم الحجر ان اعلان احكام الحجر والوصاية قد اقتصر بمقتضى المرسوم الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتعديل المجالس الحسبية على مجرد النشر عن ذلك بسجلات المجلس الذي أصدر الحكم وكذا بسجلات مجلس حسبي مصر

(استئناف محمد حفي باشا الطرزي بصفته ضد بنك الاراضى المصرى رئاسة المسيو فان اكر . المجلة والسنة المذكورتين ص ١٤٨)

٣١٢

## محكمة الاستئناف المختلطة

أول فبراير سنة ١٩٣٣

- ١- طعن بالتزوير . اختفاء السند . لا يمنع من السير فيه .
- ٢- اعتراف . تجزئته . جوازه . في حالة وجود أدلة أخرى عن الدين .

## المبادئ القانونية

(١) ان اختفاء السند موضوع النزاع لا يوقف اجراءات الطعن بالتزوير فيه . وتقبل أيضا طرق الطعن الأخرى كما في حالة اثبات السداد المدعى به (٢) لا يصح التمسك بعدم تجزئة الاعتراف لاثبات التخالف اذا كان هنالك بجانب الاعتراف الأدلة الكافية لاثبات الدين (١)

( استئناف محمد بك حماد الشريف وآخرين ضد نقولاس سدريس رئاسة المستر ماك بارنت المجلة والسنة المذكورتين ص ١٥٠ )

(١) راجع احكام استئناف مختلط ٣٠-١-١٨٩٠ (المجموعة ٢٦١-٢٦١) و ٢٩-١١٥٠ (المجموعة ٢٧-٤٤٤) و ١٥-٦-١٩١٢ (المجموعة ٢٣-٢٩٦)

## السنة الرابعة عشرة

## فهرست القسم الثاني

## العدد الثامن

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
( ١ ) قضاء محكمة استئناف مصر			
اثبات . عقد . صورة شمسية . لاتصلح دليلاً قانونياً للاثبات .	١٨ ابريل ١٩٣٣	٥٤٨	٢٨١
حساب . وكالة . مخالصة . وجوب عمل حساب تفصيلي .	» » ٢٣	٥٥٠	٢٨٢
مخالصة مجملة . لاتعفى من وجوب تقديم الحساب .			
استئناف . إعلان الحكم الابتدائي . ميعاد الاستئناف يجرى في حق المعلن والمعلن اليه .	» » ٢٩	٥٥٣	٢٨٣
١ - بطلان . اجراءات التصق . وجوب التمسك بها قبل اجراء المزايدة . ٢ - مزاد . النض على عدم تقدم مزايدين . يكفي لثبوت صحة الاجراءات - ٣ - بيع . الدائن المسجل . تعريفه	» » ٣٠	٥٥٤	٢٨٤
مسئولية . صاحب العمل . عامل . إصابته . تعويضات . وجوب ثبوت حصول اضرار من جانب صاحب العمل .	٩ ديسمبر ١٩٣٣	٥٥٥	٢٨٥
١ - تحضير . قانون التحضير . اتفاق الخصوم على سر يانه على استئناف سابق على تاريخ نقاضه . جوازه - ٢ - استئناف . قيده قبل الجلسة باقل من ٤٨ ساعة . اعتباره كأن لم يكن .	» » ١٦	٥٥٧	٢٨٦
ترك المرافعة . متى يكون مقبولا . حجز القضية للحكم مع مذكرات . التقرير بالترك في هذا الميعاد . جوازه .	» » ١٧	٥٦٠	٢٨٧
تحضير . غرامة . حكم بها للخزانة عند وقوع مخالفة من الطرفين .	٦ يناير ١٩٣٤	٥٦١	٢٨٨
( ٢ ) قضاء المحاكم الكلية			
١ - خيانة أمانة . وكيل . انذاره بالعزل والرد . امتناعه عن الرد	٢ اكتوبر ١٩٣٣	٥٦٢	٢٨٩
٢ - خيانة أمانة . تقادم . يبدأ من امتناعه عن تقديم المطلوب منه . اجراءات الدعوى المدنية . لاتقطع التقادم .			
١ - هتك عرض . لمس العورات . جنابة . ٢ - هتك عرض وجه المرأة . ليس عورة	٦ نوفمبر ١٩٣٣	٥٦٤	٢٩٠



ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
١ - اجارة . وصى . تقيدها بقانون المجالس الحسبية . ولى . عدم تقييد سلطته فى التأجير بأى قيد - ٢ - اجارة . عقدها لمدة أكثر من ثلاث سنوات . حق القاصر وحده فى انقاصها لسن البلوغ أو وصيه الجديد - ٣ - قوة الشئ المحكوم فيه . حكم مدنى . تنفيذ عدم جواز المناقشة فى صحة السند . حقها قاصر على مناقشة أدلة الاتهام لتحديد مركز المتهم - ٤ - اجارة . مستأجر . تعرض مادي . ضمان المؤجر قاصر على التعرض المبني على سبب قانوني (٣) القضاء المستعجل	٢٤ مارس ١٩٣١	٥٦٧	٢٩١
١ - بنك التسليف الزراعى . الحجز الادارى . وفاء لديونه . معناه - ٢ - حراسة . دائن لأحد الملاك . عدم جواز اتخاذ اجراءات تنفيذ فردية - ٣ - حراسة . للاحاق الثمار بالعقار .	١١ يوليو ١٩٣٣	٥٧٠	٢٩٢
اختصاص قاضى الامور المستعجلة . الآلات والعدد والكتب اللازمة لحرفة المدين . التفرقة بين ماهو لازم منها وما هو غير لازم . اختصاص قاضى الموضوع . حد اختصاص قاضى الامور المستعجلة (٤) قضاء المحاكم الجزئية	٨ يونيو ١٩٣٣	٥٧٣	٢٩٣
١ - قاضى الامور المستعجلة . حراسة . رفع الدعوى بها بين الحكم الابتدائى والاستئناف . اختصاصه بها - ٢ - قاضى الامور المستعجلة . اختصاصه فى حالة الخطر : ثابت - ٣ - حراسة قضائية . على ساقية . جوازها . - ٤ - حراسة . المدعى عليه فى الدعوى غير ملى . جوازها	٢٥ مارس ١٩٣٠	٥٧٤	٢٩٤
١ - حكم . النطق به قاطع . حق المحكوم عليه فى الاستئناف أو الالتماس ان جازا - ٢ - شطب الدعوى . معناه . آثاره .	١٧ يونيو ١٩٣٠	٥٧٥	٢٩٥

## العدد الثامن

## فهرست القسم الثاني

## السنة الرابعة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
حمل سلاح . مشايخ فرق العربان . حقهم فيه	١٤ أكتوبر ١٩٣٠	٥٧٨	٢٩٦
تملك . بمضى المدة الطويلة . سريانه على الغائب بخلاف مفقود الأهلية . جوازه .	١٥ يناير ١٩٣١	٥٧٩	٢٩٧
١ - تعديل طلبات . وجود اتصال بين الطالب الأصلي والطالب المعدل . وعدم التنافر . جوازه . دعوى منع تعرض . عدم جواز تعديل الطلب فيها إلى دعوى استرداد حيازة - ٢ - مزارع . كالمستأجر . حقه شخصي - ٣ - دعوى منع تعرض . ضد شخص آخر . عدم جوازها من المستأجر . حقه في طلب الفسخ أو تنقيص الاجرة	أول نوفمبر ١٩٣١	٥٨٠	٢٩٨
ترك المرافعة . عدم وجود مصلحة للمدعى . وينشأ عنه ضرر للمدعى عليه . عدم جوازه	٢٨ فبراير ١٩٣٢	٥٨١	٢٩٩
حراسة . على أعيان وقف . لوجود نزاع . جوازها	١٤ إبريل ١٩٣٢	٥٨٢	٣٠٠
معارضة . عدم حضور المعارض . شطبها . عدم الفصل في المعارضة الاولى . لا يمنع من رفعها من جديد	١٥ يونيو ١٩٣٢	٥٨٤	٣٠١
حكم غيابي سقوطه . ليس طعنا في الحكم وليس من النظام العام . التنازل عنه . ولو تنازلا ضمنيا . جوازه . حالة .	٨ أكتوبر ١٩٣٢	٥٨٥	٣٠٢
مطل . منور . تميزه عنه . ارتفاعه . تقديره موضوعي	٢٢ يناير ١٩٣٣	٥٨٦	٣٠٣
١ - ملكية فنية . عدم صدور التشريع الخاص بها . لا يمنع من تطبيق أحكامها - ٢ - حق المؤلف . حق الصانع . مطلق حقهما في ملكية المؤلف أو المصنوعات - ٣ - تقليد . مجرد وجود شبه بين العلامة الأصلية والعلامة المقلدة . توافره - ٤ - حجز تقليدي . شبه بالحجز الاستحقاق	٢٥ فبراير ١٩٣٤	٥٨٧	٣٠٤
إيجار . تخفيض . مبلغ التخفيض . دفعه بسبب خطأ في تأويل القانون . لا يعتبر تنازلا عن حق التخفيض . - ٢ - إيجار . تخفيض : التزام طبيعي - ٣ - التزام طبيعي . دفع خطأ . مستأجر	٢ يناير ١٩٣٤	٥٩٠	٣٠٥

## العدد الثامن

## فهرست القسم الثاني

## السنة الرابعة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
سداده كل ايجار سنة ١٩٣٠ . جواز استرداد الخمس . شروطه . (٥) قضاء المحاكم المختلطة			
١ - التماس . ميعاده . من تاريخ اعلان الحكم - ٢ - التماس مستندات . ضرورة ثبوتها . وتأثيرها للحكم في الدعوى - ٣ - دعوى تفسير حكم . بقصد تصحيحه . عدم قبولها .	١٩ يناير ١٩٣٣	٥٩٤	٣٠٦
١ - نزع ملكية . المنازعة في قيمة الدين . لا يمنع من سير الدعوى . المنافسة فيه عند التوزيع - ٢ - نفقة . لزوجة مسلمة . لا تسقط بمجرد المعاشرة - ٣ - صورية . وجود املاك أخرى للمدين . لا يمنع من الطعن بها - ٤ - اختصاص . تغييره . اسم مستعار . غير مانع من سريان الأحكام الصادرة - ٥ - بيع صوري . بطلانه نقل الملكية بواسطته . انعدامها .	» » ٢٤	٥٩٥	٣٠٧
١ - مستأجر . لمدة قصيرة . مبانى مقامة بمعرفته . انعدام . اعتبارها كعقار - ٢ - اختصاص . حكم مرسي مزاد . من محكمة اهلية . عن عقار عليه رهن لاجنبي . انعدامه	» » ٢٤	٥٩٥	٣٠٨
١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . بالمحكمة المختلطة . في طلب استمرار تنفيذ حكم مرسي مزاد - ٢ - استعجال . راسى عليه مزاد . طلب اخراج ساكن مضى عليه مدة . ولم ينفذ بالتسليم ضده . عدم توفره . اختصاص قاضي الموضوع به حارس قضائي . اتعابه . خصمها من الايراد المتحصل . حق الرجوع على المتسبب في الحراسة .	» » ٢٥	٥٩٦	٣٠٩
اجراءات نزع الملكية . ضد محجور عليه شخصيا . وفي غير مواجهة القيم . بطلانها .	» » ٢٦	٥٩٦	٣١١
١ - طعن بالتزوير . اختفاء السند . لا يمنع من السير فيه - ٢ - اعتراف تجزئته . جوازه . في حالة وجود أدلة أخرى	أول فبراير ١٩٣٣	٥٩٧	٣١٢
١ - سند تحت الاذن . ضمان الحساب . غير مانع من تحويله - ٢ - سند تحت الاذن . حسن نية حامله . علمه بالضمان . غير مانع من اعتباره - ٣ - شركة توصية . موصى . ضمانه . حدوده	» » »	٥٩٧	٣١٣



## القسم الثالث

## القوانين والقرارات

## مرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣١

بإضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات الأهل بشأن اختلاس الألقاب والاتصاف

بها دون حق<sup>(١)</sup>

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ،

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ بوضع نظام الاسرة المالكة وأمرنا رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٢  
اختصاص بلقب نبيل أو نبيلة وعلى أوامرنا رقم ٩٦،٩٥ لسنة ١٩٢٢ ومن رقم ٣ إلى رقم ٩ لسنة  
١٩٢٣ ورقم ٨٠ لسنة ١٩٢٨ بشأن الرتب المدنية والنياشين والانواط، وعلى أوامرنا المعدلة لها ،  
وعلى أمرنا رقم ١٩ لسنة ١٩٣١ بوضع قواعد للاستئذان الواجب في قبول النياشين والرتب  
والألقاب الشرف الأجنبية وفي حملها أو استعمالها،

وعلى قانون العقوبات الأهل

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية، وموافقة رأي مجلس الوزراء،

( ١ ) نشر بالعدد ٣٩ من الوقائع المصرية الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣١

## مذكرة إيضاحية

ينقسم مشروع المرسوم بقانون المرافق لهذه المذكرة إلى قسمين . الأول خاص بالنياشين والألقاب الشرف والرتب المصرية  
والاتصاف بالوظائف وعضوية المجالس النيابية والآخر خاص بالنياشين والألقاب والرتب الأجنبية .

ففيما يتعلق بالقسم الأول يلاحظ أن ليس في قانون العقوبات الأهل إلا المادة ١٢٧ التي تقضى بعقوبة الحبس أو الغرامة على كل  
من لبس علانية كسوة خاصة برتبة أعلى من رتبته أو لبس مطلق كسوة رسمية بغير أن يكون حائزاً لرتبة أو تقلد بنيشان من غير  
أن يكون حائزاً له .

وقد دل الاختبار على أن هذا النص محصور النطاق ولا يشمل حالات كثيرة متماثلة وشائعة .

لذلك روى من الضروري سد ما في التشريع المصرى من نقص بإدخال نصوص تشابه نصوص بعض الشرائع الأجنبية مثل  
المادة ٢٥٩ من قانون العقوبات الفرنسى والمادة ٢٣٠ من قانون العقوبات البلجيكي والمادة ١٨٦ من قانون العقوبات الايطالى .

فالمادة ١٣٧ (١) من المشروع تعاقب بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً كل من تقلد في العلانية بيشان لم يمنحه أو لقب  
نفسه في العلانية بلقب من ألقاب الشرف أو برتبة أو بوظيفة أو بصفة نيابية من غير حق .

والمقصود بالألقاب الشرف والرتب في هذا المقام الألقاب والرتب المقررة قانوناً كلقب أمير وأميرة ونيل ونيلة وكالرتب  
المدنية والعسكرية والألقاب الخاصة بها . ويقصد بوظيفة وظائف الدولة العامة . ويقصد بالصفة النيابية كل عضوية تسكتسب  
بطريق الانتخاب أو بغيره من الطرق كعضوية البرلمان ومجالس المديرات والمجالس المحلية والحسبية التي تسبب صاحبها مقاماً  
ونفوذاً لا يحق لغيره أن يدعيه .

## رسمنا بما هوآت

مادة ١ - تعدل المادة ١٣٧ من قانون العقوبات الأهل على الوجه الآتى :  
مادة ١٣٧ - كل من لبس علانية كسوة رسمية بغير أن يكون حائزا للرتبة التي تخوله ذلك أو حمل علانية العلامة المميزة لعمل أو وظيفة من غير حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها .

مادة ٢ - يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ١٣٧ المواد الأربع الآتية:  
مادة ١٣٧ (١) - يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا كل من تقلد علانية نشانا لم يمنحه أو لقب نفسه كذلك بلقب من القاب الشرف أو رتبة أو بوظيفة أو بصفة نيابية عامة من غير حق

مادة ١٣٧ (ب) - يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة جنديات مصرية مديرو الجرائد أو الرسائل الدورية أو ملتزمو طبعها إذا لقبوا في جريدهم أو رسالتهم الدورية شخصا بلقب أو رتبة أو بوظيفة أو بصفة نيابية عامة وهم يعلمون أنه ليس حائزا لذلك اللقب أو تلك الرتبة أو الوظيفة أو الصفة النيابية العامة .

ويلاحظ أن المادة ١٣٧ من قانون العقوبات تنص على عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيتها لكل من لبس في العلانية كسوة رسمية بغير حق أو تقلد بنشان ليس حائزا له . فرؤى أن بين جريمة من يحمل نشانا من غير حق وجريمة من يدعى لنفسه لقباً كذلك تعاقبها من المناسب وضعهما في مادة واحدة — وهي المادة ١٣٧ (١) مع المسارة بينهما في العقوبة .

وترتب على ذلك تعديل المادة ١٣٧ الأصلية بأن حذف منها النص على حالة التقليد بنشان من غير حق . وقد حذفت منها أيضا عبارة «من لبس كسوة خاصة برتبة أعلى من رتبته» ، توخيا للإيجاز في التعبير لأن النص على لبس كسوة رسمية بغير حق عام في معناه ويشمل تلك الحالة الخاصة كما يشمل غيرها فرؤى الاكتفاء به . على أنه من وجهة أخرى أضيف إلى هذه المادة نص يعجز معاقبة من يحمل بغير حق شارة مميزة لوظيفة من الوظائف وهو نص مستمد من المادة ١٨٦ من قانون العقوبات الإيطالي روجه تخفيف العقوبة في المادة ١٣٧ (١) والمواد التالية من المشروع وجعلها قاصرة على الغرامة دون الحبس مع تحديد أقصى الغرامة المائز الحكم بها بمبلغ قليل هو ما رؤى من أن الوصمة اللادية التي تلحق بالمحكوم عليه من جراء ثبوت ادانته قد تكفى عادة في الزجر عن ارتكاب الجرائم التي من هذا القبيل فتقوم مقام العقوبة الشديدة .

وقد ظهر أن الصحافة كثيرا ما تندق ألقابا ورتبا على أشخاص غير حائزين لها . ورغم أن لفت نظر الصحف أكثر من مرة إلى أن هذا التصرف من شأنه المساس بمقام الألقاب والمراتب الرسمية في الدولة فلم يجد ذلك نفعا حتى رؤى أن الامتوق اشعار رجال الصحافة بما يقع عليهم من المسؤولية في هذا الصدد . ولذلك نص في المادة ١٣٧ (ب) على معاقبة مديري الجرائد والرسائل الدورية أو ملتزمي طبعها إذا لقبوا شخصا بلقب أو رتبة أو نسبوا إليه وظيفة أو صفة نيابية وهم يعلمون أنه ليس حائزا لها . على أن أقصى حد للغرامة في هذه الحالة خفض إلى عشرة جنديات فقط .

وأما القسم الثاني من هذا المشروع فهو خاص بالنياشين وألقاب الشرف والرتب الأجنبية . فقد صدر الأمر الملكي رقم ١٩ لسنة ١٩٣١ بوضع قواعد للاستئذان الواجب في قبول النياشين والرتب وألقاب الشرف الأجنبية وفي حملها أو استعمالها . وتنفيذا لهذا النظام وضعت المادة ١٣٧ (ج) ونص فيها على أن المصري إذا تقلد في العلانية بنشان أو لقب نفسه كذلك

مادة ١٣٧ (ج) - يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها كل مصري اذا تقلد علانية بغير حق أو بغير إذن الملك نشانا اجنبيا أو لقب نفسه كذلك بلقب شرف اجنبي أو برتبة أجنبية .

مادة ١٣٧ (د) - في الاحوال المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة يجوز للمحكمة ان تأمر بنشر الحكم بأكمله أو بنشر ملخصه في الجرائد التي تختارها ويكون النشر على نفقة المحكوم عليه وذلك بدون إخلال بتطبيق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٦٧ على الحالة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ (ب)

مادة ٣ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بسرأي القبة في غرة ذي الحجة سنة ١٣٤٩ (١٩ ابريل سنة ١٩٣١

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقي

وزير الحقانية

على ماهر

برتبة أو بلقب منحه اياه دولة من الدول الأجنبية يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها اذا لم يكن قد حصل على إذن من جلاله الملك قبل ذلك . وهذا النص يشمل حالة الشخص الذي أنتم عليه حقيقة بنشان أو لقب أو رتبة من جانب دولة أجنبية وإنما قصر هو في القيام بواجب الاستئذان الذي يفرضه عليه الأمر الملكي المشار اليه أو استأذن فلم يؤذن له . كما يشمل حالة الشخص الذي يتقلد علانية بنشان أو يدعى لقباً أو رتبة من دولة أجنبية لم ينم عليه بها ونظام الاستئذان المشار اليه آنفاً مقرر في كثير من البلاد الأجنبية كبريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا وغيرها ومدعم بعقوبات جنائية خاصة .

وأخيراً نصت المادة ١٣٧ (د) من المشروع على أنه عند الحكم بالادانة في الاحوال المبينة في المواد الثلاث السابقة عليها يجوز للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم بأكمله أو بنشر ملخصه في الجرائد التي تختارها ويكون النشر على نفقة المحكوم عليه . وأشار في هذه المادة أيضاً إلى أنه في حالة الحكم على مدير جريدة أو رسالة دورية أو على ملتزم طبعها بناء على المادة ١٣٧ (ب) تعتبر الفقرة الأخيرة من المادة ١٦٧ من قانون العقوبات منطبقة . وهذه الفقرة توجب نشر الحكم بالجريدة أو الرسالة الدورية على أن يكون ذلك في أحد أعدادها التي تنشر في أثناء الشهر الذي صدر فيه الحكم والا حكم بالغائبا .

وبما تنبغي ملاحظته ان النص في هذا المشروع على النياشين يشمل بطبيعة الحال الاتواط المقررة في مصر بالاً وأمر الملكية أو الاتواط المقررة في الدول الأجنبية على حسب الاحوال . كما أن الاحكام الخاصة بحمل النياشين مصرية كانت أو أجنبية تسرى على الوسامات الصغيرة ( miniatures ) والشرائط ( rubans ) والوريدات ( rosettes ) التي تحمل في بعض الظروف بدلا من النياشين والاتواط ذاتها .

لذلك تتشرف وزارة الحقانية بأن ترفع الى مجلس الوزراء مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة حتى اذا وافق عليه يتفضل برفعه لاعتاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك للتصديق عليه .

القاهرة في ابريل سنة ١٩٣١

وزير الحقانية

على ماهر



## مرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١

مشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ؛

وعلى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمر العالى المؤرخ فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ ( ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ ) والقوانين المعدلة لها ؛  
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يستعاض عن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الأمر العالى المؤرخ فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ ( ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ ) والقوانين المعدلة لها بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها المرفقة بهذا القانون .

مادة ٢ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؟

صدر بمرأى عايدى فى ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ ( ١٢ مايو سنة ١٩٣١ )

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدقى

وزير الحقانية

على ماهر

نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٥٣ غير اعتيادى فى ٢٠ مايو سنة ١٩٣١

### مذكرة ايضاحية

فى سنة ٨٩٧ ميلادية صدرت لائحة بترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها وصدلت بقانونين صدرتا فى سنة ٩٠٩ و ٩١٠ ولم يمس على صدورهما بضع سنوات حتى رأى فى التطبيق صعوبات عملية وفى الاجراءات عيوب ظاهرة ، لذلك عنيت وزارة الحقانية فى أوائل سنة ١٩٣١ بدرس هذه اللائحة بمعاونة فضيلة مفتى الديار المصرية وبعض كبار رجال القضاء الشرعى ، واقتصر التعديل على ما مست الحاجة إلى تعديله .

ومن أهم ما تناوله التعديل تخفيض النصاب النهائى للقاضى الجزئى وموضوع عزل ناظر الوقف واجراء الزواج بوثيقة رسمية ومنع سماع دعوى طلاق غير المسلمين فى المحاكم الشرعية وتقيد سماع الدعاوى بالتفقات المتجمدة وأحكام الدفوع وتوسيع نطاق الأدلة بزيادة القرينة القاطعة وعدم تجزؤ الاقرار وسماع شهود التفتى وتعديل بعض الاحكام فى رد القضاة وفى المداخلة والاستئناف والالتباس وفى مسائل التنفيذ ومواد ضبط الشهادات والتسجيل مع رعاية تبسيط الاجراءات فى هذه الاحوال وغيرها .  
ونبها على أهم أسباب التعديل :

## الكتاب الأول

### في ترتيب المحاكم الشرعية وتشكيلها

#### الباب الأول

##### في ترتيب المحاكم الشرعية

مادة ١ — ترتب محكمة شرعية عليا بمدينة القاهرة .  
وترتب محكمة شرعية ابتدائية في كل مدينة من مدن القاهرة والاسكندرية وطنطا والرقازيق والمنصورة وبني سويف وأسيوط وقنا .  
وترتب في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محاكم جزئية يحدد عددها ومركزها ودائرة اختصاصها بقرار يصدر من وزير الحقانية .

#### الباب الثاني

##### في تشكيل المحاكم الشرعية

مادة ٢ — تشكل المحكمة العليا من رئيس ونائب وأربعة أعضاء على الأقل .  
وتشكل كل محكمة من المحاكم الابتدائية الشرعية من رئيس ونائب وسبعة أعضاء على الأقل .  
مادة ٣ — يقوم بوظيفة القضاء بالمحاكم الجزئية قضاة من المحكمة الابتدائية يذهبهم وزير الحقانية .

#### الباب الثالث

##### في تحديد دوائر اختصاص المحاكم الشرعية

مادة ٤ — تشمل دائرة اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية مدينة القاهرة ومديرتي الجيزة والقليوبية .  
وتشمل دائرة اختصاص محكمة الاسكندرية مدينة الاسكندرية ومديرية البحيرة ومحافظة الصحراء الغربية .  
وتشمل دائرة اختصاص محكمة طنطا مديرتي الغربية والمنوفية عدا مركزى طلخا وشربين .  
وتشمل دائرة اختصاص محكمة الرقازيق مديرية الشرقية ومحافظات القنال والسويس وسينا وقسم البحر الأحمر .

##### في اختصاص المحاكم الجزئية

بينت المادة الخامسة ما تختص المحاكم الجزئية بالحكم النهائي فيه والمادة السادسة ما تختص فيه بالحكم الابتدائي وبني التعديل فيهما على المبادئ الآتية :

أولاً - كان النصاب النهائي في كل من أجر الحضانة والرضاعة والمسكن وفي النفقات بين الزوجين ثلاثمائة قرش صاغ في الشهر فأدى ذلك الى ارهاق المحكوم عليه بمطالبته شهرياً على التوالى بمبالغ كبيرة بمقتضى أحكام نهائية قد تستغدر ثروته ورأس

وتشمل دائرة اختصاص محكمة المنصورة مديرية الدقهلية ومحافظة دمياط ومركزى طابخا وشربين من مديرية الغربية .

وتشمل دائرة اختصاص محكمة بنى سويف مديريات بنى سويف والفيوم والمنيا والواحات البحرية وتشمل دائرة اختصاص محكمة أسيوط مديرتى أسيوط وجرجا ومحافظة الصحراء الجنوبية .

وتشمل دائرة اختصاص محكمة قنا مديرتى قنا وأسوان .

وتشمل دائرة اختصاص المحكمة العليا جميع دوائر الاختصاص المذكورة . وإذا حصل تغيير فى التقسيم الإدارى جاز لوزير الحفانية تغيير دائرة اختصاص القضاء الشرعى طبقاً لذلك .

## الكتاب الثانى

فى اختصاص المحاكم الشرعية

### الباب الأول

فى اختصاص المحاكم الجزئية

مادة ٥ - تختص المحاكم الشرعية الجزئية بالحكم النهائى فى المنازعات فى المواد الآتية : -  
نفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع أنواعهما إذا لم يزد ما يطلب الحكم به فى كل نوع على مائة قرش فى الشهر أو لم يحكم بأكثر من ذلك ان كان الطلب غير معين . وكل ذلك بشرط ألا يزد مجموع ما يحكم أو يطلب الحكم به للزوجة أو للصغير على ثلثمائة قرش فى الشهر .  
النفقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى إذا لم يزد مجموع ما يطلب على ألفى قرش أو لم يحكم بأكثر من ذلك ان كان الطلب غير معين .  
المهر والجهاز إذا كان ما يستحقه الطالب لا يزيد على ألفى قرش وكانت قيمة المهر أو الجهاز لا تزيد على عشرة آلاف قرش .

الصالح بين الخصمين أمام المحكمة فيما يجوز شرعاً .

التوكيل فيما ذكره من أحد الخصمين .

وذلك كله إذا لم يكن هناك نزاع فى سبب الحق المدعى به .

مادة ٦ - تختص المحاكم المذكورة بالحكم الابتدائى فى المنازعات فى المواد الآتية :  
حق الحضانة والحفظ .

انتقال الحضانة بالصغير الى بلد آخر .

ماله ولا يجد أمامه طريقاً للتظلم من هذه الأحكام لحرمانه من حق استئنافها . فرؤى دفعاً لهذا الحرج وأفساحاً لمجال العدالة بين المتقاضين تخفيض النصاب النهائى إلى مائة قرش صاغ فى الشهر لكل نوع من أنواع نفقة الزوجة والصغير ليكون للمحكوم عليه حق الاستئناف فيما جاوزه وأن يكون له أيضاً حق الاستئناف إذا كانت المحكمة فى كل نوع نهائياً ولكن مجموع المطلوب أو المحكوم به للزوجة أو الصغير يتجاوز ثلاثمائة قرش فى الشهر . ثانياً - شمول نفقة الزوجة لنفقة الطعام وبدل الكسوة وأجرى المسكن والخادم وشمول نفقة الصغير لذلك ولاجرى الحضانة والرضاعة . ثالثاً - الحاق نفقة «صغير» بنفقة الزوجة فى الحكم



نفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع أنواعهما إذا زاد ما يطالب الحكم به في كل نوع على النصاب المبين في المادة السابقة أو حكم بأكثر من ذلك .

الزيادة في نفقة الزوجة أو الصغير إذا كان مجموع الرائد والأصل أكثر من مائة قرش في الشهر في كل نوع أو أكثر من ثلثمائة قرش في مجموع الطلبات .

النفقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى إذا زاد مجموع ما يطلب أو حكم به على ألنى قرش .

النفقات بين الأقارب .

المهر والجهاز إذا زاد المستحق للطالب على ألنى قرش أو كانت قيمة المهر أو الجهاز زائدة على عشرة آلاف قرش .

دعوى الأثر بجميع أسبابه في التركات التي لا تزيد قيمتها على عشرين ألف قرش

دعوى النسب في غير الوقف .

الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ماسبق .

الطلاق والخلع والمباراة .

الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية .

التوكيل فيما ذكر من أحد الخصمين .

وتكون أحكام النفقات المذكورة في هذه المادة نافذة مؤقتا ولومع حصول المعارضة أو الاستئناف .

مادة ٧ — تختص المحاكم الشرعية الجزئية في سيوة والعريش والقصير والواحات الثلاثة بالحكم في جميع المواد المنصوص عليها في المادتين السابقتين وفي جميع المواد الشرعية الأخرى التي هي من اختصاص المحاكم الابتدائية كما هو مبين في المادة الثامنة الآتية ويكون حكمها في جميع ما ذكر غير قابل للطعن الا بطريق المعارضة في الاحوال المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الرابع من هذه اللائحة .

## الباب الثاني

### في اختصاص المحاكم الابتدائية الشرعية

مادة ٨ — تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائي في المنازعات في المواد الشرعية التي ليست من اختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين الخامسة والسادسة .

وتختص بالحكم النهائي في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية طبقا للمادة السادسة .

بمعنى أن الحكم بها يكون نهائيا إذا لم يتجاوز مائة قرش في كل نوع وابتدائيا فيما تجاوز مائة قرش في كل نوع جانبا الصغير ومن هو في يده كما روى جانب الزوجة في ذلك ، رابعا - يسوغ للزوجة أن تطلب النفقة بأنواعها من وقت امتناع الزوج عن الانفاق طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ فيحكم لها بالتمتع عن الدة الماضية وقد يكون مبلغا باهظا يشق أدائه ويعسر وفاؤه ويكون الحكم غير قابل للاستئناف بالنظر الى المحكوم به في كل شهر من هذه المدة . فترى معالجة ذلك بجواز الاستئناف إذا زاد مجموع ما يطلب الحكم به على عشرين جنيا أو حكم بأكثر من ذلك عن المادة السابقة على قيد الدعوى . وبالنص في المادة ٩٩ على

ويكون قرارها في تصرفات الأوقاف نهائيا فيما يأتي :

( ١ ) الاذن بالخصومة

( ب ) طلب الاستدانة اذ كان المبلغ المطلوب استدانتة لا يزيد على مائتي جنيه مصرى .

( ج ) طلبات الاستبدال وبيع العقار الموقوف لسداد دين والتحكير والتأجير لمدة طويلة وتغيير

المعالم اذا كانت قيمة العين الواقع عليها التصرف لا تزيد على مائتي جنيه مصرى .

ويكون قرارها ابتدائيا قابلا للاستئناف فيما عدا ذلك .

وتقدر قيمة الاعيان الموقوفة على حسب القواعد المقررة فى المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من لائحة

الرسوم المعمول بها أمام المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٤ المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩

## الباب الثالث

### فى اختصاص المحكمة العليا

مادة ٩ — تختص المحكمة العليا الشرعية بالفصل فى قضايا الاستئناف الذى يرفع اليها فى الاحكام

والتصرفات فى الاوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية .

## الباب الرابع

### فى الاستئناف

مادة ١٠ — يجوز الاستئناف أمام المحاكم الشرعية الابتدائية فى الاحكام الابتدائية الصادرة

من المحاكم الجزئية التابعة لها مع ملاحظة نص المادة السابعة .

ويجوز الاستئناف فى الاحكام والتصرفات فى الاوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية

الابتدائية امام المحكمة العليا .

## الكتاب الثالث

فى انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم وندبهم وتأديبهم

## الباب الأول

### فى انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم

مادة ١١ — تعيين الرؤساء والنواب وقضاة المحاكم الشرعية يكون بأمر من بناء على طلب وزير

الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

عدم سماع الدعوى بالنفقة عن مدة ماضية أكثر من ثلاث سنين نهايتها تاريخ رفع الدعوى . خامسا - كانت أحكام الزيادة فى النفقات تعتبر كأحكام النفقات ابتداء من حيث جواز الاستئناف وعدمه وذلك غير صحيح لأن القصد من طلب الزيادة إعادة النظر فى تقدير النفقة لظرومه سبب يقتضيها فلا يصح النظر إلى حكم الزيادة مستقلا عن المقدار السابق بل ينظر إليهما معا فان تجاوز مجموع الأصل والزيادة حد النصاب النهاى يستأنف حكم الزيادة فقط وإن لم يتجاوزه يكون حكم الزيادة غير قابل للاستئناف . سادسا - دلت الحوادث على أنه قد ترفع دعوى بنفقة زوجية ويحكم فيها بما دون النصاب النهاى ويكون هناك نزاع بين المتداعين

مادة ١٢ — كل قاض في محكمة من المحاكم الشرعية يكون بمجرد التعيين مأذونا بالحكم في دائرة اختصاص المحكمة التي عين بها في المواد الكلية ومواد التصرفات وفي الاستئنافات منضما مع غيره على الوجه المبين بهذه اللائحة وفي المواد الجزئية منفردا .  
وكذلك يكون مأذونا بالحكم على وجه مذكور في دائرة اختصاص كل محكمة ينقل إليها بأمر منا أو يندب إليها بقرار من وزير الحفانية .

## الباب الثاني

### في ندب القضاة الشرعيين

مادة ١٣ — يقوم النائب في المحكمة العليا مقام الرئيس اذا غاب أو منعه مانع عن العمل فان لم يتيسر ذلك فمن يندبه وزير الحفانية من اعضائها .  
واذا غاب أحد أعضاء المحكمة العليا فلوزير الحفانية أن يندب بدلا عنه أحد رؤساء المحاكم الشرعية أو النواب أو القضاة .  
ويقوم النائب في المحاكم الابتدائية مقام الرئيس اذا غاب أو منعه مانع عن العمل فان لم يتيسر ذلك فلوزير الحفانية أن يندب أحد رؤساء المحاكم الشرعية أو النواب أو القضاة لذلك .  
واذا غاب أحد قضاة المحاكم الابتدائية أو الجزئية قام مقامه من يندبه الرئيس أو من يقوم مقامه لذلك من قضاة محكمته أو الجزئيات التابعة له .  
واذا تعذر الندب على محكمة من قضائها يندب وزير الحفانية من قضاة محكمة أخرى من يقوم بالعمل المطلوب بناء على طلب الرئيس أو من يقوم مقامه .  
مادة ١٤ — يجوز لوزير الحفانية عند الاقتضاء أن يندب مؤقتا قاضيا أو أكثر من دائرة اختصاص محكمة إلى دائرة اختصاص محكمة أخرى

## الباب الثالث

### احكام عمومية

مادة ١٥ — تبين كيفية ترتيب المجالس التأديبية لرؤساء و نواب واعضاء المحاكم الشرعية وأنواع التأديب بقرار يصدره وزير الحفانية بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء .

في الزوجية فيكون هذا الحكم ابتدائيا بالنظر الى النزاع في الزوجية وانتهائيا بالنظر الى النفقة المحكوم بها وقد تقرر محكمة الاستئناف رفض دعوى الزوجية ولاستطيع أن نتمس الحكم فيما يختص بالنفقة ويترتب على ذلك اضطراب واشكال لذلك رؤى تدارك هذه الحالة بالنص على أن الاحكام الصادرة بالتطبيق للادة الخامسة الجديدة لا تكون نهائية إلا اذا لم يكن هناك نزاع في سبب الحق الذي جرى فيه التداعي بين الخصمين كالزوجية والبنوة في دعوى نفقة الزوجة أو الصغير . فاذا كان هناك نزاع فيه فانه يستأنف بجميع مشتملاته .

### في حق الخيار في رفع الدعوى

كان للزوجة والمأذنة وأم الصغير خيار رفع الدعوى أمام محكمة المدعى أو محكمة المدعى عليه رفقا بالهمن ولم ينص على تخيير



مادة ١٦ — تنتقل المحاكم الكلية بقرار من وزير الحقانية الى دمنهور وشبين الكوم وبنها والفيوم والمنيا وسوهاج وأسوان للفصل في المواد الكلية والاستئنافات الخاصة بتلك المديریات .  
مادة ١٧ — تصدر أحكام المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة باتحاد الآراء أو بالأغلبية .  
مادة ١٨ — فيما عدا محكمة القاهرة يؤدي كل نائب أو من يقوم مقامه وظيفة الافتاء في دائرة المحكمة المعين فيها .

مادة ١٩ — شروط التعيين في وظيفة القضاء الشرعى تبين بقانون .  
وترتيب درجات القضاء وكيفية ترقية تبيين بأمر منا بناء على طلب وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

## الباب الرابع

### في اختصاص المحاكم بالنسبة لمحله الإقامة ومحله العقار

مادة ٢٠ — محل الإقامة هو البلد الذى يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقميا فيه عادة .  
مادة ٢١ — ترفع الدعوى أمام المحكمة التى فى دائرتها محل إقامة المدعى عليه فان لم يكن له محل إقامة كالحل رفعت الدعوى أمام المحكمة التى فى دائرتها محل إقامة المدعى .  
مادة ٢٢ — اذا لم يكن للمدعى ولا للمدعى عليه محل إقامة فالدعوى ترفع أمام المحكمة التى فى دائرتها محل وجود المدعى عليه وقت الاعلان فان لم يكن للمدعى عليه محل وجود بالقطر المصرى فالدعوى ترفع أمام المحكمة التى بدائرتها محل وجود المدعى وقت الاعلان .  
مادة ٢٣ — اذا تعدد المدعى عليهم وكان الحكم على أحدهم حكما على الباقي فللمدعى الخيار فى رفع الدعوى أمام المحكمة التى يكون فى دائرتها محل إقامة أحدهم . فان لم يكن لواحد منهم محل إقامة ترفع الدعوى أمام المحكمة التى بدائرتها محل وجودهم أو وجود أحدهم وقت اعلانها فان لم يكن لأحد منهم محل وجود أيضا فإمام محكمة المدعى كذلك .  
مادة ٢٤ — ترفع الدعوى أمام المحكمة التى بدائرتها محل إقامة المدعى أو المدعى عليه اذا كانت من الزوجة أو الأم أو الحاضنة فى المواد الآتية :  
الحضانة

انتقال الحضانة بالصغير الى بلد أخرى .

الأم فى رفع الدعوى بنفقتها على من يجب عليه مع تحقيق سبب الرخصة فيها وفى ذلك معقمة عليها فقرر لها هذا الحق فى المادة ٢٤ .  
فى عزل الناظر

أدخل فى المادة ٢٧ تعديل هام يختص بطلب عزل الناظر فقد كان عزل الناظر من خصائص المحكمة القضائية وجرى العمل على ان يطلب أولا من هيئة التصرفات الاذن بالخصومة لرفع دعوى العزل فاذا صدر الاذن ترفع الدعوى بطلب العزل إلى المحكمة القضائية فاذا صدر الحكم بالعزل أو بضم ناظر آخر إليه يطلب بعد ذلك إلى هيئة التصرفات إقامة ناظر أو ضم ناظر آخر . وفى هذه المراحل كثيرا ما يطرح النزاع على محكمة الاستئناف أو يباد نظره فى المعارضة أو الالتماس فيطول بذلك أمد التقاضى وتمتد يد الفساد الى الوقف وتضيع على المستحقين ثمراته وتكبد المدعى من المشاق ما لا يحتمل

أجرة الحضانة والرضاعة والنفقات وأجرة المسكن .

المهر .

الجهاز .

التوكيل في أمور الزوجية .

الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ماسبق .

الطلاق والخلع والمباراة .

الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية .

مادة ٢٥ — ترفع الدعاوى في مواد اثبات الوراثة والايضاء والوصية أمام المحكمة التي في دائرتها أعيان التركة العقارية كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي في دائرتها محل إقامة المدعى عليه .

مادة ٢٦ — ترفع دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه ودعوى اثبات النظر عليه كذلك أو غير ذلك مما يتعلق بشؤون الوقف أمام المحكمة التي بدائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي بدائرتها محل إقامة المدعى عليه .

مادة ٢٧ — التصرف في الأوقاف من عزل وإقامة ناظر وضم ناظر إلى آخر واستبدال واذن بعمارة أو تأجير أو استئانة أو بخصومة وغير ذلك يكون من خصائص هيئة تصرفات المحكمة التي تكون في دائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي بدائرتها محل توطن الناظر .

مادة ٢٨ — الاذن بالخصومة في غير الأوقاف بجميع مقتضياته الشرعية من اختصاص رؤساء المحاكم والقضاة الجزئيين في دائرة اختصاصهم وكذا تزويج من لا ولي له من الأيتام وغيرهم .

مادة ٢٩ — متى نظر شيء مما ذكر لدى من له حق النظر فيه فليس لغيره نظره .

مادة ٣٠ — إذا رفعت دعوى أمام المحكمة ثم رفعت تلك الدعوى أو دعوى أخرى متعلقة بها أمام محكمة ثانية فعلى هذه المحكمة أن تحيل ما رفع إليها على المحكمة الأولى إلا إذا كانت المحكمة الثانية هي المختصة طبقاً للنصوص المتقدمة .

مادة ٣١ — متى كان الخيار للمدعى في رفع الدعوى على التفصيل السابق ورفعها أمام محكمة لها حق نظرها فليس له أن يرفعها بمحكمة أخرى .

فرؤى معالجة هذه الحالة التي عمت منها الشكوى بتوحيد جهة القضاء التي تفصل في الموضوع كاملاً فأعطى هيئة التصرفات التي كانت تأذن بالخصومة وتعين الناظر حق عزل الناظر أيضاً إذ ليس في ذلك ضرر ولا إضاعة لحق هيئة التصرفات هي بنفسها هيئة المحكمة والاجراءات التي كانت المحكمة تتبعها تتبع بعينها لدى هيئة التصرفات . وطرق إثبات موجبات العزل واحدة . ومن المصلحة أن ينظر طلب العزل أمام هيئة التصرفات لأن أكثر ما يبنى عليه هذا الطلب يتعلق بأمر شخصية يحسن ألا تنظر في جلسة علنية . ولما كان موضوع العزل من الأهمية بحيث لا يسوغ الفصل فيه بدون سماع أقوال الناظر ودفاعه وحججه وجب أن يخطر بالطلب المقدم ضده فإن لم يحضر يعلن رسمياً . فإذا حضر تسمع أقواله وحججه ودفعه وتحقق كلها قبل الفصل في الطلب . وإذا لم يحضر وصدر قرار العزل في غيبته يكون له حق المعارضة طبقاً للمادة ٢٩٠ التي نصت على ذلك صراحة استثناء من قاعدة أن قرارات هيئة التصرفات غير قابلة للمعارضة أصلاً ولا يبتدىء ميعاد الاستئناف في هذه الحالة إلا من اليوم الذي صارت فيه المعارضة غير جائزة طبقاً للمادة ٣٠٨ — أما استئناف قرار العزل الصادر حضورياً أو المتبرك كذلك فيبتدىء ميعاده من يوم صدور

## الكتاب الرابع

في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات والمرافعات

والأدلة والاحكام وطرق الطعن فيها

### الباب الاول

في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات

### الفصل الاول

في الاعلانات على وجه العموم

مادة ٣٢ — كل اعلان يقع من بعض الخصوم لبعضهم بناء على طلبهم أو أمر المحكمة يكون بواسطة جهة الإدارة أو من يعينه وزير الحفائية .

مادة ٣٣ — اعلان الضباط والصف ضباط والعساكر الذين في خدمة الجيش يكون بواسطة السردارية ويتولى الاعلان من تعينه لذلك .

مادة ٣٤ — اذا كان للشخص المطلوب اعلانه محل بالبلاد الاجنبية معلوم لطالب الاعلان يبين ذلك بالورقة المطلوب اعلانها وترسل صورتها من رئاسة نيابة الجهة التي بدأرتها المحكمة الى وزير الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية ويكتفى بالرد الذي يفيد وصول الصورة الى المعلن اليه .

مادة ٣٥ — كل اعلان يجب أن يكون مشتملا على البيانات الآتية :

( أولا ) تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الاعلان .

( ثانيا ) اسم طالب الاعلان ولقبه وصنعتة ومحلّه .

( ثالثا ) اسم الشخص الذي حصل الاعلان بواسطته وصنعتة .

( رابعا ) اسم المعلن اليه ولقبه وصنعتة ومحلّه .

( خامسا ) اسم من سلم اليه الاعلان ولقبه وصنعتة .

مادة ٣٦ — المحل الذي تعلن فيه الأوراق هو محل اقامة المعلن اليه أو محل وجوده ان لم يكن له محل اقامه أو محل وظيفته اذا أمر القاضي بالاعلان فيه .

مادة ٣٧ — يجب أن يكون الاعلان نسختين متطابقتين احدهما أصل والثانية صورة وذلك في غير الأحوال المستثناة بنص صريح .

قرار التصرف في المدة المحددة بالمادة ٣٧ .

في الاعلانات وقيد الدعاوى

تنص اللائحة القديمة على عدم جواز الاعلان مطلقا قبل الشروق وبعد الغروب وفي أيام الاعياد فرؤى أن يستثنى من ذلك الأحوال المستعجلة التي تقضى الضرورة فيها بالاعلان في هذه الأوقات على أن يوكل تقدير ذلك الرئيس المحكمة أو القاضي الجزئي كل في دائرة اختصاصه فيصدر إذنه بذلك على نفس ورقة الاعلان ليعلم به المعلن إليه ( المادة ٣٩ )



ويكون تحرير الاعلانات بمعرفة الطالب أو بناء على تعريفه بواسطة كاتب المحكمة  
مادة ٣٨ — اذا كانت الخصومة واحدة يجب تعدد صور التكليف بالحضور بتعدد المدعى عليهم  
وان تعدد المدعون .

فاذا تعددت الخصومة وجب تعدد التكليف بالحضور وأن تراعى القاعدة السابقة في تعدد الصور  
مادة ٣٩ — لا يجوز اعلان أى ورقة قبل الشروق ولا بعد الغروب ولا في أيام الجمع والأعياد  
والمواسم الرسمية الا في الأحوال المستعجلة وبمقتضى اذن كتابي على ورقة الاعلان من رئيس  
المحكمة أو القاضى الجزئى .

مادة ٤٠ — الأوراق التى تعان يجب أن تسلم دورها لنفس الخصم . وفي حالة عدم وجوده  
تسلم لمن يوجد من خدمه أو أقاربه فى المحل الحاصل فيه الاعلان فاذا لم يوجد أحد فيه اكتفى  
بتسليم ذلك الى عمدة البلدة أو من يقوم مقامه أو حاكم المدينة التى بها محله وكذلك ان امتنع من  
الاستلام وعلى متولى الاعلان بيان ذلك كله فى الأصل والصورة .

مادة ٤١ — تسلم صورة الاعلانات على الوجه الآتى :

( أولا ) التى للحكومة تسلم لمدير الجهة التى بدائرة المحكمة أو لمحافظة .

( ثانياً ) التى لمصالح الحكومة تسلم الى وزراء وزاراتها أو لا قلام قضاياها .

( ثالثاً ) التى للشركات أو الجمعيات تسلم الى مأمور ادارتها أو رئيس مجلسها او مديرها أو من  
ينوب عن أحدهم ان كان لها مركز فان لم يكن لها مركز فالى أحد الشركاء المتضامنين .

( رابعاً ) التى للأشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالقطر المضرى تسلم الى رئاسة النيابة العمومية  
بالجهة الداخلة بدائرة المحكمة .

( خامساً ) التى للمحجور عليهم تسلم الى القوام والأوصياء .

مادة ٤٢ — يجب إعلان الأوراق فى اليوم الذى يطلب الخصم اعلانها فيه أو فى اليوم الذى  
تعيينه المحكمة للاعلان .

مادة ٤٣ — يجب على من استلم صورة من صور الأوراق المعلنه أن يوقع على الأصل بخطه  
أو ختمه بما يفيد الاستلام فان امتنع من التوقيع أو كان لا يعرف الكتابة ولم يكن له ختم وجب  
على من يتولى الاعلان بيان ذلك فى الأصل والصورة ويكتفى به .

وأوجب على قلم كتاب المحكمة أن يقيم الدعوى من تلقاء نفسه متى كان الرسم مدفوعاً بأكمله بمقتضى المادتين ٥٨ و ٣١٣  
وهذا الإيجاب لا يعفى المستألف من القيام بواجب طلب قيد الدعوى فاذا أهمل تقع عليه المسؤولية . وماتكليف قلم الكتاب  
بالقيد من تلقاء نفسه إلا من باب المعارضة فى حالة خاصة تسهلاً للتقاضين  
فى سماع الدعوى

لما كان مطلوباً شرعاً من القاضى أن يعرض الصلح على الخصوم لأنه انطاع للنزاع وأحفظ للروابط نص على ذلك فى المادة ٨٢  
ولم تكن المحاكم تأمر بسرية الجلسات الا فيما يمس النظام أو الآداب وقد لوحظ أن هناك حالة أخرى يحسن أن تكون  
الجلسة فيها سرية وهى صيانة كرامة الأسرة من أن تعرض أحوالها الخاصة فى جلسة علنية ولهذا نص عليها فى المادة ٨٤

ويكون الاعلان أو التسليم على الوجه السابق بحضور شاهدين يوقعان على الأصل مع متولى الاعلان مادة ٤٤ — يجب على متولى الاعلان أن يرد الأصل للمحكمة مكتوباً فيه ما يفيد الاجراء على الوجه المبين في المادة السابقة .

مادة ٤٥ — اذا حضر المدعى والمدعى عليه أمام القاضي من تلقاء أنفسهم وطلبوا سماع خصومتهم وكانت جزئية فللقاضي أن يسمع الدعوى في الحال ويفصل فيها إن أمكن والا حدد لها جلسة أخرى وإن كانت كلية فإن كانت الجلسة منعقدة سمعت دعواهما وفصلت فيها إن أمكن والا حددت لها جلسة أيضاً وإن لم تكن منعقدة أمر رئيس المحكمة أو نائبه الكاتب بأن يأخذ أقوالهما بين يديه فاذا رأى ضرورة لعقد الجلسة في الحال وتيسر ذلك أمر بانعقادها وفصلت فيها وإلا أحالتها على جلسة من جلسات المحكمة .

مادة ٤٦ — على كاتب المحكمة في جميع الأحوال أن يستوفي الاجراءات اللازمة من قيد القضايا المذكورة بالمادة السابقة في الدفاتر المعدة لذلك كغيرها من القضايا المسبوقة بالاعلان .

مادة ٤٧ — اذا لم تراعى أحكام المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ كان الاعلان ملغى . لكن اذا حضر المعلن اليه بناء على الاعلان كان معتبراً : ومع ذلك لا يكون الاعلان ملغى اذا كان عدم مراعاة الاجراءات قد وقع ممن تولى الاعلان وإنما تأمر المحكمة باعلان جديد تصحيحاً للأول ولا يؤخذ عليه رسم مطلقاً : ولا يؤمر بهذا التصحيح اذا حضر المعلن اليه .

## الفصل الثاني

### في اعلانات الدعاوى

مادة ٤٨ — ترفع الدعوى الى المحكمة بتكليف الخصوم بالحضور أمامها في علم طلب يعلن للخصم بناء على طلب المدعى على يد من يعين للاعلان .

مادة ٤٩ — يجب على كاتب عموم الطلبات أن يقيد ما يخرج منها في دفتر يعد لذلك مادة ٥٠ — يكون تحرير علم الطالب بمعرفة الطالب أو بناء على تعريفه بمعرفة كاتب المحكمة ويلزم أن يكون مشتملاً على كافة البيانات المقررة في أوراق الاعلانات المذكورة في المادة ٣٥ وعلى اسم المحكمة المطلوب حضور الخصم أمامها وعلى السنة والشهر واليوم والساعة التي يلزم حضوره فيها وأن يكون مختوماً بختم المحكمة .

### اجراء عقد الزواج بوثيقة رسمية

من القواعد الشرعية أن القضاء ينحصر بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص وأن لولى الأمر أن يمنع قضائه عن سماع بعض الدعاوى وأن يقيد للسمع بما يراه من القيود طبقاً لأحوال الزمان وحالة الناس وصيانة للحقوق من العبث والضياع وقد درج الفقهاء من سالف العصور على ذلك وأقروا هذا المبدأ في أحكام كثيرة واشتملت لائحة سنة ٨٩٧ وستة ٩١٠ للمعالم الشرعية على كثير من مواد التخصيص وخاصة فيما يتعلق بدعوى الزوجية والطلاق والافرار بهما وألف الناس هذه القيود الواردة بهما وأطمأنوا اليها بعد أن تبين ما لها من عظيم الأثر في صيانة حقوق الأمر .

مادة ٥١ — يجب أيضاً أن يشتمل التكليف بالحضور على موضوع الدعوى باختصار في القضايا الجزئية ابتدائية أو استئنافية وفي غيرها يجب أن يكون مشتملاً على وقائع الدعوى واقعة واقعة كل واقعة بدليلها وعلى الحق الذي يطلبه المدعى وعلى طلباته من المحكمة وعلى بيان الأوجه الشرعية التي يستند عليها في طلباته .

مادة ٥٢ — ميعاد الحضور يكون على الأقل ثلاثة أيام في القضايا الجزئية وستة أيام في القضايا الكلية وفي القضايا المستأنفة . وذلك غير يوم تسليم الصورة ويوم الحضور .

ويجوز تنقيص الميعاد في حالة الضرورة بأمر من القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة  
مادة ٥٣ — إذا كان محل الخصم بعيداً عن المحكمة يزداد على الميعاد المذكور يوم لكل مسافة عشرين كيلومتراً وما يزيد من الكسور على عشرة كيلومترات يزداد له يوم على الميعاد وفي حالة ما يكون السير بالسكة الحديد ينقص من مواعيد المسافة نصفها .

مادة ٥٤ — تكون المواعيد للأشخاص الساكنين خارج القطر المصري على الأكثر كما يأتي :  
( أولاً ) يعطى ميعاد ستون يوماً لمن يكون في الأقطار الكائنة بسواحل البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر أو في مملكة العراق .

( ثانياً ) يعطى ميعاد مائة وثمانون يوماً لمن يكون قاطناً بالبلاد الأخرى من أوروبا أو موالي الشرق لحد البلدة المسماة يوقوها ما .

( ثالثاً ) يعطى ميعاد ثلاثمائة وستون يوماً لمن يكون ساكناً بجميع البلاد الأخرى .

مادة ٥٥ — لاتعد أيام الجمع والأعياد والمواسم المقررة رسمياً من أيام المواعيد المبينة في هذه اللائحة إذا وقع يوم منها في آخر الميعاد .

مادة ٥٦ — تسليم الصور المعلنه يجب أن يكون قبل الميعاد المقرر ويجب رد الأصل الى المحكمة قبل ميعاد الجلسة .

مادة ٥٧ — متى ورد الأصل الى المحكمة بعد الاعلان يبقى عند كاتب علوم الطلبات الى أن يحضر المدعى أو من ينوب عنه ليستلمه منه .

الا أن الحوادث قد دلت على أن عقد الزواج وهو أساس رابطة الأسرة لا يزال في حاجة الى الصيانة والاحتياط في أمره فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة ثم يحدده أحدهما ويميز الآخر عن اثباته أمام القضاء وقد يدعى بعض ذوي الأغراض الزوجية زوراً وبهتاناً أو نكاحاً وتشهيراً أو إبتغاء غرض آخر اعتماداً على سهولة اثباتها بالشهود خصوصاً وأن العقه يجيز الشهادة بالتسامع في الزواج . وقد تدعى الزوجية بورقة عرقية إن ثبتت صحتها مرة لا تثبت مراراً .

وما كان شئ من ذلك أن يقع لو أثبت هذا العقد دائماً بوثيقة رسمية كما في عقود الرهن وحجج الأوقاف وهي أقل منه شأنًا وهو أعظم منها خطراً .

لحملاً للناس على ذلك واطهاراً لشرف هذا العقد وتقديساً له عن الجحود والانكار ومنافاة هذه المقاصد العديدة وصيانة للحقوق واحتراماً لروابط الأسرة زيدت الفقرة الرابعة في المادة ٩٩ التي نصها « ولاتسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الأقرار بها الا اذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ » وبذلك أصبحت دعاوى الزوجية أو



## الفصل الثالث

### في قيد الدعاوى

مادة ٥٨ — على المدعى أو من ينوب عنه استلام الاصل المذكور في المادة السابقة وتقديمه للكتاب الأول أو لرئيس قلم المرافعات لأجل قيده في الجدول العمومي قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

ويجوز للقاضي أو لرئيس المحكمة أو يأمر بالقيد في يوم الجلسة نفسه عند الضرورة .  
ومع ذلك اذا سبق دفع الرسم بأكمله يجب على قلم الكتاب أن يقيد الدعوى متى ورد أصل الاعلان معلنا .

مادة ٥٩ — تعتبر الدعوى مرفوعة أمام المحكمة من يوم قيدها في الجدول العمومي مع عدم الاخلال بالحقوق التي تترتب على اعلانها .

مادة ٦٠ — متى حولت المحكمة الاهلية قضية على محكمة شرعية اعتبرت مرفوعة أمامها وسارت فيها بالطريق الشرعي .

وعلى الكتاب أن يقيدها في الدفاتر المعدة لذلك بناء على طلب المدعى كغيرها من القضايا .

مادة ٦١ — اذا مضى يوم الجلسة ولم تقيد الدعوى في الجدول العمومي يسقط الاعلان ويجب رفع الدعوى اعلان جديد .

مادة ٦٢ — على كاتب الجلسة أن يحرر قائمة بقضايا كل جلسة بأرقام متتابعة ويقدمها الى رئيس الجلسة ويعلق صورة منها بلوحة المحكمة قبل افتتاح الجلسة .

## الفصل الرابع

### في ايداع المستندات والاطلاع عليها

مادة ٦٣ — يجب على الخصوم ايداع مستنداتهم وأقوالهم الكتابية في زمن تحدده المحكمة لذلك بمراعاة حالة العمل الذي تأمر به ويكون تقديم المستندات من المدعى قبل الجلسة التي تؤجل اليها القضية بثمانية أيام على الأقل ان كانت اعلنت الى خصمه أو اطلع عليها وأمضى بما يفيد الاطلاع فان لم تكن اعلنت لاخصم ولم يكن اطلع عليها فقبل الجلسة بخمسة عشر يوما .

الاقرار بها لاتسمع عند الإنكار في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ بدين وثيقة رسمية في حال حياة الزوجين أو بعد الوفاة . ووثيقة الزواج الرسمية هي التي تصدر من موظف مختص بمقتضى وظيفته باصدارها طبقا للمادة ١٣٢ كالقاضي والمأذون في داخل القطر وكالقنصل في خارجه .

وظاهر أن هذا المنع لا تأثير له شرعا في دعاوى النسب بل هذه باقية على حكمها المقرر كما كانت باقية عليه زغما من التعديل الخاص بدعوى الزوجية في المادة ١٠١ من اللائحة القديمة

### تحديد سن الزواج

كانت دعوى الزوجية لاتسمع اذا كانت سن الزوجين وقت العقد أقل من ستة عشر سنة للزوجة وثماني عشرة سنة للزوج سواء

وعلى الخصم أن يقدم رده قبل يوم الجلسة بأربع وعشرين ساعة ان كان أعلنه للخصم أو اطلع عليه كما سبق أو بثلاثة أيام ان لم يكن حصل ذلك وهذا كله اذا لم يتفق الخصوم على مواعيد أقل مما ذكر .

مادة ٦٤ — اذا انقضى الميعاد المحدد ولم يقيم أحد الخصوم بما كلف به تسير المحكمة في الدعوى .  
مادة ٦٥ — يجب أن تقدم المستندات الى قلم الكتاب من الخصوم أو ممن ينوب عنهم مرفقة بقائمتين متطابقتين تبين فيهما تلك المستندات واحدا واحدا بالتواريخ والارقام والالوصاف التي تكون خاصة بها .

مادة ٦٦ — على الكاتب أن يستلم المستندات بعد التحقق من سلامتها ومتى رأى فيها ما يوجب الشبهة وجب عليه بيان ذلك في القائمتين بحضور المودع بيانا لا يحتمل الشك في المستقبل .  
مادة ٦٧ — بعد اجراء ما ذكر على الكاتب أن يوقع على احدى القائمتين بما يفيد استلام الأوراق المبينة بها ويختتمها بختم المحكمة ويسلمها الى مقدمها ثم يحفظ الثانية موقعا عليها من مقدم المستندات مع أوراق الدعوى  
مادة ٦٨ — لا تسلم الاوراق لمقدمها بعد الحكم الا بناء على تقديم سند الاستلام الذي بيده فان ادعى فقده فلا يجوز تسليمها الا بأمر من القاضي أو رئيس المحكمة . كذلك لا تسلم المستندات قبل الحكم في الدعوى الا بأمر من القاضي أو رئيس المحكمة سواء أوجدت قائمة الاستلام أم لم توجد ولا يجوز الامر بالتسليم الا في حالة الضرورة الشديدة .

مادة ٦٩ — اذا صدر الحكم في الدعوى من محكمة ابتدائية ورفع عنه استئناف لا تسلم المستندات لمن أودعها الا بأمر من القاضي أو رئيس المحكمة بناء على عذر مقبول .  
مادة ٧٠ — الاطلاع على الأوراق المسلمة في قلم كتاب المحكمة يكون في محل تسليمها بغير نقلها منه .

## الباب الثاني

### في المرافعات

## الفصل الاول

### في الجلسات

مادة ٧١ — ضبط الجلسة وادارتها منوطان برئيسها بحيث يكون له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بنظامها فان تمعادي على فعله كان له حبسه فورا أربعاً وعشرين ساعة ومتى أمر بذلك أرسله الى البوليس لحبسه وعلى البوليس تنفيذ ذلك .

أكانت سنهما كذلك وقت الدعوى أم جاوزت هذا الحد فرؤى تيسيرا على الناس وصيانة للحقوق واحتراما لآثار الزوجية أن يقصر المنع من السماع على حالة واحدة وهي ما اذا كانت سنهما أوسن أحدهما وقت الدعوى أقل من السن المحددة .

مادة ٧٢ — يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما يقع من الجنايات أو الجنح أو المخالفات فيها .  
 وإذا اقتضى الحال القبض على من تقع منه الجناية أو الجنحة أمر بذلك وأرسله مع المحضر الى قلم  
 النائب العمومي أو الى أقرب نقطة من نقط البوليس ويكون المحضر معمولاً به أمام المحاكم الاهلية.  
 مادة ٧٣ — الرئيس هو الذي يتولى توجيه الأسئلة الى الخصوم والشهود وللأعضاء الجالسين  
 معه أن يطلبوا منه توجيه ما يريدون توجيهه من الأسئلة .

## الفصل الثاني

### في حضور الخصوم أو وكلائهم

مادة ٧٤ — في اليوم المعين لسماع الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو من يوكلونه عنهم بمقتضى  
 توكيل خاص أو عام لكن لا يجوز لهم أن يوكلوا من غير المحامين إلا من كان لهم رابطة القرابة أو الزوجة  
 أو المصاهرة. ولا يقبل التوكيل اذا كان مجرد طلب التأجيل .  
 مادة ٧٥ — يجب على الوكيل أن يثبت وكالته عن موكله ويكتفي في اثبات التوكيل أن تقدم ورقة  
 بذلك فان كانت غير رسمية وجب أن يكون مصدقا على امضاء الموكل أو ختمه من احدى المحاكم .  
 مادة ٧٦ — بمجرد صدور التوكيل من أحد الخصوم يكون محل وكيله معتبرا في أحوال الاعلان  
 وما يتعلق بها

مادة ٧٧ — ليس لأحد من رؤساء المحاكم الشرعية ولا من نوابها ولا من قضاتها ولا من  
 جميع مستخدميها أن يكون وكيلاً عن غيره في المرافعة عن الخصوم ولا أن يبدى رأياً لأحدهم في  
 القضايا المقامة أمام المحكمة الموظفين بها أو أمام غيرها .  
 لكن يجوز لهم أن يقدموا المشورة لأقاربهم لغاية الدرجة الرابعة في الخصومات التي تكون  
 لهم أمام محكمة غير محكمتهم .  
 مادة ٧٨ — للقاضي أن يعين مندوباً لحضار المدعى عليه في أقرب وقت وذلك في الحالتين  
 الآتيتين :

( أولا ) رد الطفل الى حاضنته .

( ثانيا ) تخليف أحد الزوجين الذي تتوجه عليه اليمين الشرعية عند العجز عن اثبات ما يوجب  
 فرقة النكاح .

### النفقة المتجمدة

أما النفقة عن المدة الماضية فقد روى أخذاً بقاعدة جواز تخصيص القضاء الا تسمع الدعوى بها لاكثر من ثلاث سنوات  
 ميلادية نهايتها تاريخ قيد الدعوى .

ولما كان في اطلاق إجازة المطالبة بالنفقة المتجمدة عن مدة سابقة على رفع الدعوى احتمال المطالبة بنفقة سنين عديدة ترهق  
 الشخص المزم بها . روى من العدل دفع صاحب الحق في النفقة الى المطالبة بها أولاً فأولاً بحيث لا يتأخر أكثر من ثلاث سنين  
 وجعل ذلك من طريق منع سماع الدعوى . وليس في هذا الحكم ضرر على صاحب الحق في النفقة اذ يمكنه أن يطالب به قبل مضي  
 الثلاث سنين .



مادة ٧٩ — يجوز للمحكمة في كل الأحوال أن تأمر بحضور الخصوم بأنفسهم أمامها في يوم تعيينه لذلك .

٨٠ — إذا كان للمطلوب حضوره عذر مقبول منعه عن الحضور نذبت المحكمة أحد قضااتها ليسمع أقواله في ميعاد تعيينه لذلك وعلى الكاتب أن يبلن الخصم الآخر به وأن يحضر بأقوال الخصوم يوقع عليه من القاضي والكاتب والخصوم .

مادة ٨١ — إذا لم يحضر الخصوم ولا وكلاؤهم في أول جلسة أو في أية جلسة أخرى قررت المحكمة شطب الدعوى ويكتب القرار في محضر الجلسة وكذلك إذا حضروا واتفقوا على الشطب

## الفصل الثالث

### في سماع الدعوى

مادة ٨٢ — يراعى بقدر الامكان في سماع الدعاوى ترتيبها في قائمتها ويبدأ بالسعى في الصلح بين الخصوم .

مادة ٨٣ — متى انتهى نظر قضايا الخصوم الذين حضروا أمام المحكمة بعد النداء عليهم أعادت النداء ثانيا على الغائبين فإذا تبين أنهم لم يحضروا قررت شطب قضاياهم وأوقفت الجلسة .

مادة ٨٤ — تكون المرافعة عانية الا في الأحوال التي تأمر المحكمة بأجرائها سرا سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أم بناء على طلب أحد الخصوم محافظة على النظام أو مراعاة للآداب أو حرمة الأسرة

مادة ٨٥ — لا يتوقف سماع الدعوى على احضار شهود المعرفة ويكفي أن يبين الخصوم عند حضورهم أسماءهم وأنسابهم وألقابهم ومحل اقامتهم .

مادة ٨٦ — تحصل المرافعة في الدعاوى المستعجلة بالجلسة التي تقدم فيها الدعوى أو في الجلسة التالية لها

مادة ٨٧ — يجب الاستماع الى أقوال الخصوم حال المرافعة ولا تجوز المتناطعة عليهم في أثناء كلامهم الا اذا خرجوا عن موضوع الدعوى أو تعدوا على النظام أو على الاشخاص .

مادة ٨٨ — لا تسمع الدعوى الا على خصم شرعى حقيقى .

مادة ٨٩ — ترفض الدعوى اذا لم يكن بين المتداعين خصومة في نفس الأمر بل قصدوا بالتداعى الاحتيال على الحكم بما يدعيه أحدهما .

### طلاق غير المسلمين

كانت المحاكم الشرعية عملا بالمادة ٢٨٠ من اللائحة تحكم بوقوع طلاق غير المسلم على زوجته غير المسلمة في الدعاوى المرفوعة من أحدهما على الآخر وكان في ذلك حرج ومشقة بالنسبة للطوائف التي لا تدين بوقوع الطلاق لعدم استطاعة هذه المطلقة الزواج من آخر للتقاليد المتبعة في ملتها فتبقى معلقة لا تزوج وقد تحرم من النفقة فلا يجد من ينفق عليها فرؤى معالجة هذه الحالة عملا بمبدأ جواز تخصيص القضاء بالنص على عدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كان الزوجان يدينان بوقوع الطلاق ( المادة ٩٩ )

مادة ٩٠ — يجب أن يكون المدعى به معلوماً فإن كان منقولاً فطريق العلم به بيانه بجنسه ونوعه وصفته أو بقيمته أو احضاره أمام المحكمة .

مادة ٩١ — إذا كان المدعى به عقاراً لزم بيان حدوده وذكر بلده والقسم الذي هو فيه من البلد وشارعه أو حارته أو الحوض والحدود الأربعة أو الثلاثة وأسماء أولى الشأن في العقار الذي تنتهي تلك الحدود إليه ويكتفى باسم الجار وشهرته التي يعرف بها .

فإن لم تكن له شهرة يعرف بها ذكر بما يميزه عن سواه

مادة ٩٢ — يكتفى في سماع الدعوى أن يدعى بما في ورقة التكليف بالحضور .

مادة ٩٣ — إذا أصاب المدعى في الحدود وأخطأ في المساحة صححت دعواه .

مادة ٩٤ — لا يشترط لصحة الدعوى استعمال ألفاظ أو عبارات معينة ويكتفى بظهور قصد المدعى من كلامه فإن أغفل شيئاً يجب ذكره سأل القاضي عنه ولا يعد ذلك تلقيناً إلا إذا زاده علماً

مادة ٩٥ — إذا لم يصحح المدعى دعواه بعد الاستفسار منه لا يكون ذلك مانعاً من سؤال المدعى عليه حتى إذا أقر عامله القاضي باقراره .

مادة ٩٦ — لا يلزم لصحة الدعوى في المنصوب بيان القيمة إلا إذا كان هالكاً فإن كان قائماً اكتفى فيه بالوصف .

مادة ٩٧ — من قبيل النصب امتناع الأمين من تسليم الأمانة عند طلبها كامتناع من تحت يده الجهاز من تسليمه للزوجة عند طلبه .

مادة ٩٨ — لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الإيضاء أو الرجوع عنها أو العتق أو الإقرار بواحد منها وكذا الإقرار بالنسب أو الشهادة على الإقرار به بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث في الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنسية إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى

وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنسية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاءه كذلك تدل على ما ذكر .

في دفع الدعوى قبل الجواب عنها

وسمت سلطة المحكمة في التصريف والحكم في الدفوع الفرعية فأجيز لها أن تحكم بعدم الاختصاص من تلقاء نفسها إن كان سببه النظام العام وذلك في الأحوال التي ليس للحاكم الشرعية ولاية الحكم فيها مثل ما إذا كان الخصوم أو أحدهم من جنسية أجنبية خاضعين لولاية محاكم أخرى .

وقد أجيز لها في حالة تقرير عدم الاختصاص أن تحيل الدعوى إلى المحكمة الشرعية المختصة في الوقت نفسه وفقاً بالمدعى الذي قد يرفع الدعوى إلى محكمة شرعية غير مختصة عن جهل بقواعد الاختصاص .

وبالنسبة للدفع بعدم صحة الدعوى أوجب النص الجديد على القاضي الاستفسار من المدعى عن كل ما يلزم لتصحيح دعواه بعد أن كان جوازيًا .

وكانت اللائحة القديمة توجب على القاضي إمهاله لذلك ثلاث جلسات فرقى أن يترك أمر تقدير الإمهال إلى القاضي حسب

مادة ٩٩ — لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الطلاق أو الإقرار بهما بعد وفاة أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ أفرنكية سواء أكانت مقامة من أحد الزوجين أم من غيره إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير تدل على صحتها .

ومع ذلك يجوز مماع دعوى الزوجية أو الإقرار بهما المقامة من أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ألف وثمانمائة وسبع وتسعين فقط بشهادة الشهود وبشرط أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة ولا يجوز مماع دعوى ما ذكر كله من أحد الزوجين أو من غيره في الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأفرنكية إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط المتوفى وعابها امضاؤه كذلك .

ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١

ولا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة أو سن الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة إلا بأمر منا .

ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى .  
ولا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق .

## الفصل الرابع

في دفع الدعوى قبل الجواب عنها

مادة ١٠٠ — أوجه الدفع الجائز ابدأؤها قبل الجواب عن الدعوى هي :

- ( أولا ) الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى .
- ( ثانيا ) الدفع بعدم توجه الدعوى على المدعى عليه بكون أحد المتداعيين ليس خصما للآخر .
- ( ثالثا ) الدفع بطلب إحالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة بها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها .
- ( رابعا ) الدفع بعدم صحة الدعوى .

مادة ١٠١ — تحكم المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى بعدم الاختصاص إن كان سببه النظام العام أو أن العقار ليس داخلا في دائرة اختصاصها أو أن القضية من خصائص محكمة أعلى أو أقل درجة كما تحكم كذلك في الوجه الثاني والثالث والرابع .

ظروف كل قضية فلا يتقيد وجوبا بالتأجيل ولا بعدد مراته إذ قد يكتفى بمرة واحدة في قضية وقد يلزم أكثر من مرة في قضية أخرى وقد لا يلزم التأجيل في أحوال أخرى .

وكانت اللائحة القديمة تميز للمحكمة ضم الدفع الفرعى إلى الموضوع إن رأت الدفع غير مقبول فرؤى إطلاق اجازة ضم الدفع إلى الموضوع كلما رأت المحكمة فائدة لذلك ، وكذلك كان للمدعى حق طلب التأجيل مرتين للإجابة على الدفع والإطلاع على المستندات لجعل التأجيل جواريا للمحكمة حسب ظروف الدعوى حتى لا يتأخر الفصل فيها لغير سبب حقيقى ( المواد



على أنه يجوز للمحكمة أن تقرر احالة الدعوى على المحكمة المختصة اذا ظهر لها عدم اختصاصها.  
وعلى المحكمة قبل الحكم في الوجه الرابع سواء أكان من نفسها أم بناء على طلب الخصم أن تستفسر من المدعى عن كل ما يلزم لتصحيح دعواه ولها أن تمناه لذلك .  
مادة ١٠٢ - متى حكمت المحكمة بالاحالة المذكورة في الوجه الثالث من المادة ١٠٠ واجب عايمها أن تحدد للدعوى أمام المحكمة الأخرى نفس الجلسة المحددة بها لنظرها ولنظر القضية المرتبطة بها.  
مادة ١٠٣ - يجوز للمحكمة المقدم إليها الدفع أن تحكم فيه وفي أصل الدعوى حكماً واحداً بشرط أن تبين ما حكمت به في كل منهما على حدته .  
مادة ١٠٤ - يجوز للمحكمة بناء على طلب المدعى أن تعطى له ميعاداً للإجابة عما دفع به خصمه الدعوى والاطلاع على ما يقدمه من المستندات .

## الفصل الخامس

### في الجواب عن الدعوى

مادة ١٠٥ - يجيب المدعى عليه عن الدعوى إما كتابة بورقة يقدمها قبل يوم الجلسة أو في الجلسة وإما شفها بها فإذا حضر وطالب التأجيل للإجابة جاز للمحكمة أن تعطيه ميعاداً لذلك فإن لم يجب في الجلسة الأخرى اعتبرته منكراً  
مادة ١٠٦ - يجب أن يكون جواب المدعى عليه عن كل وقائع الدعوى وأن يكون عن موضوع كل واقعة إجابة خاصة ويذكر المدعى عليه صراحة أن كان ينكرها أو يقرّ بها ويبين ما ينكره ويقر به من غير ابهام . كذلك يجب عليه أن يبين وقائع دفعه وأحواله بيانا واضحاً لا ابهام فيه مع تفسير أدلته والوجه الشرعى الذى استند عليه فيه . وإذا تعدد المدعى عايمهم ولم تتحدد مصالحتهم وجب على كل واحد منهم اجراء ما ذكر على انفراد .  
مادة ١٠٧ - كل دفع للدعوى رأت المحكمة فيه تلبيساً واحتيالاً وجب عليها رفضه وإن تبين ذلك بالمحضر .

وكذلك الدفع بالاقرار على الوجه المبين بالمادة ١٢٩

مادة ١٠٨ - اذا لم يحضر المدعى ولا وكيله في الخصومة في الوقت المعين وحضر المدعى عليه أو وكيله قبل سماع الدعوى فله ان يطلب اعتبار القضية كأن لم تكن وكذلك تعتبر المحكمة القضية كأن لم تكن اذا حضر المدعى أو وكيله وقررت المحكمة سماع الدعوى ولم يدع ولم يبدعذراً مقبولاً سواء أحضر المدعى عليه أم لم يحضر لا هو ولا وكيله .

### في الجواب عن الدعوى

كان للمدعى عليه الحق في ميعاد للإجابة عن الدعوى فجعل التأجيل جوازياً تقدرها المحكمة حسب ظروف الدعوى وذلك بناء على مبدأ ترك أمر التأجيل لتقدير المحكمة ( المادة ١٠٥ )  
وكان للمدعى عليه عند غياب المدعى الخيار في طلب شطب القضية أو اعلان المدعى لمنع تعرضه ثم طلب اعتبار القضية كأن لم

مادة ١٠٩ - اذا حضر المدعى أو وكيله في الميعاد المعين وسمعت الدعوى والجواب عنها ولم يدفعها المدعى عليه بدفع يعتبر دعوى مستقلة ثم غاب المدعى في أية جلسة بعد ذلك فالمدعى عليه طلب اعتبار القضية كأن لم تكن

مادة ١١٠ - اذا حضر المدعى أو وكيله في الميعاد المعين وسمعت الدعوى والجواب عنها ودفعها المدعى عليه بدفع يعتبر دعوى مستقلة ثم تخلف المدعى بعد ذلك ولم يرسل وكيله عنه في الميعاد المعين فالمدعى عليه بالخيار أما أن يطلب إعتبار القضية كأن لم تكن وأما أن يطلب السير في دعوى الدفع بالطريق الشرعى ويعتبر المدعى عليه مدعيا والمدعى مدعى عليه .

وهذا إذا لم يكن الدفع من حقوق الله تعالى أما اذا كان من حقوق الله تعالى فيجب على المحكمة أن تسير فيه بالطريق الشرعى

مادة ١١١ - اذا لم يحضر المدعى ولا وكيله في الخصومة ولا المدعى عليه أو وكيله فيها أو حضر المدعى عليه أو وكيله ولم يند طلبا قررت المحكمة شطب الدعوى .

مادة ١١٢ - قرار شطب الدعوى لا يسقط حقا يكتسبه المدعى باعلامها لخصمه كقطع المدة المقررة لعدم سماع الدعوى أو حفظ الحق في مدة الاستئناف أو المعارضة  
أما القرار الذى يصدر باعتبار الدعوى كأن لم تكن فانه يسقط كل حق اكتسبه المدعى بذلك الاعلان .

## الفصل السادس

### في دخول خصم ثالث في الدعوى

مادة ١١٣ - يجوز لغير المتداعين ممن يكون له خصومة تتعلق بالدعوى المقامة أن يدخل فيها أما باعلان الخصوم بذلك قبل يوم الجلسة أو بتقديم طلبه حال انعقادها لكن لا يترتب على ذلك تأخير الحكم في الدعوى الأصلية الا اذا وجد ما يقتضى التأخير شرعا

مادة ١١٤ - اذا حصلت المعارضة من أحد الخصوم لمن يطلب الدخول في الدعوى بأنه ليس خصما فيها قررت المحكمة بوجه الاستعجال أنه خصم أو ليس بخصم ولا يكون قرارها قابلا للطعن بطريق المعارضة أصلا ولا بطريق الاستئناف الا اذا كان صادرا بقبول الخصم الثالث بشرط أن يكون عند استئناف الحكم في أصل القضية .

تكن . ولما كان شطب القضية لا يضر المدعى ولا يحمله على متابعة قضيته اذ يمكنه تجديدها برسم قليل وكان في طلب منع التعرض تكليف للمدعى عليه اقامة دعوى . رؤى اختصار هذه الاجراءات واعطاء المدعى عليه الحق دائما في طلب اعتبار القضية كأن لم تكن كلها غاب المدعى عن الجلسة حملا للمدعى على متابعة دعواه ( المواد ١٠٨ - ١١٠ )

في استجواب الخصوم أنفسهم

جرى بعض المحاكم على أن استجواب الخصوم قد ينصرف الى استجواب الوكلاء عنهم ، وليس هذا هو الغرض من الاستجواب

لذلك نص في اللائحة على ما يدفع هذا اللبس .

## الفصل السابع

في استجواب الخصوم أنفسهم

مادة ١١٥ - لكل من الخصوم الحق في أن يطلب استجواب خصمه نفسه عن الوقائع المتعلقة بالدعوى .

مادة ١٦١ - يجوز للخصم المطلوب استجوابه أن يطلب من المحكمة رفض الأسئلة الموجهة اليه كلها أو بعضها اذا لم تكن متعلقة بالدعوى ولا جائزة القبول شرعا .

مادة ١١٧ - الأسئلة التي لم يعارض الخصم في جواز قبولها أو التي قررت المحكمة وجوب توجيهها تتوجه من الرئيس ويجاب عنها من الخصم بنفسه في نفس الجلسة . ومع ذلك يجوز للمحكمة ان تعطى ميعادا للأجابة

مادة ١١٨ - تجب كتابة الاجابة في محضر الجلسة وبعد تلاوتها يوقع عليها من المسؤول ورئيس الجلسة وكاتبها

وإذا امتنع المسؤول عن وضع أمضائه أو ختمه أو كان له مانع منه يذكر ذلك في محضر الجلسة مادة ١١٩ - تكون الأجابة في مواجهة من طلب الاستجواب ولا يجوز له التكلم في أثناء الجواب ولا يتوقف استجواب المسؤول على حضوره ان كان قد أعلن

مادة ١٢٠ - اذا كان للخصم عذر يمنعه عن الحضور بنفسه في الجلسة جاز للمحكمة أن تندب أحد قضاتها لاستجوابه على وجه ما ذكر

مادة ١٢١ - اذا كان الخصم المطلوب استجوابه مقيما بمحكمة غير المحكمة المقامة أمامها الدعوى فلها أن تحيل استجوابه على المحكمة المقيم بدائلتها

مادة ١٢٢ - اذا امتنع المسؤول عن الاجابة أو تخلف عن الحضور لاستجوابه فللمحكمة النظر في ذلك من حيث كونه يورث شبهة أم لا وعليها أن تقرر ما تراه بعد ذلك

## الباب الثالث

في الأدلة

مادة ١٢٣ - الأدلة الشرعية هي ما يدل على الحق ويظهره من اقرار وشهادة ونكول عن الحلف وقرينة قاطعة .

في الأدلة

ليس النرض من الدليل الذي يقدم للقضاء سوى ابانة الحق واظهاره وقد يوجد في الدعوى من القرائن القاطعة ما يرجح كفة أحد الخصمين ويدل على الحق في الخصومة وليس من العدالة ولا من الحق أن تهدر دلائلها وتحجر على القضاء الاخذ بها ، وقد جاءت الشريعة انرا باعتبارها واعتمد الفقهاء في صدر الاسلام في قضيتهم عليها لذلك أضيفت القرينة القاطعة الى الأدلة الشرعية المقبولة وعرف الدليل الارشاد والى ماهر المقصود منه ليسير القضاء في التطبيق في وفقه ( المادة ١٢٣ )



## الفصل الاول

### في الاقرار

مادة ١٢٤ - يشترط في صحة الاقرار أن يكون المقر عاقلاً بالغاً مختاراً غير محجور عليه ولا ولا يشترط شيء من ذلك في المقر له

ويقبل اقرار المحجور عليه للسفه في كل مالا يعد محجوراً عليه فيه شرعاً كالطلاق ونحوه

مادة ١٢٥ - يصح الاقرار وان اختلف المقر والمقر له في سبب المقر به.

مادة ١٢٦ - لا يتجزأ الاقرار الصادر من المدعى عليه بمجلس القضاء فلا يؤخذ منه الضار به ويترك الصالح له بل يؤخذ جملة واحدة ويعتبر انكاراً للدعوى.

وذلك اذا لم يكن للمدعى دليل على دعواه ولا للمدعى عليه دليل على ما صدر منه

مادة ١٢٧ - اذا ادعى المقر أنه كاذب في إقراره لا يقبل منه ويعامل بإقراره إلا إذا قدم دليلاً كتابياً لا شبهة فيه

مادة ١٢٨ - اقرار الأخرس يكون بإشارته المعهودة ولا يعتبر إقراره بالإشارة اذا كان يمكنه الاقرار بالكتابة

مادة ١٢٩ - لا تقبل دعوى بالاقرار الصادر قبل قيام الخصومة أو بعدها ولا الشهادة به الا اذا كان صدوره أمام قاض بمجلس القضاء أو كان مكتوباً وعليه امضاء المقر أو ختمه أو وجدت كتابة تدل على صحته

## الفصل الثاني

### في الأدلة الخطية

مادة ١٣٠ - الاقرار بالكتابة كالاقرار باللسان

مادة ١٣١ - تنقسم الأوراق الى رسمية وغير رسمية

مادة ١٣٢ - الأوراق الرسمية هي كل ورقة تصدر من موظف في إحدى المصالح العمومية مختص بمقتضى وظيفته باصدارها ويدخل في ذلك وثائق الزواج والطلاق . والأوراق غير الرسمية هي ما عدا ذلك

مادة ١٣٣ - كل سند شرعى صادر من المحاكم الشرعية مطابق لما في سجله مستوف شروطه الشرعية يعد حجة فيما تحرر به على كل من كان شاهداً عليه أو على من تلقى الحق عنه

### في الاقرار

زيد في هذا الباب مادة جديدة تقرر مبدأ جرى عليه القضاء الاهلى ونص عليه فقهاء الحنابلة وأيده العلامة ابن القيم في « اعلام الموقعين » ولم يكن معمولاً به عند الحنفية وهو عدم تجزؤ الاقرار ، ويانه ان من ادعى على آخر مبلغاً من المال مثلاً فاعترف المدعى عليه بأنه كان في ذمته ولكنه أوفاه اياه ولم يكن لأحد منهما دليل على ما صدر منه كانت نتيجة الكلامين ادعاء الاول شغل ذمة الثاني بالمبلغ وقت الخصومة وانكار الآخر ذلك وقت الخصومة أيضاً فيعتبر منكرأ للدعوى والقول قول المنكر يمينه .

- مادة ١٣٤ - الأوراق الرسمية سواء أكانت سندات أم محررات تكون حجة على أى شخص كان فيما تدون بها مع مراعاة ما جاء بالمادة ١٣٧ من هذه اللائحة من القيود الخاصة بالأشهاد بالوقف وكذا التقاسيط والسجلات التى كانت بالمديريات والحجج غير المسجلة فى الأوقاف القديمة إذا كانت الأعيان المدعاة تحت يد مدعيها
- مادة ١٣٥ - تكون الأوراق غير الرسمية حجة على من يكون موقعا عليها بامضاءه أو ختمه.
- مادة ١٣٦ - إذا مات صاحب الخط أو الختم قام مقامه من ينوب عنه شرعا فيما يشهد به السند الذى فيه خط المتوفى أو ختمه بدون اخلال بما هو مدون بالمادتين ٩٨ و ٩٩
- مادة ١٣٧ - يمنع عند الإنكار سماع دعوى الوقف أو الإقرار به أو استبداله أو الإدخال أو الإخراج وغير ذلك من الشروط التى تشترط فيه إلا إذا وجد بذلك اشهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله كالمبين فى المادة ٣٦٤ من هذه اللائحة وكان مقيدا بدفتر احدى المحاكم الشرعية المصرية .
- وكذلك الحال فى دعوى شرط لم يكن مدونا بكتاب الوقف المسجل وفى دعوى مستحق لم يكن من الموقوف عليهم وقت الدعوى بمقتضى ما ذكر
- ولا يعتبر الأشهاد السابق الذكر حجة على الغير إلا إذا كان هو أو ما يخصه مسجلا بسجل المحكمة التى بدأرتها العقار الموقوف طبقا لأحكام المادة ٣٧٣ من هذه اللائحة .
- مادة ١٣٨ - الأوراق الرسمية والأوراق العرفية تكون كافية للحكم بدون احتياج الى اثبات آخر معها .

## الفصل الثالث

### فى الطعن فى الخطوط والأوراق

- مادة ١٣٩ - الطعن الذى يجوز توجهه على الخطوط والأوراق ينحصر فى نوعين :
- ( الأول ) انكار الأَمْضاء أو الختم .
- ( الثانى ) إيداء التزوير فى الأوراق .

### الفرع الأول

#### فى انكار الختم أو الأَمْضاء

- مادة ١٤٠ - انكار الختم أو الأَمْضاء انما يتوجه على الأوراق غير الرسمية أما إيداء التزوير فيتوجه على جميع الأوراق الرسمية كانت أو غير رسمية

أما إذا قال المدعى عليه أن المبلغ كان فى ذمته ولكنه أوفاه تلمه فالحكم كذلك فيما يختص بالثلاث لأن الإنكار كان مقصوراً عليه ويعتبر مقراً بقاء الثلاثين فى ذمته وأما إذا كان هناك دليل لما أولا حدهما فتكون العبرة بهذا الدليل لا بقول كل منهما ويسار فى الدعوى طبقاً للمنهج الشرعى ( المادة ١٢١ )

#### فى الشهادة

جرت المحاكم على سماع البينة فى الجلسات العادية لكنها كانت تحدد جلسات خاصة لسماع البينة فى القضايا الهامة التى يكثر فيها

مادة ١٤١ - إذا أنكر من يشهد عليه السند الأمضاء أو الختم أو أنكر ذلك من يقوم مقامه تأمر المحكمة بإجراء التحقيق .

ويترتب على الأمر بإجراء التحقيق إيقاف السير في الدعوى إذا لم يكن للمدعى دليل آخر لاثباتها  
مادة ١٤٢ - يجب في هذه الحالة تحرير محضر تبين فيه حالة السند وأوصافه بياناً كافياً ويوقع عليه رئيس الجلسة وكاتب المحكمة والخصوم ويجب أيضاً امضاء نفس السند من رئيس الجلسة وكاتب المحكمة .

مادة ١٤٣ - يكتب أمر التحقيق في محضر الجلسة ويشتمل على ما يأتي :  
( أولاً ) ندب أحد قضاة الهيئة التي أمرت بالتحقيق فإن كان الأمر صادراً من محكمة جزئية كان التحقيق أمام قاضيهما .

( ثانياً ) تعيين خبير واحد أو ثلاثة من قبل المحكمة أو باتفاق الخصوم .  
( ثالثاً ) تحديد اليوم والساعة اللذين يكون فيهما مباشرة التحقيق .  
( رابعاً ) تسليم الورقة المقتضى تحقيقها في قلم كتاب المحكمة ممن هي تحت يده بعد بيان حالتها كما تقدم .

مادة ١٤٤ - يعلن كاتب المحكمة الخبير بالحضور أمام القاضي في اليوم والساعة المحددين لمباشرة التحقيق .  
مادة ١٤٥ - يكون التحقيق بمضاهاة الأمضاء أو الختم الذي حصل انكاره على ما هو معروف للمنكر من امضاء أو ختم

مادة ١٤٦ - الأوراق التي يجوز المضاهاة عليها هي الآتية :  
( أولاً ) الامضاء أو الختم الموضوع على أوراق رسمية .  
( ثانياً ) امضاء الخصم أو ختمه المعترف به أمام القاضي المندوب للتحقيق أو أمام أى موظف رسمى  
( ثالثاً ) إذا طلب الخصم ولم يحضر جازت المضاهاة على الامضاء أو الختم الذى يثبت بشهادة من عاينوه يمسح أو يختم على الورقة المقدمة للمضاهاة .

( رابعاً ) امضاءه الذى يكتبه أمام القاضي .  
( خامساً ) الجزء الذى يعترف الخصم بصحته من الورقة المقتضى تحقيقها إذا كانت فيه ألفاظ امضائه  
مادة ١٤٧ - الأوراق التى تطالب المضاهاة عليها ان كانت رسمية يجوز للقاضى أن يأمر باحضارها من الجهة التى تكون بها ، ويجوز انتقاله مع الخبير الى محلها للأطلاع عليها بدون نقلها .  
وان كانت غير رسمية فعلى المتمسك بالسند احضارها .

عدد الشهود بدون بيان الوقائع المراد اثباتها لجأت المادة ١٨٥ لبيان ما يجب اتخاذه من الحيلة في هذه الحالة فأرجبت حصر الوقائع المراد اثباتها في القرار الذى يحدد جلسة الاثبات .

وهذا الحصر يكون يوجه الاجمال فلا يذكر فيه ما يكون في افشائه اخلال بسير التحقيق .  
وقد يقيم أحد الخصوم بيئة لاثبات واقعة من وقائع الدعوى ويكون لدى الخصم الآخر من الأدلة ما يفيد عدم صحة تلك الواقعة فمن العدالة أن يفسح له المجال لنفى صحة الوقائع التى سمعت اليه لاثباتها ويمكن من تقديم دليله للقضاء ليفصل القاضى بالحق بعد الموازنة بين الأدلة والترجيح لما يظهر له رجحانه ( المادة ١٨٦ )



مادة ١٤٨ - في حالة تسليم الأوراق الرسمية لقلم كتاب المحكمة تقوم الصور التي تنسخ منها مقام الأصل متى كانت ممضاة من القاضي المندوب للتحقيق وكاتبه والمأمور أو الموظف الذي سلم الأصل ومتى أعيد الأصل إلى محله ترد الصورة المأخوذة منه إلى قلم كتاب المحكمة ويصير إبطالها مادة ١٤٩ - يضع أهل الخبرة والخصوم والقاضي وكاتب الجلسة أمضاءاتهم على الأوراق المقتضى المضاهاة عليها قبل الشروع في التحقيق ويذكر ذلك في المحضر .

مادة ١٥٠ - إذا قرر أهل الخبرة بعد المضاهاة اتحاد الخطين أو الختمين كان للمحكمة اعتبار السند حجة على المنكروا ن قال انهما مختلفان كان لها إلغاء السند وصارت في الدعوى الأصلية بالطريق الشرعي وكذلك اذا لم تتيسر المضاهاة .

مادة ١٥١ - اذا لم تتيسر المضاهاة ولم يكن للتمسك بالسند دليل آخر جاز اثبات الامضاء أو الختم عند الانكار بشهادة من ماينوا الخصم في حال التوقيع على السند بامضائه أو ختمه .  
مادة ١٥٢ - تراعى فيما يتعلق بأعمال أهل الخبرة غير ما ذكر القواعد المقررة في الفصل المتعلق بأهل الخبرة  
مادة ١٥٣ - اذا حكم بصحة كل الورقة الواقع فيها الانكار فيحكم على من أنكرها بغرامة أربعمائة قرش .

## الفرع الثاني

### في دعوى التزوير

مادة ١٥٤ - اذا طعن من يشهد عليه السند بالتزوير فيه قدم تقريراً بذلك لقلم كتاب المحكمة .  
مادة ١٥٥ - يترتب على الطعن بتزوير الورقة إيقاف السير في الدعوى اذا لم يكن للمدعى دليل آخر لاثباتها .

مادة ١٥٦ - على المدعى أن يسلم إلى قلم كتاب المحكمة السند المدعى تزويره اذا كان تحت يده  
مادة ١٥٧ - اذا كان السند تحت يد الخصم المدعى عليه بالتزوير يجب على رئيس المحكمة في حال اطلاعه على تقرير المدعى بالتزوير أن يعين بناء على طلب المدعى من يستلم هذا السند أو يضبطه ويودعه في قلم كتاب المحكمة .

مادة ١٥٨ - اذا امتنع من تحت يده السند المذكور من تسليمه ولم يمكن ضبطه يستبعد من أدلة الدعوى .

مادة ١٥٩ - تبين حالة السند على الوجه السابق في المادة ١٤٢ .

مادة ١٦٠ - يجب على مدعى التزوير أن يعلن المدعى عليه في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تقديم التقرير بأدله على ذلك مع تكليفه بالحضور أمام الجلسة للمناقشة في تلك الأدلة .

### في اليمين والنكول

قضت اللائحة القديمة بوجوب حضور طالب اليمين عند انتقال المحكمة لتطيف من توجهت عليه اليمين . فكان يتغيب طالب اليمين ويمتنع التحليف في غيابه إذا تخلف عن الحضور مع علمه بالميعاد المحدد للتحليف . وقضت بالألا يعتبر المطلوب تحليفه ناكلاً عن اليمين الا اذا تخلف عن الحضور بعد اعلائه مرتين فاكتفى في التمديد باعلان مرة واحدة تقصيراً للاجراءات .

مادة ١٦١ - إذا مضى الميعاد المذكور ولم يفعل مدعى التزوير ذلك ولم يبد عذرا مقبولا تقرر المحكمة سقوط دعوى التزوير .

مادة ١٦٢ - يجوز للمدعى عايه بالتزوير أن يوقف سير التحقيق فيه إذا أقر بأنه غير متمسك بالسند المدعى التزوير فيه .

مادة ١٦٣ - لا تقبل المحكمة من الأدلة في دعوى التزوير الا ما كان متعاقباتها و جائز القبول شرعا

مادة ١٦٤ - إذا ظهر للمحكمة في الجلسة تزوير السند قررت في الحال الغاءه وسارت في الدعوى الأصلية بالطريق الشرعى والا أمرت بالتحقيق .

مادة ١٦٥ - يشتمل أمر التحقيق على بيان الأدلة التي قباتها المحكمة وتعيين القاضى الذى يكون التحقيق بمباشرة واليوم والساعة اللذين يكون فيهما البدء فى التحقيق والتصريح للقاضى المندوب بتعيين خبير أو أكثر عند الحاجة .

مادة ١٦٦ - إذا اقتضى التحقيق مضاهاة الخطوط أو الاختتام وجب أن تراعى القواعد المقررة لذلك فى هذه اللائحة .

مادة ١٦٧ - يكون التحقيق بحضور الخصوم أو وكلائهم أو فى غيبتهم بعد اعلانهم بالحضور .

مادة ١٦٨ - متى تم التحقيق تحال جميع الأوراق على المحكمة فى جلسة يحددها القاضى ويجوز بها كاتب المحكمة الخصوم ان لم يكونوا حاضرين وقت الأمر بالا حالة .

مادة ١٦٩ - يجوز للمحكمة أن تقرر رد أو بطلان أى سند يتحقق لها أنه مزور ولو لم تقدم لها دعوى بتزويره بشرط أن تبين أدلة ذلك فى القرار .

مادة ١٧٠ - اذا ثبت تزوير سند من السندات أرسلته المحكمة مع صور المحاضر المختصة به الى قلم النائب العمومى الكائن بدائرة المحكمة .

مادة ١٧١ - من ادعى التزوير وسقط حقه فى دعواه أو عجز عن اثباته يحكم عليه بغرامة ألفى قرش انما لا يحكم عليه بشئ اذا ثبت بعض مدعاه من التزوير .

## الفصل الرابع

### فى الشهادة

مادة ١٧٢ - يجوز اثبات للدعوى بشهادة العدول مع صراحة ما هو مدون بالمادة ١٣٨

وقضت أيضا بأنه فى حالة اقامة من توجهت عليه البين فى دائرة محكمة أخرى يحال استخلافه على المحكمة الابتدائية وهذه تحيل الاستخلاف على المحكمة الجزئية التى يقيم فى دائرتها فرؤى لاجازة الاستخلاف على المحكمة الجزئية مباشرة اختصارا للاجراءات ( المادتان ٢٠٠ و ٢٠١ )

### فى أهل الخبرة

جعل إيقاف السير فى الدعوى عند تعيين الخبير جوازيا تقدره المحكمة حسب مقتضيات الاحوال وكان من قبل واجبا وقد لا يستدعيه الحال ( المادة ٢١٢ ) وأوجب على المحكمة تحديد زمن للخبير ليقدم فيه تقريره إذا طلب ذلك أحد الخصوم ( المادة ٢٢١ ) وحذف وجوب ملاحظة ثروة الخصوم فى تقدير انساب الخبير اذ لا دخل لها فى قيمة عمله ( المادة ٢٢٢ )

مادة ١٧٣ - اذا امتنع الشهود عن الحضور بمجرد طاب الخصم ذاك منهم وجب تكليفهم بالحضور على يد محضر أو أحد رجال الضبط ببيعة يوم واحد مقدماً غير مواعيد المسافة المبينة بالمادة ٥٣ من هذه اللائحة . فاذا لم يحضر الشاهد لأداء الشهادة بعد تكليفه بالحضور على الوجه المعتبر قانوناً يحكم عليه بغرامة قدرها مائة قرش أميري .

واذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانياً بالحضور وعليه مصاريف ذلك التكليف .  
واذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة أو اذا امتنع الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به مرة ثانية يحكم عليه بغرامة قدرها مائتا قرش أميري .  
واذا حضر الشاهد الذي تأخر عن الحضور وأبدى أعذاراً صحيحة جاز اعفاؤه من الغرامة بقرار من المحكمة التي أصدرته

مادة ١٧٤ - متى حضر الشهود بين يدي القاضي سمع شهادة كل منهم على انفراد بعد أن يسأله عن اسمه ولقبه وضيغته ووظيفته ومحل ونسبه وجهة اتصاله بالخصوم بالقرابة أو الاستخدام أو غيرها وبعد أن يحلفه اليمين الشرعية .

ولا يشترط في شهادة الاستكشاف تحليف اليمين بل يكفي فيها مجرد الأخبار ممن يوثق به .  
مادة ١٧٥ - يكفي في قبول الشهادة أن تطابق شهادة أحد الشاهدين شهادة الآخر في المعنى وان اختلفت الألفاظ .

وكذا في مطابقة الشهادة للدعوى ولا يشترط في قبولها لفظ أشهد .  
مادة ١٧٦ - اذا اغفل الشاهد شيئاً يجب ذكره سأله القاضي عنه ولا يعد ذلك تلقيناً الا اذا كان مما يزيد علماً .

مادة ١٧٧ - يكفي في تعيين المشهود له أو المشهود عليه ذكر ما يعرف به ولو الاسم والشهرة فقط .  
مادة ١٧٨ - اذا ذكر الشاهد الحدود وأخطأ في مقدار المساحة قبلت شهادته .  
مادة ١٧٩ - تكفي شهادة الاستكشاف في القضاء بالنفقات بأنواعها وأجرة الحضانة والرضاع والمسكن والشروط التي يتوقف عليها القضاء بشيء مما ذكر .

مادة ١٨٠ - تكفي الشهادة بالدين وان لم يصرح ببقائه في ذمة المدين وكذا الشهادة في العين .  
مادة ١٨١ - تكفي الشهادة بالايضاء أو الوصية وان لم يصرح باصرار الموصي الى الوفاة .  
مادة ١٨٢ - يسأل القاضي الشاهد عن الأزملة والأمكنة وغيرها وعن طريق علمه بالمشهود به وكيفية وصوله اليه وعن مجلس الشهادة وغير ذلك مما تبين به درجة شهادته بدون حاجة الى التزكية .

#### في انقطاع المرافعة

عدلت المادة ٢٤٦ من اللائحة القديمة بحذف الفقرة الأخيرة منها فقضت بأن القرار الصادر من محكمة الاستئناف باعتبار القضية كأن لم تكن بسبب انقطاع المرافعة فيها يصير به الحكم المستأنف نهائياً . وكانت هذه المادة تستثنى حالة سبق صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف لحذف هذا الاستثناء بسبب ما تقرّر في باب الاستئناف بالمادة ٣١٧ من وجوب النظر في موضوع القضية الاستئنافية والحكم فيها بدون اصدار قرار « بإلغاء الحكم المستأنف والسير في الدعوى » ، وظاهر أن هذا التعديل لا ينطبق على الدعاوى التي سبق صدور قرار فيها بذلك



- مادة ١٨٣ - للمشهدود عليه أن يبين للقاضي ما ينخل بشهادة الشاهد شرعاً وكذلك له أن يوجه إلى الشهود بواسطة رئيس الجلسة الأسئلة التي يرى لزوم سؤالهم عنها وعلى الرئيس أن يوجه تلك الأسئلة إلا إذا رأت المحكمة أنها غير مفيدة فتقرر رفضها مع تدوين ذلك كله بالمحضر.
- مادة ١٨٤ - إذا طعن المشهدود عليه في الشهود طعناً غير شرعي رفضته المحكمة وإن كان شرعياً وأراد تأجيل القضية لإثباته لا تؤجل إلا إلى الجلسة التالية فإن لم يثبت رفضت الطعن .
- مادة ١٨٥ - إذا قررت المحكمة الإحالة على التحقيق تبين في قرارها الوقائع المراد إثباتها.
- مادة ١٨٦ - إذا قدم أحد الخصوم بينة لإثبات واقعة كان للخصم الآخر الحق دائماً في إثبات عدم صحة تلك الواقعة بكافة طرق الإثبات . وتتبع جميع إجراءات الإثبات في حق الخصوم على السواء .
- مادة ١٨٧ - تكتب شهادة كل شاهد وما يتعلق بها بالتفصيل في محضر الجلسة .
- مادة ١٨٨ - تتلى شهادة كل شاهد عليه وله أن يصححها بالجلسة ثم يوقع عليها بامضائه أو ختمه .
- مادة ١٨٩ - إذا امتنع الشاهد من الامضاء أو الختم أو كان لا يمكنه الكتابة أو ليس له ختم وجب ذكر ذلك في المحضر .

- مادة ١٩٠ - إذا كان للشاهد عذر يمنعه عن الحضور تنتقل المحكمة لسماع شهادته ولها أن تدب أحد قضاتها لسماعها وعلى المحكمة أن تعلن الغائب من الخصوم بالميعاد المحدد لسماع الشهادة.
- مادة ١٩١ - إذا قال الشاهد لأشهادة لي لا تقبل شهادته بعد ذلك وكذا إذا قال المدعى ليس لي شهود ثم أحضر شهوداً أو حصر شهوده وقال ليس لي سواهم ثم أراد الاستشهاد بشهود آخرين لا يقبل منه إلا فيما تسمع فيه الشهادة حسبية .

- مادة ١٩٢ - إذا مات الشهود أو غابوا فلم يحاكم أن تحكم بشهادتهم .
- مادة ١٩٣ - للقاضي إذا ثبت لديه أن الشاهد شهد زوراً أن يحزر محضراً بذلك ويرسله إلى قلم النائب العمومي المختص ويكون هذا المحضر معتبراً أمام المحاكم الأهلية .

## الفصل الخامس

### في العجز عن الإثبات

- مادة ١٩٤ - إذا كلف أحد الخصوم بإثبات دعواه فلم يأت بدليل أو أتى بدليل غير مفيد للإثبات وتكرر ذلك منه ثلاث جلسات جاز اعتباره عاجزاً عن الإثبات فإن لم يطلب الميمن أو حلف خصمه بالطريق الشرعي حكمت المحكمة برفض الدعوى .

### في رد القضاة عن الحكم

- جرت المحاكم على مبدأ عدم جواز رد القضاة عن الفصل في مواد التصرفات مع أنقاض التصرفات لا يختلف عن قاضي المحكمة القضائية بالنسبة لموضوع الرد ومن العدالة أن يستوي في الحكم ( المادة ٢٤٩ )
- ولما كان بعض طالبي الرد غير جاد في طلبه روى أن يكلف بإبداء أمانة تخصص لسداد الغرامة القانونية ( المادة ٢٥٣ )
- ولهذا السبب جعل ميعاد استئناف حكم رفض الرد يوماً واحداً بدل خمسة أيام ( المادة ٢٦٦ ) والزم قلم كتاب محكمة الاستئناف بتقديم الأوراق إلى المحكمة فوراً بعد أن كانت مدته ثلاثة أيام ( المادة ٢٦٨ )

مادة ١٩٥ — اذا كلف الخصم بمحضر شهوده وأدلته فلم يفعل قررت المحكمة احضار جميع شهوده وتقديم جميع أدلته في جلسة أخرى فان أحضر الشهود كلهم أو بعضهم وقدم الأدلة كذلك ولم يكن ذلك كافياً للاثبات أعتبر عاجزاً وسارت المحكمة على وجه ما تقدم في المادة السابقة . وكذلك اذا لم يحضر شهودا ولم يقدم أدلة .

مادة ١٩٦ -- اذا حكم برفض دعوى المدعى لعجزه عن اثباتها أو لاعتباره عاجزاً فلا تسمع منه مرة أخرى بعد ذلك وهذا لا يمنع من الطعن في هذا الحكم بالطرق المنصوص عنها في هذه اللائحة

## الفصل السادس

### في اليمين والنكول

مادة ١٩٧ — اذا عجز المدعى عن اثبات دعواه أو اعتبر عاجزاً وطلب تحليف خصمه فحلف أو نكل حكم بمقتضى الحلف أو النكول .

مادة ١٩٨ — لا يعتبر الحلف أو النكول الا اذا كان أمام المحكمة أو أمام من يندب لذلك من القضاة .

مادة ١٩٩ — يجب على المحكمة أن تبين في محضرها الوقائع التي يستحلف الخصم عليها وعلى من توجهت عليه أن يحلف كما قررت المحكمة .

مادة ٢٠٠ — اذا كان لمن توجهت عليه اليمين عذر منعه عن الحضور تنتقل المحكمة أو تندب أحد قضاتها لتحليفه بحضور الخصم الآخر .

واذا تحلف طالب اليمين عن الحضور في الميعاد المحدد مع علمه به جاز تحليف الخصم الآخر في غيبته .

واذا كلف من توجهت عليه اليمين بالحضور لحلفها ولم يحضر بعد اعلانه بالحضور ولم يبد عذرا شرعياً أعتبر ناكلاً

مادة ٢٠١ — اذا كان من توجهت عليه اليمين خارجاً عن دائرة المحكمة جاز لها أن تحيل استخلافه على المحكمة الجزئية التي يكون بدائرتها

مادة ٢٠٢ — اذا اجتمعت دماوى مختلفة يكفي فيها يمين واحدة على جميعها ولا يلزم التحليف لكل منها على حدة .

مادة ٢٠٣ — يحلف القاضي الخصم فيما يكون فيه التحليف بلا طلب .

مادة ٢٠٤ — يعتبر في حلف الأخرس ونكوله اشارته المعهودة ان كان لا يعرف الكتابة فان كان يعرفها فحلفه ونكوله بها .

وكان لايجوز اثبات أسباب الرد والوقائع الواردة به بغير المستندات الكتابية مع أن بعض أسباب الرد يتعذر اثباته بالكتابة وقد يكون لدى الطالب بينة لاثباته فأجيز للمحكمة قبول الاثبات بها على وجه الاستثناء متى رأت أن الظروف ترجح صحتها ( المادة ٢٦٤ )

# المحاماة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

نَصْرًا لِنَقْلِ الْحَاثِيَةِ لِلْأَهْلِ

السنة الرابعة عشرة

يونيه سنة ١٩٣٤

العدد التاسع

كل تقييد للحرية لابد أن يكون له مبرر من قواعد الحرية  
نفسها — لا يفوتكم أن تحتجوا على كل أمر ترون أن فيه  
مخالفة للقوانين مهما كان صغيرا في نظركم فربما كان لهذا  
الأمر الصغير علاقة في المستقبل بأمر كبير فينخذ سكوتكم  
في هذا حجة عليكم في ذلك .

( Voltaire )

( سعد زغلول )

جميع المقالات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أو بالادارة ترسل بعنوان «ادارة مجلة المحاماة وتحريرها»

بشارع النافع رقم ٢٠

مطبعة حجازي بالقاهرة

تليفون رقم ٥٥٤٨٠



# بيان

نشرنا في القسم الأول من هذا العدد الأحكام الآتية

عدد

٦ أحكام صادرة من محكمة النقض والابرام المدنية

١٢ حكما » » » » الجنائية

وقد لخص هذه الأحكام كالمعتاد حضرة محمود افندى عمر سكرتير محكمة النقض بإشراف  
حضرة صاحب العزة الأستاذ حامد بك فهمى المستشار بها الذى تولى مراجعتها  
ونشرنا في القسم الثانى

عدد

٩ أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية

٤ أحكام » » المحاكم الكلية

٢ حكيم صادرين القضاء المستعجل

٩ أحكام صادرة من المحاكم الجزئية

٨ » » » محكمة الاستئناف المختلطة

٤ » » » المحاكم الأجنبية

كانشرنا في القسم الثالث التشريعى الجزء الباقى من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات  
المتعلقة بها

وكذا بحثا لحضرة الأستاذ رفائيل عياشى فى ولاية القضاء للمجالس المالية قبل اعتمادلائحتها.

لجنة تحرير المجلة

رافع ابكندر — محمد صبرى أبو علم

العدد التاسع  
السنة الرابعة عشرة

# المحكمة

شهر يونيو  
سنة ١٩٣٤

## قضاء محكمة النقض والإبرار المدنية

( برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وحضور  
حضرات أصحاب العزة مراد بك وهبه ومحمد فهمي حسين بك وحامد فهمي بك ومحمد نور  
بك المستشارين وكامل بك عزيز رئيس النيابة )

استخلاص الواقعة منه كما فعل هو  
المحكمة

١٥٢

أول مارس سنة ١٩٣٤

إثبات . سلطة قاضي الموضوع في استخلاص واقعة الدعوى .

المبدأ القانوني

لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث  
الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمها صحيحا  
وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح  
ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها وفي استخلاص  
ما يرى أنه هو واقعة الدعوى دون أن يكون  
لمحكمة النقض أية رقابة عليه في ذلك ولو أخطأ  
في نفس الأمر لأن خطأه يكون في فهم الواقع ،  
في الدعوى لا في فهم حكم القانون في هذا الواقع  
ومحكمة النقض لا تنظر إلا في مسائل القانون  
ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا صورة واحدة  
هي أن يثبت القاضي مصدر الواقعة التي  
يستخلصها يكون وهميا لا وجود له أو يكون  
موجودا ولكنه مناقض لما أثبتته أو يكون  
موجودا موافقا لما أثبتته ولكن يستحيل عقلا

« من حيث أن الطاعن يزعم أن الحكم  
المطعون فيه - إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف  
وبرد وبطلان السند المطعون فيه بالتزوير بغير  
أن يرد على أسباب هذا الحكم ينبغي اعتباره لاغيا  
خلوه من الأسباب بالتطبيق لنص المادة ١٠٣ من  
قانون المرافعات . ثم يقول أما ما جاء بالحكم  
المطعون فيه من أسباب فنه مالا يتصل بالموضوع  
كقوله أن الطاعن من أرباب السوابق ، ومنه مالا  
ينتج التزوير وقد يصح الاستدلال به على عكسه  
كقوله أن المستأنفين لا يملكان سوى بضعة قرارات  
ومنها مالا صحة لاستنتاجه من أوراق الدعوى .  
« ومن حيث أنه بالرجوع للحكم المطعون  
« فيه يرى أن محكمة الاستئناف بعد أن تلخصت  
« الدليل الأول الذي حكم بقبوله وتحقيقه قائلة  
« في تلخيصه أن المستأنف الأول (السيد صقر) «  
« كان مدينا للطاعن (السيد كشك) في أربعة «  
« جنهات ونظرا لعجزه عن الوفاء في الميعاد «  
« ولا لحاج هذا الدائن قبل الاتفاق على تغيير «

«السند المذكور بأخر بضمان والدته بمبلغ خمسة»  
 «جنهات فتنفيذ هذا الاتفاق سلم المستأنف»  
 «ختمه وختم والدته الى المستأنف عليه (السيد»  
 «كشك) نختم هذا بالختمين على السند المطعون»  
 «فيه بالتزوير بعد أن خلصت ذلك الدليل الاول»  
 «على الوجه المتقدم قالت أن المستأنفين يستدلان»  
 «على صحة دعواها هذه بأبراز سند الاربعة»  
 «جنهات الذي استلماه من المستأنف عليه»  
 «المذكور بعد التوقيع على السند المطعون»  
 «فيه بالتزوير وبشهادة الشهود والقرائن ثم أخذت»  
 «محكمة الاستئناف بعد ذلك في إثبات ما شهد به»  
 «شاهدا المستأنفين في التحقيق الذي قامت به محكمة»  
 «اول درجة وما شهد به محمد ابراهيم مناع احد»  
 «شهود السند المطعون فيه . وشهادة جميعهم كما نقلتها»  
 «المحكمة هي لمصلحة المستأنفين. اثبتت هذا ثم قالت»  
 «أن القضية تنطوي على ظروف تؤيد صحة الوقائع»  
 «التي شهدت بها الشهود المذكورون وأخذت»  
 «تذكرها واحدة واحدة حتى اذا ما فرغت منها»  
 «قالت أنه مما تقدم جميعه يكون التزوير المدعى به»  
 «ثابتا لا ريب فيه ثم ردت على الطاعن فيما طعن به على»  
 «شهادة محمد ابراهيم مناع فقالت أنها لا تعيرها التقانا»  
 «مادام الطاعن هو الذي دعاه للشهادة فشهد عليه .»  
 «ومن حيث ان هذه الأسباب جاءت فوق»  
 «كفايتها ووفائها بالغرض المقصود من تسبيب»  
 «الأحكام متضمنة الرد على أسباب الحكم المستأنف»  
 «وحيث ان ما أبداه الطاعن لا يتضمن اذن»  
 «سوى مناقشة لمحكمة الاستئناف فيما اثبتته في»  
 «حكمها من جهة واقعة الدعوى .»

«ومن حيث ان لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمًا صحيحًا وفي موازنة بعضها ببعض الآخر

وترجيح ما تطعنن نفسه الى ترجيحه منها وفي استخلاص ما يرى انه هو واقعة الدعوى دون ان يكون لمحكمة النقض أية رقابة عليه في ذلك ولو أخطأ في نفس الأمر لأن خطأه يكون في فهم الواقع في الدعوى لا في فهم حكم القانون في هذا الواقع ، ومحكمة النقض لا تنظر الا في مسائل القانون . ولا يستثنى من هذه القاعدة الا صورة واحدة هي ان يثبت القاضي مصدرا للواقعة التي يستأنفها يكون وهميا لا وجود له أو يكون موجودا ولكنه مناقض لما اثبتته أو يكون موجودا موافقا لما اثبتته ولكن يستحيل عقلا استخلاص الواقعة منه كما فعل القاضي . ولا شيء من ذلك حاصل في الدعوى .

«وحيث انه لذلك يتعين الحكم برفض الطعن .»

( طعن الفيخ سيد كشك وحضر عنه الاستاذ عبد الوهاب بك محمد ضد الشيخ سيد صقر وأخرى رقم ٧٦ سنة ٣ ق )

١٥٣

٨ مارس سنة ١٩٣٤

تعهد . الرضا الصحيح . المقصود منه . ( المادة ١٢٨ مدني )

المبدأ القانوني

إن المقصود بالرضا الصحيح الوارد بالمادة ١٢٨ من القانون المدني هو كون المتصرف «ميزا يعقل معنى التصرف ويقصده» والغرض من كونه «ميزا يعقل معنى التصرف» أن يكون الملزم مدركا ماهية العقد والتزاماته . أما كونه «يقصده» ، فالغرض منه الافصاح عن إرادة حقه منه لقيام هذا الالتزام . فالإرادة إذن ركن من الأركان الأساسية لأن تصريف قانوني وبدونها لا يصح التصرف



## المحكمة

« حيث ان الطعن نفي على سببين .  
- الأول - أن شرط الرضاء الصحيح الذي يتطلبه القانون لصحة العقود أن يكون العاقد مميزا لعقده ومدركا له وهذا الشرط غير مفقود في الدعوى لذا تكون محكمة الاستئناف قد أخطأت في تطبيق هذه القاعدة القانونية ويتعين نقض حكمها .  
- الثاني - أن محكمة الاستئناف ذكرت في حكمها المطعون فيه أن المرحوم علي افندي مصطفى كان مسلوب الإرادة ولم تذكر الواقعة التي خرجت منها هذه النتيجة فيكون حكمها غير مسبب ويتعين نقضه .

« وحيث انه بالرجوع الى الحكم المطعون فيه تبين أن المحكمة بعد أن استعرضت العناصر الواقعية في الدعوى وأشارت الى حكمها التمهيدي الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٣٣ الذي استظهرت فيه جميع تلك العناصر بالتفصيل . أبرزت من جهة ما جاء بأقوال الدكتور براده مما خلاصته أنه عاد المرحوم علي افندي مصطفى في ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٣ وتردد عليه أكثر من مرة لعيادته وكانت حالته المرضية مؤثرة في قواه العقلية وان هذا التأثير استمر معه الى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ والى ما بعد هذا التاريخ الى أن انتحر وبينت من جهة أخرى استحالة حصول توقيع سند الدين في التاريخ العرفي الذي وضع عليه وذكرت الأسباب التي من أجلها ترى التعويل على التاريخ الثابت بالسند بأن قالت مانصه :  
« وحيث أنه وان كان التاريخ الذي وضع « لسند الدين والوصية هو أول يناير سنة ١٩٣٠ » إلا أن الذي يظهر لهذه المحكمة أن كل هذه « الأوراق لم تصدر الا في ١٣ ديسمبر سنة « ١٩٣٠ للملاحظة التي أبدتها الخبير الأستاذ »

« الدكتور براده ولأنه جاء بالوصية أن محررها « مدرس بالمدرسة الخديوية مع أنه في أول يناير « سنة ١٩٣٠ كان لا يزال مدرسا بمدرسة دار « العلوم ولم ينقل الى المدرسة الخديوية الا في « ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٠ » .

« وخرجت من ذلك بأن تحرير هذا السند حصل في الوقت الذي كان المرحوم علي افندي مصطفى مريضا بقواه العقلية ثم فندت أقوال وطلبات الست فاطمة هانم فقالت .

« وحيث أن الدفاع عن المستأنف عليها طلب « الأمانة على التحقيق لسؤال أطباء آخرين « وزملاء علي افندي مصطفى رفعت عن حالته « ولا ترى هذه المحكمة إجابة هذا الطلب اكتفاء « بما أبداه الأستاذ براده وهو الطبيب الذي « عالجته وشاهد حالته مرارا وهو الأخصائي « في المادة أما تمسك الدفاع بدقة البيانات الصادرة « في سند المديونية وورقة الوصية والقول « بمباشرة أعماله الى ما قبل الانتحار مباشرة « فإنه ينسره ما قرره الأستاذ براده من أن « هذا المرض الخاص لا يفقد المصاب به قوة « الذاكرة وان أفقده قوة الإرادة وإن مثل « هذه الدقائق من الأمور لا تعمل المحكمة فيها « إلا على رأي رجل الفن الأخصائي وترفض « طلب الأمانة على التحقيق اكتفاء بشكوى « عقيدتها من عناصر الدعوى ومستنداتها . «  
« وأخيرا استخلصت من جميع ما تقدم أن السند الذي تمسك به الست فاطمة هانم صدر من المرحوم علي افندي مصطفى وهو في حالة عقلية تجعله مسلوب الإرادة فيكون تعاقد غير مبني على رضاء صحيح ولا يلزم بوفاء ما تعهد به في هذا السند .

« وحيث ان الظاهر من هذا السياق أن محكمة الاستئناف - بعد أن حصلت فهم الواقع من

سند الدين وورقة الوصية وتقرير الخبير - رأت أن تكيف هذا الفهم وفقا لما جاء في تقرير الخبير - أولا - من حيث توقيع سند الدين وأن توقيعه هو في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠ تاريخه الثابت لافي أول يناير سنة ١٩٣٠ تاريخه العرفي . - ثانيا - من حيث وجود المرحوم علي افندي مصطفى في هذا التاريخ في حالة عقلية تجعله مسلوب الإرادة - رأت ذلك ثم قضت بالنتيجة الحتمية لهذا التكيف ولذا قالت في حكمها ما نصه .

« فتعاقده ( أي علي افندي مصطفى ) غير «  
« مبني على رضا صحيح فلا يلزم بوفاء ما تعهد «  
« به في هذا السند ويكون الحكم المستأنف على «  
« غير أساس ويتعين الغاؤه »

« وحيث ان الطاعة تعيب على محكمة الاستئناف أنها اخطأت في تحديد الرضاء الصحيح الذي يتطلبه القانون لصحة العقود وتزعم أن أركان هذا الرضاء . وهي أن يكون العاقد مميزا لعقده ومدركا له - غير مفقودة في الدعوى .

« وحيث ان المقصود بالرضاء الصحيح هو كون المتصرف « مميزا يعقل معنى التصرف ويقصده » والغرض من كونه « مميزا يعقل معنى التصرف » أن يكون الملتزم مدركا ماهية العقد والتزاماته . أما كونه « يقصده » فالغرض من ذلك الإفصاح عن إرادة حقه منه لقيام هذا الالتزام .

« وحيث أن الطاعة غفقت عن عنصر الإرادة الحقة . وإذا كانت الإرادة ركنا من الأركان الأساسية لأي تصرف قانوني وبدونها لا يصبح التصرف فتكون محكمة الاستئناف قد أصابت في القول بضرورة توافرها في سند الدين وباعتبار هذا السند غير ملزم لانعدامها فيه .

« وحيث ان الطاعة قد ناقشت في طعنها ظروف الدعوى واقوال الخبير التي استخلصت منها محكمة

الاستئناف انعدام هذه الإرادة وذهبت في طعنها الى القول بأن المحكمة روت عن الخبير اقوالا لم ترد على لسانه

« وحيث ان جميع ما جاء بحكم المحكمة خاصا بأقوال الدكتور براده لا يخرج عما ذكره هذا الدكتور في محضر جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٣ المقدم لهذه المحكمة من الطاعة نفسها وامان جهة مناقشتها لظروف الدعوى واقوال الخبير فقد جرى قضاء محكمة النقض بصفة عامة ومستمرة على ان المحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير العقود المختلف عليها مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها ولها بهذه السلطة أن تعدل عن المدلول الظاهر لهذه العقود المختلف على قيمتها بشرط ان تبين في أسباب حكمها الم عدلت عن هذا الظاهر الى خلافه وكيف استخلصت هذا التقرير الذي اقتنعت به ورجحته بحيث يتضح مما تبنيه أنها اعتمدت في تقديرها على اعتبارات مقبولة يصح عقلا استخلاص هذا التقدير منها .

« وحيث ان محكمة الاستئناف اذ قدرت ان سند الدين لم يحرر في تاريخه العرفي الذي وضع له بل في تاريخه الثابت ارتكبا على ما استخلصته من أقوال الدكتور براده ومن الظروف التي حصل فيها التوقيع على هذا السند . واذ قدرت ان علي افندي مصطفى كان وقت التوقيع في حالة عقلية تجعله مسلوب الإرادة اخذا بما قرره الدكتور المذكور - كل ذلك لا يخالف فيه للقانون - لان جميع المصادر التي اعتمدت عليها تلك المحكمة في حكمها المطعون فيه هي من الاعتبارات المقبولة ومما يصح عقلا ان تنتج النتيجة التي وصلت اليها .

« وحيث ان القول بأن المحكمة لم تذكر الواقعة التي تثبت استعمال الطاعة الطرق التي سلبت بها إرادة زوجها عندما حرر له اسند الدين



وان الحكم المطعون فيه يعتبر في هذه الحالة غير مسبب - قول في غير محله - لان قوام الحكم هو انعدام الارادة اصاله عند الزوج وقت تحرير سند الدين بسبب المرض الذي كان مصابا به - واذ قررت المحكمة ذلك - فلم يكن من المهم ان تبين ما اذا كانت الزوجة هي التي اثرت على ارادته وان هناك مؤثرا آخر معيننا من غير عمل الزوجة - لم يكن شئ من ذلك مهما في نظرها كما لا يهم ذلك في نظر محكمة النقض مادامت محكمة الموضوع المذكورة قررت ما يفيد ان المرض في ذاته من شأنه سلب الارادة اى صيرورتها منعدمة اصاله انعدامها ذاتيا بلا مؤثر خارجي غير المرض نفسه .

« وحيث انه من جميع ما تقدم يتبين ان الحكم المطعون فيه سليم من كل نقد والطعن المقدم عنه في غير محله ويتعين رفضه مع مصادرة الكفالة .  
( طعن الست فاطمة هانم حلى المتني وحضر عنها الاستاذ ادوار بك قصيرى ضد عبد المجيد افندى عزت بصفته وحضر عنه الاستاذ محمد صبرى أبو علم رقم ٦٦ سنة ٣ ق )

١٥٤

٢٢ مارس سنة ١٩٣٤

استئناف . قيد الدعوى في الجدول . مدة الثمانى والاربعين ساعة تكون سابقة على بدء الجلسة . المراد بلفظة الجلسة الواردة بالمادة ٣٦٣ مرافعات .

المبدأ القانونى

ان نص المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٤ سنة ١٩١١ صريح في أن الثمانى والاربعين ساعة التى أوجب القانون القيد قبلها تكون سابقة على بدء الجلسة المحددة لنظر الاستئناف لأن القبلية منصبه على الجلسة والجلسة هى الفترة التى يجلس فيها القضاة للقضاء فى المواعيد المحددة رسميا . أما القول بأن الثمانى والاربعين ساعة تنهى

باتهاء الجلسة ففيه خروج بالنص عن المعنى الذى تحتمله عبارته وتقصير للبيعاد الذى أمر به الشارع والواجب اعتبار نهاية ميعاد الثمانى والاربعين ساعة حيث تبدأ الجلسة .

المحكمة

« حيث ان الطاعنين يبتیان هذا الطعن على ان الحكم المطعون فيه أخطأ فى تفسير المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات لان محكمة الاستئناف قضت باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بناء على ان ميعاد الثمانى والاربعين ساعة الذى يجب ان يقيد المستأنف دعواه قبله فى الجدول العمومى المعد لقيد القضايا يجب ان يكون سابقا على ساعة افتتاح الجلسة فى حين ان التفسير الصحيح لهذه المادة هو ان هذا الميعاد يتهى وقت انتهاء الجلسة المحددة لنظر الاستئناف — فاذا ثبت ان الاستئناف قيد قبل انتهاء الجلسة الثمانى واربعين ساعة كان مقبولا وقائما وكان الحكم باعتباره رغم هذا كأن لم يكن مخالفا للقانون وواجبا نقضه .  
وقد استشهد محامى الطاعنين ببعض احكام تؤيد وجهة نظره . وطلب الحاضر عن المطعون ضده رفض الطعن مستشهد ايضا ببعض احكام اخرى مؤيدة للتفسير الذى اخذ به الحكم المطعون فيه

« وحيث ان نص المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات الممدلة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩١١ الخص بهذه المسألة صريح فى ان الثمانى والاربعين ساعة التى اوجب القانون القيد قبلها تكون سابقة على بدء الجلسة المحددة لنظر الاستئناف لان القبلية منصبه على الجلسة والجلسة هى الفترة التى يجلس فيها القضاة للقضاء فى المواعيد المحددة رسميا — والقول بما ذهب اليه محامى الطاعنين وما استشهد به من الاحكام



من ان الثمانى والاربعين ساعة تنتهى باقضاء الجلسة فيه خروج بالنص عن المعنى الذى تحتمله عبارته وتفسير للميعاد الذى امر به الشارع فيجب اعتبار نهاية ميعاد الثمانى والاربعين ساعة حيث تبدأ الجلسة ولا حاجة للتأويل في موضع النص الصريح. اما ما اشار اليه الطاعنان من افتراض ان يكون للموظف المختص بالقيود غرض شخصى لسبب ما فيؤخر القيد ويتحكم بذلك في مصير الاستئناف — ما اشار اليه من ذلك غير مقبول فان المفروض في الموظفين مراعاة الذمة في اداء واجباتهم ولا يمكن بناء حكم على افتراض سوء ذمتهم .

« وحيث انه مما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد اول القانون التأويل الصحيح ويتمين رفض هذا الطعن .

( طعن سمادة محمد الحفنى الطرزى باشا وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد صبرى ابو علم ضد مجلس على منفلوط رقم ٨٥ سنة ٣ ق )

١٥٥

٢٢ مارس سنة ١٩٣٤

حرية الافراد . وجوب احترامها . حد ذلك . المسوغ الشرعى لتقيدها . حق محكمة النقض في مراقبة قيام هذا المسوغ وعدم قيامه . ( المواد ١٥ نج ٢٤٢ ع ٤ وه من الدستور )  
المبدأ القانونى

إذا كان لرجال الضبطية الادارية في سبيل منع ارتكاب الجرائم أن يتخذوا ما تقتضى به الضرورة من الاجراءات والوسائل فإنه يجب عليهم أن يمتنعوا عن الوسائل المقيدة لحرية الأفراد إلا أن يكون ثمت مسوغ شرعى تقتضيه ظروف الاحوال . ويعتبر المسوغ الشرعى متوافرا حينما يكون الموظف قائما بأداء وظيفته ويكون ماعمله أو اجراه لازما حتما للقيام بمهامها من منع ضرر جسيم يهدد

النظام والأمن بأعتبار هذا الاجراء الوسيلة الوحيدة لمنع هذا الضرر . ولحكمة النقض والابرار حق الرقابة على قيام هذا المسوغ وعدم قيامه .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه قد اخطأ في اعتبار المدعى عاينهم مسئولين عما اجراه بوليس مدينة الاسكندرية مساء يوم ٨ اكتوبر سنة ١٩٣٠ من القاء القبض على محمد فريد افسدى أبو يوسف وحجزه بسجن بلوك الخفر ثلاثين ساعة بغير ذنب وبغير مسوغ شرعى مع أن ماعمله البوليس من ذلك انما كان ليحول به دون وقوع جريمة خطيرة في ظروف تقتضى منتهى اليقظة والحرص محافظة على امن الدولة ولذلك يجب اعتباره إما من أعمال السلطة القضائية التى تتمتع بعدم المسؤولية وإما من أعمال السيادة التى لا تختص المحاكم بنظر ما يرفع بشأنها من دعاوى التعويض أو اعتباره على الاقل من أعمال السلطة الادارية التى لها الحرية الواسعة فى اتخاذ ما تقتضى به الظروف والملايسات لمنع ارتكاب الجرائم لا يقيدها فى ذلك أى قيد من القيود الواردة فى قانون تحقيق الجنايات .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين ماهو الواقع فى الدعوى وان هذا الواقع باعتراف الحكومة نفسها ينحصر فى انه وصل إلى علم البوليس أن بعض المشاعين يريدون الاخلال بالأمن يوم ٩ اكتوبر سنة ١٩٣٠ الذى هو يوم عيد جلوس جلالة الملك كما انهم فكروا فى احراق الكشك الذى اقامته بلدية الاسكندرية لتشريف جلالته وفى قطع الاسلاك الكهربائية لتمطيل أنوار الزينة فاضطر البوليس الى حجز أولئك المشاعين ومن ضمنهم المستأنف عليه (المطعون

ضده) اتقاء لهذه الحوادث وبعد أن قال الحكم المذكور انه تبين لمحكمة الاستئناف من صحيفة الاستئناف ومن المذكرة المقدمة لها من الحكومة المستأنفة أن الحكومة لا تنازع في وقوع تجاوز من رجال البوليس لحدود القانون وإنما تبرر عدم مسئوليتهم بأنهم كانوا يقومون بالعمل حفظاً للنظام ومنعاً من ارتكاب الجرائم - بعد ان قال المحكمة المطعون فيه ذلك أخذ في تعريف معنى السيادة العامة وماذا تكون أعمالها ثم قال ان موضوع الدعوى الحالية خاص بحالة فردية اعتدى فيها البوليس على حرية المستأنف عليه فقبض عليه وحجزه مخالفة في ذلك قوانين الدولة وأنه لا يمكن اعتبار هذا عملاً من أعمال السيادة ثم بحث الحكم بعد ذلك فيما اذا كان يمكن إلحاق هذا العمل الصادر من أحد رجال الضبطية القضائية بأعمال القضاة وتبريره بنفس العلة التي اقتضت عدم مسئولية رجال القضاة اذا وقع منهم خطأ ضاراً بالأفراد فقال انه لا يمكن قياسه عليها ثم انتهى الحكم الى القول بوجوب اعتبار ما جرى من البوليس في حق المستأنف عليه عملاً من أعمال السلطة الادارية «تجاوزت فيه حدود القانون ووقع مخالفاً لقانون» «تحقيق الجنايات اذ البوليس لم يجر تحقيقاً عما» «بلغ اليه ولم يسمع للمستأنف عليه قولاً ولم يحرر» «بما بلغ به محضراً يثبت فيه ما بلغه وما الذي» «استند اليه من الدلائل تبريراً لالقاء القبض» «عليه بل لم تقدم الحكومة للمحكمة» «وقائع معينة متصلة بموضوع ما بلغ الى البوليس» «حتى كانت المحكمة تأخذ في تقديرها وتقدير» «ما اتخذ من الاجراءات من أجلها» ثم اثبت الحكم بعد ذلك ان المحكمة ترى من ظروف القضية التي شرحتها الحكومة لتبرير عمل البوليس فيها من جهة حسن نيته واجتهاده في المحافظة على الامن العام والاحتياط لمنع ما بلغ اليه

سرياً في وقت ضيق وفي المركز الدقيق الذي وجد فيه - ترى من هذه الظروف انها لا ترفع المسئولية عن الحكومة وإنما يجب مراعاتها لتقدير التعويض « وحيث ان هذه المحكمة ترى ان محكمة الاستئناف لم تخطيء في عدم اعتبار ما أجراه البوليس من حجز المدعى عليه في الطعن ثلاثين ساعة في الظروف المتقدم ذكرها عملاً من قبيل أعمال القضاة معنياً من المسئولية ولا في عدم اعتباره من أعمال السيادة ولا في اعتباره انه من السلطة الادارية تجاوزت فيه حدود القانون بغير مبرر - ترى ذلك هذه المحكمة للاعتبارات القانونية التي فصلها الحكم المطعون فيه وتأخذ هي بها في رفض هذا الطعن . على انه اذا كان لرجال الضبطية الادارية في سبيل منع ارتكاب الجرائم ان يتخذوا ما تقضى به الضرورة من الاجراءات والوسائل فانه يجب عليهم ان يمتنعوا عن الوسائل المقيدة لحرية الافراد الا ان يكون ثمة مسوغ شرعي تقتضيه ظروف الاحوال . ويعتبر المسوغ الشرعي متوافراً حينما يكون الموظف قائماً بواجب وظيفته ويكون ما عمله أو اجراه لازماً حتماً للقيام بمهامها من منع ضرر جسيم يهدد النظام والامن باعتبار هذا الاجراء الوسيلة الوحيدة لمنع هذا الضرر . وان لمحكمة النقض والابرار حق الرقابة على قيام هذا المسوغ وعدم قيامه . » وبما ان هذه المحكمة تقرر محكمة الموضوع على ما رأتها من أن الظروف والملابسات التي تبينتها والتي من أجلها قبض البوليس على محمد افندي فريد يوسف لا تبرر القبض على الاعتبار المتقدم ذكره واذن لا تكون محكمة الاستئناف قد أخطأت في تطبيق القانون ويتعين الحكم برفض الطعن (طن وزارة الداخلية ومحافظة الاسكندرية وآخر ضد محمد افندي فريد يوسف وحضر عنه الاستاذ يوسف احمد الجندي رقم ١٨ سنة ٣ ق )



١٥٦

٢٢ مارس سنة ١٩٣٤

دعوى بطلان التصرف : إبطال تصرف لكونه مشوباً بالتدليس . رفع الدائن دعوى بدينه على المبتل تصرفه . تدخل الصادر له التصرف المطل في هذه الدعوى . احتجاج الدائن والمتدخل كل منهما بصورية دين . الآخر وصحة دينه هو . القضاء برفض ادعاء المتدخل قضاء في الصحيح من موضوع دعوى التدخل من صحة الدين أو صورته . لا كتساب هذا القضاء . قوة الشيء المحكوم به مع وروده في أسباب الحكم فقط

المبدأ القانوني

إذا رفع دائنون دعوى يبطلان التصرف الصادر من مدينهم لآخر وقضى يبطلان هذا التصرف لكونه مشوباً بالتدليس ثم رفع أحد أولئك الدائنين دعوى بدينه وتدخل فيها الشخص الصادر له التصرف المقضى بإبطاله ليدفع رافع الدعوى عن اقتضاء دينه من ثمن الأرض المحكوم بإبطال التصرف الحاصل فيها وكان ما اعتمد عليه من سبب قانوني في ذلك إنما هو كونه صاحب دين حقيقي وكون خصمه صاحب دين صوري وكان سبب دفع رافع الدعوى هذا التدخل أن دينه هو صحيح ودين خصمه صوري فإن قضاء محكمة أول درجة برفض ادعاء المتدخل وقضاء محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف بناء على ما جاء بأسباب حكمها هي يكون قضاء في الصميم من موضوع دعوى التدخل وفي سبب دعوى التدخل هذه من صحة دين كل من الطرفين أو صورته وبعدم أحقية التدخل في مراعاة الدائن المذكور بدينه عند اقتضائه هو دينه المحكوم له به من ثمن الأرض المحكوم بإبطال التصرف فيها ومن غلتها . ويترتب على هذا القضاء منع

أى الخصمين من إعادة طرح هذه المسائل كلها أو بعضها من جديد على القضاء لما يكون في ذلك من مخالفة قاعدة قوة الشيء المحكوم به . ولا يمنع من اكتساب هذا القضاء قوة الشيء المحكوم به أن يكون وارداً في أسباب الحكم لأن من أسباب الإحكام ما يكون بعض المقضى به فاذا رفع المتصرف له المقضى برفض طلباته في دعوى تدخله دعوى ضد المتصرف المحكوم بإبطال تصرفه يطالب فيها برد الثمن وملحقاته وتدخل الدائن المحكوم له من قبل بإبطال التصرف في هذه الدعوى طالباً رفضها لسبق القضاء بصورية الدين المطالب به وحكمت المحكمة برفض هذا الدفع وإلزام المتصرف بدفع دين الثمن وملحقاته ثم رفع ذلك الدائن المتدخل نقضاً عن هذا الحكم (الغياي بالنسبة للدين المتصرف) ورأت محكمة النقض قبول دفعه فلهذه المحكمة أن تنقض الحكم في علاقة رافع الدعوى والمتدخل بغير بحث في أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بوجه إلزام المتصرف بدين الثمن للمتصرف له أو بعدم إلزامه ما دامت المحكمة بتحقيق لرافع النقض غرضه من الطعن بالنص على عدم أحقية المتصرف له في مزاحمته هو بالدين الذي حكم له به على المتصرف

المحكمة

« من حيث إن مبني الوجه الأول إن محكمة الاستئناف قد أخطأت في تطبيق القانون إذ قضت برفض دفع الطاعنات المتقدم ذكره معتمدة في ذلك على ما تبين لها من الإطلاع على حكم ٣٤



مايو سنة ١٩٣٢ من ان حق الشيخ على عمر في المطالبة بثمان ما بيع له بمقتضى العقدين المحكوم بإبطالهما لم يكن يومئذ محل نزاع في الدعوى لان الشيخ على عمر اذا كان قد تدخل فيها فقد تدخل ليدافع عن حقوق مدينه مرسى افندى سايان بماله من الحق في ذلك بالتطبيق لنص المادة ١٤١ من القانون المدنى ثم رتب على ذلك قولها ان السبب في الدعوى الحالية لم يكن اذن هو عين السبب الذى بنى عليه الشيخ على عمر تدخله في الدعوى الأخرى واذن فلا يمنع ذلك الحكم من قبول الدعوى الحالية ثم قالت بعد ذلك اماما جاء بأسباب حكم ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ (بما سبق نقله وايراده في حكمنا هذا) فلا يتصل بمنطوقه ولا يمكن ان يكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وتقول الطاعنات ان في ذلك خطأ في تطبيق القانون - ذلك بأن الشيخ على عمر - اذا كان تدخل في الدعوى التى رفعها الست زينب على مرسى افندى سايان تطالبه بما بدده من مالها بعد أن حكم عليه بالحبس وبعد ان صدر الحكم بإبطال ما تصرف فيه للشيخ على عمر فان تدخله لم يكن بقصد المدافعة عن مرسى افندى سايان وانما ليطعن على مرسى افندى سايان وعلى الست زينب وليرميها بالتواطؤ على الاضرار به هو بالاعتراف بدين صوري لاحقيقة له . وتستدل الطاعنات على ذلك بمذكرته التى قدمها بالتحضير أمام محكمة أول درجة في تلك الدعوى (٤٧٠ سنة ١٩٣٠ كلى مصر) وبأنهن أمام ادعائه هذا قد اجبن بأن الذى كان صوريا لا ثمن فيه انما هو شراؤه هو . وان الطرفين قد تناولا والدفاع على هذا الوجه امام محكمة أول درجة وامام محكمة الاستئناف وقدم كلاهما المستندات الدالة على صحة دينه وصورية دين خصمه ولهذا كان على محكمة الاستئناف ان تقول كلمتها في هذين

الادعاءين فقالتها في أسباب حكمها حيث قالت ان الشيخ على عمر هو الذى تواطأ مع مرسى افندى سايان وان تواطأ هما لم يكن منصبا على نفس الملكية فحسب بل تناول نفس مديونية مرسى افندى للشيخ على عمر متى كانت تؤدى هذه المديونية الى ضياع حق المستأنف عليها الست زينب . ذلك هو محصل وجه العلن . « ومن حيث انه وان كان الشيخ على عمر لم يطلب حقيقة في الدعوى التى انتهت استئنافا بحكم ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ الحكم على بألعه برد الثمن وملحقاته الا انه عند تدخله في الدعوى بين في مذكرته التى قدمها في التحضير ان « المدعية قد رفعت دعواها وهى تعلم ان ذمة عمها ( البائع له ) « بريئة من المبلغ الذى تطالب به وهو ٧٠٩ » « ما يمايو ٢٦٧ جنيتها ولكن الغرض منها ظاهر » « وهو الحيلولة بين الخصم الثالث وبين رد ثمن » « ما اشتراه من المدعى عليه الأول لكي تحصل » « على حكم بطريق التواطؤ بينها وبين عمها » « حتى لا يتمكن الخصم الثالث من الحصول » على حقوقه لاخذها حكما على المدعى عليه الأول ( البائع ) ، ، . وقد اجابت الست زينب يومئذ على هذا الادعاء بأن دينها صحيح وان دين الخصم الثالث صوري وقدمت الحكمين الصادرين - بإبطال التصرفين وما كان لديها من مستندات دالة على ذلك وقدم الخصم الثالث ما قدمه كذلك من المستندات الدالة على اقتداره على دفع الثمن وقيامه بدفعه فعلا ولهذا وذاك كان حقا على محكمة الاستئناف ان تقول كلمتها حسبا لهذا النزاع وتحديد المركز لكل خصم بالنسبة لخصمه فقالتها متضمنة القضاء بأن ما ادعاه الشيخ على عمر من دين ترتب له على بطلان التصرفين الصادرين له من مرسى افندى سايان انما هو دين صوري ( ٢ - ١ )

لاحقيقة له في علاقته مع المستأنف عليهن (الست زينب ومن معها) ولا يحق له مزاحمتهم به عند اقتضائهم ما حكم لهم به من ثمن الارض التي حكم بابطال التصرف فيها ومن غلتها

« وحيث انه متى كان مقصود الشيخ على عمر من تدخله في تلك الدعوى التي انتهت بحكم ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ انما هو دفع السيدات المستأنف عليهن عن اقتضاء دينهن من ثمن الأرض المحكوم بابطال التصرف فيها وكان ما اعتمد عليه من سبب قانوني في ذلك انما هو كونه صاحب دين صحيح حقيقي وكون خصمه صاحب دين صوري وكان سبب دفعهم أن دينهن صحيح ودين خصمه صوري فان قضاء محكمة اول درجة برفض ادعائه وقضاء محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف بناء على ما جاء باسبابه يكون قضاء في الصميم من موضوع دعوى التدخل وفي سبب دعوى التدخل هذه من صحة دين كل من الطرفين أو صوريته ولا يمنع من اكتساب هذا القضاء قوة الشيء المحكوم به ان يكون وارد في اسباب الحكم لان من اسباب الاحكام ما يكون بعض المقضى به وهذا امر يسلم به الحكم المطعون فيه هذا من جهة . ولان الاسباب المتضمنة هذا القضاء السابق الذكر هي من جهة اخرى كل ماورد بذلك الحكم بل هي كل ما قام عاياه حكم محكمة الاستئناف القاضي بتأييد الحكم المستأنف . ومعنى ذلك ان محكمة الاستئناف قضت حقيقة اولا - بأن دين الخصم الثالث ( الشيخ على عمر ) المزعوم ترتبه على بطلان التصرف الصادر له من مرسى افندى سليمان انما هو دين صوري لاحقيقة له في علاقته مع السيدات المستأنف عليهن - وثانيا - بأنه لا يجوز له بناء على ذلك ان يزاحمهن عند اقتضائهن دينهن المحكوم به من ثمن الارض ومن غلتها - وثالثا

بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض طلباته في التدخل هذا هو ما حكمت به محكمة الاستئناف في الحقيقة بالحكم المؤرخ في ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ وقد وضعت جزئية الاوليين في الاسباب ووضعت الجزء الاخير وهو النتيجة في منطوق الحكم

« وحيث ان القضاء في هذه المسائل على هذا الوجه يترتب عليه بغير شك منع اى الخصمين من اعادة طرحها كلها او بعضها من جديد على القضاء لما يكون في ذلك من مخالفة قاعدة قوة الشيء المحكوم به .

« وحيث ان توجيه الشيخ على عمر دعواه الحالية الى مرسى افندى سليمان والى حارس الاطيان المحكوم بابطال التصرف فيها وطالبه الحكم بالزام اول المدعى عليهما بدفع ما ادعى ثبوته ودفعه من ثمن وملحقات وفوائد وثبیت الحجز التحفظى الذى اوقعه تحت يد المدعى عليه الثانى وعلى ما عساه يكون قد تجدد لديه من صافي غلة الاطيان الموضوعة تحت الحراسة على اعتبار ان ملكيتها قد عادت لملك البائع - ان توجيه هذه الدعوى على هذا الاساس يعتبر بغير شك محاولة من الشيخ على عمر يسعى بها في تقض حكم ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ في علاقته مع السيدات الطاعنات اللاتي حكم لهن هذا الحكم بعدم احقيته هو في مزاحمتهم على العين المحكوم بابطال التصرف فيها وعلى غلتها بدينه الذي يطلب الحكم به ولذلك حق للسيدات المذكورات ان يتدخلن في هذه الدعوى ويطالبن الحكم بعدم قبولها لسبق الفصل فيها وذلك دفعا لمزاحمته لهن بدينه الذي يدعيه قبل مرسى افندى سليمان وهو هذا التدخل الذي اشار اليه حكم ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ فيما جاء به ( بعد ان قضى بأن التواطؤ



بين الشيخ على عمر ومرسى افندى سليمان على ضياع حق المستأنف عليهن وان كان في الظاهر منصيا على نفس الملكية الا انه يتناول حق المستأنف عليهن في نفس مديونية مرسى افندى سليمان الى الشيخ على عمر ( من قوله « ولو ان الشيخ على عمر رفع الدعوى ضد مدينه وطلب الحكم له بالدين لكان لمن ان يتدخل في الدعوى ويطالب برفضها لنفس التواطؤ المقصود به ضياع حقهن . » وحيث انه يبين من ذلك ان الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق قاعدة الشيء المحكوم فيه اذ اعتبر ان السبب في الدعوى التي انتهت بحكم ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ هو مخالف للسبب في الدعوى الحالية وأن الواقع أن السبب واحد في علاقة الطاعنات بالخصم الثالث وهو دفع مزاحمة كل منهما للآخر لصورية دينه .

« وحيث انه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفض الدفع لسبق الفصل في الدعوى والحكم بقبول هذا الدفع وعدم قبول دعوى المستأنف فيما جاء بها على خلاف حكم ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ المتقدم ذكره القاضي باعتبار دين الشيخ على عمر المترتب على بطلان التصرف الصادر له من مرسى افندى سليمان صوريا لا حقيقة له وبعدم أحقيته في ان يزاحم الطاعنات بدينه هذا عند اقتضائهن دينهن المحكوم به من ثمن الأرض المحكوم بابطال التصرف فيها ومن غلاتها .

« وحيث انه لا محل بعد ذلك لبحث الوجه الثاني من وجهي الطعن الخاص بخطأ الحكم المطعون فيه فيما جاء به وبأسبابه من أن دين الشيخ على عمر الذي ترتب له بذمة مرسى افندى سليمان بمقتضى الحكم الصادر له بابطال التصرف قد ثبت الحق فيه باقرار المدين بقبضه الثمن عند البيع ومن انه يجوز بناء على ذلك ان يطالب مدينه بهذا

الدين في الدعوى الحالية وان يحجز على متجمد غلة العين تحت يد الحارس القضائي» لا محل لبحث هذا الوجه مهما يكن من خطأ الحكم في تقرير احكام الدعوى البوليصية على غير المعروف فقها من أحكامها لأن مرسى افندى سليمان من جهة لم يضمن في الحكم المطعون فيه ولان مصلحة الطاعنات في دفع الشيخ على عمر عن مزاحمتهم قد تحققت بقبول الوجه الاول من جهة اخرى . « ومن حيث انه لا تعارض في الواقع ونفس الأمرين ما يترتب على نفاذ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من الزام مرسى افندى سليمان بأن يدفع للشيخ على عمر ٧٠٨ مليات ١٢٣٢ جنبها وفوائده باعتبار المائة خمسة من تاريخ عقدي البيع المحكوم بابطالهما ليوم السداد وبين ما يترتب على نفاذ حكم ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ المتقدم الذكر والحكم المزمع صدوره في هذا الطعن - لا تعارض لان نفاذ الحكم الاول هو في علاقة الشيخ على عمر بمرسى افندى سليمان فقط اما نفاذ الحكمين الآخرين فهو في علاقتهما بالسيدات الطاعنات وبما هن من حق في اقتضاء دينهن من العين المحكوم بابطال التصرف فيها ومن غلاتها بطريق الأسبقية والتقديم على الشيخ على عمر فدين الشيخ على عمر قبل مرسى افندى سليمان بالثمن وفوائده يعتبر دينا صحيحا وصوريا باعتبارين مختلفين فهو صحيح في علاقته مع مرسى افندى سليمان وصوري في علاقته مع الطاعنات بمعنى أنه اذا اراد الشيخ على عمر التنفيذ بما حكم له به على العين المحكوم بابطال التصرف فيها وعلى غلاتها تحت يد الحارس القضائي فانه يكون للسيدات الطاعنات منعه من التنفيذ والمزاحمة بحكم ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ وبحكم محكمة النقض في الطعن الحالي .

« ومن حيث ان الموضوع صالح للحكم فيه .

( طعن رقيه محمد سليمان وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد رشدي ضد الشيخ على عمر على وحضر عنه الاستاذ محمد حسن رقم ٩٣ سنة ١٣٣١ )



١٥٧

٢٢ مارس سنة ١٩٣٤

- ١ - خيرا . طلب تعيين خبير لفحص حساب . لا إلزام ( المادة ٢٢٣ مرافعات )
- ٢ - حكم . استيفاء المحكمة دليله في أسبابها . استطرادها لذكر عبارة لا علاقة لها بجوهر هذه الأسباب . الخطأ في هذا الاستطراد . لا نقض .

## المبادئ القانونية

- ١ - مادام الحساب الذي يقدمه ناظر الوقف مشفوعا بمستنداته فالمستحق هو الذي عليه مراجعته وبيان موطن الخلل فيه وليس له أن يلزم المحكمة بتعيين خبير ما دامت المحكمة لا ترى ضرورة للاستعانة به في فحص الحساب .
- ٢ - إذا كانت المحكمة بعد استيفائها دليل الحكم قد استطردت إلى ذكر عبارة لا علاقة لها بجوهر الأسباب ولا تأثير لها في الحكم فإن الخطأ في هذا الاستطراد لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون يعيب الحكم .

## المحكمة

« بما أن هذا الطعن مبني على مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون المدني فيما يختص بقواعد الإثبات مع خطأ في تطبيقها وتأويلها وبطلان في الإجراءات وذلك . أولا - أن المطعون ضدها هي المدعية فهي المكلفة بتقديم المستندات المعززة لفردات حساباتها وإقامة الدليل على صحتها ولكن محكمة الاستئناف قالت أن المستحقة هي المكلفة بإقامة الدليل على عدم صحة الحساب فترتب على ثقل عبء الإثبات بهذه الصورة أن اعتبرتها المحكمة مخففة في إثبات عدم صحة الحساب ثانياً - أن الحكم المطعون فيه طبق قاعدة شرعية مفادها أن ناظر الوقف مصدق في حساباته

بقوله بدلا من تطبيق قواعد الإثبات المدنية . ثالثا - أن محكمة الاستئناف أخطأت في تطبيق القانون ووقع في اجراءاتها ما يبطل الحكم لأنها لم تسمح باجراء من اجراءات التحقيق وهو طالب تعيين خبير لمجرد فحص الحسابات لتعرف المستحقة ان كان حقها وصل اليها كاملا فتمسكت أو منقوصا فتطالب بالباقي أو كان هناك خطأ أو إهمال في الادارة فتطالب الناظرة بالتعويضات - ومحكمة الاستئناف ايضا كلفت المستحقة بأن تطعن في الحساب فورا وبغير تحقيق وبأن تقيم الدليل على المطاعن من غير ان تسمح لها مبدئيا بالفحص والتحقيق بمعرفة خبير .

« وبما أنه يبين من مراجعة ما أورده الحكم المطعون فيه من الوقائع والأسباب الجوهرية أن ناظر الوقف اذ قدمت حسابها وطلبت من المحكمة اعتماده قد شفعت هذا الحساب بما يؤيده من المستندات التي رأت تقديمها - وإن المستحقة بما لها من حق مناقشة ذلك الحساب قد طعنت عليه ببعض أمور منها نقص بعض المستندات المؤيدة له ولكن المحكمة بما لها من السلطة في تقدير الطلبات المعروضة عليها من الخصوم والمطاعن التي يوجهونها وبيان ما اذا كانت جدية وواجبا الأخذ بها في الدعوى أو ان في الدعوى من الظروف والدلائل ما يفيد عدم جدية هذه الطلبات أو المطاعن وإن في الامكان اطراحها - لكن المحكمة بما لها من هذه السلطة قد قدرت أن بعض هذه المطاعن غير صحيح وإن بعضها غير جدي وإن التحدي بطلب بعض المستندات أن هو الا من باب العنت - والمحكمة اذ قدرت ذلك قد استقيت بتدبرها من ظروف أخرى ثابتة في الدعوى يمكن عقلا ان تكون وسيلة يعتمد عليها في هذا التقدير .

« وحيث انه تلقاء ما تقدم بين - أولا - انه لاحق للطاعة في دعواه بأن محكمة الاستئناف خالفت القانون بنقائها عبء الاثبات عن عاتق المدعية وجعله على كاهل المدعى عاينها مادام الواقع أن المطعون ضدها اذ طلبت اعتماد حسابها قد دلت فعلا على صحته بتقديمها المستندات ومالم تقدم عنه مستندات مباشرة قد رأت المحكمة أن داله مستفاد من الظروف الاخرى في الدعوى ثانياً - أن لاحق لها في القول بأن المحكمة قد طبقت القاعدة الشرعية المزعومة أنها تقضى بأن ناظر الوقف مصدق في أعماله بقوله - لاحق لها في ذلك لأن محكمة الاستئناف اذا كانت اوردت في حكمها عبارة تشبه أن تكون أساساً لهذا المظن فإن الواقع ان الاسباب الجوهرية لحكمها بصحة حساب ناظر الوقف وما قام عليه من الأدلة التي مصدرها المستندات وظروف الدعوى وأحوالها أما ما اشارت اليه من كون ناظر الوقف مصدقا في عمله بقوله فكان استطراداً زائداً بعد استيفاء دليل الحكم . ومهما يكن من صحة هذا الاستطراد

أو فساد قانوناً فإنه لا علاقة له بجوهر الاسباب ولا تأثير له في الحكم والخطأ فيه لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون يعيب الحكم . ثالثاً . ان لاحق الطاعة في ادعائها بأن المحكمة خالفت القانون اذ لم تقض لها بتعيين خبير لفحص الحساب كما قضت المحكمة الابتدائية لاحق لها في ذلك لأنه - أولاً - مادام الحساب مقدماً مستنداته فالمستحق هو الذي عليه مراجعته وبيان موطن الخلل فيه وليس له ان يلزم المحكمة بتعيين خبير ليرشده الى موطن هذا الخلل حتى يطعن بها فيما بعد ثانياً - لأن المحكمة اذ قدرت ان الحساب صحيح اخذاً بمستنداته التي قدمت فعلاً وبغيرها من ظروف الدعوى واحوالها لم تكن في حاجة الى تعيين خبير والقانون يجعل لها الحرية المطلقة في أن لا تستعين بالخبير الا اذا رأت هي ضرورة للاستعانة به » وحيث انه مما تقدم تكون اسباب الطعن ليست مبنية على أساس صحيح ويتعين رفضه .

(طعن السيد خديجه هاتم الدرمللي وحضر عنها الاستاذ محمد عبد السلام ضد السيد زينب هاتم الدرمللي بصفقتها وحضر عنها الاستاذ ادوار بك قصيري رقم ٦٨ سنة ٢ ق ) .

## قضايا محكمة النقض واللام الجناية

### الدائرة الثانية

١٥٨

٥ مارس سنة ١٩٣٤

اعتراف متهم . بحقه . موضوع ( ٢٣٩ م و ٢٣١ نج )

#### المبدأ القانوني

لقاضي الموضوع - متى تحقق أن الاعتراف سليم بما يشوبه واطمأنت اليه نفسه . أن يأخذ به في إدانة المتهم سواء أكان هذا الاعتراف قد صدر لديه لأول مرة أم كان قد صدر أثناء التحقيق مع المتهم . ولا يخضع القاضي في ذلك لرقابة محكمة النقض . وللقاضي أيضا السلطة

المطلقة في أن يأخذ بأعتراف منسوب إلى متهم ولا يعول على اعتراف آخر منسوب إلى متهم آخر تبعاً لما يتحراه هو من ظروف الواقعة وقرائن الأحوال .

المحكمة

عن طعن محمود محمد الشافعي :  
« حيث أن محصل الوجهين الاول والثالث المتقدمين من هذا الطاعن هو ان محكمة الموضوع ادانته ومن معه بناء على الاعترافات المنسوبة اليهم مع انها برأت متهمين آخرين لاعتبارها ان



اعترافاتهم لا تصلح دليلا عليهم للظروف التي صدرت فيها ويزيد الطاعن على ما تقدم ان الاعترافات الحاصلة امام وكيل النيابة معيبة لان المأمور الذي اكره المتهمين على الاعتراف من طريق تعذيبهم كان موجودا اثناء استجوابهم فلما طلبوا حمايتهم بإبعاده لتسكون لهم الحرية في ابداء دفاعهم وأجابهم المحقق الى سؤالهم هذا أصر المأمور على البقاء في غرفة التحقيق .

« وحيث ان لقاضي الموضوع متى تحقق ان الاعتراف سليم مما يشينه وأطمأن اليه كان له الأخذ به والنمويل عليه كدليل على ثبوت التهمة قبل المتهم سواء أكان صدوره لديه لأول مرة أم كان حاصلًا أثناء التحقيق معه وهو في عمله هذا غير خاضع لرعاية محكمة النقض على ان محكمة الجنايات في هذه الدعوى لم تقتصر على التحقق من ان الاعتراف صدر طوعا بغير اكره على الطاعنين في الافضاء به بل أتت بأدلة اخرى معززة لصدقه ومطابقته للحقيقة والواقع فقالت في صدد تاييض أدلة الأثبات قبل الطاعن ومن معه » وحيث ان تهمة المتهمين الرابع والخامس « (وهما الطاعنان الاول والثاني) بسرقة المصوغات » « والملايس من منزل المجنى عاينهم قد ثبت » « قبائهما من اعترافهما بارتكاب الجريمة في محضر » « تحقيق النيابة في القضية رقم ٧٠٧ سنة ١٩٣٢ » « التي اطلعت المحكمة عاينه اثناء نظر القضيتين » « معا بالجلسة ومن اعتراف المتهم الرابع في محضر » « تحقيق هذه القضية وقد اعترف كل منهما على نفسه » « وعلى زميله وقد تأيد اعترافهما باقوال المتهم » « الثالث عليهما في التحقيقات وبصحة واقعة بيع » « المصوغات بمعرفة المتهم السابع (الطاعن الثالث) » « الى الصائغين محمد يوسف زهو ومحمد عبد المعطي » « غسّاكر الذين شهدا بحصول البيع لهما من المتهم »

« السابع بحضور المتهم الخامس (الطاعن الثاني) » « نفسه وذكر أولهما نوع المصاغ المباع بما يطابق » « نوع المصاغ المسروق واثبت واقعة البيع في » « دفتره فيما يختص بالثمن والتاريخ والمحكمة لا تشك » « في صحة هذا الاعتراف لما ثبت لها من انه » « لم يكن صادرا عن أى اكره أو باعث آخر من » « باعث الخوف او التهديد »

« وحيث انه لا حق للطاعن في الاحتجاج بما عومل به غيره من المتهمين الذين لم تعول محكمة الموضوع على ما نسب لهم من اعتراف في التحقيق الحاصل لدى البوايس اذ لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الاعتراف والتعويل على صدوره من متهم دون متهم آخر تبعاً لما تتجراه من ظروف الواقعة وقرائن الحال والواقع في هذه الدعوى ان محكمة الجنايات قد ذكرت في حكمها المطعون فيه الاسباب التي دعته الى ان تضرب صفحا عن الاعترافات المقول بصدورها من بعض المتهمين في الدعوى كذلك لا أهمية لما ورد في الطعن خاضعا بحضور مأمور المركز التحقيق الذي اجرته النيابة مع المتهمين لما رأته محكمة الموضوع من صدور الاعتراف من الطاعن وبعض المتهمين طوعا ولا اطره ثنائها اليه بناء على ما سبق بياه من الاعتبارات .

« وحيث ان بعض الوجه الثاني خاص بالتعذيب المقول بحصوله للمتهمين في الدعوى حملا لهم على الاعتراف والبعض الآخر خاص بحجزهم والشهود حجزا استمر خمسة عشر يوما وأدى الى الاعترافات التي صدرت منهم وهذا كله لا فائدة للطاعن من الخوض فيه لأنه فضلا عن ان محكمة الموضوع وهى صاحبة الحق المطلق في تقدير الوقائع قد عرضت لمسألة التعذيب المدعى به واقتنعت بعدم صحتها فانها اذا لم تطعن



الى الاجراءات التي اتبعت مع المتهمين والشهود بحجزهم أياما في فناء المركز واختلاطهم بعضهم ببعض وكان منها ان وصفت هذه الاجراءات بأنها مخالفة للأصول المرعية - لم تأخذ بما نسب الى المتهمين من اعترافات وإلى الشهود من اقوال خارج دائرة التحقيق القضائي ولم تعول الا على ما حصل من ذلك أمام النيابة .

عن طعن الصحر على

« وحيث ان مبنى طعن هذا الطاعن هو ان محكمة الجنايات ارتكبت في اعتقادها بثبوت التهمة ضده على ما قرره بعض المتهمين بشأنه مع انها لم تأخذ بأقوال الطاعنين الأول والثاني المبدا في التحقيقات قبل المتهم الثالث الذي حكمت ببراءته وفي هذا تناقض يستوجب نقض الحكم كذلك هي أخذت بشهادة الصائغين الذين قررا بشراء المصوغات المسروقة مع أنه لا يمكن الاعتماد على أقوالهما لانهما شاهدان استعملت معهما الاجراءات المخالفة للأصول المرعية .

« وحيث ان بعض ما ورد بهذا الوجه خاصا بتقدير اعترافات المتهمين بعضهم على بعض موضوع لا سلطان لمحكمة النقض عليه اذ الثابت من الحكم المطعون فيه ان محكمة الموضوع بحثت في هذه الاعترافات المدونة بمحاضر التحقيق وقدرتها بما لها من سلطة التقدير المطابقة فعولت على ما اطمانت اليه منها وأهدرت ما لم ترتج اليه مستعينة في ذلك كله بما تبينته من وقائع الدعوى وظروفها - أما ما جاء بالطعن خاصا بشاهدي الاثبات الذين قررا بشراهما المصوغات المسروقة فان القول بأنهما استعملت معهما بمركز البوليس الأصول غير المرعية محدود بكون تعويل المحكمة انما كان على ما قرره الشاهدان في تحقيق النيابة ثم أمامها بعد ذلك عند نظر

الدعوى لا على ما قرره من قبل .

(طعن قرنه خديس الصمدي وآخرين ضد النيابة رقم ٧٧٥ سنة ٤٩ وثلاثة وعضوية حضرات اصحاب السمادة والمزة عبدالرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومصطفى محمد بك وركي برزي بك واحمد أمين بك وعبدالفتاح السيد بك مستشارين وحضور حضرة الاستاذ سليمان بهجت رئيس النيابة)

١٥٩

٥ مارس سنة ١٩٣٤

- ١ - صحافة . رئيس التحرير . مناط مسئولية .
- ٢ - سب وإهانة . ظم جواز اثباتها بعد تعديل المادة ٢٦٥ ع ( المادتان ١٥٩ و ٢٦٥ ع )
- ٣ - القصد الجنائي في جرائم السب والإهانة . متى يتوافر ؟ ( المادة ٢٦٥ ع )

المبادئ القانونية

١ - رئيس التحرير المسؤول جنائيا طبقا لأحكام قانون العقوبات والمسؤول إداريا طبقا لأحكام قانون المطبوعات يجب أصلا أن يكون رئيسا فعليا أي أنه يجب أن يباشر التحرير بنفسه أو يشرف عليه أو يكون في استطاعته هذا الاشراف . واتفاقه مع شخص آخر على القيام بوظيفة رئيس التحرير لا يدرأ عنه هذه المسؤولية بعد أن أخذها على نفسه رسميا بقيامه بالاجراءات التي يقتضيها قانون المطبوعات والا لا أصبح في استطاعة كل رئيس تحرير أن يتخلى عن هذه المسؤولية بأرادته . ومسؤولية رئيس التحرير الجنائية مبنية على افتراض قانوني بأنه اطلع على كل ما نشر في الجريدة وأنه قدر المسؤولية التي قد تنجم عن النشر ولو لم يطلع فعلا وهو لا يستطيع دفع تلك المسؤولية بأثبات أنه كان وقت النشر غائبا عن مكان الادارة أو أنه وكل إلى غيره القيام بأعمال

التحرير أو أنه لم يطلع على أصل المقالة المنشورة أو أنه لم يكن لديه الوقت الكافي لمراجعتها .  
ويظهر من ذلك أن المسؤولية الجنائية في جرائم النشر أتت على خلاف المبادئ العامة التي تقضى بأن الإنسان لا يكون مسؤولاً إلا عن العمل الذي يثبت بالدليل المباشر أنه قام به فعلا .  
فعلاني أخذ مسؤولية استثنائية رتبها القانون لتسهيل الإثبات في جرائم النشر ومتى كان الأمر كذلك فلا يجوز التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه ويجب قصر تلك المسؤولية الفرضية على من نص القانون عليهم بشأنها فمضى وجد رئيس التحرير بحسب ما تقدم بيانه أصبح هو وحده المسؤول جنائياً بهذا الوصف عن كل ما ينشر في الجريدة التي يرأس تحريرها .  
ولا يجوز أن تعدى هذه المسؤولية الفرضية إلى غيره ممن يقومون بالتحرير أو يتولون رياسته فعلا على أن هؤلاء المحررين لا يكونون بمنجاة من العقاب على ما تسطره أيديهم ، بل هم مسئولون أيضاً غير أن مسئوليتهم خاضعة للقواعد العامة في المسؤولية الجنائية فيجب لادانتهم أن يثبت من الوقائع أنهم حرروا فعلا المقال موضوع الاتهام أو أنهم اشتركوا في تحريره اشتراكا يقع تحت نصوص قانون العقوبات .  
٢ - إن الإثبات في جرائم السب أصبح غير جائز بعد تعديل المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات طبقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٢ بحذف العبارة الأخيرة من الفقرة الثالثة منها أي عبارة (وذلك مع عدم الإخلال في هذه الحالة بأحكام

الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات ) .  
وتلك الأحكام التي تشير إليها تلك العبارة هي الأحكام الخاصة بالطعن الجائر في أعمال الموظفين إذا حصل بسلامة نية وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إلى الموظف .

٣ - القصد الجنائي في جرائم السب والاهانة يعتبر متوفراً متى كانت الفاظ السب وعبارات الاهانة متضمنة لعيب معين أو خادشة للناموس والاعتبار .

#### المحكمة

« من حيث أن محصل الطعن فيما يختص بالنهية الأولى أن الحكم المطعون فيه قسم المطاعن الواردة بالمقالات والصورة موضوع تلك التهمة إلى قسمين قسم خاص بتصرفات الوزارة الإدارية وقسم خاص بالتصرفات السياسية وصرفت المطاعن الواردة بالقسم الأول إلى تصرفات معينة لبعض الموظفين قائلة أن الكاتب قد قضدها بكتابته وأباحته نقدها بالسورده التي وردت في المقالات وقالت عن القسم الثاني أن المطاعن الواردة خالية مما يخذل شرف وكرامة أشخاص الوزراء أماما فيها من المساس باعتبار الوزارة السياسية فلا عقاب عليه لأن التطاحن السياسي يبرره . وقد أخطأت المحكمة فيما ذهبت إليه خاصة بالمطاعن الواردة بالقسمين وقد تكفلت محكمة النقض بإظهار هذا الخطأ في الحكم الصادر منها بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٦٦ سنة ثانية قضائية فضلاً عن أن النظرية التي ذهبت إليها المحكمة في تبرير المطاعن الواردة في القسم الثاني لا تتفق مع رغبة المشرع الظاهرة في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٧ سنة ١٩٣١ فالمشرع قد تعمد القضاء على النظرية التي اتخذت بها المحكمة ومتى كانت رغبة



المشرع ظاهرة فيجب على القاضي ان يتقيد بها وليس له ان يحيد عنها . اما فيما يختص بالتهمة الثانية فقد حكمت المحكمة ببراءة المتهمين بدعوى ان الخبر موضوع هذه التهمة خال من القذف اذ ان الذي يدل على الجهل بقواعد علم التربية منسوب صدوره ابتداء الى جريمة المجنى عليه لا الى المجنى عليه ذاته وهذا التخريج خاطيء اذ ظاهر من الاطلاع على الخبر ان الكاتب له قصد نسبة الجهل الى المجنى عليه وكيل وزارة المعارف باقراره نظرية لا تتفق مع ماقرره علماء علم التربية وهي ان استذكار الدروس غير ضرورى في تعليم الينات وتنفيذ هذه النظرية في كريمة فاخبار جريمة المجنى عليه لا تعنى احدا ولا مصلحة لاحد في نشرها وانما اتخذها الكاتب وسيلة للنيل من والدها وقذفه كما هو مدلول العبارة وسياق الكلام .

« وفيما يختص بالتهمة الثالثة قد حكمت المحكمة ببراءة المتهمين منها بحجة ان الأمور المسندة الى المجنى عليهم فيها هي مجرد تجريح لهم في رأى سياسى ارتأوه على اعتبار انهم من الرجال السياسيين الذين يحل انتقادهم في آرائهم السياسية بمثل هذا التجريح للاعتبارات التى سبق ذكرها عند الكلام على المطاعن السياسية التى وجهت الى الوزارة فى المقالات السابقة وتقول النيابة ان هذا خطأ أساقت اليه المحكمة بالنظرية الخاطئة التى اخذت بها وبان خطأها فى الشطر الثانى من التهمة الاولى ثم اختتمت النيابة مطعنها هذا بان القضاء قد استقر على ان المحكمة النقض حق تقدير مرامى العبارات فى جرائم النشر لانه وان عد ذلك فى الجرائم الأخرى تدخلا فى الموضوع الا أنه فى جرائم النشر وما شابهها يأتى تدخل محكمة النقض من ناحية ان لها بمقتضى القانون تعديل الخطأ فى التطبيق على الواقعة كما هى مثبتة فى الحكم

وما دامت العبارات المنشورة هى بعينها الواقعة الثابتة فى الحكم صح لمحكمة النقض تقدير علاقتها بالقانون من حيث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها وأنه بناء على ذلك تحتكم النيابة العمومية الى محكمة النقض طالبة منها تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً .

« ومن حيث ان المتهمين دفعا بطلان الطعن شكلاً بالنسبة للتهمتين الاولى والثالثة لعدم بيان اسباب الطعن فيهما ولا كتفاء النيابة بالقول ان محكمة الموضوع اخطأت فى تأويل القانون وتطبيقه ولم تذكر وجه هذا الخطأ بالنسبة للتهمتين المذكورتين

« ومن حيث ان النيابة العامة بينت فى تقريرها اسباب طعنها بأن أحوالت على حكم محكمة النقض الصادر فى مثل التهمة الحالية لبيان وجه خطأ محكمة الموضوع فى تطبيق القانون ثم احتكمت لمحكمة النقض طالبة منها تطبيق القانون على الوقائع الثابتة فى الحكم ولا يطلب من النيابة ان تزيد على هذا البيان خصوصاً وان الخلاف فى جرائم النشر محدود وقاصر على تأويل عبارات السب والاهانة والقذف وقد احتكمت النيابة لمحكمة النقض فى هذا التأويل ولذلك يكون هذا الدفع على غير اساس » ومن حيث ان المتهم الثانى دفع بانه غير مسئول جنائياً عن المقالات والصور موضوع الاتهام لانه ليس رئيس تحرير مجلة الصريح التى نشرت المقالات والصور المذكورة ولم يكن الكاتب لها وانما هو مدير للمجلة المذكورة فقط وقد آثار هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولكنها لم تتعرض له فى حكمها .

« ومن حيث ان النيابة العامة رفعت هذه الدعوى على المتهمين بصفة الاول رئيس التحرير جريدة الصريح وبصفة الثانى مؤلفا لعبارات الأهانة والقذف والقائم بنشرها مع علمه بما فيها



فلما سئل المتهمان امام المحكمة اعترف اولهما بانه رئيس التحرير وانه مسؤول عن كل شئ عخاص بالجريدة وأنكر الثاني انه رئيس تحرير كما انكر اطلاعه على المقالات قبل نشرها وقرر بانه مدير الجريدة فقط وعند ذلك صرحت النيابة بان المتهم الاول هو رئيس التحرير المسؤول وان المتهم الثاني رئيس التحرير الفعلي وليس مؤلفا ودلت على انه رئيس تحرير فعلى بمقتضى اتفاق بين المتهمين ضبطته عند تفتيش ادارة الجريدة وتقول انه يفيد ذلك المعنى وأنكر المتهم الثاني تنفيذ هذا العقد ثم صدر الحكم المطعون فيه خاليا من الاشارة الى هذا الدفاع ويظهر ان المحكمة لم تر حاجة لبحثه مادام ان موضوع التهمة في نظرها لا جريمة فيه.

« ومن حيث ان القول من النيابة العامة ان المتهم الاول رئيس تحرير مسؤول وان الثاني رئيس تحرير فعلى قد يشعر بان رئيس التحرير المسؤول يصح ان يكون غير رئيس التحرير الفعلي مع ان رئيس التحرير المسؤول جنائيا طبقا لاحكام قانون العقوبات والمسؤول اداريا طبقا لاحكام قانون المطبوعات يجب اصلا ان يكون رئيسا فعليا أى أنه يجب ان يباشر التحرير بنفسه أو يشرف عليه أو يكون في استطاعته هذا الاشراف وقد اعترف المتهم الاول بانه رئيس التحرير وانه المسؤول عن كل ما يرد بجريدته وانه قام بما يوجب عليه قانون المطبوعات من الالتزامات أى انه يعترف صريحا بانه رئيس التحرير الفعلي ولا يقلل من قيمة هذا الاعتراف انه اتفق مع المتهم الثاني على القيام بوظيفة رئيس التحرير لان هذا الاتفاق مع فرض تنفيذه فعلا لا ينفي ان المتهم الاول يشرف على التحرير وانه يوجهه كيف يريد .

« ومن حيث انه متى ثبت ان المتهم الاول هو رئيس التحرير المسؤول قانونا سواء أباشر

بنفسه أم بواسطة غيره عمل التحرير يبقى معرفة مركز المتهم الثاني من الوجهة الجنائية بفرض انه نفذ عقد الاتفاق متقدم الذكر وانه يقوم بمهمة التحرير فعلا .

« ومن حيث ان مسؤولية رئيس التحرير الجنائية مبنية على افتراض قانونى بأنه اطلع على كل ما نشر في الجريدة وانه قدر المسؤولية التي قد تنجم عن النشر ولو لم يطلع فعلا فلا يستطيع دفع تلك المسؤولية باثبات انه كان وقت النشر غائبا عن مكان الادارة أو أنه وكل غيره بالقيام باعمال التحرير أو أنه لم يطلع على اصل المقالة المنشورة أو انه لم يكن لديه الوقت الكافي لمراجعتها ويظهر من ذلك ان المسؤولية الجنائية في جرائم النشر أتت على خلاف المبادئ العامة التي تقضى بان الانسان لا يكون مسؤولا الا عن العمل الذي يثبت بالدليل المباشر انه قام به فعلا فهي اذن مسؤولية استثنائية رتبها القانون لتسهيل الاثبات في جرائم النشر ومتى كان الأمر كذلك فلا يجوز التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه ويجب قصر تلك المسؤولية الفرضية على من نص القانون عليهم بشأنها . فمتى وجد رئيس التحرير بحسب ما تقدم بيانه اصبحت وحده المسؤول جنائيا بهذا الوصف عن كل ما ينشر في الجريدة التي يرأس تحريرها ولا تتعدى هذه المسؤولية الفرضية الى غيره ممن يتولون فعلا التحرير على ان هؤلاء المحررين ليسوا بمنجاة من العقاب فيما تسطره ايديهم فهم مسؤولون ايضا ولكن مسؤوليتهم خاضعة للقواعد العامة في المسؤولية الجنائية ويجب اذن لأدانتهم ان يثبت من الوقائع انهم حرروا فعلا المقال موضوع الاتهام أو انهم اشتركوا في تحريره اشتراكا يقع تحت نصوص قانون العقوبات .

« ومن حيث ان النيابة العامة لم تثبت من

جهة أخرى ان المتهم الثاني حرر المقالات ورسم الصور موضوع الاتهام أو أنه اشترك في وضعها بأية طريقة من طرق الاشتراك .

« ومن حيث انه مما تقدم يخلص ان المتهم الثاني لا يمكن ادانته على اساس انه رئيس تحرير عملي كما تقول النيابة ولا على اساس انه حرر او اشترك في تحرير المقالات والصور موضوع الاتهام ولذلك يكون الحكم الصادر ببراءته في محله ويتعين رفض الطعن بالنسبة له .

### عن التهمة الاولى

« من حيث ان المتهم الاول بصفته رئيس تحرير جريدة الصريح نشر في العدد الثالث من الجريدة المذكورة الصادر في ٢ مارس سنة ١٩٣٣ مقالا بعنوان ( واجب الأئمة - استقالة وزارة صدقي باشا أو لم تستقل ) جاء فيه « أن الأئمة » « تملكتهن رغبات نجيش بنفوس أبنائها ان لو » « تستقيل وزارة صدقي باشا ينتهي هذا الجو » « المظلم الحالك وتسود الظلمات وتستقر » « النفوس والواقع أنه ليس أحب الى هذه » « الأئمة من أن تسقط هذه الوزارة وان » « لا ترى وجهها الى الأبد ولا وجه اية وزارة » « أخرى تشبهها في الحجر على الحريات وايداء » « أغلبية الشعب بشتى ضروب القهر والاعنات » . ونشر في العدد الرابع الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٣٣ صورة دولة صدقي باشا رئيس الوزارة وقتئذ جالسا على مقعد ويتولى المندوب السامي ادارة آلة لانفخ تتصل برجل صدقي باشا وامامها أثقال حديدية كتب على الاول منها الدفع بالذهب وعلى الثاني شركات انكليزية وعلى الثالث المصالح الاجنبية وعلى الرابع خزان تسانا وعلى الخامس جبل الاولياء وقد علق على هذه الصورة بعبارة تحت عنوان « أحلام وآمال نصها » انفخ -

« انفخ وشد حيلك قوى . . . برده بيركة » « أنفاسك الطاهرة انتع دول وأجمعص من » « دول . . . بس إياك مكدونالدميفرحش فينا العدا » ونشر في العدد السادس الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ مقالا تحت عنوان ( سياسة الاشاعات . « هل استفادت مصر من ورائها ) جاء فيه ان » « شهدت مصر من وراء هذه الوزارة فوق » « ما شهدت من صنوف الكيد والعدوان » « والقهر والطغيان وسائل غريبة في الدعاية » « لبقائها في الحكم بواسطة صحفها وبواسطة » « صحف أخرى تحمل اسماء مصرية » .

« ومن حيث ان العبارتين الواردتين بالعديد من الثالث والسادس بالكيفية المتقدمة فيهما اهانة وسب صريح لهيئة الوزارة بان نسب اليها فيهما انها تعمل على الحجر على الحريات وايداء أغلبية الشعب بشتى ضروب القهر والاعنات وجوها مظلم حالك وكل ذلك يمس كرامة الوزارة وشرفها ويسند اليها عيوباً معينة كما ان الصورة المنشورة في العدد الرابع تشمل سبا صريحاً في دولة صدقي باشا بان نسبت اليه أنه يعمل على ارضاء المندوب السامي في مسائل الدفع بالذهب والشركات الانكليزية والمصالح الاجنبية والخزانات ليبقي في الحكم وهذا مما يمس شخصيته وكرامته وشرفه .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه برأ المتهم من التهمة الاولى لما تبين للمحكمة من ان الكاتب للعقالتين المذكورتين قصد بهما وصف ماذاع خبره عند الكافة من حوادث التعذيب التي وقعت من بعض رجال الادارة في أثناء تأدية وظائفهم بمديرتي اسبوط والفيوم والتي حصل الخلاف بشأنها بين وزير الحقانية ورئيس الوزراء على الوجه الذي أدى الى استقالة الوزارة



واعادة تشكيكها من جديد دون أن يدخل فيها وزير الحقانية المذكور ولا من ناصره من زملائه في وجهة النظر التي ارتآها في التدابير القانونية والتشريعية التي تكفل عدم تكرار مثل هذه الحوادث كما تبين أن الكاتب قصد وصف ماذاع خبره عند الكافة أيضا كما كانت تتخذها الحكومة من الاجراءات القهرية في صد رجال الوفد عن عقد الاجتماعات التي كانوا يعقدونها للدعائيات السياسية ثم أردف الحكم هذه العبارة بأن وصف الكاتب لهذه الاجراءات بأنها حجر على الحريات وضرب من ضروب الاعنات لاثم فيه لان صيغة النقد التي جرى عليها المتهم هي وصف الفعل بنتيجته التي يتظلم منها على اعتبار أن هذا الفعل كان بحسب ما تقرر في عقيدته ماسا بالكفالة التي كفل بها الدستور حرية الرأي والاجتماع ثم بين الحكم بعد ذلك أن المطاعن التي بالقسم الثاني ليس فيها سب ولا اهانة لانها انتقاد على المسلك السياسي الذي تسلكه الوزارة مع الانجليز وقد نبه الشراح الى أن هذا الاعتبار السياسي يكتسب في البلاد الدستورية منحة من جمهور الأمة فأجازوا والاقلام أن تتناوله بالنقد على ما تريد من الصراحة التي يقتضيها المقام حتى يسترشد هذا الجمهور الى التصرف في هذه المنحة على الوجه المطابق لمصلحته .

« ومن حيث ان يحصل تلك الاسباب أن المحكمة لم ترى إثم فيما سطره المتهم الاول من عبارات السب والاهانة التي تقدم ذكرها لانها وصف وتقد لأعمال مخالفة للقانون يقول المتهم أن الوزارة أتهوا المحكمة اذ سلكت هذا السبيل قد أخطأت في تطبيق القانون لأن اثبات السب والاهانة أصبح غير جائز بعد تعديل المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٢ بحذف

العبارة الاخيرة من الفقرة الثالثة منها أي عبارة ( وذلك مع عدم الاخلال في هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات ) وتلك الاحكام التي تشير اليها تلك العبارة هي الاحكام الخاصة بالطعن الجائز في أعمال الموظفين اذا حصل بسلامة نية وبشرط اثبات حقيقة كل فعل أسند اليه وقد بينت المذكرة الايضاحية لهذا القانون سبب هذا الحذف فقالت انه حيث لا يكون اسناد واقعة لا يمكن أن يتصور اثبات واقعة وان التعميم الذي هو من أخص طبائع السب لا ينقلب الى تخصيص بوقائع معينة جائز اثباتها بسبب ما يرد بعد ذلك على لسان المتهم عند التحقيق معه فان أقواله في الواقع انما تكون على سبيل ضرب الامثال وان المصلحة العامة من حيث الكشف عن سيئات الموظفين لا تكسب من استعمال الفاظ السب وانما تكسب من ايراد وقائع القذف حتى يمكن اثبات صحتها وبالعكس فان في اباحة اثبات الفاظ السب العامة بوقائع خاصة لا تذكر إلا في التحقيق تشجيعا على الغض من كرامة الموظفين والوظائف - أخطأت المحكمة اذن في السماح للمتهم باثبات عبارات السب وفي الاستناد على وقائع لم يرد لها ذكر في تلك العبارات كما أخطأت في قبول الاثبات في عبارات الاهانة وفي الاستناد على وقائع لم ترد في العبارات المذكورة لان القانون حرم هذا الاثبات في جرائم السب كما هو محرم من قبل في جرائم الاهانة فاذا تقرر هذا سقط دليل المحكمة من نفسه على صحة عبارات الاهانة والسب وعلى انها تقدر مباح سواء أكان ذلك خاصا بالطعن على الوزارة في مسلكها الإداري أو في مسلكها السياسي لان النقد لا يرد إلا على وقائع معينة والعبارات والصورة المنسوبة للمتهم خالية من ذكر اية واقعة معينة فهي الفاظ عامة



من السب والاهانة لا اكثر ولا أقل .

«ومن حيث انه لما تقدم يتعين تقض الحكم بالنسبة للمقالتين والصورة المتقدم ذكرها وعقاب المتهم عنها بالمادتين ١٥٩ و ٢٦٥ فقرة ثالثة من قانون العقوبات أما باقى ما نسب الى المتهم من عبارات السب والاهانة فى التهمة الاولى الواردة فى العدد الخامس فى المقالة التى عنوانها ( ولو ) التى جاء فيها أنه كفى الوزارة انها أقامت فى الحكم ثلاثة أعوام كتم المصريون فيها الدم على الصديد وصبروا صبر ايوب وفى المقالة الواردة فى العدد السادس تحت عنوان السير برسى لورين ومشاكله التى ورد فيها على لسانه فى باب الدفاع عن نفسه انه تمكن من الحصول من صدقى باشا على مزايا وفوائد لا يمكن الحصول عليها من سواه فلا ترى المحكمة ما يستوجب ادانة المتهم لعدم ظهور عبارات السب والاهانة فيها .

#### عن التهمة الثانية

«ومن حيث ان المتهم نشر بالعدد الخامس عشر من جريدة الصريح الصادر فى ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢ مقالا تحت عنوان ( الميردى ديو ) يقول فيه الكاتب ان كريمة سعادة عبد الفتاح باشا صبرى وكيل وزارة المعارف ارتأت ان تحصيل العلم لا تازم فيه المذاكرة ولا الحفظ وان سعادة والدها وافقها على هذا رأى ووافق على نقلها من مدرستها وهى كلية قصر الدوبارة الى مدرسة الميردى ديو وانه بعد دخولها فى هذه المدرسة بشهرين لقيتها احدى زميلاتنا وسألته عن حالتها فى المدرسة الجديدة فاجبتها بأن وزنها نقص اثنين كيلو من المذاكرة وانه زاد عايتها حفظ الانجيل وقد استنتجت النيابة من هذا المقال ان الكاتب ينسب لسعادة عبد الفتاح باشا الجهل بعلم التربية ولم تر محكمة الموضوع فى هذا

المقال المعنى الذى فهمته النيابة ولا ترى أيضا محكمة النقض فيه ما يفيد المعنى المذكور خصوصا وان هذا المعنى اى الجهل بعلم التربية لا يستقيم مع ما ذكره الكاتب من ان المجنى عليه نقل كريمة الى مدرسة أخرى فيها استذكار الدروس وفيها حفظ الانجيل ولذلك يكون الطمن بالنسبة لهذه التهمة على غير أساس ويتعين رفضه

#### عن التهمة الثالثة

«ومن حيث ان المتهم نشر بالعدد الخامس من جريدة الصريح الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ صورة الدكتور حسين هيكل وصورة دولة محمد محمود باشا وهو يضع يده على مسن ووقف أمامهما خادم وكتب تحت هذه الصورة تحت عنوان ( على باب دار المندوب السامى ) عبارتين الأولى منسوبة للدكتور حسين هيكل يقول فيها للخادم ( قل لسيدك احنا هما فى الخدمة ما ينسناش ) والثانية منسوبة لدولة محمد محمود باشا يقول فيها للخادم ( وأدينى بسن اليد الحديدية ويحضرها الوقت الطلب ) كما نشر بالعدد الثالث عشر الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩٣٣ صورة لدولة محمد محمود باشا وسعادة حمد باشا الباسل واقفين أمام صورة جون بول وفى يده ناقوس يدق به ويعرض بجانبه ملابس رسمية مطرزة وكتب تحت هذه الصورة بعنوان ( مزاد — بمناسبة مايشاع عن قرب استقالة الوزارة وتأليف وزارة جديدة وتهافت الوزراء على مقاعد الحكم ) عبارتين الأولى منسوبة للاحرار الدستوريين والمنشقين مخاطبون جون بول بقولهم ( وده كان اتفاقنا برده ياخواجه احنا مش قدمنا العطا وأنت قبلت . يعنى عايز تخليها كده على والى مايشترى يتفرج ) والعبارة الثانية منسوبة لجون بول يقول فيها ( ده بيع وشرا يا حبيبي اللى يرعى عليه العطا يتفضل يستلم . حنيبع . مين له

غرض . بدلة رئيس وزارة وبديل وزرا . ألا أونا  
 (ألدوا) فرغت النيابة الدعوى العمومية على المتهم  
 باعتبار انه قد ذف دولة محمد محمود باشا والدكتور  
 محمد حسين بك هيكل وسعادة حمد باشا الباسل  
 بأن أسند اليهم أموراً لو كانت صادقة لوجب  
 احتقارهم عند أهل وطنهم فبرأته المحكمة من  
 هذه التهمة على أساس ان الأمور المسندة الى  
 المجنى عليهم لم تكن من الأمور الواقعية على  
 الوجه الظاهر في الرسم والكتابة المذكورتين  
 بل هي عبارة عن أمور تخيلية قصد بها المتهم  
 انتقاد المجنى عليهم فيما تداولته الألسنة الحزبية  
 في ذاك الحين من اعترامهم قبول كراسى الوزارة  
 خلافاً لميثاقهم مع رجال الوفد وليس في هذا شيء  
 مما يخط من كرامتهم أو يخذل شرفهم واعتبارهم  
 على الوجه المشترط في القانون اذ هو عبارة عن  
 مجرد تجرييح لهم في ذلك الرأي السياسى الذى  
 ارتأوه على اعتبار انهم من الرجال السياسيين الذين  
 يحل انتقادهم في آرائهم السياسية بمثل هذا التجريح  
 » ومن حيث ان الصورتين المذكورتين  
 والعبارات المنشورة تحتها تشملان سبا صريحاً  
 للمجنى عليهم نسب فيه الكاتب اليهم أنهم مترامون  
 على أعتاب دار المندوب السامى يعرضون على  
 الانجليز خدمتهم متبعين في ذلك طرق المساومة  
 مع الانجليز وممالأتهم والاتفاق معهم على حساب  
 وطنهم وكل ذلك لتشكيل الوزارة منهم وهذا  
 طعن صارخ في ذمة وشرف المجنى عليهم يستوجب  
 عقاب فاعله أما ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه  
 من ان هذا السب لا يخط من كرامة المجنى عليهم ولا  
 يخذل شرفهم لأنه تجرييح لهم في رأى سياسى  
 ماذهب اليه الحكم في ذلك لاقيمة له لأن نقد  
 الآراء السياسية مهما حصل التسامح فيه لا يبرر  
 السب باقذع الالفاظ واخفش المثالب .

«ومن حيث انه لما تقدم بتعين نقض الحكم  
 عن هذه التهمة وعقاب المتهم الاول عنها بالمادة  
 ٢٦٥ فقرة أولى من قانون العقوبات على أساس  
 انها سب لا قذف كما رأيت النيابة لأن العبارات  
 التى صدرت من الكاتب عبارات عامة لا تخصيص فيها  
 » ومن حيث ان المتهم الأول يدفع بحسن نيته  
 فيما كتب وفيما صور وهو قول هراء لان القصد  
 الجنائى في جرائم السب والاهانة يعتبر متوفراً  
 متى كانت الفاظ السب وعبارات الاهانة متضمنة  
 لعيب معين أو خادشة للناموس أو الاعتبار ولا  
 شك في ان الصور وعبارات السب والاهانة التى  
 وجهها المتهم الى المجنى عليهم والتى تقدم ببيانها  
 مقذعة بذاتها خادشة للشرف والكرامة .

( طعن النيابة ضد عبد الوهاب فهمى وآخر رقم ٣٧٨ سنة ٤  
 ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة مصطفى محمد بك  
 وركى برزى بك واحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك  
 ومحمد نور بك مستشارين وحضور حضرة الاستاذ محمد جلال  
 صادق رئيس النيابة )

١٦٠

١٢ مارس سنة ١٩٣٤

قائد سيارة . مسؤوليته عن الاصابة الناشئة عن فعله . مناطها .  
 ( المادتان ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات ولائحة السيارات  
 الصادرة في ١٦ بوليه سنة ١٩١٢ )

## المبدأ القانونى

إذا جاز لسائق عربة خلفية أن ينحرف إلى  
 اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه فإن  
 هذا الجواز مشروط فيه طبعاً أن يحصل مع  
 التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث  
 من ورائه تصادم يودى بحياة شخص آخر  
 فإذا لم يأخذ السائق حذره كان تصرفه مشوباً  
 بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون ولو أنه  
 فى الأصل مرخص له بمقتضى اللوائح فى  
 الانحراف إلى اليسار رغبة فى أن يتقدم ما أمامه



من العربات لأن هذا الترخيص المنصوص عليه في اللوائح مشروط فيه بنفس تلك اللوائح ألا يترتب عليه ضرر للغير .

### المحكمة

« من حيث ان يحصل الوجه الاول من أوجه الطعن ان الحكم المطعون فيه أخطأ في القول بوقوع قتل خطأ وفي اسناد ذلك القتل الى الطاعن لان الواقعة الثانية في الحكم لا تعدو ان تكون اصابة عارضة لاجريمة فيها ولا عقاب عليها .

« ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الاستئنائي من حيث الثبوت وأخذ بأسبابه يرى انه بعد ان بين الواقعة التي كانت سبب وفاة المجنى عليه انتقل الى بيان ما وقع في تصرف الطاعن من خطأ يجعله مسؤولاً جنائياً عن تلك النتيجة وذكر ان هذا الخطأ يرتكز في ان الطاعن انحرف بسيارته الى اليسار دون ان يتبصر عواقب هذا الانحراف وفي ان هذا الانحراف قد

ترتب عليه ما تلاه من الحوادث التي انتهت باصابة المجنى عليه ثم وفاته بعد ذلك . وهذه المحكمة ترى ان نظر محكمة الموضوع فيما يتعلق باساس الخطأ نظر صائب ولا محل للاعتراض عليه . لانه اذا جاز لسائق عربية خلفية ان ينحرف الى اليسار رغبة منه في ان يتقدم عربية أمامه فان هذا الجواز مشروط فيه طبعاً ان يحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يودي بحياة شخص آخر كما وقع في هذه الحادثة . فاذا لم يأخذ السائق حذره كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤخذ عليه القانون ولو انه في الأصل مرخص له بمقتضى اللوائح في الانحراف الى اليسار رغبة في ان يتقدم امامه من العربات . لان هذا الترخيص المنصوص عليه في اللوائح التي يتمسك بها الطاعن

مشروط فيه بنفس تلك اللوائح الا يترتب عليه ضرر للغير .

« ومن حيث ان يحصل الوجه الثاني ان المحكمة اخطأت في تطبيق القانون اذا كتفت بالقول بأنها اطلعت على المادتين ٢٠٨ و ٢٠٢ من قانون العقوبات دون ان تشير الى المادة ٣٢ عقوبات وان تنص على الاكتفاء بتطبيق المادة ٢٠٢ دون المادة ٢٠٨ عملاً بالمادة ٣٢ المذكورة .

« ومن حيث انه لا مصلحة للطاعن في هذا الوجه ما دامت المحكمة قد طبقت في الواقع عقوبة واحدة وما دامت هذه العقوبة داخلية في حدود المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات التي يرى الطاعن انطباقها دون غيرها .

« ومن حيث ان يحصل الوجه الثالث ان المحكمة استجوبت الطاعن دون ان يطلب منها ذلك وخالفت الاجراءات التي يفرضها القانون .

« ومن حيث انه بالاطلاع على محضر الجلسة تبين ان المحكمة بعد سماع تقرير القاضي الماخص سمعت اقوال النيابة ثم اقوال المتهم باعتبار ان كليهما استأنف الحكم الابتدائي ولما لم يكن للمتهم محام يدافع عنه رأت ان تستفسر من المتهم نفسه عن نقطة وردت فيما أدلى به من دفاع واجاب المتهم على سؤال المحكمة ووقف الامر عندها الحد . ومثل هذا الاستيضاح لا يعد من قبيل الاستجواب الذي شرط له القانون في المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات شروطاً واجراءات خاصة . ومن ذلك يرى ان المحكمة لم تتعد فيما فعلته حدود القانون .

« ومن حيث ان يحصل الوجه الرابع ان ما استنتجته المحكمة من اهل الطاعن لا يتفق مع الوقائع التي اثبتتها في الحكم فان هذه الوقائع تنفي وقوع أي خطأ من الطاعن . كما انها ذكرت في



الاستدلال على خطأ الطاعن واقعة غير صحيحة فتكون بذلك أقامت حجتها على سبب فاسد .

« ومن حيث انه يكفي للرد على الشرط الاول من هذا المظن الاحالة الى ما سبق ذكره عند الرد على الوجه الاول . اما عن الشرط الثاني فان الاطلاع على الحكم يفيد ان المحكمة لم ترد المعنى الذى يشير اليه الطاعن في تقرير امثاله .

(ظمن- يد احمد ابراهيم ضد النيابة رقم ٥٥٣ سنة ٤ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومصطفى محمد بك ووكى برزى بك واحمد امين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين وحضور حضرة الاستاذ محمد جلال صادق رئيس النيابة )

١٦١

١٢ مارس سنة ١٩٣٤

وصى . حقه في طلب التعويض بصفته وصياً على قاصر بدون إذن المجلس الحسبي

المبدأ القانوني

يجوز للوصى أن يرفع بصفته وصياً على القاصر دعوى التعويض الناشئة عن مقتل والده هذا القاصر وأن يمثله في الدعوى المذكورة بدون إذن خاص بذلك من المجلس الحسبي لأن قانون المجالس الحسبية لا يشترط هذا الاذن في مثل الدعوى المذكورة .

المحكمة

« من حيث ان المحكوم عليهم الثلاثة الاول طعنوا في الحكم في الميعاد القانوني وطلبوا منحه أجلاً لتقديم الاسباب وقد منحو هذا الأجل ولستكنهم لم يقدموا اسباب طعنهم فيتمتعين بالحكم برفضه . « ومن حيث ان طعن المحكوم عليهم الآخرين قدم وبيئت اسبابه في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً .

« ومن حيث ان محصل الوجه الاول من اوجه

انطعن ان محكمة الموضوع حكمت على اول الطاعنين بتعويض مدنى طلبه الاوصياء على القاصر مع انهم لم يقدموا ما يفيد انهم اذنوا بالخصومة وبذلك تكون المحكمة حكمت لغير ذى صفة ويكون حكمها باطلاً ويجب نقضه .

« ومن حيث انه يجوز للوصى قانوناً ان يرفع بصفته وصياً على القاصر دعوى التعويض الناشئة عن مقتل والده هذا القاصر وان يمثله في الدعوى المذكورة بدون إذن خاص بذلك . من المجلس الحسبي لان قانون المجالس الحسبية لا يشترط هذا الاذن في مثل الدعوى المذكورة .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان المحكمة قبلت ورثة السيد محمود عمر مدعين بحق مدنى مع ان احدهم محمد السيد محمود عمر توفى قبل نظر الدعوى وهذا مبطل للاجراءات .

« ومن حيث انه لا مصلحة للطاعنين في هذا الطعن لان دعوى ورثة السيد محمود عمر المدنية لم ترفع عليهما بل رفعت على الفريق الآخر من المتهمين وقد قضى برفضها .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان المحكمة احات بحق دفاع الطاعن الاول لانه ترفع قبل ان يسمع دعوى المدعين بالحق المدنى قبله وفي ذلك مخالفة لقانون تحقيق الجنايات الذى يقضى بان يكون المتهم آخر من يتكلم .

« ومن حيث ان الثابت في محضر الجلسة ان المتهمين في الدعوى كانوا فريقين وكان الطاعنان من الفريق الثانى فبدأ الدفاع عن الفريق الثانى في المرافعة عن هذا الفريق وعن المدعين بالحق المدنى منه ضد الفريق الاول ثم تلا ذلك الدفاع عن الفريق الاول بصفته متهمين ومدعين بحق مدنى ايضاً واختتم الدفاع في الدعوى بان ترفع أحد المحامين عن بعض المتهمين من الفريق الثانى الذين كانوا مشتركين في بعض التهم مع الطاعنين ومن ذلك

يبين ان فريق الطاعنين كان آخر من تكلم فعلا .  
« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان الحكم المطعون فيه اخطأ في ترتيب الوقائع حيث اثبت ( ان المتهمين انكروا ما نسب اليهم وطلب الدفاع عنهم براءتهم وشهد كل من . . . الخ ) مع ان الذى وقع بالفعل ان المتهمين انكروا ما نسب اليهم ثم سمعت الشهود ثم حصلت المرافعات فلا يمكن لمحكمة النقض التثبت مما اذا كانت المحكمة اتبعت الاجراءات الصحيحة ام لا .

« ومن حيث ان هذا الوجه غير منتج لان الطاعن نفسه يعترف بان الاجراءات وقعت صحيحة فلم يصبه اذا أى ضرر مما ذكره الحكم بشأن ذلك .  
« ومن حيث ان ملخص الوجه الخامس ان الحكم استند في ادانة الطاعن الاول على شهادة كل من زينب عبد الله صديق واحمد عبد الله صديق مع ان شهادة زينب لا تفيد انها رأت الطاعن الاول وهو يضرب أباهما ومع أنه ثبت رسميا ان احمد عبد الله صديق كان في يوم الحادثة بالمعهد الدينى الذى هو احد الطلبة فيه ولم تفسر المحكمة سبب عدم أخذها بدفاتر المعهد ولذلك فلا يمكن الاطمئنان الى هذا الحكم .

« ومن حيث ان الطعن فيما يختص بشهادة زينب عبد الله صديق لا اساس له لانه يرجع في الحقيقة الى تقدير شهادة الشاهدة المذكورة وهذا الأمر من اختصاص محكمة الموضوع دون غيرها واما بالنسبة لشهادة الشاهد الثانى فيعتبر اخذ الحكم بها ردا ضمنيا على ما كان يدفع به الدفاع من عدم حضوره الحادثة لان اسمه مقيد في دفتر المعهد الدينى في يوم حصولها كما يعتبر تصديقا لما أدلى به هذا الشاهد من انه اتفق مع آخر لقيده اسمه لاثبات حضوره في المعهد يوم الحادثة مع أنه لم يكن به  
« ومن حيث ان ملخص الوجه السادس أن

الحكم المطعون فيه متناقض في أسبابه فبينما يأخذ بشهادة امينه احمد على حسن وعبد المعطى صديق في تهمة قتل احمد على حسن المنسوبة لأمين عطا الله الطاعن اذ ثبت أنه لا يراح لشهادة هذين الشاهدين بالنسبة لمتهم آخر قضى ببراءته .  
« ومن حيث ان أخذ الحكم بشهادة شاهد ضد متهم وعدم أخذه بشهادة نفس هذا الشاهد ضد متهم آخر أمر لا يعيب الحكم لانه خاص بتقدير الشهادة وهذا أمر موضوعي بحث من اختصاص محكمة الموضوع التى تفصل فيه حسب تقديرها بدون أن يكون لمحكمة النقض حق مراقبتها في ذلك مادام ان الدليل الذى أخذت به ينتج عقلا النتيجة التى وصلت اليها .

« ومن حيث ان ملخص الوجه السابع أن الحكم لم يعن ببيان الملزم بالمصاريف الجنائية مع أن القانون حتم ذكر ذلك وهذا مبطل للحكم .  
« ومن حيث ان عدم النص في الحكم على الزام الطاعنين بالمصاريف الجنائية يفيد انه اغفما منها فليس لهما اذن أية مصلحة في إثارة هذا الطعن  
« ومن حيث ان ملخص الوجه الثامن أن الحكم اعتبر جرائم القتل المنسوبة للطاعن الاول أنها حصلت بسبق اصرار وذكر أن حوادث يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ التى حصلت من أهالى كفر الحمام أى من الفريق الاول قد أوغرت الصدور مما حدا بالمتهم أى الطاعن الى ارتكاب جرائم القتل وهى وقائع عامة بين بلدين لا تصلح لاثبات الاصرار عند متهم معين وكان الواجب أن يثبت الحكم الوقائع المثبتة للاصرار وهى لا وجود لها في القضية .

« ومن حيث ان الحكم أثبت انه على أثر وقوع حوادث يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ من اعتداء أهالى كفر الحمام على بعض أهالى مشتول تولدت  
( ١ - ٤ )



فكرة الانتقام والأخذ بالتأثر في نفس أمين عطا الله (الطاعن) فاضمر السوء وبيت نيته على التشفى والانتقام من أهالي كفر الحمام إلى حد القتل وازهاق الأرواح وما جاء صباح يوم الخميس ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ حتى هب لتنفيذ قصده المبيت وخرج مصراً على قتل الأبرياء متأبطاً بالبندقية وهي معمرة بالرش والبارود وحاملاً بلطة وقصد إلى المزارع فكان أول فريسته عبد الله صديق المجنى عليه فهجم عليه وضربه بالبلطة في رأسه فسقط على الأرض حيث توفي بعد قليل ثم سار في طريقه باحثاً عن فريسة أخرى فلمع المجنى عليه أحمد على حسن عند غطه فضوب ببندقيته نحوه وأطلق عليه عياراً نارياً متعمداً قتله فأصابه بجرح ناري في بطنه أودى بحياته بعد قليل من الزمن وهذه الوقائع التي أثبتتها المحكمة والتي استنتج منها سبق الاصرار تكفي في بيان هذا الركن من الجريمة خصوصاً وإن تقدير توفر ظرف سبق الاصرار مسألة موضوعية وللمحكمة الموضوع وحدها حق الفصل فيها .

«ومن حيث أن ملخص الوجه التاسع أن المحكمة استنتجت نية القتل لدى الطاعن من جملة آلات قاتلة ولم تستند على خلاف ذلك ومن الجائز نظراً إلى أن حوادث ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ السابقة على الجريمة أن يكون حمل الطاعن للسلاح خشية الاعتداء عليه وذلك على فرض أنه كان حاملاً إياه

«ومن حيث أن نية القتل مسألة موضوعية أيضاً وللمحكمة الموضوع حق استنتاجها من الوقائع المعروضة عليها والتي لها حق تقديرها وقد أثبت الحكم أن نية القتل متوفرة لدى الطاعن من استعماله لآلات قاتلة وإصابة المجنى عليهما بما في مقتل من جسمهما متعمداً قتلها ما إذا ضرب الأول في

رأسه وأطاق على الثاني العيار الناري في بطنه فأودى بحياتهما وهذه الوقائع تنتج عقلاً توفر نية القتل لدى الطاعن .

«ومن حيث أن ملخص الوجه العاشر أن المحكمة سلمت بارتكاب المتهمين لجريمة التجمهر التي من أركانها أن يكون التجمهر في الطرق العمومية وأن يثبت الأمر بالتفرق وعدم الاذعان له والثابت من شهادة معاون البوليس وملاحظ البوليس أنه بمجرد أن أمر التجمهرين بالتفرق قد افرقوا وظاهر أيضاً أن التجمهر كان في المزارع أي في محلات خصوصية وعدم اثبات هذه الوقائع في الحكم يجعله باطلاً .

«ومن حيث أن الحكم برأ الطاعن الأول من تهمة التجمهر فلا مصلحة له في التمسك بهذا الطعن وأما الطاعن الثاني فقد أدانته المحكمة في جريمة الشروع في القتل وفي جريمة التجمهر ولكنه لم يوقع عليه إلا عقوبة واحدة وهي الأشغال الشاقة لمدة سبع سنين أي أنه لم يوقع عليه عقوبة خاصة لجريمة التجمهر فلا مصلحة له أيضاً في التمسك بهذا الدفع وفضلاً عن ذلك فقد أثبت الحكم أن التجمهر حصل في الطريق العام الموصل إلى بلدة كفر الحمام وأن الطاعن ارتكب جريمة أي الشروع في القتل أثناء هذا التجمهر .

«ومن حيث أن محصل الوجه الحادي عشر أن الدفاع عن الطاعن الثاني لفت نظر المحكمة إلى أن أقوال المجنى عليهم في جريمة الشروع في القتل تقيدهم أنهم أصيبوا من فريق كفر الحمام أي من الفريق الآخر ولكن الحكم لم يشير إلى هذا الدفاع بأية إشارة .

«ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أثبت أن محمد حسن العريسة الطاعن الثاني خرج مع عدة أشخاص من أهالي مشتل وهم متجهرون



١٦٢

١٢ مارس سنة ١٩٣٤

١ - تفتيش رجال الضبطية منزل أحد الأفراد . بغير إذن النيابة .

بطلانه وبطلان الحكم المؤسس عليه

٢ - محضر التفتيش . النفع ببطلانه . هو من النظام العام

( المادتان ٥ و ١٨ نج )

المبادئ القانونية

١ - دخول رجال الضبطية القضائية منزل

أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية أمر محظور .

والتفتيش الذي يجريه في تلك الحال باطل قانوناً ولا يصح للمحاكم الاعتماد عليه بل ولا على

شهادة من أجروه ولا على ما يثبتونه في محضرهم أثناء هذا التفتيش من أقوال واعترافات مقول

بحصولها أمامهم من المتهمين لأن مثل هذه الشهادة تتضمن في الواقع أخباراً عنهم عن أمر ارتكبه

مخالفاً للقانون فالاعتماد على مثلها في إصدار الحكم اعتماداً على أمر تمتعه الآداب وهو في حد

ذاته جريمة منطبقة على المادة (١١٢) من قانون العقوبات . وإذن فالحكم الذي يؤسس على

مثل هذا المحضر وعلى أقوال رجل البوليس الذي أجرى التفتيش وعلى ما نسب إلى المتهم من

الاعتراف أمام نفس هذا المحقق ولم يكن له سند في إدانة المتهم غير هذه العناصر يعتبر حكماً باطلاً .

٢ - بطلان محضر التفتيش لعدم الأذن به من السلطة المختصة بما يمس النظام العام فيجوز

التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

المحكمة

« حيث أن الطعن يتحصل في أن الطاعنة

دفعت لدى المحكمة الابتدائية ببطلان محضر

وكان بعضهم يحمل اسلحة نارية وعصيا وساروا في الطريق العام الموصل الى كفر الحمام قاصدين ارتكاب جريمة الاعتداء على اهلها بالضرب فانبرى لملاقاتهم نفر من أهالي الكفر فأطلق المتهم محمد حسن العرسة عدة أعيرة نارية عليهم من بندقيته متعمداً اصابتهم وقتلهم وقد ثبت ذلك من شهادة اسماعيل محمد حسن و ابراهيم مصطفى سليم ومحمد ابراهيم عبد الفتاح والسيد خليل ومحمود الغندور وعبد العزيز مهدي ثم اضاف الحكم الى ذلك أنه وان كان المجنى عليهم الاربعة قرارا في التحقيقات انهم لا يعرفون الضارب لهم الا ان تهمة المتهم (محمد حسن العرسة) بالشروع في قتالهم ثابتة قبله من الأدلة المتقدمة ذكرها والمستفاد منها انه هو الذي اصابهم من الأعيرة التي اطلقها عليهم من البندقية التي كانت معه ويظهر مما تقدم ان الحكم عنى بالرد على دفاع الطاعن بشأن أقوال المجنى عليهم خلافاً لما يدعيه .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني عشر الأخير أن المحكمة أخذت بشهادة أحد عساكر الهجانة الذي قرر أنه رأى الطاعن الثاني يطلق النار مع أنه لم يذكر هذه الشهادة في التحقيقات ولم يبين الحكم السبب في التعويل على هذه الشهادة في محضر الجلسة مع أن الشاهد لم يقرر هذه الشهادة في التحقيق وهذا عيب في الحكم يؤيده ان المحكمة برأت متبهما آخر لأن المجنى عليهما لم يذكر اسمهما في التحقيق الابتدائي .

« ومن حيث ان هذا الطعن موضوعي خاص بتقدير الأدلة فلا يصح عرضه على محكمة النقض لان تقدير الدليل من شأن محكمة الموضوع وحدها فلمها الاخذ بأقوال الشاهد امامها واطراح اقواله في التحقيقات الاولى كما لها الاخذ بأقواله الاولى دون الثانية تبعاً لتقديرها هي .

( طعن حسين علي الشويكي وآخرين ضد النيابة العامة رقم

٥٦٢ سنة ٤٠٠٠ بالهيئة السابقة )

التفتيش الذي هو عماد التهمة وبالتالي عدم الاعتداد بشهادة الصابط الذي أجراه لانه هاجم منزلها بدون اذن من النيابة غير أن المحكمة قضت بعدم قبول هذا الدفع لابتدائه بعد أوانه ولانه بغض النظر عن ذلك فان الطاعنة معترفة بمحضر البوليس بما أسند اليها وأن المحكمة الاستئنافية شاطرت محكمة أول درجة هذا الرأي وأيدت حكمها لأسبابه . وتقول الطاعنة أن المحكمتين أخطأتا في هذا النظر إذ المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات إنما قصدت أوجه البطلان النسبية أما هذا البطلان فهو مطلق لا يرد عليه سقوط لتعلقه بحقوق مقدسة صانها الدستور بالمادة الثامنة منه . وأما الاعتماد على اعتراف الطاعنة بمحضر البوليس فشوب بكون هذا المحضر وفاعله محل طعن مشروع كما تقدم وتضيف الطاعنة الى ما توضح أن المتهم الثاني عبد المعطي حسين الذي عولت المحكمة على أقواله لم يقرر امام النيابة ولا في جلسة المرافعة ما يسمح للمحكمة بالاعتماد على شهادته .

« وحيث انه مما لا شك فيه أن للمنازل حرمة ودخولها بغير رضا أصحابها أو بغير اذن من السلطة القضائية المختصة أو في غير الاحوال المرخص بها قانوناً يحرمه القانون ويعاقب فاعله فقد نصت المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات صراحة على انه لا يجوز لاحد بغير أمر من المحكمة ان يدخل في بيت مسكون لم يكن مفنوحاً للعمامة ولا مخصصاً للصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا في الاحوال المبينة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني بالجناية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الغرق » . ونصت المادة ١١٢ من قانون العقوبات « على انه اذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أي شخص مكلف بخدمة عمومية

اعتماداً على وظيفته منزل شخص من آحاد الناس بغير رضائه فيما عدا الاحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها » ، ثم أتى الدستور يثبت هذه القاعدة بما قرره هو أيضاً صراحة في المادة الثامنة منه من أن « المنازل حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الاحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه » ، — واذن فدخول رجال الضبطية القضائية لمنزل أحد الافراد وتفتيشه بغير اذنه ورضائه الصريح أو بغير اذن السلطة القضائية أمر محظور والتفتيش الذي يجرونه في تلك الحال باطل قانوناً ولا يصح للمحاكم الاعتماد عليه بل ولا على شهادة من أجروه ولا على ما يثبتونه في محضرهم اثناء هذا التفتيش أو عقب اجرائه من أقوال واعترافات مقول بحصولها أمامهم من المتهمين لأن مثل هذه الشهادة تتضمن في الواقع اخباراً منهم عن أمر ارتكبهوه مخالفاً للقانون فالاعتماد على مثلها في إصدار الحكم اعتماداً على أمر تمقته الآداب ( immoral ) وهو في حد ذاته جريمة منطبقة على المادة (١١٢) من قانون العقوبات سالفة الذكر . « وحيث ان الثابت في الدعوى الحالية أن ضابط البوليس علم من تحرياته أن المتهمه فهميه فتيجحه عطيفة تتجر في المواد المخدرة فقصده الى منزلها وفاجأها بالدخول فيه بغير سبق علم منها بذلك ثم فتش سكنها مع عدم حصوله على اذن من السلطة القضائية المختصة بتفتيش منزلها وقد تظلمت الطاعنة لدى المحكمة الابتدائية من هذا التصرف المخالف للقانون وتمسكت بيطلان هذه الاجراءات ولكن المحكمة قضت بعدم قبول هذا الدفع لأبدائه من الدفاع بعد سؤال المتهمين وسماع أقوال الشهود وبعد تكلم الدفاع في موضوع التهمة وازافت المحكمة الى ذلك ان انكار الطاعنة



امام النيابة وبالجلسة لا يجدى شيئاً امام اعترافها السابق حصوله امام رجل البوليس المحقق وامام شهادة المتهم الاول ( كذا ) وقد ايدت المحكمة الاستئنافية حكم محكمة اول درجة لأسبابه . « وحيث انه فيما يتعاق بما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان حق الطاعة في التمسك بطلان محضر التفتيش لعدم الطعن عليه قبل سماع اقوال الشهود والتسليم في موضوع التهمة — يلاحظ ان ما ذهب اليه الحكم المذكور في هذا الصدد غير وجيه لان بطلان محضر التفتيش لعدم الاذن به من السلطة المختصة يمس النظام العام فيجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

« وحيث انه لا محل كذلك للتمسك بالاعتراف المقول بصدوره من الطاعة أمام رجل البوليس المحقق اذ لا يصح الاعتماد على اعتراف يثبتته نفس هذا المحقق في محضره الباطل منسوبا الى التهمة » وحيث ان تعويل الحكم المطعون فيه أخيراً على شهادة عبد المعطى حسين الذى كان متهماً مع الطاعة هو أيضاً تعويل في غير محله اذ فضلاً عن الظاهر من سياق الحكم المذكور أن المحكمة لم تذكر هذه الشهادة الا من باب التوسع والتكملة لما سبق وأوضحته من الأدلة وان الأدلة التي أرادت المحكمة في الواقع ونفس الأمر الاستناد اليها هي شهادة رجل البوليس المحقق الذى اجرى التفتيش والاعتراف المقول بصدوره امامه من نفس الطاعة فضلاً عن ذلك فانه بمراجعة الاقوال التي ابداهما عبد المعطى حسين في هذا الصدد سواء امام البوليس أم لدى النيابة العامة أم بجلسة المرافعة أمام المحكمة يعلم أنها لا تؤدي إلى النتيجة التي استخلصها منها الحكم المطعون فيه وذكرها من باب التوسع والتكملة كما سلف البيان . . « وحيث انه لا شك اذن في ان الحكم المطعون

فيه اذ جاء مؤسساً على محضر التفتيش

الباطل قانوناً وعلى اقوال رجل البوليس الذى أجرى هذا التفتيش وعلى ما نسب الى الطاعة من الاعتراف امام نفس هذا المحقق وعلى اقوال المتهم الثانى المتقدم ذكرها ولم يكن لذلك الحكم سند في إدانة الطاعة غير هذه العناصر يعتبر حكماً باطلاً وتعتبر الطاعة اذن بريئة مما نسب اليها اذ لا دليل عليها في الحكم خلاف ما توضح وعليه يتعين قبول الطعن الحالى موضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعة مما نسب اليها .

( طعن فيه فيحه عطيفه ضد النيابة رقم ٥٦٩ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة )

١٦٣

١٢ مارس سنة ١٩٣٤

تسول . المقاب عليه ظاهراً كان أو مستتراً . الفوص في البحر لالتقاط النقرود . تبرئة المتهم مع عدم بيان أن هذا العمل لم يتخذ ستاراً للتسول . بطلان . ( القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ )

المبدأ القانوني

إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بشأن منع التسول تنص على عقاب كل شخص صحيح البنية تبلغ سنه خمس عشرة سنة فأكثر يوجد متسولاً في الطريق العام أو في المحلات العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض العاب أو بيع أى شئ . . ويظهر من صراحة هذا النص أن القانون يعاقب على التسول في الطرق والمحلات العمومية سواء أكان هذا التسول ظاهراً أو مستتراً ، فلا يحول دون اعتبار الشخص متسولاً ما قد يتذرع به من الأعمال لكسب عطف الجمهور . ومتى ثبت أن غرض المتهم الأول هو التسول والاستجداء وأن الأعمال الأخرى التي يأتيها إنما هي ستار لاخفاء التسول وجب توقيف



العقاب . لذلك يتعين على قاضي الموضوع أن يبين في حكمه أن هذه الأعمال غير مقصودة لذاتها وأنها تخفى وراءها غرضاً آخر هو التسول أو أنها أعمال صادقة مقصودة لذاتها وليست ستاراً للاستجداء كما يتعين عليه بيان الواقعة المعروضة عليه بياناً كاملاً حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح فإذا اقتصر الحكم في معرض بيان الواقعة على قوله أن بعض ركاب إحدى المراكب كانوا يلقون نقوداً في البحر إلى المتهمين مقابل أن يغوص الآخرون في المياه وينتشلوا أنفسهم ولم يبين سبب وجود المتهمين في البحر ولا حقيقة موقفهم من الركاب ولا طبيعة العمل الذي قاموا به وهل قصدوا به إلى إخفاء التسول أم لم يقصدوا ولم يرد على ما جاء بالحكم الابتدائي من اعترافهم في محضر ضبط الواقعة بالتسول وما شهد به الشهود من ضبطهم يتسولون . فهذا النقص في بيان الوقائع يعيب الحكم . ولا يجدي مع هذا النقص أن يذكر الحكم أن المحكمة ترى أن الغوص في البحر لا لتقاط النقود هو من قبيل المهارة ونوع من الرياضة وليس تسولاً لأن هذا القول لا ينفي إمكان اتخاذ هذا العمل ستاراً للتسول .

### المحكمة

« من حيث أن يحصل الطعن أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضدهم بأنهم يتسولون بدائرة قسم الميناء بيور سعيد مع أنهم قادرون على العمل والكسب واتخاذ حرفة شريفة يتعيشون منها فقضت محكمة بور سعيد الجزئية بحبس كل منهم خمسة عشر يوماً لثبوت التهمة لديها من

شهادة شاهدين دالة على ضبطهم يتسولون بالظاهر بأداء عمل كاذب ومن اعتراف المتهمين بذلك في محضر ضبط الواقعة ولكن المحكمة الاستئنافية ألغت هذا الحكم وبرت المتهمين وأثبتت في حكمها أن الوقائع المنسوبة اليهم هي أن بعض ركاب إحدى المراكب كانوا يلقون نقوداً في البحر إلى المتهمين مقابل أن يغوص الآخرون في المياه وينشلونها لأنفسهم وأن المحكمة ترى أن هذا العمل هو من قبيل المهارة ونوع من الرياضة وليس تسولاً بالمعنى المعروف فطعنتم النيابة في هذا الحكم على أساس أنه أخطأ في تطبيق القانون لأن طلب المتهمين النقود من الركاب يعد تسولاً أما غطسهم في البحر لا لتقاطها فلا يعد عملاً أو حرفة حقيقية بل هو تظاهر بعمل كاذب . » ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بشأن منع التسول تنص على عقاب كل شخص صحيح البنية يبلغ سنة خمس عشرة سنة فأكثر يوجد متسولاً في الطريق العام أو في المحلات العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض العاب أو بيع أي شئ أو يظهر من صريح هذا النص أن القانون يعاقب على التسول في الطريق والمحلات العمومية سواء أكان هذا التسول ظاهراً أو كان مستتراً فلا يحول دون اعتبار الشخص متسولاً ما قد يذرع به من الأعمال لكسب عطف الجمهور ومتى ثبت أن غرض المتهم الأول هو التسول والاستجداء وإن الأعمال الأخرى التي يأتيناها إنما هي ستار لإخفاء التسول وجب توقيع العقاب لذلك يتعين على قاضي الموضوع أن يبين في حكمه ما إذا كانت هذه الأعمال غير مقصودة لذاتها وأنها تخفى وراءها غرضاً آخر هو التسول أو أنها أعمال صادقة مقصودة لذاتها وليست ستاراً للاستجداء كما يتعين عليه بيان الواقعة المعروضة عليه بياناً كاملاً حتى

يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اقتصر في بيان الواقعة على القول بأن بعض ركاب إحدى المراكب كانوا يلقون نقوداً في البحر الى المتهمين مقابل أن يغوص الأخيرون في المياه وينشأونها لأنفسهم ولم يبين سبب وجود المتهمين في البحر ولا حقيقة موقفهم من الركاب ولا طبيعة العمل الذي قاموا به وهل قصدوا به إلى إخفاء التسول أم لا ولم يرد على ما جاء بالحكم الابتدائي من اعترافهم في محضر ضبط الواقعة بالتسول وما شهد به الشهود من ضبطهم يتسولون . وهذا النقص في بيان الوقائع يعيب الحكم لأنه لا يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون وهو ما تطلبه النيابة في طعنها الحالي أما ما ذكره الحكم بعد ذلك من أن المحكمة ترى أن هذا العمل أي الغوص في البحر لا لتقاط النقود هو من قبيل المهارة ونوع من الرياضة وليس تسولاً فلا ينبغي أن يمكن اتخاذ ستارا للتسول .

« ومن حيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم وإعادة القضية لمحكمة الزقايق الابتدائية للحكم فيها مجدداً من دائرة أخرى .

( طعن على حسن ربحان وآخرين ضد النيابة رقم ٥٧٢ سنة ٤٠٠٠ بالهيئة السابقة )

١٦٤

١٢ مارس سنة ١٩٣٤

قتل عمد . اثبات نية القتل . لا فرق بين أن تكون الوفاة حصلت من جرح في مقتل أو من جرح في غير مقتل .

( المادة ١٩٨ / ١ ع )

المبدأ القانوني

مقضى ثبت لمحكمة الموضوع أن المتهم ضرب المجنى عليه يسكين عدة ضربات قاصداً متعمداً قتله وأن الوفاة حصلت من آثار بعض هذه

الضربات وتسببت عنها فهذا المتهم يكون قاتلاً وعقابه ينطبق حقاً على المادة ١٩٨ فقرة أولى من قانون العقوبات التي لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بنية قتله سواء أكانت الوفاة حصلت من جرح وقع في مقتل أم من جرح وقع في غير مقتل مادامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة . ومتى بين الحكم أركان جريمة القتل من ثبوت نية القتل والطعن بآلة قاتلة وحدث الوفاة من الطعنات فلا يعيبه عدم بيان الجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل مادام أنه يبينها جميعها ونسب حدوثها إلى المتهم .

المحكمة

« بما ان محصل الطعن ان المحكمة أخطأت في تطبيق القانون على الوقائع الثابتة في الدعوى وبيان ذلك ان الثابت من أقوال مفتش الصحة التي اعتمدتها المحكمة ان الجرح الكائن خلف الأذن اليسرى لعبد السلام عبد المعبود القليل هو وحده الذي يعتبر في مقتل أما الجروح الأخرى التي أصيب بها فلا تعتبر كذلك . كما انه ثابت من تقرير الطبيب المشرح للجثة ان الوفاة نشأت عن الجرح الذي بقبضة يد المجنى عليه وبخصوص هذا الجرح ثابت من أقوال الشاهد الأول ( عبد

المنعم على جبر ) انه حدث للمجنى عليه بسبب انه أمسك السكين من يد الطاعن فمع ان المحكمة لم تبين مواقع الضربات التي أصابت في المجنى عليه مقتلاً كما فاتها الرجوع الى أقوال الشاهد الأول فان مؤدى ماتقدم يفيد ان الجرح الذي أخذت الوفاة لم يكن في مقتل وان الطاعن لاشأن له به اما الجرح الذي حدث في مقتل خلف الأذن فلم يسبب الوفاة وعلى ذلك فلاصابات التي وجدت



بالمجنى عليه لم تكن لتؤدي للموت لولا الجرح الذي تسبب فيه المجنى عليه واحداثه لنفسه بعمله وهو الجرح الذي أدى وحده مباشرة للموت ولا شك ان المجنى عليه قد أهمل في علاجه ، وفي هذه الحالة اتفق الشراح على انه لا يمكن اسناد تهمة القتل الى الطاعن وكل ما يمكن أن يسند اليه هو تهمة الضرب المفضي الى الموت مادة ٢٠٠ عقوبات على أن وجود نية القتل أو عدمه ليس بكاف وحده مع انعدام ركن هام في جريمة القتل هو وجود السببية المباشرة بين الاصابة وموت المجنى عليه — ومن هذا يتضح خطأ المحكمة في تطبيق المادة ١٩٨ فقرة أولى من قانون العقوبات مع ان أقصى ما تؤدي بالمتهم نظرية القصد الاحتمالي ان تطبق على فعله المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات أو على أبعد الحدود اعتبار الجريمة المنسوبة اليه شروعا في قتل عمد .

» وبما انه بمراجعة الحكم المطعون فيه تبين ان المحكمة بناء على الأدلة التي طرحت أمامها قد اعتبرت جميع الاصابات التي وجدت بالقتيل ومبينة في الكشف الطبي وفي الصفة التشريحية وفي الحكم حادثة كلها بفعل الطاعن سواء الواقع منها في مقتل أو في غيره ولا شيء منها حدث بفعل المجنى عليه أو باهماله وكذلك بمراجعة أقوال الشاهد الاول (عبد المنعم علي جبر) أمام المحكمة اتضح أنها خالية من نسبة الجرح السادس في الصفة التشريحية ( وهو الجرح الذي أدى الى الوفاة ) الى عمل القتل بل أقواله جاءت دالة على أنه نظر الطاعن يضرب القتل بالسكين والقتيل يضربه بعصا ولا شيء يدل على أن للشاهد أقوالا أخرى أخذت بها المحكمة .

» وبما أن المحكمة اثبتت في الحكم المطعون فيه نية القتل عند الطاعن من استعماله لآلة قاتلة وهي السكين ومن طعنه بها المجنى عليه عمدا عدة

طعنات في مقتل وقررت أن الوفاة حصلت فعلا بسبب هذه الضربات .

» وبما أنه متى ثبتت لمحة الموضوع أن الطاعن ضرب المجنى عليه بسكين عدة ضربات قاصدا ومتعمدا قتله وقد حصلت الوفاة من آثار بعض هذه الضربات ومتسببة عنها يكون قاتلا وينطبق عقابه حقا على المادة ١٩٨ فقرة أولى من قانون العقوبات التي لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي بطبيعته الى وفاته بنية قتله فسواء أكان الموت حصل من جرح وقع في مقتل أو من جرح وقع في غير مقتل متى كانت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة

» وبما ان الحكم اثبت ان الوفاة تسببت عن الجرح الذي أحدثه الطاعن بنية القتل ولم ينسب أى تقصير للمجنى عليه في العلاج في الكشف الطبية حتى يقال بأن الوفاة ليست نتيجة للجرح ولكنها نتيجة للإهمال في العلاج .

» وبما ان الحكم المطعون فيه قد بين بوضوح أركان جريمة القتل من نية القتل والطعن بآلة حادة وحدوث الوفاة فعلا من الطعنات فلا يعيبه عدم بيان الجروح الواقعة في مقتل والواقعة في غير مقتل مادام أنه بينها جميعها ونسب حدوثها لمتهم الطاعن .

( طعن عبد الله حنين المقليل ضد النيابة رقم ٧٨٩ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة )

١٦٥

١٢ مارس سنة ١٩٣٤

١ - دفاع شرعي . شروط التمسك به . ( المادة ٢١٠ عقوبات )

٢ - نية القتل . مسألة موضوعية . متى تدخل محكمة النقض ؟

( المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ نج )

المبادئ القانونية

١ - لا نزاع في أنه يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعي أن يكون معترفا صراحة بما وقع منه وأن يبين الظروف التي أوجأتها إلى هذا الذي



وقع منه ونوع الاعتداء الذي وقع عليه وهل كان على شخصه أو على ماله وهل هو من نوع ما يميز ذلك الدفاع الشرعى . فاذا كان المتهم نفسه قد أنكر بتاتا ما أسند إليه ودار دفاع محاميه على هذا الانكار فان ما جاء على لسان المحامى عرضاً وعلى سبيل الفرض والاحتياط من أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى لا يعتبر دفاعاً جدياً تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه . ولا يقبل من المتهم فى مثل هذه الحالة الطعن على الحكم الصادر عليه بمقولة أنه أغفل الرد على هذا الدفع

٢ - نية القتل مسألة موضوعية بحيث لقاضى الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الدلائل ومتى قرر أنها حاصلة للأسباب التى بينها فى حكمه فلا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا إذا كان العقل لا يتصور إمكان دلالة هذه الأسباب عليها أو إذا كان فيما استنتجته المحكمة فى هذا الشأن من وقائع الدعوى أو ظروفها شطط أو مجافاة لتلك الوقائع .

### المحكمة

« حيث ان الالوجه الاول والثانى والرابع من هذا الطعن تتأخص فى ان الواقعة التى اثبتها الحكم المطعون فيه تؤدى الى ان المجنى عليه اشتبه فى الطاعن مجرد اشتباه وحاول القبض عليه وفضلا عن ان القبض فى ذاته بغير مبرر جريمة فان ما اتاه الطاعن ان هو الا من قبيل الدفاع عن نفسه وحرية وانه على أسوأ الفروض يكون الطاعن قد تجاوز حق الدفاع بحسن نية وهذا التجاوز لا يعدو كونه جنحة منطبقة على المادة (٢٠٥) من قانون العقوبات ويضيف الطاعن الى ما تقدم ان محاميه تمسك لدى المحكمة بحق الدفاع عن المال وظاهر انه قصد الدفاع عن النفس وسواء كان هذا أو ذاك

فان المحكمة لم ترد على هذا الدفاع مما يوجب بطلان الحكم المذكور وتقضه .

« وحيث انه بالرجوع الى محضر جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٣٤ التى حصت فيها المرافعة فى الدعوى الحالية يعلم ان الطاعن عندما سأله المحكمة عما اسند اليه أنكر وقال « كنت حارس القطن ومسكته يسرق بالنهار » وبعد ان ترفع محاميه على اساس انكار التهمة قرر فى ختام مرافعته العبارة الآتية المتهم على فرض انه طعنه ( أى طعن المجنى عليه ) فانه كان يدافع عن ماله وهذا على أسوأ الفروض « وحيث انه مما لا نزاع فيه انه يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعى ان يكون معترفا صراحة بما وقع منه وان يبين الظروف التى الجأت الى هذا الذى وقع منه وهل هذا الاعتداء وقع على شخصه او على ماله وهل فيما حصل له من هذا الاعتداء ما يميز ذلك الدفاع الشرعى فاذا كان المتهم نفسه قد انكر بتاتا ما اسند اليه ودار دفاع محاميه على هذا الانكار فكان ما جاء على لسان المحامى عرضاً وعلى سبيل الفرض والاحتياط من ان المتهم كان فى حالة دفاع شرعى لا يعتبر دفاعاً جدياً تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه . ولا يقبل من المتهم فى مثل هذا الحالة الطعن على الحكم الصادر عليه بمقولة أنه أغفل الرد على هذا الدفع يضاف الى ما تقدم ان الواقعة التى اثبتها الحكم المطعون فيه لا تؤدى على كل حال الى حالة الدفاع الشرعى التى يتمسك بها الطاعن الآن .

« وحيث انه لذلك تكون هذه الالوجه الثلاثة متعينة الرفض .

« وحيث ان حاصل الوجه الثالث ان ظروف الواقعة لا تفيد ان الآلة التى استعملت فى الحادثة كانت كدليل على وجود نية القتل لدى الطاعن بل هى تقطع انه ما كان يقصد من استعمالها سوى

## المبدأ القانوني

إن ولاية المحاكم الأهلية للحكم في الجرائم التي تقع من المصريين والأجانب غير المتمتعين بالامتيازات الأجنبية هي ولاية عامة أصيلة . وكل ما يحد من سلطتها في هذا الشأن جاء على سبيل الاستثناء ، والاستثناء يجب أن يبقى في حدوده الضيقة ولا يصح التوسع فيه أو القياس عاياه ، فتمت رفع المحاكم الأهلية قضية بوصف جنائي يدخل في اختصاصها العام وجب عليها النظر فيها وعدم التخلي عن ولايتها . ولا يغير من ذلك ما قد يكون من الارتباط بين الجريمة المرفوعة إليها وبين جريمة أخرى مرفوعة أمام قضاء آخر لأن النظر في ذلك الارتباط والحكم على نتائجه لا يكون إلا إذا كانت الجرائم المرتبطة ببعضها معروضة أو يمكن عرضها على قضاء واحد . وعلى ذلك فلا يجوز للمحاكم الأهلية أن تحكم بعدم اختصاصها إلا إذا كان الوصف الجنائي الذي رفع إليها يخرج عن ولايتها بموجب نص صريح خاص . والمحاكم الأهلية ممنوعة طبقاً للمادة ١٥ من لائحة ترتيبها والمادة ٦ من الكتاب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة من نظر جرائم التفالس بالتدليس والتفالس بالتقصير في أحوال الافلاس المختلط . فاذا قدمت لها جريمة بهذا الوصف فيجب عليها أن تقرر بعدم اختصاصها بنظرها . أما ما يرتكبه المفلس من الجرائم الأخرى فالنظر فيه من اختصاصها ويجب عليها الفصل فيه . وإذن فاذا قدمت النيابة متهماً بوصف أنه اختلس مال الشركة التي هو وكيلها

أبعاد المجنى عليه عنه وتقاضى عدوانه الذي بدأ منه بغير مبرر قانوني وعليه فالواقعة مما تنطبق عليه المادة ( ٢٠٦ ) من قانون العقوبات .

« وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يعلم أن المحكمة أوردت فيه خاصاً بهذه النقطة العبارة الآتية وهي « وحيث أن نية القتل ثابتة من أن المتهم استعمل آلة قاتلة وهي السكين وطعن بها المجنى عليه في موضع خطر من جسمه فنفذت إلى تجويف الصدر وقد ثبت من الكشف الطبي أن هذه الإصابة يجوز حصولها من الطعن بالآلة حادة كالسكين » .

« وحيث أنه من المتفق عليه أن نية القتل مسألة موضوعية بمحنة لقاضي الموضوع تقديرها بحسب ما يقدم لديه من الدلائل ومتى قرر أنها حاصلة للأسباب التي بينها في حكمه فلا رقابة لمحكمة النقض عليه اللهم إلا إذا كان العقل لا يتصور إمكان دلالة هذه الأسباب عليها أو إذا كان فيما استنتجته المحكمة في هذا الشأن من وقائع الدعوى وظروفها شططاً أو مجافاة لتلك الوقائع وهو مالا وجود له فيما أثبتته المحاكم المطعون فيه اليوم وعليه يكون هذا الوجه واجباً رفضه أيضاً .

( طعن تمام مصلح عبد العال ضد النيابة رقم ٢٩٦ سنة ٤٠٤٠ بالهيئة السابقة )

١٦٦

١٩ مارس سنة ١٩٣٤

اختصاص . ولاية المحاكم الأهلية ولاية عامة أصيلة . الاستثناء .  
من هذه القاعدة يجب أن لا يتعدى حدوده الضيقة .  
جرائم التفالس في أحوال الافلاس المختلط . من اختصاص المحاكم المختلطة . ارتكاب المفلس جريمة نصب واختلاس . اختصاص المحاكم الأهلية . ليس للمحاكم الأهلية أن تتخلى عن اختصاصها للمحاكم المختلطة . ( المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمادة ٦ من الكتاب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة )



وبوصف أنه ارتكب جريمة النصب على بعض البنوك وكان لهذا المتهم تهمة منظورة أمام المحاكم المختلطة وهى التفالس بالتدليس وبالتقصير فان ما يكون من الارتباط بين هذه التهمة الاخيرة وبين تهمة الاختلاس والنصب لا يبرر أن تتخلى المحاكم الاهلية عن الفصل فى هاتين التهمتين لقضاء آخر ليست له ولاية الحكم فيهما .

المحكمة

« من حيث ان محصل الطعن ان الطاعن اشهر افلاسه من المحكمة المختلطة بحكم مؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ واتهمته النيابة المختلطة بالتفالس بالتدليس والتقصير وقبل أن يتم التحقيق القائم معه بشأن ذلك رفعت النيابة العامة الاهلية عايه الدعوى الحالية أمام محكمة بندر طنطا الاهلية فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ اتهمه بأنه بصفته وكيلًا عن الشركة التجارية الصناعية المختلطة اختلاس مبلغ ٨٣٦٧ جنيهًا و ٧٧١ مايا من أموال الشركة المذكورة المسلمة اليه بصفته المذكورة لادارتها وبأنه توصل الى الاستيلاء على مبلغ ٢٩٢٥٧ جنيهًا و ٦٢٧ مايا من البنك الاهلى والبنك الايطالى وبنك مصر وبنك درسدنير باستعماله طرقا احتيالية من شأنها ايهام البنوك المذكورة بوجود واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن ارسل اليها شهادات بوجود كميات من الاقطان والغلال بمخازن الشركة حالة انها لاوجود لها فدفع الطاعن بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هاتين التهمتين لانهما تدخلان فى التهمة المنظورة أمام المحاكم المختلطة وهى التفالس بالتدليس وبالتقصير ولأن المحاكم الاهلية ممنوعة من نظر كل جنائية او جنحة صدرت من مفلس وتكون من اختصاص المحاكم المختلطة

فحكمت محكمة بندر طنطا برفض الدفع وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى وتأيد حكمها استئنافيا فطعن فيه المتهم بطريق النقض للأسباب المتقدمة ولأنه لايجوز أن يحاكم مرتين عن فعل واحد » ومن حيث ان ولاية المحاكم الاهلية للحكم فى الجرائم التى تقع من المصريين والاجانب غير المتمتعين بالامتيازات الاحندية هى ولاية عامة اصلية وكل ما يحد من سلطتها فى هذا الشأن جاء على سبيل الاستثناء والاستثناء يجب أن يبقى فى حدوده الضيقة ولا يصح التوسع فيه أو القياس عليه فتمتى رفعت للمحاكم الاهلية قضية بوصف جنائى يدخل فى اختصاصها العام وجب عايتها النظر فيها وعدم التخلي عن ولايتها ولا يغير من ذلك ما قد يكون من الارتباط بين الجريمة المرفوعة اليها وبين جريمة أخرى مرفوعة أمام قضاء آخر لان النظر فى ذلك الارتباط والحكم على نتائجها لا يكون الا اذا كانت الجرائم المرتبطة ببعضها معروضة أو يمكن عرضها على قضاء واحد وعلى ذلك فلا يجوز للمحاكم الاهلية ان تحكم بعدم اختصاصها الا اذا كان الوصف الجنائى الذى رفع اليها يخرج عن ولايتها بموجب نص صريح خاص » ومن حيث ان المحاكم الاهلية ممنوعة طبقاً للمادة ١٥ من لائحة ترتيبها والمادة ٦ من الكتاب الثانى من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة من نظر جرائم التفالس بالتدليس والتفالس بالتقصير فى أحوال الافلاس المختلط فيجب على المحاكم الاهلية أن تقر بعدم اختصاصها كلما تقدمت لها جريمة بهذا الوصف فقط أما ما يرتكبه المفلس من الجرائم الاخرى فيبقى النظر فيه من اختصاصها ويجب ذليها الفصل فيه .

« ومن حيث ان النيابة قدمت الطاعن للمحكمة الاهلية بوصف انه اختلاس مال الشركة التى هو وكيلها ويوصف انه ارتكب جريمة النصب على



بعض البنوك وهاتان الجريمتان تدخلان في اختصاص المحاكم الاهلية وتختلفان كل الاختلاف مع جرائم النفاكس في الاركان التي يلبنى عايتها كل منها وفي الاشخاص التي تقع عليهم ولا عبرة بما يكون من الارتباط بين هذه الجرائم لان هذا الارتباط لا يبرر ان تتخلى المحاكم الاهلية عن الفصل فيما هو داخل في ولايتها لقضاء آخر ليس له ولاية الحكم في جريمتي الاختلاس والنسب المذكورتين .

(طعن مصطفى حلي افندي عند النيابة رقم ٢٠٦٢ سنة ٣ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة مصطفى محمد بك وركي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك واحمد امين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين وحضور حضرة الاستاذ سليمان بهجت رئيس النيابة)

١٦٧

١٩ مارس سنة ١٩٣٤

١ - قذف الموظفين . حسن النية . معناه . ( المادتان ٢٦١

و ٢٦٢ ع )

٢ - صحة وقائع القذف . مسألة موضوعية

المبادئ القانونية

١ - إن كنهه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يعتقد موجه النقد صحته وأن يقصد به إلى المصلحة العامة لا إلى شفاء الضغائن والاحقاد الشخصية .

٢ - ليس لمحكمة النقض حق مراقبة محكمة الموضوع فيما تثبته من صحة وقائع القذف مادامت الأدلة التي تستند إليها في هذا الإثبات تنتج عقلا ما ارتأته في هذا الشأن .

المحكمة

« من حيث ان النيابة العامة اتهمت الملعون ضد هما بانهما أولا قذفا علنا دولة اسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء بسبب أداء وظيفته بأن اسندا اليه كذبا أمر الوكان صادقا لاوجب احتقاره

عند أهل وطنه بأن رسم الثاني صورة تمثل شخص دولته في زى جندي واقف خلف عامل مصري من عمال شركة ثورنيكر وفقت وقابض باحدى يديه على كتفه واليد الأخرى مرتفعة أعلى رأسه وفيها هراوة وأمام العامل شخص أوروبي قد اغمد خنجر في قلبه والدم يتدفق منه وسلم هذه الصورة للمتهم الأول بصفته رئيسا لتحرير جريدة المشهور الاسبوعية لنشرها فنشرها بعد أن كتب أسفلها ما يفيد أن العامل المذكور استنجد بذلك الجندي فبدلا من أن ينجده سبه وساقه للقسم بدعوى أن دمه لوث ملابس الاوروبي فاسندا لدولته بهذه الصورة والتعليق عليها أنه مهمل أمر العمال المصريين إرضاء للأجانب ولشركة ثورنيكر وفقت - ثانيا - أهانا علنا هيئة نظامية هي مجلس الوزراء بأن رسم المتهم الثاني صورة تمثل اشخاص الوزراء وقدر بطت اعناقهم بحبل مربوط بأخره حجرة ثقيل والعام الجديد يركلهم بقدمه ويقذف بهم في الهاوية وسلم هذه الصورة للمتهم الأول بصفته رئيسا لتحرير الجريدة المذكورة لنشرها فنشرها تحت عنوان الوزراء بين عامين وكتب أسفلها على لسان العام الجديد . ( أبعد عني بقى بغمك خليني أفوق ما اثقل دمك ) - ومحكمة جنائيات مصر حكمت ببراءة المتهمين مما نسب اليهما فرفعت النيابة الطعن الحالي للأسباب الآتية .

عن التهمة الاولى

« ومن حيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن ان الحكم المطعون ذهب الى ان الواقعة التي تمثلها الصورة موضوع التهمة الاولى مسندة الى الحكومة وليست الى شخص دولة صدقي باشا واستدلت على ذلك بأن التحقيقات خالية مما يشير أي لوم لشخصه في شكايات العمال ولكن إلى نسبة وجود دولته على رأس الحكومة لا ينبغي أن الوقائع

الواردة بالصورة اسندت لدولته فوق القذف عليه ولو أراد المصور أن يمثل الحكومة لكان بوسعها أن يرمز لها بجندى أيا كان إلا أنه تعمد أن يحمل هذا الجندى ملامح صدقي باشا واسمه مذكور صراحة في التعليق ومتى كان مدلول الصورة ظاهرا لا يحتمل اللبس فلا يسال المتهم أن يتنصل منه بدعوى أنه لم يكن يقصده أما خلوشكاوى العمال من توجيه أي لوم لدولة صدقي باشا فسبب من اسباب مسؤولية المتهمين إذ أنه قاطع في أن إسناد هذه الوقائع لدولته لا يستند الى سبب صحيح لاسيما وأنه غير مختص بالنظر في شكايات العمال

« ومن حيث ان هذه المحكمة ترى كما رأت محكمة الموضوع أن ما جاء بالصورة موضوع التهمة الأولى يقصد منه المصور تمثيل حكومة صدقي باشا لا شخص صدقي باشا وهي من قبيل الرمز للجسم بأهم عضويه يؤيد ذلك الالباس العسكري الذي يحمله صدقي باشا في الصورة والهرادة التي رفعها مما يدل على ان المصور إنما يقصد تمثيل الساطة التنفيذية التي يرأسها صدقي باشا أما ما تقوله النيابة من أنه لو أراد أن يمثل الحكومة لكان في وسعه أن يرمز لها بجندى أيا كان ولكنه تعمد أن يحمل هذا الجندى ملامح صدقي باشا وذكر اسمه في التعليق على الصورة - ما تقوله النيابة بشأن ذلك غير وجيه لأن الرمز بجندى أيا كان لا يبرز تماما الفكرة التي يقصدها المصور من تمثيل الحكومة وتوجيه النقد اليها. » ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان الحكم المطعون فيه ذهب الى ان الاهمال الذي قصد المتهم الأول تصويره هو من الافعال السلبية التي لا تيسر اظهار معناها بطريق الرسم الا بأفعال ايجابية كلافعال التي ظهرت في الصورة موضوع التهمة الاولى وسامت المحكمة بان هذه الافعال تفيد ان الحكومة تعاون الشركة على الفتنك بعمالها الا انها

اباحت ذلك بدعوى انه تصوير ما كان لاهمال الحكومة من الأثر الضار بمصاحبة العمال على الوجه الذي اعتقد هذا المتهم بصحته في ضميره وقد أخطأت المحكمة في القول بان الافعال السلبية يتعذر اظهار معناها بطريق الرسم الا بأفعال ايجابية فقد كان بوسع المصور أن يصور الجندى المهمل في صورة سلبية كأن يرسمه مستغرقا في النوم مثلا - فضلا عن ان المحكمة اخطأت في مجارة المتهم في انه قدر الفكرة التي اراد ابرازها تقديرًا كافيًا مع ان مطالب العمال التي رفعت للشركة في ١٤ ابريل سنة ١٩٣٣ ووصلت اليه بعد ذاك تحتاج لتحقيق لا يتسع له الوقت الذي انقضى بين رفع هذه المطالب للشركة وبين ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٣ تاريخ نشر الصورة فضلا عن ان المصلحة العامة لا تخدم بنشر هذه الصورة في الوقت الذي طرحت فيه المطالب تحت نظر الجهة المختصة اذا صبح انها وصلت اليها فملا .

« ومن حيث ان الصورة موضوع التهمة لا تفيد ان الحكومة تساعد الشركة على الفتنك بعمالها وكل ما يؤخذ منها ان الحكومة لا تريد أن تتدخل بين الشركة وعمالها وانها بدلا من اجابة صوت الاستغاثة الصادر من العمال تسوقهم الى قسم البوليس الأمر الذي يصور تماما ما اثبتته المحكمة من وقائع النزاع بين الشركة والعمال اذ ذكرت في حكمها انه ثبت لديها ان لفيفا من العمال قصدوا الى وزارة الداخلية لرفع شكاياتهم لوزيرها فلم يظفروا بمقابلته لتغيبه عن الديوان بسبب مرضه فذهبوا الى مكتب العمل المختص بالتوفيق بين ارباب الشركات وعمالهم في المنازعات التي تحصل بينهم وبعد ان بسطوا له شكواهم صرفهم من عنده واعد اياهم بالسعي لدى الشركة في تحقيق مطالبهم ثم ذهبوا الى وزارة الاشغال المختصة بمقتضى عقد



الالتزام بالاشراف على اعمال الشركة وطلبوا مقابلة وزيرها فارجأهم باسان سكرتيه الى ما بعد ثلاثة ايام وقد رجعوا اليه في هذا الميعاد فلم يظفروا بمقابله ايضا وقد كانوا ذهبوا قبل ذلك مرتين اثنتين بعد المرة الاولى الى مكتب العمل المشار اليه لمعرفة نتيجة المسعى الذي وعدهم به مدير دفاجبهم في المرة الاخيرة اجابة فهموا منها انه تخلى عن معاونتهم اذ صرح لهم انه لم ينجح في هذا المسعى وانه لذلك يكل اليهم معالجة نزاعهم مع الشركة بانفسهم وقد حصل انهم في المرة الاخيرة التي كانوا طائدين فيها من وزارة الاشغال الى محل نقابتهم ان اعتراضهم رجال البوليس وفرقوا جموعهم بالقوة والضرب الذي ترك ببعضهم اثر جروح وقد حصت هذه الوقائع جميعها قبل التاريخ الذي نشرت فيه الصورة موضوع التهمة وليس في تلك الصورة ما يزيد على الوقائع المذكورة ولا محل بعد ذلك لاقتراح النيابة تصوير الجندي مستغرقا في النوم لان هذا الوضع لا يؤدي المعنى الذي قصد اليه المصور والذي ثبت من الوقائع اماماتنعيه النيابة العامة على المحكمة من انها اخطأت في مجارة المتهم في انه قدر الفكرة التي اراد ابرازها تقدير كافي مع ان مطالب العمال التي رفعت للشركة في ١٤ ابريل سنة ١٩٣٣ ووصات اليه بعد ذلك تحتاج لتحقيق لا يتسع له الوقت الذي انقضى بين رفع هذه المطالب للشركة وبين ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٣ تاريخ نشر الصورة فضلا عن ان المصاحبة العامة لا تخدم بنشر هذه الصورة في الوقت الذي طرحت فيه المطالب تحت نظر الجهة المختصة ماتنعيه النيابة في هذا الشأن لا محل له لان حسن النية في جريمة قذف الموظفين ليس الا ان يعتقد موجه النقد صحته وان يقصد منه الى المصلحة العامة لاشقاء الضغائن والاحقاد الشخصية وقد اثبت الحكم المطعون فيه ان الفعل الذي ارتكبه المتهمان ان هو الا

نقد مباح لما تبين من ان توجيهه للحكومة كان عن ذلك الفعل الذي اعتقدا في ضميرهما صحته وانهما قدرا هذه الصحة تقديرا كافيا لاثبات ان هذا النقد كان يباعث حسن النية واردة خدمة المصلحة العامة لا يباعث التشهير وتري هذه المحكمة ان ما استنتجته محكمة الموضوع في هذا الشأن لا يتنافى مع الثابت في الصورة وفي الوقائع التي بينت في الحكم .

«ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان محكمة الموضوع اخطأت في القول بان الصورة موضوع التهمة الاولى ليست الا نقدا مباحا وجه الى الحكومة من المتهمين بعد ان اعتقدا في ضميرهما صحته وقدراه تقديرا كافيا ولم يقصد اذنه الا خدمة المصلحة العامة والمحكمة النقض طبقا لما استقر عليه الرأي فقها وقضاء الرقابة على محكمة الموضوع في جرائم النشر فلها ان تعطى الالفاظ والعبارات موضوع التهمة المعنى الحقيقي حسبما ترى ولو كان ذلك على خلاف ما رآته محكمة الموضوع كما ان لها ايضا ان تستخلص حقيقة ما يرمى اليه المتهم وقصده مما نشر ولذلك تحتكم النيابة لمحكمة النقض لتضع الأمور في نصابها وتكيف الواقعة التكييف السليم باعتبارها قد فاموجها الدولة اسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء بسبب أداء وظيفته اسند فيه لدولته أمر غير صحيح وخارج عن عمل وظيفته ولم يكن الدافع لهذا الاسناد هو خدمة المصلحة العامة وانما ارضاء شهوة حزبية .

«ومن حيث انه لا نزاع في ان الصورة موضوع التهمة الاولى تتضمن قذفا لكونه غير موجه لشخص صدقي باشا بل للحكومة صدقي باشا كما تقدم القول اسند اليها المصور انها تهمل امر العمال ولا تقوم بالواجب عليها ازاء شركة ثورنيكروفت التي يشكو العمال ارهاقها اياهم وهذا الطعن لا عقاب عليه لان المتهمين اثبتنا حسن نيتهم في توجيهه



للحكومة كما أثبتت المحكمة الموضوع صحة الوقائع التي تضمنتها تقدما وليس لمحكمة النقض حق مراقبة محكمة الموضوع فيما تثبته من صحة وقائع القذف ما دام ان الأدلة التي تستند عليها في هذا الاثبات تنتج عقلا ما ارتأته في هذا الشأن .

### التهمة الثانية

« ومن حيث ان محصل الوجه الرابع ان المحكمة حكمت ببراءة المتهمين من التهمة الثانية بدعوى ان الصورة موضوع هذه التهمة ما هي الا اظهار للبغض الذي يخالف صدور المتهمين ورجال الوفد نحو الوزارة وهذا لاعتقادنا اننا لان اظهار مثل هذا البغض لا يعتبر بذاته اهانة الا اذا حصل بكيفية تؤدي الى الوراية بالكرامة والشرف وهذا ما لا يؤدي اليه فعل المتهمين اذ هو عبارة عن اظهار هذه النية بصورة من الصور الداخلة في المدلولات المادية بكلمة السقوط التي جرى العرف على استعمالها في التعبير عن تنحي الوزارة عن كراسي الحكم وقد اخطأت المحكمة في القول بان تصوير اعضاء مجلس الوزراء وقد ربطت اعناقهم بحبل مربوط باخره حجر ثقيل والعام الجديد يركلهم بقدمه ويقذف بهم في الهاوية تصوير غير مزرب بالشرف والكرامة كما اخطأت في اباحة التعبير بلفظة السقوط في تمنى تنحي الوزراء عن كراسي الحكم خلافا لما حكمت به محكمة النقض في ٦ مايو سنة ١٩١١ .

« ومن حيث ان الصورة موضع التهمة الثانية تظهر الوزراء وهم يريدون بلوغ قمة شاهقة فلم يبلغوها لان من على القمة لا يريدون ولا يريدهم وليست تلك القمة الا العام الهجري الجديد ومعنى ذلك ان المصور لا يريد ان يحمل العام الجديد والوزراء في الحكم وليس في ذلك اهانة للوزراء ولا مساس بشخصهم ولا خدش لشرفهم وكرامتهم اما السلسلة التي

تنتظمهم فليست الحبل الذي يشد وثاقهم كما فهمت النيابة وانما هي الرابطة تجمعهم عند تخليهم جملة عن الحكم .

( طعن النيابة ضد عمر عزى افندي وآخر رقم ٣٧٩ سنة ٤٠٣ رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والعزة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومصطفى محمد بك وزكي برزي بك واحمد امين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين وحضور حضرة الاستاذ محمد جلال صادق رئيس النيابة )

١٦٨

١٩ مارس سنة ١٩٣٤

- ١ - حكم . عدم استيفاء الشروط التي تقوم عليها الجريمة .  
قصور مبطل . ( المادة ١٤٩ تج )
- ٢ - نصب . متى توافر هذه الجريمة ؟ ( المادة ٢٩٣ عقوبات )
- ٣ - تنبيه نزع الملكية وتسجيل هذا التنبيه . التصرف في العقار المراد نزع ملكيته . لاعتقاد ( م ٢٩٣ ع ) .

### المبادئ القانونية

١ - ان عدم النص في وصف التهمة على استيفاء الشروط التي تقوم عليها الجريمة كاف بذاته لهدم تلك الجريمة . فجريمة النصب بطريق الاحتيال القائمة على التصرف في مال ثابت ليس ملكا للتصرف ولاله حق التصرف فيه لا تتحقق الا باجتماع شرطين - الاول - ان يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للتصرف - والثاني - الا يكون للتصرف حق التصرف في ذلك العقار . فالأقتصار في وصف التهمة على القول بأن زيدا ارتكب نصبا بأن تصرف في عقار ليس له حق التصرف فيه لا يجعل من التهمة جريمة معاقبا عليها قانونا .

٢ - ان قانون المرافعات الاهلي لم ينص ( كما نص قانون المرافعات المختلط في المادة ٦٠٨ منه ) على أن تسجيل تنبيه نزع الملكية يمنع المدين من التصرف في العقار المراد نزع ملكيته .

فخرية المدين في التصرف في العقار المنزوعة ملكيته باقية له حتى بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية. على أن البطلان المترتب على منع التصرف في القانون المختلط بطلان نسبي ولا يستفيد منه إلا الأشخاص الذين ذكرهم القانون في المادة ٦٠٨ مرافعات. وهذا البطلان يزول إذا قام من اشترى من المدين بايداع مبلغ يكفي لوفاء الدين وملحقاته قبل اليوم المعين للبيع. وعلى ذلك فمن باع آخر أطياناً محجوزاً عليها وتحت إجراءات نزع الملكية لا يمكن أن يؤخذ على ذلك جنائياً. وكل ما يمكن أن ينسب إليه هو أنه ارتكب تدليساً مدنياً لا يعاقب عليه إلا إذا أمكن أن تتوفر في فعله أركان جريمة أخرى من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات.

### المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الثاني من أوجه الطعن أن الواقعة غير معاقب عليها لأن الذي نسب إلى الطاعن هو أنه باع أرضاً ليس من حقه التصرف فيها ولكنه دفع التهمة بأن التصرف لم يكن بيعاً وإنما كان عقد مبادلة وقد حكم أخيراً بفسخه وقدم الطاعن لمحكمة الموضوع ما يثبت ذلك غير أنها لم تشر إليه في الحكم.

« ومن حيث أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى أن التهمة التي اسندت إلى الطاعن هي أنه في يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٧ توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبالغ ٦٥٠ جنيتها من مرسى على اسماعيل وذلك بأن باع له ١٣ فدانا ليس من حقه التصرف فيها بأي نوع من التصرفات لأنها كانت محجوزاً عليها وتحت إجراءات نزع الملكية من ١٥ مايو سنة ١٩٢٧ وقد تم هذا التصرف اضراً بالمشترى.

« ومن حيث أن هذه الصيغة تشف عن أن التهمة المسندة إلى الطاعن هي النصب بطريق الاحتيال القائم على التصرف في مال ثابت ليس ملكاً للمتصرف ولا له حق التصرف فيه وبحسب ما نصت عليه المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات لا تتحقق جريمة النصب بهذا الوصف إلا باجتماع شرطين (الاول) أن يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للمتصرف (والثاني) ألا يكون للمتصرف حق التصرف في ذلك العقار. وبالرجوع إلى وصف التهمة المسطور بديباجة الحكم المطعون فيه يرى أنه لم يرد فيه ذكر للشرط الأول مطاقاً بل اكتفى بالقول بأن الطاعن لم يكن من حقه التصرف في العقار بأي نوع من التصرفات.

« ومن حيث أن عدم النص في وصف التهمة على استيفاء الشروط التي تقوم عليها الجريمة كاف بذاته لهدم تلك الجريمة كما أن اغفال الحكم القاضي بالادانة النص على ثبوت استكمال هذه الشروط يمد نقصاً في بيان الواقعة يعيب الحكم ويوجب بطلانه غير أن هذه المحكمة ترى مع ذلك أن تبحث فيما إذا كان الشرط الثاني متوفراً أو غير متوفر « ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ الطاعن بأنه تصرف في العقار وهو يعلم أنه قد شرع في نزع ملكيته لمديونية مالكه الأصلي طاحان حميده وقال أنه لم يكن له حق التصرف في تلك الظروف. وهذا القول لا يستند إلى نص في القانون ولا صحة له في الواقع. ذلك بأن قانون المرافعات الاهلي لم ينص كما نص قانون المرافعات المختلط في المادة ٦٠٨ منه — على أن تسجيل تنبيه نزع الملكية يمنع المدين من التصرف في العقار المراد نزع ملكيته — فخرية المدين في التصرف في العقار المنزوع ملكيته باقية له حتى بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية. على أن البطلان المترتب على منع التصرف في القانون المختلط بطلان نسبي ولا يستفيد

منه الا الاشخاص الذين ذكرهم القانون في المادة ٦٠٨ من قانون المرافعات وهذا البطلان يزول اذا قام من اشترى من المدين بايداع مبلغ يكفى لوفاء الدين وملحقاته قبل اليوم المعين للبيع . « ومن حيث انه مما تقدم يبين انه لا يمكن

ان ينسب الى الطاعن انه تصرف في عقار ليس له حق التصرف فيه وذلك حتى بفرض انه هو الذى اتخذت ضده شخصيا اجراءات نزع الملكية مع ان عبارة الحكم المطعون فيه تقيد غير ذلك وكل ما يمكن ان ينسب اليه هو انه ارتكب تدليسا مدنيا لا يتناول قانون العقوبات بعقاب الا اذا أمكن ان ينسب اليه من طريق آخر انه ارتكب نصبا — لا بطريق التصرف في عقار غير مملوك له ولا له حق التصرف فيه بل باستعمال طرق احتيالية ولكن هذا الوصف لم ترفع به الدعوى الحالية فليس من شأن هذه المحكمة التعرض له .

« ومن حيث انه مما تقدم يرى ان الجريمة المرفوع بها الدعوى الحالية مهدومة الاساس من كل وجه وانه لذلك يتعين نقض الحكم وبراءة الطاعن مما اسند اليه مع حفظ حق المدعى المدنى في مقاضاة الطاعن مدنيا بشأن ما عساه يكون قد ارتكبه ضده من التدليس المدنى .

(طعن عبد المجيد صبرى ضد النيابة رقم ٤٨٦ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة عدا حضرة الاستاذ سليمان بهجت رئيس النيابة بدلا من الاستاذ محمد جلال صادق )

١٦٩

١٩ مارس سنة ١٩٣٤

طعن . التقرير به من محام بيده توكيل عام . عدم النص صراحة على حق الطعن بطريق النقض . عدم قبول الطعن شكلا .

( المادة ٢٢٩ نـج )

المبدأ القانوني

إذا تولى التقرير بالطعن محام وكان التوكيل الذى

بيده مبدوء بصيغة التعميم فى التقاضى (ad litem) ولكنه بعد ذلك خصص بنص صريح أمورا معينة أجاز للوكيل القيام بها بالنيابة عن الموكل ولم يذكر بين هذه الأمور الطعن بطريق النقض فان مفهوم هذا أن ما سكت التوكيل عن ذكره فى معرض التخصيص يكون خارجا عن حدود الوكالة . ويكون من المتعين عدم قبول مثل هذا الطعن شكلا .

المحكمة

« من حيث ان النيابة طلبت عدم قبول الطعن شكلا لانه عمل بمعرفة محام بيده توكيل عام مع ان الطعن بطريق النقض يجب ان يحصل اما بمعرفة الطاعن شخصيا واما بواسطة محام بيده توكيل خاص بذلك او مفوض له فى توكيله العام بالطعن بالنقض بنص خاص .

« ومن حيث ان الطاعنين فى هذه الدعوى لم يقررا بالطعن بشخصهما وانما الذى تولى التقرير بالطعن نيابة عنهما هو محام موكل منهما ومودع توكيله بملف الدعوى وبالاطلاع على هذا التوكيل تبين انه مبدوء بصيغة التعميم فى التقاضى (ad litem) ولكنه بعد ذلك أخذ يخصص أمورا معينة أجاز للوكيل القيام بالنيابة عن الموكلين بنص صريح ولكنه لم يذكر بين هذه الأمور الطعن بطريق النقض ومفهوم هذا ان ما سكت التوكيل عن ذكره فى معرض التخصيص خارج عن حدود الوكالة . ولذلك يتعين عدم قبول الطعن شكلا . (طعن نعيمه محمد سليمان وآخر ضد النيابة رقم ٧٦ منه ٤ ق بالهيئة السابقة )



السنة الرابعة عشرة

فهرست القسم الأول

العدد التاسع

رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		( ١ ) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية
١٥٢	أول مارس ١٩٣٤	اثبات . سلطة قاضي الموضوع في استخلاص واقعة الدعوى . مداها .
١٥٣	» » ٨	تعهد . الرضاء الصحيح . المقصود منه . ( المادة ١٢٨ مدني )
١٥٤	» » ٢٢	استئناف . قيد الدعوى في الجدول . مدة الثماني والاربعين ساعة تكون سابقة على بدء الجلسة . المراد بلفظة الجلسة الواردة بالمادة ٣٦٣ مرافعات .
١٥٥	» » ٢٢	حرية الافراد . وجوب احترامها . حد ذلك . المسوغ الشرعي لتقييدها . حق محكمة النقض في مراقبة قيام هذا المسوغ وعدم قيامه . ( المواد ١٥ تج و ٢٤٢ ع و ٤ و ٥ من الدستور )
١٥٦	» » ٢٢	دعوى بطلان التصرف . ابطال تصرف لكونه مشوباً بالتدليس . رفع الدائن دعوى بدينه على المبطل تصرفه . تدخل الصادر له التصرف المبطل في هذه الدعوى . احتجاج الدائن والمتدخل كل منهما بصورية دين الآخر وصحة دينه هو . القضاء برفض ادعاء المتدخل . قضاء في الصحيح من موضوع دعوى التدخل من صحة الدين أو صورته . اكتساب هذا القضاء قوة . الشيء المحكوم به مع وروده في أسباب الحكم فقط .
١٥٧	٢٢ مارس ١٩٣٤	١ - خبراء . طاب تعيين خبير لفحص حساب . لالزام (المادة ٢٢٣ مرافعات) - ٢ . حكم . استيفاء المحكمة دليله في أسبابها . استطرادها لذكر عبارة لاعلاقة لها بجوهر هذه الأسباب . الخطأ في هذا الاستطراد . لانقض .
		( ٢ ) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية
١٥٨	٥ مارس ١٩٣٤	اعتراف . تهم . بحثه . موضوعي ( ٢٢٩م و ٢٣١ تج )
١٥٩	» » ٥	١ - صحافة . رئيس التحرير . مناط مسئولية - ٢ - سب واهانة . عدم جواز اثباتهما بعد تعديل المادة ٢٦٥ ع ( المادتان

## العدد التاسع

## فهرست القسم الأول

## السنه الرابعه عشره

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
١٥٩ و ٢٦٥/٢ ع) - ٣ - القصد الجنائي في جرائم السب والاهانة . متى يتوافر ؟ ( المادة ٢٦٥ ع )			
قائد سيارة . مسؤوليته عن الاصابة الناشئة عن فعله . مناطها . (المادتان ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات ولائحة السيارات الصادرة في ١٦ يولييه سنة ١٩١٣ )	١٢ مارس ١٩٣٤	٣٨٦	١٦٠
وصى . حقه في طلب التعويض بصفته وصياً على قاصر بدون إذن المجلس الحسبي	» » »	٣٨٨	١٦١
١ - تفتيش رجال الضبطية منزل أحد الافراد . بغير إذن النيابة . بطلانه وبطلان الحكم المؤسس عليه - ٢ - محضر التفتيش . الدفع ببطلانه . هو من النظام العام ( المادتان ٥ و ١٨ تج )	» » »	٣٩١	١٦٢
تسول . العقاب عليه ظاهراً كان او مستترا . الغوص في البحر لا لتقاط النقود . تبرئة المتهم مع عدم بيان ان هذا العمل لم يتخذ ستارا للتسول . بطلان . ( القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ )	» » »	٣٩٣	١٦٣
قتل عمد . اثبات نية القتل . لافرق بين ان تكون الوفاة حصلت من جرح في مقتل أو من جرح في غير مقتل ( المادة ١٩٨/١ ع )	» » »	٣٩٥	١٦٤
١ - دفاع شرعى . شروط التمسك به ( المادة ٢١٠ عقوبات ) - ٢ - نية القتل . مسألة موضوعية . متى تتدخل محكمة النقض ؟ ( المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تج )	» » »	٣٩٦	١٦٥
اختصاص . ولاية المحاكم الاهلية ولاية عامة أصيلة . الاستثناء من هذه القاعدة يجب ان لا يتعدى حدوده الضيقة . جرائم التفالس في احوال الافلاس المختلط . من اختصاص المحاكم المختلطة . ارتكاب المفلس جريمة نصاب واختلاس . اختصاص المحاكم الاهلية . ليس للمحاكم الاهلية ان تتدخل عن اختصاصها للمحاكم المختلطة ( المادة	١٩ مارس ١٩٣٤	٣٩٨	١٦٦

العدد التاسع      فهرست القسم الأول      السنة الرابعة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمادة ٦ من الكتاب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة )			
و ١ - قذف الموظفين . حسن النية . معناه . ( المادتان ٢٦١ ٢٦٢ ع ) - ٢ - صحة وقائع القذف . مسألة موضوعية	١٩ مارس ١٩٣٤	٤٠٠	١٦٧
١ - حكم - عدم استيفاء الشروط التي تقوم عاينها الجريمة . قصور مبطل . ( المادة ١٤٩ تج ) - ٢ - نصب . متى تتوافر هذه الجريمة ( المادة ٢٩٣ عقوبات ) - ٣ - تنبيه نزع الملكية وتسجيل هذا التنبيه . التصرف في العقار المراد نزع ملكيته . لآعقاب ( م ٢٩٣ ع )	»   »   »	٤٠٣	١٦٨
طعن . التقرير به من محام بيده توكيل عام . عدم النص صراحة على حق الطعن بطريق النقض . عدم قبول الطعن شكلا . ( المادة ٢٢٩ تج )	»   »   »	٤٠٥	١٦٩



## القسم الثاني

## قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٣١٤

١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣

- ١ - تسجيل تنبيه نزع ملكية . تسجيل حكم نزع الملكية .  
رغم مضي ١٦٠ يوما . محل محله . تصرف المدين .  
بعد تسجيل حكم نزع الملكية . بطلانه .
- ٢ - الحائز للعقار . الواجب اعلانه باجراءات نزع الملكية .  
شرطه سبق التصرف قبل تسجيل التنبيه .
- ٣ - تنبيه نزع ملكية . تسجيله . مانع من تصرف المدين في العقار

## المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان القانون يقضى ببطلان مفعول تسجيل تنبيه نزع الملكية إذا مضي أكثر من مائة وستين يوما ولم يكن صدر حكم نزع الملكية وتسجيل . إلا أن تسجيل هذا الحكم بعد ذلك يحل محل تسجيل التنبيه ويقوم مقامه فان تصرف المدين في العين المنزوع ملكيتها بعد صدور الحكم وتسجيله فيكون تصرفه باطلا ولا يكون للتصرف إليه أن يتمسك بأنه كان أمام تسجيل باطل إذ لا معنى لايجاب تسجيل الحكم بعد تسجيل التنبيه إلا أن تكون له نفس النتائج . وإلا كان إيجاب تسجيله عبثاً والقانون لم يكتف بمجرد صدور الحكم في تلك المدة بل أوجب تسجيله أيضا فيها لنفس العلة التي أوجب تسجيل التنبيه وهي اعلان الغير بأن المدين لا يملك التصرف في العين .

٢ - إن الحائز للعقار الذي يجب على الدائن قبل الشروع في اجراءات نزع الملكية التنبيه

عليه بدفع الدين أو بالتخلي عن العقار هو من آل اليه العقار بعقد سابق على تسجيل تنبيه نزع الملكية . فكل تصرف حاصل بعد التنبيه وتسجيله يكون باطلا ويكون للدائن طالب نزع الملكية أن يتجاهله ويسير في اجراءاته ضد المدين كما لو كان لم يصدر منه أى تصرف ٣ - لا يمكن أن يستنتج من اقتصار المادة

٥٤٥ مرافعات على انه يترتب على تسجيل التنبيه الحاق الثمار بالعقار وسكوتهما عن النص على حرمان المدين من التصرف في نفس العقار أن الشارع أراد أن يطلق للمدين حريته في التصرف في العين رغم التنبيه عليه بنزع ملكيتها وتسجيل هذا التنبيه لأنه لو كان يريد ذلك لما كان هناك معنى لايجاب تسجيل التنبيه المذكور إذ ان التسجيل لم يشرع الا لاختار الغير بالخطر الذي يتهددهم من تصرفات الشخص المقصود بالتسجيل فيما يتعلق بالعين موضوع التسجيل ولا يكون لهذا الأخطار عمل اذا كان يمكن للمدين التصرف في العين رغم حصوله كما أنه من غير المعقول أن يغفل الشارع يد المدين عن التصرف في الثمار ويطلقها في التصرف في نفس العقار . ومجرد عدم زوال ملكية المدين بتسجيل حكم نزع الملكية لا ينبئ عليه أن يبقى له حق التصرف الى أن يزول ملكه بحكم مرسى المزاو لأن علة منع المدين من التصرف على أثر تسجيل

التنبيه ليس ان المدين زالت ملكيته أو ان الدائن نازع الملكية اكتسب بالتسجيل حقا عينيا على العين بل لان المدين يصبح محجورا عليه فيما يتعلق بالعين المطلوب نزع ملكيتها فيفقد أهلية التصرف فيها حفظاً لحقوق الدائنين حتى لا يسقط ماتم من اجراءات نزع الملكية بسبب التصرف للغير ويضطر الدائنون الى تجديدھا في وجه من حصل اليه التصرف

المحكم

« حيث ان المستأقنين رفعوا هذه الدعوى بأنهما اشتريا ١٦ سهما و ١٠ قراريط و أفدنه منزوعة ملكيتها من ورثة احمد حسن أبو الليل بناء على طلب زكي جرجس وذلك بحكم مرسى مزاد في ٢٦ مايو سنة ١٩٣١ ثم ظهر لهما أن احمد بك عمر بصفته ينزع ملكية ٣ أفدنه باعتبارها مملوكة لمدينه الشيخ ابراهيم خليل حمد الذي اشتراها من احمد حسن أبو الليل بمقدم سجل في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٥ ورهنها اليه في ١٨ مارس سنة ١٩٢٦ وان كل ما كان يملكه احمد حسن أبو الليل هو ١٦ سهما و ١٠ قراريط و ١١ فداناً طلب زكي جرجس نزع ملكيتها ثم استحق فيها ١٢ قيراطا و ٣ أفدنه أثناء اجراءات البيع ثم قصر هو طلب البيع على ١٦ سهما و ١٠ قراريط و أفدنه و رسا مزاده على المستأقنين وتبقى للمدين ١٢ قيراطا و ١ فدان فقط وبذلك يكون بيعه ٣ أفدنه الى ابراهيم خليل حمد يتضمن ١٢ قيراطا و ١ فدان مما رسا مزاده على المستأقنين وقد اشتراها ابراهيم خليل حمد المذكور بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية وتسجيل حكم نزع الملكية فشرأوه باطل و طلبا بناء على ذلك الحكم لهما باستحقاقهما الى ١٢ قيراطا و ١ فدان شيوعا في ١٦ سهما و ١٠ قراريط و أفدنه شيوعا في ١٦ سهما و ١٠ قراريط و ١ فداناً و الغاء اجراءات نزع الملكية الحاصلة على هذا القدر بناء على طلب

احمد بك عمر بصفته واحتياطيا الحكم بالزام زكي جرجس برد ثمن هذا القدر وقدره ٢٢٥ جنيتها. « وحيث ان دفاع المستأنف عليهم يتلخص في أن القانون لم يقض بغل يد المدين عن التصرف في العين بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية فضلا عن ان تسجيل هذا التنبيه مقط بعدم تسجيل حكم نزع الملكية في محر ١٦٠ يوم مطبقا للمادة ٥٤٠ من افعات و فضلا عن ان اجراءات البيع للمستأقنين كلها باطلة قبل الشيخ ابراهيم خليل حمد لعدم اعلانه بها بصفته حائزا للعقار الجاري نزع ملكيته .

« وحيث ان المستأقنين لم يردا الاعن الدفع الأول الخاص بغل يد المدين على أثر تسجيل تنبيه نزع الملكية ولم يتكلموا عن الدفعين الآخرين الخاصين بسقوط تسجيل التنبيه وبطلان اجراءات البيع .

« وحيث انه يجب بحث الدفع الثاني أولا لانه اذا صح ان تسجيل التنبيه سقط لم يبق محل لبحث الدفع الأول .

« وحيث انه فيما يتعلق بسقوط تسجيل التنبيه فان المادتين ٥٤٠ و ٥٥٩ من افعات نصتا على وجوب تسجيل تنبيه نزع الملكية وحكم نزع الملكية في قلم كتاب المحكمة الابتدائية ونصت المادة الاولى منهما على أنه اذا لم يسجل حكم نزع الملكية في محرماية وستين يوما من تاريخ تسجيل التنبيه يبطل هذا التسجيل الأخير ويؤثر قلم الكتاب بذلك من تلقاء نفسه على هامش تسجيل التنبيه .

« وحيث ان الغرض من ذلك هو حث الدائن على السير في اجراءات دعوى نزع الملكية وعدم ترك المدين تحت رحمته مدة طويلة والمفروض هنا أنه اذا مضى أكثر من مائة وستين يوما ولم يكن صدر حكم نزع الملكية وتسجل يبطل مفعول تسجيل التنبيه بحيث اذا تصرف المدين في العين ينفذ تصرفه ولا يحتج على المشتري



بتسجيل التنبيه .

« وحيث ان الأمر يكون بعكس ذلك اذا كان المدين رغم تأخير تسجيل حكم نزع الملكية أكثر من مائة وستين يوماً لم يتصرف في العين إلا بعد صدور هذا الحكم وتسجيله فان تسجيل الحكم في هذه الحالة يحل محل تسجيل التنبيه ويقوم مقامه ولا يكون للمتصرف اليه أن يتمسك بأنه كان أمام تسجيل باطل ولا معنى لايجاب تسجيل الحكم بعد تسجيل التنبيه الا أن تكون له نفس النتائج والا كان ايجاب تسجيله عبثاً وكان يكفي تسجيل التنبيه مع النص على سقوطه اذا لم يصدر حكم نزع الملكية في بحر المدة المقررة ولكن القانون لم يكتف بمجرد صدور الحكم في تلك المدة بل أوجب تسجيله أيضاً فيها لنفس العلة التي أوجبت تسجيل التنبيه وهي اعلان الغير بأن المدين لا يملك التصرف في العين . » وحيث انه وان كان تنبيه نزع الملكية تسجل في ٢١ أغسطس سنة ١٩٢١ وأن حكم نزع الملكية لم يتسجل الا في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٢ أي بعد أكثر من مائة وستين يوماً من التاريخ الاول الا أن البيع الصادر من المدين الى ابراهيم خليل حمد تسجل في ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٥ أي بعد تسجيل حكم نزع الملكية فيكون الدفع بطلان تسجيل التنبيه غير منتج .

« وحيث انه فيما يتعلق بالدفع بعدم جواز الاحتجاج ضد ابراهيم خليل حمد باجراءات البيع لأنه لم يعلن بصفته حائزاً للعقار فان الحائز للعقار الذي يجب على الدائن قبل الشروع في اجراءات نزع الملكية التنبيه عليه بدفع الدين أو بالتخلي عن العقار هو من آل اليه العقار بعقد سابق على تسجيل تنبيه نزع الملكية أما وتسجيل هذا التنبيه يغفل يد المدين عن التصرف في العين كما سيأتي فان كل تصرف يحصل بعده يكون باطلاً

ويكون للدائن طالب نزع الملكية أن يتجاهله والسير في اجراءاته ضد المدين كما لو كان لم يصدر منه أي تصرف .

« وحيث ان المستأنف عاينهم دفعوا بأن القانون لم يرتب على تسجيل تنبيه نزع الملكية سوى الحاق الثمار بالعقار وتقييد حق المدين في التأجير كما هو ظاهر من المادتين ٥٤٤ و ٥٤٥ مرافعات ولا يوجد أي نص يقضي بمنع المدين من التصرف في العقار كما هو الحال في القانون الفرنسي والقانون المختلط .

« وحيث انه لا يمكن أن يستنتج من اقتصار المادة ٥٤٥ من قانون المرافعات على أنه يترتب على تسجيل التنبيه الحاق الثمار بالعقار وسكوتها عن النص على حرمان المدين من التصرف في نفس العقار أن الشارع أراد أن يطلق للمدين حريته في التصرف في العين رغم التنبيه عليه بنزع ملكيتها وتسجيل هذا التنبيه لأنه لو كان يريد ذلك لما كان هناك معنى لايجاب تسجيل التنبيه المذكور اذ أن التسجيل بطبيعته لم يشرع الا لاطار الغير بالخطر الذي يهددهم من تصرفات الشخص المقصود بالتسجيل فيما يتعلق بالعين موضوع التسجيل ولا يكون لهذا الاخطار محل اذا كان يمكن للمدين التصرف في العين رغم حصوله ومن غير المعقول أن يغفل الشارع يد المدين عن التصرف في الثمار ويطلقها في التصرف في نفس العقار وقد كان القانون المختلط ينص بالمادة ٦٢٣ مرافعات على أنه يترتب على تسجيل الحجز الحاق الثمار بالعقار وكان القانون الأهل لا ينص على منعه المدين من التصرف وكانت المحاكم المختلطة تقضي رغم ذلك بمنع المدين من التصرف بعد تسجيل محضر الحجز ( أنظر حكم الاستئناف المختلط في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ مذكور في بورلي بك تحت المادة ٦٠٨ مرافعات ) ثم جاء الشارع وعدل باب الحجز في القانون المختلط



بذكر يتو ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ونص بالمادة ٦٠٨  
مرافعات على أنه لا يجوز للمدين من تاريخ تسجيل  
تنبيه نزع الملكية أن يتصرف في العقار المين  
بالتنبيه والا كان تصرفه باطلا بدون احتياج للحكم  
ببطلانه فهذا النص لم يوضع في الواقع لتقرير مبدأ  
منع التصرف لأن هذا المبدأ كان مقررا فعلا في  
القضاء وإنما وضع لتعجيل تاريخ هذا المنع وجعله  
من تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية السابق على  
الحجز لا من تاريخ تسجيل محضر الحجز اللاحق له  
زيادة في مراعاة مصالحة الدائن .

« وحيث ان عدم زوال ملكية المدين  
بتسجيل تنبيه نزع الملكية ولا بتسجيل حكم  
نزع الملكية لا يثبت عليه أن يبقى له الحق في  
التصرف الى أن يزول ملكه بحكم مرسوم المازد  
كما قالت ذلك محكمة أول درجة لان علة منع المدين  
من التصرف على أثر تسجيل تنبيه نزع الملكية  
ليس أن المدين زالت ملكيته أو أن الدائن نازع  
الملكية اكتسب بالتسجيل حقا عينيا على العين  
بل لأن المدين يصبح محجورا عليه فيما يتعاق  
بالعين المطلوب نزع ملكيتها في فقد أهلية التصرف  
فيها حفظا لحقوق الدائنين حتى لا يسقط ما تم  
من اجراءات نزع الملكية بسبب التصرف للغير  
ويضطر الدائنون الى تجديددها في وجه من حصل  
اليه التصرف .

« وحيث انه بناء على ذلك يكون البيع الصادر  
الى الشيخ ابراهيم خليل حمد من احمد حسن  
أبو اليل بيعا باطلا ولا يؤثر على اجراءات نزع الملكية  
التي انتهت بحكم مرسوم المازد الى المستأنفين وكذلك  
الرهن الصادر من ابراهيم خليل حمد الى الست  
فاطمة شاهين وما تبع ذلك من اجراءات نزع الملكية  
بناء على طلب السيدة المذكورة وتكون دعوى

المستأنفين على أساس صحيح .

( استئناف مجلى اقدى منصور عبدالله وآخر وحضر عنهما  
الاستاذ نصيف زكى ضد احد بك عمر صفته وآخرين وحضر  
عن الاول الاستاذ ادوار بك قصيرى وعن الثالث الاستاذ محمود  
فهمى جنديه رقم ٨٦٥ سنة ٥٠ ق رئاسة وعضوية حضرات  
اصحاب العزة محمود المرجوشى بك وعلى زكى الربابى بك  
ومحمد زغلول بك مستشارين )

٣١٥

١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣

- ١ - تحضير . خبر . عريضة تقدير اتعابه . تقدم للجلسة مباشرة
- ٢ - تحضير . قانون التحضير . يسرى على جميع القضايا  
بجلسة المرافعة . ولو كانت لا تمل لقاضى التحضير
- ٣ - تحضير . قانون التحضير . نظام عام . عدم جواز الاتفاق  
على عدم تحضير قضية من القضايا وإحالتها للمرافعة .

#### المبادئ القانونية

١ - إن عريضة الخبر في طلب تقدير اتعابه  
لم تخرج عن كونها عريضة كسكل العرائض  
التي تصدر عليها أو امر من القاضى الأمر ويجب  
حتما أن تدخل في حكم المادة ١٣ فقرة ٦ من  
قانون التحضير الجديد وإحالتها على المرافعة  
مباشرة أمر لا يمنع الخصوم فيها من حق جواز  
تحضيرها أمام المحكمة لأن حكم المادة ( ١٣ )  
بنصرف فقط إلى عدم مرور الدعاوى المقررة  
بالفقرات الثلاثة عشر بمحكمة التحضير ولا  
ينصرف مطلقاً إلى حرمان الخصوم من إعداد  
الدعاوى بالمرافعة وجعلها صالحة للحكم فيها .

٢ - قانون التحضير من حيث جزاءاته نافذ  
أمام هيئة المرافعة أيضا سواء كانت القضايا  
المطروحة أمامها قضايا عادية أو قضايا مستعجلة  
أو سريعة أو لا ضرورة لمرورها بدورها الأول  
الطبيعى أمام هيئة التحضير

٣ - لا يجوز لمحكمة التحضير إقرار الخصوم  
في أى دعوى على الحالة على المرافعة دون أن

تعد محكمة التحضير الدعوى وتهيئاً للرافعة ودون أن تستخدم أحكام قانون التحضير وتنفيذها وإلا إذا صح مثل هذا الاتفاق على عدم تحضير الدعوى وعلى إحالتها على المرافعة مباشرة من غير تحضير ومن غير تنفيذ لقانون التحضير في أحكامه وقيوده وبمجرد اتفاق الطرفين فقد أصبح القانون بعد ذلك ولا أثر له من الوجهة القانونية ، ومثل هذا الاتفاق مخالف للنظام العام لا يجوز لمحكمة التحضير إقراره . لأن قانون التحضير قانون إلزامي بالنسبة للمتخاصمين لا يجوز لهم الإفلات من آثاره القانونية بمجرد الاتفاق بينهم لأنه متصل من هذه الناحية بالنظام العام .

### المحكمة

« حيث أن المستأنف رفع استئنافه مباشرة إلى جامة التحضير . وقد دفع المستأنف عليهم بأنه كان يجب أن يرفع الاستئناف مباشرة إلى جلسة المرافعة عملاً بالمادة ١٣ الفقرة ٦ من قانون التحضير رقم ٦٣ سنة ١٩٣٣ لأن الدعوى الحاضرة خاصة بالتظلم من أمر صادر من رئيس الجلسة المدنية على عريضة خبير بتقدير اتعابه .

« وحيث أنه لما كان قانون التحضير القديم رقم ٣ سنة ١٩١٠ الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩١٠ لم ينص على رفع بعض القضايا مباشرة لجلسة المرافعة - ورأى الشارع أخيراً أن هناك قضايا مستعجلة أو سريعة أولاً تستلزم طبيعتها تحضيراً عادة فقد نص بقانون التحضير الجديد رقم ٦٣ سنة ١٩٣٣ الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣ والمعمول به من تاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٣٣ بالمادة ١٣ على القضايا التي ترفع مباشرة للمرافعة بدون تقديمها لجلسة التحضير وذكر منها بالفقرة ٦ التظلمات إلى المحكمة من الأوامر الصادرة على عرائض الخصوم

« وحيث أن تقدير أتعاب الخبير يحصل بمعرفة رئيس الدائرة طبقاً للمادة ٢٣٢ مرافعات المعدلة على اعتبار التقدير أمر صادر على عريضة يدخل في حكم المادة ١٢٧ مرافعات . وإن كان التظلم في هذا الأمر لا بد وأن يحصل فقط أمام المحكمة بالذات طبقاً للمادة ٢٣٥ مرافعات ولا يصح رفعه أمام القاضي الأمر على خلاف التظلم الذي يرفع عن الأوامر التي تصدر على العرائض الأخرى فإنه يجوز رفعه أمام القاضي الأمر بالمادة ١٣٢ مرافعات أو أمام المحكمة تبعاً للدعوى الأصلية بالمادة ١٣٠ مرافعات فقرة ثانية أو بدعوى على حدة بالمادة ١٣٠ مرافعات فقرة ثانية - وأن المعارضة في الأمر لا توقف تنفيذه في العرائض العادية بالمادة ١٣٠ مرافعات ولكن توقفه في عريضة تقدير أتعاب الخبير بالمادة ٢٣٥ مرافعات - وكان من المستفاد من الخلاف في تقدير الآثار القانونية لنوع العريضة عريضة الخبير والعرائض الأخرى من حيث الطريق المنبع في التظلم ومن حيث التنفيذ المؤقت واستمراره ووقوفه - وإن كان المستفاد من ذلك كله أن هناك خلافاً بين النوعين - إلا أن هذا الخلاف في طريقة التظلم وفي التنفيذ المؤقت لا يؤثر على طبيعة العريضة في ذاتها من النوعين على اعتبار أن العريضة فيهما خاصة بطلب ينظر فيه على وجه السرعة وأنه من الطلبات التي لا تستلزم تحضيراً عادة . وهذه السرعة وعدم لزوم التحضير عادة هي أساس الفقرة ٦ من المادة ١٣ من قانون التحضير المذكور وهو الأمر الذي لا يجعل هناك محلاً للتمييز بين عريضة وعريضة ما دام أن نص الفقرة ٦ المذكورة عام ومادامت المحكمة التشريعية لها استفادة من طبيعة عريضة طلب تقدير أتعاب الخبير ككل عريضة أخرى تقدم في سبيل الحصول على أمر من قاضي الأمر . وأما ما ميزه الشارع بعد ذلك من حيث طريقة



التظلم وآثار التنفيذ المؤقت الناشئة عن التظلم في عريضة اتعاب الخبير دون العرائض الأخرى فهو يرجع لا إلى طبيعة العريضة في ذاتها من حيث أنها عريضة صدر عليها أمر من القاضي الأمر به إنما يرجع إلى ضرورة مراعاة ملائسات خاصة بعريضة اتعاب الخبير لوحظ فيها أنها اتعاب متصلة بدعوى منظورة وأنها ماحقة بمصاريف الدعوى .

«وحيث مما تقدم يتبين أن عريضة الخبير في طلب تقدير أتعابه لم تخرج عن كونها عريضة ككل العرائض التي تصدر عليها أوامر من القاضي الأمر أي قاضي الأمر . ويجب حتما أن تدخل في حكم المادة ١٣ فقرة سادسة من قانون التحضير الجديد وإحالتها على المرافعة مباشرة أمر لا يمنع الخصوم فيها من حق جواز تحضيرها أمامها لأن حكم المادة ١٣ ينصرف فقط إلى عدم مرور الدعاوى المقررة بالفقرات الثلاثة عشر بمحكمة التحضير . ولا ينصرف مطلقا إلى حرمان الخصوم من أعداد الدعوى بالمرافعة وجعلها صالحة للحكم فيها . وإذا كان الخصوم لا يحرمون من حق تحضير الدعوى في مثل هذه الأحوال أمام دائرة المرافعة فإنه يتعين أيضا أن يسرى عليهم قانون التحضير من حيث قيوده وأحكامه من غرامات وإلا إذا قيل العكس وقيل بعدم جواز الحكم بغرامات فكان الشارع استثنى دعاوى من قانون التحضير وأحكامه وعلى الأخص جزاءاته المقررة به وميزها على غيرها من الدعاوى الأخرى . وهذا الاستثناء المحتمل القول به استثناء غير صحيح ولم يقل به الشارع ويستحيل أن يقول به . لأن التعرض في تمييز القضايا المستعجلة أو السريعة أو التي لا تستلزم بطبيعتها تحضيراً عن القضايا الأخرى العادية إنما يقف فقط عند عدم مرورها بهيئة التحضير ليس إلا . وأما قانون التحضير من حيث جزاءاته فهو نافذ أمام هيئة المرافعة

أيضا سواء كانت القضايا المطروحة أمامها قضايا عادية أو قضايا مستعجلة أو سريعة أو لا ضرورة لمرورها بدورها الأول الطبيعي أمام هيئة التحضير . «وحيث أن المستأنف عليه وقد طلب إلى هذه المحكمة إحالة الدعوى للمرافعة مباشرة أخذنا بالمادة ١٣ فقرة ٦ من قانون التحضير وخالفه المستأنف في ذلك وحجرت الدعوى للحكم من هذه المحكمة في هذه المسألة وحدها على اعتبار الفصل فيها داخلا في اختصاص محكمة التحضير لتحكم فيها بأحدى وجهتي نظر طرفي الخصومة القائمة فقد أصر المستأنف عليه على وجهة نظره وضرورة إحالة الدعوى على المرافعة مباشرة . إلا أن المستأنف قدم مذكرته وطلب فيها الموافقة على الإحالة على المرافعة مع بقاء الاحتفاظ بوجهة نظره أي مع اعتباره الدعوى الحاضرة غير داخلة في حكم المادة ١٣ فقرة سادسة . وهذا الطلب من المستأنف غير قانوني ولا يجوز لهذه المحكمة أن تقره عليه وذلك لأن طلب المستأنف عليه في الإحالة على المرافعة طلب قانوني يستند إلى أسباب قانونية أقرتها هذه المحكمة في أسباب هذا الحكم وأما طلب المستأنف في الموافقة على المرافعة فهو طلب مجرد عن التعليل القانوني . وكيف يستقيم طلبه مع احتفاظه بوجهة نظره والدعوى محجوزة للحكم في المسألة القانونية ولذا يعتبر المستأنف وكأنه لم يمس المسألة القانونية في شيء ما . على أنه لا يجوز لمحكمة التحضير إقرار الخصوم في أي دعوى على الإحالة على المرافعة دون أن تعد محكمة التحضير الدعوى وتهيئها للمرافعة ودون أن تستخدم أحكام قانون التحضير وتنفيذها . والا إذا صح مثل هذا الاتفاق على عدم تحضير الدعوى وعلى إحالتها على المرافعة مباشرة من غير تحضير ومن غير تنفيذ لقانون التحضير في أحكامه



وقيوده وبمجرد اتفاق الطرفين — فقد أصبح القانون بعد ذلك ولا أثر له من الوجهة القانونية ومثل هذا الاتفاق مخالف للنظام العام ولا يجوز لمحكمة التحضير اقراره . لأن قانون التحضير قانون الزامى بالنسبة للمتخاصمين لا يجوز لهم الافلات من آثاره القانونية بمجرد الاتفاق بينهم لانه متصل من هذه الناحية بالنظام العام .

« وحيث لما تقدم يتعين احالة الدعوى الحاضرة على جلسة المرافعة مباشرة عملاً بالمادة ١٣ فقرة سادسة من قانون التحضير . وتحديد جلسة لها والتصريح لخصومها بتقديم مذكرات ومستندات في موضوعها تقاديا من التأجيل :

( استئناف شوقي افندي شنوده وحضر عنه الاستاذ حبيب شنوده ضد ورثة المرحومين محمد افندي بسيوني والسيدة زكية هانم بسيوني وحضر عنهم الاستاذ محمد فايق السيوفى رقم ١٦٥ سنة ١٩٠١ ق رئاسة حضرة صاحب العزة عبد السلام بك ذمى المستشار )

٣١٦

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣

اجراءات نزع الملكية . انتهأها . بحكم مرسى المزار

المبدأ القانونى

لا تعتبر اجراءات البيع منفصلة عن دعوى نزع الملكية لأن اجراءات التنفيذ على العقار تبدأ بعد التنبيه بصحيفة دعوى نزع الملكية وتنتهى بحكم رسو المزار لأن المدين لا يعلن بصحيفة دعوى سواها .

المحكمة

« من حيث ان المستأنف يطلب الغاء الحكم المستأنف والقضاء بىطلان اجراءات نزع الملكية التى تمت فى القضية رقم ٧٣٢ سنة ١٩٣٠ كلى الاسكندرية وذلك لأنه أعلن فى تلك الدعوى باسم عوض السيد بن محمد ابراهيم وصدر الحكم بنزع الملكية واستخرجت الشهادات العقارية وحصلت التسجيلات وكل ذلك باسم عوض السيد

بن محمد ابراهيم وقال المستأنف أن حضوره أمام قاضى البيوع لا يزيل هذا البطلان لأنه لم يحضر فى اجراءات نزع الملكية

« وحيث ان الذى يفهم من أقوال المستأنف أن دعوى نزع الملكية تنتهى بصددور الحكم بنزع الملكية وأن حضوره بعد ذلك أمام قاضى البيوع لا يزيل ما بصحيفة دعوى نزع الملكية من بطلان لان اجراءات البيع منفصلة عن دعوى نزع الملكية على أن هذا غير صحيح إذ أن اجراءات التنفيذ على العقار تبدأ بعد التنبيه بصحيفة دعوى نزع الملكية وتنتهى بحكم رسو المزار إذ لا يعلن المدين بصحيفة دعوى سواها فاذا وقع فى هذه الصحيفة بطلان كالذى يدعيه المستأنف ثم حضر أمام قاضى البيوع فإن حضوره يزيل البطلان ويسقط حقه فى هذا الدفع عملاً بالمادة ١٣٨ من قانون المرافعات لأن فى حضوره تسليم بأنه هو المرفوع عليه دعوى نزع الملكية وأنه قبل السير فى اجراءاتها قبله شخصيا خصوصا وأنه لم يدع حصول ضرر قد حصل له من هذه الاجراءات

« ومن حيث انه من الثابت ان المستأنف حضر بشخصه أمام قاضى البيوع بجلسى ٣٠ يولييه و ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ ولكنه لم يتمسك بهذا الدفع إلا فى ١٨ اغسطس سنة ١٩٣٢ ولذلك يتعين رفض هذا الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف والزام المستأنف بالمصاريف

( استئناف عوض السيد حسين منصور وحضر عنه الاستاذ عبد الفتاح الطويل ضد ورثة المرحوم فضولى ناشف وآخر وحضر عنهم الاستاذ محمد توفيق رقم ٦٧٢ سنة ١٩٠٥ ق — رئاسة وعضوية حضرات محمود سامى بك وعلى حيدر حجازى بك واحد مختار بك مستشارين )

٣١٧

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٣

- ١ - رقت . عقداً استخدام . لنير مدعية . جواز حصوله .  
وشروطه أن يكون الاستثناء في وقت غير لائق
- ٢ - تبريض . عن رقت في وقت غير لائق . متروك لتقدير القاضى

## المبادئ القانونية

- ١ - إذا لم يكن بين المستخدم والمخدوم عقد استخدام لمدة معينة فللمخدوم حق الاستغناء عن خدمة المستخدم في أى وقت بشرط أن لا يكون ذلك في وقت غير لائق وبلا مبرر شرعى
- ٢ - إن تقدير التعويض بسبب الرقت في وقت غير لائق متروك لتقدير القاضى حسب ظروف كل حالة وملا بساتها وليس هناك ما يبرر قانوناً احتسابه على قاعدة مرتب شهر لـ كل سنة خدمة إذا لم يكن هناك تعاقد على ذلك وليس في نصوص القانون العام أى حكم على ذلك

## المحكمة

« حيث أنه بتاريخ ١٩ من يوليو سنة ١٩٣٠ رفع محمد افندى مصطفى ندا هذه الدعوى ضد المرحوم السيد احمد مكرم طالب فيها الحكم بالزامه بأن يدفع له على سبيل التعويض مبلغ ٦٠٠ مليم و٥٤٩ جنيهها لرفته من الخدمة في وقت غير لائق . وبعد وفاة المرحوم السيد احمد مكرم اثناء سير الدعوى أدخل المدعى ورثته وكذلك ورثة السيد مكرم خصوماً في الدعوى وطالب الحكم بالزامهم جميعاً بدفع المبلغ المذكور .

« وحيث أن المحكمة الابتدائية قضت بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٣٢ بالزام ورثة المرحوم السيد احمد مكرم بأن يدفعوا للمدعى من مال مورثهم مبلغ ١٠٠ جنيه مع المصاريف المناسبة ومقابل اتعاب المحاماه ورفضت الدعوى بالنسبة لورثة

المرحوم السيد عمر مكرم .

« وحيث أنه بتاريخ ١٩ و ٢٠ من يونيو سنة ١٩٣٢ استأنف ورثة المرحوم السيد احمد مكرم الحكم المذكور طالبين الغاءه ورفض دعوى محمد افندى مصطفى ندا واحتياطياً الحكم على ورثة المرحوم السيد عمر مكرم بما عساه أن يقضى به له . وقد تقيد هذا الاستئناف بمجدول المحكمة تحت رقم ١١٢٩ سنة ٤٩ قضائية

« وحيث أنه بتاريخ ١٩ و ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ استأنف محمد افندى مصطفى ندا الحكم الابتدائى ضد ورثة المرحوم السيد احمد مكرم طالباتعديله والزامهم متضامين بدفع مبلغ ٦٠٠ مليم و٥٤٩ جنيهها مع مصاريف الدرجتين ومقابل اتعاب المحاماه . وقد تقيد هذا الاستئناف الثانى بمجدول المحكمة تحت رقم ٢٦٠ سنة ٥٠ قضائية . وباعلان تاريخه ١١ من فبراير سنة ١٩٣٣ أدخل محمد افندى مصطفى ندا ورثة المرحوم السيد عمر مكرم وطالب الحكم بالزامهم متضامين بأن يدفعوا له المبلغ السالف الذكر مع مصاريف الدرجتين ومقابل اتعاب المحاماه .

« وحيث أنه بمجلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٣٣ قررت المحكمة ضم الاستئنافين لبعضهما  
« وحيث أنه يجب قبل كل شىء معرفة المسئول قبل محمد افندى مصطفى ندا عن رفته من الخدمة .

« وحيث أنه لا جدال في أن الرقت حصل من جانب المرحوم السيد احمد مكرم بعد وفاة المرحوم السيد عمر مكرم بعشر سنوات تقريباً فاذا كان محمد افندى مصطفى ندا قد لحقه ضرر بسبب هذا الرقت فيكون المسئول عنه هو المرحوم السيد احمد مكرم .

« وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإن ورثة المرحوم السيد احمد مكرم قد قدموا في ملف الاستئناف

تعهداً مأخوذاً على محمد افندي مصطفى وآخرين تاريخه ٢٣ من يناير سنة ١٩٢٨ وهذا الاقرار مصدر بعبارة « نحن الموقعين على هذا كتبه دائرة السيد احمد مكرم نعهد إلى حضرة السيد احمد مكرم المذكور بأننا ..... » وهذا الاقرار يقطع في أن محمد افندي مصطفى ندا كان وقت رفته في خدمة السيد احمد مكرم وهو الذي رفته

« وحيث انه إذا صح أن محمد افندي مصطفى كان من قبل في خدمة السيد عمر مكرم فان هذه الخدمة قد انتهت بوفاته في أغسطس سنة ١٩٢٠ ولم يلحقه ضرر بانتهائها لدخوله فوراً في خدمة السيد احمد مكرم وقد استمر فيها إلى الوقت الذي رفته فيه في شهر فبراير سنة ١٩٢٠

« وحيث انه والأمر كما ذكر فلا يكون هناك محل لمسئولية ورثة المرحوم السيد عمر مكرم بشيء قبل محمد افندي مصطفى في هذه الدعوى .  
« وحيث انه يجب بعد ذلك البحث في تحديد مسئولية ورثة المرحوم السيد احمد مكرم قبل محمد افندي مصطفى

« وحيث إنه بما لا جدال فيه أنه لا يوجد أي عقد استخدام لمدة معينة بين المرحوم السيد احمد مكرم ومحمد افندي مصطفى . ندا

« وحيث ان القانون ينص على انه في مثل هذه الحالة يكون للمخدوم حق الاستغناء عن خدمة مستخدمة في أي وقت بشرط أن لا يكون الاستغناء في وقت غير لائق وبلا مبرر شرعي .

« وحيث ان رفت محمد افندي مصطفى لم يكن مسبوقاً باعطائه المهلة الكافية للبحث عن عمل جديد له يكسب منه عيشه وقد حصل فجأة وفي وقت عصب أصيب فيه كثيرون بلا عمل يقتاتون منه فهو والحالة هذه رفت في وقت غير لائق وقد أضرب بلا جدال بمحمد افندي مصطفى « وحيث ان ورثة المرحوم السيد احمد مكرم

يزعمون أن رفت محمد افندي مصطفى من الخدمة كان له ما يبرره من تأخير في القيام بواجب وظيفته ولكنهم لم يقدموا دليلاً على هذا الزعم والاقرار المأخوذ عليه مع باقي الكتبة (السابق الاشارة اليه) لا يصح اعتباره دليلاً على سبب رفت المزعوم لأن تاريخه ٢٨ من يناير سنة ١٩٢٨ والرفت حصل في ١٣ من فبراير سنة ١٩٣٠ ولا يتصور أن يبقى محمد افندي مصطفى سنتين في الخدمة وهو مقصر في عمله أو عاجز عن أدائه .

« وحيث انه بالنسبة لمقدار التعويض الذي يستحقه محمد افندي مصطفى بسبب رفت فليس هناك ما يبرر قانوناً احتسابه على قاعدة مرتب شهر لكل سنة خدمة كما يطلب محمد افندي مصطفى اذ لا تعاقد بين الطرفين على ذلك وليس في نصوص القانون العام أي حكم بشأن تلك القاعدة .

« وحيث ان مقدار هذا التعويض متروك أمره لتقدير القاضي الذي يجري فيه على حسب ظروف كل حالة وملاساتها

« وحيث أن هذه المحكمة ترى أن مبلغ المائة جنيه المحكوم بها ابتدائياً هو تعويض كاف لمحمد افندي مصطفى ندا من جميع الوجوه .

« وحيث انه لما تقدم وللأسباب الأخرى التي بنى عليها الحكم المستأنف ولا تتعارض مع هذه الأسباب يكون الحكم المذكور في محله ويتعين تأييده .

( استئناف ورثة المرحوم السيد احمد مكرم وحضر عنهم الاستاذ فيليب بشارة ضد محمد افندي مصطفى ندا وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ عباس شريف والاستاذ احمد بك رافت

عن الباقيين رقم  $\frac{١١٢٩}{٣٦٠}$   $\frac{٤٩}{٥٠}$  قضائية - رئاسة وعضوية

حضرات حسن نيه المصري بك واحمد نظيف بك ومحمد زكي علي بك مستشارين )



٣١٨

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٣

معارضة . في قرارات لجان الجمارك . أمام المحكمة المدنية .

اختصاص المحكمة الكائن في دائرتها محل المدعى عليه

المبدأ القانوني

إن قرارات لجان الجمارك ليست أحكاماً جنائية بالمعنى المقصود بقانون تحقيق الجنايات بل هي أقرب لأن تكون غرامات مدنية والمعارضة فيها وإن كانت طريقة للتظلم والطعن عليها إلا أن القانون أعطاهما الصبغة المدنية ونص على جعل النظر فيها من اختصاص المحكمة التجارية ومن التجوز إطلاق لفظ المعارضة على هذه الدعوى . ومتى كان الأمر كذلك فيجب تطبيق قواعد الاختصاص العام في الدعاوى المدنية والتجارية التي تقضى برفع الدعوى إلى محكمة المدعى عليه والترجمة العربية لكلمة «ressort» الفرنسية في المادة ٣٣ من اللائحة الجزائية «بذات الاختصاص» هي ترجمة صحيحة . وهي تنطبق سواء على الاختصاص الموضوعي أو اختصاص كل هيئة قضائية بحسب نوع وصفة النزاع المطروح عليها أو سلطة كل هيئة قضائية بالفصل في المنازعات التي ترفع إليها

المحكمة

« حيث أن المستأنف عليه قدم للجنة الجمارك بالقاهرة باعتباره تاجراً وحائزاً لدخان مغشوش ضبط باسمه في محطة مصر وصدر حكم اللجنة المذكورة بإدائته فعارض المستأنف عليه أمام محكمة اسكندرية فدفع الحاضر عن مصلحة الجمارك بعدم اختصاص محكمة اسكندرية لأن الحكم صدر من لجنة الجمارك بالقاهرة فتكون المحكمة المختصة الواجب رفع المعارضة إليها هي

محكمة القاهرة فقضت المحكمة الابتدائية برفض هذا الدفع وحكمت باختصاصها بنظر الدعوى — واستأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم وطلبت إلغاء الحكم والقضاء بعدم اختصاص محكمة اسكندرية وتستند في ذلك إلى أن قانون الجمارك أوجد عدة جمارك وجعل لكل جمارك اختصاصاً موضعياً وفي كل منها لجنة جزائية تقضى في المخالفات التي تقع في اختصاصها فكل لجنة تتعين باختصاصها الموضوعي أو الجغرافي واستأنف قراراتها أمام المحكمة التي تقع اللجنة في دائرتها وأنه بحسب نص المادة ٣٣ من اللائحة الجزائية (إذا رأى المتهم وجوب المعارضة في قرار اللجنة فترفع إلى المحكمة التجارية ذات الاختصاص وإذا كان اجنبياً فترفع إلى الغرفة التجارية بالمحكمة المختلطة) وأنه وإن كانت العبارة العربية للمادة تحمل التأويل فإن النص الفرنسي وهو الأصل ينص على أن المعارضة ترفع إلى المحكمة التجارية التي في دائرتها الاختصاص (le tribunal du commerce de ressort) وتمسك أخيراً الحاضر عن الحكومة بالقانون رقم ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٥ فقد نصت المادة السادسة منه على أن (العقوبات المالية المحكوم بها من لجان الجمارك يجوز تنفيذها مؤقتاً بطريق الإكراه البدني بصرف النظر عن المعارضة إلا إذا قدم المحكوم عليه كفيلاً تعتمده اللجنة لتنفيذ ما يصدر به الحكم النهائي وفيما خلا ما يتعلق بالتنفيذ المؤقت السابق ذكره فإن قرارات لجنة الجمارك متى صارت نهائية يجوز شمولها بالصيغة التنفيذية بأمر رئيس المحكمة الداخلية لجنة الجمارك في دائرة اختصاصها)

«وحيث أن البحث يدور الآن حول بيان

الاختصاص وهذا يستلزم البحث في المعارضة وهل هي معارضة بالمعنى المقصود قانوناً في قانون تحقيق الجنايات أم دعوى مدنية أصلية — وثانياً — قواعد الاختصاص وما تنفيذه نصوص لجنة الجمارك

« وحيث ان اطلاق لفظ المعارضة على هذه الدعوى فيه تجوز لأن قرارات لجان الجمارك ليست احكاماً جنائية بالمعنى المقصود بقانون تحقيق الجنايات بل هي اقرب لأن تكون غرامات مدنية والمعارضة فيها وان كانت طريقاً للتظلم والطعن عايتها الا ان القانون اعطاها الصفة المدنية ونص على جعل النظر فيها من اختصاص المحكمة التجارية لذلك تكون دعوى مدنية اصلية .

« وحيث انه متى تقرر ذلك يجب تطبيق قواعد الاختصاص العام في الدعاوى المدنية والتجارية التي تقضى برفع الدعوى امام محكمة المدعى عليه ومدير الجمارك مقيم بالاسكندرية فتكون محكمة الاسكندرية هي المختصة .

« وحيث ان الحاضر عن المستأثة ذهب الى ان النص الفرنسي يقضى باختصاص المحكمة التي تقع في دائرتها لجنة الجمارك ارتكانا الى انه جاء بالمادة كلمة (ressort) ولم يستعمل المشرع كلمة competence

« وحيث ان كلمة ( réssort ) لا تفيد حتما الاختصاص الموضوعي أو الجغرافي بل هي تشمل ( ١ ) الاختصاص الموضوعي ( ٢ ) اختصاص كل هيئة قضائية بحسب نوع وصفة النزاع المطروح على هذه الهيئة ( ٣ ) ساطة كل هيئة قضائية في الفصل في المنازعات التي ترفع اليها سواء أ كان ذلك نهائياً أو ابتدائياً قابلاً للاستئناف ولذلك فان ترجمة كلمة «ressort» في النص العربي (بذات الاختصاص) ترجمة صحيحة وأما قانون ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٥ الذي اجاز للجنة الجمارك الحصول على الصيغة التنفيذية من رئيس المحكمة التي تقع لجنة الجمارك في دائرة اختصاصها فان الغرض منه لا يعدو ان يكون التسهيل في العمل والتيسير لمصلحة الجمارك بحصولها على الصيغة التنفيذية من أقرب محكمة

وليس في ذلك ما يحدد الاختصاص بنظر المعارضة نفسها .

« وحيث انه لذلك وللأسباب التي لا تخالفها من الحكم المستأنف يكون الحكم في محله ويتعين تأييده .

( استئناف الحكومة المصرية ( مصلحة الجمارك ) ضد خليفة عبد الله رقم ٩٣٩ سنة ٥٠ ق . - رئاسة وعضوية حضرات محمود سامي بك وعلى حيدر حجازي بك ووحيد مختار بك مستشارين )

٣١٩

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٣

عقد صلح . التصديق عليه رسمياً . وجوب حضور الطرفين . غياب أحد الطرفين المتعاقدين . جواز الحكم بما فيه . مع حق المعارضة للحكوم عليه

المبدأ القانوني

إن المقصود من المصادقة على الصلح بواسطة قاضي التحضير أن يتفق الطرفان اتفاقاً صحيحاً لا نزاع فيه على حسم الخصومة القائمة وعلى وضع حد لها بصلح يتفقان على صيغته ويصادق قاضي التحضير عليه تصديقاً يجعل عقد الصلح بمثابة عقد رسمي له صيغته التنفيذية . وما دام الاعتبار فيه كذلك فلا يصح انعقاد العقد في غيبة أحد طرفيه . وما الاتفاق الكتابي الموقع عليه من الطرفين قبل المصادقة إلا تمهيداً للعقد الرسمي . ولا يعتبر مطلقاً اتفاقاً رسمياً إلا إذا توفرت فيه الإجراءات الرسمية في حضور الطرفين بالذات أمام الهيئة القائمة بأجرأته . وقبل هذا التوثيق يعتبر أن له قيمته القانونية باعتبارها اتفاقاً عرفياً نافذاً على طرفيه بحكم يصدر طبقاً للأجراءات القانونية العادية . والحكم بما فيه يعتبر حكماً غنياً يجوز المعارضة فيه .



## المحكوم

« حيث ان المستأنفين قالوا بلسان وكيلهم بحصول صلح بينهم والمستأنف عليها وقدموا عقد صلح موقع عليه من الطرفين وصادق عليه المجلس الحسبي لوجود قصر .

« وحيث ان المستأنفين طلبوا المصادقة على عقد الصلح في غيبة المستأنف عليها

« وحيث أن قانون التحضير جعل التصديق على الصلح من اختصاص قاضي التحضير (المادة ٤ فقرة سابعة) .

« وحيث ان المقصود من المصادقة على الصلح بواسطة قاضي التحضير أن يتفق الطرفان اتفاقاً صحيحاً لا نزاع فيه على حسم الخصومة القائمة وعلى وضع حد لها بصلح يتفقان على صيغته ويصادق قاضي التحضير عليه تصديقاً يجعل عقد الصلح بمثابة عقد رسمي له صيغته التنفيذية ويمكن تنفيذه على من التزم في الصلح بالتزام ما . وما دام الاعتبار فيه أنه بمثابة عقد رسمي فلا يصح انعقاد العقد في غيبة أحد طرفيه وأما الاتفاق الكتابي الموقع عليه من الطرفين قبل المصادقة فهو تمهيد للعقد الرسمي ولا يعتبر مطلقاً اتفاقاً رسمياً الا اذا توافرت فيه الاجراءات الرسمية في حضور الطرفين بالذات أمام الهيئة القائمة باجراءات الرسمية . وهو قبل الاجراءات الرسمية للتوثيق بمثابة عقد حادى له قيمته القانونية على اعتباره اتفاقاً عرفياً نافذاً على طرفيه بحكم يصدر طبقاً للأجراءات القانونية العادية فاذا غاب أحد المتعاقدين في الصلح جاز الأخذ بعقد الصلح كأنه عقد عادي نافذ يقضى فيه بما تضمنه وما يطلبه دائن الالتزام في غيبة خصمه ولهذا الأخير حق المعارضة . واذا كان الحكم الغيابي داخلاً في اختصاص قاضي التحضير بحكم المادة ٤ فقرة ١٢ فلا يعتبر الحكم وقتئذ تصديقاً على الصلح بمثابة عقد رسمي يتخذ على طرفيه

طبقاً للمادة ٤ فقرة ٧ من قانون التحضير انما يعتبر حكماً غيبياً صادراً في دعوى لم يحضر فيها أحد خصومها ولغايب حق المعارضة بحكم المادة ٤ فقرة ١٢ المذكورة . ولذا رأت هذه المحكمة أن ترفض الحكم بالتصديق على الصلح تطبيقاً للمادة ٤ فقرة ٧ في غيبة المستأنف عليها .

« وحيث ان المستأنف عليها قد حضرت وأقرت الصلح المتقدم عقده بملف الدعوى والذي أقره المجلس الحسبي لوجود قصر — فإنه لا يوجد الآن مانع قانوني من التصديق على الصلح في حضرة الطرفين .

( استئناف الست حميدة هانم شفيق وآخرين ضد الست شمس هانم عريف وحضر عنها الأستاذ رياض الجبل رقم ٨٠٢ سنة ٤٩ ق رئاسة حضرة صاحب العزة عبد السلام بك ذهني المستشار )

٣٢٠

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٣

قوة الشيء المحكوم به . النزاع على جزء من كل . بحث المحكمة بحثاً جدياً في أسباب حكمها في هذا الكل . سريانه على الكل .

## المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد اتصل بمحكوم به وكان هذا المحكوم به جزءاً من كل وكان النزاع في هذا الجزء مبنياً على اعتبار أنه بعض من هذا الكل وكان الفصل في هذا الجزء يقتضي البحث في الكل وفصلت المحكمة بمنطوق حكمها في هذا الجزء فقط باعتباره أنه جزء من كل متنازع عليه بحثت في أسباب حكمها فيه فان هذا الحكم يتصل بالكل ويكتسب بالنسبة له قوة الشيء المحكوم به إنما يجب لأجل أن يحوز مثل هذا الحكم قوة الشيء المحكوم به بالنسبة لهذا الكل أن يكون الخصام قد تنازعا في ذلك نزاعاً جدياً



وتبادلوا بحثه بحثاً حقيقياً مقصوداً من جميع نواحيه حتى يكون الحكم الصادر حجة عليهم فيما جعلوا تبادل بحثهم دائراً عليه .

المهملة

« من حيث ان المستأنفة سبق أن دفعت أمام محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل في دعوى الاستحقاق رقم ٣٢٧ سنة ١٩٢٢ التي رفعها أمام محكمة اسكندرية الوكيل عن أمينة محمد فتوح مورثة طرفي الخصومة ضد المستأنفة وضد حسنه بنت علي بقوشه التي كانت رفعت دعوى بنزع ملكية مدينتها المستأنفة من أربعة قراريط ونصف في المنزل موضوع النزاع وقد قضت محكمة أول درجة بحكمها المستأنف بقبول هذا الدفع بالنسبة للأربعة قراريط والنصف التي كانت موضوع الخصومة في تلك الدعوى .

« وحيث ان المستأنفة أعادت التمسك بهذا الدفع أمام هذه المحكمة قائلة أنه وان كانت الخصومة مقصورة في تلك الدعوى على الأربعة قراريط ونصف وان ذاك الحكم قضى برفض دعوى وكيل المورثة بالنسبة لهذا القدر إلا أن النزاع تناول ملكية المنزل جميعه وأنه لذلك يجب أن تحوز الأسباب قوة الشيء المقضي به كالمندوق سواء بسواء

« ومن حيث انه بالرجوع الى ملف دعوى الاستحقاق رقم ٣٢٧ سنة ١٩٢٢ تبين منها أن على افندى الليثي بصفته وكيلاً شرعياً عن الغائبة أمينة محمد فتوح مورثة طرفي الخصوم أقام دعوى الاستحقاق المذكورة أمام محكمة اسكندرية على من تدعى حسنه بنت علي بقوشه والست حنيفه المستأنفة قال فيها أن الست أمينة محمد فتوح تمتلك منزلاً بالاسكندرية وان الست حسنه بنت علي بقوش تزعت ملكية أربعة قراريط ونصف قيراط من هذا المنزل باعتبارها مملوكة لمدينتها الست حنيفه المستأنفة وطلب الحكم له بصفته المذكورة

بملكية الأربعة القراريط والنصف قيراط ومحو التسجيلات التي توقعت عايتها في دعوى نزع الملكية « وقد ثبت من محاضر جلسات دعوى الاستحقاق هذه ان المدينة حنيفه المستأنفة لم تحضر في أي جلسة من هذه الجلسات ولكن الذي كان يحضر فيها هو وكيل الست أمينة محمد فتوح والست حسنه بنت علي بقوشه وهما اللذان ترافعا في الدعوى المذكورة وقد صدر الحكم فيها برفضها استناداً على أن المدعى فيها لم يقدم العقود الدالة على ملكية موكلته العين المتنازع عايتها وقالت المحكمة في أسباب حكمها المذكور بأنهم تأخذ باعتراف حنيفه مرسى جبر في محضر حصر ممتلكات أمينة محمد فتوح بأنها ( أي أمينة محمد فتوح ) تملك الحصة المتنازع عليها وقالت المحكمة أيضاً في أسباب الحكم انه ثبت لها من الأوراق المقدمة من حسنه بنت علي بقوشه ما يدل على أن الحصة المنزوع ملكيتها هي ملك لحنيفه مرسى جبر كما يؤخذ من حكم الحراسة الثابت فيه أن زوج حنيفه اعترف بأن جميع الأعيان المطلوب وضعها تحت الحراسة هي ملك لزوجته بما فيها المنزل موضوع النزاع .

« ومن حيث انه ولو أن موضوع دعوى الاستحقاق هو أربعة قراريط ونصف قيراط شائعة في المنزل المذكور إلا أن طبيعة النزاع كانت تقتضي بدون شك البحث في ملكية المنزل المذكور جميعه ما دام أن مدار الدعوى قائم على أن الأربعة قراريط ونصف هي جزء من منزل مملوك جميعه للمدعية وهو ما اضطرت إلى بحثه محكمة الاسكندرية .

« ومن حيث انه ولو أنه من المقرر أن الحكم لا يكتسب قوة الشيء المحكوم به إلا أنه لو كان الحكم قد انصل بمحكوم به وكان هذا المحكوم به جزءاً من كل وكان النزاع في ملك هذا الجزء

يبني على اعتبار أنه بعض من هذا الكل وباعتبار أن هذا الكل مملوك للمدعي وكان الفصل في ملكية هذا الجزء يقتضي البحث في هذا الكل وفصلت المحكمة بمنطوق حكمها في هذا الجزء فقط باعتباره أنه جزء من كل متنازع عليه بحثت في أسباب حكمها فيه فإن هذا الحكم يتصل بالكل ويكتسب بالنسبة له قوة الشيء المحكوم به إنما يجب لأجل أن يحوز مثل هذا الحكم قوة الشيء المحكوم به بالنسبة لهذا الكل أن يكون الخصام قد تنازعا في ذلك نزاعا جديا وتبادلوا بحته بحثا حقيقيا مقصودا من جميع نواحيه حتى يكون الحكم الصادر حجة عليهم فيما جعلوا تبادل بحثهم دائرا عليه .

« ومن حيث أنه يتضح من التفصيل السابق ذكره عن دعوى الاستحقاق وكما هو ظاهر من أوراقها أن ملكية المنزل جميعه كانت موضوع بحث ونزاع من الوكيل عن أمينة محمد فتوح وهو المدعى فيها والست حسنة بنت علي بقوشة التي كانت تنزع الملكية فقط فالحكم حجة عليهما - أما المدعى عايبا الثانية في هذه القضية فهي الست حنيفة مرسى المستأنفة فانها لم تحضر في الدعوى على الاطلاق فلم تشارك في البحث عن ملكية المنزل ولم تظهر دفاعها ان كانت مع المدعى أو المدعى عليها التي تنزع الملكية فلا يكون الحكم الصادر في دعوى الاستحقاق قد حاز قوة الشيء المحكوم في علاقتها مع التي طلبت نزع ملكيتها اذ أن موضوع الدعوى في حقيقة الأمر والواقع كان نزاعا بين طالبة الاستحقاق والتي كانت تنزع الملكية .

« ومن حيث أنه لهذا وجب الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الحالية لسبق الفصل فيها . »  
« ومن حيث أنه بالنسبة للموضوع فالمستأنف عليهما يستندان على اقرار المستأنفة الوارد بمحضر تحقيق نيابة العطارين المؤرخ ٢٧ مايو سنة ٩١٤

بان المنزل موضوع النزاع مملوك لوالدتها مورثة الخصوم وعلى محضر الجرد المؤرخ ٢٧ يونيو سنة ١٩١٥ المحرر بمعرفة أحد معاوين مجلس حسي الاسكندرية بممتلكات المورثة لمناسبة غيابها غيبة منقطعة وهذا المحضر يشمل المنزل موضوع النزاع وتوقع عليه من ورثة المورثة بما فيهم المستأنفة » ومن حيث ان محكمة أول درجة بحثت هذين المستندين بحشا وافيا وانتقل أحد أعضائها للإطلاع على أصل محضر الجرد بالمجلس الحسي وثبت أنه موقع عليه بختم المستأنفة الا أنها تنكر الآن هذا التوقيع .

« وحيث ان المحكمة ترى أن أقوال المستأنفة بمحضر تحقيق النيابة المؤرخ ٢٧ مايو سنة ١٩١٤ صريحة في أن والدتها ( مورثة الخصوم ) هي المالكة للمنزل موضوع النزاع وأن ابنتها فاطمة محمد حسن التي تدعى المستأنفة انها تلقت الملكية منها لم تكن مالكة له وأنه وان كانت كتبت عقودا باسمها فما كان ذلك الا بقصد تهريب المورثة من أن ينفذ دائئوها على عقاراتها ثم جاء محضر الجرد مؤيد الما جاء بمحضر التحقيق فانكار المستأنفة اليوم ختمها الموقع به على محضر الجرد لا تأثير له وتري المحكمة أنه وسيلة للمماطلة والكيد .

« ومن حيث ان المستأنف عليهما طلبا تأييد الحكم المستأنف أما الطلب الذي جاء بالذاكرة فانه لم يقدم عنه الرسم المطلوب على أنه سبق التنازل عنه لأجل ذلك فلا يكون محل حكم

« وحيث انه لهذه الأسباب ولا أسباب الحكم المستأنف يتعين رفض هذا الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف .

( استئناف الست حنيفة مرسى جبر وحضر عنها الاستاذ عازر بسطوروس ضد عبد المجيد مرسى جبر وآخر وحضر عنهما الاستاذ مرسى بك محمود رقم ٥٨٦ سنة ٥٠ رئاسة وعضوية حضرات اصحاب البرة محمود سامي بك واحد نصيف بك وعلى حيدر حجازي بك مستشارين )



٣٢١

٤ يناير سنة ١٩٣٤

استبدال . تفويض . براءة ذمة المدين الأصلي لا تؤخذ استنتاجاً .  
ضرورة وجود نص عليها .

## المبدأ القانوني

إن العملية التي بمقتضاها يفوض المدين دائته في اقتضاء دينه من أحد مدينه لا تعتبر استبدالاً تبرأ به ذمة المفوض وهو المدين الأصلي من الدين إلا إذا نص في ورقة التفويض صراحة على أن القصد من قبول الدائن للتفويض هو إبراء ذمة المدين الأصلي من الدين . وعلى هذا فليس للمحكمة أن تستنتج بهذا الإبراء من أي ظرف من ظروف الدعوى أو من أي عبارة من عبارة التفويض خلافاً لما أجاز به بعض أحكام المحاكم في عملية الاستبدال الحقيقية (Novation) ومن حق الدائن إذن أن يرجع على المدين الأصلي بالدين إذا لم يقر المفوض إليه (المدين الجديد) بالسداد إذ أن هذا الخيار هو النتيجة التي تترتب قانوناً على الحالة التي يكون فيها التفويض غير منتج لعملية الاستبدال القانوني .

## المحكمة

« من حيث أن محصل مقرر المستأنف عليه الأول (الصاوي أفندي حبيب) في دعواه التي يوجهها إلى المستأنف الأصلي (عبد العزيز بك حبيب) أن المستأنف المذكور استلم منه عقد الرهن المؤرخ في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ ليحصل قيمة الدين الواردة به وهي مبلغ ١٤٠٠ جنيه من مدينه عبد المقصود بك حبيب (المستأنف عليه الثاني) وليسدد منه قيمة الدين الذي كانت تطالبه به بنته (بنت المستأنف) وهو مبلغ ٧٩٠

جنيهاً و ٦٨٩ ملياً ويدفع إليه الباقي وأن المستأنف حصل من المستأنف عليه الثاني جميع مبلغ الدين المذكور دون أن يفي بأي تعهد من هذين التعهدين » ومن حيث أن المستأنف المذكور أقر باستلامه لعقد الرهن المشار إليه آنفاً إلا أنه أفكر تحصيله لمبلغ الدين الوارد به من المستأنف عليه الثاني وقرر أنه أخفق في ذلك بسبب امتناع هذا الشخص عن الدفع وحالة الأعسار التي صار إليها قبل الشروع في هذا التحصيل .

« ومن حيث أن المستأنف عليه الأول الصاوي أفندي حبيب يستدل على أن المستأنف قبض المبلغ موضوع الدعوى من المستأنف عليه الثاني بدليلين أولهما الخطاب الذي ورد إليه من المستأنف بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩ والثاني الإقرار الذي أبداه وكيل المستأنف أمام المحكمة الابتدائية في أثناء سير الخصومة بمجلسه ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ بأن بنت المستأنف تحصلت على دينها

« ومن حيث أنه عن الدليل الأول فإنه لم يتضح من عبارة الخطاب المذكور ما يدل على إقرار المستأنف بقبضه قيمة الرهن فعلاً من المستأنف عليه الثاني كما يقول المستأنف عليه الأول بل يتضح أن الغرض من هذه العبارة هو أخبار المستأنف عليه الأول بأن الذي حصل هو مجرد الاتفاق بين المستأنف والمستأنف عليه الثاني على تحصيل القيمة المذكورة وخصمها من المطالب من المستأنف عليه الأول لحساب دائلته الست خضره بنت المستأنف وقد قرر المستأنف أن هذا الاتفاق لم ينفذ للسبب الذي ذكره في مذكرته المقدمة لهذه المحكمة وهو أن المسعى في تنفيذه كان من طريق أن يرهن المستأنف عليه الثاني إلى دائته المستأنف عليه الأول المذكور راضاً من أطيانه بقيمة الدين



المطلوب منه المستأنف عاينه الأول وأنه بعد تحريره عقد الرهن ونقديه لمصلحة المساحة لتحديد الاطيان الواردة به اتضح أن هذه الاطيان مرهونة للبنك العقاري وأن هذا البنك شرع في نزاعها وفاء لدينه وأنه لذلك قد اخفق في ذلك المسعى وقد راجعت المحكمة صورة هذا العقد المستخرجة من مصالحة المساحة فتبينت أن المستأنف عليه الثاني يرهن فيه لدائته المستأنف عاينه الأول المذكور أطياناً قيمتها ١٤٠٠ جنيه مما يدل على ارتباطه بالمسعى الذي كان يسعاه المستأنف في تحصيل الدين الذي كان في ذمة المستأنف عاينه الثاني للمستأنف عليه الأول لخصمه من المطلوب لدائته الأخير كما يقول المستأنف إذ أنه لم يدع المستأنف عليه الثاني ولا المستأنف عليه الأول بوجود أى معاملة بين المستأنف عاينه الثاني وبين الدائنة المذكورة من المعاملات التي كانت تدعو في هذا الحين إلى تحرير عقد الرهن المذكور بينهما وقد تبينت المحكمة - ثانياً - أن تاريخ هذا العقد كان في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٩ حسب ما هو ظاهر من صورته المستخرجة من مصلحة المساحة أى أنه سابق على تاريخ الخطاب المشار إليه آنفاً بيوم واحد وهذا ما يؤيد ما قاله المستأنف من أن الإشارة الواردة في هذا الخطاب عن تحصيل قيمة المبلغ موضوع الدعوى من المستأنف عاينه الثاني وخصمه من المطلوب لدائته المستأنف عليه الأول إنما تعنى أن عملية التحصيل والخصم المذكورين ستكون من طريق اتمام عقد الرهن المشروع فيه على الوجه المبين آنفاً وقد تبينت المحكمة - ثالثاً - من الكشف المرفق بالحافظة المؤرخة في ٤ يناير سنة ١٩٣٣ والمقدمة من وكيل المستأنف عليه الأول الصاوى افندى حبيب أن تصرفات المستأنف عليه الثاني قد أغرقت بالرهن

والاختصاصات العقارية جميع أطيانه التي بناحية منية الواط التي تقع بها الاطيان التي تحملها عقد الرهن المشار إليه آنفاً كما سلم بذلك المستأنف عليهما الأول والثاني وهذا يؤيد ما قاله المستأنف من أنه أخفق في تحصيل الدين الذي للمستأنف عليه الأول في ذمة المستأنف عليه الثاني من طريق الرهن الذي شرع فيه. « ومن حيث أنه عن الدليل الثاني فإن المذكور بجلسة ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ على لسان المحامي الحاضر عن المستأنف هو أنه « طلب التأجيل لادخال الست خضرة في الدعوى لأن الدين تسدد لها ومحجوز تحت يد عبد المقصود بك حبيب بمعرفتها » وهذا القول لا يعتبر اقراراً صريحاً بأن المستأنف قبض فعلاً من المستأنف عليه الثاني المبلغ الذي حصل به ذلك السداد وكما يقول المستأنف عليه الأول وكما ذهب إلى ذلك الحكم المستأنف في أسبابه التي بنى عليها التزام المستأنف بدفع هذا المبلغ إلى المستأنف عليه الأول لذلك يتعين عدم الأخذ بهذا الاقرار لأن المستأنف فسر قصده منه بتفسير مقبول لم يتعرض المستأنف عليهما لنقضه بأى قول وهو أن عملية السداد التي أشار إليها فيه إنما هي عملية الرهن التي كان قد شرع في ابرامها بين المستأنف عليه الثاني والست خضرة دائنة المستأنف عليه الأول بالكيفية المبينة آنفاً وأن هذه العملية لم تكن قد اخفقت إلى الحين الذي صدر فيه هذا الاقرار مما جعله يعتبر هذا السداد في حكم الواقع ولا عبرة بما قاله المستأنف عليهما في التدليل على حصول هذا السداد من أن المستأنف كان مديناً للمستأنف عليه الثاني بثمن أطيان كان قد باعها إليه وأن المستأنف عليه المذكور كان قد قبل أن يسدد المستأنف هذا الثمن لدائته المستأنف عليه الأول خصماً من الدين الذي في ذمته للمستأنف عليه الأول فإن هذا القول مجرد عن أى دليل كما أن ظروف

الدعوى دلت على عدم صحته اذ ان البيع الذي أشار اليه المستأنف عليهما حصل بمجمله عقود تدون بها اقرار المستأنف عليه الثاني بقبض ثمن الاطيان المبيعة منها للمستأنف كما سلم المستأنف عليه الثاني بذلك في مذكراته فقولته بأن بعض مبالغ هذا الثمن كانت مؤجلة في الحقيقة هو مجرد تمحل اذ لو صح لما غفل عند اتفائه مع المستأنف على أن يسدد هذه المبالغ الى دائنة المستأنف عليه الاول خصما من الدين الذي عليه للمستأنف عليه الاول عند الحصول من المستأنف على عقد الرهن المذكور أو على سند مثبت لهذه العملية حتى يقدمه في هذه الدعوى برهانا على براءة ذمته من الدين الذي عليه للمستأنف عليه الاول وعلى مشغولية ذمة المستأنف به كما يدعى الآن هو والمستأنف عليه الاول ومما يؤيد هذا التمثل أيضاً أن عقود البيع المذكورة انعقدت جميعها على ما هو ثابت في كشوف التكليف الرسمية المقدمة من ذات المستأنف عليهما في سنوات ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ دلالة على ان ائمانها قبضت قبل أن يستلم المستأنف عقد الرهن المذكور من المستأنف عليه الاول إذ أن هذا التسليم حصل في ١٩٢٩ كما دلت على ذلك ظروف الدعوى التي ستذكر فيما بعد

« ومن حيث ان المستأنف عليه الاول ذهب الى التدليل على أحقية مطالبته للمستأنف بالمبالغ موضوع الدعوى من أحد طريقين آخرين غير الطريق السابق تفنيده أولهما . أن الدين الذي كان عليه لدائنته خضره بنت المستأنف قد برئت منه ذمته بعملية الاستبدال التي حل فيها محل مدين آخر وهو المستأنف عليه الثاني لذلك يكون المستأنف ملزماً بدفعه اليه على أساس ما ثبت من أن دائنته المذكورة اقتضته منه بمقتضى الحكم الصادر عليه لها بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩٣١ . وثانيهما . أن المستأنف توكل عنه في قبض دينه من المستأنف

عليه الثاني وانه قصر في القيام بذلك حتى أصبح المستأنف عليه الثاني في حالة اعسار تام » ومن حيث أنه عن الطريق الاول فان عملية الاستبدال التي بنى عليها هذا الطريق مستنتجة من عبارة الخطاب المرسل من المستأنف الى المستأنف عليه الاول بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ والذي سبق تفنيده من جهة الاستدلال على قبض المستأنف للمبلغ موضوع الدعوى من المستأنف عليه الثاني

« ومن حيث ان عبارة هذا الخطاب هي كما يأتي » رداً على خطابكم المؤرخ في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٩ تفيدكم أن السند السابق تسليمه لنا لتحصيل قيمته من عبد المقصود بك حبيب ( وهو المستأنف عليه الثاني ) وخصم ذلك من أصل المطلوب منكم لحساب الست خضرة حبيب قد تم الاتفاق بيننا وبين عبد المقصود بك بخصوصه

« ومن حيث ان هذه العبارة لا تفيد الاستبدال الذي تبرأ بمقتضاه ذمة المستأنف عليه الاول قانوناً من الدين الذي عليه لدائنته المذكورة إذ أنها لم تتضمن النص صراحة أو دلالة على قبول المستأنف نيابة عن هذه الدائنة احلال المستأنف عليه الثاني محل المستأنف عليه الاول في ملزوميته بدينها بدلا من المستأنف عليه الاول مديها الأصلي بالكيفية الدالة على إبرائها لهذا المدين من دينها بل تتضمن مجرد قبول اقتضاء هذا الدين من شخص آخر ومثل هذا القبول لا يتكون به الاستبدال قانوناً لاحتمال أن يكون القصد منه ليس هو اخلاء ذمة المدين الأصلي من الدين بل هو اضافة ذمة ذلك الشخص الآخر الى ذمة المدين الأصلي بحيث يكون الدائن على خياره في الرجوع به على المدين الأصلي كما حصل في هذه الدعوى



« ومن حيث ان ما تبينته المحكمة من ظروف الدعوى ومما جاء في مذكرة المستأنف عليه الاول في المواضع المتعلقة بهذه النقطة ان حقيقة هذه العملية هي ان المستأنف عليه الاول فوض المستأنف باعتباره وليا شرعيا على بنته المذكورة لقصرها في أن يقبض دينها من مدينه المستأنف عليه الثاني وهذه العملية هي التي عبر عنها القانون الفرنسي في باب الاستبدال بكلمة

« Delegation » وسمى فيها المدين الأصلي بالمفوض والمدين الجديد بالمفوض اليه والدائن بالمفوض وقد جاء في أقوال الشراح اجماعا ان هذه العملية لا تنتج الاستبدال الذي تبرأ به ذمة المفوض وهو المدين الأصلي من المدين الا اذا جاء في قبول المفوض وهو الدائن لاقتضاء الدين من المفوض اليه وهو المدين الجديد نص صريح في ان القصد من هذا القبول هو ابراء ذمة المدين الأصلي من الدين وعلى هذا فليس للمحكمة ان تستنتج هذا الا براء من أي ظرف من ظروف الدعوى أو من أي عبارة من عبارة التفويض خلافا لما اجاز به بعض أحكام المحاكم في عملية الاستبدال الحقيقية La novation » ومن حيث انه عن الطريق الثاني فان المستأنف عليه الاول بناء على ان المستأنف كان وكيلاً عنه في قبض المبلغ موضوع الدعوى من المستأنف عليه الثاني على الوجه الآخر الذي تفيد به عبارة الخطاب المشار اليه آنفاً وانه قصر تقصيرا فاحشا في قبض هذا المبلغ وتسديده الى دائلته الست خضرة اذ انه أهمل في القيام بهذا الواجب في الحين الذي كان فيه المدين المذكور مليئا وهي سنة ١٩٢٧ التي حصل فيها التوكيل الى ان وقع بعد ذلك في الاعسار التام

« ومن حيث ان المستأنف عليه الاول يستند في حصول التوكيل في السنة المذكورة الى ان المستأنف استلم فيها عقد الرهن المثبت لمديونية

المستأنف عليه الثاني بالمبلغ موضوع الدعوى ولكنه لم يقدم دليلا مقبولا على ان هذا الاستلام كان في التاريخ المذكور وقد تبينت المحكمة من الاطلاع على الحافظة التي أودع بمقتضاها عقد الرهن المذكور انه ظل مودعا بالدعوى من حين ايداعه الحاصل في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٧ الى ان سحبه المستأنف عليه الاول في ٨ مايو سنة ١٩٢٩ كما هو ثابت من التأشير على الحافظة المذكورة بخط ذات المستأنف عليه الاول وهذا ما يؤيد ما قاله المستأنف من انه لم يستلم هذا العقد من المستأنف عليه الاول الا قبل تحرير الخطاب المشار اليه آنفاً بنحو شهرين أي في سنة ١٩٢٩ التي يسلم المستأنف عليه الاول بأن المستأنف عليه الثاني صار فيها في حالة الاعسار بسبب تصرفاته التي قدم عنها المستأنف عليه الاول الكشف المرفق بحافظته المؤرخة في ٤ يناير سنة ١٩٣٣ والمقدمة في الدعوى بقصد التدليل على ثبوت هذا الاعسار على ان حقيقة ما تفيد به عبارة الخطاب المشار اليه ليس هو توكيل المستأنف بقبض الدين موضوع الدعوى كما يدعى المستأنف عليه الاول بل تفيد تفويضه باعتباره ممثلا شرعيا لبنته الدائنة للمستأنف عليه الاول في أن يقتضى الدين الذي لها في ذمة المستأنف عليه الاول من المستأنف عليه الثاني كما سبق ذكر ذلك في موضعه ولذا يكون له بهذه الصفة التي اعترف بها له المستأنف عليه في مذكرته المقدمة منه أمام هذه المحكمة بجلسة ١٤ يناير سنة ١٩٣٣ والتي ثبتت من شهادة الميلاد الدالة على ان بنته المذكورة كانت الى سنة ١٩٢٩ التي صدر فيها هذا التفويض في سن القاصر كامل الخيار في ان يهمل اقتضاء هذا الدين من المستأنف عليه الثاني وترك ابنته المذكورة تقتضيه من مدينها الأصلي وهو المستأنف عليه الاول كما حصل اذ ان هذا الخيار هو النتيجة



التي تترتب قانونا على الحالة التي لا يكون فيها التفويض غير منتج لعملية الاستبدال القانوني كما هو الحال في التفويض المذكور على ما سبق إيضاحه في الموضع المتقدم

« ومن حيث أنه لذلك يتعين إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمستأنف ( عبد العزيز بك حبيب ) ورفض الدعوى التي يوجهها اليه المستأنف عليه الأول ( الصاوي أفندي حبيب )

( استئناف عبد العزيز بك حبيب وحضر عنه الاستاذ احمد بك رافت ضد الصاوي أفندي حبيب وآخر وحضر عنه الاستاذ محمد صبري أبو علم رقم ٥١٠ و ٢٩٠ سنة ١٣٤٩ ق - رئاسة وعضوية حضرات يس بك محمد وحسن فريد بك وحسن ذكي بك مستشارين )

٣٢٢

٩ يناير سنة ١٩٣٤

حكر . تقديره . القاعدة .

المبدأ القانوني

إن الحكر هو أجرة مثل الأرض المحكورة خالية من البناء أو الغراس على أن لا يدخل في تقويم هذه الأجرة الزيادة التي تحصل في الأرض المحكورة بسبب الغراس أو البناء الذي يقيمه المحكر. وبناء على ما تقدم يكون العامل في هذا التقدير هو الاعتبارات الاقتصادية العامة من حيث موقع العقار ورغبات الناس في تأجير هذا العقار باعتباره أرض فضاء .

المحكمة

.....

« من حيث أنه عن الموضوع فإنه مما لا نزاع فيه أن لوزارة الاوقاف حق المطالبة بالحكر عن الاعيان المبينة بورة التكليف بالحضور

« ومن حيث أن الحكر هو أجرة مثل الأرض المحكورة خالية من البناء أو الغراس على أن لا يدخل في تقويم هذه الأجرة الزيادة

التي تحصل في الأرض المحكورة بسبب الغراس أو البناء الذي يقيمه المحكر .

« ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون العامل في هذا التقدير هو الاعتبارات الاقتصادية العامة من حيث موقع العقار ورغبات الناس في تأجير هذا العقار باعتباره أرض فضاء .

« ومن حيث أنه لهذا كانت قيمة هذا الإيجار غير ثابتة تزيد وتنقص حسب تغير هذه الاعتبارات المذكورة التي هي عرضة للتغير وعدم الاستقرار

« ومن حيث أنه لما تقدم لا يمكن وضع قاعدة حسابية ثابتة تكون أساسا دائما لتقدير الحكر في كل الأزمنة المختلفة بل هي قاعدة خاطئة فالقول إذاً بأن تقدير الحكر يجب أن يكون على نسبة ثابتة مئوية دائمة مبنية على أساس النسبة بين قيمة الحكر وقت نشأته وبين قيمة الأرض المحكورة في هذا الوقت بحيث أن يراعى هذه النسبة في تقدير الحكر عند كل تصقيع جديد حتى تكون الزيادة أو النقص في الحكر الجديد بحيث تكون نسبة الحكر الجديد بالنسبة لقيمة الأرض وقت التصقيع الجديد هي النسبة المئوية القديمة السابق ذكرها بنسبة الزيادة أو النقص . هذا القول لا يمكن قبوله لأنه للاعتبارات السابق ذكرها ليست قيمة إيجار الأرض خالية (أي باعتبارها فضاء) في جميع الأزمان بنسبة ثابتة لقيمتها في جميع تغيراتها .

« ومن حيث أنه ولو أن الذي حصل في هذه الدعوى أن التقدير الذي أخذت به محكمة أول درجة بنى على القاعدة الأخيرة إلا أن محكمة الاستئناف ترى أن هذا التقدير جاء في الواقع مطابقا لأجرة الاعيان الحاصل عليها النزاع باعتبارها أرض فضاء لأنه من اطلاع المحكمة على تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة وعلى محضر أعماله ترى أن موقع الاعيان المحكورة في

حتى من أحياء اسكندرية العامرة التي تجعل قيمة إيجارها مع اعتبارها أرض قضاء هي القيمة التي قدرها الخبير وهذا أيضا مراعاة الحالة الاقتصادية عند التصديق ويتعين حينئذ تأييد الحكم المشتأنف بالنسبة لقيمة الحكر السنوي كما أنه يجب تأييد الحكم فيها عدا ذلك للأسباب التي

أخذت بها محكمة أول درجة للتي تأخذ بها محكمة الاستئناف

(استئناف امين افدى غبريال وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ونيس غبريال ضد وزارة الاوقاف رقم ١٢٦ سنة ٥٠ قضائية - رئاسة وعضوية حضرات محمود سامي بك وعلى حيدر حجازي بك واحد بك مختار مستشارين)

## قضايا المحاكم الكلية

٣٢٣

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٧ فبراير سنة ١٩٣٤

- ١ - اختصاص . تغيير الدين . حقوق المرتد . لأن يباشرها حسب دينه الجديد . اختصاص المحكمة لا يتغير بتغير الدين . أحكام صادرة تبقى نافذة .
- ٢ - ردة . لا ضرورة للبحث في صدقها .
- ٣ - بطلان . تغيير الدين . سريان آثار الدين الجديد من غير بحث في البواعث على تغيير الدين . شريعة إسلامية . اتفاقا مع هذا الرأي
- ٤ - اختصاص . أحوال شخصية . اختلاف ملة الخصوم أو ديانتهم . الاختصاص للحاكم الشرعية .
- ٥ - تنازع الاختصاص . اللجنة المشكلة في سنة ١٩٢٠ . لجنة إدارية . ليس لها اختصاص قضائي .

المبادئ القانونية

١ - يتحصل الرأي السائد في أحكام المحاكم الأهلية والمختلطة وقضاء جهات الأحوال الشخصية في مصر في أنه لمعرفة أثر تغيير الدين على الصلات والحقوق الزوجية يجب التفرقة بين الحقوق والدعاوى. أما الحقوق وبالأخص حق الطلاق فللمرتد أن يباشر كافة الحقوق الزوجية التي يخولها إياه دينه الجديد وإن كان

يحرمها عليه دينه القديم الذي عقد الزواج تحت سلطانه

أما عن الدعاوى فلا تأثير للردة على اختصاص المحكمة التي رفعت إليها الدعوى وبالأولى على الأحكام التي صدرت فعلا إلا إذا صادمت هذه الأحكام بطبيعة الحال قواعد النظام العام كما لو قضى بالطاعة على الزوجة التي أسلمت لزوجها غير المسلم

٢ - كل هذا دون البحث إلى أي حد يطابق ما ظهر من أيمان المرتد ما خفي منه ، ودون نقص لأسباب الردة ، إذ من العبث تحليل الدوافع التي حدثت بالشخص لا اعتناق دين من الأديان ، وتقضى الظروف التي أحاطت بمثل هذا الحادث أن لا جدال في أن لكل من هذه وتلك شتى الصور والملايسات ما دامت هذه البواعث والظروف قد انتهت بالشخص إلى الترجيح فالأختيار ، كما أنه يكون في أغلب الأحيان من التورط في إثم سوء الظن الجرى وراء شبهات خادعة للطعن في عقيدة شخص والأنتقاص من أيمانه .

٣ - يتفق الرأي السائد في مصر مع الرأي الراجح في فقه القانون الدولي الخاص وفي أحدث أحكام محكمة النقض الفرنسية فيما يختص بأثر تغيير الجنسية الطارىء على الدعاوى والحقوق الزوجية وبالأخص حق الطلاق، وأن هذه الآثار تقوم حتى ولو كان الشخص مدفوعاً في تغيير جنسيته تصنعاً وبالذات للخلاص من أحكام قانون جنسيته والالتفاف بما في قانون الجنسية الجديدة من رخص وحقوق أما نظرية التحايل على القانون التي يحاول البعض إقامتها فهي محل جدل شديد بل وشك كبير ويتفق المبدأ الثاني مع أحكام الشريعة الإسلامية إذ أنه ولو أن الفقهاء يقررون أن الإسلام هو إيمان بالجنان وإقرار باللسان إلا أنهم على اتفاق في أن الإيمان صلة بين الشخص ومولاه لا يطلع عليها سواه وأنه يجب اعتبار الشخص مسلماً تجرى عليه كافة الأحكام الدنيوية الخاصة بالمسلمين إذا أقر باعتناقه الإسلام ديناً ويرجع ذلك لقوله تعالى :- ( وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ آتَى إِلَيْكُمُ السَّلَامُ كَسْتُمْ مُؤْمِنًا ) ولذلك كان عليه الصلاة والسلام يقبل ظاهر الإسلام من المنافقين : وفي الحديث المأثور أنه قال مستنكراً لرجل طعن في صحة إسلام آخر : - هَلْ شَقَقْتَ قَلْبَهُ ؟

٤ - تختص المحاكم الشرعية بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية إذا اختلفت ديانة الخصوم أو ملتزمهم .

٥ - إن لجنة تنازع الاختصاص التي شكلها

وزير الحقانية في ٩ يونيه سنة ١٩٢٠ هي لجنة إدارية محضة لم تمنح اختصاصاً قضائياً . ولو كان من شأنها أن تنزع اختصاصاً لائى هيئة من الهيئات القضائية بل كان الغرض من إنشائها مساعدة رجال الإدارة في الاشكالات التي تقوم بين يديها لدى تنفيذ أحكام متضاربة صادرة من جهات الأحوال الشخصية المختلفة .

المحكمة

« حيث أن وقائع الدعوى تلخص في أن المستأنف عليه ( نجيب افندى رزق ) تزوج بالمستأنفة ( الست هيلانه جرجس ) وكلاهما من الأقباط الأرثوذكس واستمرت الزوجة الى أن شجريتهما خلاف فتقدمت الست هيلانه طالبة فرض نفقة زوجية لها فقضت لها محكمة الخرطوم بذلك في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ وبتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٣١ رفع نجيب افندى رزق على هيلانه أمام مجلس ملى البطريكية الدعوى رقم ٨٥ سنة ١٩٣١ طالبا الحكم له بإسقاط النفقة المقضى بها من محكمة الخرطوم وذلك لأنه يقيم مع زوجته في عيشة واحدة - ثم قرر بتنازله عن هذه الدعوى ولكن المدعى عليها طلبت رفضها رغمها عن التنازل فقضى المجلس الملى بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٣١ برفض الدعوى لأن سوء التفاهم بين الزوجين لا يزال قائماً ولم يتم الصلح بينهما

وفي أثناء سير الدعوى سألته الذكر أشهد نجيب افندى رزق على نفسه بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣١ أنه أسلم

وبتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩٣١ رفعت هيلانه دعوى على نجيب رزق امام المجلس الملى طلبت فيها الحكم باستمرار حضانتها لابنتها فلورى والحكم لها بنفقة لهذه الحضانه فدفع نجيب رزق



الدعوى بعدم اختصاص المجلس الملى بنظرها لأنه أصبح مساماً ففضى المجلس بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٣١ برفض الدعوى وفي الموضوع باستمرار البنت في حضانه والدتها وفيما يتعاق بدعوى النفقة بتحقيقها . وقد استند المجلس في ذلك على انه من القواعد القانونية الأولية أن العقد شريعة المتعاقدين وأن كل عقد عقد تحت سلطان شريعة ما يبق طرفا العقد خاضعين لأحكام تلك الشريعة مهما حاول أى طرف الهروب من هذا الاختصاص بالالتجاء لشريعة أخرى للاحتباء بها في سبيل معاكسة الطرف الآخر .

بعد ذلك رفعت هيلانه دعوى أخرى أمام المجلس الملى طلبت فيها الحكم بالتصديق على حكم النفقة الصادر من المحكمة العليا بالخرطوم فلم يحضر المدعى عليه ففضى المجلس بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ بأحقية المدعية للنفقة المحكوم بها من محكمة الخرطوم العليا ضد المدعى عليه واستند المجلس على الحكم الذى سبق أن أصدره بين الطرفين بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٣١

وبتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٣١ شهد المستشاران عليه على نفسه أنه طلق المستأنفة . بعد ذلك رفع نجيب رزق دعوى أمام محكمة الأزبكية الشرعية على هيلانه طالب فيها وقف تنفيذ حكم النفقة الصادر لها واستند في ذلك على أنه بصفته مسلماً طلق زوجته بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٣١ وقد مضت سنة على هذا الطلاق فدفعت المدعى عليها بعدم اختصاص المحاكم الشرعية بنظر الدعوى لأن طرفي الخصومة من طائفة الاقباط الأرثوذكس . وبعدم سماع الدعوى لأنه ليس للمحاكم الشرعية وقف تنفيذ حكم صدر من محكمة مدنية انجليزية . ولأنه سبق الفصل في هذه الدعوى بالرفض من المجلس الملى المختص بنظرها فقضت المحكمة

بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٣٢ برفض هذه الدفوع . وفي الموضوع بوقف تنفيذ حكم النفقة الصادر لمصلحة هيلانه واستند الحكم في رفض الدفوع على أن المدعى قد أسلم فأصبحت المحاكم الشرعية هي المختصة بنظر قضايا المتعلقة بالاحوال الشخصية وأن الدعوى أضحت مناط البحث فيها أمراً جديداً وهو طلاق هيلانه ومضى سنة على هذا الطلاق . واستند في الموضوع على أن المستشاران عليه طاق المستأنفة ومضت سنة على هذا الطلاق فلا حق لها في اقتضاء نفقة منه .

« وحيث ان المستشاران عليه تقدم بالدعوى الحالية طلب الحكم فيها على هيلانه ووزارة المالية متضامين بأن يدفع له مبلغ ٨٥٢ ملياً و ٢٤ جنياً وذلك قيمة ما صرفته وزارة المالية من معاشه بلا حق لهيلانه تنفيذ الحكم النفقة اذ استمرت الوزارة تصرف لهيلانه شهرياً مبلغ ٨٤٠ ملياً و ٦ جنياً من معاش المستشاران عليه رغمًا عن صدور الحكم المشار اليه آنفاً من محكمة الأزبكية الشرعية بوقف تنفيذ حكم النفقة الصادر لمصلحة هيلانه وقد قضت محكمة أول درجة للمدعى بطلباته .

فاستأنفت هيلانه كما استأنفت وزارة المالية

« وحيث ان هيلانه دفعت أصلياً بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى واحتياطياً طلبت الحكم برفضها - أما وزارة المالية فطلبت الغاء الحكم بالنسبة لها .

« وحيث انه لذلك يتعين افراد بحث لكل استئناف من الاستئنافين

عن استئناف الست هيلانه

« حيث ان الست هيلانه تدفع أصلياً بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى مستندة في ذلك على أن الجهة المختصة برفض هذه الخصومة هي لجنة تنازع الاختصاص التي شكلها وزير الحفانية

في ٩ يونيه سنة ١٩٢٠ ، وذلك للمفاضلة بين الاحكام المتضاربة الصادرة من جهات الاحوال الشخصية .

« وحيث أن هذا الدفع في غير محله : إذ أن هذه اللجنة - وهي بداهة غير اللجنة المنصوص عليها في المادة ٨٠ وما يليها من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية - هي لجنة إدارية محضة فلا هي منحت اختصاصا قضائيا ولا كان من شأنها أن تنزع اختصاصا لأي هيئة من الهيئات القضائية بل كان الغرض من انشائها مساعدة جهات الإدارة في الاشكالات التي تقدم بين يديها لدى تنفيذ أحكام متضاربة صادرة من جهات الاحوال الشخصية المختلفة ، إذ الإدارة ولو أنه منوط بها بنص القانون تنفيذ هذه الاحكام الا أنه لا يجوز لها تنفيذها الا اذا كانت الهيئة التي أصدرتها تملك الاختصاص أي لها ولاية القضاء ، ولما كانت جهات الاحوال الشخصية متعددة كان من المحتمل قيام التنازع بينها على الاختصاص بل وصدور أحكام متضاربة فرؤى من الأصلح تشكيل هيئة تعين الإدارة في مهمتها بفحص الاحكام المتضاربة وتري أيها صدر ممن له ولاية القضاء ، وبالتالي أولى بالرعاية والتفضيل وتشير على الإدارة أي الحكيم أجدر بالتنفيذ ، فلجنة تنازع الاختصاص التي شكلت في سنة ١٩٢٠ لتحقيق هذه الأغراض ما كان لها الا أن تمد الإدارة بالفتوى القانونية في الاشكالات الماثلة أمامها ، والإدارة إذ تصدر في تصرفاتها عن هذه الفتاوى إنما تقوم بعمل إداري محض خاضع لتقدير القضاء ورقابته .

« وحيث أن الدعوى الحالية هي دعوى مطالبة برد مبلغ مدعى بصرفه بلا سند قانوني وقبضه بلا حق فيكون لاشبهة في اختصاص المحاكم الأهلية بنظرها

» وحيث أنه لذلك يتعين رفض الدفع الفرعي واختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى « وحيث أن طرفي الخصومة اتفقا بجلاسة ٣٠ مايو سنة ١٩٣٣ على أن تفصل المحكمة في الموضوع اذا قضت برفض الدفع الفرعي إذ كانت المستأنفة الاولى هيلانة تتظلم من أن محكمة أول درجة حجزت القضية للحكم في الدفع الفرعي ثم قضت فيه وفي الموضوع

« وحيث أن الست هيلانة تطالب في الموضوع رفض الدعوى مستندة في ذلك على الأوجه التي ذكرتها ومحصلها أنها تزوجت من نجيب افندي رزق ( المستأنف عليه ) طبقا لقواعد الشريعة القبطية الارثوذكسية ، حيث لا يجوز للزوج أن يطلق زوجته . فإسلام المستأنف عليه بعد ذلك لا تأثير له على الحقوق الثابتة لها بمقتضى عقد الزواج الذي يجب أن يظل خاضعا في أحكامه للشريعة التي أبرم تحت سلطانها . فليس للمستأنف عليه أن يطلقها طبقا للقواعد المقررة في الشريعة الاسلامية هذا فضلا على أن المستأنف عليه لم يسلم مدفوعا بعقيدة أو أيمان ، بل بغرض اهدار حق المستأنف إذ لم يسلم الا بعد أن شجر النزاع بينهما ، واستصدرت عليه حكم النفقة

« وحيث أنه لتقدير هذا الدفاع يتعين البحث تباعا في النقط الآتية : - أولا : - مآثر تغيير الجنسية على الاحوال الشخصية سيما الحقوق والصلات الزوجية في فقه القانون الدولي الخاص ثانيا : - مآثر تغيير الدين - الردة - وبالأخص في الشريعة الاسلامية . ومذهب الفقه والقضاء بمصر - ثالثا : - قيمة الحكم الصادر من محكمة الأزبكية الشرعية بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٣٢ . أما اتصال البحث الاول بالبحث الثاني فرجعه أن قانون الجنسية هو القانون الذي يحكم صلات الاحوال الشخصية في البلاد الأجنبية ، كما هو



شأن الجانب عندنا ( وفقاً لحكام القانون المدني المختلط ) أما في مصر فهو الدين للمصريين ولغير المتمتعين بالأمتيازات الأجنبية ، فوجه القياس ظاهر لا يحتاج الى بيان بين تأثير تغيير الجنسية والردة على الاحوال الشخصية سيما الحقوق والصلات الزوجية

« وحيث انه وأن اختلفت شروط التجنس بجنسية جديدة باختلاف القوانين الوضعية لكل دولة من الدول الا أنه من المجمع عليه أن تغيير الجنسية لا ينمط أثره على الماضي . وليس من شأنه المساس بحقوق تم اكتسابها فعلاً ولكن تجب التفرقة هنا كما هو الحال دائماً في نظرية عدم سريان القانون على الماضي - بين الحق المكتسب ومجرد الأمل ، فليس للوارث مثلاً أو الموصى له الا مجرد أمل في الأخذ بنصيب في الميراث أو استحقاق الوصية مادام المورث أو الموصى حياً فاذا حرر شخص وصية ثم غير جنسيته ثم توفي وكانت الوصية صحيحة حسب قانون الجنسية الاول وباطلة حسب قانون الجنسية الجديدة التي توفي عليها الموصى كان لا شبهة في بطلان الوصية - كذلك لو غير المورث جنسيته قبل وفاته فانه يجب تقسيم التركة حسب قانون الجنسية الجديدة ولو أدى ذلك لحرمان اشخاص كانوا موجودين قبل تغيير الجنسية وكانوا يرثون نصيباً في التركة حسب قانون الجنسية القديمة . فلا يصح للموصى له في المثل الاول أن يتمسك بما كان من شأن صحته ، ولا أن يزعم أن في القول بطلانها مساساً بحق مكتسب ، إذ استحقاقه للموصى به ما هو الا مجرد أمل بسيط لم يرق بعد لمصاف الحقوق . ، كذلك شأن الوارث فيما يختص باستحقاق التركة أو نصيب فيها . اذن فما هي الحقوق - لا مجرد الآمال - التي يصح أن يقال أن عقد الزواج أكسبها الزوجين ولا يمكن المساس بها بتغيير

الجنسية وبالأخص - لعلاقة ذلك بالدعوى الحالية - هل اذا كان قانون الجنسية الذي عقد الزواج تحت أحكامه لا يبيح الطلاق وغير أحد الزوجين جنسيته وكان قانون الجنسية الجديدة يبيح الطلاق هل إذا طلب الطلاق بناء على ما يخوله ذلك القانون الجديد يعتبر الطالب محاولاً المساس بحق مكتسب ، ما هو الحد الفاصل بين الحق المكتسب ومجرد الأمل في هذا الصدد - الرأي على انه يجب التفريق مبدئياً بين الحقوق والدعوى أي الاختصاص

أما الدعوى فمن المبادئ المسماة : أنه اذا رفعت دعوى - كدعوى الطلاق أو النفقة الخ - إلى المحكمة المختصة فان تغيير الجنسية الطارىء حتى ولو كان من شأنه أصلاً أن يجرّد المحكمة من وظيفتها لا يمكن أن يسلب المحكمة اختصاصها إذ أصبح للخصم حق مكتسب في نظر دعواه أمام هذه المحكمة وبالأولى بداهة لا أثر لتغيير الجنسية على الأحكام التي صدرت فعلاً .

أما اذا لم ترفع الدعوى فقال فريق أن المحكمة المختصة هي المحكمة التي كانت مختصة وقت سبب النزاع . وقال فريق آخر بالرأي الراجح وهو ان المحكمة المختصة هي المحكمة التابع لها الخصوم وقت رفع الدعوى ( الدكتور الزيني بند ٢٤٣ )

« وحيث انه فيما يختص بأثر تغيير الجنسية على الحقوق الزوجية كأباحة الطلاق أو تحريمه . فقد اتقسم أهل الرأي في فرنسا . كما تباينت أحكام القضاء . فذهب رأى الى أنه اذا غير الزوجان جنسيتهم معاً كان لانزاع في سريان قانون الجنسية الجديدة على أباحة الطلاق أو تحريمه أما اذا غير أحدهما جنسيته فان أباحة الطلاق أو تحريمه تعتبر حقاً مكتسباً بمقتضى العقد لا يمكن أن يمسه أو يؤثر عليه تغيير الجنسية الطارىء ويستند هذا



الرأى على نظريه الحق المكتسب وأن أباحة الطلاق أو تحريمه ليست من قواعد النظام العام فى شىء وأن اتباع الرأى المخالف يؤدى الى نتائج غير مادلة وغير مقبولة ، اذ يخلل التوازن بين حقوق الزوجين . فيصبح لأحدهما مثلاً حق طلب الطلاق . ويحرم الآخر منه . كما ان الزوج الذى لا يبيع قانونه الطلاق يظل أمام قانونه مرتبطاً بعقد الزواج رغم صدور حكم بالطلاق وأستند أخيراً أيضاً فى هذا الرأى على ما كانت تقضى به معاهدة لاهاى التى أبرمت بين معظم الدول الأوروبية فى سنة ١٩٠٢ ( يراجع فى هذا الرأى فاليرى دولى خاص بند ٧٧٢ والمراجع التى به ) وذهب الرأى الذى رجحته أخيراً محكمة النقض الفرنسية فى أحدث أحكامها الى عكس ذلك وأن للزوج أن يتمتع بكافة الحقوق التى يحولها إياه قانون الجنسية الجديدة - فإذا كان القانون الجديد يبيع الطلاق فله مباشرة هذا الحق دون أن يحول بين ذلك ما كان فى القانون الذى أبرم عقد الزواج تحت سلطانه من حظر أو تحريم . لأنه ليس للإنسان حق مكتسب فى أحواله الشخصية لأن تنظيمها من المسائل التى تمس نظام الجماعة أو النظام العام . فيكون دائماً فى سلطة المشروع تعديلها وتغييرها بما يلائم المصلحة العامة وأن القواعد المتعلقة بالطلاق هى فى الواقع قواعد لها صبغة النظام العام . اذ ترمى الى حماية نظام الأسرة من الشك والقلق والشقاق . ومن المسلم به أن نظرية الحق المكتسب تنتهى حيث تبتدىء قواعد النظام العام وبهذا المعنى لوران - قانون الدولى الجزء الخامس عمرة ١٦٦ - فارى سوير - دولى - جزء ٢ - عمرة ٨٩ - وسياينيه عمرة ٦٩ : مينيل Meynail تعليق على سيرى ١٨٩٥ - ٤ - ٨٩ - أسر وريفيه Asser et Revier عمرة ٥٣ - حكم محكمة السين ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ ،

الجزء ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٧ ، وباريس ١٢ مايو سنة ١٨٩٣ ، ٧٤ أبريل سنة ١٩٠٣ ، ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ . ) وقضت بهذا الرأى أخيراً محكمة النقض الفرنسية فى ٦ يوليه سنة ١٩٢٢ والحكم منشور فى دالوز سنة ١٩٢٢ - ١ - ١٣٧

وقد كان عقد الزواج يحكم القانون الايطالى - حيث لا طلاق . ورفع نزاع الى المحاكم الايطالية فقضت بالانفصال الجسمى بين الزوجين فعادت الزوجة لفرنسا وأقامت بها حيناً استردت فيها جنسيتها الفرنسية ثم رفعت دعوى الطلاق وفقاً للقانون الفرنسى فقضت لها محكمة ليون وأيدتها محكمة الاستئناف ثم محكمة النقض وعبثاً حاول الزوج التمسك بنظرية الحق المكتسب وبالقانون الذى أبرم تحت سلطانه عقد الزواج

La femme reintégrée dans la nationalité française est recevable à demander, en vertu de l'art. 319 c. civ. la conversion en jugement de divorce le jugement étranger qui a prononcé la separation du corps bien que la législation nationale de son mari n'admette pas la divorce.

« وحيث انه من الأبحاث التى تتصل بهذه النقطة - لملاقته بالدعوى الحالية البحث فى هل تقوم النتائج السابق بيانها على تغيير الجنسية حتى لو كان الشخص مدفوعاً فى تغيير جنسيته خصيصاً وبالأدات المخلص من أحكام قانون جنسيته والانتفاع بما فى قانون الجنسية الجديد من رخص وحقوق . من القواعد المسلمة فى هذا الشأن أن الأصل لكل شخص أن يلتحق بالجنسية التى ينبغىها إذ هى علاقة أساسها الولاء والاخلاص للدولة فلا يجوز اجبار الشخص على الولاء قسراً عنه ، فالأصل المنع الصريح فى حالة معينة فالأصل الحرية ( ٢ - ٤ )

وما دامت الاباحة ثابتة فمن العبث تحرى الأسباب التي حدثت بالشخص لتغيير جنسيته ولا محل لما يحاوله البعض من اقامة نظرية التحايل على القانون فهي نظرية محل جدل شديد بل وشك كبير (فابن ص ٥٢٨ ديسيانيه ص ٤٨٢ - وراجع مؤلف الدكتور الزيني ص ٤٧٠)

« وحيث ان محصل ذلك أن تغيير الجنسية يبيح للزوج مباشرة كافة الحقوق الزوجية التي يبيحها له قانون جنسيته الجديدة فإذا كان يبيح طلب الطلاق فله طلبه . ولو كان قانون الجنسية القديمة والذي عقد الزواج تحت أحكامه يحرمه أما فيما يختص بالتقاضي فلا تأثير لتغيير الجنسية الطارئ على الدعاوى التي رفعت أو الأحكام التي صدرت فعلاً - أما فيما عدا ذلك فالجنسية الجديدة أثرها كل هذا دون بحث في الدوافع التي حدثت بالشخص الى تغيير جنسيته .

« وحيث انه مع قياس الدين على الجنسية وعلى هذه القواعد السالفة يصح القول في الدعوى الحالية أن اسلام نجيب افندي رزق في ٥ مايو سنة ١٩٣١ ما كان ليؤثر على حكم محكمة الخرطوم القاضي بالنفقة وعلى اختصاص المجلس الملى بنظر الدعوى الأولى التي كان قد رفعها قبل ذلك بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٣١ الا أنه كان حائلاً بين المجلس الملى وبين نظر الدعوى اللاحقة ، وإن انجيب رزق على كل حال الحق في أن يطلق زوجته طبقاً لقواعد الشريعة الاسلامية التي اعتنقها والتي تقضى بأن الطلاق بيد الرجل يوقعه متى شاء مع ما يستتبع ذلك من نتائج وأهمها بالنسبة للنزاع الحالي عدم مطالبة الزوج بنفقة بعد مضي سنة من الطلاق

« وحيث ان قواعد الشريعة الاسلامية تكاد تتفق تماماً مع الرأي الثابت في فقه القانون الدولي

الخاص السابق بيانه إذ ولو أن الفقهاء يقررون أن الاسلام هو إيمان بالجنان وقرار باللسان الا أنهم على اتفاق في أن الايمان صلة بين الشخص ومولاه . لا يطلع عليها سواه . وأنه يجب اعتبار الشخص مسلماً ما تجرى عليه كافة الاحكام الدنيوية الخاصة بالمسلمين اذا أقر باعتناقه الاسلام ديناً ويرجع ذلك إلى قوله تعالى : ( ولا تقولوا لمن اتى اليكم السلام لست مؤمناً ) ولذلك كان النبي عليه الصلاة والسلام يقبل ظاهر الاسلام من المنافقين وفي الحديث المأثور أنه قال مستنكر الرجل طعن في صحة اسلام آخر : هل شقت قلبه ؟ (راجع الزيلعي الجزء الثالث باب المرتدين صحيفة ٢٨٤ كتاب الخراج لأبي يوسف باب المرتد - مقالة الاستاذ أحمد ابراهيم بمجلة القانون والاقتصاد السنة الأولى بند ١٥ ) حيث قرران الردة لها أثرها سواء كان المرتد جاداً أم هازلاً .

أما حكمة ذلك فظاهرة إذ أنه من العبث تحليل الدوافع التي حدثت بالشخص لاعتناقه ديناً من الأديان ، وتقضى الظروف التي أحاطت بمثل هذا الحادث إذ لا جدال في أن لكل من هذه وتلك شتى الصور والملابس ما دامت هذه البواعث والظروف قد انتهت بالشخص الى التراجع فلاختيار كما أنه يكون في أغلب الأحيان من التورط في اثم سوء الظن الجرى وراء شبهات خادعة للطعن في عقيدة الشخص والانتقاص من ايمانه « وحيث ان القضاء في مصر سار على هذا في أغلب أحكامه ويمكن تلخيص الرأي السائد في وجوب التفرقة بين الحقوق والدعاوى . أما الحقوق وبالأخص حق الطلاق - فلا مرد أن يباشر كافة الحقوق الزوجية التي يخولها إياه دينه الجديد . دون البحث الى أي حد يطابق ما ظهر من أيمانه ما خفي منه ودون تنقص لأسباب الردة . أما الدعاوى فكما هو الشأن في الجنسية فلا تؤثر



الردة على اختصاص المحكمة التي رفعت إليها الدعوى فعلا وبالأولى على الأحكام التي صدرت فعلا إلا بطبيعة الحال إذا صادمت قواعد النظام العام كما لو قضى بالطاعة على الزوجة التي أسلمت لزوجها غير المسلم - ١ - (استئناف مختلط ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مجموعة التشريع والقضاء ٣٦ ص ٨٨ الذي قرر أن حرية الاعتقاد مطلقة وأنه لا يجوز التدخل في عقيدة الأشخاص والبحث في أعماق قلوبهم أن كان إيمانهم صحيحا أو غير صحيح ولل قضاء الظاهر فقط: فالقبطي الذي يشهد على نفسه أنه أسلم يعتبر بذلك مسلما تجري عليه أحكام الشريعة الإسلامية ٢ - حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٥ يونيه سنة ١٩١٧ مجموعة التشريع والقضاء ١٩ ص ٢٨٧ حيث عقد الزواج حسب شريعة الروم الأرثوذكس وغير الزوج بعد ذلك دينه وجنسيته وأصبح مصريا مسلما وطلق زوجته اليونانية الأرثوذكسية حسب قواعد الشريعة الإسلامية فقررت المحكمة في حيثياتها أنه إذا كان الزوج قد نجح في الوصول إلى فسخ عقد الزواج بإرادته دون أن يكون للزوجة أى وسيلة قانونية لإحيلولة دون هذا الفسخ إلا أن لها الحق في المطالبة بتعويض عن اجراء قام به الزوج بعيدا عن مجال حسن النية: وقضت المحكمة فعلا بتعويض للزوجة . - ٣ - استئناف مختلط أول يونيه سنة ١٨٩٧ مجموعة ٩ ص ٣٧٣ الذي قرران صحة الطلاق تتوقف على القانون الذي يرتبط به الزوجان وقت رفع دعوى الطلاق - ٤ - استئناف مختلط ٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ مجموعة التشريع والقضاء ٢٧ ص ٤٥ - ٥ - مجلس حسي ديروط ١٨/١١/٩٢٢ الذي قرر أنه إذا غير الشخص دينه أو مذهبه فليس للمجاس أن يتبع لإجراء آت من شأنها التثبت من عقيدته الداخلية - وعما إذا كان التغيير عن يقين ثابت

أو هو لأجل الخديعة ويراجع في أن تغيير الدين لا يؤثر على اختصاص المحكمة المنظورة أمامها الدعوى أو على الأحكام التي صدرت حسي مصر ٦ مارس سنة ١٩١٨ محاماه ٤٠ عدد ١٨ حسي ديروط ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٣ مجموعة رسمية - ٢٥ - عدد ٦٠ . البان ١٣ مايو سنة ١٩٢٦ محاماه ٧ عدد ٤٠٤ واستئناف ٢١ إبريل سنة ١٩٠٤ مجموعة رسمية ١ ص ٣١ ويسح أن يالحق بهذه الأحكام حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٣١. إذ يؤخذ من وقائع النزاع أن الزوج أسلم بعد رفع دعوى النفقة عليه أمام المحاس الملى بسنتين تقريبا. ومما يجب ملاحظته أن بعض الأحكام المشار إليها آنفا يوردها البعض على تطبيق للرأى العكسى أو تأييد لنظرية التحايل على القانون . وهى ليست من ذلك فى شىء إذ كنها تدور اما على أن الردة لا تؤثر على حكم نفقة سبق صدوره أو على دعوى سبق رفعها أمام الجهة المختصة - ومن المفروغ منه أن هاتين الحالتين هما من صور الحق المكتسب : فالحكم الذى يصدر يعتبر حقا مكتسبا لمن صدر له . وطرح الدعوى أمام الجهة المختصة يجعل الخصم حقا مكتسبا فى الفصل فيها أمام تلك الجهة . كل هذه أمور لا مرءاء فيها . وليست بحاجة فى تقريرها للاستعانة بنظرية التحايل على القانون . بل أن الالتجاء لهذه النظرية فى هذه الاحوال يفهم منه أن ليس هنالك حق مكتسب . وإرادتها فى هذا المجال يؤدى للقول بأن الردة اذا كانت عن غير تحايل فأنها تؤثر على الأحكام التى صدرت وتنزع الاختصاص من الجهة التى رفعت إليها الدعوى فعلا وهى نتائج غير مقبولة لم يقل بها أحد وبعبارة أخرى ان عدم تأثير الردة الطارئة على أحكام



النفقة التي صدرت او الدعاوى التي رفعت مسألة فوق كل بحث - اما مجال البحث حقا فهو تأثير الردة على غير ذلك من الصلات الزوجية الاخرى - كحق الطلاق - والدعاوى لم ترفع بعد

«وحيث أن قضاء جهات الاحوال الشخصية في مصر في هذا الشأن يتحدد مع قضاء المحاكم الأهلية والمختلط وفيما سبق تقريره من مبادئ اذهى تقضى فيما يرفع اليها من القضايا التي دخلت في اختصاصها بسبب تغير الدين بحسب حالة الخصوم وقت رفع الدعوى دون بحث فيما اذا كان اعتناق الدين الجديد خالصا أو لمجرد الالتفات من تطبيق أحكامه على حالة نشأت تحت سلطان قانون ديني آخر ( أبو هيف بك دولي خاص ص ٩٢٢ وتراجع الأحكام المنشورة في ص ٩٢٣ )

«وحيث انه بتطبيق هذه المبادئ على وقائع الدعوى الحالية يصبح تقرير ما يأتي :-

أولا : لا تأثير لاسلام المستأنف عليه في ٥ مايو سنة ١٩٣١ على الحكم الصادر من محكمة الخرطوم بفرض نفقة عليه قبل اسلامه ثانيا : كذلك لا تأثير لاسلام المستأنف عليه على اختصاص المجلس الملي بنظر دعوى اسقاط النفقة الأولى التي رفعها قبل اسلامه في ١١ فبراير سنة ١٩٣١ ثالثا : أن لا اختصاص للمجلس الملي في الفصل في الدعوى التي رفعتها المستأنفة بعد ذلك أي بعد ٥ مايو سنة ١٩٣١ ( تاريخ أشهر الاسلام ) - وسيرد هذا في البحث الأخير رابعا : أن ليس هناك أي شبهة نزاع جدي في أن للمستأنف عليه بعد اسلامه أن يطلق زوجته وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية وأن يصفي علاقته معها تبعا لتلك القواعد ومن هذا يتضح أن هذه النتائج هي نفسها التي تقررها مبادئ القانون

الدولي الخاص فيما يختص بتغيير الجنسية . « وحيث ان الابحاث السالفة قد تكون من بعض الوجوه من نافلة القول أزاء البحث الأخير وهو قوة الحكم الصادر بين طرفي الخصومة بتاريخ ١٢ يونيه ١٩٣٢ من محكمة الازبكية الشرعية الذي عالج أوجه النزاع بينهما وقضى ضمنا بصحة الطلاق الذي أوقعه المستأنف عليه بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٣١ وبعدم استحقاقها لنفقة المضى سنة على عدتها وبايقاف تنفيذ حكم النفقة بناء على ذلك .

«وحيث ان المستأنف عليه لم يتقدم بدعواه الحالية مستندا فقط على واقعة اسلامه أو طلاق المستأنفة ومضى سنة على هذا الطلاق بل ينشئها على قيام حكم نهائي قد حسم أوجه النزاع بينه وبين خصيمته . منتها من ذلك على أنه لا يتأتى اثاره هذا النزاع من جديد أو المساس بقوة هذا الحكم أو تقدير الأسباب التي بنى عليها

«وحيث ان الاحكام الصادرة من جهات الأحوال الشخصية تحوز قوة الشيء المحكوم فيه اذا صدرت في حدود ولايتها القضائية

«وحيث انه لذلك يتعين البحث فيما اذا كان حكم محكمة الازبكية المشار اليه قد صدر في حدود ولاية المحاكم الشرعية . اذ لو ثبت ذلك كان قاطعا لجميع أوجه النزاع بين الطرفين

«وحيث انه رغما عن نصوص الخط الهمايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ وهو دستور الطوائف غير الاسلامية . ونصوص الأوامر العالية الثلاثة التي صدرت بتنظيم بعض هذه الطوائف في مصر فقد أثار بعضهم الشك في اختصاص المحاكم الشرعية بنظر قضايا الأحوال الشخصية اذا اختلفت ديانة المتقاضين أو ملتزمهم ، فقد ذهب رأى الى وجوب تطبيق قاعدة سعى المدعى لمحكمة المدعى عليه

فتكون الجهة التابع لها المدعى عليه هي المختصة بالفصل في النزاع واستند في ذلك على العرف (أبو هيف بك دولي خاص بند ٦٠١) ويظهر أن هذا الرأي هو الذي كانت تتبعه لجنة تنازع الاختصاص في بعض قراراتها أو الإدارة حينما في تنفيذ الأحكام المتضاربة كما جاء بتقرير المستشار القضائي سنة ٩٠١ ص ٤٣ وذهب رأي إلى وجوب التمييز بين الطوائف المصرية المحضة التي حصلت على أوامر عالية فهذه لا تختص إلا إذا كان الأخصام تابعين لها أي متحدين، الملة فلا تختص عند اختلاف الدين بل تكون المحاكم الشرعية هي المختصة ( أي حالة المستأنفة إذ أنها قبطية أرثوذكسية ) أما الطوائف الأخرى فتختص إذا كان المدعى عليه تابعاً لها . ويستند هذا الرأي على ما في نصوص الأوامر العالية الثلاثة من نصوص تسمح بتقييد الاختصاص على هذا الوجه ذلك التقييد الذي خلا منه الخط الهمايوني ( دوروزاس مجلة مصر العصرية ١٠ ص ١١٩ )

« وحيث أن تاريخ التشريع للطوائف التي لا تدين بدين الإسلام ، والنصوص الصريحة في هذا الشأن لا تدع مجالاً جدياً للشك الذي يحاوله البعض في اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية في حالة عدم اتحاد دين الخصوم وملتهم ، إذ جاءت المادة ١٨ من الخط الهمايوني الصادر في سنة ١٨٥٦ صريحة في أن اختصاص مجالس الطوائف قاصر على حالة ما إذا كانت الدعوى بين اثنين من المسيحيين ، أو اثنين من الرعايا غير المسلمين فالنص إذا يستبعد أولاً وبلا جدال حالة ما إذا كان أحد الطرفين مسلماً سواء كان مدعياً أو مدعى عليه - وما كان يتسنى النص على غير هذا فإن القول بغيره مصادمة لقواعد الشريعة الإسلامية التي لا تميز لغير المسلم أن يقضى على المسلم إذ لم يجعل لغير المسلمين

على المسلمين من سبيل على أنه وإن كانت عبارة نص المادة ١٨ غير قاطعة في وجوب اتحاد ملة غير المسلمين المتقاضين أمام المجالس الطائفية إلا أن النصوص السابقة لها تشهد بهذا إذ قررت تشكيل مجلس خاص لنظر الدعاوى المختلطة تجارية كانت أو مدنية التي تقع بين مختلفي الدين أو الملة أو المذهب . فلو كان يريد المشرع من اختصاص المجالس المالية إلى مثل هذه الأحوال في قضايا الأحوال الشخصية لفعل ولا تقي بتعبير غير التعبير المحدود في م ١٨ . يؤكد هذا أيضاً أن نص المادة ١٨ يقضى بأن المجالس المالية لا تختص في مسائل الأحوال الشخصية إلا إذا أراد أصحاب الدعاوى - وهو ما جعل الرأي حيناً على أن اختصاص المجالس المالية اختياري لا الزامي - فكيف يتفق هذا الاختيار مع اجبار المدعى على السعي لمحكمة المدعى عليه . على أن هذا هو التفسير الذي استقر عليه الرأي في مصر - كما فسرت في مصر بعض النصوص الأخرى تفسيراً خاصاً - فقد بدت رغبة المشرع في هذا واضحة جلية حينما أصدر القوانين الثلاثة الخاصة بالأقباط الأرثوذكس والانجيليين والارمن الكاثوليك .

فنص في م ١٦ من الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٧٣ الخاص بالأقباط الأرثوذكس ( وهو مذهب المستأنفة ) على أن اختصاص المجلس يكون فيما يقوم بين « أبناء الملة » من الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية . . . . كذلك م ٢١ من الأمر العالي الصادر في سنة ٩٠٢ بخصوص الانجيليين فقد نصت صراحة على أن اختصاص المجلس المالي لا يتناول أي مادة من المواد التي لا يمكن الفصل فيها إلا بحضور أشخاص غير انجيليين وطنيين أمام المجلس بصفة خصوم وهو يطابق النص الوارد في المادة ١٦ من قانون ٢٧ سنة ١٩٠٥



١٠ عدد ٣٦٠ - استئناف مختلط ٩ فبراير  
سنة ٩٢٦ مجلة المحاماة س ٦ ص ٥٦٦ - محكمة  
جرجا الشرعية ١٥ يونيو سنة ٩٢٩ محاماة  
شرعية س ١ ص ٤٢٦ - محكمة مصر الشرعية  
١٨ مارس سنة ١٩١٧ مجلة الأحكام الشرعية  
١١ ص ١٨٤ - الدكتور الزيني ص ٥٤٧

« وحيث أنه يتضح من ذلك أن حكم محكمة  
الازبكية الشرعية الذي أعلن للمستأنفة في ١٢  
يولييه سنة ٩٣٢ والذي أصبح نهائياً كما تدل على  
ذلك الشهادتان المرفقتان به قد صدر منها في حدود  
ولايتها القضائية فهو حكم له حجتيه بين طرفي الخصوم  
» وحيث أن هذا الحكم قضى بعدم استحقاق  
المستأنفة لنفقة قبل المستأنف عليه بعد ١٢ يونيو  
سنة ١٩٣٢ وبأيقاف تنفيذ حكم النفقة الصادر  
لمصلحة المستأنف من المجلس الملي ابتداء من ١٢  
يونيه سنة ١٩٣٢

« وحيث أنه لذلك يكون ما قبضته المستأنفة  
بعد ذلك التاريخ بلا سند قانوني ويتعين عليها  
رده ، ويكون من غير المقبول ما تحاول المستأنفة  
إثارته من أوجه النزاع في الدعوى الحالية ما  
دام الحكم الشرعي سالف الذكر صريحاً بما قضى به .  
يتلخص من جميع ما تقدم : أولاً - ليس ثمة  
أى شبهة جدية في عدم استحقاق المستأنفة لنفقة  
لمضى سنة على الطلاق وفقاً للمبادئ القانونية  
السابقة ايضاحها ( ثانياً ) ان انعدام هذه الشبهة  
قد تأيد بالحكم النهائي الصادر من محكمة الازبكية  
الذي حسم النزاع بين طرفي الخصومة .

عن استئناف وزارة المالية

« حيث أنه بغض النظر عن البحثين الأولين

الخاص بالأدمن الكاثوليك، وهي نصوص صريحة  
تقطع بأن لا اختصاص للمجالس المالية إلا إذا اتحدت  
ملة المتقاضين ، ولا اختصاص لها بحال إذا  
اختلفت ويجب الالتجاء حتماً في هذه الأحوال  
للمحاكم الشرعية ، التي تعتبر المحاكم العامة بالنسبة  
لجهات الأحوال الشخصية الأخرى فضلاً عن أن  
اختصاصها ثابت شرعاً باجماع الفقهاء إذا كان  
أحد الخصمين مسلماً مدعياً كان أو مدعى عليه  
وبين غير المسلمين إذا ترفع إليها أحد  
الخصمين فيما عدا الانكحة وفقاً لمذهب الإمام  
الاعظم الواجب الاتباع أمامها . يؤيد هذا ما جاء  
في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة  
في سنة ١٩٣١ التي نصت في الفقرة الأخيرة من  
م ٩٩ على أنه « لا تسمع دعوى الطلاق من أحد  
الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان  
بوقوع الطلاق . وجاء في المذكرة الإيضاحية :  
كانت المحاكم الشرعية هملاً بالمادة ٢٨٠ من  
اللائحة تحكم بوقوع طلاق غير المسلم على زوجته  
غير المسلمة في الدماوى المرفوعة من أحدهما  
على الآخر وكان في ذلك حرج ومشقة بالنسبة  
للطوائف التي لا تدين بوقوع الطلاق .  
ويستفاد من هذا بداهة ان المحاكم الشرعية  
مختصة بنظر دعاوى الأحوال الشخصية الخاصة  
بغير المسلمين ، وما ذلك بطبيعة الحال إلا في حالة  
اختلاف الدين أو الملة أى ان المشرع اعتبر هذا  
الاختصاص أمراً مفروضاً منه ووضع له قاعدة  
موضوعية في حالة من أحواله وهي طلاق غير  
المسلم لزوجته غير المسلمة وبهذا المعنى يراجع  
مشور وزارة الحفانية في ١٤ يناير سنة ١٩٢٣ .  
استئناف أهلى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢  
محاماه ٣٣ عدد ٤٢٩ مرجع القضاء نمرة ٤٣٤٠ .  
استئناف أهلى ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ محاماه



المبادئ القانونية :-

- ١ - إن الشارع المصرى لم ينقل نص المادة ١٣٨٦ مدنى فرنسى التى تنص على مسئولية المالك إطلاقاً عن الضرر الناشئ عن عيب فى البناء أو إهمال الصيانة والذي يترتب عليه قرينة قانونية ضد المالك *juris et de jure* لا يستطيع إثبات عكسها كما ذهب إلى ذلك شراح القانون الفرنسى والمحاكم الفرنسية
- ٢ - لا محل إذا للقول بأن القانون المدنى المصرى يسلم بهذه القرينة بل يجب عند وقوع الضرر اتباع القواعد العامة وهى التى تقضى بالزام من ينشأ الضرر عن فعله أو بتقصيره أى أنه يجب أن يقوم الدليل على وقوع التقصير والخطأ من جانب من يطالب بالتعويض سواء كان هو المالك أو غيره .

- ٣ - لا محل لمطالبة المالك عن التعويض الناشئ عن إهمال الصيانة أو التقصير فى حسن الإدارة إذا ثبت أن شخصاً آخر واصل اليد على العقار ويديره ويتولى صيانه .

- ٤ - إن الدائن المرتهن الذى يحوز العقار ويستغله بالنيابة عن المالك مسئول شخصياً عن الضرر الناشئ للجار عن امتلاء خزان المرحاض والتقصير فى كسحه حتى تسرب الماء إلى منزل الجار ونشأ عن ذلك حصول شروخ بالحيطان وغيرها لأن التقصير منسوب كله إلى الحائز للمنزل بدون دخل للمالك والدائن المرتهن ملزم بالتعويض .

المحكمة

«حيث أن المدعى طلب الحكم بالزام المدعى

وتحديد مركز الخصوم وفقاً لنتائج التنازع التى يوصلان إليها فإنه من الثابت مما سبق بيانه أن المستأنف عليه قد أستصدر حكماً من هيئة مختصة يقضى بإيقاف تنفيذ حكم النفقة أى بعدم استحقاق الست هيلانه لشيء من النفقة ، وقد عرض على وزارة المالية فلم تعبأ به وسارت فى تنفيذ الحكم وهى معترفة فى مذكرتها المعلنة بتاريخ ٥ يوليه سنة ١٩٣٣ بأن الحكم الشرعى تقدم لها، ولكنها تعمل استمرارها فى صرف النفقة رغماعنه بعدم صدور حكم من المحاكم الأهلية وهو دفاع غير مقبول اذ لم يكن ثمة من داع لصدور حكم أهلى فالحكم الشرعى صدر من هيئة مختصة فى حدود ولايتها القضائية فهو واجب التنفيذ بذاته

» وحيث أنه لذلك يتعين الزامها بدفع ما صرفته لست هيلانه مخالفة فى ذلك الحكم الشرعى فيما قضى به

» وحيث أنه لذلك يكون الحكم المستأنف عن هذه الوجهة فى محله ويتعين تأييده

(قضية الست هيلانة أبو السعد وحضر عنها الاستاد اسطفان باسيلي ضد نجيب افندى رزق ووزارة المالية وحضر عن الأول الاستاذ محمود كامل رقم ٤٣٤ سنة ١٩٣٣ س رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسن نجيب وعبد العزيز محمد وتوفيق رفقى)

٣٢٤

محكمة مصر الكلية الأهلية

٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣

١ - مسئولية مالك . عيب فى البناء . ليس هناك قرينة قانونية لمسئولية

المالك بمصر

٢ - مسئولية . مالك . عيب فى البناء . ضرر - وجوب إثبات تقصير .

٣ - مسئولية مالك . واضع اليد على العقار سواء . مسئولية الواضع اليد عن الضرر بسبب سوء الإدارة أو إهمال الصيانة .

٤ - مسئولية . دائن حائز للعقار . مسئولية دون المالك عن التقصير .

عائهما متضامنين بأن يدفعما له مبالغ ١٥٥ جنيها وارتكن في عريضة دعواه ان للوقف الذي تنظر عليه منزل موضح بعريضة الدعوى ويجاوره من الجهة القبالية منزل للمدعى عليهما ونظرا لان دورة المياه بالمنزل الأخير وخزانها يقع في هذه الجهة ولم يتم اتصالها بالجاري العامة ولا همل صيانتها قد تسبب عن ذلك اصابة الجدار القبلي للمنزل نظارة المدعى بتلف وصدوع هددته بالسقوط وانه تلقاء هذا رفع المدعى دعوى امام محكمة الوايلي الجزئية الاهلية نمرة ١٩٤٠ سنة ١٩٣٢ طلب فيها الحكم باثبات الحالة وندب خبير الذي قدر له مبلغ مائة جنية مصرى وطلب المدعى مبلغ ١٥٥ جنيها وادخل ضمن هذا المبلغ مقابل اخلاء المنزل في فترة الاصلاح .

« وحيث انه ثبت ان المدعى عليه الاول جورج رباط المالك للمنزل وان المدعى عليه الثانى شوقى افندى شنوده مرتين لهذا المنزل رهن حيازي بمقد تاريخه ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٥ ومسجل في ٢ اكتوبر سنة ١٩٢٥

« وحيث ان المدعى عليه الاول لم يحضر ودفع المدعى عليه الثانى بعدم صحة الاعلان الذى اعلن به المدعى عليه الاول .

« وحيث ان هذا الدفع يتعين عدم قبوله لانه ليس للمدعى عليه الثانى ان يتمسك باوجه البطلان الخاصة بالمدعى عليه الاول بل ان للمدعى عليه الاول عند حضوره ان يتمسك بها دون سواء « وحيث ان المدعى عليه الثانى طلب اخراجه من الدعوى لانه لاشان له اذ انه دائن مرتين رهنا حيازي ولا شأن له بالملكية وان المسؤول هو المالك الحقيقي للمنزل المذكور وهو المدعى عليه الاول

« وحيث انه بالنسبة الى المالك للمنزل فقد ورد النص فى القانون الفرنسى فى المادة ١٣٨٦

مدنى ان مالك البناء مسؤول عن الضرر الناشئ من سقوطه اذا حدث بسبب اهمال الصيانة او عيب فى البناء

« وحيث ان شراح القانون الفرنسى بنوا على هذا بان مالك العقار يكون مسؤولا على أى حال عن التعويضات للضرر الناشئ من سقوط ملكه وان المادة ١٣٨٦ قد رتبت قرينة قانونية ضده لا يستطيع اقامة الدليل على عكسها ( انظر فى هذا الموضوع سوردا مسئولية مدنية جزء نمرة ٢ صحيفة ٥١٦ ودمولومب عقود جزء ٨ نمرة ٦٧٥ لارومبيز جزء ٧ تعليق على المادة ١٣٨٦ والاحكام الواردة فى دالوز دورى سنة ٩١ جزء ٢ ص ٣٨٤ وسنة ٩٣ جزء ٢ صحيفة ١٤ )

« وحيث ان الشارع المصرى لم ينقل هذه المادة عن القانون الفرنسى لذلك لا محل للقول بأن هناك قرينة قانونية ضد مالك المنزل إذا سقط وسبب تلفا للغير بل يجب اتباع القواعد العامة التى سنها القانون المدنى المصرى للمسؤولية المدنية وهى الزام من نشأ عنه الفعل الذى سبب ضررا للغير بالتعويض أى أنه يجب أن يقوم الدليل على وقوع التقصير والخطأ من جانب من يطالب بتعويض الضرر وسواء فى ذلك ان يكون هو المالك أو غيره ( انظر حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ١٥ / ١١ / ١٩١٦ فى المجموعة سنة ١٩٢٩ صحيفة ٤٨ الذى جاء فيه ان لا محل لمسؤولية المالك للمنزل الا إذا كان ذلك تحت حيازته فاذا كان موجودا تحت يد شخص آخر له حق الحبس قانونا فلا مسؤولية على المالك وانظر أيضا وهلتس شرح القانون المدنى جزء ٤ صحيفة ٦٥ بند ١٤٣ )

« وحيث انه ثابت من وقائع الدعوى ان المنزل فى حيازة المدعى عليه الثانى شوقى افندى شنوده وان المالك لا يتولى ايجارة المنزل أو صيانتها الا ان فيكون المسؤول عن صيانة وحسن

ادارته هو المدعى عليه الثاني المرتين الحائز خصوصاً  
إذا ثبت أن الضرر نشأ بسبب الإهمال في حسن  
إدارة هذا المنزل

« وحيث أنه ثابت من تقرير الخبير الذي  
ندبته محكمة الوايلي في قضية اثبات الحالة المضمومة  
أن سبب ميل حائط المنزل والشروخ المبينة في  
تقريره راجع إلى امتلاء مجرور المنزل المملوك  
للمدعى عليه الأول والمرتين رهنًا حيازياً للمدعى  
عليه الثاني ونشأ عن ذلك تسرب المياه تحت  
الجدار فحصل ميل في منزل الوقف وانفصاله عن  
المنزل المجاور له وكذلك حصل تشريح في الحائط  
وانفصال في درج السلم وقدر التعويض لهذا  
بمبلغ ١٠٠ جنيه

« وحيث أن المحكمة أعادت المأمورية للخبير  
ليبين ما إذا كان هذا الضرر نشأ عن عيب في البناء  
أو غير ذلك فقدم الخبير إيضاحاً لتقريره الأول  
وأصر فيه أن السبب في التلف ناشئ من امتلاء  
المجرور وتسرب المياه وإن وجود المجرور وعدم  
كسح المياه منه هو السبب المباشر في التلف وأنه  
لم يشاهد في منزل المدعى عليهما عيوب في  
الإنشاء أو البناء

« وحيث أنه يؤخذ من هذا أن هذا التلف  
نشأ عن تقصير المدعى عليه الثاني وهو الحائز لهذا  
المنزل إذ أهمل في كسح مرصاضه وهو المتولى  
إدارته وصيانيته ويكون هو المسؤول دون المدعى  
عليه الأول المالك عن التعويضات التي نشأت عن  
هذا الإهمال

« وحيث أن الخبير قدر مبلغ ١٠٠ جنيه  
وطالب المدعى بمبلغ ١٥٥ جنيتها والمحكمة ترى  
الحكم بمبلغ مائة جنيه فقط واعتبرت أن هذا  
المبلغ كاف لترميم التلف مضافاً إليه المبلغ اللازم  
لخلو العين وقت الترميم

« وحيث أنه لا محل للحكم بالنفاذ المعجل  
أيضاً فیتعين رفضه

( تلبية الدكتور علي صفوت وحضر عنه الاستاذ حسن فريد  
ضد جورج رباط وآخر وحضر عن الأخير الاستاذ حبيب  
شودة رقم ٤٠٤-سنة ١٩٣٣ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة  
زكي خير الابو تيجي ومحمد محمد بدير وأحمد لطفى )

٣٢٥

محكمة أسيوط الكلية الأهلية

٣١ يناير سنة ١٩٣٤

- ١ - تقادم . تغيير مدة التقادم . اقرار كتابي . وجوب تعيين  
المبلغ المقر به كتابة .
- ٢ - تقادم . مدة قصيرة . قرينة السداد . سقوطها بالاعتراف  
بعدم الوفاء صراحة أو ضمناً . وجوب سريان المدة  
الطويلة .
- ٣ - تقادم . اتهام طبيب . بدء سريان التقادم . شفاء المريض  
أو وفاته أو انقطاع العلاج .
- ٤ - تقادم . تحديد الطرفين لمبدأ سريانه . احترام إرادتهما .
- ٥ - تقادم . اتهام المحامي . مباشرة قضية واحدة . مباشرة  
قضايا مرتبطة ببعضها . مباشرة قضايا معينة عمومية  
باتمام إجمالية . بدء التقادم . في الحالة الأولى من  
تاريخ آخر اجراء - في الثانية من آخر اجراء في آخر  
دعوى . في الحالة الثالثة تعتبر كل مدة ديناً متديناً  
في التي تليها . بدء التقادم من انتهاء الوكالة .

المبادئ القانونية

١- يشترط في الأقرار الكتابي الذي يترتب  
عليه تغيير مدة التقادم القصيرة إلى المدة الطويلة  
أن يعين فيه المبلغ المقر به تعييناً صريحاً أما  
الأقرار الضمني الذي يستفاد من دفع جزء من  
الدين فلا ينتج عنه تغيير التقادم القصير بالتقادم  
الطويل ولا يمنع سريان مدة التقادم القصير  
بالنسبة للباقي من الدين .

٢- من المقرر فقهاً وقضاً أن الدفع  
المنصوص عنه في المادة ٢٠٩ مدني مبنى على  
( ٢-٥ )



افتراض حصول الوفاء وهذا الافتراض يسقط عند اعتراف المدين صراحة أو ضمنا بعدم الوفاء وعندئذ يزول حكم المادة ٢٠٩ مدني ويرجع في سقوط الحق بالتقادم إلى القاعدة العامة المقررة في المادة ٢٠٨ مدني التي تنص على زوال الحقوق بمضي ١٥ سنة .

٣ - لقد استقر القضاء في فرنسا على أن مبدأ التقادم لا يسرى بالنسبة لآتعاب الطبيب حتى في حالة الأمراض المزمنة إلا من تاريخ شفاء المريض أو وفاته أو انقطاع علاجه لسبب آخر من الأسباب .

٤ - قد يكون لأرادة المتعاقدين أثر غير مباشر في تعيين مبدأ سريان مدة السقوط فإذا تبين أن غرضهما اعتبار جملة ديون مندجمة في حساب واحد وجب احترام إرادتهما واعتبار نتيجة الحساب كلا لا يتجزأ بالنسبة لمبدأ سريان مدة التقادم .

٥ - لتطبيق حكم المادة ٢٠٩ مدني على آتعاب المحامي ترى المحكمة من المناسب عمل التقسيم الآتي : - ( أولا ) أن تكون الآتعاب مستحقة عن قضية واحدة وكل المحامي لمباشرتها ( ثانيا ) أن تكون الآتعاب مستحقة عن جملة قضايا مرتبطة ببعضها وكل المحامي لمباشرتها بالذات جملة واحدة ( ثالثا ) أن تكون الآتعاب مستحقة عن جملة قضايا يباشرها المحامي بمقتضى اتفاق عام خال من تعيين القضايا وتحديد المدة .

في الحالة الأولى تسرى مدة السقوط من تاريخ آخر اجراء في الدعوى التي وكل فيها - وفي الحالة الثانية من تاريخ آخر اجراء في آخر دعوى وكل فيها من الدعاوى المرتبطة

ببعضها - وفي الحالة الثالثة إذا تبين من معاملات الطرفين السابقة أنهما قصدا بعدم تعيين القضايا وتحديد المدة أن يكون التوكيل عاما شاملا لجميع المنازعات القضائية الخاصة بنفس الموكل بلا استثناء منها وأنهما اعتادا تسوية الحساب بينهما في فترات متباعدة مع بقاء الحساب جاريا بينهما فيعتبر حساب كل مدة ديناً واحداً مكوناً من عدة عناصر يفقد كل عنصر منها استقلاله كدين مفرد ( une créance unique ) بمجرد اندماجه في المجموع ( la créance multiple ) ويندمج رصيد حساب كل مدة في حساب المدة التي تليها إذا استمر الحساب جاريا بين الطرفين بحيث لا يبدأ سريان مدة السقوط في هذه الحالة إلا من تاريخ انتهاء الوكالة لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة ٥٢٩ مدني أي بالعزل أو الاستقالة أو بموت أحد الطرفين .

### المحكمة

« من حيث أن محصل وقائع هذه الدعوى أنه في غضون سنة ١٩١٨ وكل المدعى عليه المدعى بموجب توكيل عمومي مصدق عليه بنمرة ٤٣٥ سنة ١٩١٨ بمحكمة ديروط الجزئية ليباشر عنه جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه بمختلف المحاكم وقد ظل المدعى يباشر هذه القضايا على أساس اتفاق شفوي بينه وبين المدعى عليه من مقتضاه أن تحسب الآتعاب عن قضايا المطالبات باعتبار ٥٠٢٥ / من قيمة تلك الدعاوى وأما ماعداها من القضايا الأخرى مدنية كانت أو جنائية فيقدر الطرفان عند المحاسبة عنها آتعاباً لكل قضية بحسب قيمتها وما بذل فيها من مجهود وفي

ابريل سنة ١٩٢٤ ثم في ٦ يونيه سنة ١٩٢٥ تحاسب الطرفان على اتعاب القضايا التي سبقت هذين التاريخين بمقتضى كشفى حساب أحدهما مودع من المدعى وهو المستند نمرة ١ بالحافظة رقم ٤ دوسيه والثاني مودع من المدعى عليه وهو المستند رقم ١ بالحافظة رقم ٦ دوسيه وقد استمر المدعى يباشر قضايا المدعى عليه بعد تاريخ المحاسبة الأخيرة وكان يستلم منه مبالغ خصما من اتعابه بموجب ايصالات آخرها المؤرخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢ المودع بحافظة المدعى عليه رقم ٤٠ دوسيه وخلاف طرأ بين الطرفين بخصوص الاتعاب سلم المدعى لوكيل المدعى عليه الجديد أوراقه بمقتضى كشف مؤرخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٣٢ مودع بنمرة ٦ بحافظة المدعى رقم ٤ دوسيه واستصدر بتاريخ ٥ و ١٠ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ قرارات من نقابة المحامين الفرعية بأسقوط بتقدير مبلغ ٤٩٨ جنيها اتعابا له عن القضايا التي باشرها عن المدعى عليه وقد أودع صورة هذه القرارات بنمرة ٢ بالحافظة رقم ٤ دوسيه وبتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٢ عمدا إلى مطالبة المدعى عليه قضائياً بمبلغ ١١٠٦ جنيها و ١٢٥ مايا نظير اتعابه وقد عدل طلباته بمذكرته رقم ٤١ دوسيه إلى مبلغ ٧٣٤ جنيها و ٥٨٥ مايا فقط وبجلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ حاف المدعى اليين الحاسمة الموجهة اليه من المدعى عليه في مذكرته رقم ٤٢ دوسيه بما يتضمن انه لم يحصل تعديل في المدة التالية لسنة ١٩٢٥ لفية الاتعاب المتفق عاها في المدة السابقة لهذا التاريخ وانها ظلت بنسبة ٠.٢٥ / من قيمة قضايا المطالبات ما قيد منها وما لم يقيد بدون تمييز.

الرفع بسقوط من المدعى طبقا لنص المادة

٢٠٩ مدني

« ومن حيث ان المدعى عليه دفع بسقوط

حق المدعى في المطالبة بالاتعاب المستحقة عن قضايا سابقة على نوفمبر سنة ١٩٣١ وطلب من المحكمة تحديد جلسة لتحليف المدعى اليين المنصوص عنها بالمادة ٢١٢ مدني فقررت المحكمة بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٣٣ فتح باب المرافعة للأسباب الواردة في ذلك القرار .

« ومن حيث ان تفسير المدعى عليه لهذا القرار بأنه يتضمن قبول الدفع السالف ذكره في غير محله لأنه لم يتعرض اطلاقا لفصل في هذا الدفع ردود المرعى على هذا الرفع وبمحررها قانونا

« ومن حيث ان ردود وكيل المدعى على الدفع السالف ذكره يمكن تلخيصها فيما يأتي - أولا - أن الدليل الكتابي يمنع من التمسك بسقوط الحق تطبيقاً لنص المادة ٢٠٩ مدني وان كشف الحساب السابقة المحررة بين الطرفين وثبت حضور المدعى عن المدعى عليه في القضايا المضمومة يعتبر سندات مثبتة لحق المدعى فتسرى على اتعابه أحكام سقوط الحق بالمدة - الطويلة أى خمس عشرة سنة (ثانياً) أن المنازعة في أصل الحق أو في مقداره تمنع من التمسك بالدفع السالف ذكره (ثالثاً) لا يبدأ سريان مدة سقوط الحق الا من تاريخ آخر عمل اجراه المدعى .

« ومن حيث عن الأمر الأول فإنه لا نزاع في أن الاقرار كتابة بأحد الديون المنصوص عنها في المادة ٢٠٩ مدني يترتب عليه تغيير مدة التقادم القصيرة الى المدة الطويلة التي تسرى على الديون العادية ولكن بشرط تعيين المبلغ المقرر به تعيينا صريحاً وقد قضت بذلك محكمة النقض والابرار بياريس (راجع كتاب الالتزامات لعبد السلام بك ذهني ص ٥٢٧ والاحكام المشار اليها فيه ) وقررت أيضاً أن الاقرار الضمني بالدين كالذي يستفاد من دفع جزء منه لا ينتج عنه تغيير التقادم القصير بالتقادم الطويل ولا يمنع سريان مدة



التقادم القعير بالنسبة للباقي من الدين ومن ثم لا يصح اعتبار كشف المحاسبة القديمة ولا الايصالات المثبتة لدفعات من الاتعاب ولا محاضر جلسات القضايا مستندات كتابية من شأنها تغيير مدة التقادم وألا لما أمكن التمسك بالدفع السالف ذكره قبل محام بخصوص اتعابه .

« ومن حيث عن الأمر الثاني فمن المقرر فقها وقضاء أن الدفع المنصوص عنه في المادة ٢٠٩ مدني السالف ذكره مبني على افتراض حصول الوفاء وهذا الافتراض يسقط عند اعتراف المدين صراحة أو ضمنا بعدم الوفاء كما يسقط اذا ظهر من ظروف الدعوى أنه لم يحصل فعلا وعندئذ يزول حكم المادة ٢٠٩ مدني ويرجع في سقوط الحق بالتقادم الى القاعدة العامة المقررة في المادة ٢٠٨ التي تنص على زوال الحق بمضي ١٥ سنة (راجع في ذلك حكم محكمة مصر الابتدائية الاهلية الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ والمذكور في العدد الخامس من السنة السابعة من مجلة المحاماة ص ٥٠٢ والمراجع التي أشار اليها هذا الحكم وبودري في التقادم بند ٧٤٨ )

« ومن حيث انه يتضح من دفاع المدعى عليه ما يأتي . — (أولا) أنه لم يدفع فرق الاتعاب المستحقة للمدعى عن قضايا المطالبات فيما زاد عن ١٥ ٪ من قيمة القضايا التي قيدت و ١٠ ٪ من قيمة القضايا التي لم تقيد لأنه قرر أن اتفاقهما كان على هذا الأساس ووجه التمين الحاسمة للمدعى على أساس ما يدعيه خلفها فوجب عليه دفع ذلك الفرق ١ ثانيا ) أنه لم يدفع للمدعى اتعاب القضايا التي ينسك حضوره عنه فيها فلا يمكن أن يتناول حكم السقوط اتعابها .

« ومن حيث عن الأمر الثالث فأن ظاهر نص المادة ٢٠٩ مدني يؤدي حتما الى ان المبالغ المستحقة لأرباب المهن المذكورين في هذه المادة

ومن ضمنهم المحامين تزول بمضي ثلاثمائة وستين يوما « ولو استحققت ديون جديدة من قبيل ما ذكر في ظرف أثنائة وستين يوما المذكورة » « ومن حيث انه بالرجوع الى النصوص المقابلة لنص السالف ذكره في القانون الفرنسي وهي المواد ٢٤٧١ وما بعدها تبين أنها لا تتضمن آتاعب المحامين بمعنى أنها تسري عليها مدة التقادم الطويلة وهي ثلاثون سنة في فرنسا ولكنها تعرضت لحقوق مشابهة لما نصت عليه المادة ٢٠٩ مدني السالف ذكرها كالاتعاب المستحقة لوكلاء الدعاوى المعروفين في فرنسا « Avoués » والمبالغ المستحقة للأطباء — وقد اعترض المحاكم هناك بعض صعوبات عملية عند تطبيق تلك النصوص فتخلصت منها بأحكام مقرررة لمبادئ تتفق مع مقتضيات العرف والعادة مع مراعاة إرادة المتعاقدين من ذلك أنها قررت أنه اذا كلف وكيل الدعاوى بمباشرة عدة قضايا وكان من المتفق عليه صراحة أو ضمنا بينه وبين موكله أن مصاريفها تندمج في كشف عام فلا تبدأ مدة التقادم المسقط لها الا من تاريخ انتهاء آخر دعوى ( راجع في ذلك أوبري ورو الجزء الثامن من الطبعة الرابعة ص ٤٤١ - ٤٤٢ ) والاحكام المشار اليها فيه وبودري لا كنتري في التقادم الطبعة الثالثة ص ٥٨٠ بند ٧٣٧ وملحق موسوعة دالوز في باب التقادم بند ٥٨٩ )

« ومن حيث أن الآراء تشعبت في فرنسا بخصوص مبدأ سريان مدة التقادم بالنسبة لاتعاب الطبيب أهو من تاريخ كل زيارة طبعا لظاهر نص المادة ٢٢٧٢ فرنسي وبالقيد الوارد في المادة ٢٢٧٤ فرنسي أيضا مهما تعددت الزيارات أو من تاريخ انتهائها أم بشفاء المريض أو وفاته أو الاستغناء عن علاج الطبيب أو انقطاعه عن علاجه لسبب من الأسباب وماذا يكون الحكم اذا طال المرض وصار مزمننا وما هو التعليل



القانوني لهذه الآراء فذهب البعض الى وجوب التقيد بظاهر النص واعتبار أجرة كل زيارة دينا مستقلا تبدأ مدة التقادم بالنسبة لها من تاريخ استحقاقها ولو استجدت ديون أخرى بعد ذلك وذهب البعض الآخر الى وجوب التمييز بين حالتى الامراض الحادة والمزمنة واعتبار الاعاب عن مجموع الزيارات فى الحالة الأولى مستحقة من تاريخ انقطاعها لسبب من الأسباب المتقدم بيانها ومراعاة ما يقضى به العرف فى الحالة الثانية أى الامراض المزمنة واستقر القضاء فى فرنسا على أن مبدأ التقادم لا يسرى بالنسبة لآعاب الطبيب حتى فى حالة الامراض المزمنة الا من تاريخ شفاء المريض أو وفاته أو انقطاع علاجه لسبب آخر من الأسباب أما الأساس الفقهي الذى بنيت عليه هذه الاحكام فبعضها على نظرية الاتفاق الضمى بين الطرفين على تأجيل الدفع حتى ينتهى العلاج ويرى الأستاذان م. بلانيول وج. ربرت (M. Planiol et G. Ripert) فى مؤلفهما الحديث ان خير تعليل للاحكام السابقة اعتبار دين الطبيب مركبا من عدة وحدات (une créance multiple, divisés en plusieurs fractions) لا يتعين الا عند انتهاء زيارته اذ لا يمتنى له معالجة المريض فى زيارة واحدة فدينه بطبيعة عمله غير قابل للتجزئة وتعتبر الأجرة المستحقة له عن كل زيارة عنصراً يندمج فى تكوين دينه النهائى (راجع الكتاب السالف ذكره الجزء السابع ص ٦٨٨ بند ١٣٥٦ وبودرى لاكتنرى كتاب التقادم ص ٥٧٤ — ٥٧٦ وموسوعة دالوز باب التقادم من ٩٩٣ وملحق الموسوعة المذكورة باب التقادم بند ١٧٥)

« ومن حيث انه من ضمن القضايا التى عرضت على المحاكم الفرنسية أيضاً فى مواد التقادم

بالمدد القصيرة الديون المستحقة للباعة أمنا لمبيعاتهم فقطت محكمة النقض فى فرنسا أنه بالنسبة لعلاقة التاجر بزبونه يمكن ان يستنتج من تصرف الطرفين أنهما قصدا أن لا يسرى مبدأ سريان السقوط بالنسبة للديون الناشئة عن معاملتهما الا من تاريخ آخر معاملة لا من تاريخ كل معاملة على حدة ويستخلص الأستاذان بلانيول وربرت من الحكم السالف ذكره أن لأرادة المتعاقدين المستنتجة من معاملتهما السابقة أثراً غير مباشر فى تعيين مبدأ سريان مدة السقوط فاذا تبين أن غرضهما اعتبار جملة ديون مندمجة فى حساب واحد وجب احترام ارادتهما واعتبار نتيجة الحساب كلاً لا يتجزأ بالنسبة لمبدأ سريان مدة السقوط (راجع مؤلفهما السالف ذكره بند ١٣٥٨)

« ومن حيث ان المحكمة ترى بعد الاسترشاد بأراء الفقهاء الفرنسيين واحكام المحاكم الفرنسية السالف ذكرها فى المنازعات المشابهة للقضية المطروحة امامها تطبيق المبادئ السابق شرحها على موضوع النزاع الحالى وترى من المناسب لأجراء هذا التطبيق عمل التقسيم الآتى (اولاً) أن تكون الاعاب مستحقة عن قضية واحدة وكل المحامى لمباشرتها (ثانياً) أن تكون الاعاب مستحقة عن جملة قضايا مرتبطة ببعضها وكل المحامى لمباشرتها بالذات جملة (ثالثاً) أن تكون الاعاب مستحقة عن جملة قضايا باشرها المحامى بمقتضى اتفاق عام خال من تعيين القضايا وتحديد المدة — فى الحالة الأولى تسرى مدة السقوط من تاريخ آخر اجراء فى الدعوى التى وكل فيها وفى الحالة الثانية من تاريخ آخر اجراء فى آخر دعوى وكل فيها من الدعاوى المرتبطة ببعضها (راجع فى ذلك حكم محكمة الاسكندرية المنشور بالمحكمة العاشرة ص ٩٥ بند ٣٦)

« ومن حيث انه فى الحالة الثالثة ترى

الحكمة أنه إذا تبين من معاملات الطرفين السابقة انهما قصدا بعدم تعيين القضايا والمدة أن يكون التوكيل عاما شاملا لجميع المنازعات القضائية الخاصة بنفس الموكل بالاستثناء منها وانهما اعتادا تسوية الحساب بينهما في فترات متباعدة مع بقاء الحساب جاريا بينهما فيعتبر حساب كل مدة دينا واحدا مكونا من عدة عناصر يفقد كل عنصر منها استقلاله كدين مفرد (une créance unique) بمجرد اندماجه في المجموعة (la créance multiple) ويندمج رصيد حساب كل مدة في حساب المدة التي تليها إذا استمر الحساب جاريا بين الطرفين بحيث لا يبدأ سريان مدة السقوط في هذه الحالة الا من تاريخ انتهاء الوكالة لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة ٥٢٩ مدني أي بالعزل أو الاستقالة أو بموت أحد الطرفين .

« ومن حيث ان توكيل المدعي ينطبق على الحالة الثالثة المتقدم بيانها لانه عام شامل لجميع قضايا المدعي عليه وقد بدأ في سنة ١٩١٨ واستمر الى ١٦ أغسطس سنة ١٩٣٢ اذ انتهى بتسليم المدعي لوكيل المدعي عليه الجديد أوراقه بموجب الكشف المحرر في ذلك التاريخ وبما أنه أعلن المدعي عليه بدعواه في ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣ أي قبل مضي سنة من تاريخ انتهاء وكالته فلا يسقط حقه في المطالبة بجميع الاتمام المستحقة له في المدة من ٦ يونيه سنة ١٩٢٥ تاريخ المحاسبة السابقة الى تاريخ انتهاء وكالته .

« ومن حيث ان احتجاج وكيل المدعي عليه بأن حكمة نص المادة ٢٠٩ مدني تقوت في الحالة الثالثة المتقدم ذكرها وهي عدم احتفاظ المدعي عليه بالايصالات المثبتة للدفعات القديمة ارتكانا على النص السالف ذكره مردود (أولا) بأن سقوط الحق في هذه الحالة مبني على افتراض الوفاء ويجب أن يشفع بيمين الوفاء طبقا لنص المادة ٢١٢ مدني (ثانيا)

ان المحسبتين السابقتين اللتين خصلتا بين الطرفين تدلان على أن المدعي عليه كان يتوقع حصول المحاسبة بعد فترات طويلة وانه رضى بذلك ضمنا فلا عذر له في عدم الاحتفاظ بالايصالات القديمة . « ومن حيث لما تقدم من الأسباب يتعين رفض الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالاتعاب طبقا لنص المادة ٢٠٩ مدني وتحديد جلسة للمرافعة في الموضوع

( قضية الاستاذ . . . وحضر عنه الاستاذ عازر جبران ضد أمين بك شلقاى وحضر عنه الاستاذ فريد صليب رقم ٥٦ سنة ١٩٣٣ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة احمد حلى وأنيس غالى والسيد مجاهد سبع )

### ٣٢٦

#### محكمة أسيوط الكلية الاهلية

٢٢ مارس سنة ١٩٣٤

١ - استعجال . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . وجوب

توفر الاستعجال في طبيعة النزاع

٢ - اختصاص . قاضي الموضوع . اختصاصه بنظر المسائل المستعجلة . استثناءات .

٣ - اختصاص . قوة الشيء المحكوم فيه . رفع طلب لقاضي الموضوع . رفضه - عدم جواز تجديده أمام قاضي الأمور المستعجلة .

#### المبادئ القانونية

أولا - صفة الاستعجال التي تبرر اختصاص

قاضي الأمور المستعجلة يجب أن تستمد من طبيعة الحق المتنازع عليه أو من الظروف التي تحيط بهذا الحق ولا يمكن أن تكون من صنع الخصام بمعنى أنه لا يجوز للأفراد أن يتوانوا عن المطالبة بحقوقهم في الوقت المناسب ثم يلجأوا في آخر وقت إلى قاضي الأمور المستعجلة لاثبات حالة هذه الحقوق باعتبار أنها مهددة بالضيق ولا يمكن أن تستدرك إلا باجراءات قاضي الأمور المستعجلة السريعة .



ثانياً - قاضى الموضوع هو المختص بالنظر في الأمور المستعجلة التي تترتب على النزاع الاصلى اللهم الا في حالات استثنائية شاذة لا يمكن فيها الوصول إلى محكمة الموضوع في الوقت المناسب للبت في الأمر المستعجل

ثالثاً - إذا أبدى طلب ما أمام محكمة الموضوع ورفضته فلا يجوز بحال إبداء هذا الطلب بدعوى خاصة ترفع أمام قاضى الأمور المستعجلة لأن القانون لا يعترف بغير طرق الطعن في الأحكام الواردة به على سبيل الحصر .

### المحكمة

« حيث ان المستأنف طلب الغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع الذى قدمه لحضرة قاضى الأمور المستعجلة بعدم اختصاصه بنظر الدعوى لعدم وجود حالة استعجال يخشى عليها من فوات الوقت تبرر اختصاصه الاستثنائي

« وحيث انه من المتفق عليه قضاء وفقها ان حالة الاستعجال المنصوص عنها في المادة ٢٨ من قانون المرفعات الاهلى هي حالة خاصة طارئة توجبها طبيعة الحق المتنازع عليه او ظروف الزمان او المكان المحيطة به ومن شأنها ان تزول سريعاً بمضي الوقت عليها وتعرض حقوق احد الطرفين لخطر داهم اذا لم يحصل تلافيها في الوقت المناسب فهي حالة تعرض نفسها في بعض الاحوال على ارباب الحقوق المتنازع عليها ولا يمكن ان تكون من خلق من يتمسك بها ويستند عايتها في تبرير اختصاص قاضى الامور المستعجلة

« وحيث ان الادعاء باغتصاب احد الجيران لجزء من ارض جاره وزراعة هذا الجزء بمعرفة الغاصب لا يحمل من طيه صفة الاستعجال لاسيما اذا اثير بعد زراعة الارض اذ ما من حق معرض لخطر داهم بمضي الوقت والزراعة بطبيعتها تبقى على الارض مدة

طويلة تحتمل سير الاجراءات العادية ثم ان تحقيق الغصب يفترض اجراءات طويلة من تطبيق عقود وتعيين الحدود وسماع الشهود عن الزراعة وهو ما لا يتفق مع صفة الاستعجال التي تترتب حقا ظاهرا الثبوت يخشى عليه من الضياع او يخشى ان يندثر دليله بمضي الوقت والمستأنف عليهم ذاتهم لم يروا في حالتهم ما يستوجب الاستعجال بدليل انهم سكتوا عن المطالبة بما يزعمونه من حق ايان زراعة الارض او بعد اتمام الزراعة بوقت مناسب واكتفوا بأن طلبوا تعيين خبير لمقاس وضع يدهم ووضع يد المستأنف في الدعوى الموضوعية التي رفعها المستأنف ضدهم يطالبهم بتثبيت ملكيته الى ٧ قرار يسط على ما يتبين من مذكرتهم المقدمة مع مذكرة المستأنف أمام محكمة أول درجة تحت نمرة ٦ دوسيه وقد رفض طلبهم « وحيث انه من المتفق عليه أيضا قضاء وفقها أن قاضى الأصل هو قاضى الأمور الوقتية وأنه بمجرد رفع الموضوع أمام المحكمة الأصلية ينتفى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة الاستثنائي وتختص المحكمة الموضوعية في كل ما يتفرع عن الدعوى من أمور وقتية تستوجب الفصل بسرعة اللهم الا في حالات استثنائية شاذة يكون فيها خطر داهم من نظر الأمور الوقتية بمعرفة قاضى الموضوع بسبب بعده عن محل النزاع واشتداد الخطر الا أنه حتى في هذه الحالة يشترط الا يكون الأمر قد عرض على قاضى الموضوع لصفته طلباً عادياً والا لانتفى كل اختصاص لقاضى الامور المستعجلة إذ لا يمكن سلوك هذا الطريق الاستثنائي لخلق أوجه للطعن في حكم قاضى الموضوع غير مانص عليه القانون ( يراجع في ذلك حكم محكمة استئناف أسبوط العليا الصادر بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩ المنشور بالمحاماه السنة العاشرة العدد الأول صحيفة



٣٢٧

محكمة بني سويف الكلية الأهلية

٢٨ مايو سنة ١٩٣٤

إحراز سلاح . رجال القوة العمومية . عدم جواز تطبيق القانون

رقم ٨ لسنة ١٩١٧ عليهم بسبب حمل سلاح أكثر

من المقرر لهم

المبدأ القانوني

إن القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ نص في المادة

الأولى على منع إحراز السلاح واستثنى من هذا

المنع طبقاً للفقرة الثانية من نفس المادة رجال

القوة العمومية استثناء مطلقاً تاركاً معاملتهم فيما

يختص بإحراز السلاح وحمله إلى اللوائح الجارية

العمل بها في تنظيم أمورهم سواء أكان إلا إحراز

أم الحمل بحسب تلك اللوائح مطلقيين أم مقيدون

بزمان أو مكان أو ظرف أو شرط خاص .

وبناء على ذلك فإن القانون المذكور لا ينطبق

بصفة عامة على هؤلاء الأشخاص بل إذا كان

هناك عقاب فيكون بمقتضى اللوائح المذكورة .

فاذا وجد شيخ بلد ( وهو من رجال القوة

العمومية ) محرزاً للسلاح فلا محل لطلب معاقبته

بمقتضى هذا القانون لا فرق في ذلك بين ما إذا

كان محرزاً لسلاح واحد أو اثنين أو أكثر

من ذلك .

المحكمة

« من حيث أن الحكم المستأنف صدر

بتاريخ ٨ مارس ١٩٣٤ واستأنفته النيابة بتاريخ

١١ مارس سنة ١٩٣٤ فهو مقبول شكلاً لتقديمه

في الميعاد

« وحيث أن النيابة رفعت الدعوى العمومية

على المتهم وأتهمته بإحراز أسلحة ( ثلاث بنادق

٧٤ - ٧٦ وحكم محكمة مصر الأهلية الصادر

بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٣٢ المنشور في المحاماه

السنة الثالثة عشر العدد الثالث صحيفة ٣٢٦ ودالوز

Supplément au Repertoire de  
Legislation de Doctrine et de

Jurisprudence . الجزء الخامس عشر صحيفة

١٥٣ بند ٨١ وقد قضت المحكمة الفرنسية أنه إذا

رفعت الدعوى الموضوعية أمام القاضي المختص

واستند هذا القاضي في حكمه على تقرير خبير

انتدبه قاضي الأمور المستعجلة بدون حق فإن

حكم قاضي الموضوع يكون باطلاً بطلاناً جوهرياً

( راجع في ذلك المؤلف المشار إليه أعني دالوز

Supplément الجزء الخامس عشر صحيفة ١٤٨

و ١٤٩ بند ٦٥ )

« وحيث أن المستأنف ضد هم يسمون في

عريضة دعواهم الاستئنافية بأن الدعوى رفعت

أمام محكمة الموضوع وأنهم خسروها وأنهم

يطالبون من قاضي الأمور المستعجلة تعيين خبير

لإثبات حالة الأرض المتنازع عليها حتى يكون بيدهم

دليل على صحة استئنافهم فهم بأنفسهم يقدمون

الدليل على أن قاضي الأمور المستعجلة غير مختص

بنظر طلبهم طالما أن النزاع رفع أمام محكمة

الموضوع وقضت فيه بالفعل

« وحيث أنه لما تقدم يتعين إلغاء الحكم

المستأنف وقبول الدفع المقدم من المستأنف بعدم

اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى

المعروضة عليه مع إلزام المستأنف ضدهم بمصاريف

الدرجتين . . . . .

( قضية عطية أفندي، هرمينا حسن وحضر عنه الاستاذ فؤاد

نجيب ضد محمد صالح جابر الزيات وآخر وحضر عنهم الاستاذ

محمد حسن إبراهيم رقم ٢٣٦ سنة ١٩٢٤ رئاسة عضوية حضرات

الفضاء أحمد حلى وأليس غالى والسيد مجاهد السبع )

ومسدس) وقالت في مذكرتها الرقيمة ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٤ ان المتهم وهو شيخ بلد ومن رجال القوة العمومية لا يصح له أن يحرز أكثر من سلاح واحد وان القول بغير ذلك معناه اباحة حمل واحراز الاسلحة من غير قيد ولا شرط وهو مالا يمكن أن يكون قصده الشارع أو خطر المحكمة النقض .... الى آخر ما ذكر في ذلك

« وحيث ان الذي يستفاد من حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ ( مجموعة رسمية السنة الثلاثين حكم رقم ٩٣ — العدد السابع ) ان القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ الخاص بمنع واحراز حمل السلاح لا يسرى على رجال القوة العمومية وظاهر من الاطلاع على أسباب هذا الحكم انه بنى على ماورد في المادة الأولى التي نصت على منع احراز السلاح وما ورد بالفقرة الثانية من هذه المادة من ان هذا المنع لا يسرى على رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح ضمن حدود اللوائح الجارية العمل بها وطبقا لنصوصها وتفسير محكمة النقض لعبارة « المرخص لهم » الواردة بالفقرة الثانية سالفة الذكر حيث قالت في ذلك

« وحيث ان عبارة « المرخص لهم » الواردة بهذه الفقرة ظاهر من السياق انها تقرير وبيان لوصف عالق من قبل رجال القوة العمومية ومستمد من اللوائح الجارية العمل بها لانها انشاء لترخيص مبتدأ يراد تخويله لهم بمقتضى هذا القانون تخويلا مقيدا بحدود اللوائح الجارية العمل بها ومع وضوح هذا المدلول يكون القانون الجديد لم يتعرض لرجال القوة العمومية بمنع ولا بترخيص بل استثنائهم من متناول المنع استثناء مطلقا تاركا معاملتهم فيما يختص باحراز السلاح وحمله الى اللوائح الجارية العمل بها في تنظيم أمورهم

سواء أكان الاحراز أم الحمل بحسب تلك اللوائح مطلقين أم مقيدين بزمان أو مكان أو ظرف أو شرط خاص « ثم ذكر في نهاية هذا الحكم أنه « ان كان هناك عقاب فيكون بمقتضى اللوائح الادارية ليس غير »

« وحيث انه لا نزاع في ان شيخ البلد هو من رجال القوة العمومية لانه معرض بمقتضى وظيفته ان يحل محل العمدة كما انه معرض لان يكون رئيسا للداورية السيارة وقد حكمت بذلك محكمة النقض في حكمها سالف الذكر واصدرت نفس المحكمة حكما آخر بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ في القضية نمرة ٤٥٧ سنة ٤٧ قضائية وأيدت فيه المبادئ السابقة وذكرت من بين الأسباب ما يأتي

« وحيث ان الطاعن شيخ بلد ومثله بحسب النظام الاداري قد يحل محل العمدة فيكون من رجال القوة العمومية التي لها حمل السلاح وإذن فقانون منع احراز السلاح وحمله لا يسرى عليه . . . الخ » « وحيث انه بعد هذا المحل للبحث فيما اذا كان يصح للمتهم بصفته من رجال القوة العمومية أن يحمل سلاحا واحدا أو أكثر من ذلك طالما ان القانون في ذاته لا يسرى عليه

« وحيث انه بناء على ذلك فلا جريمة بمقتضى القانون المذكور ويكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين العاؤه وبراءة المتهم مما نسب اليه عملا بالمادة ١٧٢ ج

( قضية النيابة ضد عبد العليم جاد الله خليدي رقم ١٦٥٨ سنة ١٩٣٤ رئاسة وعضوية حضرات القضاة مصطفى رشدي بك رئيس المحكمة وصالح كامل الخليم ومحمد صالح نور وحضور حضرة محمود افندي احمد نصر وكيل النيابة )

## القضاء المستعجل

المدينة - كالوكان النزاع تجارياً أو من اختصاص قاضى المصالحات ( فى فرنسا ) أو غير ذلك وقد يبدو فى هذا الرأى حرج على المعاملات التجارية لما تدعو إليه طبيعتها من السرعة - وقد تكون ألزم لها من المعاملات المدنية - وحصانة زائدة للأعمال الادارية تمنع اختصاص قاضى الأمور المستعجلة حتى باثبات الحالة التى نشأت عن تنفيذها .

إلا أن الواقع أن ليس ثمة حرج ولا تغال فى الحصانة - فان إجراءات الدعاوى التجارية سريعة بطبيعتها بحيث لا حاجة معها إلى نظام القضاء المستعجل فيجوز أن تعلن صحيفة الدعوى فيها من يوم لآخر بل من ساعة لساعة والحكم فيها مشمول بالنفذ العاجل بقوة القانون بغير حاجة للنص عليه فيه .

وتقدير العمل الإدارى خارج عن ولاية المحاكم عموماً فلا يضير الأفراد شيئاً أن تمتنع هذه الولاية عن القضاء المستعجل أيضاً

٢ - تجدد القاعدة المذكورة تطبيقات واسعة فى بلد كمصر تعددت فيه جهات الحكم المختلفة فمسائل الأحوال الشخصية والدعاوى التى تدخل فى اختصاص المحاكم المختلطة . والأحكام الجنائية لا تدخل جميعاً فى اختصاص قاضى الأمور المستعجلة سواء كأشكال صدر فى تنفيذ حكم صدر من إحدى هذه الهيئات أو كدعوى أصلية يطلب فيها الأمر باجراء تحفظى .

٣ - على أن محل عدم الاختصاص أن

٣٢٨

محكمة مصر السككية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

٣٠ إبريل سنة ١٩٢٣

١ - اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . القاعدة العامة فيه .

اختصاص المحكمة المدنية بنظر الموضوع .

٢ - الأحكام الصادرة من جهات الحكم الأخرى .

جهات الأحوال الشخصية . المحكمة الجنائية .

٣ - على عدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة . أن يكون

النزاع ماساً بالموضوع وخارجاً من حيز تطبيق

القانون المدنى .

المبادئ القانونية

١ - القاعدة العامة لاختصاص قاضى الأمور

المستعجلة هى أن يكون موضوع الحق بين الطرفين من اختصاص المحكمة المدنية التى يتفرع عنها ويتبعها فى اختصاصها وفى حدهذه القاعدة يختص . أولاً - بالمسائل التى يخشى عليها من فوات الوقت . ثانياً - بأشكال التنفيذ .

ثالثاً - فى الأحوال المعينة التى ينص فيها القانون بنص خاص على اختصاصه بها كطلب شطب التأشير أو التسجيل الكيدى لدعاوى البطلان أو الفسخ على هامش المحررات الواجبة التسجيل - وغير ذلك من الأحوال وبذلك ينعدم اختصاصه فى جميع الأحوال التى لا يكون الموضوع فيها من اختصاص المحاكم المدنية عموماً - كما لو طلب فى الدعوى إيقاف تنفيذ أمر إدارى أو إلغاءه أو تأويله . أو كانت الدعوى من اختصاص هيئة أخرى غير المحكمة



يكون مثار النزاع في الأشكال مسألة تمس الموضوع الذى فصل فيه وتخرج عن حيز تطبيق القانون المدنى

الا أنه قد يتناول تنفيذ هذه الأحكام المال ويشير نزاعا في نفاذ الالتزام ولزومه لسبب من أسباب انقضاء الالتزامات عموما وقديدى الغير حقا على المال المراد تنفيذه وغير ذلك من المنازعات التى تحكمها قواعد القانون المدنى - ففي هذه الحالة يختص قاضى الأمور المستعجلة بنظر الأشكال في التنفيذ كما تختص المحكمة المدنية بنظر النزاع موضوعا

وقد ضرب المشرع المصرى لذلك مثلا صريحا في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فنصت المادة ٣٤٧ منها على ان الاشكالات في التنفيذ التى ترفع الى المحكمة التى أصدرت الحكم هى التى يثار فيها نزاع في مسائل تتعاق بالاحوال الشخصية فهو بهذا النص قد طبق القاعدة العامة للفصل بين اختصاص الجهات القضائية المختلفة والتى يستند اليها ضابط اختصاص قاضى الأمور المستعجلة كما تقدم - في أدق حدودها فهو يحدد اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بطريق الاستنتاج العكسى . فهو قاضى القانون العام في مسائل الاشكالات في التنفيذ يختص بكل ما لا يخرج عن اختصاصه بنص صريح ٤ - لم يرد في قانون تحقيق الجنايات حكم يرتب قاعدة الاختصاص في مسائل الاشكالات الجنائية الا ان ذلك لا يعنى ان المشرع أراد الخروج عن قاعدة ثابتة لانزاع فيها بل انه أغفل تطبيقها لا تدعو له الحاجة بعد ان وضحت فكرته في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

كما تقدم . ولعل السبب في ذلك انه لا تتصور حالات كثيرة يحتمل فيها الاشكال في العقوبة بوجهى الاشكال السريع والموضوعى كما في القانون المدنى فاذا استشكل في تنفيذ حكم جنائى فائما بقصد عدم تنفيذه على المستشكل واذا أوقف التنفيذ لا يكون بعده ثمة موضوع بين المستشكل والنيابة واذا أرادت النيابة التنفيذ عليه فائما بدعوى عمومية يصدر فيها حكم جديد يختلف عن الحكم الاول المستشكل فيه ٥ - البحث في جواز تنفيذ حكم الغلق على غير المخالف المحكوم عليه اذا كان شاغلا للمحل المحكوم بغلقه هو بحث في شخصية العقوبة التى قضى بها الحكم وهى قاعدة من قواعد قانون العقوبات لا تخضع لأحكام القانون المدنى فلا يختص قاضى الأمور المستعجلة بنظر هذا الاشكال .

### المحكمة

« حيث ان الدعوى تتحصل في ان النيابة استصدرت حكما من محكمة مخالقات مصر قضى بتفريم مخالى ترياكو فلافوس ٢٠ قرشا وغلق محله لانه ادارته لتشغيل ومبيع الحلوى والندرمه بلا رخصة . وقد تأيد هذا الحكم من محكمة مصر بهيئة استئنافية في ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ وقدم هذا الحكم للتنفيذ بغلق المحل فاعترضه المدعى بدعوى انه قد استأجر المحل من مالكة الاصلى وقد أعده لطللى النيكل والنحاس . وقدم عقدا ايجار وايصالا بدفع رسوم الرخصة واخطارا من وزارة الداخلية بتشغيل المحل في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ . واستشكل في تنفيذ الحكم بناء على ذلك . فرفع المحضر الاشكال الى هذه المحكمة . »

« وحيث ان مثار النزاع وموضوع الفصل في الدعوى هو في اختصاص المحكمة بنظرها

«وحيث ان القاعدة العامة لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالقضاء بالاجراءات الوقتية هي أن يكون موضع الحقوق بين الطرفين من اختصاص المحكمة المدنية . فهو تفريع عنها يتبعها في اختصاصها . وفي حد هذه القاعدة يختص : أولاً - بالمسائل التي يخشى عليها من فوات الوقت طبقاً للمادة ٢٨ مرافعات - ثانياً - باشكالات التنفيذ - ثالثاً - في الاحوال المعينة التي ينص فيها بنص خاص على اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بها كطلب شطب التأشير أو التسجيل الكيدى للدعوى البطلان أو الفسخ على هامش المحررات الواجبة التسجيل (مادة ٧ و ٩ من قانون التسجيل) وما الى ذلك (راجع كتاب des référés لمارنيك الجزء الثاني بند ٢٤ وما بعده )

« وحيث انه بذلك يزول اختصاصه عن الدعوى في جميع الاحوال التي لا يكون الموضوع فيها من اختصاص المحاكم عموماً - كما لورمى الى إيقاف تنفيذ أمر إداري أو تأويله - أو من اختصاص هيئة أخرى غير المحكمة المدنية . كما لو كان نزاعاً تجارياً أو من اختصاص قاضي المصالحات في فرنسا أو ما اليه » وحيث ان قضاء محكمة النقض الفرنسية ثبت على هذا الرأي فهو تطبيق بسيط لقاعدة الفصل بين الجهات القضائية ذات الاختصاص المختلف وتبعية قاضي الأمور المستعجلة للمحكمة المدنية

« وحيث انه قد يبدو في هذا الرأي خرج على المعاملات التجارية لما تدعو اليه طبيعتها من السرعة وقد تكون الزم لها من المعاملات المدنية . وحصانة زائدة للأعمال الادارية تمنع اختصاص قاضي الأمور المستعجلة حتى بآليات حالة نشأت عن تنفيذ أمر إداري - فليس في الواقع ثمة خرج ولا تنال في الحصانة . فان اجراءات الدعاوى التجارية سريعة بطبيعتها بحيث لا حاجة معها الى نظام القضاء المستعجل . فيجوز ان تعلن الدعوى

من يوم لا آخر أو حتى من ساعة لساعة ( المادة ٤١٧ مرافعات فرنسي مرافعات اهلي ) والحكم فيها مشمول بالتنفيذ العاجل بقوة القانون وبغير حاجة للنص عليه في الحكم ( مادة ٣٨٨ مرافعات ) - وتقدير العمل الإداري خارج في موضوعه عن ولاية المحاكم عموماً فلا يضير الأفراد شيئاً ان تمتنع هذه الولاية عن القضاء المستعجل أيضاً ( راجع حكم محكمة النقض الفرنسية بتاريخ اول ديسمبر سنة ١٨٨٠ - ٢٥ يولييه سنة ١٨٩٥ D. 181 - 1- 5 - 96 - 180 وحكم محكمة Amiens في ٢٦ مايو سنة ١٨٧٥ D. 297 - 2- 75 - 5- 68 - 2- 76 ونوتة مسيو سوردرات 1128 و P. 75 وراجع معلقات دالوز على الهامش ٨٠٦ نبذة ١٥٥ وما بعدها )

« وحيث ان اغلب الشراح على هذا الرأي (راجع كتاب Lyon - Cain et renaud Traite de droit commerciale الجزء الأول بند ١٤٩ وجيرار بند ١٥١ Debellemie الجزء الأول صحيفة ٣٨٨ ، مارنيك المرجع المتقدم بند ٣٧ وما بعده ، ٥٠٠ وما بعده )

« وحيث ان هاتين الحالتين ليستا كل تطبيقات القاعدة العامة - قاعدة الفصل بين الجهات القضائية المختلفة - بداهة - بل أن في بلد كمصر تعددت فيه الجهات القضائية ذات الوظائف المختلفة تجد هذه القاعدة تفريعات واسعة ظاهرة فمسائل الأحوال الشخصية والدعاوى التي تدخل في موضوعها في اختصاص المحاكم المختلطة لا تدخل جميعاً في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . سواء كاشكال في تنفيذ حكم صدر من إحدى هذه الهيئات أو كدعوى مستقلة يطلب فيها اتخاذ اجراء تحفظي مستعجل .

« وحيث مع ذلك - فان عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الاشكالات في تنفيذ



الاحكام الصادرة من هيئة أخرى غير المحكمة المدنية ليس محله أنها صدرت من هذه الهيآت فقط . بل ان يكون مثار البحث والنزاع فيها مسائل لا تدخل في اختصاص القاضى المدنى - والفرق بين الحالتين ظاهر - فقد يتناول التنفيذ الاموال ويشير نزاعا في تهاذ الالتزام ولزومه بسبب من اسباب انقضاء الالتزامات عموما كالقاصة والوفاء وما اليهما وقد يدعى الغير حقا على المال المراد التنفيذ عليه . وغير ذلك من الاحوال التى تحكمها قواعد القانون المدنى وتختص بها المحكمة المدنية وقاضى الأمور المستعجلة تبعا . وقد لا يشير التنفيذ الانزاعا ماسا بموضوع الدعوى وخارجا عن حد القانون المدنى كما يدعى المراد التنفيذ عليه أن نفقة زوجته قد سقطت عنه لنشوزها او انه ليس هو الذى صدر عليه حكم المخالفة بالغلق ضده ففي هذه الحالة لا يكون لقاضى الامور المستعجلة ولاية الفصل في هذا النزاع فهو انما يحسم مسائل الاحوال الشخصية او احكام قانون العقوبات واذا زالت شبهة اختصاص قاضى الامور المستعجلة فان اولى المحاكم بالاختصاص هى المحكمة التى اصدرت الحكم « وحيث ان الشارع المصرى قد ضرب لذلك مثلا صريحا في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية اذ نصت المادة ٣٤٧ منها على ان الاشكالات في التنفيذ التى ترفع الى المحكمة التى اصدرت الحكم هى التى يثار فيها نزاع في مسائل تتعاق بالاحوال الشخصية فهو بهذا النص قد طبق القاعدة العامة للفصل بين اختصاص الجهات القضائية المختلفة في أدق حدودها التى يستند اليها ضابط اختصاص قاضى الامور المستعجلة كما تقدم - فهو إذن يحدد اختصاص قاضى الامور المستعجلة بطريق الاستنتاج العكسى . لا لشيء الا لانه قاضى القانون العام في مسائل الاشكالات في التنفيذ يختص بكل مالم يخرج عن اختصاصه بنص صريح

« وحيث انه لم يرد في قانون تحقيق الجنايات حكم يرتب قاعدة الاختصاص في مسائل الاشكالات الجنائية . إلا ان ذلك لا يعنى ان المشرع أراد الخروج عن قاعدة ثابتة لا نزاع فيها . بل أنه اغفل تطبيقا لها لا تدعوه الحاجة بعد ان وضحت فكرته في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فيما تقدم . ولعل السبب في ذلك أنه لا تتصور حالات كثيرة يحتمل فيها الاشكال في العقوبة التى يقضى بها الحكم الجنائى بوجهى الاشكال السريع والموضوعى المنصوص عليهما في المادة ٣٨٦ كما في القانون المدنى فاذا استشكل في تنفيذ حكم جنائى فانما لعدم تنفيذه على المستشكل . فاذا أوقف التنفيذ لا يكون بعده ثمة موضوع بين المستشكل والنيابة . وإذا أرادت النيابة التنفيذ عليه فانما بدعوى عمومية يصدر فيها حكم جديد يختلف عن الحكم الأول المستشكل فيه . ولذلك لم ير المشرع حاجة للنص على نظام الاشكالات . وترك الاختصاص للمحكمة التى اصدرت الحكم . ولعل هذا هو السبب أيضا في أن الميسو جرانمولان لم يعن بالفرق بين اختصاص قاضى الامور المستعجلة والمحكمة التى اصدرت الحكم في نظر الاشكالات وأعطى الاختصاص جميعه للمحكمة الأخيرة باعتبارها أولى المحاكم - في نظره بالاختصاص قياسا على المادة ٣٨٦ مرافعات . واختصاص المحكمة التى اصدرت الحكم - في هذه المادة - هو للفصل في موضوع الحقوق بين الطرفين في الاشكال لا في وجهه السريع بالايقاف أو الاستمرار في التنفيذ . « وحيث انه قد يحسن بالمحكمة في هذه المناسبة ان تشير الى ما وقع فيه أحد الشراح من لبس في التعانق على رأى الميسو جرانمولان المتقدم فأن عبارة الميسو جرانمولان ( تحقيق الجنايات الجزء الثانى بند ١٠٥٢ ) هى « لا تختص



النيابة بالفصل في النزاع القضائي الذي يشير المتهم في تنفيذ الحكم كما لو ادعى ان التنفيذ المطلوب لا يطابق الحكم فأن الفصل في ذلك من اختصاص المحاكم . وانا نعتقد أن المحكمة التي أصدرت الحكم هي الأولى بالاختصاص . ويمكن القياس في ذلك على نص المادة ٣٨٦ مرافعات التي تقول . ( اذا حصل اشكال في التنفيذ فما يكون متعلقا بالاجراءات الوقتية يرفع أمره الى محكمة المواد الجزئية السكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقا بأصل الدعوى يرفع أمره الى المحكمة التي أصدرت الحكم ) . فهو لا يفترض الا نزاعا في تنفيذ العقوبة كما لو ادعى المتهم أنه ليس الصادر ضده الحكم أو أن الحكم الصادر بالغلق أو بالازالة يجب ان ينفذ على وجه دون الآخر - وقياسه في اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم على المادة ٣٨٦ لا ينصرف بداهة الا على الجزء الذي ينص منها على اختصاص هذه المحكمة فلا ينصرف الى كل المادة وقد جاء التعليل عليه ( راجع الموسوعة الجنائية لجندي بك عبد الملك ص ٢٨٠ ) كما يأتي « ليس للنيابة حق الفصل في الاشكالات بل ان الفصل فيها من اختصاص المحاكم - ويرفع الاشكال الى المحكمة التي أصدرت الحكم الا فيما يتعلق بالاجراءات الوقتية فيرفع أمره الى المحكمة الجزئية السكائن في دائرتها محل التنفيذ قياسا على ما نص عليه في المادة ٣٨٦ مرافعات » وهكذا يرى كيف ان هذه العبارة ترجع القياس الى كل المادة ٣٨٦ والحالتين اللتين تناولتهما التفرقة في الاختصاص الذي ذهب اليه العبارة - وهو يختلف عن رأي جرانمولان الذي لا يرى الا اختصاصا واحدا يقيس فيه على جزء واحد من المادة المذكورة .

« وحيث ان هذا الرأي اذا لم يصلح تعليقا على رأي مسيو جرانمولان فلا يصح على الأقل أن يشير اليه كراي يتفق معه ولو في بعض وجهة النظر . لا شيء الا لأن رأي الموسوعة في حقيقته قد أخذ بالفكرة العكسية تماما لرأي

جرانمولان . فقد قسم الاختصاص بين قاضي الأمور المستعجلة ( أو المحكمة الجزئية السكائن في دائرتها التنفيذ ) والمحكمة التي أصدرت الحكم قياسا على التقسيم الوارد في المادة ٣٨٦ مرافعات بين الاشكال المتعلق بالاجراءات والمتعلق بالموضوع وهو تقسيم لا يعرفه القانون ولا تقصده المادة المذكورة وكل ما في الأمر ان في عبارتها بعض الابهام قد يشكل الأمر اذا أخذ بظاهره . وحقيقة ما يريد النص هو التفرقة بين وجهي الاشكال : الوجه السريع الذي يطلب فيه القضاء باجراءات وقتية هي ايقاف التنفيذ أو الاستمرار فيه . والوجه الموضوعي الذي يطلب فيه الفصل في موضوع الحق بين الطرفين . والوجه الاول هو الاشكال بمجناه القانوني يختص به قاضي التنفيذ أو قاضي الأمور المستعجلة . والوجه الثاني هو دعوى الموضوع ترفع طبقا لقواعد الدعاوى عموما . ( راجع كتاب طرق التنفيذ والحفظ للمرحوم أبي هيف بك الجزء الاول بند ) وهكذا يتبين كيف ان قياس الموسوعة على المادة ٣٨٦ قد أدى بها الى اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالاشكال في تنفيذ الحكم الجنائي عموما . وهي نتيجة لم تردها ذاتها بل أوقعها فيها ظاهرا نص المادة ٣٨٦ وسواء كان الأمر كذلك أو لم يكن فهي نتيجة غير صحيحة لالانها تختلف فقط مع رأي جرانمولان بل لانها تتعارض مع القاعدة العامة للفصل بين اختصاص الجهات القضائية التي قدمتها المحكمة فيما سبق « وحيث - في موضوع الدعوى - أن مشار البحث في الاشكال هو فيما اذا كان يجوز تنفيذ حكم الغلق على المستشكل وهو غير المخالف المحكوم عليه فهو بحث في شخصية العقوبة التي قضى بها الحكم . وهي قاعدة من قانون العقوبات لا تمس احكام القانون المدني . وبذلك تختص بالفصل فيها محكمة المحاللات التي أصدرت الحكم فيتعين الحكم بعدم الاختصاص .

( اشكال عبد العزيز خليل ضد النيابة العمومية رقم ٢٥١ سنة ١٩٣٣ رئاسة حضرة القاضي محمد علي رشدي )

٣٢٩

محكمة مصر الكلية الأهلية

قاضى الأمور المستعجلة

٣ مارس سنة ١٩٣٤

- ١ - حكم غيبي . سقوطه . الحكمة فيه . زوال صفة الغياب عنه .
- ٢ - سقوط الحكم بقوة القانون . معناه .
- ٣ - التمسك بالسقوط . ميعاده . المعارضة أو الاشكال في التنفيذ .
- ٤ - حجز تحفظي . تنفيذي . التفرقة بينهما في القانون المصري .
- ٥ - حجز تحفظي . متى يصبح تنفيذيا .
- ٦ - اعلان الحكم الصادر بصحة الحجز التحفظي . معناه .
- ٧ - اجراءات التنفيذ . الاعلان ليس تنفيذاً بل استمرار في التنفيذ .

المبادئ القانونية

١ - سقوط الحكم إذا لم ينفذ في ستة شهور من تاريخ صدوره هو جزاء يلحق بالحكم الغيبي الحكمة فيه هي لوضع حد للمعارضة لتستقر الحقوق والمعاملات بين الناس فلا تبقى المعارضة جائزة مدة طويلة قد تصل إلى حد المدة المسقطه للحقوق عموماً .

وبذلك يتصل سبب السقوط بصفة الغياب في الحكم اتصال سببية مباشرة فاذا زالت عنه هذه الصفة وأصبح حضورياً بفوات موعد المعارضة فيه امتنع عليه السقوط .

٢ - ليس سقوط الحكم الغيبي من النظام العام يقع من تلقاء نفسه دون تمسك المدين به فان له أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً بأن يفوت موعد المعارضة - أو بأن يعارض ولا يتمسك بالسقوط قبل الخوض في الموضوع فان في ذلك معنى التنازل عن التمسك بالسقوط ولا يرد على ذلك أن نص المادة ٤٤٣ مرافعات

صرح في أن يسقط الحكم بقوة القانون بفوات ستة شهور على صدوره فان معنى ذلك أن يقع السقوط بحكم القانون دون حاجة لرفع دعوى بذلك إلا أنه لا يعنى أكثر من ذلك فان القاعدة العامة أن التقادم والسقوط ليسا من النظام العام بل يجب التمسك بهما وإلا يسقط الحق فيهما ٣ - محصل ذلك أن الأصل في الحكم الغيبي أنه صحيح يقبل التنفيذ في أى أجل حتى يتمسك المدين بسقوطه فاذا نفذ ومضى موعد المعارضة دون أن يتمسك المدين بهذا السقوط بالمعارضة أو الاستشكال في التنفيذ فقد اعتبر متنازلاً عن التمسك به وزالت عن الحكم صفة الغياب وأصبح حضورياً لا يسقط إلا بمضى المدة الطويلة المسقطه للحقوق عموماً .

والقول بالعكس وجواز الطعن بسقوط الحكم في أى أجل حتى بعد فوات موعد المعارضة معناه أن الأصل فيه البطلان يقع بقوة القانون لا يصححه تنفيذ وبلا حاجة لتمسك المدين به وهو قول يتنافى مع الحكمة التي أسند إليها المشرع قاعدة السقوط كما تقدم . بل يتنافى مع الفكرة في النظام العام وحد علاقته بمعاملات الأفراد - ولا يفهم كيف يتصل سقوط حكم لم ينفذ في مدة معينة بالنظام العام فهو أمر يتعلق بصالح المدين الشخصى له أن يتنازل عنه بل له أن يتنازل عن التقادم الذي يسقط الحق ذاته ٤ - فرق القانون المصري بين طبيعة الحجز التحفظي والحجز التنفيذي بنوع سند الدين فاذا كان تنفيذياً فالحجز تنفيذي وإلا فهو تحفظي وبذلك يختلف عن القانون الفرنسي الذي لم



يعرض للتفرقة بين طبيعة الحجزين بل أوجب فيهما إجراءات واحدة لطلب الحكم بصحتهما ٥ - الحكم بالزام المدين بالدين - حكماً مشمولاً بالنفاذ على الأقل هو سند الدين التنفيذي . فاذا لحق حجزاً تحفظياً سابقاً وكان صادراً في وجه المحجوز لديه ( في الحجز تحت يد الغير ) جعل الحجز تنفيذياً بمجرد صدوره بغير حاجة لأجراء آخر .

والمسيو جلاسون يسلم بهذه النتيجة ويراها لازمة لاعتبار الحجز الذي يقع بسند تنفيذي تنفيذياً إلا أنه لا يسلم بهذا الأساس كقاعدة في القانون الفرنسي - وهذا الأساس نفسه هو الذي افترضه المشرع المصري ضابطاً للتفرقة بين طبيعة الحجزين التنفيذي والتحفظي كما تقدم .

والقول بالعكس وإن الحجز لا يصبح تنفيذياً إلا بأجراء آخر يلي الحكم كالإعلان وما إليه يفتقر إلى سند في القانون ويتناقض مع فكرة المشرع في التفرقة بين طبيعة الحجزين - فليس إعلان الحجز التنفيذي جزء منه لا يقع بدونه فهو يقع ويتم قانوناً ويترتب عليه أثره من حيث حبس المال المحجوز عليه عن تصرف المدين بمجرد حصوله بسند تنفيذي ، والإعلان هو الوسيلة القانونية لإخطار المحجوز عليه والمحجوز لديه ( في الحجز تحت يد الغير ) بوقوع الحجز وتكليفهما بالوفاء . فهو إجراء يستمر به التنفيذ لا يبدأ .

٦ - أساس الفكرة بضرورة الإعلان كأجراء لا يصبح الحجز تنفيذياً إلا به عند

القائلين بها وهم لجنة المراقبة القضائية والمرحوم الدكتور ابوهيف - هو أن الحكم بالدين هو سنده التنفيذي والحجز التنفيذي لا يقع بمجرد حصول الدائن على سند الدين التنفيذي وإذا كان حقاً أن الحجز لا يقع بمجرد الحصول على سند الدين فهو لا يقع أيضاً بمجرد الإعلان العادي وما يشمله من التنبيه بالوفاء بل يقع باخطار المحجوز عليه أو المحجوز لديه ( في الحجز تحت يد الغير ) بحبس المال المحجوز عليه عن تصرف المدين وهذا الأجراء ليس مجرد إعلان بل حجز ولو أنه يحصل في شكل إعلان .

وموضع الخطأ في هذه الفكرة أن الحكم لا يفصل في المديونية فحسب بحيث يعتبر سنداً للدين - ولو كان كذلك لوجب بداهة أن يوقع به الحجز بأخطار المحجوز عليه أولديه - إنما هو يلحق حجزاً تحفظياً سابقاً ويفصل في صحته أو عدمها فاذا قضى بتثبيته وجعله نافذاً فقد أصبح الحجز تنفيذياً بغير إجراء آخر . وإلا فكيف يراد به أن يعلن إعلاناً قد مناه أنه هو الحجز ذاته قياساً على حالة الحجز الذي يقع تنفيذياً ابتداءً - والحجز واقع فعلاً وقضى بتثبيته .

على أن الحكم إذا احتل الإعلان فأنما باعتباره وسيلة لإخطار المدين بالتنفيذ الذي وقع وتكليفها له بالوفاء - فلا يكمل القوة التنفيذية للحجز بل يعتبر استمراراً في التنفيذ .

٧ - محصل ذلك أن الحجز التحفظي يصبح تنفيذياً بصور الحكم بتثبيته وإعلان هذا الحكم للمدين هو إخطار له بأجراء من إجراءات



التنفيذ يبدأ من تاريخه موعد المعارضة  
وقد اضطرر قضاء محكمة الاستئناف المختلطة  
على هذا الرأي

ولا يرد على ذلك أنه يجب أن ينفذ الحكم  
تنفيذاً مادياً على المحجوز عليه فليست العبرة  
بمادية الأجراءات أو عدمها بل بتنفيذ الحكم  
تنفيذاً قانونياً . على أن الأجراءات المادية  
التي تتصور بعد إعلان الحكم هي النشر والبيع  
والنشر في ذاته ليس تنفيذاً بل استمرار في تنفيذ  
وقع قبله والبيع كذلك فضلاً عن أنه خاتمة  
التنفيذ ينتهي به أمر الدائن مع المدين .

#### المحكمة

« حيث أن الدعوى تتحصل في أن المدعى عليه  
استصدر حكماً غايياً من محكمة الوايلي الجزئية  
في ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٣ قضى بالزام المدعى بأن  
يدفع له ٤٨٠ قرشاً متأخر إيجار لغاية يونيو سنة  
١٩٣٣ للسداد وثبتت الحجز التحفظي المتوقع  
في ١٨ يونيو ١٩٣٣ وجعله نافذاً . وقد أعلن  
للمدعى في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ واتخذ المدعى  
عليه إجراءات البيع وحدد له يوم ١٧ فبراير سنة  
١٩٣٤ وفي هذا اليوم استشكل المدعى في التنفيذ  
بهذه الدعوى . وسنده فيها أن الحكم صدر غايياً  
وقدمضت عليه ستة شهور فسقط قانوناً طبقاً للمادة  
٣٤٤ مرافعات

« وحيث أن سقوط الحكم إذا لم ينفذ في ستة شهور  
من تاريخه هو جزاء يلحق بالحكم الغيبي .  
الحكمة فيه أن يوضع حد للمعارضة فتستقر الحقوق  
والعاملات بين الناس فلا تبقى المعارضة جائزة مدة  
طويلة قد تصل إلى حد المدة المسقطه للحقوق عموماً .  
والعلاقة بين المعارضة والتنفيذ ظاهرة فهي تبدأ  
من العلم بالتنفيذ وبذلك يتصل سبب السقوط

بصفة الغياب في الحكم اتصال سببية مباشرة .  
فاذا زالت عنه هذه الصفة وأصبح حضورياً بقوات  
موعد المعارضة فيه امتنع عليه السقوط .  
« وحيث أنه إذا كان القانون قد حدد أجلاً معيناً  
لتنفيذ الحكم يسقط بعده فلا يجوز تنفيذه بعده . فليس  
هذا السقوط من النظام العام يقع من تلقاء نفسه دون  
أن يتمسك به المدين . فإن له أن يتنازل عنه صراحة  
أو ضمناً بأن يقوت موعد المعارضة . أو بأن يعارض  
في موضوعه . دون أن يتمسك بسقوطه قبل البحث  
في الموضوع - فإن في ذلك معنى التنازل عن السقوط  
ولا يرد على ذلك أن نص المادة ٣٤٤ مرافعات  
صريح في أن يسقط الحكم بقوة القانون بقوات الستة  
شهور على صدوره . فإن معنى ذلك أن يقع السقوط  
بحكم القانون دون حاجة لرفع دعوى بذلك إلا أنه  
لا يعنى أكثر من ذلك فإن القاعدة العامة أن مواعيد  
التقادم والسقوط ليست من النظام العام بل يجب  
التمسك به ومحصل ذلك أن الأصل في الحكم الغيبي  
أنه صحيح يقبل التنفيذ في أي أجل حتى يتمسك  
المدين بسقوطه . فاذا نفذ ومضى موعد المعارضة  
دون أن يتمسك المدين بهذا السقوط بالمعارضة  
أو الاستشكال في تنفيذه . فقد اعتبر متنازلاً عن  
التمسك به . وزالت عن الحكم صفة الغياب وأصبح  
حضورياً لا يلحقه أي سبب من أسباب البطلان  
. فلا يسقط إلا بمضي المدة الطويلة المسقطه للحقوق  
والقول بالعكس وجواز الطعن بسقوط الحكم في  
أي أجل حتى بعد فوات موعد المعارضة فيه معناه أن  
الأصل فيه البطلان يقع بقوة القانون لا يصححه تنفيذ  
وبلا حاجة لتمسك المدين به . وهو قول يتنافى مع  
الحكمة التي أسند إليها المشرع قاعدة السقوط كما  
قدمنا بل يتنافى مع الفكرة في النظام العام وحيث  
الصلة بينه وبين المعاملات بين الأفراد . فإن معنى  
( ٧ - ٢ )

هذا القول ان يكون السقوط من النظام العام . ولا يفهم كيف يتصل سقوط حكم لم ينفذ في مدة معينة بالنظام العام . وهو أمر يتعلق بالصالح الشخصي للمدين - له ان يتنازل عنه - فانه ان يتنازل عن التمسك بالتقدم الذي يسقط الحق ذاته اذامضت عليه المدة الطويلة

« وحيث انه اذا كان مؤدى ذلك ان التمسك بسقوط الحكم الغيابي يجب ان يحصل في ميعاد المعارضة سواء بالمعارضة او بالاستشكال فيه - فان محل البحث في هذه الدعوى هو في مبدأ ميعاد المعارضة في الحكم موضوعها ومعنى آخر في مبدأ تنفيذه ومحل التفرقة بين هذا الحكم وغيره من الاحكام الأخرى انه حكم بالبحار سبقة حجز تحفظي . قضى الحكم بصحته وجعله نافذا . فتمت يصبح الحجز التحفظي تنفيذا وهل بصيرورته كذلك يعتبر في ذاته تنفيذا للحكم يبدأ من تاريخ موعد المعارضة او يجب لذلك إجراء آخر

« وحيث ان القانون المصري قد فرق بين طبيعة الحجز التحفظي والحجز التنفيذي بنوع سند الدين فاذا كان تنفيذا فالحجز تنفيذي والا فهو تحفظي وبذلك يختلف عن القانون الفرنسي الذي لم يعرض للتفرقة بين طبيعة الحجزين بل أوجب فيهما إجراءات واحدة لطلب الحكم بصحتهما

« وحيث انه لا شبهة في ان الحكم بالوام المدين بالدين حكما مشمولا بالنفاذ على الاقل هو سند الدين التنفيذي فاذا لحق حجزا تحفظيا سابقا - وكان صادرا في وجه المحجوز لديه جعل الحجز تنفيذا بمجرد صدوره وبغير حاجة لأجراء آخر » وحيث ان المسيو جلاسون يسلم بهذه النتيجة ويراها لازمة لاعتبار الحجز الذي يقع بسند تنفيذي تنفيذا . الا انه لا يسلم بهذا الأساس كقاعدة في القانون الفرنسي - وهذا الأساس نفسه هو الذي افترضه المشرع المصري ضابطا للتفرقة بين طبيعة الحجزين

التحفظي والتنفيذي كما تقدم ( راجع جلاسون ٢ بند ١٢٢١ )

« وحيث ان القول بالعكس وان الحجز لا يصبح تنفيذا الا بإجراء آخر يليه كالاعلان وما اليه يقتصر الى سند في القانون ويتناقض مع فكرة المشرع في التفرقة بين طبيعة الحجزين - فليس اعلان الحجز التنفيذي جزءا منه لا يقع بدونه - فهو يقع ويتم قانونا ويترتب عليه أثره من حيث حبس المال المحجوز عليه عن تصرف المدين بمجرد حصوله بسند تنفيذي - والاعلان هو الوسيلة القانونية لاختار المحجوز عليه والمحجوز لديه ( في الحجز تحت يد الغير ) بوقوع الحجز وتكليفهما بالوفاء فهو إجراء يستمر به التنفيذ ليحصل الدائن على دينه كباقي الإجراءات الأخرى كالنشر والتعليق - وهذا شأن الاعلان في الحجز الذي يقع تنفيذا ابتداء او الذي يصبح كذلك بصدور حكم بصحة الحجز » وحيث ان أساس الفكرة بضرورة الاعلان كأجراء لا يصبح الحجز تنفيذا الا به عند القائمين بها - وهم لجنة المراقبة القضائية ( المنشور الصادر في سنة ١٨٩٨ قضاء ٥ صفحة ١٢٢ ) والمرحوم الدكتور ابني هيف ( كتاب التنفيذ بند ٤٤١ ) - هو ان الحكم بالدين هو سنده التنفيذي - والحجز التنفيذي لا يقع بمجرد حصول الدائن على سند الدين التنفيذي وهذا قول حق لا جدل فيه - الا ان الحجز اذا لم يقع بالحصول على سنده التنفيذي فلا يقع ايضا بمجرد الاعلان العادي وما يشمله من التنبيه بالوفاء بل يقع باخطار المحجوز عليه والمحجوز لديه ( في الحجز تحت يد الغير ) بحبس المال المحجوز عليه عن تصرف المدين وهذا الإجراء ليس مجرد اعلان بل حجز ولو انه يحصل في شكل الاعلان

« وحيث ان موضع الخطأ في هذه الفكرة ان الحكم لا يفصل في المديونية فيحسب بحيث يعتبر سند الدين

— ولو كان كذلك لوجب بداهة ان يوقع به الحجز باخطار المحجوز عليه او لديه انما هو يلحق حجزاً تحفظياً سابقاً ويفصل في صحته وعدمها فاذا قضى بتثبيته وجعله نافذاً فقد اصبح الحجز تنفيذياً بغير إجراء آخر . والافسكيف يراد به ان يعلن اعلاناً قدمنا انه هو الحجز ذاته قياساً على حالة الحجز الذي يقع تنفيذياً ابتداءً والحجز قد وقع فعلاً وقضى بتثبيته . على ان الحكم اذا احتمل الاعلان — قائماً باعتباره وسيلة لاختار المدين وتكليفه بالوفاء — فلا يكمل القوة التنفيذية للحجز — بل يعتبر استمراراً في التنفيذ كما تقدم

« وحيث ان محصل ذلك أن الحجز التحفظي يصبح تنفيذياً بصدور الحكم بتثبيته . واعلان هذا الحكم للمدين هو اخطار له باجراء من اجراءات التنفيذ يبدأ من تاريخ موعد المعارضة فيه » وحيث ان قضاء محكمة الاستئناف المختلطة مضطرد على هذا الرأي (راجع حكم بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٨٩٣ مجموعة التشريع والاحكام المختلطة ٦ صفحة ٣٤ )

« وحيث انه لا يرد على ذلك انه يجب ان ينفذ الحكم تنفيذاً مادياً على المحجوز عليه فليست العبرة بمادية الاجراءات أو عدمها بل العبرة بتنفيذ الحكم . وقد قدمنا أن مجرد صدوره يعتبر تنفيذاً له لانه يلحق حجزاً سابقاً — وان من تاريخه يبدأ موعد المعارضة . على ان الاجراءات العادية التي تتصور بعد اعلان الحكم هي النشر او البيع والنشر في ذاته ليس تنفيذاً انما استمرار في تنفيذ وقع قبله وهو الحجز — والبيع كذلك فضلاً عن انه خاتمة التنفيذ ينتهي به أمر الدائن مع المدين .

« وحيث — في موضوع الدعوى — أنه ثابت أن الحكم الصادر ضد المدعى من محكمة الوايلي الجزئية في ٢٤ يولييه سنة ١٩٣٣ قد أعلن للمدعى في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ولم يعارض فيه واستمر ساكناً حتى نشر عن البيع وفي اليوم المحدد له استشكل بهذه الدعوى

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الدعوى والأمر بالاستمرار في التنفيذ

( اشكال على افتدى حسن مصلح ضد الشيخ عبد الباقي عامر بدران رقم ٣٣٢ سنة ١٩٣٤ رئاسة حضرة القاضي محمد علي رشدي )

## قضاء المحاكم الجزئية

٣٣٠

محكمة أسيوط الجزئية

٦ مايو سنة ١٩٣٠

١ - اختصاص المحاكم الأهلية . بالنسبة للأحكام العمومية .

معلوم .

٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . شرطه . صدور الحكم من محكمة

مختصة به أصلاً .

المبادئ القانونية

١ - لا تختص المحاكم الأهلية بالحكم في

دعوى عين من الأعيان الداخلة في الأملاك العمومية

٢ - يشترط لحيازة الحكم لقوة الشيء

المحكوم فيه أن يكون صادراً من محكمة مختصة

بالنظر في موضوع اختصاصها لا تعد مخالفتها

من النظام العام

المحكمة

« من حيث ان المدعين طلبوا الحكم بتثبيت



ملكيتهما إلى ربع المنزل الموضح الحدود والمعالم  
بإعلان الدعوى واحتياطيا الزام المدعى عليه الثاني  
بأن يدفع لهما مبلغ عشرين جنيهاً عن ذلك الربع  
واستنداً في إثبات دعواهما إلى عقد بيع عرفي  
في أول نوفمبر سنة ٩١٢ وثابت التاريخ بوفاة كاتبه  
بستة عشر سنة سابقة على تاريخ رفع الدعوى  
الحاصل في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٧

« ومن حيث ان الحاضر عن المدعى عاينها  
الاولى دفع الدعوى أولاً بعدم اختصاص المحاكم  
الاهلية بنظر الدعوى لأن الجزء المتنازع فيه من  
املاك الحكومة العامة وصدر به قرار من لجنة  
مخالفات الترع والجسور حاز قوة الشيء المحكوم  
فيه . ودفع الحاضر عن المدعى عاينه الثاني بسقوط  
دعوى الضمان الموجهة قبله لمرور أكثر من خمسة  
عشر سنة على تاريخ البيع .

« ومن حيث انه من المبادئ المقررة أنه  
لا يصح للمحاكم الاهلية أنه تحكم في دعوى ثبت  
ان المطلوب فيها هو عين من الاعيان الداخلة في  
املاك الحكومة العمومية فان لم تكن تلك الصفة  
ثابتة لها وكانت موضع النزاع وجب قبول الدعوى  
وتكليف الحكومة اثبات صفة الملكية العامة  
للمكان المتنازع فيه فان أثبتتها فلا تسمع الدعوى  
بخصوص ملكيته للأفراد .

« ومن حيث ان المحكمة نذبت بتاريخ ٣  
ديسمبر سنة ٩٢٨ خبير التطبيق مستندات الطرفين  
على الطبيعة لمعرفة ما إذا كانت الارض المتنازع  
عليها في عقد مشترى المدعين وتدخل ضمن  
أموال الحكومة المختصة للمنافع العمومية من عدمه  
« ومن حيث ان الخبير بأمر مأموريته وقدم  
تقريره واتضح منه أن عقد البيع الصادر من  
المدعى عليه الثاني للمدعين الرقيم أول نوفمبر  
سنة ٩١٢ ينطبق على أرض النزاع التي أقام المدعيان

عاليها المنزل موضوع النزاع ويدخل جزء منها  
في الجسر الأيسر للجناحية الدير ومواسيه العمومية  
حسب قوائم التالف المعمول في سنة ١٨٩٣  
وحسب أعمال مساحة فك الزمام في سنة ٩٠٥  
وقدر ذلك الجزء ٩٠ سنتيمترا و ٣ أمتار واطواله  
٥٠ و ٥٠ في طول المنزل بطول الواجهة الشرقية التي طولها  
٨٠ سنتيمترا و ٧ أمتار أما باقي الجزء المتنازع  
عليه وقدره ٦٩ سنتيمترا و ١٦ مترا مربعا فقد  
زالت عنه صفة التخصيص العمومية من أعمال  
فكرة مساحة الزمام في سنة ٩٠٥ حيث ضم  
على أطياف الأهالي من ذلك الوقت حتى تاريخ  
رفع الدعوى .

« ومن حيث ان المحكمة تأخذ بما جاء في  
تقرير الخبير لأسبابه بالنسبة لمساحة الجزء الداخل  
في أرض المنفعة العامة وقدره ٩٠ سنتيمترا و ٣  
أمتار ولا تعول على ما جاء بمذكرة المدعين من الطعن  
عليه في الوصول الى هذه النتيجة لعدم فنيته

« ومن حيث انه بالنسبة للقرار الصادر من  
لجنة الترع والجسور باعتبار جميع الجزء المتنازع  
عاليه والمرفوع به الدعوى من ضمن المنافع  
العمومية الثابتة ولو انه نهائي الا انه من المتفق  
عليه علما وقضاء أنه يشترط في الحكم لحيازته  
قوة الشيء المحكوم فيه انه يكون صادرا من  
محكمة مختصة بالنظر في موضوعه اختصاصا لاتعد  
مخالفته من النظام العام فاذا صدر من محكمة  
غير مختصة بنظر الدعوى طبقا للنظام العام فلا  
يحوز قوة الشيء المحكوم فيه كما اذا حكمت  
محكمة عسكرية أو إدارية في مسألة مدنية أو  
مسألة جنائية ليست من اختصاصها ومن ثم يحق  
للمحكمة المختصة عدم اعتبار ذلك الحكم والفصل  
في الدعوى كما خول لها القانون . ولجنة  
الترع والجسور غير مختصة بالنظر في الفصل في  
ملكية الاموال عمومية متنازع في صفتها أو

خصوصية وانما المختص في ذلك المحاكم القضائية أهلية كانت أو مختلطة وعلى ذلك فالقرار الذي صدر منها لا تأخذ به المحكمة ولا يقيد بها عند الحكم في الدعوى وبالعكس تعتبر ما جاء بتقرير الخبير كما تقدم

«ومن حيث انه لذلك يتعين الحكم بتثبيت ملكية المدعين الى ربع المنزل المدين المعالم والحدود باعلان الدعوى عدال ٩٠ سنة تمتر او ٣ أمتار المبينة المعالم والحدود بتقرير الخبير في البند الثاني من نتيجته لانه من المنفعة العامة ولا يملك بمضى المدة الطويلة أو القصيرة

«ومن حيث انه فيما يختص بدعوى الضمان فلو ان القانون المصري لم ينص كما نص القانون الفرنسي بالمادة ٢٢٥٧ انه لا يستوفى المدة بخصوصها الا من تاريخ نزع المبيع من يد المشتري الا ان ذلك النص لم يأت استثناء بل أتى مقررًا لمبادئ عمومية بنى عليها سقوط الحق بمضى المدة الطويلة ومن ثم فلا يزول ضمان البائع الا بمضى خمسة عشر سنة من تاريخ نزع المبيع لا من تاريخ البيع .

«ومن حيث انه لذلك يكون دفاع المدعى عليه الثاني غير مستند الى دليل قانوني إذ لم يمض خمسة عشر سنة على تاريخ النزاع ويجب الحكم بتضمينه للمدعى عن الجزء الذي لم يثبت ملكيته له كما قرر الخبير في تقريره اى الزامه بمباغ جنيهه و ٩٥٠ مايلما

( قضية محمد على محمود وأخرى وحضر عنهما الاستاذ محمد توفيق العطار ضد مديرية اسيوط وآخر رقم ٢١٧ سنة ١٩٢٨ رئاسة حضرة القاضي محمد على راتب )

٣٣١

محكمة السيدة زينب الجزئية

١٥ يناير سنة ١٩٣٣

دعوى فرعية . رفعها . أثناء حجز القضية للحكم . وفي المذاكرة الختامية للمدعى عليه . عدم قبولها

المبدأ القانوني

ليس للقاضي قانونا أن يفصل في أى دعوى أو طلب لأحد الخصوم إلا بعد أن يتجرى وجه الحق فيه وبعد أن تحصل المناقشة بشأنه بين الخصوم . وهذا يقتضى أن يكون الطلب قد وصل الى علم من وجه قبله بالطريق القانوني وهيئت له فرصة المرافعة في موضوعه وبعد حصوله على المهلة اللازمة لذلك . ولما كان الأصل في المرافعات شفويتها فان ذلك الأمر لا يتحقق على هذا الوجه الا في فترة نظر الدعوى حيث يكون باب المرافعة مفتوحاً فاذا قفل وجب اعتبار الدعوى قاصرة على انطبالات التي أبدت فعلا إلى هذا الوقت . ولا يجوز للمحكمة أن تنظر في أى طلب يقدم اليها بعد ذلك وإلا كانت متخطية حدود سلطتها ووقع حكمها باطلا . فاذا كانت القضية قد حجزت للحكم ورفع المدعى عليه في اثباتها وفي مذكرته الختامية دعوى فرعية ضد المدعى فان هذه الدعوى لا تكون مقبولة قانونا

المحكمة

عن الدعوى الاصلية

« حيث انه ثبت من أقوال ناظر زراعة المدعى عليه أن الحجز توقع على زراعة المدعى بمد تسوية الحساب الذي كان بينه وبين المدعى عابه على أساس ان يقوم هذا الأخير بسداد عشرة جنيهات تحرر بستة ونصف منها سندا والباقي اتفق على سداده وقت الاتفاق ولكنه لم يقم بذلك مما كان سببا في استيلاء المدعى عليه على المزروعات وفاء لهذا المبلغ الأخير الذي كان اذ ذاك مستحق السداد .

« وحيث ان المدعى يقرر انه دفع للمدعى عليه مبلغ الثلاثة جنيهات ونصف قبل تحرير الكمبيالة بالباقي المؤجل وهو قول وجيه لانه لو لم يكن قد قام بدفعها فعلا لأدخات ضمن مبلغ الكمبيالة المؤجل أو لحرر به سندا خاصا تحت الطلب

» وحيث انه اذا تقرر ذلك وان المدعى عليه كان وقت استيلائه على المزروعات قد قبض من المدعى المبالغ المستحق الاداء ولم يكن له في ذمته سوى مبالغ الكمبيالة التي لم يكن ميعاد سدادها قد حل بعد فاته جاء رغم ذلك وانتهاز فرصة الحجز الذي كان قائما ورفع واستولى على المحصولات - اذا تقرر ذلك لا يكون هناك أدنى ريب في مسؤوليته عن رد قيمة تلك المحصولات .

« وحيث ان تلك المحصولات بلغت كما قرر الشهود ١١ أردبا من الأذرة وان سعر الأردب وقت الاستيلاء عاها كان جنيتها مصريا للأردب فيتعين لذلك الزام المدعى عليه بدفع ١١ جنيتها المدعى وهو المبالغ الذي قصر هذا الأخير طلباته النهائية عليه .

#### عن الدعوى الفرعية

« حيث ان قاسم مراد افندى قصر طلباته الى حين قبل باب المرافعة في الدعوى الأصلية على طالب رفضها ثم جاء أخيرا وبعد ان حجزت تلك الدعوى للحكم وأعان خصمه في مذكرته الختامية بدعوى فرعية طالب الحكم فيها بالزامه بدفع خمسة عشر جنيتها مصريا منها مبالغ ١١٥٠ قرشا بموجب سند مؤرخ ٩ نوفمبر سنة ٩٣١ ومستحق السداد والباقي وقدره ٣٥٠ قرشا - استند المدعى عليه في اثباته على ما جاء على لسان شهوده الذين سمعوا بجحاسة المرافعة الأخيرة .

« وحيث انه ليس قانونا للقاضي أن يفصل في أية دعوى أو طالب لأحد الخصوم الا بعد أن

يتجرى وجه الحق فيه وبعد أن تحصل المناقشة بشأنه بين الخصوم وهذا يقتضى أن يكون الطالب قد وصل الى علم من وجه قبله بالطريق القانوني وهيئت له فرصة المرافعة في موضوعه وبعد حصوله على المهلة اللازمة لذلك . ولما كان الأصل في المرافعات أن تكون شفوية بمعنى تمكين الخصوم من التسكلم في كافة الطلبات المنظورة فان ذلك الأمر لا يتحقق على هذا الوجه الا في فترة نظر الدعوى ووجود باب المرافعة مفتوحا فاذا قبل باب المرافعة وجب اعتبار الدعوى قاصرة على الطلبات التي أبدت فعلا الى هذا الوقت ولا يجوز للمحكمة أن تنظر في أى طلب يقدم اليها بعد ذلك والا كانت متخطية حدود سلطتها ووقع حكمها باطلا ( راجع كتاب جلاسون وتسيه جزء ثان بند ٤٥٩ ودالوز براتيك جزء ٤ صحيفة ٢٠٤ وراجع حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ٢ يولييه سنة ١٨٧٣ المنشور بموسوعات سيرى ١٤ - ١ - ٢٦ وحكمها الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٢ والمنشور ايضا ١٩٣ - ١ - ١٩٥ )

( قضية الشيخ عبد المجيد السيد حشاد ضد قاسم مراد بك رقم ٣٠١٣ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي محمد الشافعي اللبان )

٣٣٣

#### محكمة بيا الجزئية

٢٥ يناير سنة ١٩٣٣

- ١ - بيع في مرض الموت . القرينة المستفادة من المادة ٢٥٤ - جواز قبول الدليل على عكسها .
- ٢ - تصرفات في مرض الموت . تأخذ حكم الوصية .

#### المبادئ القانونية

- ١ - أن القرينة المفترضة في المادة ٢٥٤ مدني أهلي ليست قرينة قاطعة بل انها تقبل الدليل على العكس اذ قد يتفق أن يكون البيع حقيقيا لا يباعا ساترا لوصية . وفي هذه الحالة يجوز للوارث إثبات عكس هذه القرينة فاذا



قام بالاثبات سقط حق الوزثة في نقض البيع لا تنفأ حكمة النص وهي منع الايثار والتخلص من القانون

٢ - إن جميع تصرفات المريض مرض الموت تأخذ حكم الوصية كالبيع سواء بسواء

### المحكمة

« حيث ان شاهدي الاثبات شهدا بأنهما لم يسمعا ان المحيلة تدان المتوفى وهذا لا يكفي لاثبات ان هناك محاباة فلا تعول المحكمة على اقوالهما خصوصا وان شاهدي النفي شهدا بان المتوفى ذكر لهما انه مدين لزوجته المحيلة بمبلغ عشرين جنيها ثمن مصوغات كان أخذها منها وطلب من الشاهد الثاني ان يكتب عليه سند المحيلة بهذا المبلغ فكتب السند موضوع هذه الدعوى

« وحيث ان المدعى عليهم يذهبون في دفاعهم الى أنه متى ثبت أن السند حرر في مرض الموت لوارث فإنه يأخذ حكم الوصية سواء كانت هناك محاباة أو لم تكن

« وحيث ان هذا الرأي هو الذي يقول به الأمام ابو حنيفة - اما الصحابان فأنهما يريان انه لا حق لباقي الورثة في الاعتراض اذا حصل البيع بمثل القيمة لا تنفأ الشبهة ( راجع شرح الاحكام الشرعية الجزء الثاني صحيفة ٣٢٣ ) وقد أخذت محكمة الاستئناف الاهلية وبعض الشراح كالمسيودي هلمس والاستاذ نجيب بك الهلالي بهذا الرأي فقرروا ان القرينة المفترضة في المادة ٢٥٤ من القانون الاهلي ليست قرينة قاطعة بل أنها تقبل الدليل على عكسها إذ قد يتفق ان يكون البيع حقيقيا لا بيعا ساترا لوصية وفي هذه الحالة يجوز للوارث إثبات عكس هذه القرينة فاذا قام بالاثبات سقط حق الورثة في نقض البيع لا تنفأ حكمة النص وهي منع الايثار والتخلص

من القانون ( راجع كتاب شرح البيع للأستاذ نجيب بك الهلالي بند ٣٩٨ - وحكم محكمة الاستئناف بتاريخ ١٤ أبريل سنة ٩١٤ منشور بالشرائع السنة الأولى نمرة ٣٤١ )

« وحيث ان البحث المتقدم وان كان قد اشار الى حالة البيع في مرض الموت الا أننا سبق ان بينا في الحكم التمهيدي ان جميع تصرفات المريض مرض الموت تأخذ حكم الوصية كالبيع سواء بسواء ( راجع المادة ٥٦١ من قانون الأحوال الشخصية لقدري باشا وكتاب شرح الأحوال الشخصية صحيفة ٣٢٨ )

( قضية احمد حسن زيدو حضر عنه الاستاذ احمد فهمي اسماعيل ضد حافظ عوض الله وآخرين رقم ٣٢٠٤ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي محمد ابو الوفا )

### ٣٣٣

محكمة ميت غمر الجزئية

٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٣

تحقيق . انتداب النيابة للبوليس . لاجرائه - جواره - لا ضرورة لبيان أوجه التحقيق .

### المبدأ القانوني

إن صح أن ارسال الشكوى من النيابة للبوليس بالا حالة لا يعتبر انتدابا بالمعنى الحقيقي فان الأمر الصادر من النيابة بتحقيق الشكوى كاف لتولية هذا الانتداب للبوليس القضائي بحسب مدلول المواد ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ جنايات وللبوليس بمقتضى هذا الانتداب أن يباشر كافة اجراءات التحقيق الموصلة لظهور الحقيقة من استجواب المتهم وسماع الشهود واجراء المعاينة الخ ولا محل ان كان الانتداب عاما للتحقيق لبيان الاعمال التي تكون محلا للتحقيق تفصيلا .

## المحكمة

« من حيث ان المتهم يرتكن في بطلان الانتداب الصادر من النيابة الى البوليس على انه خلو من بيان المسائل التي يتناولها التحقيق على سبيل التعيين والتفصيل مستندا على حكم محكمة النقض والابرار المصرية المؤرخ ٤ يناير سنة ١٩٣٢ (محاماه السنة الثانية عشرة العدد الثاني نمرة ٣٥١)

« ومن حيث انه وان كان القياس على الحكم سالف الذكر قياسا مع الفارق لانه لم يصدر من النيابة في القضية التي كانت محلا لانقض اي امر للبوليس بالتحقيق - بل كان كل ما حدث هو مجرد ارسال الشكوى للبوليس «بالاحالة» وقد جاء في حيثيات الحكم (حيث انه لا يوجد في ماجريات هذه الدعوى اي اجراء من اجراءات التحقيق اذ النيابة نفسها لم تبشر فيها تحقيقا ولم تصدر فيها امرا بالتحقيق مبينا للأمر الواجب تحقيقها ولا امرا لوبالتحقيق فقط وكل ما كان منها هو مجرد ارسال الشكوى للبوليس بالاحالة) - انه مع قيام هذا الفارق بين القضيتين - فان هذه المحكمة ترى أنه وان صح ان ارسال الشكوى من النيابة للبوليس بالاحالة لا يمكن اعتباره انتدبا بالمعنى الحقيقي فان الأمر الصادر من النيابة بتحقيق الشكوى فيه الكفاية لتولية هذا الانتداب للبوليس القضائي بحسب المدلول الطبيعي للمواد ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ جنایات - وله بمقتضى مثل هذا الانتداب ان يباشر كافة اجراءات التحقيق الموصلة لظهور الحقيقة من استجواب المتهم وسماع الشهود واجراء المعاينة الخ ونصوص هذه المواد عامة من مقتضاها تولية النيابة سلطة التحقيق سواء بنفسها او بواسطة مأموري الضبطية القضائية - وقد قال حضرة على زكي العرابي بك في كتابه المبادئ الأساسية للتحقيقات الجنائية ص ١٩٥. ( ويجوز

لكل من اعضاء النيابة في حالة اجراء التحقيق في قضية معينة ان يكلف اي مأمور من مأموري الضبطية القضائية بكل اوبعض الأعمال التي من خصائصه ) فالانتداب للتحقيق كما يكون جزئيا فقد يكون كليا وفي الحالة الأولى يقتضى الحال بيان اجراءات التحقيق الخاصة التي تطالب النيابة من البوليس القضائي القيام بها اما في الحالة الثانية فيكفي ان يصدر أمر عام بالتحقيق شرطا ان يكون مفهوما منه تولية السلطة بالتحقيق . واما تخصيص هذا الأمر بيدان الأعمال التي يجب ان تكون محل التحقيق تفصيلا وترتيب البطلان ان حصل اغفال ذلك فهو تخصيص بلا مخصص وتأويل لمدلول المواد بما لا تحتمله وتقرير البطلان مع عدم وجود النص واما قياس هذه الحالة على حالة المادة ٩١ جنایات التي وردت بشأن قاضي التحقيق فهو قياس بلا مسوغ لأنها مادة خاصة في باب خاص في سلطة خاصة ومع وجود الفارق في كثير من الأحيان بين اجراءات الساطنين فقرارات النيابة لا تقبل الطعن مطلقا مع ان كثيرا من قرارات قاضي التحقيق تقبل المعارضة أمام أودة المشورة كما لا يجوز لقاضي التحقيق ان يتعدى الواقعة التي يحققها الى وقائع أخرى لم تطلب النيابة منه تحقيقها ولو كانت مرتبطة بالتهمة الأصلية الا اذا كانت ظرفا مشددا لها . واذا كان سلطان قاضي التحقيق بعد سنة ١٨٩٥ قد أصبح محدودا بالواقعة التي تقدمها النيابة اليه وكان ملحوظا في الالتجاء اليه أنهم من الجرائم ذات الأهمية الخاصة كان مفهوما أن يتشدد الشارع في بيان الأعمال التي ينتدب قاضي التحقيق غيره فيها على سبيل التفصيل حتى لا يؤدي انتدابه - ان كان عاما - الى نوع من التسلب من سلطته يضيع معه الغرض المقصود الذي من أجله قد أبقى الشارع على نظامه



عموماً — والذي بسببه قد التجأت إليه النيابة في الواقعة المعنية خصوصاً — كما يكون مفهوماً كذلك — وقد أصبحت النيابة صاحبة السلطة العامة في التحقيق تساهل الشارع في انتدابها للبوليس ابتداءً لا إجراء التحقيق الكلي إذ أن حكمة هذا الانتداب هو تخفيف الضغط عليها من كثرة التحقيقات حتى بعد إجرائه بمعرفة البوليس ومراجعته بمعرفة النيابة فلها أن تستوفي ما فيه من نقص سواء بنفسها أو بتحديد هذه الأمور للبوليس القضائي لاستيفائها

« ومن حيث أن القانون الفرنسي قد فصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق فجعل الأولى من اختصاص النيابة العمومية والثانية من اختصاص قاضي التحقيق إلا أنه أعطى النيابة سلطة التحقيق في حالتين معيّنتين (١) حالة التلبس بالجريمة وهي المنصوص عليها في المواد ٣٢ جنایات فرنسی وما بعدها (٢) حالة ارتكاب جناية أو جنحة داخل منزل متى استدعيت بناء على طلب صاحبه حتى في غير أحوال التلبس . وبمقارنة النصوص الواردة بهذا القانون بشأن انتداب عضو النيابة أو قاضي التحقيق لغيره . يتضح مماثلتها لما ورد في القانون المصري فنص المادة ٥٢ الخاص بانتداب النيابة العمومية لغيرها عام وقد قرروا في فرنسا أن مثل هذا الانتداب كما قد يكون جزئياً لإجراء عمل خاص أو أعمال خاصة على سبيل التحديد والتفصيل فقد يكون عاماً لإجراء التحقيق بأكمله (راجع شرح لوبو اتفاقان على المادة ٥٢) أما انتداب قاضي التحقيق لغيره فلم يرد بشأنه شيء ما جاء بالمواد ٨٣ و ٨٩ الخاصة بجواز الانتداب لسماع شهود معينين والمادة ٩٠ الخاصة بضبط أوراق في خارج مقر قاضي التحقيق — ومع عدم وجود نص عام يجيز لقاضي التحقيق ندب غيره فقد تكفل القضاء الفرنسي بسد هذا النقص وأشاد نظرية الانتدابات commissions rogatoires وهي

التي اقتبسها المشرع المصري (راجع لوبو اتفاقان على المادة ٨٥ نبذة ١٨ وما بعدها) « ومن حيث أنه بعد إيضاح ما تقدم يكون الدفع ببطالان انتداب النيابة المؤرخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٢ والتحقيق المؤرخ ٢٢ منه على غير أساس

(قضية النيابة ضد إبراهيم عزب مرموش رقم ٣٤٠ سنة ١٩٣٣ رئاسة حضرة القاضي السيد علي السيد وحضور حضرة أحمد اندى راضي وكيل النيابة)

٣٣٤

محكمة المحلة الكبرى الجزئية

٨ مارس سنة ١٩٣٤

مضى المدة . الدفع بسقوط الحق به بمضي مدة معينة . ولكنه يسقط بمدة أخرى . جواز الحكم به .

المبدأ القانوني

من المقرر قانوناً أن الدفع بسقوط الحق بمضي المدة ليس في المسائل المدنية من النظام العام خلافاً للمسائل الجنائية ذلك بأن مرده ضمير الشخص ووجدانه وليس للقاضي أن يحل محل أحد المتقاضين فيما يكون مرجعه ما توحى به ضمائرهم وذمهم ولكن محل ذلك إلا يكون المدعى عليه قد دفع بتاتا بسقوط الحق في المطالبة بمضي المدة أما إذا دفع بسقوط الحق بمضي مدة معينة وتراعى للمحكمة أن الحق يسقط بمضي مدة أخرى فهل للقاضي أن يقضي بذلك دون طلب خاص ؟ يرى البعض تحريم ذلك عليه ويرى آخرون والمحكمة تشايهم أنه إذا كانت المدة التي دفع بها المدعى عليه تشمل ضمناً المدة التي رأت المحكمة أن الحق يسقط بها فالمحكمة أن تطبقها

ويتفرع من ذلك أن من يدفع بسقوط الحق بمضي ٣٦٠ يوماً يقرر ضمناً أنه لا يدفع (٨-٢)



ما يستحق قبل ذلك سواء أكان قد مضى على استحقاقه خمس سنوات أو خمسة عشر سنة ومن ثم يكون للمحكمة في هذه الحالة إذا تراءى لها أن الحق يسقط بمضى خمس سنوات أو خمس عشرة سنة أن تقضى بذلك

المحكمة

« من حيث أن المدعى عليهم دفعوا الدعوى بسقوط الحق في المطالبة بمصاريف عقد الرهن الذي عمل تأمينا لعقد ايجار انتهى في سنة ١٩٢٢ لان المصاريف تسقط المطالبة بها في مدة ٣٦٠ يوما طبقا للمادة ٢١٠ مدني غير ان المدعية ردت على ذلك بانها دفعت مصاريف عقد الرهن وانها لا تسقط الا بمضى خمسة عشر سنة لان المصاريف الواردة بالمادة ٢١٠ هي المصاريف والرسوم المستحقة لا قلام الكتاب » وحيث انه بصرف النظر عن بحث ما اذا كانت المادة ٢١٠ تشمل كل ما يتعلق بالرسوم والمصاريف سواء اكانت مستحقة لقلم الكتاب أم لا في جهة أخرى فان تاريخ جلسة المزايدة عن الاطيان التي كانت مؤجرة ٢٩ مارس ١٩١٩ وواردها هذه القاعة بالبند الرابع ان مصاريف عقد الايجار والرهن ومقدماتهما وماحقتهما تدفع من قبل المزايدة اثناء الجلسة » وحيث انه يؤخذ من ذلك ان تاريخ استحقاق المصاريف المطالب بها هو ٢٩ مارس سنة ١٩١٩ وهي اول جلسة للمزايدة كما هو وارد بصورة العقد الرسمي . وهذه الدعوى لم ترفع الا في ٢٧ مارس ١٩٣٤ اي انه مضى من تاريخ استحقاق المصاريف المطالب بها أكثر من خمسة عشر سنة هجرية

« وحيث ان المدعى عليهم لم يطلبوا سقوط الحق بالمطالبة بمضى المدة الطويلة وانما طلبوه عن مدة سنة فقط ويتعين البحث عما اذا كان للمحكمة ان تحكم من تلقاء نفسها بسقوط الحق في المطالبة بمضى

المدة الطويلة مع ان المدعى عليهم لم يطلبوا سوى سقوط الحق بمضى سنة

« وحيث ان المقرر قانونا ان الدفع بسقوط الحق بمضى المدة ليس في المسائل المدنية من النظام العام خلافاً لمسائل الجنائية ذلك بان مرده ضمير الشخص ووجدانه وليس للقاضي ان يحل محل أحد المتقاضين فيما يكون مرجعه ما توحى به ضمائرهم وذنهم » وحيث ان محل ذلك ألا يكون المدعى عليه قد دفع بتاتا بسقوط الحق في المطالبة لمضى أية مدة من المدد المقررة قانونا ولكن في هذه الدعوى كشف المدعى عاينهم عما توحى به ضمائرهم ودفعوا بسقوط الحق في المطالبة لمضى سنة وتراءى للمحكمة ان الحق يسقط بمضى المدة الطويلة . يرى دي هلس ان ليس للمحكمة ان تقضى بسقوط الحق بمضى أية مدة خلاف المطالب بها وانه اذا دفع بسقوط الحق بمضى المدة الطويلة وتراءى للمحكمة من طبيعة الدين انه يسقط بمضى خمس سنوات فليس للمحكمة ان تقضى بذلك طالما انه لم يطلب منها صراحة

« وحيث ان المحكمة لا ترى الاخذ بهذه النظرية على إطلاقها ذلك بان المدعى عليه الذي يدفع بسقوط الحق في المطالبة بمضى ٣٦٠ يوما يقرر ضمنا انه لا يدفع الا ما يستحق في مدة ٣٦٠ يوما الأخيرة أي انه يرى عدم دفع ما يستحق قبل ذلك سواء أكان قد مضى على استحقاقه خمس سنوات أو خمسة عشر سنة » وحيث انه يتفرع عن ذلك ان من يدفع بسقوط الحق بمضى سنة يدفع ضمناً بسقوط الحق بالمطالبة بمضى خمس سنوات وخمسة عشر سنة وكذلك من يدفع بسقوط الحق بمضى خمس سنوات يدفع ضمناً بسقوط الحق بمضى المدة الطويلة

وهذا الرأي هو ما ذهب اليه

Bauderie Lacanterie & Tissier

في كتابهما عن Prescription صفحتي ٣٧ و ٣٨ :

Lorsque le debiteur oppose la

٣٣٥

## محكمة العطارين الجزئية

١٩ مارس سنة ١٩٣٤

اختصاص . تقدير قيمة الدعوى . شرطه قيام النزاع على

أصل الدين . تناول المحكمة النزاع كله .

## المبدأ القانوني

إن قيام النزاع على أصل الدين شرط أساسي لتقدير قيمة الدعوى على أساس هذا الدين لا على أساس الطلب المقدم من أحد الخصام. ولمعرفة إن كان الطلب موضوع التداعى جزءاً من كل متنازع فيه ينظر - أولاً - إلى النزاع في جوهره وهل المحكمة ستقتصر بحثها على الطلب كما حدده المدعى في إعلان الدعوى . ولو أنها قد تستأنس بمستندات تزيد على قيمة الطلب لتدعم بحثها وتساعد على كشف الحقيقة أو أنها لا بد أن تتناول في بحثها حقاً تزيد على اختصاصها - ثانياً - هل يمتد أثر الحكم الذي تصدره المحكمة على غير وجوه النزاع التي كانت مطروحة أمامها .

المحكمة

## عن الرفع الفرعي

« حيث أن المدعى عليهما الأولين دفعاً بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى لأن النزاع يدور حول أرض تربز قيمتها كثيراً عن نصاب المحكمة الجزئية وموضوع الدعوى خاص بمجزء من هذه الأرض وقد تمسك المدعون باختصاص المحكمة الجزئية ارتكباناً على أن طعن المدعى عليهما منحصر في أن العقد المقدم منهم صادر من غير مالك . فالنزع لا يمس العقد من حيث هو بل يدور حول أثره وتقدير العقود وآثارها من اختصاص القاضي الجزئي ولوزادت قيمتها عن نصابه مادام المطلوب الحكم به يدخل في هذا النصاب

prescription de cinq ans à la demande formée contre lui en paiement ou en remboursement de prestations qu'il prétend tomber sous l'application de l'art 2277, nous serions assez disposés à admettre qu'il invoque implicitement et à titre subsidiaire à défaut de la prescription de cinq ans, celle de trente ans; si bien que si le juge écarte l'art. 2277 comme inapplicable à l'espèce il doit rechercher sans autres conclusions si la prescription de trente ans n'a pas courue. Le débiteur qui demande à ne payer que les prestations depuis cinq années et, soutient que les autres sont prescrites, entend par là bien certainement à titre subsidiaire, se refuser à payer celles qui sont dues depuis trente ans.

« وحيث أنه لذلك يكون للمحكمة الحق أن تقرر بسقوط الحق في المطالبة بمضى خمسة عشر سنة من تاريخ الزيادة والاستحقاق كما هو مدون بصورة العقد الرسمي المقدم من المدعية » وحيث أنه بصرف النظر عن ذلك كله فإن دين الإيجار قد دفع ومن ثم يسقط الرهن الذي جعل تأميناً له وتسقط تبعاً المالحقات من المصاريف وخلافه وتكون الدعوى لهذا السبب وحده بصرف النظر عما سبق على غير أساس

« وحيث أنه لذلك يتعين رفض الدعوى

( قضية وزارة الاوقاف ضد يوسف علي وآخرين رقم ١٧٧٢

سنة ١٩٣٤ رئاسة حضرة القاضي سليمان ثابت )



« وحيث ان الدعوى رفعت على أثر حجز عقارى أوقعت المدعى عليها الاولى نقاذا لحكم شرعى على الف ذراع شائعة فى قطعة أرض براح مساحتها ٢٢٢٩٦ ذراعا باعتبار أنها مملوكة لمدينها السيد محمد البدوى وقال المدعون انهم يملكون هذه الارض مشاعا فى ١٦٤٠٠ ذراع ابتاعوها من شخص يدعى يوردان بعقد عرقى صادر فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ بثمان قدره ١٦٤٠٠ جنبها » وحيث انه لا خلاف فى ان قيمة الالف ذراع تدخل فى نصاب القاضى الجزئى وان قيمة الارض كلها سواء كانت مساحتها ١٦٤٠٠ ذراعا او ٢٢٢٩٦ ذراعا تتجاوز هذا النصاب وقد نصت المادة ٣٠ فقرة ثانية من قانون المرافعات على انه ( اذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزءا من دين متنازع فيه تتجاوز قيمته هذا المبلغ ولم يكن باقيا من الدين المذكور فيكون التقدير باعتبار قيمة الدين بتمامه ) . فقيام النزاع على أصل الدين شرط أساسى لتقدير قيمة الدعوى على أساس هذا الدين لا على أساس الطلب المقدم من أحد الخصام ولمعرفة ان كان الطلب موضوع التداعى جزءا من كل متنازع فيه ينظر اولا الى النزاع فى جوهره وهل المحكمة ستقتصر بحجتها على الطلب كما حدده المبدعى فى اعلان الدعوى ولو انها قد تستأنس بمستندات تزيد على قيمة الطلب لتدعم بحجتها وتساعد على كشف الحقيقة - او انها لا بد تتناول فى بحجتها حقوقا تزيد على اختصاصها . - ثانيا - هل يمتد أثر الحكم الذى تصدره المحكمة على غير وجوه النزاع التى كانت مطروحة أمامها . » وحيث انه يفتيز لأول وهلة من استعراض حجج الخصام ان النزاع وان كان فى ظاهره قاصرا على الالف ذراع فانه فى الواقع يشمل رقعة من الارض لا تقل مساحتها عن ١٦٤٠٠ ذراع وهى التى يقول المدعون انهم يملكونها بالشراء ويقول

المدعى عليه الثانى انه ورثها عن والده الذى اشتراها بعقد كتابى فقد منه وانه اضاف الى ملكيته المكتسبة بالشراء سببا جديدا وهو وضع المدة الطويلة . ولقد كان طبيعياً أن يتخذ النزاع شكله الحالى لأن توقيع الحجز حرك الخصومة التى جمعت من موضوعه وسيلة ترمى بها الى الغاية التى وضعها كل من الخصام نصب عينيه وهى الاستحواز على الأرض بأكملها بغير منازع لهذا يصبح لازماً على المحكمة ان يكون بحجتها شاملا لمستندات الخصام ومصادر ملكيتهم لأن الالف ذراع ليست وحدة مستقلة ولكنها شائعة فى مجموع الارض وما ينطبق على هذا المجموع يسرى عليها واذا كان المدعون يملكون هذه القطعة بالشراء فلائها تدخل ضمن مساحة أكبر منها اشترت بعقد واحد صفقة واحدة وكذلك شأن المدعى عليه الثانى فانه سواء استند الى البيع سبباً للملكية أو الى وضع اليد فان أى السببين شامل للارض أجمعها بما فيها الالف ذراع » وحيث ان القول بان عقد شراء المدعين قد انعقد صحيحا ولا مطعن عليه إلا من حيث أثره لا يمس موضوع الدفع بعدم الاختصاص اذ لا يهم ان كان بحث المحكمة قاصرا على أثره او يتناول شرائط صحته فان هذه الابحاث تختلف باختلاف ما اذا كان النزاع بين طرفى العقد وبين أحد العاقدين والغير . وانما المهم ان المحكمة ستفحص العقد وتحمله ثم تقضى به او تستبعدده وتبطله ولكي تقوم بهذا البحث يجب ان تكون قيمة العقد داخلة فى اختصاصها . وبديهي ان المحكمة لا تستطيع ان تبحث موضوع الالف ذراع بمزلة عن باقى الارض لانها كلما اوغلت فى الاستقصاء اضطرت الى بحث أسباب الملكية والاتصال بين الارض وبعضها لما بينها من الشيوع يحتم ذلك ويكفى القاء نظرة على مذكرات الخصام



للتحقق من ان كلا منهم أشاد بعقده او وضع يده وهذه الاسباب عامة تتناول الارض جميعها « وحيث ان الحكم الذي تصدره المحكمة الجزئية في هذه الدعوى لا يكون أثره قاصرا على الالف ذراع بل سيمتد حتى يشمل جميع المساحة . فاذا رفضت دعوى المدعين استطاعت الحائزة ان تستمر في اجراءاتها وان تحجز على باقي المساحة قطعة بعد أخرى واذ احكم للمدعين بالملكية تعذر على الحائزة السير في الاجراءات على اى قطعة تدخل ضمن عقد ملكيتهم وعجز المدين عن اثبات ما كنيته لها » وحيث يستخلص مما تقدم ان الدفع الفرعى في محله ويتعين قبوله

( قضية الخواجه تقولا متسو وآخرين ضد الست امينه مصطفى وآخرين رقم ٢٨٧٢ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضى اسكندر خنا )

٣٣٦

### محكمة منوف الجزئية

٥ مايو سنة ١٩٣٤

حبس الثمن - في حالة وجود حقوق على العين المبيعة . جوازه

### المبدأ القانونى

للمشتري حق حبس الثمن تحت يده بمجرد وجود حقوق على العين المبيعة حتى ولو كان يعلم بها وقت التعاقد

### المحكمة

« حيث ان وقائع هذه الدعوى تتأخص في أن المدعى عليه قطب السيد عمر باع للمدعى قطعة أرض مقدارها ٤ أسهم و ٩ قراريط في نظير مبلغ استلمه جميعه ماعدا ١٣ جنيه لا زالت باقية بذمة المدعى رهن له في مقابلها ثلاثة قراريط من ملكه الخاص وقد أخذ المدعى حكما بصحة التوقيع على عقد البيع وأجرى تسجيله وعند الاستلام نازعه السيد على محمد في مقدار ٧ قراريط من القدر المباع لم يسلمها اليه بدعوى

أن عليها رهنا مسجلا تسجيلا كليا سابقا على البيع نظير مبلغ ٤٧ جنيها

« وحيث انه تبين من الاطلاع على عقدى الرهن المقدمين من السيد على محمد سعد أن سبعة قراريط من الارض المباعة للمدعى مرهونة لمن يدعى محمد محمد سعد وقد أقر المدعى عليه بذلك كما أقر بأن ذمته ما زالت مشعولة . بدین الرهن للآن

« وحيث ان المدعى أقام هذه الدعوى الحالية بطلب حبس مبلغ ال ١٣ جنيها الباقية من الثمن تحت يده لحين زوال التعرض ولحين تسليم العين المبيعة جميعها اليه خالية من رهون التى عليها وأرتكن في ذلك على المادة ٣٣١ مدنى « وحيث ان المدعى عليه فرربلسان الدفاع عنه ان العين المرهونة عادت اليه بطريق الايجار من الدائن المرتهن ولذا أصبح الرهن باطلا طبقا لنص المادة ٥٤١ مدنى وأصبح المدعى بعد ذلك غير محق في دعواه

« وحيث انه فضلا عن ان عقدا لا يجار المقدم هو عن جزء من الارض المرهونة وعن سنة ١٩١٩ فانه إذا رهن المدين أرضا ثم عادت اليه بطريق التأجير من دائنه فليس له ان يتمتع عن ردها ولا أن يدفع المدين ببطلان الرهن اعتمادا على المادة ٥٤١ مدنى لأن التمسك بهذا البطلان لم يرتب لمصاحته بل لمصلحة الغير الذين ترتبت لهم حقوق على العين المرهونة « راجع حكم محكمة طنطا الجزئية الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٣٠ مج ١١ ع ١٦٩ ص ٣٠١ ، حق ٢٨ ص ٢٨

« وحيث ان المدعى عليه حاد فادعى بأن الدائن المرتهن لم يضع يده على العين المرهونة ومن ثم فإن الرهن باطل طبقا للمادة سالفة الذكر « وحيث انه مع التسليم جديلا بأن الدائن المرتهن لم يضع يده على العين المرهونة رهنا حيازا

فان ذلك لا يترتب عليه بطلان الرهن ويكون للدائن الحق في طلب وضع يده على العين تنفيذاً لعقد الرهن من غير أن يحتج عليه بنص المادة ٥٤١ مدني التي تنص على بطلان الرهن في حالة رجوع العين المرهونة إلى حيازة المدين إذ المفهوم منها أن يكون الدائن قد تنازل عن حيازة العين المرهونة بعد استلامها ( راجع حكم محكمة طنطا الجزئية الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٣ ٢٤ مج ٥٨٨ ص ٢ / ١٨٦ ) وعليه يكون دفاع المدعي عليه من ناحيته لا يعول عليه

« وحيث ان المدعي قرر بأنه مشروط في عقد البيع خلو العين المبيعة من كافة الرهون وجميع الحقوق الأخرى إلا أنه تبين بعد ذلك أن جزءاً من العين المبيعة رهوناً بموجب عقدين مسجلين لمن يدعى محمد محمد سعد وهذا الرهن سابق على البيع ولذا يحق له حبس باقي الثمن طبقاً للمادة ٣٣١ مدني

« وحيث ان المدعي عليه سلم بحصول التعرض الا أنه قرر ان هذا التعرض حصل من شخص لا صفة له يدعى السيد علي محمد سعد

« وحيث ان السيد علي محمد هذا هو الذي قدم عقد الرهن الصادرين من المدعي عليه لمحمد محمد سعد ويؤخذ من هذا أنه واضع يده على العين المرهونة بطريق الأمانة عن الدائن المرتهن فالقول بعد ذلك من جانب المدعي عليه ان التعرض حصل من شخص لا صفة له قول لا يعول عليه

« وحيث انه لتطبيق المادة ٣٣١ مدني لا يشترط حصول التعرض بالفعل بل يكفي وجود تسجيلات على العين المبيعة وهذا وحده كاف لجعل ملكية المشتري مهددة وبناء عليه يجوز له ان يطلب حبس الثمن تحت يده حتى يزول السبب « راجع حكم استئناف صادر في ٤ مايو سنة ١٩٢٥ مج ٥ عد ٦٦٢ ص ٨١١ »

« وحيث انه فضلاً عما تقدم فقد قضت بعض المحاكم بأنه اذا ظهرت رهون على العين المبيعة بعد حصول البيع كان له شترى الحق في حبس ما تبقى من الثمن تحت يده خوفاً من نزع ملكية الاطيان المبيعة له ولا يؤثر في حقه هذا علمه به وجود الرهن المسجل وقت التعاقد ما لم ينص صراحة على تنازله عن هذا الحق « راجع حكم محكمة ميت غمر الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٢٦ مج ٧ عدد ٩٧ / ١ ص ١٣٣ » « وحيث انه ثبت ان هناك رهون على جزء من العين المبيعة وانه مشروط في عقد البيع خلو العين المبيعة من الرهون وكافة الحقوق الأخرى وأن المدعي لم يتنازل عن هذا الشرط كما انه لم يتقدم من جانب المدعي عليه ما يفيد خلو عقد البيع من هذا الشرط ولا ما يفيد تنازله عن هذا الشرط وعليه يكون المدعي محقاً في دعواه ويتعين الحكم له بطلبائه

( قضية احمد محمد حسنين ضد قطب السيد عمر رقم ٥٨٩٣ سنة ١٩٢٣ رئاسة حضرة القاضي اسكندر فوزي )

٣٣٧

محكمة الصف الجزئية

٩ مايو سنة ١٩٣٤

انكار توقيع . تحقيق . اعتراف المنكر قبله . صحة الورقة .  
الزام المنكر بمصاريف الدعوى . والغرامة .

المبدأ القانوني

من ينكر توقيع على ورقة وتأمر المحكمة بالتحقيق ثم يعود ويعترف قبل إجراء التحقيق يعتبر اعترافه الأخير دليلاً على صحة الورقة وعجزاً من المنكر عن نفي دعوى خصمه ويكون مسؤولاً عن مصاريف الدعوى وعن غرامة المنكر الأوراق الصحيحة .

المحكمة

« من حيث ان المدعية طلبت الحكم بصحة

توقيع المدعى عليه على العقد المؤرخ ٣١ أكتوبر ١٩٣٣ المتضمن بيع فدان ونصف المنسوخ صورته في عريضة الدعوى مع الزام المدعى عليه بالمصاريف والأتعاب والتفاد

« ومن حيث ان المدعى عليه بمجلس ١٧ ابريل سنة ١٩٣٤ أنكر توقيع عليه على العقد المذكور بامضائه وحكمت المحكمة حضوريا وتمهيدا بالاحالة الى التحقيق وكلفت المدعية بأثبات توقيع المدعى عليه على العقد واباحت للمدعى عليه النفي

« ومن حيث ان المدعى عليه حضر بمجلس ٢ مايو سنة ١٩٣٤ بعد حضور شهود المدعية وقال انه عدل عن الانكار واعترف بالتوقيع

« ومن حيث ان المحكمة رغم اقراره الذي جاء متأخراً سمعت شهادة سعد بك مكرم ومراد خير افندي ملاحظ بوليس نقطة الاخصاص فشهدا بان المدعى عليه كتب العقد بخطه ووقع عليه بامضائه أمامهما وأمام شهود آخرين وذلك نتيجة صاح بيده وبين اخته المدعية

« ومن حيث انه يجب البحث فيما يأتي :

١- اولاً - هل اعترف المدعى عليه بامضائه على العقد بعد إنكاره لذلك يعفيه من مصاريف الدعوى عملاً بالمادة ٢٥٢ مرافعات ام لا يعفيه ؟

٢- ثانياً - هل عدول المنكر لتوقيعه عن الانكار بعد احالة الدعوى الى التحقيق وعجزه عن نفي الدعوى يعفيه من الغرامة المنصوص عنها في المادة ٢٧٢ مرافعات ام لا يعفيه

« ومن حيث انه يفهم من المادتين ٢٥١ و ٢٥٢ مرافعات ان اعتراف الموقع على عقد بتوقيعه يجب ان يكون في اول جلسة يدعى لها وانه في حالة الانكار تأمر المحكمة بالتحقيق عملاً بالمادة ٢٥٤ مرافعات وقد أنكر المدعى عليه توقيع عليه في اول جلسة وأحيلت الدعوى على التحقيق فاقراره الأخير متأخر ولا يعفيه من مصاريف الدعوى

« ومن حيث ان متى تقرر ان المدعى عليه ملزم بمصاريف الدعوى لا أنكاره توقيع وتلاعبه فاقراره يوم التحقيق بصحة توقيع عليه لا يعفيه من الغرامة المنصوص عنها في المادة ٢٧٢ مرافعات لان هذه الغرامة وضعت لمعاقبة منكر الورقة التي يثبت صحتها والورقة صحيحة باقرار المدعى عليه الأخير فانكاره الاول يجب ان يلاقى جزاءه عنه حتى لا تكون المعاملات عرضة للتلاعب ولان اقراره الأخير جاء بعد حضور شهود لا قبل له على تكذيبهم وبعد ظهور الحقيقة مما دل على سوء نيته

« ومن حيث ان المحكمة ترى ان من ينكر توقيع عليه على ورقة وتأمر المحكمة بالتحقيق ثم يعود ويعترف قبل اجراء التحقيق يعتبر اعترافه الأخير دليل على صحة الورقة وعجزا من المنكر عن نفي دعوى خصمه ويكون مسئولا عن مصاريف الدعوى وعن غرامة المنكر للأوراق الصحيحة ( قضية الست زينب بسيوني ضد الشيخ سيد بسيوني رقم ٦١١ سنة ١٩٣٤ رئاسة حضرة القاضي محمود علام )

٣٣٨

١٦ مايو سنة ١٩٣٤

محكمة بيا الجزئية

قانون الخمسة أفدنة - الخاص بحماية الملكية الزراعية الصغيرة -

ما يقصده الشارع من عبارة مسكن الفلاح .

المبدأ القانوني

العبرة في المسكن الذي يقصد الشارع حمايته هو كونه معداً لسكنى الفلاح نفسه يقيم فيه هو وأسرته ويحفظ فيه ماله ومتاعه ومواشيه وأدوات زراعته ولا يشترط أن يكون هذا المسكن صغيراً متناسباً مع حالة مالكه زهيد القيمة ولا أن يكون واقعاً في نفس الأرض الزراعية التي يملكها المدين أو مجاوراً لها أو قريباً منها

( القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ سنة ١٩١٦ )



المسكن:

« بما ان المدعى رفع هذه الدعوى يطلب الحكم بنزع ملكية المدعى عليه من اربعة قراريط من الارض ومن المنزل المبين الحدود والمعلم بعريضة الدعوى

» وبما ان المدعى عاياه دفع الدعوى بأنه من صغار المزارعين الذين لا يملكون أزيد من خمسة أفدنة وان القانون رقم ٤ سنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ سنة ١٩١٦ والخاص بعدم جواز الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة يحميه ورد الحاضر عن المدعى على هذا الدفع بأنه يتنازل عن طلب نزع الملكية للاربعة قراريط من الارض وأنه يقصر طلبه على المنزل إذ هذا المنزل لا يعد من المساكن التي يحميها القانون لأنه في بلدة غير البلدة السكائنة بها الارض الزراعية وهو بعيد عنها بمسافة » وبما انه تبين من الاطلاع على عريضة

الدعوى ان الارض الزراعية كائنة بناحية الحلاية مركز بني سويف وان المنزل كائن بناحية براوه التابعة لمركز بنا وثبت من الاطلاع على عريضة الدعوى ان المدعى عليه يقيم في تلك الناحية واعلن بها وتبين من مناقشة المدعى عليه بالجلسة انه يقيم في هذا المنزل وان المسافة بينه وبين الارض الزراعية مسيرة ساعتين مشياً على الاقدام » وبما ان الشارع انما قصد بالقانون رقم ٤ سنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ سنة ١٩١٦ حماية الفلاح الصغير بعدم نزع ملكيته من ارضه ومسكنه ودابتين من دوابه وآلات زراعته وحفظها له جميعها حتى لا تضيق الاراضي الزراعية الصغيرة من يد صغار الفلاحين الذين هم عماد ثروة هذا البلد فأراد الشارع أن يبقى للفلاح الصغير ارضه التي يزرعها ومسكنه الذي يقيم فيه وماشيته التي تحرث له ارضه وآلات الزراعة التي يشتغل بها في الحرث

والحصاد والرى وحتى يتم له بذلك استثمار الارض على الوجه الأكمل ولم ير الشارع ضرورة لتحديد نوع المسكن ولا المواشى ولا الآلات الزراعية التي يقصد حمايتها بل ترك ذلك للقاضي يحددها تبعاً لظروف كل دعوى فما كان ضرورياً للمزارع في استثمار ارضه منع الحجز عليه وما كان غير ضروري ولا لازماً لاستثمار الارض أجاز توقيع الحجز عليه » وبما انه من ذلك تبين أن العبرة في المسكن الذي يقصد الشارع حمايته هو كونه معداً لسكنى الفلاح نفسه يقيم فيه هو وأسرته ويحفظ فيه ماله ومتاعه ومواشيه وأدوات زراعته ولا يشترط أن يكون هذا المسكن صغيراً متناسباً مع حالة مالكه زهيد القيمة فقد يكون المسكن أغلى قيمة من نفس الارض الزراعية التي يملكها المدين ومع ذلك فالقانون يحميه مادام أن مالكه فلاح يملك أقل من خمسة أفدنة ويشغله بنفسه هو وأسرته ولا يؤثره للغير أو يستغله إستغلالاً تجارياً كاملاً يشترط أن يكون المسكن واقعاً في نفس الارض الزراعية التي يملكها المدين أو مجاوراً لها أو قريباً منها بل العبرة أن يكون المدين مقيماً فيه بعدت المسافة بينه وبين الارض الزراعية أم قربت إنما لا يجوز التوسع في هذا التفسير حتى يشمل حالة المسكن البعيد جداً مثلاً أن يكون للمدين في مدينة أو عاصمة كالقاهرة مسكن وأرض زراعية بأقصى الصعيد إذ في الغالب مثل هذا المدين لا يكون مشغلاً بالزراعة ولا يعتبر فلاحاً حقاً » وبما ان الثابت أن المسكن موضوع الدعوى الحالية يقيم فيه المدين الذي يشتغل بفلاحة الارض وهو على بعد ساعتين من ارضه الزراعية فهو مما يجب حمايته قانوناً وعليه يكون الدفع الفرعى المقدم من المدعى عليه في محله

( قضية محمد رزق الفقير وحضر عنه الاستاذ احمد فهمي اسماعيل ضد ربيع أبو العنين وحضر معه الاستاذ عثمان الحيني رقم ١٩٣٨ سنة ١٩٣٤ رئاسة حضرة القاضي اسماعيل زهدى )

## قضاء المحاكم المختلطة

٣٣٩

### محكمة الاستئناف المختلطة

أول فبراير سنة ١٩٣٣

١ - عقد استئجار الاشخاص - شرط - بعدم الاعلان السابق

بالنسخ - بطلانه

٢ - مستخدم - رفته . بغير اثبات اهماله - وبلا اعلان سابق -

اعتباره رفته في وقت غير لائق

٣ - ادعاء . يحتفظ به في أثناء سير دعوى . عدم بيانه .

عدم فصل المحكمة فيه

٤ - رفته . ميعاد الاعلان ومهلته . المكافأة . تقديرها

### المبادئ القانونية

(١) يعتبر باطلا لا مفعول له الشرط الوارد بعقد استئجار الاشخاص والقاضي بأن الفسخ من جانب المخدم لا يستوجب الاعلان السابق (١)

(٢) رفته مستخدم بلا اعلان سابق وبغير ان يقدم المخدم الأدلة المثبتة لما يأخذه على المستخدم من الإهمال الخطير يعتبر رفته في وقت غير لائق (٣)

(٣) ان الادعاء بمخالفة نصوص العقد والتي لم تحط المحكمة علمها بها واكتفى الخصم بأن يحتفظ بحقوقه بالنسبة لها لا يترتب عليه ان يطلب هذا الخصم من محكمة الاستئناف ان تفصل في هذه الدعوى المحتفظ بها (٢)

(٤) فيما عدا حالة التعسف في استعمال الحق في ذاته يكون المخدم ملزما اذا رفته المستخدم بغير حق ان يعلنه قبلها بميعاد كاف ليتمكن من ايجاد عمل آخر له وعليه منحه وقتا واسعا لذلك . ومجرد طول مدة خدمة المستخدم لا يوجب تعويضا خاصا ولكن يمكن اعتبارها مع باقي الظروف لتحديد

(١) راجع استئناف مختلط في ١٩/٢/١٣ (المجموعة ٣١ - ١٦٧)

١٩٣٠ / ١ / ٢٨ (المجموعة ٤٢ - ٢٣١) و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣١

(المجموعة ٤٤ - ٩٤)

(٢) راجع استئناف مختلط ١٩/٣/١٩٣١ (المجموعة ٤٣ - ٢٧٤)

ميعاد المهلة التي كان يجب اعطاؤها له (١)

(استئناف شركة سنجر ضد سركيس جلدجيان رئاسة المسوقافنك

مجلة التشريع والقضاء سنة ٤٥ ص ١٥٢)

٣٤٠

### محكمة الاستئناف المختلطة

٢ فبراير سنة ١٩٣٣

١ - عقد اتفاق . على اتعاب . مع محام . التزامه به

٢ - اتفاق على اتعاب محامه . واجب المحامي بالنسبة لموكله فيها

٣ - محام - تعاقده - مداه بالنسبة له .

٤ - اتعاب . اتفاق على جزء من النزاع . بطلانه . مريان

الاتفاق فيما عداه .

٥ - محام - اتفاق على اتعابه . مانع من حصوله على أمر تقدير

٦ - محام - الاتفاق على نسبة معينة - بطلانه - استحقاق

الاتعاب خارجا عنه

### المبادئ القانونية

(١) لا يقبل من المحامي التخلص من عقد الاتفاق على الاتعاب الذي يرتبط به مع موكله بدعوى انه لم يقصد اجازته

(٢) فيما يختص بالعلاقات بين المحامي وشخص غير ملزم بالقانون يكون من الزم الواجبات على الأول أن لا يترك الشخص الآخر في حالة من الشك عن قيمة الاتفاق الحقيقية على الاتعاب الحاصلة بينهما (٢)

(٣) المحامي الذي تعهد بتعاقدته على أداء عمله حتى ينتهي الفصل في النزاع لا يمكنه الادعاء بأن بعض الاعمال التي قام بها هي خارجة عن نطاق الاتفاق مادامت مرتبطة ارتباطا تاما بالنزاع الذي فصلت فيه المحكمة بحكم واحد

(١) راجع استئناف مختلط ٣٠ - ٣ - ١٩٢٦ (المجموعة ٣٨ - ٣١١)

(٢) راجع استئناف مختلط ١٢ / ١١ / ١٩٣١ (مجموعة

٤٤ - ٩)

(٩ - ٢)

(٤) الاتفاق الذي ينص على اعطاء المحامي كاتعاب جزءا مما قد يحصل عليه الموكل في القضية المحالة عليه يعتبر اتفاقا على جزء من النزاع. على ان بطلان مثل هذا الشرط لا يستوجب بطلان ذات التعاقد (١)

(٥) اذا كان الاتفاق على الاتعاب نافذا فلا يحق للمحامي أن يطلب تقدير اتعابه بأمر (٢)

(٦) طالما أن النص الذي يعطى للمحامي نسبة معينة باطلا فان تصفية الاتعاب خارجا عن ذلك تستحق فورا على الموكل

(استئناف . المحامي ضد عدليه هانم ابوزيد رئاسة المسيرة فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ١٦١)

٣٤١

## محكمة الاستئناف المختلطة

٩ فبراير سنة ١٩٣٣

١ - مشاركة باطلة - الحق والدعوى المترتبة عليها - معدومان

٢ - وكالة - وكيل - سلطته - الغلط في مداها - عدم المسؤولية شرطه .

٣ - اتعاب - نقابة عمال - أعمال خارجة عن مهنة المحامي - اعتبارها تبرعا

## المبادئ القانونية

(١) ان المشاركات الغير شرعية لا تكسب حقا . ولا ترتب دعوى

(٢) اذا كان هناك غلط من جهة الموكل فقط عن مدى سلطته أو حتى غلط مشترك بينه وبين من تعامل معه فلا يترتب على ذلك مسؤولية الموكل الشخصية اذا كان الشخص الثالث قد علم أو كان في مقدوره ان يعلم بعيوب العقد (١)

(١) — راجع استئناف مختلط ١٣ / ٣ / ١٩١٩ (مجموعة ٣١٤ — ٢١٢)

(٢) مبدأ ثالث

(١) راجع استئناف مختلط ٢٦ - ١١ - ١٩٠٢ (المجموعة ١٥ - ١٣) (١٩٣٢ - ٢ - ١٩٠٥) (المجموعة ١٥٥ - ١٥٠) و ١٢ - ١ - ١٩٠٥ (المجموعة ١٧ - ٧٦) و ١٥ - ٦ - ١٩٢٢ (المجموعة ٣٤ - ٤٨٤)

(٣) ان الاعمال التي يقوم بها المحامي خارجا عن اعمال مهنته ولكنها متصلة بما يؤديه من قبل رئيس نقابة عمال لا يترتب عليها المطالبة باتعاب اذا كان هو قد أوجد الاعتقاد بأنه يقوم بها متبرعا كالم تقدر له اتعاب عنها لا في نظام النقابة أو في قرارات جمعيتها العمومية

( استئناف . . . المحامي ضد نقابة عمال شركة قال السويس وآخرين رئاسة المسيرة فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ١٦٧ )

٣٤٢

## محكمة الاستئناف المختلطة

١٥ فبراير سنة ١٩٣٣

١ - وقف - الاستحقاق فيه - الحرمان منه للديونية . حق الدائنين على الريع - يسقط - عدم جواز الحراسة عليه

٢ - نفقة - مستحق في وقف - بعد حرمانه منه - عدم جواز الحجز عليها .

## المبادئ القانونية

(١) اذا كان شرط حجة الوقف صريحا في حرمان المستحق بسبب الديون المستحقة عليه وكان هذا الشرط قاصرا على المستحق الحالي . وترتب على هذه الديون الحجز على ريع الوقف . فليس لدائنيه أن يتعبروا هذا الريع كضمان لديونهم . ولا يكون لهم صفة في المطالبة بتعيين حارس عليه ( ١ )

(٢) لا يجوز الحجز على النفقة التي تستحق بمقتضى حجة الوقف لصالح المستحق في حالة حرمانه من الاستحقاق فيه ( مادة ٤٩٨ مرافعات مختلط ) (استئناف زينب هانم اسلام بصفتها وآخرين ضد اسبيرو كالاتز بلو وآخرين رئاسة المسيرة فانك المجلة والسنة المذكورتين ص ١٧١)

(١) انظر استئناف مختلط ١٢ / ٢ / ١٩٢٢ (المجموعة ٣٤ — ١١٠)



٣٤٣

## محكمة الاستئناف المختلطة

٢٣ فبراير سنة ١٩٣٣

١ - حواله - نفاذها من تاريخ اعلان التنازل .

٢ - تنازل - عن ريع وقف - اعتباره من تاريخ قبوله

٣ - تنازل - عن ريع وقف - عدم جواز الحكم بنفقة - الا

برضا المحول اليه

## المبادئ القانونية

(١) فى مواد التنازل تعتبر الحوالة بالدين لصالح المحال اليه نافذة من تاريخ اعلان التنازل للمدين المحول عليه

(٢) فى احوال الوقف ينفذ التنازل الحاصل للمتنازل اليه عن بعض ريع الوقف من تاريخ قبول هذا التنازل ومن هذا التاريخ لا يحق للمستحق أن يطالب من الناظر كل أو بعض الأيراد المتنازل عنه

(٣) اذا تنازل المستحق فى وقف عن ايراده لدائن فلا يجوز منح هذا المستحق نفقة بغير قبول من المتنازل اليه خصوصاً إذا كان المتنازل قد قرر فى عقد التنازل أن الحصة المتنازل عنها لا يشوبها مثل هذا الحق فى النفقة

(استئناف الشركة العقارية السويسرية المصرية ضد عبدالدين بك شريف وآخر رئاسة المسيو فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ١٧٧)

٣٤٤

## محكمة الاستئناف المختلطة

١٤ مارس سنة ١٩٣٣

١ - امرأة أجنبية - زواجها بمصرى - جنسيتها - حالتها

٢ - جنسية أرملة لوطى - اعتراف حكومتها الاصلية بها - اعتباره

٣ - حكم محكمة شرعية - مجرد اثباته لدين صداق - عدم الحكم به

حق المحاكم المختلطة فى بحثه

٤ - حكم جنائى - من محكمة أجنبية - غير حائز لقوة الشيء

المحكوم به

٥ - امرأة متزوجة - صداقها - التنازل عنه - جوازه - حالاته

## المبادئ القانونية

(١) لا يمكن لقضاء أجنبي ولا لاتحفظات الخاصة بالجنسية المذكورة فى عقد زواج أن تؤثر على الحالة القائمة فى مصر بالنسبة لامرأة أجنبية تزوجت بمصرى

(٢) ليس لازماً على المحاكم المختلطة أن تبحث الأسباب التى حدثت بحكومة أجنبية للاعتراف بأن أرملة أحد رعايا الحكومة المحلية تابعة لها فيكنى أن تكون قد استردت جنسيتها الاصلية طبقاً للقانون المنظم لهذه الجنسية . ومن باب أولى يكون الأمر كذلك اذا كانت هذه الحكومة الأجنبية رأت أن هذه الارمل لم تفقد بالمرّة جنسيتها الاصلية . ولم تعترض الحكومة المصرية على ذلك (٣) ان حكم المحكمة الشرعية الذى يقتصر على مجرد اثبات وجود دين الصداق فى عقد الزواج ولم يقض فيه بشىء قابل للتنفيذ . كما لم يفصل فى الدفاع المحتمل الذى قد يدفع به المدين لا يعتبر حكماً بالمعنى المفهوم من هذه السكامة وبذلك لا يمنع المحاكم المختلطة من النظر فى هذا الدفاع والفصل فيه (٤) لا يجوز حكم جنائى صادر من محكمة

أجنبية قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المختلطة (١) (٥) اذا كانت المرأة - التى قبلت فى عقد زواجها ان لا تطلب الطلاق الا بشروط خاصة والا سقط حقها فى مؤخر الصداق الثابت لها والذى يستحق بانتفاء عقد الزواج او بموت الزوج - بالطبيعة أو بالطلاق طبقاً لهذه الشروط الخاصة - قد تخلصت من زوجها بالقوة وبقتله بيدها فيجب اعتبار ان التنازل الثابت فى عقد الزواج نهائى ونافذ المفعول

(استئناف ورثة على بك فهمى وآخر ضد مرجريت البرت المسماه منيره فهمى وآخرين رئاسة المستر مالك البارنت . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٠٠)

(١) راجع استئناف مختلطة ١١-٦-١٩١٩ (المجموعة ٣١٩-٣٣٩)

٣٤٥

## محكمة الاستئناف المختلطة

١٦ مارس سنة ١٩٣٣

١ - حام . اشتغاله بالتجارة . لحسابه . أو لحساباً مموليه .  
عدم جوازه

٢ - اتفاق . مع حام . لمدة معينة . وبعد جواز فسخه .  
غير جائز

٣ - توكيل . - المضاربة في البورصة . وعدم جواز فسخه في  
مدة معينة . وجواز تجديده . مخالفته للآداب . بطلانه

٤ - عقد . مخالفته للقانون أو الآداب . اعتباره معدوماً . نتائج

٥ - توكيل . مخالف للقانون والآداب ، لا يكون محلاً  
لأى مطالبة

المبادئ القانونية .

(١) الحامي الذي لا يستطيع ان يحترف  
التجارة بنفسه لا يجوز له من باب أولى أن يقوم  
بها لحساب أحد زبائنه

(٢) لا يمكن الاتفاق على اعتبار التوكيل  
المعطى لحام غير قابل للفسخ في بحر مدة معينة (١)  
(٣) يعتبر مخالفاً للآداب وباطلاً التوكيل  
المعطى للمضاربة في البورصة والمنصوص فيه  
على عدم جواز فسخه في بحر مدة معينة وعلى  
تجديده في حالة عدم الاعلان السابق ببيعاده  
معين . ومذكور فيه فوق هذا بأن للتوكيل أن  
يضارب في المدة التالية لهذا الاعلان لغاية  
تاريخ الفسخ

(٤) كل عقد له سبب أو غرض مخالف  
للقانون أو الآداب يعتبر معدوماً في نظر القانون  
ولا يمكن مبدئياً أن يكون محل نقاش في المحكمة  
بالنسبة للعمليات التي ترتبت عاياه بحيث يوضع  
الطرفان في الحالة التي يكونان عليها لو لم يكن هناك  
عقد ما (٢)

(١) راجع حكم استئناف مختلط ١٩٢٦/٥/٦ المجموعة  
٣٨ - ٣١٧ (٢) راجع حكم استئناف ١٩٢٠/١٢/٦  
(المجموعة ٣٣ - ٥٩) و ١٢ - ١ - ٢٢ (المجموعة ٣٤ - ١١٩)

(٥) التوكيل المخالف للقانون والآداب

لا يصلح أداة لأي مطالبة ما أمام القضاء ولومن

قبيل اتعاب الوكيل

(استئناف مايتو . ر . تاسون ضد . . الحامي رئاسة الميسر فان اكر

المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٠٣)

٣٤٦

## محكمة الاستئناف المختلطة

٢٢ مارس سنة ١٩٣٣

١ - تعهد . سبب غير صحيح . ثبوت السبب الصحيح  
ومشروعيته . صحته .

٢ - تعهد . اعتراف الدائن بالسبب الصحيح ومشروعيته .  
عدم تجزئة الاعتراف . سر ياته .

المبادئ القانونية

(١) اذا كان سبب التعهد المكتوب غير  
صحيح . فلا يمنع هذا من صحة التعهد اذا كان  
مبنياً في الواقع على سبب صحيح ومشروع (١)  
(٢) اذا كان سبب التعهد الغير صحيح لا يثبت  
الا باعتراف الدائن الذي يدعى في الوقت نفسه  
أن السبب الحقيقي مشروع فبدأ عدم تجزئة  
الاعتراف يوجب الأخذ بصحة التعهد الا اذا  
أثبت المدين انعدام السبب الذي يدعيه الدائن (٢)  
(استئناف كليمنس غايل ضد ايون بابازيان بصفته رئاسة الميسر  
فان اكر . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٠٩)

(١) راجع استئناف ١٦ - ١ - ١٨٩٥ ( المجموعة ٧ -  
٨٧ ) و ٣ - ٢ - ١٩٠٩ ( المجموعة ٢١ - ١٥٥ ) و ٢٠ -  
٣ - ١٩٢٨ ( المجموعة ٤٠ - ٢٣٦ )

(٢) بذات المبدأ حكم استئناف ١٢ - ٢ - ١٩١٢ ( المجموعة  
٢٥ - ٦٩ )

## قضاة المحاكم الأجنبية

٣٤٧

محكمة اكس

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩

- ١ - اختصاص . دولة أجنبية . سيادة . امتياز قضائي . فرض في دولة أجنبية . عدم اختصاص المحاكم بنظر النزاع بين المكتتبين . والحكومة الأجنبية - دولة محمية . تمتعها بهذا الامتياز
- ٢ - اختصاص مركزي . تعدد المدعى عليهم . رفع الدعوى ، في محكمة أحدهم . شروط ذلك . ارتباط .

### المبادئ القانونية

(١) إن مبدأ استقلال الدول إزاء بعضها يمنع من أن يكون لمحاكم دولة الحق في تقدير التعهدات التي إرتبطت بها مملكة أجنبية وهذا الامتياز القضائي *immunité de juridiction* مطاق وعلى الأقل إذا كانت الأعمال موضوع النزاع من الأعمال المتصلة بالسيادة والسلطان التي تقوم بها الحكومات الأجنبية باعتبارها سلطة سياسية تبشر عملا من أعمال الحكومة .

فاذا عقدت حكومة أجنبية قرضا في فرنسا كان عملها عملا سياسيا ومن أعمال السيادة وبناء على ذلك فالمحاكم الفرنسية تكون غير مختصة بالفصل في النزاع الذي يقوم بين الدولة الأجنبية المقترضة والمكتتبين في القرض من الفرنسيين بخصوص الادعاء بمخالفة شروط إصدار القرض .

ويتمتع بهذه الحصانة أو هذا الامتياز القضائي المصارف أو الوكلاء الماليون الذين اشتركوا في عملية الإصدار وفي تنفيذ السلفة بمقتضى تفويض صادر لهم من الحكومة الأجنبية وبناء على تعليماتها أو بعبارة أخرى باعتبارهم وكلاء وذلك فيما عدا حالة الخطأ الذي يحدث منهم بالنسبة للتعهدات الشخصية التي ارتبطوا بها

أراء المكتتبين

وتتمتع بهذا الامتياز أيضا الدول الغير كاملة السيادة أو المحمية التي لا تتمتع بالسيادة الخارجية لتنازلها عنها الى دولة حامية ولكنها متمتعة بالاستقلال الداخلي والتي لها حق وضع التشريع وحكم نفسها . ولها ان تتمسك بهذا الحق حتى قبل الدولة الحامية .

وعلى ذلك ومن باب التخصيص مرا كش فانها بمعاهدة (فاس) الصادرة في ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ قد تنازلت لفرنسا عن جزء من سيادتها الخارجية ولكنها احتفظت بسيادتها الداخلية ولم تتنازل أبدا عن صفة السيادة الداخلية التي مظهرها الحكومة الشريفة

ان اموال الدولة الأجنبية المودعة في أحد المصارف هي ملك لحكومة أجنبية لا يمكن التصرف فيها ( *indisponible* ) وعلى ذلك لا يجوز اتخاذ أى اجراء تنفيذى ضدها ولا وضعها تحت الحراسة (٢) إن الحق الذي خوله القانون للمدعى في حالة تعدد الخصوم - بان يرفع الدعوى في المحكمة التابع لها موطن أحد المدعى عليهم يشترط في استعماله ( أولا ) ان تكون الدعوى المرفوعة ضد الشخص الذي اختير محل اقامته لها صفة جدية وغير مقصود بها مجرد تحويل باقى الخصوم عن قاضيهما الطبيعي (ثانيا) ان يكون كل المدعى عليهم مسئولين بالتزامات متشابهة او على الأقل مرتبطة ( مجلة Daloz سنة ١٩٣٢ قسم ثان ص ١٥٢ )

٣٤٨

محكمة أميان

٧ مارس سنة ١٩٣١

معارضة . بطلان اعلان الحكم . جواز التمسك بذلك ولو لم يذكر في صحيفة المعارضة .



en particulier qu' elle puisse être rendu probable par la connaissance qu'a eu le débiteur du préjudice que l'acte causerait à ses créanciers, pour qu'on soit autorisé à la tenir pour certaine.

٣٥٠

محكمة استئناف لندن الانجليزية

١٧ مارس سنة ١٩٣٣

وفا . قرض . العملة التي يحصل بها الوفاء . ذهباً أم ورقاً

المبدأ القانوني

إن الشرط الوارد في قرض أصدرته شركة أجنبية في إنجلترا والذي بمقتضاه تعهدت بأن تدفع في لندن رأس المال والأرباح (بالاسترليني) بعملة الذهب المستعملة في الممالك المتحدة حسب الوحدة المعترف بها . والقائمة في أول سبتمبر سنة ١٩٢٨ هذا الشرط لا يمكن تفسيره حسب القانون الانجليزي - كشرط ملزم للمدين بأن يسدد ما عليه بقطع الذهب بالوزن الموضح أو أن يدفع من العملة المتداولة في تاريخ الاستحقاق مقدارا يوازي قيمة الالتزام ذهباً حسب سعر أول سبتمبر سنة ١٩٢٨

فتفسير كهذا فضلاً عن كونه يتجاهل معنى الشرط الخاص بطريقة السداد لا بقيمة التعهد mesure de l'engagement حيث يحل محل الالتزام المتفق عليه تعهداً بدفع ذهب أو مبلغ محدد تبعاً لمقياس الذهب فإنه مخالف للتشريع النقدي في إنجلترا (Coinage act 1870) وما صدر بعده الذي يعرف العملة بأنها النقود وأوراق البنك المصدرة والمتداولة في وقت ما . وبهذا لا يقرب بحالة ما أن يستبعد أحد هذين النوعين من التداول أو أن لا يقبل الأقيمة أقل من قيمته الاسمية كعملة سواء كانت نقوداً أو أوراق بنك تكون من هذا التاريخ العملة القانونية للممالك المتحدة .

(مجلة دالوز سنة ١٩٣٣ قسم ثان ص ٨١ - ٨٦ والتعليقات الواردة عليه)

المبدأ القانوني

لا يسقط الحق في الدفع ببطلان اعلان الحكم الغيابي بعدم تمسك المعارض بذلك في ورقة المعارضه . بل له ان يتمسك بهذا الدفع رداً على الدفع الذي يقدمه المعارض ضده ضد المعارضه بزعم أنها قدمت بعد الميعاد . ( مادة ١٧٣ و ٤٣٦ مرافعات فرنسي )

(مجلة دالوز سنة ١٩٣٣ قسم ثان ص ٤٣)

٣٤٩

محكمة مونبلييه

٧ يولييه سنة ١٩٣٢

ابطال التصرفات . دعوى بولصية . غش . قرآن . قرابة . سكنى . كفايتها لاثبات الغش .

المبدأ القانوني

يكفي لتوفر ركن الغش في الدعوى البولصية علم المدين بالدين الملزم به وبتصرفه تصرفاً يصير به معسراً . ( مادة ١٠٦٧ )

ويمكن استنتاج تواطؤ المشترك مع المدين في هذا الغش من ظروف الأحوال ( كالبقرابة والأقامة معاً في معيشة واحدة - والاتجار في تجارة واحدة ) التي تفيد بطريقة قاطعة علم المتعاقد بنية المدين المنطوية على الغش والتدليس

إذا بيع عقار بقصد تهريب أحد الأعيان التي اعتمد عليها الدائن لوفاء دينه فيمكن الغاء التصرف بناء على طلب الدائن ولو كان التصرف له تاريخ ثابت سابق على القضاء بالدين

( مجلة دالوز سنة ١٩٣٣ قسم ثان ص ٩٧ وما بعدها يراجع تعليق مارسل ناست عليه )

وقد جاء فيه أن قصد الاضرار واقعة يختص قاضي الموضوع دون غيره بالفصل فيها نهائياً ( 40 - 1 - D. P. 1914 ) وهي ككل الوقائع يمكن اثباتها بكافة الأدلة وبالاخص بالقرائن وعلى ذلك فمن حق قاضي الدفع ان يستنبط من الظروف الدليل على قصد الاضرار

En fait, il suffira que cette intention puisse être présumée, et

## العدد التاسع

## فهرست القسم الثاني

## الستة الرابعة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
( ١ ) قضاء محكمة استئناف مصر			
١ - تسجيل تنبيه نزاع ملكية . تسجيل حكم نزاع الملكية . رغم مضي الـ ١٦٠ يوما . محل محله . تصرف المدين . بعد تسجيل حكم نزاع الملكية . بطلانه - ٢ - الحائز للعقار . الواجب اعلانه باجراءات نزاع الملكية . شرطه سبق التصرف قبل تسجيل التنبيه - ٣ - تنبيه نزاع ملكية . تسجيله . مانع من تصرف المدين في العقار	١٣ ديسمبر ١٩٣٣	٦٠٢	٣١٤
١ - تحضير . خبير . عريضة تقدير أتعابه . تقدم للجلسة مباشرة - ٢ - تحضير . قانون التحضير . يسرى على جميع القضايا بجلسة المرافعة ولو كانت لا تقرر لقاضى التحضير - ٣ - تحضير . قانون التحضير - نظام عام . عدم جواز الاتفاق على عدم تحضير قضية من القضايا واحالتها للمرافعة	» » ١٦	٦٠٥	٣١٥
اجراءات نزاع الملكية . انتهاؤها . بحكم مرمى المزاو	» » ٢٦	٦٠٨	٣١٦
١ - رفت . عقد استخدام . لغير مدة معينة . جواز حصوله وشرطه أن يكون الاستثناء في وقت غير لائق . - ٢ - تعويض . عن رفت في وقت غير لائق . متروك لتقدير القاضى	» » ٣٠	٦٠٩	٣١٧
معارضة . في قرارات لجان الجمارك . أمام المحكمة المدنية . اختصاص المحكمة الكائن في دائرتها محل المدعى عليه	» » ٣٠	٦١١	٣١٨
عقد صلح . التصديق عليه رسميا . وجوب حضور الطرفين . غياب أحد الطرفين المتعاقدين . جواز الحكم بما فيه . مع حق المعارضة للمحكوم عليه .	» » ٣٠	٦١٢	٣١٩
قوة الشيء المحكوم به . النزاع على جزء من كل . بحث المحكمة بحثا جديا في أسباب حكمها في هذا الكل . سريانه على الكل	» » ٣٠	٦١٣	٣٢٠
استبدال . تفويض . براءة ذمة المدين الأصلي لا تؤخذ استنتاجا . ضرورة وجود نص عليها	٤ يناير ١٩٣٤	٦١٦	٣٢١
حكر . تقديره . القاعدة	» » ٩	٦٢٠	٣٢٢

## العدد التاسع

## فهرست القسم الثاني

## العدد الرابع عشر

تاريخ الحكم	الصفحة	ما يخص الأحكام
٢٧ فبراير ١٩٣٤	٦٢١	٣٢٣ (٢) قضاء المحاكم الكلية ١- اختصاص . تغيير الدين . حقوق المرتد . له أن يباشرها حسب دينه الجديد . اختصاص المحكمة لا يتغير بتغيير الدين . أحكام صادرة تبقى نافذة - ٢ - ردة . لا ضرورة للبحث في صدقها . - ٣ - بطلان . تغيير الدين . سريان آثار الدين الجديد من غير بحث في البواعث على تغيير الدين . شريعة اسلامية . اتفاقها مع هذا الرأي . - ٤ - اختصاص . أحوال شخصية . اختلاف ملة الخصوم أو ديانتهم . الاختصاص للمحاكم الشرعية - ٥ - تنازع الاختصاص . اللجنة المشكلة في سنة ١٩٢٠ . لجنة إدارية . ليس لها اختصاص قضائي .
٧ نوفمبر ١٩٣٣	٦٣٢	٣٢٤ ١ - مسؤولية مالك - عيب في البناء . ليس هناك قرينة قانونية لمسئولية المالك بمصر - ٢ - مسؤولية . مالك . عيب في البناء . ضرر . وجوب إثبات تقصير - ٣ - مسؤولية مالك . واضع اليد على العقار سواء مسؤولية واضع اليد عن الضرر بسبب سوء الإدارة أو إهمال الصيانة - ٤ - مسؤولية . دائن حائز للعقار . مسؤوليته دون المالك عن التقصير
٣١ يناير ١٩٣٤	٦٣٤	٣٢٥ ١ - تقادم . تغيير مدة التقادم . اقرار كتابي . وجوب تعيين المبلغ المقربه كتابة . - ٢ - تقادم . مدة قصيرة . قرينة السداد . سقوطها بالأعتراف بعدم الوفاء صراحة أو ضمنا . وجوب سريان المدة الطويلة . - ٣ - تقادم . اتعاب طبيب . بدء سريان التقادم . شفاء المريض أو وفاته أو انقطاع العلاج . - ٤ - تقادم تحدد الطرفين لمبدأ سريانه . احترام ارادتهما - ٥ - تقادم . اتعاب المحامي . مباشرة قضية واحدة . مباشرة قضايا مرتبطة ببعضها . مباشرة قضايا معينة عمومية باتعاب اجمالية . بدء التقادم . في الحالة الأولى من تاريخ آخر اجراء - في الثانية من آخر اجراء في آخر



العدد التاسع	فهرست القسم الثاني	السنة الرابعة عشرة
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٢٦	٢٢ مارس ١٩٣٤	دعوى . في الحالة الثالثة تعتبر كل مدة دينا مندعجا في التي تليها . بدء التقادم من انتهاء الوكالة .
٣٢٧	٢٨ مايو ١٩٣٤	١ - استعجال . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . ونجوب توفر الاستعجال في طبيعة النزاع - ٢ - اختصاص . قاضي الموضوع . اختصاصه بنظر المسائل المستعجلة . استثناءات - ٣ - اختصاص . قوة الشيء المحكوم فيه . رفع طلب لقاضي الموضوع . رفضه . عدم جواز تجديده أمام قاضي الأمور المستعجلة . احراز سلاح . رجال القوة العمومية . عدم جواز تطبيق القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ عليهم بسبب حمل سلاح أكثر من المقرر لهم .
٣٢٨	٣٠ أبريل ١٩٣٣	( ٣ ) القضاء المستعجل ١ - اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . القاعدة العامة فيه . اختصاص المحكمة المدنية بنظر الموضوع - ٢ - الأحكام الصادرة من جهات الحكم الأخرى . جهات الاحوال الشخصية . المحكمة الجنائية - ٣ - محل عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . ان يكون النزاع ماسا بالموضوع وخارجا عن حيز تطبيق القانون المدني .
٣٢٩	٣ مارس ١٩٣٤	( ١ ) حكم غيابي . سقوطه . المحكمة فيه زوال صفة الغياب عنه . - ٢ - سقوط الحكم بقوة القانون . معناه . - ٣ - التمسك بالسقوط . ميعاده . المعارضة أو الأشكال في التنفيذ . - ٤ - حجز تحفظي . تنفيذي . التفرقة بينهما في القانون المصري . - ٥ - حجز تحفظي . متى يصبح تنفيذيا . - ٦ - اعلان الحكم الصادر بصحة الحجز التحفظي . معناه - ٧ - اجراءات التنفيذ . الاعلان ليس تنفيذا بل استمرار في التنفيذ . ( ٤ ) قضاء المحاكم المختلطة
٣٣٠	٦ مايو ١٩٣٠	١ - اختصاص المحاكم الأهلية . بالنسبة للأحكام العمومية . معدوم - ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . شرطه . مدور الحكم من محكمة مختصة به اصلا .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
دعوى فرعية . رفعها أثناء حجز القضية للحكم . وفي المذكرة الختامية للمدعى عليه . عدم قبولها .	١٥ يناير ١٩٣٣	٦٥٤	٣٣١
١ - بيع في مرض الموت . القرينة المستفادة من المادة ٢٥٤ جواز قبول الدليل على عكسها - ٢ - تصرفات في مرض الموت . تأخذ حكم الوصية	٢٥ يناير ١٩٣٣	٦٥٥	٣٣٢
تحقيق . انتداب النيابة للبوليس . لاجرائه . جوازه . لضرورة لبيان أوجه التحقيق	٢٦ أغسطس ١٩٣٣	٦٥٦	٣٣٣
مضى المدة . الدفع بسقوط الحق به بمضى مدة معينة . ولكنه يسقط بمدة أخرى . جواز الحكم به	٨ مارس ١٩٣٤	٦٥٨	٣٣٤
اختصاص . تقدير قيمة الدعوى . شرطه قيام النزاع على أصل الدين . تناول المحكمة النزاع كله	١٩ مارس ١٩٣٤	٦٦٠	٣٣٥
حبس الثمن . في حالة وجود حقوق على العين المباعة . جوازه إنكار توقيع . تحقيق . اعتراف المنكر قبله . صحة الورقة . إلزام المنكر بمصاريف الدعوى . والغرامة .	٥ مايو ١٩٣٤	٦٦٢	٣٣٦
قانون الخمسة أفدنه . الخاص بحماية الملكية الزراعية الصغيرة . ما يقصده الشارع من عبارة مسكن الفلاح	٩ » »	٦٦٣	٣٣٧
( ٥ ) قضاء المحاكم المختلطة	١٦ » »	٦٦٤	٣٣٨
١ - عقد استئجار الأشخاص . شرط . بعدم الاعلان السابق بالفسخ . بطلانه - ٢ - مستخدم . رفته . بغير إثبات اهماله . وبلا إعلان سابق . اعتباره رفته في وقت غير لائق - ٣ - ادعاء . مخنطبه . في أثناء سير دعوى . عدم بيانه . عدم فصل المحكمة فيه - ٤ - رفته . ميعاد الاعلان ومهلته . المكافأة . تقديرها	١٥ فبراير ١٩٣٣	٦٦٦	٣٣٩
١ - عقد اتفاق على اتعاب . مع محام . التزامه به	٢ » »	٦٦٦	٣٤٠

## العدد التاسع

## قهرزنت القسم الثاني

## الستة الرابعة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
٢ - اتفاق على اتعاب محاماه . واجب المحامى بالنسبة لموكلاه فيها ٣ - محام . تعاقب . مداه بالنسبة له - ٤ - اتعاب . اتفاق على جزء من النزاع . بطلانه . سريان الاتفاق فيما عداه - ٥ - محام اتفاق على اتعابه . مانع من حصوله على أمر تقدير - ٦ - محام . الاتفاق على نسبة معينة . بطلانه . استحقاق الاتعاب . خارجا عنه ١ - مشاركة باطلة . الحق والدعوى المقتربان عليها . معدومان - ٢ - وكالة . وكيل . سلطته . الغلط في مداها . عدم المسؤولية . شرطه - ٣ - اتعاب . تقابة أعمال . أعمال خارجة عن مهنة المحامى . اعتبارها تبرما	٩ فبراير ١٩٣٣	٦٦٧	٣٤١
١ - وقف . الاستحقاق فيه . الحرمان منه للمديونية. حق الدائن على الريع . يسقط . عدم جواز الحراسة عليه - ٢ - تفقة . مستحق في وقف . بعد حرمانه منه . عدم جواز الخبز عليها ١ - حوالة . نفاذها . من تاريخ اعلان التنازل - ٢ - تنازل . عن ريع وقف . اعتباره من تاريخ قبوله - ٣ - تنازل عن ريع وقف . عدم جواز الحكم بنفقة الا برضاء المحول اليه ١ - امرأة أجنبية . زواجها بمصرى . جنسيتها حالتها ٢ - جنسية أرملة لوطنى . إغتراف حكومتها الأصلية بها . اعتباره - ٣ - حكم محكمة شرعية مجرد اثباته لدين صداق . عدم الحكم به . حق المحاكم المختلطة فى بجنه - ٤ - حكم جنائى . من محكمة أجنبية غير حائز لقوة الشيء المحكوم به - ٥ - امرأة متزوجة . صداقها . التنازل عنه . جوازه . حالاته ١ - محام . اشتغاله بالتجارة . لحسابه . أو لحساب أحد موكليه . عدم جوازه - ٢ - اتفاق . مع محام . لمدة معينة . وعدم جواز فسخه . غير جائز - ٣ - توكيل . للمضاربة فى البورصة . وعدم	١٥ فبراير ١٩٣٣ ٢٣ » ١٤ مارس ١٩٣٣ ١٦ »	٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٨ ٦٦٩	٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥



## العدد التاسع

## فهرست القسم الثاني

## العدد الرابع عشر

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٤٦	٦٦٩	٢٢ مارس ١٩٣٣	فسخه في مدة معينة . وجواز تجديده . مخالفته للآداب . إبطاله ٤- عقد . مخالفته للقانون أو الآداب . اعتباره معدوماً نتائجه ٥- توكيل . مخالف للقانون والآداب . لا يكون محلاً لأي مطالبة تعهد . سبب غير صحيح . ثبوت السبب الصحيح ومشروعيته . صحته . تعهد . اعتراف الدائن بالسبب الصحيح ومشروعيته . عدم تجزئة الاعتراف . سريلانه
٣٤٧	»	٣٠ ديسمبر ١٩٣٣	( ٦ ) قضاء المحاكم الأجنبية ١ - اختصاص . دولة أجنبية . سيادة . امتياز قضائي . قرض في دولة أجنبية . عدم اختصاص المحاكم بنظر النزاع بين المكتتبين والحكومة الأجنبية . دولة محمية - تمتعها بهذا الامتياز ٢ - اختصاص مركزي . تعدد المدعى عليهم رفع الدعوى في محكمة أحدهم . شروط ذلك . ارتباطه معارضة . بطلان إعلان الحكم . جواز التمسك بذلك ولو لم يذكر في صحيفة المعارضة إبطال التصرفات . دعوى بولصية . غش . قرائن . قرابة . سكنى . كفايتها لإثبات الغش . وفاء . قرض . العملة التي يحصل بها الوفاء . ذهباً أم ورقاً .
٣٤٨	»	٧ مارس ١٩٣٣	
٣٤٩	»	٧ يولييه ١٩٣٣	
٤٥٠	»	١٧ مارس ١٩٣٣	

- مادة ٢٠٥ — لا يجوز التوكيل في تأدية اليمين .  
ولا يجوز للوكيل في الخصومة طلب اليمين من الخصم الآخر الا بتوكيل خاص .  
مادة ٢٠٦ — يجب أن يذكر بالمحضر في جميع الأحوال صيغة اليمين التي حلفها من توجهت عليه

## الفصل السابع

في انتقال المحكمة لمحل النزاع

- مادة ٢٠٧ — يجوز للمحكمة أن تنتقل لمعينة المتنازع فيه أو تندب أحد قضاتها لذلك ويذكر في القرار الصادر بذلك ميعاد المعاينة .  
مادة ٢٠٨ — لا حاجة الى اعلان القرار المذكور اذا كان صادرا بمواجهة الخصوم فان لم يكن صادرا بمواجهتهم وجب اعلانه للغائب بمعرفة كاتب الجلسة قبل الميعاد بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة .  
مادة ٢٠٩ — تحرر المحكمة أو القاضى محضرا يشتمل على الاعمال المتعلقة بالمعاينة .  
مادة ٢١٠ — يجوز للمحكمة أو لمن تندبه من قضاتها تعيين أهل خبرة للاستعانة به في المعاينة .

## الفصل الثامن

في أهل الخبرة

- مادة ٢١١ — اذا رأت المحكمة أن تستعين بأهل الخبرة عينت واحدا أو ثلاثة ممن تثق بهم .  
مادة ٢١٢ — متى قررت المحكمة تعيين أهل خبرة جاز لها أن تأمر بوقف السير في القضية أو بتأجيلها إلى أجل مناسب فاذا أمرت بالايقاف لا تقدم القضية للجلسة الابلعد تقديم تقرير الخبير وتحديد جلسة لنظرها بناء على طلب أحد الخصوم .  
مادة ٢١٣ — يجوز للمحكمة أن تعين أهل خبرة ليعطوا رأيهم أمام الجلسة شفويا بدون احتياج لتقديم تقرير وفي هذه الحالة يكتب رأيهم بمحضر الجلسة .  
مادة ٢١٤ — يشتمل قرار التعيين على ذكر أسماء الخبراء وعلى المواد التي يراد أخذ قولهم عنها وعلى الترخيص لهم بما قد تحتاجه تلك المواد من الأعمال المستعجلة وعلى تحديد اليوم والساعة اللذين يجب عليهم الحضور فيها أمام رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه عند غيابه لتحديد ميعاد الشروع في العمل .

## في الأحكام

قواعد صورية

قد يطرأ على القاضى الذى أعد الحكم للصدور وحده أو اشترك مع غيره فى إصداره مانع قهرى يمتنع عن الحضور وقت تلاوة الحكم بالجلسة ولم يك منصوبا على حكم هذه الحالة وجرى العمل على تأجيل النطق بالحكم لحين حضوره أو على إعادة المرافعة فى الدعوى لتغيير الهيئة وفى ذلك تكرار لاجراءات الدعوى وتأخير لانجازها بلا مبرر فرؤى اجازة النطق بالحكم من الهيئة الجديدة اذا كانت نسخة الحكم الاصلية بمضاه من القاضى الذى أعده

وإذا رأت المحكمة أن ترخص للخبير بسماع أقوال من له علم بوقائع تفيد في مأموريته ذكرت ذلك أيضا في القرار .

وتحدد المحكمة مبلغ الأمانة الواجب ايداعه في الخزانة على ذمة مضاريف الخبير وأتعابه وتبين ما يصرف له منه لمباشرة مأموريته .

مادة ٢١٥ — إذا لم يكن الخصوم حاضرين وقت تعيين الخبراء فعلى كاتب المحكمة اعلانهم بذلك .  
مادة ٢١٦ — إذا أراد أحد الخصوم رد من تعين من أهل الخبرة وجب عليه اعلان الخصم بالحضور أمام المحكمة لذلك قبل مضي ثلاثة أيام من تاريخ قرار التعيين ان كان صادرا بمواجهته أو من تاريخ اعلانه به ان كان صادرا في غيبته والا سقط حقه .

مادة ٢١٧ — لا يقبل من أحد الخصوم رد أهل الخبرة المعينين بانتخابهم الا اذا كان سبب الرد حادثا بعد التعيين .

مادة ٢١٨ — يجوز رد أهل الخبرة اذا كان ممن لا تقبل شهادته شرعا لأحد الخصوم .  
مادة ٢١٩ — يجب أن يفصل في رد أهل الخبرة في أول جلسة الا لسبب يقتضى التأخير ويذكر ذلك في المحضر .

مادة ٢٢٠ — يجب على من يتعين من أهل الخبرة أن يحضر للمحكمة متى أعان بذلك ليطلع على قرار تعيينه وعلى كاتب المحكمة أن ينسخ له صورة منه .

مادة ٢٢١ — بعد اطلاع الخبير على قرار تعيينه يحضر في اليوم نفسه أمام رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه عند غيابه لتحديد الميعاد الذي يباشر فيه ماتعين له ويكتب محضر بذلك .  
وعلى الخبير اعلان من لم يكن حاضرا من الخصوم بالميعاد المذكور .

مادة ٢٢٢ — على الخصوم أو وكلائهم أن يحضروا مع أهل الخبرة وقت مباشرة العمل فان لم يحضروا أو أحدهم فلا أهل الخبرة مباشرة العمل في حالة الغيبة وكان عملهم حينئذ معتبرا .

مادة ٢٢٣ — على أهل الخبرة سماع أقوال الخصوم ومن رخصت له المحكمة بأخذ أقوالهم .  
مادة ٢٢٤ — يذكر في المحضر المشتمل على أعمال أهل الخبرة أقوال الخصوم ومن رخص له بأخذ أقوالهم ويوقع عليه من الجميع .

مادة ٢٢٥ — يضع أهل الخبرة تقريرا ببيان أعماله ورأيه والأوجه التي استند عليها .  
مادة ٢٢٦ — يجب على الخبير أن يؤدي مأموريته ويقدم تقريره في زمن لائق ويجوز تحديد ذلك الزمن في القرار الصادر بتعيين الخبير ويكون التحديد واجبا اذا طلبه أحد الخصوم .

والمراد من نسخة الحكم في هذه الحالة مسودة الحكم التي يكتبها القاضى وتحتفل على أسماء الخصوم وتاريخ الحكم ومنطوقه وأسبابه ويوقع عليها سواء أكانت ورقة مستقلة أم كانت قائمة القضية ( المادة ٢٧٨ )

ولم تشتمل اللائحة القديمة على نص خاص بمصاريف الدعوى فزيت المادة ٢٨١ لتقرير هذا المبدأ وقاعدة الحكم بمصاريف القضية متبعة في جميع الشرائع ومنها أن من خسر دعواه إنما كان مطالب أو يدافع بغير حق فيجب أن يلزم بما حمل خصمه من مصاريف في سبيل الوصول الى حقه . لذلك قررت قاعدة وجوب الحكم بالمصاريف على



مادة ٢٢٧ — اذا لم يقدم أهل الخبرة تقريره في المدة التي تستلزمها حالة العمل جاز لمن يطلب من الخصوم التعجيل أن يعلنه بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام على الأقل . وعلى المحكمة ولو في غيبته أن تضرب له ميعادا لتقديم تقريره أو تستبدل به غيره .

مادة ٢٢٨ — يجب على الخبير أن يودع بنفسه أو بمندوبه الخاص في قلم كتاب المحكمة تقريره مرفقا بجميع الأوراق التي يكون قد استلمها من الخصوم .

مادة ٢٢٩ — يرفق الخبير بالتقرير كشفا بالبيانات الآتية :

( أولا ) عدد أيام العمل وساعاته من كل يوم .

( ثانيا ) بيان عدد الانتقالات وتوضيح المسافات التي قطعها .

( ثالثا ) المصاريف التي صرفها ومستندات ذلك .

مادة ٢٣٠ — بعد تسليم التقرير لقلم كتاب المحكمة يجوز لأحد الخصوم أن يطالب بتحديد جلسة لنظر القضية ويعلم خصمه بذلك .

مادة ٢٣١ — أجور الخبراء ومصاريفهم تقدرها المحكمة التي تنظر الدعوى بأمر يحور في آخر التقرير .

وإذا مضى أربعة أشهر من تقديم التقرير ولم يصدر حكم في الدعوى جاز للخبير أن يقدم طلبا بتقدير أجرته للرئيس أو للقاضي .

وتذكر القيمة المقدرة بالعبارة والأرقام ويوقع على ذلك من الرئيس والسكاتب .

مادة ٢٣٢ — يلاحظ في تقدير أتعاب الخبير أهمية القضية وأعمال الخبير والزمن الذي قضاه في القيام بما كلف به والمصاريف التي تسكفها ويجب تقدير المصاريف على حدة .

مادة ٢٣٣ — يكون تقدير الأجرة بمراعاة ما يأتي :

( أولا ) لا يجوز أن يزيد التقدير على مائتي قرش لكل يوم من أيام العمل إلا في الأحوال الاستثنائية الخاصة مع ذكر ذلك في أمر التقدير .

( ثانيا ) للمقدر تنقيص عدد الأيام والساعات اذا ظهر له أن الأعمال التي قام بها الخبير ما كانت تستغرق الوقت الذي خصصه لها .

( ثالثا ) كل عمل يكون زائدا على ما رخصت المحكمة بعمله لا يعتبر في تقدير الأجرة إلا اذا كانت حالة العمل تقتضيه .

مادة ٢٣٤ — تقدير الأجرة يكون نافذا على الخصم الذي طاب تعيين أهل الخبرة أو كان تعيين الخبير في مصلحته ومن بعد صدور الحكم في الدعوى يكون نافذا أيضا على المحكوم عليه .

الخصم المحكوم عليه . وتعمل مصاريف الدعوى الرسوم القضائية وأجور الخبراء ومصاريف الشهود وكل ما يتفق رسمياً في اثبات الدعوى مثل مصاريف الانتقال وأجر المحاماة . وبالنسبة لأجر المحاماة فانما تقدر بحسب ما يرى القاضي من ضرورة أو عدم ضرورة الالتجاء الى عام في القضية والى قيمة عمل المحامي في القضية . ولا ينظر الى مركز المحامي الشخصي ولا الى الاتفاق

مادة ٢٣٥ - لا يستحق الخبير أجره أتعاب ولا مصاريف اذا قضى بالغاء تقريره لعدم مراعاته ما تقتضيه نصوص هذه اللائحة ولا في الحالة التي يكلف فيها باتمام عمل يتبين للمحكمة أنه ناقص بسبب تقصيره أو إهماله أو جهله وكذلك لا يستحق أجرا على الايضاحات التي تدعوه المحكمة لتقديمها شفاها في المواضع النامضة من تقريره .

مادة ٢٣٦ - تقبل المعارضة في تقدير الأجرة من الخصوم وأهل الخبرة في الأيام الثلاثة التالية ليوم اعلان الأمر بتقديرها وتكون بعريضة تقدم لرئيس المحكمة أو للقاضي الجزئي ويترتب عليها إيقاف تنفيذ الأمر المذكور .

مادة ٢٣٧ - ترفع المعارضة الى المحكمة وعلى كاتبها أن يكلف الخصوم وأهل الخبرة بالحضور أمامها لنظرها في الميعاد الذي يحدد لذلك .

مادة ٢٣٨ - اذا لم يحضر الخصوم أو أحدهم أمام المحكمة لنظر المعارضة بعد تكليفهم بذلك فصلت فيها ويكون فصلها نهائيا .

مادة ٢٣٩ - للخصم الذي حصل على قرار بنقص أجره أهل الخبرة أن يتمسك به على الخصم الذي دفعه بناء على التقدير الاول ولهذا الخصم أن يرجع على أهل الخبرة .

مادة ٢٤٠ - لا تكون المحكمة مقيدة برأى أهل الخبرة .

مادة ٢٤١ - يجوز عند الاقتضاء تكرار تعيين أهل الخبرة السابقين أو غيرهم .

## الفصل التاسع

### في انقطاع المرافعة وفي التنازل عن الدعوى

مادة ٢٤٢ - اذا توفى في أثناء الدعوى أحد الخصوم أو خرج عن أهلية الخصومة أو زال عنه الوصف الذي كان باعتباره خصما في الدعوى أوقفت المحكمة السير فيها .

فاذا جاء وارث المتوفى أو وصيه أو من يقوم مقام من خرج عن أهلية الخصومة أو مقام من زال عنه ذلك الوصف وباشر السير في الدعوى قبات المحكمة منه واعتبرت كافة الأقوال والطلبات المقدمة اليها من الخصوم قبل ذلك .

مادة ٢٤٣ - اذا حصل إيقاف السير بناء على سبب من الأسباب واستمر ذلك الايقاف ثلاث سنين من تاريخ آخر عمل في الدعوى ولم يعمل أحد الخصوم أى عمل من أعمال السير فيها قررت المحكمة بناء على طلب أحد الخصوم أو من تلقاء نفسها بناء على طلب كاتبها اعتبار القضية كأن لم تكن قد رفعت أمامها .

مادة ٢٤٤ - يقدم الطلب بما ذكر على حسب القواعد المقررة لتقديم الدعاوى الى المحاكم .

المعقود به وبين موكله . وبما أن بيان المصاريف عمل كتابي فقد لا يستطيع القاضي أن يبين في الحكم قيمتها ولذلك يقوم به الكاتب بناء على طلب من حكم له بالمصاريف فيقدر الرسوم والمصاريف الرسمية بالرجوع الى ملف القضية . فان لم يسلم أحد الخصوم بصحة هذا التقدير فله أن يعارض فيه لدى القاضي طبقاً لاحكام المواد ٢٣٦ - ٢٣٨ الخاصة بتقدير أجرة الخبراء .  
( المادة ٢٨٢ )

مادة ٢٤٥ - القرار المذكور يترتب عليه سقوط كل حق اكتسبه المدعى بسبب اعلان الدعوى أو رفعها .

مادة ٢٤٦ - اذا كان القرار المذكور صادرا من محكمة الاستئناف يصير به الحكم المستأنف نهائيا

مادة ٢٤٧ - لا يعتبر المدعى متنازلا عن دعواه بعد رفعها الا اذا أعلن خصمه بذلك

مادة ٢٤٨ - ليس للمدعى عليه أن يعارض في التنازل عن الدعوى المعلن له من قبل المدعى الا اذا طلب منع معارضته أو كان قد ادعى عليه دفعا لها .

## الفصل العاشر

في رد القضاء عن الحكم

مادة ٢٤٩ - يجوز رد القضاء عن الحكم في القضايا وعن الفصل في مواد التصرفات بأحد الأسباب الآتية:

( أولا ) اذا كان القاضى ممن لا تقبل شهادته شرعا لأحد الخصوم أو وكلائهم .

( ثانيا ) اذا كان للقاضى أو لمن لا تقبل شهادته له شرعا خصومة قائمة مع طالب الردانما لا يقبل الرد اذا كانت الدعوى بتلك الخصومة قد أقيمت من طالب الرد بعد اقامة الدعوى التى طلب فيها الرد .

( ثالثا ) اذا كان القاضى وكيلًا عن أحد الخصوم فى أعماله الخصوصية .

( رابعا ) اذا كان القضاء لأحد الخصوم أو عليه يجر منفعة للقاضى أو لمن لا تقبل شهادته له أو يدفع عنه مضرة .

( خامسا ) اذا أبدى القاضى لأحد الخصوم رأيه فى القضية .

( سادسا ) اذا كان القاضى أدى شهادة فى الدعوى .

( سابعا ) اذا قبل القاضى هدية من أحد الخصوم من وقت الشروع فى الدعوى الى أن تنتهى .

( ثامنا ) اذا كان للقاضى دعوى قائمة مماثلة للدعوى التى طلب فيها الرد .

مادة ٢٥٠ - يجب على القاضى الذى يعلم اتصاف نفسه بأحد أسباب الرد أن يخبر به المحكمة فى غرفة مشورتها وهى تقرر لزوم امتناعه عن الدعوى أو عدمه .

مادة ٢٥١ - يجب تقديم الرد قبل الشروع فى المرافعة والاسقط حق طالبه وفى حالة ما اذا كان الرد فى حق قاض مندوب من طرف المحكمة لعمل من الأعمال المتعلقة بالدعوى يقدم الطلب فى ظرف ثلاثة ايام من يوم نديه ان كان قرار النذب صادرا بمواجهة طالب الرد وتبتدىء الايام الثلاثة من يوم اعلانه ان كان صادرا فى غيبته .

### فى الأحكام النائية

جرى عمل المحاكم الشرعية على أنه متى صدر حكم أو قرار فى حل النية ثم حضر المحكوم عليه فى الجلسة التى صدر فيها وطلب إعادة القضية الى الجدول لا يجاب الى طلبه مع انه لا يعد غائبا عن الجلسة بل متأخرا عن ميعاد الحضور فقط وبدلا من الجائنه إلى طرق الطعن يعتبر حاضرا ويماد نظر الدعوى فلا يعتبر الحكم النيابى حقا مكتسبا لمن صدر لمصلحته حتى تنتهى الجلسة .



مادة ٢٥٢ - لا يسقط حق طالب الرد اذا حدثت أسباب بعد مضي المواعيد المقررة لذلك أو أثبت الخصم أنه لم يعلم بها الا بعد مضي تلك المواعيد .

مادة ٢٥٣ - يحصل الرد بتقرير يقدم بقلم كتاب المحكمة من الخصم أو من وكيله المرخص له بذلك ويرفق التوكيل بالتقرير . ويودع طالب الرد في الوقت نفسه مبلغا قدره ١٠٠٠ قرش على سبيل الأمانة تخصص لسداد الغرامة المنصوص عنها في المادة ٢٧١ .

وإذا كان الرد واقعا في حق قاض جالس أول مرة لسماع الدعوى بمواجهة الخصوم فيجوز الرد بمذكرة تعطى لسكاتب المحكمة الحاضر بالجلسة بشرط تجديده بquam كتاب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة .

مادة ٢٥٤ - يلزم أن يكون طاب الرد مشتملا على أسبابه وترفق به الأوراق المستند عليها فيه .  
مادة ٢٥٥ - على قلم كتاب المحكمة أن يرفع تقرير الرد الى رئيس المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ استلامه .

مادة ٢٥٦ - اذا كان القاضى المطلوب رده مندوبا من محكمة أخرى لعمل يتعلق بها فعلى الرئيس أن يأمر بإرسال التقرير وما معه من المستندات الى المحكمة التابع لها القاضى المندوب .  
مادة ٢٥٧ - على رئيس المحكمة التابع لها القاضى المطلوب رده أن يطلعه على تقرير الرد وما معه من الأوراق ويأمر بتسليم صورة من التقرير اليه .

مادة ٢٥٨ - على القاضى المطلوب رده أن يجيب بالكتابة في المدة التي يعينها الرئيس عن أسباب طاب الرد .

مادة ٢٥٩ - اذا اعترف بأسباب الرد أو امتنع من نفسه عن نظر الدعوى ندب الرئيس بدله .  
مادة ٢٦٠ - اذا اعترف ولم يمتنع نصحه الرئيس بالامتناع فان امتثل ندب بدله والا فيحيل الأوراق على الجلسة للفصل فيها

مادة ٢٦١ - اذا لم يعترف أو لم يجب في الميعاد المحدد يندب الرئيس قاضيا لسماع أقوال طالب الرد والقاضى المطاوب رده ويرفع اليه تقريراً . وعلى الرئيس أن يحدد جلسة لنظر ذلك .

مادة ٢٦٢ - يتلى التقرير ويصدر الحكم في حال انعقاد الجلسة بدون مرافعة .  
مادة ٢٦٣ - اذا ثبت لدى المحكمة من اعتراف القاضى المطلوب رده أو من المستندات الكتابية التي قدمها طالب الرد أنها موجبة له حكمت باجتناب القاضى لنظر الدعوى بناء على تلك الأسباب دون غيرها .

وعلى هذه القاعدة يسقط الحكم الصادر في النية متى حضر الغائب قل انتهاء الجلسة ويعتبر كأنه لم يكن ويماد نظر الدعوى في نفس الجلسة فان كان الخصم الآخر قد غادر المحكمة يجب تأجيل القضية وإعلانه بذلك من قبل الخصم الذي حضر أخيراً (المادة ٢٨٤)

في الأحكام الحضورية المثيرة كذلك

أدخل في هذا الفصل قاعدة جديدة مقررة في الشرائع الحديثة تعرف بقاعدة اثبات النية تطبق في حالة تعدد المدعى عليهم وحضور بعضهم وتغيب البعض الآخر ومبناها إعادة إعلان الغائبين عن الجلسة وتكليفهم بالحضور مرة ثانية فان تخلفوا بعد

- مادة ٢٦٤ - إذا ظهر للمحكمة أن الأسباب لا توجب الرد أو جحدتها القاضي ولم يوجد ما يثبتها من المستندات الكتابية حكمت برفض طلب الرد إلا إذا أجازت المحكمة لطلب الرد اثبات الوقائع المدعى بها بالبينة متى رأت أن الظروف ترجح صحتها .
- مادة ٢٦٥ - حكم الرفض يقبل الاستئناف من طالب الرد فقط .
- مادة ٢٦٦ - طلب الاستئناف يكون بتقرير يقدم لقلم كتاب المحكمة في اليوم التالي لصدور الحكم بالرفض .
- مادة ٢٦٧ - يرسل الحكم وطلب الاستئناف وكافة الأوراق المتعلقة بطلب الرد إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف .
- مادة ٢٦٨ - على قلم كتاب محكمة الاستئناف تقديم تلك الأوراق إليها فوراً وتحكم فيها في أقرب وقت على حسب القواعد المقررة سابقاً بغير احتياج لسماع أقوال الخصوم .
- مادة ٢٦٩ - إذا طلب رد جميع قضاة محكمة استئنافية أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم من يكفى للحكم يقدم التقرير لقلم كتاب المحكمة وبعد اجابة القضاة المطلوب رددهم تشكل محكمة خاصة من ثلاثة قضاة للفصل في ذلك على وجه ما سبق إذا اقتضى الحال ذلك .
- مادة ٢٧٠ - تشكل المحكمة الخاصة من قضاة المحكمة الاستئنافية الذين لم يطلب رددهم ومن رؤساء المحاكم الابتدائية الأخرى ونوابهم ويكون التشكيل بقرار من وزير الحقانية .
- مادة ٢٧١ - الحكم الصادر برفض طلب الرد يجوز أن يحكم فيه على طالبه بغرامة من أربع مائة قرش إلى أربعة آلاف قرش .
- مادة ٢٧٢ - في أثناء الاجراءات المتعلقة بالرد توقف الدعوى على ما هي عليه إلى أن يفصل فيه لسن يجوز للمحكمة عند الضرورة وطلب الخصم أن تندب لنظر القضية من قضاتها بدل من طلب رده

## الباب الرابع

### في الاحكام

## الفصل الاول

### قواعد عمومية

- مادة ٢٧٣ - متى تمت المرافعة ولم يبق لدى المحكمة إلا الحكم تحكم فوراً .
- ويجوز أن تؤخر صدور الحكم لميعاد لا يتجاوز ثمانية أيام إلا إذا وجد سبب قوى شرعى

ذلك يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة لهم لا تجوز المعارضة فيه من قبلهم .

وفائدة هذا النظام تفادى احتمال تضارب الأحكام إذ قد يصدر حكم يكون حضورياً بالنسبة للحاضرين وغائباً بالنسبة للغائبين فيعارض أحد الغائبين فيحكم في معارضته ثم يعارض آخر فيحكم في معارضته وقد تعارض الأحكام الثلاثة فيما تقضى به تبعاً للأدلة والدفع المقدمة من الخصوم فيها مع أنها صادرة في موضوع واحد .

بقتضى التأخر أكثر من ذلك بشرط بيانه في المحضر .

مادة ٢٧٤ - المداولة في الأحكام تكون سرا بين القضاة .

مادة ٢٧٥ - لا يجوز للمحكمة أن تسمع توضيحات من أحد الخصوم أو وكلائهم في حالة المداولة إلا بحضور الخصم الآخر وكذلك لا يسوغ في وقت المداولة قبول أوراق من أحد الخصوم بدون اطلاع الخصم الآخر عليها مقدما .

مادة ٢٧٦ - يجمع الرئيس الآراء بعد المداولة ثم يعطى رأيه ويكون صدور الأحكام بالتطبيق لنص المادة ١٧ والمادة ٢٨٠ من هذه اللائحة .

مادة ٢٧٧ - متى اتحدت الآراء أو توفرت الأغلبية وجبت كتابة صيغة الحكم وعلى جميع القضاة أن يوقعوا عليها بامضاءاتهم ولا يجوز أن يذكر أن كان الحكم صادرا بالاتحاد أو بالأغلبية .

مادة ٢٧٨ - يشترط في القضاة الذين يحكمون في الدعوى أن يكونوا قد سمعوا المرافعة فيها والا كان الحكم ملغى .

ويجب أيضا أن يكونوا حاضرين تلاوة الحكم وأن تكون تلاوته في جلسة علنية .

ومع ذلك إذا حصل لأحد القضاة مانع لا يمكن دفعه يمنعه عن الحضور وقت التلاوة فيكتب بأن يضع ذلك العضو امضاءه على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوته .

مادة ٢٧٩ - يجب أن تكون الأحكام مشتملة على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت ملغاة وإذا كان في الوجه الشرعى الذى بنى الحكم عليه خفاء ذكر فيه ذلك الوجه .

مادة ٢٨٠ - تصدر الأحكام طبقا للمدون في هذه اللائحة ولا ترجع الأقوال من مذهب أبى حنيفة ما عدا الأحوال التى ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقا لتلك القواعد .

مادة ٢٨١ - يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها وإذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الخصوم على الآخر فيما يدعيه كله أو بعضه جاز الحكم بالمقاصة في المصاريف أو تخصيصها عليهم بحسب ما تراه المحكمة وتقدره في حكمها .

مادة ٢٨٢ - تقبل المعارضة في تقدير المصاريف من الخصوم بالكيفية والأوضاع المقررة في المواد ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ من هذه اللائحة .

## الفصل الثانى

### في الأحكام الغيابية

مادة ٢٨٣ - إذا لم يحضر المدعى عليه لا بنفسه ولا بوكيل عنه بعد اعلانه في الميعاد الذى حدد

ولنظام اثبات الغيبة شرط أساسى مستفاد من نفس القاعدة ومن حكمتها وهو أن يكون الحكم الذى سيصدر في الدعوى قابلا للمعارضة إذ لا فائدة من اثبات الغيبة إذا كانت المعارضة أصلا غير جائزة كما إذا كانت الدعوى هى قضية معارضة .

واجراءات اثبات الغيبة موضحة في المادة ٢٨٧ وهى تنحصر في اصدار حكم باثبات غيبة الغائبين واعلانهم بهذا الحكم مع تكليفهم بالحضور للجلسة ويبين فيه أنهم تأخروا ويعتبر الحكم حضوريا بالنسبة لهم



له تسمع الدعوى وأدلتها ويحكم في غيبته بدون اعذار ولا نصب وكيل .  
مادة ٢٨٤ - لا يصبح التمسك بالحكم أو القرار الصادر في حال الغيبة إلا بعد ارفض الجلسة التي صدر فيها .

### الفصل الثالث

في الأحكام الحضورية والمعتبرة كذلك  
مادة ٢٨٥ - الأحكام الحضورية هي التي تصدر في غير الأحوال المبينة في الفصل السابق ؛  
مادة ٢٨٦ - إذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالانكار واثباتها بالطرق الشرعية حكم عليه في غيبته بدون اعلان ويعتبر الحكم صادرا في مواجهة الخصوم .  
وكذلك إذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالاقرار .  
مادة ٢٨٧ - إذا كانت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم وتخلف البعض جاز للمدعى أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخير الدعوى الى ميعاد يمكن فيه اعلان ذلك الحكم الى الغائب وتكليفه مره ثانية بالحضور وبعد ذلك ان تخلف أحد فالحكم الذي يصدر في الدعوى لا تقبل فيه المعارضة منه .  
مادة ٢٨٨ - إذا لم يكن الخصوم حاضرين وقت النطق بالحكم لا تشطب المحكمة القضية وتقرر ما يقتضيه الحكم الشرعي فيها .

### الباب الخامس

#### في طرق الطعن في الأحكام

مادة ٢٨٩ - طرق الطعن في الأحكام هي المعارضة والاستئناف والتماس إعادة النظر وطلب التفسير

### الفصل الأول

#### في المعارضة في الأحكام الغيابية

مادة ٢٩٠ - تقبل المعارضة في كل حكم صادر في الغيبة ماعدا الأحكام المعتبرة صادرة في مواجهة الخصوم بمقتضى هذه اللائحة فإنه لا يجوز الطعن فيها الا بطريق الاستئناف .  
وكذا تقبل المعارضة في كل قرار صادر في الغيبة بعزل ناظر الوقف  
مادة ٢٩١ - تقبل المعارضة الى الوقت الذي يعلم فيه المحكوم عليه بتنفيذ الحكم .  
مادة ٢٩٢ - يعتبر المحكوم عليه طالما بالتنفيذ بمجرد اعلان صورة الحكم التنفيذية اليه بالطرق المقررة  
مادة ٢٩٣ - مدة المعارضة ثلاثة أيام كاملة من تاريخ اعلان الصورة التنفيذية .

#### في المعارضة في الاحكام الغيابية

كانت اللائحة القديمة توجب اعلان الحكم اعلانا بسيطا ثم اعلان الصورة التنفيذية بعد ثمانية أيام فاستغنى عن اعلان الصورة البسيطة اذ لا فائدة من هذا التكرار .

- مادة ٢٩٤ — لا تقبل المعارضة الا من الخصم الغائب أو وكيله .
- مادة ٢٩٥ — تحصل المعارضة بورقة تعلن للخصم على حسب الطرق المقررة لرفع الدعاوى ويشتمل الاعلان المذكور على البيانات المقررة بالاعلانات وعلى تاريخ الحكم المعارض فيه وتاريخ اعلانه لمقدم المعارضة والاوجه التي يستند عليها فيها .
- ويجوز حصولها بطلبها كتابة وقت التنفيذ في محضره ، وعلى المكلف بالتنفيذ أن يوقعه الا في الاحوال التي لا يجوز فيها المعارضة أو التي لا توقف المعارضة التنفيذ فيها ويرد الأوراق الى المحكمة فوراً .
- وعلى كاتب المحكمة أن يقيدھا في الدفتر المختص بقيد المعارضات وفي الحالة الأخيرة يحدد جلسة لنظرھا أمام المحكمة ويعان الخصوم بذلك .
- مادة ٢٩٦ — تقدم المعارضة في الأحكام الغيابية للمحكمة التي أصدرت الحكم
- ماده ٢٩٧ — يترتب على المعارضة ايقاف التنفيذ الا في الاحوال الآتية :
- ( أولاً ) اذا كان الحكم صادراً بالنفقة أو باجرة الرضاعة أو المسكن أو الحضانة أو تسليم الصغير الى أمه .
- ( ثانياً ) إذا كان مأموراً بالنفاذ المؤقت في الحكم في الاحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرھا حصول ضرر .
- مادة ٢٩٨ — يجوز مع المعارضة اجراء الوسائل التحفظية .
- مادة ٢٩٩ — لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضاء به كتابة أو قبول تنفيذه بلا ممانعة .
- مادة ٣٠٠ — ترفض المعارضة اذا قدمت بعد الميعاد المقرر لتقديمھا .
- مادة ٣٠١ — تتبع المحكمة في نظر المعارضة الطرق المبينة في هذه اللائحة فيما يتعلق بغية المدعى أو المدعى عليه .
- مادة ٣٠٢ — اذا لم يحضر المعارض في جلسة المعارضة اعتبرت معارضته كأن لم تكن ولم يبق له إلا الاستئناف في ميعاده .
- مادة ٣٠٣ — الحكم الذي يصدر في الغيبة بعد المعارضة لا تقبل فيه معارضة مطلقاً ولكن يجوز استئنافه .

## الفصل الثاني

### في الاستئناف

- مادة ٣٠٤ — يجوز للخصوم في غير الاحوال المستثناة بنص صريح في هذه اللائحة أن يستأنفوا

### في الاستئناف

- اجيز استئناف القرار الصادر بالنفاذ المؤقت أو برفض طلب تنفيذ المؤقت على حدة ( المادة ٣٠٥ )
- وأوجب على المحكمة الاستئنافية الفصل في استئناف هذا القرار على وجه الاستعجال ( المادة ٣١٨ ) وحكمة ذلك أهمية أمر

- الاحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية أو المحاكم الكلية بصفة ابتدائية .
- مادة ٣٠٥ - يجوز استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو في الاحالة على محكمة أخرى أو في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بسماع الدعوى أو عدمه أو بالنفاذ المؤقت أو رفضه وكذا يجوز الاستئناف إذا لم تفصل المحكمة في أحد الطلبات
- ويستثنى من ذلك الاحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية بصفة انتهائية كالمدين في المادة الخامسة من هذه اللائحة متى كانت صادرة في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بسماعها أو عدمه . ولا يجوز استئناف شيء من القرارات غير ماسبق الا مع استئناف الحكم في أصل الدعوى .
- مادة ٣٠٦ - استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه استئناف جميع الاحكام والقرارات التي سبق صدورها في أثناء السير في الدعوى ولم يكن سبق استئنافها .
- مادة ٣٠٧ - ميعاد استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية خمسة عشر يوما كاملة وميعاد استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الكلية الابتدائية ثلاثون يوما كذلك .
- ٣٠٨ - يبدأ ميعاد استئناف الاحكام الصادرة في مواجهة الخصوم وكذلك الحكم المبني على الاقرار من يوم صدورها .
- ويبدأ ميعاد استئناف الاحكام المعتبرة كذلك من يوم اعلانها .
- ويبدأ ميعاد استئناف الاحكام الغيابية من اليوم الذي صارت فيه المعارضة غير جائزة .
- ويجوز الاستئناف في مدة المعارضة وحينئذ يسقط الحق فيها .
- ويبدأ ميعاد استئناف الاحكام التي تصدر في المعارضة من يوم اعلانها ان لم تكن صادرة في مواجهة الخصوم .
- مادة ٣٠٩ - اذا لم يحصل الاستئناف في الميعاد المقرر يكون الحكم الابتدائي واجب التنفيذ غير قابل للاستئناف .
- مادة ٣١٠ - يرفع الاستئناف بورقة تعلن الخصم الآخر بطرق الاعلان المنصوص عليها في هذه اللائحة ويلزم أن تكون مشتملة على البيانات المقررة للاعلانات وعلى تاريخ الحكم المستأنف وتاريخ اعلانه للمستأنف عليه والاسباب التي بني عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور امام محكمة الاستئناف واليوم والساعة اللذين يكون فيها الحضور .
- مادة ٣١١ - تقدم ورقة الاستئناف المذكورة لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أو لقلم كتاب محكمة الاستئناف .
- مادة ٣١٢ - اذا قدمت ورقة الاستئناف لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف فعليه أن يرسل أوراق القضية المستأنفة الى محكمة الاستئناف .

الامر بالنفاذ المؤقت أو رفضه في الامور المستوجبة للاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر كحالة الحكم برد الطفل لحاضته . فاذا أخطأت محكمة أول درجة في الفصل في هذا الطلب يمكن تدارك الامر برفع الاستئناف والفصل فيه على وجه الاستعجال واذا أغفلت محكمة أول درجة الفصل في أحد الطلبات كان المتبع في المحاكم الشرعية أن يعيد المدعي رفع الدعوى بهذا



أما اذا قدمت لقلم كتاب محكمة الاستئناف فعليه أن يطلب أوراق القضية من المحكمة التي حكمت في الدعوى .

مادة ٣١٣ - على كاتب محكمة الاستئناف في الحالين أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي المعد لقيد القضايا متى ورد له أصل الاعلان ثم يقدمها للجلسة المحددة فيه ويكون القيد المذكور بناء على طلب المستأنف .

ومع ذلك اذا سبق دفع الرسم بأكماله يكون القيد بمعرفة قلم كتاب المحكمة من تلقاء نفسه بدون حاجة الى طلب المستأنف .

مادة ٣١٤ - اذا لم يقيد المستأنف الدعوى في سنة أيام ان كانت القضية كلية أو ثلاثة أيام ان كانت جزئية كان الاستئناف ملغى ومسقط حقه فيه ان كانت مدته قد مضت ويصبح الحكم المستأنف واجب التنفيذ ويحصل القيد اما بتقديم أصل الاعلان أو قسيمة دفع ربع الرسم الى كاتب المحكمة الذي يطلب منه قيد الدعوى .

مادة ٣١٥ - يترتب على الاستئناف ايقاف التنفيذ الا في الأحوال الآتية :

(أولا ) اذا كان الحكم صادرا بالنفقة أو بأجرة الرضاعة أو المسكن أو الحضنة أو تسليم الصغير الى أمه .  
(ثانيا ) اذا كان مأمورا بالنفاذ المؤقت في الحكم وذلك في الأحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر .

مادة ٣١٦ - يحضر الخصوم أو وكلاؤهم في الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعتبر المستأنف مدعيا .

مادة ٣١٧ - يعيد الاستئناف الدعوى الى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وذلك بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط .

ويجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد النظر فيما رفع عنه الاستئناف على أساس الدفوع والأدلة المقدمة الى محكمة أول درجة وعلى أي دفع أو دليل آخر يقدم في الاستئناف من قبل الخصوم طبقا للمادة ١: ٣ .

ثم تحكم المحكمة بعد نظر الدعوى طبقا للمنهج الشرعي اما بتأييد الحكم المستأنف أو بالغائه أو بتعديله  
مادة ٣١٨ - تفصل المحكمة الاستئنافية في استئناف وصف الحكم بالنفاذ المؤقت أو رفضه على وجه الاستعجال وبدون انتظار الفصل في الموضوع .

مادة ٣١٩ - اذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأنه لم يكن وصار الحكم الابتدائي واجب التنفيذ الا اذا كان ميعاد الاستئناف باقيا .

مادة ٣٢٠ - يرفض الاستئناف اذا قدم بعد الميعاد المقرر لرفعه .

الطلب وما كان يجوز استئناف عدم الفصل في الطلب فأجيز استئنافه بالمادة ٣٠٥ على مبدأ أن الناطق بعدم الفصل فيه على وجه غلط ولكيلا يكلف المدعي تكرار الإجراءات بإعادة رفع دعوى به من جديد . وعدلت إجراءات الاستئناف بأن فرضي على المحكمة الاستئنافية أن تعيد نظر القضية كأنها قضية ابتدائية فتطالع على ملاب الدعوى وتقدم الأدلة التي قدمت للمحكمة

مادة ٣٢١ - لا يجوز للخصوم أن يقدموا في الاستئناف طلبات بدعاوى جديدة غير الدعاوى الأصلية الا بطريق الدفع للدعوى الأصلية ويجوز لهم أن يبدوا أدلة جديدة لثبوت الدعاوى أو نفيها  
مادة ٣٢٢ - جميع القواعد المقررة في شأن رفع الدعاوى والسير فيها أمام المحاكم الابتدائية تتبع في الدعاوى المستأنفة وكذا جميع القواعد المقررة فيما يتعلق بالأحكام والقرارات .  
مادة ٣٢٣ - اذا قررت محكمة الاستئناف الغاء حكم صادر في الاختصاص أو احالة الدعوى الى محكمة أخرى وكانت القضية صالحة للفصل في موضوعها لا تردّها الى محكمة أول درجة بل تفصل فيها بما يقتضيه المنهج الشرعي .

ويستثنى من حكم هذه المسادة أحكام الاختصاص أو الاحالة الصادرة من المحاكم الجزئية في المواد التي يكون حكمها فيها انتهائياً في هذه الحالة يجب على المحكمة الاستئنافية رد القضية الى المحكمة المختصة  
مادة ٣٢٤ - اذا استؤنف في أثناء سير الدعوى حكم أو قرار من الأحكام والقرارات التي يجوز استئنافها قبل الحكم في أصل الدعوى فبعد الفصل فيه من محكمة الاستئناف ترد القضية لمحكمة أول درجة للسير فيها مع مراعاة مانص عليه في الفقرة الأولى من المادة السابقة .

مادة ٣٢٥ - المعارضة في الأحكام الاستئنافية الصادرة في الغيبة يلزم تقديمها في ظرف الأيام العشرة التالية لاعلان تلك الأحكام والاسقط الحق فيها .

مادة ٣٢٦ - رفع المعارضة المذكورة يكون بتكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والأوضاع المقررة لرفع الدعاوى .

مادة ٣٢٧ - يجوز لكل ذي شأن أن يستأنف التصرف في الأوقاف الصادر من المحكمة الشرعية الابتدائية بصفة ابتدائية في ظرف ثلاثين يوماً بالاً أكثر من يوم صدور التصرف .  
ويجوز لوزير الأوقاف أن يرفع الاستئناف في مسائل الأوقاف الخيرية في الميعاد المذكور ويرفع الاستئناف بتقرير يقدم لقلم كتاب محكمة التصرف الابتدائية أو لقلم كتاب المحكمة العليا ويترتب على الاستئناف إيقاف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية الا في اقامة الناظر أو ضم ناظر أو أفراد أحد الناظرين بالتصرف وتفصل المحكمة العليا بعد الاطلاع على الأوراق .  
ويجوز لها أن تستدعي من ترى لزوماً لسماع أقواله وأن تستوفي ما تراه لازماً من الإجراءات .  
ولمحكمة الاستئناف أن تلغى أو تعدل التصرف المستأنف أمامها ولها أن تقيم ناظراً عند الغائها التصرف باقامة الناظر .

مادة ٣٢٨ - كلما رأت دائرة من دوائر المحكمة الشرعية العليا لدى النظر في إحدى القضايا أن المسألة الفقهية أو القانونية المقتضية البت فيها سبق صدور جملة أحكام استئنافية بشأنها يخالف بعضها البعض الآخر أو كان من رأيها العدول فيها عن اتباع مبدأ تقرر في أحكام سابقة جاز لها

أول درجة كما يترامى لها وان رأت لزوماً لاعادة سماعها لديها تسمعها وتسمع كل الأدلة الجديدة التي يقدمها الخصوم لها ثم تحكم في القضية . فان رأت أن الحكم الابتدائي صحيح تؤيده وأن رأت أنه غير صحيح تلغيه وتحكم بما تراه وان رأت تعديله في بعض أجزائه تعديله فيها بتؤيده في الباقي منه . وبهذا يظل المتبع الآن من اصدار قرار بالغاء الحكم المستأنف بتقرير

أن تأمر بتجديد المرافعة في الدعوى وإحالتها على هيئة المحكمة العليا بأكملها منضماً إليها أحد رؤساء المحاكم الابتدائية الشرعية يندبه وزير الحفانية .

## الفصل الثالث

### في التماس إعادة النظر

مادة ٣٢٩ — يقبل التماس إعادة النظر في الأحكام الانتهائية في الصور الآتية :

( الأولى ) إذا لم يصادف الحكم قولاً في المذهب .

( الثانية ) إذا خالف حكماً موضوعياً نص عليه في قانون للمحاكم الشرعية .

( الثالثة ) إذا بني الحكم على أوراق حكم قضائياً بتزويرها بعد صدورها .

( الرابعة ) إذا ظهرت أوراق قاطعة في الدعوى كانت محجوزة بفعل الخصم .

( الخامسة ) إذا صدر حكمان انتهائيان متناقضان في حادثة واحدة بين الخصوم أنفسهم أو من تلقوا الحق عنهم .

( السادسة ) إذا لم يحكم في أحد الطلبات المقدمة للمحكمة أو حكم بشيء لم يطلبه الخصم .

( السابعة ) إذا كان في صيغة الحكم تناقض .

ورفع التماس لا يوقف التنفيذ إلا إذا أمرت محكمة التماس بإيقافه .

مادة ٣٣٠ — ميعاد التماس إعادة النظر ثلاثون يوماً من تاريخ صدور الحكم إن كان حضورياً ومن تاريخ انتهاء مدة المعارضة إن كان غيابياً ومن تاريخ الحكم بتزوير الأوراق أو ظهورها .

مادة ٣٣١ — يرفع التماس بورقة تعان للخصم بطرق الاعلان المقررة لرفع الدعاوى وتشتمل على بيان السبب الذي انبنى عليه بياناً كافياً والا كان التماس غير مقبول .

مادة ٣٣٢ — يقدم التماس للمحكمة التي أصدرت الحكم إلا في الصورة الخامسة من المادة ٣٢٩ فإنه يقدم بالكيفية الآتية :

إذا كان الحكم صادراً من محكمة واحدة يقدم التماس إلى المحكمة التي أصدرتها .

وإذا كانا صادراً من محكمتين جزئيتين تابعتين المحكمة الكلية واحد يقدم التماس للمحكمة الكلية المذكورة .

وإذا كانا صادراً من محكمتين جزئيتين تابعتين لمحكمتين كليتين يقدم التماس للمحكمة الكلية التابعة لهما المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم الثاني .

وإذا كانا صادراً من محكمتين كليتين يقدم التماس إلى المحكمة العليا

السير في الدعوى الذي عمت منه تهكوى لما فيه من الجلاء للمحكمة إلى ابداء رأيها في الموضوع في أسباب قرار السير قبل أن تستوفي البحث أو إلى إصدار قرار السير . غير أسباب منقعة ( المادة ٣١ )

في التماس إعادة النظر .

زيد في أوجه التماس ثلاثة أوجه توجيهها العمالة وهي الواردة في الفقرات الثانية والسادسة والسابعة من المادة ٣٢٩ الخاصة



- مادة ٣٣٣ - تنظر المحكمة الالتماس بغير مرافعة فإن رآته غير صحيح رفضته .  
 وإن رآته صحيحاً قبلته وعينت الجلسة التي ترى فيها حضور الخصوم للمرافعة في أصل الدعوى .  
 مادة ٣٣٤ - الحكم الذي يصدر برفض الالتماس لعدم صحته والحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس لا يجوز التماس إعادة النظر فيهما مطلقاً .  
 مادة ٣٣٥ - الحكم الصادر برفض الالتماس يجوز أن يحكم فيه على طالب الالتماس بغرامة لا تزيد على ألفي قرش .

### الفصل الرابع

في طلب تصحيح الحكم أو تفسيره

- مادة ٣٣٦ - يجوز للخصوم أن يطلبوا مباشرة تصحيح الحكم أو تفسيره من المحكمة التي أصدرته إذا كان في نصه خطأ مادي أو إبهام يمنع من تنفيذه .  
 مادة ٣٣٧ - ميعاد طلب تصحيح الحكم أو تفسيره ثلاثة أيام كاملة من يوم العلم بالتنفيذ .  
 مادة ٣٣٨ - يحصل العلم بالتنفيذ بالطرق المبينة في الفصل الأول من هذا الباب المختص بالمعارضة .  
 مادة ٣٣٩ - يقدم طلب التصحيح أو التفسير إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بالطرق المعروفة في تقديم الدعاوى وتنظر المحكمة في الطلب بلا مرافعة ثم تصحح الحكم أو تفسره بما يرفع الخطأ أو يزيل الإبهام مع عدم المساس بجوهره .  
 مادة ٣٤٠ - يجب على الكاتب أن يكتب بهامش الحكم المطلوب تصحيحه أو تفسيره قرار المحكمة الصادر بالتصحيح أو التفسير .

### الفصل الخامس

في الطعن في الأحكام ممن تتعدى إليه

- مادة ٣٤١ - كل حكم يكون متعدياً لغير المحكوم عليه مباشرة يجوز لمن يتعدى إليه أن يطعن فيه فإن كان الحكم انتهائياً كان الطعن يطلب إعادة نظر القضية أمام المحكمة التي أصدرته ، وإن كان ابتدائياً كان الطعن فيه بطريق الاستئناف .  
 ويجوز تقديم الطعن في أي وقت إلا إذا سقط الحق في رفع الدعوى بسبب من الأسباب .  
 لكن إذا كان قد أعان قبل صدور الحكم بالمواعيد التي حددت لسماع الدعوى وطرق إثباتها لا يقبل منه الطعن إلا بالطرق والأوضاع والمواعيد المقررة في هذه اللائحة كالمحكوم عليه مباشرة .  
 ٣٤٢ - يكون الطعن في الحكم المذكور بورقة تعلن للمحكوم له بطرق الاعلان المقررة لرفع الدعاوى

بمخالفة حكم موضوعي في قانون المحاكم الشرعية وعدم الحكم في أحد الطلبات والتناقض في صيغة الحكم . والتناقض مقصور على أجزاء صيغة الحكم ولا يتعدى إلى أسباب الحكم فإذا كان بين الأسباب وبين الصيغة تناقض فالعبرة بالصيغة لا بالأسباب وأدخل على إجراءات الالتماس تعديل جوهري هام خاص بكيفية السير في الدعوى إذا قبل طلب الالتماس وكانت اللائحة القديمة تميز الفصل في الدعوى بشير مرافعة فجاء النص الجديد في المادة ٣٣٣ موجبا حضور الخصوم للمرافعة في أصل الدعوى

## الكتاب الخامس

## في تنفيذ الاحكام

## الباب الأول

## قواعد عمومية

مادة ٣٤٣ — لا يجوز تنفيذ حكم الا اذا كان مشمولاً من المحكمة التي أصدرته بصيغة التنفيذ وهي  
 "ويجب على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تعين  
 على اجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية متى طلب منها ذلك طبقاً لنصوص اللائحة"،

مادة ٣٤٤ — لا يجوز تنفيذ الاحكام الصادرة من أول درجة الا بعد مضي ميعاد الاستئناف ما لم  
 يكن التنفيذ المؤقت مأموراً به في الحكم أو منصوصاً عليه في هذه اللائحة .

مادة ٣٤٥ — تنفيذ الحكم بالطاعة وحفظ الولد عند محرمه والتفريق بين الزوجين ونحو ذلك مما  
 يتعلق بالاحوال الشخصية يكون قهراً ولو أدى إلى استعمال القوة ودخول المنازل ويتبع رجال التنفيذ  
 في هذه الحالة التعليمات التي تعطى من القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة الشرعية الكائن بدائرتها  
 المحل الذي يحصل فيه التنفيذ .

مادة ٣٤٦ — يعاد تنفيذ الحكم بطاعة الزوجة مادامت زوجة وكذا الحكم بتسليم الولد .  
 مادة ٣٤٧ — اذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو في أجره الحضانة أو  
 الرضاعة أو المسكن يرفع ذلك الى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدائرتها محل  
 التنفيذ وهي ثبت لديها أن المحكوم عاياه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمثل حكمت بحبسه  
 ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوماً ما اذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلًا  
 فانه يخلى سبيله وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية .

مادة ٣٤٨ — لا يجوز تنفيذ حكم من الاحكام على من يتعدى اليه غير المتداعين الا بعد اتخاذ  
 جميع اجراءات اعلان تلك الاحكام ووجود شهادة من قلم الكتاب دالة على عدم تقديم طعن في  
 الحكم بطريق المعارضة أو الاستئناف .

مادة ٣٤٩ — يحضل التنفيذ بمعرفة جهات الإدارة أو من تعينه وزارة الحفانية لذلك وهم ملزمون  
 باجزائه بناء على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم الواجب التنفيذ .

مادة ٣٥٠ — اذا امتنع من هو منوط بالتنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه الى رئيس أوقاضي  
 المحكمة الكائن بدائرتها جهة التنفيذ وعلى القاضي أن يرفع الأمر لوزارة الحفانية .

اذ لا يتصور الفاء حكم صدر بعد مراعات علنية ابتدائية واستثنائية بمجرد الاطلاع على الاوراق وبغير سماع أقوال الخصوم ومناقشتها  
 وادخلت قاعدة جديدة في المادة ٣٣٤ تقضى بعدم جواز تكرار طلب الالتماس ولهذه القاعدة المقترحة من النظام الاهلي شروط  
 واحكام مضبوطة في فقه المرافعات الاهلية .

## الباب الثاني

## في الاشكال في التنفيذ

- مادة ٣٥١ - اذا حصل اشكال في التنفيذ فبعد اتخاذ الاجراءات التحفظية اذا اقتضى الحال ذلك يرفع ما كان منه متعلقا بالاجراءات الوقتية الى المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقا بأصل الدعوى يرفع الى المحكمة التي أصدرت الحكم .
- مادة ٣٥٢ - على المنوط بالتنفيذ عند حصول اشكال يتعلق بمسألة شرعية أن يحدد في محضره اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الخصوم أمام المحكمة الشرعية لتفصل فيه ويعلنهم بذلك ويرسل الأوراق الى المحكمة فان لم يحضر رافع الاشكال اعتبر الاشكال كأن لم يكن ونفذ الحكم ولا يقبل منه بعد ذلك اشكال وان حضر فصارت المحكمة في الاشكال وصار حكمها نهائيا لا يقبل الطعن لا بالمعارضة ولا بالاستئناف .

## الباب الثالث

## في التنفيذ المؤقت

- مادة ٣٥٣ - التنفيذ المؤقت يكون واجبا لكل حكم صادر بالنفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاع أو المسكن أو تسليم الصغير لأمه .
- مادة ٣٥٤ - في حالى الحكم بعزل ناظر وقف اوضح ناظر اليه يجب مؤقتا اقامة ناظر او ضم ناظر آخر الى أن يفصل في الخصومة نهائيا ويتقرر الناظر بالطريق الشرعى .

## الكتاب السادس

## في تحقيق الوفاة والوراثة وفي الاشهادات والتسجيل

## الباب الأول

## في تحقيق الوفاة والوراثة

- مادة ٣٥٥ - تحقيق الوفاة والوراثة يكون أمام قضاة المحاكم الجزئية على حسب الاختصاص المبين في المادة ٢٥

وكذلك تقرر بالمادة ٣٣٥ جواز تقرير غرامة على رافع الالتماس اذا رفض طلبه كيلا يلجأ الخصوم الى هذا الطريق لمجرد التسويف في التنفيذ المؤقت

شرع التنفيذ المؤقت لبعض الاحكام لضرورة الاسراع في تنفيذها اما مراعاة لمصلحة المحكوم له الذى يضار كثيرا بتأخير (٣-٣)



مادة ٣٥٦ - على طالب تحقيق الوفاة والورثة أن يقدم طلبا بذلك الى المحكمة المختصة ويكون الطلب مشتملا على بيان تاريخ الوفاة ومحل اقامة المتوفى وقتها وأسماء الورثة ومحل اقامتهم ومحل عقارات التركة .

مادة ٣٧٥ - على المحكمة أن تطالب من جهة الادارة التحرى عما ذكر في المادة السابقة من صمدة البلد أو من يقوم مقامه وبعض مشايخها أو مشايخ الاقسام والخارات وأهل قرابة المتوفى .

ويجب أن تكون التحريات ممضاة ممن ذكرها ومصدقا على الامضاءات من جهة الادارة .

مادة ٣٥٨ - اذا رأى القاضى أن التحريات غير كافية أو فيها مخالفة للحقيقة جاز له أن يستأنف التحقيق بنفسه .

مادة ٣٥٩ - على الطالب بعد اتمام التحريات أن يعلن بقية الورثة للحضور أمام المحكمة في الميعاد الذى يحدده لذلك .

فاذا حضر واجمعا أو حضر البعض وأجاب من لم يحضر بالمصادقة أو لم يجب بشىء اصلا وجب على القاضى تحقيق الورثة بشهادة من يثق به ومطابقة التحريات المذكورة .

واذا أجاب من لم يحضر بالانكار وجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطريق الشرعى .

مادة ٣٦٠ - اذا كان بين الورثة قاصر أو محجور عليه أو غائب قام وصيه أو قيمه أو وكيله مقامه .

مادة ٣٦١ - يكون تحقيق الوفاة والورثة على وجه ماذكر حجة فى خصوص الوفاة والورثة ما لم يصدر حكم شرعى باخراج بعض الورثة أو ادخال آخرين .

## الباب الثانى

### فى الاشهادات والتسجيل

مادة ٣٦٢ - على كل محكمة من المحاكم الشرعية ضبط الاشهادات بجميع أنواعها وكتابة سنداتها وتسجيلها على حسب المدون بهذه اللائحة .

ولا يجوز لهذه المحاكم أن تسجل أى أشهاد بوقف أو باقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج أو غير ذلك من الشروط التى تشترط فيه الا اذا كان مستوفيا للشروط المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ من هذه اللائحة .

مادة ٣٦٣ - ضبط الاشهادات هو كتابتها بدفاتر المضايط وتحرير سنداتها هو كتابة صورها بالأوراق المتموغة مطابقة لأصلها وتسجيل السند أو الحكم هو كتابة ما به حرفيا بالسجلات أو حفظ صورته الشمسية .

التنفيذ بسبب اطالة اجراءات الطعن فى الأحكام كما فى الأحكام الصادرة بالنفقة أو فى الأمور المستوجبة للاستعجال أو التى يخشى من تأخيرها حصول ضرر مثل حالة عزل ناظر ثبتت خيائته ويخشى من عدم رفع يده عن الوقف أن يبدد أمواله . فالأحوال التى هى من النوع الأول يكون النفاذ الموقت فيها واجبا بحكم القانون وذلك فى الأحكام الصادرة بالنفقات وأجرة الرضاعة والمساكن والحضانة وتسليم الصغير لأمه ( المواد ٦ و ٢٩٧ و ٣١٥ و ٣٥٣ )

ماده ٣٦٤ - تؤخذ الاشهادات في المحاكم الكلية لدى الرئيس أو من يحيلها عليه من القضاة أو الكتاب وفي المحاكم الجزئية لدى قضاتها أو من يحيلونها عليه من الكتاب .

ويجوز الانتقال لأخذ الاشهاد متى كان في دائرة المحكمة .

مادة ٣٦٥ - يجب أن تشمل المحررات القديمة للتسجيل خلاف البيانات الخاصة بموضوعها جميع البيانات اللازمة أو المفيدة في الدلالة على شخصية الطرفين وتعيين العقار بالذات وعلى الأخص :  
( ١ ) أسماء الطرفين وأسماء آبائهم وأجدادهم لأبائهم وكذلك محل إقامة الطرفين .

( ب ) بيان الناحية واسم ورقم الحوض وأرقام القطع اذا كانت واردة في قوائم فك الزمام وكذلك حدود ومساحة القطع بأدق بيان مستطاع .

ويجب في عقود البيع والبذل ذكر أصل المملكية واسم المالك السابق وكذلك تاريخ ورقم تسجيل عقده اذا كان مسجلاً .

مادة ٣٦٦ - لا تقبل المحكمة الشرعية شيئاً من عقود الابدال والاستبدال والاحتكار والخلو وبيع الأنقاض والاستدانة مما يتعاق بالآوقاف الأهلية أو الخيرية ولا تقيم ناظرًا عليها بغير شرط الواقف ولا تعزلهم الا بعد مخابرة وزارة الأوقاف وورود افادتها أو مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ المخابرة .

مادة ٣٦٧ - لا يجوز مباشرة عقد زواج اليتيمات القاصرات اللاتي لهن مرتبات بالروزنامة أو لهن مائز يد قيمته على عشرين ألف قرش الا بعد المخابرة مع مجلس حسي الجهة التابع لها محل إقامة اليتيمة والترخيص منه بذلك .

ولا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند الى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة وسن الزوج ثمان عشرة سنة وقت العقد .

مادة ٣٦٨ - تكتب الاشهادات بالمضابط المرقومة الصفحات والختومة بختم رئيس المحكمة أو نائبه أو قاضي المحكمة الجزئية وختم المحكمة الموجودة بها .

مادة ٣٦٩ - يعرض الكاتب تفصيل ما كتبه بالمضبطة من صيغة الاشهاد على من باشره من القضاة أو على من أذن بمباشرته منهم .

مادة ٣٧٠ - بعد استيفاء كتابة الصيغة وقراءتها يضع كل من ذوى الشأن والشهود امضاءه أو ختمه على المضبطة وكذا من باشر الصيغة وكاتب الاشهاد .

فكل حكم صادر بها يكون واجب النفاذ ولولم ينص على ذلك في الحكم

أما قاعدة اجازة النفاذ المؤقت في النوع الثاني فقد نص عليها صراحة في المادتين ٢٩٧ و ٣١٥ وهي جوازبة لاجوعية متروكة لتقدير القاضي في كل حالة حسب ظروفها . والجديد في هذا التمديل تقييده بحالتي الاستعجال أو خشية احتمال ضرر من التأخير وعلى القاضي أن يبين اذن في كل حالة السبب الذي استوجب تقرير النفاذ المؤقت .

وقد قرر في باب الاستئناف جواز استئناف القرار الصادر بالنفاذ المؤقت أو برفضه ( المادة ٣٠٥ ) وأوجب الفصل في هذا الاستئناف على وجه الاستعجال ( المادة ٣١٨ )

مادة ٣٧١ - تمضى جميع السندات الشرعية وصورها التي تكتب بالأوراق الممنوعة وصور الاحكام بامضاء رئيس المحكمة وتختم بمختمه الذاتى فى المحاكم الكلية وفى المحاكم الجزئية تمضى وتختم من قاضيه وفى جميع الاحوال تمضى من الكاتب وتختم بمختم المحكمة .

مادة ٣٧٢ - عند نهاية العمل فى كل مضبطة وسجل يقدم الى رئيس المحكمة الكلية والى القاضى فى المحاكم الجزئية ليكتب عليه ما يفيد نهاية العمل فيه الى ذلك الموضوع ويضع امضاءه وختمه على ما يكتبه

مادة ٣٧٣ - على المحكمة التى صدر بها الاشهاد أن تؤشر بمقتضاه على سجل العقار وان كان مسجلا بجهة أخرى فعلية اشعارها بذلك لاجراء ما ذكر وعلى كل حال فعلى المحكمة التى صدر بها الاشهاد ان ترسل ما خصه الى المحكمة الكائن بدائرتها العقار لتسجيله .

مادة ٣٧٤ - على المحكمة التى صدر بها الاشهاد أن تحظر وزارة الأوقاف فى الحالة التى لا يكون العقار الصادر به الاشهاد حجة شرعية شاهدة بملكته

### احكام عمومية

مادة ٣٧٥ - القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التى مضى عاينها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له فى عدم اقامتها الا فى الارث والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى وهذا كله مع الانكار للاحق فى تلك المدة .

مادة ٣٧٦ - أعمال النواب أو من يقوم مقامهم فيما يتعلق بالافتاء تكون قاصرة على افتاء المحاكم الأهلية والحكومة والافراد فى غير القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية وليست المحاكم مقيدة بفتوى أيا كانت

مادة ٣٧٧ - لا يجوز طلب أحد من رؤساء المحاكم أو نوابها أو قضاتها الى جهة من جهات الادارة الا اذا رخصت وزارة الحقانية بذلك .

مادة ٣٨٧ - يجتمع قضاة كل محكمة بهيئة جمعية عمومية فى شهر أكتوبر من كل سنة لتوزيع الأعمال فيها وفى المحاكم الجزئية التابعة لها وتحديد عدد الجلسات وبيان أيامها فى كل أسبوع .

وتضع الجمعية العمومية بذلك قرارا يرسل الى وزارة الحقانية للتصديق عليه .

مادة ٣٧٩ - تراعى أحكام القانون المالى وتعليمات وزارة المالية فيما يتعلق بالأعمال الحسابية بالمحاكم الشرعية

مادة ٣٨٠ - أعمال التفتيش فى المحاكم الشرعية تقرر فى لائحة خصوصية بقرار من وزير الحقانية

مادة ٣٨١ - يضع وزير الحقانية لائحة للإجراءات الداخلية بالمحاكم الشرعية .

ويتخذ كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه اللائحة ويضع لائحة ببيان الإجراءات والضوابط التى تجب مراعاتها وتنفيذ أحكام المحاكم الشرعية .

وكذلك يضع لائحة ببيان شروط التعيين فى وظائف المادونين واختصاصاتهم وعددهم وجميع ما يتعلق بهم

#### فى تحقيق الوفاة والوراثة

كانت هذه المواد تنظر بالمحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية على حسب الاختصاص المبين فى المادتين ( ٥ و ٢٦ ) من اللائحة القديمة ، فرؤى أن يقصر نظرها على المحاكم الجزئية .

#### فى الاشهادات والتسجيل

عدل نظام التسجيل بما يوافق قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ والتعليمات الصادرة بشأنه للمحاكم الشرعية فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ و  
القاهرة فى ١٠ مايو سنة ١٩٣١  
وزير الحقانية على ماهر



## بحث

## في ولاية القضاء للجالس المالية قبل اعتماد لائحتها (١)

نشرت مجلة المحاماة في عددها الثامن من السنة الثالثة عشر حكماً أصدرته محكمة مصر الابتدائية الأهلية خالف أحكاماً اذ قرران ليس لمجلس على طائفة الاقباط الكاثوليك حق الولاية في القضاء أصلاً قبل اعتماد لائحته . وقاتها ان ولايته مصدرها الأمر الكريم الصادر من المعية السنية الى نظارة الداخلية بتاريخ ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٠٨ ( ٢١ يولييه سنة ١٨٩١ )

ولايضاح احكام الأمر الكريم هذا لا نرى بدامن الرجوع الى أصل الحقوق الطائفية والامتيازات المالية فينبئنا التاريخ أنه عقب دخول جلالة السلطان محمد خان الثانى القسطنطينية فاتحاً في منتصف القرن الخامس عشر شمل رعاياه من روم وأرمن واسرائيليين بسامى عنايته اذ ترك لهم ولاية البطريك والحاخام في القضاء المدنى والجنائى وفي مواد أحوالهم الشخصية بينما شتمت أحكام الشريعة الغراء والفقه الاسلامى سائر رعاياه

وان دلت عناية جلالته على قصد فاعماله على نبيل عاطفة غابت عن كثير من دول أوروبا وهى في أوج مجدها فلم تقتف أثره في رحابة الصدر وكبير التسامح ونذكر فرنسا على الأخص بعظيم الأسف تلك المحن والاضطهادات التى حفظها التاريخ لبعض رجال جيش الملك لويس الرابع عشر حتى اصبغها بطابع خاص وعرفها باسم dragounades ولما حل القرن التاسع عشر وكان حافلاً بالاصلاحات فى نواحى الحياة العملية والعلمية لى سلاطين الدولة العثمانية نداء عصرهم وأقدموا على ترتيب نظام قضائى ينظر فى المواد المدنية والجنايئة والتجارية والبحرية وسنوا قوانينها على نسق قوانين فرنسا على الأخص وأصبحت أحكام الشرع الشريف تنطبق على مواد الإحوال الشخصية كما اقتضت ولاية البطريك والحاخام على الأحوال الشخصية المتعلقة بمجماعاتهم وقد جاء هذا الاصلاح تنفيذاً لأحكام الخط الهمايونى الذى تلى فى كاخانة يوم ٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩ والخط الهمايونى الصادر فى ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦

ولم يكن قد جف بعد مداد الخط الهمايونى الأخير حتى إنعقد مؤتمر باريس فى ٢٨ فبراير من السنة نفسها فسجل فيه مندوب جلالة السلطان ان جلالته قد تفضل باصدار فرمان غايته إصلاح وتحسين أحوال رعاياه بقطع النظر عن إختلافهم فى الدين والجنسية وتلقى المؤتمر مطالعة هذا فرمان وأثبتته فى المادة التاسعة من معاهدة باريس التى توقعته فى يوم ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦

وتكررت هذه المطالبة فى معاهدة برلين لسنة ١٨٧٨

ولا يفوتنا ونحن فى هذا المقام أن نسجل ماورد فى الفقرة الثالثة عشر من المذكرة التى أرسلها وزير خارجية الأستانة للسفراء عند تبليغهم الخط الهمايونى الذى نحن بصدده فقد ورد فيها ما يأتى :- « . . . وفيما يختص بالدواوى المتعلقة بالشرائع الدينية والتى هى بسبب نوعها لا تهم إلا « المسيحيين فيما بينهم فان هذه الدواوى يصير تقديمها كما هو متبع سابقاً أمام السلطة المالية »

(١) أصدرت محكمة النقض والابرار المدنية بجلسته ٢١ يونيو سنة ١٩٣٤ حكماً يحدد كثيراً من الآراء التى يقول بها هذا البحث وتخالفه وستنشره فى العدد القادم .

« الكنائسية للمسيحيين »

وتأيدت السلطة المالية هذه صراحة في لائحة ١٨٦٨ بترتيب محكمة القضاء العليا وفي قانون الولايات وتكرر تأييدها بالمنشورات السامية الصادرة في ١٣٠٨ (١٨٩١) وأخيراً صدر الأمر الكريم من المعية السنية إلى نظارة الداخلية بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٨٩١ يقضى بأن الأحكام المخصوص عنها بالمنشورات السابقة يجب أن تكون عامة ومنطبقة على جميع الطوائف غير الإسلامية واعتبارها دستوراً للعمل به

\*\*\*

والآن وقد أتينا على فرمانات والتحريات السامية والأوامر الخديوية فعلى ضوءها نقدم على مناقشة أسباب هذا الحكم التي تنحصر في التدليل الآتي :-

أولاً :- أن إنشاء المجالس المالية يرجع إلى فرمان العالي الصادر في سنة ١٨٥٦  
ثانياً :- أن هذا فرمان أشار إلى هذه المجالس وتشكيلها في قوله « وتشكل في البطريركخانات مجالس مخصوصة بارادتي واستحصاني الملوكي تحت نظارة بابنا العالي ويجب عرضها والافادة عنها إلى بابنا العالي »

ثالثاً :- أن الحكومة وهي صاحبة الولاية العامة على جميع المصريين يجب لها الإشراف على الهيئات صاحبة الولاية الخاصة فيجب أن يقدم إليها لائحة تشكيل وإجراءات التقاضي أمامها لأقرارها وإلا فولايتهما تصبح معدومة

فأما القول بأن إنشاء المجالس المالية يرجع إلى فرمان سنة ١٨٥٦ فخطأ تاريخي إذ ثبت من النبذة المتقدمة أن الامتيازات المالية ترجع إلى ما قبل الفتح العثماني وإما أنه نص إلى ضرورة تشكيلها بارادة شاهانية فخطأ وقعت المحكمة فيه عند نقلها للعبارة الواردة في هذا فرمان والمقصود منها أن تشكل البطريركخانات من أعضائها لجنة لمراجعة امتيازاتها للوصول إلى إصلاحها حتى تتمشى مع روح العصر على أن تكون مذاكرة اللجنة في إصلاحها بمصادقة الجنب العالي وتحت نظارة الباب العالي

وعلى ذلك فمصادقة الجنب العالي واقع في مذاكرة اللجنة في إصلاح الامتيازات الطائفية ذلك الإصلاح الذي يجب التصديق عليه من الباب العالي

ولم يأت فرمان على ذكر اشراف الجنب العالي على المجالس المالية ولا على تصديق الباب العالي على تشكيلها قاطبة

والنص العربي للفرمان صريح في ذلك وأكثر صراحة منه النص الفرنسي الرسمي الصادر من الباب العالي إلى الدول الممثلة في مؤتمر باريس (١)

(١) والنص الفرنسي للفرمان ص ١٨٥٦ هو الآتي بعد

Chaque communauté chrétienne ou d'autres rites non musulmans sera tenue, dans un délai fixé, et avec le concours d'une commission formée ad hoc dans son sein, de procéder avec ma haute approbation et sous la surveillance de la Sublime porte, à l'examen de ses immunités et privilèges et d'y discuter et soumettre à ma sublime porte les réformes exigées par le progrès des lumières et du temps.

وأما ان الحكومة هي صاحبة الولاية العامة فلها الاشراف على الهيئات صاحبة الولايات الخاصة فأمر مقرر ومعترف به ولا يحتمل مجادلة فان صدر أمر بتنظيم المجالس المالية فأمر محترم وان لم يصدر فالحكم لما يقتضيه قواعد العدل والانصاف ( ١ ) ولا يفوتنا الاشارة الى ان ما نظمته الحكومة للطوائف الثلاث ( الاقباط الارثوذكس والانجيليين الوطنيين والارمن الكاثوليك ) كان متعلقا بالاختصاصات الادارية الخاصة بادارة احوال الطائفة كادارة الأوقاف والمدارس والكنائس ( قانون ١٨٨٣ - ١٩٠٢ - ١٩٠٥ )

أما الاختصاص القضائي فقد اكتفى قانون التنظيم على النص بأن المجلس مختص بالنظر في مواد الأحوال الشخصية فلم يخرج هذا التنظيم عن المسطر في الخط الهمايوني والمنشورات المفسرة له (٢) وأما اجراءات هذا المجلس وطرق الطعن في أحكامه فقد إلتبس الأمر على المحكمة اذ لم يكن لنظمها الحكومة وقد طلبت في سنة ١٩٠٦ من جميع الطوائف وضع لوائح داخلية تلظم اجراءاتها وتقدمها لاعتمادها . وقدمتها معظم الطوائف لخمس وعشرين سنة مضت . ولم يتم التصديق الا على اثنين منها وذلك في سنة ١٩١٦ للانجيليين وفي سنة ١٩٢٠ للاقباط الارثوذكس بقرارات وزارية فالنتيجة الطبيعية لما تقدم جميعه ان للبطر كخانات أن تتمتع بهذه السلطة القضائية في مواد الأحوال الشخصية ولو لم يصدر أمر عال بسن لائحة أساسية لها لان الحقوق الطائفية والامتيازات العلمية الموجودة من قبل الفتح تقرر من بعده بفرمانات شاهانية وتحريات سامية وأمر كريم من المعية السنية في سنة ١٨٩١ وقانون سنة ١٩١٥ .

بهذا قضت محكمتا الاستئناف الاهلية والمختاطة من دوائرهما المختلفة (٣) على أن أقضية الأحوال الشخصية لغير المسلمين كان موضع عناية الحكومة في العهد الحالي . فعند ما زالت السيادة العثمانية عن القطر صدر القانون الرقيم ٨ لسنة ١٩١٥ بإقرار السجلات القضائية الاستثنائية الى حين صدور قانون آخر .

(١) وفي الواقع فان مجلس مل طائفة الاقباط الكاثوليك يطبق أحكام الشريعة الاسلامية لأنها القانون العام الا ما كان منها مغايرا لناموس الدين الكاثوليكي

(٢) نص الخط الهمايوني لسنة ١٨٥١

L administration temporelle des communautés sera placée sous la sauvegarde d'une assemblée choisie dans le sein de chacune des dites communautés parmi les membres du clergé set des laïques.

(٣) ١ - أحكام محكمة الاستئناف الاهلية

١٢ فبراير سنة ١٩٢٠ المجموعة الرسمية لسنة ١٩٢١ رقم ٢١ والحاماة الاولى صحيفة ١٨٩ و ١٩ فبراير سنة ١٩٢٣ المجموعة

الرسمية لسنة ١٩٢٣ رقم ٨٥ والحاماة الثالثة صحيفة ٣٩٨ و ٢٨ يويه سنة ١٩٢٤ المجموعة الرسمية لسنة ١٩٢٤ رقم ٨٩

وأيدت لأسبابها الحكيم الصادرين بتاريخ ١٩ يولييه سنة ١٩٢٠ و ٢٥ يناير سنة ١٩٢١ المجموعة الرسمية لسنة ١٩٢٣ رقم ١٥

ب - مجلس حسبي مصر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٣ مجموعة سنة ١٩٢٥ رقم ٨٤ والحاماة الرابعة صحيفة ٢٥ في معنى الحكم الذي

علقنا عليه بمقالنا هذا بحكمه الاستئناف الاهلية في ١٤ يويه سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية لسنة ١٩٠٩ صحيفة ٤٧ وقد رجعت عنه

بأحكامها الجديدة المبينة في الفقرة السابقة والمجلس الحسبي العالي بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٢٣ المجموعة الرسمية لسنة ١٩٢٣ رقم ١٢

ومن الهيئة نفسها بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٢٥ الحاماة السنة الخامسة صحيفة ٣٩

ج - أما قضاء الحاكم المختلطة فعديدة ومتفقة قديما وحديثا على تأييد المبدأ الذي شرحناه ( تراجع المجموعات الدورية العشرية

الاربعة لمجلة التشريع والقضاء المختلط )



وفي سنة ١٩١٨ استقر رأى لجنة الامتيازات على الاحتفاظ بمواد الزواج والطاعة والفراق والطلاق والحضانة للمحاكم الطائفية

وفي سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ رأت اللجنة التحضيرية لدرس مشروع جهات الاختصاص المطوائف غير الاسلامية ان حالة البلاد لا تسمح بوضع قانون واحد في الأحوال الشخصية لجميع الاهالى دون النظر إلى أديانهم وطوائفهم وأشارت بوضع قواعد عامة لكل جهة منها تمنع التلاعب بقواعد الاختصاص بواسطة تغيير المذاهب وإيجاد هيئة عليا للفصل فيما يجب تفضيله عند التنفيذ من الاحكام النهائية المتناقضة التي قد تصدر رغم تلك القواعد .

فكان من نتيجة المباحث هذه أن أنشأت وزارة الحقانية هيئة عرفية في داخلها سميتها لجنة تنازع الاختصاص تبدي رأيها للوزير في تنفيذ الاحكام المتناقضة .

وفي أوائل سنة ١٩٢٢ وضع أحد حضرات القضاة الشرعيين من إدارة التفتيش الشرعى الوزارة بمطالبة زملائه بالادارة المذكورة تقريراً جاء فيه ان لجميع البطر كخانات في مصر سلطة الحكم سواء من صدر قانون بتنظيم مجلسه ومن لم يصدر له . وأبان بالدقة المواد والأحوال التي تكون المحاكم الشرعية فيها مختصة بالحكم بالنسبة لغير المسلمين .

وكان من آثار هذا التقرير أن أصدرت الوزارة إلى المحاكم الشرعية منشورا بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٣ يبين لها بأنها غير مختصة بنظر قضايا الخصوم المتحدى المذهب من غير المسلمين في غير قضايا الميراث (١) وبأنه يجب عليها أن تقرر عدم اختصاصها متى دفع أمامها بذلك .

وفي اول سبتمبر سنة ١٩٢٣ تشكلت لجنة للاشتغال بتحضير مشروع قانون يبين اختصاص البطر كخانات وتوحيده والفصل فيما يكون النظر فيه خاصا بها وما يكون خاصا بالمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية .

رفعت اللجنة تقريرها ووافقت معه مشروعاً كاملاً لاصلاح المجالس الحسبية وتوحيد القضاء في مسائل الوصايا على القصر والقامة (٢) ووضعت مشروعاً بتنظيم اختصاص أقضية الأحوال الشخصية لغير المسلمين ولمنع ما يقع فيها بينها وبين المحاكم الشرعية من تنازع في القوانين وفي الاختصاص مع تشكيل هيئة للفصل في مثل هذا التنازع .

وفي يولييه سنة ١٩٣١ تشكلت لجنة لاعادة بحث أقضية الأحوال الشخصية لغير المسلمين وقد اجتمع لديهم امن الوثائق والمعلومات التاريخية والدينية والقانونية والاجتماعية ما لم يجتمع لدى سواها . وما زالت أبحاثها تحت نظر وزارة الحقانية التي نرجو لها كل توفيق (٣)

الياس رفائيل عياشى

النائب بقسم قضايا وزارة المالية

(١) للمجالس المليية دون المحاكم الشرعية حق الفصل في الموارث بدون تقييد اختصاصها باتفاق أبناء الطوائف وذلك بحكم المادة ٩٠ من كتاب مرشد الخيران والمادة ٥٤ من القانون المدنى ( من مقال الاستاذ عزيز غانكي بك الحامى الحاماة السابعة صحيفة ١٩٤٤ )  
(٢) وأصبح قانونا ( اكتوبر سنة ١٩٢٥ ) ولنا فيه بحث نشرته مجلة الحاماة السنة السادسة صحيفة ٤٦٢ .  
(٣) نذكر للتاريخ ان الجمهورية التركية وحدت احكام الأحوال الشخصية بماسسته في قانونها المدنى الصادر بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٦ نقلا عن قانون ولاية نيوشاتل من أعمال سويسرا

# المقامات

مجلة قضائية

نصفها نقابة المحاماة الأهلية

السنة الرابعة عشرة

العدد العاشر

يوليه سنة ١٩٣٤

La grandeur est comme certains verres qui grossissent tous les objets; tous les défauts paraissent croître dans ces hautes places où les moindres choses ont une grande conséquence

(Fénelon)

لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت أبدا : كنت إذا مدوها أرخيتها وإذا أرخوها مددتها .  
قال معاوية لعمر بن العاص : ما أعجب الأشياء ؟ قال : غلبة من لاحق له ذا الحق على حقه . قال معاوية : أعجب من ذلك أن يعطى من لاحق له ما ليس له بحق من غير غلبة .

(معاوية)

جميع المقالات سواء كانت خاصة بنحري المجلة أو بالادارة ترسل بعنوان «ادارة مجلة المقامات ونحريها»

بشارع المنافع رقم ٢٠

مطبعة حجازي بالقاهرة

تليفون رقم ٤٨٠ ٥٥

# بيان

بهذا العدد العاشر تتم السنة الرابعة عشرة للمجلة  
وقد نشرنا في القسم الاول من هذا العدد الأحكام الآتية

عدد

- ٦ أحكام صادرة من محكمة النقض والابرار المدنية  
١٠ أحكام » » » » الجنائية  
وقد لخص هذه الأحكام كالمعتاد حضرة محمود افندى عمر سكرتير محكمة النقض باشراف  
حضرة صاحب العزة الأستاذ حامد بك فهمى المستشار بها الذى تولى مراجعتها  
ونشرنا في القسم الثانى

عدد

- ٨ أحكام صادرة من محكمة استئناف مصر الأهلية  
٧ أحكام » » المحاكم الكلية  
٢ حكيمين صادرين من القضاء المستعجل  
٩ أحكام صادرة من المحاكم الجزئية  
٨ » » » محكمة الاستئناف المختلطة  
كما نشرنا في القسم الثالث التشريعى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٤ الخاص بتخفيض الايجارات  
الزراعية عن سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ الزراعية

لجنة تحرير المجلة

راغب اكندر — محمد صبرى ابو علم



العدد العاشر  
السنة الرابعة عشرة

# المحكمة

شهر يوليو  
سنة ١٩٣٤

## قضاء محكمة النقض والإدارة المدنية

برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات  
أصحاب العزة مراد وهبه بك ومحمد فهمي حسين بك وحامد فهمي بك ومحمد نور بك مستشارين  
وحضور الاستاذ سليمان بهجت افندي رئيس نيابة الاستئناف

المحكمة

١٧٠

٢٦ إبريل سنة ١٩٣٤

شراء الحقوق المتنازع فيها . تحريمه على وكلاء النيابة . معنى  
كون الحق متنازعا فيه . رقابة محكمة النقض (٢٥٧ مدني)  
المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٢٥٧ من القانون المدني التي  
تحرّم على القضاة وغيرهم شراء الحقوق المتنازع  
فيها ، تفيد عبارتها اشتراط أن يكون النزاع على  
الحق المبيع قائما بالفعل وقت الشراء ومعروفا  
للمشتري ، سواء أكان مطروحا على القضاء أو لم  
يطرح بعد ، وإذن فلا يكفي لإبطال البيع أن  
يكون الحق المبيع قابلا للنزاع ومحملا أن ترفع  
بشأنه دعوى .

٢ - إن محكمة الموضوع ، إذ تفصل في وصف  
كون الوقائع التي أثبتتها وقدرتها مؤدية أو غير  
مؤدية الى اعتبار الحق المبيع متنازعا فيه ، إنما  
تفصل في مسألة قانونية هي توافر ركن من الأركان  
القانونية لحكم المادة ٢٥٧ من القانون المدني أو  
عدم توافره وإذن فإن عملها في هذا خاضع لرقابة  
محكمة النقض

« من حيث ان الأسباب التي بني عليها هذا  
الطعن تتلخص في أن محكمة الاستئناف لما قضت  
بإبطال التحويل لم تقض للطاعن بطليباته الاحتياطية  
ضد الضامن ولم تحكم في موضوع الدعوى  
وهذا نقص في الحكم يوجب نقضه - وأن المحكمة  
المذكورة بنت القضاء بإبطال التحويل على حكم  
المادة ٢٥٧ من القانون المدني مع أن شروط المادة  
المذكورة لا تنطبق على الحوالة الصادرة للطاعن  
لأنها قد صدرت في وقت لم يكن فيه نزاع على  
الحق في ذاته ولا احتمال قيام نزاع بشأنه والطاعن  
لم يقبل الحوالة الا بعد أن رضى بها المدين كتابة  
وأن الطاعن كان وكيلًا لنيابة السبلاوين الجزئية  
والنزاع الذي وجد بعد الحوالة من اختصاص  
محكمة المنصورة السككية فهو ليس من اختصاص  
المحكمة التي يؤدي المشتري وظيفته فيها - ومجمل  
الطعن في هذا الحكم أنه اخطأ في تفسير المادة  
٢٥٧ من القانون المدني وفي تطبيقها .

« ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الحكم  
المطعون فيه ان محكمة الاستئناف اعتبرت حوالة

الدين الصادرة للطاعن في هذه الدعوى من قبيل بيع الحقوق المتنازع فيها وأنها وقعت باطلة طبقا للمادة ٢٥٧ من القانون المدنى وقد بنت قولها بأن هذا الحق المبيع متنازع على فيه أمرين (الأول) ان المدين كان عند حصول الحوالة متأخرا في سداد بعض الأقساط وان عدم مطالبة البائع له بسداد باقى الأقساط تمسكا بالشرط الخاص بذلك من شأنه ان يجعل هذا المشتري يعتقد ان بائعه تنازل عماله من الحق في تقاضى كامل الثمن المقسط عند التأخر في دفع أى قسط وأن يعتبر الشرط المتضمن لحق البائع في هذا شرطا تهديديا فقط وان ينازع فيه اذا ما طولب بسداد باقى الاقساط دفعة واحدة و(الثانى) - ان المقدار المبيع لم ينقل تكليفه كله الى المشتري وان البائع يعلم ذلك وان عدم نقل التكليف من الامور التى تهم المشتري لما يصح ان يكون لها من دلالة خاصة على عدم ملكية البائع وقد كان من حق المشتري ان يدخل في نزاع جدى بسبب عدم نقل تكليف جميع المقدار المبيع الى اسمه

« ومن حيث ان محكمة الاستئناف في تفسيرها للمادة ٢٥٧ من القانون المدنى قالت في حكمها فيها يختص بأحد اركانها « أن يكون المبيع حقا متنازعا فيه » انه لا يشترط ان يكون الحق المبيع موضوع دعوى مرفوعة فعلا أمام القضاء « بل يكفى ان يكون هذا قابلا للنزاع ويحتمل ان ترفع بشأنه دعوى »

« ومن حيث أن عبارة المادة المذكورة تفيد انه يجب ان يكون الحق المبيع « متنازعا فيه بالفعل وقت الشراء تنازعا معروفا للمشتري » سواء أ كان هذا التنازع مطروحا على القضاء وقت الشراء كما هو ظاهر نص المادة ام كان قائما بالفعل وان لم ترفع بشأنه دعوى فليس بسديد اذن ما قيل من انه يكفى فقط ان يكون الحق المبيع قابلا للنزاع ومحتملا ان ترفع

بشأنه دعوى. فأن هذا القول يصدق على كل حق خال عن النزاع في الحال ولكن يجوز ان يكون محل نزاع في المستقبل . ولا شك ان القانون لا يريد ذلك .

« ومن حيث ان حقيقة الواقع في مسألة هذا التحويل بحسب ما يؤخذ من نفس الحكم المطعون فيه ومن المستندات المقدمة من الطاعن والتي لا خلاف في دلائلها هي ان التحويل الصادر للطاعن قد تم برضاء المدين وقبوله كتابة في يوم صدوره تحت عبارة صلب التحويل الذى ورد في نهايته « وذلك بحسب شروط وقيود العقد المذكور » ولم يبد المدين وقت قبوله ما يشير الى وجود نزاع أو احتمال وجود نزاع سواء من جهة دفع باقى الثمن بحسب اشتراطات العقد التى قبلها صراحة (وقبوله اياها يفيد انها اصبحت لمصلحة الحال ومن حقوقه ) أو من جهة مسألة عدم نقل تكليف الجزء الذى لم ينقل تكليفه وهى مسألة معروفة له من قبل قبوله التحويل وقد أقلل باب النزاع فيها في وجهه بالاقرار الذى قدم لمحكمة الاستئناف من زوجة احمد بك يوسف بأنها لا تنازع المتولى محمد الشرباصى في ملكيته للأطيان المشتراة من زوجها بموجب العقد المؤرخ ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٠ وان القدر المذكور هو من ملك البائع لا من ملكها ولم يسبق لها وضع يدها على شيء منه وانما ازاء ادعائه وجود جزء من هذه الاطيان في تكليفها توافق على نقل تكليفه من اسمها لاسمها .

« ومن حيث ان قبول المدين للتحويل بهذا الشكل وعدم احتفاظه فيه بأى حق معناه الصريح ان الحق المحول لم يكن متنازعا فيه . ولو فرض وان المدين كان يضم نزاعا ما في المستقبل فإنه غير ظاهر ان المحول اليه كان يدرك ان السند قابل لهذا النزاع المستقبل ومتى كان الأمر كذلك امتنع القول بأن الطاعن اشترى هذا

١٧١

٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤

- ١ - طعن . معنى كون السبب جديداً .  
٢ - حجية الأوراق العرفية . مناطها . إنكار التوقيع بالخطم مع الاعتراف بصحة بصمته . لا يجوز الطعن في التوقيع بعد الاعتراف بالخط . سيئه . ( المادة ٢٧٠ مرافعات )

## المبادئ القانونية

- ١ - يكفي لاعتبار السبب المبني عليه الطعن غير جديد ولقبوله أمام محكمة النقض أن يكون قد عرضه صاحبه على محكمة الاستئناف ولو بصيغة عامة

- ٢ - سبب الطعن إذا كان قوامه البحث قاعدة قانونية كانت قائمة في الخصومة وتعرضت لها محكمة الاستئناف فبحثت بعض نواحيها تخالفت فيها حكم محكمة الدرجة الأولى الذي طلب الطاعن تأييده لأسبابه ، فهذا السبب لا يعتبر جديداً

- ٣ - إن القانون المصري أقام حجية الأوراق العرفية على شهادة ذات الامضاء أو الختم الموقع به عليها . فمتى اعترف الخصم الذي تشهد عليه الورقة بأن الامضاء أو الختم الموقع به على تلك الورقة هو إمضاءه أو ختمه أو متى ثبت ذلك - بعد الانكار - بالدليل الذي يقدمه المتمسك بالورقة فلا يطلب من هذا المتمسك أى دليل آخر لاعتماد صحة الورقة وإمكان اعتبارها حجة بما فيها على خصمه صاحب الامضاء أو الختم ولا يستطيع هذا الخصم التنصل مما تثبته عليه الورقة إلا إذا بين كيف وصل إمضاءه هذا الصحيح أو ختمه هذا الصحيح إلى الورقة التي عليها التوقيع وأقام الدليل على صحة ما يدعيه من ذلك فإن هذه

الحق عالماً بما فيه من نزاع وقت الشراء كما امتنع ( بحسب التفسير الصحيح للمادة ٢٥٧ من القانون المدني ) أن يكون للنزاع الذي استحدثت فيما بعد وأشارت إليه المحكمة في حكمها - أى تأثير قانوني في صحة الحوالة على أن الواقع ان الاعتبار الأول الذي اعتمدت عليه محكمة الاستئناف في القول بوجود نزاع في الحق عند مشتراه أساسه شيء من التجاوز في وضع مقدمات لا يحتملها المقام ثم استنتاج نتائج منها . كما ان الاعتبار الثاني المتعلق بنقل التكليف بعيد عن الانتاج في هذا الصدد إذ الظاهر ان المتعاقدين لم يجعلوا له أية أهمية ولا شأن عند التحويل بدليل انه بمجرد انشاء المدين ان يحدث النزاع فيه قد أوقفه الطاعن بتقديمه الدليل على أن هذا النزاع لا أساس له وأن أحد المينازعه ولا ينازعه في نقل التكليف . أما ما قديقال من أن مسألة كون الحق المبيع متنازعا فيه أم لا هي مسألة موضوعية يتعين على محكمة النقض قبول ما تقرره فيها محكمة الموضوع فان هذا القول لا يقيد محكمة النقض لان محكمة الموضوع اذ تفصل في وصف كون الوقائع التي أثبتتها وقدرتها مؤدية أو غير مؤدية الى اعتبار الحق المبيع متنازعا فيه إنما تفصل في مسألة قانونية هي توفر ركن من الاركان القانونية لحكم المادة ٢٥٧ من القانون المدني أو عدم توافره وعملها في هذا خاضع لرقابة محكمة النقض بغير شك . « وحيث ان ما ذكر يكفي لقبول الطعن ونقض الحكم بغير حاجة الى الكلام على باقى أوجه الطعن . » وحيث ان الدعوى صالحة للحكم في موضوعها فترى المحكمة الحكم فيه .

( طعن أحمد عبد اللطيف قنديل افندى وجضر عنه الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك ضد الشيخ متولى محمد الشرباصى رقم ٨٢ سنة ٣ ق - )



## المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن ان محكمة الاستئناف قد اعتبرت ما كان من ورثة المرحوم محمد بك خلوصي من اقرار بأن بصمة الختم الموقع به على الورقتين المؤرختين في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ و ١٤ مارس سنة ١٩٢٧ هي بصمة ختم مورثة مورثهم الست سكينه هانم خليل ومن ادعاء بأن هذه السيدة لم توقع بختمها هذا عليهما وان على باشا فهمي واخوته وزوجها صالح باشا حقى هم الذين شاركوا الطاعن في اصطناع هاتين الورقتين والختم عليهما بختم الست سكينه بعد وفاتها وقبل جبره واعطائها تاريخاً سابقاً على تاريخ هذه الوفاة - اعتبرت محكمة الاستئناف ما كان من ذلك انكاراً للتوقيع بالختم ثم ربت عليه ان اوجبت على نفسها قصر مناقشة التحقيق على وقائع الدعوى المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسألة التوقيع بالختم مستندة في ذلك الى المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات التي تقول انها لا تجيز سماع شهادة الشهود الا على واقعة التوقيع لا على المشاركة المتعلقة بها تلك الورقة المقتضى تحقيقها ولذلك استبعدت من الدعوى ما شاء لها هذا الفهم استبعاداً من خطابات واوراق وانذارات ودلائل وقرائن قدمها الطاعن لنفى مزاعم خصومه . استبعدت شهادة عباس بك الرمالى وخطاب صالح باشا حقى له وخطاب محمد بك خلوصي وانذارات الطاعن التي انذر بها خصومه أورد بها على انذارهم استبعدت شهادة عباس بك الرمالى لانها لا علاقة لها بموضوع التوقيع واستبعدت خطاب صالح باشا حقى وما قيل بخصوص السيدة حرمة لانهم لم يكونا خصمين وان ليس للمدعى أن يستغل هذا الظرف ليستنتج من اقوالهما وافعالهما ما يمكن ان يكون في ظاهره بعض الشك او الغموض واستبعدت خطاب محمد بك

هي منه دعوى تزوير بحته يجب أن يسار فيها بطريقها القانوني ذلك بأن القانون لا يعرف انكار التوقيع بالختم بل لا يعرف إلا انكار بصمة الختم . ولأن المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات إذا جازت للمحكمة سماع شهادة الشهود على حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيقها لا ترمى إلا إلى إثبات الامضاء أو الختم المنكورة بصمته . وهذا ظاهر من مقارنة مواد ذلك الباب بعضها ببعض ومن أن الشارع قد نقل حكم هذه المادة إلى المادة ١٥١ من قانون المحاكم الشرعية الصادرين في سنة ١٩١٠ و سنة ١٩٣١ بالنص الآتي :

« وإذا لم تيسر المضاهاة أو لم يكن للتمسك دليل آخر جاز اثبات الامضاء أو الختم عند الانكار بشهادة من عاينوا الختم في حالة التوقيع على السند بامضائه أو ختمه » فدل بهذا النص الصريح على أن المادة ٢٧٠ لا ترمى إلا إلى إثبات الامضاء المنكور أو الختم المنكورة بصمته لا إلى إثبات التوقيع بعد الاعتراف بالختم (١) ٤ - إذا حكمت المحكمة في دعوى أنكر فيها الختم والتوقيع به بعدم صحة الورقة ورفض موضوع الدعوى ونقضت محكمة النقض هذا الحكم لمخالفته للقانون ، اعتباراً بأن الختم صحيح لاعتراف المنكر بصحة بصمته ، ورأت لذلك أن دعوى الانكار صالحة وحدها للفصل فيها ، كان لها أن تحكم فيها بصحة الورقة وتحيل الدعوى الأصلية إلى محكمة الموضوع للحكم فيها من جديد

(١) نقضت المحكمة بهذا الرأي ما سبق أن قررت في الدوائر المتجمعة بمحكمة استئناف مصر الأهلية في حكمها الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٢٩ المحاماة ٩ رقم ٥٢٤ والمجموعة الرسمية ٣٠ رقم ١٠٦

خلاوصى لغير علة خاصة بل استبعدت ما افاده التحقيق من عدم صحة مزاعم الخصوم وبخاصة ما دل عليه محضر جرد التركة ومحضر جبر الختم واذنار ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٨ الذى رد به الطاعن على صالح باشا حتى والاوراق الاخرى من استحالة حصول الطاعن على ختم الشئ سلكينه عقب وفاتها لوجوده بيد صالح باشا حتى على ما اثبتته محكمة اول درجة بحكمها المستأنف ويقول الطاعن ان محكمة الاستئناف قد خالفت في ذلك القانون وأخطأت في تطبيقه من النواحي الآتية -

أولا - من ناحية اعتبارها ان المدعى عليهم لم يتجاوزوا حد انكار التوقيع بالختم على الورقتين السالفتي الذكر وانهم لذلك غير مكلفين باقامة الدليل على صحة ما زعموه بل انه ينبغي الا يحسب عليهم عدم صحة هذه المزاعم ، ووجه الخطأ في ذلك ان القانون لا يعرف الا انكار بصمة الختم ويوجب على من يعترف ببصمة ختمه أو ختم مورثه ويدعى ان صاحب الختم لم يختم به بنفسه لعارض يبينه ، ان يدعى التزوير بالاوضاع المعروفة قانونا - ثانيا - من ناحية اعتمادها على المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات في اطراح بعض مقدمه خصوم الدعوى من مزاعم وأقوال ومستندات ودلائل وقرائن حقتها محكمة اول درجة واتسع لها صدرها برضاؤهم بغير ما استناد الى هذه المادة فكان حقا على محكمة الاستئناف - حتى اذا صح تفسيرها للمادة المذكورة على الوجه الذى فسرتها به - ان لا تطرح شيئا مما اطرحته مادام الخصوم أنفسهم لم يطلبوا الحكم باطراحه . ويقول الطاعن ان محكمة الاستئناف بعد ان استبعدت من الدعوى ما قدرت انه لا يتعلق مباشرة بفعل التوقيع بالختم وتشككت في شهادة كاتب الطاعن وابنه وقررت ان الدليل متى طرق اليه الشك سقط قالت « وما

يزيد كفة الشك رجحانا سكوت المستأنف عليه بعد وفاة الست سكينه فانه لم يحضر حصر التركة ولم يشر الى السند الذى بيده بكلمة بل ولم يرفع هذه الدعوى الا فى ٣١ مارس سنة ١٩٢٩ أى بعدمضى سبعة أشهر وبضعة أيام على الوفاة فهذا السكوت بل الاهمال من جانب المستأنف عليه يناقض ما يقرره هو من انه حرص على ربط التعاقد بالكتابة وتراه المحكمة أمرا غير طبيعى ، ثم يقول الطاعن امعانا في تخطيط الحكم كيف يرتبط سكوت صاحب العقد - بعد الوفاة - بحادثة التوقيع ثم كيف يعتبر عدم حضور صاحب العقد - عند حصر التركة - مرتبطا بالتوقيع ارتباطا وثيقا وكيف يكون عدم رفع الدعوى الا بعد الوفاة بسبعة شهور مرتبطا بالتوقيع . ثم يقول أليس كل ذلك دالا على تخطيط المحكمة فيما استبعدته أو استبقتها من وقائع الدعوى ؟ استبعدت شهادة عباس بك الرمالى وما قدمه الطاعن من أوراق وشهادات طبية واذنارات بعلة أنها لا ترتبط بفعل التوقيع بالختم ارتباطا وثيقا ثم مع ذلك تراها تحسب على الطاعن سكوته عن رفع الدعوى مع انه لم يسكت بل بادر باذنار خصومه بحقوقه وبالرد على ما أجيب عنه باذنارات أخرى - ثالثا - من ناحية ما ترتب على اعتبار القضية قضية انكار التوقيع من الفصل فيها فى الواقع بتزوير الورقة بعد اعتراف الخصوم بصحة بصمة الختم والحكم فيها بطلبات الطاعن مع انها لو كانت اعتبرت الدعوى دعوى انكار للختم على ما يعترف به القانون لكانت أنتهى باثبات اقرار الخصوم بصحة بصمة الختم وحكمت فى الدعوى بطلبات المدعى على أن يكون لخصومه لو شاءوا مداعاته بالتزوير . لكن محكمة الاستئناف حكمت فى الدعوى بعدم صحة الورقتين مع ثبوت صحة الختم على الأقل وفى ذلك خطأ ظاهر .

تلك خلاصة أسباب الطعن .



رفع المرعى عليهم بحجة السبب الأول ،  
 « من حيث ان المدعى عليهم دفعوا بحجة  
 السبب الأول وهو الخاص بخطأ الحكم في اعتبار  
 الدعوى دعوى انكار للتوقيع على الرغم من اقرار  
 الخصوم بصحة بصمة الختم وما يوجب القانون  
 عليهم من الادعاء بالتزوير لاثبات ما ادعوه من  
 ان الختم قد ختم به بعد وفاة صاحبه - دفعوا  
 بحجة هذا السبب وقالوا في شرح هذا الدفع ان  
 الثابت من أوراق الدعوى ان على باشا فهمي  
 تمسك امام محكمة أول درجة بأنه لا يجوز لخصومه  
 انكار توقيع مورثة مورثهم على الورقتين المقدمتين  
 منه وبأن عايمهم أن يطعنوا بالتزوير ولكن  
 محكمة أول درجة رأت عدم الأخذ بهذا الدفاع  
 وحكت بحالة القضية على التحقيق وقد قبل  
 الطاعن هذا الحكم فلم يستأنفه بل نقذه وسمع  
 قاضى التحقيق شهود الاثبات والنفي وتناقش  
 الطرفان فيما أفاده التحقيق اثباتاً ونقياً ورأت  
 محكمة أول درجة انه قد قام الاثبات على صحة  
 توقيع المورثة فقضت الطاعن بطلباته ولما استأنفوا  
 هم الحكم لم يتعرض الطاعن الى مادفع به امام  
 محكمة أول درجة من عدم جواز انكار التوقيع  
 بل قصر مرافعته على تأييد أدلة الاثبات التي قدمها  
 لمحكمة أول درجة فيلتج من ذلك ان الطاعن قد  
 قبل الحكم الصادر بحالة القضية على التحقيق  
 وانه بعدم تعرضه لدفاعه الآنف الذكر امام  
 محكمة الاستئناف وباكتفائه ببحث الأدلة المقدمة  
 منه ومنهم قد أصبح لا يجوز له الآن أن يتمسك  
 بدفاعه المشار اليه ثم قالوا رداً على ما أبداه الطاعن  
 من انه لم يكن في وسعه - وقد قضى الحكم  
 المستأنف بطلباته في الدعوى - أن يستأنف الحكم  
 التمهيدى الصادر بالتحقيق قالوا ان هذا القول  
 غير مقبول لانه كان في وسعه أن يحتاط فيطلب

تأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به ثم  
 قالوا ان الأوجه الأخرى التي تمسك بها الطاعن  
 موضوعية فهي غير مقبولة .  
 « وحيث ان الطاعن قد أجاب على هذا الدفع  
 فقال انه من القواعد المقررة ان خطأ المحكمة في  
 تطبيق حكم القانون على الوقائع التي عرضت عليها  
 يعتبر وجهها مقبولا للطعن في الحكم بطريق  
 النقض سواء أكان الطاعن قد أدلى بالرأى  
 القانونى الصحيح لمحكمة الموضوع وبينه لها أم  
 كان قد عرض عليها الوقائع فحسب ، وعلى ذلك فلا  
 يمكن أن يعتبر سبباً جديداً الوجه المبني على خطأ  
 المحكمة في تطبيق القانون على الوقائع المطروحة  
 عليها ثم قال ان وقائع الدعوى الحالية كانت  
 مطروحة على محكمة الاستئناف على مثل ما طرحت  
 به امام محكمة أول درجة ومحكمة الاستئناف  
 هي التي قررت أنه يجب قانوناً قصر البحث على  
 الأدلة المقدمة على واقعة التوقيع وحدها دون  
 باقى الوقائع التي قدمها الخصوم لمحكمة أول درجة  
 وتقبلتها هي منهم وحققها إثباتاً ونقياً فمن حقه  
 بعد وقوع محكمة الاستئناف في هذا الخطأ في  
 القانون أن يرفع الأمر فيه لمحكمة النقض ،  
 وما كان في استطاعته أن يذنبه محكمة الاستئناف  
 لهذا الخطأ قبل وقوعها فيه . ثم أضاف الى ذلك  
 قوله أن من المقرر فقها وقضاء ان وجه الطعن  
 لا يعتبر جديداً اذا كانت محكمة الاستئناف نفسها  
 هي التي تعرضت له وخالفت فيه القانون .  
 « ومن حيث ان الثابت من حكم محكمة أول  
 درجة ومن أوراق اجراءات المرافعات الملحقه به  
 ومن المذكرات التي قدمها الطاعن لمحكمة  
 الاستئناف أن المدعى عليهم قد قرروا أولاً  
 أنهم يجهلون بصمة ختم مورثة مورثهم الست  
 سكينه خليل وينكرون توقيعها بنفسها بختمها  
 على الورقتين المقدمتين من الطاعن وان محكمة



أول درجة حكمت تمهيداً بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بأحالة القضية على التحقيق ليثبت المدعى بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة صحة بصمة الختم وتوقيع الست سكينه وللمدعى عليهم النفي بالطرق عينها ، وإن هؤلاء قد أقروا أمام قاضي التحقيق بصحة بصمة الختم ولكنهم أكدوا أنها هي لم تختم بنفسها عليهما وإنما ختم بختمها بعد وفاتها في الفترة التي انقضت بين هذه الوفاة وجبر الختم وأنه على الرغم من الأقرار بصحة بصمة الختم وتقرير قاضي التحقيق - بعد اجرائه المضاهاة بنفسه - أن هذه البصمة تضاهي بصمة الختم الذي جبر - على الرغم من ذلك قد سيرى تنفيذ ذلك الحكم التمهيدى بتحقيق أمر توقيع الست سكينه بختمها هذا المعترف به .

« وحيث أن الثابت من مذكرة المدعى عليهم لدى محكمة النقض أن الطاعن لم يفته أن يتمسك لدى محكمة أول درجة عند اعتراف خصومه ببصمة الختم ، بأن من الواجب عليهم أن يدعواهم التزوير لأن يقتصر على انكار التوقيع ، والثابت من الأوراق أنه لما صدر الحكم في موضوع الدعوى لمصالحته وأستأنفه الخصوم واخذوا يكررون لدى محكمة الاستئناف ما كانوا يدعون لدى محكمة أول درجة تمسك هو كذلك بكل أوجه الدفع الموضوعية التي قدمها أمام محكمة أول درجة ثم انتهى بأن طلب تأييد الحكم المستأنف ولم يفته أن يذكر في محلق مذكرته لمحكمة الاستئناف ما يفيد أنه إذا كان قبل الحكم التمهيدى الابتدائى الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٩ الذى أوجب عليه إثبات التوقيع مع اعتراف خصومه ببصمة الختم فلم يكن ذلك إلا منعاً لعنت خصومه الذين تمسكوا بحكم الدوائر المجتمعة (الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٩) الذى سار الحكم التمهيدى على القاعدة التي قررها والا

فالحق أن هذه صورة دعوى تزوير على الخصوم انفسهم اقامة الدليل عليها . فالطاعن قد عرض سببه الاول السابق الذكر على محكمة الاستئناف فيما عرضه عليها من وجوه دفاعه ولئن كان قبل الحكم التمهيدى الذى صدر من المحكمة الابتدائية ولم يستأنفه بل نفذه فعلاً بتقديم مارآه من الأدلة على صحة توقيع مورثة الخصوم بختمها بعد أن اعترفوا ببصمته فالواضح الجلى انه لم يكن في قبوله هذا طأماً مختاراً بل استكرهه عليه ذلك الخطأ القانونى الذى وقع فيه الحكم التمهيدى المذكور الذى سار على المبدأ الذى قرره الدوائر المجتمعة من قبل ببضعة اشهر وهو ان من يعترف ببصمة الختم له ان ينكر التوقيع به وعلى المتمسك بالورقة الاثبات . ومتى كان الامر كذلك فما تأباه اصول القانون ان يعتبر هذا كالتقبل الاختيارى الصريح الذى يوجب الالتزام او يسقط الحق والذى شرطه ان يكون صريحاً وان يكون قائماً على سبب صحيح للالتزام او لاسقاط الحق وهنا لا سبب للالتزام بالدليل على صحة التوقيع ولا للتنازل عن الحق الثابت في تكليف الخصوم بالدليل على التزوير سوى ذلك المذهب الذى سيأتى بيان خطيئته والافغير مقبول في مثل ذلك النزاع الخطر ان يتنازل المتمسك بالورقة عما يعطيه له القانون من الحقوق على ان هذا السبب هو فوق ما تقدم سبب قوامه البحث مبدأ قانونى كان قائماً في الخصومة وتعرضت له محكمة الاستئناف فبحثت بعض نواحيه فسارت فيه الدوائر المجتمعة على مذهبها الذى سيجىء بيان خطيئته فخالفت فيه حكم محكمة اول درجة الذى طلب الطاعن الحكم بتأييده لاسبابه .

« وحيث أنه لذلك يتعين رفض الدفع بحجة هذا السبب وقبوله لسبق عرضه على محكمة الاستئناف ولسبق تعرضها له .

« ومن حيث ان القانون المصرى جعل للختم قوة الامضاء فى حجية الأوراق فسوى بينهما فى حكم المواد ١٨٩ و ١٩٢ من قانون العقوبات القديم وفى المواد ١٧٩ و ٢٢٩ من قانون العقوبات الحالى فاعتبر مرتكباً لجريمة التزوير من يوقع على محرر بختم غير ختمه مدواء أ كان هذا الختم مزوراً تقليداً لختم صحيح أم كان ختماً صحيحاً استعماله المزور بغير علم صاحبه ورضائه كما اعتبر خائناً للأمانة كل من أوثق على ورقة بمضاهة أو محتومة على بياض فكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتسكات التى يترتب على حصولها ضرر لصاحب الامضاء أو الختم فاذا لم تكن الورقة الممضاهة أو المحتومة على بياض مسالة للخائن وإنما استحصل عليها بأية طريقة كانت فإنه يعد مزوراً ويعاقب بعقوبة التزوير . وكما سوى بينهما فى أحكام قانون العقوبات كذلك سوى بينهما فى أحكام قانون المرافعات فى المواد ٢٥١ وما بعدها لغاية المادة ٢٧٢ الواردة فى باب تحقيق الخطوط وفى المواد ٢٧٣ لغاية المادة ٢٩١ الواردة فى باب دعوى التزوير فجعل لمن بيده سند غير رسمى ان يكلف من عليه السند بالحضور أمام المحكمة لأجل الاعتراف بأن هذا السند بخطه أو امضائه أو ختمه فاذا اعترف بأنه بخطه أو بامضائه أو بختمه صدقت المحكمة على هذا الاعتراف وإذا لم يحضر من طلب للاعتراف وحكمت المحكمة فى غيبته يقوم هذا الحكم مقام الاعتراف . أما إذا أنكر الخط أو الامضاء أو الختم المشتمل ذلك السند عاينها تأمر المحكمة بالتحقيق بالمضاهاة ويجوز لها سماع شهادة الشهود فيما يتعلق بأثبات حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت اليه ثم تحكم المحكمة بصحة الورقة التى صار تحقيقها ( المواد ٢٥١ لغاية

٢٧٢ مرافعات ) .  
 « ومن حيث ان المفهوم من هذه المواد ان الاعتراف المشار اليه فيها هو الاعتراف بذات الامضاء أو ببصمة الختم وان الانكار هو انكار ذات الامضاء أو نفس بصمة الختم كذلك وان ما اجيز من سماع البينة على حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم إنما قصد به تحقيق ما إذا كانت الامضاء أو الختم هو لصاحبه أم لا وذلك عند عدم وجود أوراق للمضاهاة أو عند عدم الاطمئنان إلى تقرير خبير المضاهاة المعين فى الدعوى كما يفهم ان المقصود من الحكم الذى يصدر بصحة الورقة التى صار تحقيقها إنما هو الحكم بصحتها محمولا على صحة ثبوت الامضاء أو الختم لمن نسبت اليه الورقة التى صار تحقيقها بعد انكارها .  
 « ومن حيث ان المادة ٢٢٧ من القانون المدنى لم يرد بها حقيقة ذكر لفظ «الختم» معطوفاً على «الكتابة أو الامضاء» بل نصها هو « المحررات الغير الرسمية تكون حجة على المتعاقدين بها ما لم يحصل انكار الكتابة أو الامضاء » الا ان هذا قصور فيها علته — على ما تراه هذه المحكمة — هو مجرد السهو عن تكميل حكمها عند نقله عن القانون المختلط المنقول هو عن القانون الفرنسى، وليست العلة فيه ان الشارع المصرى يرى المغايرة فى الحجية بين الأوراق الممضاهة والأوراق المحتومة والا لما فهم تماماً كيف انه عند اصداره قانونى المرافعات والعقوبات بعد شهرين قد ذكر لفظ «الختم» معطوفاً على لفظى الامضاء والكتابة فى جميع المواد التى وضعها فى الفرع الخاص بتحقيق الخطوط وفى المواد الخاصة بجريمة التزوير وخيانة الامانة على ما سلف ذكره وكيف يهتم هذا الاهتمام بالختم ويسوى بينه وبين الامضاء فى تلك الاحكام ان لم يمكن للختم فى نظره قوة الامضاء تماماً وان لم يكن هذا التشريع تفريعاً على هذه القوة التى يوجبها وان



لم يضعها في القانون بالنص الصريح

« ومن حيث ان الشارع اذا كان سها عن ذكر « لفظ الختم » في المادة ٢٢٧ من القانون المدني حتى كان يفيد بالنص الصريح أن مبدؤه هو التسوية في الحجية بين الاوراق المختومة والاوراق الممضاة الا أنه لم يلبث ان كشف عن مبدئه هذا بالنص الصريح عند وضعه لائحة المحاكم الشرعية في سنة ١٨٩٧ فإنه تكلم فيها عن حجية الاقرار الكتابي وقرر في المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ تقريرا صريحا ان السند الممضى أو المختوم حجة بما فيه على صاحب الامضاء أو الختم وانه اذا أنكره « أى أنكر موضوعه » فلا يقبل منه الانكار أما اذا أنكر كون السند له « أى انكر خطه أو ختمه » فيقبل انكاره أو لا يقبل حسبما يظهر من التحقيق وعند تعديل تلك اللائحة وتكميلها بالقانون رقم ٣١ سنة ١٩١٠ قد قرر ذلك المبدأ أيضا بالمادة ١٣٥ بالنص الآتي « الاوراق غير الرسمية تكون حجة على من يكون موقعا عليها بأمضائه أو ختمه » وعند وضعه اللائحة الشرعية الجديدة بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ قد نقل اليها المادة ١٣٥ المذكورة برقمها ونصها . ولا مرية في أن هذه النصوص التشريعية صريحة في أن مبدأ الشارع المصرى هو التسوية بين الاوراق المختومة وبين الممضاة وأن من الخطأ الاعتماد في كشف مراده على ظاهر نص المادة ٢٢٧ من القانون المدني .

« ومن حيث انه يبين مما تقدم أن القانون المصرى أقام حجية الاوراق على شهادة ذات الامضاء أو الختم الموقع به عليها . فتمت اعتراف الخصم الذى تشهد عليه الورقة بأن الامضاء أو الختم الموقع به على تلك الورقة هو امضاءه أو ختمه أو متى ثبت ذلك بعد الانكار بالدليل الذى يقدمه المتمسك بالورقة فلا يطلب من هذا

التمسك أى دليل آخر لاعتماد صحة الورقة وامكان اعتبارها حجة بما فيها على خصمه صاحب الامضاء أو الختم . ولا يستطيع هذا الخصم التنصل مما تثبت عليه الورقة إلا اذا بين كيف وصل امضاءه هذا الصحيح أو ختمه هذا الصحيح الى الورقة التى عليها التوقيع به وأقام الدليل على صحة ما يدعيه من ذلك . فإن هذه هى منه دعوى تزوير بحجة « ومن حيث ان محكمة الاستئناف - إذا عتبرت ان ما كان من ورثة المرحوم محمد بك خلوصى من اقرار بأن بصمة الختم الموقع به على الورقتين المؤرختين في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ و ١٤ مارس سنة ١٩٢٧ هى بصمة ختم مورثة مورثهم الست سكيمة هانم خليل ومن زعم بأن هذه السيدة لم توقع بختمها هذا بنفسها وانما وقع به عليهما بعد وفاتها وفي المدة التى مضت بين تاريخ هذه الوفاة وتاريخ جبر الختم - اذ عتبرت ما كان منهم من ذلك انكارا للتوقيع بهذا الختم ، واذ ثبتت على ذلك أن يكون الطاعن هو المكلف قانونا باثبات حصول هذا التوقيع بمعرفة صاحبة الختم واذ قضت بناء على ذلك بوجود قصر البحث في مناقشة التحقيق على وقائع الدعوى المرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة التوقيع بالختم معتمدة في ذلك على نص المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات - أن محكمة الاستئناف اذ قضت بذلك وماليه مما سبق ايراده في الطعن تكون قد أخطأت في تفسير القانون وتطبيقه - أولا - لأن القانون لا يعرف انكار التوقيع بالختم بل لا يعرف الا انكار بصمة الختم كما سلف الذكر - ثانيا - لأن المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات - اذ أجارت المحكمة سماع شهادة الشهود على حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المقتضى تحقيقها - لا ترى الا الى إثبات الامضاء أو الختم المنكورة بصمته وهذا ظاهر من مقارنة مواد الباب بعضها ببعض (١-٢)



١٧٢

٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤

وقف . ماهيته . شخصية معنوية مستقلة عن المستحقين .

عدم جواز الحجز على ثمرة أعيان الوقف لدين على المستحق

( المواد ٧ و ١٧ و ١٨ و ٥٣ و ٥٤ من القانون المدني )

المبدأ القانوني

الوقف شخصية مستقلة عن الناظر وعن المستحقين ، وثمره أعيانه مملوكة له يستوفي هو منها ما يلزم للحفاظة عليها ، من أموال لجهة الحكومة وترميم في الأعيان واصلاح فيها بما فيه دوام لها ولنفعها ، وما فضل بعد ذلك هو الواجب توزيعه على أصحاب المنفعة من المستحقين أشخاصا بأعيانهم كانوا أو جهات بر ولا شيء للمستحقين الا فيما فاض من الغلة بعد المصاريف وتوفية تلك

الاستحقاقات المعروفة بالبداءات

وعلى ذلك فليس لدائن المستحق في الوقف أن يعتمد الى المحصولات الزراعية الناتجة من أرض الوقف فيحجز عليها في مخازن الوقف حجزاً تنفيذياً على اعتبار انها مملوكة ملكاً خاصاً لمدينه فان حجز عليها كذلك فحجزه باطل .

المحكمة

« حيث ان الطعن يتحصل فيما يلي : أولاً - ان محكمة الاستئناف أخلت بحقوق الطاعن بعدم ردها على دفعه الجوهرية فجاء حكمها خالياً من الأسباب في ثلاثة مواضع . ( ا ) بين الطاعن ان الحاصلات المحجوز عليها قد سلمت فعلاً لمدينه المطعون ضده الثاني الذي شرع في التصرف فيها وساق الأدلة على ذلك ثم عرض إثبات هذه الواقعة بالبينة . ( ب ) - بين الطاعن ان الحاصلات المحجوز عليها كائنة بناحية بناحية

ومن أن الشارع قد نقل حكم هذه المادة إلى المادة ١٥١ من قانوني المحاكم الشرعية الصادرين في سنة ٩١٠ او بالنص الاتي « وإذا لم يتيسر المضاهاة أو لم يكن للتمسك دليل آخر جاز إثبات الامضاء أو الختم عند الانكار بشهادة من عاينوا الخصم في حالة التوقيع على السند بامضائه أو ختمه » فدل بهذا النص الصريح على أن المادة ٢٧٠ لا ترمي إلا إلى إثبات الامضاء المنكور أو الختم المنكورة بصمته لا إلى إثبات التوقيع بعد الاعتراف بالختم .

« ومن حيث انه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد قضى في دعوى الانكار التي اعترضت موضوع الدعوى الأصلية وفي هذه الدعوى الأصلية معاً » ومن حيث ان دعوى الانكار العارضة صالحة للفصل فيها بالحكم بصحة الورقتين المؤرختين في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ و ١٤ مارس سنة ١٩٢٧ بناء على ماثبت باقرار المدعى عليهم من أن بصمة الختم الموقع به عليهم ماهي بصمة ختم الست سكينه هانم خليل موريثة مورثهم المرحوم محمد بك خلوصي . « وحيث ان الدعوى الأصلية غير صالحة للفصل فيها ولا احتمال أن يسلك المدعى عليهم فيها مسلك الأدعاء بالتزوير بأوضاعه المعروفة في قانون المرافعات فيتعين الحكم بأعادة القضية لمحكمة الاستئناف لتحكم في موضوع الدعوى الأصلية من جديد .

( طعن سمادة على فهمي باشا وحضر عنه الأستاذ مرقس فهمي ضد محمود أفندي خلوصي وآخرين وحضر عنهم الأستاذ انوار قصيري بك رقم ٦٧ سنة ٣ ق )

وان الاموال المطلوبة على هذه الارض لسنة ١٩٣١ تسددت بالكامل . وهذه الاطيان وحدة مستقلة بذاتها . فلا يمكن اعتبار الحاصلات القائمة عليها ضامنة لاموال مطلوبة عن أرض أخرى . ( ج ) - دفع الطاعن بعدم قبول دعوى الاسترداد بالنسبة لما كينة الرى لانه - لعلمه بأن التنفيذ عليها يكون بنزع ما كيتها مع الارض المقامة عليها باعتبارها معا عقارا مع ملاحظة ان الارض غير موقوفة - قد تنازل عن الحجز المتوقع عليها محتفظا بحقه في التمسك بأنها مملوكة لمدينه والتنفيذ عابها مع الارض . بين الطاعن كل ذلك ولكن محكمه أول درجة ومحكمة الاستئناف من بعدها لم تشيرا بكلمة الى هذه الدفوع الجوهرية فالكان باطلان طبقا للمادة ١٠٣ من قانون المرافعات - ثانيا - أخطأت محكمة الموضوع في تطبيق القانون وتأويله في ثلاثة مواضع أيضا : ( ا ) قضى الحكم المطعون فيه بملكية الوقف للحاصلات المحجوز عليها بحجة انها تبقى كذلك أى مملوكة للوقف مادام الوقف مستحقا عليه دين للبنك ومتأخرا عليه أموال أميرية للحكومة بينما ان الغلة مملوكة للمستحق بمجرد قبول الناظر لها . ( ب ) قضى الحكم المطعون فيه بأن حق البنك العقاري قد تعاق بالحاصلات المحجوز عليها فأخطأ في تطبيق وتفسير القانون نمرة ٧ سنة ١٩٣٣ الذى جمد الاقساط ووزعها على ثلاثين سنة لا يستحق أولها الا في أول يناير سنة ١٩٣٤ . ( ج ) قضى الحكم المطعون فيه بملكية الوقف للتورين في حين انه لم يرد لها ذكر في حجة الوقف كما لم يرد بهذه الحجة ما يلزم الناظر بشراء مواشى تالحق بالوقف وهما قد اشتريا من غلة الوقف أى من مال المطعون ضده الثانى والمدين فهما ملك له

ومحل لوفاء الديون التى يطالب بها . « وحيث ان الفصل فى هذا الطعن يستدعى ابتداء بيان ماهو الوقف وهل له وجود خاص ومالية خاصة أى هل له شخصية مستقلة من قبيل ما يعرف عند علماء القانون بالشخصية المعنوية أم لا . « وحيث ان الوقف هو نظام ولدته قرائع علماء الفقه الاسلامى لضرورات اجتماعية وشرعية اقتضته وهو بحسب قولهم ينحصر في حبس العين حبسا مؤبدا مع التصديق بمنفعتها عاجلا أو آجلا على جهة بر لا تنقطع . فالملك الموقوف يبقى محبوسا أبدا عن امكان التصرف فيه . فلا يجوز بيعه ولا رهنه . وانما يجوز عند الضرورة استبدال غيره به على شرط أن يقوم البديل مقام الأصل فى انه محبوس أبدا عن أن يتصرف فيه . اما المنفعة فيصبح جعلها من وقت انشاء الوقف على جهة من جهات البر التى لا تنقطع واطهرها جهة الفقراء والمعوزين أو جعلها على اشخاص بأعيانهم وعلى طبقات ذريتهم من بعدهم حتى اذا ما انقضوا بعد حين قصير او طویل آلت المنفعة لجهة البر التى لا تنقطع . وسبب الوقف على ماهو ظاهر من تخلى صاحبه عن ملكه فورا وعن جعل منفعته فى الحال او المآل الى جهة البر وعلى ما صرح به الفقهاء ايضا هو التقرب الى الله تعالى ببذل المال فى سبيل الخير المأمور به ديانة . ذلك هو معنى الوقف وسببه . ومثل التصرف على هذا الشكل ما دام قد اجازة الفقهاء فقد تعين عليهم حتما ان يرسموا طريقة لحماية هذا الملك الابدى الذى لا يملكه احد من الخلق . كان من الضرورى ان يرسموا هذه الطريقة من جهة حتى يبقى ويدوم الى الأبد كالأصل الذى قررره له ومن جهة اخرى حتى تصل الثمرة لمستحقها من جهة بر لا تنقطع او من اشخاص



معينين ومن ذريتهم اذا كانت ايلولة المنفعة لجهة البر لا تأتي الا أخيرا . ان الفقهاء بينوا كيف تكون تلك الحماية فجعلوا الاعيان الموقوفة تحت اشراف الحاكم الشرعى - والحاكم الشرعى مستديم مادامت الحكومة نظامية - وجعلوا لهذا الحاكم ان يعين من يتولى فعلا حفظ العين الموقوفة واستغلالها وتوزيع ثمرتها على مستحقيها من اشخاص او جهات بر وجعلوا على هذا المتولى ان يكون هم الأول المحافظة على ابدية العين ولو استغرقت نفقات تلك المحافظة كل ديعها . ومما قرره في شأن الوقف انه اذا احتيج في المحافظة على اعيانه الى نفقة لا تفي ثمرته بها فأن لمتولى ان يستدين بأذن الحاكم الشرعى ما يفي بتلك النفقة ويكون هذا دينا لازما على الوقف نفسه يؤدي من غلته . كما صرحوا بأن الغلة اذا فاضت عن المصاريف المقررة امكن لجهة الوقف ان تشتري بهذا الفائض مستغلا يكون مملوكا لها وتستطيع بيعه عند الاقتضاء . فالوقف اذا كائن تخلفه ارادة الوقف ويبقى قائما على اصله ابدا يتعامل ويدين ويستدين وتكون له حقوق وعليه واجبات في الحدود التي قررها الفقهاء . وكل كائن يجمع هذه الخواص فهو شخص قانوني اعتباري بحسب اصطلاح علماء القانون . على ان الفقهاء انفسهم وجدوا ان العين الموقوفة مادامت في ذاتها متقومة قابلة للتملك وقد زال ملك الوقف عنها بمجرد الوقف فلا بد من ان يكون خروجها عن ملكه هو لتدخل في ملك مالك آخر والا كانت سائبة عرضة لدخولها في حوزة اى واضع يد عليها ثم في ملكيته وفي هذا نقض لذات الوقف والغرض الذي يرمى اليه . فهذه الضرورة الفقهية دفعتهم الى البحث عن كائن يكون هو المالك لذلك الملك الذي خرج عنه صاحبه ، فاختلفوا . فقال بعضهم ان

الملك يكون لله حكما . وقال البعض الآخر ان الملك يبقى على ملك الواقف او ورثته ، وأعرض عليه بأن هذا من جهة يناقض الفكرة الأساسية في الوقف وهي خروج الواقف عن ملكه ومن جهة اخرى لو بقي الملك له او لورثته من بعده لكان لكل منهم ما للمالك من حق التصرف وصح للواقف او لورثته عند الاقتضاء الأخذ بهذا الحق والتصرف في الاعيان الموقوفة وبهذا ينهدم الوقف والغرض منه ثم صار تصحيح هذا النظر بأن قيل ان الاعيان بعد الوقف تبقى على ملك الواقف حكما . ومهما يكن من صواب هذين النظيرين وعدم صوابهما فأن الواقع ان كلا من اصحاب النظيرين قد وجد نفسه مضطرا لايجاد شخصية يسند اليها الملك بعد وقفه وتكون هي مناط الحقوق والواجبات المقررة بشأن هذا الملك الموقوف فجهد حتى وصل الى ما وصل اليه . واذا كان في اجتهاده تجاوز حد فكرة الشخصية المعنوية بحسب اصطلاح اهل القانون فانه على كل حال قدر شخصية اسند اليها ملكية الوقف على الوجه الذي وصل اليه اجتهاده . ومادام الوقف قد اسند الفقهاء ملكيته لشخصية مقدرة ، ومادام هو بنظامه يجمع كل العناصر التي قرر لها علماء القانون الشخصية القانونية المعنوية خلص من ذلك ان له شخصية مستقلة سواء في مذهب الفقهاء او في غيره يلزم عن ذلك ان تكون ثمرة الوقف مملوكة لنفس جهة الوقف تستوفي منها ما يلزم للمحافظة عليه من اموال لجهة الحكومة وترميم في الاعيان واصلاح فيها مما فيه دوام لها ولمنفعتها وما فضل بعد ذلك هو الواجب توزيعه على اصحاب المنفعة من المستحقين اشخاصا بأعيانهم كانوا أو جهات بر . واذا كان ورد في اقوال الفقهاء ان غلة الوقف



امانة في يد الناظر على ذمة مستحقيها فمن الواجب ان يفهم هذا النص على ان المستحقين كثيرون منهم جهة الوقف نفسها وما يلزم لصيانتها من الدفقات ومن درء اغارة الحكومة عليها بسبب الاموال ، ثم يأتي بعدها المستحقون الآخرون من اشخاص او جهات بروهؤلاء اذا كانت الغلة في يد الناظر امانة على ذمتهم أيضا في الجملة الا ان هذه الامانة ليس لها من موضوع الالفائض من تلك الغلة عن الاستحقاقات الاولى ذات الاولوية المعبر عنها عادة بالبداءات فاذا لم يكن هناك فاضل بعد توفية تلك البداءات فالامانة بالنسبة لهم لاموضوع لها ، وهذا النظر لم يفت الفقهاء ان صرحوا به أيضا اذ قالوا ان المستحق لا شيء له الا فيما فاض من الغلة بعد مصاريف الوقف الضرورية .

« وحيث ان الواقع في المادة الحاصل فيها الطعن الحالى ان الطاعن وهو دائن لمستحق في الوقف قد عمد إلى المحصولات الزراعية الناتجة من أرض الوقف لحجز عليها في مخازن الوقف حجزا تنفيذيا على اعتبار أنها مملوكة ملكا خاصا لمدينة . وحجزه هذا واضح بطلانه لأن تمحض شيء من الغلة عينا أو نقدا وإيلولته للمستحق لا يأتي إلا من بعد تصفية تلك الغلة واخراج المطلوبات على أعيان الوقف منها ابتداء . وإذا كان الطاعن يدعى في طعنه هذا ان الغلة التي حجز عليها قد سلمتها جهة الوقف للمستحق وأصبحت من حقه فعلا وإن تنفيذه بالحجز عليها كان تنفيذا قانونيا وأنه دفع بذلك لدى محكمة الموضوع وطلب احالة القضية على التحقيق لاثبات استلام مدينة لتلك الغلة - إذا كان الطاعن يدلى في طعنه بهذا فالواضح ان ادعائه هذا وطلبه التحقيق على فرض صحة حصولها هما ادعاء وطلب غير جديين . والظاهر ان محكمة الموضوع تسكون اعتبارتهما كذلك مادامت هي قد وجدت ان الحجز كان في مخازن الوقف نفسها

مما ينقض بذاته كون المستحق استلم هذه المحصولات فعلا . ومن أجل هذا يكون طعن الطاعن من هذه الجهة غير سديد

« وحيث انه لا محل للاعتداد بشيء من باقى المطاعن التي وجهها الطاعن في نقده الحكم الصادر ضده لأنها كلها تخريج غير صحيح للقواعد المقررة في مادة الوقف ، وفي الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه فوق ما قدمناه الرد الكافي على تلك المطاعن .

(طن محمد اقدى ابراهيم البخشونجي وحضر عنه الأستاذ على أيوب ضد الست نعمات حسن عوف بصفتها وآخر وحضر عن الأولى الأستاذ رزق صليب رقم ١٣ سبة ٣ ق)

١٧٣

٢٦ ابريل سنة ١٩٣٤

حق الارتفاق . العناصر الواقعية المثبتة لوجوده . وجوب

بيانها في الحكم ( المادة ٣٠ من القانون المدني )

المبدأ القانوني

يجب أن تبين في الحكم العناصر الواقعية لثبوت حق الارتفاق المدعى اكتسابه بالتقادم من وضع ذى اليد بصفته مالكا ظاهرا مستمرا ، المدة الطويلة المكسبة للحق ، فاذا اكتفى الحكم في معرض هذا البيان بقوله « انه تبين من محضر انتقال المحكمة الى محل النزاع ومن تقرير الخبير وملحق تقريره ان هناك ساقية واقعة في الجزء الغربى من القطعة المبينة ، قائمة على بئر قديمة جدا ، وان لها مجرى توصل المياه منها لحديقة المدعى عليه منذ عهد بعيد ، مما يكسبه حق الارتفاق ويحول دون ازالة الساقية » ، فان هذه العبارة تعتبر قاصرة عن بيان العناصر الواقعية الواجب بيانها وهذا القصور يعجز محكمة النقض عن الأخذ بحققها في رقابة تطبيق القانون وذلك

يستوجب نقض الحكم  
المحكّم

« حيث ان مبنى الطعن ان الطاعنين قد دفعا دعوى فسخ البيع بأن الساقية المدعى دخولها في حدود المبيع هي خارجة عنه وانه لو سلم بدخولها فيه فلا حق لارض سلطان بك بهنسى للرى منها وانه اذا استبعد الجزء الحاوى للساقية فالارض الفضاء الواقعة بالجهة الشرقية للمبيع تسمح للمشتري بأخذ ما ينقصه منها - وان محكمة بنى سويف قد بليت حكمها على أن الساقية داخلة في المبيع وان لارض سلطان بك بهنسى حق ارتفاق الرى من هذه الساقية وان هذا الحق يبطل انتفاع المشتري بالمبيع وانه لا سبيل للمشتري بعد استبعاد الساقية الى استكمال باقى الصفقة من الارض الفضاء الكائنة بالجهة الشرقية لان كريمات جعفر بك عبد الرحمن يدعين ملكيتها - ويقول الطاعنان ان محكمة الاستئناف بتأييدها الحكم المستأنف واخذها بأسبابه قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه للأسباب الآتية : - أولا - لأن الساقية خارجة عن القدر المبيع وان مقاله الحكم المطعون فيه من أن ما يتبقى من الارض الواقعة بالجهة الشرقية لا يكتفى لان يستكمل منه المشتري ما نقص من المبيع عند استبعاد أرض الساقية لوجود نزاع عليه من كريمات جعفر بك هو قول اثبتت المستندات المقدمة فى الدعوى عدم صحته . ثانيا - لأنه اذا صح وكانت الساقية داخلة فى المبيع وكان لسلطان بك بهنسى حق ارتفاق ظاهر عاينها فان المشتري قد أقر بعقد البيع انه قد عاين المبيع وعلم به العلم النافى للجهالة ثم سكّت من تاريخ البيع الواقع فى ٢ مايو سنة ١٩٢٦ الى ان رفع الدعوى وفى هذا ما يسقط حقه فى فسخ البيع . - ثالثا - لانه ليس لارض سلطان بك بهنسى

مع ذلك حق ارتفاق بالرى وكل ما جاء بحكم محكمة أول درجة الذى أيده الحكم المطعون فيه هو أنه « تبين من محضر انتقال المحكمة الى محل النزاع ومن تقرير الخبير وملحق تقريره ان هناك ساقية واقعة فى الجزء الغربى من القطعة المبيعة قائمة على بئر قديمة جدا وان لها مجرى توصل المياه منها لحديقة المدعى عليه الثالث منذ عهد بعيد مما يكسبه حق الارتفاق ويحول دون ازالة الساقية » هذا . ومن حيث أن دخول الساقية فى المبيع وعدم دخولها فيه وكفاية الارض الشرقية لاستكمال المشتري ما ينقصه لو استبعدت أرض الساقية من المبيع وعدم كفاية هذه الارض لذلك وكون ملكيتها متنازعا فيها كل ذلك من المسائل الموضوعية التى لأرقابة لمحكمة النقض على حكم قاضى الموضوع فيها .

« ومن حيث انه بالرجوع للحكم المستأنف الذى أيده الحكم المطعون فيه أخذنا بأسبابه لم ترفيه هذه المحكمة خاصة باكتساب حق الارتفاق الاقوله : « وحيث أنه تبين من محضر انتقال المحكمة الى محل النزاع ومن تقرير الخبير وملحق تقريره أن هناك ساقية واقعة فى الجزء الغربى من القطعة المبيعة قائمة على بئر قديمة جدا وان لها مجرى توصل المياه منها لحديقة المدعى عليه الثالث منذ عهد بعيد مما يكسبه حق الارتفاق ويحول دون ازالة الساقية » . وهذه العبارة قاصرة عن بيان العناصر الواقعية لثبوت حق الارتفاق المدعى به من وضع ذى اليد بصفته مالكا ظاهرا مستمرا المدة الطويلة المكسبة للحق . وهذا القصور يعجز المحكمة عن أخذها بحجة فى رقابة تطبيق القانون ولهذا يتعين نقض الحكم المطعون فيه . ( طعن على افندى وصفى وآخر وحضر عنهما الاستاذ محمد حسن ضد عبداقة مرزيان افندى وآخرين رقم ٧٥ سنة ٣ ق )



١٧٤

٢٦ ابريل سنة ١٩٣٤

تسبب الاحكام دفع قضي ضمناً برفضه، وجوب تسبب الحكم .

المبدأ القانوني

إذا خلا الحكم من بيان الأسباب التي بني عليها القضاء الضمني برفض دفع أبداه أحد الخصوم فأعجز هذا النقص محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ، كان الحكم باطلا وتعين نقضه

وعلى ذلك فإذا دفع يطلان عقد بيع لكونه مزورا على البائع أو لكونه على الأقل صادرا في مرض موته ، وقضت محكمة أول درجة الاولى باحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ونفي صدور العقد في مرض الموت، واستأنف هذا الحكم التمهيدى فقضت محكمة الدرجة الثانية بالغائه ، وتصدت لموضوع الدعوى فخسرت فيه بصحة العقد ، على أساس انه حتى لو كان قد صدر في مرض الموت وكان بضمنه محاباة فلا تزيد المحاباة على ثلث مال البائع فان هذه المحكمة اذا افترضت البيع جديا واعتبرت الثمن مدفوعا فلم تبين الأسباب التي دعته الى رفض ما ادعاه الطاعن في العقد من عدم دفع الثمن يكون حكمها باطلا لنقص أسبابه

المحكمة

« حيث ان الطعن يتحصل فيما يلي :

أولا - إن محكمة الاستئناف لم يمكن لها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه مادامت هي قد اضطرت لامكان الفصل في هذا الموضوع إلى تحقيق نقطة لم يسبق إثارتها أمام محكمة أول

درجة وشرط امكان التصدي أن لا تجرى المحكمة الاستئنافية أى تحقيق بل تفصل في الدعوى على مقتضى ما بها من المرافعات والأوراق السابقة وغير صحيح ما ذكر في الحكم المطعون فيه من أن نظر المحكمة للموضوع قد كان باتفاق الخصوم .

ثانيا - ان المحكمة اذ تصدت لنظر الموضوع قد خالفت القانون لأنها توهمت انه من المسلم به أن عقد البيع قد دفع فيه فعلا الثمن الوارد به ولذلك سارت على المبدأ الشرعى القاضى بأن يبيع المريض مرض الموت إذا وقعت فيه محاباة للمشتري فهذه المحاباة ان زادت عن ثلث مال البائع وجب على المشتري دفع هذا الزائد تكملة للاثمين اللذين هما من حقوق الورثة - توهمت ذلك وسارت على هذا الأساس مع ان الواقع ان الطاعنين كان دفاعهم لدى محكمة أول درجة قائما على ان عقد البيع ان لم يكن مزورا فهو حاصل في مرض الموت وهو هبة ابتداء ووصية انتهاء وانه لم يدفع فيه ثمن ما وانه عقد باطل . وهذا الدفاع قد رددته الطاعنون في مذكرتهم الأولى لدى المحكمة الاستئنافية وكان المنتظر أن تؤيد تلك المحكمة الحكم الابتدائي بالاحالة على التحقيق لاثبات ان التصرف كان في مرض موت البائع لكن المحكمة - إذ رأت ان البيع في مرض الموت لا يكون باطلا إلا إذا كان لوارث أما إذا كان لغير وارث فانه لا يبطل إلا فيما زاد عن الثالث - قد ونجذت انه من العبث احالة القضية على التحقيق لوصح ان التصرف حاصل فيما لا يتجاوز ثلث مال البائع ولذلك تصدت للموضوع ولكن على افتراض صحة تصديها هذا فانها قد فصلت في الموضوع على أساس ان هناك دفعا فعليا للثمن وان البطلان لا يكون إلا فيما يكون من المحاباة في الثمن زائدا عن ثلث مال البائع . ولقد فلت المحكمة في هذا ان الطاعنين منكرون ان



هناك ثمة دفع فكلن الواجب على محكمة الاستئناف ان تحقق هذه النقطة وتتأكد مما اذا كان الثمن الوارد في العقد دفع أم لا واذا كان حكمها تغير وبني على أساس آخر .

« وحيث ان الواقع في هذه الدعوى بحسب ما لوحظ من الحكم المطعون فيه ومن الأوراق والمستندات المقدمة من الخصم إن الطاعنين إذ احتج عليهم المطعون ضده لدى محكمة أول درجة بعقد البيع الصادر له من مورثهم - قد دفعوا هذا الاحتجاج بدعواهم ان العقد مزور وانه على كل حال حاصل في مرض موت مورثهم فهو عقد باطل لا قيمة له - ولما أحالت محكمة أول درجة الدعوى على التحقيق لاثبات ان التصرف بذلك العقد حاصل في مرض موت البائع واستأنف المطعون ضده هذا الحكم التمهيدى قد استمر الطاعنون على دفاعهم الذى أبدوه لدى محكمة أول درجة من ان العقد مزور وانه على الأقل حاصل في مرض الموت ولذلك طلبوا تأييد الحكم المستأنف وهذا الدفاع الذى يقولون فيه ان العقد مزور او انه حاصل في مرض الموت ولا قيمة له واضح منه انهم ينكرون انكارا تاما ان هناك دفع ثمن على افتراض ان العقد غير مزور وانه حاصل في مرض الموت فقط - ولكن يفهم من حكم محكمة الاستئناف المطعون فيه انها وجدت ان المشتري وهو المستأنف ليس وارثا للبائع وانه في هذه الصورة لا محل لتحقيق صدور العقد في مرض الموت الا اذا كان ثمة محاباة في الثمن تزيد على ثلث مال البائع . ومن اجل هذا طلبت المحكمة من الخصوم ان يبينوا لها مقدار قيمة مالية البائع وقت البيع وقيمة المقدار المبيع بالعقد المطعون فيه حتى تستطيع تطبيق ما تراهم هو القاعدة القانونية فانصبا لا رادة المحكمة قدر الطرفان مالية البائع وقيمة

المبيع وقد قدم الطاعنون للمحكمة الاستئنافية مذكرة بهذا التقدير خلصوا منها الى القول بما يأتى « ان البائع قد تجاوز في التصرف الحد المسموح به » « شرعا فهو باطل فيما تجاوز هذا الحد وبناء على » « ذلك يكون الحكم الابتدائى في محله ، ولذلك » « يطلبون تأييدهم مع رفض الاستئناف » وهذا الذى ذكروه لا يفهم منه أكثر من انهم يعتبرون هذا التصرف الحاصل في مرض الموت هو تصرف بطريق التبرع الذى لم يدفع فيه ثمن وانه من قبيل الوصية فلا ينفذ الا من ثلث مال البائع . ولكن محكمة الاستئناف ألغت الحكم التمهيدى المستأنف وفى آن واحد تصدت للموضوع فحكمت برفض دعوى الطاعنين على أساس ذلك التوجيه الذى اتجهت اليه وهو تصحيح عقد البيع واعتباره عقد بيع حقيقى فيه الثمن مدفوع فعلا وان المساس به غير ممكن الا اذا كان هناك محاباة في الثمن زائدة على ثلث مالية البائع وقت البيع .

« وحيث ان محكمة الاستئناف قد ألغت نظرها حقيقة عند اصحاب هذا الحكم فإن أقل ما ادعاه الطاعنون احتجاجا على العقد الذى تمسك به المطعون ضده انه صادر في مرض موت مورثهم وانه من قبيل الوصية أى انه عقد تبرع لم يدفع فيه ثمن ولا يمكن ان ينفذ الا من ثلث مالية البائع فمع انه كان مدفوعا امامها بهذا السكنا فصلت في الدعوى على اعتبار ان البيع الذى حصل في مرض الموت الذى افترضته هو بيع جدى فيه الثمن مدفوع وان كل ما فى المسألة هو ان بهذا الثمن محاباة تقل عن ثلث مال البائع . فصلت فيها على هذا الاعتبار بدون ان تبين الاسباب التى دعمتها لرفض ما ادعاه الطاعنون من عدم دفع الثمن ولا الاسباب التى اقنعتها بدفع هذا الثمن .

« وحيث انه مما لا جدال فيه ان الحكم

يختلف باختلاف الاساسين دفع الثمن فعلا وعدم دفعه - اذ عدم الدفع يجعل التصرف هبة مستورة وحصول الهبة في مرض الموت يجعلها وصية لا تنفذ الا من الثلث ويترتب عليه ان لا يأخذ المشتري من الصفقة عينا الا ما يوازي ثلث مال البائع ويكون العقد باطلا في الباقي - اما اذا كان الثمن دفع فعلا فله حكم آخر .

« وحيث انه يبين من ذلك ان الحكم اذ اعتبر الثمن مدفوعا ورفض ما ادعاه الطاعنون من عدم دفعه قد قصر في بيان اسباب هذا القضاء واعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون فيكون حكمها باطلا ويتعين نقضه واعادة القضية لمحكمة الاستئناف لنظرها من جديد

(طنن الشيخ عبد المجيد خير الله خليفه وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمود نهى جنديه ضد الشيخ محمد عبد المجيد خير الله وحضر عنه الاستاذ سبابا حبشى رقم ٧٧ سنة ٣ ق )

١٧٥

١٠ مايو سنة ١٩٣٤

تسبب الاحكام . حكم ابتدائي برفض دعوى تزوير ورقة .  
حكم الاستئناف بالتزوير . قصر محكمة الاستئناف بحثها على مادية الامضاء المدعى بتزويرها وكونها ماديا هي لمن نسبت إليه أم لا مع اطراح القرائن التي احتج بها الخصمان في الدعوى . لا عيب . ( المادة ١٠٣ مرافعات )

المبدأ القانوني .

إذا حكمت المحكمة الابتدائية برفض دعوى تزوير ورقة وبصححة هذه الورقة ثم جاءت محكمة الاستئناف فأطاحت كل القرائن التي احتج بها الخصمان في الدعوى وقصرت بحثها على النقطة الجوهرية فيها وهي مادية الامضاء المدعى بتزويرها وكونها ماديا هي لمن نسبت إليه أم لا ثم قررت صراحة في حكمها أنه ثبت لها من معاينة هذه الامضاء والامضاءات

الأخرى المقدمة للبضاهة ومن الاسباب التي وردت بتقرير اثنين من الخبراء أن الامضاء المطعون فيها مزورة وأنها لا تعتمد على تقرير الخبير الثالث الذي قرر صحتها فلا يصح الطعن في هذا الحكم بمقولة إنه بنى على أسباب غامضة بجملة لا تحقق غرض القانون من إيجاب تسبب الاحكام تسببيا مقنعا بل المحكمة تعتبر أنها قد أقامت حكمها على أسباب كافية ترد الحكم المستأنف ردا تاما

المحكمة

« من حيث ان مبنى الطعن ان محكمة استئناف مصر لم تبين حكمها الذي ألفت به الحكم المستأنف وقضت برد وبطلان الايصال المؤرخ في ٢١ مايو سنة ١٩١٨ الا على اسباب غامضة مبهمه بجملة لا تحقق غرض القانون من تسبب الاحكام تسببيا مقنعا ولم ترد على الاسباب التي بنت محكمة أول درجه حكمها عليها ولم تقابل أسباب حكمها بشئ من دفاع الطاعن المثبت لصحة الورقة وان هذا التسبب يعيب الحكم ويوجب بطلانه .

« ومن حيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى ان محكمة الاستئناف قد اطاحت كل القرائن التي احتج بها الخصمان في الدعوى وقصرت بحثها على النقطة الجوهرية فيها وهي مادية الامضاء المدعى بتزويرها وكونها ماديا هي لمن نسبت إليه أم لا . ولا غبار على ترتيب المحكمة الفصل في الدعوى على تحقيق هذه النقطة الجوهرية .

« ومن حيث ان الظاهر من الحكم المذكور ان محكمة الاستئناف لم تطمئن الى عمل اهل الخبرة لدى محكمة أول درجه فعينت ثلاثة خبراء ثم اطلعت بنفسها على الامضاء المقول بتزويره ( ١ - ٣ )



والامضاءات الأخرى المقدمة للمضاهاة وقررت صراحة في حكمها انه ثبت لها من معاينتها هي لهذه الامضاءات ومن الاسباب التي وردت بتقرير اثنين من الخبراء ان الامضاء المطعون فيها مزورة وانها لا تعتمد على تقرير الخبير الثالث الذي قال بصحتها .

« ومن حيث ان محكمة الاستئناف إذا اعتمدت

على معاينتها الشخصية وعلى الاسباب الواردة في تقرير اثنين من الخبراء قد اقامت حكمها على اسباب كافية ترد الحكم المستأنف ردا تاما .  
« ومن حيث انه لذلك يتعين رفض الطعن .  
( طعن جرجس خليل وحضر عنه الاستاذان مرقس فهمي وسابا حبشي ضد مكرم الله واصف وحضر عنه الاستاذ نصيف زكي رقم ٨٠ سنة ٣٠ ق )

## قضاء محكمة النقض في لامر الجنائية

١٧٦

٢ ابريل سنة ١٩٣٤

عاهة مستديمة . حدوثها من إحدى الاصابات . عدم كشف الحكم عن المحدث لهذه الاصابة . اعتبار المتهمين بالضرب جميعا مسؤولين عن العاهة لا يصح ( المادة ٢٠٤ ع )

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت من الكشف الطبي أن العاهة المستديمة نشأت عن إحدى الاصابات التي وجدت بالمجنى عليه وكان لا يوجد بالوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على المحدث لهذه الاصابة التي نشأت عنها العاهة فاسناد العاهة الى المتهمين جميعا لا يصح لأنه يجب في جرائم المشاجرات ما خلا حالة التجمهر المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ وحالة سبق الاصرار - مراعاة أن تكون مسئولية كل ضارب من الوجهة الجنائية مقصورة على فعله الشخصي بحيث لا يحمل وزر غيره من باقي الضاربين . وعدم تحرى الحكم مسئولية كل ضارب في إحداث العاهة المستديمة يعيبه ويوجب نقضه .

المحكمة

« حيث ان محصل الوجه الأول هو ان محكمة

الموضوع اسندت جريمة العاهة المستديمة الى الطاعنين معا ولكن الاصابة التي نتجت عنها هذه العاهة لم تلصق لواحد منهما بطريق اليقين مع انه في حالة اشتراك عدة أشخاص في مشاجرة كان كل واحد منهم مسئولا عن فعله الصادر منه ولم يستثن القتلون من ذلك سوى حالة التجمهر المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات « وحيث ان الذي أثبتته الحكم المطعون فيه نقلا عن الكشف الطبي هو أن المجنى عليه وجدت به أكثر من اصابة وانه قد تخلفت عنده عاهة مستديمة هي فقد جز . من عظام القبوة من شأنه أن يجعله أقل احتمالا للعمل والمؤثرات الخارجية ويعرضه للالتهابات الحمية والسحائية وغير ذلك وبناء على هذا وعلى ما قرره الشهود من ان الضرب حصل من الطاعنين اعتبرت محكمة الموضوع الطاعنين معا محدثين للعاهة المستديمة بالمجنى عليه وطبقت عليهما المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات .

« وحيث ان الثابت من الكشف الطبي ان العاهة المستديمة نشأت من إحدى الاصابات التي وجدت بالمجنى عليه ولا يوجد بالوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على المحدث لهذه الاصابة التي نتجت عنها تلك العاهة فاسناد العاهة الى الطاعنين



معا اسناد لادليل عليه في الحكم مع ان الواجب مراعاته في جرائم المشاجرات فيما خلا حالة التجمهر المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات وحالة سبق الاصرار ان تكون مسئولية كل ضارب من الوجهة الجنائية مقصورة على فعله الشخصي بحيث لا يحمل وزر غيره من باقي الضاربين

« وحيث ان عدم تحري الحكم المطعون فيه مسئولية كل من الطاعنين في احداث العاهة المستديمة يعيبه ويوجب نقضه دون حاجة للكلام على باقي الواجهة

( طعن بشير عبد الرحيم محمود وآخرين ضد النيابة رقم ٩٠٣ سنة ٤٢٠٤ رئاسة وعضوية حضرات اصحاب السعادة والمزة عبد الرحمن ابراهيم سيد احمد باشا وكيل المحكمة ومصطفى محمد بك وزكي برزي بك واحد امين بك وعبد الفتاح السيد بك مستشارين وحضرة الاستاذ محمد جلال صادق رئيس نيابة الاستئناف )

١٧٧

٢ ابريل سنة ١٩٣٤

ضرب أو جرح . ذكر المرض أو العجز . وجوب يان أن

مد ، تزيد على العشرين يوما عند تطبيق المادة ٢٠٥ ع .

عدم وجوبه عند تطبيق المادة ٢٠٦ ( المادتان ٢٠٥

و ٢٠٦ ع )

المبدأ القانوني

عجز المصاب أو مرضه مدة تزيد على العشرين يوماً شرط لازم لتطبيق المادة ٢٠٥ ع ، فبيان ذلك في الحكم واجب . ولا يكفي أن يستند الحكم في إثبات العجز أو المرض إلى أن علاج المصاب استغرق مدة تزيد على العشرين يوماً فإن هذا لا يقطع في عجز المصاب عن أداء أعماله مدة العلاج . ولكن إذا كان الحكم مع هذا الإبهام قد أوقع على المحكوم عليه عقوبة بما يدخل في نطاق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات فلا يبقى

لهذا المحكوم عليه وجه للطعن على الحكم لابهامه في هذا الصدد .

المحكمة

« من حيث ان مبنى الوجه الاول من وجهي الطعن ان الحكم المطعون فيه صدر على أساس الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات باعتبار ان جريمة الضرب المنسوبة للطاعن وقعت عن اصرار سابق مع ان وصف التهمة المقدم من النيابة خلا من ذكر هذا الظرف المشدد وقد اضافته المحكمة دون لفت نظر الدفاع الى هذا التعديل ومن غير ان يكون لها حق فيه لان الاستئناف قدم من المتهم وحده

« ومن حيث انه بالرجوع الى محاضر جلسات محكمة أول درجة يبين ان النيابة العامة طلبت في جلسة ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٢ إضافة عبارة سبق الاصرار الى وصف التهمة وقد صدر الحكم غيابيا في الجلسة المذكورة بحبس كل من الطاعنين شهرا مع الشغل على أساس ان الضرب الذي وقع منهما كان سبق الاصرار فعارض فيه الطاعنان فتعدل في ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٣ الى حبس كل منهما خمسة عشر يوما وجاء في اسباب الحكم الصادر في المعارضة ان الحكم الغيابي في محله من حيث كفاية الأدلة والوقائع سواء منها ما يتعلق بوقائع الاعتداء أو ركن التربص او مدة علاج المجنى عايتها الاولى وقد تأيد هذا الحكم استئنافا وجاء في اسباب الحكم المطعون فيه ان الحكم المستأنف في محله لما بنى عليه من اسباب بالنسبة للمتهمين الاول والثالث (الطاعنين) مع تطبيق المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ فقرة ثانية من قانون العقوبات لما اثبتت المحكمة المستأنف من توفر نية سبق الاصرار لدى المتهمين المذكورين ولما تبينته المحكمة من ان اصابة جليله محمد قد استلزم

١٧٨

٢ أبريل سنة ١٩٣٤

اختلاس أشياء محجوزة . وجوب توفر سوء النية . الامتناع  
عن تقديم الشيء المحجوز للمحضر يوم البيع بدون إبداء  
عذر . كفايته في إفادة سوء النية . ( المادة ٢٩٧ ع )

## المبدأ القانوني

لا يشترط لصحة الحكم أن يذكر فيه صراحة  
سوء نية محتلس الأشياء المحجوز عليها بل يكفي  
أن يكون في عبارته ما يدل على هذا المعنى فإذا  
اقتصر الحكم في هذا الصدد على قوله « إن المتهم  
امتنع عن تقديم الشيء المحجوز عليه للمحضر  
يوم البيع دون إبداء أى عذر » فهذا كاف في  
إثبات توفر القصد الجنائي . لأن الامتناع على  
هذه الصورة يحمل في ثناياه سوء النية ويدل على  
رغبة المحجوز عليه في عرقلة التنفيذ والحيلولة  
بين الحاجز والحصول على حقه .

## المحكمة

« بما أن مبنى الطعن وجهان — الأول — أن  
الحكم المطعون فيه لم يبين سوء نية الطاعن بل  
اقتصر على القول بأنه على فرض أن التبين كان  
موجودا حقيقة بعد يوم البيع وأن المتهم لم يبدده  
ماديا فإن امتناعه عن تقديمه للمحضر عند طابعه في  
يوم البيع كاف لاعتباره مبددا مع أنه ليس في  
القضية ما يدل على سوء نية الطاعن مطلقا — والثاني —  
أن الطاعن قدم اقرارين صادرين من المجنى عليه  
يفيدان عدم التبديد وكان واجبا على المحكمة  
استدعاء المجنى عليه لمناقشته في الاقرارين لتعرف  
ماهو الداعي لتحريرها وهل هناك سوء نية أم لا  
وهذا القصور موجب لنقض الحكم .

« وبما أنه بمراجعة الحكم الاستثنائي المطعون فيه  
تبين أنه جاء به « وحيث أن الثابت من أوراق »

علاجها مدة تزيد عن العشرين يوما قعدت في  
خلالها عن أداء أعمالها الشخصية ويظهر مما تقدم  
أن الحكم المطعون فيه لم يصف على وصف التهمة  
ظرفا جديدا كما يدعى الطاعنان وأنه بتطبيقه الفقرة  
الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات لم يفعل  
سوى تطبيق القانون تطبيقا سليما على الواقعة  
الناجمة في جميع ادوار المحاكمة والتي كانت موضوع  
دفاع الطاعن وليس في ذلك أى اخلال بحقوقه .  
« ومن حيث أن مبنى الوجه الثاني أن المحكمة  
الاستثنائية طبقت المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات  
التي لم تتوفر في هذه الدعوى شرط من شروطها  
الأساسية وهو عجز المصاب او مرضه مدة تزيد  
على العشرين يوما ولا يكفي ما ورد في اسباب  
الحكم المطعون فيه من أن العلاج امتد الى مثل  
هذه المدة لأن العجز او المرض شرط لا مفر منه .  
« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اثبت  
أن اصابة المجنى عاها جلية محمد قد استلزم علاجها  
مدة تزيد عن العشرين يوما قعدت في خلالها عن  
أداء أعمالها الشخصية ولكنه استند في ذلك على  
أن علاجها استغرق تلك المدة الأمر الذي لا  
يقطع حقيقة في فعود المجنى عاها عن أداء أعمالها  
الشخصية مدة العلاج ولكن هذا الابهام في  
البيان لم يترتب عليه أى ضرر للطاعن لأنه على  
افتراض أن المجنى عاها لم تعجز عن أعمالها الشخصية  
يكون من المتعين تطبيق الفقرة الثانية من المادة  
٢٠٦ من قانون العقوبات وهي تتسع للعقوبة  
المحكوم بها فلا مصلحة اذن للطاعن في التمسك  
بهذا الوجه .

( طعن ثابت افدى احمد وآخر ضد النيابة رقم ٥٨١ سنة ٤ ق  
بالهيئة السابقة )

«التحقيق ومن محضر التبديد ومن أقوال المتهم»  
 « ( الطاعن ) نفسه رغم الاقرارين ( الصادرين من »  
 « المجنى عليه والمسطرين في الأسباب الأولى »  
 « للحكم ) أن المتهم ( الطاعن ) لم يقدم التبن »  
 « المحجوز عليه للمحضر في يوم ٢٧ / ٩ »  
 « ١٩٣٢ المحدد للبيع بنفس محل الحجز دون »  
 « أن يبدى سبباً قانونياً لامتناعه هذا — وحيث »  
 « أنه على فرض أن التبن كان موجوداً حقيقة بعد »  
 « يوم البيع وأن المتهم لم يبدده مادياً فإن امتناعه »  
 « عن تقديمه للمحضر عند طلبه في يوم البيع »  
 « كاف لا يعتبره مبدداً » .

« وبما أن هذه الأسباب وإن لم يذكر فيها صراحة  
 أن الطاعن كان سىء النية في امتناعه عن تقديم التبن  
 للمحضر يوم البيع إلا أنها تفيد ضمناً سوء النية  
 لأن الامتناع عن تقديم التبن المحجوز عليه للمحضر  
 يوم البيع دون ابداء أى عذر يحمل في ثناياه سوء  
 النية ويدل على رغبة المحجوز عليه في عرقلة التنفيذ  
 والحيولة بين الحاجز والحصول على حقه .

« وبما أن القانون لا يقضى بذكر سوء نية المتهم  
 صراحة في الحكم وإنما يقضى بأن ثبت في الحكم  
 بالادانة توفر سوء نية مختاس الأشياء المحجوز  
 عليها وقد اثبت الحكم المطعون فيه أن الحارس كان  
 سىء النية لعدم تقديمه الأشياء المحجوز عاها  
 للمحضر يوم البيع بلا سبب قانوني لامتناعه وهذا  
 كاف وعليه يكون الوجه الأول غير مقبول .

« وبما أن الوجه الثاني واجب الرفض أيضاً — أولاً —  
 لأن المحكمة ليست مكلفة قانوناً باستدعاء المجنى  
 عليه الصادر منه الاقراران لتعرف قصده منهما  
 وسؤاله عن سوء نية الطاعن مادامت قد أثبتت  
 في حكمها الاطلاع عليهما وسطرتهما فعلاً في صدر  
 أسبابها ولم تجدد فيهما غموضاً يستدعى التفسير من  
 محررهما — ثانياً — لأن المحكمة اعتبرت

الاقرارين على فرض مطابقتها للواقع لا يمنعان من  
 وقوع التبديد من الطاعن ولا يدلان على حسن  
 نيته لأنه امتنع عن تقديم التبن المحجوز عليه  
 للمحضر يوم البيع بلا عذر وهذا كاف لتحقيق  
 جريمة التبديد بأركانها .

( طعن محمد أمين سليم ضد النيابة رقم ٨٩٥ سنة ٤ ق بالمهنة  
 السابقة )

١٧٩

١٦ ابريل سنة ١٩٣٤

١ - قتل عمد - إثبات نية القتل - سلطة قاضي الموضوع في  
 تحري ذلك .

٢ - قتل عمد - احداث جروح بالمجنى عليه بقصد قتله - انقائه

بالعلاج - الجريمة شروع في قتل - ( المادة ٤٥ ع )

٣ - احراق - متى توافر أركان هذه الجريمة ؟ رش بنزين على

مفروشات منزل واشعال النار - اطلاق الحريق بواسطة

الجيران - اعتبار الجريمة تامة - ( المادة ٢١٧ ع )

المبادئ القانونية

١ - القول بتوفر نية القتل في جريمة الشروع

في قتل عمد هو مسألة موضوعية تتحررها المحكمة

الموضوع من أدلة الدعوى وظروفها . ويمكن

لإثبات نية القتل أن تقول المحكمة في حكمها

« أن نية القتل العمد واضحة بجلاء لدى المتهم »

« من استعماله آلة قاتلة وهي شاطئ حاد قاطعه »

« وضربه به المجنى عليهما في الرأس ومواضع »

« أخرى من جسميهما بقصد قتلها فأصابهما »

« بتلك الاصابات الموصوفة آنفاً ( في الحكم ) »

« وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل »

« لارادته فيه وهو إسعاف المجنى عليهما »

« بالعلاج الخ »

٢ - إذا تحقق لمحكمة الموضوع ان المبادرة

بعلاج المجنى عليه مما أصابه من جروح قصد

بها الجاني قتله قد أنقذته من مخالب الموت



فتلك نتيجة خارجة عن إرادة الجاني مخيبة  
أمله فيما أراد اقترافه . ولا ريب في أن ما ارتكبه  
يكون شروعا في قتل .

٣ - يكفي لتوافر أركان جريمة الاحراق  
المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون  
العقوبات أن يكون الجاني قد وضع النار  
عمدا في محل مسكون أو معد للسكنى بصرف  
النظر عن مقدار مائاتهم النار من المكان  
الذي علقت به أو من محتوياته وبصرف النظر  
عن علم أصحاب المكان أو عدم علمهم بخطور  
الحريق الذي أشعل عمدا بمحلهم فإن هذا  
كله من الملابسات المحيطة بالفعل المقترف  
ولا تأثير له في توافر أركان جريمة الحريق وفق  
ما نص عليه القانون فاذا رش شخص بنزينا على  
مفروشات منزل وأشعل فيها النار فأطفالها  
الجيران الذين بادروا بالحضور على الاستغاثة  
فهو إذن قد وضع النار عمدا في مكان مسكون  
ويكون تطبيق المادة ٢١٧ ع على فعلته سليما لا  
عيب فيه

المحكم

### عن اليوم الأول

« حيث أن مبنى الوجه الأول هو عدم  
توفر نية القتل لدى الطاعن وفي بيان ذلك يقول  
الطاعن أن كون الآلة التي استعملت في اقتراف  
الجريمة من آلات القتل ليس وحده دليلا على توفر  
هذه النية كما أن الجروح التي أصيبت بها المجنى  
عليهما لم تكن مميتة فلا محل إذن لأن يكون  
الاسعاف بالعلاج قد حال - كما جاء بالحكم - دون  
اتمام الطاعن غرضه وهو قتل المجنى عليهما لو أنه كان  
يريد فعلا قتلهم وعلى كل حال فهذا الاسعاف قد

جاء تاليا لحادثة فشء الجروح بسببه أو عدم شفاؤها  
لا علاقة له مطلقا بإرادة أحداث الموت .

« وحيث أن التحقق في جريمة الشروع في  
القتل العمد من توفر نية القتل هو مسألة موضوعية  
تتحررها محكمة الموضوع من أدلة الدعوى وظروفها  
وهو ما فعلته محكمة الجنايات في حكمها المطعون فيه  
اذ قالت « أن نية القتل العمد واضحة بجلاء لدى المتهم  
من استعماله آلة قاتلة وهي شاطئ رحاد قاطع وضربه  
به المجنى عليهما في الرأس ومواضع أخرى من  
جسميهما بقصد قتلهم فإصابتهما بتلك الإصابات  
الموصوفة آنفا ( في الحكم ) وقد خاب أثر الجريمة  
لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو اسعاف المجنى  
عليهما بالعلاج واذن فلا تلتفت المحكمة لما ذهب  
إليه الدفاع بالجلسة من أن الحادثة جنحة ضرب  
فقط » وفي هذا الذي ذكرته المحكمة في حكمها  
خاصا بالآلة المستعملة في الاعتداء ومواضعه من  
جسم المجنى عليهما ما يكفي للتدليل على ما كانت  
منه عقيدتها في توفر ركن القصد الجنائي في الجريمة  
المسندة إلى الطاعن .

أما عن باقي ما جاء بوجه الطعن فإن محكمة  
الموضوع لم تتخذ الاسعاف بالعلاج دليلا على  
نية القتل كما ظن الطاعن خطأ بل هي ذات علمها  
بصرف النظر عنه كما تقدم ومما هو جدير بالملاحظة  
أنه إذا تحقق لمحكمة الموضوع أن المبادرة بعلاج  
المجنى عاياه مما أصابه من جروح قصد بها قتله قد  
انقضت من مخالب الموت فتلك نتيجة خارجة  
عن إرادة الجاني مخيبة أمله فيما أراد اقترافه ولا  
ريب إذن في أن ما ارتكبه يكون شروعا في قتل  
فالحكم المطعون فيه باعتباره الاسعاف سببا مخيبا  
أثر الجريمة خارجا عن إرادة الطاعن لم يخالف القانون  
في شيء ما . أما ما جاء بالحكم خاصا بالإصابات  
ذاتها وبما كان للأسعاف بالعلاج عليها من تأثير

ناجح فتعلق كله بوقائع الدعوى تقدره محكمة الموضوع حق قدره وتستخلص منه ما تراه بلا سلطان لمحكمة النقض عليها في شيء من ذلك .

### عن الوجه الثاني

« وحيث ان مبنى هذا الوجه هو ان وقائع الدعوى لا تؤدي الى تطبيق المادة ٢١٧ من قانون العقوبات بل الى اعتبار ما حصل جنحة اتلاف لان اشغال النار كان على مرأى ممن في المحل المسكون وكان الحريق في حد ذاته قليل الخطر ميسور التدارك » وحيث انه يكفي لتوافر اركان جريمة الاحراق المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون العقوبات ان يكون الجاني قد وضع النار عمدا في محل مسكون او معد للسكنى بصرف النظر عن مقدار ما تاتهمه النار من المكان الذي علقت به او من محتوياته وبصرف النظر عن علم او عدم علم اصحاب المكان بخطر الحريق الذي وجه عمدا لمحلهم اذ هذا كله من الملابس المحيطة بالفعل المتصرف ولا تأثير له في توفر اركان الجريمة وفق ما نص عليه القانون .

« وحيث ان ما أثبتته المحكمة المطعون فيه هو ان الطاعن رش بنزينا على مفروشات منزل المجنى عليه واشعل فيها النار فاطفأها الجيران الذين بادروا بالحضور على الاستغاثة فهو اذن قد وضع النار في مكان مسكون ويكون تطبيق المادة ٢١٧ من قانون العقوبات على فعلته قد جاء سليما لا عيب فيه .  
( طعن ابراهيم محمد رفاعى ضد النيابة رقم ٩٩٩ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة عدا الاستاذ سليمان بهجت رئيس النيابة بدلا من الاستاذ محمد جلال صادق وصاحب العزة محمد فهمى حسين بك بدلا من صاحب العزة زكى برزى بك المستشار )

١٨٠

١٦ ابريل سنة ١٩٣٤

اختلاس أشياء محجوزة . القصد الجنائي . متى يعتبر متوافرا ؟

( المادة ٢٩٧ ع )

### المبدأ القانوني

ان ركن القصد الجنائي في جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها يعتبر متوافرا متى نقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية إخفائه عن تعلق حقهم به من الدائنين .

### المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الاول من أوجه الطعن ان الحكم المطعون فيه لم يبين الظروف والوقائع التي استنتج منها اتفاق الطاعن مع الحارس على تبديد الأشياء المحجوز عليها قضائيا واكتفى بالقول انه صاحب المصلحة في التبديد مع انه اتفق مع وزارة الاوقاف التي اوقعت الحجز على تسديد دينه وقدم لها ضمانا ماليا لتأمين الايجار الأمر الذي يدل على ان من مصلحته عدم حصول التبديد ويقول الطاعن ان الحكم المطعون فيه بعدم بيانه الوقائع والظروف الدالة على الاتفاق قد اخطأ في تطبيق القانون .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اثبت أن المتهم الثالث ( أى الطاعن ) وهو المدين الاصلى الذي وقع الحجز على القطن المزروع في الاطيان المؤجرة من الوزارة له والذي عليه حق امتياز المؤجر قرر أن الحارس وشخصا اسمه عبد الحميد الجزائري استلما القطن المحجوز عليه لا يداعه في أحد المحالج بالاسكندرية لحاجته قبل ميعاد ١٥ يولييه المحدد نهائيا للحلج وان عبد الحميد المذكور هو المالك للقطن المحجوز عليه ثم اضاف الحكم بعد ذلك ان المتهم الثالث اى الطاعن هو صاحب المصلحة في تهريب القطن المحجوز عليه ضده وفاء لمطوب وزارة الاوقاف منه وهو يعلم بوقوع الحجز على القطن كما هو واضح بمحضر الحجز فلا يجوز له التصرف فيه بالاشتراك بتسليمه للغير



لذلك تستنتج المحكمة من هذه الظروف اتفاقه واشتراكه مع المتهم الاول الحارس على تهريب القطن وتبديده اضرارا بوزارة الاوقاف بواسطة تسخير عبد الحميد الجزايري برفع دعوى استرداد أمام المحكمة المختلطة بدليل انه لم يستمر فيها وتنازل عنها وبدليل ان مازعه المتهم الاول (الحارس) بان القطن اودع باحد محالج الاسكندرية لم يقم عليه دليل .

« ومن حيث ان ما جاء بالحكم المطعون فيه بالكيفية المتقدمة فيه البيان الكافي لواقعة الاتفاق الجنائي المنسوبة الى الطاعن حيث اثبت انه سخر عبد الحميد الجزايري لرفع دعوى استرداد عن القطن المحجوز عليه ولم يلبث ان تنازل عنها وان دعوى ايداع القطن باحد محالج الاسكندرية لحاجه لادليل عاينها وكل ذلك ينتج عقلا ما استخلصته محكمة الموضوع من ثبوت جريمة الاتفاق المنسوبة الى الطاعن ولذلك يكون هذا الوجه على غير أساس .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان الدفاع عن الطاعن طالب الاذن له بسماع البينة على ان الشخص الذي رفع دعوى الاسترداد هو شخص حقيقي وانه ازارع الارض التي انتجت القطن وانه اخذ القطن من الحارس لحاجه حسب امر وزارة الزراعة فرفضت المحكمة الاستئنافيه هذا الطلب وذكرت أنه فيما يختص باثبات ان التسليم كان بقصد حلاج القطن اتباعا لأمر وزارة الزراعة لضرورة حاجه قبل ميعاد ١٥ يولييه ١٩٣٣ ترى المحكمة عدم الترخيص بالتحقيق فيه لأنه يظهر من ظروف الدعوى وملابساتها ان التسليم ان صح فقد كان باتفاق الحارس مع المتهم الثالث أي الطاعن ولغرض تهريب القطن بدليل عدم اعادته الى حظيرته ولم تبين المحكمة ماهي الظروف والملابسات التي جعلتها ترفض هذا الطلب وتستنتج ما استنتجته منها .

« ومن حيث انه فضلا عن ان المحكمة الاستئنافيه ليست ملزمة قانونا بسماع شهود لم يطلب المتهم سماعهم امام محكمة اول درجة فان الحكم المطعون فيه بين اسباب رفضه طلب التحقيق التكميلي اذ اثبت ان المحكمة تسلم بان رافع دعوى الاسترداد شخص حقيقي فلا محل للتحقيق في ذلك كما أنها ترى أن لا فائدة من التحقيق في انه هو الزارع للارض أو في اثبات ان الحارس سلمه القطن لان هذا لو صح لا يخلو مسؤولية الحارس اذ يجب عليه المحافظة على الشيء المحجوز عليه وعدم تسليمه للغير سواء أ كان الزارع المدين أم غيره وانه فيما يختص باثبات أن التسليم كان بقصد حلاج القطن اتباعا لأمر وزارة الزراعة لضرورة حاجه قبل ميعاد ١٥ يولييه سنة ١٩٣٣ فهذا ما ترى المحكمة عدم الاذن بالتحقيق فيه لأنه يظهر من ظروف الدعوى وملابساتها أن التسليم ان صح فقد كان باتفاق الحارس مع المتهم الثالث أي الطاعن ولغرض تهريب القطن بدليل عدم اعادته الى حظيرته مطلقا ولذلك يكون هذا الوجه متعين الرفض أيضا .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان الحكم المطعون فيه لم يبين القصد الجنائي في الجريمة .

« ومن حيث ان ركن القصد الجنائي في جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها يعتبر متوفرا متى نقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية اخفائه عن تعلق حقهم به من الدائنين أو غيرهم أي نقله بنية الغش وقد اثبت الحكم المطعون فيه ان المحضر الذي ذهب لبيع القطن وايداع ثمنه في الخزينة تنفيذ الامر قاضي الامور المستعجلة في ١١ يولييه سنة ١٩٣١ لم يجد القطن المحجوز عاينه في العزبتين ولم يجد الحارس ولا احدا من المتهمين ولم يقدموه بعد ذلك ثم اثبت الحكم أن المحكمة تستنتج اتفاق الطاعن واشتراكه مع المتهم الاول



الحارس على تهريب القطن وتبيده اضرار اوزارة  
الاقواف وفي كل ذلك البيان الكافي لتوفر القصد  
الجنائي لدى الطاعن بالمعنى المتقدم ومن ثم يكون  
هذا الوجه على غير أساس أيضا .

( طعن مطلقى عرض القوى ضد النيابة رقم ٧٧٧ سنة ٤  
ق بالهيئة السابقة )

١٨١

١٦ ابريل سنة ١٩٣٤

تجهر . وجوب إثبات توافر الأركان التي تقتضيها المادة ٢٠٧ ع  
عند تطبيقها . معاقبة أربعة متهمين بمقتضى هذه المادة  
عدم إيراد دليل على حصول ضرب من أحدهم .  
قصور معيب ، نقض الحكم بالنسبة للتهمين جميعا  
لترابط الوقائع ( المادة ٢٠٧ ع )

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٠٧ ع تعاقب كل من اشترك في  
التجهر المنصوص عليه فيها ولو لم يحصل منه  
شخصيا أى اعتداء على أحد من المجنى عليهم فمن  
الواجب إذن أن يدل الحكم على توفر جميع  
أركان هذه المادة كما تستطيع محكمة النقض أن  
تطمئن إلى أن القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً .  
فاذا كان كل ما ثبت بالحكم هو أن الذين اشتركوا  
في التجهر والاعتداء كانوا أربعة فقط منهم  
ثلاثة اشتركوا فعلا في الضرب أما الرابع فلم  
يورد بالحكم دليلا على حصول الضرب منه ولولا  
تطبيق المادة ٢٠٧ ع لما كان في الاستطاعة أن ينال  
الحكم بعقاب ، فإن هذا البيان الذي لا يكفي  
وحده لتطبيق المادة ٢٠٧ عقوبات يجعل الحكم  
مستوجب النقض بالنسبة لجميع المحكوم عليهم  
وليس فقط بالنسبة لذلك الطاعن الذي لم يرد  
بالحكم دليل على اشتراكه فعلا في الضرب ولو  
أنه هو وحده صاحب المصلحة في الطعن ، وذلك  
لأن ترابط الوقائع المكونة للحادثة واتصال  
بعضها ببعض مما يستوجب عدم تجزئة الحكم

خصوصاً والمادة المطبقة هي المادة ٢٠٧ ع التي  
تقضى لا مكان الحكم بها توافر شروط خاصة  
من حيث عدد المتهمين الخ .  
المحكمة

« من حيث أن محصل الوجه الأول من أوجه  
الطعن أن المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات  
لا تنطبق على الحادثة لأن ركن التوافق على التعدي  
منتف بأقوال أحد المجنى عليهم . كذلك لم يعن  
الحكم ببيان ركن التوافق على الإيذاء وانصراف  
نية الطاعنين إلى التجهر والاعتداء ويؤخذ من  
أقوال بعض المجنى عليهم أنه وقعت حوادث  
مختلفة الزمان والمكان لم يزد عدد المعتدين في  
كل منها على اثنين منفردين

« ومن حيث أنه بالإطلاع على الحكم المطعون  
فيه يرى أنه أخذ بأسباب الحكم المستأنف من  
حيث الادانة وبالرجوع إلى هذا الحكم الأخير  
يرى أنه لم يعن ببيان أركان الجريمة المنصوص  
عليها في المادة ٢٠٧ بياناً كافياً فضلاً عن أنه عند  
بيان الأدلة التي اعتمد عليها في إدانة الطاعنين  
ذكر ما يفيد ثبوت اشتراك الطاعنين الأول  
والثاني والرابع في الضرب فعلا ولم يورد دليلا  
على حصول الضرب من الطاعن الثالث ولم يكن  
في استطاعة الحكم والحالة هذه أن ينال هذا  
الطاعن بالعقاب لولا أنه طبق على الطاعنين حكم  
المادة ٢٠٧ عقوبات التي تعاقب كل من اشترك  
في التجهر المنصوص عليه فيها ولو لم يحصل  
منه شخصيا اعتداء بالضرب على أحد من المجنى  
عليهم . ومن ذلك يبين أنه كان من الواجب في  
هذه القضية أن يدل الحكم على توفر جميع  
أركان المادة المذكورة كما تستطيع محكمة النقض  
أن تطمئن إلى أن القانون قد طبق في هذه الحادثة  
تطبيقاً صحيحاً . فضلاً عما للطاعن الثالث من  
(٤-١)

المصلحة الظاهرة في إثارة هذا الطعن لانه لولا تطبيق المادة ٢٠٧ عقوبات لتعينت تبرئته من التهمة المسندة اليه .

« ومن حيث ان هذا القصور في البيان يعيب الحكم عيباً جوهرياً يستوجب نقضه بالنسبة لجميع الطاعنين وعدم قصر النقض على ما يتعلق بالطاعن الثالث ولو انه هو وحده صاحب المصلحة الظاهرة في الطعن الا أن ترابط الوقائع المكونة للحادثة واتصال بعضها ببعض مما يستوجب عدم تجزئة الحكم خصوصاً والمادة المطلوب تطبيقها هي المادة ٢٠٧ عقوبات وهي تقتضي لا مكان الحكم بها توافر شروط خاصة من حيث عدد المتهمين الخ .

(طن مصطفى عبد الصادق وآخرين ضد النيابة رقم ١٩٥ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة)

١٨٢

٢٣ ابريل سنة ١٩٣٤

١ - سبق الاصرار . سلطة قاضي الموضوع في استخلاصه ( المادة ١٠١ ع ) .

٢ - متهم . استجوابه . متى يكون مبطلاً للحكم ( المادة ١٢٧ تج ) .  
٣ - عقوبة الاعدام . لا يشترط القانون أدلة خاصة بشأنها .  
عدم تقيد القاضي بفتوى المفتي عند الحكم بالاعدام .  
( المادة ٩٤ تشكيل )

المبادئ القانونية .

١ - استنتاج ظرف سبق الاصرار من الوقائع المعروضة أمر موضوعي من شأن محكمة الموضوع وحدها ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض مادامت الأدلة والقرائن التي استندت هي اليها تنتج عقلاً ما استخلصته منها .  
٢ - لانزاع في انه لا يجوز للحاكم استجواب المتهم إلا إذا طلب هو هذا الاستجواب . وكل ماها هو أن توجه اليه التهمة فان اعترف بها وصح اعترافه لديها تحكم عليه طبقاً للقانون

وإن أنكر فليس لها إلا أن تلفته إلى الوقائع التي ترى لزوم استجوابها لظهور الحقيقة وترخص له في تقديم ما يريد من الايضاحات غير أن تحريم الاستجواب لم يقرر إلا لمصلحة المتهم فله أن يتنازل عنه ويطلب استجوابه إذا رأى هو أن في استجوابه مصلحة له . وإذا أجاب المتهم على أسئلة المحكمة راضياً مختاراً ولم يعترض الدفاع على ذلك عد متنازلاً عن التمسك بما ينهى عنه القانون في هذا الشأن ولا يستطيع بعد ذلك أن يدفع ببطلان الاجراءات ٣ - لا يشترط قانوناً توقيع عقوبة الاعدام توافر أدلة خاصة بل أن شأنها في ذلك شأن باقي العقوبات يوقعها القاضي متى إطمأن إلى صحة الأدلة أو القرائن المقدمة له إذ هو حر في تكوين إعتقاده ، وليس مقيداً بدليل خاص كما أنه غير مقيد بفتوى المفتي في القضايا التي يحكم فيها بالاعدام

المحكمة

« من حيث ان محصل الوجه الاول من أوجه الطعن ان الحكم المطعون فيه اعتبر ان الجريمة المنسوبة الى الطاعن وقعت بسبق اصرار مع ان الوقائع والأدلة التي استند عليها لا تؤدي الى توفر سبق الاصرار خصوصاً بعد ما ثبت من شهادة الشهود الذين اعتمدت المحكمة على شهادتهم ان المجنى عليه والطاعن تصالحا وتكلموا معا وتناولوا طعام الغداء والعشاء في اليوم السابق لحصول الحادثة مباشرة مما ينفي سبق الاصرار اما ما ذكره الحكم من الضغينة والحفيظة فلا يكفي لاثبات سبق الاصرار .

« ومن حيث ان استنتاج ظرف سبق الاصرار من الوقائع والقرائن المعروضة على محكمة الموضوع



أمر موضوعي من اختصاص المحكمة المذكورة وحدها ولا رقابة عايرها فيه من محكمة النقض طالما ان الأدلة والقرائن التي تستند عليها تنتج عقلا ما استخلصته منها .

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اثبت ان سبق الاصرار ثابت قبل المتهم من الباعث على القتل وهو الانتقام من المجنى عليه بسبب ماحدث بينهما في اليوم السابق على يوم الحادثة وكان من جرائمه ان فرق شيخ خفراء الزراعة بينهما في الزمالة في الخفر ليلة الحادثة فلما لم يتمكن المتهم من الانتقام من المجنى عليه في اليوم السابق للحادثة لوجود زملاء المجنى عليه ولتغلب هذا الاخير عليه اضمر الشر في نفسه للقتيل وبيت النية على قتله وظل على هذه النية الى ان وجد الفرصة سانحة فلما ان عاد مع زميله في الحراسة في الصباح وأخذوا يستريحان بعد سهر الليل خرج وهو يحمل عصاه لتنفيذ نيته وقصد الى المكان الذي يحرسه القتييل والذي كان يعلم به ثم انقض عليه وفاجأه بغير استفزاز منه وضربه بالعصا المضبوطة تلك الضربات التي أودت بحياته في الحال . وكل هذه الوقائع تؤدي الى النتيجة التي ارتأتها محكمة الموضوع من توفر ركن سبق الاصرار ولذلك يكون هذا الوجه على غير أساس .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثاني ان محكمة الجنايات استرسلت في سؤال المتهم وناقضته قبيل ختام اقواله بشأن القرابة والنسب مع الشهود وكان ظاهرا من استئلتها تأثرها بما جاء في التحقيقات وفضلا عن ذلك فقد فاجأت المتهم بالسؤال وبدون موافقة الدفاع عنه بعد الاستجواب الاول وكل ذلك يعتبر وجههما بالبطلان الاجراءات واخلا لا بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله .

« ومن حيث انه مما لا نزاع فيه انه لا يجوز للمحاكم استجواب المتهم الا اذا طلب هو هذا الاستجواب وكل ما لها ان توجه اليه التهمة فان

اعترف وصح لديها اعترافه تحكم عليه طبقا للقانون وان انكر فليس لها الا ان تلفته للوقائع التي ترى لزوم تقديم ايضاحات عنها لظهور الحقيقة وترخص له بتقديم تلك الايضاحات اذا اراد غير ان تحريم الاستجواب لم يقرر الا لمصلحة المتهم فله ان يتنزل عنه ويطلب استجوابه اذا رأى ان في استجوابه مصلحة له فاذا اجاب المتهم على اسئلة المحكمة راضيا مختارا ووافق الدفاع عنه على الاستجواب عد ذلك تنازلا منه عن التمسك بما ينهي عنه القانون في هذا الشأن وليس له بعد ذلك ان يدفع ببطلان الاجراءات .

« ومن حيث ان الثابت في محضر الجلسة ان المتهم اجاب على اسئلة المحكمة برضائه التام وبموافقة الدفاع عنه وبدون اي اكراه أو تأثير مما يحمل على الاعتقاد بانه رأى في الاجابة مصلحة له والا لكان امتنع عن الاجابة وهو في حل من هذا الامتناع فلا يقبل منه بعد ذلك الادعاء ببطلان الاجراءات اماما تعلق به من ان المحكمة استجوبته بعد ذلك بدون موافقة الدفاع فلا قيمة له لانه ظهر من مراجعة محضر الجلسة في هذه النقطة ان المحكمة سألت المتهم اثناء استجواب احد الشهود عما اذا كان يینه وبين بعض الشهود عداء فأجاب بما اراد أن يدلي به وكان سبق للمحكمة ان وجهت اليه مثل هذا السؤال في الاستجواب الاول الذي حصل بموافقة الدفاع على انه مما يجب ملاحظته فضلا عما تقدم ان هذا الاستجواب الذي أجرته المحكمة بموافقة الدفاع لم يترتب عليه اي ضرر للمتهم ولم يكن له اي أثر في إدانته فلا مصاحبة له من جهة أخرى في إثارة هذا الدفع .

« ومن حيث ان محصل الوجه الثالث ان الحكم بالاعدام في الدعوى الحالية في غير محله بناء على فتوى فضيلة المفتي التي جاء فيها انه متى ثبت القتل بطريقة الشرع وجب القصاص من القاتل بقتله



ولم يثبت القتل بشهادة احد يمكن تسميته بحق شاهد رؤية ولكن الشهادة انصرفت الى رؤية المتهم من بعيد يضرب شيئاً في الارض في الموضع الذي كان فيه المجنى عليه على وجه التقريب ومن المقرر شرعاً ان القرائن على ثبوت ارتكاب شخص جريمة القتل لا تكفي في الحكم عاينه بعقوبة الاعدام لان اليقين لا يبلغ بها الى الحد الذي يسوغ الحكم بعقوبة لا يمكن تدارك الخطأ فيها لو ظهر بعد ذلك بسبب من الاسباب ان القاتل غير المتهم .

« ومن حيث انه لا يشترط قانوناً لتوقيع عقوبة الاعدام توفر أدلة خاصة شأنها في ذلك شأن باقي العقوبات يوقعها القاضي متى اطمأن الى صحة الأدلة أو القرائن المقدمة له فهو حر في تكوين اعتقاده وليس مقيداً بدليل خاص كما أنه غير مقيد بفتوى المفتي في القضايا التي يحكم فيها بالاعدام .

« ومن حيث انه فضلاً عما تقدم فان الحكم في الدعوى الحالية بنى على جملة أدلة منها شهادة شاهدين رأيا الطاعن وهو يقترب جريمته ولذلك كان هذا الوجه معدوم الاساس .

( طعن حسن مفتاح إبراهيم ضد النيابة رقم ١٠٠٥ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة )

١٨٣

٢٣ أبريل سنة ١٩٣٤

نصب . مدى انطباق المادة ٢٩٣ ع . اتحال صفة غير صحيحة بقصد حمل البائع على تقسيط ثمن الشيء المباع . دفع بعض الاقساط ثم التوقف عن دفع باقيها . لا يعتبر نصيباً .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات تعاقب من توصل إلى سلب مال الغير باتخاذ صفة غير صحيحة . فهي لا تنطبق على من ينتحل صفة ليست له بقصد حمل بائع على قبول تقسيط ثمن شيء مبيع دفع بعضه معجلاً ثم قام بسداد بعض الأقساط ولكنه عجز في النهاية عن دفع باقيها ، لأن إتخاذ الصفة الكاذبة لم يقصد به في هذه

الحالة سلب مال المجنى عليه وإنما قصد به أخذ رضا البائع بالبيع بثمن بعضه مقسط وبعضه حال . وتكون العلاقة بين البائع والمشتري في هذه الحالة علاقة مدنية محضة وليس فيها عمل جنائي .

المحكمة

« بما ان مبنى الطعن أربعة أوجه (الأول) أن الوقائع التي أثبتتها المحكمة المطعون فيه تفيد أن المسألة مدنية محض لا شأنها بعبارة عن عقد بيع صادر للطاعن بخمس بلياردات بثمن محدد دفع جزء منه عند إبرامه وتأجل الباقي إلى أقساط دفع الطاعن أحدها في ميعاد حوله وتأخر في دفع الباقي .

« وبما انه بمراجعة الحكم المطعون فيه تبين ان الثابت بأولي حيثياته هو أن الطاعن ذهب في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بدائرة مصر الجديدة إلى المجنى عليه وطلب منه شراء خمس تراينزات تدعى البليارد وعرض ثمنها قبله المجنى عليه وطلب الطاعن أن يقسط الثمن بعد دفع جزء منه فرفض المجنى عليه طالباً ضامناً فأوهمه الطاعن أنه يمتلك قهوة العلم المصري وطلب من البائع الحضور إليه في اليوم التالي بقهوته فذهب إليه في الميعاد ووجده هناك وتكلماً ثانياً في مسألة شراء البلياردات وازاء ما تحققه المجنى عليه من المظاهر التي ظهر المتهم (الطاعن) بها أمامه من أنه يمتلك قهوة العلم المصري قبل البيع بالطريقة التي طالبها الطاعن من تقسيط خمسين جنيهاً على ثمانية أقساط بعد دفع خمسة عشر جنيهاً من الثمن وقت التعاقد ولما حل القسط الأول دفعه الطاعن ثم اختفى بعد ذلك .

« وبما ان الوقائع الثابتة في أسباب الحكم المطعون فيه والسابق بيانها واضح منها بجلاء أن الطاعن اشترى الخمس بلياردات من المجنى عليه بثمن قدره ٦٥ جنيهاً دفع منها وقت العقد ١٥ جنيهاً

وباقى الثمن وقدره ٥٠ جنيهاً تأجل دفعه على أقساط شهرية أو لها قدره ٨ جنيهاً دفعها الطاعن في ميعاد حلولها ثم توقف ولا شك أن الاتصاف بصفة غير صحيحة لحمل البائع على قبول تقسيط باقى الثمن ثم دفع بعض الأقساط والتوقف في دفع باقىها لا يمكن أن يفهم منه إلا أن الموضوع مدنى محض لأن الاتصاف بالصفة الكاذبة لم يقصده الطاعن سلب مال المجنى عليه والا لما دفع القسط الأول ولكنه قصده أخذ رضاه للبيع بثمن بعضه مقسط وبعضه حال والمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات تعاقب من توصل إلى سلب مال الغير بواسطة الاتصاف بصفة غير صحيحة والأمر هنا غير ذلك لهذا يكون الوجه الأول مقبولاً لأن الموضوع مدنى لا عقاب فيه . «وبما أنه متى كانت الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه لا عقاب عليها فيتعين تطبيق القانون وبراءة الطاعن مما نسب إليه عملاً بالمادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات .

( طعن أحمد حسن دياب ضد النيابة رقم ١٩٩ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة )

١٨٤

٢٣ أبريل سنة ١٩٣٤

شهود . اعلانهم بالحضور أمام المحكمة . متى تكون النيابة مكلفة بذلك ؟ ( المادتان ١٨ و ١٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ) .

المبدأ القانوني

النيابة غير مكلفة باعلان شهود النفي الذين يريد المتهم الاستشهاد بهم إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وهي حالة ما إذا قدم المتهم إلى قاضى الاحالة قائمة بأسماء الشهود الذين يطلب أن تسمع شهاداتهم أمام محكمة الجنايات حتى إذا قرر القاضى في هذه الحالة أن الطلب جدى كلف النيابة باعلانهم بالحضور أمام تلك

المحكمة أما إذا كان المتهم لم يعرض أسماء شهوده على قاضى الاحالة بل قام بنفسه باعلانهم - عملاً بحكم المادة ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - للحضور أمام المحكمة ثم أجلت القضية في الجلسة التي أعلن الشهود لها لدور مقبل وغفل المتهم عن إعادة إعلان الشهود الى جلسات ذلك الدور وجاء الدفاع عنه يوم الجلسة يطلب التأجيل لعدم تمكنه من اعلان شهوده ولم يبد عذراً مقبولاً فرفضت المحكمة طلب التأجيل فان المحكمة لا تعتبر أنها قد تجاوزت حد سلطتها القانونية فيما فعلت ، ولا يمكن أن ينسب إليها الاخلال بحق الدفاع كما أنه لا يمكن أن يتنصل المتهم مما وقع فيه من تقصير في إعلان الشهود بمقولة أن ذلك كان واجباً على النيابة .

المحكمة

« من حيث ان يحصل طعن الطاعن الاول ان محكمة الموضوع اخلت بدفاعه اذ لم تجب ما طلبه من تأجيل الدعوى لسماع شهود النفي الذين لم يحضروا بسبب عدم اعلان النيابة اياهم مع ان الطاعن أودع لحسابهم امانة في خزانة المحكمة . » ومن حيث ان هذا الطعن مردود بان النيابة غير مكلفة باعلان شهود النفي الذين يريد المتهم الاستشهاد بهم الا في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وهي حالة ما اذا قدم المتهم الى قاضى الاحالة قائمة بأسماء الشهود الذين يطلب ان تسمع شهاداتهم امام محكمة الجنايات حتى اذا قدر القاضى في هذه الحالة ان الطلب جدى كلف النيابة باعلانهم بالحضور امام محكمة الجنايات . وليس كذلك الحال في القضية الحالية اذ المستفاد من الأوراق ان الطاعن



الأول لم يعرض أسماء شهود على قاضي الاحالة بل قام بنفسه باعلانهم عملاً بمحكم المادة ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات للحضور امام محكمة الجنايات بجلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ فلما اجازت القضية في تلك الجلسة لدور مقبل بناء على طلب النيابة لضم أوراق قضية شرعية غفل الطاعن او الدفاع عنه عن اعماده اعلان شهوده الى جلسات ذلك الدور الثاني فنما كان يوم الجلسة طلب الدفاع عن الطاعن الاول (التأجيل لعدم تمكنه من اعلان شهود النفي) فسألت المحكمة (لماذا لم تعلنوهم) فاجاب بانه (ارسل للمتهم الاول فلم يحضر اليه) وعندئذ قررت المحكمة رفض طالب التأجيل ولم تتجاوز المحكمة بما فعلت حدود الحق الخول لها قانوناً فلا يمكن والحالة هذه ان ينسب اليها الاخلال بحق الدفاع. واذن يكون الطعن على غير أساس ويتم رفضه.

(طعن محمود على عفيض وآخرين ضد النيابة رقم ١٠٠٠ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة عدا حضرة صاحب العزة دكي برزي بك بدلا من صاحب المر محمد فهمي حسين بك والاستاذ محمد جلال صادق بدلا من الاستاذ سليمان بهجت رئيس النيابة)

١٨٥

٣٠ ابريل سنة ١٩٣٤

إيقاف التنفيذ . متهم له سابقة قضى ابتدائيا بحبسه مع ايقاف التنفيذ. طالب النيابة تأييد الحكم لدى المحكمة الاستئنافية. عدم ثبوت وجود صحيفة السوابق بملف القضية . عدم ادعاء النيابة . عرض هذه السابقة على المحكمة . طعن النيابة في الحكم بعد ذلك . عدم جوازه (المادة ٥٢ ع)

المبدأ القانوني

إذا قضى الحكم الابتدائي بإيقاف التنفيذ وقرر أن المتهم لا سوابق له . ولدى المحكمة الاستئنافية طلبت النيابة تأييد الحكم فأيد . ثم طعنّت النيابة بطريق النقض في الحكم لقضائه

بايقاف التنفيذ مع أن للمتهم سابقة ولم تدع النيابة في تقرير أسباب الطعن المقدم منها المحكمة النقض أن صحيفة سوابق المتهم كانت موجودة فعلاً بملف الدعوى تحت نظر المحكمة الاستئنافية وأنها عرضتها عليها ولقنت نظرها إليها . فهما يكن للمتهم من سوابق فان محكمة النقض لا تستطيع المساس بالحكم المطعون فيه ولا اسناد أى خطأ فيه للمحكمة الاستئنافية .

المحكمة

«من حيث ان مبنى الطعن أن محكمة الموضوع أخطأت في الحكم بإيقاف التنفيذ لأن للمتهم سابقة بحبسه عشرة أيام حبسا بسيطا في جريمة تبديد بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٩٣٢ وكان الواجب اذن الحكم بالنفاذ .

«ومن حيث ان الحكم الابتدائي قضى بإيقاف التنفيذ وقرر أن المتهم لا سوابق له والثابت بمحضر الجلسة الاستئنافية أن النيابة طلبت التأييد . فضلاعن أن النيابة لم تدع في تقرير أسباب الطعن المقدم منها لهذه المحكمة أن صحيفة السوابق كانت موجودة فعلاً بملف الدعوى تحت نظر المحكمة الاستئنافية وانها عرضتها عليها ولقنت نظرها اليها فهما يكن للمتهم من سوابق فان هذه المحكمة لا تستطيع المساس بالحكم المطعون فيه ولا نسبة أى خطأ فيه للمحكمة الاستئنافية وبناء عليه يتعين رفض الطعن .

( طعن النيابة ضد عبد المعطى ابراهيم الكيلاني رقم ٣١ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة عدا حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا بدلا من حضرة صاحب السعادة عبدالرحمن سيد احمد ابراهيم باشا والاستاذ محمود حلى سوكة بك بدلا من الاستاذ محمد جلال صادق )



السنة الرابعة عشرة

فهرست القسم الاول

العدد العاشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
( ١ ) قضاء محكمة المقض والابرار المدنية .			
شراء الحقوق المتنازع فيها . تحريمه على وكلاء النيابة . معنى كون الحق متنازما فيه . رفاة محكمة النقض ( ٢٥٧ مدني )	٢٦ ابريل ١٩٣٤	٤٠٩	١٧٠
١ - طعن . معنى كون السبب جديدا - ٢ - حجبة الأوراق العرفية . مناطها . إنكار التوقيع بالختم مع الاعتراف بصحة بصمته . لا يجوز الطعن في التوقيع بعد الاعتراف بالختم . سبيله . ( المادة ٢٧٠ مرافعات )	» » »	٤١١	١٧١
وقف . ماهيته . شخصية معنوية مستقلة عن المستحقين . عدم جواز الحجز على ثمرة أعيان الوقف لدين على المستحق ( المواد ٧ و ١٧ و ١٨ و ٥٣ و ٥٤ من القانون المدني )	» » »	٤١٨	١٧٢
حق الارتفاق . العناصر الواقعية المثبتة لوجوده . وجوب بيانها في الحكم . ( المادة ٣٠ من القانون المدني )	» » »	٤٢١	١٧٣
تسبب الأحكام . دفع قضى ضمنا برفضه . وجوب تسبب الحكم تسبب الأحكام . حكم ابتدائي برفض دعوى تزوير ورقة . حكم الاستئناف بالتزوير . قصر محكمة الاستئناف بحثها على مادة الامضاء المدعى بتزويرها وكونها ماديا هي لمن نسبت اليه أم لا مع اطراح القرائن التي احتج بها الخصمان في الدعوى . لا عيب ( المادة ١٠٣ مرافعات )	» » »	٤٢٣	١٧٤
( ٢ ) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية .	١٠ مايو ١٩٣٤	٤٢٥	١٧٥
طاعة مستديمة . حدوثها من إحدى الإصابات . عدم كشف الحكم عن المحدث لهذه الإصابة . اعتبار المتهمين بالضرب جميعا مسئولين عن العاهة لا يصح . ( المادة ٢٠٤ ع )	٢ أبريل ١٩٣٤	٤٢٦	١٧٦
ضرب أو جرح . ذكر المرض أو العجز . وجوب بيان أن مدته تزيد على العشرين يوما عند تطبيق المادة ٢٠٥ ع . عدم وجوبه عند تطبيق المادة ٢٠٦ ( المادتان ٢٠٥ و ٢٠٦ ع )	» » »	٤٢٧	١٧٧

تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة	ماتخص الأحكام
٢ إبريل ١٩٣٤	٤٢٨	١٧٨	اختلاس أشياء محجوزة . وجوب نوفر سوء النية . الامتناع عن تقديم الشيء المحجوز للمحضر يوم البيع بدون إبداء عذر . كفايته في إفادة سوء النية . ( المادة ٢٩٧ ع )
» » ١٦	٤٢٩	١٧٩	١ - قتل عمد . اثبات نية القتل . سلطة قاضي الموضوع في تحري ذلك - ٢ - قتل عمد . أحداث جروح بالجنى عليه بقصد قتله . اتقائه بالعلاج . الجريمة شروع في قتل . ( المادة ٤٥ ع )
» » »	٤٣١	١٨٠	٣ - إحراق . متى تتوافر أركان هذه الجريمة ؟ رش بترين على مفروشات منزل واشعال النار . اطفاء الحريق بواسطة الجيران . اعتبار الجريمة تامة . ( المادة ٢١٧ ع )
» » »	٤٣٣	١٨١	اختلاس أشياء محجوزة . القصد الجنائي . متى يعتبر متوافرا ؟ ( المادة ٢٩٧ ع )
» » »	٤٣٣	١٨١	تجمهر . وجوب إثبات توافر الأركان التي تقتضيها المادة ٢٠٧ ع عند تطبيقها . معاقبة أربعة متهمين بمقتضى هذه المادة . عدم إيراد دليل على حصول ضرب من أحدهم . قصور معيب . نقض الحكم بالنسبة للمتهمين جميعا لترايط الوقائع ( المادة ٢٠٧ ع )
» » ٢٣	٤٣٤	١٨٢	١ - سبق الاصرار . سلطة قاضي الموضوع في استخلاصه ( المادة ٩٥ ع )
» » »	٤٣٦	١٨٣	٢ - متهم . استجوابه . متى يكون مبطلا للحكم ( المادة ١٣٧ تج )
» » »	٤٣٧	١٨٤	٣ - عقوبة الاعدام . لا يشترط القانون أدلة خاصة بشأنها . عدم تقيد القاضي بفتوى المفتي عند الحكم بالاعدام ( المادة ٤٩ تشكيل )
» » »	٤٣٧	١٨٤	نصب . مدى انطباق المادة ٢٩٣ ع . انتحال صفة غير صحيحة بقصد حمل البائع على تقصيط ثمن الشيء المبيع . دفع بعض الاقساط ثم التوقف عن دفع باقيها . لا يعتبر نصبا .
» » »	٤٣٨	١٨٥	شهود . اعلانهم بالحضور أمام المحكمة . متى تكون النيابة مكلفة بذلك ؟ ( المادتان ١٧ و ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات )
» » ٣٠	٤٣٨	١٨٥	ايقاف التنفيذ . متهم له سابقة قضى ابتدائيا بحبسه مع ايقاف التنفيذ . طلب النيابة تأييد الحكم لدى المحكمة الاستئنافية . عدم ثبوت وجود صحيفة السوابق بملف القضية . عدم ادعاء النيابة . عرض هذه السابقة على المحكمة . طعن النيابة في الحكم بعد ذلك . عدم جوازه ( المادة ٥٢ ع )

## القسم الثاني

## قضايا محكمة الاستئناف الأهلية

٣٥١

٢٥ أبريل سنة ١٩٣٣

مصاريف . مدعى عليه . متى يفتى من إلزامه بها

## المبدأ القانوني

لكي يصح القول باعفاء المدعى عليه من مصاريف الدعوى بناء على عدم منازعته المدعى فيما يدعيه يجب أن يقوم المدعى عليه بمجرد اعلانه بالدعوى وقبل أن تقيد تلك الدعوى بجدول المحكمة بتسليم الحق المدعى به إلى صاحبه وأن يتم هذا التسليم بالطريقة القانونية فإذا كان الحق المدعى به حصة في عقار وجب على المدعى عليه أن يجعل هذه الحصة تحت تصرف المدعى ويخطر به ذلك ( مادة ٢٧١ مدني فقرة ثانية ) فإذا استمر المدعى رغمًا من ذلك في الاجراءات وقيد دعواه كان ملزماً بجميع مصاريفها .

## المحكمة

« حيث انه بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٣٢ رفعت المستأنف عليها عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها تحية القاصر هذه الدعوى ضد المستأنفين امام محكمة طنطا الابتدائية طلبت فيها الحكم بتثبيت ملكيتها لنصيبها الشرعي في العقارات والنخيل المتروكة من زوجها المرحوم عبد العاطي حسين مورث الطرفين مع الحكم لها بمبلغ ٤٠٢ ملياً ٣٦٠ جنيهاً قيمة نصيبها في المنقولات المتروكة عن مورثها المذكور

» وحيث انه بتاريخ ١٣ من اكتوبر سنة ١٩٣٢ حكمت محكمة طنطا برفض الدفع الفرعي المقدم من المستأنف الاول وباختصاصها بنظر الدعوى وفي الموضوع بثبوت ملكية المستأنف عليها بصفتها إلى ١٧ مسهماً ٣ قراريطاً ١٤ فدان شائعة في الاطيان و ١٨ مسهماً و قيراطين شائعة في الثمانية قراريط وما عليها من النخيل وستة قراريط و ثمن قيراط شائعة في المنزل الكائن بحارة شعراوى واربعة قراريط شائعة في المنزل الآخر مع تسليم المستأنف عليها هذه الحصص والزممت المستأنفين بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة وشملت حكمها بالنفاذ العاجل وبلا كفالة

« وحيث ان المستأنفين قد رفعوا هذا الاستئناف بطلب الحكم باعفائهما من مصاريف ما قضى به عليهما بالحكم المذكور بدعوى انهما لم ينازما المستأنف عليها في حقها المحكوم به وقد بنى الحكم على اعترافهما لها بذلك

« وحيث انه لكي يصح القول باعفاء المدعى عليه من مصاريف الدعوى المرفوعة ضده من المدعى بناء على عدم منازعة المدعى عليه فيما يدعيه المدعى يجب ان يقوم المدعى عليه بمجرد اعلانه بدعوى المدعى وقبل ان تقيد تلك الدعوى بجدول المحكمة بتسليم الحق به المدعى به الى صاحبه ( المدعى ) ويتم هذا التسليم بالطريقة القانونية فإذا كان الحق المدعى به ( كما هو الحال في هذه القضية ) حصة في عقار وجب على المدعى عليه أن يجعل هذه الحصة تحت تصرف المدعى ويخطر به ذلك ( مادة ٢٧١ فقرة ثانية ) فإذا استمر المدعى رغمًا من ذلك في الاجراءات وقيد دعواه كان ملزماً



بجميع مصاريفها .

« وحيث ان المستأنين لم يقدموا ما يثبت اعترافهما بحق المستأنف عليها وتسليمه لها قبل قيد الدعوى

» وحيث انه فضلا عن ذلك فان هذه الدعوى قد رفعت بناء على قرار من لجنة المساعدة القضائية صادر في مواجهة المستأنين وبالاطلاع على محضر جلسة اللجنة المنعقدة في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٣٢ ( المرفق باعلان الدعوى ) تبين ان المستأنين لم يساموا للمستأنف عليها بما كانت تدعيه وحكم لها به فقررت اللجنة اعفاءها من المصاريف ونذبت لها محامياً لرفع هذه الدعوى .

« وحيث انه فضلا عن هذا وذاك فانه بالرجوع إلى محاضر جلسات هذه الدعوى يتبين أن المستأنين قد دفعا في أول جلسة نظرت فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها ولم يعترفا للمستأنف عليها بحقها وأصررا على هذا الدفع إلى أن قررت المحكمة بضمه إلى الموضوع بجلسة المرافعة المنعقدة في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٣٢ وفي هذه الجلسة وحدها ( وهي الجلسة الرابعة ) قرر المستأنفان بعدم منازعتهما في حصة المستأنف عليها التي قضى لها بها وقد قضت المحكمة برفض الدفع المذكور

» وحيث انه يتضح مما تقدم أن الحكم المستأنف في محله بالنسبة لما قضى به من إزام المستأنين بالمصاريف والالتاب ويكون هذا الاستئناف على غير أساس ويتعين رفضه .

( استئناف محمد افندي عبد العاطي وأخري وحضر عنهما الاستاذ محمد أبو السعود ضد جازيه سعد بصفتها رقم ٥٧٢ سنة ٥٠ ق - رئاسة وعضوية حضرات حسينيه المصري بك واحد نظيف بك ومحمد زكي على بك مستشارين )

٣٥٢

١. يونيه سنة ١٩٣٣

١ - قوة الشيء المحكوم به . الأسباب . اتصالها بالمنطوق

وارتباطها . تحوز قوة الشيء المحكوم به

٢ - دعوى بوليصة . دعوى صورية . متى تصح المطالبة بالثمن .

في دعوى الصورية لأمن .

٣ - فوائد . بيع . مشتر . لم يستلم العين ودفع الثمن . حقه

في المطالبة بفوائد .

المبادئ القانونية

١ - من المقرر أن قوة الشيء المحكوم به تتصل أصلاً بمنطوق الحكم دون أسبابه ولا تكتسب الأسباب قوة الشيء المحكوم فيه إلا إذا ارتبطت بالمنطوق ارتباطاً تاماً أو اتصلت به وهو ما يعبرون عنه

Motif objectif

٢ - هناك فرق بين إلغاء تصرفات المدين لتوفر شروط الدعوى البوليصة وبين الغائها للصورية فانه في الحالة الأولى يفترض دائماً حصول التصرف ولكنه حصل إضراراً بالدائن وتواطؤ بين البائع والمشتري فليس تمت ما يمنع وجود ثمن دفع والمشتري الحق عند الغاء التصرفات أن يطالب برد الثمن الذي دفعه إما في الحالة الثانية فانه مفروض بأن التصرف لم يحصل أصلاً ولم يدفع ثمناً فليس للمشتري والحالة هذه ان يطالب بثمن لم يدفع

٣ - تنص المادة ٣٣٠ من القانون المدني

للبيع الذي سلم العين ولم يستلم الثمن الحق في الفوائد اذا كانت العين المبيعة تنتج ثمرات والحكمة في ذلك هو اجتماع المثلين في يد أحد المتعاقدين وهذه الحكمة نفسها متوفرة في حالة ما اذا كان المشتري دفع الثمن ولم يستلم

العين فيكون له الحق في الفوائد وذلك بطريق التفسير العكسي لهذه المادة

المحكّم .

«حيث انه تبين من الاطلاع على اوراق الدعوى والقضايا المنضمة اليها أن محمد افندي سليمان توفي في ابريل سنة ١٩١٥ عن ورثة بلغ وقصرو عن تركه مقدارها النصف في ٥٢ فدانا و ٢٣ قيراطا و ١٨ سهما بناحيتي طرفا وساقية داقوف مركز سمالوط مديرية المنيا وأملك أخرى ثابتة في محضر الجرد المحرر بمعرفة المجلس الحسبي فتعين مرسى افندي سليمان في ابريل سنة ١٩١٥ وصيا على القصر كما أنه توكل عن البالغ بتوكيل رسمي مرفق بالأوراق وفي سنة ١٩٢٠ تبين للمجلس الحسبي خيانتة وتبين أن في ذمتة للقصر مبلغ ٧٦٧ جنيها و ٧٩٩ مايا كما أن البالغ حاسبته فظهر له في ذمتة مبلغ ٤١٥ جنيها و ٢٦٥ مايا ولعدم استطاعته الوفاء حرره له في التاريخ المذكور عقدا اعترف فيه بمديونيته بهذا المبلغ ورهن له ٣٠ فدان شائعة في احدى عشر فدانا بزم ساقية داقوف مركز سمالوط وتعهد بدفع هذا المبلغ على أقساط بينت في العقد الذي أثبت تاريخه بمحكمة مصر المختلط في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٣ ومسجل تسجيليا كليا في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ثم اتفق بعد ذلك مرسى افندي سليمان مع الشيخ علي عمر فباع اليه ١٨ فدانا و ٣ قرايط و ١٩ سهما بمقتضى عقد عرفي بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٥ وثابت التاريخ في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ثم استبدل بعقدين احدهما في ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ومصدق عليه في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وتسجل في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ والثاني بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧ ومصدق عليه في ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ ومسجل في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧ رفعت السيدات

كامله ورتبه كريمة محمد افندي سليمان وهما البالغتان من الورثة وحيدته حسن ارملة الدعوى نمرة ٧١٣ سنة ١٩٢٧ كلى أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية ضد مرسى افندي سليمان والشيخ علي عمر ومديرية المنيا طلبن فيها أولا بالزام مرسى افندي سليمان بأن يدفع له مبلغ ٤١٥ جنيها و ٢٦٥ مايا وحبس العين المرهونة والمبينة بالعقد الرقيم ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٣ والمسجل في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وكذلك الحكم ببطالان عقدي البيع الصادرين من مرسى افندي سليمان إلى الشيخ علي عمر السابق بيانهما إرتكنا على أن هذا التصرف إنما حصل إضراراً بهن وبالتواطيء بين مرسى افندي سليمان البائع والشيخ علي عمر المشتري وقد حكم في هذه القضية نهائياً بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٣٠ بطلبات المدعيات وبإبطال عقدي البيع لتوفر شروط الدعوى البولييسية وحفظت المحكمة الحق للمشتري في المطالبة بالثمن وقدره ١٢٣٣ جنيها بدعوى على حدتها .

وبتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٣٠ رفعت الست زينب محمد سليمان التي كانت قاصرة وبلغت رشدها الدعوى نمرة ٤٧٠ سنة ١٩٣٠ كلى مصر على مرسى افندي سليمان ومحمد افندي رضا اللذين كانا وصيين عليها طلبت فيها الحكم بالزام المدعى عليه الأول أن يدفع لها مبلغ ٧٩٩ مايا و ٧٦٧ جنيها والفوائد القانونية والزام المدعى عليه الثاني محمد افندي رضا بأن يقدم لها حسابا عن نصيبها في الأعيان المبينة بعريضة الدعوى عن المدة من أول يناير سنة ١٩٢٤ لاكتوبر سنة ١٩٢٥ وقد قضت المحكمة بحضورها بتاريخ ١٩ إبريل ١٩٣٠ -أولا- وقبل الفصل في موضوع الطلب الأول نذب خير لآداء المأمورية المبينة بأسباب الحكم المذكور -ثانيا- فيما يختص بموضوع الطلب الثاني الزام المدعى عليهما بأن يقدمها لها حسابا عن الأعيان



المدينة بعريضة الدعوى عن المدة من أول يناير سنة ١٩٢٤ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٥ وذلك في مدة أربعة أسابيع .

وبجلسة ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ طالب الشيخ على عمر دخوله خصماً ثالثاً في الدعوى لأنه يدين مرسى افندى سليمان والمحكمة قررت قبوله .

وبتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٣١ قضت محكمة مصر الأهلية حضورياً بالزام مرسى افندى سليمان المدعى عليه الأول بأن يدفع للمدعية مبالغ ٧٦٧ جنيهاً و ٧٩٩ ملياً والفوائد لغاية السداد فاستأنف الشيخ على عمر هذا الحكم بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣١ وطلب بالاسباب الواردة بعريضة الاستئناف الحكم أولاً من باب أصلي الغاء الحكم الاستئناف بجميع اجزائه وثانياً من باب الاحتياط الحكم باعادة المأمورية للخبير لفحص مستندات المستأنف وقد حكم نهائياً بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ حضورياً وفي غيبة مرسى افندى سليمان بتأييد الحكم المستأنف وبتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٣٠ رفع الشيخ على عمر دعوى ضد مرسى افندى سليمان ومنصور افندى العزب بصفته حارساً قضائياً على الأملاك المشتركة بين مرسى افندى سليمان وورثة أخيه المرحوم محمد افندى سليمان طلب فيها الزام مرسى افندى سليمان بأن يدفع اليه مبلغ ١٨٨٨ جنيهاً و ٢٤٣ ملياً قيمة ثمن الاطيان المباعة اليه والتي قضى بالغاء البيع فيها بما في ذلك الفوائد لغاية يونيه سنة ١٩٣٠ بوافع المائة تسعة وما يستجد من الفوائد وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل وتثبيت الحجز التحفظي المتوقع تحت يد المدعى عليه الثاني وهو الحارس القضائي

وبجلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٠ تحضير حضرت رتيبة محمد سليمان وزينب محمد سليمان وفهمى

محمد سليمان وطلبوا دخولهم خصوماً ثالثاً في الدعوى والمحكمة قبات منهم ذلك وقد حكم في هذه الدعوى بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٣٢ برفض دعوى المدعى وبالزامه بالمصاريف وقالت المحكمة أنها لا تشك في أن البيع الحاصل من المدعى عليه الأول مرسى افندى سليمان إنما حصل صورياً وبطريق التواطؤ بينه وبين الشيخ على عمر وبدون مقابل وعلى ذلك تكون دعوى المدعى على غير أساس ويتعين رفضها . فاستأنف الشيخ على عمر في الميعاد وطلب بعريضة استئنافه المؤرخه ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٢ قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف بجميع اجزائه والزام مرسى افندى سليمان المستأنف عليه الأول بأن يدفع للمستأنف مبلغ ١٨٨٨ جنيهاً و ٢٣٤ ملياً والفوائد القانونية من أول يوليو سنة ١٩٣٠ بواقع المائة تسعة وتثبيت الحجز التحفظي المتوقع تحت يد المستأنف عليه الثاني الحارس القضائي وجعله حجزاً تنفيذياً وحفظ الحق للمستأنف في مبلغ ٣٠٠ جنيهاً المصاريف القضائية

«وحيث أن الخصوم الثالث من المستأنف عليهم وهم رتيبة محمد سليمان وزينب محمد سليمان وفهمى محمد سليمان دفعوا دفعاً موضوعياً بعدم قبول هذه الدعوى لسابقة الفصل فيها وهم يعمدون في هذا الدفع على ما جاء بالحكم الاستئنافي المؤرخ ٢٤ مايو سنة ١٩٣٢ من أنه تبين من الاطلاع على الحكم الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٣٠ والذي قضى ببطالان عقدي البيع الصادرين من مرسى افندى سليمان إلى الشيخ على عمر بناء على التواطؤ بينهما للأضرار بصالح الست زينب ومن معها أن هذا البطلان الذي رأت المحكمة أن تقضى إنما كان للتواطؤ بين الشيخ على عمر ومرسى افندى سليمان على ضياع حق الست زينب ومن معها من المستأنف عليهم في الاستئناف رقم ١٠٩٨ سنة ٤٦ قضائية وهو



وإن كان في الظاهر منصبا على نفس الملكية إلا أنه يناول حق المستأنف عليهم في نفس مديونية مرسى افندى سليمان إلى الشيخ على عمر متى كانت هذه المديونية تؤدي إلى ضياع حق المستأنف عليها ولو أن الشيخ على عمر رفع دعوى ضد مدينه وطلب الحكم له بالدين لكان للاست زينب أن تتدخل في الدعوى وتطالب برفضها لنفس التواطؤ المقصود به ضياع حقها لنفس التواطؤ الذي قضى نهائيا بتوفره بين الاثنين (طبق الأصل من الحكم المذكور)

« وحيث أنه تبين للمحكمة من الاطلاع على الحكم المذكور أن حق الشيخ على عمر في رد ثمن ما بيع إليه بمقتضى العقدين المؤرخين ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ و ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧ لم يكن محل نزاع في الدعوى بل أن الشيخ على عمر إنما دخل فيها بماله من الحق المبين بالمادة ١٤١ من القانون المدني ليدافع عن حقوق مدينه مرسى افندى سليمان وقد تقرر قبوله من أجل ذلك ترى المحكمة أن السبب في الدعويين مختلف كما وأنه من المقرر قانونا أن قوة الشيء المحكوم به تلتصق أصلا بمنطوق الحكم دون أسبابه ولا تكتسب الأسباب قوة الشيء المحكوم فيه إلا إذا ارتبطت في المنطوق ارتباطا تاما واتصلت به وهو ما يعبرون عنه Motif objectif ومن أجل ذلك ترى المحكمة أن هذا الدفع غير مقبول ويتعين رفضه .

« وحيث أنه عن الموضوع فإن هناك فرقا بين إلغاء تصرفات المدين لتوفر شروط الدعوى البوليسية وبين إلغائها للصورية فإنه في الحالة الأولى يفترض دائما حصول التصرف ولكنه حصل إضرارا بالدائن وبتواطؤ بين البائع والمشتري فليس ثمة ما يمنع وجود ثمن دفع والمشتري إلحق عند إلغاء التصرفات أن يطالب برد الثمن الذي دفعه .

أما في الحالة الثانية فإنه مفروض بأن التصرف لم يحصل أصلا ولم يدفع ثمنا فليس للمشتري والحالة هذه أن يطالب بثمان لم يدفع وقد تبين للمحكمة من الاطلاع على القضية نمرة ٧١٣ سنة ١٩٢٧ المرفوعة من ورثة محمد سليمان ضد مرسى سليمان والشيخ على عمر أنه حكم فيها استثنائيا بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٣٠ بإلغاء البيع الذي حصل بمقتضى العقدين المؤرخين ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ و ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧ بناء على توفر شروط الدعوى البوليسية وقد حفظت المحكمة الحق للشيخ على عمر المشتري بالمطالبة بثمان ما بيع إليه بدعوى على حداثتها وكان النزاع يدور في هذه القضية حول بيان أن هذين العقدين إنما حصلوا إضرارا بالدائنين وبتواطؤ بين البائع مرسى افندى سليمان والمشتري الشيخ على عمر فليس هناك ما يمنع أن يكون هناك ثمن دفع وأن يكون للشيخ على عمر الحق في المطالبة برد هذا الثمن .

« وحيث أن الخصوم الثلاث ادعوا أمام هذه المحكمة بأن هذين العقدين صوريان ولم يدفع الشيخ على عمر الثمن المبين بهما وقد انضم إليهم في هذا الدفاع مرسى افندى سليمان البائع لأول مرة في مذكرته المقدمة منه في جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٢ فادعى هو أيضا أن البيع كان صوريا ولم يقبض له ثمنا .

« وحيث أنه فيما يختص بالمستأنف عليه الأول وهو مرسى افندى سليمان البائع فإنه لم يقدم دليلا كتابيا على صورية عقدي البيع ومن المقرر قانونا أن الصورية بين المتعاقدين لا تثبت إلا بدليل كتابي ولم يقدم البائع شيئا من هذا بل بالعكس تبين من الاطلاع على العقدين المذكورين أنه أقر أمام كاتب التصديقات بأنه قبض الثمن المبين بهما وتبين أكثر من ذلك أنه بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٢٧ رفع

دعوى على ورثة محمد أفندي سليمان وآخرين من بينهم الشيخ علي عمر وكان مما طلبه في هذه الدعوى الحكم بصحة التصرف الحاصل منه إلى الشيخ علي عمر في مقدار الأطنان التي باعها له من نصيبه بحق الثلاثي وقد حكمت له المحكمة بذلك فليس له بعد كل هذه الاجراءات أن يدعى بصورية العقدين دون أن يقدم دليلاً على ذلك وبعد اعترافه المتكررة بحصول البيع وقبض الثمن .

« وحيث انه فيما يختص بالخصوم الثالث فقد استدلوا على صورية عقدي البيع بأمرين الأول علاقة الشيخ علي عمر بمرسى أفندي سليمان الثاني عدم قدرة المشتري وهو الشيخ علي عمر على دفع الثمن المبين في العقد وقدره ١٢٣٣ جنيتها

« وحيث انه عن الأمر الأول فان المستأنف عليهم المذكورين لم يقدموا دليلاً على العلاقة بين البائع والمشتري قبل ١٦ مارس سنة ١٩٢٥ وهو تاريخ التوكيل الشرعي الذي حصل من مرسى سليمان إلى الشيخ علي عمر بصفته محامياً شرعياً في قضية الزوجية بين مرسى سليمان المذكور وزوجته على أن هذه العلاقة نفسها التي يدعيها المستأنف عليهم فانها هي التي كانت سبباً في إلغاء عقدي البيع المتواطؤ الحاصل بين البائع والمشتري وقد سبق أن ذكرنا بأن هذا المتواطؤ ليس دليلاً على عدم دفع الثمن خصوصاً بعد أن أقر البائع نفسه بقبضه .

« وحيث انه عن الأمر الثاني وهو عدم قدرة الشيخ علي عمر المشتري على دفع الثمن المبين بالعقدين لاعتساره فتلاحظ المحكمة أن الأدلة التي قدمها المستأنف عليهم على ذلك سابقة بمدة طويلة على حصول البيع أو لاحقة له ولم يكن من بينها ما هو معاصر لحصول البيع ومع ذلك فقد تبين للمحكمة أن أغلبها تدل على اجراءات كيدية حدثت بين الشيخ علي عمر وآخرين لا سبب

بينها في مذكراته المقدمة لهذه المحكمة وبالعكس ثبت أن الشيخ علي عمر ليس بالاعتسار الذي يدعيه المستأنف عليهم المذكورين فهو موظف بوزارة الأوقاف من سنة ١٩١٣ وهو كذلك محام شرعي ويملك عقاراً ذريعاً فلا ترى المحكمة أنه يعجز عن دفع مقدار الثمن المبين بالعقد .

« وحيث انه من جهة أخرى فقد تبين من التحقيق الذي تحصل بناء على الحكم التمهيدي الصادر بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٣٣ أن هذه الأطنان المبينة سبق أن عرضها البائع مرسى أفندي سليمان على الشيخ محمد بك خليفة المحامي الشرعي والذي يملك أطناناً بهذه الجهة وقد قدر لها ثمناً ٤٠ جنيتها عن الفدان الواحد وبعد أن استخرج كافة الشهادات اللازمة علم بأن هذه الأطنان بيعت إلى الشيخ علي عمر بمبلغ ٧٠ جنيتها عن الفدان الواحد وقد عرض عليه الشيخ علي عمر هذه الأطنان وقبل أن يبيعها إياه لو أعطاه ربها عن الثمن الذي دفعه وهذا يدل على جدية البيع وعلى أن مرسى أفندي سليمان كان يريد أن يتصرف في الأرض قبل أن يبيعها إلى الشيخ علي عمر كما وأنه تبين من أقوال الشاهدين الموقعين على العقد بحصول البيع وأن البائع اعترف بقبض الثمن .

« وحيث انه مما تقدم ترى المحكمة إلغاء الحكم المستأنف والزام المستأنف عليه الأول بأن يدفع إلى المستأنف مبلغ ٧٠٨ ملياً و ١٢٣٢ جنيتها الخ « وحيث انه فيما يختص بالفوائد فان المادة ٣٣٣ من القانون المدني تعطى للبائع الذي سلم العين ولم يستلم الثمن الحق في الفوائد اذا كانت العين المبيعة تنتج ثمرات والحكمة في ذلك هو اجتماع المثليين في يد أحد المتعاقدين وهذه الحكمة نفسها متوفرة في حالة ما إذا كان المشتري دفع الثمن ولم يستلم العين فيكون له الحق في الفوائد وذلك بطريق التفسير



العكسي لهذه المادة

« وحيث ان المستأنف قد حجز تحت يد الحارس القضائي على ربيع الاطيان المتنازع عليها فيكون للمستأنف الحق في الاستيلاء على فوائد الثمن الذي دفعه من ربيع هذه الاطيان وتقدر المحكمة هذه الفوائد بما لا يزيد عن ٥ في المائة من هذا الربيع

( استئناف الشيخ علي عمر على المحامي الشرعي ضد مرمي أفندي سليمان وآخرين وحضر منهم الأستاذ احمد رشدي رقم ١١١٦ سنة ١٤٩ قضائية رئاسة وعضوية سماعة عبد العظيم راشد باشا رئيس المحكمة ومصطفى حنفي بك وسليمان السيد سليمان بك مستشارين )

٣٥٣

١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣

- ١ - حراسة . مستأجر يتمتع عن سداد الأجرة . أو عن زراعة الأرض . عدم جواز تعيين حارس
- ٢ - حراسة . اتفاق الخصوم على الحراسة . جواز الحكم بذلك . صفة الحارس

المبادئ القانونية

١ - إن الحراسة القضائية لم تشرع قانوناً إلا للمحافظة على الأموال المتنازع فيها أو الأموال التي تعلق بها حق الغير وهي موقوفة بانتهاء النزاع بين الخصوم أو بوصول المال إلى صاحب الحق فيه ولم تشرع مطلقاً كطريق من طرق تنفيذ الأحكام أو تنفيذ العقود لحساب المقصر في الوفاء . فليس للمؤجر بحكم القانون أن يطلب في حالة تأخر المستأجر عن سداد الأجرة أو حالة ترك العين المؤجرة بلا زراعة تعيين حارس قضائي لاستغلالها لحساب المستأجر ودفع فاضل الغلة إلى المؤجر خصماً من الأجرة المستحقة

٢ - إن الأمر بالحراسة بناء على اتفاق

الخصوم في الأحوال الخارجة عن أحكام القانون لا يصح اعتبارها حراسة قضائية بالمعنى المقصود قانوناً وإن بقيت لها تلك التسمية وإنما تكون اجراء اتفق الخصوم على العمل به في ترتيب وتنظيم علاقاتهم الناشئة عن تعاقدهم ولا يخرج الحارس في هذه الحالة عن كونه مديراً أو وكيلاً مؤقتاً يختاره القاضي عملاً باتفاق الطرفين .

المحكمة

« من حيث ان وقائع هذه الدعوى تنحصر في أن المستأنف بصفته حارساً على تركه المرحوم علي بك كامل فهمي أجر إلى المستأنف عليه ٢٠ مسهماً و ١٩ قيراطاً ٢٠١ فدايا بن مام فاخيتي صنفط أبو جرج والجنديية بمركز بني مزار لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٣١ إلى ١٤ مايو سنة ١٩٣٤ بأجرة قدرها ٩٢٥ ملياً ٤٠٣٦ جنينها عن المدة جميعها وفي ١٢ مارس سنة ١٩٣٣ أنذر المستأنف المستأنف عليه ونبه عليه بمباشرة زراعة الأرض المؤجرة وبأن لا يتركها بلا زراعة والا اضطر إلى طلب تعيين حارس قضائي لاستلامها وإدارتها على حساب المستأنف عليه مع الزامه بالنقص في الأجرة وفي ١٣ مارس سنة ١٩٣٣ رفعت هذه الدعوى بطلب تعيين حارس قضائي لاستلام الأرض المؤجرة وإدارة شؤونها لحساب المستأجر المدة الباقية من الاجارة .

« وحيث ان المستأنف قد بنى طلب الحراسة على ان المستأنف عليه ترك الارض بدون زراعة وأن هذا الترك لا يفسخ عقد الإيجار ويبقى المستأنف عليه ملزماً بدفع الأجرة المستحقة عن باقي المدة » وحيث أن المستأنف قد قرر أمام المحكمة الابتدائية أنه يبني طلب الحراسة على سبب آخر



وهو عجز المستأنف عليه عن تقديم التأمين المتعهد بتقديمه كما قرربأنه هو الذي باشر زراعة القطن في الارض بمصاريف من طرفه وقد نازعه المستأنف عليه في ذلك .

« وحيث ان المحكمة الابتدائية قد قضت برفض الدعوى بناء على أنه لم ينص في عقد الايجار على الزام المستأجر بتقديم تأمين عقارى وعلى أنه لم يتقدم إليها الدليل على أن المستأجر لم يزرع الارض وأنه رجل غير ملىء .

« وحيث ان المستأنف قد استأنف الحكم المذكور بناء على الأسباب المبينة في اعلان إستئنافه والتي أصر عليها بجلسة المرافعة أمام هذه المحكمة .

« وحيث انه مما يجب بيانه بادى ذى بدء أن الحراسة القضائية لم تشرع قانونا إلا للمحافظة على الاموال المتنازع فيها أو الاموال التي تعلق بها حق الغير وهي موقوفة بالنهاى النزاع بين الخصوم أو بوصول المال الى صاحب الحق فيه ولم تشرع مطلقا كطريق من طرق تنفيذ الاحكام أو تنفيذ العقود لحساب المقصر فى الوفاء .

« وحيث انه إذا جاز للمحاكم أن تأمر بوضع عين تحت الحراسة تنفيذاً لاتفاق الخصوم فى حالة غير التي يصح فيها قانوناً وضعها تحت الحراسة فليس معنى هذا أن المحاكم فى تطبيق أحكام القانون يصح لها أن تأمر بالحراسة فى الأحوال التي لا تسمح بها تلك الأحكام . والواقع أن الأمر بالحراسة بناء على اتفاق الخصوم فى الأحوال الخارجة عن أحكام القانون لا يصح اعتبارها حراسة قضائية بالمعنى المقصود قانوناً وإن بقيت لها تلك التسمية وإنما تكون إجراء اتفق الخصوم على العمل به فى ترتيب وتنظيم علاقاتهم الناشئة عن تعاقدهم ولا يخرج الحارس فى هذه الحالة عن كونه مديراً أو وكيلاً

مؤقتاً يختاره القاضى عملاً باتفاق الطرفين . « وحيث ان الحالة المطروحة على المحكمة فى هذه القضية ليست من الأحوال التي يصح بحكم القانون الحكم فيها بالحراسة لأن المقصود من تعيين الحارس فيها ليس الا تنفيذ عقد الايجار تنفيذاً قهرياً من طريق استغلال الأرض لحساب المستأجر أو كما قال المستأنف نفسه فى اعلان استئنافه « إحلال الحارس محل المستأجر لمباشرة زراعة الأطنان »

« وحيث انه ليس للمؤجر بمقتضى الأحكام العامة للقانون أن يلزم المستأجر بالانتفاع بالعين المؤجرة ولا يترتب على عدم انتفاعه فسخ العقد عملاً بتلك الأحكام .

« وحيث انه إذا كانت للمؤجر مصلحة فى أن ينتفع المستأجر بالعين المؤجرة أو أن يستغلها فيجب عليه أن يتفق مع المستأجر على ما يضمن تحقيق هذه الغاية .

« وحيث ان تأخر المستأجر فى سداد الأجرة لا يترتب عليه بحكم القانون إلا حق المؤجر فى المطالبة بفسخ العقد مع التضمنات القانونية أو فى المطالبة بأجرة المدة كلها مع اعتبار العقد سارياً وقد جعل القانون للمؤجر الحرية التامة فى اتخاذ كل حيلة مشروعة لضمان سداد الأجرة فاذا قصر فلا يلزم إلا نفسه .

« وحيث انه يتضح مما سبق بيانه انه ليس للمؤجر بحكم القانون أن يطلب فى حالة تأخر المستأجر عن سداد الأجرة أو حالة تركه العين المؤجرة بلا زراعة تعيين حارس قضائى لاستغلالها لحساب المستأجر ودفع فاضل الغلة الى المؤجر خصماً من الأجرة المستحقة .

« وحيث انه لا يبقى بعد ذلك غير البحث فيما إذا كان يوجد بين المستأنف والمستأنف عليه أى اتفاق خاص يصح بمقتضاه أن يعين القاضى حارساً

قضائياً لاستغلال العين المؤجرة لحساب المستأجر في حالة تأخير هذا الأخير عن سداد الأجرة أو في حالة تركه الأرض بلا زراعة .

«وحيث ان المستأنف نفسه لا يقول بوجود مثل هذا الاتفاق في عقد الايجار الذي ارتبط به الطرفان (والذي لم يقدم لهذه المحكمة) ولكنه يقول أن المستأجر قبل كتابة بعد صدور الحكم المستأنف أن يعين (المستأنف) حارساً قضائياً على الأرض

» وحيث انه بالرجوع الى الخطاب المؤرخ ٢٣ إبريل سنة ١٩٣٣ الموقع عليه باسم المستأنف عليه ومرسل إلى المستأنف تبين أنه يقول «أقبل تعيين سعادتك حارساً اختيارياً بدون أجر مع حفظ حق في الملاحظة معكم ملاحظة تامة على الأرض المستأجرة ومحاسبتى وترك المائة عشرة زيادة عما تركتموه للمستأجرين مع مراعاة الأحوال الحاضرة المعلومة لسعادتك مع الاستغناء عن دعوى الحراسة والصلح في الدعوى عن الموضوع الخاصة بالمطالبة بالمبلغ المتأخر »

« وحيث انه ظاهر بكل جلاء أن ما عرضه المستأنف عليه على المستأجر انما هو قبوله تعيين هذا الأخير حارساً اختيارياً على الأرض مع الاستغناء عن دعوى الحراسة هذه وقيد هذا القبول بشروط معينة .

« وحيث ان مثل هذا القبول لا يصبح أن يكون أساساً لطلب تعيين حارس قضائى بحكم القضاء وخاصة اذا لوحظ أن المستأنف لم يقبل الشروط التى قيد بها المستأنف عليه قبوله الحراسة الاختيارية .

« وحيث انه لما تقدم لا يكون هناك محل

لإجابة طلبات المستأنف ويتعين تأييد الحكم المستأنف .

( استئناف حسين بك عاصم بمفقه وحضر عنه الاستاذ عبد الفتاح رجائى ضد الشيخ محمد احمد هندى وحضر عنه الاستاذ عبد المجيد عبد الحق رقم ١٠٠٨ سنة ٥٠ ق رئاسة وعضوية حضرات مصطفى حنفى بك وعلى حيدر حجازى بك ومحمد زكى على بك مستشارين )

٣٥٤

١٠ يناير سنة ١٩٣٤

استئناف . دعوى تزوير فرعية . اتفاق الخصوم على ان يكون الحكم فى الدعوى الأصلية نهائياً . مانع من استئناف الحكم فى دعوى التزوير .

المبدأ القانونى

إن الحكم فى دعوى التزوير الفرعية سواء بالقبول أو بالرفض لا يقبل الاستئناف إلا اذا كان موضوع الدعوى الأصلية قابلاً له فاذا كانت الدعوى الأصلية داخلة فى نصاب المحكمة النهائية فالحكم فى دعوى التزوير يكون نهائياً لا محالة . وكذلك الحال اذا كان قد حصل اتفاق بين المتخاصمين على أن يكون الحكم فى موضوع الدعوى الأصلية نهائياً ولو زادت قيمته عن النصاب النهائى المحدد فى القانون إذ لا فرق بين ما اذا كانت الدعوى الأصلية غير قابلة للاستئناف بحكم القانون أو غير قابلة له باتفاق المتعاقدين فقد حل قصدهما عند التعاقد محل القانون وليس فى ذلك الاتفاق ما يخالف النظام العام أو الآداب وهو كما يسرى على الأصل يسرى على الفرع

المحكم

« من حيث انه بمقتضى عقد مؤرخ و ثابت

التاريخ فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ رهن (٢-٢)



المستأنف الى المستأنف عليها ٢ فدانين و ٦ قراريط نظير مبلغ ٢٢٥ جنبها السداده في شهر ديسمبر سنة ٩٢٨ وقد ذكر بالعقد أن محكمة بنى سويف الأهلية هي المختصة نهائياً بما ينشأ عن هذا العقد دون غيرها وفي ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ رفعت المستأنف عليها الدعوى على المستأنف أمام محكمة بنى سويف الأهلية بطلب المبلغ وملحقاته فقدم المستأنف إيصالاً مؤرخاً في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ على المستأنفة بمبلغ ١٢٨ جنبها طعنت فيه المستأنفة بالتزوير مدعية أن الإيصال لم يكن محرراً أصلاً إلا بمبلغ جنبه واحد وقد اوجده المستأنف عليه كشطاً وأضافة حتى جعله بمبلغ ١٢٨ جنبها فخضعت المحكمة بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ برد وبطلان الإيصال المذكور فيما زاد عن مبلغ جنبه واحد فاستأنف المستأنف هذا الحكم طالباً الغاءه والحكم بصحة الإيصال ورفض دعوى التزوير

« وحيث أن المستأنف عليها دفعت بعدم جواز هذا الاستئناف مستندة في ذلك على الشرط الوارد بعقد الرهن من أن محكمة بنى سويف الأهلية هي المختصة نهائياً بما ينشأ عن هذا العقد دون غيرها وأن دعوى التزوير في هذه الحالة تتبع الأصل فلا يصح استئناف الحكم الصادر فيها واستأنس بمجمل أحكام أوردها بمذكرته ورد المستأنف على هذا الدفع قائلاً أنه في صدد دعوى تزوير حكم فيها من المحكمة الابتدائية فله حق الاستئناف طبقاً للقواعد العامة المقررة قانوناً وان الأحكام التي أوردها الخصم في مذكرته لا تنطبق على هذه الحالة لأنها صادرة في دواوى جزئية رفعت بمبالغ أقل من عشرين جنبها فلما استأنف حكم التزوير فيها قضى بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب واستند على حكم بجواز استئناف الأحكام في دواوى التزوير مهما كانت

قيمتها لما فيها من خطورة على اعتباراتها غير مقدرة القيمة .

« وحيث أن دعوى التزوير الفرعية هي التي تنشأ أثناء الخصومة في أى حالة كانت عليها الدعوى الأصلية ويترتب عليها إيقاف الحكم في الدعوى الأصلية ومن المبادئ المقررة أن الحكم في دعوى التزوير الفرعية سواء بالقبول أو بالرفض قابل للاستئناف إذا كان موضوع الدعوى الأصلية قابلاً له فإذا كانت قيمة الدعوى الأصلية داخلية في نصاب المحكمة النهائية فالحكم في دعوى التزوير يكون لامحالة نهائياً وبالعكس وقد جرت أحكام المحاكم على ذلك أما الحكم الذي خالف تلك القاعدة وأورده المستأنف بمذكرته فقد خالف سائر الأحكام

« وحيث أن جميع تلك الأحكام كان مدار البحث فيها عن جواز أو عدم جواز الاستئناف إذا كانت قيمة الدعوى الأصلية قابلة أو غير قابلة له من حيث النصاب النهائي للمحكمة كما قرره القانون إلا أنها لم تتعرض إلى حالة ما إذا كان حصل اتفاق بين المتخاصمين على أن يكون الحكم في الموضوع نهائياً ولو زادت قيمته عن النصاب النهائي المحدد في القانون وتوى هذه المحكمة أن لا فرق بين ما إذا كانت الدعوى الأصلية غير قابلة للاستئناف بحكم القانون أو غير قابلة له باتفاق المتعاقدين وقد حل قصدهما عند التعاقد محل القانون وليس في ذلك الاتفاق من شائبة تمنع من نفاذه مادام أنه غير مخالف للنظام العام والآداب وهو كما يسرى على الأصل يسرى على الفرع تمشياً مع المبادئ والأحكام التي مر ذكرها

« وحيث أنه لا محل من جهة أخرى إلى ما يدعيه المستأنف بمذكرته من أن نية المتعاقدين لم تكن تحكيم محكمة بنى سويف الكلية وإنما قصدوا أن



ترفع الدعوى ( لمحكمة بنى سوييف الاهلية ) بدلا من محكمة ببا التي يقطن في دائرتها المدين لان النص الوارد بعقد الرهن لا يساعد على هذا التأويل

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الدفع بعدم جواز الاستئناف

( استئناف الشيخ حميد عيد وحضر عنه الاستاذ على بك كمال حيثه ضد الاست ونوبه موسى قبطان وحضر عنها الاستاذ عروز اسكندر رقم ٦٤٩ سنة ٥٠ ق رئاسة وعضوية حضرات محمود المرجوشي بكوعلى زكى العرابى بك ومحمد زغلول بك مستشارين )

٣٥٥

٢٤ يناير سنة ١٩٣٤

### المبدأ القانونى

إن مجرد الغاء نهر وعدم استخدامه للرى العمومى الآن بالفعل لا يخرج مجراه من الاموال العمومية ولا يجعله من اموال الحكومة الخصوصية مادام لم يصدر قانون أو أمر بهذا الالغاء ولم يثبت للمحكمة صدور مثل هذا القانون أو الامر .

المحكم

« حيث ان وزارة الاشغال طلبت ثبوت ملكيتها إلى ١٤ اقراطا وم أفدنه باعتبارها من المنافع العامة لانها جزء من مجرى بحر النزه القديم وجسره ثم عدلت طلباتها إلى ١٨ سهما و٣٠ قراريط و٣ أفدنه .

« وحيث ان المستأنف عليهم كان دفاعهم انهم اشتروا القدر موضوع النزاع من ضمن مشتراه من اورثة اسحاق باشا بعقد فى سنة ١٩٠٤ وانهم وضعوا اليد عليه من ذلك التاريخ وان بحر النزه التى تقول الوزارة ان الارض موضوع النزاع جزء من مجراه لا وجود له فى الطبيعة ولم يوجد من قبل

رفع الدعوى باكثر من ٣٠ سنة وعلى فرض وجوده فانه فقد صفته العامة من زمن طويل وصح تملكه بمضى المدة.

« وحيث ان محكمة أول درجه حكمت بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٢٩ بتعيين خير ليرى ان كانت ارض النزاع تدخل ضمن مستندات المدعى عليهم ام لا وفى الحالة الأولى هل هى من الاملاك العامة ام لا وان كانت ضمن هذه الاملاك هل حصل تغيير فيها يزيل عنها منفعتها العمومية وتاريخ زوال هذه الصفة ومدة وضع يد المستأنف عليهم ومن تلقوا الحق عنهم مع بيان مقدار الاطيان الموجودة فعلا تحت يدهم خلاف القطعة المتنازع عليها وبيان مساحة هذه القطعة الأخيرة بالضبط .

« وحيث ان الخبير قدم تقريره بأن المستأنف عليهم واضعون اليد على ١١ سهما و ٢١ قيرطا وفدانين من مخلفات بحر النزه القديم وان هذا القدر مختلط باطيانهم التى اشتروها من حرم اسحاق باشا فى سنة ١٩٠٤ ومن الحكومة وان البحر المذكور لا وجود له الآن بل هو منزرع ولسكنه لم يزل إلى الآن مكافا باسم الحكومة من ضمن المنافع العامة « وحيث انه ثابت من خريطة فك الزمام المعمولة فى سنة ١٩٠١ وجود بحر النزه القديم ومؤشر عليه انه عمومى بحسبه .

« وحيث انه بمقتضى الفقرة الخامسة من المادة التاسعة من القانون المدنى تعتبر من المنافع العامة « الترع التى على الحكومة اجراء مايلزم لحفظها وبقائها بمصاريف من طرفها « وبناء على ذلك فبحر النزه القديم كان فى سنة ١٩٠١ من المنافع العامة لائن الحكومة كانت بلاشك تقوم بنفقات صيانتها كما ان الفقرة الحادية عشرة من تلك المادة نصت على انه يعتبر من المنافع العامة « كافة الاموال الاميرية المنقولة والثابتة المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل او بمقتضى قانون أو أمر » ومجرى بحر النزه

كان مملوكا للحكومة فمجرد استعماله بالفعل لأعمال  
الرى العمومية يجعله من المنافع العامة ولو لم يصدر  
ذكر يتو بذلك .

« وحيث ان المادة التاسعة المذكورة استهلت  
بهذه العبارة « الاملاك المخصصة للمنافع العمومية  
لا يجوز تمسكها بوضع بدالغير عايتها المدة الطويلة  
ولا يجوز حجزها ولا بيعها انما للحكومة دون  
غيرها التصرف فيها بمقتضى قانون أو أمر » ويظهر  
من ذلك ان الاموال العمومية التي لا يجوز  
تمسكها بمضى المدة لا يمكن ان تنتقل الى املاك  
خصوصية الا بمقتضى « قانون أو أمر » وحيث  
فقط يمكن تمسكها بمضى المدة وينبئ على ذلك ان  
مجرد عدم استعمال الاملاك العمومية في المنفعة  
العمومية التي كانت مخصصة لها لا يحولها الى  
املاك خصوصية يمكن تمسكها بمضى المدة والا  
كان النص على عدم تملك الاموال العمومية بمضى  
المدة لا معنى له لان وضع يد اى انسان على  
شئ من الاموال العامة واستعماله في منفعته  
الخاصة يخرجها فعلا بهذا الاستعمال من تخصيصه  
للمنفعة العامة طول مدة وضع اليد وبذلك يمكن  
دائما تملك الاموال العمومية بوضع اليد المدة  
الطويلة مع ان المادة صريحة في عدم جواز ذلك  
كما انها صريحة في انها لا يمكن التصرف فيها الا بمقتضى  
قانون أو أمر وهذا القانون أو الأمر هو الذى يخرجها  
من الاموال العامة ويحولها الى ملك خاص للحكومة  
يجوز التصرف فيه او يجوز تملكه بمضى المدة .

« وحيث انه ينتج من ذلك أن مجرد إلغاء بحر  
النزلة القديم وعدم استخدامه للرى العمومى الآن  
بالفعل لا يخرج مجراه من الاموال العمومية ولا  
يجعله من أموال الحكومة المخصوصية مادام لم  
يصدر قانون أو أمر بهدا الانغاء ولم يثبت للمحكمة  
صدور مثل هذا القانون أو الأمر فوضع يد

المستأنف عليهم وانتفاعهم به لا يكسبهم ملكيته  
مهما طال الزمن

« وحيث انه بناء على ذلك يكون مادخل فى مجرى بحر  
النزلة فى وضع يد المستأنف عليهم لازال مملوكا  
للحكومة ومعتبر من المنافع العامة وتدعى الحكومة  
انه ٨ أسهم و٣ قراريط و٣ أفدنة وقد أظهر الخبير انه  
١١ سهما و٢١ قيرطا و٢ فدانين فقط وهو مجرد  
خلاف على المقام ولكن الحقيقة انه يجب ان يرد الى  
الحكومة كل ما وضع المستأنف عليهم يدعى عليه  
من مجرى البحر المذكور بالغنا ما بلغ طبقا  
لخريطة فك الزمام .

( استئناف و وزارة الاشغال ضد زيدان بك المليجي وآخرين  
وحضر عن السنة الأولى والاخير الاستاذ عبدالفتاح رجاى رقم  
٦٢٥ سنة ٤٩ قضائية بالهيئة السابقة )

٣٥٦

٢٧ يناير سنة ١٩٣٤

تحضير . استئناف . تدخل انضمامى بنوعيه . جواز فصل قاضى  
التحضير فيه .

المبدأ القانونى

لقاضى التحضير فى القضايا الاستئنافية الفصل  
فى أمر التدخل الانضمامى بنوعيه اجباريا  
أو اختياريا وأنه لا حاجة لاحالة الفصل فى  
ذلك التدخل إلى محكمة المرافعة وان المقصود من  
الحظر على قاضى التحضير فى القضايا الاستئنافية  
من الفصل فى أمر التدخل انما هو التدخل الهجومى  
بنوعيه إذ لا يجوز له أن يفصل فيه فى شكلة أو  
فى موضوعه ولا إحالته أيضا على محكمة المرافعة  
مادام انه متعلق بطلب جديد يترتب على النظر  
فيه أمام الدرجة الثانية حرمان الخصوم الآخرين  
من الدفاع فيه أمام محكمة أول درجة . فاذا ما طلب  
اليه هذا الطلب وجب الحكم بعدم قبوله .



## المحكمة

« حيث ان محمد علي محمود أراد الدخول خصماً ثالثاً في هذه الدعوى أمام محكمة أول درجة فرفضت قبول دخوله فيها فرفع استئنافاً عن الحكم وقضى له من محكمة الاستئناف بقبوله خصماً فيها . وقبل صدور الحكم بقبوله كانت محكمة أول درجة قد انتهت من الفصل في الدعوى برفض دعوى الشيخ نعمان أبو زيد فرفع الخصم الثالث استئنافاً عن ذلك الحكم الضاربه لأنه كان يقصد من الدخول خصماً ثالثاً أن يقضى له أصلاً ومباشرة بما طلبه نعمان ضد الست ليزة أو أن يقضى له احتياطياً ضد نعمان بما يقضى به له على الست ليزة . ولما رفع نعمان استئنافاً عن الحكم الذي قضى برفض دعواه قبل ليزة جاء محمد علي محمود وأراد أن يدخل خصماً ثالثاً في ذلك الاستئناف منضماً فقط الى نعمان في طلباته ضد ليزة مع احتفاظه باستئنافه الذي رفعه على حدة ضد نعمان وليزة ومحمد له جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٣٤ تحضير .

« وحيث ان نعمان عارض في قبوله خصماً ثالثاً في الاستئناف .

« وحيث ان قانون التحضير رقم ٦٣ سنة ١٩٣٣ المؤرخ ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٣ والمعمول به من تاريخ ٣ يوليه سنة ١٩٣٣ قرر بالمادة ٤ بأن من اختصاص قاضي التحضير ( الفصل في ادخال خصم ثالث فقرة ١١ ) ( اصدار الأحكام الغيابية فقرة ١٢ ) ( التقرير بإبطال المرافعة فقرة ١٣ ) وقررت المادة المذكورة في نهايتها عدم اختصاص قاضي التحضير في قضايا الاستئناف فيما يتعلق بالفقرتين ١٢ و ١٣ وضرورة إحالتها الى محكمة المرافعة لتفصل فيهما وحدها دونه . وسكتت عن الفقرة ١١ الأمر الذي يشعر بأن ليس لقاضي

التحضير في القضايا الاستئنافية حق النظر بتاتا في مسألة تدخل الغير في الخصومة القائمة أي النظر في دعوى دخول خصم ثالث بالدعوى في درجتها الثانية بالاستئناف . أي كأن ليس له لاحق الفصل في أمر التدخل ولاحق تحويله على محكمة المرافعة وكأنه ممنوع بتاتا من البحث في التدخل لافي موضوعه ولا في شكله مادامت الدعوى القائمة هي في درجتها الثانية بالاستئناف وقد ورد في هذا الشأن بالمذكرة الايضاحية لقانون التحضير المذكور والمقدمة من وزارة الحفانية لمجلس النواب ما يأتي حرفياً « ولما كان دخول خصم ثالث في الدعوى غير مقبول في الاستئناف سواء أكان ذلك اختيارياً أم اجبارياً فقد نص المشروع على أنه ليس لقاضي التحضير في القضايا الاستئنافية أن يفصل في طلبات دخول . شخص ثالث في الدعوى أو ادخال ضامن فيها » وقد يمكن أن يستفاد من ذلك كله وعلى الأخص من المذكرة الايضاحية - أن قاضي التحضير في القضايا الاستئنافية ممنوع من النظر في أمر التدخل الاختياري أو الاجباري مهما كانت صور التدخل في نوعيه .

« وحيث ان البت في التدخل على نوعيه اختياريًا واجباريًا وبجميع صورته سواء كان تدخلاً تحفظياً بالانضمام الى أحد الخصمين أو هجومياً بطلب خاص - هو من اختصاص قاضي التحضير عند ما تكون الدعوى في درجتها الأولى الابتدائية وحكمه في ذلك حكم كأنه صادر من محكمة أول درجة لا يطعن فيه إلا نفس المطاعن القانونية التي توجه ضد الحكم الصادر من محكمة أول درجة ( المادة ٦ من قانون التحضير ) .

« وحيث ان التدخل في نوعيه وبصورته المختلفة جائز قانوناً أمام محكمة أول درجة ويجوز التدخل قانوناً أيضاً أمام محكمة ثانية درجة بالاستئناف فيما



إذا كان التدخل بالانضمام لتأييد أحد الخصمين ( أنظر كتاب المرافعات باللغة الفرنسية للدكتور عبد الفتاح السيد بك مع الاستاذ ديسيرتو ص ٣٦٨ ف ٣٧٥ وما بعدها ) والأحكام المختلطة الواردة في الحواشي - أنظر جايو في قانون المرافعات سنة ١٩١٦ ص ٥١٥ ف ٨٢٦ وما بعدها - الدكتور أبو هيف بك ص ٧٢٧ وما بعدها ) والاجماع قائم على التدخل للانضمام في الاستئناف لأن دخول الخصم الثالث للانضمام في الاستئناف لا يؤثر على الدعوى القائمة واجراءاتها في شيء مما. إذ ليست له طلبات جديدة حتى يقال بأن خصمه حرم من الدفاع فيها أمام محكمة أول درجة (قارن المادة ٢٩٥ و ٣٣٨ مرافعات أهلي ومختلطة و ٣٣٩ فرنسي) وهذه القاعدة العامة المجمع عليها صحيحة باعتبارها مبدأ قانونيا مسلما به لا يشوبه شك أو ريب وإذا كان قاضي التحضير في أول درجة مأخوذا باحتمالا معنى البتة من عدم سرياتها عند قاضي التحضير في ثاني درجة والحظر المطلق الوارد بالمذكرة الايضاحية في منع قاضي التحضير في الدرجة الثانية من النظر أمر التدخل في شكله أو في موضوعه كما يستفاد ذلك في الظاهر أيضا من نص الفقرة الأخيرة للمادة ٤ من قانون التحضير هو حظر في غير محله لا يمكن تأييده لأن في الأخذ بهذا الحظر افتياتا صارخا على أصل قانوني صحيح. الاجماع يؤيده وعلم القانون يأخذه . ويجب أن يتنزه الشارع حتما عن أن يعمل في تشريعه على خرق الأصول القانونية الصحيحة العامة بلامسوغ معين يدعوه لهذا الخروج . ولذا لا يجوز تفسير الحظر الوارد بالمذكرة والمستفاد ظاهرا من المادة ٤ في فقرتها الأخيرة إلا بأنه حظر خاص بالتدخل الهجومي فقط لا التدخل الانضمامي مهما كان شكل التدخل الهجومي اختياريا أو اجباريا . وهو ذلك التدخل الهجومي الذي يهاجم فيه المتدخل خصومه مهاجمة تقوت عايمهم مزية الدفاع أمام محكمة أول درجة في طلب لم يطلب إلا في

الدرجة الاستئنافية وأما التدخل بالانضمام اختياريا كان أو اجباريا فهو مقبول قانونا في الاستئناف ولا جدل فيه مطاقا ويعتبر الفصل فيه من اختصاص قاضي التحضير في الدرجة الثانية حتما كما هو من اختصاصه في أول درجة ولا محل لأن يحيل قاضي التحضير في الاستئناف أمر التدخل بالانضمام إلى محكمة المرافعة أخذا بالقياس على الفقرتين ١٢ و ١٣ الخاصتين بالأحكام الغيابية وإبطال المرافعة . لأنه لا معنى لهذه الحالة مادام أن الأصل في قاضي التحضير من حيث هو أن يفصل ابتداء في أمر التدخل على نوعيه هجوميا وانضماميا وحكمه نافذ باعتباره صادرا من المحكمة بالذات أخذا بالمادة ٦ من قانون التحضير .

« وحيث لما تقدم يتعين القول بأن لقاضي التحضير في القضايا الاستئنافية الفصل في أمر التدخل الانضمامي بنوعيه اجباريا أو اختياريا وأنه لا حاجة لاحالة الفصل في ذلك التدخل إلى محكمة المرافعة وأن المقصود من الحظر على قاضي التحضير في القضايا الاستئنافية من الفصل في أمر التدخل إنما هو التدخل الهجومي بنوعيه إذ لا يجوز له أن يفصل فيه في شكله أو في موضوعه ولا حالته أيضا على محكمة المرافعة مادام أنه متعلق بطلب جديد يترتب على النظر فيه أمام الدرجة الثانية حرمان الخصوم الآخرين من الدفاع فيه أمام محكمة أول درجة . فاذا ما طلب اليه هذا الطلب وجب الحكم بعدم قبوله .

« وحيث وقد تبين ان محمد علي محمود قصر أمر دخوله في الاستئناف على التدخل الانضمامي لمناجزة المستأنف نعمان في استئنافه ضد ليزه فانه يتعين قبوله خصما ثالثا بالانضمام على هذا الاعتبار . (استئناف المبخ نعمان أبوز يدو حضر عنه الاستاذ صمويل راصف ضد الاستليزه واصف جرجس عن نفسها وبصفها وآخر وحضر عنها الاستاذ لبيب جرجس رقم ١٣٠ سنة ١٩٣٠ رئاسة حضرة صاحب العزة عبدالسلام ذهني بك المستشار )

٣٥٧

١١ فبراير سنة ١٩٣٤

١ - تقادم . تقادم خمس . أوراق تجارية . العبرة بصفة الدين . ويسند الدين

٢ - تقادم . أوراق تجارية . تعريفها . المتداولة بالتظهير أو التسليم .

٣ - أوراق تجارية . مالا يدخل فيها .

المبادئ القانونية

١ - العبرة في التقادم الخمس ليست بصفة الدين وحدها بل بصفة سند الدين أيضا . فإذا كانت المعاملة بين تاجرين وناشئة عن معاملات تجارية تمت بينهما ولم يكن السند المثبت للدين من الأوراق التجارية effets de commerce فلا يسقط الحق في رفع الدعوى بمضى الخمس السنوات المنصوص عليها في المادة ١٩٤ من القانون التجارى

( ٢ ) الأوراق التجارية المعبر عنها بالاصطلاح الفرنسى effets de commerce والتي يسقط الحق في رفع الدعوى بها بمضى خمس سنين من اليوم التالى ليوم حلول ميعاد دفعها . هي الأوراق التي يتداولها التجار فيما بينهم كما يتداولون أوراق النقد وتقوم مقام الدفع النقدي في المعاملات التجارية فلا يدخل فيها كل ورقة تجارية أخرى تثبت ديناً لتاجر على تاجر كالفواتير التي يشتري بها التاجر بضاعته من زميله التاجر وعقود النقل والشحن والعمولة . بل المقصود بالأوراق التجارية في المادة ١٩٤ تجارى . هي الأوراق التي يتعهد فيها تاجر بدفع دين عليه لتاجر آخر في ميعاد معين وتنتقل ملكيتها من

دائن إلى آخر بمجرد التظهير . endossement أو بمجرد التسليم tradition بدون احتياج إلى اجراء آخر .

٣ - لا تعتبر من الأوراق التجارية effets de commerce بالمعنى السابق الأوراق الرسمية التي لا تنتقل الحقوق الثابتة بها بمجرد التظهير والسندات التي يكون سداد الدين الثابت بها مقسطاً والسندات التي تتصل بأمر أخرى بعيدة عن مجرد ثبوت الدين في ذمة المدين وميعاد دفعه كتعليق حلول أجل السداد على أمر خارجي غير مضي ميعاد الاستحقاق وكالتزام المدين بأداء عمل معين للدائن مع تعهده بسداد الدين .

المحكمة

« حيث ان موضوع هذه الدعوى ينحصر في ان المستأنف مدين لمورث المستأنف عليهم في مبلغ ٣٥٠ جنيه بمقتضى عقد رسمي باقرار بدين ورهن محرر بمحكمة مصر المختلطة في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ وهذا المبلغ مستحق السداد على سبعين قسطاً شهرياً قيمة كل منها خمسة جنيهات ابتداء من اول نوفمبر سنة ١٩٢٤ وبالنسبة لتأخير المستأنف في السداد قام المستأنف عليهم بإعلان في ١٢ من يناير سنة ١٩٣٣ بتنبيه نزع ملكيته من العين المرهونة وفاء لمبلغ الدين السالف الذكر وفوائده فقام المستأنف من جانبه برفع هذه المعارضة طالبا الغاء التنبيه والغاء كافة التسجيلات المترتبة عليه وعلى عقد الرهن ايضا وقد بنى المستأنف معارضته على انه دفع الدين كله لمورث المستأنف عليهم وعلى انه فضلا عن ذلك فان حق المطالبة بهذا الدين قد سقط بمضى خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق لانه نتيجة معاملة تجارية



« وحيث انه بتاريخ ٢٢ من إبريل سنة ١٩٣٣ قضت المحكمة الابتدائية برفض المعارضة وبنت حكمها على ان الدين الاصلى الذى كان ديننا تجاريا قد استبدل بدين آخر مدنى تحرره عقد الرهن وهذا الدين المدنى لا يسقط حق المطالبة به بمضى خمس سنوات وعلى ان المعارض من جهة اخرى لم يقدم ما يفيد سداد الدين لمورث المستأنف عليهم كما يدعى .

« وحيث ان المستأنف قد استأنف الحكم المذكور للاسباب التى ذكرها فى اعلان الاستئناف والتى لم تخرج عما ذكره أمام المحكمة الابتدائية وزاد عليها الرد على أسباب الحكم الابتدائى وقدم المستأنف لهذه المحكمة مذكرة أبان فيها بأسباب ما أوجزه فى اعلان استئنافه .

#### عن التقادم

« حيث ان المستأنف يستند فى هذا الدفع الى المادة ١٩٤ من القانون التجارى الاهلى التى تقول « كل دعوى متعلقة بالكيميالات أو بالسندات التى تحت الاذن وتعتبر عملا تجاريا أو بالسندات التى لحامها أو بالاوراق المتضمنة أمرا بالدفع أو بالحالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وغيرها من الاوراق المحررة لأعمال تجارية يسقط الحق فى اقامتها بمضى خمس سنين اعتبارا من اليوم التالى ليوم حلول ميعاد الدفع الخ »

« وحيث ان المستأنف يقول ان عقدا الاقرار بالدين والزهن الصادر منه لمورث المستأنف عليهم لم يخرج عن كونه « ورقة محررة لعمل تجارى » لان مبلغ الدين الوارد به هو ثمن بضاعة استجرها من محل مورث المستأنف عليهم

« وحيث ان الفصل فى هذا الدفع يتوقف والحالة هذه على معرفة المقصود قانونا بعبارة « الاوراق المحررة لأعمال تجارية » تلك الاوراق

التى ينطبق عليها التقادم الخمسى  
« وحيث انه بالرجوع الى النص الفرنسى للمادة ١٩٤ المذكورة ( وهو النص الاصلى للشارع ) نجد انه يعبر عن الاوراق المحررة لأعمال تجارية بقوله " et autres effets souscrits pour faits de commerce " كما إنه بالرجوع الى المادة ٢٠١ من القانون التجارى المختلط المقابلة للمادة ١٩٤ أهلى نجد انها لا تعدد فى أولها الاوراق التجارية المختلطة كما فعلت المادة ١٩٤ بل انها تقول :

Toutes actions relatives aux lettres de change et aux effets de commerce souscrits par des negociants, marchands ou banquiers, ou pour faits de commerce, se prescrivent par cinq ans.

« وحيث انه بالتأمل فى هذه النصوص يتضح بكل جلاء ان الاصطلاح القانونى effets de commerce هو اصطلاح عام لجميع الاوراق التجارية فهو والحالة هذه يجعلها جميعا من نوع واحد « وحيث انه مما لا يجعل مجالا للشك فى هذه الحقيقة ان الشارع المصرى قد جعل عنوان الفصل الثامن من القانون التجارى الاهلى والفصل السابع من القانون التجارى المختلط بالنص الفرنسى " Prescription des actions en matieres d'effets de commerce " « وحيث ان الأوراق التجارية المعبر عنها بالاصطلاح الفرنسى effets de commerce هى الأوراق التى يتداولها التجار فيما بينهم كما يتداولون أوراق النقد وتقوم مقام الدفع النقدى فى المعاملات التجارية

« وحيث أن لهذه الميزة التى اختصت بها الأوراق التجارية فقد رأى الشارع انه ليس من المحتمل أن تبقى هذه الاوراق تنتقل بين أيدي التجار مدة



خمس سنوات دون أن تبرأ ذمة المدين فيها بسداد الدين المحررة به لأن المعلومات التجارية بتلك الأوراق لا تحتل إطالة أجل السداد .

« وحيث إنه مما يجب أن لا يغيب عن الأذهان أن الأوراق التجارية بالمعنى السالف الذكر لا يدخل فيها كل ورقة تجارية أخرى تثبت ديناً لتاجر على تاجر آخر كالفراير مثلاً التي يشتري بها التاجر بضاعته من زميله التاجر وعقود النقل والشحن والعمولة وغيرها من الأوراق التي تحرر بين التجار لأعمال تجارية إنما الأوراق التجارية المقصودة في المادة ١٩٤ من القانون التجاري الأهل والمادة ٢٠١ من القانون التجاري المختلط هي الأوراق التي يتعهد فيها تاجر بدفع دين عليه لتاجر آخر في ميعاد معين وتنتقل ملكيتها من دائن إلى آخر بمجرد التظهير endossement أو بمجرد التسليم tradition بدون احتياج إلى أي إجراء آخر

« وحيث أن هذه الأوراق التجارية effetes de commerce تستدعي حتماً أن تكون قابلة للتداول

بالتظهير أو التسليم متى كانت لحاملها وتستدعي أن يكون أجل سداد الدين الثابت بها قصيراً تختمله المعاملات التجارية وتستدعي أن تكون بعيدة عن أي أمر آخر مما يعطل تداولها أو يجعله متعذراً

« وحيث أنه لذلك وجب أن لا يعتبر من الأوراق التجارية effets de commercه الرسمية التي لا تنتقل الحقوق الثابتة بها بمجرد التظهير والسندات التي يكون سداد الدين الثابت بها مقسماً والسندات التي تتصل بأمور أخرى بعيدة عن مجرد ثبوت الدين في ذمة المدين وميعاد دفعه كتمليق حلول أجل السداد على أمر خارجي غير مضي ميعاد الاستحقاق وكالتزام المدين بأداء سهم معين للدائن مع تعهده بسداد الدين

« وحيث أن عقد الاقرار بالدين والرهن موضوع هذه الدعوة الصادر من المستأنف لمورث المستأنف عليهم لا يصح اعتباره قانوناً من الأوراق التجارية التي يسقط حق المطالبة بها بمضي خمس سنين (أولاً) لأنه عقد رسمي ويشمل فضلاً عن الاقرار بالدين ضماناً عقارياً ومثل هذا العقد لا تنتقل الحقوق الثابتة به بمجرد التظهير (ثانياً) لأن أجل السداد فيه طويل جداً لا تختمله العرف التجاري (ست سنوات تقريباً) وفضلاً عن ذلك فإن السداد جعل على أقساط شهرية كل منها خمسة جنيهات (ثالثاً) لأن هذا السند قد تضمن التزامات أخرى من جانب المستأنف المدين لأعلاقة لها بالديونية كالتزام شراء بضائعه من محل تجارة مورث المستأنف عليهم وجعل هذا الالتزام مرتبطاً بالديونية بحيث أن عدم القيام بتنفيذه يترتب عليه حلول أجل سداد جميع الأقساط الشهرية دفعة واحدة.

« وحيث أنه متى كان عقد الاقرار بالدين والرهن ليس من الأوراق التجارية الخاضعة لحكم المادة ١٩٤ من القانون التجاري فلا يكون هناك محل للبحث فيما إذا كان الدين الثابت بموجبه ديناً مديناً أو تجارياً إذ العبرة في التقادم الخمسي ليست بصفة الدين وحدها بل بصفة سند الدين أيضاً ،

« وحيث أنه مع ذلك فإن هذه المحكمة لا تشاطر المحكمة الابتدائية رأيها في أن الدين الثابت بالعقد السالف الذكر قد أصبح ديناً مديناً بطريق الاستبدال novation بعد أن كان ديناً تجارياً لأن هذا الاستبدال غير متوافر بتاتا ولا يزال الدين تجارياً كما كان لأنه لتاجر على تاجر . ونأشئ عن معاملات تجارية تمت بينهما غير أن سند هذا الدين ليس من الأوراق التجارية effets de commerce كما سبق البيان « وحيث أنه لما تقدم يكون الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالدين عملاً بحكم المادة ١٩٤ (٢-٣)

تجاري أهلى دفعا لا يستند الى أساس من القانون  
(استئناف الشيخ عبد المجيد أبو العينين وحضرته الاستاذ حبيب  
شوده ضد احمد عبد الكريم وآخرين وحضر عنهم الاستاذ احمد  
بك الدويانى رقم ١٠٤٢ سنة ٥٠ قرقاسة وعضوية حضرات حسن  
نيه المصرى بك وراحمه نظيف بك ومحمد زكى على بك مستشارين)

٣٥٨

١٣ فبراير سنة ١٩٣٤ .

بيع . عقار . لا يجوز إثبات التعاقد بالبينة ولو وجد مانع .

المبدأ القانونى

إن إثبات التعاقد على بيع العقار بطريقة  
الشهود فى الأحوال الجائز فيها بالمادة ٢١٥  
مدنى لم يعد جائزاً بعد القانون رقم ١٨ لسنة  
١٩٢٣ لأنه يتعارض مع مؤدى أحكامه الصريحة  
ومع الأغراض التى توخاها الشارع من وضعه .  
فالمانع من الحصول على محرر وهو شرط اجازة  
إثبات بيع العقار بالبينة طبقاً للمادة ٢١٥ مدنى  
صار القول به غير مفهوم مع أحكام قانون  
التسجيل الحالى .

المحكمة

« حيث ان المستأنف رداعلى الدعوى الأصلية  
رفع دعوى فرعية زعم فيها أنه فى أوائل سنة ١٩٢٨  
اشترى من المستأنف ضده «جده لأبيه ومرييه»  
الثلاثة قراريط موضوع النزاع ولكنه لم يأخذ  
محرراً بالبيع للمانع الادبى الناشئ من الصلة المذكورة  
وطالب إثبات هذا التعاقد الشفوى . ولذلك يتعين  
البحث فيما اذا كان القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٣ الخاص  
بالسجل يبيح أو لا يبيح إثبات التعاقد على بيع  
العقار بالبينة كما طلب المستأنف .

« وحيث ان هذا القانون لم يذكر حكماً صريحاً  
لهذه الحالة وإنما نص فى المادة ١٦ منه على إلغاء كل  
نص يخالفه . والنصوص المخالفة له هى بطبيعة الحال

تلك التى لا يسلم المنطق بقيامها مع مؤذى أحكامه  
الصريحة . أو هى التى تتعارض مع الأغراض التى  
رمى اليها الشارع من وضعه . فالبحث المطلوب  
يكون اذن على ضوء هذه الاعتبارات .

« وحيث انه قبل صدور القانون المذكور كانت  
ملكية العقار المبيع بمجرد التعاقد وبدون حاجة  
الى تسجيل - تنتقل الى المشتري بالنسبة للبائع  
المالك وللمن ينوب عنه بل كانت تنتقل اليه بالنسبة  
لسكل انسان ما عدا الغير ذى الحق العينى على المبيع  
المبنى على سبب صحيح والمحفوظ بحسن نية بالتسجيل  
كان اذن التعاقد على بيع العقار ينتج جميع آثار البيع  
القانونية دون تسجيل طالما أن واحداً من طبقة  
الغير الموصوف بما تقدم لم يظهر . ولذلك كان  
التسجيل حينئذ اختيارياً وكان النص الوارد فى  
المادة ٢٣٧ مدنى فى صدد إثبات البيع سواء كان المبيع  
عقاراً أو منقولاً . على اتباع القواعد المقررة فى  
القانون بشأن الإثبات كان هذا النص لا غبار عليه  
ذلك لانه مادام التسجيل اختيارياً فلا مانع من  
التعاقد شفوياً على البيع - أما الآن وبعد صدور  
القانون رقم ١٨ - فلا تنتقل ملكية العقار لابين  
العاقدين ولا بالنسبة لغيرهم الا بالتسجيل وبهذا  
صار التسجيل الزامياً لا اختيارياً كما كان والنتيجة  
المنطقية لهذا التغيير هى وقوع الحاجة الى تحرير  
عقد بيع العقار ليتسنى تسجيله والنتيجة أيضاً  
هى تقييد نص المادة ٢٣٧ المذكورة فيما يختص  
ببيع العقار .

« وحيث ان نصوص المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من  
قانون التسجيل التى توجب اشتغال عقد البيع على  
بيانات مخصوصة وإيقاف التسجيل والالتجاء الى  
قاضى الأمور الوقتية فى حالة اغفال العقد المقدم  
للتسجيل لهذه البيانات . وتقديم نماذج العقود  
مطبوعة الى راغبي التعاقد والتصديق على امضاءات



وأختام الطرفين - هذه النصوص تستلزم التأكيد بأن الشارع حتم الاثبات الكتابي في بيع العقار . « وحيث ان المذكرة الايضاحية للقانون المذكور بينت ان من أغراض الشارع من وضعه تلافى رداءة تحرير عقود البيع فقالت مانصه « ان أغلب هذه العقود عبارة عن عقود عرفية بسيطة محررة تحريرا رديئاً بمعرفة المتعاقدين وبحضور بعض كتاب مجردين عن كل المعلومات الفنية لاسيما فيما يتعلق ببيان الأعيان وتعيين المتعاقدين . . . الخ » فإذا كان هذا حكم الشارع على المحررات التي عن أصحابها وحاضرو مجلسها بوضعها وتحريرها بطبيعة الحال . فكيف يسوغ القول بأن هذا الشارع نفسه لا يزال محتفظاً بما دون ذلك وهو الاثبات بالبينة . ان هذا الطريق لاكثر تعرضاً الى العيوب التي تشكو منها المذكرة كما لا يخفى لاسيما ومعظم الشهود هم من هذه الطبقة المجردة عن المعلومات الفنية المشار اليها .

« وحيث ان هذا القانون جاء وليد مباحث لجان عدة أشير اليها في المذكرة الايضاحية ومن هذه اللجان اللجنة الدولية التي كان لها قبل سنة ١٩١٢ اختصاص الجمعية العمومية للاستئناف المختلط فلهذه اللجنة قدمت الى الحكومة المصرية مشروعا مع ايجابه التسجيل تنص المادة ١٧ منه على وجوب اثبات بيع العقار بعقد رسمي والاعتبار التعاقد كأن لم يكن ( تراجع أعمال هذه اللجنة ونصوص مشروعاتها في كتاب التأمينات للعلامة جران مولان ص ٢٩٤ ) وقد جاء في المذكرة الايضاحية ترديد صريح لهذه الفكرة بما نصه « فالطريقة المثلى لضمان حسن تحرير العقود وضمان صحتها تنحصر في أن يكون التحرير بمعرفة مأمور مختص توافرت فيه الضمانات اللازمة والمعلومات الكافية أي بواسطة محرر العقود . غير أن انشاء وظيفة محرر العقود في القطر المصري حيث لا وجود

لهاتولد مسائل هامة بنوع خاص وتعرضها عقبات حجة من أهمها الاعتبارات المالية . وقد ابتكرت اللجنة إلى حين أن تجد علاجاً شافياً لذلك طرقاً من شأنها أن تخفف ان لم تزل كلية النقص الذي دل عليه الاختيار . وبهذه المناسبة وضعت المادة الثالثة ... الخ » فإذا علم ذلك فلا يمكن أن يكون رد الجمعية العمومية للاستئناف المختلط وقد وافقت على هذا القانون لا يمكن أن يكون ردها على اللجنة الدولية وطلبها العقد الرسمي الابقاء على طريق اثبات بيع العقار بالبينة كما لا يمكن القول بإبقاء الشارع على هذا الطريق المعيب للاثبات في حين أنه ينادى صراحة في المذكرة بأن العقد الرسمي دون سواه هو الطريق الأمثل للاثبات وأن يذكر صراحة أن الأحكام التي ابتكرت لعلاج الحالة انما هي مخففة بل ومؤقتة . والواقع أن هذا القانون هو مقدمة لادخال نظرية التسجيلات العقارية في مصر وهذه النظرية ترتكز على الاثبات بالعقود الرسمية .

« وحيث ان ابقاء القانون رقم ١٨ على الالتزامات الشخصية للعقود « غير المسجلة » لا يفيد جواز إثبات التعاقد سبب هذه الالتزامات بالبينة ولا يتعارض في شيء مع ايجاب اثباته بالكتابة بل أن وصف القانون لهذه العقود بكونها « غير مسجلة » قد يستنتج منه أنه انما قصد العقود المكتوبة وهذا ظاهر .

« وحيث ان المانع من الحصول على محرر وهو شرط اجازة اثبات بيع العقار بالبينة طبقاً للمادة ٢١٥ مدني صار القول به غير مفهوم مع قيام أحكام قانون التسجيل الحالي وذلك أنه مادام أن العاقدين أرادا البيع ، أي أرادا تعاقدًا . ناقلاً ملكية العقار من أحدهما إلى الآخر . فقد وجبت الكتابة ليكون بعدها التسجيل . أما إذا أهملوا الكتابة



طوما لما منع أدبي أو مادي فقد فاتها الغرض الذي قصد بالتعاقد اليه

« وحيث انه يضاف الى كل ما تقدم أنه بالرغم من أن اثبات بيع العقار بالبينة في الأحوال التي يسمح فيها القانون كان جائزاً في عهد التشريع السابق غير أن العمل بين الناس كان جارياً على إثباته بالكتابة إلا ما ندر مما لا يعتد به. فالقول الآن بوجوب توفر محرد لاثبات بيع العقار قول متفق مع العرف السائد قبل قانون التسجيل ومن شأنه اقرار الأصول القانونية على ماديات الحياة .

« وحيث انه مما تقدم يتبين جلياً أن اثبات التعاقد على بيع العقار بطريق الشهود في الأحوال الجائز فيها بالمادة ٢١٥ مدني لم يعد جائزاً بعد القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ لأنه يتعارض مع مؤدى أحكامه الصريحة ومع الأغراض التي توخاها الشارع من وضعه ولذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف فيما يختص بالدعوى الفرعية .

« وحيث انه بالنسبة للدعوى الأصلية فإن ملكية المستأنف ضده لاثلاثة قراريط وما عليها من المباني صارت ثابتة بعد اخفاق المستأنف في دعواه الفرعية . فأما الأرض فبالاعتراف المستخلص من هذه الدعوى الفرعية، وأما المباني فبطريق اضافتها الى الأرض . ولئن كان المستأنف هو الذي أقامها من ماله كما يستنتج من أقوال وكيل المستأنف ضده في دعوى الايجار المضمومة وأقوال أرباب الصناعة وغيرهم الذين معهم الخبير تنفيذاً للحكم التمهيدي الصادر من هذه المحكمة . فكل ماله قانوناً هو الرجوع بقيمة على المستأنف ضده .

« وحيث ان نص الفقرة الأخيرة من المادة

٦٥ مدني تستدعي من المحكمة التي تنظر في نزاع من النوع الذي نحن بصدده أن تقرر في حكمها ما اذا كان وضع اليد على أرض الغير المندأ فيها البناء حصل بغش أو بغير غش . فهذه المحكمة خلافاً لما ذهب اليه الحكم المستأنف ترى أن وضع يد المستأنف على الأرض وبناءه فيها كان بدون غش نظر الصلة القرابة بين الطرفين ولطول اقامة المستأنف في الأرض دون اعتراض من جده المستأنف ضده ولاقامة المباني فيها دون أي اعتراض على مرأى منه ومن أولاده ولباقى ظروف الدعوى . « وحيث ان المستأنف طلب احتياطياً أمام محكمة الاستئناف عدم تسليم المباني الى المستأنف ضده الا اذا دفع قيمتها التي قدرها أخيراً بمبلغ ١٥٤ جنيهاً و٣٥٨ مايلماً واعتراض المستأنف ضده على ابداء هذا الطلب لأول مرة في الاستئناف . فهذا الاعتراض قانوني ولذلك يتعين عدم قبول الطلب المذكور . أما الحكم التمهيدي الصادر من هذه المحكمة بنسب خبير لتقدير المباني وحصل تنفيذه فلا ترتبط به هذه المحكمة .

« وحيث انه لذلك يتعين تأييد الحكم المستأنف ماعدا المصاريف فتري هذه المحكمة جعلها مناصفة بين الطرفين لأن المستأنف هو الذي أقام البناء وثبت حسن نيته .

( استئناف الشيخ صادق الشافعي الكفراوي وحضر عنه الاستاذ يوسف احمد الجندي ضد الشيخ سيد الكفراوي الشافعي وحضر عنه الاستاذ محمود حسين هيكل رقم ٨٦٨ سنة ٤ قضائية رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة محمود غالب بك و خليل غزالات بك والاسناد مصطفى الفور يحيى مستشارين )

( ملاحظة : نرجو الرجوع الى الحكم الصادر من محكمة النقض والابرار المدنية في القضية رقم ٩٣ سنة ٣ قضائية المنشور في العدد التاسع من هذه المجلة ص ٣٧٢ . قسم أول رقم ١٥٦ فقد نقض هذا الحكم بعض مبادئ الحكم المنشور في هذا العدد تحت رقم ٣٥٢ قسم ثاني صحيفة ٦٧٩ )

## قضايا المحاكم الكلية

٣٥٩

محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٨ مارس سنة ١٩٣٢

تسجيل تنبيه نزع الملكية وتصرفات المدين

المبدأ القانوني

ان تسجيل تنبيه نزع الملكية يغل يد المدين عن التصرف في العقار المنزوعة ملكيته . وهذا الرأي ينطبق على العدالة التي تقضى بالأيام المدين بحقوق دائنه بعد أن قام بما يفرضه القانون من تسجيل التنبيه حتى يكون الغير على حذر من تصرفات المدين .

المحكم

« من حيث ان المدعى طلب تثبيت ملكيته الى الحصة البالغ قدرها ١٢ قيراطا شائعة في أرض وبناء المنزل الموضح بعريضة الدعوى »  
« وحيث ان المدعى يرتكن في اثبات دعواه على عقد البيع المسجل أولهما في تاريخ ١٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٠ والثاني في ٢٨ يناير سنة ١٩٣١ بشراء هذا العقار ممن يدعى مصطفى يوسف احمد البنان »  
« وحيث انه ثابت من الاطلاع على أوراق الدعوى أنه قد اتخذت اجراءات نزع الملكية على هذا العقار وتسجيل تنبيه نزع الملكية بتاريخ أول مايو سنة ١٩٣٠ »

« وحيث انه يستخلص من هذا أن تسجيل تنبيه نزع الملكية كان سابقا لتسجيل عقد البيع المشار اليهما آتفا والذين يستند اليهما المدعى في دعواه . »

« وحيث ان آثار تسجيل تنبيه نزع الملكية

في قانون المرافعات الأهلى كان محلا لخلاف بين شراح القانون المصرى وبين المحاكم الأهلية فقد رأى المرحوم أبوهيف في كتابه طرق التنفيذ صحيفة ٤١٧ الى ٤٢٧ ان تسجيل التنبيه لا يغل يد المدين عن التصرف في العقار المطلوب نزع ملكيته وذهبت الى هذا رأى محكمة بور سعيد الجزئية في حكمها الصادر في أول اكتوبر سنة ١٩١٦ مجموعة رسمية ٩١٧ عدد ١٧ صحيفة ٢٠٣ وقد خالفه في هذا رأى الاستاذ احمد بك قحه وعبد الفتاح بك السيد في كتابهما التنفيذ علما وعملا من صحيفة ٣٩٥ الى ٣٩٨ وقال بأن تسجيل تنبيه نزع الملكية يغل يد المدين عن التصرف في العقار .

« وحيث ان القضاء المصرى أخذ في الاتجاه الى رأى الثانى انظر حكم محكمة شيبين الكوم ٤ نوفمبر سنة ١٩١٥ مجموعة رسمية سنة ١٩١٦ ص ٢٠٠ وحكم محكمة ميت غمر ١٦ مايو سنة ١٩٢٧ مجموعة رسمية السنة السابعة عشر صحيفة ١٥٠ وفي الأحكام الحديثة انظر حكم محكمة مصر الابتدائية بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ المنشور في مجلة كلية الحقوق العدد الثانى صحيفة ١٦ والحكم الذى صدر أخيراً من محكمة الاستئناف بمصر بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٣١ والمنشور في مجلة المحاماه السنة الثانية عشر العدد الرابع صحيفة ٣١٨ وهذه الأحكام الأخيرة سارت وراء المبدأ القائل بأنه لا يسوغ للمدين أن يتصرف في العقار بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية »

« وحيث ان هذه المحكمة تأخذ بالرأى الثانى لانه ينطبق على العدالة التي تقضى بأن لا يعيب المدين بحقوق دائنه بعد أن قام بما يفرضه عليه القانون »



واستصدر حكما وسار في اجراءات نزع الملكية وقام باشهار تصرفاته لدى الجمهور بان سجل تنبيه نزع الملكية حتى يكون الغير على حذر فاذا ما اشترى شخص من المدين بعد هذا الاشهار والاعلان أصبح مجازا ومفرطا في حقه والمفرط أولى بالخسارة وفضلا عن ذلك فان القانون الأهلى نص في المادة ٥٤٥ مرافعات انه يترتب على تسجيل التنبيه إلحاق الثمار بالعقار ولا محل للقول بان القانون لم يقصد منع التصرف من العقار نفسه إذ لا معنى لأن يحتفظ المدين بثمار العقار وهي الملحققات له بينما يجوز له أن يتصرف في ذلك العقار نفسه ولا يمكن التسليم عقلا بان ينص الشارع على وجوب الاحتفاظ بملحققات العقار مع التفریط في العقار نفسه ولا يمكن افتراض وجود الملحققات والتحقق عليها مادام ان أصل تلك الملحققات عرضة للتصرف فيه وضياعه « وحيث ان القانون المختلط قد نص على ذلك في المادة ٦٠٧ بمقتضى القانون الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ولو ان القانون الأهلى اغفل اضافة هذا النص الا انه ظاهر ان المحاكم المختلطة قبل وضع هذا النص كانت تسير على المبدأ القائل بحرمان المدين من التصرف في العقار بعد تسجيله تنبيه نزع الملكية أنظر حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٩٣ وللقاضى المصرى عند صمت الشارع أن يطبق قواعد العدالة الطبيعية طبقا لنص المادة ٢٩٥ من لائحة ترتيب المحاكم « وحيث ان أصحاب الرأى المخالف يقولون إذا أراد الدائن الذى يتخذ اجراءات نزع الملكية حفظ حقوقه ضد تصرفات المدين فله أن يأخذ حق اختصاص بعد صدور الحكم بالدين غير ان هذا الاحتياط لا يمنع التصرف في العقار لأن فرض حق اختصاص على العقار لا يمنع من بيعه بعد تسجيل الاختصاص مع حفظ الأولوية لمن يبادر إلى تسجيل اختصاصه طبعاً إلا أن هذا ليس علاجاً مانعاً من

التصرف في العقار فضلا عن أن القانون أوجب اعلان الحائز للعقار في اجراءات البيع وهو من آل اليه العقار قبل تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية ولم يذكر في أى نص وجوب اعلان من آل اليه العقار بعد تاريخ التسجيل مما يدل على ان الشارع لم يفترض له وجودا قانونيا وان لعقده أى أثر بعد تسجيل التنبيه .

« وحيث انه مما تقدم لا يسوغ للمدعى أن يتمسك بعقديه المسجلين

« وحيث انه مما تقدم يكون المدعى غير محقق في طلب تثبیت الملكية ويتعين رفض دعواه والزامه بالمصاريف .

( قضية المعلم حسن مصطفى وحضر ٥٥ الاستاذ عزيز عبدالنور ضد الست سيده احمد وآخرين رقم ٢٩٤ سنة ١٩٣٢ رئاسة وعضوية حضرات القضاة زكى خيرالابوتيجى ومحمد على رشدى ومحمد على جمال الدين . )

٣٦٠

### محكمة مصر الكلية الأهلية

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣

١ - تقرير القاضى . فى الجنب المستأنفة . بحكمه ووضعه .

من حق القاضى .

٢ - رد القاضى . الأوجه الميئة بالمادة ٣٠٩ مرافعات - على سبيل الحصر

٣ - رد القاضى . ليس بمقصومة . غاصمة القاضى . لها اجراءات معينة فى القانون

### المبادئ القانونية

١ - لم يضع القانون لتقرير القاضى فى الجنب المستأنفة شكلا أو حدودا معينة بل جعل الطريقة التى يوضع بها يرجع أمرها إلى ذمة القاضى وضميره وأطلق له الحرية فى تلاوة ما يرى تلاوته من مستندات أو اعترافات أو قرارات ولا يمكن الطعن فى الحكم الذى يستند إلى هذا التقرير بحجة أن القاضى الملخص لم يبين كل دقائق الدعوى أو لم يتل المستندات المرفقة بملفها



أو اقتضت أقوال الشهود اثباتاً ونفيّاً كما أثبتتها كاتب محكمة أول درجة كما قرر قضاء محكمة النقض أن القانون لم يجعل للتقرير الذي يتلوه قاضي الهيئة الاستئنافية شكلاً خاصاً ولم يرتب نتيجة ما على ما قد يكون به من الخطأ لأن الخصوم حاضرون ويستطيعون دائماً أن يتنبهوا إليه .

٢ - إن أوجه الرد التي تنص عليها المادة ٣٠٩ من قانون المرافعات إنما وردت على سبيل الحصر بحيث لا يقبل التوسع فيها أو القياس عليها . فلا يمكن اعتبار إبداء الرأي من قبيل ما جاء بالفقرة ٨ من المادة المذكورة وإن ساغ القول بجواز أن يكون سبباً لبطالان الحكم في الدعوى .

٣ - ليس طلب الرد في ذاته أساساً لخصومة تقوم بين طالب الرد والقاضي المطلوب رده فالقاضي ليس بخصم لأحد من طرفي الخصومة في الدعوى ومأموريته قاصرة على توزيع العدالة وتطبيق القانون والقانون نفسه لا يعتبر طلب الرد خصومة ولا يحرم على القاضي الاستمرار في نظر الدعوى في حالة ما إذا لم يقبل أسباب الرد ولقد أوجب إجراءات خاصة وقيود معينة لخاصة القاضي التي يمكن أن تصلح أساساً للخصومة .

### المحكمة

« من حيث أن طالب الرد يستند في طلبه إلى وجهين محصل - أولهما - أن التلخيص الذي تلاه حضرة القاضي المطلوب رده بصفته القاضي الملخص لقضية الجنيحة المستأنفة رقم ٥٧١٠ سنة ١٩٣٣ مصر لم يكن في الواقع تقرير اشتمل بيانا لاجراءات الدعوى وأدلتها من الجانبين إنما

ودفاعاً وإنما مجموعة لأدلة مرتبة ترتيباً يظهر منه أنه مقصود يرمى فيه حضرة القاضي إلى اثبات التهمة دون أن يشير إلى ما أبداه المتهمون أنفسهم أو المحامون عنهم من أوجه الدفع أمام محكمة أول درجة وبغير أن يشير إلى أي بحث من المباحث القانونية التي أثبتت وأن الفاظ التقرير صريحة في الدلالة على ذلك بحيث تدخل في روع سامعها أن التهمة ثابتة بدون شك إلى حد أصبح الدفاع فيه عن المتهمين مستحيلاً

أما الوجه الثاني فحاصله أن الطلب بالرد الذي تقدم بالجلسة ورد فيه صراحة أن تقرير التلخيص هو السبب الموجب له فكان واجباً أن يسلم التقرير موضوع الطعن من ملف الدعوى ويوضع في حوز خاص يوقع عليه رئيس الدائرة وكاتبها وأن يثبت هذا الأجراء في محضر الجلسة لأن التقرير المذكور هو جسم الدعوى الخاصة بالرد وقوام الخصومة فيها وهي اجراءات لم تستوفها الدائرة المنظورة أمامها الدعوى مما يقتضي عدم اعتبار الأوراق التي اطلع عليها طالب الرد ووجدها موضوعاً بداخل ظرف أصفر غير مغلق مكتوب عليه عبارة « تقرير التلخيص » لا يعرف من كتبها ولا يمكن الأقرار والحالة هذه بأنها تكون بذاتها التقرير موضوع الطعن الذي تلي بالجلسة وأنه يتعين بناء على ذلك عدم اعتبارها محلاً لبحث دعوى الرد بل يجب أن يكون طلب الرد مقبولاً حتماً لما في تصرف حضرة القاضي المطلوب رده من جمل حق طالب الرد خارجاً عن الكفالات القانونية المقررة وأن هذا العمل إنما يكون سبباً جديداً لأنه أخرج من خصم الخصم والقاضي يجب أن يكون بعيداً عن مثل هذا الأجراء .

« ومن حيث أن حضرة القاضي المطلوب رده قد أجاب على هذين الوجهين فذكر عن أولهما أن القانون لا يشترط لتقرير التلخيص شكلاً أو

ترتيباً خاصاً وأن كل ما أراه القانون منه هو مجرد استعراض لظروف الدعوى بشكل واضح ومختصر وأن التقرير الذي وضعه وتلاه بالجلسة قد حوى بياناً موجزاً لوقائع الدعوى وظروف كل متهم على حدة بما له وعليه وأنه لم ير عند وضعه التقرير محلاً لسرد تفاصيل ما استند إليه كل من جهتي الاتهام والدفاع بناء على أنها ممثلان بطبيعة الحال في الاستئناف المنظور أمام الدائرة التي هو أحد أعضائها وأن كل منهما سيدلى أمام الدائرة كاملة بوجهة نظره كيفما شاء اثباتاً للتهمة أو نفيها لها وأن القول باشتغال التقرير على الفاظ صريحة في ثبوت التهمة لم يخطر له ببال عند وضعه وأنه ليس في الامكان تحميل عباراته هذا التأويل وأنه فيما يتعاق بالوجه الثاني فهو اجراء لا شأن له به وأنه ايس في القانون ما يستلزم وضع تقرير التلخيص في مثل هذه الحالة في حرز أو التوقيع عليه وأنه لم يوضع تحت تصرفه ولا اطلع عليه بعد الجلسة الا بحضور رئيس هذه الدائرة بصفته القاضي الذي ندب لوضع التقرير عن طلب الرد وأن التقرير الموجود لا زال بذاته الذي وضعه وتلاه علناً بالجلسة دون أن يحدث به أي تغيير

«ومن حيث أن طالب الرد أجاب على ذلك بتقرير كتابي قدمه أصرفه على السببين المتقدم ذكرهما وزاد عليهما ما تعاقباً على ما أدلى به حضرة القاضي أن بالتقرير جملاً مشطوبة وأنه من الصدف الحزنة أنها تحوى آراء قاطعة في الدعوى لحضرة القاضي وأنه ليس في حاجة الى اثبات أن هذا الشطب قد حدث بعد طلب الرد في الفترة بين يومى الخميس والسبت وأنه لا شك في أنه اذا وضع المتهم في مثل هذا الظلام وهو جزوع بطبيعة الحال وبمجرد توجيه التهمة اليه ومن حقه ان يفضى أمام قاض لا يجزع من عقائده وما يتعلق بأمره - كان هذا الظلام الذي القى على التصرف في الحادثة من شأنه إقامة

الشكوك وهي تكفى لان يمتنع حضرة القاضي من نظر الدعوى وأن الجمل المشطوبة نصها : ثم أن شروع رجله وموضع ثقته كما يفهم من تصرفاتها معا والى وجود علاقات وقد ثبتت من أقوال طريفي عوده وأبي الفضل ولا مبرر أن التهريب كان مستمرا لصالح المتهم الأول وان بعض وقائمه المعينة التي شهدوا بها وتأييدت بأقوال الشهود وتذاكرات مضبوطة بعض هذه الوقائع حصلت في سنة ١٩٣١ «ومن حيث ان حضرة القاضي قد أجاب على هذا البيان الأخير المقدم من طالب الرد بأنه مصر على أقواله الأولى السابق ابدائها تفصيلاً وأنه يقرر بأن الجمل المشطوبة في تقرير التلخيص كانت مشطوبة فعلاً اثناء تحضيره إياه وقبل تلاوته بالجلسة وأنه لم يتلها بالجلسة مطلقاً :

«ومن حيث انه ظاهر مما تقدم أن طالب الرد لا يدعى في طلبه توفر أي ركن من الأوجه التي نصت عليها الفقرات السبع الأولى من المادة ٣٠٩ مرافعات فلا يمكن أن يكون لطلبه أساس يستمد وجوده منه الا الفقرة الثامنة من المادة المذكورة ونصها « اذا وجد سبب قوى غير ما ذكر يستنتج منه أنه لا يمكن . أي القاضي . الحكم بغير ميل »

«ومن حيث انه قبل التعرض لمناقشة هذا النص الأخير وبيان مدى انطباقه على وجهي الرد المقدمين من طالبه فترى المحكمة لزماً عليها أن تثبت هنأه مهالوح طالب الرد بقوله : أن تقرير التلخيص أدلة مجموعة مرتبة ترتيباً ظاهراً منه أنه مقصود يرمى فيه حضرة القاضي الى اثبات التهمة فقط .

وهي عبارة انما قصد بإيرادها بهذه الصيغة تعمد في الغمز ما كان له أي مقتضى فإنه - أي طالب الرد - لم يجز أن يدعى وجود سبب خاص قديدهو حضرة القاضي المطلوب رده إلى مراعاة وجهة خاصة عند نظر الدعوى كوجود عداء أو صداقة أو غير ذلك



donner lecture; et on ne pourrait attaquer l'arrêt qui a suivi le rapport sous le prétexte que le rapporteur n'a pas fait connaître tous les détails de l'affaire ou qu' il n'a pas donné lecture de tels on tels documents.

Notamment, on ne peut tirer aucun grief de ce que le rapporteur n'a pas lu les notes tenues par le greffier à l'audience du tribunal correctionnel ou les principales déclarations des témoins : »

ومحصل ذلك أن القانون لم يضع للتقرير شكلاً أو حدوداً معينة بل جعل الطريقة التي يوضع بها التقرير يرجع أمرها إلى ذمة القاضي وضميره واطاق له الحرية في تلاوة ما يرى تلاوته من مستندات أو اعترافات أو إقرارات بحيث لا يمكن الطعن في الحكم الذي يستند إلى هذا التقرير بحجة أن القاضي المخصص لم يبين كل دقائق الدعوى أو لم يتل المستندات المرفقة بملفها أو اقتضب أقوال الشهود اثباتاً ونفيًا كما أثبتتها كاتب جلسة محكمة أول درجة وقد قضت محكمة النقض والأبرام المصرية بالحكم المتقدم ذكره بأن القانون لم يجعل شكلاً خاصاً للتقرير الذي يتلوه قاضي الهيئة الاستئنافية على زملائه ولم يرتب نتيجة ما على ما قد يكون به من الخطأ لأن الخصوم حاضرون ويستطيعون دائماً أن ينبهوا إليه .

« ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك انهار في الوقائع الأساس الذي استند إليه طالب الرد فيما أورده بالوجه الأول من تقريره أما الادعاء بأن التقرير يحوى رأياً ظاهراً ينم عن الأدانة تشبعت به عقيدة القاضي فجاءت الفاظه دالة عليه فادعاء لاسناده من الوقائع ولقد اطلعت المحكمة على التقرير المذكور فلم ترفيه الأثر البارز للمجهودات

في الأسباب القوية التي تجل القاضى بميل عند عن الحق اضراراً به وهو ما يستلزمه نص الفقرة الثامنة المتقدم ذكرها التي من أوجب شروط تطبيقها الحكم بميل لسبب من الأسباب التي تدفع القاضى إليه . « ومن حيث أنه ليس ثمة أى شك في أن قانون

تحقيق الجنايات إذ نص في المادة ١٨٥ على وجوب أن يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً في القضية فإنه لم يشترط لهذا التقرير شكلاً خاصاً أكثر من أن يكون بالكتابة كما قضت بذلك محكمة النقض والأبرام في حكمها الصادر بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٢٩ (راجع مجلة المحاماه السنة التاسعة ص ٨٣٦) - وكل ما ورد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة لا يتعدى أنه « بعد تلاوة هذا التقرير تسمع قبل ابداء رأى في الدعوى من واضع التقرير أو بقية الأعضاء أقوال المستأنف والأوجه المستند عليها في استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقى الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم .

ثم جاءت المادة ١٨٦ من القانون المذكور مقررة أن لمحكمة ثانى درجة أن تأمر بما ترى لزومه من استئناف تحقيق أو سماع شهود وفقاً لنص المواد ١٦٧ الى ١٧١ لذلك كان اجماع الشراح على أن الطريقة التي يوضع بها التقرير والقالب الذي يصاغ فيه والعبارات المكونة له إنما يولى كل أمرها إلى القاضى المقرر وتقديره الخاص دون أن يكون عليه أية رقابة في ذلك مادام هذا التقرير خالياً من رأى ظاهر له في الدعوى فقد ورد بالصفحة ٤٩٤ من الجزء الأول من دالوز برتوار براتيك نمرة ٢٣٩ مانصه « La loi n'a toutefois déterminé

ni la forme, ni l'étendue du rapport quelle exige.

Elle s'en rapporte à la conscience du magistrat qu'en est chargé. Elle le laisse juge de l'opportunité et de l'utilité des pièces dont il doit



في دعوى تعددت وقائمه وتشعبت تفاصيلها بالنسبة لمتهمين كثير عددهم واختلفت الأدلة بالنسبة لكل منهم وتوعدت أوجه دفاعهم دون أن يكون في التقرير رأى ظاهر قد يفصح عن عقيدة ثابتة كونها القاضى الى حد يتعذر معه العدول عنها لذلك كان من التطرف في التعبير ما وصف به طالب الرد تقرير التلخيص من أنه ( أدلة مجموعة مرتبة ترتيبا ظاهرا منه أنه مقصود يرمى فيه حضرة القاضى الى إثبات التهمة فقط ) على أنه مما تحسن ملاحظته أنه لا نزاع في أن القاضى عند اطلاعه على أوراق الدعوى المكلف بتلخيص تفاصيلها قد تكون في نفسه عقيدة خاضعة في نهايتها الى ما يدلى به كل من طرفي الخصومة في الدعوى من أوجه للدفع وتوجيه النظر الى ما يؤيد ما يذهب اليه كل في دفاعه اثباتا ونفيا

والأمر بعد ذلك موكل بطبيعة الحال إلى العقيدة التي تتكون بصفة نهائية في نفس القضاة المسكونين لطبيعة المحكمة أو للأغلبية منهم وحرية الدفاع قد كفلهما القانون وأحاطها بسياج من الضمانات التي يؤمن معها الزل إذا ما اختلى القضاة إلى أنفسهم للفصل في الدعوى وتصفية مراكز كل خصم فيها على حدة على أساس تلك البيانات أو الأقوال التي يديها كل طرف والمستندات التي يكون قد قدمها تأييدا لدفع أو دفعها لشبهة

« ومن حيث أنه من وجهة أخرى فإن أوجه الرد التي ينص عليها قانون المرافعات في المادة ٣٠٩ إنما وردت على سبيل الحصر بحيث لا يقبل التوسع فيها أو القياس عليها وهو رأى صحيح أجمع عليه الشراح وافقت عليه كلمة القضاء (راجع كاربنتيه الجزء ٣٢ صفحة نبذة ٧٥ وما بعدها والبندكت جزء ٩ بند ٢ صفحة ٢٩٨ - ودالوز براتيك جزء ١٠ صفحة ١٨٧ نبذة ١٨ وجارسونيه

وسيزار برو جزء ٣٤ صفحة ٥٦ نبذة ٩٦ وجلاسون وتسليه جزء أول صفحة ١٣٨ نبذة ٥٦) لذلك جاءت محكمة الاستئناف الأهلية بحكمها الصادر بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ والمنشور بخجلة المحاماة في السنة الثانية عشرة صفحة ٨٦٢ العدد التاسع فقررت بحق أنه لا يمكن اعتبار ابداء الرأى من قبيل ما جاء بالفقرة ٨ من المادة ٣٠٩ من قانون المرافعات وإن مساع القول بجواز أن يكون سببا لبطلان الحكم في الدعوى « ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الثاني وهو الأدعاء بأنه لا يمكن الاعتراف بأن التقرير الذي أودع في القضية بداخل ظرف أصفر هو بذاته التقرير الذي تلاه حضرة القاضى بالجلسة بناء على أنه لم يوضع عقب تقديم طلب الرد في حوز خاص وقع عليه رئيس الدائرة واثبت هذا الاجراء في محضر الجلسة فهو ادعاء لا يستند إلى أى أساس جدى فانه لم يرد في القانون أى نص يوجب بحال من الأحوال مثل هذا الاجراء فأمره إذن موكل إلى الهيئة نفسها وتقديرها - على أنه مما يقطع بعدم جدية هذا الوجه وأنه ما كان مقصودا في ذاته أن عدم وضع التقرير في حوز خاص لم يكن السبب المباشر للردوان القانون الذي يترك الى ذمة القاضى ملف الدعوى جميعه بما احتوى عليه من مستندات وأوراق . هذا القانون لا يمكن أن يتخذ تسكاة يستند اليه طالب الرد في الادعاء بان هذا القاضى بعينه المفروض فيه الذمة والنزاهة والاستقلال في الرأى وعدم الميل إلى أحد من الخصوم يعيث بهذا التقرير لغرض في نفسه ولجرد الرغبة في اخفاء سبب الرد تقدم به خصم في الدعوى . ذلك لانه قد يكون أقرب الى الهزل منه الى الجد أن يقال أن طلب الرد في ذاته أساس لخصومة تقوم بين طالب الرد والقاضى المطلوب رده . فالقاضى ليس بخصم لأحد من طرفي الخصومة في الدعوى ومأموريته

قاصرة على توزيع العدالة وتطبيق القانون .  
والقانون نفسه لا يعتبر طلب الرد خصومة ولا  
يحرم على القاضى الاستمرار فى نظر الدعوى فى  
حالة ما إذا لم تقبل أسباب الرد ولقد أوجب اجراءات  
خاصة وقيودا معينة لخاصة القاضى التى يمكن أن  
تصلح أساسا لخصومة . ورد بشأنها نصوص خاصة  
بالمواد ٦٥٤ وما تلاها من قانون المرافعات . ولم  
يدع طالب الرد وجود عدا بينه وبين حضرة القاضى  
يبرر رغبته فى اجتنابه الدعوى بل يذكر بصريح  
اللفظ فى صدر تقريره المقدم منه أنه لا يطعن على ذمته  
بشيء وهذا القول يتعارض مع ما يذهب اليه من طعن  
صريح وتجريح لا يبيحهما للقاضى من حرمة وما  
لمكانته من قداسة يقررها القانون . وطلب الرد  
لم يغير من حالته شيئا فهو بعينه القاضى الذى يفرض فيه  
القانون الذمة والنزاهة اللتين لا حد لهما . وما كان طلب  
الرد ليحدث أمرا محتمل معه القول بنشوء مصلحة من  
شأنها أن تدفع القاضى الى محاولته اعداد وسيلة للدفاع  
عن نفسه وهو ليس موضوع اتهام في شيء . وانه لمن  
السخف الاستسلام الى ما يقرره الطالب من ان يدا  
عبثت بالتقرير فاستبدلت به آخر أو أن هناك احتمالا  
للاستبدال يصبح الدفاع معه فى حرج فان الجمع بين  
القولين فيه اضطراب فى المنطق وموارية فى الاتهام  
وتلاعب بالألفاظ . إذ أن فكرة الاستبدال قد  
يقضى عليها قضاء مبرما وجود تلك الجمل المشطوبة  
فيه . ولقد كان من السهل لمن تحدثه نفسه بإنشاء  
تقرير جديد فيقدم على ذلك فعلا أن يجعله خلوا  
من تلك الجمل المقول بشطبها بعد أن  
تقدم طالب الرد إلى هيئة المحكمة بطلبه فى حين  
أنه يستند فى الوقت ذاته إلى هذه الجمل المشطوبة  
باعتبار أنها الدالة على إبداء الرأى فكيف يمكن للعقل  
السليم التوفيق بين هذه المناقضات التى تكفى فى  
ذاتها للدلالة على أن طالب الرد إنما كان مجازفا فى

أقواله إلى حد بعيد المدى غير موفق إلى الصواب غير  
مراع ما يجب لشخص القاضى من حصانة وحرمة .  
« ومن حيث أن القول بعد ذلك بأن فى التقرير  
جملا شطبت بعد تقديم طلب الرد أنها تدل على  
رأى ثابت للقاضى . وهو ما ينفيه . فان المحكمة  
قد أبانت فيما سبق بيانه أن تقرير التلخيص ملك  
للقاضى المأخض له أن يثبت فيه أو أن يحججه منه ما يشاء  
دون أن يكون لسواه رقيب عليه غير ضميره وذمته  
وقد قرر حضرة القاضى أن ذلك الشطب إنما وقع منه  
أثناء تحضيره للتقرير وأن الجمل المشطوبة سواء أشطبت  
أم بقيت لا تغير من مركز المتهم شيئا وهو قول يؤيد  
الواقع صحته إذ مجرد الاطلاع على تقرير التلخيص  
ومقارنة الجمل المشطوبة بما سبقها وما تلاها مباشرة  
من جمل أخرى يدلان على أن تلك الجمل المشطوبة إنما  
أراد حضرة القاضى بشطبها أثناء تحضيره التقرير  
أن يستبدلها بأخرى قد تكون فى نظره أكثر  
استيفاء لتحقيق غرضه وبيانا لما يريد تلاوته  
خصوصا إذا لوحظ أن جوهر الوقائع الواردة بالجمل  
المشطوبة وارد بذاته فى الجمل التالية لهذا الشطب  
بل تكاد عباراتها تكون متفقة فى الأثنين مما يقطع  
بالتغالى فى الأدعاء بمحصول الشطب بعد تقديم طلب  
الرد مسترا لموقف خاص لحضرة القاضى خلفه هذا  
الطلب على أن المحكمة سبق فأبانت أن التقرير خال  
فى الواقع من كل ما يقطع بإبداء الرأى سواء فى  
الجمل المشطوبة أو غيرها بل كله عبارات عادية  
قصد بها مجرد التلخيص دون أن يتعمد واضعها  
اختيار صيغة معينة تدل على رأى قاطع مقصود  
فى ذاته . ولا يغير من حقيقة هذا الواقع التعبير  
فى بعض المواضع بكلمة « ثبت » إذ أن المراد  
بها مجرد الدلالة على تبيان الوقائع ومردّها دون  
أن تكون متصلة بالاتهام فى ذاته وأن إبداء  
الرأى فى ذاته لم يكن فى الواقع من موجبات الرد



التي أتى بها القانون على سبيل الحصر

( طلب رد محمد مصطفى نافع وحضر عنه الاستاذان مرقص فهمي وحسن حسني ضد حضرة القاضي حسين ادريس رقم ١ سنة ١٩٣٤ رئاسة وعضوية حضرات القضاة احمد زكي البهنسي ووجيد السلام عزت علما ومحمد نجيب احمد )

٣٦١

### محكمة مصر الكلية الاهلية

٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤

١ - لوائح . صادرة من السلطة التنفيذية . وجوب اقتصارها

على قواعد تنفيذية محضه

٢ - لوائح . تتجاوز مدى السلطة المخولة لمن اصدرتها . جواز

الطعن فيها .

٣ - لائحة التنظيم . مدى تطبيق المادة الاولى . بناء على طريق

غير قائم بالفعل . جوازه .

المبادئ القانونية

١ - من المجمع عليه أن اللوائح التي توضع

من قبل السلطة التنفيذية تنفيذاً لقانون يجب أن

تقتصر على قواعد تنفيذية محضه دون أن يكون

من شأنها أن تزيد شيئاً جديداً على نصوص

القانون أو أن تحدد من هذه النصوص فلا تستطيع

السلطة التنفيذية أن تجعل نص القانون يتناول

أحوالاً أخرى لم يوردها أو تحمل معناه

مدى أوسع سواء صدرت السلطة التنفيذية

في وضع هذه اللوائح عن القواعد الدستورية

العامة أو عن نص خاص في القانون يدعوها

لوضع لائحته التنفيذية إذ ليس من شأن مثل هذا

النص الخاص إلا أن يجعل السلطة التنفيذية

ملزمة بوضع اللائحة قبل تنفيذ القانون أي أن

تنفيذ القانون يصبح مرهوناً بصور اللائحة .

٢ - من قواعد الفقه الدستوري أنه يجوز

الطعن دائماً في اللوائح التي تضعها السلطة التنفيذية

بتجاوز مدى السلطة المخولة للسلطة التي أصدرتها وذلك خلافاً لحالة القوانين التي لا يوجه إليها مثل هذا الطعن .

٣ - إن المادة الأولى من دكر يتو التنظيم

حرمت الأعمال الواردة بها على شرط أن يكون

البناء على جانبي الطرق العمومية القائمة بالفعل

فتخرج بذلك هذه الأعمال إذا كان البناء على

غير جانبي الطرق العمومية القائمة بالفعل أي

إذا كانت في حدود طرق لا تزال في حيز التفكير

ولم تتعد حد المشروع الذي لم ينفذ ولا يعلم

متى ينفذ . فالمادة العاشرة من قرار وزير الأشغال

الصادر في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ حاولت أن

تضيف إلى نص المادة الأولى حالة جديدة

يصح القول بأن المشروع لم يوردها بل ونفاها

ضماً فتكون هذه المادة في فقرتها الأخيرة قد

تجاوزت السلطة التي منحها الدكر يتو المذكور .

### المحكمة

« حيث ان المدعية رفعت هذه الدعوى

طلبت فيها إلزام المدعى عايتها بأن تدفع لها مبلغ

٣٥٦ جنيهها والفوائد مستندة في ذلك على أنها

تملك قطعة أرض مساحتها ١٧٨ مترامبينة الحدود

في صحيفة الدعوى وأنها أرادت أن تقيم عايتها

بناء فرفضت مصلحة التنظيم أن تصرح لها بذلك

زعماً منها أن هذه الأرض نزع ملكيتها فيما ينزع

للمنفعة العامة والواقع أن كل ما هنالك أن وزير

الأشغال اعتمد خطأ للتنظيم دخلت بمقتضاه هذه

القطعة ضمن خط التنظيم ولكن الوزارة لم

تشرع بعد في نزع الملكية . وفي عدم تصريح

مصلحة التنظيم للمدعية برخصة بناء تعطيل لحق

الملكية ذلك التعطيل الذي لا يعرف منتهاه إذ



لا يعرف متى يصدر مرسوم نزع الملكية في هذا مافيه من غل يدها من الانتفاع بملكها بل وحرمانها تماما منه فلا يسعها إلا التقدم بدعواها الحالية طالبة ثمن القطعة التي تملكها .

«وحيث انه تبين من مراجعة أوراق الدعوى أن المدعية تملك قطعة أرض فضاء معدة للبناء بمقتضى عقد مؤرخ ٤ أبريل سنة ١٩٢٨ محدودة بالحدود الآتية : من بحرى القطعة ثمرة ١٣ والقبلى شارع خصوصى والغربى شارع خصوصى والشرقى قطعة ثمرة ٢٠ ولا نزاع بين طرفى الخصومة أن وزير الأشغال اعتمد خطا للتنظيم من شأنه أن يجعل هذه القطعة داخلة فى خط التنظيم كآنة من المتفق عليه أنه لم يصدر بعد مرسوم بنزع ملكية ما دخل فى خط التنظيم المشار إليه .

«وحيث انه ازاء هذه الوقائع يتعين البحث فيما إذا كان للمدعية أن تقيم بناء على قطعة الأرض التي تملكها وهل يجب عليها فى سبيل ذلك أن تستصدر ترخيصاً من مصلحة التنظيم وهل لمصلحة التنظيم أن تمتنع عن إعطاء الترخيص إن كان لازماً .

«وحيث ان نص المادة الأولى من دكريتو ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ يقضى بأنه لا يجوز مطلقاً لأحد أن يبنى فى المدن أو القرى الموجودة بها الآن مصلحة تنظيم أو التي ستشكل فيها المصلحة المذكورة بقرار من نظارة الأشغال منازل أو أسوار أو بلكونات أو سلالم خارجية مكشوفة أو مماشى أو غير ذلك من الأبنية التي

تقام على جانبي الطريق ولا يسوغ أيضاً توسيع تلك الأبنية أو تعليتها أو تقويتها أو ترميمها أو هدمها بأى صفة كانت أوفى أى حد من الحدود إلا بعد حصوله من مصلحة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم . . . . . فالنص إذا يتناول تحريم أى بناء أو تقوية أو ترميم أو تعلية أو زيادة أو هدم للمباني التي تقام أو المقامة على جانبي طريق

عمومى موجود بالفعل إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من مصلحة التنظيم وتكفأت المادة ١١ من الأمر العالى ببيان جزاء هذا القيد فقضت بأن هذا الجزاء يكون الغرامة ورسوم الرخصة إذا كانت الأعمال داخلة فى خط التنظيم والغرامة والأزالة إذا كانت هذه الأعمال خارجة عن خط التنظيم .

ثم جاءت المادة ١٩ ونصت على أن ناظر الأشغال يضع بقرار يصدر منه اللائحة التنفيذية لأحكام الدكريتو وفعلاً صدر بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٩٠ قرار من وزير الأشغال اعتماداً على المادة المذكورة يقضى بتشكيل مجالس تنظيم مبينا طريق تشكيلها ومدى اختصاصها وأول هذا الاختصاص تقرير خط التنظيم سواء على الرسوم أو على الخطوط العمومية الخ ماورد بهذا القرار .

والذى يهمننا فى الدعوى الحالية من نصوص المادة العاشرة التي نصت على أن (مجرد الأقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الأشغال العمومية وصدر أمر عال باعتماده يسوغان الحكومة أن تنزع شيئاً فشيئاً وبالطرق القانونية الأرضى المبين بالرسم لزومها لإنشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الأمر العالى المشار إليه لا يجوز إقامة أى بناء على الأرض اللازم نزع ملكيتها) أما جزاء هذا المنع الأخير فلم يرد له ذكر بالقرار . . . . .

«وحيث ان المادة العاشرة من قرار وزير الأشغال الصادر فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ قد أثارت مباحث شتى - أولاً - قوتها التشريعية أى هل يملك وزير الأشغال ان يورد فى قراره نصاً مثل هذا - ثانياً - على فرض ان المادة ١٩ من الدكريتو تخوله ان يضعن قراره مثل هذا النص فما هو جزاء المنع

الوارد في ذيل المادة .

« وحيث انه فيما يختص بالبحث الأول وهو هل يملك وزير الأشغال أن يورد في قراره نص المادة العاشرة اعتمادا على ماخولته إياه المادة ١٩ من دكريتو ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ من وضع لائحة لتنفيذ أحكام الدكريتو فانه من المجمع عليه أن اللوائح التي توضع من قبل السلطة التنفيذية تنفيذاً لقانون يجب أن تقتصر على قواعد تنفيذية محضة دون أن يكون من شأنها أن تريد شيئاً جديداً على نصوص القانون أو أن تحدد من هذه النصوص فلا تستطيع السلطة التنفيذية أن تجعل نص القانون يتناول أحوالاً أخرى لم يوردها أو تحمل معناه مدى أوسع سواء صدرت السلطة التنفيذية في وضع هذه اللوائح عن القواعد الدستورية العامة أو عن نص خاص في القانون يدعوها لوضع لائحة للتنفيذية إذ ليس من شأن مثل هذا النص الخاص إلا أن يجعل السلطة التنفيذية ملزمة بوضع اللائحة قبل تنفيذ القانون أي أن تنفيذ القانون يصبح مرهوناً بصدور اللائحة ( يراجع دوجي الجزء الرابع ص ٦٩٨ وما بعدها ) .

« وحيث انه من القواعد المقررة في فقه القانون الدستوري انه يجوز الطعن دائماً في اللوائح التي تضعها السلطة التنفيذية بتجاوز مدى السلطة المخولة للسلطة التي أصدرتها وذلك خلافاً لحالة القوانين التي لا يجوز أن يوجه إليها مثل هذا الطعن .

« وحيث انه بمراجعة أحكام دكريتو التنظيم يتضح انه حرم في مادته الأولى الأشغال التي أوردهاها على شرط أن يكون البناء على جانبي الطرق العمومية القائمة بالفعل فتخرج بذلك هذه الأشغال إذا كان البناء على غير جانبي الطرق العمومية القائمة بالفعل أي إذا كانت في حدود طرق لا تزال في حيز

التفكير ولم تتعد حد الشروع الذي لم ينفذ والذي لا يعلم متى ينفذ فتكون المادة العاشرة من قرار وزير الأشغال قد حاولت أن تضيف إلى نص المادة الأولى حالة جديدة - بل حالة يصبح القول أن المشرع لم يوردها بل وتفاها ضمناً فتكون المادة العاشرة في فقرتها الأخيرة قد تجاوزت السلطة التي منحتها المادة ١٩ من الدكريتو تلك المادة التي ما كان الغرض منها إلا وضع الشروط التفصيلية لسكيفية طلب الرخصة في الأحوال التي تقتضيها المادة الأولى وكيفية إعطائها ( مادة ٣ من الدكريتو ) وما إلى ذلك من القواعد التنفيذية الإجرائية المحضة لا القواعد التشريعية كما أرادت بذلك الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من اللائحة ( بهذا المعنى منشور النائب العام للمحاكم الأهلية الصادر بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٨ )

« وحيث انه لذلك لا يكون لهذه الفقرة الأخيرة أي قيمة قانونية تحول بين المدعية ورغبتها في إقامة بناء على ملكها .

« وحيث انه يتضح من مراجعة حدود القطعة انها لا تقع على شارع عمومي بل على طريق خصوصي » وحيث انه لذلك لا يكون ثمة من داع لاستصدار رخصة من مصلحة التنظيم كما ذكرت المدعى عليها في مذكرتها .

« وحيث انه مادام للمدعية الحق ان تقيم بناءها من غير داع للحصول على رخصة فلا يمكن ان ينسب لمصلحة التنظيم الخطأ في عدم اعطاء رخصة لا محل ولا موجب له وتكون الدعوى اذا من هذه الوجهة على غير أساس فيتعين رفضها .

« وحيث انه حتى لو قيل بأن الفقرة الأخيرة من المادة ١٠ تدخل في سلطة وزير الأشغال وان لها قيمتها القانونية فأن مصير الدعوى الحالية يبقى كما سبق البت فيه اذ قد تمشت الآراء بشأن تفسير



المادة ١٠ فذهب رأى الى ان المادة ١٠ لها من القوة والمدى ما للمادة الأولى من ذكر يتو التنظيم فيحرم على المالك ان يبني او يرمم او يوسع الخ وان خالف ذلك حق عليه العقاب مع ازالة ما اقام في الحالة التي نصت عليها المادة ١١ من الذكر يتو (استئناف ٢٦ مارس سنة ١٩١٧ مجموعة رسمية ١٩ ص ٥٦) وهو رأى ظاهر التطرف ويصح ان يعتبر رأيا مهجورا رغما عن ان حكما فذا أخذه في السنوات الأخيرة (طنطا ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٩ محاماه سنة ١٢ ص ٣٤٥) . وذهب رأى الى ان المادة العاشرة انما تمنع البناء فقط حسب نصها الصريح ولكنها لا تحظر الترميم او التقوية (استئناف ١٥ أبريل سنة ١٩١٤ مجموعة رسمية ٢٠ ص ٥٣ واستئناف ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٦ مجموعة ٥ ص ٥٥) وقد تفرع من هذا رأى يجيز لمن أصابه به ضرر غير عادي ان يطالب بتعويض (استئناف مختلط ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧ مجموعة تشريع ٣٩/٥٦٢ والحكم الصادر في ٢١ يوليو سنة ١٩٢٨ مجلة كلية الحقوق السنة الثامنة ص ١٠٤) . ويذهب رأى ثالث وهو ارجح الآراء الى ان المادة العاشرة وان كانت منعت البناء فقط فأنها لم تضع جزاء لذلك ولا يمكن افتراض جزاء لم يرد به نص ممن يملكه - فللمالك اذا الذي يتناول ملكه خط تنظيم اعتمد ولم يشرع في نزع الملكية ان يبني على ملكه وبالأولى ان يجري كافة الأعمال التي يريد بها من هدم وتقوية وترميم الخ دون التعرض لجزاء جنائي او مدني - وان كان الجزاء المدني محل خلاف عند البعض اذ يرى طائفة من الأحكام ان هذا الجزاء المدني قد يتحقق عند نزع الملكية والاستيلاء على العقار اذ لا يدخل قيمة البناء الجديد في قيمة التعويض وهذا الرأي هو الذي أخذت به لجنة قضايا الحكومة وانما تزيد عليه حالة ليست بالحالة

المطروحة في الدعوى الحالية - وهي حق ارتفاق التقهر ، ويقصد به ان المادة الأولى من ذكر يتو التنظيم والجزاء الجنائي المنصوص عليه في المادة ١١ منه تنطبقان على حالة ما اذا اريد بخط التنظيم المعتمد توسيع شارع موجود بالفعل ، ولكنها لا تنطبق على حالة مشروع شارع جديد مزعم انشاؤه ، ولذلك تقرر المدعى عليها في مذكرتها أن للمدعية ان تقيم ما تشاء من بناء دون خشية جزاء جنائي - اذ ملكها يتناوله شارع مزعم انشاؤه فقط (ص ٩ من مذكرة المدعى عليها) اما قيمة الجزاء المدني الذي تهدد به المدعى عليها مستقبلا وهو حرمانها من تعويضها مقابل البناء الجديد عند نزع الملكية فعلا والاستيلاء على العقار - فليس هنا بالبداية محل البحث فيه وتمحيصه او تعجل شأنه .

« وحيث انه لذلك يكون للمدعية على كل حال الحق في اقامة بناء على ارضها دون حاجة لاستصدار رخصة من مصلحة التنظيم اذ ملكها لا يقع على جانبي شارع موجود فعلا او مراد به توسيع شارع قائم حسب نظرية المدعى عليها (يراجع في الأبحاث السابقة بحثها الأستاذ عبيد المنعم رياض في مجلة الاقتصاد والقانون ص ٢ ص ٥٣٨) . (قضية الست جيانه ياوى وحضر عنها الأستاذ صبحي رسوم ضد مصلحة التنظيم ووزارة الاشغال رقم ١٠٧٠ سنة ١٩٢٣ رئاسة وعضوية حضرات القضاة حسن نجيب وعبد العزيز محمد ومحمد توفيق رفقي )

٣٦٢

محكمة الاسكندرية الكلية الأهلية

٢٢ فبراير سنة ١٩٣٤

بيع من وارث - سبق بيع المقار من المورث - بطلان البيع

الثاني - لاعل للتفاضل .

المبدأ القانوني

بما أن المعول عليه قضاء في مصر - طبقاً



لحكم النقض الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ - هو الأخذ بنظرية الشريعة الإسلامية أى اعتبار شخصية الوارث خلاف شخصية المورث. وبذلك لا يمكن تطبيق نظرية التفاضل بين البيع الذى يحصل من المورث والبيع الذى يحصل من الوارث لصدورهما من شخصين مختلفين. ومن الثابت شرعاً أيضاً ألا تركه إلا بعد سداد دين المورث. وأن الوارث لا يستمد شخصية المورث وبناء على هذا كله فيكون البيع الصادر من الوارث فى عقار سبق بيعه من المورث صادراً بمن لا يملكه وباطلاً.

المحكم

« حيث ازدعوى المدعى تناقض فى انه بموجب عقد مصدق عليه بمحكمة اسكندرية الأهلية تحت نمرة ٣١٠٠ بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٣٣ ومسجل بمأمورية دمنهور المختلطة بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٣ باعت المدعى عليها الأولى للمدعى عليه الثانى قيراطين وسهمين على الشبوع فى قطعه أرض مساحتها فدان واثنى عشر قيراطاً بحوض دابر الناحية بناحية الدخيلة نمرة ١٥ ضمن القطعة نمرة ٣٥ بناحية الدخيلة مركز كفر الدوار مديرية البحيرة وقد زعمت المدعى عليها الأولى انها ورثت القدر المبيع منها عن زوجها المرحوم محمد عرب ونظراً لأن المورث المذكور سبق أن باع الأرض كلها للمدعى بموجب عقد تاريخه أول مايو سنة ١٩١٩ ثابت التاريخ فى ١٠ أبريل سنة ١٩٢٠ وقد علمت المدعى عليها الأولى بهذا البيع وأقرته كتابة مع باقى الورثة لهذا رفع المدعى هذه الدعوى طالباً بالحكم ببطالان البيع الثانى الصادر للمدعى عليه الثانى وشطب التسجيل الذى ترتب عليه .

« وحيث ان البحث فى هذه القضية يدور حول النقطة الآتية : — باع المورث أرضاً لشخص ثم باع الوارث نفس العقار أو بعضه لآخر الذى سجل عقده تسجيلاتاً مقابل المشتري الأول فأيهما الأحق بالتفضيل عقد المشتري من المورث أم البيع الصادر من الوارث المسجل قبل البيع الأول

« وحيث ان بعض الشراح وبعض الأحكام فى مصر أخذ بنظرية الشريعة الإسلامية من أن شخصية الوارث تخالف شخصية المورث ارتكباناً على قاعدة لا تركه إلا بعد سداد الديون بناء على ذلك اذ باع المورث عقاراً لشخص وبعد وفاته باع الوارث نفس العقار لآخر وسجله فانه نظراً لصدور البيعين من شخصين مختلفين فلا تفضيل ويكون الوارث باع ما لا يملك لأن التفضيل إنما يكون فيما لو صدر البيعان من شخص واحد فيفضل الذى سجل عقده أولاً . على ان المحاكم المختلطة وبعض المحاكم الأهلية وفريق من الشراح يرون العكس وانه تبعاً لنظرية القانون الفرنسى من أن شخصية الوارث تكمل شخصية المورث أى ان الاثنين شخصية قانونية واحدة فيكون البيع السابق فى التسجيل هو المفضل ولو كان صادراً من الوارث ( راجع مقال الاستاذ لمبير بمجلة مصر الحديثة المجلد ٤ ص ٢٠٧-٢١٢ والاستاذ عبد السلام ذهني بك اثبات المداينات جزء ٢ ص ٢٩٦ والهامشية الأولى ومقاله بمجلة الحماماه ص ٦ ص ١٨٦ وحكم محكمة الاستئناف الأهلية فى ١٠ مايو سنة ١٩٢١ المجموعة الرسمية ص ٢٤ رقم ١٧ وحكم محكمة النقض الفرنسية دالوز ١٩٠٤-١-٥ والتسجيل للاستاذ صليب بك سامى مجلة الحماماه السنة الثامنة عدد مارس وأبريل ص ٦٦٤ و ٦٦٥ )

« وحيث أن محكمة النقض قضت أخيراً بحكمها الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ ( المنشور بمجلة الحماماه ص ١٢ ص ٤١٣ عدد

( ٢١٠ ) أنها لا توافق على اعتبار شخصية الوارث كشخصية المورث لأن هذه النظرية هي نظرية القانون الفرنسي وأن الممول عليه قضاء في مصر هو الأخذ بنظرية الشريعة الإسلامية أي اعتبار شخصية الوارث خلاف شخصية المورث وبذلك لا يمكن تطبيق نظرية التفاضل بين البيع الذي يحصل من المورث والبيع الذي يحصل من الوارث لصدورها من شخصين مختلفين - وجاء أيضاً بالحكم المشار إليه بالنص : - وبما أن الثابت من نصوص الشريعة الإسلامية الأثرية الأبعد سداد ديون المورث وأن الوارث لا يستمد شخصية المورث لأن ديون المورث تحل بمجرد وفاته وتعلق بتركته لا بذمة ورثته - فشخصية المورث مغايرة لشخصية الوارث ولا خطأ فيما أخذت به محكمة الاستئناف من هذه الناحية

« وحيث جاء بأسباب حكم الاستئناف الذي أقرته محكمة النقض : لا يمكن تطبيق نظرية التفاضل بين البيع الذي يحصل من المورث والبيع الذي يحصل من الوارث لصدورها من شخصين » وحيث ترى المحكمة الأخذ بما قضت به محكمة النقض

« وحيث إذا تقرر ذلك فلا محل للتفضيل ويجب اعتبار البيع الصادر من المدعى عليها الأولى للمدعى عليه الثاني صدر ممن لا تملك العقار إذ سبق أن المورث باع العقار جميعه للمدعى بمقتضى عقد موقع عليه من المورث - وثابت التاريخ سنة ١٩٢٠ قبل العمل بقانون التسجيل الجديد اعترفت به المدعى عليها الأولى وأقرته كتابة » وحيث ان المدعى عليها زعمت أن العقد الصادر من المورث للمدعى هو وصية على أن العقد المذكور هو عقد بيع ذكر فيه الثمن وحدد العقار المبيع وأن البائع قبض الثمن بتمامه وقد

سار القضاء في مصر بأنه لو باع الوالد لأحد الورثة عقاراً وذكر فيه أنه قبض الثمن فإنه بيع صحيح يترتب عليه نقل الملكية وقد أخذت محكمة النقض بهذا المبدأ الأخير ( انظر حكم النقض والابرار الدائرة المدنية ٢ يونيو ١٩٣٢ رقم ٢٣٩ ص ٥٠٨ عمدة ٣٣ ) فضلاً عن ذلك فقد أقرت المدعى عليها البيع الصادر للمدعى من المورث بتاريخ .... سنة ١٩١٩ ثابت التاريخ في سنة ١٩٢٠

( قضية محمد سالم محمد عرب وحضر عنه الاستاذ حافظ عراجي ضد الست حورية حسن علي وأخرى وحضر عنها الاستاذ ذكرى العزوي وعن الأخرى الاستاذ حنفى أبو العلا . رقم ١٠ سنة ١٩٣٤ رئاسة وعضوية حضرات القضاة خليل بك عفت ثابت وفريد عبد العزيز البسيوني واحمد رشيد )

٣٦٣

### محكمة طنطا الكلية الأهلية

٢٢ مارس سنة ١٩٣٤

- ١ - ائمهاد بوقف - طبة اللادة ١٣٧ لائحة شرعية - يكفي أن يرد الاقرار بالوقف في ائمهاد . ولو لغاية أخرى .
- ٢ - اقرار - عدم جواز الدعوى ببيع ما تناوله - وحيث قاصرة على المقر .

### المبادئ القانونية

- ١ - لم تشترط المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن يكون الاشهداد بالوقف محرراً بقصد تدوين الاقرار فقط بل يكفي أن يرد الاقرار بالوقف في ائمهاد حتى ولو كان هذا الاشهداد قد حرر لغاية أخرى كالبيع مثلاً وذلك متى كان الاقرار نفسه مستوفياً شروطه القانونية أى صادراً ممن يملكه ويدرك مرماه ويقصد إلزام نفسه به ويعلم أنه سيتخذ حجة عليه .
- ٢ - القاعدة أنه لا تصح بعد الاقرار بالدعوى ببيع ما تناوله وان الاقرار حجة قاصرة على المقر فلا يتعداه إلى غيره



## المحكمة

«من حيث ان وزارة الأوقاف رفعت هذه الدعوى باعلان مؤرخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٢ ضد المدعى عليهما الأولين حسن حسن طه الديب والست حفيظه على الجندي زوجته قائلة فيها أن لوقف الامام والشيخ مجاهد الخيري المشمول بنظارتها قطعة أرض مساحتها ٤٤٠ ذراعا بالحلة الكبرى مقاما عليها بناء منزل للمدعى عليهما المذكورين وبينت حدودها وطلبت الحكم بتثبيت ملكيتها إليهما مستنده في ذلك أولا - إلى حجة شرعية صادرة بمحكمة المحلة الكبرى. الشرعية في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٩٧ هـ ومسجلة بها في التاريخ المذكور تحت رقم ١٧ متتابعة ومشملة على شراء الحاج محمود الأعصر من عبد الهادي الصياد والمهدي الصياد بناء منزل مساحته ٤٤٠ ذراعا وذكر في الصحيفة الرابعة منها أن المبيع هو بناء الدار المحدودة الموصوفة أعلاه القائم بناؤها على أرض تجرى في وقف السادة الأمامية بالحلة وأن على المشتري القيام بأجرة مثل الأرض الحاملة للبناء المبيع لجهة وقف السادة الأمامية في كل سنة - ثانيا - إلى حجة شرعية أخرى صادرة بمحكمة المحلة الكبرى الشرعية في ٦ ذي القعدة سنة ١٣١٣ هـ الموافق ١٩ أبريل سنة ١٨٩٦ ومسجلة بالمحكمة المذكورة في ٩ ذي القعدة سنة ١٣١٣ هـ تحت نمرة ١٠١ متتابعة ومشملة على شراء السيد حموده الأعصر من الحاج محمود الأعصر المشتري السابق نفس بناء المنزل المذكور وورد بها أن المبيع هو جميع المنزل القائم بناؤه على أرض جارية في وقف مسجد السادة الأمامية بالحلة الكبرى البالغ مسطح أرضه ٤٤٠ ذراعا وأن المشتري اعترف بتسلم بناء ذلك المنزل وحيازته بنفسه والتزم بأداء ما على الأرض الحاملة للبناء من الحكر

لجهة وقفها المذكور. - ثالثا - إلى تقرير عمومي بتنظر الوزارة المدعية على الأوقاف الخيرية ومنها وقف الامام والشيخ مجاهد - رابعا - إلى ورقة عرفية مؤرخة في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٣ وموقع عليها من السيد حموده الأعصر بأنه يملك بناء قائما على أرض مسطحها ٤٤٠ ذراعا منها ٨٠ ذراعا محكورة وعليها ١٠٠ مليم في السنة وورد بالسطر الأول منها ما يأتي (عن المنزل الذي منه قطعة أرض محكورة لوقف الامام والشيخ مجاهد بأسم الحاج محمود الأعصر)

«ومن حيث ان المدعى عليهما المذكورين ادخلا بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢ راعب افندي الأعصر في الدعوى بصفته بأعمالها العين موضوع النزاع بعقد عرفي مؤرخ في ١٤ مارس سنة ٩٢٠ ومسجل في ٢٠ منه ووارد به أن المنزل المبيع خال من الموانع والمحذورات والاحكار وأن ليس لهما رجوع على البائع في أى شىء».

«ومن حيث أن راعب افندي الأعصر الذي يقول أنه ورث المنزل موضوع النزاع عن أبيه المرحوم السيد حموده الأعصر واختص به بموجب قسمة مع باقي الورثة في سنة ٩١٢ قد أدخل هؤلاء الورثة أيضا في الدعوى ضمانا له».

«ومن حيث انه تبين من الاطلاع على القضية رقم ١٤٦٥ مدنى المحلة الكبرى سنة ١٩٢٦ المضمومة لملف هذه الدعوى ان الوزارة المدعية سبق أن أقامت الدعوى في ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٦ ضد المدعى عليهما الأولين قائلة ان للوقف المذكور قطعة أرض مسطحها ٨٠ ذراعا بالحلة الكبرى بينها بالصحيفة وأنها كانت محكورة أصلا للمرحوم سيد حموده الأعصر ثم آلت للمدعى عليهما المذكورين بطريق مشترى المباني القائمة عليها وانهما امتنعا من سداد الحكر رغم مطالبتهما به وهو ١٠٠ مليم في السنة حتى تأخر عليهما ٥٠٠



مليم عن ائمة ابتداء ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٢٥  
وان الحكر ثابت من مستند موقع عليه من  
المستحكر الاصل في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٣  
وطالبت الحكم بالحكر المتأخر وما يستجد لغاية  
إزالة المباني القائمة على العين وتسليمها اليها خالية  
ثم ادخل في تلك الدعوى نفس الضمان المدخلين  
في الدعوى الحالية ونظرا للنزاع الذي قام حول  
ملكية الوقف المدعى للارض قررت المحكمة في  
١٩ يناير سنة ١٩٢٧ ايقاف الدعوى حتى يفصل  
في الماكية

«ومن حيث ان الوزارة المدعية تقول ان حقيقة  
مساحة الارض المحكرة هي ٤٤٠ ذراعا كما ورد  
بمحجتي الشراء الشرعيتين سالفتي الذكر لا كما ورد  
خطأ في صحيفة دعوى الحكر وورقة ١٤ سبتمبر  
سنة ١٩٠٣ المشار اليها وان هذا الخطأ يرجع إلى  
اهمال الموظف المختص .

« ومن حيث ان المدعى عليهما الاصلين  
والضامن راغب افندي الاعصر دفعوا الدعوى  
بأن الوزارة المدعية لم تقدم حجة الوقف اثباتا  
لدعواها وأنكروا سداد الحكر اليها وقالوا ان  
واضعي اليد الحاليين أي المدعى عليهما الأولين قد  
اكتسبا ملكية الارض المتنازع عليها بوضع  
اليد مدة تزيد عن ثلاثة وثلاثين عاما هلاليا وان  
ما ورد بمحجتي الشراء الشرعيتين من أن الارض  
موقوفة ومحكرة لم يقصد به الاقرار بذلك إذ لم  
يكن ممثلا الوقف طرفا فيه بل هو مجرد احتياط  
من البائع ومن ثم لا يصح للوزارة أن تمسك به  
وان ما ذكر بورقة ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٣ من  
أن ٨٠ ذراعا محكرة كان خطأ من السيد حموده  
الاعصر الموقع عليها ثم تمسك راغب افندي  
الاعصر أخيرا بورقة سنة ١٩٠٣ هذه وقال ان  
الحكر هو ٨٠ ذراعا فقط حسبا ورد فيها وان  
هذا القدر خارج عن المنزل الذي باعه المدعى

عليهما الأولين البالغة مساحته ٢٤٤ مترا فقط  
وهي على زعمه أقل من ٤٤٠ ذراعا التي اشتراها  
أصلا بما يزيد عن القدر المحكر .

«ومن حيث انه يتعين أولا وقبل كل شيء بحث  
مستندات المدعية لمعرفة ما اذا كانت صالحة لاثبات  
مدعاهها قانونا أم لا

«ومن حيث ان المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب  
المحاكم الشرعية تنص على انه يمنع عند الانكار سماع  
دعوى الوقف أو الاقرار به أو استبداله أو الادخال  
أو الاخراج وغير ذلك من الشروط التي تشترط  
فيه الا إذا وجد بذلك إشهاد ممن يملكه على يد  
حاكم شرعي بالقطر المصري أو مأذون من قبله  
كالمبين في المادة ٣٦٤ من هذه اللائحة وكان مقيدا  
بدفتر احدي المحاكم الشرعية المصرية وانه  
لا يعتبر الاشهاد السابق الذكر حجة على الغير الا  
إذا كان هو أو ما خصه مسجلا بسجل المحكمة التي  
بدأرتها العقار الموقوف طبقا لاحكام المادة ٣٧٣  
من هذه اللائحة

« ومن حيث انه يؤخذ من ذلك ان دعوى  
الاقرار بالوقف تسمع اذا وجد بهذا الاقرار اشهاد  
شرعي محرر بالقطر المصري ومقيد باحدى المحاكم  
الشرعية وأن هذا الاشهاد يكون حجة على الكافة  
إذا كان مسجلا بالمحكمة الشرعية التي بدأرتها  
العقار موضوع الاقرار

« ومن حيث ان المادة المذكورة لم تشترط أن  
يكون الاشهاد محررا بقصد تدوين الاقرار فقط بل  
يكفي ان يرد الاقرار بالوقف في اشهاد حتى لو كان هذا  
الاشهاد قد حرر لغاية أخرى كالبيع مثلا وذلك  
متى كان الاقرار نفسه مستوفيا شروطه القانونية  
أي صادر ممن يملكه ويدرك مرماه ويقصد  
الزام نفسه به ويعلم انه سيتخذ حجة عليه

«ومن حيث انه لا ريب في ان المرحوم السيد  
حموده الاعصر كان يدرك مرمى اقراره في الاشهاد

المؤرخ ٦ ذى القعدة سنة ١٣١٣ هـ وكان يقصد الوام نفسه لأنه اشترى مباني المنزل دون الأرض الحاملة لها والتزم بإداء ما على الأرض من الحكر لجهة وقف مسجد السادة الامامية التي هي جارية فيه حسب قوله فأقراره هذا صحيح ومنتج لاثاره القانونية

« ومن حيث ان الاقرار حجة على المقر وعلى ورثته من بعده فيكون اقرار المرحوم السيد حموده الاعصر حجة على ولده راغب أفندي الاعصر كما يكون بتسجيل الاشهاد المشتمل عليه كما تقدم حجة على الغير ممن اشترى من هذا الأخير

« ومن حيث انه لذلك تكون الأوراق المقدمة من الوزارة المدعية كافية لسماع مآذنيه « ومن حيث ان ماورد بورقة ١٤ سبتمبر

سنة ١٩٠٣ من ان القدر المحكر هو ٨٠ ذراعا فقط انما صدر من المرحوم السيد حموده الاعصر بعد اقراره في حجة الشراء بأن المحكر هو جميع أرض المنزل البالغة ٤٤٠ ذراعا أى بعد ان تعلق حق الوقف بالاقرار الاول وثبت شرعا فالأقرار الثانى باطل في حق الوقف دون الأول الذي يظل قائما يحدث أثره فالقاعدة انه لا تصح بعد الاقرار الدعوى ببعض ما تناوله وان الاقرار حجة قاصرة على المقر فلا يتمداه إلى غيره (راجع المواد ٥٣٩ و ٥٤٣ و ٥٤٤ من قانون العدل والانصاف )

« ومن حيث ان القول بأن الوزارة المدعية وافقت على الاقرار الوارد بورقة ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٣ المذكورة بدليل انها رفعت دعوى الحكر المضبومة على أساسها وتمسكت بها فيها كما قدمتها في هذه الدعوى يرد عليه - أولا - بأن ماورد بتلك الورقة من ان المساحة المحكرة هي ٨٠ ذراعا من ٤٤٠ ظاهر الخطأ المناقضة ما هو وارد بحجتي الشراء سالفتي الذكر

- ثانيا - لأن الوزارة المدعية ولو أنها ذكرت في صحيفة دعوى الحكر ان المحكر هو ٨٠ ذراعا الا انها حددت الأرض بمحدود ال ٤٤٠ ذراعا جميعها إذ انها ذكرت نفس الحدود الواردة بحجة مشترى السيد حموده الاعصر في ٦ ذى القعدة سنة ١٣١٣ هـ وهي حدود جميع المنزل وما دام الأمر كذلك فالعبرة بحقيقة المساحة التي تشملها تلك الحدود مهما كان مقدارها - ثالثا - لأنه حتى اذا اعتبر تصرف الوزارة هذا اقرارا منها بأن الموقوف ٨٠ ذراعا فقط فأقرارها هذا لا يصح شرعا طبقا للمادة ٥٤٩ من قانون العدل والانصاف « ومن حيث انه لا يبقى بعد هذا سوى بحث مادفع به المدعى عليهما الأصليان والضامن راغب أفندي الاعصر من تملك الأرض المدعى بها بوضع اليد مدة ثلاث وثلاثين سنة هلالية .

« ومن حيث انه مادام قد ثبت ان المالك الأصلي السيد حموده الاعصر قد أقر في حجة الشراء المؤرخة ٦ ذى القعدة سنة ١٣١٣ بأنه وضع اليد على أرض المنزل بطريق الاستحكار فأقراره هذا مانع من تملك الأرض المحكرة ولا يؤثر فيه باى حال سكوت الوقف المحكر عن المطالبة بالحكر السنوى مهما طال مدتة طبقا للمادة ٧٩ مدنى اهلى ( راجع حكم محكمة النقض المدنية الصادر في ٢ يونيه سنة ١٩٣٢ ومنشور بمجلة المحاماه سنة ١٣ ص ٦٣ ) واذا اعتبرت ورقة ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٣ بداية تغيير في صفة وضع اليد على المساحة الزائدة عن ٨٠ ذراعا فانه لم تمض من ذلك التاريخ حتى رفع دعوى الحكر في ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٦ أو رفع هذه الدعوى في ٢٥ يوليه سنة ١٩٣٢ ثلاث وثلاثون سنة هلالية . وبديهي أيضا انه لم تمض تلك المدة من تاريخ شراء المدعى عليهما الأصليين للأرض والبناء في ١٤ مارس سنة ١٩٢٠ . كذلك لم تمض المدة



المذكورة من تاريخ شراء السيد حموده الاعصر حتى رفع دعوى المحكر

« ومن حيث انه يتضح من كل ذلك أن دعوى الوزارة في محالها وأن دفاع خصومها على غير أساس فيتعين الحكم لها بما طلبت عدا النفاذ الذي لا محل له قانوناً

.....  
( قضية وزارة الأوقاف ضد حسن طه الديب وآخرين رقم ٥٨٨ سنة ١٩٣٢ رئاسة وعضوية حضرات القضاة محمد عزمى ونصيف الطوخى وإبراهيم صبحى )

٣٦٤

### محكمة أسيوط الكلية الأهلية

٧ يونيه سنة ١٩٣٤

١ - بيع ملك الغير . بطلانه . إجازة . جوازها . في البيوع الجبرية أيضاً .

٢ - بيع ملك الغير . إجازة . وجوب صدورهما من المالك بهذه الصفة .

٣ - إجازة . تسجيل . مبدأ انتقال الملكية من تاريخ تسجيل الإجازة .

٤ - إجازة . شراء المالك ملكه من الغير خطأ . لا يعتبر إجازة المبادىء القانونية

١ - يسرى حكم المادة ٣٦٤ من القانون المدنى بخصوص بطلان بيع ملك الغير وجواز تصحيحه بأجازة المالك الحقيقى على البيوع الجبرية أسوة بالبيوع الاختيارية لعموم نص المادة السابق الإشارة إليها وتوفر حكمة التشريع فى الحالتين وارتكناً على نص المادة ٥٩١ مرافعات المتضمن أن إيقاع البيع للراسى عليه المزايدات ترتب عليه حقوق سوى ما كان للبدن المبيع ملكه من الحقوق .

٢ - يشترط فى الإجازة التى تصحح بيع ملك الغير تطبيقاً لنص المادة ٣٦٤ مدنى أن تصدر

من المالك الحقيقى بهذه الصفة لا بصفة أخرى وأن يكون مقصوداً بها تصحيح البيع الباطل الصادر من غير المالك بإنشاء بيع جديد من المالك الحقيقى .

٣ - يعتبر مبدأ انتقال الملكية للشترى من تاريخ تسجيل إجازة المالك الحقيقى لا من تاريخ تسجيل عقد مشتراه من غير المالك .

٤ - شراء المالك الحقيقى عقاره من الغير بناء على فهم خاطئ . منه بخصوص حقيقة ملكيته له لا يعتبر بمثابة إجازة ضمنية منه لعقد ملكية البائع له الصادر له من غير مالك العقار الحقيقى ولا يؤثر على حقه فى طلب إبطال عقد ملكية البائع له وكذا العقد الذى اشترى هو بموجبه ملك نفسه لصدورها فى الحالتين من غير المالك الحقيقى للعقار المبيع .

### المحكمة

« من حيث ان محصل وقائع هذه الدعوى انه بموجب عقد تاريخه ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ومسجل فى ١٩ يناير سنة ١٩٢٧ رهن المدعى عليه الثالث عبد الرحمن جاد الله الى المدعى عليهما الاول والثانى سعد و ابراهيم ولدى حسين سعد ٨ أسهم ١٧ قيراطاً ٦ أفدنه فى نظير مبلغ ٥٠٠ مليم ٧١١ جنهما وبمقتضى عقد مسجل فى ٤ مارس سنة ١٩٢٩ باع المدعى عليه الثالث السالف ذكره ٢١ سهماً ٥ قيراط و فدانين إلى المدعين منها ٢٠ سهماً ٢٠ قيراطاً وفدان وهى موضوع التقاضى من ضمن الاطيان المرهونة بالعقد الاول السابق الإشارة إليه واستبقى المشترون من الثمن مبلغ ١٩٥ جنهما تعهدوا بدفعه للدائنين المرتنين لتخليص القدر المرهون بتاريخ ٢٣ فبراير سنة



١٩٢٩ رفع المدعى عليهما الاول والثاني الدعوى  
 نمرة ٢٨٦ سنة ٩٢٩ كلى اسيوط المضمومة على  
 المدعى عليه الثالث وطلبا فيها الحكم لهما بالزامه  
 بدفع مبالغ ٥٠٠ مليم ٧١١ جنبها قيمة الرهن  
 الآنف ذكره وحبس ال٦ أفدنه و١٧ قيراطا ٨ أسهم  
 المرهونه الى آخر الطلبات الواضحة بعريضة تلك  
 الدعوى وحكت المحكمة بتاريخ ٦ نوفمبر سنة  
 ١٩٢٩ بالزام المدعى عليه الثالث بدين الرهن  
 وفوائده والمصاريف المناسبة وخمسين قرشا مقابل  
 اتعاب المحاماه ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات  
 ومن ضمنها طاب حبس الاطيان المرهونة  
 وارتكنت في رفض هذا الطلب على ان المرتنين  
 كانا يؤجران الاطيان المرهونه الى الراهن ولم  
 تذكر هذه الاجاره في عقد الرهن ولم يؤشرا بها  
 في هامش تسجيل العقد كما تقضى الفقرة الثانية  
 من المادة ٥٤٠ مدنى المعدلة فيكون عقد الرهن  
 باطلا . وتنفيذ الما قضى به هذا الحكم رفع المدعى  
 عليهما الاولان دعوى نزع المالكية ضد مدينتهما  
 المدعى عليه الثالث وحكم بتاريخ أول يناير سنة  
 ١٩٣١ بنزع المالكية عن ١ فدان و١٧ قيراطا و٨  
 أسهم من ضمنها الاطيان موضوع التقاضى ورسا  
 مزادها بتاريخ ١٨ يناير سنة ٩٣٢ على طالبي  
 البيع نظير مبالغ ٦٤٠ جنبها بخلاف المصاريف  
 واثناء سير اجراءات نزع المالكية شرع المدعون  
 في رفع دعوى استحقاق ولكنهم لم يقيدوها .  
 وبتاريخ ٢١ اغسطس سنة ٩٣٠ رفع المدعى  
 عليه الثالث الدعوى نمرة ٩٩٢ سنة ٩٣٠ كلى  
 اسيوط المضمومة على باقى الخصوم طلب فيها  
 الحكم على المدعى عليهما الاول والثاني بأن يرادا  
 اليه المبالغ التى استلماها ايجارا للاطيان المرهونة  
 مرتكنا على الحكم السالف ذكره القاضى ببطلان  
 الرهن كما طلب الحكم بالزام المدعين فى هذه  
 الدعوى بمبلغ ١٩٥ جنبها الذى استبقوه على ذمة

دفعه للمدعى عليهما الاول والثاني المرتنين  
 فقضت المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٢ ديسمبر  
 سنة ٩٣٢ ( كلى اسيوط ) صح بطلباته وبتاريخ  
 ١٢ أكتوبر سنة ٩٣٢ اثناء سير الدعوى السالف  
 ذكرها نمرة ٩٩٢ سنة ٩٣٠ كلى اسيوط وبعد  
 ان رسا مزاد الاطيان المنزوعة ملكيتها على المدعى  
 عليهما الاولين حصل اتفاق مكتوب بينهما وبين  
 المدعين باعامة تضاه الى الاخيرين ١ فدان و ٢٠ قيراطا  
 و ٢٠ سهماموضوع التقاضى نظير مبلغ ١٩٨ جنبها  
 اقر المدعى عليهما الاولان باستلام ٩٨ جنبها  
 منه والباقى وقدره ١٠٠ جنبية تعهد المشترون  
 وهم المدعون بدفعه للبائعين بوجه التضامن  
 والتكافل فى اول شهر اكتوبر سنة ١٩٣٣ وتعهد  
 البائعان بأن يصادقا على البيع متى استلما باقى الثمن  
 بعد ذلك استأنف المحكوم ضد هم الحكم الابتدائى  
 فى الدعوى رقم ٩٩٢ سنة ٩٣٠ كلى اسيوط  
 السابق الاشارة اليها وقضت محكمة استئناف  
 اسيوط العليا بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ٩٣٣ بالغاء  
 الحكم المستأنف فيما يتعلق بمبالغ الايجار المطلوب  
 من المرتنين وأيدته بالنسبة لمبلغ ١٩٥ جنبها الذى  
 قضى بالزام المدعين بدفعه للمدعى عليه الثالث  
 وذكرت فى اسباب حكمها ما يأتى « وحيث انه  
 طبقا للحكم الصادر ببطلان الرهن اصبح حق  
 نازعى المالكية مستندا الى دين حادى حتى حصلا  
 على أمر الاختصاص الذى تسجيل بعد تاريخ عقد  
 البيع ولهذا لا يمكن الاحتجاج به قبل المشتريين  
 السابقين فى تسجيل عقد مشتراهم . وحيث ان  
 المحكمة ترى مما تقدم ان عقد شراء المستأثنين  
 عبد الرحمن احمد حسن ومن معه ( وهم المدعون  
 فى هذه الدعوى ) لا غبار عليه وان ملكيتهم  
 واضحة وكان الا جدر بهم ان يستمروا فى دعوى  
 الاستحقاق التى بعد ان رفعوها احجموا عن  
 قيدها مهملين السير فيها »

« ومن حيث انه على أساس الحكم الاستثنائي السالف ذكره رفع المدعون دعواهم الحالية يطالبون فيها بالحكم بما يأتي . . «اولا» تثبيت ملكيتهم الى ١ فدان ٢٠ قيراطا ٢٠ سهما بالحدود الواردة في عريضة الدعوى ومحو جميع التسجيلات التي توقعت على هذا القدر ( ثانيا ) براءة ذمتهم من مبلغ ١٠٠ جنيه الباقي للمدعى عليهما الاول والثاني تنفيذ هذا العقد ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣٢ ( ثالثا ) ازام المدعى عليهما المذكورين برد مبلغ ٩٨ جنيههما ( رابعا ) برفض الدعوى الفرعية المرفوعة من المدعى عليهما الاول والثاني بطلب الزامهم بمبلغ ١٠٠ جنيه والمصاريف والقوائد خمسة المائة من ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٣ حتى السداد ورسم الانذار وقدره ١٢٠ قرشا مع ازام المدعى عليهما السالف ذكرهما بالمصاريف واتعاب المحاماه

« ومن حيث انه لا جل الفصل في الدعويين الاصلية والفرعية يتعين تحديد مركز الخصوم بالنسبة لا وجه النزاع بينهم فالمدعون يستندون في اثبات ملكيتهم الى القدر المتنازع عليه على عقد مشتركهم من المدعى عليه الثالث المسجل في ٤ مارس سنة ١٩٢٩ ويطلبون ابطال عقد البيع المؤرخ ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣٢ الصادر لهم من المدعى عليهما الاول والثاني ارتكبا على ان البائعين لم يكونا مالكين للقدر المبيع منهما لأن مدينتهما المزروعة ملكيته كان قد تصرف في هذا القدر لهم أي المدعين قبل أن تتخذ اجراءات نزاع الملكية ضده ويرتبون على ابطال هذا العقد رد ما دفع منهم من معجل الثمن وبراءة ذمتهم من مؤجله والمدعى عليهما الاول والثاني يرتكبان بدورهما في طلب رفض الدعوى الاصلية وفي دعواهما الفرعية على العقد المؤرخ ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣٢ السالف ذكره ويعتبرانه اقرارا من المدعين بملكيتهم للقدر المبيع وتنازلا منهم

لهما عن كافة ما لهم من الحقوق على هذا القدر خلاف التي اكتسبوها بموجب العقد المذكور .

« ومن حيث انه للفصل في أوجه النزاع المتقدم بيانها يتعين بحث المسائل الآتية وهي - أولا - هل انتقلت ملكية الاطيان موضوع التقاضي للمدعى عليهما الاول والثاني بموجب حكم مرمي المزايد الصادر بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ أم لا - ثانيا - هل يسرى حكم المادة ٢٦٤ من القانون المدني التي تنص على ان يبيع ملك الغير باطل انما يصح إذا أجازته المالك الحقيقي على البيوع الجبرية أسوة بالبيوع الاختيارية أم لا - ثالثا - هل يصح اعتبار اتفاق ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣٢ اجازة من المالك الحقيقيين للبيع الجبري بالنسبة للاطيان الواردة فيه أم لا - رابعا - بفرض اعتبار الاتفاق المذكور اجازة للبيع الجبري فن أي تاريخ يعتبر انتقال ملكية الاطيان المباعة بمقتضاه - خامسا - هل هناك وجه قانوني لا بطلان اتفاق ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣٢ السالف ذكره .

« ومن حيث عن المسألة الاولى فقد نصت المادة ٥٩١ من افعات على ان ايقاع البيع للرأسي عليه المزايد لا ترتب عليه حقوق له سوى ما كان للعدين المبيع ملكه من الحقوق في العقار المبيع » ومن حيث انه ثابت من أسباب الحكم الصادر من محكمة استئناف اسيوط العليا بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٣ في مواجهة الخصوم في هذه الدعوى والتي تأخذ بها هذه المحكمة ان عقد شراء المدعين لا غبار عليه وان ملكية الاطيان المباعة لهم من المدعى عليه الثالث انتقلت اليهم بمقتضى عقدهم المسجل في ٤ مارس سنة ١٩٢٩ قبل تسجيل اختصاص طالبي البيع اللذين ابطال رهئهما بموجب الحكم الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٩ في الدعوى نمرة ٢٨٦ سنة ١٩٢٩ كلى اسيوط المضمومة وصار دينهما حاديا بموجب ذلك الحكم ومن ثم فلا يبرم دينهما



مالسكاللاطيان موضوع التقاضي في تاريخ رسو  
مزادها على المدعى عليهما الأولين وبالتالي لا يكون  
الأخيران قد تملكها بموجب حكم مرمي المزداد  
السالف ذكره .

« ومن حيث عن المسألة الثانية فإنه من المقرر  
فقها ان حكم المادة ٢٦٤ من القانون المدني القاضي  
بإبطال بيع ملك الغير وجواز تصحيحه بإجازة  
المالك الحقيقي يسرى على البيوع الجبرية اسوة  
بالبيوع الاختيارية اعموم نص المادة ولتوفر حكمة  
التشريع في الحالتين وارتكنا على نص المادة ٥٩١  
مرافعات السالف ذكره المتضمن ان ايقاع البيع  
لرأسي عليه المازاد لا ترتب عليه حقوق له سوى  
ما كان للمدين المبيع ملكه من الحقوق (يراجع في ذلك  
شرح البيع للاستاذين بودري لا كنتري وسينا  
Baudry Lacantinerie & Saignat.  
طبعة سنة ٩٠٨ بند ١٣٦ ص ١٢٤ )

« ومن حيث عن المسألتين الثالثة والرابعة  
فيشترط في الاجازة التي تصحح بيع ملك الغير  
تطبيقا لنص المادة ٢٦٤ مدني ان تصدر من  
المالك الحقيقي بهذه الصفة لا بصفة أخرى وان  
يكون مقصودا بها تصحيح البيع الباطل الصادر  
من غير المالك بالشاء بيع جديد من المالك الحقيقي  
ويعتبر مبدأ انتقال الملكية للمشتري من تاريخ  
تسجيل هذه الاجازة (يراجع في ذلك شرح البيع  
للاستاذ محمد حلمي عيسى ص ١٧٧ بندي ٥٦٤ و ٥٦٥)  
« ومن حيث ان اتفاق ٢٦ أكتوبر سنة ٩٣٢  
السابق الإشارة اليه لا تتوفر فيه شروط الاجازة  
السالف ذكرها لانه عبارة عن تعاقد حصل بين  
المدعين بصفتهن مشتريين والمدعى عليهما الأول  
والثاني بصفتهما بائعين للأطيان الواردة فيه وهو  
ينفي بصريح لفظه وظاهر معناه فكرة الاجازة  
المقصود بها تصحيح بيع باطل وانشاء بيع جديد  
من المميز إذ الواقع ان هذا الاتفاق قلب أوضاع  
المتعاقدين الحقيقية خطأ المدعين وقتئذ في تفهم  
حقيقة مركزهم فجعلهم يتقدمون للمدعى عليهما

الأولين كمشتريين للعقار موضوع النزاع في  
نظير مبالغ ١٩٨ جنيتها الذي استبقوه طرفهم من  
ثمن البيع الأول الصادر لهم من المدعى عليه  
الثالث بقصد تخليص دين الرهن وذلك قبل أن  
يقضى بإبطاله ولم يكونوا موقنين وقت حصول  
هذا التعاقد بأنهم المالكون الحقيقيون  
للأطيان التي تعاقدوا مع المدعى عليهما الأولين  
على شرائها استبقاء لها فلما انجالت لهم هذه الحقيقة بعد  
صدور حكم محكمة الاستئناف العليا الذي قرر  
ملكيتهم صمدوا الى رفع هذه الدعوى فمن التعسف  
الواضح في التفسير ان تقول رغبة المدعين في  
استبقاء أطيانهم المهددة بنزعها من الغير على اعتبار  
انها اجازة ضمنية منهم لبيع هذه الأطيان اذ كيف  
يكون المميزون هم المشترون في هذه الحالة مع انهم  
يجب ان يكونوا البائعين لانهم المالك الحقيقيون  
واذا كان غرضهم من عقد ٢٦ أكتوبر سنة ٩٣٢  
اجازة حكم ايقاع البيع للمدعى عليهما الأول  
والثاني فلماذا تعاقدوا معهما على شراء الأطيان  
موضوع التقاضي لا أنفسهم

« ومن حيث عن المسألة الخامسة فان اتفاق ٢٦  
أكتوبر سنة ٩٣٢ السالف ذكره باطل لسببين  
( اولهما ) لانه يتضمن بيع أطيان غير مملوكة للبائعين  
وهما المدعى عليهما الأول والثاني ( وثانيهما ) لان  
المدعى عليهما الأولين لم يقدموا مقابلا في التعاقد  
السالف ذكره لان الأطيان المباعة منهما مملوكة  
لنفس المشتريين ولا يعقل ان الأخيرين كانوا يقدمون  
على شرائها منهما لو كانوا على علم بحقيقة ملكيتهم  
فيكون التعاقد السالف ذكره باطلا لا لعدم سببه  
عملا بالمادة ٩٤ مدني

« ومن حيث ان اعتراض المدعى عليهما الأولين  
في مذكرة وكيلهما بأنه لم يستأنف الحكم الصادر  
بإبطال عقد رهنه ارتكنا على الاتفاق السالف  
ذكره لا يترتب عليه تقويض الاسباب القانونية  
الصحيحة التي بنى عليها ذلك الحكم



« ومن حيث انه يتضح مما تقدم أن طلبات المدعين على أساس ويتعين الحكم لهم بهامع رفض الدعوى الفرعية المؤسسة على عقد ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٣ (قضية عبدالرحمن احمد حسن وآخرين وحضرتهم الاستاذ عازر جبران ضد سعد حسين سعد وآخرين وحضر عن الأول والثاني الاستاذ فريد صليب رقم ٢١٥ سنة ١٩٣٤ رئاسة وعضوية حضرات القضاة احمد حلى وانيس غالى والسيد مجاهد)

٣٦٥

## محكمة الزقازيق الكلية الأهلية

١١ يونيه سنة ١٩٣٤

غش الدخان . في حالة أعقاب دخان السجائر المواد استعمالها .

عدم إقراره .

## المبدأ القانوني

لا يمكن اعتبار دخان أعقاب السجائر مغشوشاً وفقاً لما قصده ذكره ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١ لأن أعقاب السجائر المضبوطة هي عبارة عن دخان رجوع أى بقية ما بقى من دخان السجارة أو السجائر عقب تدخين معظمها وهي من دخان دخل القطر المصرى بعد توريد الرسم المستحق عند استيراده من الخارج وحصل استعماله وما يتبقى من الفضلات يجمع وينظف ويستعمل مرة ثانية . فكل ما يحصل هو تكرار استعمال الدخان الواحد فلم تتأثر الخزانة . أما بالنسبة للجمهور وللباقى التجار فلا أن أعقاب السجائر تباع باعتبارها دخاناً سبق استعماله وبشمن يتناسب مع هذه الحالة .

المحكمة

« حيث أن قرار اللجنة الجزئية القاضى بتفريم المتهم وبمصادرة الدخان المضبوط ارتكن على محض ضبط ٥٣ كيلوجرام من أعقاب السجائر

المحروقة احتراقاً جزئياً بطرف المعارضين وملوثة بمادة غريبة من الشوارع .  
« وحيث أن دفاع المعارضين يتلخص فى أن الغش المنصوص عنه بالذكر يتوالى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ لم يكن متوفراً الأركان فى هذه القضية « وحيث أنه للتحقق مما إذا كانت عملية احتراق السجائر احتراقاً جزئياً وتلوثها بمادة غريبة من الشوارع يعتبر غشاً معاقباً عليه بنصوص الأمر العالى المشار إليه يجب الرجوع الى تعريف الغش والمقصود منه قانوناً .

« وحيث أن محكمة النقض المدنية فى حكمها الصادر بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ فى القضية الواردة بمجدول المحكمة المذكورة رقم ٤ سنة ١ قضائية بينت الغرض الذى قصده المشرع من وضع الأمر العالى السالف الذكر فقالت ان المشرع قصد به محاربة غش الدخان ووضح من الديباجة أن الغش يحصل من أصطناع أوراق الاشجار والنباتات وتحضيرها بمواد أخرى يقر بها من شكل الدخان وبيع مزيجها بصفة دخان أو خلط الدخان الحقيقى بأوراق الاشجار والنباتات وبيع مزيجها بصفة دخان وجاءت المحكمة بعد ذلك ببيان كيفية الغش فقالت وبما أن خلط الدخان بمواد أخرى لم يحدد فى الذكر يتو ولم يبين كيفيته بل مطلق يشمل باطلاقه كل أنواع الخلط الذى قد يحصل بفرم أوراق الاشجار والنباتات ومزجها ببعض حتى لا يتميز الدخان من غيره ثم عرضت المحكمة بعد ذلك إلى مناط الحكم فى ديباجة الذكر يتو ومواده وقالت ما نصه ( ان مناط الحكم فى ديباجة الذكر يتو ومواده هى خلط الدخان بمواد أخرى واحرازه أو بيعه أو عرضه للبيع بصفة دخان خال من الغش وأسباب التشريع تساعد على ذلك لأن القصد من الذكر يتو حماية الخزانة والتجار والجمهور وتحقيق هذه الحماية يكون أنتم يجعل النصوص تشمل على اطلاقها كل نوع من أنواع الخلط متى كان مقروناً بالغش (١-٢)

والذي تبين من ذلك أن الغش في حكم الدكر يتو هو خلط الدخان بمواد أخرى بأية نسبة كانت ومزجها ببعض حتى لا يتميز الدخان من غيره وذلك بقصد الغش أى أن أركان الغش ثلاثة - أولاً - الخلط بأى مادة أخرى وبأى نسبة كانت - ثانياً - مزج الأجزاء ببعضها حتى لا يتميز الدخان من غيره - ثالثاً - الغش سواء كان مضرًا لصالح الخزانة أم الجمهور أم التجار ذوى الذمة والاستقامة ولذا يتعين معرفة ما إذا كانت هذه الأركان الثلاثة توفرت في الدعوى الحالية .

«وحيث تبين من تقرير التحليل أن الدخان المضبوط عبارة عن أعقاب سجائر محترقة احتراقاً جزئياً وملوثة بمادة غريبة من الشوارع وظاهر أن الاحتراق الجزئى أو احتراق بعض أجزاء من سجائر الدخان ليس بخلط - أما تلوث الأعقاب بمادة غريبة من الشوارع فلا يحقق معنى الخلط إذ الخلط كما تقدم يجب أن يكون بمزج الأشياء بعضها ببعض حتى لا يتميز الدخان من غيره

«وحيث أن الركن الثالث وهو قصد الغش غير متوفر أيضاً لأنه بالنسبة للخزانة العمومية يجب أن يلاحظ أولاً أن أعقاب السجائر المضبوطة هي عبارة عن دخان رجوع أى بقية مابق من

دخان السجارة أو السجاير عقب تدخين معظمها وهو فى الأصل دخان دخل القطر المعبرى بعد أن تورده عليه الرسم المستحق عند استيراده من الخارج وحصل استعماله بالطريق العادية وهى وضعه بطريق الف فى ورق السجاير وهى الطريقة العادية لتدخين الدخان بواسطة السجاير وما تبقى بعد ذلك من الفضلات يحصل جمعه وتنظيفه ويستعمل مرة ثانية أى أن كل ما حصل هو تكرار استعمال الدخان الواحد والخزانة لم تتأثر بذلك إذ أنها استولت على الرسم المستحق لها .

«وحيث أنه بالنسبة للجمهور وللباقى التجار فإنه ظاهر أن أعقاب السجاير المضبوطة تباع بأعقابها أنه دخان سبق استعماله وبشمن يتناسب مع هذه الحالة .

«وحيث أنه من كل ذلك لا يمكن اعتبار دخان أعقاب السجاير المضبوطة مغشوشاً وفقاً لما قصده دكرى ٢٢ يونه سنة ١٨٩١ الذى طبقه القرار المستأنف ويتمين حينئذ إلغاء الحكم والحكم للمعارضين بما طلبوا .

(معارضة الحاج شعبان عبد الجواد وآخر حضر عنها الاستاذ تاروز ضد مصلحة الجمارك رقم ٢٥١ سنة ١٩٢٣ رئاسة وعضوية حضرات القضاة اسماعيل محمد بك وأحمد أبو الفضل وحسين عفيفي )

## القضايا المستعجلة

اختصاصه أن يعرض لتفسير العقود والأحكام المتنازع عليها وأن يفاضل فيما بين رأى وآخر ليقضى بأجراء قطعى بين الطرفين لأن ذلك ليس فيه مساس بالموضوع فقط بل قطع فيه .

المحكمة

«حيث أن الدعوى تنحصر في أن المدعى

اشترى فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣ من ورثة المرحوم القمص ميخائيل خير بطرس المنزلين تمرة

٣٦٦

محكمة مصر الكلية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣

اختصاص قاضى الامور المستعجلة - خارج عن تفسير العقود

والأحكام المتنازع عليها .

المبدأ القانونى

لا يملك قاضى الامور المستعجلة بطبيعة



٣٠٤ بشارع الاهوانى قسم شبرا ونص في العقد بأن المبيع يتناول الحقوق الثابتة وحقوق الارتفاق المنصوص عنها في عقد مورث البائعين من المدعى عليها . ومذكور في البند الخامس من هذا العقد أن تلزم المدعى عليها بترك متر واحد بطول البلكونه القبليه بين ملكها الكائن قبلى المنزل نمرة ٣ وذلك بخلاف ما هو مدون بهذا العقد من طول الحد القبلى . وكذا متر خارج البلكونه الغربية خلاف المسقط وللشترى حق الارتفاق على الجهمتين . المذكورتين . إلا أنه رغما عن ذلك فقد شرعت المدعى عليها في اقامة سور من الجهة الغربية لمنزل المدعى رقم ٣ داخل المسافة الواجب تركها . فزفع هذه الدعوى طلب فيها الحكم بإيقاف أعمال البناء . وقد دفعتها المدعى عليها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى

« وحيث ان موضع الفصل في الدعوى ومثار البحث فيها هو تعرف مدى حق ارتفاق عقار المدعى على عقار المدعى عليها من حيث أولا — الطول الذى تلزم المدعى عليها ألا تبني فيه فى أقل من متر فى الحد الغربى هل يتناول كل الحد أو يقصر على طول البلكونه ثانياً — هل للمدعى حق ارتفاق آخر فى هذا الحد بخلاف المتر المتفق على تركه فضاء

« وحيث ان هذا البحث محل نزاع جدى بين الطرفين يذهب فيه كل منهما مذهباً يستند فيه إلى تفسير معين لعقد البيع الصادر من المدعى عليها لمورث البائعين للمدعى فترى المدعى عليها من ناحية فى قول البند الخامس أن المتر الذى يترك هو خارج البلكونه الغربية خلاف مسقطها تحديدا صريحا لطول هذا المتر إلا لو أراد أن يكون طول الحد الغربى بأ كمله لنص على ذلك صراحة . وتتوسل لذلك بحكمة تلحظها فى النص وهى أن باقى الحد الغربى خلاف تنوء البلكونه يدخل عن مقدارها ب ٣ متر و ٦٠ سنتيمترا وهى مسافة كافية لتقى الواجهة فى هذه الناحية من أى ضرر قد ينشأ من بناء

المدعى عليها فى حدود ملكها بغير أن تترك شيئا . ويرى المدعى بدوره أن عبارة البند صريحة لم تقصر طول المتر على جزء دون آخر فى الحد الغربى ولو أراد الطرفان قصره على طول البلكونه لنصا على ذلك صراحة كما فعل فى صدر البند الخامس بالنسبة للبلكونه القبليه . وترى المدعى عليها من ناحية أخرى أن قول البند المذكور ان « للشترى حق الارتفاق على الجهمتين المذكورتين » إنما يشير الى المتر فى الجهمتين ويصف حق المشترى فيه بأنه حق ارتفاق فلا ينشأ حقا آخر والا فإى حق يكون وما هو الارتفاق الذى يتصور ان يكون لباقى الحد الغربى خلاف بروز البلكونه على عقار المدعى عليهما وبينهما مسافة ٣ متر ٦٠ سنتيمترا فضاء من ملك المدعى ويرى المدعى بدوره أيضا ان العبارة صريحة تشير الى حق ارتفاق المطل للمدعى على عقار المدعى عليها فيلزمها ان تترك مترا وهى المسافة القانونية

« وحيث انه بذلك يكون لكلا الطرفين تفسير معين للعقد له سند وحجته وإذا كان لا بد ان يفضل أحدهما الآخر برأيه فان أثر هذه المفاضله هو مساس بحق الطرفين فى مدى حق الارتفاق بين عقاريهما بل هو قطع فى هذا الحق

« وحيث ان قاضى الامور المستعجلة لا يملك بطبيعة اختصاصه ان يعرض لتفسير العقود والاحكام المتنازع عليها وان يفاضل فيما بين رأى وآخر ليقضى بأجراء قطعى بين الطرفين فليس فى ذلك مساس بالموضوع فقط بل قطع فيه

« وحيث انه لذلك لا ترى المحكمة ان تأخذ بوجهة دون الأخرى فى النزاع القائم بين الطرفين على تفسير العقد بل تبقى المحكمة الموضوع تفصل فيه بعد ان تستعرض لديها كل اسباب التقدير وتتوصل اليها بما تراه من مسائل التحقيق الموضوعية ( قضية حنفى عزت ضد الست كثرته بطرس عبدالقدوس

رقم ١٥ سنة ١٩٣٤ برئاسة حضرة القاضى محمد على رشدي )



٣٦٧

محكمة اسكندرية الكلية الاهلية

قاضي الامور المستعجلة

٢٥ ابريل سنة ١٩٣٤

١ - قاضي الامور المستعجلة - اختصاصه - ايجارة - اخلاء -

عدم جواز الحكم به الا اذا كان الفسخ حاصلًا بقوة

القانون . وثبت التأخير في السداد . وكان هناك خطر .

٢ - حراسة - مستأجر . عدم جواز الحكم بالحراسة . نزاع

جدي حول السداد .

المبادئ القانونية

١ - قاضي الامور المستعجلة لا يملك الحكم

باخراج مستأجر من العين المؤجرة بسبب

تأخيره في السداد إلا إذا تحققت الشروط

الآتية : ( أولا ) أن يحتوي عقد الايجار

نصاً صريحاً على أن التأخير في سداد الأجرة

يجعل العقد مفسوخاً من نفسه بغير اجراءات

( ثانيا ) أن يكون التأخير في سداد الأجرة ثابتاً

وليس موضع نزاع جدي ( ثالثاً ) أن يكون

طلب الاخلاء مستعجلاً بحكم الخطر الذي يخشى

منه على مال المؤجر من بقاء المستأجر شاغلاً

للعين المؤجرة حتى يحكم موضوعياً باخراجه منها

٢ - إذا امتنع على قاضي الامور المستعجلة

أن يقضى مؤقتاً باخراج المستأجر من العين

المؤجرة نظراً لقيام نزاع جدي حول الأجرة

المدعى بها فإنه من غير الجائز له أن يجيب المؤجر

إلى طلب وضع العين المؤجرة تحت الحراسة

القضائية لان الحراسة تغل يد المستأجر وتحرمه

من الاستمتاع بحقه في الانتفاع والحراسة في هذا

شبهة بالاخلاء ولا أن الحراسة ليست في الأصل

سبيلاً من سبل التنفيذ أو طريقاً من طرق قهر

المدين على الوفاء وأخيراً لأن للمؤجر من الوسائل

التي أجازها له القانون ضماناً لحقه كالحجز التحفظي

وحق الامتياز ما يغنيه عن طلب الحراسة .

المحكمة

« حيث ان وقائع الدعوى تتلخص فيما يلي :-

استأجرت المدعى عليها الاولى بضمانة المدعى

عليه الثاني من المدعين قطعة ارض فضاء كائنة

بالمندرة على شاطئ البحر لتقيم المستأجرة عليها

اكشاشاً تستغلها في موسم الصيف وقد نص عقد

الايجار المبرم بين الطرفين بتاريخ ٢٥ ابريل سنة

١٩٣٤ على ان مدة العقد تنتهي في ٣١ ديسمبر

سنة ١٩٣٧ وان الأجرة المقدرة للمدة كلها هي

٢٣٢ جنيه تدفع على اقساط معينة ونص العقد

ايضاً على ان المستأجرة قد اقترضت من المؤجرين

مائتي جنيه مصري التزمت بسدادها على ستة أقساط

تبدأ في أول مايو سنة ١٩٣٤ وتنتهي في أول

اكتوبر سنة ١٩٣٧ وإذا تأخرت في سداد

قسط منها استحققت عليها باقي الاقساط وكان

للمدعين الحق في بيع الاكشاش وفاء لدينهم .

زعم المدعون ان المدعى عليها تأخرت في سداد الايجار

المطلوب منها ورفعوا دعوى أمام محكمة العطارين

طلبوا فيها الحكم لهم بما ادعوا أنه متأخر في ذمة

المدعى عليها وضاهاً منها وقبل ان تنظر هذه الدعوى رفع

المدعون دعوى مستعجلة امام هذه المحكمة طلبوا فيها

اخراج المدعى عليها من العين المؤجرة نظراً لتأخيرها

في سداد الايجار فقضت هذه المحكمة بتاريخ ١٢ أكتوبر

سنة ١٩٣٣ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .

سارت دعوى الايجار أمام محكمة العطارين

وقد تبين للمحكمة ان الأجرة المطالب بها موضع

نزاع جدي لأن المؤجرين المدعين كانوا قد استولوا

وفاء لحقهم على بعض الاكشاش ووضعوا يد هم عليها

وقد اختلفوا مع المستأجرة على تحديد غلة هذه

الاكشاش ولهذا فقد قضت محكمة العطارين تمهيداً

بتاريخ أول مارس ١٩٣٤ بتدب خير هندسي

لتحقيق أسباب الخلاف القائمة بين الطرفين

حول الأجرة المستحقة طرف المستأجرة لكن المدعين لم ينتظروا الفصل في دعوى العطارين بل لجأوا الى المحكمة السككية ورفعوا أمامها دعوى طلبوا فيها الحكم ببيع الاحدى عشر كشكا القائمة على العين المؤجرة نفاذا لشرط الوارد بهذا المعنى بعقد الايجار كما انهم رفعوا الدعوى الحالية يقولون فيها ان موسم الصيف قد اقبل وحل موعد استغلال الاكشاك وان يد المدعى عليها ليست أمينة على الغلة وهذه الغلة ضامنة لحقوق المدعين ولهذا فقد طلبوا الحكم بوضع الاكشاك تحت الحراسة القضائية وتعيين حارس يديرها ويستغلها ويودع صافي غلتها في الخزينة على ذمة الطرفين حتى يفصل نهائيا في النزاع القائم بينهم.

« وحيث ان قاضى الامور المستعجلة لا يملك الحكم باخراج مستأجر من العين المؤجرة بسبب تأخيره في السداد الا اذا تحققت شروط هي : - ان يحتوى عقد الايجار نصا صريحا على ان التأخير في سداد الاجرة يجعل العقد مفسوخا من نفسه وبغير اجراءات de plein droit وان يكون التأخير في سداد الأجرة ثابتا وليس موضع نزاع جدى وان يكون طلب الاخلاء مستعجلا بحكم الخطر الذى ينشئ منه على مال المؤجر من بقاء المستأجر شاغلا العين المؤجرة حتى يحكم موضوعيا باخراجه منها ( دالوز ربرتوار جزء ١٠ نبذه ٨٧ و ٨٨ ٨٩ و ٩٠ تعليق على كلمة Référé

« وحيث ان هذه المحكمة في حكمها الرقيم ١٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣٣ قد قضت استنادا الى هذا المبدأ بعدم اختصاصها بنظر دعوى الاخلاء التى رفعها المدعون أمامها وقد استند حكمها فيما قضى به الى ان الاجرة المطالب بها موضع نزاع جدى بين طرفي الخصوم وقد تأيدت وجهة نظر هذه المحكمة بالحكم التمهيدى الذى صدر بعد ذلك في

أول مارس سنة ١٩٣٤ من محكمة الموضوع مستعرضا أسباب النزاع حول الأجرة المطالب بها ومنتدبا خيرا لتحقيق هذه الاسباب « وحيث انه متى امتنع على هذه المحكمة ان تقضى مؤقتا باخراج المستأجرة من العين المؤجرة نظرا لقيام نزاع جدى حول الأجرة المدعى بها فانه من غير الجائز لها ان تجيب المدعين الى طلب الحراسة لأن الحراسة تغل يد المستأجر وتحرمه من الاستمتاع بحقه في الانتفاع بالعين المؤجرة وهى في هذا كله شبيهة بحكم الاخلاء ( موسوعة كاربنتيه الجزء ٣٢ نبذه ٣٠١ تعليق على كلمة Référé

« وحيث انه يضاف الى ما تقدم ان الحراسة ليست فى الأصل وسيلة من وسائل التنفيذ حتى يمكن ان يلجأ اليها الدائن دوما ليستوفى دينه من طريقها وانما هى اجراء تحفظى يقصده حماية الحقوق المثقلة بالمال المطلوب وضعه تحت الحراسة كلما تعرض هذا المال لخطر سوء الادارة او التلف او الضياع فاذا اتنى الخطر على هذا النحو امتنعت الحراسة ( احكام محكمة الاستئناف المختلطة فى ١/٥/٢٤ ٩٢٤ مجموعة التشريع والاحكام ٣٦ ص ٣٤٧ وفى ٣٠/١٠/٢٤ ١٩٢٤ مجموعة ٣٧ ص ٢ وفى ٢٥/٢/١٩١٤ المجموعة ٢٦ ص ٢٥٢ وفى ٢٢/١٢/٢٧ ١٩٢٧ المجموعة ٤٠ ص ١٠٣ وفى ٣/٥/٢٨ ١٩٢٨ المجموعة ص ٣٣٣ )

« وحيث ازاء ما تقدم يكون طلب الحراسة المقدم من المدعين فى غير محله لأن حقهم قبل المدعى عليها لا يزال موضع نزاع جدى ولأن الحراسة ليست سبيلا من سبل التنفيذ او طريقا من طرق قهر المدين على الوفاء وأخيرا لأن المدعين من السبل التى أجازها القانون للمؤجر ضمنا لحقه قبل المستأجر ما يكفل لهم الطمأنينة على حقوقهم ان تبين لهم حقوق ( قضية الخواجه نعيم داغر وآخرين ضد الاست راشيل جابون وآخر رقم ٢٤٢ سنة ١٩٣٤ رئاسة حضرة القاضي مصطفى مرعي )



## قضايا المحاكم الجزئية

٣٦٨

### محكمة كفر الزيات الجزئية

٢١ يناير سنة ١٩٣٢

شركة . النص على عدم تحمل شريك أى خسارة . بطلانها .

#### المبدأ القانوني

إذا تبين من نص عقد الشركة أن الشريك  
اشترط عدم تحمل أى عبء فى الخسارة المحتملة  
من إدارة الشركة . فهذا النص يبطل عقد  
الشركة .

#### المحكمة

« حيث ان تعريف الشركة بمقتضى نص  
القانون فى المادة ١٩٤ مدنى هو عقد بين اثنين  
او أكثر يلتزم به كل من الطرفين وضع حصة  
فى رأس المال لأجل عمل مشترك بينهم وتقسيم  
الأرباح التى تنشأ عن أعمال الشركة بينهما .  
« وحيث انه لا بد للفصل فى هذه القضية  
من تطبيق الوقائع الثابتة فيها على نصوص القانون  
لمعرفة ما اذا كان قد انعقدت شركة بين الطرفين  
ام لا .

« وحيث انه بالرجوع الى عقد الشركة المقدم  
فى هذه الدعوى يتضح أنه بتاريخ ٤ ابريل  
سنة ١٩٣١ تحررت شروط بين المدعى وبين  
المدعى عليهما ذكر فى البند الأول منها أن الطرف  
الأول وهى المدعى دفعت للطرف الثانى وهو  
المدعى عليهما مبلغ ١٠ جنيهات وذكرا أن هذا المبلغ  
هو رأس مال الشركة وأنه تحرر به كميالة على  
الطرف الثانى وان غرض الشركة هو استحضار  
الأملاك بمعرفة الطرف الثانى وبيعه واشترط ان  
الإرباح تكون بحق النصف بين الطرفين وذكرا

فى البند الثانى من عقد الشركة أن الطرف الثانى  
تعهد بالمحافظة على مبلغ العشرة جنيهات المدفوعة  
من الطرف الأول وأنه تحرر بها كميالة على الطرف  
الثانى وأن الطرف الثانى ملزم بدفع المبلغ المذكور  
مع فوائده ٩٪ من تاريخ استلامهما لهذا المبلغ .

« وحيث انه ظاهر من عقد الشركة المشار  
اليه ان حصة المدعى وهى الطرف الأول هى  
المبلغ المشار اليه وحصة المدعى عليهما هى عملهما  
فى الشركة وهذا جائز طبقا لنص المادة ٤٢٠  
مدنى ولا تعول المحكمة على قول بعض الشهود فى  
هذه القضية ان الطرف الثانى وهو المدعى عليهما  
كان له حصة نقدية فى الشركة لأنه لو كان هذا  
الأمر صحيحا لنص عليه فى عقد الشركة .

« وحيث انه مما يسترعى الانظار فى نص عقد  
الشركة هو نص الطرفين على اقتسام الأرباح مناصفة  
مع النص من الجهة الاخرى على عدم مساس  
بمبلغ العشرة جنيهات وهى حصة المدعى فى الشركة  
واشترط المحافظة عليهما وردها مع ارباح  
٩٪ من يوم استلام الطرف الثانى لهذا المبلغ  
بمقتضى نص الكميالة .

« وحيث ان الأمر لم يقتصر على هذه الإشارة  
فى عقد الشركة بل انه فى وقت تحرير هذا العقد  
تحررت ايضا كميالة على الطرف الثانى وهما المدعى  
عليهما بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٣١ تعهدا  
فيها ان يدفعات تحت أمر وأذن المدعى مبلغ عشرة  
جنيهات وصلتهما نقدية ونص فيه على ان هذا  
السند قابل للتحويل كما اشترط فيها على استحقاق  
فوائد ٩٪ عن المبلغ المذكور .

« وحيث ان هذا النص الصريح مع ما تبعه  
من تحرير سند تحت الأمر والأذن بالمبلغ كما



سبق بيانه يدل دلالة صريحة على ان المدعية وهى طرف فى الشركة أرادت عدم اقتسام الخسائر التى تنشأ عن اعمال الشركة المذكورة واحتاطت لذلك بالنص على المحافظة على المبلغ المدفوع منها وارباحه .

« وحيث انه من المبادئ المقررة أن اتفاق الطرفين فى عقد الشركة على اقتسام الأرباح يستلزم بذاته ضرورة اقتسام الخسارة بينهما وانه فى حالة عدم النص على ذلك فإن نص القانون يقضى بتحميل الشريك نصيبه فى الخسارة على قدر نصيبه فى الأرباح (راجع المادة - ١٨٥٥ مدنى فرنساوى و٤٣٣ مدنى اهلى) فهذه القاعدة هى واجبة التطبيق اذن فى حالة سكوت الطرفين المتعاقدين عن الإشارة فى عقد الشركة الى كيفية توزيع الخسارة على الشركاء (راجع ليون كان ورينو فى الشركات فقرة ١١٧) ومن المقرر أيضاً ان للشركاء الحق فى الاتفاق وقت عقد الشركة على كيفية توزيع الربح والخسارة على خلاف القاعدة السابقة واشترط توزيع الأرباح والخسارة كل منها بنسبة معينة على شرط تحديدها فى نص العقد ولكن ليس لهم ان ينصوا على ان يختص أحدهم بجميع الأرباح أو على عدم تحمل احدهم بشئ من الخسارة فاذا وجد فى عقد الشركة نص يخالف القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٤٣٣ مدنى المشار اليها باشتراط عدم تحمل شريك من الشركاء أى عبء فى الخسارة كما هى حالة العقد موضوع الدعوى فإذا يكون تأثيره وقد ذهب بعض الشراح فى هذا الأمر الى اعتبار ان هذا الشرط هو شرط باطل وانه فى هذه الحالة يجب ان توزع الخسارة بنسبة توزيع الأرباح كما هى الحالة عند سكوت الطرفين عن كيفية توزيع الخسارة ولكن رأى الراجح المعمول به والذي يؤيده ليون كان ورينو هو وجوب الرجوع

الى غرض المتعاقدين فاذا ظهر من نص عقد الشركة ان الشريك لم يدخل فى الشركة الا بهذا الشرط وهو شرط عدم تحميله أى عبء من الخسارة المحتملة بحيث لو علم بانه سيتحمل فى النهاية بنصيب من الخسارة لما أقدم على قبول عقد الشركة فان عقد الشركة المذكور يكون فى هذه الحالة عقداً لاغياً إذ أنه من المخاطرة اعتبار بعض نصوص العقد ملغاه وبعضها باق دون مساس بأرادة المتعاقدين عند إتمام شروط العقد المتفق عليه بينهما (راجع المؤلف المذكور فقرة ١١٧ من شرح القانون التجارى) .

« وحيث انه بالرجوع الى عقد الشركة فى هذه القضية وما تبعه من تحرير كميالة بالمبلغ مع اشتراط الشريك وهى المدعية المحافظة على هذا المبلغ والنص على استحقاق فوايد ٩ / ٠ من يوم استلام الطرف الثانى لهذا المبلغ يدل دلالة واضحة على أن المدعية وهى الطرف الأول فى الشركة ما كانت تنوى ان تتحمل شيئاً فى الخسارة بحال من الأحوال وان ما أرادته هو اعطاء سلفة للطرف الثانى بربح معين وهو المبلغ المطلوب رده بمقتضى عريضة هذه الدعوى .

« وحيث ان المحكمة لذلك وتطبيقاً للقواعد المشار اليها آنفاً ترى ان عقد الشركة وقع باطلا ولم يعقد بين الطرفين وانه يتعين الحكم برد المبلغ مع الأرباح المطلوبة من تاريخ استلام المبلغ بسعر ٩ / ٠ .

« وحيث ان الثابت من الوقائع ومن كشف الحساب المقدم من المدعى عليهم فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣١ أن المدعية استجرت مبلغ ١٨٠ قرشا ولم تنازع المدعية فى هذا المبلغ مع شهادة كاتب الحسابات وهو شاهد المدعى عليهما لهذا الاستجرا ويعتبر عدم منازعتها فى هذا المبلغ تسليم بصحة الحساب ولذلك يتعين خصم هذا المبلغ من قيمة مالها طرف المدعى عليهما .

## المحكمة

« حيث ان المدعى يرتكن في اثبات دعواه على فائورة محولة من الخواجه الفريد برخر له بمبلغ مستحق على المدعى عليه لاخواجه الفريد برخر المذكور

« وحيث ان المدعى عليه قرر أنه لم يقبل الحوالة ولا علاقة له بالمدعى

« وحيث ان الفاتورتين المقدمتين من المدعى ليس فيهما ما يفيد رضا المدعى عليه مقدما بالحوالة كما انه اذا سلم بأن الحيل (الفريد برخر) أجنبي وقيل بأن الحوالة تسرى عليها القواعد المقررة بالقانون المختلط مادامت حدثت أصلايين أجنبي ووطني (وهو ما تسلم به هذه المحكمة) فان المدعى لم يقدم ما يثبت أنه أعلن المدعى عليه بالحوالة طبقا للقانون المختلط الذي لا يشترط الرضا واكتفى بالاعلان فتكون الحوالة غير صحيحة طبقا لقانون ويتعين الحكم بعدم قبول الدعوى

« وحيث ان الحاضر عن المدعى قرأ أن المدعى يستعمل الحق المنصوص عنه في المادة ١٦١ مدني التي تنص على أن من دفع دين شخص فله حق الرجوع عليه بقدر ما دفعه ومطالبته به بناء على ما حصل له من المنفعة بسداد دينه — وان المدعى دفع الدين الذي على المدعى عليه لاخواجه الفريد برخر تحت سلطان هذه المادة فله الحق في الرجوع على من دفع عنه

« وحيث أن المحكمة ترى ان الذي يميز حوالة الديون المنصوص عنها في المادة ٣٤٨ وما بعدها عن الوفاء عن الغير المنصوص عنه بالمادتين ١٦٠ و ١٦١ هو أنه في حالة الوفاء عن الغير يحصل السداد في الأحوال الآتية :

أولا — من شخص تلجئه الضرورة إلى صيانة حق له بواسطة هذا السداد والحلول تبعا

« وحيث ان فوايد ٩ / ٠ هي مشترطة بنص خاص في سند المديونية المقدم من المدعية من تاريخ الاستلام فيتعين الحكم لها بذلك. « وحيث ان التضامن غير مشترط لا في عقد الشركة ولا في نص سند الدين فلذلك يتعين رفض هذا الطلب .

( قضية حسنة ابراهيم عبد الحافظ ضد بهبه السيدزيتون وآخر رقم ٤٠٢٧ سنة ١٩٣١ رئاسة حضرة القاضي رزق ميخائيل )

٣٦٩

محكمة السيدة زينب الجزئية

٩ أغسطس سنة ١٩٣٢

٣ - الحوالة بالدين . اشتراط قبول المدين في القانون الاهلي .  
واعلان الحوالة في القانون المختلط .

الوفاء . حق الرجوع طبقا للمادة ١٦١ مدني - شروطه - أحواله  
المبادئ القانونية

١ - يفترض في الحوالة بالدين أن يكون المبلغ المدفوع للدائن هو على سبيل المتاجرة والكسب غالباً . فلا يحق لمن دفع للدائن حق الرجوع على المدين به إلا في حالة قبول المدين انتقال الدين من الدائن الأصلي في القانون الاهلي أو إعلان الحوالة في القانون المختلط إذا لم يكن الرضاء بالكتابة مذكوراً بالعقد .  
٢ - أما في حالة الوفاء المنصوص عليها بالمادة ١٦١ مدني فيحصل السداد في الأحوال الآتية (١) من تلجئه الضرورة إلى صيانة حقه بواسطة هذا السداد والحلول تبعا لذلك محل الدائن الأصلي (٢) من تكون له فائدة في الدفع أياً كانت (٣) من تدفعه علاقة بالمدين إلى الرحمة به والرغبة في دفع الأذى عنه من تنفيذ الدائن عليه .



لذلك محل الدائن الأصلي ومن الأمثلة على ذلك أن يقسم شريكان أعيانا بينهما على الشيوع فيقع في نصيب أحدهما قطعة أرض مرهونه فيقوم بسداد ما عليها من الدين حتى ينجو من اجراءات نزع ملكية ما اختص به - ثانيا - شخص تكون له فائدة في الدفع أيا كانت ومن الأمثلة على ذلك أن يؤخذ حكم على شخصين أو لهما بصفة مدين والثاني ضامن متضامن فيقوم الضامن المتضامن بدفع الدين للدائن تفاديا من اتخاذ اجراءات التنفيذ ضده - ثالثا - من شخص تدفعه علاقة بالمدين إلى الرحمة به والرغبة في دفع الأذى الذي يلحقه من تنفيذ الدائن عليه ومن الأمثلة على ذلك أن يسدد الأب دين ابنه أو الزوج دين زوجته وأما في حالة الحوالة فيكون المبلغ المدفوع للدائن دفع بغرض المتاجرة والكسب غالبا فلا يكون لمن دفع حق الرجوع على المدين به الا في حالة قبول المدين انتقال الدين من الدائن الأصلي في القانون الاهلي أو اعلان الحوالة في القانون المختلط إذا لم يكن الرضاء بالكتابة مذكورا بالعقد (راجع حكم محكمة الاستئناف المؤرخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٢ المجموعة ٢٢ ص ٢٢٤ . واسيوط الكلية ١٦ مارس سنة ١٩١٩ مجموعة ٢٠ صحيفة ١٣٨ ) « وحيث انه يؤيد الرأي الذي ذهبت اليه المحكمة ماورد بالمادة ١٦٢ من اباحة القانون للدائن المرتهن ذي الحق المتأخر والمشتري لعقار مرهون أن يحل محل الدائن فان هذا يفسر أن من له الحق في الوفاء تحت سلطان المادة ١٦١ هو صاحب المصلحة في ذلك

« وحيث ان الحاضر عن المدعى لم يقدم ما يثبت أن المدعى كانت له مصلحة في دفع المبلغ عن المدين فالمادة ١٦١ مدني غير منطبقة ودفعه المبلغ للمحيل هو حوالة غير مستوفية الأركان

« وحيث انه لا يمكن الاعتراض على هذا الرأي - بأن الفاتورة تعتبر ورقة تجارية وأن المادة ٣٤٩ استثنت الأوراق التجارية بأن عقيبت على قواعد الحوالة المدنية بالنص على أن ( كل هذا بدون إخلال بأصول التجارة فيما يتعلق بالسندات والأوراق التي تنتقل الملكية فيها (بتحويلها) كما عقيبت المادة ٤٣٦ مختلط بعبارة ( بدون إخلال بأصول التجارة في حق الحوالة في السندات والأوراق التجارية) ذلك لأن المقصود بالأوراق التجارية المشار إليها في المادتين المذكورتين هي الكمبيالات والسندات تحت إذن والشيكات والأوراق التي تقوم مقام المسكوكات والنقود وقد خصها القانون بهذا الاستثناء تحقيقا للغرض المقصود من تحريرها لأنها لو تركت للقواعد السالفة الذكر لما أمكن تداولها ولا حصل منها فائدة للتجارة والذي يؤيد هذا الرأي نص المادة ١٣٣ تجاري التي تنص على طريقة انتقال ملكية الكمبيالات ( راجع عزيز كحيل باشا صحيفة ١٦٢ ومؤلف الاستاذ الهلالي صحيفة ٥٨٦ ودوهلس بند ٢٠ )

« وحيث انه يتبين من كل ذلك أن دفع المدعى الدين للخواجه الفريد برخو هو - وحوالة لا وفاء عن الغير

« وحيث ان الحوالة لم تتوفر أركانها للأسباب المتقدمة فتكون الدعوى غير مقبولة ( قضية الخواجه حبيب برسوم وحضر عنه الاستاذ حسين محمد ناجي ضد عبده علي عشاوي رقم ٣٣٧٨ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي عبده محمد محرم )

٣٧٠

محكمة الصف الجزئية

١١ سبتمبر سنة ١٩٣٢

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة - تعيين هذه الجريمة .

غير مانع من العقاب

( ٧ - ٢ )



## المبدأ القانوني

إن الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٢٤ عقوبات وهي دخول منزل لآخر بقصد ارتكاب جريمة تتحقق وتم ولو تعين القصد من دخول المنزل .

## المسألة

« حيث ان المتهم اعترف بأنه دخل منزل المجنى عليه ليزني بزوجه وأنه يعرف انها متزوجة » وحيث ان المجنى عليه حنا سليمان مسعود وزوجه فردوس يعقوب مسعود شهدا بالجلسة بانهما استيقظا برفقة على دخول المتهم حجره الأخيرة فضبطاه وكان معه « طينجه » .

« وحيث ان الدفاع عن المتهم طلب البراءة لأن قصد المتهم تعين وهو ارتكاب الزنا مع زوجة المجنى عليه وأنه متى تعين القصد من دخول المنزل فلا عقاب .

» وحيث انه وان يكن اختلف الرأي في تطبيق المادة ٣٢٤ عقوبات في حالة ما اذا ثبت القصد الجنائي من دخول منزل الغير اذ قال البعض بعدم انطباق المادة في هذه الحالة (راجع الحكم الصادر من محكمة كفر الزيات في اكتوبر سنة ١٩٢٣ ) وقال للبعض بانطباقها والحجة التي يستند عليها اصحاب الرأي الأول هي انه عندما يتعين قصد الفاعل فقد امكن معرفة الجريمة التي دخل الشخص من أجلها منزل الغير ويمكن الحكم اذا فيما اذا كان دخوله وما أتاه من الأعمال بعد ذلك حتى الساعة التي ضبط فيها يكون شروعا للجريمة التي قصدها او يكون امملا تحضيرية فقط . فان كان شروعا عوقب الشخص بتهمة الشروع في تلك الجريمة التي عرفت من قصده ، وان كان الثانية اى امملا تحضيرية فقط لم يكن هناك عقاب لأن القانون المصرى

يعاقب على الأعمال التحضيرية وعليه لا مجال لتطبيق المادة ٣٢٤ عقوبات في هاتين الحالتين أى عندما يعرف قصد الشخص الذي يدخل منزل الغير بقصد ارتكاب جريمة فيه . غير أن هذا الرأي يتخطى قصد المادة ( ٣٢٤ ) والرأي الصحيح أن المادة تنطبق في تلك الحالة للأسباب الآتية -

أولا - غرض المشرع أو الحكمة التي قصدها المادة أن للمسكن حرمة خاصة أراد الشارع حمايتها حفظا للنظام العام وتهدة لخواطر الناس في مساكنهم التي جعلوها مأواهم وملاد راحتهم هم وعائلاتهم قصد الشارع عقاب من يهدد تلك الطمأنينة التي يتطلبها النظام الاجتماعى والتي من أول واجبات السلطة الداخلية في البلاد ان تصونها وتحميها . واذا عجزت سلطة البلاد عن ان تصون أمن الناس في مساكنهم فاقيمة تلك السلطة . وليست عاتلة واحدة هي التي يقلق خاطرها من وراء انتهاك حرمة المنزل بل أن مجموع البيئة ليتأثر من ذلك اذ هو عرضة لنفس العمل . فكل عيلة أخرى غير مطمئنة وان لم يقع عليها بالذات ذلك الانتهاك لأنها عرضة بدورها لنفس الجريمة تقع عليها . وتلك حال لا يرضاها الشرع ولا النظام الاجتماعى لذا كانت للمساكن حرمة كما قلنا يجب أن يعاقب من ينتهكها فيدخلها ليرتكب فيها جريمة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان مرتكب الجريمة بالمنزل أو من يدخلها للانجرام لا بد أن يكون أكبر جرأة على ارتكاب الجريمة وأشد خطرا على الأمن . الا ترى الشارع أعطى المساكن قسيمة خاصة فجعلها ظرفا مشددا في باب السرقات مثلا ( المادتان ٢٧٠ ع و ٢٧٤ ع )

- ثانيا - نص المادة واطلاقه .

على أن المادة ٣٢٤ نصت على عقاب « من يدخل منزل الغير بقصد ارتكاب جريمة » ولم تقل « معينة

أو غير معينه « أى أن اطلاق النص بقصد ارتكاب جريمة لا يعزى ما اذا كان القصد الجنائي معلوما أو غير معلوم (١) - وتعليقات الحقاينة تؤيد رأينا هذا كل التأييد فقد جاء فيها (صحيفة ١٢٣ طبعة فرنسية سنة ١٩٠٤) « بأنه ليس من الضروري لتطبيق المادة ٣٢٤ عقوبات أن يكون هناك قصد جنائي معين « أى ان المادة تنطبق في الحالتين على السواء حالة ما اذا تعين القصد وحالة عدم التعيين . بل أن صيغة عبارة الحقاينة « ليس من الضروري . . . . . ان يكون هناك قصد معين » تدل على أن المفهوم من المادة بآدى بدء أنها تنطبق في حالة تعين القصد الجنائي من دخول المنزل دون أو قبل ان تكون منطبقة في حالة عدم التعيين (٢) مذكرات ومنشورات لجنة المراقبة كذلك تؤيد رأينا فقد جاء فيها صحيفة ١١٨ فقره ٣٦٥ طبعه فرنسيه « أن دخول شخص منزلا مسكونا بقصد ارتكاب جريمة السرقة تكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ عقوبات » - ( مذكرة اللجنة الخاصة نمرة ١٠ سنة ١٩٠٥ ) - وقد صدر حكم محكمة النقض والايام في ٢٦ يولييه سنة ١٩١٣ بما يؤيد رأينا ( المجموعة الرسمية نمرة ١٥ ص ٥٣ ) . ( ثالثا ) الأعمال التحضيرية - يقول الرأى الأول ان القانون لا يعاقب على الأعمال التحضيرية فلا محل لتطبيق المادة ٣٢٤ عقوبات اذا عرف القصد ولم يكن دخول الفاعل سوى عمل تحضيرى غير أن المادة نفسها ترد على هذه النقطة فهي تعاقب على مجرد الدخول بقصد ارتكاب جريمة أى تعاقب على القصد وحده مقرونا بالدخول . لابل تعاقب على مجرد البقاء في المنزل بقصد جنائي بعد أن دخله بوجه قانوني . افلا تعاقب اذا ما تقدم الشخص بشئ آخر يضاف للدخول أو البقاء ويكون عملا تحضيريا فقط . على أنه في حالة عدم تبين القصد الجنائي من

دخول منزل الغير أى الحالة الوحيدة التي يطبق فيها الرأى الأول للمادة ماذا يمكن أن يقال عن دخول منزل الغير بقصد ارتكاب جريمة غير معروفة الا أن يكون ذلك عملا تحضيريا لارتكاب تلك الجريمة التي ينويها الشخص . . . . . هل يقولون ان هذا أقل من عمل تحضيرى أو يقولون أنها أكثر أو هو ياترى بين العمل التحضيرى والشروع فان كان أقل وقالوا بالعقاب فمن باب أولى ان كان هناك عمل تحضيرى . وان كان بين بين فهذا قول لا يمكن أن يفهم قانونا . فاذا لم يكن هناك محل لاعتبار دخول المنزل بقصد الاجرام إلا عملا تحضيريا وان المادة تعاقب عليه في حالة بيان القصد . فكيف يمكن أن يدعى بانها لا تعاقب على الاعمال التحضيرية فيما اذا تبين ذلك القصد الجنائي بحجة الا عقاب على العمل التحضيرى . . . . . ومع ذلك أيعاقب - على الرأى الأول - من دخل منزلا وكان قصده الخفى في الحقيقة ارتكاب مجرد مخالفة لم تعلم ويفلت من العقاب من دخل بقصد القتل . اليس هذا عيبا . وهو تناقض مريع في روح القانون . ( رابعا ) - إذا كانت القاعدة في قانوننا المصرى بأن لا عقاب على الأعمال التحضيرية فبالطبع مفروض ذلك عند عدم نص على غير ذلك ونص المادة ٣٢٤ يعاقب على دخول المنزل بقصد ارتكاب جريمة بصفته عملا تحضيريا كما بينا ولذلك مثل في المادة ٤٧ مكررة ع عن الاتفاق الجنائي وهو حالة سابقة على التحضير نفسه . ( خامسا ) - البدء في التنفيذ وعقوبة الشروع . أما اذا اتضح أن العمل حتى ضبط المجرم يكون شروعا كنا أمام جريمة أخرى تطبق أذاؤها عقوبتها الأشد طبقا للمادة ٣٢ ع بل نحن أمام جريمة مميزة ولا يدل هذا على ان المادة ٣٢٤ عقوبات لا تنطبق في حالة ظهور القصد الجنائي من دخول المنزل



بعد هذا لا يصح التمييز بين حالة تعين القصد الجنائي من دخول المنزل وحالة عدم تعينه أو القول بالرأي الأول .

« وحيث ان المحكمة ترجح قول المتهم على قول المجنى عليه وزوجته فيما يتعلق بالقصد .

« وحيث انه لذلك لا يكون للمدعية المدنية الثانية فردوس يعقوب مسعود حق في طلب التعويض .

« وحيث ان المحكمة ترى مراعاة ظرف دخول المتهم منزل المدعى المدني الأول بناء على اتفاه مع الزوجة وتقدير التعويض بأقل مما يطلبه المدعى المدني بكثير ولنفس هذا السبب ترى المحكمة عدم أخذ المتهم بالشدة التي تبينها المادة ٣٢٤ ع

( قضية النيابة وآخرين ضد عبد الفضيل محمد رقم ٩٩٧ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي محمود عبد الرحمن وحضور حضرة محمد افندي يوسف وكيل النيابة )

٣٧١

محكمة المحلة الكبرى الجزئية

١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢

حجز تحفظي - اتفاق على توقيعه قبل الاستحقاق . بطلانه .

المبدأ القانوني

يعتبر مخالفاً للقانون وللنظام العام اتفاق المؤجر والمستأجر على جواز توقيع الحجز التحفظي على الزراعة قبل تاريخ الاستحقاق .

المحكمة

« من حيث ان المدعى يتظلم من توقيع الحجز التحفظي الصادر عليه بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٣٢ لان اول قسط من الايجار مستحق بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٢ وقد رد على ذلك المدعى عليه بأن البند الثاني عشر من عقد الايجار يجيز الحجز قبل الأستحقاق

« وحيث انه يتعين البحث فيما إذا كان مثل هذا الشرط مخالفاً للنظام العام حتى يقضى ببطلانه وإلا يعتبر صحيحاً

« وحيث ان أساس حق الحجز التحفظي المادة ٦٦٨ مرافعات ونصها صريح في جواز الحجز التحفظي لاداء الاجرة المستحقة ولكن القانون لم يرتب جزاء خاصاً على مخالفة هذا الشرط غير أنه اشترط بالمادة ٦٧٦ لصحة الحجز المذكور طلب الحكم بصحته في ظرف ثمانية ايام غير مواعيد المسافة وفي المادة ٦٧٧ نص على ان صدور الحكم بصحة الحجز التحفظي يجعله حجزاً منفذاً

« وحيث انه لا نزاع في ان التنفيذ لا يكون إلا لالدين حال فاذا لم يكن حالاً لما امكن الحكم بجعل الحجز التحفظي تنفيذياً كنص المادة ٦٧٧ ولما امكن ايضاً رفع دعوى صحة الحجز في ظرف ثمانية ايام لان لا فائدة من رفعها إذا لم يترتب على رفعها الحكم بجعل الحجز تنفيذياً

« وحيث ان القانون نص صراحة بالمادة ٦٧٦ على ان الحجز لا يكون صحيحاً إلا برفع الدعوى في ظرف ثمانية ايام وعلى ذلك ولما لم يكن غير ممكن رفع الدعوى لالدين غير مستحق كما اسلفنا فالقانون يعتبر انه نص على انه في حالة عدم حلول الدين يعتبر الحجز غير صحيح

« وحيث انه فضلاً عن ذلك فإن الحجز التحفظي للمؤجر ليس الامتياز أو هو استثناء لان الأصل ان الحجز لا يكون إلا عند التنفيذ فلا يجب ان يتوسع فيه وطالما ان القانون نص على ان هذا الحجز الامتيازي لا يكون إلا لالدين مستحق فيجب الا يتوسع في ذلك « وحيث ان في السماح بتوقيع الحجز قبل الاستحقاق ارهاق للمدين بتكليفه بمصاريف الحراسة التي قد تطول زمناً تستغرق معه مصاريفها عن الاشياء المحجوز عليها



٢٧٢

محكمة الأزبكية الجزئية

٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢

المبدأ القانوني

ان تنبيه نزع الملكية ماهو إلا من مقدمات التنفيذ لا من التنفيذ نفسه فلا يحفظ الحكم الغيابي من السقوط بمضى ستة أشهر من تاريخه إذا لم يحصل سوى هذا التنبيه ولأنه ليس بورقة متعلقة بالتنفيذ يسرى من تاريخها ميعاد المعارضة المنصوص عنه بالمادة ٣٣٠ مرافعات المحكمة

المحكمة

« من حيث ان المعارض ضدهم دفعوا بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفعها بعد الميعاد وقدموا تنبيه نزع ملكية يفيد أنهم نهوا على المعارض بسداد قيمة الحكم الغيابي والاطلبوا نزع ملكيته من عقاراته وذلك قبل أن ترفع هذه المعارضة » وحيث ان القانون في المادتين ٣٢٩ و ٣٣٠ مرافعات يحيز حق المعارضة للصادر ضده الحكم الغيابي في ظرف الـ ٢٤ ساعة التالية لوصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لمحله الأصلي

« وحيث ان تنبيه نزع الملكية ماهو الا طلب على يد محضر يرسله من بيده حكم أو سند واجب التنفيذ للمحكوم ضده أو للمدين حسب الاحوال يطلب منه فيه سداد المبلغ المحكوم به أو قيمة الدين والا ينفذ على عقاراته فهو من مقدمات التنفيذ لا من التنفيذ نفسه وينبني على هذه القاعدة ان هذا التنبيه لا يحفظ الحكم الغيابي من البطلان بمضى ستة أشهر من تاريخه اذا لم يحصل سوى التنبيه المذكور لان المادة ٣٤٤ مرافعات تتطلب لعدم سقوط الحكم الغيابي تنفيذه أو البدء في تنفيذه وليس التنبيه بعمل من أعمال التنفيذ

» وحيث انه يضاف الى ذلك ان جواز الحجز قبل الاستحقاق لا يجعل المحضر الذي يباشر الحجز قادراً على تقديره تقديراً صحيحاً إذان الزراعة تكون في أول ادوار نموها فيكون تقديره لما ينتج تقديراً ناقصاً لا يؤخذ به في حالة التبديد

« وحيث انه لو أجزى الشرط الوارد بعقد الايجار لكان للمؤجر الحق من ان يوقع الحجز على المزروعات التي بالعين المؤجرة متى شاء ولتعارض ذلك أيضاً مع نص المادة ٤٨١ التي تجيز الحجز على المزروعات قبل استوائها بخمسة وخمسين يوماً

» وحيث ان الشراح في فرنسا ذهبوا الى عدم جواز ذلك والاسباب التي تنطبق على الحالة المذكورة تنطبق أيضاً في الحالة التي نحن بصدددها وقد خصها

Garsonnet Tome 4. P. 356

Une saisie prématurée pourrait ruiner le débiteur, par la prolongation des frais de garde.....; ce fin serait impossible de fixer dès maintenant la valeur même approximative qu'auront les fruits à l'époque où il serait vendus. Si l'abus des frais de garde était le seul inconvénient de cette saisie on pourrait la déclarer valable en mettant les frais excessifs à la charge du saisissant, mais presque elle a d'autres dangers, et compromet dans une certaine mesure un intérêt général, il faut la déclarer nulle.

ويراجع بهذا المعنى أيضاً

Chauveau I. IV. P. 770

« وحيث ان الحاجز قصر دفاعه على اتفاقه مع المستأجر على جواز الحجز قبل الاستحقاق ولم يدع أن المستأجر أنقص التأمين أو شيئاً من ذلك حتي كان يستحق الايجار فوراً

(قضية محمود سعاد الجندی ضد محمد علي العواد وآخر رقم ٨١٥١ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي سليمان ثابت)

ليس حجة عليهم لأنه لم يصدر في مواجهتهم ولو أنهم تلقوا الملك عن المدعى عليهما الأخيرين « وحيث أن المدعى عليهم عدا الأخيرين قرروا أن شروط وضع يد المدعين غير متوفرة لأن الوابور مضى عليه مدة وهو معطل كما هو ثابت من محضر انتقال هذه المحكمة بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ حيث أثبتت المحكمة في حكمها أن حالة الوابور تدل على أنه لم يدر منذ أربع سنوات « وحيث أن الثابت في محضر الانتقال أن المدعين قاموا بفتح الوابور بحضور المحكمة أي أن مفتاح المكان في حيازتهم

« وحيث أن وضع اليد يختلف في كل حالة عن الأخرى فارض الزراعة بزراعتها والمباني باستغلالها إذ توجد مفاتيحها تحت يد واضع اليد « وحيث أن وجود مباني الوابور قائمة غير منهدة وعدد الوابور وآلاته موجودة بحالتها التي كانت عليها عندما كان الوابور دائرا ومفتاح الوابور تحت يد المدعين فهذه الحالة تجعل شروط وضع اليد متوفرة

« وحيث أنه في هذه القضية حيث التعرض ناشئ عن الشروع في تنفيذ حكم لمصلحة المدعى عليهما الأخيرين ضد هذين الأخيرين وهذا التعرض قانوني ففي هذه الحالة يجب البحث أولا وقبل كل شيء عما إذا كان هذا الحكم المراد تنفيذه له قيمة ضد المدعين أم أنه ليس حجة عليهم ولا يصح تنفيذه على ما هو في وضع يدهم

« وحيث أن المدعين يقولون في دعواهم أن المدعى عليهما الأخيرين اشركاهم معها في الوابور المذكور أرضا وبناء وعددا بموجب عقد اتفاق عر في تاريخه أول فبراير سنة ١٩٢٤ ولم يسجل إلى اليوم

« وحيث أن المدعى عليهما الأخيرين هما اللذان صدر ضدتهما الحكم لمصلحة باقي المدعى

كما أنه ينبغي على هذه القاعدة عدم اعتبار تنبيه نزع الملكية ورقة متعلقة بالتنفيذ تسرى من تاريخها ميعاد المعارضة المنصوص عنه في المادة ٣٣٠ مرافعات

« وحيث لذلك يتعين رفض الدفع وقبول المعارضة شكلا .

.....  
( معارضة رياض افندي حلي وحضر عنه الاستاذ عزيز اسكندر ضد ميخائيل افندي اسحق وآخرين رقم ١٥٩٨ - سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي حسن نجيب )

٣٧٣

محكمة جرجا الجزئية

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٢

قوة الشيء المحكوم به . سريانا على المشتري . بشرط عدم تسجيل عقده قبل تسجيل للعريضة . أو الحكم الصادر

المبدأ القانوني

إن قوة الشيء المحكوم به تسرى ضد من تلقى الملك بسبب خاص كالمشتري إلا إذا كان الأخير قد سجل عقده تسجيلًا تامًا قبل تسجيل عريضة دعوى الاستحقاق أو قبل صدور هذا الحكم إن كانت العريضة لم تسجل .

المحكم

« . حيث أن المدعين قصرُوا دعواهم في مذكرتهم على الطلب الثاني وهو الحكم بمنع تعرض المدعى عليهم لهم في ٦ قرارات و ٢١ سهما في وابور الطحين والأرض المقام غايها البالغة مساحتها ٨ قرارات و ١٢ سهما

« وحيث أن المدعين بنوا دعواهم على أنهم واضعوا اليد على هذا القدر وأن المدعى عليهم عدا الاثنين الأخيرين شرعوا في تنفيذ حكم صادر لهم ضد المدعى عليهما الأخيرين بتثبيت ملكيتهم إلى ٨ قرارات وكسور وهذا الحكم



عليهم بتثبيت ملكية هؤلاء إلى الأرض الداخلة في بناء الوابور وماحقته وهو الحكم المشروع في تنفيذه والمطلوب منع تنفيذه وهما اللذان باعا إلى المدعين العقار موضوع النزاع وعلى ذلك يعتبر المدعون خلفاء للمدعى عاينها الأخيرين بسبب خاص بالنسبة لهذا العقار وعلى ذلك يكون الأمر الواجب الفصل فيه هو هل الحكم الصادر ضد من تلقى المدعون الحق عنها حجة عاينهم ويجوز تنفيذه رغم احتجاجهم بأنهم لم يكونوا خصوما في الدعوى أم يجب إيقاف تنفيذه هذا الحكم ومنع المدعى عليهم عدا الأخيرين من تنفيذه وهوؤلاء وشأنهم في استصدار حكم ضد المدعين

«وحيث أن آراء الشراح والمحاكم اختلفت فيما إذا كان ناقل الملكية يعتبر ممثلا لمن انتقلت إليه الملكية فيما إذا كانت الدعوى قد رفعت قبل تاريخ سند الملكية ولم يصدر الحكم الأبعد تاريخ التصرف فالبعض يرى أن الحكم الصادر ضد البائع حجة على المشتري متى كان تاريخ رفع الدعوى سابقا على التصرف (راجع في ذلك من ٣٣٢ من رسالة الإثبات للاستاذ أحمد بك نشأت والمراجع التي أشار إليها الحاشية ٢ وحكم محكمة النقض المدنية رقم ١١ السنة الأولى المنشور بمجلة المحاماة عدد ٤ سنة ١٢ ص ٢٩٦ حيث اعتبر أن الحكم الذي صدر ضد البائع لا يكون نافذا على من اشتروا بعقد سابق على رفع الدعوى وكذلك حكم محكمة استئناف مصر المؤرخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٤ المشار إليه بالفقرة ٢٥٧٤ من كتاب مرجع القضاء) والبعض الآخر يرى أن هذا الحكم لا يسرى على المشتري ولا يعتبر البائع نائبا عنه إلا إذا صدر الحكم قبل تسجيل عقد المشتري تسجيل صحيحا (يراجع في ذلك رسالة الإثبات سالفة الذكر ص ٣٣٢ وما بعدها والمصادر المشار إليها بالخواشي

والأحكام المشار إليها بالبندين ٢٥٧٦ و ٢٥٧٧ من كتاب مرجع القضاء)

«وحيث أن القضاء المختلط يرى أن قوة الشيء المحكوم به يمكن التمسك بها ضد متلقى الملكية لسبب خاص كالمشتري إلا إذا كان الأخير قد سجل العقد الذي به انتقلت ملكية العين إليه تسجيلا تاما قبل صدور هذا الحكم (وهذا الرأي مدون مع الأحكام المؤيدة له بهامش الصحيفة رقم ٦٥٣ من كتاب مرجع القضاء)» وحيث أنه طبقا لأحكام القانون نمرة ١٨

سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل يجب تسجيل جميع العقود الصادرة بين الأحياء والتي من شأنها إنشاء حق الملكية أو حق عقارى آخر ولا كانت هذه العقود غير نافذة لهذه الحقوق لا بين المتعاقدين ولا بالنسبة للغير (المادة الأولى من القانون المشار إليه) كما نص في المادة السابعة من هذا القانون بوجوب تسجيل دماوى الاستحقاق عن أى حق عيني عقارى لتكون حجة على الغير وبناء على هاتين القاعدتين وطبقا للأحكام والآراء سالفة الذكر ترى المحكمة أن قوة الشيء المحكوم به يمكن التمسك بها ضد متلقى الملكية لسبب خاص كالمشتري إلا إذا كان الأخير قد سجل عقده تسجيلا تاما صحيحا قبل تسجيل دعوى الاستحقاق أو قبل صدور هذا الحكم إن كانت الدعوى الصادرة فيها لم تسجل وبناء على هذه القاعدة سالفة الذكر ترى المحكمة أنه لا يحق لمن تلقى حق الملكية أو أى حق عيني عقارى آخر أن يطلب منع تعرض من صدر لمصلحته حكم في دعوى استحقاق عن العقار موضوع هذا الحق وكان هذا الحكم صادرا ضد من تلقى الحق عنه لسبب خاص إذا كان عقد تملكه لم يسجل تسجيلا تاما صحيحا قبل تسجيل دعوى الاستحقاق أو قبل الحكم الصادر في الدعوى المذكورة حيث يعتبر ناقل الحق



(البائع مثلاً) ممثلاً في الدعوى لمن تلقى الحق عنه ويعتبر الحكم الصادر ضد الأول حجة على الثاني المعتبر خلفاً خاصاً للأول ويجوز تنفيذه ضده

« وحيث انه في الدعوى الحالية فان عقد المدعين لم يسجل الى اليوم وأن الحكم المشروع في تنفيذه والذي يطلب المدعون منع المدعى عليهم عدا الآخرين من تنفيذه قد صدر ضد من تلقوا الحق عنهم قبل أن يسجلوا عقد تملكهم ولذا يحق للمدعى عليهم عدا الآخرين الاستمرار في التنفيذ ولا يحق للمدعين طلب الحكم بمنع تعرضهم لأن الحكم المذكور قد حاز قوة الشيء المحكوم به ضدهم وأصبح حجة عليهم بصدوره قبل تسجيل عقد تملكهم ويتعين إذارفض الدعوى ( قضية محمد عيسى مريدي وآخرين ضد زكي سوس وآخرين رقم ٧٤٣٥ سنة ١٩٣١ رئاسة حضرة القاضي محمود يوسف )

٣٧٤

محكمة بندر طنطا الجزئية

أول يناير سنة ١٩٣٣

تهديد - مفسد للرضا - شرطه أن يكون عن أمر غير مشروع

المبدأ القانوني

يُشترط لاعتبار التهديد مفسدا للرضا أن يكون التهديد بأمر غير مشروع ( فالتهديد بالتبليغ ضد المتعهد عن أمر هو بذاته مشروع لا يفسد الرضاء الذي لا يعتبر بذلك معدوماً

المحكمة

« من حيث ان المدعى ركن الى سند دين تاريخه ١٢ يونيه ١٩٣٢ عليه توقيع المدعي عليهما » وحيث ان المدعى عليهما طلبا رفض الدعوى باعتبار ان الرضى منعدم وان لا سبب للمديونية وبيننا ان السند تحرر بسبب ان

المدعى كان سلم الى المدعى عليها الثانية خاتم من ماس ولم تعده اليه فحررت باشترا كها مع المدعى عليها الأولى سنداً بقيمته

« وحيث ان دعوى فساد الرضاء مبناها الاكراه الأدبي من المدعى قبل المدعى عليهما بالتبليغ ضدتهما

« وحيث انه يشترط لاعتبار ان التهديد كان معدوماً للرضى ان يكون التهديد بأمر غير مشروع انما كل ادعاء المدعى عليهما ان المدعى هدهما بالتبليغ عن فقد الخاتم بعد تسليمه للمدعى عليها الثانية والتهديد بالتبليغ على فرض صحته أمر مشروع ولا يعتبر مفسدا للرضا وقد قضى في حالة مشابهة تماماً التزم فيها المدعى عليه بدفع قيمة منقولات وطلب اعتبار الرضاء فاسداً لان الدائن هده بالتبليغ ضده باعتباره مخفياً لها بان الرضاء لا يعتبر معدوماً وان الخوف المبني على مثل هذا التهديد لا يفسد الرضاء ( راجع دالوز ربرتوار العقود والالتزامات نبذتي ١٠٧ و ١٠٨ دالوز مطول ٢٠٥٥ - ٣١٧ )

« وحيث ان القول بان السبب معدوم قول خاطيء - ذلك ان السبب في السند التعويض على المدعى قيمة خاتمه فلا يفهم اذا القول بانعدامه » وحيث انه فضلاً عما تقدم فانه ظهر من الاطلاع على التحقيقات المرفقة صورة منها مقدمة من المدعى عليهما انه لم يدع أحد وقت حصول الحادثة بحصول اكراه وتهديد بل ثابت ان المدعى عليهما اقرا بتوقيعهما غير مشوب بأي ظرف يبطله وقررت المدعى عليها الأولى انها وقعت اكراما لصديقتها المدعى عليها الثانية لا لخوف او اكراه

( قضية صالح افندي ياسين ضد الست امثال فوزي وآخرين رقم ٥٥٩٧ سنة ١٩٣٢ رئاسة حضرة القاضي مقصود قوسه )

٣٧٥

## محكمة دكرنس الجزئية

٢٢ فبراير سنة ١٩٣٣

جريمة . فعل سلبى . فعل إيجابى . متى يكون الفعل السلبى  
معاقب عليه .

## المبدأ القانونى

كما تتم الجريمة بعمل إيجابى تتم بالعمل السلبى متى كان القانون يستلزم من الشخص أن يأتى عملاً إيجابياً فلا يعمل به ويمتنع عن أداء الواجب الذى فرضه عليه القانون كما فى حالة الممرض الذى تمتنع عمداً عن تغذية الرضيع حتى يموت فهى مرتكبة لجناية القتل عمداً كما لو خنقته بيدها سواء بسواء . أما اذا لم يكن القانون قد فرض عليه عمل شئ وأهمله فوقعت الجريمة ولولا مركز هذا الشخص السلبى لما كانت تتم كمن يرى جانياً يتعدى على آخر بطعنه بسكين ثم هو لا يتقدم لا نقاذ المجنى عليه أو منع الجانى عن ارتكاب الجريمة مثل هذا الموقف الذى يلام عليه الشخص أدياً لا يمكن مؤاخذته عليه جنائياً لأن القانون لم يفرض عليه مساعدة الغير أو منع حصول الجريمة

## المحكمة

« حيث ثبت من الاطلاع على الأوراق أنه بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣١ توقع المحجز على زراعة عشرة قرايط وثلاث قطنا قدر المحضر الناتج منها بنصف قنطار وعين المتهم حارس على هذه الزراعة وتحدد للبيع اخيراً يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٢ وطلب المحضر من المدين القطن المحجوز فأرشده عن زراعة القطن فوجد اشجار القطن لازالت قائمة ولكن لم يجدها قطنا وسئل المتهم وهو الحارس على الزراعة

فقرر بأنه بعد المحجز ترك الزراعة وأن الدائن لم يطلب جنى القطن حتى تلف وبددته الرياح واستشهد على ذلك بشاهدين من الجيران وافقاه على دفاعه هذا « وحيث انه على فرض صحة ما يدعيه المتهم فإن هذا الدفاع لا يخليه من المسؤولية الجنائية إذ كان الواجب عليه كحارس ان يحافظ على الزراعة التى سلمت اليه ويستصدر أمراً بجنيها ويحفظها حتى يقدمها للمحضر عند طلبها أما ان يتركها كما يدعى تذروها الرياح فهو والاختلاس سواء بسواء والجريمة متوفرة الاركان إذ ان الجريمة كما تتم بعمل إيجابى تتم بالعمل السلبى متى كان القانون يستلزم من الشخص أن يأتى عملاً إيجابياً فلا يعمل به ويمتنع عن أداء الواجب الذى فرضه عليه القانون كما فى حالة الممرض الذى تمتنع عمداً عن تغذية الرضيع حتى يموت فهى مرتكبة لجناية القتل عمداً كما لو خنقته بيدها سواء بسواء او كحارس مزلفان من مزلفانات السكة الحديد يرى على الشريط حجراً او شيئاً آخر يتسبب عنه خروج القطار عن القضبان ثم هو لا ينقل هذا الحجر او الشئ الموضوع على الشريط فهو مسئول عن الحادثة جنائياً كما لو وضع بنفسه الحجر وتعمد تعطيل القطار فى مثل هذه الأمثلة لا يأتى الجانى عملاً إيجابياً وموقفه سلبى الا ان ذلك لا يخليه من المسؤولية الجنائية . والفارق الذى به يمكن اعتبار الشخص مسؤولاً أو غير مسئول عن موقفه السلبى هذا هو ان يكون القانون قد فرض عليه اداء واجب فاهمله عمداً فوقعت الجريمة بسبب هذا الترك العمد فهو فى هذه الحالة مسئول جنائياً أما اذا لم يكن القانون قد فرض عليه عمل شئ أو أهمله فوقعت الجريمة ولولا مركز هذا الشخص السلبى لما كانت تتم كمن يرى جانياً يتعدى على آخر بطعنه بسكين ثم هو لا يتقدم لا نقاذ المجنى عليه أو منع



الجاني عن ارتكاب الجريمة مثل هذا الموقف الذي يلام عليه الشخص أدبيا لا يمكن مؤاخذته عليه جنائيا لأن القانون لم يفرض عليه مساعدة الغير أو منع حصول الجريمة وقد فسر لثرت وهو من كبار المشرعين الالمانين ذلك فقال

Seule l'ommission contraire au droit est assimilée dans ses conséquences juridiques au fait de commission .

L'ommission est contraire au droit lorsqu'il existe une obligation juridique d'agir

راجع كتاب جازو شرح قانون العقوبات المطول الجزء لأول ص ٢٠٤ و ٢١٢ في بحث الجريمة الايجابية التي تتم بعمل سلبى

( قضية النيابة ضد رمضان رمضان عبده رقم ٥٥ سنة ١٩٣٣ رثالة حضرة القاضي اسماعيل زهدى وحضور حضرة عبد الحميد افندى لطفى وكيل النيابة )

٣٧٦

محكمة العطارين الجزئية

٢ ابريل سنة ١٩٣٣

- ١ - لجان تقدير العوائد . اختصاصها . خارج عن رقابة المحاكم
- ٢ - حجر إدارى . سدادا للعوائد . توقيعه في غير العين المطلوب عنها العوائد . بطلانه .

المبدأ القانونى

١ - ان اختصاص لجان تقدير العوائد خارج عن رقابة المحاكم فليس لها أن تتدخل في التقديرات المتعلقة بربط العوائد حتى ولو أخطأت في تفسير ما أجمله القانون وتحديد مراميه وإلا كان تدخلها افتئاتا على عمل اللجان الادارية . إذ الشارع قد خصها بهذه السلطة وناط بمجلس المراجعة الاشراف عليها عند نظر الاستئنافات التي ترفع إليها

٢ - ان الحجر الادارى سدادا للعوائد الذى يحصل في غير العين المربوطة عليها العوائد المطالب بها يعتبر باطلا

المحكمة

عن الرفع الفرعى

« حيث ان المجلس البلدى دفع بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذه الدعوى لأن موضوعها منازعة المدعى في التعديل الذى قرره مجلس التقدير على العوايد المقررة على منزله وهذا النزاع من اختصاص اللجان الادارية المشكلة طبقا للأمر العالى الصادر فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ وهى لجنة تقدير العوايد . ومجلس المراجعة الذى يرفع اليه التظلم من تقدير اللجنة فهو منها بمثابة هيئة استئنافية

« وحيث ان المادة الرابعة من الأمر العالى

الرقم ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ حددت اختصاص لجان التقدير بتعداد الأبنية وتقدير أجرتها وقررت المادة السابعة ان هذا التقدير يستمر ثابتا غير متغير لمدة ثمانى سنوات الا فيما لأرباب الشأن من حق التظلم منه واستطردت المادة إلى القول بأنه لا يجوز تعديل تقدير اللجنة عند تحرير الجداول السنوية إلا بسبب إنشاء أبنية جديدة أو هدم أو حريق كلى أو جزئى طرأ على الأبنية أو خلوها من السكن

« وحيث ان مدلول هذا النص ان التقدير

ثابت لثمانى سنوات وإنما يستثنى من هذه القاعدة حالات عينها الشارع . وبما ان لجان التقدير هى صاحبة الاختصاص في تقدير أجر الأبنية وهذه الأجرة هى الأساس الذى تربط عليه العوايد ( المادة الأولى من الأمر العالى ) فهى أيضا مختصة بالفصل في الحالات التى عدتها المادة السابعة وأجازت للجان حق الرجوع في تقديرها



## عن طلب الغاء الحجز

« وحيث ان المدعى طلب الغاء الحجز الادارى الذى أوقفه المجلس البلدى على منقولاته المنزلية فى غير العين المربوطة عليها العوايد المطالب بها وكثيرا ما قضت هذه المحكمة بأن امتياز المجلس البلدى أو الحكومة بتوقيع الحجز الادارى قاصر على الموجودات التى فى الأعيان المستحقة عليها العوايد فان ارادت إحدى هذه الهيئات الحجز على أموال أخرى للمدين فهى والافراد على حد سواء يجب ان تخضع للقضاء العادى وتستصدر منه أمرا بالحجز وكل حجز يتوقع فى غير هذه الحدود يكون باطلا.

« وحيث انه لذلك ولأن الحجز لم يتقدمه تنبيه طبقا للأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ (البند الخامس من الباب الثانى) يتعين الحكم بالغائه والزام المجلس البلدى بان يدفع للمدعى ٢ جنيه تعويضا مقابل توقيع هذا الحجز الباطل واقتحام الأمكنة التى لا يصح توقيع الحجز الادارى فيها وازواج العائلات فى طمأنينتها وإدخال الرعب فى نفوسها فضلا عما يحدثه مثل هذا الحجز من ردى السمعة وسوء القالة

( قضت احدى الدبة ضد مجلس بلدى الاسكندرية رقم ١٤٧٢ سنة ١٩٣٣ برئاسة حضرة القاضى اسكندر حنا )

قبل انقضاء مهلة الثمانى سنوات سواء كان التعديل لمصلحة الممول أو لصالح المجلس البلدى . و بديهى أنه متى كانت اللجنة مختصة بإجراء التعديل فلها ان تقرر إذا كانت هذه الحالات قد استوفت شرائطها أم لا فمثلا فى حالة الأبنية الجديدة لها ان تقرر إذا كان المالك أحدث تعديلا فى بنائه أو غير من وضعه ورسمه أو أضاف عليه منشآت أو بدل فى وجوه الانتفاع وهل هذه التغييرات تجيز تعديل العوايد

« وحيث ان اختصاص اللجان بهذه المسائل خارج عن رقابة المحاكم فليس لهذه ان تتدخل فى التقديرات المتعلقة بربط العوايد وإلا كان تدخلها افتئاتا على عمل اللجان الادارية ولا يمكن ان يقال ان هذه اللجان قد تخطىء فى تفسير ما أجمله القانون وتحديد مراميه . وقد تذهب إلى وصف المباني الجديدة بما لا ينطبق على حقيقة فان الشارع قد خصها بهذه السلطة لما آتته فيها من الكفاية لتحقيق هذه الأغراض وناط بمجلس المراجعة الاشراف عليها عند نظر الاستئنافات التى ترفع اليها ومن يملك تقدير العوايد أصلا يملك بغير شك تعديلها

« وحيث لما تقدم يتعين الحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية فيما طلبه المدعى من رد العوايد التى ربطت عليه وتحصلت منه

## قضاء المحاكم المختلطة

## المبدأ القانونى

إذا اتخذ صاحب مصنع لمنتجاته ( وفى الحالة المعروضة سجائر ) تسمية جارية استعمالها فعلا وبالذات من سنوات عدة بمعرفة مصنع آخر ولذات المصنوعات . فيعتبر ذلك مزاحمة غير

٣٧٧

## محكمة الاستئناف المختلطة

٢٢ مارس سنة ١٩٣٣

مزاحمة غير مشروعة - تسمية مصنوعات باسم محل آخر معروف بها من مدة طويلة . عدم جوازه

البيع العرفي فطبقا لقانون سنة ١٩٢٣ لا يكون  
للمشتري الا حق شخصي فلا يجوز له مطالبة السنديك  
بتنفيذ هذا العقد ولو كان قد دفع كامل الثمن .  
وسجل عريضة افتتاح الدعوى المقامة ضد  
البائع وحصل لأعلى حكم نهائي مسجل قبل  
اشهار التفليسة بل على حكم ابتدائي قابل للاستئناف  
الذي كان قد شطب بناء على هذا الافلاس

( استئناف محمد توفيق سعد وآخر ضد تفليسة ابراهيم حسن  
دموقى . رئاسة المستر ماك بارنت . المجلة والسنة المذكورتين  
ص ٢١٥ )

٣٧٩

## محكمة الاستئناف المختلطة

٢٩ مارس سنة ١٩٣٣

رفت في وقت غير لائق . متعلق بالنظام العام . التنبية السابق  
مدته . مسألة تقديرية

## المبدأ القانوني

ان تحريم فسخ عقد ايجار الاشخاص في  
وقت غير لائق معتبر انه من النظام العام والغرض  
منه الحيلولة دون بقاء المستخدم المرفوت بلا  
مورد لمعيشته في الوقت الذي يكون مضطرا فيه  
للبحث عن عمل آخر (١) فالنظام المقرر بمعرفة  
شركة ومن مقتضاه تحديد ميعاد اجمالى بخمسة  
عشر يوما للتنبية السابق مهما كانت مدة الخدمة  
لا يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان قدمضى على المستخدم  
المرفوت في الخدمة سنوات عديدة ( ١٤ سنة في  
هذه القضية ) . ومادام ميعاد التنبية مسألة تقديرية  
فيجب ان تراعى فيها جميع ظروف الدعوى فيصبح  
تقدير هذا الميعاد باربعة شهور مثلا

( استئناف شركة ملح بور سعيد ضد فيلاسيو نيمنا رئاسة  
المسيو فانك مجلة والسنة المذكورتين ص ٢٢١ )

(١) انظر استئناف مختلط ١١/١١ / ١٩٣٣ المجموعة ٤٥٥ ص ١٢٢

مشروعة حتى ولو كانت العلامات الظاهرة على  
العلب لا تثير أى شك في ذلك (١)

( استئناف كريازى اخوان ضد رافيرفس ودوراس رئاسة  
المسيو فانك مجلة للتشريع والقضاء سنة ٤٥ ص ٢٠٦ )

٣٧٨

## محكمة الاستئناف المختلطة

٢٨ مارس سنة ١٩٣٣

١ - بيع - تنفيذه - نقل الملكية - تهديد شخصي - رفع دعوى  
به - جوازه

٢ - حكم ابتدائي . بعدم قبول الدعوى . الناقض استئنافا .  
جواز الحكم في أصل الدعوى .

٣ - بيع عقار - عدم نقل الملكية - قبل اظهار الافلاس . عدم  
جواز تنفيذ البيع وتسجيل العقد .

## المبادئ القانونية

(١) ان التعهد الشخصى الأساسى الذى يلتزم به  
البائع طبقا لعقد البيع هو طبقا للشروط المتعارفة  
نقل الملكية للمشتري وخاصة بالنسبة للمواد العقارية  
والمعاونة في تنفيذ الاجراءات الشككية التى ينص  
عليها القانون . فيجوز المقاضاة بتنفيذ هذا التعهد  
مثل كافة التعهدات الاخرى (١) ولا يحرم قانون  
سنة ١٩٢٣ المشتري الذى يريد استعمال حقوقه  
هذه من رفع الدعوى لتنفيذ عقد البيع ( ٢ )

(٢) في حالة الحكم بعدم قبول الدعوى موضوعا  
فلمحكمة الاستئناف ان تحكم بالغاء الحكم الابتدائي  
الذى استنفذ قضاءه وان تنظر في الموضوع نتيجة  
لهذا الاستئناف (٣)

(٣) اذا افلس بائع عقار قبل تسجيل عقد

(١) قارن حكم استئنافي في مختلط ١٨ - ٤ - ١٩٢٣ ( المجموعة ٣٥ )

( ٣٧٠ - ) و بعكسه ٣ - ٤ - ١٩٠٧ ( المجموعة ١٩ - ١٩٩ )

(١) انظر استئناف مختلط ١٠/٢/١٩٣١ ( المجموعة ٤٣ - ٢١٦ )

(٢) . . . ١٩٢٩/٢/٥ . . . ( ٤١ - ١٩٦ )

(٣) . . . ١٩٢٨/٥/٢٦ . . . ( ٤٠ - ٣٨٣ )

٣٨٠

## محكمة الاستئناف المختلطة

١٩ أبريل سنة ١٩٣٣

١ - حراسة . على أعيان مرفوع الدعوى بقسمتها . أمام المحاكم المختلطة . اختصاص هذه المحاكم بها .

٢ - عريضة دعوى . بالحراسة على أعيان . عدم ذكر الحدود . غير مانع من قبولها .

٣ - حراسة . على أعيان تركة . لعدم الاتفاق على إدارتها . جوازها المبادئ والقانونية

١ - يختص قاضي الأمور المستعجلة بالمحكمة المختلطة مهما كانت جنسية الخصوم بالفصل في دعوى حراسة على عقارات مرفوع أمر قسمتها أمام المحاكم المختلطة بالنسبة لأنها تابعة للدعوى الأصلية المنظورة أمام هذه المحاكم

٢ - دعوى وضع عقارات تحت الحراسة تكون مقبولة ولو لم تذكر حدودها في عريضة افتتاح الدعوى إذا لم يكن هناك نزاع بشأن تعيين هذه العقارات بالذات فضلا عن أنها مبينة بالتحديد في عقود الرهن المودعة بملف الدعوى - ٣ - إذا لم يتفق الورثة على تعيين وكيل مشترك عنهم لإدارة حركة أعيان التركة فيصبح ضروريا تعيين حارس قضائي عليها

( استئناف ابراهيم الشريمى وآخرين ضد جلتز هانم عبد الله وآخرين برئاسة المسيو فافك . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٤٣ )

٣٨١

## محكمة الاستئناف المختلطة

٢ مايو سنة ١٩٣٣

إيجار . عدم قبول المؤجر التجديد . انتهاءه . ميعاده

## المبدأ القانوني

إذا لم يقبل المؤجر استمرارا انتفاع المستأجر الا بشرط صريح من حقه ان ينص عليه وهو ان يتجدد العقد لمدة معينة . فاذا رفض المستأجر هذا الشرط فعليه اخلاء المحال المؤجرة وتسليمها للمؤجر في نهاية العقد لافي الميعاد الذي يختاره

لنفسه طبقا للمادة ٤٧١ مرافعات التي تجيز ان يكون الانتفاع لمدة غير معينة ولمصلحة و بناء على رغبة المستأجر نفسه

( استئناف اميل بولاد ضد يوسف سموحه رئاسة المسترماك بارت . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٦٠ )

٣٨٢

## محكمة الاستئناف المختلطة

٤ مايو سنة ١٩٣٣

١ - اختصاص عقارى . على أعيان - قاصر على ملكية المدين دون غيرها .

٢ - استحقاق - بيع صوري - عدم اثباته بالتسجيل - غير نافذ على الغير

٣ - حكم أهلى - باستحقاق عقار للبائع له - اختصاص لأجنبي ضد المشتري . عدم سريان الحكم ضده

## المبادئ والقانونية

(١) ان مجرد الحصول على حق اختصاص على عقارات وتسجيله لا يمنح اى حق للدائن اذا كانت هذه العقارات الواقع عليها الاختصاص ليست ملكا خالصا لمدينه

(٢) لا يجوز للاستحقاق ان يتمسك لصالحه بصورية البيع الصادر منه اذا لم يكن قد حافظ في الوقت المناسب على حقوقه بتسجيل العقد الدال على الصورية بحيث يكون نافذا على الغير الذى لا يمكنه ان يتحمل نتائج اهماله او غفيلته

(٣) ان الحكم الصادر من المحكمة الاهلية باستحقاق عقار لمدينه لا يمكن ان يمس حقوق دائن أجنبي على المشتري ويكون قد سجل حق الاختصاص الصادر له على هذا العقار

( استئناف فاسيلو وشركاه ضد محمد على عامر وآخرين رئاسة المسيو فان اكر . المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٦٥ )

٣٨٣

## محكمة الاستئناف المختلطة

٤ مايو سنة ١٩٣٣

١ - أمر إدارى - بالتطبيق للمادة ٧ مدنى مختلط . شرطه

٢ - حجز إدارى - مخالف للقوانين واللوائح بطلانه - جواز رفع الدعوى .



- ٣ - اجراءات تنفيذ - من النظام العام - حجز ادارى حصل قبل صدور القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٢٨ - بطلانه  
٤ - عوائد بلدية - قبولها - دعوى الاكراه الادبى - عدم قبولها  
٥ - تعهد - بقبول عوائد بلدية - الالتزام نهائياً به

## المبادئ القانونية

(١) حتى يكون الأمر الادارى الصادر من السلطة الادارية نافذا طبقاً للمادة السابعة من القانون المدنى يجب أن يثبت (١) أنه يمثل مظهر ارادة السلطة (٢) أن تكون هذه السلطة مختصة به (٣) أن يكون مطابقاً للقوانين والوائح ومتفقاً مع رغبة القانون (١)

(٢) يعتبر الحجز الادارى باطلاً إذا صدر مخالفاً للشروط المنصوص عليها في القوانين والوائح بهذا الشأن (٢) وتكون مقبولة دعوى البطلان المرفوعة أمام القضاء بهذا الصدد (٣) ان الأحكام الخاصة باجراءات التنفيذ ضد المدين هي من النظام العام فلا يجوز لأى طرف الخروج عليها . فيكون لاغياً الحجز الادارى المتوقع لتحصيل عوائد بلدية اختيارية والحاصل قبل صدور القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٢٨ الذي نص على هذا الاجراء بدون أن يكون له صفة الرجعية (٣)

(٤) لا يعتبر اكرهاً أدبياً الزام شخص بالتوقيع على تعهد بدفع العوائد الاختيارية كشرط لازم لتوريد المياه والكهرباء والتي للبلدية حق احتكارها (٥) ان التعهد بدفع العوائد البلدية الاختيارية

(١) - بدأ مقرر (٢ و ٣) راجع استئناف مخط ١٦ / ٤ / ١٩٢٥ المجموعة ٢٧ - ٣٤٤ ( ٦ / ٣ / ١٩٣٠ ) المجموعة ٤٢ - ٣٤٥ ( ٢٢ / ١ / ١٩٣١ ) المجموعة ٤٣ - ١٧٨

يصبح نافذاً ونهائياً بمجرد الاتفاق عليه (٤)  
( استئناف ج . زغيب ضد الحكومة المصرية . رئاسة المسيو فان اكر المجلة والسنة المذكورتين ص ٢٦٦ )

٣٨٤

## محكمة الاستئناف المختلطة

١١ مايو سنة ١٩٣٣

- ١ - حارس قضائى - على أعيان الوقف - حق فى التقاضى بالنيابة عن الوقف  
٢ - ناظر وقف - استبداله - فى أثناء سير الدعوى . وجوب ادخال الناظر الجديد  
٣ - ناظر وقف - خطأ الشخصى - مسئوليته شخصياً دون الوقف

## المبادئ القانونية

(١) أن للحارس القضائى المعين لادارة أعيان الوقف والدفاع عن مصالح الدائنين الحق فى التقاضى لصالح الوقف . وبهذا له ان يرفع استئنافاً عن حكم صادر ضد الوقف ومعلن اليه (١)  
(٢) فى حالة استبدال الناظر الحاصل أثناء نظر الدعوى واعلان ذلك للطرف الاخر قبل المرافعات . فلا يجوز توجيه طلبات ضد الناظر السابق . بل يجب ادخال الناظر الجديد فى الدعوى .  
(٣) الناظر الذى ارتكب خطأ شخصياً بعدم الأقرار بما فى ذمته بصفته محجوزاً لديه يجب الزاؤه شخصياً لا بصفته ناظراً فان أخطأ الناظر الشخصية يلتزم هو بها بدون الرجوع بها على الوقف (٢)  
( استئناف برنار مشبل واخرين ضد الدكتور رياض حنين المجلة السنة المذكورتين ص ٢٧٩ )

(٤) أظن استئناف ١٧ / ١١ / ١٩٣٢ ( المجموعة سنة ٤٥ ص ٣١ )  
(١) قرن حكم ٢٠ / ١ / ١٩١٤ ( المجموعة ٢٦ - ١٢٠ )  
(٢) بهذا المعنى حكم ١٧ / ٤ / ١٩١٣ ( المجموعة ٢٥ - ٣١٣ )  
و ٧ / ٥ / ١٩٢٥ ( المجموعة ٣٧ - ٤١٠ ) و ١٩ / ٦ / ١٩٣٠ ( المجموعة ٤٢ - ٥٧٦ )

## تصحيح

سقط تلخيص الحكمين الآتين وهما كالآتى :  
حكم رقم ٣٥٥ - أموال عمومية - الغاء نهرو عدم استخدامه للرئى - عدم صدور قانون باخراجه منها - احتفاظه بصفته العمومية .  
حكم رقم ٣٧٢ - حكم غياى . تنفيذه . تنبيه نزع ملكية - من مقدمات التنفيذ . وليس ورقة متعلقة به . غير مانع من سقوطه بمضي ستة أشهر .

## العدد العاشر

## فهرست القسم الثاني

## الستة الرابعة عشرة

ملخص الأحكام	التاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
( ١ ) قضاء محكمة استئناف مصر الأهلية			
مصاريف . مدعى عليه . متى يعفى من الزامه بها	٢٥ ابريل ١٩٣٣	٦٧٨	٣٥١
١ - قوة الشيء المحكوم به . الاسباب . اتصالها بالمنطوق وارتباطها . تحوز قوة الشيء المحكوم به . - ٢ - دعوى بوليصة . دعوى صورية . متى تصبح المطالبة بالثمن . فى دعوى الصورية لاثمن . - ٣ - فوائد . بيع . مشتر . لم يستلم العين ودفع الثمن . حقه فى المطالبة . بفوائد .	١٠ يونيه ١٩٣٣	٦٧٩	٣٥٢
١ - حراسة . مستأجر بمتنع عن سداد الأجرة . أو عن زراعة الأرض . عدم جواز تعيين حارس - ٢ - حراسة . اتفاق الخصوم على الحراسة . جواز الحكم بذلك . صفة الحارس استئناف . دعوى تزوير فرعية : اتفاق الخصوم على أن يكون الحكم فى الدعوى الأصلية نهائيا . مانع من استئناف الحكم فى دعوى التزوير	١٠ اكتوبر ١٩٣٣	٦٨٤	٣٥٣
اموال عمومية الغاء نهر وعدم استخدامه لرى عدم صدور قانون باخراجه منها . احتفاظه بصفته العمومية	١٠ يناير ١٩٣٤	٦٨٦	٣٥٤
تحضير . استئناف . تدخل انضمامى بنوعيه . جواز فصل قاضى التحضير فيه .	٢٤ يناير ١٩٣٤	٦٨٨	٣٥٥
١ - تقادم . تقادم خمسى . أوراق تجارية . العبرة بصفة الدين . وبسند الدين . - ٢ - تقادم . أوراق تجارية . تعريفها . المتداولة بالتظهير أو التسليم . - ٣ - أوراق تجارية . مالا يدخل فيها . بيع عقار . لا يجوز إثبات التعاقد بالبينة ولو وجد مانع .	٢٤ يناير ١٩٣٤	٦٨٩	٣٥٦
( ٢ ) قضاء المحاكم الكلية			
تسجيل تنبيه نزع الملكية وتصرفات المدين	١١ فبراير ١٩٣٤	٦٩٢	٣٥٧
١ - تقرير القاضى . فى الجرح المستأنفة . شكله ووضعه . من حق القاضى . - ٢ - رد القاضى . الأوجه المبينة بالمادة ٣٦ مراقبات . على سبيل الحصر - ٣ - رد القاضى . ليس بمخصوصة مخاصمة القاضى . لها اجراءات معينة فى القانون	١٣ فبراير ١٩٣٤	٦٩٥	٣٥٨
١ - تقرير القاضى . فى الجرح المستأنفة . شكله ووضعه . من حق القاضى . - ٢ - رد القاضى . الأوجه المبينة بالمادة ٣٦ مراقبات . على سبيل الحصر - ٣ - رد القاضى . ليس بمخصوصة مخاصمة القاضى . لها اجراءات معينة فى القانون	٢٨ مارس ١٩٣٢	٦٩٨	٣٥٩
١ - تقرير القاضى . فى الجرح المستأنفة . شكله ووضعه . من حق القاضى . - ٢ - رد القاضى . الأوجه المبينة بالمادة ٣٦ مراقبات . على سبيل الحصر - ٣ - رد القاضى . ليس بمخصوصة مخاصمة القاضى . لها اجراءات معينة فى القانون	٢٢ نوفمبر ١٩٣٣	٦٩٩	٣٦٠

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
١- لوائح . صادرة من السلطة التنفيذية . وجوب اقتصارها على قواعد تنفيذية محضة - ٢ - لوائح . تتجاوز مدى السلطة المخولة لمن أصدرتها . جواز الطعن فيها - ٣ - لائحة التنظيم . مدى تطبيق المادة الأولى . بناء على طريق غير قائم بالفعل . جوازه بيع من وارث . سبق بيع العقار من المورث . بطلان البيع الثاني . لا محل للتفاضل .	٢٢ فبراير ١٩٣٤	٧٠٥	٣٦١
١ - إشهاد بوقف . طبقاً للمادة ١٣٧ لائحة شرعية . يكفي أن يرد الإقرار بالوقف في إشهاد . ولو لغاية أخرى - ٢ - إقرار . عدم جواز الدعوى ببعض ما تناوله . وحجته قاصرة على المقر .	» » »	٧٠٨	٣٦٢
١ - بيع ملك الغير . بطلانه . لإجازة جوازها . في البيوع الجبرية أيضاً - ٢ - بيع ملك الغير . إجازة . وجوب صدورهما من المالك بهذه الصفة - ٣ - إجازة . تسجيل . مبدأ انتقال الملكية من تاريخ تسجيل الإجازة - ٤ - إجازة . شراء المالك ملكه من الغير خطأ . لا يعتبر إجازة .	٢٢ مارس ١٩٣٤	٧١٠	٣٦٣
١ - بيع ملك الغير . بطلانه . لإجازة جوازها . في البيوع الجبرية أيضاً - ٢ - بيع ملك الغير . إجازة . وجوب صدورهما من المالك بهذه الصفة - ٣ - إجازة . تسجيل . مبدأ انتقال الملكية من تاريخ تسجيل الإجازة - ٤ - إجازة . شراء المالك ملكه من الغير خطأ . لا يعتبر إجازة .	٧ يونيو ١٩٣٤	٧١٤	٣٦٤
غش الدخان . في حالة أعقاب دخان السجائر . المعاد استعمالها . عدم اعتباره .	١١ يونيو ١٩٣٤	٧١٨	٣٦٥
(٣) القضاء المستعجل			
اختصاص قاضي الأمور المستعجلة . خارج عن تفسير العقود والأحكام المتنازع عليها .	٨ نوفمبر ١٩٣٣	٧١٩	٣٦٦
١ - قاضي الأمور المستعجلة . اختصاصه . بإجادة . إخلاء . عدم جواز الحكم به إلا إذا كان الفسخ حاصلًا بقوة القانون . وثبت التأخير في السداد . وكان هناك خطر - ٢ - حراسة . مستأجر . عدم جواز الحكم بالحراسة . نزاع جدي حول السداد .	٢٠ أبريل ١٩٣٤	٧٢١	٣٦٧
(٤) قضاء المحاكم الجزئية			
شركة . النص على عدم تحمل شريك أي خسارة . بطلانها	٢١ يناير ١٩٣٢	٧٢٣	٣٦٨
١ - حواله بالدين . اشتراط قبول المدين في القانون الاهلي	٩ أغسطس ١٩٣٢	٧٢٥	٣٦٩



العدد العاشر      فهرست القسم الثاني      الستة الرابعة عشرة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
واعلان الحوالة في القانون المختلط - ٢ - الوفاء . حق الرجوع طبقا للمادة ١٦١ مدني . شروطه . احواله .			
دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . تعيين هذه الجريمة . غير مانع من العقاب	١١ سبتمبر ١٩٣٢	٧٢٦	٣٧٠
حجز تحفظي . اتفاق على توقيعه قبل الاستحقاق . بطلانه	١٥ اكتوبر ١٩٣٢	٧٢٩	٣٧١
حكم غيابي . تنفيذه . تنبيه نزع ملكية . من مقدمات التنفيذ . وليس ورقة متعلقة به . غير مانع من سقوطه بمضي ستة أشهر	٤ ديسمبر ١٩٣٢	٧٣٠	٣٧٢
قوة الشيء المحكوم به . سرانها على المشتري . بشرط عدم تسجيل عقده قبل تسجيل العريضة . أو الحكم الصادر	٢٤ ديسمبر ١٩٣٢	٧٣١	٣٧٣
تهديد . مفسد للرضا . شرطه أن يكون عن أمر غير مشروع	أول يناير ١٩٣٣	٧٣٣	٣٧٤
جريمة . فعل ايجابي . متى يكون الفعل السلمي معاقب عليه	٢٢ فبراير ١٩٣٣	٧٣٤	٣٧٥
١ - لجان تقدير العوائد . اختصاصها . خارج من رقابة المحاكم	٢ ابريل ١٩٣٣	٧٣٥	٣٧٦
٢ - حجز اداري . سداد العوائد . توقيعه في غير العين المطلوب عنها العوائد . بطلانه			
(٥) قضاء المحاكم المختلطة			
مزاحمة غير مشروعة . تسمية مصنوعات باسم محل آخر معروف بها من مدة طويلة . عدم جوازه	٢٢ مارس ١٩٣٣	٧٣٦	٣٧٧
١ - بيع . تنفيذه . نقل الملكية . تعهد شخصي . رفع دعوى به . جوازه . - ٢ - حكم ابتدائي . بعدم قبول الدعوى . الغاؤه . استئنافيا . جواز الحكم في اصل الدعوى . - ٣ - بيع عقارى . عدم نقل للملكية . قبل اشهار الافلاس . عدم جواز تنفيذ البيع وتسجيل العقد .	٢٨ » »	٧٣٧	٣٧٨
رفت . في وقت غير لائق . متعلق بالنظام العام . التنبيه السابق . مدته . مسألة تقديرية .	٢٩ » »	٧٣٧	٣٧٩
١ - حراسة . على أعيان مرفوع الدعوى بقسمتها . أمام المحاكم المختلطة . اختصاص هذه المحاكم بها - ٢ - عريضة دعوى بالحراسة على أعيان . عدم ذكر الحدود . غير مانع من قبولها . - ٣ - حراسة على أعيان	١٩ ابريل ١٩٣٣	٧٣٨	٣٨٠

الستة الرابعة عشرة

فهرست القسم الثانى

العدد العاشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
تركة . لعدم الاتفاق على ادارتها . جوازها .			
ايجار . عدم قبول المؤجر التجديد . انتهاءه . ميعاده	٢ مايو ١٩٣٣	٧٣٨	٣٨١
١ - اختصاص عقارى . على أعيان . قاصر على ملكية المدين	٤ مايو ١٩٣٣	٧٣٨	٣٨٢
دون غيرها - ٢ - استحقاق . بيع صورى . عدم اثباته بالتسجيل			
غير نافذ على الغير . حكم اهلى باستحقاق عقار للبائع . اختصاص			
لأجنبي ضد المشتري . عدم مريان الحكم ضده			
١ - أمر إدارى . بالتطبيق للمادة ٧ مدنى مختلط . شروطه	٤ مايو ١٩٣٣	٧٣٩	٣٨٣
٢ - حجز إدارى . مخالف للقوانين والوائح بطلانه . جواز			
رفع الدعوى - ٣ - اجراءات تنفيذ . من النظام العام ، حجز			
إدارى حصل قبل صدور القانون رقم ٦٥ سنة ١٩٢٨ . بطلانه			
- ٤ - عوائد بلدية . قبولها . دعوى الاكراه الأدى . عدم			
قبولها - ٥ - تهمة بقبول عوائد بلدية . الالتزام نهائيا بها .			
١ - حارس قضائى - على أعيان الوقف . حقه فى التقاضى	١١ مايو ١٩٣٣	٧٣٩	٣٨٤
بالنيابة عن الوقف . - ٢ - ناظر وقف . استبداله . فى أثناء سير			
الدعوى . وجوب ادخال الناظر الجديد - ٣ - ناظر وقف .			
خطأه الشخصى . مسئوليته شخصيا دون الوقف			

## القسم الثالث

قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣٤<sup>(١)</sup>

بتخفيض الايجارات الزراعية عن سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ الزراعية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — لا تقبل دعوى المالك أو المستأجر الأصلي — فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ الزراعية عن أطيان استؤجرت لتزرع قطناً على الوجه المعتاد — في المطالبة بأكثر من سبعة أعشار الإيجار المذكور ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية .

(١) نشر بالوقائع المصرية في العدد ٢٦ الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤

(١) — عرض مشروع هذا القانون على مجلس النواب بناءً على اقتراح من أحد حضرات النواب مرفقاً بمذكرة إيضاحية وأحيل على اللجنة المالية فصاغت عليه بالصيغة التي أقرتها اللجنة المنصوص عليها بالمادة ٩٦ من الدستور والمادة ٤٦ من القانون النظامي الداخلي للبرلمان . وقد جاء في بيان مقرر اللجنة أن الفرض من عبارة « وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية » الواردة في نهاية المادة الأولى من مشروع القانون أن يكون التعاقد قد تم في سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ الزراعية أو قبل هذا التاريخ . وأخذ الرأي بالموافقة عليه بمجلس ٢٠ يونه سنة ١٩٣٣ ثم أجيل على مجلس الشيوخ فأجله للدورة القادمة . وقرر الموافقة عليه بمجلس ٥ مارس سنة ١٩٣٤ بأغلبية ٤٧ صوتاً موافقين ضد ٢٤ صوتاً غير موافقين .

## تقرير لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ

أحال المجلس إلى هذه اللجنة بمجلسه المنعقدة في ٢٠ يونه سنة ١٩٣٣ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتخفيض إيجار الأطيان الزراعية عن سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ وقد بحثت اللجنة هذا المشروع ورفضت تقريرها عنه للمجلس وعرض هذا التقرير بمجلس ٢٧ يونه سنة ١٩٣٣ — وهي آخر جلسة من جلسات الدورة الماضية — فأثيرت مناقشة طويلة بصدده ونظراً لضيق الوقت زوى تأجيل المشروع للدورة المقبلة — وهي هذه الدورة .

وبمجلس ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ قرر المجلس أن يحيل إلى لجنة الحقانية تقريرها عن هذا المشروع وقد أعادت اللجنة النظر في هذا التقرير بمجلس ٢٤ يناير و ٧ فبراير سنة ١٩٣٤ بحضور حضرة صاحب العزة المستشار الملكي المساعد لوزارة المالية مندوباً عن الوزارة وبعد البحث والمناقشة والاطلاع على العرائض المحالة على اللجنة متعلقة بهذا الموضوع رأيت الأغلبية عدم الموافقة على هذا المشروع للأسباب الآتية :

أولاً — إن مشروع هذا القانون استثنائي يخالف مبادئ القانون العام التي تنص بأن « الاتفاق قانون المتعاقدين » فهو يخل بقواعد الالتزامات ويقلل من قيمة التعهدات التي يجب احترامها والوفاء بها .

ثانياً — إن المجلس لهذه الاعتبارات القانونية السلبية التي لا جدال فيها كان يتقبل هذا التشريع الاستثنائي للضرورة وبالرجوع إلى محضر جلسة ٢١ يوله سنة ١٩٣١ يتبين أن المجلس كان يميل إلى عدم تكرار مثل هذا التشريع ، كذلك لم تكن لجنة من لجان الحقانية إلا انقسمت في الرأي بصدده .



مادة ٢ — لا يسرى هذا القانون على الايجارات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الايجارات التي يكون الايجار فيها محددًا على أساس أسعار القطن .

مادة ٣ — تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وتطبق دون اخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

٤ — في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو عقد رسمي ، لا يجوز التنفيذ بأكثر من سبعة أعشار الايجار المشار اليها في المادة السابقة مضافا اليها المصاريف والملحقات .

مادة ٥ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ثالثاً — قد يقال ، ان الضرورات تبيح المحظورات ، وان ظروف الأزمة قد استدعت تدخل المشرع لصالح المستأجر ولكن يجب أن يلاحظ أن الضرورة تقدر بقدرها ، والمأمول أن يكون الصعود الذي أصاب أسعار القطن — وغيره من الحاصلات — في هذه السنة كفيلاً بتخفيف العبء عن المستأجر وإيجاده في حالة يسر عام تمكنه من الوفاء بتعهداته .

رابعاً — لوحظ أن المشرع انما يتدخل لحماية المستأجرين مع أن الملاك أصابهم ويصيبهم ضرر بالغ بسبب تدهور قيمة ايجارات أطيانهم فقد أعيتهم الأعباء التي عليهم ولم يقووا على القيام بتداتهم وضحووا من مالهم في السنتين الماضيتين الى حد لا يسمح بتضحيات جديدة في حين أن المستأجرين قد تولدت في نفوسهم روح الطمع والاستماتة في المماطلة وعدم السداد انتظاراً لتدخل المشرع في كل سنة لاسعائهم بالتخفيض .

خامساً — أما أن هذا المشروع ضروري لتسوية الحالة بين الملاك والمستأجرين فإن الحالة بين الملاك وصغار والمستأجرين قد سويت من غير شك ولا يعقل أن تبقى معلقة طول هذه المدة ولن يستفيد بهذا التشريع سوى الوسطاء وهم كبار المستأجرين مع أنهم قد استولوا على حقوقهم كاملة وضيقوا الخناق على المستأجر الصغير حتى جردوه من مواشيه استيفاء لمطلوبهم فلا وجه لتضردهم ، ومع ذلك فهم مضاربون لا يجوز حمايتهم ولا الرأفة بهم . في حين رأت الأقلية قبول المشروع واستندت الى ما يأتي :

أولاً — ان اللجنة لا تملك العدول عن رأيها الأول فقد قدمت تقريرها في الدورة الماضية بقبول المشروع وعرض هذا التقرير على المجلس وكان الخلاف دائراً حول تحديد السنة التي تحرر فيها عقد الايجار وضيق الوقت أجل المجلس أمام المناقشة في المشروع الى الدورة الحالية فالتقانون معروض فعلاً على المجلس .

ثانياً — ان اللجنة قد أقرت مبدأ التخفيض بالنسبة لعقود الايجار التي تمحرت في سنة ١٩٢٩ لثلاث سنوات زراعية فقبلت التخفيض عن سائر ١٩٢٩ — ١٩٣٠ و ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعتين فرجوعها عن هذا المبدأ في السنة الثالثة — وهي التي يرد عليها هذا المشروع — مع استمرار قيام العوامل التي أدت الى قبوله في الماضي مما لا يظهر له سبب .

ثالثاً — ان هبوط أسعار القطن في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ الزراعية كان أكثر منه في سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١

رابعاً — ان مجلس النواب لاحظ هذا التدهور فأثناء مناقشة تقرير لجنة المالية عن هذا المشروع ذكر حضرة المقرر أن (الغرض من عبارة ١١ وأن تكون الايجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ الزراعية ، الواردة في نهاية المادة الأولى من مشروع القانون أن يكون التعاقد قد تم في سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ الزراعية أو قبل هذا التاريخ) .

خامساً — ان الضرورة تقتضي بقبول هذا المشروع حتى تسوى الحالة بين الملاك والمستأجرين وبين نظائر الأوقاف والأوصياء

نأمر بأن يصمم هذا القانون بمخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسرأى القبة فى ٤ ذى الحجة سنة ١٣٥٢ ( ٢٠ مارس سنة ١٩٣٤ ) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

عبد الفتاح يحيى

وزير الحقانية

أحمد على

والمستحقين والقصر فلا تبقى معلقة أكثر من ذلك .

واللجنة تشرف بأن تعرض على هيئة المجلس المقرر نتيجة بحثها إقرارها على عدم قبول المشروع ؟

رئيس اللجنة

أحمد طلعت



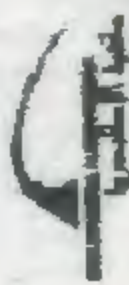












Bibliotheca Alexandrina



0542557